معهد تونس للترجمة

سيلفان أورو

تاريخ التفكير اللساني

هيمنة المقارنية

الجزء الثالث

ترجمة من الفرنسيّة وتقديم:

عبد الفتاح إبراهم

مراجعة:

محمّد الشاوش

معهد تونس للترجمة
Institut de Traduction de Tunis

سيلفان أورو

تاريخ التفكير اللساني: هيمنة المقارنيّة

الجزء الثالث

ترجمة:
عبد الفتّاح إبراهم
مراجعة:
محمّد الشاوش

معهد تونس للترجمة
تونس 2022







Histoire des
Sylvain AUROUX
Éditions Mardaga
Avril 1995







وزارة الشؤون الثقافية







فهرس محتويات الجزء الثالث

إلى روح مساعدينا وأصدقائنا

يقول ماكس مولر: «لو سُئِلت عمّا أراه أكبر اكتشاف في القرن التاسع عشر في تاريخ الإنسانية العريق لأجبت بهذا السطر القصير:

الآلهة بيتار (Pitar)

السنسكريتية = زوس

الأب (Zeus Pater)

الإغريقيّ = جوبيتير (Jupitter)

اللاتيني = تير (Tyr)

في اللّغة الإسكندنافية القديمة.

(ذكره شفاب (Schwab، 1950) ص.140)

تنبيه المترجم

- أثبتنا أرقام الصفحات في النص الأصلي [..] ليمكن أن يرجع إلى الأصل من رغب في ذلك.

- أثبتنا أسماء الأعلام الواردة في النصّ الأصلي بالحرف اللاتيني (للمرة الأولى) وكذلك أسماء الكتب والمنشورات مع ترجمتها، دون إثقال الترجمة، ليمكن العودة إليها لمن أراد ذلك، كذلك الأمر بالنسبة إلى المصطلحات التي استقرّ استعمالها في البلاد العربية أو التي فيها اختلاف بين بلدان المشرق والمغرب (دون أن ندخل في مناقشات عن المصطلحات).

- وردت الهوامش متسلسلة في النصّ الأصلي ووردت في الترجمة بحسب كلّ صفحة لاختيارات التصميم المادي للكتاب. ونصصنا على تعليقات إضافية بإضافة نجمة (...*)

تـوطـئـة

يختتم هذا المجلد المخصص لهيمنة المقارنيّة، أي إجمالا ما يخصّ القرن 19، تاريخ التفكير اللساني، بعد «**نشأة اللغات الواصفة**» (المجلّد الأوّل، 1989) و«**تطوّر النحو المقارن**» (المجلّد الثاني، 1992). وفعلاً، كنّا جعلنا ثلاثينات القرن العشرين وتكوين الهيئات الدولية التي تنظّم هذا الفنّ أفقا ينهي عملنا.

واعتمدنا في هذا المجلّد المبادئ المنهجية ذاتها التي اعتمدناها في المجلّدين السابقين اعتماداً صارماً. ولئن لم يتح اتّخاذ مدى زمني طويل بناء منوال جديد للتحليل فحسب، بل مكّن أيضاً من اكتشاف قيمة ظواهر لم تُستشعر إلى حدّ الآن (خاصة الثورة التكنولوجية للإنحاء)، فإنّ التبعات بالغة الأهمية بالنسبة إلى القرن 19. وسنعود في مقدّمتنا إلى الأسطورة التاريخية لنشأة النحو المقارن. وقد سعينا، على عادتنا، إلى أن نقصد إلى الأهمّ وإلى أن نستخرج النوى العقلانية لإنتاج المعارف. إلّا أننا، وقد يكون هذا صادما، لم نكن في غنى عن إثارة عدد من العناصر المحيّرة في إيديولوجية البحث في اللغات الهنديّة الأوروبية وفي الأسطورة الآريّة.

ولم نغيّر قواعد العرض. وسيجد القارئ المصادر الأوّلية صلب النصّ والمصادر الثانوية مجمّعة في قائمة نهائية للمصادر والمراجع، ويحيل عليها النصّ بذكر اسم المؤلّف متبوعاً بتاريخ النشر.

وأنا مدين بالعرفان خاصّة إلى الكتّاب الذين صبروا على مناقشة نصوصهم وحتّى تحويرها قصد توفير المادة لكتاب منسجم الأجزاء. ويستحقّ أولئك الذين ساعدوني على إنجاز الترجمة الفرنسية لبعض المقالات (سرمان J-P. Sermain ولوكوانتر C. Lecointre وأرشمبول S. Archaimbault) تنويها مخصوصاً. [8] وما كان يمكن البتة أن نتوصّل بنجاح إلى وضع المخطط العام لهذا المجلّد واختيار النصوص وما تطلّبه تدقيقها من الوقت الطويل لولا النقاشات المطوّلة التي حصلت ضمن «**مخبر تاريخ النظريات اللسانية**» (جامعة باريس 7 ودار المعلّمين العليا (ENS) بفونتوني/سان

كلو والمركز الوطني للبحث العلمي (CNRS)). وأذكر، من بين ما أذكر، النقد الصائب من قبل جمال الدين كولوغلي (D. Kouloughli) ومازيار (F. Mazière) وغيومو (J. Guilhaumou) وطبعا نقد شوفاليي (J.-C. Chevalier).

وعرفاني الخاصّ للازكانو (E. Lazcano) الذي راقب البحث التوثيقي وبادر به غالبا، وأخيراً لأربان (J. Arpin) الذي لولاه ما رأى الكتاب النور.

وأتوجّه بالشكر في النهاية إلى المركز الوطني للبحث العلمي وجامعة إيلينوي (Illinois) اللذين يسّرا اكتمال المخطوط في المركّب الجامعي أوربانا/شمبين (Urbana/Champaign) في أفريل 1999.

مقدّمــــة

ظهــور النحــو المُقـارن وهيمنتـه

سيلفان أورو

(Sylvain AUROUX)

الأسطورة الذهبية للمقارنية

[9] يحتوي تاريخ النظريات اللسانية الغربية أسطورة ذهبية براقة تُرجع صبغتها العلمية إلى بداية القرن 19. وهذه الأسطورة مبثوثة في الكتب التعليمية كلّها. وقبل القرن 19 كانت المشاغل اللسانية ذات طبيعة تطبيقية أو تقعيدية (النحو المدرسي) أو ذات طبيعة جدلية خالصة (نصوص الفلاسفة اليونان، النحو الجدلي القروسطي، والنحو العام في القرنين 17 و18). ولعلّه لم يوجد بالتالي ما يشبه العلم الحقيقي أي شرح عقلاني للوقائع. يضاف إلى هذا أنّ علماء السلف لم يهتموا كثيراً بالوقائع اللغوية الحقيقية ولم يتناولوا اللغات في ذاتها ولذاتها، بل اهتموا أكثر بالعلاقة بين اللّغة والفكر.

وتعتمد هذه الأسطورة على نسق تأريخي معروف جدّا، قد يعود أصله إلى «اكتشاف» اللّغة السنسكريتية.

[10] وسيطوّر الإنغليز الذين استقرّ لهم الأمر في الهند دراسة اللغات المحلية لتيسير إدارتهم الاستعمارية. فاستقدموا موظفين مكوّنين في دراسة اللغات الشرقية (الفارسية خاصّة)، وخاصة ويلكنس (C. Wilkins) وكولبروك (H.-T. Colebrooke) وويليام جونز (W. Jones) وويلسن (H.-H. Wilson). يقول أبيل رموسا (Abel Ramusat) الاختصاصيّ الفرنسي في الشؤون الصينية، في هذا الشأن، «يستفيد العلم من كل ما يصيب الإنسانية مثلما يستفيد مما يُبهجها». كان هذا بداية «**النهضة الشرقية**» التي وصفها شفاب (R. Schwab) (باريس، بايو، Paris, Payot, 1950).

وشجّع الأنغليز مشاركة العلماء المحلّيين وفتحوا «المعهد الشرقي» في فور ويليم (Fort William) وأقاموا مطبعة في كلكوتا، ومعهد السنسكريتية في بيناريس (Bénarès) في 1792. وفي 1784/1/15 أنشئت في كلكوتا «الجمعية الآسيوية في البنغال» التي نشرت، منذ 1799 في مجلّدات مجلّة «*Asiatick Researches or Transactions*». وفي 1804، أنشئ في بومباي فرع للجمعية الآسيوية ستنشر هي أيضاً «مجلدات «*Transactions*». وفي السنة الموالية، أقامت «شركة بلاد الهند» في هيلابوري (Hailebury) في ضاحية لندن معهدا تُدرّس فيه السنسكريتية، وهي لغة قديمة حُفظ استعمالها بما يشبه المحافظة على استعمال اللّغة اللاتينية في أوروبا. وفي هذه اللّغة دُوّن، من بدايات الألفية الأولى قبل الميلاد، أهمّ ما أنتجته الحضارة القديمة للهند في مجالات الدين والتشريع والأدب والمعارف العلمية. وفي ما بين نهاية القرن 18 والسنوات العشرين الأولى من القرن 19، تُرجم عدد كبير من النصوص السنسكريتية إلى أهمّ اللغات الأوروبية. وفي سنة 1815، أنشئ في باريس ضمن «معهد فرنسا» (Collège de France) منبر للغة السنسكريتية لفائدة دي شيزي (L. de Chézy)) سيخلفه بورنوف (E. Burnouf) في 1832). ثم أقيم منبر جامعي بمدينة ليون، رغم محاولة فاشلة في مدينة نسي. وستقتفي أهمّ الجامعات في البلدان الناطقة بالألمانية أثر برلين (1818) وتقيم منابر جامعية. وسيحصل الشيء ذاته في إنغلترا، في اكسفورد في 1833 (لفائدة ويلسن العائد من الهند) ثمّ في لندن وكمبردج وإيدنبورغ. وسيمتدّ الأمر إلى مدن أوروبية كبرى غيرها: كوبنهاغن ولوفان (نيف F. Nève) وجنيف (بيكتي A. Pictet) وتورينو (غورّيسيو Gorresio)، ثمّ إلى الولايات المتحدة حيث أقيم منبر في جامعة ييل (Yale) لفائدة سالسبوري (E.E. Salisbury) الذي سيخلفه وتناي (W.D. Whitney) في 1854.

وانبرت أوروبا العالمة كلّها تدرس السنسكريتية، وتابعت الولايات المتحدة هذا التيار. وتُرجع أهمية هذه الدراسة إلى إعلان ألقاه جونز في 1886 ونشر في 1888 في مجلّة «**الدراسات الآسيوية**». فقد لاحظ الموظف البريطاني أنّ الوشائج بين اللغات الإغريقيّة واللاتينية والسنسكريتية على قدر من الأهمية إلى حدّ أنّ هذه اللغات لا بدّ أن تتأتّى من أصل مشترك، لعلّه لم يعد موجودا، ولعلّ الأمر كذلك بالنسبة إلى اللغتين القوطيّة والسلتيّة. وجعل الألماني شلاغل (F. Schlegel) في كتاب اشتهر بسرعة رغم ما كان يشوبه من الإبهام (*Ueber die Sprache und Weisheit der Indier*, 1808) من اللّغة

السنسكريتية موضوعاً متميّزا للدراسة. وعبّر عن أمله في [ظهور] «نحو مقارن يمكن أن يوفّر لنا معلومات جديدة عن أنساب اللّغة تكون شبيهة بما أبان عنه علم التشريح المقارن في التاريخ الطبيعي الرفيع» (السابق، ص.28). وأعقب هذا الكتاب بأعمال بوب (1791-1867) (F. Bopp): «**في نظام التصريف في اللّغة السنسكريتية بالمقارنة مع اللغات اليونانية واللاتينية والفارسية والجرمانية**» (*Ueber das Conjugationsystem der Sanskritsprache in Vergleichung mit jenem der griechischen, lateinschen, persischen und germanischen Sprache*) (1816)، وابتداء من 1833 كتاب: «**النحو المقارن بين اللّغة السنسكريتية والزندية واليونانية واللاتينية والألمانية**». (*Vergleichende Grammatik der Sanskrit, Zend, Grieschischen, Lateinischichen, Lituanischen und Deutschen*) (الطبعة الثانية في 3 مجلدات، 11] .(1861-1857] وفي الأثناء نُشر نصّ آخر مهمّ هو كتاب غريم (J. Grimm) «**نحو الألمانية**» (1819) (Deutsche Grammatik). أمّا في المجال الرؤماني فإنّ كتاب دياز «**نحو اللغات الرؤمانية المقارن**» (F. Diez: *Vergleichende Grammatik der Romanischen* Sprachen) تجاوز بسرعة كتاب رينوار «**النحو المقارن للغات الرؤمانية**» (*F.M. Raynouard: Grammaire comparée des langues romanes*). ودون الإيغال أكثر في قائمة العناوين يكفي أن نلاحظ أنّنا نشهد نموا تصاعديا سريعاً في معرفة اللغات الأوروبية والمقارنة بينها.

وإنّه لمن المبالغة أن تُرجع المقارنة بين اللغات إلى القرن 19. فقد عني العلماء بالموضوع منذ عصر النهضة وتوصّلوا حتّى القرن 18 إلى نتائج مهمّة في العائلات اللغوية الساميّة والفنلندية-الأوغريّة(finno-ougrienne) والأسترونيزية (austronésienne). ومن ناحية أخرى، كانت اللّغة السنسكريتية معروفة (بشكل سيّء) منذ القرن 16 وكذلك وشائجها مع اللّغة الإغريقيّة. أخيراً، لم يأت ويليم جونز بجديد حقيقي من الناحية المنهجية البحتة. وتقدّم المقاربة التاريخية والإبستيمولوجيّة للتغيير العلمي تصورا مغايرا كليّا للظاهرة كما يبيّن ذلك المجلّد الثاني من «تاريخ التفكير اللساني» (خاصّة ص.557-562 في ما يخصّ اللّغة السنسكريتية). إلّا أنّ القرن 19 يعرض، إضافة إلى الجانب الكمّي، مستجدّات حقيقية في المنهج وفي مضمون المعارف، على السواء.

جدّة التفسير التاريخي

القرن 19 هو، بلا منازع، قرن التاريخانية (historicisme) الذي سيستقي أسسه الفلسفية من فلسفة هيغل وأتباعه من اليمين واليسار على السواء. كما شهد هذا القرن أيضاً ظهور أشكال جديدة من الممارسات العلمية وأسماء مستحدثة لتسميتها: فـ**البيولوجيا واللسانيات** (linguistique)من بين هذه المستحدثات. وستدخل كلمة «linguistique» – linguistik في صوغها بالألمانية، (الذي ظهر في 1777 لأغراض التصنيف البيبليوغرافي) - في معناها الحديث في 1808 من قبل فاتر (J.S. Vater) لتدلّ على المبحث العلمي الذي يدرس «خصائص اللغات المختلفة ويصنّفها ويتخذ، انطلاقاً من ذلك، استنتاجات عن أصولها وصلات القربى بينها». وظهر المصطلح في اللّغة الفرنسية في سنة 1812 لترجمة اسم مجلة لفاتر يظهر فيه المصطلح الألماني (انظر عن هذه المسائل أورو Auroux, 1987). وسيُستعمل المصطلح، لاحقاً، بالتناوب مع «الفيلولوجيا المقارنة» و«النحو المقارن» للدلالة على المقاربة التاريخية للغات، في مقابل «النحو» في المعنى المتداول للكلمة وتنظيره في نطاق «النحو العام». ولم تصبح «لسانيات» كلمة تغطي كلّ مقاربة «علمية» للغة إلّا في بداية القرن 20 وتدلّ سواء على الدراسة الجغرافية للهجات أو النحو في المعنى العادي للمصطلح. إلّا أنّه لا يمكن أن تُردّ اللسانيات إلى مجرّد انشغال بتاريخ اللغات. فهي تطابق تحوّلا في الهدف التفسيري للظواهر اللغوية.

ومنذ العصور القديمة، انشغل النحويون بإقامة ما هو منتظم ملحوظ في اللغات، وجدّ النحو العام في القرن 18 [12] في كشف القواعد التي تصلح لا للغة معيّنة فقط، بل للّغات كلّها. وبعبارة أخرى، يتمثّل النمط القديم في التفسير النحوي في إقامة علاقات بين كلمات لغة من اللغات في نحو مخصوص، وعلاقات بين أنواع الكلم في النحو العام. لنفترض، مثلاً، كلمتين، ك$_1$ وك$_2$ تدخلان في تركيب كلمة ثالثة ك$_3$. يحدّد النحو بقاعدة طريقة تكوين المركّب. وعند السؤال عن سبب تركيب ك$_3$ على ما ركّبت عليه، يُجاب بذكر الكلمتين الأصليّتين والقاعدة. ففي الألمانية مثلاً، تتمثّل قاعدة تكوين المركب في تقديم الاسم المعرِّف على الاسم المعرَّف. وحسب هذه القاعدة، إذا كانت ك$_1$ = *Arbeit* (عَمَل) وك$_2$= *Nacht* (ليل) يؤدّي تطبيق بسيط للقاعدة إلى: ك$_3$ = *Nachtarbeit* (عمل ليلي). لكن ما العمل في

كلمة متداولة الاستعمال مثل *Nachtigall* (بلبل) حيث لا تبرز الفائدة من [الحركة] التي تتوسط الكلمتين (*gall* =ديك)؟ يرى النحوي الكلاسيكي في هذا شذوذا اعتباطيّا لا يحتاج إلى تحليل، ومن المستحبّ حذفه في أفضل الحالات. إلّا أن غريم Grimm كان قادراً على تقديم تفسير: «[...] قد تمثل nacht-*gall* أو حتّى *nächte-gall* بالضبط نفس التركيب وقد تبدوان أكثر مطابقة للوضع الراهن لنهايات الكلم. فصيغة الأبْلاتيف [الجرّ] في nacht هي أيضاً بالفعل nacht، في حين أنّ أبلاتيف nacht كان في القرن الثامن أو القرن التاسع «nachti». ولنتوقّف قليلاً عند هذا الشكل من التفسير، ولنقارن بينه وبين التفسير السابق الذي يمكن أن نلخّصه كما في [1].

[1] قا (ك$_1$، ك$_2$) = ك$_3$ $R(M_1, M_2)=M_3$

تقيم الصيغة [1] صلات (بواسطة علاقة مجرّدة، لكنّ المرء يمكنه دائماً أن يتصوّر ما يدور بخلد ذاك الذي يتكلّم) بين ثلاثة عناصر لغوية **دون أن تُدخل في ذلك أية زمانية**، أو بالأحرى القبول بالفرضية الخفية القائلة بأن العناصر اللغوية المعنية تنتمي إلى وضع لغوي واحد. هذا هو ما سيسميه سوسير (Saussure) علاقة **تزامنية [آنية]**. وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى الصيغة [2] التي تقيم صلات بين عناصر لغوية لا تنتمي إلى الواقع اللغوي نفسه. وهذا ما سيسميه سوسير **علاقة تاريخية [دياكرونية]**. ولعلّ أفضل طريقة لتمثيل العلاقة التزامنية هو العلاقة السببية: فهي، مثلها، علاقة تفترض قبلا وبعدا.

[2] ك$_3$ موجودة لأنّه وُجدت ك$_4$ قبل ذلك.

ويبرز، بالصيغة [2]، ما يمكن أن نسميه **تفسيراً تاريخيا**، وتُقحم كيانات تُتصوّر على أنها أحداث. وتُؤخذ الحاجة إلى اللجوء إلى التفسير التاريخي كحاجة المرء، ليشرح طبيعة كيان ما، إلى أن يعرف من أين يتأتّى هذا الكيان. ويُفهم الكيان على أنّه **مُنتج** لتطوّر ما أو لتاريخ كما يقال عادة. ويمكن أن نُنكر مكانة التفسير التاريخي في اللسانيات، وهو ما سيفعله سوسير (في كتابه «**دروس في اللسانيات العامة**» «**Cours de linguistique générale**» الذي نشر في 1916 بعد وفاته اعتماداً على تقييدات تلامذته) واللسانيات الأوروبية بعده. ويمكن أيضاً أن نتصوّر طبيعة هذا التطوّر بطرق مختلفة: فنرى في ذلك نتيجة لتاريخ محتمل أو نتيجة لقوانين تاريخية. وعموما، واعتماداً على انتظام المسارات المكتشفة، اتّخذ المقارنيّون الحلّ الثاني. [13] وهو حلّ يبعد عن أن

يكون بديهيا: فالجيلان الأوّلان من المقارنيّين لم يستطيعا تمثيل هذا الحلّ إلّا بالاستعانة باستعارات عضوانية (اللّغة كائن حيّ ينشأ وينمو حسب قوانين ثابتة). وابتداء من سبعينات القرن، كان الحديث، بالأحرى، عن قوانين على مثال الفيزياء («قوانين صوتيّة»). وكان هذا يشجّع كثيراً على تصنيف اللسانيات ضمن العلوم الطبيعية (وهو ما لم يتردّد فيه شلايشر (Schleicher) وتلامذته). ولكن المقارنيّة التي استقرّت باكتشافات متلاحقة لنتائج جديدة (انظر فصلنا الثالث) ستشهد في ذروة انتصارها (نحو سنة 1876) أزمة تأسيسية كانت تقوم على تناقضات راسخة (انظر الفصل 7 القسم الأوّل).

المنهج وانتقاء المواضيع

كانت هناك أسباب إيديولوجية عميقة لتكون اللغات الهنديّة الأوروبية موضوع الدراسات الأكثر تطوّرا، على ما نراه لاحقاً. ولهذا أيضاً أسباب منهجية. وسنحلّل بأكثر دقة في القسم الثاني من الفصل الثالث أهميّة السنسكريتية البديهية في تحليل اللغات الهنديّة الأوروبية تاريخيا. ومن المهمّ، قبل هذا، أن نلاحظ أن اللغات التي لا نعرف لها صلات قربى (مثل اللّغة الإتروسكية وهي موضوع دراسات كثيرة جدا)، هي لغات لا ينفذ إليها النحو المقارن أصلا، مهما تكن أهمية التراكم في البيانات المتصلة بها. وعلى عكس ذلك، تمثّل اللغات التي يتوفّر لنا عنها قدر كبير من المواد القديمة المتاحة (اللغات الكلاسيكية واللغات الرومانية) حيّز الاختبار الحقيقي للطريقة المقارنيّة.

ويمكن المرء أن يصطنع فكرة واضحة عن عمل المكوّن التجريبي للنحو المقارن بمتابعة تاريخ «علم الإتروسك»، مثلما رسمه كرّا دي فو (B. Carra de Vaux) في كتابه الذي موضوعه « *اللّغة الإتروسكية ومنزلتها بين اللغات*» (*La langue Etrusque, sa place parmi les langues*. Paris, Champion, 1911). وكما الشأن في كثير من الحالات (إذا تغاضينا عن المصادر الإغريقيّة واللاتينية) يبدأ التاريخ في عصر النهضة. ففي سنة 1498، نشر أنيو دي فيتربو (Annio di Viterbo) نصّ نقوش إتروسكية. وسيَغْنى هذا الضرب من المعلومات شيئاً فشيئاً حتّى القرن 18 الذي سيشهد أولى الدراسات التأليفية. ففي كتاب ضخم، قدّم فيليبو بووانروتي (Filipo Buonarroti) في 1726، ضمن ركام من المزاعم المتفاوتة الغرابة، دراسة ممتازة للألفباء

[الإتروسكية]. لكنّ أوّل كتاب مهمّ حقا هو كتاب الأب لويجي لنزي دا منتولمو «بحث في اللغة الإتروسكية ولغات أخرى قديمة في إيطاليا يصلح لتاريخ الشعوب واللغات والفنون الجميلة» (Luigi Lanzi di Montolmo: *Saggio di lingua etrusca et di altre antiche d'Italia per servire alla storia de' popoli, delle lingue a delle belle arti*) (1824-1825) الذي مازال يعدّ إلى اليوم النتيجة المهمّة الأولى في هذا المبحث[1]. وهو يحتوي جردا لخمس مائة نقش من أهم مدن [مقاطعة] طسكانة.

في القرن 19 أضحى البحث الميداني مطّرداً وأثمر نتائج مهمّة: ففي سنة 1822 اكتشفت في مدينة بيروجا بلاطة شاهد قبري الصغيرة من فلتيرّا (Volterre)، وفي سنة 1840 اكتشف قبر فولمني (Volumni) قرب بيروجا، وفي سنة 1863 اكتشف قبر أربس فتوس (Urbs Vetus) قرب أورفيتو. [14] وأدّى تزايد المعطيات في 1867 إلى أن نشر فابرتي (Fabretti) «مدوّنة النقوش الإيطالية القديمة مرتبة ترتيبا جغرافيّا مع مسرد إيطالي» (*Corpus inscriptionum italicarum antiquioris aevi, ordine geographico digestum et glossarium italicum*). تتكوّن هذه المدوّنة من 2800 مدخلا، وذيّلت بثلاث تكملات فيها 518 مدخلا و128 و417 مدخلا. وفي 1891، عثر على أجزاء من ورق الرقّ الإتروسكي ضمن لفافات مومياء مصرية محفوظة في متحف أغرام (Agram) أتاحت الوقوف على نصّ طويل نسبيا لكنّه، للأسف، كثير التكرار. وفي هذا الوقت كلّفت أكاديمية برلين باولي (Pauli) بوضع مدوّنة بنصوص النقوش الإتروسكية شبيهة بما وُضع للإغريقيّة أو اللاتينية (المجلّد الأوّل 1893، لايبزيش، أمبروزيوس برت) (Carolus Pauli: *Corpus inscriptionum Etruscarum*, T.1, 1893, Leipzig, Ambrosius Barth). وفي الوقت ذاته، لم يتقدّم ما يسمّى «المسألة الإتروسكية» خطوة واحدة، أي منزلة هذه اللّغة في شجرة أنساب لغات العالم، وهي مسألة تتصل مباشرة بالتطوّرات النظرية في اللسانيات. وقام كرّا دو فو (Carra de Vaux) بجرد مذهل جدّا بالحلول التي اقترحها اللسانيون من بين مشاهير المشتغلين بهذا الفنّ. فقد ألحقت لغة الإتروسك باللغات الساميّة (جينبولاريو Giambullario وستيكل Stickel)، وباللغات الحامية (برينتن D. Brinton الذي اعتبر الإتروسك ليبيين، سنة

1 - انظر: كريستوفاني: مدخل إلى دراسة لغة الإتروسك، فلورنسا، 1973، ص.-3.
M. Cristofani : *Introduzione allo Studio dell'Etrusco*, Firenze, 1973, p. 3.

1889) وبلغات القوقاز (طمسن W. Thomsen، في 1889) وبلغة الباسك (إليس Ellis، في سنة 1887، الذي قبل فكرة التقارب مع اللغات القوقازية) وباللغات الهنديّة الأوروبية (كرسن Corssen، في سنة 1874، الذي رأى فيها فرعا إطاليا (italique) قريباً من اللاتينية، ومن لغة الأسك (osque) ولغة مقاطعة أومبريا، وجعل بروج Brugge، في سنة 1883، هذا الفرع مجاورا للأرمنية) وباللغات الألطائية (altaïque) (تايلور في 1874، I. Tayler). أما كرّا دو فو فاختار أن يدافع عن الفرضية الألطائية التي يسندها، تعقيداً للمسائل، إلى تقريب من لغة السكان البدائيين لبلاد الإغريق.

قد يكون في استعراض هذه الأدبيّات كلّها ما يدعم تشاؤما عميقاً في موضوع جدّية اللسانيات المقارنة وفائدتها. فرغم الجهود الجهيدة للإحصاء وللتوفيق بين المعطيات، لا يمكن القول إنّ علم تاريخ الإتروسك ولغتهم أدرك نتيجة ملموسة في تصنيف هذه اللّغة وأصلها. ومع ذلك، فإن علم تاريخ الإتروسك ولغتهم قد تطوّر، ولكن هذا التطوّر لا يتّصل البتّة بقيمة في التصوّرات النظرية العامة. فالغُنم الذهني يكمن في ناحية المعطيات التي يتجلّى بذلك استقلالها بشكل أفضل.

هيمنة المقارنيّة

كان من أثر نجاح الدراسات الهنديّة الأوروبية أن حشرت دراسة لغات العالم كلّها في نسق المقارنيّة. ولا شكّ أنّ القرن 19 شهد أعمالا لسانية أكثر مما شهدته القرون السابقة كلّها، وصحيح أيضاً أنّه رغم استمرار المبشّرين والجنود في تحبير الكتب المونوغرافية لمصلحة الاستعمار أساساً وعلى أنموذج الأنحاء التقليدية (بل حتّى على شكل مسارد بعناصر معجمية)، فإنّ المنوال المقارنيّ أضحى شيئاً فشيئاً المرجع النظري الوحيد. وشيئاً فشيئاً، شهدنا اللغات المعروفة في الكون كلّها موضوع دراسات تتبارى في الإحاطة المعمّقة بأكبر عدد منها وفي الرغبة في تفهّمها. [15] وسنجد هذه التطوّرات كلّها محلّ نقاش في البيبليوغرافيا المذهلة التي وضعها بوت **«مقدمة في علم اللّغة العام»** (A. Pott: *Eineleitung in Allegemeine Sprachwissenschaft*) (نشرت في «المجلّة الدولية» *Internationale Zeitschrift* لتشمر (Techmer)، المجلدات 1-5، 1884-1890).

وإذا اقتصرنا على الأعمال التأليفية أمكننا أن نحدّد المعالم التالية:

اللغات الساميّة:

يبدو أن اللغات الساميّة قد أُدمجت مبكّرا نسبيا في النسق المقارنيّ من خلال كتاب رونان الشهير «*التاريخ العام والنظام المقارن للغات السامية*» (E. Renan: *Histoire générale et système comparé des langues sémitiques*, 1855) وهو المجلد الأوّل (الوحيد المنشور) من مؤلَّف كان ينبغي أن يكوّن من قسمين، ثانيهما نظري لم يُكتب أبدا[1]. ولئن حدّد المؤلّف هدفه بوضوح بالنسبة إلى عمل بوب (Bopp)[2]، فإنه يصعب الإقرار أنّه فهم أسس هذا العمل، إذ يتعلّق الأمر، حسب رأيه، عند إجراء هذه الأسس على اللغات السامية، بتقديم «جدول للنظام النحوي يبيّن الكيفية التي توصّل بها الساميون إلى أن يمثّلوا، بالكلام، تعبيراً كاملاً عن الفكر. (المقدّمة ص.1). ومشروع رونان مشروع تاريخاني أساسا[3]، لكنه يميّز بين *التاريخ الخارجيّ للغات* (دورها في الزمان والمكان وجغرافيتها وتأريخها وترتيب المأثورات المكتوبة التي تعرّفنا بها وطبيعة هذه المأثورات) *وتاريخها الداخليّ* (التطوّر العضوي لإجراءاتها ونحوها المقارن). فهو يهتم، وقد استنقص التراث القديم للدراسات السامية[4]، بالتاريخ الخارجيّ أساساً (القسم الخاص بالنحو المقارن والذي لم يُحرّر) ويرى أن عائلة اللغات هذه هي أقلّ أهلا من العائلة الهنديّة الأوروبية للمقاربة العلمية:

> ثلاث سنوات أو أربع من الدراسة تكفي لكشف أعمق لقواعد اللّغة، بواسطة تحليل اللغات الهنديّة الأوروبية، في حين ظلّ فقه اللّغة الساميّ منغلقا على نفسه حتّى يومنا هذا، وشبهَ غريب عن الحركة العامّة للعلم. وينبغي أن نطلب سبب هذه

---

1 - اقتُرِحت صياغة أولى لهذا المؤلّف للحصول على جائزة فولني (Volney) في 1847.

* (المترجم): جائزة فولني جائزة يمنحها «معهد فرنسا» (Institut de France) في موضوع فقه اللّغة المقارن.

2 - «رمتُ أن أنجز ـ قدر طاقتي ـ للغات السامية ما صنعه بوب للغات الهندية الأوروبية» (المقدمة، ص1)

3 - «لمّا كانت اللغات نتاجا مباشراً للوعي البشريّ، فإنّها لا تنفكّ تتغيّر بتغيّره، وليست النظرية الحقيقية في اللغات، في وجه من الوجوه، غير تاريخ لها» (المقدمة، ص.1)

4 - «تميّزت اللغات السامية، في تاريخ فقه اللّغة، بهذا القدر المتميز المتمثّل، من ناحية، في أنّها أوحت في عصر سحيق إلى العلماء المهتمين بهذه اللغات بالطريقة المقارنيّة، ومن ناحية ثانية، عندما أصبح هذا المنحى أداة فعّالة للاكتشاف، في السنوات الأولى من هذا القرن، لم تدخل هذه اللغات إلّا قليلاً في الحركة الجديدة التي ستجدّد اللسانيات». (المقدّمة، ص.3).

الظاهرة الطريفة في طبيعة هذه اللغات السامية ذاتها. إذ أن اللغات التي شهدت حياة داخلية خاملة الحركية هي لغات عاجزة عن كشف بنية اللّغة وقواعد تفكيك مكوّناتها. وسنبيّن أن قدرة اللغات الهندية الأوروبية على التناسل والانبعاث من رمادها تقريباً قدرة تكاد تنعدم في اللغات السامية: فهي لم تشهد ثورات عميقة ولا نموا ولا تطوّرا. ولم يكن ممكناً لدراسة اللغات الساميّة حصريا أن تنجب لغويين أفذاذا، مثلما أنّ مشهد تاريخ الصين لا يقدر على إلهام أفذاذ المؤرّخين. (المقدّمة، ص.4-5)

وفعلاً، ينبغي انتظار كتابيْ برث (J. Barth) المفردين وهما: «***الصيغة الاسمية في اللغات السامية***»، الطبعة الثانية، لايبزيش 1894 (*Die Nominalbildung in den semitischen Sprachen*, Leipzig, 1894) و«***الصيغة الضميرية في اللغات السامية***»، لايبزيش، 1913 (*Die Pronominalbildung in den semitischen Sprachen*, Leipzig, 1913)، وخاصة الكتاب الضخم الذي وضعه بروكلمان (C. Brokelmann) «***الأساس في قواعد النحو المقارن في اللغات السامية***» مجلّدان، برلين، 1908 (*Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen*) لتحظى اللغات الساميّة بدراسة ملائمة لعلم القرن 19. وزال كتاب رونان من قائمة مراجعه.

اللغات الدرافيدية:

[16] لغة التامول، كما رأينا ذلك في المجلّد الثاني من هذا المؤلّف، لغة معروفة جدّا من القرن 17 (وذلك خاصّة بفضل كتاب بسكي Beschi، مخطوط 1728). وضاعف الاستعمار من معرفة اللغات الأخرى حتّى أنّ كلدويل (R. Caldwell) أمكنه أن ينشر مبكّرا بحثا تأليفيا عنوانه «**دراسة نحوية مقارنة في *اللغات الدرافيدية* أو عائلة لغات جنوب *الهند***»، 1856 (*A Comparative Grammar of the Dravidian or South India family of languages*, 1856)

اللغات الأسترونيزيّة:

نشأت المقارنيّة الأسترونيزيّة في بداية القرن 18. وأنتجت لغات المحيط الهادي عمل فون هومبلت (W. von Humboldt) الضخم الذي نشره بوشمن (Buschmann) وعنوانه «**في لغة كافي في جزيرة جاوة**» (1830-)، (*Ueber der Kavi Sprache der Insel Java*)

1835، وهو في ثلاثة مجلّدات أوّلها الكتاب الشهير «في تنوّع اللغات البشريّة وتأثيرها في النمو الروحيّ للجنس البشريّ» (*Ueber die Verschiedenheit des menschlichen Sprachbaues und ihren Einfluss auf die Geistige Entwicklung des Menschengeschlechts*)، وآخرها هو المخصص «للفرع الغربي من اللغات الماليزية»). وخصّص كتاب «الفيلولوجيا» (*Philologie*) للمستكشف دومن دورفيل (1833-1834) (Dumont d'Urville) حصراً لمقارنات بين الألفاظ التي كان يعدّد تشابهها ليحصل على درجات القربى بينها. ومكّنت إعادة تركيب أكثر كلاسيكية غوسان (P.L. J. B. Gaussin)، وهو طبيب في البحرية، من تصوّر إعادة صوغ للغة ماوري الأصليّة، «في لهجة تاهيتي وجزر المركيز وعمومًا في اللّغة البولينيزية» (*Du dialecte de Tahiti des Isles Marquises et en général de la langue polynésienne*, 1852).

اللغات الأمريكية الهنديّة:

تطوّرت الدراسات الأمريكية الهنديّة كثيراً ابتداء من سبعينات القرن 19. وانعقد المؤتمر الأوّل للمختصين في اللغات الأمريكية الهنديّة في نانسي سنة 1875 (تومي Toumi, 1984) وأنشئ «مكتب الإثنولوجيا الأمريكية»(Bureau of American Ethnology) في الولايات المتحدة في 1879، تقريباً في الوقت الذي وضع فيه الزحف على مناطق الغرب [الأمريكي] حدّا للمسألة الهنديّة. وفي سنة 1876، نشر المكسيكي بيمنتال (F. Pimentel) كتابه «إطار وصفي ومقارن للغات السكان الأصليّين في المكسيك» (*Cuadro descriptivo y comparativo de las linguas indigenas de México*). وظلّت الدراسات اللغوية للغات الأمريكية الهنديّة شديدة التأثر بالحاجة إلى استعادة الصلة مع الموارد التي وضعت منذ القرن 16. فأُولِيَ جزء بالغ من الجهد إلى البحث عن الأنحاء القديمة وإعادة نشرها. وواصل الهواة، مثل أدم (L. Adam) الاضطلاع بدور هام[1]. وظلّ بحثه «مواد صالحة لإقامة نحو مقارن للهجات العائلة الكاريبية» (*Matériaux pour servir à l'établissement d'une grammaire comparée des*

1 - لعلّ هذا ما يفسّر أن اللسانيات الأمريكية الهندية هي الحيّز الذي تمّت فيه أشهر عمليات الغشّ العلمي في المجال: فقد اخترع شخص مجهول لغة التائنسا *taensa*، وقدّم عنها عناصر ناقشها العلماء على أنها نحو تبشيري ثابت. (Auroux, 1985a).

(*dialectes de la famille caribe*) يستعمل، في 1893، مفهوم تقليب الحروف مثلما كان يستعمل في القرن 18 (انظر المجلّد 2، ص. 570 وما بعدها).

واللغويون الألمان هم الذين أقحموا تقنيات المقارنيّة الحديثة. ففي 1892، جهد فون دن شتاينن (K. von den Steinen) - وهو رجل ميداني استكشف منابع نهر كسنغو Xinghu - في إعادة تركيب لغة الكاريب الأصليّة المشتركة اعتماداً على قوانين صوتية دون استثناء، وذلك في كتاب نشره في لايبزيش مدينة النحاة الجدد عنوانه «*قاموس اللّغة البكيريّة. دليل القواميس والأمثال والقواعد النحوية، مع مساهمات في فونولوجيا اللّغة الأساسيّة الكاريبية*» (*Die Bakairi-Sprache - Wörterbuch - verzeichnis Stätze, Sagen, Grammatik. Mit Beiträgen zu einer Lautlehre der Karaïbischer Grundsprache*).

وفي سنة 1880، نشر باول (Powell) مؤسّس مكتب الإثنولوجيا الأمريكية كتابه «*مدخل في دراسة اللّغة الأمريكية الهنديّة*» (*Introduction to the Study of American Indian Language*). [17] وسيعاد نشره بمراجعة بوآس (Boas)، المجلّد الأوّل سنة 1911، والثاني سنة 1922 تحت عنوان «*كتاب في اللغات الأمريكية الهنديّة*» (*Handbook of American Indian Languages*). وفي هذا التاريخ كانت اللسانيات الأمريكية الهنديّة بتوجّهاتها الإثنوغرافيّة التطبيقية والبنيوية قد تخلّصت من المنوال المقارنيّ حتّى إن ظلت تقنياتها في إعادة التركيب أداة من الأدوات المحبّبة إلى بلومفيلد (L. Bloomfield).

اللغات الإفريقيّة:

كان تاريخ اللسانيات الإفريقيّة لا يزال مجهولا جدّا. إذ لم تُبرز [فيها] موارد قديمة قدم الموارد المتعلّقة باللغات الأمريكية الهنديّة إلّا في وقت قريب (بونفيني، Bonvini, 1996). ويوافق القرن 19 حقبة استعماريّة كثيفة. حاول بليك (W.H.J. Bleek) مبكّرا وضع كتاب تأليفيّ عن إفريقيا الجنوبية عنوانه «*نحو مقارن للغات جنوب إفريقيا*» في مجلّدين، 1862-69 (*A Comparative Grammar of south African Languages*). وهو صاحب مقال عنوانه يكفي وحده للكشف عن عقلية خاصة: «*قانون غريم في جنوب إفريقيا أو التغييرات الصوتية في لغات البانتو في جنوب إفريقيا*» (*Grimm's Law in South Africa; or Phonetic Changes in the South African Bantu Languages*) (نشر في مجلّة

«أعمال الجمعية الفيلولوجية» *Transactions of Philological Society*, 1873-74, p.186-200). وقادت التهويمات الأنتروبولوجية عن الوحدة الإنسانية راينش (L. Reinisch) في مقاله «**الأصل الموحد للغات العالم القديم...**» (1873، [...] *Der Einheitliche Ursprung* *...der Sprachen der alten Welt*) وسعى لبسيوس (R. Lepsius) الاختصاصيّ في [حضارة] مصر القديمة، في مقدّمة كتابه في نحو لغة النوبة (1880)، إلى تحليل مجموع اللغات الإفريقية. وكانت المهمة ضخمة (يقال اليوم إنّ عدد اللغات الإفريقيّة حوالي ألفين) وجعلت الدارس يواجه ظواهر جديدة (لغات ذات أقسام اسمية) أو صعبة التحليل (نغمات).

الإيديولوجيا المقارنيّة المشبوهة:

إذا قرأنا اليوم كتاب شلاغل (Schlegel) الصادر في 1808، لم نعر أيّ انتباه للتجديد الأساسيّ الذي يتضمّنه. فقد رأى الغرب الذي اعتنق المسيحية تاريخه دائماً على أنّه موصول بأصل يهودي حتّى أنّ الناس كانوا في القرن 16 لا يتردّدون في جعل العبرية أمّا للغات كلّها. أمّا مع شلاغل وعلماء اللغات الهنديّة الأوروبية، فلغات أوروبا الحديثة لها أصل عتيق ومقدّس تشترك فيه مع اللغتين الإغريقيّة واللاتينية، والعبرية غريبة عنه. فقد تخلّى الضالعون في العلم منذ عصر لايبنيتز (Leibniz) عن أسطورة العبرية لغةً أمّا وأصبح واضحاً معلوما أن الصلات مع اللّغة العبرية لا يمكن إلّا أن تكون صلات قصيّة جدّا. ومع التمييز بين العائلتين الهنديّة الأوروبية والسامية، انعدم الرابط بينهما تماما[1]. وفي هذا الانفصال شيء مما هو في الهزّات الكبرى للنرجسية البشريّة التي أحدثها تطوّر العلوم عندما جعل كوبرنيك الأرض تدور

1 - ينبغي أن نذكر أن محاولات تمّت على امتداد القرن، للعثور على أصل موحّد للغات الهندية الأوروبية والسامية. ففي 1855، خصص رونان للموضوع فصلا (الكتاب الخامس، الفصل الثاني) ناقش فيه أطروحات كلابروث Klaproth (ملاحظات في أصول اللغات السامية، *Observations sur les racines des langues sémitiques*، الذي نشر بعد كتاب ميريان Mérian، **مبادئ الدراسة المقارنة للغات** *Principes de l'étude comparative des langues*، باريس *1838*، وكتاب لبسيوس Lepsius(*Ueber den Ursprung und die Verwandschaft der Zahlwoerter in der Indogermanischen, Semitischen und Koptischen Sprachen* ـ **في أصل اللغات والعلاقة بين عدد الكلمات في اللغات الهندية الأوروبية والسامية والقبطية**. برلين *1837*) وخاصة بعد جرسنيوس Gersenius ومدرسته. والنتيجة التي آل إليها هي أن الأمر يتعلّق « بمنشأين منفصلين ومتمايزين تمايزا» (نفسه، ص.431).

حول الشمس، وعندما منح داروين الإنسان والقرد جدّا واحدا وعندما كشف فرويد للإنسان رغبة لا تخضع لإرادته.

لكنّ الثورة المقارنيّة ثورة أقرب إلى أن تكون ثورة مضادة للكوبرنيكية في مبدئها: إذ أنّها ستؤدّي إلى إحلال الهنديّة الأوروبية منزلة السيطرة الكيفية على باقي العائلات اللغوية في العالم. [18] لئن لم يجز القول إنّ المقارنيّة أصل مباشر للوطنية وللعصبية والعنصرية، فإنّها، على الأقلّ، وفّرت تبريرات ممكنة للمواضيع الأكثر فظاعة والأكثر شؤما في تبعاتها الإنسانية التي أنتجها العالم الغربي. فقسم واسع من الأساطير الوطنية-الاشتراكية [النازية] عن البدائيين الآريين ينسلّ من علوم القرن 19. وللسانيين مسؤولية في ذلك ولا شكّ (انظر بولياكوف، 1974 ,Poliakov).

ينبغي أن نرى بداية هذا في التصنيف الذي اقترحه شلاغل (A. Schlegel) (شقيق عالم السنسكريتية) منذ سنة 1818 في «**ملاحظات في لغة بروفنس وأدبها**» (*Observations sur la langue et la littérature provençale*). تصنّف اللغات إلى ثلاثة أقسام رئيسة: اللغات الخالية من البنية النحوية (وستُنعت باللغات *العازلة*)، واللغات التي تستعمل الدواخل (اللغات *اللاصقة*) واللغات ذات التصريف (اللغات *التصريفية*). وستُطوّر هذه الصنافة التي جُوّدت على امتداد القرن 19 تطوّراً ضئيلا سواء أفي مبادئها أم في أحكامها التي تجعل اللغات التصريفية اللغات الأكثر كمالا. إلّا أنّ مبحث القيم (axiologie) الأوروبي المحوري هذا واجه، ومن البداية، مثالا مناقضا قويا ممثلا في حالة اللّغة الصينية، فصحيح أنّها لغة عازلة لكنّها لغة حضارة عريقة. وهذه مسألة تصدّى لها هومبلت في رسالته الشهيرة «***إلى السيد آبل ريموزا في طبيعة الأشكال النحوية وفي عبقرية اللّغة الصينية خاصة***» (*Lettre à M. Abel Rémusat sur la nature des formes grammaticales et sur le génie de la langue chinoise en particulier*, 1827). وكان قد اقترح جوابه على هذه المسألة في مذكرته إلى أكاديمية برلين بعنوان «**في أصل الأشكال النحوية وفي تأثيرها في تطوّر الأفكار**»(1822-23) (*De l'origine des formes grammaticales et de leur influence sur le développement des idées*): فالتناقض الظاهر لا يعود إلّا إلى عمل قوة خارجية تستغلّ لغة غير كاملة استغلال لغة كاملة (ص17)، و[بهذا] تنقذ هومبلت مثاليتُه من العنصرية الثقافية (سيظل أقليا في الفكر الوضعي للقرن، لكن سيكون له تلاميذ لامعون مثل شتاينهل Steinthal). ومنح كتاب السويسري بيكتي (Pictet) «**بحث في علم المتحجّرات اللغوية**» (*Essai de*

(*paléontologie linguistique,* 1859) قيمة كبيرة للعرق الآري (الذي يتكلّم الهندية الأوروبية البدائية!) «المحظوظ من بين الأعراق الأخرى كلّها بجمال الدّم وبمواهب الذكاء». ومن المعلوم أنّ دراسة بوت (A. Pott) (رغم أنّه كان هومبلتيّا) عن «*تفاوت الأعراق البشريّة خاصة من وجهة العلم الفيلولوجي*، باعتبار كتاب غوبينو الذي يحمل عنوانه نفس العنوان» (1856) (*Inégalité des races humaines, surtout du point de vue de la science philologique, en considération de l'ouvrage de Gobineau portant le mêmes titre*) قد استثار حماس فاغنر (Wagner) لنظرية غوبينو. وسترى «*الدورية الشهرية النازية*» (*Nationalsozialistische Monastshofte*) في بوب (Bopp) مؤسّس علم جديد أمكنه أن يسهم في إعادة بناء تاريخ الأعراق (Hutton, 1999, p.299). لقد شارك اللسانيون مشاركة واسعة في إنشاء الأسطورة الآريّة (بولياكوف Poliakof, 1974).

إنّ الانعطاف البيولوجي من مثيل انعطاف شلايشر (Schleicher) هو منعرج كارثي: أصناف اللّغة تُترجم مراحل من تطوّر البشريّة العقليّ. وكان اللساني البلجيكي شافي (H. Chavée) يزعم أنّه بيّن «علميا»، وبوقائع التاريخ الطبيعي لملكة اللّغة، التنوّع الطبيعي للتركيب العقليّ، وبالتالي لتنظيم الدماغ» لدى الكائنات البشريّة («*الأعراق واللغات*» *Les races et les langues,* Paris, 1862, P.60). ومعروف ما أحدثته هذه الإشكاليّة من الدمار لدى نيتشه (Nietzche) وخاصة في كتابه «*شجرة نسَب الأخلاق*» (*Généalogie de la Morale, 1887*) الذي انتقد بريآل (M. Bréal) تأثيلاته نقداً شديداً في «*مذكرات جمعية اللسانيات بباريس*» (*Mémoires*) (الإصدار التاسع). [19] ليست تهويمات نيتشه عن التفوّق الآري («الغاشم الأشقر الجرماني») وميلاد إنسان متفوّق عناصر معزول بعضها عن بعض. وينبغي، من ناحية أخرى، ألا ننسى أنّ الفيلسوف كان أوّلا فيلولوجيّا كلاسيكيا[1]. ونجد ملاحظات تنحو هذا المنحى عند فلولوجيّ آخر هو الفرنسيّ رونان، هذا الاختصاصيّ في اللغات الساميّة والذي كان من أكثر المزوّدين بالحجج المعادية للسامية [2]:

1 - درس نيتشه فقه اللّغة في جامعة بون ولايبزيش وتتلمذ على ريتشل Ritschl. درّس فقه اللّغة الكلاسيكي في جامعة بازل بين 1869 و1879.

2 - من ذلك مثلا قوله: كان للأخلاق دائماً عند هذا العرق [الساميون] معنى عميق الاختلاف عنه عندنا. فالسامي لا يعرف من الواجبات إلّا الواجبات لذاته، فمتابعة ثأره والمطالبة بما يراه حقّا

لو لم يظهر العرق الهندي الأوروبي في العالم لكانت أرقى درجة للنمو الإنساني، ولا شك، ضربا مماثلا للمجتمع العربي أو اليهودي: حيث لا تكاد الفلسفة والفن العظيم (* والفكر العميق والحياة السياسية تحضر فيه. ولو لم يظهر العرق السامي علاوة على غياب العرق الهندي الأوروبي، لظلت مصر القديمة والصين رأسيْ الإنسانية: ولكاد ينتفي تماماً الشعور الأخلاقيّ والأفكار الدينية المطهّرة والشعر والحدس انتفاء مطلقاً.

ولو لم تظهر الأعراق الحامية والصينية، إضافة إلى غياب الأعراق الهنديّة الأوروبية والسامية، لما وجدت الإنسانية بالمعنى المقدّس حقا لهذه الكلمة، لأنّ الإنسانية سترتدّ إلى أعراق منحطّة، خِلوا من جميع الملكات التي تصنع نبالة الإنسان. لكن ما السبب في أن لم يظهر عرق يسمو كثيراً على العرق الهندي الأوروبي سمو هذا العرق على الساميين والصينيين؟ الجواب بيّن ساطع (ص.476-477).

ورغم ذلك، ومنذ 1862، احتجّ الأنتروبولوجي بروكا (Broca) (الذي يعود إليه اكتشاف الأحواز الدماغية لمراكز اللّغة) مطوّلا لانعدام أيّة صلة بين الصفات العرقية والأبنية اللسانية، وهو ما كان عين الحكمة إذ لا ترتبط القدرة على تعلّم لغة من اللغات بالعرق بداهة. ويعود موقف أعضاء الجمعية اللسانية بباريس المحترز إزاء الأنتروبولوجيا وموضوع أصل اللغات والمقارنيّة الألمانية إلى حدّ بعيد إلى أسباب إيديولوجية وسياسية.

قانون السوق المغلقة

لا بدّ أنّه لوحظ أنّ أغلب المؤلّفين المذكورين في هذه المقدّمة هم من الألمان. ولا جدال في أنّ المقارنيّة نمت في الجامعات الألمانية. ولهذا الأمر أسباب إيديولوجية (انظر ما سبق) ولكن خاصة أسباب مؤسّساتية. فالمقارنيّة علم عسير بالغ التقنين، يرتبط تطوّره ارتباطاً واسعاً بعدد الأشخاص الذين يتصدّون له. وطوّرت بروسيا أوّل نظام جامعي حديث حيث يتدرّب الطلبة على البحث وبالبحث، وحيث أطروحاتهم نتاج حقيقي لعمل جماعي موجّه إلى تراكم المعارف وتقدّمها. يمكن القول إنّه في القرن

له ضرب من الواجب عليه. وعلى عكس ذلك مطالبته بالوفاء بعهده وإقامة العدل بنزاهة هي مطالبة بالمحال» (l.c ص15).

*: المترجم: كان يقصد بالفنّ العظيم (*Ars magna*) أو الفنّ الملكي في أوروبا الكيمياء التي تهدف إلى «معرفة قوانين الحياة في الإنسان وفي الطبيعة.... سعيا إلى إعادة الإنسان والطبيعة إلى صفائها ونقائها بعد ما أصابها من التدهور

19، وللمرة الأولى، عرفت علوم اللّغة - في صيغة مخصوصة هي النحو المقارن - بنية اجتماعيّة تتيح تنظيم البحث (جامعات ومجلّات وجمعيات علمية) وتمثيل دائم للوضع الذي أدركته (كتب تأليفية) وتشخيص المكتشفات والتصديق عليها وتسميتها (مسمّى القوانين الصوتية، بدءا من قانون غريم، بأسماء مكتشفيها على امتداد القرن).

وستخلّف البلدان الأخرى تخلّفا كبيرا، فكتاب بوب في النحو المقارن لن يترجم إلى الفرنسية (ترجمه بريآل Bréal الذي تابع دروس بوب) إلّا في 1866-1874، ونحو دياز (Diez) لن يُترجم إلّا ابتداء من 1874 (ترجمه باري (G. Paris) وبراشي (A. Bracher). [20] ولم يكن ذلك لعدم الاهتمام بل لقلّة في الموارد البشريّة. ولم تقدر مجلّة واحدة على الرسوخ في فرنسا قبل النصف الثاني من القرن. وكان تطوّر المعارف العالية التقنين ونشرها واستعادتها يخضع لقانون السوق المغلقة: ينبغي أن يكون حيّز متلقي المعارف مماثلا لحيّز المنتجين، وبالتالي، تتناسب أهميّة التطوّر وحجمَ حيّز المتلقّين (أورو، Auroux, 1990). وبظهور المقارنيّة، لم يعد اهتمام المتأدّبين والاهتمام العام باللّغة وبالظواهر اللغوية سندا كافياً. ولم يعد النفاذ إلى كتاب في الصوتيات المقارنة للغات الجرمانية أو إعادة تركيب للغة الكارايبب الأصليّة... إلخ. متاحا، لا في الإنتاج ولا في التلقي، دون إعداد مطوّل. فالمقارنيّة، في جوهرها، معرفة جامعية محض (مثلما كان النحو الجدلي في القرون الوسطى). لهذا كان تطوّر المقارنيّة خارج البلدان الناطقة بالألمانية مسألة نقل للمعرفة. ففي فرنسا حصل النقل آليا منذ أن بدأت الدولة، منذ الإمبراطورية الثانية، في إنشاء مؤسّسات جامعية حديثة. وحصل الأمر نفسه في البلدان الأوروبية الأخرى وفي الولايات المتّحدة (تكوّن بوآس (Boas) وبلومفيلد في بروسيا) حسب تواريخ مختلفة وخصوصيات محلّية لكن دائماً باستيراد المعارف من ألمانيا. وكان هذا هو الوقت الذي فرض فيه النحويون الجدد المقارنيّة في الجامعات الألمانية. ولهذا أوصلوا اختصاصهم إلى وضعية جعلته يهيمن، دوليا، على مجال علوم اللّغة.

وكانت هذه الهيمنة أيضاً هيمنة على العلوم الإنسانية الأخرى. ففي 1905، عندما سيعبّر ليفي بروول (Levy-Bruhl) عن أمله في إكساب [الفلسفة القديمة] للأخلاق منعرجا إيجابيا (الأخلاق وعلم العادات، La morale et la science des mœurs) سيعيّن بوضوح أنموذجه:

كان الفيلولوجيون في عصر النهضة اللسانيون، أولا، ثمّ كان واضعو النحو المقارن والعلوم الإيجابية الأخرى هم الذين جعلوا اللغات موضوعاً لهم.

وفعلاً، كيف نرفض للسانيات أن تكون لها منزلة العلم النموذجي للعلوم الإنسانية؟ سنعود في خاتمة هذا المجلّد وخاتمة «*تاريخ التفكير اللساني*»إلى الطريقة التي بنيت بها صورة المعرفة اللسانية التي اكتسبت منزلة العلم في القرن 19. والمهمّ في نظر المؤرّخ ليس القبول بهذا الخطاب (وقد دحضناه في مقدّمة المجلّد الأوّل من *تاريخ التفكير اللساني*) بل المهمّ فهم بنيته وعلله وحدوده.

حدود الهيمنة:

مهما تكن علامات الهيمنة (إنتاج مسيطر- مراكز علمية محظوظة- عمليّات نقل المعارف) فإنّ لها حدوداً بالضرورة. وقد عملنا على إبرازها. [21] فالنحو المقارن لا يغطي كامل المعرفة اللسانية التي أقيمت في القرن 19. فقد تطلّبت سيطرته، بادئ ذي بدء، حتّى في بروسيا، وقتا طويلاً نسبيا إزاء التطوّر المتواصل للفيلولوجيا التقليدية (الذي له منابعه في الرومنسية)، وخالف ميلاد الفيلولوجيا الحديثة توجّهه التاريخي. ولم يُرْض توجّهُه المنهجي الذي يسعى إلى استقلال ظواهر اللّغة اللسانيين الذين كانوا يدمجون الاختصاص في مشروع أنتروبولوجي شامل، سواءٌ في ذلك الإيديولوجيون وأصحاب مدرسة هومبلت. كما أنّ عديد الظواهر لا تقبل الوصف في إطار مقارني سواء تعلّق ذلك بالتداولية أو الدلالة أو الجغرافيا اللسانية أو علم اللغات الكريولية (créolistique). ولم تتطوّر الصوتيات إلّا اعتماداً على مخابر تستعمل تجهيزات اختبارية جديدة. كما أنّ القرن 19 شهد أحد أهمّ التغييرات الجذرية في تاريخ المنطق، وهو تغيير تأتّى من أفق مختلف هو أفق الرياضيات، ولن تستوعبه معرفة اللغات الطبيعية إلّا في القرن الموالي.

تُحِلّ صورة القرن 19 التي صاغتها التطوّرات الأخيرة لتاريخ النظريات اللسانيّة المقارنيّة في قلب حركة المعارف، لكنّها تُنسّب أهميتها. وبدون هذه النظرة الجديدة، يظلّ القرن 20 عصيّا على الفهم، إلّا أن يُلجَأ إلى القول بلا تسلسل جذري، هو في عرف الإبستيمولوجيا عديل نظرية التكاثر التلقائي بالنسبة إلى علم البيولوجيا، أي أنّه رفض للشرح أساسًا.

الفصل الأول:

الصراعات الاجتماعيّة واللهجات والضواغط

القسم الأول:

الثّـــــورة الفرنسيـــــة

بقلم: بريجيت شليبن-لنغ

(Brigitte Schlieben-Lange)

[23] يبدو أنّ كلّ ثورة تصحبها نقاشات لغوية يستوي في ذلك الحروب الدينية التي، على الأقل في ألمانيا، تشترك فيها حركة اجتماعيّة يمكن أن تُنعت بالثورية، والثورتان الروسية والصينية أو حتّى الحركات الثورية في أمريكا اللاتينية. فاللّغة تضطلع، دائماً وفي كل مكان، بدور هام. ولا تخرج الثورة الفرنسية كثيراً عن هذه القاعدة، بل بالعكس: لم تنشغل ثورة ما غيرها بمثل هذه الحماسة بالمسائل اللغوية ومن عديد الزوايا المختلفة.

ولا شك أن المظهر الأبرز في هذا الانشغال باللّغة هو النقاش المتّصل بدلالة الكلم، وهو نقاش معمّم عن «سوء استعمال الكلمات»: إذ أصبحت الثورة صراع كلمات أي نزاعا حول الكلمات[1]. ولم يقتصر النقاش على رسائل في المعجم، إذ أفاضت الخطابات السياسية والجرائد في التعريفات وإعادة التعريفات.

فمن ناحية كانت تجربة التغيير السريع في الدلالات تلاحق المعاصرين وتقلقهم، ومن ناحية أخرى، صاحب النقاش صراع، فالدلالات القديمة ظلت ثابتة وهي تنافس الدلالات الجديدة. وتنافس الدلالات هو العلامة التزامنية على التغيير. [24] وإزاء ثبات الاستعمالات المتروكة، تنضاف دلالات جديدة عديدة متعايشة. وبعد مرحلة من النقاشات الحادة ومن المحاولات لفرض استعمال (usage) محدد لوحظ، بعد شهر

1 - انظر عن «l'abus des mots» ريكن (Ricken, 1978a) ورينشارت (Reinchardt, 1985) وبرنكا (Branca, 1985). أما ما اتصل بالمراحل المختلفة في المعركة حول الكلم فلا توجد لدينا إلا دراسة عن شتاء 1791/1792 :هي دراسة غيومو (Guilhaumou, 1986a, 1989)

ترمودور، موقف أقرب إلى الاستسلام في ما يتعلق بإمكانية أن يحدّد استعمال خاص لكل كلمة.

وتوسّع القالب النمطي في عدم تدقيق معنى الكلمات الذي كان ينحصر في برهنة دقيقة في النحو العام (وظيفة الصفات وأدوات التعريف)؛ إذ ينبغي أن تكون الدلالات مطلقة غير محددة ضرورة لأنّ التجارب متغيّرة في الزمان ومن مجموعة اجتماعيّة إلى أخرى [1].

ويتعلّق مظهر ثان محيّر في التجربة الثورية في المجال اللغوي بالصلة بين الشفوي والكتابي. يمكن من منظور ثابت، أن نلحظ ثقافتين محددتين تحديداً بيّنا في النصف الثاني من القرن 18: ثقافة الكتابة والقراءة وهي ثقافة عصر الأنوار وتتركّز في باريس وبدرجة أقلّ في مراكز المقاطعات، والثقافة الشفوية في الريف. ويبرز الفارق بينهما في بحث الأب غريغوار (Grégoire) وفي بحث مايولو (*Maggiolo*)[2].

ومن ناحية أخرى، يمكن أن نلحظ ديناميكيتين متناقضتين تهدف الأولى إلى تمجيد الحوار الشفويّ فلسفيا وسياسيا وتنحو الأخرى إلى عولمة الثقافة المكتوبة لحركة الأنوار. فتدريب الرأي العام على الحوار الشفوي وتعليم اللّغة المكتوبة للطبقات الاجتماعيّة كلها منحيان متناقضان نظريا. فالوحدة الوطنية والاندماج السويّ لطبقات السكان تبرز التناقضات بين المطمحيْن. وتتنزّل الوثائق الثورية غالبا في المجال «شبه الشفوي» إذ يصعب، في الغالب، أن نضبط الأصل الشفوي أو الكتابي للنص المؤسّس *لهذا العرف أو ذاك*. فإعادة كتابة النص الشفوي وإعادة الصوغ الشفوي للمكتوب تتلاحقان سريعاً، حسب تسارع نسق الزمان وتسهمان هما ذاتهما في هذا التسريع. ومكّن تطابق المثل الأعلى للحوار السياسي وواقع الطبقات التي

1 - خصصتُ دراستين لموضوع عدم تحديد معنى الكلم في الكتابات النظرية: انظر شليبن لنغ (Schlieben-Lange, 1987a) وشليبن لنغ وكنابشتاين (Schlieben-Lange/Knapstein, 1986,). وتكثر التراكيب النمطية أيضاً في نصوص أخرى، والظاهرة جديرة بدراسة معمّقة.

2 - انظر عن دراسة الأب غريغوار غازيي (Gazier, 1880)، دو سرتو وآخرون (de Certeau *et al.*, 1875)، وشرتيي (Chartier, 1986). أما عن دراسة مايولو فانظر فوري/أزوف (Furet/Ozouf, 1977)

رُفعت عنها الأمية حديثا من إضفاء قيمة جديدة على التواصل الشفاهي. (انظر شليين لنغ Schlieben-Lange, 1983).

ويقتضي ردُّ الاعتبار إلى الحوار باعتباره حيّزا لتكوين الرأي العام وللقرارات السياسية ردَّ الاعتبار إلى الأساليب البلاغيّة التي عفا عليها الزّمن بعد (انظر سرمين Sermain, 1986 وغمبرشت Gumbrecht, 1978). وأدّى ردّ الاعتبار هذا، والذي بدا ملتبسا في وقت مبكر، بعد شهر ترميدور إلى جدل معمم يناهض استعمال الأساليب والاستعارات والكنايات. وغلب السعي المثالي إلى الخطاب الأحاديّ المعنى وإلى الاقتضاب على *الخطاب البلاغيّ*، وقوبل بين صمت سبارتا وفصاحة أثينا[1].

ويمثّل صراع الكلم والتنازع المعقدّ بين الشفوي والكتابي وأخيراً الحوار في المعنى المجازي علامات ثمينة على ما أسند إلى اللّغة من القيمة أثناء الثورة الفرنسية. ويحسن النظر إلى هذه الظواهر في إطار أوسع هو **إنشاء عالم رمزي** جديد وإبداع ثقافة سياسية جديدة كان عليهما أن تحلّا محلّ كلّ رموز «النظام القديم» وممارسته: إذ عُوّضت رموز الدين الكاثوليكي بمجموعة من الأعياد والشهداء والمباني الثورية.

وستغيّر أسماء تواقيت الزمان وسينظّم المكان تنظيما لن يوحي بالإقطاعية. وستسمّى الأشهر والأيام تسميات جديدة تعليمية[2]. [25] وغمرت فرنسا موجة تغيير

---

1 - مازال تاريخ البلاغة الكامل خلال الثورة لم يكتب (سيرمان ,Sermain, 1986وبرازار ,Brasart, 1988، وغيومو Guilhaumou, 1988). يبدو أنّ انتقاص قيمة البلاغة لا يعود إلى مرحلة ما بعد ترميدور (انظر عن هذه الفترة شليين لنغ 1986b). ودافع [فريق] لامنتاني (la Montagne) عن المثال الأرقى لنظرية الاقتضاب، ضدّ [فريق] لاجيروند (la Gironde). وناصر غريغوار «الأسلوب الوحيد» (monostylisme)

(*- المترجم): لامنتاني (la Montagne) أو الجبل جماعة الثوريين الذين قدموا حماية الجمهورية على إعلان الدستور وضمان الحريات، فحكموا فرنسا بسياسة الرعب في كل الميادين. أما أصيلو منطقة لا جيروند من الليبراليين فأبعدوا من الحكم في جوان 1793 (ترميدور من العام الثاني للثورة).

2 - بشكو: تربية من أجل الديمقراطية.

(Bazco, B.: *Une éducation pour la démocratie*, Paris, Garnier Frères, Schlieben-Lange, 1990a, 1991 :)

الأسماء الأعلام وأسماء البقاع/البلاد[1] وبدأ استعمال ضمير المخاطب المفرد استعمالاً عاما بين المواطنين. ويمكن أن نستعرض عدداً كبيراً من القرارات المتخذة قصد إنشاء عالم من الرموز جديد: تغيير الملبس وإيقونغرافيا ثورية وموسيقى ثورية.

ولهذه القرارات كلّها هدف موحّد هو *التماثل*، ولفظ التماثل هذا ذاته اتّخذ، في وقت من الأوقات، قاسما مشتركاً للحريّة والمساواة وللوطن لا يتجزّأ. وأُخذت القرارات الهادفة إلى إقامة التماثل في اللّغة وفي الزمان والمكان على أنها وجه من برنامج عام. فالكتّاب أنفسهم هم الذين اقترحوا، تناوبا، إصلاحات الرسم اللغوي والتقويم والموازين والمكاييل، وذلك سواء على المستوى الشعبي أو المستوى الثقافي الأكثر رقيّا. ولنقل إنه وجدت نزعة شديدة جدّا إلى تنظيم تنميط فرنسا هذا حسب مناويل الرّياضيات والعلوم الطّبيعيّة: الهندسة والكيمياء والفيزياء والتي تمكّن، زيادة على ذلك، من التشبيهات التي تهدف إلى جعل عمل اللّغة أكثر وضوحا، مما يعني في المجال اللساني، أن مبدأ التماثل يغلب مبدأ المخالفة.

واكتمل اعتماد النظام المتري في مجال قيس المكان، في حين فشلت إعادة تنظيم قيس الزّمن (انظر أزوف 1984 *Ozauf* وفوفال 1985، Vovelle وباشكو *Baczko, L.C* الإحالة 5، وشليبن لنغ 1987 b).

بعد أن رسمنا الخطوط الكبرى للتفكير اللسانيّ للثورة، دعنا ندقّق النظر في المسائل التي شغلت النحاة الثوريين بشكل خاص. إن النصوص الأشهر والتي نوقشت أكثر من غيرها هي النصوص التي تنشر سياسة لسانية تهدف من ناحية إلى تعميم اللّغة الفرنسية على حساب اللغات الأقلية واللاتينية، ومن ناحية ثانية إلى المطالبة بتغيير كلّيّ للغة الفرنسيّة ذاتها بما يجعلها حَريّة بأن تكون لغة الحريّة.

كانت مسألة ***اللغات الأقليّة*** ونشر الآراء الثورية معروفة من بدايات الثورة الفرنسية[2] وكان لها ضلع ما في توزيع المناطق في مقاطعات إدارية. فقد قررت «الجمعية الوطنية» في 14 جانفي 1790، وبمبادرة من النائب الفلاماني بوشتّه (Bouchette) ترجمة

---

1 - -- فوفل: العقلية الثورية.
(Vovelle, M. (1985): *La mentalité révolutionnaire*, Paris, Editions Sociales)

2 - انظر باليبار/لابورت (Balibar/Laporte, 1974) - ودوسرتو وآخرون (de Certeau *et al*, 1975) - ورنزي (Renzi, 1981) - وشليبن - لنغ (Schliben - Lange, 1981) - وفيكبو

كل قراراتها إلى «مختلف اللغات»[1]. وعرض عديد من الأشخاص خدماتهم لإنجاز ذلك، وقُبل جزء منها: سيمون في ألزاس وبولدوني (Boldoni) في كورسيكا وديتوربيد (Dithurbide) للغة الباسك وبروسار (Broussard) للغة الفلامانية ودوغا (Dugas) ومعاونوه «للغات الجنوب» [2]. وبعد ذلك، برنداو (Bernadau) لمنطقة قاسقونيا ولرّوي (Larrouy) لمنطقة بيأرن وبوش (Bouche) لمنطقة بروفنس. وتمثل النصوص التي وضعت عن عمليات الترجمة والأجوبة على أسئلة البحث الذي أنجزه الأب غريغوار بداية من 13 أوت 1790 بعنوان «لهجات أهل الريف وعاداتهم» مدوّنة ضخمة عن الوعي اللغوي لدى الفرنسيين في المرحلة الأولى من الثورة الفرنسية[3]. في خريف 1792، بدئ باستعادة سياسة الترجمات. وفي 7 نوفمبر 1792 بادر دنزل (Dentzel) مجدّدا في تقريره إلى «المؤتمر الوطني». تشكّلت لجنة مكلّفة بتسريع ترجمة القرارات المختلفة إلى الألمانية واللغات الدّارجة والباسكية والبروطانية السفلى... إلخ[4]. [26] ولم يتجسّم التصور اليعقوبيّ للسياسة اللغوية إلا في 1793.

آلت سياسة الترجمة إلى الفشل لأسباب كثيرة خاصة لأنها كانت تعتمد على فكرة انتشار الأدبيّة في كلّ مكان. وساهمت الثورات الجهويّة في إذكاء العداء إزاء اللغات الأقليّة. لذلك كان لابدّ من سياسة صارمة تهدف إلى تعميم استعمال اللّغة الفرنسية ونبذ كل استعمال لغوي آخر. ولعل شالفي (Chalvet) ودومرغ (Domergue) أول من عبّر صراحة عن هذا التصور اليعقوبي عن *اللّغة الوطنية* (انظر

(Vecchio, 1982) – وبوس (Busse, 1985 et 1986). ويظلّ مؤلّف برونو (1967/Brunot, 1937) موردا لم ينضب. وانظر عن تسلسل الأحداث في هذا المجال انظر ألكوف/برومرت.
(Alcouffe/ Brummert, 1985). امأ نع ةعطاقم سازلألا رظناف لكنربزول (Lusebrink, 1986).

1 - لم يكن برونو (Brunot) يعرف أنّ لويس السادس عشر صادق على هذا الأمر. فهو يحيل على تقرير دنتزل(Dentzel) لسنة 1792. لكن سلوك الوزراء وممارساتهم بين 1790 و1792 تبدو مثبتة أنّ الأمر قد صودق عليه.

2 - عن «قضية دوغا Dugas »، التي ساعدت كثيراً في التشكيك في سياسة الترجمات، انظر شليبن – لنغ (Schliben – Lange, 1979, 1981, 1985b).

3 - عن تحليل الإجابات، انظر دو سرتو وآخرين (de Certeau *et.al*, 1975). لم تحلّل المراسلات عن الترجمات بعمق إلى حدّ الآن.

4 - الأعضاء: دنتزل وروول (Ruhl) وروبال (Reubelle) وميّان (Meillan) ولادوا (Ladoy) وغريغوار (Grégoire) وبوردون (Bourdon)

بوس Busse, 1985-1986) وألكوف برومر (Alcouffe. Brummert, 1985). ومن المرجّح أن تكون «رسالة إلى البلديات والجمعيات الشعبية للجمهورية» التي نشرها دومرغ في 23 بلوفيوز من السنة الثانية[1]* (1794/2/11) -وكان كتبها قبل هذا- معروفة لدى بارير (Barère) وغريغوار (انظر ترابنت، Trabant 1981 وبوس 1985). وسيقيم تقريران ثوريان مهمّان خاصة مبادئ سياسة لغوية تُنعت باليعقوبية وهما: تقرير بارير وعنوانه «تقرير في اللغات» (انظر ألكوف برومر 1985) الذي ألقي في 8 بلوفيوز من السنة الثانية (1794/1/27) وتقرير الأب غريغوار بعنوان «في الحاجة إلى القضاء على اللهجات وتعميم اللّغة الفرنسية ووسائل ذلك» (انظر شليبن لنغ 1976 و1988) الذي ألقاه في 16 بريريـال من السنة الثانية (1794/6/4).

نلحظ بين النصين بعض فوارق: برير أكثر هجوما من غريغوار على الأوطان المجاورة وهو يعارض الفرنسية الأرستقراطية لغة طبقة ولا يستهدف، في نهاية الأمر، إلا اللغات «المتكبّرة» التي لا تتيح النفاذ إلى اللّغة الفرنسية. فهو لا يقحم إذًا الأكسيتانية في سياسته. أما غريغوار فيهاجم خاصة «اللهجات» الفرنسية والجنوبية: فالفرنسية ذاتها وإمكانيات تجويدها يتصدران حجاجه.

وصل المقرّران إلى استنتاجات مختلفة: ففي حين اقترح برير إرسال معلمين فرنسيين إلى كل بلدة، اقترح غريغوار تثوير اللّغة الفرنسية ذاتها. وصاغ الاثنان مبادئ سياسة لغوية، ستصبح، منذ ذلك الوقت، نموذجا احتذته عديد الأوطان: هوية الوطن الواحد الذي لا يتجزأ مع مجموعة لغوية وحق هذا الوطن في إقامة هذه الهوية، بالتعليم المدرسي خاصة.

وتندرج هذه السياسة في إطار أوسع للاتّجاه نحو توحيد الزمان والمكان والقانون... إلخ، اتّجاه يقيم أنظمة للتعيين جديدة لا صلة لها بالتعيين انطلاقاً من الجسد الذاتي (راجع المعايير القديمة مثل القَدَم والشبر...الخ) والأماكن المألوفة للحياة. ومن هذا، اكتسبت هذه السياسة سمة التحديث، في اتّجاه التاريخ الكونيّ الذي يعسر على المرء أن ينفك منه. ولئن حقق نموذج السياسة اللسانية الثورية مثل هذا النجاح فإن ذلك

---

1 - *- (المترجم): من أشهر الروزنامة الجمهورية: Vendenaire-bounaire (شهر الريح) -Veutôse (شهر النوّ) -(Pluviose (شهر البرد) frimaire- messidor-thermidor (شهر المرج) prairial (شهر الزهر) floréal.

لا يعود إلى معقوليتها الداخليّة أو إلى حاجة الاقتصاد البورجوازي فحسب بل يعود أيضاً إلى هذا المنحى العام[1].

إلا أننا شهدنا، بعد شهر ترميدور [2]*، فتورا في سياسة التوحيد هذه وتجدّد الاهتمام «باللهجات» الذي تجلّى في الأبحاث اللاحقة، بحث فرانسوا دو نوفشاتو (F. de Neufchâteau) وبحث كوكوبار دو منبري (Coquebert de Montbret) خاصة وهي أبحاث مازالت نتائجها جدّ مجهولة.

[27] لم تكن السياسة اللغوية الثورية تدّعي محاربة الأقليّات اللغويّة فحسب، بل أيضاً ***الاختلافات الاجتماعيّة والاختلافات*** (*diastratique*) ***الاجتماعيّة للمتكلّمين باللّغة الفرنسية ذاتها***. وسلف أن رأينا هذه الحجّة في تقرير بارير الذي دعا إلى اعتماد لغة فرنسية قائمة على المساواة تنتفي فيها الفوارق اللغوية بين الطبقات الاجتماعيّة (انظر ترابن *Trabant*, 1981) وهو رأي لا يشاركه فيه كليا دومرغ وغريغوار، ولكنه، على عكس هذا، وجد قبولاً واسعاً لدى هؤلاء المسؤولين السياسيين اليعاقبة. فروبسبيار (Robespierre) نفسه كان من أنصار المساواة في المستوى اللساني: «إن شخصاً يقول حقائق في منصة الخطابة، ولو كان ذلك في لغة وحشية، يستحق أن يُصغى إليه بهدوء»(23 جرمنال السنة الثانية 1794/4/12)[3].

كذلك ينبغي أن يتميّز الأسلوب الحوشي الفظّ الشعبي (نسبة إلى الشعب) عن أسلوب الخطباء الثوريين المتسم باللّغة اللاتينية والذين حظي أغلبهم بتكوين في البلاغة مستوحى من النمط اللاتيني (انظر باليبار *Balibar, 1985*). اللغات الأقلية واللغات الطبقية و*اللاتينية* هذه كانت الخصوم المعلنين للسياسة اللغوية. واللاتينية خصم تصعب الإحاطة به إذ لم تبق إلا بعض مجالات نادرة ظلت تضطلع فيها بوظيفة ملحوظة: الكتابات المنقوشة والتعليم العالي. وهاجم غريغوار اللاتينية في إطار مناقشة أعمال التدمير (انظر برونو 1937 *Brunot*/1967 ولوسبرنك *Lüsebrink*, 1985).

---

1 - تضطلع متطلبات السوق الوطنية بدور كبير في تعليل بليبار/لابورت.

2 - * - (المترجم)- 9 و10 ترميدور (27 و1794/7/28) تاريخ سقوط روبسبيار وحلفائه الثوريين ونهاية حكم «الوفاق الوطني» Convention.

3 - نقلا عن بروس (Brusse, 1985) ص.132. انظر غيّومو (Guillaumou, 1981)

بعد ترميدور ستستهدف مؤسسات التعليم التي أنشأها الإيديولجيون استبعاد اللاتينية نهائيا من التعليم العالي (انظر هولتن شميت *Hültenschmidt,* 1983). وستقدّم دروس مدرسة المعلمين النموذج للغة فرنسية تحليلية ممّا يلغي كل مبرّر لاستعمال اللاتينية. لعلّ اللاتينية أقلّ بروزا لكنها بيّنة في النمط الأسلوبيّ والنحوي المدرّس في مدارس «النظام القديم». وخلال الفترة الثورية بُذل جهد لإنشاء أسلوب جديد منفصل عن النمط اللاتيني سواء أكان ذلك في صيغة الفرنسية الشعبية للأب دوشين (*Duchesne*) (انظر غيّومو Guileaumou, 1988) أو الفرنسية العلمية للإيديولوجيين أم كان في صيغة *الأسلوب العنيف*، وهو صيغة جديدة للكتابة (في مواجهة الخطاب الشفوي) لدى الصحفي مرسيي (Mercier) (انظر شليبن-لنغ 1988).

سلف أنّ تقرير غريغوار انتهى إلى اقتراح نحو جديد ومعجم للفرنسية جديد، وهو اقتراح اعتبره برونو في كتابه «*تاريخ اللّغة الفرنسية*» (*Histoire de langue française*) «هزيلا بلا جدوى». إلا أنّه ينبغي أن نرى في هذا الاقتراح اعتبارا للتجربة الثورية في التغيير السريع في اللّغة وللمتطلّبات الجديدة التي عليها أن تواجهها: الدور التربوي من ناحية وعكس الواقع من ناحية أخرى. وعلى اللّغة الفرنسية أن تعبّر عن واقع مختلف وأن تشارك في تغيير هذا الواقع على السواء. وتتجلى هذه الحاجة، خلال المرحلة الثورية كلها، في مختلف المستويات اللغوية مع إلحاح ملحوظ في مجال الدلالة.

وكانت «*يومية اللّغة الفرنسية*» (*Le journal de la langue française*) لدومرغ ملائمة للنقاشات من هذا القبيل. وانطلاقاً من «*اليومية*» تكونت «جمعيّة محبّي اللّغة الفرنسية» التي تقترح مناقشة القضايا اللسانية على نمط الحوار السياسي (بوس ودونياك، *Busse/ Dougnac,* 1992). [28] وسنفحص الآن، تباعا، مختلف المستويات اللسانية والطريقة التي عولجت بها في النصوص الثورية.

كان *الرسم الإملائيّ* (*orthographe*) للغة الفرنسية التي اعتبرت عسيرة ومنافية في وجه ما للتماثل مشغلا دائماً لدى الثوريين. وغذّى هذا الاهتمام حافز بيداغوجي يسعى إلى تيسير نفاذ الشعب إلى الكتابة، من ناحية، والحرص على الانتظام والتماثل مما يقتضي أن يتواءم الرسم مع النطق من ناحية أخرى. ولا شكّ أن الأهميّة المسندة إلى هذا التماثل تعود جزئيا إلى تقدير الثوريين الكتابة الألفبائية التي تعتبر لديهم كتابة جيّدة وخاصة كتابة ديموقراطية. ولها مزيّتان فهي تتيح تعلّمها يسيرا، وهي «علامةُ علامةٍ»، أي أنها

تضاعف العشوائيّ مما يحرّرها من أي تذكّر للمجازي. إلا أنّ عائقين يعوقان تماثل الكتابي والشفاهي هما: الطابع التاريخي للرسم الفرنسي[1] وتعدد طرق النطق. وتزخر «أرشيفات لجنة التعليم العام» بالاقتراحات لإصلاح الرسم (هولت Heulte، ولاهير Lahire، وشوميل ميدون Chamel-Midon...الخ) وهي، جزئيا، إجابات في المسابقة في موضوع «طرق لتعلّم القراءة والكتابة» (9 بلوفيوز السنة الثانية- 1794/1/28)[2].

وفي السنة الخامسة، عرض دومرغ اقتراحاً لإصلاح الرسم الإملائيّ عنوانه «*نطق الفرنسية محدّدا* **بعلامات متغيّرة**». وهو يرى أنّ هذا الكتاب يتنزّل في مشاغله المتعلقة بتوحيد اللّغة الفرنسية، وأنّ كل حلّ لمسألة الرسم الإملائيّ يقتضي حلّ مسألة النطق، وأنّ توحيد فرنسا لسانيا لن يكتمل إلّا عندما يتّخذ كلّ فرنسيّ «نطقا موحّدا صافيا يكون رسمه يوما ما صورة وفيّة له». ويتفاقم الحافز النظري والفلسفي في حلّ مسألة الرسم الإملائيّ في مؤلفات الإيديولوجيين الذين عالجوا المسألة في نطاق برنامجهم الأصولي والسيميائي، خاصة دستوت دوتراسي (Destutt de Tracy) في الفصل الخامس من كتابه «*النحو*» (المجلد الثاني من «عناصر من الإيديولوجيا» «Éléments d'Idéologie») الصادر في السنة الحادية عشرة[3].

وكانت مسائل نحويّة عديدة قد نوقشت في «**يومية اللّغة الفرنسية**» لدومرغ، وكان دومرغ نفسه قد نشر في 1791 كتابا في «**نحو اللّغة الفرنسية مبسّط وابتدائي**». وأضحت الحاجة صريحة في مسابقة 9 بلوفيوز السنة الثانية (1794/1/28) وموضوعها «المفاهيم في النحو» والتي تستجيب لطلبات سابقة من المعلّمين والبلديات[4]. وحافز

---

1 - كان الداعون إلى « الأنوار » هم المدافعين عن الرسم الإملائيّ التاريخي للمحافظة على إمكانية قراءة النصوص قراءة تمنع قطيعة كاملة تؤدّي بفرنسا إلى [مرحلة] متوحشة جديدة. وهذا موضوع نقاش قديم: لنتذكّر ميغري (Meigret) ومناهضيه في القرن 16 مثل بوزي (Beauzée) في القرن 18.

2 - انظر الجرد الكامل في فيكيو (Vecchio, 1986b)

3 - انظر برنكا (Branca, 1982) وولابريار (Labarrière, 1986) وشليبن – لنغ (1986b). ويُتداول الاحتجاج باعتباطية العلامة خاصة لدى الإيديولوجيين. ينبغي أن تدرس جيدا اقتراحات الإصلاح السابقة لسنة 1792: أكان هدفها تربويا بحتا أم أن دافعا نظريا يتصل بالتماثل والاعتباطية ينضاف إلى ذلك.

4 - انظر أبحاث فيكيو (Vecchio, 1986a, 1986b) التي تضمّ جرداً دقيقاً لمصادر ظلّت مجهولة إلى حدّ الآن.

الردود في هذه المسابقة هو المشغل التربوي لتيسير اللّغة الفرنسية. وسعى تورنان (Tournan) في كتابه «نحوُ ذوي السراويل الطويلة (*عناصر من اللّغة الوطنية» (*Grammaire des sans-culottes. Eléments de la langue nationale*) (الذي عرض على لجنة التعليم العام في 27 بريريال السنة الثانية 1794/6/15) إلى إدراك هدف أوسع هو تعليم مبادئ الحرية. فكتاب النحو هو في الوقت ذاته، الكتاب الأولي للنظام الجديد (انظر غيّومو 1986 و1989). ونلفي المبدأ ذاته في المعاجم.

[29] في حوالي سنة 1800 ظهرت سلسلة من كتب النحو المهمة منها ما يمكن، اليوم، أن يلفت اللسانيين:

- ديودوني: **النحو الفلسفي**.

Dieudoné Thiébault (1802): *Grammaire philosophique.*

-أوربان دومرغ: *النحو العام التحليلي*

Urbain Domergue (1799): *Grammaire générale et analytique.*

-سيلفاستر دو ساسي: *مبادئ في النحو العام*.

Sylvestre de Sacy: *Principes de grammaire générale* (1799).

دستوت دو تراسي: *النحو* (المجلد الثاني من «عناصر من الإيديولوجيا» 1803) وغير هذه الكتب، خاصة في إطار «المدارس المركزية» (شلبين لنغ 1990، 1992) ويهمّ تأكيدَ الصلة الوثيقة بين هذه الكتب والمشاغل النحوية للثورة. وكما الشأن في ما يتصل بالمعاجم، لهذه السلسلة من الكتب «الجدية» في النحو طابع ذو حدّين: يتعلق الأمر من ناحية بإنهاء مرحلة مضطربة، وبضمان استمراريّة، من ناحية ثانية، وفي نهاية المطاف، فإنّ النحو الفلسفيّ هو أسّ الفطنة التي تضمن بدورها الحرية.

ذكرنا ذلك في البداية: كانت المعركة في ما يخصّ دلالة الكلمات أبرز في بداية الثورة. وكانت المعركة تجري في مواضع شتّى[1]: في الخطب السياسية والجرائد

(* - (المترجم) أطلقت هذه التسمية «ذوو السراويل الطويلة» على الفقراء والثوريين «المتطرفين»، على نقيض «ذوي السراويل القصيرة، الحريرية» أي البرجوازيين والثوريين «المعتدلين».

1 - نحن بعيدون عن معرفة كلّ مظاهر التنازع والجدال في معاني الكلم المتقاربة (logomachie): أعاد غيّومو (Guillaumou, 1986a) بناء مرحلة من هذا الصراع: شتاء 93/1792. وعن القواميس،

اليومية وفي النهاية في سلسلة من كرّاسات المعاجم. فالمعاجم تنظّم تغيير الدلالات وتصارعها بشكل مطّرد بالإطناب في استعمال تقنيات صناعة المعاجم والنظرية الدلالية للقرن 18. فقد وجد واضعو المعاجم الثوريون عند النظر في تقاليد صناعة المعجم وعلم الدلالة أربعة حلول لفضّ مسألة توصيف التغيير والتصارع، اثنان حازا رضاهم واثنان كانا، في نظرهم، أقلّ ملاءمة لمواجهة المشكل المطروح.

تمثّل الحلّ الأوّل في إسناد التغييرات والصراعات إلى موضوع اللّغة، أو بالأحرى وبأكثر دقة، إلى مختلف *مواضيع اللّغة* (انظر أورو 1986). والنقاش في تحديد الهيئة التي هي الموضوع أي سيّد اللّغة، نقاش قديم جدّا في فرنسا: كان الاستعمال السليم الذي يرجعه فوغلاس (Vaugelas) إلى البلاط (راجع المجلد 2، ص 377) يؤخذ مأخذا نوعيا (الجزء الأكثر سلامة) ثم مأخذا كميّا (العدد الأكبر)، وتحوّل في مرحلة ما قبل الثورة من البلاط إلى الشعب (مرمنتال Marmontel). وخلال القرن 18، غني النقاش بمحور جديد هو الاستعمال الخاطئ أي سوء *استعمال الكلم*.

ونجد مواضيع هذا النقاش في المعاجم وخاصة المعاجم ذات المنحى الملكي التي تبنّت هذه الحجج وقلبتها ضدّ الاستعمال الثوري. إلّا أنّ الاتّجاه العام هو أن يُتحدّث عن الاستعمال وسوء الاستعمال، إذ يفترض هذان اللفظان إمكانية صحة الكلمات التي قد تعكس صورة وفيّة للأشياء. وفعلاً، شهد هذا التصوّر عن تكافؤ بين الكلمات والأشياء هزّة عميقة في 1791 و1792. إحدى وجهات النظر في هذا النقاش ذات طبيعة مثالية: الكلمات لا تمثّل الأشياء. وفي هذا التصوّر لم يعد الواقع قادراً على إصلاح استعمال الكلمات. وعلى الأشخاص السياسيين أن يدرجوا استعمالاً جديداً في المجال المعجمي يتكيّف معه الواقعُ لاحقاً. فدلالات الكلمات تتنوّع لذلك حسب المفهوم السياسيّ للفريق والزمرة التي تستعملها. وفي هذا التصوّر، سيسند واضعو المعاجم المعاني الحرفية للكلمة إلى الفرق السياسية.

[30] وأثناء فترة روبسبيار شهدت فكرة «خاصية الكلمات»، وحقيقة الأشياء التي تعدّل استعمال الكلمات انتعاشا جديداً: فغريغوار عاد إلى الحديث عن «صحّة

انظر شليين – لنغ (1985a)، برانكا (1985)، جيفروا (Geoffroy, 1986). وعن الألفاظ عموما، يمكن الرجوع إلى فراي (Frey, 1925) والبحوث الأخيرة التي قام بها « معهد المعجمية بسان كلو (Institut de lexicologie de Saint-Cloud) وريشارت (Reichardt, 1985)

الكلمات». وفي 1801، انضمّ مرسيي إلى القول بالفرد المبدع، صانع التغيير اللساني الذي لا يحتاج إلى أيّ وفاق أو أيّ استعمال تصديقي.

ويمثّل اللجوء إلى التمييز بين *الفهم والتوسعة* (الما صدق) حلاً آخر ممكناً لمسألة توصيف التغيير المعجمي، وهو تمييز معروف ومتداول عموماً ومنذ [صدور] *المنطق* لبور رويال (انظر المجلد 2، ص 376، وأورو 1993). يعرض واضع المعجم التغيير على أنه تغيير في توسعة الدلالة. ويفترض هذا التصوّر عن العمليات اللسانية تحوّلا نحو تصوّر مرجعي لعلم الدلالة (انظر الفصل 4، القسم 2)، وتوسّع ما يمكن أن تحيل عليه كلمة ما في رتبة (classe) الأشياء.

وقد يبلغ التوسّع أحياناً درجة تجعل حدود الصنف تمّحي. وغذّى هذا التصوّر في العمليات الدلالية بحجج للنقاش في عدم تعريف الكلمات (indétermination) وقد كان منتشرا حوالي سنة 1800 على ما رأينا.

كان التمييز بين كثير من المعاني للفظ الواحد وشرح المعاني حسب النموذج البلاغيّ عملا مقبولاً عادة في وضع المعاجم في القرن 18. ويوافق *المعنى الأصليّ الحقيقي والمعنى (أو المعاني) المجازية* مختلف معاني الكلمة. وهذا المسلك لم يكن واسع الانتشار في الصناعة الثورية للمعاجم. ومبرر هذا الرفض واضح: فالأمر لا يتعلق بوصف تواجد معان كثيرة مقبولة بالتساوي بل يتعلّق بإيجاد إمكانيات لوصف التغيير والتنافس. وتنضاف حجة ثانية ضد هذه الطريقة في تصوّر تعدد الدلالات: هي أنّ بلاغة الأساليب والمجازات يصيبها التأزّم، إذ يتعارض هذا مع الفكرة المثالية عن *الأسلوب المقتضب* الذي يعتمد على المعنى الحقيقي للكلم.

كما ترفض الصناعة الثورية للمعاجم رفضا واسعاً الحلّ الثاني، وهو حلّ تقليديّ جدّا يتمثل في إمكانية وصف اختلافات دلالية بالمقابلة بين **أفكار رئيسية وأفكار ثانوية**. إنه الأسلوب المكوّن للترادف «حُمّى الوقت». فنموذج الترادف، وبالتالي الأسلوب المركزي للترادف، ليس مقبولاً في الصناعة الثورية للمعاجم وذلك لأسباب نعود إليها لاحقاً.

لم تكن المعاجم الكراريس تهتم بغير الألفاظ خلال السنوات الأولى السياسية والاجتماعية. ففي سنة 1794، نلقي «**القاموس الجمهوري والثوري**» (*Dictionnaire républicain et révolutionnaire*) من وضع المدعو رودوني (Rodoni) من مواطني جنيف

وموضوعه مجمل ألفاظ الفرنسية، ولكنه يطمح في الوقت ذاته إلى أن يكون كتابا مدرسيا في الفضائل الثورية (شليبن لنغ ,1986c, 1985a). فهو في وجه من الوجوه، عديل لكتاب ثورنان «**النحو**» في أشُدّ المرحلة الروبسبيارية.

وتواصلت، بعد ترميدور، سلسلة المعاجم –الكراريس- خاصة في الخارج. ولكنّ الحاجة إلى قاموس عام للغة الفرنسية كانت تتفاقم يوما فيوما، ومشاريع بوجون (Pougens) وريفارول (Rivarol) من «المعهد الوطنيّ» ومرسيي معروفة [31]، وستكون هذه المهمة من مهمّات القرن 19 وخاصة ليتري (Littré) الذي سيستعمل ملفّ بوجون (انظر فيكسلار Wexler, 1959). ونضيف أنّ تنازع الدلالات والتعريفات ساهم في تعميق الوعي النظري في ما يتّصل بعدم تعريف الكلم، هذا المفهوم القديم الذي سيستعيده الإيديولوجيون في إطار برنامجهم السيميائي (انظر شليبن- لنغ 1986، وشليبن-لنغ ونابشتاين Knapstein, 1986. انظر الفصل الخامس القسم الأول).

تكوين الكلمات هو محطّ اهتمام آخر في الأنشطة اللسانية خلال الثورة، فهو موضوع حاضر في الخطب والجرائد ولكن أيضاً في مراسلات «لجنة التعليم العام». فمن ناحية، تتطلّب تجربة الإبداع العفوي من الثوريين كلمات جديدة تنظيما ومقاربة نظرية، ومن ناحية ثانية، مكّن جدول تحديد الأسماء التجريبية في الكيمياء الذي وضعه في سنوات 1780، لافوازيي (Lavoisier) وفوركروا (Fourcroy) وبرتولي (Berthollet) وغيطون دي مورفو (Guyton de Morveau) من نموذج نظري يعتمد على نظرية كوندياك (Condillac)، فالتماثل كان أسّ هذه النظرية: تماثل العناصر اللسانية والأشياء، تماثل تكوين كلمة ما وعلاقات الأشياء في الطبيعة (راجع اندرسن Anderson 1981 وشليبن–لنغ 1989 و1993).

فغالباً ما أشير في الخطب وحتّى في القواميس الثورية إلى جدول الأسماء التعريفية في الكيمياء الذي كان يمثل للمعاصرين تقدّما مهمّا كأهمّية الحريّة والمساواة والتحضّر ونجاحاً آخر للعلوم الطبيعية وكأهمّية المنطاد[1].

---

1 - يمكن الرجوع، في هذه المسائل، إلى القسم ب4 (B4). كما يمكن الرجوع أيضاً إلى ستورست «**دراسات في تطوير المصطلحات الكيميائية في تاريخ اللّغة الفرنسية.**» (1971) (*Studien*) (*zur Herausbildung der chemischen Fachsprache in der französischen Sprachgeschichte,* Halle).

أليس يمكن أن تنظّم الألفاظ السياسية والاجتماعيّة، وفي خاتمة المطاف، ألفاظ اللّغة كلّها حسب مبادئ شبيهة قائمة على التماثل والشفافية؟ وبوجون هو الذي اقترح في معجمه «**معجم الألفاظ الجديدة الدالة على السلب**» (*Dictionnaire des nouveaux* (*privatifs*) (*1794*)، إثراء مطّرداً للغة الفرنسية اعتماداً على تكوين مصطلحات سلبية باستعمال السوابق -in و-mé و-dé استعمالاً منتظماً. وأدّى هذا الحرص على الانتظام في تكوين الكلم إلى ظهور كتاب «المعجمية» (*Lexicologie*) لبوتي دولا سرت (1802) (Butet de la Sarthe) وهو أول معالجة منتظمة لأساليب تكوين الكلم في اللّغة الفرنسية (راجع بوركان Bourquin, 1975).

أخيراً، آخر المشاغل المتصلة باللّغة الفرنسية هو **الأسلوب**. سلف أن أثرنا المسألة عندما كان الأمر يتعلق ببيان أن الصراع لتحقيق وحدة اللّغة الفرنسية كان يشمل أيضاً تعدد الاستعمالات المختلفة باختلاف الطبقات الاجتماعيّة وباختلاف أساليبهم في الكلام (diastratique) باختلاف المقامات (Diphasiques) فالمجتمع القائم على المساواة لا يحتاج إلى تعدد الأساليب.

ويأتلف هذا النقد لتعدّد الأساليب مع نقد الأساليب البلاغيّة (التشابيه tropes والاستعارات métaphores والكنايات allégories) ولانتشار الأسلوب المقتضب. وسيستعيد الإيديولوجيون هذا النقد بعد ترميدور، في سعيهم إلى المثال الأرقى للغة التحليلية المقابلة للغة المجازية المشكّلة حسب مبادئ اللّغة المكتوبة.

وإنّ الخطاب الثوري الأجوف (logomachie) والاتّصال الدائم في كل مكان بين الشفوي والكتابي والحاجة إلى إكمال الثورة السياسية والاجتماعيّة بثورة في الرموز تعتمد، جزئيا، على منوال العلوم الطبيعية لتكون أحاديّة المعنى وقابلة لأن تكون كونية، [32] هذا كلّه فتح الباب على مزيج لا مثيل له في السابق من الأفكار اللسانية

وللباحث نفسه» من أجل تطوير مبادئ اللّغة الفرنسية التقنية الحديثة في الكيمياء في أواخر القرن 18. انسجاماً للتأثير الفلسفي لكندياك:

Condillac « (Zur Herausbildung den Grundsätze der modernen französischen Fachsprache der chemie im ausgehenden 18. Jhd. unter Beachtung des philosophischen Einflusses von Condillac.)

ضمن « مساهمات في فقه اللّغة الرومانية « (1972)، 11، ص.291-311. (*Beiträge zur Romanischen Philologie*).

والسيميائية. إذًا، إن كان علينا توضيح دور الثورة الفرنسية في تاريخ اللسانيات فلا بدّ، قبل كلّ شيء، أن نبرز هذا المزج المتمثّل في تجميع مفاهيم لسانية وسيميائية شتّى لا رابط مباشر يربط بينها إلى حدّ ذلك الوقت وقد اضطلعت بوظائفها في عوالم خطابية متفاصلة واتّصل بعضها ببعض فجأة: صوغ كلمات جديدة والنطق، وعدم تحديد معاني الكلمات والكتابة، والتوسعة/الفهم والأسلوب التحليلي...إلخ.

كانت نتائج هذا التمازج في المفاهيم والصلات غير المنتظرة متعددة: بادئ ذي بدء خلّف الاستعمال السياسي والتربوي نتيجة مباشرة هي شيوع هذه المفاهيم وانتشارها وتنميطها، مما مكّن فعلا من تراكب عناصر من نظريات كانت منفصلة عن بعضها بعضا إلى حدّ ذلك الوقت. وتحقق التمازج، واستمرّ حتى بداية القرن 19، تحت راية علم *التدريس* [البيداغوجيا]. كان الهدف جعل «الأنوار» تشعّ بواسطة التربية، ولذلك فإنّ كل نظرية تقبل تأويلا في هذا الاتّجاه كانت محلّ ترحيب: ذاك خاصة تأويل الحسّيين (sensualistes) [1] الوراثي والسيميائي للتاريخ الكوني. فتحليل العالم كان يؤدي إلى العناصر، وكان على الكتب التبسيطية أن تيسّر النفاذ إلى هذه العملية.

كان كلّ الذين عالجوا قضايا لسانية خلال الفترة الثورية يشعرون بأنّهم مدينون للفكر المثالي التربوي وللفكر المتماثل، ونجم عن هذا تجانس في البرامج جعل كلّ تمييز بين لسانيات «علمية» ولسانيات عملية/سياسية مستحيلا. كان كتّابنا جميعهم نحاة ووطنيين في الوقت نفسه. هل كان دومرغ سياسيا عند كتابة «تقريره» ولسانيًا وهو «يحبّر» كتبه في النحو؟ هل كان بوجون مُعجميا ولا غير ذلك؟ وهل كان رودوني ديماغوجيا بلا تقنية في صناعة المعاجم؟ تُبيّن لنا هذه الأسئلة أن فصلا بين العلم والسياسة، يبدو لنا بديهيا هو فصل خاطئ أثناء هذه الفترة الثورية وقد يفسد بلا شك إدراكنا هذه الفترة.

ينبغي أيضاً وبالتأكيد، اعتبار الديناميكية التالية: في البداية، تنشأ مناقشات دقيقة في المسائل اللسانية تطرح بإلحاح غير معهود حتى ذلك الوقت. ثم -في 1793- 1794، تظهر المشاريع الكبرى التي تدمج في مفهوم واحد، تعليم اللّغة وتعليم الحرية على أنهما

---

1 - (*) (المترجم): الحسّيون Sensualistes: جماعة شكّلت تيارا فلسفيا ضمن التيار التجريبيّ Empirisme يُعدّ من أبرز نظريات المعرفة في القرن 18.

من الفضائل الثورية. ثم أخيراً، وبعد [أحداث] ترميدور(**)، تراخى الرابط الوثيق بين علم التدريس واللسانيات، إلا أن هذا الرابط سيظل ملموسًا بشكل جيّد في المشاريع التربوية للإيديولوجيين ولن يزول قبل وقت طويل (شليين-لنغ، 1992).

ماذا بقي من كلّ هذا؟ أوّلا وبدون أيّ شكّ: بقيت سياسة لسانية ستكون مثالا يُحتذى منذ تصوّره في إيطاليا وإسبانيا وأمريكا اللاتينية وغيرها (بوشمن وآخرون 1993، Bochmann et al,) وهو مثال قويّ على الحداثة لأنه ينخرط في إطار أوسع للتنميط ولتفكيك المجموعات المهنية والمغلقة، وسيسم بسمته القرنين الموالين.

ويُلحظ تحوّف عميق في ما يتّصل بالعلاقات بين الكلمات والأشياء، وبين الشفوي والكتابي، وبين الأسلوب التحليلي والأسلوب المجازي. خلّفت الثورة الرمزيّة، حتى إن كانت فشلا جزئيا، آثارا عميقة. [33] لم يعد الأمر يتعلّق بمعالجة مسائل الدلالة وتاريخ اللسانيات وصوغ الكلمات الجديدة... إلخ على ما كان عليه قبل ذلك. تمت القطيعة ووصل الأمر نقطة اللاعودة خاصة في المجال الثقافي.

كان ينبغي منذ ذلك الوقت، الشروع في البحث عن دلالة جديدة وعن كتابة جديدة. وولّدت تجربة التغييرات العميقة، في الغالب وعلى صعيد الرمز، حاجة إلى استقرار جديد. وكتب النحو المهمّة ومشاريع المعاجم هي استجابة دقيقة إلى هذه الحاجة. وتمثل النظرية السيميائية للإيديولوجيين استجابة حينيّة للوضعيّة التاريخيّة، وبالتالي، لضروب الجدل والتردّد والاستسلام كلّها. وكان لهذه النظرية صدى واسع في إيطاليا (انظر فورميغاري 1986 التاريخ-الابستيمولوجيا-اللّغة» :Fornigari (1982 ,*Histoire Epistémologie Langage*). وبوسي وترابان Busset/Trabant, 1986 وشليين- لنغ وآخرون 1989-1994) وفي إسبانيا وأمريكا اللاتينية. وفي هذه البلدان تم الجمع بين السياسة اللسانية «اليعقوبية» ونظرية الإيديولوجيين، وهو جمع لم يكن قد تيسّر لهما أن تدّعياه في فرنسا.

(**) (المترجم) - في 9 ترميدور من السنة الثانية (1794/7/27) أطيح بالثوريين من تيّار روبسبيار.. ويستعمل لفظ ترميدور في الفرنسية أحياناً للدلالة على الثورة المضادة.

القسم الثاني:

النماذج الإيطالية في السياسة اللغوية

فرنكو لو بيبارو وسيبستيانو فيكي

(Franco Lo Piparo, Sebastiano Vecchio)

[35] تتردّد في الذاكرة الثقافية لكثير من الإيطاليين جملة لغرامشي شهيرة جدّا وصائبة جدّا: «في كلّ مرّة تبرز فيها مسألة اللّغة، بشكل أو بآخر، فذاك يعني أن سلسلة أخرى من المشاكل مطروحة» (كراسات السجن، *Quaderni del carcere:* 29.5)[1]. فما هي المشاكل غير اللغوية التي تصاحب مسألة اللّغة؟ هذا ما سيظهر في الملاحظات السريعة التالية. ففي منطقة شديدة التأثر بالبعد السياسي للحقائق اللغوية ودراستها (دي ماورو، De Mauro, 1980) تُحشر هذه المشاكل في النظريات اللسانية التي تتفاوت كثرة وقلة في صراحتها، وفي النماذج اللسانية الاجتماعيّة المعتمدة، وتتداخل بأشكال شتّى حول أقطاب عديدة.

قد تُرجَع هذه الأقطاب إلى تلك التي تبرز في الجدل بين المنتصرين للغة اللاتينية ودعاة اللغات الدّارجة في بداية القرن 14. وبقطع النظر عن اختيار اللّغة، يتقابل في الحقيقة، من ناحية أولى، تصوّر عن اللّغة والثقافة يُسلّم فيهما جدلا بصفة التماثل والاستقرار والاختلاف، (*Clenus vulgaria temnit, et si ronvarient, un sint ida nata mille*)[2]، ومن ناحية أخرى، وكما جاء ذلك في «فصاحة الدارجات» (*De Vulgari*

---

1 - يشير الرقم الأوّل إلى الكراس والثاني إلى صفحة المخطوط. وأُخذت الاستشهادات من طبعة غرّتانا النقدية، المجلد 4، تورينو، 1975 (V. Gerratana, 4vol, Torino, Einaudi). وعن مسألة اللّغة في مجملها، انظر بروني، 1984 (Bruni)، ودي ماورو، 1972 (De Mauro)، وفيتالي، 1978 (Vitale).

2 - *Johannes de Virgillio Danti Alagheri. Carmen*, 15-16, in Dante Alighieri, *Tutte le opere*, éd L. Blasucci, Firenze, Sansoni, 1965, p.354.

ضمن «الأعمال الكاملة» لدانتي أليغيري، ط. بلازوكي، فلورنسا، سنسوني، 1965. ص.354

(*eloquentia*) لدانتي (Dante)، الوعي بأن المرء يمكنه إنكار هذه الفرضيات دون أن يجحد إمكانية لغة موجودة أو الحاجة إليها لكن بإقامتها على مبادئ نظرية أخرى وعلى تجارب تاريخية مغايرة هي: التغيُّرية (*omnis nostra loquela [...]..Nec durabilis* in humilibus ospitatur asilis, cum aula) والحركية (*nec continua esse potest* vacemus)، وتجلّي التقليد الواحد في أشكال متنوّعة (,in qualibet redolet civitate nec cubat in ulla)[1].

[36] وستتخذ المسألة اللغوية أبعادها السياسية كلّها بتأثير الثورة الفرنسية (انظر القسم السابق): إذ يبيّن تسارع الأحداث وضغطها الوظيفةَ التي سيضطلع بها المثقّفون ابتداء من ذلك الوقت في هذا المجال، وانتظامَ الوفاق. ويمثّل كتاب فنشنسو كووكو (Vincinzo Cuoco) «بحث تاريخي في ثورة مدينة نابولي سنة *1799*» (*Saggio storicio sulla rivoluzione napoletana del 1799*) (1806)[2] النص المؤسّس الذي سيسم بداية هذه المرحلة الجديدة، وهو كتاب لم يكن حتى وقت قريب كتابا من كتب التأريخ اللساني (فورميغاري، Formigari, 1990 وبنيسي، Pennisi, 1987). ففي فترة كان فيها حتى اليعاقبة الذين يطمحون إلى الوحدة السياسية لشبه الجزيرة يستعملون مصطلح «وطن» للتعبير، على السواء، عن إيطاليا بكاملها وعن منطقتهم وحتى المدينة التي ولدوا فيها (فيكيو 1990)، منح تفكير هذا الفيلسوف السياسيّ في أسباب المأساة التي حلّت بأمّة عظيمة، بأتمّ معنى كلمة أمّة، أداة ثمينة، لكنها قليلة الاستعمال، لملاحظة التعقيدات في ما سيكوّن، خلال القرن 19، الآفاقَ المفضلة للتأويل. فالمفاهيم «ثورة سلبية» و«رأي» و«أمّة» و«شعب» و«فصاحة شعبية»، بصرف النظر عن نوايا المستعمل، هي مفاهيم أفضل إحاطة بالواقع اللغوي الاجتماعيّ مما تحقّقه نظرة لسانية ضيّقة (لغة موحّدة ضدّ اللهجات) أو نظرة معياريّة:

> بما أن ثورتنا ثورة سلبية، فالمسلك الوحيد إلى إكمالها هو ربح الرأي العام الشعبيّ. لكنّ *آراء الوطنيين لم تكن مطابقة لآراء الشعب*: كانت *آراء الطرفين مختلفة وعاداتهما مختلفة، وحتى لغة الاثنين لم تكن واحدة*... وكانت الأمّة النابولية كالمقسّمة إلى شعبين. [...] ولمّا كان الجزء المثقف منها قد تربّى على نماذج أجنبيّة، فإنّ ثقافته مختلفة عن الثقافة التي كانت تحتاجها الأمّة جمعاء والتي لم تكن لتنجم إلا عن تطوير كلّياتنا. وكان بعض المثقّفين قد أضحى فرنسيّا والبعض

---

1 - Edition p. Mengaldo, Padova, Antenore, 1968.

2 - Edition de p. Villani, Roma-Bari, Laterza, 1980.

> الآخر انغليزيّا، ومازال أولئك الذين ظلّوا نابوليين، وهم الأغلبية، جهلة. لذلك لم تُفد ثقافة الفئة القليلة الأمّة كلّها، في حين كانت الأمّة، من ناحيتها، تستهزئ، إن صحّت العبارة، بثقافة لا هي تستفيد منها ولا هي تفهمها (ص.90).

ويضيف الكاتب قائلاً:

> ومن تقليد الاقتداء في الملبس تحوّل الناس إلى تقليد الاقتداء بالعادات والعوائد في السلوك ومنه إلى تقليد اللغات: فقد كان المرء يتعلم الفرنسية والانغليزية ولا يجد غضاضة في جهل اللّغة الإيطالية. وأفضى تقليد اللغات في النهاية إلى تقليد الأفكار (ص.28-29).

وانصرم التماهي المباشر بين الأمّة واللّغة تماهيا ثوريّا ثم رومنطيقيا، بالفعل في هذه الرواية الملتهبة عن «ثورة كان يُفترض فيها أن تُسعد أمّة لكنها آلت بها إلى خرابها» (ص.15)، ولا يعود ذلك إلى أن مدينة نابولي كانت الموضع الوحيد الذي حدّدت فيه الطبقات المثقّفة، باستباق عصرها بقرن، موقفها بالقياس إلى اللّغة الإيطالية (دي ماورو، 1972)، بل يعود إلى أن العناية تحوّلت من المسألة اللغوية إلى مجال أوسع هو مسألة التواصل الاجتماعيّ - كما يبرز ذلك عند جويا (Gioia) ورومانيوزي (Romagnosi) - الذي اعتُبر مجالا متميّزا لبناء هذا «التماثل» الذي تسعى إليه في الغالب كل الفلسفة السياسية للإيديولوجيين الإيطاليين (فورميغاري، 1990). وظلّ هذا الرأي في هذا الوقت بمنأى عن التصوّرات الأدبيّة والمعياريّة التي غلبت على النقاشات بين الكلاسيكيّين والرومنطقيّين، إلّا أنّه عاد إلى الظهور في صيغة مغايرة باعتباره مشكلا يتوجّب على الأجيال اللاحقة حلّه، عندما يستوجب الأمر «تشكيل الإيطاليين» بعد أن تشكّلت إيطاليا».

[37] وعند النظر في المسألة من هذه الزاوية، سنرى أفول الأفكار النظريّة، على رفعة درجتها في كتاب شيزاروتّي «**بحث في *فلسفة اللغات***» (Cesarotti: *Saggio sullo filasofia delle lingue*. 1800) وهو يؤلف في الوقت نفسه أفضل المكتسبات في لسانيات «الأنوار» ويُجريها على أمّة تتشكل من «أغلبية الناطقين»، لكنّها أغلبيّة كانت ترى في جميع الحالات أنّ الاستعمال (الكتابي) لا يتميّز عن مثال كبار الكتّاب ولا عن حكم العقل. ولذلك، ومع الأمل في استعمال «موحّد بين الكُتّاب والشعب»، خضع الفكر الليبراليّ التجريبيّ [المائل] في المصادرات الأصليّة الواردة في كتاب

شيزاروتّي المذكور (نكران «لا اجتماعيّة» اللغات والإقرار الهادئ بتنوّعها وبالمساواة بين جميع اللغات وبالتنوع في كل واحدة) وإلى شروط الكتّاب تحت إشراف هيئة مرجوّة هي «الولاية الإيطالية على اللّغة» وينحصر في هذه المتطلبات. وذلك «أنّ الاستعمال أعمى، يُدخله الجهلة وهم أغلبية الناس، فهو لذلك لا يتبع أيّ مبدإ قارّ»[1].

وبتردّده بين قوّة التاريخ وسلطة العقل، يختم شيزاروتّي مرحلة، ويخلّف للمرحلة الموالية سلسلة من المشاكل التي تتطلّب حلّا: الميز الفعلي المعترف به والمنظّر له بين المكتوب والمنطوق، والعلاقة بين اللهجات واللّغة الموحّدة وهي علاقة تختلف باختلاف الجهات دون أن تتضاءل أهميتها في المجمل، والنظر إلى هذه اللّغة الموحّدة على أنها «فلورنسية»[2]* أو «إيطالية» دون أن يؤدي ذلك في الحالة الثانية إلى تحديد نقطة ارتكاز *ubi consistam*[3]* تبرّرها وتحدّدها على أنها كيان معلوم تاريخيا. وهذه هي الآراء التي وردت في هذا البيان المهم الذي يشير إلى بداية مرحلة جديدة وعنوانه «*اقتراح بعض الإصلاحات والإضافات في معجم الكروسكا*»[4]* لمنتي (Monti: *Proposta di alcune correzioni ed aggiunte al vocabolario della Crusca* (1817-1824):

> إن اللّغة، إجمالاً، من الأديب إلى الحرَفي ومن الأمّ في المنزل إلى فتاة الشارع، هي الوحيدة التي نتعلّم من أجلها فنّ الكتابة والوحيدة التي نودعها أفكارنا. فهي ليست من فلورنسا ولا سييانا أو بستويّا بل هي إيطالية لأنّ إيطاليا كلها تستعملها [...] هي لغة العلم، ولغة الكتابة، وباختصار هي تختلف عن اللّغة المتداولة في الكلام كاختلاف الذهب الخام يستخرج من المنجم عن الذهب الخالص يتلألأ فوق تيجان الملوك.

---

1 - في كتاب بوبّو (الناشر) «*حوارات لسانية من القرن 17*». تورينو، 1966 (2) ص.297-489. الاستشهاد ص.313.

Puppo (éd), *Discussioni linguistiche del Settecento*, Torino, Utet, 1966(2), p.297-489. Citation p.313

2 - * - (المترجم): نسبة إلى مدينة فلورنس.

3 - * - (المترجم) Ubi consistan: جزء من مقولة شهيرة في اليونانية واللاتينية تنسب إلى أرخميدس تقول: «أعطني متّكئا وسأحرّك الكرة الأرضية».

4 - * - (المترجم): معجم أكاديمية كروسكا (الإصدار الأوّل في 1612). أنشئت الأكاديميّة في 1583 لمعارضة الأكاديميّة الفلورنسية. وبدأ التفكير في المعجم في حدود 1590 وكان يعتبر الأنموذج الذي يحتذى في وضع معاجم اللغات الوطنية.

فـ«اللّغة الإيطالية» المنفتحة على الحداثة وعلى إضافات الطبقات الاجتماعيّة الصاعدة لا تقلّ في الحقيقة وفي هذا السياق عن كونها أداة للتواصل الأدبيّ بين كتّاب ينتمون إلى دول مختلفة وينتسبون إلى إرث واحد. وبفضل «طبيعتها العجيبة» فحسب أصبحت «اللّغة المشتركة في إيطاليا كلّها». فالأمر يتعلّق – يمكن أن نقول هذا- بلغة بلا أمّة فقدت التماسك والرابط التاريخي الضئيل الذي كان يشكّل الأهمية البالغة لاقتراح شيزارتّي (داردي، Dardi, 1990).

وفي هذا السياق، لا يمكن للطريقة التي يعتدّ فيها بالتاريخ إلا أن تكون أكثر بروزا، [خاصة] لدى مثقف ظل على هامش النقاشات، بحياته الخاصة وممارسته الشعرية: إنه فوسكولو (Foscolo) وتحليلُه «مآسي اللّغة» والمجتمع الإيطالي الذي يصفه في رسالة له في 1826 قائلاً:

> مآسي اللّغة ليس لها إلّا أصل وحيد هو أن اللّغة الإيطالية لم تستعمل أبداً في الكلام: فهي لغة مكتوبة ولا شيء غير هذا، فهي لغة أدبيّة وليست لغة شعبية، وإذا حان اليوم الذي تجعل فيه وضعية إيطاليا من اللّغة الإيطالية لغة مكتوبة ومنطوقة، أدبيّة وشعبية، فستذهب النزاعات والمتشدقون إلى الجحيم[...] إذ لن تكون الأمّة [38] كتلة من الصينيين الأعاجم، بل ستكون شعبا قادراً على فهم ما يُكتب وعلى الحكم في شؤون اللّغة والأسلوب. *لكن هذا لن يحصل إلا في ذلك الوقت*، وليس *الآن*، ولا قبل ذلك *الوقت أبدا*[1].

يتّفق هذا التصور «الشعبي» - بمعنى التصوّر «المجتمعي»- مع وجهة النظر الرومنطيقية التي صاغها برشي (Berchet) في «رسالة نصف جدية لغريسستومو» (Berchet : *Lettera semiseria di Grisustomo*. 1816):

> تتكوّن الأمم الأوروبيّة الحالية كلّها من ثلاثة أصناف من الأفراد: الهوتنتيون(*) والباريسيون، وأخيراً جميع الأفراد الآخرين الذين يحذقون الكتابة والفهم [...] وهؤلاء هم الذين أسميهم شعباً.

1 - «مراسلات»، المجلد 3، فلورنس، لومونيي، 1854، ص. 237

Epistolario, vol. III, Firenze, Le Monnier, 1854, p.237

(*) – المترجم: الهوتنتيون هم سكان إفريقيا الاستوائية الرعاة الرحل أو الناطقون باللّغة الهوتنتية. وتستعمل التسمية بشيء من الاستهجان للحديث عن الشعوب التي اعتبر المستعمرون أنها تتكلم بلغة غريبة تحتوي على حروف مَطقية خاصة.

وفعلاً، يرى فسكولو في كتابه «*خطاب تاريخي عن نص الديكامرون*» (Discorso storico sul testo del Decamerone,*1825*) أنّ «قرار الاستعمال في النثر أيضاً يعود إلى شعب الكتّاب»، مثلما يعود إليهم في اللّغة الشعرية[1]. أما التفكير اللساني الأشدّ عمقا في النصف الأوّل من القرن 19، والذي صاغه ليوباردي (Leopardi) صياغة مفصّلة، فقد ظل - بسبب صبغته الشخصية - دون تأثير في الواقع، وهو ليس إلا شهادة عن الثراء والخصب الافتراضيّيْن في نموذج قادر على أن يستحوذ على لحظات مشتّتة وأن يؤلف بينها تأليفا ظلّ خفيّا زمنا طويلاً جدّا بسبب الحاجة إلى علامات تاريخيّة دقيقة (لوبيبارو 1982a، وجنسيني Gensini, 1984). فقد تحقّق تاريخ المسألة اللغوية بمعزل عن اللسانيات الليوباردية.

سيسهم صعود البورجوازية المنتجة والدور الديناميكي للعلوم التطبيقية في تطوير الثقافة وسرَيانها وأفضل مكتسبات لسانيات القرن 19 في جعل استعادة الإيديولوجي كتّانيو (Cattaneo) آراء منتي (Monti) تكتسب كثافة نظرية وانسجاماً داخليا، (تمبنارو Timpanaro, 1969). فالقول بأنّ «لغتنا أمر مكتمل بفضل الربّ، وليس أمراً ينبغي إنشاؤه»(ص.116)[2] هو أكثر من ملاحظة أمر قائم، وهو يتغذّى بتأمّل تكوين اللغات والشعوب وامتزاجها على مدى طويل. واكتسبت هذه الآراء، بإعلائها مفهوم الأصل والأرومة (Substrat)، شرفا نظريّا وتاريخيّا للغة الإيطالية بصفتها لغة «مشتركة وموحّدة»، وأذكت مجدّدا جذوة الجدل المضاد للغة الفلورنسية. ولئن أمكن للغة الإيطالية أن تصبح «هذا التراث الثمين للفقراء والأغنياء وللعلماء وللشعب [...] وأن تشكّل حدود أمّتنا المجيدة وشعارها» (هكذا)، فمردّ ذلك إلى أنها «ليست كائنا معزولاً منفردا بل هي التقاء وتناغم بين عديد *اللهجات* في كل واحدة منها جزء هامّ من اللّغة يتصادى ويتكرّر، حتى أن هذه اللهجات تتجلى أخوات في اللّغة [الإيطالية] وبواسطتها» (ص.257). فالأمر برمّته لا يخرج فيما يبدو، عن نموذج دانتي «(*In qualibet redolet civitate, nec cubat in ulla*) [لغة تفوح رائحتها في المدينة ولا تتّخذ لها أيّ منزل]

1 - ضمن « *أعمال* » ط. غفازّيني، مجلد 2، 1981، ص. 1817-1897. الاستشهاد ص.1890.
in *Opere*, éd. F.Gavazzeni, t.II, Milano-Napoli, Ricciardi, 1981, p.1817-1897.

2 - الاستشهاد مأخوذ من «*كتابات أدبيّة*»، ط. برتاني، فلورنس، لوموني، 1948 (2)
Scritti litterari, éd. A. Bertani, Firenze, Le Monnier,1948 (2)

أي، بعبارة أخرى: الأمّة الإيطالية لها لغتها التي تتميز بكونها «لغة جمع وتوحيد». والقضايا التي تطرحها لا تتّصل بوجودها:

> إن ما يعوز اللّغة الإيطالية ليس، بلا شك، وفرة الكلمات، فلدينا لسوء الحظ، ما به نستطيع تكوين ثلاث لغات ثقافية [...]. بل ما ينقص اللّغة الإيطالية، وذلك بسبب أولئك الذين يعلمون كثيراً وليس بسبب من يعلمون قليلاً، هو طريقة آمنة ومستقرّة ومعترف بها ووحيدة في استعمال اللّغة (ص.117).

هنا يلتقي العالم والمناضل. وهناك قاعدة عامة ترى أنّ المؤسّسات البشريّة تتحوّل من التعدّد إلى الإفراد. ويمثّل كتاب « *في المبدإ التاريخي للغات الأوروبية*» (*Sul principio istorico delle lingue europee. 1824*) صياغة واضحة لهذا الرأي:

> [39] إن الزمان الذي يحوّل لغات مختلفة إلى لهجات للغة واحدة يمحو الاختلافات بين اللهجات أكثر فأكثر، ويؤدي مدُّ الطرقات وتعميم التعليم أكثر فأكثر إلى توحيد الشعوب. ليس الأمر أن لغة أمّا تتحلّل إلى لغات عديدة، بل إن عديد اللغات المختلفة فعلا تذوب في لغة واحدة وتقترب منها وتتقارب في ما بينها. ويكفي أن يستمر المسار أو أن يتجدّد مراراً حتى تصبح هذه اللغات لهجات لهذه اللّغة الأمّ وتنتهي بأن تنصبَّ فيها (ص.191).

وبالاعتماد على هذا الطابع الحتميّ في التطوّر التاريخي، فهم كتّانيو (Cattaneo) الوضع الراهن للهجات: فاللسانيات (وهو يسمّي بغدُ العلم الجديد بهذا الاسم) «يمكن أن تنير لنا السبيل الأقصر لتحويل الجماهير الجاهلة من استعمال لغاتها المعزولة إلى استعمال لغة واحدة معترف بها» (ص.147)، ممّا يسرّع مسارا هو مُسطّر في منطق الأشياء كيفما اتّفق:

> وبالطريقة نفسها، يمكن أن تستعمل التربية الشعبية لتحطيم أسّ هذه اللهجات ذاتها، هذه اللهجات التي هي في الغالب علامات على أصول متعادية، والتي تُديم الفُرقة وضعف أهل وطن موحّد (نفس الصفحة).

وهذه الأقوال هي رجع صدى لأقوال أعلن عنها الأب غريغوار على منبر نظام «الوفاق» (Convention) قبل خمسين عاما. لكن هذا لا يكفي لإكسابها قيمة علمية أو تقدمية. ونجد لدى رجل مثل دل بوتزو (Dal Pozzo) الذي كان اهتمامه متوجّها نحو النمسا آراء مماثلة في كتابه: «***مخطط لشراكة تجمع إيطاليا كلها هدفه***

نشر اللّغة الإيطالية الصافية وحذف اللهجات المستعملة في مختلف جهات شبه الجزيرة حذفا متزامنا» (*Piano di un'associazione per tutta l'Italia avente per oggetto la diffusione della pura lingua italiana e la contemporanea soppressione dei dialetti che si parlano ne' vari paesi della penisola.* (Paris, 1838)). وهو يتمنى في هذا الكتاب زوال «كل اللهجات الوحشية والممسوخة» و«سلاسل الجهل والتوحش» «التي ليست إلا لغة خشنة عرجاء لا تُلائم الكتابة».

ويمكن أن يتّخذ وعي التاريخ قيما مختلفة تماما. فقد كفي منزوني (Manzoni) -وهو يتذكر ربما السنوات البعيدة عندما رأى كووكو (Cuoco) المنفي يعيد كتابة ملاحظاته التاريخية لفيكو (Vico)- أن يعيد التفكير في الفارق بين المكتوب والمنطوق ليغلّب أولهما بالاعتماد على براهين محكمة، لقد كفاه أن يتخلّى عن التناوب بين «أولئك الذين يعرفون أكثر من اللازم» و«أولئك الذين لا يعرفون ما يكفي» وأنْ يأخذ في اعتباره شعبا يشكّل «تسعة أعشار النوع الإنساني» ليغيّر المنظور جذريّا، مع المحافظة على بعض العناصر من الرؤية التي حلّلناها. صحيح أنّ اللهجات تمثّل، بالنسبة إلى اللسانيات، «الذاكرة الوحيدة عن هذه القارّة الأوروبية القديمة التي لم يكن لها تاريخ والتي لم تخلّف مَعْلما وحيداً»، وتمثّل «آثارا صدئة» ينبغي جمعها «بعناية الإلهام» (كتانيو، ص.191 ,Cattaneo). لكن، وحسب ما تعلّمه اللسانيات النظرية، إذا كانت اللّغة «جمْعا كليّا من العلامات أنتجه جمع كلّي من العلاقات، وكانت علامات تنتج طبيعيا في مجموعة بشرية متحدة ومتضامنة» (ص.307-308)[1]، فإنّ اللهجات، في واقع الوضعية اللسانية الاجتماعيّة الإيطالية، هي «جزء ممّا يسمّيه الوعيُ الكونيّ للبشر لغات» (ص.144) و«لغات حيّة أي لغات حقيقية وواقعية» لا أدّعي أنّه «يتكلّمها، أشخاص من كلّ الطبقات... لكنّي أقول إنّها متداولة بين أشخاص من الطبقات كلّها، أي في مجتمع حقيقيّ ومنظّم» (ص.161). فما هو المعنى الذي يتخذه [مصطلح] «لغة تنحو إلى نقطة التقاء» إن كانت هذه اللّغة هي الإيطالية، فإيطاليا في الوضع السّيّئ لأمّة بلا لغة، بما أنّها أمّة ذات لغات أكثر من الكثيرة [40] وبالتالي فهي «أمة لم تكتمل». ولا يمكن أن يكون نموذج دانتي (Dante) فعّالا

1 - تحيل الاستشهادات إلى «كتابات لسانية»، ط. منتي روسّو، ميلانو، منشورات باوولبني - 1972

Scritti linguistici, éd. F. Monterosso, Milano, Edizione Paoline, 1972

لأن الأمر لديه، «ليس البتة اللّغة الإيطالية»، بل أكثر من هذا، « لا يتعلق الأمر عنده باللّغة، لا باللّغة الإيطالية ولا بلغة أخرى» (ص.236-242).

«جميعنا يقول الأشياء نفسها، لكننا نقولها، فقط، بطرق مختلفة» (ص.191). إذًا، وبما أنّ لغة ما «هي كلّ أو لا شيء»، فليس على إيطاليا لتكون لها لغة «حيّة وحقيقية» باعتبارها «وسيلة وحيدة للتواصل» إلا أن تتّخذ لغة «جاهزة وجميلة» وأن تحلّها محلّ كل اللغات التي لا تزال مستعملة. ولأسباب تاريخية، فإن اللّغة المكلّفة بالاضطلاع بهذه الوظيفة المتمثلة في «النشر والهيمنة» لا يمكن أن تكون إلّا لغة مدينة فلورنسا. هذا، بإيجاز، اقتراح منزوني القائم على مبادئ نظرية أكثر صلابة مما توحي به النتائج التي استنتجها[1]. ومن جهة أخرى، فإن انتصار منزوني للغة فلورنسا، الذي أثار جدلا كثيرا، ليس سمة ثانوية في تصوره للسياسة اللغوية، من جهة أنه ليس إلا النتيجة العملية، والمنتظرة حقا، لآرائه في اللّغة والشعب والأمّة وفي الوظيفة التي يضطلع بها المثقفون باعتبارهم منفّذين ووسطاء بين الثلاثة.

فـ«تسعة أعشار النوع الإنساني» في مجال اللّغة («كلٌّ من الكلمات» يقلّ ويعظم ناتج في «كلّ من العلاقات») يصبحون بدورهم كلّا متناهي الصغر:

> [مصطلح شعب] لست أنوي أن أستعمله في المعنى الأصليّ والمشروع لأمّة مكوّنة بقوانين مشتركة [...] ومجتمع يشكّل وحدة جيّدة [...] لكن ليس، على الأقل ليس بالضرورة، في معنى وحدة لغوية. فالمعنى [...] الذي أسنده إياه هو مجتمع *أقلّ امتدادا وأكثر التفافا*، تقوم فيه هذه *الوحدة في اللّغة* بفعل العيش المشترك وبفعل التفاعل اليوميّ على ما يحصل ذلك في مدينة من المدن، وجودا طبيعيا وضروريا، بقطع النظر عن أصلها (ص.362-363).

لذلك تصبح «الأمّة-الدولة» إسقاطا عن «الشعب-المدينة»، وتنحصر مسألة اللّغة في تطبيق إجراءات سياسية ومؤسّساتية قادرة على أن تفرض على المستوى الوطني صفات الكلية الصغيرة لمدينة فلورنسا. ويحلّ بذلك ضرْب من التماثل بين اللّغة والدولة، يتجلّى بوضوح عندما يحاول المرء أن يحيّن ما يظلّ ضمنيّا، بالمعنى اللسانيّ الضيّق لهذه الكلمة. فشعار «إحلال الوحدة محلّ تعدّدنا البائس» مناسب، فعلا،

---

1 - بيّن هذا بشكل مختلف بروني (Bruni, 1983)، ودواردانو (Dardano, 1987)، ومتاريزي (Matarrese, 1983)، وفيكيو (Vecchio, 1988)

للمستوى اللغوي مناسبته للمستوى السياسي للدولة: فمبدأ التأليف فيديراليا «بين مختلف الأجزاء التي تنتمي إلى أمّة واحدة، رغم أنّ عدد هذه الأجزاء يشكّل ما يماثل نفس العدد من الأمم» ليس، على الصعيدين اللغوي والسياسي، إلا تجسيدا بغيضا لتقسيم إيطاليا تقسيما مضرّا» (**في استقلال إيطاليا**» *Dell'indipendenza dell'Italia, 1873*)[1].

لم يتكلم منزوني أبداً في موضوع الحياة السياسية، إلّا أنْ يكون ذلك بعد المعركة، كما هو الشأن في ما ذُكر. وعلى العكس، شارك صهره جان باتيستا جيورجيني (Giambatista Giorgini) في المعركة بنصّ قليل الذيوع (**المركزية، مراسيم أكتوبر والقوانين الإدارية**، *La centralizzazione, i decreti d'ottobre e le leggi amministrative. 1861*)، لكنه نصّ مفيد إذا قارنّاه بالصفحات التي خصّصها هو ومنزوني للسانيات، حتى وإن لم يكن الصهر في هذا الميدان غير تابع للأول[2]. كان جيورجيني مناصرا ثابتاً للدولة المركزية («أدركت فرنسا موحدة درجة عالية من الرّفاه والتحضر، ولو تُركت مقاطعاتها لِحالها لزاد تباعدها بصورة متفاوتة: [41] هذا هو الأثر النهائيّ والإيجابيّ لتدخل الحكومة ولعملها). وكان يقول بالواقعية ويقلب اللوم الموجّه إليه باللواذ إلى يوتوبيا الثقافة المجرَّدة على أولئك الذين يرفضون «اعتماد آلية إدارية أثبتت جدارتَها» (الآلية الفرنسيّة) باسم خصوصية التقاليد الثقافية لكل شعب. «إنّ الوعد بإقامة إدارة مستحدثة كليّا في إيطاليا توافق ما لا أعرفه من التقاليد وما لا أعلمه من التجربة السياسية للإيطاليين، هو وعْد جذّاب جدّا إلى حدّ يجعله لا يُقبل إلاّ ببعض الريبة». ودرْس كووكو يبدو من الآن فصاعدا بعيداً جدّا. ففي هذا النموذج، تضطلع الدولة بمهمات تتجاوز كثيراً مجرد الإدارة. فـ«الدولة تشتمل الإنسان كلّه وعناصر حياته جميعها [...] ولن يكون حقّ الدولة، في أيّ زمان وفي أيّ

1 - فيكيو (Vecchio) في « **بحوث تاريخية وسياسية**».. الاستشهاد في ص. 693-694
Saggi storici e politici, éd. F. Ghisalberti, Milano, Mondadori, 1963, p. 679-702.

2 - هو الذي حرّر العرض المطوّل لهذا «القاموس الجديد للغة الإيطالية حسب الاستعمال في فلورنسا» (*1870*) ,*1897-Novo vocabulario della lingua italiana secondo l'uso di Firenze*)) الذي رغب فيه منزوني (Manzoni) وعارضه أسكولي (Ascoli).. ويستعيد فيه جيوجيني الأراء والمصطلحات المستعملة في نسخة من نسخ الدراسة التي خلّفها منزوني منقوصة والتي نشرت تحت عنوان « في اللّغة الإيطالية» ()*Della lingua italiana*, éd. L. Poma et A. Stella, Milano, Mandadori, 1974)

مكان، في استعمال كلّ الوسائل المتاحة لديها لإسعاد الناس وجعلهم أكثر فضيلة محلّ شكّ». وحتى هذا «اليعقوبي» وهذا «القائل بالمركزية» وهذا «المُلْتهم للغات» مثل الأب غريغوار كان يمكنه أن يجيبه قائلا «لِيقِ الربُّ العالمَ من الحكومات التي تدّعي الأبوة»[1]. وبذلك أضحى حلُّ إشكاليّة «الانفصام بين العلماء والشعب» (*Clerus vulgaria temnit*) (استنكاف رجال الدين من اللهجات العامية) المسقَط على تاريخانية (historicité) بلا تاريخ وعلى خلطة مجتمعية بلا مجتمع مُلقى على عاتق دولة رقّيت إلى مستوى «لجنة للإنقاذ الوطني» [كما في فرنسا] دون [إيديولوجية] يعقوبية.

ولا يمكن أن نلوم منزوني على توخّي التجريد عندما عبّر لموظّفي الدولة الجديدة عن شعوره الخاص «بالشفقة لرؤية كثير من المعلّمين والمعلّمات عاجزين عن تلقين الأطفال تسمية الأشياء الأكثر تداولا بألفاظ غير عامية ويمكن تسجيلها كتابيا» (ص.325). وليست البورجوازية التي تتلقى هذه الشكاوى بقادرة على تنفيذ برنامج منزوني «الذي يحلّ المسألة الوطنية محل حزمة من المسائل الأدبيّة» (ص.204). وفي مواجهة منزوني، يسخر أسكولي (Ascoli) من أولئك الذين «يجعلون المعلّمين شيّعا» معتقدين «أنّه لا يمكن المضيّ قدما لأن المدرسة لم تدرك مستوى يقيم ميزا بين النافذة وخشبة الشباك التي تحجب الشمس وتدخل الهواء» (مقدمة أرشيف اللهجات الإيطاليّة ص.32 / 1873 ,*Archivio glottologico italiano*)[2] ويصرف الأمر إلى أسباب وحلول مختلفة. وبتحويله المسألة إلى حيز آخر، فتح أسكولي تلميذ النحاة الجدد المرحلة الأخيرة من السجال (داردنو، Dardano, 1974، غرسّي، Grassi, 1975):

> إن غياب الاندفاع الجماعي – وهو في آن واحد سبب تكثّف المعرفة لدى أقلّية ونتيجته- والمتطلبات الاحتفالية للاعتناء بالشكل اعتناء رهيفا عقيما ومضطربا يفسّر كلّيا وبوضوح السبب الذي جعل إيطاليا تظلّ تفتقد إلى الآن نثرا أو تركيبا نحويا أو لغة مستقرة وموثوقة (السابق، ص.31).

ومسألة اللّغة تكمن كمونا كليّا من جهة التاريخ والاستمراريّة في هذا «العائق المزدوج للحضارة الإيطالية»: فهذه المسألة لا تُحلّ بادّعاء كبح النشاط الفكري

1 - *Œuvres*, vol. 14, Nendeln-Paris, KTO Press-EDHIS, 1977, p. 146.

2 - الاستشهاد مأخوذ من « كتابات في مسألة اللغة»:
(*Scritti sulla questione della lingua*, éd. C. Grassi, Torino, Einaudi, 1979 (3).)

للأمّة بوصف قواعد لغوية مضادة للتاريخ، بل تحلّ بتشجيع «الظروف التي أدّت، في بلدان أخرى، إلى وحدة فكريّة تسمح بإدراك وحدة اللّغة» دون إكراه من أيّ نوع. ولا تظهر الدولة أبداً في صفحات مقدمة الكتاب، وفعلا أعقب الشغف بالنموذج السياسي واللغوي الفرنسي المثال الألماني عن وحدة لغوية صلبة رغم انعدام وحدة سياسية. والنموذج المرجعيّ هو نموذج أمّة ما بعد رومنطيقية (انظر الفصل الثاني) تنطق بصوت المثقفين والعلماء منتجي الثقافة. [42] وهنا يبرز عنصر الجدّة الثاني والذي يبدو ضعيفا إزاء الشمولية التي مثلت قوة نظام منزوني: السموّ المستعاد للكتابي على الشفويّ. لا المكتوب الأدبيّ بل «ملايين الكيلوغرامات من الكتب» التي أنتجتها «الطاقة العمول» لدى «أولئك الذين يفكّرون ويدرسون»، «عمّال الذكاء» الذين أضحوا، من الآن فصاعدا، مدعوّين إلى الكلام كلاماً مفيداً بالقلم قصد «إحياء النشاط الذهني للأمة وتوسيعه» في مجمل «النشاط الجمعي للشعوب المتحضرة». وحُقّ لأنصار منزوني ضد أمثال منتي (Monti) وكتّانيو (Cattaneo) أن يؤكّدوا البصمة الفلورنسية على اللّغة الإيطالية، أمّا ما تعلّق بالفشل في انتشارها فإنهم يخلطون بين العلل والنتائج. فحماستهم للرغبة في احتذاء «حوار بلدي» تمثّل أكثر من وهْم، بل هي حماسة مضرّة من جهة أنها قد تحول دون «استثارة هذه الحلقة اللولبية التصاعدية من النشاطات المدنية التي ينبغي لاحقاً أن تجرّ شعوب إيطاليا كلّها في وحدة مشتركة للفكر واللّغة» (ص.29). وحتى إذا كانوا يودّون اعتبار الكلية اللهجية المتناهية الصغر حيزا خصوصيا للتعامل اللغوي، ففي ظروف هذه الحلقة اللولبية التصاعدية من النشاطات المدنية وحدها سيصبح الإيطاليون جميعهم مثل الألمان «مواطني مدينة لا وجود لها».

وفي النهاية، إذا كان منزوني، انطلاقاً من المساواة الوظيفية بين اللهجات الحديثة، يعتبر الوحدة اللغوية نتيجة لاختيار يتم بينها، فإن أسكولي يعتبر أن هذه الوحدة ستكون النتيجة الحتمية لتطوّر الحضارة فتتحول من مرحلة الحدْس إلى مرحلة الفعل الانعكاسي. لعل هذا هو نقطة اللقاء الوحيدة: المثل الأعلى للغة وطنية باعتباره فعلا حصريّا ومجمّعا.

هذه هي أيضاً النتيجة الطبيعية التي استخلصها شخص مثل غرامشي القريب من أسكولي (انظر لوبيبارو، 1979، Lo Piparo) من تفكيره المطول في دور المثقفين في تشكيل الأمّة –الشعب وفي العمليات التسلّطيّة التي تحدّد التغييرات اللغوية والثقافية

وفي العلاقات بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني في تشكُّل الدول. وتحوم هذه المواضيع كلّها حول مفهوم [الإيديولوجية] اليعقوبية «في المعنى الكامل الذي اكتسبه هذا المفهوم تاريخيا والذي عليه أن يتقمصه تصوريا» (2، 13) فباعتبار البعد السياسي تحوّلت «ليبرالية» أسكولي في اتّجاه «تدخّل» واع.

بما أن مسار اللّغة الوطنية الموحدة تكويناً ونشراً وتطويراً ينجم عن عدد من العمليات الجزئية، فمن اللائق الوعي بالمسار في مجمله حتى يقدر المرء على التدخّل بأعلى درجة من الجدوى. وغيرُ مُجْد أن نروم اعتبار هذا التدخل تدخّلا «حاسما»، وأن نتصوّر أنّ كلّ الأهداف المقصودة ستُدرك بدقّة: إذًا سيتمّ التوصّل إلى اللّغة الموحدة إذا كانت هذه اللّغة ضرورة، وسيسرّع التدخّل المنظّم نسق المسار الذي كان أطلق بعْد (5،29).

وفي كل الحالات، فإن الوحدة اللغوية هي «نتيجة للوحدة الوطنية وليست علّة لها». فاللّغة بقدرتها على تجميع «إرادات متعددة لا رابط بينها» في «إرادة جماعية وطنية وشعبية، إرادة جماعية وطنية وشعبية» (هكذا!) هي حيّز يتجلّى فيه نجاح أنواع الهيمنة وعمليات تكوين «الأمم - الشعوب» أو فشلها. وفي الوقت الراهن، وبما أنّ هذه القوة اليعقوبية الفعّالة «منعدمة في إيطاليا ولا تستطيع التشكّل، [43] هذه القوة التي أثارت في أمم أخرى الإرادة الجماعية الوطنية الشعبية ونظّمتها وأقامت الدول الحديثة» (2،13)، فإن فشل «الإصلاح» (Risorgimento) وعجز البورجوازية الإيطالية على ممارسة هيمنة حقيقية ظاهرتان مناسبتان للطابع اللاشعبي للغة الإيطالية ولحيوية الثقافات الفلكلورية العاميّة. والمشكل عند غرامشي وأسكولي ومنزوني هو، وبصيغ مختلفة، مشكل وحدة مرغوب تحقيقها: «مشكل الوحدة الفكرية والأخلاقيّة للأمّة وللدولة منشودا في اللّغة» (19،21).

لكن انفتاح فكر أسكولي على التاريخ وعلى الحياة المدنية اتّخذ أيضاً وجوها أخرى. وسيعود الأمر إلى مثقف آخر ذي تكوين لساني هو لويجي بيرندلو (Pirandello) الذي كان يبحث عن توجهات لأنشطته الأدبيّة الخاصة، ليستعيد هذا التصوّر القديم للغة الرؤمانية في إيطاليا وليُنعشه، هذه اللّغة التي قد لا تكون وسيلة للقراءة التاريخية فحسب بل إنها –حسب تأويلنا- قد تدخل في سياسة لغوية تتلاءم

أيضاً مع منطقتها الأصليّة[1]. فإذا كان ينبغي أن نفهم «العموميّة» على أنها «العادات والتقاليد واللّغة، وإجمالا، حياة الأمّة كلها جمعاء» فمن العقيم أن يبحث المرء في إيطاليا عن «سمات لعموميّة ما»:

> لأنّ العموميّة تكتسي عندنا، طبيعةً، بداية من اليوم ومنذ القديم، سمة مخصوصة هي «اللهجية» التي ينبغي أن تفهم على أنها لغة حقيقية أي على أنها خاصية أساسيّة للتعبير «تعبق رائحتها في كل مكان دون أن يكون لها مقرّ في أية مدينة بعينها» حسب عبارة دانتي. ومرجع ذلك إلى ما حصل عندنا ولم يحصل في أي بلد آخر: إذ أن كل منطقة بل كل مدينة كانت أمّة بذاتها وغالباً ما كانت أمّة عظيمة [...] وهو ما ليس عيبا بل هو ثراء، ثراء التاريخ وثراء الحياة وثراء الأشكال والعادات وثراء الطباع. وإنّه لمن الحمق الرغبةُ في التخلي عن هذا بصورة اصطناعيّة حَسَدا لفرنسا التي لم تكتسب الخصوصيات الموحدة لعموميتها إلا بضربات المخرطة (اللهجية ص.-1210 *Dialettalità*, 1921)[2].

وانطلاقاً من تماثل لصيق بين اللّغة والثقافة وبين تصور ثنائيّ لتاريخ اللّغة وللثقافة الإيطالية، انساق غرامشي إلى التفكير في الأسباب التي تجعل من اللّغة ومن اللهجات حقائق منفصلة وليس التفكير في فرص الاتّصال والتأثير المتبادل. وعلى العكس، كان بيرنلدو يرى أنّ «لهجية» اللّغة الإيطالية تفترض ــ أو هي تسمح ــ بأن يؤخذ انعدام نموذج موحّد لا على أنه قيد بل على أنه طرافة إيجابيّة. ففي حين يتساءل الأوّل عن الوسائل التي تتيح هيمنة لغوية يؤكد الثاني الطاقات الهائلة الناجمة عن انعدام الهيمنة (لوبيارو، 1982b). وبمصطلحات حديثة سيتحدّثون عن الانتقال من نموذج ازدواج اللسان إلى تغاير منظّم في الحقائق اللغوية. لكننا نفضّل إنهاء المقال بمصطلح «لهجيّة» الأبسط (باليارو، 1972، Pagliaro) لعقد خاتمة لا تجعل من الوحدة اللغوية مشروعاً أو قدرا، بل حقيقة تتأتى من بعيد وتتشكل من هذا «الرصيد المشترك الذي يعطي لغة الأمّة روحا وجسما» (السابق، ص.2).

[نقل النص الفرنسي عن الإيطالية جون بول سارمان J-P Sermain].

---

1 - هذا ما يظهر في «صقلية اللسانية» للو بيبارو («F. Lo Piparo, «Sicilia linguistica) في «صقلية» نشر أيمار وجاريسو:

La Sicilia, éd. M. Aymard, G. Giarrizzo, Torino, Einaudin 1987,p.733-807

2 - في المجلّد « أبحاث وأشعار وكتابات مختلفة » ط. لوفكيو- موستي:

Saggi, poesie, scritti vari, éd. M. Lo Vecchio-Musti, Milano, Modadori, 1977 (4)

القسم الثالث:

المعايير واللهجات

سنيا برانكا. روسوف

(Sonia Branca-Rossoff)

[45] إنّ الأحكام القيمية والمعايير السياسية هي التي تدفع إلى التمييز بين مصطلحات «لغة» (langue) و«لهجة» (dialecte) و«لهجة عامية» (Patois). ولسانيا، كل نظام تعبيري يستعمل للتواصل في مجموعة اجتماعيّة هو لغة. لكن العادة جرت بإسناد منزلة اللّغة إلى «كلام» (parler) يحظى بقدر من الاعتبار يعود إلى (1) وظائفها السياسية والثقافية وإلى (2) استعمالها استعمالاً أدبيًا وإلى (3) تقييسها. أما مصطلح «لهجة» فهو مخصص لأدوات تعبيرية ليس لها صفة «شرعية». أخيراً، يستعمل الفرنسيون مثلاً، مصطلح «Patois» (لهجة عامية) لأنواع الكلام الخاصة بالمناطق الريفية، ويفترض هذا المصطلح أن وسائل التواصل هذه تنتمي إلى حضارات دنيا وخشنة (فولف، 1980 ,Wolf). لذلك، عندما تعلّق الأمر في القرن 19 بتشخيص مجموع اللهجات العامية في منطقة مّا وبتوصيفها، وجد الباحثون أنفسهم إزاء وضعية يتداخل فيها الاجتماعيّ واللغوي أكثر مما يحصل ذلك في ميادين أخرى[1].

كان ينبغي القطع، بادئ ذي بدء، مع التقاليد التقعيدية للعصر الكلاسيكي. فقد بذل النحاة جهدهم لتحقيق استقرار اللغات المكتوبة، وقدّموا في توصيفاتهم، «الاستعمال السليم» أي استعمال الطبقات المهيمنة. ولذلك رفضوا اللهجات العامية لدى الفلاحين على أنها سقيمة ومشوبة ولا منطقية. وعلى عكس هذا، فإنّ علم اللهجات سيخصّ اللهجات العامية بمركز الصدارة في علوم اللّغة على أنها حيّز

1 - عن المناقشات في هذه الإشكالية، انظر: «اللّغة والمجتمع» سبتمبر 1987، ص. 41. (*Langage et Société*, septembre 1987, p. 41).

متميّز لملاحظة القوانين العامة للتطوّر اللغويّ. إلّا أن هذه التحاليل، وبحركة ارتداد ضرورية، ستَسْنُد القطْع المفتعل نوعا مّا بين اللغات ذات التقاليد المكتوبة التي تحجب التطوّر واللهجات «الطبيعية». كما تأخذ هذه التحاليل، من جهة أخرى، غياب التراث المكتوب على أنه مسألة تقنية دون أن تأخذ في الاعتبار تحوّل الأشياء الذي نتج عن تقنيات الاستجواب. وهكذا، فإن التقطيع الترابي وتعويض علاقة المستجوِب والمستجوَب [46] بعلاقة التخاطب وضرورة اعتماد الكتابة الصوتية رسخت التقابل بين اللغات «الحقيقية» وهي مؤسّسات خاضعة إلى التقنين، واللهجات التي تمنع التنويعات - التي أضحت موضوع البحث اللهجي- من اعتبارها لغات.

وشهد القرن 19 قمّة التيارات الوطنية: إذ طوّرت جميع الدول الغربية الكبرى إيديولوجية للأمة تمنح اللّغة مكانة مهمّة. لكنّ هذه الإيديولوجية اتّخذت أشكالا مختلفة حسب البلدان. ففي فرنسا أدامت هذه الإيديولوجية إرثا حكوميّا: فمن فرنسوا الأوّل إلى غريغوار أو رونان (Renan)، كانت اللّغة («لغة الملك» والنخب ثم لغة «الأمة» بعد 1789) موضوع ممارسات تسعى إلى المركزية. صحيح أن التوحيد أثناء عهد «النظام القديم» كان توحيداً قانونيا: فقوانين فيليي-كوتوري (-Villier Cotterêts) (1539) التي قرّر فيها فرنسوا الأوّل أن تصدر الأحكام باللّغة الفرنسية تهمّ أعضاء الهيئة القضائية، وينبغي أن ننتظر الثورة الفرنسية لنشهد طرح مسألة الاستعمال الضروري للغة الفرنسية من قبل جميع المواطنين. لكن المَلكيّة، ومنذ عهد «النظام القديم»، رفضت أن تعترف بأيّ مكانة، مهما كانت، لا للهجات فحسب لكن حتى للبروطانية والكتالونية والباسكية أو البروفنسالية. ومن ناحية أخرى، كان المعيار يسلّط من الأعلى. وأسند ريشوليو (Richelieu) إلى «الأكاديمية» مهمة صوغ نحو ومعجم علامة على درجة التحضر السامية التي ينبغي أن تدركها اللّغة الفرنسية. وفي إسبانيا، أنشأت المُلكيّة «الأكاديمية الملكيّة» على نمط الأكاديمية الفرنسية في 1713 (انظر المجلد 2 ص.336-337). وكما الشأن في المقاطعات الفرنسية، يحظر مرسوم 1700 استعمال الكتالونية، وسيفرض (في 11-12-1717) استعمال القشتالية في المقاطعات الإسبانية. أما في ألمانيا، وعلى عكس هذا، حيث عُدمت الدولة المركزية، فطابقت الحقيقة اللهجية حقيقة سياسية. لهذا لن تعرف ألمانيا نحوا أكاديميا. ولم تفرض الإدارة « *اللسان الألماني* « *Hachdeutsch*»»، فاستعماله كان نتيجة وفاق بين التجار والبورجوازيين من مختلف الدول الألمانية. وليس «النحو الألماني» (Deutsche

Grammetik) الذي وضعه غريم (Grimm) نحوا أكاديميا بالمرة، بل هو نحو تاريخي للهجات الجرمانية. وكان لممارسة فقه اللّغة أصداء سياسية عميقة إذ تسمح بإقامة وحدة الأمّة اعتماداً على أصل مشترك (انظر باجيوني، Baggioni, 1986)، واللهجات العامية الشعبية تحفظ، مثلها مثل اللّغة الأدبيّة، آثار هذا الماضي. ولعلّ هذا هو ما يشرح أن دراسة مختلف اللهجات وجدت مجالا مخصوص الخصوبة في ألمانيا[1]. ويفترض نموّ علم اللهجات أيضاً هياكل جامعية: ففي ألمانيا أنشئت جامعات واسعة منذ نهاية القرن 17، في حين استمرّ ضعف هياكل البحث حتى 1880 قبل أن يمكّن انطلاق هذه الهياكل انطلاقاً سريعاً من فرض علم اللهجات خاصة (انظر في فرنسا برغونيو، Bergounioux, 1984). وكذلك الأمر في البلدان الأخرى، ففي إيطاليا، أنشأت المملكة الحديثة العهد ولأسباب سياسية، منبرا أكاديميا للنحو المقارن منذ 1861: ففي هذا البلد الذي كان عليه أن يكمل وحدته السياسيّة، كان ينتظر من دراسة اللهجات أن تدعم الشعور بالهوية وبالوحدة (بوب، ص.476، Pop, 1950). فالحفز الوطني بجميع مظاهره يسمح بأن نفهم كيف أن اللهجات تُتجاهل وتُحتقر حينا، وتُطلب بوتقة للأمة حينا آخر، وأن نفهم الوظيفة التي أسندت إلى الجامعة في بناء الدولة.

[47] في نهاية القرن 18، لم يتنزّل التفكير في اللهجات العامية في الإطار المنطقي النحوي للنحو العام، بل تنزّل في إطار دراسة اللغات الخصوصية المحكوم بمفهوم

---

1 - انظر:

- فاشر (1737) ألمانيا والإبداع، - Vacher (1737) *Glossarium Germanicum,*
- ريشارد (1747)، تاريخ فنون اللّغة الألمانية. - Reichard (1747), *Historie der Deutschen Sprachkunst*
- سترودمان (1756)، معجم لهجة أوسنابرغنسي. - Strodtmann (1756), *Idioticon Osnabragense*
- بوك (1759) معجم اللهجة البروسية. - Bock (1759) *Idioticon Prussicum,*
- فولدا (1773) اللهجات الأساسيّة في اللّغة الألمانية. Fulda (1773), *Uber die beiden Hauptdialeckt der Teutschen Sprache,*
- بوبوفيتش (1780)، المحاولة 3. اللهجات في ألمانيا. -Popowitsch (1780), *Versuch 3.* *Mundarten in Teutschland.*

الاستعمال الذي يفرّق ما هو سليم (اللّغة) وما هو سقيم[1]، والذي نجده كما اتّفق مبعثرا في كتابات مؤلفين خاطئة (نشرات مذيّلة لمؤلفين كلاسيكيين)[2] وعلى ألسنة سكان المقاطعات (استعمالات جهوية provincialismes)[3] أو على ألسنة المختصين في اللهجات العامية (وضع بدائي للغة). ولم تؤخذ اللهجات العامية (patois) على أنها كلّيّات عضوية بل على أنها القفا الخاطئ لوجه اللغات المقيّسة. هذا ما يبرز من خلال البحث الأوّل في فرنسا عن اللهجات العامية: ففي 1790/8/13 أرسل الأب غريغوار مندوبُ «المجلس الدستوري» استمارة تتّصل باللهجات العامية وبعادات الريف إلى شخصيات من المقاطعات (زملاء في المجلس الدستوري وأعضاء جمعية أصدقاء الدستور أو ببساطة إلى أصدقاء مثل أوبرلين (J.J. Oberlin) مؤلف كتاب «**دراسة *في اللهجة العامية في منطقة لورين في أحواز مقاطعة بن دو لاروش المعقل الملكي في الألزاس*** » (*Essai sur le patois lorrain des environs du Comté du Ban de la Roche, fief royal d'Alsace*) (1775). وكان ينبغي للمعلومات المحصّلة أن تمكّن من بلوغ هدفين: جمع وثائق عن «مخلفات الماضي» وتهيئة العمل ضد هذه «***الأطلال***» التي تعوق نشر الأنوار الثورية. فبحث غريغوار يفصح بغدُ فعليا عن صلته «بنظام الوفاق» في «ضرورة القضاء على اللهجات العامية وتعميم استعمال اللّغة الفرنسية» (16 من شهر بريال السنة الثانية [من تقويم الثورة]). وليست الوظيفة السياسية المسندة إلى البحث وحدها (سحق اللهجات المحلية) هي التي تقابل بين غريغوار والجهود «العلمية» اللاحقة، بل المفاهيم المعتمدة أيضاً. لذلك يبيّن السؤالان 5 و6 (فِيمَ تمتُّ لهجتك العامية بنسبة ملحوظة إلى اللّغة الفرنسية [...] فِيم تبتعد لهجتك العامية أكثر عن اللّغة الوطنية») أنّ الأمر لا يتعلق البتة ببوادر طريقة مقارنيّة، فتصنيف اللهجات العامية ناجم عما يفصلها عن اللّغة الشرعية (انظر دو سرطو وجوليا وريفال، de Certeau, Julia et Revel, 1975)[4].

---

1 - عن المقابلة النحو العام/ لغة مخصوصة، انظر المقال المدخل «لغة Langue » في الموسوعة التي وضعها بوزي (Beauzée) وتعليقات أورو (Auroux)، 1986، ص. 259-278.

2 - خاصة تعليقات فولتير على كورناي أو سلسلة الملاحظات المطوّلة عن التراجيديات التي كتبها راسين. برانكا (Branca) 1986.

3 - عن الاستعمالات البروفنسالية المتداولة في فرنسا في أوائل القرن 19، انظر برنكا، 1987، ص. 384-513.

4 - نشرت استمارة غريغوار والردود عليها جزئيا في غازيي (Gazier) (وأعيد طبعه في 1969) « **رسائل إلى غريغوار عن *اللهجات العامية* في فرنسا، وثائق غير منشورة عن *اللّغة* والعادات والوضعية**

إلا أنّ اللهجات العامية تختلف عن الأنواع الأخرى من الانزياح من جهة أنها تمثل وضعا للغة قديما جدّا. وتفسر هذه السمة أن القلائل الذين انبروا إلى وصفها بحثوا فيها عن علامة على بدائية ما. فتمّ إحصاء الكلمات التي تظهر فيها لاعقلانية الفلاحين البدائية. ويمكن أن نجمّع فيها ألفاظا تعجّبية [من قبيل أسماء الأفعال والأصوات] (interjections) وآثارا أخرى للتعبير العاطفي. ويمكن أيضاً تصنيف اللهجات العامية حسب تطوّر تاريخيّ يبدأ من اللغو الأوّل للإنسان البدائي الطبيعي وصولا إلى لغات الثقافة.

وإذا لم يُقتصر في اللهجات العامية على البحث عن آثار للقدرة اللغوية الطبيعية (langage) يتّجه البحث، بفضل اللهجات العامية، إلى تعيين أجداد شعب من الشعوب. ومثل هذه الأبحاث التي تعتمد على تأثيل الكلم عديدة في القرن 18. يمكن أن نذكر السكنديناڤي جون إيهر (John Ihre) صاحب «*معجم اللهجة السويدية*» (1766) (John Ihre: *Swenskt Dialect lexicon*) (درواكسي، ص.124-125 Droixhe, 1978,) والإسباني مارتن سارمينتو (M. Sarmiento) المختص في لهجة غاليسيا الذي ظلت أعماله للأسف مخطوطة حتى 1923 (بوب 1950، ص.390-391) وغسبار ملشيور دو جوفلانوس (G. M. de Jovallanos) الذي وضع مخططا دقيقاً للبحث في لهجات مقاطعة استورياس بعنوان: «**توجيهات لوضع معجم اللهجة الأستورية**» (*Instrucciones para la formacion des diccionario del dialecto asturiano* (*1791*)) (بوب، 1950، ص.392-393). وفي إيطاليا تذكر مشاريع بسكوالينو (Pasqualino) وفنشي (Vinci) (كورتلاسو، Cortelazzo, 1980). وفي فرنسا اعتمدت الأكاديمية السلتيّة التي أحدثت في 1804 على الوسائل ذاتها (جمع الكلمات، والبحث عن جذور) لاستخلاص الجزء السلتي في التراث الوطني. وقوبل هذا التمجيد الغولي (* المفرط في الغوليّة لماض غير لاتيني من مختصين في اللّغة السلتية بدعم السلطات. وفي الأعداد

الذهنية لمختلف أقاليم فرنسا في بداية فترة حكم «الميثاق» متبوعة بتقرير غريغوار إلى سلطة الميثاق»، باريس.

Lettres à Grégoire sur les patois de France ; documents inédits sur la langue, les mœurs et l'état des esprits dans les diverses régions de la France au début de la Convention suivies du rapport de Grégoire à la Convention, Paris, Pedronne.

وجزئيا في دو سرتو وجوليا وريفال (1975) (M. de Certeau, D. Julia, J.Revel)

الستة [48] من «مذكرات الأكاديمية السلتية» (*Mémoires de l'Académie Celtique*) (1807-1812) غلب الحرص على إقامة هوية وطنية الحرصَ على المراقبة والتقييس. وعندما جحد النحو المقارن الناشئ النزوات التأثيلية «للمهوسين بالسلتية» قام نفر قليل من المعزولين بمواصلة العمل في هذه الوجهة[1]. ويبرز من بين هؤلاء العلماء نوديي (Nodier) الأديب وواضع المراجع والذابّ عن لهجات الشعب العامية في أوقاته الضائعة. فقد سعى في كتابه «**مفاهيم أولية في اللسانيات، أو التاريخ المختصر للكلام والكتابة ليكون مقدمة للألفبائية والنحو والمعجم**» (*Notions élémentaires de linguistique, ou Histoire abrégée de la parole et de l'écriture pour servir d'introduction à l'alphabet, à la grammaire et au dictionnaire.* (1834)[2] إلى إعادة تأصيل الفرنسية بمواجهة الجزء اليوناني اللاتيني في اللّغة المثقّفة بفكرة هويّة عريقة تعتبر أنّ اللهجة العامية ليست عابرة عبور الموضة بل هي ثابتة ثبوت التقاليد. فاللغات المثقفة تحيا بالمزج ولم تعد لها هويّة. إلا أن الانقلاب الحاصل من غريغوار إلى نوديي، ليس إلا انقلابا ظاهرا، إذ ظلت اللهجة العامية الحيّز الميثولوجي لأصل قريب من الطبيعة.

ويميّز فارق ثان بين اللغات المثقّفة ذات الحدود القاطعة واللهجات العامية التي تتبدى في شكل مسترسلات. ففي فرنسا، تشير هذه الأبحاث إلى إقامة شبكة للمراقبة الإدارية، وهي تبدأ بأبحاث الأب غريغوار (1790) وتستمر تحت الإمبراطورية مع فرنسوا دو نوفشاطو (Neufchateau) الذي أوحى بدراسة كوكبار دو منبري (Coquebert de Montbret)[3]. وتمثّل الأمر في ترجمة الحكاية المَثليّة عن الطفل الأعجوبة إلى لهجات مختلفة. ولاحظ دومنبري، وهو ينظّم الترجمات، أن «بين لهجات

---

1 - . المترجم: الغولي نسبة إلى غوليا وهو الإسم القديم لفرنسا.

- للحصول على بيبلوغرافيا من هذه الحقبة، انظر بياركان دو غمبلو الاسم المستعار لكلود (Ch. Claude) « **التاريخ الأدبيّ، فيلولوجيا اللهجات وبيبليوغرافيتها**» (*Histoire littéraire, philologie et bibliographie des patois*, Paris, 1858, A. AUbry).

2 - المجلّد XII من «**الأعمال الكاملة**» بعنوان «**الفيلولوجيا**».

3 - كوكبار دو منبري (Coquebert de Montbret) ديبلوماسي في العهد الملكي، عائد من المهجر في 1793، وأستاذ في المعهد الجمهوريّ ثمّ دعي من لجنة «الانقاذ العام» للأعمال المتصلة بالنظام الجديد للأوزان والمقاييس. في 1806 أصبح مدير الإحصائيات، وشجّعه فرنسوا دو نوشاتو (F. de Neufchateau) وزير الداخلية على إنجاز دراسته. راجع برونو – ص. 525-599 ,F. Brunot (HLF, IX,

اللّغة الواحدة فوارقَ ضئيلة [...] والمرء يتحوّل من لهجة إلى أخرى بفوارق دقيقة لا تلحظ في البداية إلا قليلاً».(نفسه، ص. 433) [1]، إلا أنه يقرّ بوجود حدّ بين لغة 'أُوك' (Oc) ولغة 'أوي' (Oui). أفلا يفتح الفارق الجذري الذي أُقرّ البابَ لتدخّل معايير ثقافية؟ يسمح الاعتماد على أدب قديم وماض تاريخي مجيد بتشخيص لغة أوك وتحديدها فيضيفان، بالتالي، على الاختلافات الشكلية المسجلة منزلة معترفاً بها. وتتأتى وحدة لغة من اللغات من الثقافة والكتّاب الذين ثبّتوها ومن السياسة التي فرضتها. وعلى عكس هذا، فإنّ الجمع اللساني هو العنصر المفيد الوحيد في حالة اللهجات المحلية: فالمواد المجمّعة لا تنتظم انتظاما مستقرا ولا تصل إلى إكساب اللهجات المحلية تفردا.

ووصل الباحثون الأوائل[2] الذين اهتموا بالجغرافيا اللسانية (انظر لاحقاً، الفصل الرابع، القسم الرابع) والمؤثّلون إلى صور متناقضة للهجات. فالمحور العمودي للمؤثلين يكشف حركية في الزّمن (يمكن أن تؤخذ على أنها وسيلة لإقامة شرعية اللغات المثقفة)، في حين أن المحور الأفقي لعلماء الجغرافيا يشير إلى حركية جغرافية لا يمكن أن تكون مرجعا.

على أن الثورة الفرنسية، ودون أن تتسلح بالوسائل الفعلية لمقاومة اللهجات العامية المحلية، غيّرت شيئاً ما على صعيد المبادئ: إذ أضحى استعمال اللهجات العامية مماثلا للنيل من الوحدة الفرنسية. ففي 27 من شهر برومار من السنة الثالثة (1794) أصبحت

---

1 - ضمن «مواد لتأريخ اللهجات»، كتابات شتى في *اللغات* باريس، مكتب التقويم التجاري
Matériaux pour servir à l'histoire des dialectes, *Mélanges sur les langues*, Paris Bureau de l'Almanach du Commerce.

2 - أنجز فرنز جوزيف ستادلر عملا مماثلا في كنتون لوسرن. « *اللغات الوطنية السويسرية. أو علم اللهجات السويسري* » (*Die Landessprachen der Schweiz: oder schweizerische Dialektologie*) *انطلاقا من ترجمة استعارة الطفل المعجزة*).

Pop, 1950, p. 764 et p. Knecht « le GSPR et la tradition culturelle romande » in, *Les Vocabulaires nationaux suisses*, édité par la SSSH par Lurati, O et Stricher, H. Fribourg, Edition universitaires, p.219-229).

أمّا في إيطاليا فبدأ روسكالاّ (G. Veggee Ruscalla) بحثا حسب نفس المبادئ سيُنهيه بيونديلّي (Biondelli) في كتابه «*دراسة في اللهجات الغلّية الإيطالية*» (*Saggio sui dialetti gallo-italici,*) .(Milano, Bernardoni, 1853

المدرسة مكلفة بتعميم استعمال الفرنسية «الوطنية» (باليبار ولابورت، Balibar et Laporte, 1974). وستكون السياسة التربوية للفَرْنَسة ثابتة من ثوابت القرن 19. ولم يعتمد نشر اللّغة الفرنسية أبداً على معارف التلاميذ اللغوية: [49] إذ كانت المدرسة تتجاهل ببساطة، كلما أمكنها ذلك، الاختلافات اللغوية. ولهذا الأمر أسباب عديدة. فبالإضافة إلى المركزية التقعيدية التي أشرنا إليها، يمكن أن نذكر المستوى الضعيف لتكوين المعلمين أثناء الثلثين الأولين من القرن 19 ومستوى الطموح المدرسي المحدود (تعلّم تفكيك بعض النصوص النمطية وشيء من الخط يلائم على أفضل وجه مسائل اللّغة لدى الأطفال). وكان انعدام توصيف اللهجات والصور الذائعة عن لهجات عامية غير مستقرة وغير محددة نسبيا يعسّر في كل الحالات أية مقاربة بالنحو المقارن. وتكشف المحاولات القليلة المعروفة عن مدى العوائق. عندما ترجم الأب لومون (Lhomond) [1] إلى البروطانية «عناصر من نحو اللّغة الفرنسية» (*Eléments de grammaire française*) لم يكن يتوفر لمترجم السنة السابعة [بعد الثورة] هذا أيّ تحليل للخصائص الصرفية للبروطانية، فاكتفى بأن نقل إلى لغة التلميذ الأصليّة كتابا تعليميا في النحو يُستعرض عن ظهر قلب. وعندما انطلق بعض المعلمين [2] في جنوب فرنسا من اللغات لتبرير الحركات المصمتة في آخر الكلمات في الفرنسية انساقوا إلى اقتراح تنظيم تأثيليّ للغة البروفنسالية: تبرر قواعد الاسم المشارك في الفرنسية aimé/aimée (محبوب/محبوبة) بالمقابلة amada/amado (حيث يميّز في النطق بين حركة a الدالة على المؤنث وحركة o الدالة على المذكر). لكن هذه

---

1 - هذا الكتيّب الذي اختارته لجنة التعليم العام في حكم «الميثاق» (السنة IV) نحواً وطنيا سيكون خلال الثلث الأوّل من القرن 19 كتاب النحو المدرسي الأكثر انتشاراً في التعليم الأساسيّ. (راجع شرفال، Chervel, 1981).

2 - مثلا غرانيي دو مان (Granier de Mane) وابنه القسّ، مدير التعليم في أونغل (Ongles)، «طريقة يسيرة لتذليل كثير من الصعوبات الجمّة في الرسم الإملائيّ للفرنسية بواسطة اللّغة البروفنسالية، يعقبها /قائمة/ بكلمات الجناس اللفظي مشروحة بأمثلة».

Méthode facile pour aplanir beaucoup de grandes difficultés de l'orthographe française par le moyen de la langue provençale, suivie d'homonymes et expliquée par des exemples, 1828,

ولوي ماس، «نحو الشعب»، 1840، مرسيليا.

Louis, Masse (1840), *Grammaire du peuple*, 1840, Marseille.

المقابلة لا تستعمل في مدينة مرسيليا حيث يعوض المعلّم عاميّة تلاميذه بصياغة أدبيّة[1] (برنكا، Branca, 1984). ويبين المثال السويسري أنه لا يكفي أن يختلف نظام الدولة حتى يؤدّي ذلك إلى موقف مناسب للهجات العامية. فسويسرا البلد الفيديرالي يراكب موقفين [مختلفين]، على هيئة الثقافات الألمانية والفرنسية. فسويسرا الرؤمنيّة تحظر اللهجات في المدرسة[2]، في حين أنّ سويسرا الألمانية متسامحة وأكثر انفتاحاً على التنوّع[3]. وعندما أصبح للسويسريين الألمان، بعد 1862، (Idiotikon) وهو مسرد بالكلمات اللهجية، ميّزوا القاعدة المكتوبة، وهي قاعدة مشتركة بين جميع البلدان الناطقة بالألمانية، عن القاعدة الشفوية التي ينبغي أن تحفظ «صفاء» اللهجة. لذلك ستظل اللّغة الألمانية المرجعية منحصرة في وظيفة لغة الكتابة التي لا ينبغي أن تتدخل في اللّغة السويسرية الألمانية المرجعيّة.

يثير تصاعد المشاعر الجهوية هاجسًا جديداً في الفضاء اللساني اللهجي: إذ أنه سيعتبر من الآن فصاعدا فضاء منسجما. لكن هذا الانسجام ليس معطى جاهزا بل ينبغي بناؤه. ويضع أنصار الجهوية النموذج المكتوب في المقدّمة، وتبدو الآثار الأدبيّة عاملا أساسيّا في ردّ قيمة اللهجة العامية. وهم يسعون، من ناحية أخرى، إلى

---

1 - فيجيي، «نشر اللّغة الوطنية ومقاومة اللهجات العامية في فرنسا في القرن 19. أراء في الوضع الراهن للبحث التاريخي في هذا الموضوع»، «الرومنطيقية»، 1979، 25-26، ص. 191-208.

P. Vigier, « Diffusion d'une langue nationale et résistance des patois en France au XIXe siècles. Quelques réflexions sur l'état présent de la recherche historique à ce propos », *Romantisme*, 1979, 25-26, p. 191-208.

2 - لكن هناك استثناءات مثل كتاب غريغوار جيرار «نحو الأرياف» (Grégoire Girard, *la Grammaire des campagnes*, 1821) الذي يسعى إلى أن ينطلق من معارف التلاميذ اللهجية

3 - كنشت «اللّغة الفرنسية في سويسرا الرومنديّة: مظاهر لسانية ولسانية اجتماعيّة» ضمن كتاب فلدمن «*اللّغة الفرنسية خارج فرنسا*»

P. Knecht, « Le français en Suisse romande ! aspects linguistiques et sociolinguistiques », dans A. Valdmann (éd.), *Le français hors de France*, Paris, Champion, 1979.

كنشت «GSPR والتراث الثقافي في سويسرا الرومندية» في كتاب لوراتي وستريكر «المعاجم الوطنية السويسرية» المنشورات الجامعية، 1989.

P. Knecht « le GSPR et la tradition culturelle en Suisse romande » dans O. Lurati et H. Stricker (éd.), *Les Vocabulaires nationaux suisses*, Fribourg, Editions universitaires, 1989.

اطّراد اختلافهم اللغوي حسب تحرّك مضاعف يعتمد التوحيد الداخليّ والتمايز عن اللغات المهيمنة. ويمثّل الرسم (orthographe) ووضع المعاجم المجالين المفضّلين لهذا التحرّك.

وتقدّم فنلندا وبروفنس مثالين جيدين للوظيفة التي يضطلع بها الأدب. ففي فنلندا حيث كانت اللّغة السويدية حتى هذا التاريخ اللّغة الرسمية ظهرت جمعية للأدب الناطق بالفنلندية هدفها أن تصوغ اللهجاتُ لغةً أدبيّة. وجمع الياس لنروت (Lönnrot) أغاني عتيقة من أفواه الشعراء وركّبها قصيدا طويلاً هو الكاليفالا (Kalevala). وسيكون اكتشاف هذه الملحمة الوطنية محدّدا للمتكلمين باللّغة الفنلنديّة. وكذلك الأمر في بروفانس حيث يرتبط انبعاث فيليبريج (Filibrige) وهو حركة «للمحافظة» على لغة «أوك» أنشأها في 1854 كتّاب وشعراء ارتباطاً مباشراً بالضجّة التي أحدثها، في باريس خاصة، نشر آثار مسترال (Mistral) الذي سيحصل في 1904 على جائزة نوبل. [50] وتضمّ حماية اللهجات العامية أيضاً مظاهر صفويّة. وسنكتفي بالتذكير ببعض الوقائع. يتيح وضع المعاجم رفض استعارات من اللغات المهيمنة حتى عندما تكون جيدة التجذّر. وهذه هي حال البروطانية خاصة، حيث واجهت الحركة التي تجمّعت حول لا فيلماركي (La Villemarqué)[1] اللهجات العامية واللّغة الفرنسية على حد السواء. وكان هذا الكاتب يدّعي، بكتابه «*الأغاني الشعبية البروطانية*» (*Barzaz Breiz*) (1839)، نشر أشعار ملحمية حفظتها التقاليد الشعبية. كان الأمر يتعلق بمقاطع من أناشيد شعبية أعيدت صياغتها بذكاء في لغة «صافية» كان الكاتب يحلم بها، وستكون له عمدة لشجب «الرطانة المزدوجة»[2] لدى رجال الدين في الريف وناشري الأغاني الشعبية لمؤاخذتهم بأخذ اللّغة كما كانت عليه في مخاطبة الفلاحين، وسعى ميسترال، من ناحيته، في كتابه «كنز دو فيليبريج» (1878) (Trésor doù Felibrige) الذي جمّعه، إلى استخراج صيغ

---

1 - انظر أطروحة غورفيل (1960):

Gourvil, Francis, *Theodore*, *Claude*, *Henri*, *Hesart de la Villemarqué* (*1815*-1895) et le Barzac-Breiz (1839-1845-1867). Origines éditions, sources, critiques, influences, Thèse imp. Oberhthur, 1960.

2 - رسالة إلى الأب هنري بتاريخ 1844/11/27، في غورفيل، 1960، ص. 131. (F. Gourvil, 1960, 1960, p.131)

مستقرة تتجاوز الجهويّة[1]. كما أن تقييس الرسم والإملاء يطرح مسائل دقيقة: نظام في الكتابة الخطية توافقه ضروب شتى من النطق. ولئن سعى البروفنسالي ميسترال إلى فرض نطق منطقته دون جدوى، فإن الكتالوني بنبيو فابرًا (Pompeu Fabra)[2] اعتمد على علامات الكتابة والرسم التقليدية التي تعود إلى القرون الوسطى حيث كانت توجد في كتالونيا ثقافة مهيبة. ولهذا عندما يتداخل فونيمان مختلفان في الأصل مثل b وv في البلنسية الحديثة، فإنه يستمر على رسمهما حسب الرسم القديم وحسب النطق في ميّورقة وحدها، كما في caval (بفاء مهموسة، أي فرس) مقابل buit (بباء، أي شرب).

وبدأت المرحلة الثالثة حوالي 1870 (راجع أورو، 1979، ص.160). فحوالي هذا التاريخ تنظمت بالفعل مهنة اللهجات. وأنشئت المجلّات: «***مجلة اللهجات العامية الغالية الروْمانية***» (1887) (*1892-Revue des patois Gallo-Romans*) و«***مجلة اللهجات المحلية***» (*1887*) (*1888-Revue des patois*) في فرنسا، و«***الأرشيف الإيطالي للهجات***» (*Archivio Glottologico italiano*) الذي ظهر في 1873 في إيطاليا.

وأنشئت الخطط الجامعية، ففي فرنسا افتتحت الندوة الأولى عن علم اللهجات في «غوليا» الروْمانية سنة 1883 في «المدرسة التطبيقية للدراسات العليا». أما في ألمانيا فشرع فنكر (Winker) سنة 1879 في وضع أطلس لغوي للإمبراطورية الألمانية. وفي 1891 نشر «***الأطلس اللغوي لشمال ألمانيا ووسطها***» (*Sprachatlas von Nord und Mitteldeuschland*). وسيُلام على أنه لم يتوصل إلا إلى تقديم ستّ خرائط لغوية وعلى أنه غمرته البيانات التي جمعت بشكل غير موثوق اعتماداً على استبيانات أرسلت إلى المعلمين (بوب 1950، ص.741-745). وفي فرنسا، اختار جليرن (Gilliéron) باحثا مفردا درس 639 مجلة بين 1897 و1901. ونشر الأطلس اللغوي لفرنسا بين 1902 و1910. كما ظهرت عديد الرسائل الجامعية. ونكتفي بأسماء أصحابها الأكثر شهرة: الألماني فنتلر (Winteler) في 1876، والسويسري آير (Ayer) في 1878،

---

1 - راجع بوفيي (J.Cl. Bouvier)، توطئة لإعادة نشر «قاموس البروفنسالية-الفرنسية»، (*Tresor dou Félibrige*, Edisud, 1979)

2 - بمبيو فابرا « *اللغة الكاتالانية وتطبيعها*»، برشلونة، لا كاخا، 1980، إعادة نشر.
Pompéu Fabra, *La lengua catalana ; la seva normalitzacio*, Barcelona, La Caixa, 1980, réed

والفرنسي روسلو (Rousselot) في 1891[1]. وستتغير الرهانات جذريا عندما عكف اللسانيون على اللهجات المحلية، إذ لا يعود الهدف تنظيم تكوين الكلم وضبط الكتابة والنطق كما هو عند أنصار الجهوية، بل وصف الكيفية التي تكوّنت عليها الكلمات وتغيّرت حسبها. ويعرض العدد الافتتاحيّ الأوّل من «*مجلة اللهجات المحلية الغالية الروْمانية*» هذه المقابلة بين مقاربة وصفية ومقاربة تقعيدية. وميّز روسلو بوضوح بين البحث اللهجي والدفاع التقعيدي ويوصي بالاهتمام حتى بالعاميات التي تعتبر ضربا من الفرنسية الركيكة. ولا يستبعد جيليرون الكلمات المستحدثة قصد:

[51] إبراز الطريقة التي تسلكها العاميات الشعبية إزاء هذا الفيلق من الكلمات المستوردة، وإلى أي حد هي تستوعبها في زادها السابق، وإلى أيّ حدّ تتصل هذه العاميات بلغة باريس وتتقبل كل غزو. إنها شهادات مهمّة عن وضع حياتها (جيليرون، 1902، *الأطلس اللغوي لفرنسا. مذكرة*، ص.4-5).

وتمّ الانتقال من اللّغة ومن التراث اللغوي إلى دراسة العمليات اللغوية. ولم تعد المسألة معرفةَ ما به تنتمي العاميات إلى التراث اللغوي لفرنسا أو لا تنتمي إليه أو معرفةَ ما ينبغي بذلُه وما يصيبها من انصهار لتكون لغاتٍ، بل أصبحت معرفةَ ما يمكن أن تقدّمه العاميات من المادة المفيدة لعلم اللّغة (أورو 1979c، ص.161). وتوجّه النقاش إلى فحص البرنامج المقارنيّ. لذلك سعى الفرنسيون وخاصة ميار (P. Meyer) وباري (G. Paris) ثم جيليرون إلى أن يبيّنوا أنّ اللهجات ليست كيانات صمّاء متراصة بل هي كيانات مسترسلة (Continuum) (قانون ميار[2] ص.411). فدراسة أنواع التدرّج التسلسلي المستمر يمكّن من مناقشة آليات التطوّر في الأصوات وفي المعاني. والتقطيع

1 - وينتلر، جوست، مقدمة لهجة كرنزير من جلاروس، في جوهرها، لايبزيش، 1876

Winteler, Jost, Die Kerenzer Mundart des Glarus in ihren Grundzugzn dargestellt, leipsig, 1876.

أيي سيبريان، مدخل في دراسة لهجات الإقليم الرومندي، نوشتال، 1878.

Ayer, Cyprien, Introduction à l'étude des dialectes du pays romand, Neuchatel, 1878.

روسلو، التغييرات الصوتية في لهجة عائلة من سلفروان، 1981.

Rousselot, Pierre-Jean (chanoine), *Les modifications phonétiques dans le patois d'une famille de Cellefrouin*, Paris, H. Welter, 1891.

2 - يؤكد باري (G. Paris) في محاضرة قدّمها في اجتماع الجمعيات العلمية عن اللهجات في فرنسا (1888) أنّ بلاد الرومان (Romania) كلّها مسترسلة يمكن أن نلاحظ فيها، في أقصى الحالات،

المهم ليس تقطيعا ترابيا بل هو تقطيع الظاهرة الواجب تحليلها: فاللساني يحدّد الظاهرة ويضبط انتشارها. وأولى تبعات ذلك أن الباحث يستطيع قبول الفضاء التقليدي: فقد انتفع ميار على أفضل وجه من تقسيم فرنسا إلى مقاطعات إدارية، وهي تقسيمات فُرضت، جزئيا، ضدّ الكيانات الإقليمية العتيقة وضدّ الشعور بالهويّة اللغوية. وأحياناً، سيفضل الدارس العمل في حيّز مكانيّ ضيّق لجمع بيانات بقدر كاف، وهذا ما فعله روسلو لعاميّة سلفروان (Cellefrouin) حيث درس الإنجازات الصوتية داخل عائلته فقط. وأحياناً أخرى، وعلى العكس، يتمّ العمل في حيّز مكاني ممتد قصد ملاحظة أكبر قدر من العلاقات: فقد غطّت *الأطالس اللغوية* فرنسا كلها وكانت نقاط البحث تحدد تحديداً هندسيا على مسافة واحدة من بعضها البعض.

وسعى جيليرون إلى تحقيق «موضوعية» قصوى. فقد اختار أن يرسل إلى القرى التي ستدرس لهجاتها باحثا أجنبيّا [عنها]، لأنه، على هذا النحو، لا يُخشى منه أن يمحو الفوارق الصوتية الدقيقة، كما يفعل الباحثون أصيلو المكان «الذين لا يدركون إلا ما هو وظيفي في اللهجة» [1]. كما أنّ الهدف ذاته، أي تسجيل الاختلافات النطقية، يمنع اختيار باحث لديه معارف لسانية، لأنّها قد توجّه تأويله توجيها خاصّا. وكان جيليرون يعرف جيّدا أن المرء يسمع ما ينتظر سماعه، فعالج المسألة باستعمال الباحث «الغُفْل». ولم يكن إدمن (E. Edmont) إلا أُذْنا مرفوقة بنظام ترقيم صوتيّ. لكنّ فكرة إمكان الإفلات من فخاخ إعادة البناء لقيت معارضة. ففي إيطاليا، مثلاً، دافع غوارنيرو (Guarnerio) وسلفيوني (Salvaioni) عن مبدإ الباحث أصيل المكان (راجع بوب 1950، ص.530-557) لأن المرء يسمع في جميع الحالات انطلاقاً من لغته هو. وأدّت الأهداف التي كان يطلبها الصوتيون إلى بناء مُتلقّ مخصوص هو المستجوَب. كذلك كانت تقنيات الترقيم الصوتيّ ضربا من التمثيل الكتابي يقابل قواعد الرسم الإملائي. وكان أنصار الجهات يبتغون الوصول إلى الوحدة،

مناطق. نشرت هذه المحاضرة في «كتابات لسانية» (1905 ،(*Mélanges linguistiques*)، ص. 432-448.

1 - بعض الباحثين الآخرين، على العكس، عارفون جيّدا باللهجات التي يدرسونها. من ذلك مثلا غريرا (A. Griera) في «الاطلس اللساني لكاتالونيا» ((Atlas linguistic de Catalunya) 1923)-1939). وناقش جابرغ النتائج التي تحصّل عليها صنفان من المحققين في مجلّة «رومانيا» (*Romania*, 1924, L, p. 284)

وكان على رسمهم الإملائيّ أن ينطبق على جميع اللهجات وأن يبرز مجموعات بشرية «عريضة». وعلى عكسهم، كان علماء اللهجات يبحثون عن إبراز الفرق بين أنواع النطق: إذ على نظام التسجيل أن يتيح تسجيل تنوع طرق النطق داخل جماعة واحدة. [52] والوحدة المطلوب إنشاؤها هي داخل مجموعة المختصين. اقترح روسلو ألفبائية صوتية خاصة ستستعمل، بعد تحويرها تحويراً بسيطا، في الأبحاث الفرنسية كلها. وحصلت الظاهرة نفسها في كل مكان تقريبا، إذ تجمع سويت (Sweet) من أنقلترا ويسبرسن (Otto Jespersen) من الدنمارك وستورم (Storm) من النروج وفيوتر (Vietor) من ألمانيا وباسي (Passy) من فرنسا في جمعية اسمها «*Quo usque tandem*» (إلى متى) لنشر نظام موحد لتسجيل الأصوات كتابةً. وفي النهاية سيُعتمد الحلّ الذي ناصره يسبرسن باعتباره ألفبائية دولية (انظر الفصل الثامن من الجزء الأول). وكان المطمح من ذلك القبض من خلال دراسة الأشخاص المتكلمين على الموارد الفيزيولوجية التي تفسر تطوّر اللغات. وواصل علماء اللهجات هذا العمل الاختباريّ ووضع القوانين الصوتيّة التي تصوّر ظواهر خاصة داخل جماعة مخصوصة. وهذه الجماعة قد تكون قرية أو الرجال في هذه القرية مقابل النساء وحتى أفراداً معزولين. وهكذا درس روسلو في 1887 التغييرات المتصلة بكل فرد من أفراد عائلته في قرية سلفروان. ومكنت دراسة الأشخاص الذين يتكلمون اللهجات من إقرار مفهوم القانون الصوتي الزمانيّ (*diachronique*)، لكن ذلك كان على حساب التخلّي عن التماسك التزامني. فمن الناحية التزامنية لا يدرك الواصف إلا نوعا من تراكب الأحداث المعزولة. أمّا في ما يتّصل بجيليرون وأطاليسه فقد قُلبت أهداف البحث: إذ وجه جيلرون دراسته نحو المعجم وأبان عن تطوّرات متشعبة لا يمكن تفسيرها فيزيولوجيا وتفرض أخذ التمثيلات الذهنية للأفراد بعين الاعتبار: فالخوف من الخلط بين الصيغ هو ما يجبر على تعويض صيغة هشّة بصيغة مرادفة أو بلفظ مستعار. لكن هناك ثابتة ظلّت قائمة، وهي أن الحقول المعجمية لا تُدرس في الحلبة المسيّجة للهجات. فجيليرون يبحث عن قوانين عامة دون أن ينشغل بمساعدة الشعور المحلي بالهوية. والباحث يدرس تاريخ الكلمات لا تاريخ اللهجات فيستخرج القوانين العامّة. فاللهجات تنتمي إلى علم الظاهرة اللغوية وليس إلى علم لسان من الألسنة.

القسم الرابع:

إكــــراه الرســـم الإمــــلائيّ

أندري شرفال

(André Chervel)

[55] تثير العلاقات التي تَجمع، أزواجا، بين الفكر واللّغة والكتابة، في العادة، اعتبارات ذات طبيعة إبستيميّة أو وراثية. ونذكّر مثلا في شأن هذا المظهر الثاني الذي سنقصر عليه الاهتمام في هذا النص، بما أبرزه المناطقة الألمان في القرن 19 [1] وتابعهم فيه بنفينيست (Benveniste) في القرن 20، من تأثير نظام اللّغة في نظريات الظاهرة اللغوية أو – إضافة إلى ذلك- تأثير أبحاث جاك غودي (1979) (Jack Goody) عن دور الكتابة في استعمال اللّغة وفي تطوّر أنماط التفكير.

لذلك تضطلع سلسلة الحروف المنتظمة التي تُحْفظ وتكرر في المدرسة بوظيفة بالغة في ممارسات تعيين السلاسل وترتيبها: إذ يرسخ هذا التشبع الأولي في أعماق الأذهان مثلما ترسخ أسس الترقيم. ونكتفي بالتذكير بالتعبئة بالأناشيد الإيقاعية من حروف الهجاء الثمانية والأربعين وبالألفبائية الإغريقيّة، حروف استهلال كبيرة [حروف التاج] (majuscules) وغير استهلال صغيرة، لتقطيع ثمانية وأربعين نشيدا في نسيج *الإلياذة* و*الأودسّة* أو تأكيد «ربّ يوم الحساب» أنه «المبدأ والمنتهى».

يبدو من الجائز إذن أن نتساءل عن العلاقات التي قد تقوم بين نمط الكتابة في لغة ما، سواء أكانت كتابة تصويرية أم مقطعية أم فونولوجية أم رسما إملائيا، ونظريات الظاهرة اللغوية والنظريات اللسانية الموضوعة في نفس السياق، وأن نتساءل

---

1 – انظر أدولف ترندلنبورغ، بحوث في المنطق، برلين، بتج، 1840

Adolf Trendelenburg, *Logische Untersuchungen*, Berlin, Bethge, 1840.

بالخصوص: هل تَدين هذه النظريات إلى نمط الكتابة بوجودها وبطبيعتها أو بهذه السمة أو تلك من سماتها.

[56] ومن البديهيّ أنّنا لا نستطيع أن نتوغّل أكثر في الموضوع إذا لم تتوفر نظريّة واضحة عن «الرسم الإملائي» وإذا لم نبسّط المقابلة بين الرسم الإملائيّ و[التصور] المثالي في «الكتابة الصوتية» لتسجيل [منطوق] اللغات. وقد دافعنا في موضع آخر[1] عن الفكرة القائلة بأنّ الكتابة المقيّسة تتضمّن «نظريّة في الرسم الإملائيّ» (orthographie) لكنّها لا تتضمّن بالضرورة رسما إملائيا (orthographe). وإزاء قانون الرسم الإملائي، الذي هو بمثابة حجر الزاوية في كل كتابة هجائية، والذي يقيم الصلة بين الفونيمات والعلامات الخطية الدالّة (graphème) أو مجموعات من العلامات الخطية، يتبدّى الرسم الإملائيّ «ملحقا» ضروريّا ذا طبيعة «تصويرية لاكتمال النظام. وأن يكون ظهور هذا الملحق الإملائيّ ووجوده، في حالة اللّغة الفرنسية، ناتجيْن عن نقص في تمثيل الفونيمات بعلامات خطية هو أمر ضئيل القيمة في هذا السياق. فقد تبيّن أنّ اختيار المسلك الإملائيّ الذي حصل في عهد قديم في الفرنسية، كان فخّا تورطت فيه كتابتنا شيئاً فشيئاً وانغلق عليها بصورة تدريجيّة. وعند تقييم هذا «الملحق الإملائي» أي عند تقييم صعوبات الرسم الإملائيّ للغتنا من جهة الصلات بين الصوت والخط، يمكننا أن نبيّن أنّه ما فتئ بالفعل يثقل منذ القرن 18.

لذلك فإن الحديث عن الرسم الإملائيّ للغة الفرنسية لتقييم ما نجم عنها في هذا المجال أو ذاك، هو حديث عن مؤسّسة يختلف عبؤها باختلاف الحقب. ولا يعود هذا إلى أن هذه المؤسّسة لم تنفك على امتداد تاريخها تبتعد عن لغة المشافهة فحسب، بل لأنها أيضاً مؤسّسة لم تكن موحّدة حتى نهاية القرن 17، وكانت تتخذ صيغتين أو ثلاثا. فلنأخذ إذن الرسم الإملائيّ في القرن 18 وهو زمن كان الرسم الإملائيّ فيه يطرح بعْد مشاكل حقيقية في تعليم الذكور والإناث الذين لا يعرفون اللاتينية والذين وضعت لهم كتب مدرسية في النحو وفي «الرسم الإملائيّ للسيدات». هل من

---

1 - كلير بلنش بنفينيست وأندري شرفال، *الرسم الإملائي*، باريس، ماسبيرو، طبعة جديدة، 1978، ص. 85

Claire Blanche-Benveniste et André Chervel, *L'orthographe*, Paris, Maspéro, nouvelle édition, 1978, p. 85

المشروع أن يُعترف له بجزء من المسؤولية في أن ظهرت في قرن» الأنوار» إشكاليّات ومواضيع جديدة مثل ترتيب الكلم ومفهوم المفعول والنحو الفلسفي أو في استمرار [درس] مفاهيم هشّة نسبيّا مثل مفهوم «الأداة» (particule). ومن الصعب أن نرى مسبقا كيف يمكن لطبيعة الرسم الإملائيّ أو تعليمه أو إصلاحه أن تضطلع بدور حاسم، إلا أن يُصطنع جهاز نظريّ خال من كل أسّ تاريخيّ ملموس، أو أن نُضخّمَ بكثير من المبالغة تسرّب الانشغال بهاجس الرسم - الممكن دائماً - في هذا الفصل من فصول النحو أو ذاك.

وفي القرن 19 تغيّر كل شيء، وأسباب هذا التغيير التاريخية هي التي تستحق أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذا السياق. والوقائع معلومة (راجع شارفال، 1981). فقد انْبنت المدرسة الفرنسية «الحديثة»، خلال القرن، حول بعض وجوه التعليم الأساسيّة: القراءة والكتابة والحساب ثمّ بعد ذلك الرسم الإملائيّ الذي أصبح عندها ومازال إلى اليوم الهدف الأوّل للتعليم الابتدائيّ، في ظن الرأي العام على الأقل. كما تشكّل في الوقت نفسه نحوٌ للمدرسة يهدف كليّا إلى تحصيل الرسم الإملائي. وحوالي 1850 أعقب نظرية ثانية تنتمي إلى النموذج الوظيفي النظرية الأولى. [57] ويتعلق الأمر بكتاب إنجيليّ (Vulgate) مبهم الأصول لا بنظرية صريحة مبرّرة تُسند إلى هذا النحوي أو ذاك. وفي الوقت نفسه، فتح انعطاف النحو العالِم نحو المقارنيّة والتاريخ المجالَ للنحو المدرسي، على الصعيد التزامني، ليفرض على العقول في القرن 19 وخاصة في القرن العشرين مفاهيمَ إن لم تكن واضحة فقد كانت على الأقل إطاراً تصنيفيا (وهل الفرق بين الاثنين فرق كبير؟) غالباً ما قوبل بالرفض عليه، لكنه مازال قائما[1].

1 - إقامة جرد عن هذه المسألة اليوم (1986) يعني أنّ المرء سيجد النحو المدرسي المسمّى «التقليدي» سائدا في المجال الذي بُذل فيه جهد لمنازعته إياه في سبعينات القرن العشرين بعد فشل كلّ المحاولات لغلث هذا النحو باللسانيات التي تنعت «حديثة» أو لتهجينه. وهو يعني أيضاً أنّ كتاب بلاد «دروس في الرسم الإملائيّ » (Bled, *Cours d'orthographe*) مازال مستعملا دون إشهار في أغلب المدارس الفرنسية (راجع أطروحة الدكتوراه دانيال برليون «ظاهرة كتاب بلاد: في الرواج الدائم والمتناقض لمجموعة من كتب الرسم الإملائي، جامعة ليون 2، 1983، مجلّدان. Daniel Berlion, *Le «phénomène Bled»: du succès persistant et paradoxal d'une collection de manuels d'orthographe*, thèse, Lyon2, 1983, 2vol) أو أنّ كتب التقويم اللغوي الموجّهة إلى الجمهور الواسع مثل الطبعة 12 من كتاب غريفيس «*الاستعمال القويم، نحو اللغة الفرنسية* »، ط.12، أعاد صوغه أندري غوس، دوكولو، 1986» ظلت هي أيضاً وفية للتقليد:

أن تقدِر مؤسّسة شديدة المفارقة للغة مثل الرسم الإملائيّ على التأثير تأثيراً حاسما في إقرار الآراء النحوية، لهو بعض إهانة للفكر، وبالتالي، فإن مجرّد التقريب بين هذين الترتيبين للظواهر يبدو تقريباً مصطنعا إذا لم نأخذ بعين الاعتبار المسارات التاريخية الملموسة والإطار المدرسي الذي جرت فيه. وعلى عكس ذلك، إذا عكفنا على تصوير تاريخ المدرسة الابتدائيّة في القرن 19، لا من جهة مؤسّساتها بل بمحتوياتها ودروسها وموادها، وهي التي تُمذرِسُ 95% من الأطفال ولا تبقي للتعليم الثانوي إلا 5% تقريبا، فإننا لن نجد بدّا من ملاحظة أن الدور الذي اضطلع به الرسم الإملائيّ والحاجة إلى تعليمه لمجموع الشباب كانت له تبعات أهمّ بكثير من التبعات التي تظهر في مستوى الآراء النحوية. ذلك أنّ آثار الرسم الإملائيّ في التعليم ملحوظة سابقا ولاحقاً. فصعوبات هذا التعليم الجمّة تثقل بعبئها تعلّم القراءة. ففي القرنين 19 و20، كان الإغراء كبيراً بأن يستبق المعلم الذي يدرس القراءة، بتعليم الخط وبأن يجعل الهدف الأساسيّ لا تعرّف الكلمات ومعانيها بل تذكّر أشكال الرسم الإملائي. وكان الصراع حادا، طوال القرن 19 كله، بين أنصار «التهجئة القديمة» وأنصار «التهجئة الجديدة» أو الطرق «التحليلية». والتهجئة القديمة تعتمد طريقة بطيئة تنطلق من الحروف إلى المقاطع وإلى الكلمات واشتهرت بأنها تعدّ التلميذ ليعلّم الرسم الإملائيّ جيدا: وهذا ما لا ينكره حداثيو ذلك العصر الذين يدافعون عن فصل كلّي بين التعليميْن، تعليم القراءة وتعليم الرسم الإملائي[1].

نشهد إذن تنوّع مسألة تأثير تعليم الخطّ في النظريات اللسانية. فبالإضافة إلى التأثير المباشر في المفاهيم النحوية، ينبغي الآن أن نتصور أيضاً تأثيراً غير مباشر يمكن أن

(Maurice Grevisse, *Le bon usage*, *Grammaire française*, 12e édition refondue par André Goosse, Duculot, 1986).

كما يعني هذا أيضاً أن يسجّل المرء أنّ كثيراً من الأطروحات في اللسانيات تلجأ أيضاً إلى هذه المفاهيم، وإن أعادت تسميتها أو تزويقها.

1 - من المعلوم أنّ النقاش ظلّ على ما هو عليه اليوم مع تغيّر الأطراف فيه: فالطريقة «الشمولية» هي الآن محلّ اتهام بالمسؤولية عن تدنّي مستوى الرسم الإملائيّ لدى التلاميذ (حول هذا، انظر غسطون وميالري، تعلّم القراءة، باريس، المنشورات الجامعية لفرنسا، ط3، 1975، ص. 105.

- Gaston, Mialaret, *L'Apprentissage de la lecture*, Paris, PUF, 3e édition, 1975, p. 105

رغم أنّه ثبت أنّ هذه الطريقة التعليمية لا تطبّق الآن إلّا في أقلّ من عُشر المدارس الفرنسية.

يتحقق من خلال الطرق الأكثر محافظة في تعليم القراءة: ولئن لم يخل تعليم القراءة من صلة بالنظريات اللغوية، فإن حقلاً جديداً ينفتح مباشرة أمام البحث[1].

---

1 - لكن قبل غلق هذا الباب الذي فتحناه، دعنا نفتح سريعاً ملفًا وثيق الصلة بالملفّ السابق. لئن صحّ أنّ تمييز طرق القراءة بعضها عن بعض هو بين طرق سريعة تستدعي، مبكرا، حدس المعنى ولغة الفهم، وطرق بطيئة، تعطّل – من أجل الرسم الإملائيّ – الآليات المنتجة للحدس، مع خطر كبحها نهائيا. وإن صحّ أنّ التقاليد التربوية الفرنسية كانت تشجّع دائماً النوع الثاني من الطرق، فكيف نحمّل الرسم الإملائيّ حالات الإخلال والنقائص الملحوظة مؤخرا في ممارسات القراءة في فرنسا. عدد كبير من الفرنسيين، الكهول خاصّة، لا يقرؤون الكتب، ونسبة الصحافة المكتوبة في فرنسا منخفضة جدّا، في المكتبات العامة في وضعها وضع «بلد متخلّف»، ونسبة لا يستهان بها من «الأمّية»: يبدو أنّ للرسم الإملائيّ قدرا من المسؤولية في هذه الوضعية. صحيح أنّنا، في هذا، نبدو بعيدين عن الآراء والنظريات اللسانية. ولئن كان صحيحاً أنّ الرسم الإملائيّ وتعليمه، في خلال الثقافة الفرنسية، يقع في مبدئها فمن المهمّ أن نذكّر هنا أنّ آثاره الخفيّة وتوابعه تغطّي مجالات واسعة جدّا. راجع عديد التقارير التي نشرت في السنوات الأخيرة وخاصّة « *الممارسات الثقافية للفرنسيين. توصيف اجتماعيّ ديموغرافي. التطوّر بين 1973 و1981* »، دلّوز، مرقون، 1982، وزارة الثقافة، مصلحة الدراسات والبحوث.

Pratiques culturelles des français. Description socio-démographique. Évolution 1971-1981. Dalloz, ronéot., 1982. Ministère de la Culture. Service des études et recherches.

وبنيو وبرّو، من أجل سياسة جديدة للكتاب والثقافة، مرقون، 1982، (لجنة الكتاب)

Bernard Pingaud, Jean-Claude Barreau, *Pour une politique nouvelle du livre et de la culture*, ronéot., (Commission du livre)

فيرونيك إسبيرنديو وأنطوان ليون، في الأميين في فرنسا، نشرة «التوثيق الفرنسي»، 1984.

Véronique Esperendieu, Antoine Lion, *Des illettrés en France*, la Documentation française, 1984,

ونقد جوفر دومازيدي وهيلين جيزور (Joffre Dumazedier et Hélène de Gisors) في «المجلّة الفرنسية للبيداغوجيا» (*Revue française de pédagogie*)، عدد 69، 1984.

وبيار فندفورد، *المكتبات في فرنسا، تقرير إلى الوزير الأوّل*، دالّوز، 1982.

Pierre Vandevoorde, *Les Bibliothèques en France, rapport au Premier ministre*, Dalloz, 1982.

*-(المترجم) (bas-empire) عبارة فرنسية تدل على مرحلة تمتد عند أغلب المؤرّخين بين 284 و476، أما (moyen âge) فعبارة عن بداية العصر الوسيط (من سنة 476 إلى سنة 1000).

*** - (المترجم) rosam-rosa: جدول «التصريف الأول» للأسماء...ويصرف الاسم في اللاتينية حسب خمس حالات إعرابية.

وسعينا في الملاحظات السالفة إلى بيان أن الوزن الحقيقي للرسم الإملائيّ في الثقافة الفرنسية هو أساساً وزنه التعليمي. لعلّ كل الافتراضات القائمة على الطبيعة اللامنطقية واللاعقلانية والتأثيلية والنخبوية للخط الفرنسي ليست خالية تماماً من كلّ فائدة، لكننا لم نقدر إلى الآن أن نبين التأثير المباشر لطبيعة الخط ذاتها في آراء الفرنسيين أو الفرنكفونيين وممارساتهم وأنماطهم في التفكير. [58] فالمؤسّسة المدرسيّة وأهدافها هي وحدها التي تشرح توفيق الخط في مهمّته التاريخية في احتواء النظرية النحوية وفي تقييد طرائق القراءة (وهذا موضع الإقرار بهذا الأمر).

وتقدّم آثار النظام التي أشرنا إليها وتاريخ التعليم شهادات أخرى. ولئن لم يعد الأمر يتعلق حقيقة بالرسم الإملائيّ للغة الوطنية، فإنّ أوجه التشابه كثيرة بالقدر الكافي حتّى تسمح بالتعميم. لقد كان تعليم اللّغة اللاتينية المكتوبة في المدارس الدينية في المرحلة النهائية للإمبراطورية [الرُّومانية] وبداية العصر الوسيط تعليما للخطّ أساسا. ومنذ ذلك الوقت، أصبح زوال علامات الإعراب في اللّغة الشفوية في مرحلة الانحطاط والتطوّر الصرفي- التركيبي الذي يدخل الخلط والاضطراب على التوزيع الكلاسيكي للحالات الإعرابية بعد الأداة يطرح مسألة النقول الخطيّة لتصاريف الاسم في القاموس «rosa-rosam» (**)، في مصطلحات نحوية. ويُفسّر نجاح نحو دونات (Donat) الممتدّ على سنوات عدة، تفسيراً جزئيا، بهذا الضرب من الاعتبارات. وهو لئن لم يجدد النظرية النحوية اللاتينية، فإنه على الأقل، أعطى النحو أسلوبا سيحافظ عليه طويلا: الصيغة الموجزة وبساطة الملفوظات والزوج سؤال جواب، وانعدام المراجع العالمة. وليتعلم التلاميذ الرسم الإملائيّ للغة اللاتينية في فترة تأزم الخط تأزّما حادّا (هولتز، 1981، Holtz ص.232، 277-320) كان عليهم في أواخر العصر الوسيط أن يستوعبوا تعريفا بسيطا للاسم وأن يكرروه بصورة آليّة، مع دونات، يقول التعريف: «الاسم قسم من أقسام الكلام ذو علامات إعرابية، يدلّ على شخص أو شيء ملموس أو مجرد» (*Nomen est pars orationis cun casu corpus aut rem propie communiterve significans*). وبعد قرون عدّة كان على ملايين التلاميذ، لينجحوا فعلا في وضع علامة الجمع (s)، أن يكرروا وراء لومن (Lhomond): «الاسم كلمة تستعمل لتسمية شخص أو شيء...: والاسم نوعان: اسم الجنس واسم العلم». فلحلّ المسائل المتقاربة كانت تستعمل الحلول المتماثلة.

ويُبرز تاريخ المعاهد الإعدادية في فرنسا أثناء فترة «النظام القديم» تطوّراً لسانيا يشابه، من إحدى النواحي، التطوّر الذي شهده العالم الروماني بين الإمبراطورية والعصر الوسيط. كانت هناك حقبتان ينبغي في هذا السياق أن نميّز بينهما بعناية، وإن كان تحديد توقيتهما غير دقيق نسبيا. في البداية، كانت اللاتينية اللّغة الوحيدة المتداولة شفهيا في هذه المؤسّسات المدرسية. ولم يكن الأدب المدروس هو أدب روما العتيقة وقد روجع وطوّع للاستعمال المدرسي فحسب، ولم تكن تمارين [نظم] الشعر والسرد والخطاب تتمّ باللاتينية فحسب بل كانت اللاتينية لغة القِسْم المدرسيّ ولغة وقت الراحة ولغة الإدارة. وإلى اللاتينية كانت تترجم كتب المؤلفين الإغريق، وفي اللاتينية تستعاد المؤلفات الكلاسيكية أو تتمّ تلاوة النصوص (paraelectio)، وحتى مقدمات التعلّم كانت تتم باللاتينية بمبادئ أولية مكتوبة باللاتينية وباستعمال شاقّ للطريقة المباشرة في تلقين كتاب «المحاضرات» إرسموس (Erasmus: *Colloquia*) أو كتاب ماتوران كوردي (Mathurin Cardier).

ولا يمكن إلى حدّ ذلك الوقت تأريخ تغيّر لغة التواصل في هذه المعاهد بدقّة. إلا أنّ حدثا ثبت بالتأكيد، [1] وهو أنه منذ النصف الثاني للقرن 17 وربّما قبل ذلك، انطلق مسار الفَرْنسة في الأقسام الصغرى، أقسام الأولى والثانية، من جهة، حيث عمّ شيئاً فشيئاً البلاغة والفلسفة حيث كانتا تدرّسان باللاتينية حتى سنة 1829، [59] ومن جهة ثانية، في المعاملات مع المجامع الأكثر حداثة، **البنيدكتيون** خاصة، **والأوراتوريون** (*Oratoriens*) **والوثوقيون** (*Doctriniens*) أو الجامعة وصولا إلى اليسوعيين أو بعد ذلك، إلى الكليات اللاهوتية الصغيرة من جهة ثالثة.

لكن يبدو أن أزمة نشبت في الدراسات اللاتينية في أواخر القرن 17 وبداية القرن 18. وفعلاً، كانت التمارين المدرسية من قراءة مؤلفات الكتاب إلى التحرير باللاتينية تعتمد على خلفية استعمال شفوي مصطنع نسبيا للاتينية، لكنه استعمال حقيقي بلا شك. وزال هذا الرابط العضوي عندما حلت اللّغة الفرنسية في المعاهد، ولذلك ستصبح اللاتينية لغة مكتوبة ولغة مكتوبة لا غير، وسيستوجب تعلمها

---

1 - راجع ماري مادلين كمبار، من المدرسة الإعدادية إلى المعهد الثانوي، (1500-1850)، باريس، غاليمار جوليار، 1985.

Marie-Madelaine Compère, *Du Collège au lycée* (*1500*-1850), Coll. Archives, Paris, Gallimard, Julliard, 1985.

تجديداً كاملاً في الإجراءات التعليمية. وظهرت أدبيّات مدرسية جديدة خلال القرن. وإزاء كتاب (*De ratione discendi*) لليسوعي جوفنسي (1706) (Jouvancy) أصبح مؤلّف رولان «كتاب الدراسات» (1726) (Rollin: Traité des études) الكتاب المدرسي لطلبة المعاهد الإعدادية والجامعة ومجامع المدرسين الأخرى، أو هو سيصبح كذلك (لأنه يحتوي آراء مستقبلية في تعليم الفرنسية والتاريخ). وأصبحت كتب النصوص الجديدة للمبتدئين تستجيب لحاجيات جمهور مدرسي فقَدَ الصلة المباشرة باللّغة اللاتينية. ومن تلك الكتب نجد: ـ كتاب «*مختارات من العهد القديم*» (1726) (*Selectae e veteri testamento*) وكتاب «*مختارات من الكتّاب غير الدينيين*» (1727) (*Selectae e profanis scriptoribus*)، وبعدهما عندما تعمّقت الأزمة، [في كتب مثل] «*أعلام مدينة روما من رومولوس إلى أغسطوس*») (1779) (De viris) و«*مختصر في التاريخ المقدّس*» (1784) (*Epitome historiae sacrae*) و«*مختصر في التاريخ الإغريقيّ*» (1799) (*Epitome historiae graecae*): ولتعليم المبتدئين لغة لاتينيّة ميسّرة، واجهت جميع هذه الكتب المدرسيّة مباشرة المسائلَ التي يطرحها التركيب في اللّغة اللاتينيّة.

من المعروف أن دومرسي (Dumarsais) هو الذي فتح الطريق، منذ 1722، لأنواع التجديد التربوي[1] إذ اقترح التخلي عن «الطريقة العادية» التي «تنفّر المبتدئين بأن تجبرهم على شرح نصوص الكتّاب اللاتينيين بأن يعكسوا ترتيب الكلمات في الجملة»، ولم يتردد في «نشر»ما يقوم به» المعلمون المهرة» أي الجمل اللاتينية التي أعيدت صياغتها بترتيب الكلمات في الفرنسية. وفي الحقيقة فإن دومرسي لم يقطع قطعا باتّا مع الموروث، فهو يقدّم في الصفحة نفسها اللاتينية الأصليّة واللاتينية التي أعيد ترتيبها.

لن نجادل في العلاقات المستساغة وحتّى المحتملة، التي تجمع جمعا لصيقا بين اختيار تربوي ظهر في مرحلة محدّدة في تاريخ مادة من الموادّ المدرسية وإشكاليّة عامّة في ترتيب الكلمات التي شهدت تطوّرات مهمة خلال القرن 18، كما هو معلوم (انظر ريكن، Ricken, 1978b). وكما بيّن جون كلود شوفاليي (Jean Claude Chevalier) ذلك جيّدا في قوله: «في عالم جُرّد من اللاتينية، لا يمكن أن يستمر تعليم هذه اللّغة على ما كان عليه في السابق». وهو يرى أن تعليم اللاتينية الجديد هذا الذي «سيؤثر

1 - *عرض طريقة معقولة لتعلّم اللغة اللاتينية*، باريس غانو، 1722
Exposition d'une méthode raisonnée pour apprendre la langue latine, Paris, Ganeau, 1722,

تأثيراً في نحو اللّغة الفرنسية» يمثل «دفعاً حاسماً» (شوفاليي 1968، ص.616) سيؤدي إلى ظهور مفهوم «المفعول» (complément). لقد ظهرت إشكاليّات لغوية جديدة ووضعت مفاهيم نحوية محدثة: من الواضح أن تاريخ بعض المواد المدرسية كان كثيفا كثافة كافية للإفصاح عن هذه الظواهر، جزئيّا على الأقلّ.

ويمثّل مفهوم «الأداة مثالا أخيراً لدعم هذا القول: فمنذ نهاية القرن 16 انتبه مدرّسو اللاتينية إلى أنّ التلميذ بعد أن يكون قد فهم كلّ ما يمكن أن يحمل على «الطريقة التعليميّة» من خلال الكتاب الأساسيّ، يَفْضل بعد الانتقال من الفرنسية إلى اللاتينية عدد من الصعوبات تحوم أساساً حول كلمات قصيرة هي حروف جر وحروف عطف وحروف وصل وضمائر منفصلة وأدوات تعريف كان من الميسور جمعها تحت اسم «حروف». [60] وتعدّدت في القرن 17 الكتب عن الحروف «اللاتينية» أو «الفرنسيّة»- والفصل ليس مهما- التي تدمج فيها التعابير المتكلّسة مثل المفعول الدال على ابتداء الغاية (ablatif absolu) أو المبني للمجهول (passif). وغالباً ما كان المؤلفون يسوعيين مثل تورسولان (Turselin) (1611) وأوجيي (Ogier) (1637) وبومي (Pomey) (1666) وسوجي (Saugé) (1695). وفي عهد «النظام القديم» أخذ مفهوم الحرف يتحوّل شيئاً فشيئاً، تحت الضغط الواضح لعلم التربية، إلى مفهوم نحويّ استعاد استعماله في الأنحاء الفرنسية أو الأنحاء العامة موباس (Maupas) وأودن (Oudin) وبور رويال (Port-Royal) ورونيي دوماري (Regnier-Desmarais) وفيلي (Wailly). بل إن الأب بوفيي (Buffier) والأب رئيس الدير جيرار (Girard) سيسعيان إلى تنظير أكثر تدقيقاً.

إلّا أنّ «الأداة» زالت كليّا أو تقريبا، في القرن 19، من كتب النحو[1]: ما الذي حدث إذن؟ في هذا الموضوع أيضاً، يقدم تطوّر تعلّميّة اللغات القديمة مفتاحا للإجابة. لم ترافق، على ما يبدو، إعادة إحلال الدراسات الكلاسيكية منذ عهد «حكم القناصل» (Consulat) والعودة إلى الوضعية التربوية التي سادت قبيل «الثورة» مباشرة، تغييرات تربوية عميقة. إلا أن نقاشا وقع في السنوات الأولى من القرن 19، وسيسوّى بسرعة في معاهد الجامعة إعدادياتها وثانوياتها على الأقل على النحو التالي: ينبغي من الآن فصاعدا، أن تسبق دراسةُ النحو الفرنسي دراسةَ النحو اللاتيني أو أن

1 - لفظا «oui» (نعم) و«non» (لا) هما الوحيدان اللذان مازالا يوسمان بهذه التسمية في القواميس.

تصاحبها في الأقسام الأولية وفي دروس النحو[1]. ولعل هذا التطوّر قد استبق منذ نهاية عهد «النظام القديم» على ما قد يبينه نشر لهومند كتابيه في النحو في وقت متزامن تقريباً (1779-1780). وفي هذه النقطة، فإنّ التاريخ المادي للمواد المدرسية وحده هو الذي يمكن أن يقدم جوابا دقيقاً. ولنذكر على كل حال أن دو مرسي كان مجددا، وقبل خمسين عاما، مناهضاً لهذا التجديد الذي لا يمكن، حسب رأيه، إلا أن يكون مضيعة لوقت التلاميذ الذين ينبغي تكوينهم أوّلا على مبادئ النحو العام.

من هنا، تتبدى خطاطة الشرح بسيطة. فـ«الأداة» كان يمكنها أن تسدي خدمات باعتبارها زائدة قليلة الانتظام لكنها ملائمة في تعليم ينحصر فيه النحو في المقولات (catégories) السطحية التي يحتويها الكتاب الأساسيّ. وبإدراج التحليل النحوي في الفصول الدراسية أصبح [مفهوم الأداة] لا يجدي تلاميذ تدربوا بصرامة أكبر على تشخيص أقسام الكلام المتداولة. وفعلاً، في البدايات الأولى للقرن 19 ظلت تظهر بعض الكتب المدرسية عن الأدوات. ثم في وقت لاحق، ستدرج صعوبات الكلمة «que» [اسم وصل مظهر] (التي خصص لها فندلانكور Wandelaincourt حتى في 1802 كامل كتابه «*الأدوات في اللّغة اللاتينية*» *Particules latines*) وصعوبات [إظهار] الواصل que المضمر («que retranché[2]*») ضمن الفصول الخاصة بالعطف وبالضمير. هنا أيضاً، يبدو تأثير المادة المدرسية في تطوّر الآراء النحوية، وإن كان سلبيا مطلقا، واضحاً بيّنا.

أدّى بنا هذا البحث الوجيز عن الآثار التي قد يفرضها الرسم الإملائيّ على الآراء النحوية إلى توسيع إطار النظر توسيعا بالغا. ولا شكّ أن تعليم الرسم الإملائيّ في فرنسا أثّر في مسار تاريخ الأفكار والأنظمة النحوية، إلا أن بعض الأسباب قد تدفع

---

1 - راجع مثلاً: جون فردبي، *فنّ تدريس اللغتين الفرنسية واللاتينية ودراستهما*، باريس، 1804
Jean Verdier, *L'Art d'enseigner et d'étudier les langues française et latine*, Paris, 1804 ;

أوجيي نافا، *رسالة في التعليم العامّ خاصّة في تعليم اللّغة اللاتينية*، فالنس، جولن، 1812.
Augier Favas, *Mémoire sur l'instruction publique, principalement sur l'enseignement de la langue latine*, Valence, Joland, 1812.

2 - * - (المترجم): الواصل المضمر هو ذاك الذي يرد بين فعلين في الفرنسية ولا ينقل عند التحول إلى اللّغة اللاتينية. مثال ذلك «أظنّ أنّك تبكي» (je crois que vous pleurez) تترجم (: credo te flere)

إلى الاعتقاد، أوّلاً، أن فرنسا ليست البلد الوحيد الذي عرف هذا المسار، ثم، أنّ تعليم الرسم الإملائيّ أثّر في ما يفوق الجدل المحض في اللّغة، [61] بما أنه يفعل حتى في ممارسات القراءة، وأخيراً، أن هذا التعليم ليس هو الوحيد الذي يمكن أن يدّعي هذا الضرب من الجدوى. وفعلاً، فإن تاريخ تعليميّة اللغات القديمة يسلك مع كليات التفكير اللساني سلوكا على نفس القدر من الكياسة. فضواغط الترجمة (من لغة الطالب إلى اللّغة التي يتعلمها) والبيت الشعري اللاتيني والسرد اللاتيني أو الخطاب تتفق في هذا الموضع وضواغط الإملاء أو الرسم الإملائي.

ولعل دور المواد المدرسية الذي كان يمكن أن تلعبه في الثقافة وفي أنظمة التفكير لم يحظ بالعناية الكافية. فدراسة عمل هذه المواد دراسة مادية تبرز الصعوبات الجمة التي تواجهها التعليمية، وخاصة تعليمية اللغات المكتوبة أثناء حقب التأزم. وإزاء المدافعين عن الطرق القديمة التي كانت تدعو إلى مضاعفة الجهود، في إطار الاستقرار طبعاً، انجذب الجمهور الواسع من المدرسين شيئاً فشيئاً إلى حلول جديدة خاصيتها المشتركة أنها تنقض «المكتسبات» النظرية، ومن شأن هذا، وبصورة غير مباشرة، أن يزحزح بل أن يزعزع المفاهيم النحوية والنظريات اللسانية وأحياناً حتى فلسفات الظاهرة اللغوية.

الفصل الثاني:

نحو احتراف اللسانيات

القسم الأول:

المعرفـــة الرومنطيقية

بيتر شميتّر

(Peter Schmitter)

[63] عند الحديث عن اللسانيات «الرومنطيقية»، فإن مصطلح «رومنطيقية» يمكن أن يدلّ ببساطة على حقبة زمانية، من السنوات 1790 إلى 1850 تقريباً [1]، أو عكس ذلك، على ضرب من التفكير لوحظ في كلّ أرجاء أوروبا في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، لكنّه ضرب حظي باهتمام مخصوص جدّا في ألمانيا[2]. ولمّا كان التأويل الثاني للمصطلح يسمح وحده بإبراز الطابع المخصوص ببعض المفاهيم اللسانية في هذه الفترة، فإننا سنفحص عدداً من هذه التصوّرات التي تتّسم كلّها بهذا الضرب من العقليّة المنعوت بالرومنطيقي وذلك في مجال النحو المقارن والفيلولوجيا والتأويلية.

إلّا أنّه ليس من اليسير تمييز هذه التصوّرات. ونظراً إلى أن العقليّة «الرومنطيقية» ظاهرة شديدة التعقيد وشهدت، إضافة إلى ذلك، تغييرات شتّى، يُميّز عادة بين ما قبل الرومنطيقية والرومنطيقية المحض وما بعد الرومنطيقية. يضاف إلى هذا التمييز في الحركة الرومنطيقية أنّ التفكير الرومنطيقي أثّر تأثيراً متبايناً بتباين المجالات التي شملها وأنّ عوامل أخرى تدخّلت أثناء صوغ مختلف التصوّرات اللسانية التي تأثرت بالرومنطيقية. ونذكر من هذه العوامل التنويعات المختلفة للنحو العام [64] والإرث الإغريقيّ اللاتيني والمنحى المقارنيّ الذي ظهرت بوادره الأولى في الكتب المتعددة

---

1 - انظر في هذا الموضوع غوسدرف (1982، ص. 69 وما بعدها) الذي ناقش مختلف ضروب التحقيب الخاصّ بهذه الفترة الزمانية.

2 - انظر عن تشكيل الرومنطيقية الألمانية دراسة هايم (Haym) التي لا تزال دراسة قيّمة (1870، ط.4، 1920)، وعن الرومنطيقية في أوروبا راجع غوسدرف (1982).

اللغات وفي الأنظمة الفلسفية، وفلسفة كنط (Kant) المتعالية والمثالية الألمانية، دون أن ننسى وظيفة النموذج التي اضطلعت بها العلوم الزاهرة، وخاصة علما التشريح والنبات بالنسبة إلى علم اللسانيات الناشئ.

لذلك، قد لا يصحّ الحديث عن تصوّر لساني «رومنطيقي» خالص بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح. وحتى التصوّرات الموسومة بالرومنطيقية تضمّ عناصر أخرى مستقاة من التراث أو من عصرها. وفي أقصى الحالات، يمكننا أن نتحدّث عن تصوّرات إن هي استوحت طرق التفكير القديمة أو الحديثة الأكثر تنوّعا، فهي تصوّرات تتّسم أساساً، وفي الوقت نفسه، بالعقلية المعروفة بالرومنطيقية لأنّ هذه العقلية هي ما يحدّد نظرة هذه الطرق في اللّغة. لكن، وكما نبّه إلى ذلك فريدريك شلاغل (Schlegel) في رسالة إلى أخيه أوغست فيلهم (August Wilhelm)[1] حتى هذه الطريقة في التفكير «الرومنطيقي» لا يمكن أن تُحدَّد تحديداً دقيقاً، إذ لابدّ أن نلاحظ فيها ضروب الاختلال والوهن عندما ندرس مختلف المؤلّفين ونصوصهم. إلاّ أنه يبقى أنّ المرء قد يضع عنها تمثيلا مثاليا ونموذجا «يعطي الأحداث معانيها دون أن يباهيها» (غوسدرف (Gusdorf) في كتابه الرئيس «*أسس المعرفة الرومنطيقية*» (*Fondements du savoir romantique*)، 1982، ص.55).

ورغم أنّ هذا النموذج يشتمل مفاهيم الآوفكلاروغ (*Aufklärung*) [أي التنوير والاستطلاع] من العصر الكلاسيكي وطرائق وضعية، فإنّه يتميّز بمعارضته هذه الاتّجاهات نفسها. وعند هذا، يمكن أن نصف العقلية «الرومنطيقية» وصفا تقريبيا وتبسيط مفرط ولاشك كالتالي: إنّها حركة تجديدية ملحوظة في المجالات الفكرية كلّها وخاصة في الأدب والفنون والموسيقى وتعارض أن يُردَّ الإنسان كائنا عقلانيا محضا لا يتبع إلاّ القوانين العامة للمنطق فيُعَدّ، بالتالي، كائنا ثابتا. فالعقلية الرومنطيقية، ردَّ فعل على هذا الأفق الضيّق، تهدف على العكس إلى أن يُنظر إلى الإنسان في تشعّبه أي إلى أن يُتصوّر وحدة من الفكر والطبيعة وكائنا لا يفتأ يتطوّر ويندرج في سياق تاريخي، وإلى أن يُفهم الإنسان في مختلف مظاهر الفرد والشعب

1 - راجع فالزل (ناشر)، رسائل فريدريش شلاغل إلى أخيه أوغست فيلهلم، برلين، 1890، ص.317.

O. F. Walzel (éd.), *Friedrisch Schlegel Briefe an seinen Bruder August Wilhelm*, Berlin, 1890, p. 317

والنوع. وفي الوقت نفسه، كان من تبعات هذا الموقف المعادي للعقلانية أن أُبرزت العواطف وأُعليَ شأن الفردي والذاتي إعلاء قويا.

أما في ما يتعلّق باللّغة، فقد أدّى هذا خاصة إلى أنها لم تعد تؤخذ على أنّها مجرد وسيلة لتعيين مفاهيم كليّة، ولا على أنّها نظام نحوي يعكس القوانين الكونيّة للمنطق. وعلى عكس هذا، تمّ التركيز على المظاهر الفردية والذاتية في اللغات المختلفة مثل لغة هذا الفرد أو ذاك، وهي مظاهر تنضاف إلى المكوّنات الجماعيّة. وفي الوقت نفسه، يُؤكّد أنّ اللّغة لا تعبّر عن الأفكار فحسب بل تعبّر عن المشاعر أيضاً. وأخيراً، أبرزتْ تاريخية اللّغة، وبالتالي، مظهر تطوّرها بكلّ وضوح. وأن تُتصوَّر اللّغة على أنها ظاهرة يتمفصل الإنسان من خلالها في كليته، وعلى أنّها وحدة من الفكر والطبيعة وعلى أنّها كائن متطوّر وظاهرة تعكس التجلّيات الجماعية والفردية على السواء (تجليات يختص بها أفراد أو ثقافة أو شعب ما) [65] جميع ذلك يمثّل، ولاشكّ، سمة مشتركة تسم اللسانيات الرومنطيقية كلها.

وأقام عالم اللغات الروْمانية الألماني كارل فوسلر (Karl Vossler) واللسانيان الإيطاليان الجديدان ماتّيو جوليو برتولي (Bartoli) وجوليو برتوني (Bertoni) اللذان ينتسبان إليه – ولعلهما لم يكونا الأوّلْين- تقابلا بين تصوّر مثاليّ وتصوّر وضعيّ للغة[1]. فقد وسموا ضمنيا اللسانيات الرومنطيقية بهذه السمة اعتبارا منهم

1 - من بين الأعمال الأساسيّة نذكر

فوسلر، *الوضعية والمثالية في اللسانيات. فلسفة في دراسة اللّغة*، هايدلبرغ، 1904

K. Vossler, *Positivism und Idealism in der Sprachwissenschaft. Eine sprachphilosophische Untersuchung*, Heidelberg, 1904

وبرتولي « في أسس اللاتينية الجديدة » ضمن « دراسات متنوعة تكريما لأتيلو هورتيس، ترياست، 1910، المجلد 2، ص. 889-918.

M. Bartoli, « Alle fonti del neolatino », in *Miscellanea di studi in onore di Attilio Hortis*, Trieste, 1910, vol. II, p. 889-918.

وبرتوني، برنامج في فيلولوجيا *اللّغة الروْمانية علما مثاليا*، جنيف، 1922

G. Bertoni, *Programma di filologia romanza come scienza idealistica*, Ginevra, 1922;

وبرتولي، مدخل في *اللسانيات الجديدة*، جنيف، 1925.

M. Bartoli, *Introduzione alla Neolinguistica*, Genève, 1925,

وبرتولي وبرتوني، موجز في *اللسانيات الجديدة*، مودينا، 1925

M. Bartoli/G. Bartoni, *Brevario di Neolinguistica*, Modena,1925.

أنّ نظريتهم المعتمدة على هومبلت كانت مثالية، وقابلوها بالمفاهيم الوضعية للغة. إلا أنّ اللسانيات الرومنطيقية تتضمّن هي ذاتها سمات وضعية، من جهة أنها تعتبر التحليل الدقيق للبيانات اللسانية أمراً ضروريا. لذلك، يبدو أنّ النعت «مثالي» لم يعد يلائمها. إلاّ أنّ هذا التناقض الظاهري في التحليل يمّحي عند اعتبار الفرق الذي يقيمه فوسلر (Vossler) بين تفكير وضعي «منهاجي محض، مؤقت وتابع» وتفكير آخر «ميتافيزيقي ومطلق». لكن فوسلر ينبذ فقط التفكير الوضعي «الجذري» الذي يرى أنّ «البحث عن الوقائع» ليس «هدفا مؤقتا» فحسب، بل هو «الهدف النهائي» (انظر فوسلر 1904، ص.3 وما بعدها، والاستشهادات متباعدة نسبيا في النص الأصليّ). فهو بالتالي قد يهمل البحث «المثالي» عن الأسباب الذهنية للظواهر اللسانية. لذلك، تؤخذ اللّغة على أنها «تعبير عن الفكر» (نفسه، 10) في التصور المثالي حسب فوسلر الذي يؤكد، في الوقت نفسه، أنّ الهدف الحقيقي لدراسة المؤرّخ الجيد للغة هو الشرح المثالي للمعطيات التجريبية، إلا أنّ عليه أن يلجأ إلى تحليل هذه البيانات تحليلا وضعيا دقيقاً ليصيب هدفه.

ونظراً إلى أنّ، التفكير الوضعي الجذري وحده هو الذي يقابل التفكير المثالي، وإلى أن المكوّن الوضعيّ التابع يسند إلى التفكير المثالي باعتباره عنصرا ضروريا، فإنّه يبدو لنا مبرّرا، في نهاية الأمر، أن تنعت اللسانيات الرومنطيقية بأنها مثالية. وإنها لكذلك في وجه من الوجوه، لأنّها لا تقتصر على تحليل البيانات الاختباريّة تحليلا وضعيا محضا ولأنّ تحليلها تقوده دائماً مسألة معرفة الكيفية التي تجعل الفِكر والأحاسيس البشريّة تَـقُـدُّ وسائل التعبير اللساني المختلفة. لكن بما أنّ مثل هذا التصور المثالي والرومنطيقي للغة يتضمّن، بالضرورة، مكوّنا وضعيّا، فمن المتوقّع بعدُ أن يكون اختزاله في إجراء وضعي محض أمرا ممكنا، وهو اختزال سنلاحظه عند بوب (Bopp).

أمّا عن تصوّر فوسلر وعن مكانته في تاريخ الأفكار، فانظر كريستمن ((H.H. Christmann 1974)، ص.9-75)، وشنايدر (1976) (Schneider)، وأمستردمسكا (1987) (Amsterdamska)، ص.144-175).

وانظر عن اللسانيين الجدد (neolinguisti) ينكوفسكي (1972) (Jankowsky)، ص. 227-241) وكريستمن (1974، ص.44 وما بعدها).

من المعروف أن فرنز بوب سافر إلى باريس سنة 1812 لدراسة الآداب والثقافات الشرقية، وأنّه نشر منذ 1816 كتابا كان له وقع بالغ في نشأة النحو المقارن باعتباره مادة علمية كاملة. لكنّنا سنتغاضى في هذا عن تفاصيل التحليل الصرفي ومقارنة اللغات الناجمة عن هذا التحليل والتي عرضها بوب في هذا الكتاب (في نظام التصريف في اللّغة السنسكريتية مع مقارنتها مع جداول في اليونانية واللاتينية والفارسية والألمانية (*Über das conjugationssystem der Sanskritsprache in Vergleichung mit jenem der griechischen, lateinischen, persischen und germanischen Sprache [...]* Frankfurt/Main, Andreäische Buchhandlung, 1916) وفي كتبه اللاحقة (انظر بعد هذا الفصل الثالث القسم الثاني). وسنتساءل، عوض ذلك، عن علاقات بوب بالرومنطيقية **[66]** وعن مكانة نظريته قياساً إلى التصورات المقارنيّة الأخرى في عصره. ونحن نعتقد في هذا الصدد أنّ دراسة تصوّره اللّغة وطريقته عموماً بالنسبة إلى شلاغل وفون هومبلت (von Humboldt) أمر مهمّ للغاية.

يعدّ فريدريش شلاغل مع أخيه الأكبر أوغست فيلهلم من بين كبار الممثلين لمرحلة ما قبل الرومنطيقية. وقد ألحّ في كتابه «**في اللغات وحكمة الهنود**» (*Ueber die Sprache und Weisheit der Indier* [..]) الذي ظهر سنة 1808 (Heidelberg, Mohr und Zimmer; repr. Amsterdam, Benjamins, 1977) على ضرورة أن تدرس «البنية الداخليّة» أي بنية الكلم في اللغات وأن توضع دراسات في «النحو المقارن» قصد الوصول إلى نتائج موثوقة تتعلّق بالعائلات اللغوية وبسلاسل نسب اللغات. واستعاد شلاغل في هذا الموضوع، كما نصّ على ذلك هو نفسه (1808، ص.85)، أفكارا كان قد قدّمها ويليم جونز (Jones) وصاغها صياغة منتظمة بدراسة النسب بين الجذور وبين البنية في السنسكريتية واليونانية واللاتينية واللغات الجرمانية، إلخ. وباقتراح تصنيف للغات سنعود إليه لاحقاً[1]. وينبغي أن نلاحظ أيضاً أنّ شلاغل أقام توازيا بين «النحو المقارن» و«علم التشريح المقارن» (1808، ص.28) وكان لذلك شأن في تطوّر «النحو المقارن» (*Vergleichende Grammatik*) لاحقاً، وهو مصطلح كان

---

1 - عن بدايات الابحاث في السنسكريتية ودراسات شلاغل هذه اللّغة التي كان أوّل أوروبيّ تعلّمها ليس في بلاد الهند بل في باريس بفضل ألكسندر هاملتن (Alexander Hamilton)، انظر غريبّر/شمتّر (1985) ((H. Gripper/P. Schmitter، ص. 32 وما بعدها) وبلنك ((F. Plank 1987)).

آخرون قد استعملوه قبل شلاغل لكنه لم يشتمل مقارنة الأنساب إلا مع شلاغل (راجع تمبنارو، Timpanaro, 1972). ولعلّه اطّلع على كتاب كوفيي (Cuvier) في علم التشريح المقارن، وربّما تيسّر له ذلك من خلال كتاب فريدريش بلومنباخ (.F Blumenbach) « *دليل التشريح المقارن*» ((*Handbuch der vergleichenden Anatomie* Göttingen, 1805)). ونحن واثقون أن الإحالة على هذا العلم عند شلاغل هي أعمق مما يظنه نوس (1962) (H. Nüsse، ص.42). وفي رأينا أن هذه الإحالة تُترجم أفضل على أنها توجّه جديد في البحث (راجع تمبنارو، 1972) من جهة أنّ اللسانيات تتّخذ علوم الطبيعة نموذجا. وهذا التوجه سيتحقق مع بوب وبعده وبعمق جذري مع شلاغل.

إنّ ما يميز التصور الرومنطيقي بالذات لدى شلاغل هو أنه يرى أنّ دراسة اللّغة ليست هدفا في ذاته. إذ ينبغي لمقارنة اللغات، عنده، أن تخبرنا عن «*التاريخ الأقدم لأصل الشعوب*» (1808، ص.5) - وهو هدف يعكس الأهمية التي يسندها الرومنطيقيون إلى التاريخانية- ودراسة السنسكريتية تهدف إلى كشف «طريقة التفكير» الشرقية. فشلاغل، تَبَعا للتصوّر الرومنطيقي المثالي، يرى في اللغات المخصوصة تعبيراً عن فكر الشعوب المختلفة ومشاعرها، مثله في ذلك مثل يوهان غتفريد هردر (Johann Gottfried Herder) الذي ألهم الرومنطيقيين أيّما إلهام. فشلاغل، كالعديد من الرومنطيقيين الآخرين يرى أنّ ما ينبغي البحث عنه في الماضي السحيق هو ما لا طبيعي فوقه ولا حقيقي بعده، وما يشغله في النهاية هو «إبراز أهمية الدراسات الهندية» (1808، ص.196)، وعلى هذه الدراسات أن تثري الفكر المعاصر مثلما أثرى اكتشاف العصور القديمة الكلاسيكية عصر النهضة (راجع السابق، ص.209-219)، أي أنّ أنسيّة مناصرة للهند تقوم، عند شلاغل، مقام الأنسية التي ألهمها الإغريق والتي ظلت مهمّة في الفترة الكلاسيكية والرومنطيقية. ذلك أنّ شلاغل يرى أنّ العصور القديمة الهندية، وهي أعرق من العصور القديمة الرومانية واليونانية منبعٌ «للحكمة» الأوروبية لم يلوّث. [67] وهو يعتقد، بالرجوع إلى هذا المنبع، أنه عثر على الوسيلة التي ستوصله إلى «كلّ حقيقة عليا» وإلى «هذه القوة الروحيّة التي تمنح وحْدها النور والحياة لجميع الفنون والمعارف» (نفسه، ص.299).

وبصورة منطقيّة جدًا، أوصل تمجيد الفكر الهندي القديم تمجيدا صوفيا حقّا إلى أن اعتبرت اللّغة السنسكريتية لغة مثالية بنيتُها الصرفية إجراء «عضوي» يفوق الإجراء «الميكانيكي» للغات أخرى. وانطلاقاً من هذه الثنائية، وضع شلاغل تصنيفا

«للأصناف الرئيسية للغات»، «حسب بينتها الداخليّة»، فقسّمها إلى لغات «عضوية» organique (= تصريفية) تشير إلى دلالتها الثانوية بتغيير حركة الجذر و«لغات «ميكانيكية» (= عازلة ولاصقة) تشير إلى دلالتها الثانوية «بزيادة عناصر» (نفسه، ص.44 وما بعدها). ومفهوم الكائن الحيّ هو أيضاً مفهوم مميز للنظريات اللسانية الرومنطيقية. ويتعلق الأمر هنا بمفهوم عوّض تعويضا واسعاً المفهوم القائل بأنّ اللّغة «نظام» أي نظام من العلامات[1]. لذلك ستعترضنا مراراً استعارة الكائن الحيّ، لكننا ننبّه إلى أن لهذه العبارة معنى مختلفاً في كل استعمال. لكنّ هذه المفاهيم تتشابه في ما بينها من جهة أنها تنطلق دائماً من أن للغة مبدأ حيويا. وتظهر هذه الفكرة، بعد، بشكل مّا عند شلاغل عندما يتحدّث عن تفوّق اللغات التصريفية القائم على أنّ الجذر هو بمثابة ««*الجرثومة الحيّة*» (نفسه، ص.50 وما بعدها) في حين أن «*جرثومة التطوّر الحي*» هذه معدومة في اللغات «الميكانيكية» «منذ نشأتها الأولى» (نفسه، ص.51 وما بعدها)، فهو يرى أن العضوي يمثل في آن واحد ما هو أصليّ وما هو كامل.

عوْدا إلى بوب، كان بوب قد بدأ بالاهتمام باللغات الكلاسيكية والحديثة «قصد الكشف بهذه الوسيلة عن سرّ الفكر الإنساني» (حسب أستاذه القديم فنديشمن (Windischmann)، بوب 1816، ص.11). وهذا الهدف نفسه هو الذي دعاه دائماً حسب أستاذه، إلى البحث عن «الغوص بحزم بالغ على طبيعة التفكير في العصور القديمة في الشرق وطريقة هذا التفكير». واتّباعا للفكر الرومنطيقي، كان بوب قد انطلق من فكرة أنه ينبغي دراسة اللغات للتعرّف أكثر على فكر الإنسانية والشعوب المختلفة، مقتفيا في هذا أثر شلاغل الذي كان يعرف كتابه. عندما أعلم بوب فنديشمن في رسالة من باريس بتاريخ 1815/11/20 أنه يرمي إلى «تحويل الدراسات اللسانية دراسات فلسفية وتاريخية» (نفسه ص.IX، وما بعدها) أبان الأستاذ أنه يرى فيها دائماً هذا الهدف نفسه. ويتحدث بوب أيضاً في كتابه «*نظام التصريف*» عن «مقارنة فلسفية بين *اللغات كلّها*» (1816، ص.56). على أنه «ينبغي الإشارة إلى أن هاتين الصفحتين تخلوان من الإشارة إلى دراسة تفكير الشعوب المختلفة التي لا

---

1 - عن هذا التعويض، انظر خاصة نيومن (W. Neumann) (1984) وهاسلر ((G. Hassler 1985))، وعن تطوّر مفهوم «العضوية» في البيولوجيا واللسانيات انظر أيضاً شلنغر (J.E. 1971) (Schlanger) وبيكاردي (E. Picardi) (1977) وشميت (H. Schmidt) (1986).

تظهر خصوصيتها في لغاتها. وعلى العكس، نحن نعتقد أن النعت «فلسفي» المأخوذ من النحو العام (الذي يمثله من بين كثيرين دو ساسي (A.I.S de Sacy) الذي كان أستاذاً لبوب في باريس) يحيل على البنية النحوية للغات المختلفة التي تعكس بصورة مخصوصة الاختلافات المنطقية الكونيّة. وعموما، يعني هذا أنّ بوب لم يعد يحفل بما هو مفرد، [68] أي بلغة مخصوصة وبتفكير شعبها الذي تعكسه هذه اللّغة، بل يحفل فحسب بما هو عام وبتمثيلاته الخصوصية في ما هو مفرد.

وعلى كلّ، وبقطع النظر عن تغيير وجهة النظر الذي قد يمثل في ذاته تقليصا في النظرية الرومنطيقية، ليس المنظور «الفسلفي» بل المنظور «التاريخي» هو الذي أصبح الوجه الغالب عند بوب (راجع شترنومان، R. Sternemann, 1984). لذلك هو لا يحفل أيضاً باللّغة تعبيراً عن التفكير البشريّ عموما، بل يحفل باللّغة في ذاتها فحسب. ونظراً إلى أنّ النعت «تاريخي» عند بوب لا يحيل على التاريخ قدر إحالته على التجريبي (وهو ما أوضحه جيدا شترنمان، 1984)، وتدنّى الوجه التاريخي الذي هو مظهر مركزي في التفكير الرومنطيقي إلى رتبة ثانية هو أيضاً. فما يهدف إليه بوب، في المقام الأول، هو صوغ طريقة ثابتة للتحاليل الصرفية التجريبية، ولتحقيق هذا الهدف اتّخذ بوب علوم الطبيعة التي تعاظم نجاحها منوالاً يُحتذى.

وهذا التوجه واضحٌ بيّنٌ منذ ظهور النسخة الأنغليزية سنة 1820 لكتابه الصادر في 1816 حيث عبّر بوب عن تثمينه إحالة شلاغل على علم التشريح المقارن[1]. وستكون هذه الإحالة أكثر صراحة في كتابه الرئيسي «النحو المقارن» المنشور بين 1833 و1852[2]، إذ يتحدّث فيه بوب عن «علم تشريح اللّغة» (في مقدمة سنة 1833، ص.VI) ويدعم «فكرة تصنيف اللغات اعتماداً على التاريخ الطبيعي» التي عرضها شلاغل

---

1 - راجع بوب « المقارنة التحليلية بين اللغات السنسكريتية واليونانية واللاتينية واليونانية وبيان الهوية الأصليّة لبنيتها النحوية (1974) ص.15.

F. Bopp, *Analytical comparison of the Sanscrit, Greek, Latin and Teutonic languages, shewing (sic) the original identity of their grammatical structure* [1820], newly edited by E.F.K. Koerner, Amsterdam, Benjamins, 1974, p. 15.

2 - انظر فرانز بوب، مقارنة بين أنحاء اللغات السنسكريتية والفارسية القديمة واليونانية واللاتينية والليتوانية والألمانية، (1833-1852) في 6 دفعات.

F. Bopp, *Vergleichende Grammatik des Sanskrit, Zend, Griechischen, Lateinischen, Litthauischen, Gothischen und Deutschen*, Berlin, Dümmler 1833-1852.

(نفسه ص.112) ويقارن طريقته الخاصة بطريقة النحاة الهنود واصفا إياها بأنها « تفكيك تحليلي أو تذويب كيميائي للأجساد اللغوية» (ص.133). واستتبع هذا أنه يرى اللّغة، وبالتدقيق، يرى النحو «كائنا عضويّا organisme وآلية»mécanisme [1] ينبغي أن تدرس «قوانينه الفيزيائية والميكانيكية» (مقدمة نسخة 1833، ص. III). وهو يشرح، في موضع آخر، أن هذه الدراسة ضرورية لأن اللغات «ينبغي أن تؤخذ كالأجسام الطبيعية العضوية التي تتركّب حسب بعض القوانين وتتطوّر محمّلة بمبدإ حيوي وتنتهي بالانقراض»[2]. فبوب يستعمل هو أيضاً مفهوم الكائن العضوي لوصف اللّغة، لكن تصوّره الكائنَ العضوي لا يطابق تصور شلاغل إلّا في أن الاثنين معا يقولان بمبدإ حيوي. وتختلف تصوراتهما في نقطة أساسيّة: اللّغة، عند شلاغل، كائن حيّ ينتجه الإنسان دائماً (راجع مثلاً، 1808، ص.42، 67 وما بعدها)، في حين أن بوب، الذي ينطلق من مفهوم مستوحى من التشريح والبيولوجيا، يتصور اللّغة كائنا ذاتيا يتطوّر بمعزل عن الإنسان وعن المجتمع حسب ديناميكية محايثة[3].

ومن البديهيّ أن هذا التصور لم يعد يتيح حيّزاً لمواضيع رومنطيقية حقيقة مثل العلاقات بين الإنسان والعالم واللّغة وعلاقات العام بالخاص أو العلاقات بين تطوّر اللّغة وتطوّر الفكر البشريّ. فلا غرابة إذن، أن ينتقد بوب صراحة هذا التصوّر الرومنطيقي المثالي لدراسة اللّغة، مؤكّداً في مقدمة كتابه « *النحو المقارن*» أنّ في كتابه هذا [69] «ستدرس اللغات في ذاتها باعتبارها موضوعاً وليس باعتبارها أداة للمعرفة و[...] أنه سيجتهد ليقدّم عنها فيزياء أو فيزيولوجيا» (1883، ص.XIII، وما بعدها).

وكان فيربورغ (P.A. Verburg) محقّا جدّا إذن عندما لاحظ موقفاً «مضادّا للرومنطيقية شديد الوضوح» لدى بوب (1950 ومكرر في 1966، ص.238). وما

1 - بوب (1833-1852ـ مقدمة المجلّد الصادر في 1833 ص. VIII)، وانظر أيضاً ص. 112، 129, ومقدّمة المجلّد الصادر في 1835، ص. VII.

2 - بوب [عرض غريم في « نحو الألمانية»] في « حوليات النقد العلمي « (*Jahr bucher fur wissenschaftlichen kritik*) فيفري 1827، عدد 32/31، ص. 251 وما بعدها.

3 - من المؤسف أنّ أمستردمسك (Amsterdamska, 1987) (ص. 36 وما بعدها) أهمل هذا الفرق بين بوب وشلاغل.

ينبغي أن نتذكره قبل كلّ شيء هو أن تصوّر اللّغة لدى بوب يعكس، في ظننا، انحسارا تدريجيا للمسائل الرومنطيقية حقيقةً والتي طرحها على نفسه في البداية، وأن هذا المدخل هو الذي يشرح ميله إلى التفكير الوضعي الراديكالي. وكان هذا الاتّجاه إلى الوضعية الجذرية الذي تيسّر بكونه يعتمد التاريخ الطبيعي يطابق ولا شكّ حاجة العصر إلى صوغ طريقة يسهل تعليمها في المواد العلمية كلّها. وكانت نظرية بوب التي تطرح علاقات سببية ميكانيكية وتعتمد إجراءات تجريبية محضة في التحليل قادرة على أن تستجيب إلى هذه الحاجيات. وليس غريبا، في ضوء هذه العوامل (انظر الفصل الموالي)، أن تكون طريقة بوب بالذات هي التي شهدت نجاحاً دائماً في الجامعات الألمانية التي أعيد تنظيمها وفي الجامعات الأجنبيّة بعد ذلك وأن تؤدي إلى تشكّل اللسانيات مادة جامعية مستقلة.

وعلى عكس هذا، لم يقدر تصوّر فون هومبلت (von Humboldt) على أن يترسّخ في القرن 19. وهو تصور يعدّه عدد متزايد من اللسانيين في أيامنا هذه حمّال آفاق مستقبلية (راجع منشورات كل من شليراث، 1986، ص.238، (B. Schlerath)، ونيومن، ص.230، (W. Neumann)). ذلك أن توجهه الفلسفي الأنتروبولوجي الواضح وغياب طريقة قابلة للاستعمال - انتقد هذا صراحة أحياناً- (انظر مثلا نقد بنفاي، 1869، ص.527، Benfey) لا يتطابقان البتة مع [التوجّه] المثالي لعلم وضعي يتوصّل إلى السيطرة على المواد اللسانية بتزايد المعارف تزايدا ضخما، التوجه المثالي الحاصل اعتماداً على النحو المقارن لبوب وعلى المقاربة الجديدة الأخرى: النحو التاريخي ليعقوب غريم (Jacob Grimm). بهذا، يظهر أمر غريب هو أن التصوّر الرومنطيقي المثالي لم يبلغ ذروته إلا مع هومبلت وهو قد استُبعِد في الآن نفسه في مرتبة ثانية. ولن يأخذ إلا بعض اللسانيين ببعض مقولاته، وهومبلت وحده هو الذي يوجد لديه نظام عام لتصوّر رومنطيقي للغة (وربما أيضاً لدى شتاينهل (H. Steinhal) في صيغة معدّلة تعديلا شديداً. انظر الفصل الخامس القسم الرابع).

ومثلما كان بوب يعي جيدا أنه أدرج في اللسانيات منظورا جديداً «بمقارنة اللغات مقارنة صارمة ومنتظمة وبتشريح اللّغة» (انظر مقدمة **النحو المقارن** لسنة 1833، ص.VI)، كان هومبلت يعتقد هو أيضاً أنه بسط مسلكاً جديداً للدراسة. وهذه «الدراسة الجديدة» التي سيسميها في الغالب، ابتداء من سنة 1820 تقريبا، بمصطلحات «*الدراسة اللسانية المقارنة*» (*Vergleichendes Sprachstudium*) أو

«اللسانيات العامة» (*allgemeine Sprachkunde*) وضعت خطوطها الكبرى للمرة الأولى في «عناصر مونوغرافية عن الباسكيين» (*Fragmente der Monographie über die Basken*) التي حررها في 1801-1802 ولم تنشر إلا في 1907 (راجع خاصة VII، ص.598 وما بعدها)[1]. [70] وحسب هومبلت، تعتمد طرافة هذا التمشي على «اتّساع هذا المشروع اتّساعا كبيراً لم يسع أيّ شخص من قبل إلى تحقيقه حتى الآن» (VII، ص. 598). وعمليا، ينجم عن هذه المقاربة الجديدة أن هومبلت سعى إلى أن يدمج معا مشاغل «المقارنة بين اللغات» بالعودة إلى لايبنتز (Leibniz) ومشاغل «اللسانيات العامة» (*algemeine Sprachlehre*) أي [مشاغل] النحو الفلسفي مثلما كانت تتجلى في هذه الحقبة في ألمانيا عند برنهاردي (A. F. Bernhardi) (في كتابه «*تعليم اللّغة الصافية*» - المجلّد 1. برلين. *Reine Sprachlefre*, 1801) أو عند فاتر (في كتابه «*محاولة في وضع نظرية عامّة في اللّغة*» J.S. Vater: *Versuch einer allgemeinen Sprachlehre*. Halle, 1801).

وبتدقيق أوضح، يهدف هومبلت إلى جمع التفكير الفلسفي والإجراءات التجريبية للتحليل اللساني، وإلى دراسة اللّغة على أنّها موضوع من الزاوية العامة ومن زاوية الذاتية التاريخية معا. لذلك، وابتداء من هذا النص، يقترح هومبلت «مشروع معجم موسوعي منتظم لجميع اللغات» (VII، ص.598) يكون هدفه:

> تجميع الرصيد اللساني كله تجميعاً يكون أشمل ما يمكن، ومقارنة هذا الرصيد حسب جميع قوانين التشابه الممكنة، ومن ذلك اشتقاق ما هو بمثابة النتيجة والخلاصة [الاسترجاعية] أي كيف اخترع الإنسان اللّغة وكيف طوّرها، من ناحية، ومن ناحية أخرى استنتاج خلاصة استشرافية من ذلك تكون كأنها علّة لهذا، أي كيف تطوّرت الثقافة الإنسانية، مع اعتبار الطبيعة العامة للإنسان من زاوية نظر فلسفي، والمصائر المختلفة للشعوب من زاوية نظر تاريخيّة (VII. ص.599).

وبالإضافة إلى علاقة العام والمفرد التي سيرى فيها هومبلت لاحقاً «شخصيةَ لغة ما»، تثير هذه الفقرة بعدُ مواضيع تطوّر اللّغة والتأثير المتبادل لطبيعة الإنسان الروحيّة والحيوانية في اللّغة، وتأثير اللّغة في الإنسان، وهي طبيعة تتبدّى في أشكال مختلفة عبر

---

1 - نستشهد بهومبلت اعتماداً على الطبعة التي تسمّى طبعة الأكاديميّة بعنوان «كتابات مجمّعة. نشر الأكاديميّة الملكية البروسية للعلوم» برلين، 1903-1936، وأعيد طبعه في 1968في 17 مجلدا.
Wilhelm von Humboldts Gesammelte Schriften. Herausgegeben von der Königlich-Preussischen Akademie der Wissenschaften, Berlin, Behr, 1903-1936, réim Berlin De Gruyter, 1968, 17 vol.

التاريخ، وإن كانت طبيعة عامة. وستكون هذه المواضيع عينها الموضوع المركزي لآثاره اللسانية الأهم. ولنذكر في هذا السياق رفض الفرضية القائلة بأنّ اللّغة قد لا تكون إلا مجموعة من العلامات (راجع شمتّر، 1987، Schmitter، الفصلان III و IV) والفرضية التي نوقشت مطولا عن «رؤية للعالم» تحدّدها اللّغة الخاصة بكل فرد وهي فرضية عمّمها هومبلت تعميما طريفا[1]. على أنه ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن هومبلت لا يدرس «الذاتية المماثلة» الوطنية (IV، ص.179) التي تظهر في اللغات المخصوصة ويصطلح عليها بـ«رؤية العالم» لمجرد طابعها المتغيّر حسب الشعوب. فما يطمح إليه هومبلت، في نهاية المطاف، هو على نقيض ذلك «قيس المَلَكة اللغوية في النوع البشريّ» (VII، ص.622) من خلال مقارنة مختلف «رؤى العالم». لذلك، فهو، لئن استمرّ على متابعة الأهداف العريضة للمقاربة الرومنطيقية، فإنه لم يتخلّ عن المظهر العام بدراسة هذا الموضوع من زاوية المظهر الفردي.

ولئن عارضت أهداف الدراسة الهومبلتية التي تقارِن اللغات الهدفَ المحدود الذي تابعه بوب في «النحو المقارن»، فإن المبادئ المنهجية للباحثيْن تتقابل جذريا هي أيضاً. والنقطة المشتركة الوحيدة بينهما - وكانا مرتبطين بتراسل كثيف وتبادل للرأي لم ينقطع إلا بوفاة هومبلت - هي الاقتناع بأنّ تحليل المعطيات اللسانية التجريبية تحليلا صارم الدقة أمر ضروري. [71] فهومبلت هو أيضاً كان يرى في تنوّع اللغات موضوعاً يجب أن يعالج «انطلاقاً من التجربة» (IV، ص.1، راجع أيضاً IV، ص.10 وما بعدها، ص.-421 IV، ص.5 - VII، ص.623 وما بعدها). ولم يقتصر على اقتراح نظري لدراسة اللّغة اعتماداً على التجربة، بل سعى أيضاً إلى تطبيق ذلك كما تدلّ على ذلك أبحاثه في اللغات الباسكية والصينية والكاويّة (Kawi) ولغات أمريكية هندية عديدة[2]. إلا أنه يعتبر أن الاقتصار على المعطيات التجريبية، كما يفعل بوب، أمر محفوف بالمخاطر. فهو على العكس، يناصر «التطبيق المتزامن للتفكير النظري

---

1 - نيومن (1987، ص. 222-229) (W. Neumann) خاصّة هو الذي أبرز هذه الخاصيّة في صياغة هومبلت فكرة رؤية العالم والتي كانت آنذاك شديدة الانتشار.

2 - مثلما بيّنت ذلك دراسات مولر فلمر (K. Mueller-Vollmer) (انظر 1984، ص.297، و1993) نجد بين النصوص التي خلّفها هومبلت مشتتة مخطوطات في أكثر من عشرين نحوا للغات أمريكية هندية. وتتأكد بهذا ملاحظته القائلة بأنه قد يكون صاغ «هو نفسه أنحاء لأغلب اللغات الأمريكية الهندية» (VI، ص. 140)

والدراسة التاريخية الصارمة [=التجريبية]» (VI، ص.5). وهو يفعل ذلك لا فحسب لأنه يعتقد أن التفكيرَ الفلسفي الذي يقود البحث ويهيكل التنوّع التجريبي والتجريبيةَ التي تراقب هذا التفكير متكاملان تكاملاً مفيداً على الصعيد المنهجي (IV، ص.5، 143 وما بعدها)، بل يفعل ذلك أيضاً لأنّ طبيعة اللّغة تتطلّبه. ولمّا كان هومبلت يتأوّل اللغات الوطنية والاستعمالات اللهجية الفردية الخاصّة (idiolectes) على أنها إنجازات مادية وشخصية تُحقّق لغة عامة ومجردة للإنسانية (راجع مثلا VI، ص.143 وما بعدها، و174 وما بعدها، و182 وما بعدها، و240 وما بعدها) فإنّ المنهجية الوحيدة التي يمكن أن تلائمها هي تلك التي تهدف، في آن، إلى العام الذي لا يمكن الإحاطة به تجريبيا وإلى الشخصي الذي لا يدرك إلّا بالتجريب. ومن جهة أخرى، بما أنّ جوهر اللّغة الأصيل ليس في أن تكون «مادة جامدة بل [...] مسارا روحيا» (VI، ص.146)، فإن هومبلت يرى أيضاً أنه لا ينبغي، في نهاية الأمر، أن تتوازى اللسانيات والتشريح المقارن مثلما ذهب إلى ذلك شلاغل وبوب، إذ لا مبرّر لديه لهذا التوازي إلا من جهة أنّ دراسة اللّغة تتضمن في ما تتضمن تفكيك اللّغة إلى عناصر. لكن، بما أنه تتعذر الإحاطة بالطبيعة الحقيقية للغة إلا بالنظر فيها «من خلال نشاطها الحيّ»، فلا شيء «له صلة بها [...] يمكن أن يقارن بإجراء تشريحي [...]» (نفسه). لذلك، يفضّل هومبلت من جهته أن ينعت التحليل اللساني بأنه طريقة «فيزيولوجية» (V، ص.369، وVI، ص.146). فهذا التخصيص يبدو له أكثر ملاءمة، لأن الطريقة الفيزيولوجية، كما يتصورها، ليكون منسجما مع غوته (Goethe)[1]، لا تتوقف عند تحليل الأشكال الثابتة، بل تسعى أيضاً إلى الإحاطة بالمبادئ الديناميكية في البناء والتنظيم، وهي، تبعا لهذا، «تتميز في طبيعتها عن الوصف التحليلي للأجزاء» (VI، ص.97).

ورغم أن هومبلت لا يقبل توازي اللسانيات والتشريح إلا قبولاً محدوداً جدا، فإنه يروقه الحديث عن اللّغة باعتبارها « كائنا عضويّا». ولكن هذا المصطلح، على خلاف ما هو عند بوب، لا يهدف عنده إلى وصف اللّغة على أنها كائن حيّ مستقل

---

1 - انظر في هذا الموضوع جيل/ ماتسون (1981) (E. Giel/Ph. Mattson، ص. 461 وما بعدها). وعن «صرف» غوته (Goethe) عموماً وعلاقاته بالتحليل اللساني لهومبلت الذي كان غوته على صلة به سنوات عدّة. انظر فيلدغن (W. Wildgen, 1984) وشميتّر (P. Schmitter, 1993)

منفصل عن الإنسان يتبع قوانينه الخاصة به. بل إنّه، على العكس، يلح مراراً عديدة، على أنّ الكائن اللغويّ ينبغي أن يطابق «الكائن الفكريّ» (IV، ص.307). وبعبارة أخرى، يلحّ هومبلت على أن اللّغة «في علاقتها المباشرة بقوة الفكر» هي «كائن يتحقّق في كليته» (VII، ص.97). فهو يرى أنّ قوة الفكر البشريّ، والذي تركه بوب جانبا، هي الهيئة المؤسِّسة فعْلا في تكوين الكيان اللساني. ونجد هذه الفكرة ذاتها في فقرة يبرّر فيها صراحة تسمية اللّغة «كائنا عضويا» (IV، ص.10) [72] معلنا أنّ كل عنصر في اللّغة - كما في كلّ ما هو عضوي- «لا يوجد إلا بوجود الآخر وأنّ الكلّ لا يوجد إلا بقوة واحدة تسوس المجموع» (IV، ص.3). هذه الفقرة تؤكد أيضاً – زيادة على المبدإ الروحاني المتجانس الذي يحكم اللّغة كلها- كلية اللّغة والإنتاج المتبادل لأجزائها. وتعريف الكائن اللساني هذا الذي يبدو أنه يستوحي آراء كنط في طبيعة الكائن الحي (*نقد ملكة الاعتبار*، 1790، الفقرة 65. *Critique de la faculté de juger*) لا يشترك مع التصور البيولوجي لبوب إلا في مسألة التطوّر الحيويّ. ففي حين يتبع هذا التطوّر- حسب بوب- قوانين «ميكانيكية» خاصة باللّغة، يراه هومبلت تابعا للتطوّر الروحيّ للإنسان. ولنذكر عرضا أن هومبلت يقيم بهذا التعريف للكائن الحي الذي يتضمن أيضاً العلاقة المخصوصة بين الأجزاء والمجموع، تراثا جديداً لتصوّر الكائن اللساني، تراثا سيتقابل لاحقاً مع التراث الذي أقامه بوب (انظر لاحقاً ما قيل حول هاسه (Hasse) وراجع أيضاً هاسلر 1985 (.G Hassler) ونيومن، Neumann, 1984).

لقد عرضنا سعييْن اثنيْن جديدين مهمّين في الرومنطيقية هما «النحو المقارن» و«اللسانيات العامة»، وذكرنا مقاربة ثالثة جديدة هي «النحو التاريخي»، وبقي علينا أن نعرض لمقاربتيْن أخرييْن اقترحتا مفاهيم جديدة على التفكير اللساني وتأثرتا هما أيضاً بالعقلية الرومنطيقية: يتعلق الأمر «بالتأويلية العامة» لشلايرماخر (Schleiermacher) و«بعلم الدلالات»[(1)(*)] [أو علم دلالات الكلم] (sémasiologie).

---

1 - (*) (المترجم) علم الدلالات Sémasiologie: علم يهتم بالدلالات انطلاقاً من الكلمات والأشكال وصولا إلى المعنى. ويقابله (Onomasiologie) الذي يدرس الدلالات انطلاقاً من المفاهيم وصولا إلى ترجماتها اللسانية. (دراسة تسمية المفاهيم).

تمّ وضع علم دلالات الكلم، باعتباره بداية علم الدلالة الحديث عندنا، في إطار فقه اللّغة الكلاسيكي، وبعبارة أدقّ فإن كريستيان كارل ريسغ (Christian Karl Reisig) هو من وضع أسسه في كتابه: «*محاضرات في لسانيات اللّغة اللاتينية*» (*Vorlesungen über lateinische sprachwissenschaft*) وهي محاضرات قدمها في جامعة هاله (Halle) ونشرها بعد موته تلميذه فريدريش هاسه (F. Hasse) اعتماداً على ملاحظات دوّنها أثناء الدرس[1].

وأدرج ريسغ في هذا الكتاب جزءا ثالثاً في نحو اللاتينية أضافه إلى قسمي التأثيل والتركيب، وهو «علم دلالات الكلم أو دراسة المعاني» (II، ص.1) إذ لا يسمح التحليلان التأثيلي والتركيبي في رأيه بحلّ جميع المسائل الدلالية التي تطرحها الكلمات في نص لاتيني مّا، فدراسة «دلالات الكلمات» إلى جانب قضايا (شبه) الترادف وتكرار الكلمات وضروب «التضامن المعجمي» (كوزيرو E. Coseriu) من الوجهة التزامنية، ينبغي أن تهتمّ بتطوّر المعنى، وهو مسألة تاريخية (راجع في هذا شمتّر، 1987، الفصل Schmitter) V)، ونرليش، 1992، الفصل 2.2 (B. Nertich)). وسيستعيد هاسه (Hasse) هذا التصور ويجعله مطّرداً، إلا أنّه سيجري عليه بعض التحويرات المهمة (راجع هاسه: «*محاضرات في لسانيات اللّغة اللاتينية*»، وهو كتاب نشر في 1874-1880 بعد موته، لايبزيش، سمّل، Simmel, Leipzig في مجلّدين).

بادئ ذي بدء، حدّد هاسه موضوع «علم دلالات الكلمات» تحديداً مختلفاً [عن تحديد رايسيغ]. ففي حين كان ريسغ لا يرى فيه إلا دراسة المسائل التي لا يعالجها التأثيل والتركيب، ممّا جعل تحليل الدلالة مبثوثا عنده في النحو كله، جمع هاسه جميع قضايا الدلالة في هذه المادة المحدثة. [73] وبعد هذا زاد فريدريش هيردوغن (F. Heerdegen) بدوره في تقليص المجال بأن خلّص علم دلالات الكلمات من كل المسائل التزامنية ومن تلك التي تخرج عن دراسة كلمة واحدة وبأن حصر موضوعه في التحليل **الزماني** للتطوّر الدلالي للدوال التي تُدرس منعزلة وبأن حدّد

---

1 - ريسغ، *محاضرات في لسانيات اللّغة اللاتينية*، مذيلة بملاحظات فردريش هاس، لايسغ، (1839). ونحن نحيل اعتماداً على الطبعة الجديدة، برلين، كلفري (1881 ،(Calvary-1890، 3 مجلّدات

Ch.K. Reisig, *Vorlesungen über lateinische Sprachwissenschaft. Herausgegehn mit Anmerkungen von Freidrich Haase*, Leipzig, Lehnhold'sche Buchhandlung 1839.

«قوانين» تحكم تطوّر المعنى. لذلك يحدد هيردوغن «علم دلالات الكلمات» بأنه «علم قوانين التطوّر التاريخي للكلمات اللاتينية وسلوكها غير العضوي (سلوكها سلوكا معزولاً) [...]. («دراسات في علم دلالات الكلمات في اللّغة اللاتينية»، إيرلنغن، ديشرت. 1875-1881، 3 مجلدات، *Untersuchungen zur lateinischen* (1، II *Semasiologie*). وسيسم هذا الحصر علم دلالات الكلمات حتى ظهور البنيوية. وما يهمّنا أكثر هو الفوارق بين موقفي ريسغ وهاسه في موضوع نظرية اللّغة ونظرية النحو. يمكن أن يُلاحظ بدءا أن الباحثين يتفقان في فكرة تاريخية اللّغة وفي تأوّلها مجموعة عضوية وفي الاقتناع بأن منهجية النحوي ينبغي أن تعتمد على مبادئ فلسفية وتاريخية. وآراؤهما، في هذا، انعكاس للتفكير العام في عصرهما والمتأثر بالرومنطيقية. لكن اختلافات مهمة تفرق بينهما في ما يتصل بالتأويل المخصوص بهذه المقولات النظرية وبتحققها الفعلي.

فريسغ المتأثر بكنط والمدرسة الكنطية لأستاذه هرمن (J.G.J. Hermann) يبرز المكونات الكونيّة للنحو. فهو يقرّ بأن اللغات المفردة تُكوَّن «باتّباع» القوانين اللسانية العامة (I، ص.7)، و«التاريخ وبطبيعة أمّتها» (I، ص.5) وأن «الفائدة القصوى تعود إلى دراسة اللغات الفردية الوضعية» (I، ص.7). إلا أن عمله ينحو خاصة إلى بيان كيف تعبر اللاتينية عن تفكير الإنسانية عامة وقد خضع هذا التفكير إلى أشكال الإدراك وإلى المقولات الكنطية للعقل، وإلى «الأحاسيس» الإنسانية التي أضافها «مصدرا ثالثاً للغات البشريّة» (I، ص.11) متبعا الرومنطيقية في ذلك. وهو – على خلاف هومبلت – يرى اللّغة في ذاتها مجرد تمثيل لمفاهيم وأحاسيس قائمة بمعزل عن اللّغة (النموذج الأحاديّ للعلامة اللسانية). وهو بهذا يضخّم شأن الكونيّ، مما يدفعه أيضاً إلى شرح تطوّر المعنى (الذي يتأوّله على أنّه تطوّر في المستوى التصوري، في انسجام مع تصوّره للعلامة) «بتوليفات للأفكار» الشائعة (II، ص.2) مثل المجاز المرسل (Synecdoque) والكناية والتورية (Métonymie) والاستعارة (Métaphore) (لجوء إلى مصطلحات البلاغة). فتطوّر المعنى عنده يطابق استغلال عدد من السلاسل المنطقية الثابتة المتاحة للفكر البشريّ. ولئن قبل ريسغ، انطلاقاً من هذا، أن الشعوب يمكن أن تكون أميل إلى أسلوب بلاغي أكثر من ميلها إلى آخر (II، ص.6)، فإنه لا يعير اهتماما للتفرّد الخصوصي لشعب ما يتطوّر في التاريخ، بل يهتم بما هو عام ومفيد كونيا. يبدو، إذًا، أنّ نحو ريسغ لا يعتمد إلا اعتماداً سطحيا جدّا بعضا من النظريات

الرومنطيقية الأكثر انتشارا مثل نظرية تاريخية لغة من اللغات، أو طابعها الوطني، أو نظرية الكائن اللساني (راجعI، ص.58 وما بعدها) وأنّ هذا النحو يظل في جوهره وثيق الصلة بنموذج النحو العام (أو النحو الفلسفي).

أما هاسّه فإنّه انتقد بحدّة (1870-1880، I، ص.32 وما بعدها) منحى ريسغ هذا باعتباره مسلك النحو الفلسفي في الغالب. [74] وانطلاقاً من النتائج التي حقّقها النحو المقارن والنحو التاريخي واستلهاما لآراء هومبلت وفلسفة هيغل، مال هاسه، على العكس، إلى تأليف يقوم على الفكر الفلسفي وعلى نظرة تاريخية تُبنى على التجريب، وركّز خاصة على مكوّن تاريخ اللّغة. وألحّ هاسه أيضاً، وهذا فرق آخر مع ريسغ، على فكرة الطابع المخصوص لكل لغة مفردة. لذلك، فإنّ نحوه لا يهدف إلى إبراز الكيفيّة التي بها «يتجلى الفكر العام للغة البشريّة تاريخيا في هذه اللّغة أو تلك» بل إلى إبراز الكيفيّة التي تتكون بها «العبقرية الخاصة للغة»، و«طرافتها المميزة لكل شعب» والتي تتغير خلال التاريخ (I، ص.3). وعارض هاسه - دائماً على قاعدة الأهمية المسندة إلى التاريخية والطابع الخصوصي لكل لغة خاصة - الطريقة التي يعالج بها ريسغ التطوّر الدلالي بالاعتماد على تصنيف منطقي محض. فالتطوّر الدلالي، لديه، على عكس هذا، هو تعبير عن «التطوّر التاريخي» (I، ص.171 وما بعدها) الحاصل ضمن التطوّر الروحاني لمختلف الشعوب وللإنسانية عموما[1]. ولنذكر في هذا العرض أن هاسه، مثله مثل ريسغ، يرى في الاستعارات (tropes) أسلوبا ينتج تطوّرَ اللّغة والأفكار وليست مجرد وسيلة أسلوبيّة ومحسّنا بلاغيّا، على خلاف بعض الكتب في البلاغة حتى الحديثة. نلاحظ، أخيراً، أن هاسه، وعلى خلاف ريسغ، لا يفترض وجود عالمين منفصلين مبدئيا، عالم اللّغة وعالم الفكر والأحاسيس مستقليْن عن اللّغة، وهو لا يتصوّر اللّغة مجرد أداة لتمثيل العالم الروحيّ تمثيلا ماديا، بل يرى أنّ الفكر والأحاسيس البشريّة تطبع «شكل» اللّغة، مما يدفعه إلى اقتراح نموذج ثنائي للعلامة اللغوية، وهذا ما يقرّبه، بالتالي، من هومبلت (انظر خاصة I، ص.71). بل إن نفس هذه الفكرة تؤدي به إلى المجادلة ضد مفهوم الكائن الحي كما يطرحها بوب وممثلون آخرون للنحو المقارن وإلى أن ينكر عليهم فكرة اعتبار اللّغة «كائنا حيّا»

1 - عن نظرية تطوّر علم الدلالة وتصوّر النحو عند هاس، انظر شمتّر (1987) (P. Schmitter)، الفصل 6) ونرليش (1992 (B. Nerlich)، الفصل2.4)

في المقام الأوّل و«الإهمال المفرط لكون الحياة الروحيّة للشعب الذي هو محرك هذا الكائن الحي» (I، ص.34). لذلك، فإن هاسه ينتمي إلى تراث هومبلت الذي تحدثنا عنه قبل هذا.

والخلاصة هي أنّه يمكننا إذن أن نقول إن الاتّجاه إلى اعتبار تاريخية اللّغة التي ظهرت في الحقبة الرومنطيقية قد يكون أثّر ولاشك في تكوين علم دلالات الكلمات نفسه. إلا أنّ انتشار هذه النظرة التاريخية تفاقم حقّا، عند هاسه وحده، إضافة إلى تفاقم مبادئ رومنطيقية أخرى مثل الإلحاح على فردية اللغات المميزة للشعوب التي تستعملها أو فرضية ارتباط اللّغة والفكر وارتباط تطوّر اللّغة وتطوّر الفكر البشريّ ارتباطاً وثيقا.

بقي علينا أن نتوقف عند تصور التأويلية الذي صاغه فريدريش دانيال ارنست شلايرماخر (Schleiermacher). فقد درّس شلايرماخر الإلهيات في هاله (Halle) بين سنتي 1804-1806، وحصل – بعد أن سمّاه هومبلت- على منبر الإلهيات في جامعة برلين الجديدة. وبهذه الصفة، كان عليه أن يقدّم دروسا في تفسير العهد الجديد، ورأى أنه [75] «من الضروري» أن «يعرض بأقصى دقة ممكنة مبادئ الطريقة [أي التأويل]» (HK [1] ص.123). ولهذا الغرض، وضع، على مراحل، نظريته في التأويلية الشديدة التشبع بآراء «رومنطيقية». ولا شكّ أنّ هذا يُفهم، جزئيا، بصلاته الوثيقة بالأوساط الرومنطيقية وخاصة بشلاغل الذي كان عرفه عندما كان قسّا [بمشفى] الإحسان ببرلين والذي بدأ في تقاسم سكن شقته حوالي عيد الميلاد سنة 1797. ومن الثمار الملموسة لهذه الصداقة، نذكر تعاون شلايرماخر مع مجلة «*Athenaeum*» (الجمعية الأدبيّة) التي نشرها الأخوان شلاغل بين سنتي 1798 و1800 ومشاركته في المشروع الضخم لترجمة أفلاطون، وقد تصوّره شلاغل خلال هذه السنوات وهو يفكّر في التعاون فيه مع شلايرماخر الذي شرع فيه بمفرده وختمه في 1828 [2].

---

1 - يشير الرمز (HK) إلى الطبعة النقدية: شلايرماخر علم التأويل، صياغة من خلال المخطوطات. طبعة جديدة وضعها كمّرلي، هايدلبرغ، شتاء 1959

D.E. Schleiermacher, Hermeneutik. Nach den Handschriften neu hrsg, u, eingel, von H. Kimmerle, Heidelberg, Winter, 1959.

2 - نُرجع في شأن سيرة حياة شلايرماخر إلى هايم (R. Haym, 1920) وإلى ديلتي (W. Dilthey, 1970).

صاغ شلايرماخر أفكاره في التأويلية على امتداد فترة طويلة. فملاحظاته الأولى في الموضوع تعود إلى مرحلة جامعة هاله وإلى سنة 1805 بالتدقيق، في حين تعود الملاحظات الأخيرة على دروسه في التأويلية في برلين إلى سنتي 1832-1833. ومن البديهيّ أن منظومة مصطلحاته ونظريته قد تطوّرتا على امتداد هذه الثلاثين سنة. إلّا أنّ الاختلافات تبدو لنا أقلّ عمقا مما كان يراه كيمّرلي (H. Kimmerle) (انظر الإحالة 18). من المشروع إذن أن تُعدّ المحاضرتان اللتان ألقاهما في «الأكاديميّة» سنة 1829 أهمّ المصادر: محاضرتان بعنوان واحد «**في مفهوم التأويلية مع إلماح إلى إشارات فولف وكتاب آست**» (ص.122-156) (*Uber den Begriff der Hermeneutk mit Bezug auf F.A*) (*Wolfs Adeutungen und Asts Lehrbuch,*) إضافة إلى كتابه «**التأويلية والنقد مع إشارات إلى العهد الجديد**» (HK[1]، ص.69-306) (*Hermeneutik und Kritik, mit besonderer*) (*beziehung auf das Neue Testament*) الذي نشر بعد وفاته، واعتماداً على تخطيط وضعه سنة 1819 (HK ص.77-109) وعلى تقييدات الطلبة أثناء هذه الدروس.

وضع شلايرماخر تصوره اعتماداً على تحليل مقاربات التأويلية في علم اللاهوت وفقه اللّغة الكلاسيكي في عصره: في علم اللاهوت مدرسة إرنستي (J.A Ernesti) (إرنستي وصاموئيل موروس Samuel Morus. انظر في هذا فرلاتو .1984, M Vertlato)، وفي فقه اللّغة نظريات فولف (F.A Wolf) وأست (G.A.F. Ast) (راجع باتش، 1982، H. Patsch وغرندان، 1991، J. Grondin) التي انتقد أفكارها ورفض بعضها. فما يهمه قبل كل شيء هو أن تنهض التأويلية نظرية «عامة» للفهم (راجع مثلا HK, ص.79 وما بعدها)، فهو لذلك لا يرفض اعتبار التأويلية مادة تابعة للاهوت وفقه اللّغة فحسب، بل كذلك أنها قد لا تصلح إلّا لفهم بعض النصوص الصعبة أو الأدبيّة. فعلى العكس، كانت التأويلية عنده «صناعة» (HR، ص.56 وما قبلها) ضرورية مبدئيا، لكل «فهم لخطاب الآخر» (HK، ص.124) إذ عدم الفهم هو القاعدة، وليس الفهم. (راجع HK، ص.37 وما بعدها، 86، 141).

---

1 - يحيل هذا الرمز إلى الكتاب التالي الذي يسهل منه النفاذ إلى النصّ: التأويل والنقد. مع ملحق بالنصوص الفلسفية لشليرماخر، 1977.

F.D.E. Schleirmacher, *Hermeneutik und kritik. Mit einem Anhang sprachphilosophischer Texte Schleiermachers*, hrsg. Und eingel. v. M. Frankfurt a.M., Suhrkamp, 1977.

تهدف التأويلية إذن إلى إيجاد طريقة يستخرج بها ما رام المتحدث قوله في ملفوظ ما. لكن، لمّا كان كلّ نصّ نصّا مُعْلَما (HK، ص.114) في الآن نفسه بـ «الطبيعة الفردية» للغة المخصوصة وبذاتية المؤلف التي تتجلى في «أسلوبه» الشخصي (HK، ص.108)، [76] انبغى أن توجد طريقة في التحليل تسمح بالإحاطة بهذين المظهريْن. ويطابق التأويل «النحوي» أو «الموضوعي» المجالَ الأوّل والتأويلُ «التقني»، «النفساني» أو «الذاتي» المجالَ الثاني. وفي هذين النوعين من التأويل، يميز شلايرماخر مكوِّنا تجريبيا مقارنيا («تاريخيا» أو «مقارنيا») يولّد معرفة، وحدسا سابقا («تكهنيا»/«تنبئيا») يحتاج إلى أن تؤكده المقارنة التجريبية (راجع مثلا HK، ص.87 و109). ها نحن إذًا، وفي صيغة معدلة نسبيا، إزاء ضرورة الجمع بين إجراءات تجريبية ونظرية كنا تعرضنا لها عند عديد الكتاب.

من المهمّ أن نلاحظ قبل كل شيء أن شلايرماخر ناقش بحدّة جديدة مسألة العلاقة بين العام والخاص في اللّغة التي هي في قلب التصوّر الرومنطيقي. وفعلاً، ما يلفت انتباهه في المقام الأوّل هو النص المفرد، في حين أن هومبلت كان يبحث عن الإحاطة بالعام، وكان هاسه يروم أن يصف الفردية التي تستبطن خصوصية اللّغة المفردة. وبعبارة أخرى، في الأفق الفكري الذي يتجلى من خلال اللّغة، يهتمّ هومبلت خاصة بالتفكير الإنساني عامة، ويهتمّ هاسه بالتفكير الخصوصي لدى الشعوب المختلفة، أمّا شلايرماخر فيهتمّ بتفكير فرد محدّد. وليست مسألة العلاقة بين العام والمفرد النظرية «الرومنطيقية» الوحيدة التي تعترضنا عند شلايرماخر. لذلك، لا يتجلّى الجانب التاريخي في الفرضية القائلة بأن تحليل النصوص ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الوضع التاريخي للغة التي يستعملها هذا الكاتب أو ذاك، لكنه يتجلّى أيضاً في القول بأن الكاتب هو «فكر لا يفتأ يتطوّر» (HK، ص.21) وأنه باستعماله اللّغة استعمالاً خلّاقا (HK، ص.44، 139) يؤثر بدوره في هذه اللّغة (HK، ص.46، 81). كما أننا نجد أيضاً لدى شلايرماخر مجمل الأفكار عن العلاقة بين الكلّ والأجزاء التي عرضنا لها عند الحديث عن تصور هومبلت للكائن. فشلايرماخر ينطلق فعلا من فرضية أنّ كل عنصر من عناصر اللّغة وكل إدراك للفرد يتحددان بجميع العناصر الأخرى، وأنه ينبغي معرفة اللّغة في مجملها والإنسان في كلّيته للوصول إلى فهم كامل لملفوظ ما. إلا أنّ هذا الفهم يظل تقريبيا بالضرورة (راجع HK، ص.82). وهذه الأفكار ماثلة، من جهة أخرى، في فرضية أنّ الأجزاء محكومة بالكلّ والعكس بالعكس، وهي

أسّ نظرية الحلقة المعروفة بالتأويلية (HK، ص.98) (راجع HK، ص.88، 90). وكما بيّن شلايرماخر نفسه ذلك، فإن هذه النظرية تقتضي أنّ نصّا محدّدا لا يمكن أن يُفهم إلا من خلال كتابات عصره كلها (HK، ص.88)، وأن الجزء من النصّ لا يمكن أن يُفهم إلا من خلال النص في كليته (HK، ص.89 وما بعدها و141 وما بعدها) والعكس بالعكس. وتمثل أفكار شلايرماخر هذه مرحلة حاسمة في صوغ نظرية عامة للفهم مستوحاة من الفكر «الرومنطيقي».

[ترجمته من الألمانية إلى الفرنسية بربرا كلتز Barbara Kaltz].

القسم الثاني:

احــتراف البحــث في ألمــانيا

إيريكا هولتن شميت

(Erika Hultenschmidt)

[79] الحرفة مهنة يقوم بها المرء عملا دائماً وحصريا في القطاع الثالث في النظام الاقتصادي. وهي تتطلّب تكوينا مختصّا يُحصّل على امتداد سنوات عديدة من الدراسات العليا. وتستعمل الامتحانات لمراقبة المعارف الضرورية لممارسة عمل حرفي وإضفاء المشروعية عليها. لذلك فإن الاحتراف مسار ديناميكي متشعّب يؤدّي إلى خلق حرف جديدة وتجديد حرف قديمة[1]. فالأمر يتعلّق إذا بمسار للتحديث. ويفرّق تلكوت برسنس (Talcott-Parsons) الذي وضع هذا التصور في إطار نظريته الوظيفية للتحديث بين «حرف تقليدية» و«حرف حديثة»[2]: فالأولى هي تلك التي كانت موجودة قبل سنة 1800 (قانونيون وأطباء ولاهوتيون)، والثانية هي تلك التي ظهرت حوالي سنة 1800 أو بعدها (فيلولوجيون وكيميائيون ومهندسون، الخ). وسنهتمّ بتصنيف الفيلولوجيين بشكل مخصوص باعتباره منطلقاً لتاريخ احتراف اللسانيين.

---

1 - راجع شارل ماك كليلند، « في احتراف الوظائف الأكاديميّة في ألمانيا »، كونز وكوكا (ناشر)، *الطبقة الوسطى المتعلّمة في القرن 19*. ص.237، 1985

Charles E. McClelland, « Zur Professionalisierung der akademischen Berufe in Deutschland » Conze, W., Kocka J. (éds). *Bildungsbürgertum im 19. Jahrhundert*, p. 237, 1985.

2 - ت. بارسنس، « المهن والبنية الاجتماعيّة»، بارسنس (ناشر)، *بحوث في النظرية الاجتماعيّة*، طبعة منقحة، غلينكو إلينوي، 1954

T. Parsons, « Professions and the Social Structure », T. Parson (éd.) *Essays in Sociological Theory*, Revised edition, Glencoe, Illinois, The Free press, 1954.

على نقيض موقف برسنس الإيجابيّ جدّا من التحديث، أكّد ماكس فيبر (Max Weber) المنظّر الأوّل للاحتراف[1] أنّ هذا التطوّر يمثل في الوقت نفسه خسارة. فكأنّنا نشهد، على صعيد التاريخ الثقافي، زوال «الشخصية المثقفة» التي كانت تميّز الطبقات العليا في المجتمعات ما قبل البيروقراطية (أي ما قبل الحديثة)، وغلبة الاختصاصيّ على المثقف. [80] وشهد مفهوم الاحتراف مؤخرا توسّعا مّا نحو سوسيولوجيا الصراعات والنخب[2]. فتمّ الإلحاح على أن الحِرف تشكّل نخبا اجتماعيّة وأنّها تمارس ضربا من سياسة الاحتكار مع الاعتماد، في الوقت نفسه، على حجّة أن معارفها المختصة تسند إليها وظيفة إيجابيّة وضرورية. ومن بين أشهر الحالات في الصراعات بين الحرفيين وغير الحرفيين (الهواة)، ينبغي ذكر المقابلة بين الأطباء و«المشعوذين» أو المقابلة بين الكيميائيين والخيميائيين [المشتغلين بالكيمياء القديمة]. ونحن نعتقد أننا نشهد ظاهرة مماثلة (أكثر دقّة ولطفا من هذه الحالات المرجعية الشهيرة جدّا، ولاشكّ) في استبعاد اللسانيات «الحِرفية» و«العلمية» بعض التصورات، وذلك على امتداد النصف الأوّل من القرن 19.

وأغلب الدراسات عن الاحتراف تهمّ الحالتين الأمريكية والبريطانية لأنّ موضوعها هو المهن الحرة. فقد تطوّرت المهن الحرّة في القرن الماضي [القرن 19] دون تدخّل الدولة ودون اللجوء إلى الجامعات لاتّخاذها حيّزا لتكوين أفرادها في المستقبل[3]. وتمثلت وسائلها الأساسيّة في الاحتراف في التكوين العملي وفي التنظيم الذاتي للمهنة عن طريق الجمعيات العلمية والدوريات. أمّا في القارّة الأوروبية وخاصة في شمال ألمانيا فكان

---

1 - *الاقتصاد والمجتمع*، كولونيا/برلين، 1964، ص.735-737. يعود النصّ إلى 1921.
Wirtschaft und Gesllschaft, Köln/Berlin, 1964, p. 735-737.

2 - راجع كونز وكوكا، *الطبقة الوسطى المتعلّمة في القرن 19. القسم 1: نظام التربية والامتهان في المقارنات الدولية*، 1985، ص.20.

W. Conze, J. Kocka, *Bildungsbürgertum im 19. Jahrhundert.* Teil 1 : Bildungssystem und Professionalisierung in internationalen Vergleichen, Sttutgart, Klett-Cotta, 1985, p. 20.

3 - بن دافيد، *مراكز التعلم في بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتّحدة*، 1977، ص.29 وما بعدها.

J. Ben-David, *Centers of Learning: Britain, France, Germany, United States*, New York, MacGraw Hill, 1977, p. 29 sq.

الوضع مختلفاً اختلافاً كلّيا، إذ تحوّلت الجامعات في هذه الربوع إلى مراكز للتكوين المهني منذ نهاية القرن 18. ولم تكتف الدولة التي شجّعت سياسة التحديث بتعهّد الجامعات وإقامة المنابر فحسب، بل وظّفت أيضاً أغلب أولئك الذين تلقوا تكوينا مهنيا في الاختصاصيْن التقليديين، القانون والطبّ، وفي المعارف الحديثة التي تتشكّل من مختلف قطاعات الفيلولوجيا واللسانيات المقارنة. وما يسمى بالبورجوازية المتعلّمة (*Bildungsbürgertum*) وهي بورجوازية متوسطة تُعرّف انطلاقاً من «الخاصيّة» الثقافية (*Kulturbesitz*) عوضاً عن الخاصية الاقتصادية، يتأتّى أساساً من الوظيفة العمومية (ينبغي أن نضيف القسيسين البروتستان العاملين في كنيسة لم تنفصل كليا عن الدولة). وشكّلت هذه الطبقة الاجتماعيّة جمهور الفيلولوجيين واللسانيين، ومثّلت بما كانت تضمّه من أولياء التلاميذ حرفاء الفيلولوجيين في المعاهد الثانوية (*Gymnasien*) أي أساتذة الأقسام العليا (*Oberlehrer*). وبهذا المعنى الدقيق، كانت الثقافة السياسية واللسانية في القرن 19 ثقافة حِرفية و«دوْلية» [نسبة إلى الدولة]. فاحتراف الفيلولوجيين واللسانيين في ألمانيا الذي يساوي «أَسْتَذَتهم»، يمثل فرقا شاسعا بالقياس إلى التطوّرات التي حصلت في فرنسا وبريطانيا. وفي ألمانيا، لم تضطلع الجمعيات العلمية التي يشترك فيها الحرفيون والهواة بأي دور تقريباً في تاريخ العلوم في المعنى الواسع لهذا المصطلح.

ونظراً إلى أنّ « الفيلولوجيّين «الكلاسيكيّين» تاريخيا، كوّنوا أولى الحرف الحديثة، فإن كلّ دراسة لاحتراف مختلف الاختصاصات في ألمانيا في القرن 19، سواء احتراف المختصين في الرياضيات والعلوم الصحيحة والفيلولوجيا «الحديثة» بأنواعها (المختصين في اللغات الجرمانية أو الروْمانية،إلخ.) أو احتراف اللسانيات المقارنة، ينبغي أن تتّخذ من تاريخ هؤلاء الفيلولوجيين «الأوائل»[1] مرجعا. وسنرى، فعلا، أن ضروب الفيلولوجيا الأخرى، مثلها مثل النحو المقارن، أقامت علاقات

---

1 - توجد دراسات عن المعنى المختلفة ومراجع ضرورية لتوجّه عام في كتاب كونز وكوكا، *الطبقة الوسطى المتعلّمة في القرن 19. القسم 1: نظام التربية والامتهان في المقارنات الدولية*، 1985.

W. Conze, J. Kocka, *Bildungsburgertum im 19. Jahrhundert.* Teil 1 : Bildungssystem und Professionalisierung in internationalen Vergleichen, Stuttgart, Klett-Cotta, 1985, p. 20.

وانظر أيضاً عن تمهين المؤرّخين فيبر، كهنة كليو. *الدراسات التاريخية والسوسيولوجية في أصل المؤرّخ الألماني ومهنته وفي تاريخ علم التاريخ، 1800-1970*، فرنكفوت/بارن، بتر لنغ، 1984.

انجذاب وتعارض مع الفيلولوجيا «السابقة» على امتداد القرن 19. [81] ولم تنجح هذه الضروب التي نشأت في نهاية مرحلة احتراف الفيلولوجيا القديمة، أي نحو نهاية الثلث الأوّل من القرن 19، في الانتشار إلّا باعتماد معايير «السمة العلمية» التي أقرّتها الفيلولوجيا «الكلاسيكية» مثل استعمال أسلوب يتّسم بالصرامة العلمية مع محاربة هيمنة هذه الفيلولوجيا. ولن يكتمل مسار التخلص من هيمنة هؤلاء الوافدين الجدد إلا نحو نهاية القرن 19. ويتجلّى هذا الدور المخصوص للفيلولوجيا «الكلاسيكية» باعتبارها علما استهلّ تحديث مجمل العلوم في تاريخ منظومة المصطلحات. فخلال النصف الأوّل من القرن 19، كانت الفيلولوجيا هي «العلم» بصيغة متميزة، في حين اضطلعت العلوم الصحيحة (الطبيعية) بهذه الوظيفة في فرنسا وفي المجال البريطاني. فالمصطلح الألماني (*Wissenschaft*: علم) يغطي على هذا الأساس الآداب والعلوم (les lettres et les sciences)، في المعنى الفرنسي أو الأنغليزي لهذين المصطلحين.

ولم تتغير الفيلولوجيا، من جهة أنها علم «أستاذيٌّ»، في أفكارها وطرقها فحسب، بل تغيّرت مكانتها الاجتماعيّة أيضاً. لقد كان هناك فيلولوجيون، قبل سنة 1800 بزمن طويل (راجع بورسيان،Bursion،1883 أو سنديس، 1967، Sandys)، وقد حفظوا تراث الثقافة الكلاسيكية المكتوبة منذ حركة «الإنسانية» (humanisme*، لكنهم لم يحظوا بمكانة الاحتراف بالمعنى الذي عرّفناه به حتى نهاية القرن 18، في حين كوّن الأطباء ورجال القانون [مجموعتين] محترفتين منذ بدايات المؤسّسة الجامعية. ومَرَدّ هذا الفارق هو أن أولئك الذين درسوا اللغات والآداب الكلاسيكية لم

W. Weber, *Priester der Klio. Historisch-sozialwissenschaftliche Studien zur Herkunft und Karriere deutscher Historiker und zur Geschichte der Geschichtswissenschaft, 18001970-*, Frankfurt/Bern, Peter Lang, 1984.

وتوجد معلومات مفصلّة تفصيلا شديداً عن علاقة علماء الرياضيات والفلاسفة في بروسيا في كتاب شوبرنغ، ظهور مهنة تدريس الرياضيات في القرن *19*. **دراسات ومواد عن عملية الاحتراف في بروسيا** (*1810-1870*)، فينهايم، منشورات بيتز، 1983.

Schubring, *Die Entstehung des Mathematiklehrerberufs im 19. Jahhrhundret Studien und Materialien zum Prozess der professionalisierung in Preussen (18101870-)*, Weinheim, Beitz Verlag, 1983.

*- (المترجم) «الإنسانية» تيار فكري تطوّر في أوروبا زمن النهضة يُعيد ربط الصلة بالحضارة الإغريقيّة اللاتينية ويتّسم بإقبال شديد على المعرفة ويهدف إلى نموّ الإنسان الذي يترقّى بالعلوم والثقافة.

يكونوا تلقوا تكوينا جامعيا حتى نحو سنة 1800، إذ كانت كليات الفنون، وهي حيّز التكوين في الدراسات الكلاسيكية، تمثل مؤسّسات للتعليم الثانوي. وكان يُهيّأ فيها لمتابعة الدراسة في الكليات المهنية (الحقوق والطب واللاهوت) التي تمثّل التعليم العالي. لذلك، كان «الفنّان» شخصاً لم يتلقّ إلا تكوينا جزئيا ومنقوصاً أي أنه كان بمثابة قانونيّ أو لاهوتيّ لم يكتمل. ومثلما كان الشأن في فرنسا قبل 1789، لم تكن المدارس الجامعية (*Gelehrtenschulen*) التي تطابق المدارس الإعدادية الدائمة (collèges de plein exercice)(**) مختلفة عن كليات الفنون. لذلك كان أستاذ الدراسات الكلاسيكية أستاذاً في كلية أو أستاذاً في مدرسة جامعية[1]، وكان «الفنّانون» في التنظيم التراتبي الهرمي للمعرفة والكليات التقليدية في أسفل السلم واللاهوتيون في قمته.

وحوالي سنة 1800، سمحت العلمنة والاحتلال النابوليوني بإلغاء التنظيم السلّمي القديم. فأصبحت جميع الكليات متساوية شأنَ كل «المواطنين»، وأصبحت كلية الفنون بعد إصلاحها و«مساواتها» تسمّى كلية الفلسفة. وأقام هذا التحديث الهيكلي القواعد المؤسّساتية لرفع مستوى الدراسات الكلاسيكية والعلوم الأخرى (الإنسانية والطبيعية) الممثلة في هذه الكلية في القرن 19 وللرفع من مكانتها. وكان الفصل القاطع بين التعليم العالي الجديد والتعليم الثانوي مكمّلا لإصلاح الكليات. فالمدارس الجامعية القديمة ستسمى معاهد ثانوية (*Gymnasien*) وستختم الدراسة فيها بامتحان (*Abitur*) تراقبه إدارة تنتمي إلى بيروقراطية الدولة [2]. وخلال الثلث الأوّل من القرن 19، أصبح كل أساتذة التعليم الثانوي الذين تلقّوا تكوينا في الكلية يوصفون بـ«الفيلولوجيين» بما في ذلك أساتذة الرياضيات. [82] ولمّا كان أساتذة

1 - ** (المترجم) – مدارس فرنسية متخصصة مفتوحة كامل الوقت يدرّس فيها رجال الدين المنتمين إلى الفرق الدينية على خلاف المدارس التي يدرّس فيها «أساتذة» من غير رجال الدين. كان هناك شغلان مهنيان آخران، ليسا مهمّين في هذا السياق، هما وظيفة المكتبي والمدرّس الخاص. ولمّا كان هؤلاء المدرّسون يصنّفون مع الخدم فإنهم كوّنوا «بروليتاريا» الفيلولوجيين.

2 - بولسن، *تاريخ الدروس الملقاة في المدارس والجامعات الألمانية مع الإشارة إلى نتائجها من العصر الوسيط إلى الوقت الحاضر*، المجلّد 2، لايبزيش، 19872.

F. Paulsen, *Geschichte des gelehrten Unterrichts auf den deutschen Schulen und Universitaten vom Ausgang des Mittelalters bis zur Gegenwart mit besonderer Rücksicht auf*, Vol, 2, Leipzig, 1987 2.

اللغات الحيّة لا يتلقّون بعُد تكوينا علميا، أي تكوينا عاليا، فإنّهم كانوا يصنّفون بين أولئك الذين لا يدرِّسون إلا تدريسا تطبيقيا وميكانيكيا. وكانوا يسمّون «معلمي اللغات» (*Sprachmeister*). (كريستمن، Christmann،1985 وهولنشميت، Hültenschmidt،1978). وينبغي أن نلاحظ أنّ التحديث لم يشمل في البداية إلا ألمانيا الشمالية (بروسيا خاصة)، أمّا في مقاطعة بافاريا، فقد آلت محاولات مماثلة إلى الفشل.

لقد أكدنا الدور الأساسيّ للفيلولوجيا الكلاسيكية في مجمل مسار الاحتراف/ التحديث في العلوم في القرن 19. وعلاوة على هذه الوظيفة العامة لأقدم أنواع الفيلولوجيا، لابدّ أن نتساءل عن صلاتها الأخصّ بأنواع الفيلولوجيا «الحديثة» وبالنحو المقارن. ولمّا كان هدفنا [دراسة] احتراف اللسانيين في القرن 19، وجب الانتباه إلى أن «اللسانيات» في هذه الحقبة لم تنحصر في النحو المقارن لبوب أو شلايشر (Schleicher) وأضرابهما، هذا إذا اقتصرنا على الكاتبيْن اللذين وضعا بمؤلفاتهما – مع فارق بعض العقود- معايير مادة اختصاصهما. فقد سيطر في القرن 19 تياران لسانيان اثنان: الأوّل هو المعالجة المقارنيّة (انظر بعد هذا، الفصل الثالث)، والثاني لسانيات ترمي إلى أن تكون أداة في خدمة نشر النصوص. ولا يتعاطى هذه الثانية الفيلولوجيون «الكلاسيكيون» فحسب، بل يمارسها أيضاً المختصون في اللغات الجرمانية والروْمانية الذين يهتمون اتباعا للتيار الرومنطيقي، بنصوص القرون الوسطى، وكانت هذه اللسانيات لسانيات فيلولوجية حصريا. وتمثل الطريقة الأكثر اكتمالا في هذا الميدان، وهي طريقة لاشمن (Lachmann)، جسرا مباشراً بين الفيلولوجيا «الكلاسيكية» والفيلولوجيا المتعلقة باللغات الجرمانية. أما التيار المقارنيّ، من جهته، فلم يكن البتّة يتناقض مع أنواع الفيلولوجيا «الحديثة» في زمنها. فضروب الفيلولوجيا هذه كانت علوما ثنائية من البداية، تجمع مادتين فرعيتين مستقلتين هما التاريخ الأدبيّ المقارن واللسانيات التاريخية والمقارنة، بل إن هذه الأخيرة كانت أكثر من مادة فرعية. فقد حدّدت أنواع الفيلولوجيا مثل الفيلولوجيا الروْمانية أو السلافية مجال مادتها انطلاقاً من المعيار اللساني المتعلّق بقرابة النسب بين اللغات. وكان هذا الإجراء شديد الثراء بالنسبة إلى الدراسات اللسانية، لكنه لم يكن مفيداً للدراسات الأدبيّة. لذلك عميت الأبصار، مثلاً، عن كون الأدب الألماني في العصر الوسيط كان بعيداً عن أن يمثل أدبا يعبر عن «روح وطنية» طريفة وأنه استقى من المنابع الفرنسية. ولأسباب أسطوريّة سياسية، وقع تقليص مجال فقه اللغات الجرمانية (روزنبرغ، 1981، ص.41 وما بعدها،

Rosenberg): فقد شجعت الفيلولوجيا، بتكوينها وعيا وطنيا، الدراسات في تاريخ الآداب واللغات/اللهجات الألمانية مهملةً اللغات والآداب الجرمانية لدى الشعوب السكندينافية والهولندية والأنغلوسكسونية. فدراسات اللّغة الأنغليزية مثلا لم تتشكل فقها مستقلا، إلا خلال النصف الثاني من القرن 19 (لمزيد التدقيق انظر كرسيتمن، Christmann،1985). يفهم المرء [إذًا] لَمِ ينبغي الحديث عن الفيلولوجيين إذا أراد الحديث عن اللسانيين. لقد كان الفرق بين الدراسات في النحو المقارن الهندي الأوروبي والنحو المقارن الروْماني والسلافي والألماني،إلخ، فرقا كميّا في الأرجح، قياساً إلى عدد اللغات التي تمّت معالجتها وإلى مدة العمل التي يمكن أن يبذلها دارس واحد في كل مبحث رئيسي أو مبحث فرعي. [83] فباحث مثل دياز (Diez) قد اشتغل في آن واحد بالتاريخ الأدبيّ وباللسانيات.

ورغم ضرب من الحكم المسبّق في كتابة التاريخ لا يرى فرقا بين المكوّن اللساني للفيلولوجيا قبل سنة 1800 وبعدها، يستطيع المرء أن يلاحظ أنّه حتى الفيلولوجيا «الكلاسيكية» تتيح لمكوّن لساني مستقلّ نسبيا بعض منزلة. وقد نشكّ في هذا عند فولف (في «*محاضرة في موسوعة الدراسات الكلاسيكية*» نشر غورتر، لايبزيش، F.A. Wolf: *Vorlesung über die Encyclopädie der Alterthumswissenschaft*, J.D) (1839 Gürtler (éd). Leipzig, 1839)[1] الذي درس «الحقب» المختلفة للهجات بلاد الإغريق القديمة، لكنّ هذه الدراسات التي تعتمد على «النحو العام»، ليست لديه، إلا في خدمة العناية بالنصوص. والأمر مناقض لهذا عند بوخ (في كتابه «*موسوعة العلوم الفيلولوجية ومنهاجها*»، لايبزيش، 1886، A. Boeckh: *Enzyklopädie und Methodenlehre der Philologischen Wissenschaften*,)[2] الذي كان يسعى إلى أن يقرّب دراسة اللغتين الإغريقيّة واللاتينية من دراسة السنسكريتية.

لكن هذا الباحث ظل خلال الثلث الأوّل من القرن 19 معزولاً نسبيا في مجموع الفيلولوجيين «الكلاسيكيين»، بل إنّ هؤلاء غالباً ما كانوا منافسين حقيقيين لهذا النوع الجديد من الدراسات اللسانية، رغم أن اللغتيْن محطّ عنايتهم أي الإغريقيّة واللاتينية، كان قد عالجها المقارنيّون. وكان أشهر هؤلاء المناوئين هرمن دو لايبزيش

---

1 - يعود المخطوط إلى القرن الثامن عشر.

2 - إعادة تصوير. دارمشتات (1966 ،Darmstadt). المخطوط يعود إلى سنة 1809.

(Hermann de Leipzig) (وسنعود إلى هذا لاحقاً). ويرى سنديس أنّ هذه المقاومة تعود إلى أثر عدم التقبّل وفرط التفكير المحافظ أقل من عودتها إلى ارتياب في طرق رواد المقارنيّة وفي معرفتهم الرديئة باللغات المدروسة وفي لا مبالاتهم بالتركيب [في النحو] الكلاسيكي (سنديس، 1967، ص.207). ويمكن أن نوافق سنديس وأن نقرّ بوجود صراع بين تصوّر تركيبي للغة- طبّق فولف وهرمن كلاهما «النحو العام» في دراسة اللّغة الإغريقيّة- وتصوّر صرفي وصوتي للنحو المقارن (انظر الفصل الثالث). ويلفتنا في هذا الموضع جانب آخر: بما أنّ سمة من سمات الاحتراف هي حذق أدوات علم من العلوم، وبالتالي دقّة العمل علامةً على الجودة، فإنّه ينبغي الانتباه إلى حذر الفيلولوجيين إزاء النحو المقارن الناشئ. ولم يحظ الباحثون في الاختصاص الجديد باعتراف الفيلولوجيين إلا من جهة اتّخاذهم طريقة أكثر دقّة في فحص الظواهر اللسانية. ولما استقرّ النحو المقارن وقُبل به علما «حقيقيا»، ساهم باحثون مثل تيودور بنفاي (Benfey) أو جورج كورتيس (Curtius) أو هيمن شتاينهل (Steinthal) (سنديس، 1967، ص.206 وما بعدها)، ابتداء من السنوات 40 في تقريب الاختصاصين الواحد من الآخر.

ونقلت معايير السمة العلمية شكليا من خلال مؤسّسة التعليم الجامعي المعروفة بـ«*ندوة الفيلولوجيا*» التي تنتمي إلى الكلية، وفيها نُحتت المهارة في طريقة الفيلولوجيا وأسلوبها. وبدون إحداث حلقات الفيلولوجيا «الحديثة» أو هيئات مماثلة للسانيات الهندية الأوروبية، ما كانت ضروب الفيلولوجيا الحديثة تتحوّل علوما حرفية بالمعنى الكامل لهذا المصطلح. وتضطرنا السيادة الثقافية والمؤسّساتية والأسلوبيّة للفيلولوجيا «الكلاسيكية» خلال الثلثين الأولين من القرن 19 إلى أن نبدأ بدراسة تاريخ الاحتراف في هذا العلم «الأول». [84] أغلب البحوث عن الاحتراف أنجزها علماء اجتماع ومؤرّخون وخاصة مؤرّخو التربية (أنظر الإحالة 1)، أي إنّ العمل كان دائماً على بيانات خارجية وتاريخية، ومازالت الدراسات شحيحة بالضرورة في ما يتصل بالتاريخ الداخليّ. لكن، التطوّر الداخليّ لعلم من العلوم، وكما كتب ذلك أنطوني غرافتن (Antony Grafton) (غرافتن، 1983)، مشمول، هو أيضاً، بعملية الاحتراف. لذلك ينبغي البحث عن الصلات التي يتحقق فيها الترابط بين التطوّرات الخارجيّة والتطوّرات الداخليّة. فقد اعتبر تلكوت برسنس التكوين الجامعي معيارا حاسما في

تحديد حرفة من الحرف[1]. وفعلاً، هنا ينشأ الرابط بين التاريخ الاجتماعيّ والمؤسّساتي، من ناحية، والتاريخ الداخليّ، من ناحية أخرى. لذلك ينبغي البحث إذن في ما فعله الفيلولوجيون واللسانيون في القرن 19 فعلا أثناء دراستهم في المؤسّسات التي أمّوها (غرافتن، 1983، ص.162).

والتعليم المهني تعليم يهدف دائماً إلى تكوين خبراء، ويتمّ هذا التخصص في الفيلولوجيا والفلسفة إمّا قصد البحث الجامعي، وإمّا قصد التدريس الجامعي و/أو المدرسي. وإذا تابعنا مسار هذا التخصص وجدنا فيه سمة أساسيّة للتطوّر الألماني تتمثل في التوجّه إلى البحث، وترسّخ ما سمّاه المؤرّخ الأمريكي ستيفن تورنر (R. Steven Turner) «*مقتضيات البحث*» [2].

وجرت العادة باعتبار إحداث جامعة برلين الوثيق الصلة باسم هومبلت بمثابة التاريخ «السحري» لنشأة الجامعة الحديثة. وتعود هذه الحداثة إلى مأسسة «وحدة البحث والتعليم» الشهيرة. ولا يمكن إنكار قِدم البحث في الجامعات الألمانية: فقبل سنة 1800، كان هناك أساتذة نشروا أبحاثا طريفة وطلبة شاركوهم في أبحاثهم (غرافتن، 1983، ص.164). لكن هذا البحث كان دائماً تعبيراً عن اهتمام شخصي وعن «نداء داخلي». وبعد مأسسته، أصبح البحث جزءا مؤسّسا لوظيفة اجتماعيّة ومستقلا، بالتالي، عن درجة الاهتمام الشخصي لدى الباحث. وكذا الأمر للطلبة قبل هذا التغيير الوظيفي للجامعة، إذ كان بعضهم قد شعر هو أيضاً بدافع ذاتي للمشاركة في البحث. لكن بعد عقدين أو ثلاثة في أوائل القرن، أصبحت المشاركة في البحث فرضا على الجميع وقسما إجباريًا من أقسام الدراسة: فالطلبة يتلقّون تكوينا في البحث. وأضحى الانتقاء من أجل «المسارات المهنية» في الجامعات وفي المعاهد

1 - راجع مادة «مهن Professions » في « *الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعيّة*»، نيويورك، ماكميلن، 1968، ص.536.

International Encyclopedia of the Social Sciences, New York, Macmillan, 1968, p. 536.

2 - *الجامعات البروسية ومقتضيات البحث العلمي، 1808-1848*، آن أربور، ميكروفيلم الجامعة، 1973.

The Prussian Universities and the Research Imperative, 1808 to 1848, Ann Arbor, University Microfilms, 1973.

الثانوية المحدثة يتمّ بمقتضى امتحانات لاختبار القدرة على البحث الطريف. ونُحيت العناصر التربوية جانبا. وكان هذا المسار التحديثي/الاحترافي، مسارا ملتبسا، من بعض الجوانب: فقد سعى المبادرون بالإصلاح في بداية القرن- وهم أمثال الفيلولوجيّ فولف والفيلسوف والسياسي هومبلت والإداري شولتز (J. Schulze)- إلى ترسيخ الوحدة بين عنصرين مختلفين هما البحث والتدريس. لكنهم، بمأسستهم ما كانوا يرونه تحقيقا للحرية الشخصية، أطلقوا مسارا أدّى إلى نتائج معاكسة. [85] فبدل الحرّيّة الشخصيّة ستقام مسارات مهنيّة وعوض الثقافة، وحتى الثقافة عامة، سنجد خبراء. وسيتبع التعليم حاجيات البحث أكثر فأكثر. وتمّ التحوّل من الفيلولوجيا التقليدية إلى الفيلولوجيا الحديثة على ثلاث مراحل متوالية. تميزت المرحلة الأولى بإصلاح يرمي إلى تعليم يحقّق الفكر العلمي الجديد الذي يسم نهاية القرن 18. أمّا المرحلة الثانية فمرحلة إصلاحات 1809-1810 وعمدتها «وحدة البحث والتعليم». أمّا المرحلة الثالثة التي بدت تباشيرها خلال السنوات العشرين فمرحلة هيمنة البحث و«*مقتضيات البحث*».

وقبل الحديث عن هذه المراحل الثلاث، من الضروري إلقاء نظرة على نظام التعليم التقليدي الذي سيواجهه الإنسانيون الجدد. فإلى نهاية القرن 18 وفي عديد الجامعات، وخاصة في الجامعات الكاثوليكية حتى أواسط القرن 19، كان أستاذ البلاغة هو من يدرّس اللغات والآداب الكلاسيكية. وكانت مهمته نقل معرفة من نوع المعرفة الإنسانية التي تخدم ثقافة جمالية. ولم يمارس الطلبة (إلا في حالات فردية) أيّ نشاط بحثي كما أنهم لم ينكبّوا على مواضيع تتّصل بحياة القدامى. إلا أن تعليمهم كان يتمثل أساساً في شرح النصوص (غرافتن، 1983، ص.163). وكانت طريقتهم في العرض تتبع «رتابة» أساتذة كليات الفنون، مثلما يبدو ذلك في تدرج «*الدرس بالمحاضرة*» (*praelectio*)، حيث يبدأ الأستاذ بعرض قائمة أهمّ الطبعات لنصوص المؤلف الذي هو محلّ الدرس وقائمة المراجع. ثم يشرع في شرح النص ذاته: كلمة كلمة وسطرا سطرا، ومن تأثيل الكلمات إلى المسائل النحوية. وأطلق ممثلو التعليم الحديث، من «الفلاسفة» و«الإيديولوجيين» الفرنسيين إلى الإنسانيين الجدد الألمان،

على هذه الطريقة اسم «الأسلوب المدرسي» أو «الطريقة المدرسية»[1]. وفعلاً، هذه الصيغة من «المحاضرة» (*lectio*) قديمة قدم الجامعة نفسها. لكن هذه المحاضرة محاضرة إنسانية بهدفها وبمحتواها. إذ الهدف منها هو تعليم الطلبة تذوّق النص جماليا واتّخاذهم إياه منوالاً للأسلوب اللاتيني الخاص بهم.

ولم يكن محتوى الشرح، في الغالب، نتيجة لأبحاث الأستاذ الطريفة إذ لم يكن الأمر يتجاوز «قراءة» لا غير. ولإيفاء هؤلاء الأساتذة حقهم، لابدّ من ملاحظة أنهم لم يكونوا أقلّ ذكاء ممن جاؤوا بعدهم، لكنهم اشتغلوا في سياق مؤسّساتي مختلف. ولنذكّر بما قلناه عن البنية التراتبية للجامعة القديمة: في القاعدة كلية الفنون وبالتالي الدراسات الكلاسيكية وفي القمة اللاهوتيون. ولم يتمكن الأساتذة، بحثا منهم عن «مسار مهني»، من تصوّر تدريسهم في الكلية الدنيا تعليما مهنيا أي اختصاصا يمارس على امتداد حياتهم المهنية. فقد سعوا فعلا إلى النفاذ إلى الكليات العليا، كليات الحقوق والطب وخاصة كلية اللاهوت. [86] يضاف إلى هذا أنّه بسبب انعدام البحث المؤسّساتي، كانت حصص التدريس تتراوح بين 18 ساعة و25 ساعة أسبوعيا، وكانت المحاضرة تشمل أربعة نصوص أو خمسة في الوقت نفسه. كان هذا الصنف

---

1 - كان تمثيل المعارف في الجامعات الفرنسية قبل 1789 موضوع دراسات واسعة أنجزها بروكلس «التعليم العالي في فرنسا في القرنيْن 17 و18. تاريخ ثقافي، أكسفورد، منشورات كلارندن، 1987.

L.W.B. French Higher Education in the Seventeenth and Eighteenth Centuries. A Cultural History, Oxford, Clarendon Press, 1987.

ولا تتوفّر دراسات مماثلة عن الوضعية الألمانية، إلّا أنّه توجد براهين كافية تعود إلى أبحاث تورنر، 1987 (Turner) وغرافتن، 1983 وهولتن شمت، 1985 (Hültenschmidt) التي تدفع إلى الاعتقاد أنّ طريقة العرض كانت متشابهة في البلديْن. عن الإيديولوجيين، انظر دومينيك جوزيف غارات، 1800 « تحليل الفهم في «محاضر مدارس المعلّمين» جمعها ستينوغرافيون وراجعها الأستاذ، باريس، سلسلة نقاشات، مجلد 2، ص.206 وما بعدها. [العنوان الحقيقي بجمع «الأساتذة»]

Dominique-Joseph Garat, *Analyse de l'entendement, dans Séances des Écoles Normales, recueillies par des sténographes et revues par le professeur*, Paris, Série Débat, vol. II. p. 206 *sq.*] les professeurs dans le titre [

*- (المترجم): «محاضر مدارس المعلّمين» جريدة تسجّل فيها الدروس والنقاشات والمحاضرات توزّع على القائمين على الدولة والأساتذة وتلاميذ معاهد المعلّمين، وترسل إلى إدارات مقاطعات الجمهورية وإلى الوزراء والقناصل والأعوان في البلدان الخارجية..»

من الأساتيذ، حسب مصطلح تلك الفترة، صنف عالم موسوعي (polyhistor) في معنى ساذج إلى حد ما[1]. كانت مهمّته عرض قائمة من الأحداث والنظريات أي نقل حجم من المعرفة الثابتة، وكان جمهوره في الأغلب من أصل محلّي، وتقوم تسميته على سمعته لدى النافذين المحلّيين وليس على شهرته داخل «جماعة علمية». في هذه الظروف، كان هؤلاء الأساتذة وطلبتهم أقرب إلى «العارفين بالنحو» منهم إلى «النحاة»، وكانوا إلى «المتحذلقين» أقرب منهم إلى «العلماء». لهذا، لا يمكن البتة أن نتحدّث عن احتراف.

ولكن خلال الثلث الأخير من القرن 18 بدأ الاحتراف في التشكّل بفضل إحداث ثلاث حلقات دراسية في الفيلولوجيا، هي ندوة هاينه (Heyne) في غوتنغن (Goettingen) (مملكة هانوفر)، وندوة فولف في هاله (مملكة بروسيا)، وندوة هرمن في لايبزيش (مملكة ساكس)[2]. وكان المؤسّسون يرمون إلى تكوين فيلولوجيين على طريقة اللاهوتيين وإلى أن ينافسوا هؤلاء. واستفادت جودة العمل من هذا غنما، فكان الطلبة لا يستمعون إلى الدروس فحسب، بل إن بعضهم يختارهم أستاذ الفيلولوجيا الذي ما زال يسمى «أستاذ البلاغة» بعد متابعة المحاضرة، فتتاح له المشاركة في فريق مضيق يسعى إلى تعميق العمل في نصوص من العصور القديمة الإغريقيّة والرّومانية. ولم تكن جودة العمل وحدها هي المدخل إلى الانعتاق من وضعية الدونية السابقة بل كان ذلك أيضاً بطريقة مادية جدّا. كان جميع اللاهوتيين يتردّدون على حلقاتهم

---

1 - ينبغي التذكير بأنّ فيلولوجيا من نوع الفيلولوجيا « الموسوعية الفائقة» « polyhistor» شهدت تطوّراً لافتا موسوما بالدرس المحاضرة (praelectio) الذي قام به غسنر «مدخل في تاريخ الفيلولوجيا والفلسفة، مقدّمات في المعرفة الكونيّة» ابتداء من 1756 في جامعة غوتنغن ونشر في 1774 بلايبزيش.

M. Gesner, *Primae linea in isagoges in eruditionem universalem nominatim philologiam, historiam et philosophiam*

2 - عن تاريخ الندوات الدراسية يمكن العودة إلى دراسة إربن القيّمة « ظهور الندوة الجامعية » *المجلة الشهرية الدولية*، 1913، 7، ص.1248-1264، 1336-1348». وورد فيها أن ندوتي غوتنغن وهاله تعودان إلى مرحلة أقدم وأن تاريخيهما مرتبطان بتطوّر علم التربية. لكن ينبغي أن نضيف أنّ ندوات النصف الأوّل من القرن 18 كانت ندوات ما قبل الاحتراف.

W. Erben, « Die Entsehung der Universtätseminare », *Internationale Monastsschrift*, 1913, 7, p. 1248-64, 1336-48.

ليصبحوا رهبانا، وكان مطمح أفراد الحلقات الدراسية في الفيلولوجيا أن يصبحوا أساتذة في الأقسام العليا في المدارس الثانوية، أي أن حرفة المدرّس ستنفصل عن حرفة القسيس. لذلك يلحّ المؤرّخون على [أهمية] الندوة الدراسية لفولف. فندوته، على خلاف ندوة هاين التي كان يؤمّها الطلبة الطامحون إلى دخول كلية اللاهوت، ستمثل مؤسّسة حرفة الفيلولوجي المستقل بذاته.

ونتيجة لهذا التوجّه نحو التدريس، ظل شرح النص يمثل المحتوى الأساسيّ في دراسات الصنف الجديد من الطلبة، إلا أننا نلاحظ أن اللسانيين الجدد أضافوا عدداً من «المآثر الأدبيّة» ونصوصا أخرى تفتح الباب على معرفة «حياة القدامى». وتضاعف الاعتناء بعادات القدامى وتقاليدهم أكثر من العناية بالخصائص الجمالية لنص نموذجي، وذلك تعبيراً عن عناية ثقافية جديدة بالعصور القديمة. واختفى شرح النص الجمالي القديم. وأثناء الانتقال إلى المرحلة الموالية تحوّلت تسمية المواد من «البلاغة» إلى «الفيلولوجيا». إلا أنّ المسائل اللسانية حافظت على مكانة الأسّ لشرح النصوص. وما تغيّر هو جودة العمل وشدته. ويشكل أفراد الندوة - بين 6 و8 أفراد في البداية- مجموعة تسمع وتنتقد وهي مهيأة تهيئة جيدة للنقاش. أثناء المحاضرة، كان الأستاذ هو المتكلّم الوحيد. [87] أما الآن، فالجميع يتكلّمون أساتذة وطلبة. هنا يتكوّن الفكر «النقدي» وهنا يبلغ العمل «أشُدّه» (*gründlich*).

تجاوز «النقد» في الحلقات الدراسية الموقف الفكري والأسلوب، وأضحى منهاجا. فقد طوّر اللاهوتيون البروتستان النقد منهجا للوقوف على النصوص الأصليّة للكتابات المقدسة أو على النصوص الني تحافظ على الكتاب المقدس أفضل محافظة، واستحال النقد أكثر تعقيداً بين يدي اللغويين «الوثنيين»، كما كان يسميهم، جدلا، بعض اللاهوتيين المحافظين. ورغم ذلك، لم يكن هذا البحث جزءا من الدور الاجتماعيّ للعلماء المعاصرين. ومثلما لاحظنا ذلك، كان الهدف الرئيس للندوات الدراسية الأولى تكوين مدرسين للمعاهد العلمية. فقد درّس طلبة فولف، مثلاً، شرح النص بطريقة «كلية» في الأقسام العليا، باعتبار ذلك قسما تطبيقيا لدراساتهم في الندوة الدراسية. وتعني المشاركة في البحث أي في النقد و«ترميم» النصوص متابعة «نداء» ذاتي وتحقيق حرية فكرية. كان طلبة الندوات الدراسية يحصلون على منحة تمكّنهم من العيش وكانوا يتلقون أجرا للمشاركة في تكوين مدرّسين من الطراز الراقي. ولمّا كانت مهنة المدرّس المدرسي ذي التكوين العلمي ضئيلة الجاذبية

جدّا ومهنة جديدة جدا، كان العثور على المترشحين لها عسيرا. واضطلعت الدولة من خلال دفع هذه المنح بدور الريادة في الإصلاحات.

ويقدّم التركيز على البحث وعلى النواحي المنهجية دليلا على حداثة هذا الضرب الجديد من الفيلولوجيا. ففي لايبزيش وهاله بالخصوص، أُخذت القضايا النحوية على أنها أساس كل دراسة أخرى في الفيلولوجيا، فكان الطلبة يتكونون ليكونوا «نحاة» حاذقين و«نقدة». وأصبح «العارفون بالنحو» ينتمون إلى حقبة بائدة.

أما الأساتذة فلم تعد تسميتهم رهينة سمعتهم لدى القادة المحليين بل تعود إلى سمعتهم العلمية. من ذلك مثلا أن فولف حظي بتوصية هاينه (Heyne) وحظي هاينه بتوصية دافيد رونكن (D. Ruhnken) (غرافتن، 1983، ص.166). وتمايزت كلية الفنون السابقة شيئاً فشيئا فأضحت مؤسّستين منفصلتين: كلية الفلسفة والمدارس الجامعية التي ستُصلح بعد وقت قصير ويُطلق عليها اسم «المعاهد الثانوية» (*Gymnasien*). نحن إذا في بدايات مسار الاحتراف.

والمرحلة الثانية التي أنتجت كثيراً من الأساطير البطولية هي مرحلة السنوات الأولى لجامعة برلين الجديدة. فقد شكّلت الثقافة العامة (*Allgemeinbildung*) ووحدة البحث والتعليم (*Einheit von Forschung und Lehre*) التصوّر القاعدي لهذه المؤسّسة. وبديهي أن وقع تصوّر التدريس منزعا إلى البحث دون أن يماثله (فـ«الوحدة» ليست «التماثل»). وتحدّث هومبلت الذي ابتدع عديد المرّات «بلاغة» جديدة أو خطابا جديداً عن الأساتذة «باعتبارهم باحثين مستقلين» (*Unabhängig Forschende*) وعن الطلبة «باعتبارهم باحثين موجّهين» (*geleitet Forschende*)[1]. وعُدَّ «اتحاد» هاتين المجموعتين انسجاماً جديداً، فكلتاهما كانت تهدف إلى معرفة كل مظاهر الثقافة والطبيعة الإنسانية لبناء طبيعتها وفكرها. [88] يمكن لمثل هذه الثقافة أن تتشكّل على الصورة المثلى بالاقتداء بمثال بلاد الإغريق القديمة، ففي هذه البلاد كانت

---

1 - فيلهلم هومبلت، « في ما ينبغي إجراؤه من إصلاحات التعليم في المملكة»، (نشر) أندرياس فلتنر وكلاوس جيل، كتابات حول السياسة والمسارات التعليمية في خمسة مجلدات، IV، 1964، ص.169 وما بعدها.

Wilhelm von Humboldt, «*Über die mit dem Königsberger Schulwesen vorzunehmenden Reformem*», Andreas Flitner et Klaus Giel (éd.) *Schriften zur Politik und zum Bildungswegen Werke in fünf Bänden*, IV, 1964, p. 169 *sq*.

الإنسانية قد أدركت ذروة المستوى الثقافي. ولمّا كان «التقدم»[1] قد اكتمل في هذه الفترة البعيدة، فإن الإنسانية الراهنة لا يمكنها إلا أن تسعى إلى الاقتراب من هذا النموذج المثالي.

ولعل أوغست بوخ (A. Boeckh)، أشهر تلامذة فولف، كان أفضل من جسّم هذه الطموحات الجديدة في الفيلولوجيا. فهو الذي أمكنه – وهو مدير الندوة الدراسية في الفيلولوجيا ببرلين- أن يحقّق الجمع الجديد بين البحث والتعليم. هنا، بدأ البحث يتمأسس بعد أن كان «نداء» حرّا زمن فولف، إذ أصبح البحث الطريف وتوجيه أبحاث الطلاب جزءا لا يتجزأ من وظيفة الأستاذ الاجتماعيّة.

لكن هذه الموسوعية العلمية لدى المصلحين البرلينيّين لم تعمّر طويلا. إذ، لمّا كان موضوع الندوة الدراسية هو معرفةَ العصر القديم معرفة كاملة وفي مجمله ونشرَ هذه المعرفة في المعاهد الثانوية الجديدة، فإنها لم تُحِلّ في مركز نشاطها لا شرح النص ولا نقد النصوص. فما كان يمكن لهذا أن تفي بالغرض. ويبيّن المؤلّف الرئيس لبوخ الذي عنوانه: «*اقتصاد الدولة لدى الأثينيين*» (Boeckh, *Die Staatshaushaltung der Athener*, 1817) في أي وجهة اتّجهت الحاجة إلى المعرفة. فهدف أبحاث الكاتب هدف سياسي، بالمعنى القديم للمصطلح، أي أنه يرمي إلى تنظيم الحياة العامة، ويستعمل الأدوات اللغوية في البحث.

وسرعان ما انفتح الجدال، وكانت شعاراته فيلولوجيا اللسان [أو فقه اللّغة] (*Sprachphilogie*) مقابل فقه الأشياء (*Sachphilologie*). ولم يقتصر بوخ في دفاعه عن هذا النوع الثاني من الفقه اللغوي (في مقدمة الكتاب المذكور الصادر في 1817) على استعمال صيغ لبقة مهذبة، فهو يرى أن المطلوب هو معرفة موسوعية وعلمية بالعصور القديمة أي معرفة تشمل مجموع مظاهر «حياة القدامى» حيث اللغات مظهر من هذه المظاهر وليست أداة لمعرفة النصوص فحسب (هو في هذا قريب من المقارنتين). كما أن هذه المعرفة لم تعد تكديسا بسيطا للوقائع لكنها ستصبح منظّمة

---

1 – بهذه العبارة وسم فولف تطوّر اللهجات الإغريقيّة المرحليّ. راجع فردريك أوغست فولف، **مقدّمة مطوّلة عن هوميروس أو آثار هوميروس** *[...]* (*Prolegomena ad Homerum sive de operum[...] Homericorum [...]*) هال، (Hall, 1795). نقلا عن الترجمة الألمانية لموشاو (Muchau, vol. I, Leipzig, Reclam, 1809)

مفهوميا ونتاجا «لعقول كبيرة». فهو يرى أن «اللسانيين» أو اللسانيين الفيلولوجيين (*Sprachphilologen*) وهم علماء ذوو توجّه عقلاني، قد يفسدون أهداف الإصلاح. ويضيف بوخ أنهم، لو نجحوا فلن تكون هناك معرفة بالعصور القديمة في ضوء «حاجيات العصر الراهن» ولا معرفة لسانية تستهدف مجموع النص. فقد يكون اللسانيون الفيلولوجيون بصدد تضييق موضوع الفيلولوجيا إلى حدّ أنه قد يضيق عن نقد «الكلمات» ولا يبقى فيه غير نقد «المقاطع»، بل نقد «الحروف». فهم قصيرو النظر أرستقراطيو المسلك (*Vornehm*)، وقد يشوهون تراث الفيلولوجيا كلّه منذ عصر مكتبة الإسكندرية. وهم لا يهتمون إلا بالشكل ويُبعدون الفيلولوجيا عن الحياة والمعرفة. وبذلك قد يكونون «العارفين الجدد بالنحو»، المناوئين من البداية «للنحاة» أو الفيلولوجيين «الحقيقيين».

[89] وكان ردُّ هرمن، رائد مدرسة لايبزيش، ردّا مباشراً واضحاً وضوح رأي خصمه: فـ«فقه الأشياء» ليس إلا فقه «هواية» إزاء «فقه اللّغة» الذي هو مشغل الاختصاصيّين الحقيقيين[1]. ومثل هذا الضرب من الحجج هو ما استعمله هرمن وآخرون ضد النحو المقارن في زمانهم.

وليس بوخ من سينشئ تقاليد علمية جديدة في الفيلولوجيا. فقد ربح الفيلولوجيون اللغويون الصراع. ونحن نعرف، انطلاقاً من أبحاث تورنر (Turner ،1987)، أن أساتذة المعاهد الثانوية في برلين انتدبوا من بين تلامذة بوخ، في حين أن أساتذة المناطق الداخلية، حتى في بروسيا، كانوا ينحدرون من مركز الفيلولوجيا اللغويّة في لايبزيش بريادة هرمن. ونظراً إلى ضعف مستوى التمدّن في هذه الفترة، أمكن للأقاليم القروية أن تسيطر على العاصمة.

ولم يكن حماس الهلينيين الجدد في برلين هو ما أنتج تكوين فقه علمي موجه نحو البحث، بل حماس «النقدة» الذين يتبعون «النقد، المعبودة الجديدة» (*Diva Critica*). وأخيراً، أصبحت هذه الطريقة لدى لاشمن (Lachmann) الفيلولوجي

1 - راجع بورسيان، «هرمان، يوهان غوتفريد جاكوب» سيرة الجنرال الألماني، 1875، 12، برلين، دنكر وهمبولت، ص.174 وما بعدها.

C. Bursian, « Hermann, Johann Gottfried Jakob », *Allgemine Deutsche Biographie*, 1875, 12, Berlin, Dunker & Humboldt, p. 174 sq.

الكلاسيكي المختصّ في اللغات الجرمانية والمتخرّج من مدرسة هرمن والذي درّس في برلين ابتداء من 1825، الطريقة الأكثر تعقيداً واكتمالا وتقنية (غرافتن، 1983، ص.168، وتمبنارو، 1981). ووجد هذا المسلك الفكري وهذه الطريقة مطبقيْن على العصر القديم «الكلاسيكي» والعصر القديم الألماني (إلى نصوص العصر الوسيط) حظوة في دروسه وفي ندوته الدراسية. وكان التعليم بالبحث هدفه البديهيّ: يحرّر الطلبة مقالات تعتمد على أبحاثهم الذاتية ويعرضونها على أعضاء الحلقة الدراسية لمناقشتها. وظلت اللاتينية لغة العمل في الدراسات الكلاسيكية. وأصبحت الندوة الدراسية التي كانت تصلح عند فولف لتكوين «نحاة» جيدين وأساتذة مدارس مهرة تهدف حصريا إلى البحث. «ويعسر على الاحتراف أن يقدر على المضيّ أبعد من هذا» حسب تعليق غرفتن (غرفتن، 1987، ص.168،Grafton).

ويمكن، من زاوية النظر في تاريخ اللسانيات باعتبارها علما صحيحاً، أن يعدّ نجاح الفيلولوجيا اللغويّة في فرض معاييرها في البحث الاحترافي تقدّما. لكنّ هذا التطوّر مزدوج بشكل بيّن. فقد تبخّر تصوّر المصلحين في برلين القريب من أفكار هومبلت وأمثاله، بل إنّ سنديس (Sandys) الذي كان يسمّي تيار بوخ «*المدرسة التاريخية والأثريّة*» (*The historical and antiquarian school*) وتيار هرمن «*المدرسة النحوية والنقدية*» (*The grammatical and critical school*) يتحدث عن «رواد» فرنسيين لبعضهم- مدرسة بوخ - وعن «رواد» أنغليز وهولنديين لبعضهم الآخر (سنديس، 1967، ص.88). وقد يكون انتصار هؤلاء الأخيرين، بالتالي، انتصاراً على التيار «الفرنسي».

لكن التصوّر «الفرنسي- البرلينيّ» ليس وحده هو الذي تراجع، بل إنّ الفيلولوجيا اللغويّة شهدت هي أيضاً تغييرات داخلها. ففي نسق تحولت فيه وحدة البحث والتعليم إلى ضرورة حتمية في البحث فقَد النصُّ في مجمله مكانته باعتباره موضوعاً للفيلولوجيا، وعوّض بمسائل لسانية مفصلة تفصيلا.[90] وتطوّرت سلسلة كاملة من المواد الفرعية في الفيلولوجيا (نحو اللهجات الإغريقيّة أو أنواع مختلفة من نقد النصوص، مثلا) وتبنّى كلّ مبحث فرعيّ أدبيّات تقنية خاصة به (يمكن أن نذكر «*نحو اللّغة الإغريقيّة*» لبوتمن (Ph.–k. Buttmann: *Ausführliche griechische Sprachlehre*; 1819-1819 ،(1827-1827, Berlin).، برلين). وبدأ مختصون في مختلف أقسام الفيلولوجيا يعوّضون علماء ذوي معارف واسعة.

وتحقّقت مخاوف بروخ. ففي 1826 مثلاً، لاحظ نيبور (Niebuhr)[1] أن أستاذاً واحدا لا يفي بالحاجة لحذق الفيلولوجيا. ويتذكّر ماكس مولار (Müller) في سيرته الذاتية[2] وضعية الدراسات في حوالي سنة 1840: كان يبدو له أنّ جميع المواضيع قد استنفذت، فالأبحاث التي كان عليه إنجازها حسب آراء الأستاذ كانت كلّها من صنف «النقد» مثل إقامة التسلسل التاريخي لمخطوطات مختلفة أو دراسة مسائل مخصوصة تتّصل ببعض الشعراء وليس لدى الطالب إلا فكرة عامة عن هؤلاء الشعراء، أو تحديد الحركات في اللّغة اللاتينية التي يمكن أن تؤدي إلى حذف عند هوراس (Horace) أو بروبرس (Properce) أو أوفيد (Ovide) أو غيرهم. كتب ماكس مولار أنه عمل كثيرا، لكن دون أن يشعر بلذة شخصية. وأضاف قائلاً: إذا عثر المرء على فرضية ذكية حصل على أفضل الأعداد [في الامتحان]، في حين كانت دراسة كاتب من كتّاب الإغريق وعرض نظرته في الحكم الإلهي للكون لا تثير أي اهتمام. ويمكن أن نستخلص من هذه الملاحظات أن البحث الحِرفيّ لم يكن، ضرورة، استجابة إلى نداء ذاتي.

وأثّرت خاصية الاحتراف هذه المتمثلة في تخصّص مجال الاهتمام تأثيراً ملموسا في التعليم المدرسي. ابتداء من إصلاحات أوائل القرن، كان كل مترشح للتدريس في المعاهد الثانوية (*Gymnasien*) مجبرا على اجتياز امتحان «الكفاءة للتعليم» (*pro facultate docendi*) أمام لجنة علمية من الأساتذة الجامعيين. وأدّى هذا الامتحان - الذي كان أداة فعّالة في إضعاف دور النافذين المحليين (قبل هذا لم يكن هناك إلا امتحان «لشغل الخطّة» («*pro loco*») وفي جعل الفكر العلمي الجديد يسود المدارس - إلى إدخال الفكر «النقدي» في الامتحان، على ما وصفه ماكس مولار. وفي وقت ما أصبحت المشاركة في الندوة الدراسية شرطاً ضروريا للنجاح في الامتحان. ثمّ إنّ ما تصوّره فولف وهومبلت اتّحادًا بين وجهين مختلفين هما تربية الملَكات الأساسيّة (في المعنى النفساني) في المعاهد الثانوية من ناحية، وتكوين الملَكات الرفيعة أي القدرة

---

1 - راجع نيبور (Niebuhr) في رسالة إلى كوّل (J.W. Cowell) بتاريخ 1926/10/24. نقلا عن غرافتن (Grafton) (1983) ص.169.

2 - راجع ماكس مولار، *سيرتي الذاتية*، نيويورك، 1901، ص.126. Max Müller, *My Autobiography*, New York, 1901, p.126.-

على البحث الطريف في الجامعات من ناحية أخرى، تغيّر طابعه هو أيضاً. إذ ساد في المعهد وفي الجامعة واجب البحث وتحقيقه حِرفيا.

وانطلاقاً من هذا، أنتجت المعاهد نفس التشكّيات التي تحدّث عنها ماكس مولار في ذكرياته عن هذه الدراسات: تضاءل النص وتضاءلت «الحياة» أكثر فأكثر ضمن مواد التدريس، وتضاعفت المسائل اللسانية أو النحوية المفصلة تفصيلا أكثر فأكثر موضوعاً يشتغل عليه التلاميذ (غرافتن، 1983، ص.169). فالأستاذ في الفصول العليا والذي كان عليه أن يفعّل التعليم الحديث أو العلمي أي أن يَحُلَّ محلَّ «العارف بالنحو» أو «الدعيّ» أصبح في الغالب الأغلب تجسيما جديداً لروح «الدّعيّ». وأصبح مصطلح (*Oberlehrer*) (أستاذ المعاهد) في الألمانية موسوما بمعنيين حافين اثنين هما: [91] معنى الفكر «النقدي»، في المعنى السلبي للمصطلح، ومعنى «من يفوق الآخرين معرفة». يقول غرافتن إن هومبلت أدرك فعلا هدفه في مأسسة البحث. لكنّ فتْح الباب للحداثة فتَح الباب لبروز تبعات غير متوقعة، إذ، سرعان ما ظهرت ضروب التوتر الخفية وراء فكرة انسجام البحث والتعليم.

ويعرض الجدول 1 (ص.94) تاريخ إنشاء الندوات الدراسية والمعاهد العليا في ثلاث جامعات في ألمانيا الشمالية. ويظهر أن فقهاء اللغات والآداب الحديثة واللسانيين الذين يدرّسون مجموع اللغات الهندية الأوروبية قد اتّبعوا نموذجا في التكوين المهني افتتحه الفيلولوجيون «الكلاسيكيون». ويشير اختلاف التسمية بين «ندوة دراسية» و«معهد عال» إلى أن الحلقات الدراسية استعملت للتكوين في اللغات التي تدرّس في المعاهد الثانوية، في حين كانت المعاهد العليا نظيرة لما يسمى في فرنسا «مخابر»، حيث لا يُشتغل بتكوين «أساتذة المستقبل في المعاهد». ويبيّن الجدول أيضاً أن «الطارئين الجدد» لم يعتمدوا هذا النموذج إلا أثناء الموجة الثانية من الاحتراف التي شملت عدداً أكبر من المواد (لا فقط المواد التي نهتم بها في هذا المقال بل العلوم الطبيعية وعلوم الهندسة أيضاً).

لا تتوفّر لدينا الآن أبحاث تشبه البحوث التي حظيت بها الدراسات «الكلاسيكية» وتمكّن من متابعة دقيقة لما أنجز فعلا في الحلقات الدراسية والمعاهد العليا. إلا أنّه توجد بحوث تجريبية تسمح بمتابعة هذه المرحلة من تاريخ «الثقافة

البورجوازية» (*Bildungsbürgertum*) (تيتزه وآخرون، 1987، **دليل بيانات عن تاريخ التربية الألمانية. مؤسّسات التعليم الجامعي في بروسيا وألمانيا، *1944-1820*، غوتنغن).**
(H. Titze et al., 1987, *Datenhandbuch zur deutschen Bildungsgeschichte. Das Hochschulstudium in Perussen und Deutschland,*)

ولم تحدث، إلى موفّى سنة 1819، إلا حلقات دراسية للفيلولوجيا الكلاسيكية. ولن يكسر غيرُها من المؤسّسات احتكارها إلا بعد فترة طويلة من الخمود. ويبدو أن سبب هذا التطوّر الجديد سياسي واقتصادي واجتماعيّ: فإنشاء أول ندوة دراسية جديدة في قائمتنا يعود إلى سنة 1874 أي مباشرة بعد إنشاء الرايخ (*Reich*) [الامبراطورية الألمانية] في فرساي سنة 1871. وأنتج النمو الاقتصادي الهائل والتغييرات في النسيج الاجتماعيّ نهاية «فسيفساء» الدول الذي كانت عليها ألمانيا، إذ عبّأ هذا قوى وحاجيات جديدة.

وارتفعت أعداد الطلبة ارتفاعا شديداً (تيتزه، السالف، ص.81 وما بعدها وص.238 وما بعدها): فقد كان عدد الطلبة في الجامعات الألمانية سنة 1835، 11.929 طالبا منهم 2.554 في الفيلولوجيا. وظلت هذه الأرقام متماثلة نسبيا حتى 1870. لكن، في سنة 1880 كان عدد الطلبة 20.985 منهم 4.621 في الفيلولوجيا،إلخ. أي إنّ العدد تضاعف في 10 سنوات. وتتوفر لدينا أيضاً أرقام عن أصول الطلبة الاجتماعيّة والمهنية، لكن هذه الإحصائيات المهمة جدّا في التاريخ الاجتماعيّ للعلوم لا تبدأ إلا في 1886، إلا أننا نعتقد أن المنحى الذي قد يستخلص عن الفترة ما بين 1886 و1933 (تنعدم الإحصائيات الاجتماعيّة بعد هذا) يصحّ للفترة كلّها ابتداء من إقامة «الرايخ». [92] نستطيع أن نلاحظ أنّ أغلب الطلبة شبّان من الطبقة الوسطى في الوظيفة العامة يستفيدون من الإمكانيات الجديدة في علوم الفيلولوجيا والتاريخ. ففي 1886 لم تكن نسبتهم إلى مجموع الطلبة في هذه الاختصاصات تتجاوز 27.06 %. وفي سنة 1902 كانت النسبة 32.47 %، وارتفعت إلى 43.69 % في 1932-1933. وللمقارنة مع الأرقام الخاصة بمهنة تقليدية مثل الطبّ نلاحظ أن أعداد الطلبة المنحدرين من الوظيفة العامة المتوسطة يرتفع أيضاً، لكن الارتفاع أقل حدّة: 16.94 % في 1886، و19.71 % في 1902، و26.73 % في 1928. وأغلب هؤلاء الطلبة الذين آباؤهم من أصحاب المهن الحرّة وخاصة الأطباء هم الذين استفادوا من الازدهار. وبداية من أواخر الثلث الثاني للقرن 19، نشهد أيضاً تطوّرات مهمة في مجموع العلوم التاريخية والفيلولوجيّة، إذ

شُرع في تفضيل علوم أكثر حداثة على الفيلولوجيا «الكلاسيكية». ففي نظم الامتحانات في بروسيا، ستحظى اللغات والآداب الحديثة بمكانة قارّة في امتحانات «الكفاءة للتدريس» في 1866 [1]. لذلك، فإن الموجة الجديدة لبعث ندوات دراسية بعد 1870-1871 لا تستجيب فحسب إلى ظرف اقتصادي يسمح بنفاذ عدد أكبر من الطلبة إلى الدراسة، بل تستجيب أيضاً إلى الإمكانيات الجديدة في ممارسة الفيلولوجيا ممارسةَ احتراف.

نحن لا نعرف عدد الطلبة الدقيق في مختلف الدراسات اللغوية خلال الفترة التي نهتمّ بها لأنّ قوائم التسجيل لا تفصّل هذا إلا ابتداء من 1925. لكننا، وكما الأمر في الأصل الاجتماعيّ، نعتقد أن الأرقام المعروفة تعكس تيارا «عريقا». في 1925 توزّع الطلبة المسجلون كالآتي: 646 في الفيلولوجيا «الكلاسيكية» و1.931 في الدراسات اللغوية الجرمانية و2.873 في اللغات الحديثة. أما المختصون في الهندية الجرمانية فصُنّفوا ضمن «علوم ثقافية أخرى» وكان المسجلون فيها سنة 1932، 1.768 طالبا، لكننا لا نعرف بدقّة عدد اللسانيين منهم.

وإذا فحصنا البيانات الشخصية للفيلولوجيين واللسانيين في بدايات القرن 19، لاحظنا أنّ «الآخرين» بدؤوا كلّهم بتكوين في الفيلولوجيا «الكلاسيكية»، ممّا مكّنهم من الدخول إلى المسار المهني الذي يكاد يكون مضموناً وهو مسار «أستاذ المعاهد» فشلايشر، مثلاً، بدأ بتكوين في الفيلولوجيا في ندوة ريتشل (Ritschl) الدراسية ببون وريتشل ينتمي هو نفسه إلى ندوة هرمن. ويفسّر من وضع له ترجمة في «السير الألمانية» (*Allegemeine Deutsche Biographie*) صرامته المنهجية بأنه تلقّى تكوينه اللساني ضمن الفيلولوجيين اللسانيين (شميت، 1890، ص.420 وما بعدها وهنري هونيغس فلدر، 1974 (Hoenigswald، ص.352). ويدعم مثل هذا التقارب بين الأسلوب العلمي للفيلولوجيين والتيار الغالب في اللسانيات المقارنة فرضيتنا في الدور التقعيدي للفيلولوجيا «الكلاسيكية» إذ هو الذي أقام معايير «السمة العلمية».

---

1 - فوهر، «مدرسة الباحث المعلم كلاوز مدير المدرسة لتحقيق التقدم الاجتماعيّ لفقهاء اللّغة» ضمن، كونز وكوكا، *الطبقة الوسطى المتعلمة في القرن 19*، 1985، ص.417 وما بعدها.

C. Führ, « gelehrter Schulmann-Oberlehrer-studienrat zum sozialen Aufstieg der Philologen» W. Conze, J. Kocka, *Bildungsbürgertum im 19. Jahrhundert*. p. 417 *sq*

في حوالي 1830 كان المختصون في اللغات الجرمانية أوّل المبادرين بإحداث مسارات مهنية خاصة بهم، وظل عدد فقهاء اللغات والآداب «الحديثة»، مثل المختصين في اللغات الرومانية ضئيلا لا يؤبه به. [93] لكن هذا التيار انقلب كليا، خاصة لفائدة «المتخلفين» وهم المختصون في اللّغة الأنغليزية.

ويشكل اللسانيون المشتغلون باللغات غير المدرسية فئة برأسها، فلم يدخلوا في امتحانات «الكفاءة للتدريس»، لكنهم كانوا يستطيعون الحصول على درجات جامعية صرف: الدكتوراه و«التأهيل الجامعي» (امتحان الكفاءة للتدريس في الجامعة). وكانت سوق تشغيلهم محدودة جدّا. كانت الفيلولوجيا مهنة بمعنى أنها «علوم تمكن من الخبز» (*Brotwissenschaften*)[1] لكنّ وضعية اللسانيين من غير اختصاص الفيلولوجيا/غير المدرسيين كانت شديدة الاختلاف. ونذكر من باب التمثيل مصير شلايشر - وإن كان حالة قصوى والحقّ يقال- فهو لم يجد منصبا للتدريس إلا بالخارج، في براغ (وكانت مدينة نمساوية وقتها). لمّا أصبح نضال التشيك الكاثوليكي لا يُحتمل عند هذا البروتستانتيّ، رجع إلى إيينا (Iena) في ألمانيا حيث لم يجد إلا منصب أستاذ من الدرجة الثانية بنصف أجرة ودون الحقّ في التدريس بالكلية. واضطر لضمان عيشه إلى أن يتحوّل «كاتبا يكتب في كلّ المواضيع» (*polygraphe*) بمقابل ولم يكن أبداً مدير ندوة دراسية أو معهد.

ولمّا كانت كليات الفلسفة مؤسّسات لتكوين أساتذة التعليم الثانوي أساساً، فإن رجالا مثل بوب وشلايشر ظلوا على الهامش في تطوّر المهن اللسانية الراقية. فهم، لذلك، يحتلون مكانة متباينة في التاريخ الاجتماعيّ وفي تاريخ الأفكار والمناهج.

وما يجعلهم رغم ذلك جديرين بالاهتمام من زاوية تاريخ الاحتراف هو أنهم استطاعوا الاستفادة من بعض الظروف الجديدة التي عرضنا لها طوال هذا المقال. فكلية الفلسفة التي كانت مهمتها المركزية تكوين أساتذة التعليم الثانوي بالبحث، وفرت إطاراً دائماً يسمح أيضاً بإحلال علم «بَذَخي» بدون أهداف «نفعية»

---

1 - كان لهذه العبارة أثر بالغ في الجدل بين فقهاء اللّغة وأصحاب الحرف التقليدية خلال فترة الإصلاحات، نحو سنة 1800. فقد أخذ الإنسانيون الجدد في هذه المرحلة التاريخية علومهم على أنها علوم ثقافية فعارضوا بذلك بينها وبين العلوم التي تهيئ لامتهان حرفة. لكن الاعتقاد بأنّ علوم فقه اللّغة في القرن 19 لم تصلح لتأمين القوت اليومي هو محض خيال.

أي بدون فرص في امتحان «الكفاءة للتدريس»، مثلما كان الشأن للسانيات المقارنة لأمثال بوب الذي أصبح أستاذاً في برلين سنة 1821. فقد سعى بوب الذي كان من رعايا ملك بافاريا حتى «هجرته» إلى برلين إلى الحصول على منصب في بلده في 1819، لكن فشل المحاولات المحتشمة للإصلاح الهيكلي لكلية الفنون في هذا البلد الكاثوليكي حال دون أن تتجاوز الجامعات مهمتها التقليدية في التعليم الثانوي. فلم تتيسر ممارسة العلم الجديد إلا في جامعة حديثة. وفي برلين حيث درّس بوب حتى أواسط القرن، لم يتتلمذ عليه إلا نفر قليل من الطلبة اختصّوا في النحو المقارن[1] لأنّ هذا العلم لم يكن يؤدّي إلى التوظيف المهني. كما لم تكن له ندوة دراسية خاصة به. ولقِي النجاح في سياق آخر، إذ كان عدد الطلبة الذين حضروا دروسه العمومية (أي تلك الموجهة إلى عموم أعضاء الجامعة) عدداً ضخما في ما يبدو. ولذلك أضافوا معارف أوسع إلى تخصصهم المهني في الفيلولوجيا (التي كانت «كلاسيكية» على الأغلب زمن بوب). ومن المحتمل أنهم كانوا جمهورا أكثر استعدادا للتقبل من جمهور الطلبة الذين تابعوا دروس أستاذ مثل أوجين بورنوف (E. Burnouf) في «كولاج دي فرانس» (هولتن شميت، 1987، ص.178): فالطلبة الفرنسيون الذين درسوا في كلية الآداب لم ينتفعوا بتعليم عال متميز عن التعليم الثانوي في هذه الفترة (انظر القسم الثالث).

[94] يمكن أن نلاحظ إذا أن اللسانيات الغالبة في ألمانيا في القرن 19، أي اللسانيات المقارنة والتاريخية خاصة، لم تكتس كليا سمة الاحتراف أي المأسسة في إطار تكوين عال لممارسة مهنة ثقافية. فهي من جهة أنها فرع في الدراسات الفيلولوجيّة قد أصبحت حِرفية (حلقات دراسية، امتحانات تراقبها إدارة الدولة). لكنّنا لا نجد اتّجاها احترافيا بأتمّ معنى الكلمة في ما يتّصل بدراسة اللغات التي لا تدخل ضمن اللغات المدرجة في المقررات المدرسية. وما يوحّد الأطر المختلفة للممارسات اللسانية هو المأسسة المشتركة في «كلية الآداب» التي أُصْلحت، وضمن الاتّجاه المشترك نحو البحث وهو اتّجاه تيسّر أيضاً بتحديث المؤسّسة الجامعية، رغم التأخر في إقامة المؤسّسات المخصوصة ممثلة في معاهد اللسانيات، كما يدل على ذلك الجدول 1 التالي:

---

1 - لفمن، *فرانز بوب، حياته ومعارفه*، برلين، 1891، ص.278.
S. Lefmann, *Franz Bopp, Sein Leben und seine Wissenschaft*, Berlin, 1891, p. 278.

الجدول 1: إنشاء الندوات الدراسية والمعاهد في بعض الجامعات في ألمانيا الشمالية.

حتى 1816	1826-1811	1880-1871	1890-1881	1900-1891	1910-1901	1920-1911	1930-1921
1763 غوتينغن فيلولوجيا كلاسيكية	1812 برلين فيلولوجيا كلاسيكية	1877 فيلولوجيا رومانية وأنغليزية	1887 لغات شرقية 1889 فيلولوجيا جرمانية	1896 فيلولوجيا جرمانية	1907 دراسات هندية أوروبية		
1787 هال	1819 بون فيلولوجيا كلاسيكية	1877 فيلولوجيا كلاسيكية 1878-1888 فيلولوجيا جرمانية	1881 فيلولوجيا أنغليزية		1908 لسانيات	1914 دراسات شرقية	1921 صوتيات 1928 دراسات مصرية قديمة
1810 لايبزيش فيلولوجيا كلاسيكية		1871 سيمنار إعدادي فيلولوجيا كلاسيكية 1874 دراسات مصرية قديمة 1875 فيلولوجيا جرمانية		1891 فيلولوجيا أنغليزية 1892 فيلولوجيا رومانية 1898 دراسات في الهندية الأوروبية 1900 دراسات في اللغات السامية	1877 سيمنار إعدادي فيلولوجيا أنغليزية		

القسم الثالث:

الباحثـــون البريطانيـــون

مايكل ك.س. ماك ماهن

(Michael K.C. MacMahon)

[97] تركّز الاهتمام العلمي باللّغة وباللغات في الحياة الفكرية البريطانية[1]، كما رأينا ذلك (المجلد 2، ص.339-358) من عصر النهضة إلى نهاية القرن 18، في معظمه على الصوتيات واللسانيات التطبيقية واللغات الكلاسيكية. وفي منعرج القرن 19 حصلت بعض التغييرات، يعود أولها إلى الفرصة التي سنحت للعلماء العاملين في الهند لدراسة اللّغة السنسكريتية (انظر المجلد 2، ص.561-562). ويهمّ التغيير الثاني الآراء في طبيعة اللّغة، وهي آراء أثّرت في جيل كامل من المثقفين [2] واللسانيين، مهما جحد الجاحدون ذلك في الوقت الراهن.

وطُبعت لفظة (*Linguistics*) لسانيات أول مرة في سنة 1855. وكانت مصطلحات أخرى شائعة في القرن 19 نذكر منها خاصة (*comparative philology*) أي **فقه اللّغة المقارن** و (*glottic*) أي لساني و(*glossology*) أي **دراسة المعجم اللغوي** و(*glottology*) أي **دراسة اللغات** و(*history of language*) أي **تاريخ اللّغة** و(*Linguistic science*) أي **علم اللّغة** و(*modern philology*) أي **فقه اللّغة الحديث** و(*philology*) أي **فقه اللّغة** و(*philosophy of language*) أي **فلسفة اللّغة** و(*science of language*) أي **علم اللّغة** و(*structure of language*) أي **بنية اللّغة** و(*study of language*) أي **دراسة اللّغة**. وإذا فحصنا عناوين المؤلفات [وجدنا] أن أكثرها تداولا هي *philology* و*Science of language*. وكان لمصطلح (*philology*) معان

1 - نعني ببريطانيا العظمى الجزر البريطانيّة أي الحيّز الجغرافي الذي تشكله بريطانيا وإيرلندا وبلاد الغال. وتدلّ النسبة «بريطاني» على الرقعة نفسها.

2 - دراسة آرسلف (Aarsleff, 1967) هي الدراسة الأكثر تفصيلا في ما يتّصل بالفترة الممتدّة من نهاية القرن 18 إلى السنوات 1860. انظر أيضاً تعاليق فيرث (Firth, 1956) وبورّو (Burrow, 1967)

عدّة، إذ لم يكن يعني دراسة تاريخ ملكة اللّغة فحسب بل يعني أيضاً دراسة اللغات والثقافات. كما كان يستعمل إشارة إلى ما نعتبره اليوم من اللسانيات التزامنية الآنيّة. ونجد التذبذب نفسه في دلالة العبارة (*science of language*). ونتج عن ذلك أنّه رغم الإشارة إلى اللسانيين البريطانيين في القرن 19 على أنهم «فيلولوجيون»، فإنّه كان يمكنهم الاهتمام بأشياء أخرى غير تاريخ اللّغة. وفي ما يلي سنستعمل كلمتي «لسانيين» و«لساني» صفات عامة تتجاوز بالتالي معنييهما في الوقت الراهن.

[98] اتّبعت الدراسات اللسانية ثلاثة مسالك هي: الجامعات والجمعيات العلمية والبحث الفردي. كان في بريطانيا العظمى في نهاية القرن 17 سبع جامعات: جامعتان في إنغلترا (كمبريدج وأسكفورد) وأربع جامعات في سكوتلندا (أبردين وإدنبورغ وغلاسغو وسانت أندووز) وجامعة في إيرلندا (معهد الأقانيم الثلاثة في دبلن Trinity College). وشهد القرن 19 تطوّراً كبيراً جعل عدد الجامعات يبلغ 21 جامعة في 1922.

ورغم توسّع النظام الجامعي في بريطانيا العظمى فإنها كانت، قياساً إلى ألمانيا، بطيئة في تطوير مسالك للدراسات اللسانية الجامعية. وبلغ الوضع مبلغا حتى أنه بدا، في سنة 1830، مثلاً، من العسير أن يوجد في البلد كلّه باحث واحد عارف معرفة كافية باللسانيات الجرمانية للاستفادة من مؤلفات غريم (Grimm) وراسك (Rask). وكان على توماس دايل (Thomas Dale) أول أستاذٍ للغة والآداب بالمعهد الجامعي بلندن (University College of London) أن يضطلع، في عمله، بدروس في اللسانيات الأنغليزية، لكن كان عليه أن يقرّ بأنّه يرى نفسه عاجزا عن معالجة هذه المادة معالجة مرضية[1]. وحتى أواسط القرن، لم يظهر درس واحد مختصّ في الجامعات كلّها، إلّا أنّه كان بإمكان الطلبة أن يحصّلوا معرفة دنيا في سياق تحصيل مواد أخرى كاللّغة الأنغليزية أو الآداب الكلاسيكية. وتأخّر طويلاً تنظيم دروس اللسانيات للطلبة المبتدئين. والرأي الغالب أنّ جودة العمل الذي كان ينجز في نطاق منبر [اللّغة] الانغلوسكسونية الذي أقيم في نهاية القرن 19 بجامعة أكسفورد لم

1 - في تاريخ الدراسات اللسانية في «المعهد الجامعي بلندن، من 1828 إلى 1927، يراجع شمبرس (Chambers, 1927). لا توجد دراسات مماثلة عن المعاهد والجامعات الأخرى. وعن تطوّر الدراسات الأنغليزية، خاصّة في القرن 19، انظر بالمر (Palmer, 1965).

تكن جودة مضمونة. أمّا في جامعة كمبردج فلم يقم فيها منبر مماثل إلا في سنة 1867. وحتى لسانيات اللغات الكلاسيكية كانت ضئيلة الحظ. ولم تصبح هذه المادة موضوع امتحان في جامعة أوكسفورد إلا في أواسط القرن، وليس قبل سنة 1874 في جامعة كمبردج. وكان الوضع هو ذاته تقريباً في الجامعات كلّها. وبعبارة أخرى، فإن الجامعات لم تقدّم دروسا في اللسانيات إلا في وقت متأخر، بسبب نقص المختصين غالبا. وإذا اتّفق أن فُتح درس كان الطلبة قلّة. وكان الطالب الراغب في متابعة الدراسات اللسانية يتوجّه، دون أن يوفّق في الغالب، نحو مؤسّسات أخرى مثل معاهد الميكانيك (*Mechanics Institutes*) أو معهد العمّال (*Working Men's college*)، أو بداية من سبعينات القرن، نحو الفرص التي عرفت بـ«حركة توسّع الجامعة» (*University Extension Movement*) والتي فتحت باب التعلم أمام الكهول في كمبردج ولندن وأكسفورد[1]. لكنّ الأمر لم يكن فيها أفضل مما كان عليه في الجامعات.

وتغذّت المعارف اللسانية ضمن الجمعيات العلمية وتطوّرت فيها. ومن بين الجمعيات النشيطة في القرن 19 كانت هناك جمعيّة واحدة تمثّل اللّغة موضوع اهتمامها بشكل مخصوص، هي «*الجمعية الفيلولوجية*» (*Philological society*) التي أنشئت سنة 1842. وسبقتها جمعيتان في بداية الثلاثينات هما جمعية أخرى للفيلولوجيا بالمعهد الجامعي بلندن و«*الجمعية التأثيلية*» (*Etymological society*) بجامعة كمبردج. ولم تعمّر كلتاهما طويلا[2]. وكانت قوة أولاهما تكمن في تكوين أعضائها المؤسّسين واهتماماتهم، إذ كان كثير منهم قد تكوّن في الآداب الكلاسيكية بكمبردج نفسها وألِفَ إضافة إلى ذلك، -وإنّ في هذا لدلالة - الأبحاث الجرمانية. وأضحت قوتها بعد ذلك في اهتماماتها اللسانية. وتجاوز موضوع اهتمامها اللغتين الإغريقيّة واللاتينية. [99] وكان الأعضاء في اللقاءات في لندن- شهريا ثم كل شهرين- يحضرون محاضرات في فقه اللّغة الهندية الأوروبية وتاريخ اللّغة الأنغليزية ومواضيع لا تتّصل باللغات الهندية الأوروبية. لهذا تعلّقت المحاضرات (المنشورة) في السنة الأولى باللغات البربرية والصينية والأنغليزية والغائليّة (gaélique) والإغريقيّة والمجرية ولغات البابو (Papou)

1 - يقدّم مولتن، (Moulton, 1903) المذكور في الصفحة 105 مثالا عن المواد التي تعالج في درسين من هذا النوع في كمبردج.

2 - لا تتوفّر دراسات كاملة عن أنشطة الشركة. انظر آرسلاف (Aarsleff, 1967), 1983 وفيرث، 1956.

والفارسية والروسية والسنسكريتية والغالوية (gallois). وميّزت هذه الطريقة في دراسة طيف من اللغات المختلفة شديد الاتّساع نشاط الجمعية حتى القرن العشرين وارتبطت جزئيا بتطوّر الأنتروبولوجيا (انظر لاحقاً).

ويعود نجاح «*الجمعية الفيلولوجية*» إلى وفاء أعضائها، إذ اضطلع العديد منهم بنشاط علمي طويل وأصبحوا خبراء معترفاً بهم في ميادين شتّى، من ذلك أن إدوين غيست (Edwin Guest) أحد الأعضاء المؤسّسين كتب مقالات كثيرة بين 1842 و1854 تتعلّق في معظمها باللّغة الأنغليزية. أما هنسلي ودغود (Hensley Wedgwood) فتمتدّ مرحلة إنتاجه بين سنتي 1842 و1885، وكان اهتمامه الرئيسي تأثيل ألفاظ اللّغة الأنغليزية. وبذل روبرت لاثمن (Robert Lathman) جهدا كبيراً للفت الانتباه إلى معرفة اللغات الإفريقية والأمريكية الهندية وإلى اللسانيات السلافية[1]. وعالج توماس كاي (Thomas Key)[2] بين سنتي 1846 و1873 اللاتينية والإغريقيّة أساسا. وابتداء من سنة 1870 وحتى أواسط سنوات 1880 كان هنري سويت (Henry Sweet) عماد الجمعية، ولم يهتمّ بتاريخ اللّغة الأنغليزية فحسب، بل قدّم عدّة عروض مرموقة في صوتيات لغات أوروبية عديدة. أمّا ويتلي ستوكس (Whitley Stokes) فركّز اهتمامه بين سنتي 1859 و1891 على لسانيات اللّغة السلتية أساسا. ونشر عضو آخر نشيط هو والتر سكيت (Walter Skeat) بين سنتي 1877 و1911 مقالات خصّصت بالأساس للسانيات الأنغليزية.

---

1 - *اللّغة الأنغليزية*، لندن، 1841.

The English Language, London, 1841;

المنطق وتطبيقه على اللّغة، لندن، 1856

Logic in Its Application to Language, London, 1856;

الموجز، أبحاث فيلولوجية وإثنوغرافية خاصّة، لندن، 1960

Opuscula. Essays, Chiefly Philological and Ethnographical, London, 1860;

عناصر من الفيلولوجيا المقارنة، لندن، 1962*Elements of Comparative Philology*, London, 1862;

مخطط عام أو تطوّر الفيلولوجيا: التصريف، لندن، 1878

Outline of General or Developmental Philology. Inflection, London, 1878.

2 - *اللّغة: أصلها وتطوّرها*، لندن، 1874.

Language: Its Origin and Development, London, 1874.

على أنّه من المهمّ أنْ نشير إلى بعض الفجوات المميزة، فماكس مولار (Max Müller) أستاذ النحو المقارن في أسكفورد لم يقدم أبداً عرضا في الجمعية. ونادرا ما طرحت المسائل النظرية في العروض أو في النقاشات التي كانت تتلوها. وباختصار، كان الاهتمام الرئيس للجمعية يدفعها إلى دراسة الأبنية اللغوية للغات العالم، وليس إلى ضروب الجدل النظري أو الفلسفي. وحتى في السنوات 1860 التي أثّرت فيها الدروينيّة بحدّة في حلقات المثقفين، لم تعدَّ مسألة الأصل أبداً حَريّة باهتمام الجمعية رغم أنها تشير إليها (انظر ص.423).

وكان للجمعية مجلة (وما زالت) هي «*محاضر الجمعية الفيلولوجية*» (*Transactions of the Philological Society*) التي ظهرت بين سنتي 1844 و1854 تحت عنوان «*أعمال الجمعية الفيلولوجية*» (*Proceedings of the Philological Society*). وكانت مجلة «*المتحف الفيلولوجي*» (*The Philological Museum*) الناطقة باسم الجمعية التأثيلية أول دورية في القرن 19 تهتمّ باللسانيات، لكنها لم تعمّر غير حولين (1832–1833). وظهرت بعد ذلك مجلة عنوانها «*اللغات*» (*Languages*) لمدة قصيرة (1893–1895)، وكان منزعها شعبيا أكثر مما هو أكاديميّ. وبما أن دوريات ثقافية أخرى مثل «*مجلة إدنبورغ*» (*The Edinburgh Review*) و«مجلة فرازير» (*Fraser's Magazine*) و«الأكاديميّة» (*The Academy*) و«الأثيني» (*The Athénaeum*) كانت تنشر أيضاً مقالات لسانية، لم يكن المرء يعدم الوسيلة المناسبة لنشر أفكار ما. ومكنت المجلات المختصّة في الفيلولوجيا الكلاسيكية من وسيلة إضافيّة للتواصل.

[100] وبهذا أمكن الجمعية الفيلولوجية أن توفّر حيّز التعبير الضروري لكل أولئك الذين كان نظراؤهم يعدّونهم لسانيين (لم تكن صفة العضويّة في الجمعيّة تسند آليا). وكان بعضهم مرسّما في مهنة تدريس الآداب الكلاسيكية سواء في المعاهد الثانوية أو في الجامعات. لكن آخرين، مثل إليس (Ellis) أو سويت (Sweet) لم يشغلوا، في الجزء الأطول من حياتهم، وظيفة وظلوا باحثين مستقلّين. فارتبط تطوّر اللسانيات في قدر واسع بأعمالهم. ونظراً إلى قلة تفرّغ هيئة التدريس الجامعي في اللسانيات، لا غرابة أن يكون القسم الأكبر من البحث من عمل الباحثين المستقلّين. على أنّه يمكن أن نحدّد ثلاث مجموعات اجتماعيّة ثقافية كبرى ساهمت في الاختصاص اللساني: أولاها تتكوّن من أولئك الذين كان معاصروهم يعتبرونهم «فيلولوجيين»، وتضم

رجالا منهم غارنت (Garnett) وكين (Keane) وكاي (Key) وتايلور (Taylor)[1] وتوك (Tooke) وودغوود (Wedgwood). وثانيتها مجموعة الكتّاب والمثقفين، من الكنيسة الأنغليزية خاصة، والذين يجعلهم تكوينهم يُصنفون «لسانيين». ومن هؤلاء رجال منهم فرّار (Farrar) وجينور (Jenair) وباين (Payne) وترنش (Trench) ووينينغ (Winning). أمّا المجموعة الثالثة فأفرادها أقلّ تجانساً لأنّهم أشخاص متباينون في وضعيتهم المهنية: فبورنت (Burnett) وإدمندس (Edmonds)[2] كانا قانونيين، وستودرت (Stoddart) كان صحفيا وبصفة عرضية قاضيا، وكان سمي (Smee) جرّاحا، ويحسن أن يُعدّ فندلاتر (Findlater) وسمارت (Smart) من الكتّاب، أما ليسنس (Lysons)[3] فكان عالم آثار. وينبغي أن نضيف أن عدداً من «الفلاسفة» - وكان هذا المصطلح يشمل في تلك الفترة أولئك الذين يسمّوْن اليوم علماء النفس- ساهموا في التفكير اللساني. وضمن هؤلاء يصنف بايلي (Bailey) وماك كوش (McCosh) وموريل (Morell)[4] وفيرن (Fearn) وميل (Mill).

---

1 - الكلم والمواقع، أو أمثلة تأثيلية للتاريخ والإثنولوجيا والجغرافيا، لندن وكامبريدج، 1974

Words and Places. Or Etymological Illustrations of History, Ethnology and Geography, London and Cambridge, 1974.

2 - الألفبائية العالمية والنحو واللّغة: مع تصنيف علمي لعناصر جذور الخطاب، لندن وغلاسكو، 1856.

A Universal Alphabet, Grammar, and Language: Comprising a Scientific Classification of the Radical Elements of Discourse, London and Glasgow, 1856.

3 - لساننا العاميّ. محاضرة في اللّغة عموماً مع ملاحظات عن [لهجة] غلوسترشاير خصوصا، لندن، 1868

Our Vulgare Tongue. A Lecture on Language in General, With a Few Words on Gloucestershire in particular, London, 1868.

4 - انظر عن الأوّل «رسائل في فلسفة العقل البشريّ. السلاسل الأولى والثانية والثالثة».1855، 1858، 1863.

Letters on the Philosophy of the Human Mind. Firt, Second and Third Series.

وانظر عن الثاني «حدوس العقل، مدروسة حدسا»، لندن، 1965،

The intuitions of the Mind, Intuitively Investigated

«علم النفس، القوى المعرفية»، لندن، 1886

Psychology, The Cognitive Powers,

وانظر عن الثالث، «عناصر من علم النفس» الجزء1، لندن، 1853.

Elements of Psychology, Part I,

وتمثّل سنة 1786 مرحلة مهمة في تطوّر اللسانيات، ففي فيفري أشهر السيد ويليام جونز (Sir William Jones) فرضيته في صلة النسب بين بعض اللغات، لكن الحدث حصل في الهند أثناء اجتماع «*الجمعية الآسوية للبنغال*». وفي بريطانيا العظمى ظهر في السنة نفسها مؤلف عنوانه «*كلمات مجنحة*» (Epea Pteroenta) [1]* أو « تفريعات بورلي» (The Diversions of Purley) باسم أحد أرباض جنوب لندن، كتبه جون توكه (J. Tooke)، وكان قسّا أنغليكانيا ذا تفكير راديكالي سيصبح محاميا. وسيمثل الكتاب محور المناقشات اللسانية خلال الأربعين سنة التي تلت ظهوره وحتى بعد تلك الفترة، وقد محا، في الوقت ذاته، الارتباط الأوّل بالتصورات اللسانية القارّية.

ولفهم هذا الكتاب وأهميته، ينبغي التذكير أنه عند نشره، كان الجزء الأوفر من المناقشات في اللّغة يتمّ في إطار فلسفي. ما هو الدور الذي تضطلع به اللّغة في الفكر؟ ما هي منزلة الإنسان في المجتمع؟ ما أصل اللّغة؟ كان توكه ينحو منحى مناقضا لتصورات الفلسفة اللغوية المعاصرة، وكان يستهدف، خاصة، رجل القانون والقاضي الاسكتلندي جيمس بورنت (Burnett) واللورد منبدّو (Monboddo) (انظر المجلد 2، ص. 548-550) والفيلسوف الاسكتلنديّ جيمس بيتي (Beattie) (صاحب مؤلّف «*نظرية اللّغة*» (*The Theory of Language*) الصادر في 1783[2]. كان توكه يرى أن العوامل الأساسيّة التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في المناقشة اللسانية تتمثل، بادئ ذي بدء، في ضرورة مراجعة تصنيف أقسام الكلام في النحو التقليدي (ينبغي أن يكون الاسم والفعل قسمين أساسيّين)، [101] ثم، في ضرورة الإقرار بأنّ التأثيل هو المفتاح الذي يسمح بفكّ دلالة الكلم. ولئن كنّا نرى اليوم أن القسم الأكبر من هذا التحليل عبثيّ خاطئ، فإن توكه كان يُعدّ لدى معاصريه الشخص الذي عثر على المفتاح الذي يفكّ الأغلاق الحقيقية للغة. وساند تصوراته المعجمي شارلز ريتشاردسن (Ch. Richardson) (في كتابه «*أمثلة عن فيلولوجيا الأنغليزية*» (*Illustrations of English philology*) الصادر في سنة 1815) وصاحب منبر اللغات الشرقية

---

1 - * (المترجم): هذا ما يعرف بـWinged Word أي العبارات التي تكلست وأضحت على صيغة لا تقبل التعرف فيها صرفا وتركيبا (الكلمات المجنحة).

2 - في أطروحة دكتوراه لم تنشر بعنوان «*دراسة اللغة في سكوتلندا بين سنتي 1760 و1810*. جامعة ليدز» (*The Study of Language in Scotland, 1760 to 1810*) درس كريبس (W.A. Krebs) أعمال «الفلاسفة اللغويين» الاسكتلنديين.

بجامعة إدنبورغ ألكسندر مرّي (A. Murray) والفيلسوف جيمس ميل (Mill) (في كتابه «تحليل ظاهرة العقل البشريّ» (Analysis of the Phenomena of the Human Mind, المجلد 1، 1829). وسانده لاحقاً عالم مثل هنري لوموزريي (H. Le Mesurier) (في كتابه «مر-كور-لويس أو صانع الكلمة: تحليل في بنية الكلام وفي عقلانيته» (Mer-Cur-Ius or the-Word-Maker: An Analysis of the Structure and Rationality of Speech الصادر في 1855). وكان لتوكه معارضون ولاشكّ مثل جون فيرن (Fearn) الذي يُعدّ كتابه «ضد توكه أو: تحليل في مبادئ اللّغة وبنيتها» (Anti-Tooke, Or An Analysis of the Principales and Structure of Language – 1824-1827) كتابا مهما[1].

وتأخّر، نسبيا، اهتمام الباحثين البريطانيين بآراء راسك وغريم. وأعمال الأنغليزيين بنيميان ثورب (B. Thorpe) وجون كمبل (J. Kemble) هي وحدها التي جعلت الفيلولوجيا باعتبارها مقارنة تاريخية منتظمة بين اللغات تبدأ في التأثير. فقد درسا في الدنمارك وفي ألمانيا قبل أن يعودا إلى انغلترا ليسخّرا حياتهما لنشر سلسلة كاملة من النصوص اللاتينية والتاريخية. وستسبب أعمالهما تغييراً عميقاً في المواقف إزاء الظواهر اللسانية. وستُعوّض تصورات اللّغة في علاقتها بالفكر أو التصورات المختزلة في عدد من الافتراضات التأثيلية سريعاً بتصوّر يعتبر اللّغة مجموعة من النصوص (والإسقاطات التاريخية التراجعية) تسمح وجهة نظر تاريخية بدراستها دراسة صارمة ومنتظمة.

وستصبح الهند- طوال القرن 19 كلّه- حيّزا مهمّا للأبحاث اللسانية من وجهة النظر الآنيّة ومن وجهة النظر التاريخية على السواء. ولذلك مبرّران، يعود أوّلهما إلى ما اضطلعت به بريطانيا العظمى في حكم هذا البلد من خلال أنشطة «شركة بلدان

---

1 - انظر أيضاً الانتقادات الأولى للفيلسوف الاسكتلندي دوغالد ستيورت (Dugald Stewart) «في اتجاهات بعض الأفكار الفلسفية»

« *On the tendency of some late philosophical speculations* » (1810 in the edition of Hamulton «*Collected Works*, t.5, p. 149-188)

انظر أيضاً الآراء التي عبّر عنها ر القسّ الأنغليكاني ريتشارد غرنت (Richard Garnett) الذي كان من الأعضاء الأوائل الناشطين في «الجمعية الفيلولوجية»

الأبحاث الفيلولوجيّة للراحل القسّ ريتشارد غرنت، من المتحف البريطانيّ

The Philological Essays of the Late Rev.Richard Garnett of the British Museum, London, 1859, p. 1-40

الهند الشرقية» وهي منظمة للتجارة والإدارة حكمت المنطقة فعليا حتى 1858. كانت الشركة تُعدّ منظوريها للقيام بمهامهم في المعهد الذي كانت تديره في هايليبوري (Haileybury) شمال لندن. وفيه كانت تعلّم اللّغة السنسكريتية ولغات شرقية أخرى (لن تنطلق التقاليد الجامعية في تعليم السنسكريتية إلا في 1836، في المعهد الجامعي بلندن مع دروس العالم الألماني روزن Rosen). واهتمّ عدد كبير من العلماء البريطانيين أنفسهم – وأغلبهم من العاملين في شركة بلاد الهند والمقيمين في البلاد الهندية- باللّغة السنسكريتية. إلّا أن هدفهم كان يتمثل في نشر النصوص أكثر مما هو في البحث عن صلات القربى بين اللغات. ويُذكر من بينهم السيد تشارلز ولكنز (Sir Ch. Wilkins) ووليام كاري (W. Carey) وألكسندر هاملتن (A. Hamilton) وهنري كولبروك (H. Colebrooke) وهوراس ويلسن (H. Wilson) والسيد عرافز هاوتن (Sir Graves Haughton).

أما المبرر الثاني فيعود إلى الدور الذي اضطلعت به الكنائس المسيحية (خاصة البروتستانيّة) في فتح الهند للتأثيرات الغربية (كما الشأن بالنسبة إلى العديد من المناطق الأخرى وخاصة إفريقيا). **[102]** ومن الجمعيات التبشيرية كانت «**جمعية الإنجيل لبريطانيا وخارجها**» (*British and Foreign Bible Society*) و«**الجمعية التبشيرية للكنيسة**» (*Church Missionary Society*) الجمعيّتين الأكثر نشاطا، وغالباً ما أنتج المنتسبون إليهما ترجمات (انظر نايل، 1964،Neil). ولذلك تراكمت، حوالي 1880، مؤلّفات لا بأس بها تتّصل بأبنية عديد اللغات غير الهندية الأوروبية بعضها ذات جودة عالية. ويعتبر كتاب روبرت كوست (R. Cust) «***مختصر في اللغات الحديثة في إفريقيا***» (*A Sketch of the Modern Languages of Africa*) (1883) شاهدا على ذلك. ويمكن أن تحصل للمرء فكرة عن هذا بالنظر في: «**دليل تروبنر للمعاجم وكتب النحو في أهم لغات العالم ولهجاته**» (لندن نشر تروبنر وشركاؤه، الطبعة الثانية، 1882، *Trubner's Catalogue of Dictionnaries and Grammars of the Principal Languages and Dialects of the World*).

وترجع بداية الشراكة بين اللسانيات والأناسيّة، في بريطانيا العظمى، أساساً، إلى تأثير جيمس بريشار (J. Prichard) وروبرت لاثم (R. Latham) (انظر هنسن 1971، Henson وبورو Burrow, 1967 وإن كان الثاني أقل توسّعا). ولم يكن أولهما لسانيا فحسب (استبق نتائج بيكتي (Pictet) عن مكانة اللغات السلتية ضمن العائلة

الهندية الأوروبية) بل كان طبيبا أيضاً وأناسيا. وفي كتابه «**أبحاث في التاريخ الطبيعي للإنسان**» (*Researches into the Physical History of Man*, 1813)، مقاطع منثورة صفحة بعد صفحة، خصصها لنقاط مهمّة في لغات مختلفة أو في عائلات لغوية. وفي كتاب له لم يظهر إلا بعد سنة واحدة من وفاته، خصّص بريشار فصلا قصيرا للدور العمليّ الذي يمكن أن تضطلع به اللسانيات في الأبحاث الأناسيّة («اللّغة والشعر والأدب: ملحق بـ«إثنولوجيا» في «**كتاب تعليمي في البحث العلمي، أعد ليستعمل في بحرية جلالة الملكة وطُوّع للمسافرين عموما**» بإدارة هرشل، لندن 1849.*A Manuel of Scientifc Enquiry ; Prepared for the Use of Her Majesty's Navy: And Adapted for Travellers in General,* dirigé par J.F.W Herschel). وستواصل أعمال السيد إدوارد تايلور هذا التقليد (انظر مثلا «**أبحاث في تاريخ منكيند العريق وتطوّر الحضارة**» *Researches into the Early History of Mankind and the Development of Civilisation*, 1865). وفي السنوات 1860، ستمثل مقالات الفيكونت سترنغفورد (Strangford) صورة عن العناية الجديدة لدى بعض اللسانيين بالأناسة (انظر شميث (E.A Smythe) في: «**مقالات الفيكونت سترانغفورد وعروضه الأصليّة في قضايا الفيلولوجيا وما يتصل بها**». *Original Letters and Papers of Late Viscount Strangford upon Philological and Kindred Subjets*, 1878).

ويمثّل اشتراك العمل اللساني مع الأناسة- خاصة في ما تعلّق بالثقافات غير الهندية الأوروبية- المدخل إلى فهم أغلب الجهود البريطانية. فقد كان فقه اللّغة الهندي الأوروبي موضوع اللسانيات في البلدان الأخرى، لكن يكفي المرء أن ينظر في الكتب التعليمية البريطانية في تلك الفترة ليرى أن عديد المؤلفين كانوا يعتبرون أن مجال اللغات البعيدة جدّا هو أشدّ أهمية في ذاته من تطبيق النظريات النحوية الجديدة في مجال اللغات الهندية الأوروبية. فروبرت كوست (R. Cust)، وهو منتَج آخر لهيليبوري «والشركة»، عمل في الهند سنوات طويلة، لكنه ألّف أبحاثا عديدة في المجال غير الهندي الأوروبي وخاصة في لغات إفريقيا والإقيانوس واللغات الدرافينية

(draviniennes)[1]*[2]. وفي مقال أعدّه للمؤتمر الشرقي في روما (1899)، عرض بلا مواربة أحد مواضع التوتر التي تعتمل في كامل اللسانيات البريطانية في القرن 19، وهو التقابل بين المختصين في اللغات غير الهندية الأوروبية والباحثين «الذين لم يبرحوا البتة موطن ولادتهم وبنوا تصوراتهم اللسانية على لغتهم الخاصة أو لغات تنتسب إلى عائلتها» (السابق 1890، ص.11).

[103] وبين 1850 و1870، مثّل باحثان اثنان اللسانيات في عيون الجمهور الواسع، وهما: روبرت لاثم (R. Latham) وفريدريش ماكس مولار (F. Max Müller). وسمّي الأوّل في 1839، في سنّ 27 عاما، صاحب منبر اللّغة الأنغليزية وأدبها في المعهد الجامعي بلندن. وما أن بدأ مهامه هذه، حتّى انخرط في كلية الطب حيث حصل على الدكتوراه (انظر كيرك، 1961، Quirk). ومال بعد ذلك إلى الأناسة وأصبح في سنة 1852 مدير قسم الأناسة في كريستال بلاس (Crystal Palace). آثاره المنشورة غزيرة تعالج مسائل في الأناسة واللسانيات على السواء، وفي المنطق والطب والتربية. وطبع كتابه «*اللّغة الأنغليزية*» (*The English Lanugage*) خمس مرات، لكن المثال النموذجي لعمق كفاءته اللسانية يظل كتاب «عناصر من *الفيلولوجيا المقارنة*» (1862) (*Elements of Comparative Philology*)، الذي تجاوز 770 صفحة ومكّن القارئ البريطاني من أوّل موسوعة كاملة عن وضع الأبحاث الخاصة بلغات العالم وبصلات قرابتها.

أما فريدريش ماكس مولار فهاجر من ألمانيا إلى أنغلترا في سنة 1846 وهو في سن الثالثة والعشرين. وقدّم محاضرات الفيلولوجيا المقارنة بأكسفورد في 1851. وفي سنة 1854 سمّي أستاذاً للغة والأدب الحديثين، وفي 1868 أحدث له منبر للفيلولوجيا

1 - * (المترجم) اللغات الدرافينية عائلة من اللغات المستعملة في جنوب شبه القارّة الهندية وفي الشمال الشرقي والشمال الغربي من جزيرة سريلنكا. ومن أشهر لغاتها التلوغو والتامول

2 - *مختصر في اللغات الحديثة في إفريقيا، مع خريطة للغات*، مجلدان، لندن، 1883؛
A Sketch of Modern Languages of Africa. Accompanied by a language-Map, 2 vol., London, 1883 ;

اللّغة: 1) ولادتها و2) تطوّرها وحياتها و3) انحطاطها وموتها»، لندن، 1899.
Language. Its I) Birth II) Development and Life III) Decay and Death, London, 1899.

المقارنة[1]. وقدّم في سنة 1861 سلسلة من المحاضرات عن «علم اللّغة» أعقبت، في 1864، بسلسلة أخرى. ومن هذه المحاضرات نتج كتابه «*محاضرات في علم اللّغة*» (1861–1864) (*Lectures on the Science of Language*)، الذي اشتهر كثيراً حتى أنه طبع أربع عشرة مرة وترجم إلى سبع لغات. كان مولار يمثّل عند بعض الفكتوريين، طاقة تُصرف في الاتّجاه الصائب. وكان عرضه القضايا اللسانية، العسيرة غالبا، محبّذا، وهو الذي جلب إلى هذه المسائل ولأول مرة باحثين شباناً وجمهورًا عريضاً. وكان مولار، عند آخرين وخاصة بعض اللسانيين الجامعيين (بروغمن Brugmann، وويتني ولاحقاً سوسير Saussure)، عالماً لا يؤبه به، وفي أحسن الحالات أستاذاً مبتذلا ومروّجا عبقريا لا يرقى ولا شكّ إلى درجة المفكّر الطريف. وانطفأت شهرته عند وفاته في سنة 1900. ويمكن القول دفاعا عنه إن كلّ ما يُعدّ اليوم جزءا من كل معالجة علمية للغة، أو على الأقل من أسس المعالجة العلمية، يرجع في أصله إلى الطريقة التي عرض بها مولار الموضوع[2].

---

1 – إضافة إلى الدروس الشهيرة لسنتي 1861 و1864 التي سنتحدّث عنها لاحقاً نذكر:

- **لغات مركز الحرب في الشّرق، مع دراسة عن ثلاث عائلات لغوية هي السّاميّة، والإيرانيّة، والطّورانيّة**، لندن 1855

- *The languages of the Seat of the War in the East. With a Survey of Three families of language, Semitic, Arian and Turanian*, London, 1855;

- «*محاضرات عن فلسفة السّيد داروين اللّغويّة*»، مجلة فرازر. 1873. 7. ص.525–659،541–678 – 8. ص.1–24.

«*Lectures on Mr Darwin's Philosophy of language*» *Fraser'Mag*. 1873, 7, p.525-541, 659-678, 8, p. 1-24;

- أبحاث مختارة، في اللّغة، والميثولوجيا، والدّين، مجلّدان، لندن، 1881

- *Selected Essays on language, Mythology and Religion*, 2 vol., London, 1881;

- علم التفكير، لندن 1887

- *The Science of Thought*, London, 1887;

- **ثلاث محاضرات افتتاحيّة في علم التفكير، قدّمت بالمعهد الملكيّ بلندن أثناء شهر مارس 1887**، لندن، 1888

- *Three introductory Lectures on the Science of Thought, Delivered at The Royal Institution, London, during the Month of March1887*, London, 1888.

2 – تحتوي الأدبيّات عن اللسانيات كثيراً من الإحالات على ماكس كولر. وفي شويوري (Chaudhuri, 1974) لمحة غير نقدية عن حياته. ومؤخرا، اهتمّ دولينغ (Dowling, 19822) بصلات

وأدّى فقدان الطلبة المهيّئين لقراءة المؤلفات اللسانية إلى أن مالت المنشورات إلى أن تكون أحد صنفين: المناقشات الأكاديميّة «الصعبة» من ناحية، والعروض - المبسطة والشخصية في الغالب - لمظاهر من البحث توجّه إلى الجمهور الواسع، من ناحية أخرى. ونجم عن هذا أن عدداً وفيراً من طلبة اللسانيات شهِد ظهور مستوى وسيط يسمح بعرض النتائج العلمية في صيغة ملائمة للتدريس[1]. فابتداء من سنة 1832 ظهر، بصورة تدريجيّة، عدد لا بأس به من الكتب المخصصة لعناصر لسانية مختلفة موجّه كلّه إلى غير المختصّين. لن نقف عند بعضها مما وضعه أجانب[2]، إلّا أنه

مولر بالأوساط الفكرية في أكسفورد.

1 - كان الأمر مختلفاً في ما يتّصل بالفيلولوجيا الكلاسيكية. انظر عن هذا:

- ب.جيلز، *دليل موجز عن فقه اللّغة المقارن للطّلبة (الدراسات) الكلاسيكيّة*، لندن، 1895.

- p. Giles, *A Short Manual of Comparative Philology for Classical Students*, London, 1895;

- أ.ه. ميلس، *كيف تتعلّم فقه اللّغة، كتاب مدرسيّ مبسّط وتمهيديّ، للأساتذة والمتعلّمين*، لندن، 1899

- E.H. Miles, *How to Learn Philology, a simple and Introductory Textbook for Teachers and Learners*, London, 1899;

- Skeat, 1905:

- ج.م. إدمندس، *مقدّمة في فقه اللّغة المقارن لطلبة (الدراسات) الكلاسيكيّة*، كمبردج، 1906.

- J.M. Edmonds, *An Introduction to Comparative Philology for Classical Students*, Cambridge, 1906.

2 - س.دي. فير، *الخطوط الكبرى لفقه اللّغة المقارن، مع مختصر عن اللّغات الأوروبّيّة، مرتّب حسب مبادئ فيلولوجيّة، وتاريخ موجز عن فنّ الكتابة*، نيويورك، 1853

S. De Vere, *Outlines of Comparative Philology, With a Sketch of the Languages of Europe, Arranged upon Philologic principles; and a Brief History of the Art of Writing*, New York, 1853;

- س، مارسيل، *اللّغة بوصفها وسائل للثّقافة الذّهنيّة وللتّواصل العالميّ، أو دليل مدرّس اللّغة ومتعلّمها*، مجلدان، لندن 1853.

- C. Marcel, *Language as a Means of Mental Culture and International Communication; Or Manual of the Teacher and learner of languages*, 2 vol., London, 1853;

- ج.ب.مارتش، *محاضرات في اللّغة الإنغليزيّة*، السّلاسل الأولى، لندن، 1862.

- G.P. Marsh, *Lectures on the English Language. First Series*, London, 1862;

- ج.ب.مارش، *أصل اللّغة الإنغليزيّة وتاريخها، والأدب القديم الذي يجسّدها*، لندن، 1862

يكشف عما كان يصل إلى الجمهور البريطاني. [104] ففي سنة 1832 نشر ألفريد جينور (A. Jenour) وهو قسّ أنغليكاني «رسالة في اللغات» (Treatise on languages) تلفت بعض الآراء والاستنتاجات فيها بحداثتها: أصل اللّغة مجهول، وتعليم النحو تعليميا يقوم على الطاعة المذلّة في المستويات الدنيا لتحصيل اللغات غير ملائم، وكلّ تعليم للغة من اللغات ينبغي أن يُبنى بعناية بحسب هذه اللّغة. وبعد ستّ سنوات، قدم قسّ أنغليكاني آخر هو ويليام وينينغ (W. Winning) في كتابه «كتاب تعليمي في الفونولوجيا المقارنة» (1838) (A Manuel of Comparative Philology) أول عرض تفصيلي لبعض نتائج البحث القارّي. وكان وينّيغ قد أَلِف [آراء] مؤلِّفين مثل شلاغل وبوب وبوت (Pott) وغريم. ويحتوي كتابه أقساماً عن قانون غريم وتاريخ لغات أوروبية مختلفة وعمّا يمكن أن تقدّمه الفيلولوجيا من الخدمات للأناسة. لكن الجودة لم تكن دائماً جودة راقية. أمّا كتاب «اكتشاف علم اللغات» (1844) (The Discovery of the Science of Languages) لمرغن كفانه (M. Kavanagh) فلا صلة له – رغم عنوانه – بالفيلولوجيا المقارنة، فهو ليس إلا دفاع مطوّل عن الفكرة القائلة بوجوب مراجعة تعريف الأسماء والضمائر والصفات في الأنغليزية والفرنسية مراجعة جذرية. وكتب كفانه في مسلك توكه ذاته، فبعض تأثيلاته غريبة غريبة تأثيلات

-G.P. Marsh, *The origin and History of the English Language and the Early Literature It Embodies*, London, 1862;

– ل. دلبوس، فصول في علم اللّغة، لندن وإدنبرغ، 1878

- L. Delbos, *Chapters on the Science of language*, London and Edimbourg, 1878;

– ج. أ. وايس، أصل اللّغة الإنغليزيّة وتطوّرها ومصيرها، لندن، 1879.

- J.A. Weisse, *Origin, Progress and Destiny of the English Language*, London, 1879;

-: ف.غرلاندا، فلسفة الكلمات، مقدّمة مبسّطة عن علم اللّغة، لندن، 1888

- F. Garlanda, *The Philosophy of Words. A Popular Introduction to the Science of Language*, London, 1888:

– أ.ليفيفر، العرق واللّغة، لندن، 1894.

- A. Lefevre, *Race and language*, London, 1894.

يضاف إلى هذا أيضاً مؤلّفات ويتني (Whitney) ويسبرسن (Jespersen) وبلومفيلد (Bloomfield) وسابير (Sapir) وترجمات الفرنسي هوفلاك (Hovelacque) والألمان دلبروك (Delbruck) وبول (Paul) ونواري (Noiré)

توكي. وتهمّ رسالتا هنري ويلسفورد (H. Welsford)[1] - وهما طويلتان مضطربتان - عدداً كبيراً من اللغات والعائلات اللغوية في إفريقيا والصين وأوروبا وبلاد الهند والشرق الأوسط خاصة. ولا يمكن أن تعدّ أية رسالة منها عامة أو مجددة. وتعالج أعمال السير جون ستودرت (J. Stoddart) التي خصصها لفلسفة اللّغة وعلم دراسة المعجم اللغوي[2] المسألة القديمة عن نحو عام، كما تقدّم توصيفات موجزة لبعض العائلات اللغوية. ويعرض كتاب «*اللّغة*» (1849) (*Language*) لبنيامين كلارك (B. Clarke) تلخيصا كثيفا لتاريخ اللّغة الأنغليزية وملاحظات في مواضيع أخرى مثل أصل اللغات أو لهجات الأنغليزية. ينبغي انتظار ريتشارد ترنش (R. Trench)- رئيس أساقفة دبلن لاحقاً- ليبدأ العرض الموثوق لمظاهر من الدراسات اللسانية على القارئ المتطلّع («*في دراسة الكلم: محاضرات موجهة (في الأصل) إلى طلبة مدرسة التدريب الأسقفية*، وينشستر، لندن، 1851 - *On the Study of Words: Lectures Addressed (Originally) to the Pupils at the Diocesan Training School,* Winchester, London, 1851) و«*اللّغة الأنغليزية: الماضي والحاضر. خمس محاضرات*»، لندن، *English: Past and Present. Five Lectures,* London, 1855). وهذا هو المنحى الذي سيتبعه فرّار وتايلور وبعد ذلك ماكس مولر. أما رسالتا غرودن غيل (G. Gyll) («*بحث في اللّغة*»،

---

1 - *في أصل اللّغة الأنغليزية وتفريعاتها، يسبقها بحث في المواطن البدائية والهجرات الأولى والمستقرّات الختامية لأهمّ الأمم الأوروبية* (لندن، 1845)

On the Origin and Ramifications of the English Language, Preceded by an Inquiry into the Primitive Seats, Early Migrations, and Final Settlements of the Principal European Nations (London, 1845);

- *مثرداتيس الصغار، أو: بحث في اللّغة*، (لندن 1848)

Mithridates Minor: or, An Essay on Language (London, 1848)

2 - *فلسفة النّحو، فهم النّحو الكونيّ، أو علم اللّغة الخالص ودراسة المعجم اللّغويّ، أو العلاقات التّاريخيّة بين اللّغات*، (لندن وغلاسغو، 1849)

The Philosophy of Grammar; Comprehending Universal Grammar, or the Pure Science of language; and Glossology; or the Historical Relations of Languages (London and Glasgow, 1849) ;

- *علم دراسة المعجم اللغوي، أو العلاقات التّاريخيّة بين اللّغات*، القسم الأول، (لندن وغلاسغو) 1858

- *Glossology, Or the Historical relations of languages*, First Division (London and Glasgow, 1858).

(1859 (Tractate on Language) وديفيد آشر (D. Asher) (« في دراسة اللغات الحديثة» (1859 (On the Study of Modern Languages) فمؤلفان عامان لكنهما ضعيفان. وورد في ثانيهما ذكر غريم، لكن التركيز لم يكن على الفيلولوجيا في حدّ ذاتها.

ونشر فريدريك فرّار – وهو قسّ ومعلم أطفال- ثلاثة كتب ضخمة في مواد لغوية[1] يمكن أن يرى المرء فيها دمجا شديداً لأفكار دينية ونفسانية. فهي ضرب من الصياغة أقل ديناميكية لآراء ماكس مولار. وعلى نقيض هذا، يمثل كتابا أرشبلد سايس (Archibald Sayce) «مبادئ الفيلولوجيا المقارنة»، 1874،(The Principales of Comparative Philology) و«مدخل في علم اللّغة»، مجلدان، 1880، (Introduction of the Science of Language) مرحلتين في تطوّر المقاربة العلمية للتحليل اللغوي تكون خالصة من الاعتبارات الدينية والنفسانية. كان سايس أستاذاً مساعدا في الفيلولوجيا المقارنة بأكسفورد ثم بعد ذلك في علم اللّغة السريانية، ويعتبر «مدخله» أحد أكثر الكتب أهمية والتي أنتجتها بريطانيا العظمى خلال الفترة التي نعكف عليها. فهو يغطّي تاريخ الدراسات اللغوية وطبيعة اللّغة والتغيّر اللغوي والصوتيات وعلم الدلالة والنحو وأنظمة التواصل بين الحيوانات، والتصنيف اللساني وأصل اللّغة وصلاتها بالدين. أسلوبه واضح ووجيز. [105] ويمثل مجلدا كتاب جميس بيرن (J. Byrne) ذي العنوان الفخم «المبادئ العامة لبنية اللّغة» (General Principles of the Structure of Language, 1884, 1892) محاولة للكشف عن «علل بنية اللّغة». وهما يحويان ملاحظات عن استعمال أقسام الكلام التقليدية في لغات شتى. وكانت التعليلات العميقة نفسانية أكثر مما هي لسانية.

---

1 - مقالة في أصل اللّغة قائمة على أبحاث حديثة، وخاصّة على أعمال م. رينان، لندن، 1860

An Essay on the Origin of Language. Based on Modern Reaserches, and Especially on the Works of M. Renan, London, 1860;

- فصول في اللّغة، لندن، 1865.

- *Chapters on Language*, London, 1865.

- أصناف الخطاب، أربع محاضرات قدّمت أمام الهيئة الملكية لبريطانيا العظمى في مارس 1869، لندن 1870

- *Families of Speech: Four Lectures delivered before the Royal Institution of Great Britain in March 1869*, London, 1870.

وابتداء من سنة 1890 أصبحت الكتب العامة تعَدّ على أصابع اليد الواحدة. فكتاب سترونغ (H.A Strong) ولوجمن (W.S. Logeman) وويلر (B.I Wheeler) «**مدخل في دراسة تاريخ اللّغة**»، لندن، 1891، (*Introduction to the Study of the Histroy of Language*) هو ملخص للخطوط الكبرى الواردة في كتاب «**مبادئ [...]**» لبول (H. Paul) مع تحيين وتوجيه، من خلال الأمثلة، نحو اللّغة الأنغليزية أكثر منه نحو الألمانية. أما كتاب جون كلارك (J. Clark) ذو العنوان الجذّاب «**مؤلف تعليمي في اللسانيات**» (*Manual of Linguistics*, 1853) فقد خصّص أساساً لفيلولوجيا اللّغة الهندية الأوروبية ولتطوّر فقه اللّغة الأنغليزي من الهندية الأوروبية إلى الأنغليزية الوسطى. ويعرض كتاب جيمس مولتن (J. Moulton) «**محاضرتان في علوم اللّغة**» (*Two Lectures on the Science of Language*) (1903) عرضا سريعاً لكنه صحيح تطوّرات اللسانيات في القرن 19. ووضع توماس توكر (T. Tucker) المختصّ في اللغات الكلاسيكية كتابا مطولا لكنه واضح بعنوان «**مدخل في التاريخ الطبيعي للغة**» (*Introduction to the Natural History of Language*, 1908).

وكان من التبعات الهامشية للصلة الوثيقة بين اللسانيين والتعليم أن نشرت كتب لسانية موجّهة إلى التلاميذ. وكان فريدريك فرّار (انظر ما سلف) من أبرز الوجوه في هذا المجال. وأقحمت «**عناصر في اللّغة**» (*Elements of Language*, 1843) لجورج باين (G. Payne) نظرية أكثر نقدية في مناقشة المسألة القديمة عن أقسام الكلام. ويصعب أن تعدَّ المواد التي عرضها كرين (G. Grane) موادّ طريفة، وهي الموادّ التي عرضها في كتابه «**مبادئ اللّغة ممثلة في نحو عملي للغة الأنغليزية مصحوبة بتمارين كثيرة، صيغت صياغة مقدمة في دراسة اللغات عموماً لفائدة تلاميذ المدارس وللتعلم الذاتي**»، لندن، 1843، (*The Principles of Language: Exemplified in a Practical English Grammar, with Copious Exercises Designed as an Introduction to the Study of Languages Generally, for the Use of Schools and Self-Instruction*). إلا أن للكاتب سبقا لأنه درَّس الأنغليزية في الخارج فغَنِم كتابه من هذه التجربة. وفي السنة الموالية، نشرت جين مارسي (J. Marcet) كتيبا عن تاريخ اللّغة وخاصة تاريخ الكتابة «**حوارات في اللّغة موجهة إلى الأطفال**» (*Conversations on Language, for Children*, 1844). ولعل كتاب فولر (W.C. Fowler) هو أفضل كتاب مدرسيّ مخصص للغة الأنغليزية، وعنوانه «**اللّغة الأنغليزية، عناصرها وصيغها: مع تاريخ أصلها وتطوّرها. كتاب لفائدة**

التلاميذ والأساتيذ مرجعي عام». لندن، 1857، (The English Language, in its Elements and Forms: With a History of its Origin and Development. Designed for the Use of Pupils and of the Teachers, and as a Book of General Reference). ويضمّ أكثر من 500 صفحة، ويتضمّن عرضا جيدا مفصّلا لعدد كبير من المسائل المتصلة بفيلولوجيا الأنغليزية، بما في ذلك المقارنة بين الأشكال في اللغات الهندية الأوروبية المختلفة مع عرض لقانون غريم. ومع ذلك كان أسلوب الكتاب ملائما لتلاميذ المدارس. كذلك الشأن لأوغسطوس كين (Augustus Keane) في كتاب مختصر هو «**دليل في تاريخ اللغة الأنغليزية**» (Handbook of the History of the English Language, 1875) فهو عرض ذكيّ ولامع للموضوع نفسه. ويدخل كتاب اندرو فايندليتر (A. Findlater) بعنوان «**اللّغة**» (*Language*, London and Edimburg, 1875) في هذا الصنف أيضاً. [106] ويبدو أن عادة الكتب المدرسية في اللسانيات انقضت بنشر كتاب بريس (A.C. Price) «**عناصر من النحو المقارن والفيلولوجيا لفائدة تلاميذ المدارس**» (*Elements of Comparative Grammar and Philology for Use in Schools*, 1886).

واكتسبت مسألة أصل اللغات قيمة بالغة في السنوات 1860، ويعود ذلك جزئيا إلى الأثر الذي أحدثه نشر «**أصل الأجناس**» (1839) (*Origin of Species*) وإلى الرجّة التي أحدثتها آراء دروين (Darwin) في أصل الإنسان، وفي جزء آخر إلى أن ماكس مولار خصص صفحات عدة في «*محاضراته* [...]» لهذا الموضوع. كما أنّ كثيراً من الكتاب ومن بينهم فرّار وطمسن (Thomson) وموريل (Morell) وشارنوك (Charnock) ووايك (Pike) وودغود وليسنس (Lysons) وبورغس (Burguess) عكفوا على الموضوع أيضاً. فكتاب ودغود «**في أصل اللّغة**» (*On the Origin of Language*) (1866) هو نقاش ذكي رفيع المستوى لوظيفة المحاكاة. كما أن عالمين أجنبيّين نشرا آراءهما في المسألة باللّغة الأنغليزية وهما بليك (W.H.I. Bleck) وكتابه «**في أصل اللّغة**»، لندن، 1869 (*On the Origins of Language*) وأبيل (C. Abel) وكتابه «**أبحاث لسانية**» (*Linguistic Essays*, London, 1882). وكان أوّلها اشتغل في جنوب إفريقيا بلغات المنطقة سنوات طويلة.

وتعرّض كثير من الكتاب إلى الوظيفة التي تضطلع بها اللّغة في نشاط الفكر، نخصّ منهم بنيامين سمارت (Smart) في كتابه «**الفكر واللّغة: بحث في منظور إحياء فلسفة لوك وتعديلها وتطبيقها تطبيقا حصريا**» (*Throught and Language: An*

Essay Having in View the Revival, Correction and Exclusive Establishment of Locke's Philosophy. London 1855) ووليام بورغس (Burgess) وكتابه «**علاقات الفكر باللّغة**» (*The Relations of Thought to Language*, London and Edimbourg). ولئن انتصر الكتاب الأوّل لآراء لوك فإن الثاني هو كتاب عام للجمهور الواسع أكثر مما هو للمختصّين. وقياساً إلى المناقشات اللسانية الراهنة، لم تثر مسألة الوحدات الأولية جدلا واسعا، فماكس مولار قد أشاع مفهوم «الجذر» الذي قبل به عديد اللسانيين واستعملوه[1].

تميزت الفترة الواقعة بين سنتي 1880 و1922 بتواصل الجهود في فروع عديدة في اللسانيات رغم أنه لم يبرز أي كاتب [لامع] ولا أية مجموعة من المفاهيم بروزا مهيمنا. فالحماس للسانيات الذي بدأ في أوائل السنوات 1840 خفَت قليلاً بعد 1880. على أنّ وجهين للتطوّر في المرحلة الأخيرة يعتبران مثالين مخصوصين للسانيات البريطانية في القرن 19 ويستحقان الذكر: يتعلق الأوّل بصناعة المعجم ووضع القاموس الشهير «**قاموس أكسفورد للغة الأنغليزية**» (*The Oxford English Dictionary*) (انظر بعد هذا الصفحة 198 وما بعدها). ويتعلق الثاني بعلم اللهجات، إذ لم يتوقف خلال النصف الأوّل من القرن نشر الأبحاث اللهجية الأنغليزية، وإن كان ذلك متقطعا، ولم تبعث « **جمعية لهجات الأنغليزية** (*English Dialect Society*) إلا في سنة 1873 لمواصلة دراسة الموضوع دراسة منتظمة. وكان والتر سكيت (W. Skeat) – الذي كتب خاصة «**مؤلف في الفيلولوجيا الكلاسيكية والأنغليزية**» (*A Primer of Classical and English Philology*, Oxford, 1905) – من روادها تأسيسا وتطويراً. وبعد ذلك قام جوزيفورايت (J. Wright) - وهو من قلائل اللسانين البريطانيين الذين تلقوا تكوينا في النحو المقارن في ألمانيا – بإدارة «**قاموس اللهجات الأنغليزية**». (*The English Dialect*)

---

1 - كانت الأصوات المحاكية تعرف بكونها «الصوت المنطوق لهدف مقصود وعيا» مفهوماً منافسا. وهو يتأتى من مؤلّف لسانيَيْن فرنسيين هما كاليست غود- ليانكور (Caliset Goddes-Liancourt) وفريديريك بنكت (Fréderic Pincott) « *القوانين البدائية والعالمية لتشكيل اللّغة وتطويرها، نظام عقليّ استقرائيّ قائم على الأسّ الطبيعي للأصوات المحاكية*»، لندن، 1874.»
Primitive and Universal Laws of the Formation and Development of Language, A Rational and Inductive System Founded on the Naturel Basis of Onomatops, London, 1874.

1896) (*Dictionary*) ونشره. وعمل بين سنتي 1901 و1925 أستاذاً في فقه اللّغة المقارن بأكسفورد (أنظر كتاب أرملته، ورايت 1925).

[107] **لقد** كانت الصوتيات إحدى السمات المميزة للدراسات اللسانية البريطانية منذ القرن 16، وأدرك هذا التراث ذروته في القرن 19 في أعمال باحثين مثل إليس (Ellis) وبل (Bell) وسويت (Sweet) الذي كتب أيضاً «*نحو الأنغليزية الجديد*» (*New English Grammar*) (1892). وتواصل هذا في القرن 20 بأعمال دانيال جونز (D. Jones) الذي أحدث في 1907 قسم الصوتيات **بالمعهد الجامعي** بلندن. ولن يظهر قسم مماثل مخصص للسانيات إلا بعد وقت طويل. وفي 1944 سمي جون فيرث (J. Firth) على منبر اللسانيات العامة في **معهد الدراسات الشرقية والإفريقية** بجامعة لندن. وكان ذلك أول منبر من هذا النوع يُحدث في الجزر البريطانية.

[نقله من الأنغليزية سيلفان أورو].

القسم الرابع:

البحـــث في فرنـــسا

جان كلود شوفالييى

(Jean-Claude Chevalier)

[109] كان مطمح الثوريين في 1789، ثمّ نابليون بعدهم إعادة بناء مؤسّسات البحث والتعليم على أسس جديدة كليا. إلّا أنّ سمات ملحوظة من التنظيم السابق ستظلّ قائمة وستميّز بقوّة النموذج الذي تمّ اعتماده.

في القرن 18، كان التعليم العام قائماً على المعاهد الإعدادية التي صاغ الآباء اليسوعيون نموذجها أو على مدارس الدولة مثل «المدارس الملكية العسكرية». كانت كليات اللاهوت والطب والحقوق وكليات الفنون سيئة الاشتغال غالباً ما ينحصر عملها في منح الشهادات، إذ يتم التعلّم المختصّ لدى أصحاب الوظائف أو ضمن المنظّمات المهنية (المستشفيات والمدارس الدينية والمكتبات إلخ.). وكان تطوير الدراسات التاريخية والفلسفية يتمركز إمّا في «المعهد الملكي» أو في الأكاديميّات[1] أو الوزارات (من ذلك «مكتبة الخزانة المالية» لتجميع الأرشيفات)[2]. أما اللغات فاضطلعت بها «*أكاديميّة المنقوشات والآداب الجميلة*» (*Académie des Inscriptions*

---

1 - راجع روش، *قرن الأنوار في المقاطعات: الأكاديميّات والمنتسبون إليها*. *1680.1789-*. لاهاي، موتون، 1978.

D. Roche, *Le siècle des Lumières en province : académies et académiciens. 1680-1789*, La Haye, Mouton, 1978.

2 - راجع تيس (Theis) في الكتاب الذي نشره نورا (P. Nora) «*«مواضع الذاكرة*»»، باريس، غاليمار، 1986، المجلّد 2، «*الوطن*».

(*Les lieux de mémoire*, Paris, Gallimard, 1986, Tome II, *La Nation.*)

(* - (المترجم) سان مور جمعية دينية (1921-1790) اشتهرت بانكباب أفرادها على الدراسة والتحصيل في اللاهوتيات والآداب والتاريخ علاوة على صرامة حياة الرهبنة.

(1716 (*et Belles-Lettres*) - بفضل الأب بينيون(Bignon) - بدور أساسيّ بلقاءاتها ونشرها المخطوطات وجوائزها، بالصلة مع الهيئات العلمية والدينية وخاصة رهبان سان مور(Sain Maur) (* البينيدكتيون.

كان اتّجاه الأبحاث محكوما بالظروف الإيديولوجية والسياسية. صحيح أنّ المسيحية المسيطرة تفضل اللّغة اللاتينية، لكن لغة الهيبة كانت اللّغة الفرنسية، وهي هيبة تعترف بها أوروبا قاطبة. [110] ولم تؤد متطلبات الانتشار الديبلوماسي والتجاري الواسع إلى إنشاء منظومة حقيقية لتعليم اللغات الأجنبيّة (راجع المجلد 2 ص.372-374). لكن الفضول الدائم لمعرفة اللغات القديمة والغريبة ونشاط الأب بينيون الذي لا ينقطع أثْرت المجموعات الخاصة والملكية بقدر هائل من المخطوطات (قدرت بمائة ألف مخطوط في 1785) والتحف النادرة[1].

وبعد أن أغلقت الثورة –نظريا- المعاهد والأكاديميّات (1793)، أعادت إنشاء مجموعة من المؤسّسات. فتمّ تحديث التعليم الثانوي بمنظومة «المدارس المركزية» (1795) التي صاغ برامجها «الإيديولوجيون» وكانت تدّعي، بفضل نظام مرن لنشر المواد العلمية، بناء المواطن المنفتح على المستحدثات (ديزيرا، Désirat, 1981). وجمعت مدرسة خاصة هي «مدرسة المعلمين» (École Normale) مدة خمسة أشهر (1795) معلمي المستقبل تحت إشراف أكبر العلماء. أمّا أعمال البحث فيقوم بها «المعهد الوطني للعلوم والفنون» (Institut National des Sciences et des Arts) الذي يضمّ العلماء في ثلاثة أقسام هي: علوم الفيزياء والرياضيات، وعلوم الأخلاق والسياسة، والآداب والفنون الجميلة، ويتقاضى أعضاء المعهد الموحد منحة بألف وخمسمائة فرنك (1795). وحظيت «حديقة الملك» بعد أن أصبحت «متحف التاريخ الطبيعي» (Muséum d'Histoire Naturelle) باثني عشر منبرا. وتمّ تشجيع المكتبات: فغنِيت المكتبة المسماة بالمكتبة الوطنية بالخصوص كثيراً بالودائع والمحجوزات من

---

1 - لو برنس، بحث تاريخي عن «مكتبة الملك» [أو] «المكتبة الإمبراطورية اليوم، باريس، 1856.

Le Prince, *Essai historique sur la Bibliothèque du Roi, aujourd'hui Bibliothèque impériale*, Paris, Bureau du Cabinet Historique, 1856.

ممتلكات المهاجرين والتجمعات الدينية. وجُمّعت مجموعة من الأراشيف[1] الإدارية والقانونية في مصلحة وطنية للأرشيف (قانون شهر فلوريآل للسنة الثانية).[2] ولم يقطع «المعهد الملكي» نشاطه أبدا، رغم التغيرات[3]، إذ شهد عدداً وافرا من التحويرات: تصور البعض تحويله إلى مركز لتعليم اللغات المعروفة كلها (كوندرسي Condorcet) أو إلى إرث لمنابر اللغات الشرقية ملحق بالمكتبة الوطنية. وبقانون أقرّت حكومة «الميثاق» (Convention) بأهمية «المعهد» بأن سمّته «معهد فرنسا» [كوليج دو فرانس].(Collège de France) وفي 1794 كانت اللغات المدرّسة هي العربية (كوسان دي برسوفال Caussin de Perceval) والتركية الفارسية (روفان p. Ruffin ثم لنغلاس L. Langlès) والإغريقيّة واللاتينية والأدب الفرنسي أيضاً. وفيسنة 1799 كان من بين المترشحين لخلافة ريفيار (Rivière) في منبر اللّغة العبرية دو ساسي (de Sacy) أستاذ العربية والعبرية وزلكندهورفيتز (Zalkind–Hourwitz) محافظ المكتبة الوطنية، لكن أودرن (P. Audran) هو الذي انتخب، وحاز دو ساسي في 1806 منبر اللّغة الفارسية.

وسيقترح نابليون على الأمة تشكيلة محكمة البناء والتراتيب تعيد صوغ المنظومة، وهي تشكيلة مبهمة تتفق مع شغف الإمبراطور ببعض الأبحاث وسعيه إلى تمكين البلد من إطارات مطيعة وذات كفاءة. ففي 1802 عوّضت «المعاهدُ الثانوية» «المدارسَ المركزية»، وكان لتعليم العلوم الحديثة والآداب الكلاسيكية فيها حظوة. وأنيط تكوين المعلمين بمدرسة خاصة هي «مدرسة المعلمين» (1808). أما الكليات التي كان يؤطرها أساتذة من المعاهد الثانوية فكانت تسند شهادتي

---

1 - شارم، *لجنة الأبحاث التاريخية والعلمية*. باريس، المطبعة الوطنية، 1886.

X. Charmes, *Le Comité des Travaux historiques et scientifiques*, Paris, Imprimerie Nationale, 1886.

2 - بوردي، *أرشيف فرنسا أو تاريخ أرشيف أوروبا*، باريس، دومولان، 1855.

H. Bordier, *Les archives de la France ou Histoire des Archives de l'Europe*, Paris, p. Dumoulin, 1855.

(المترجم) شهر فلوريآل هو الشهر الثامن في الروزنامة التي اعتمدتها «الثورة الفرنسية» (من 20 ماي غلى 20 جوان). شهر النُّوار.

3 - لوفرن، تاريخ «*الكوليج دو فرانس*»، باريس، هاشيت، 1893.

A. Lefranc, *Histoire du Collège de France*, Paris, Hachhette, 1893.

البكالوريا والإجازة (1808). أما شهادة التبريز (agrégation) التي أحدثت منذ سنة 1766 فاستعيدت باعتبارها ترقية إدارية في 1808 وأخضعت إلى مسابقة في 1827[1].

لهذا فُصل بين التعليم والبحث فصلا كاملا، وقُضي على مشروع الإيديولوجيين الضخم للانفتاح على العالم الحديث. **[111]** وعُهد بالبحث إلى الوزراء والولاة (préfets) وأضحى جزءا من المشروع الطموح للبحوث الإحصائية عن وضع البلاد. ففي سنة1800 طُلب من إطارات الولايات أن يرسلوا تقارير عن وضع اللهجات المحلية. وستتخذ الأبحاث في 1807 شكل صيغ متعددة « ***للحكاية المَثلية عن الطفل الأعجوبة*** » لا تفتأ تتطوّر والتي ستضطلع بها لاحقاً «***جمعية علماء الآثار والكتابات القديمة الفرنسيين***» (*Société des Antiquaires de France*). لكن، أيضاً، في سنة 1808 طلب كوكوبير دومنبري (C.E. Coquebert de Montbret) من والي سانفلور (St-Flour) التحقيق في الخط الفاصل بين اللهجات الشمالية والجنوبية. وبين سنتي 1810 و1819 ستصدر مراسيم، اعتماداً على تقرير عن داسيي (Dacier)، تطلب من الولاة التحقيق في المعالم القديمة والكتابات وأسماء الأماكن مع الوعد بميداليات ذهبية للأبحاث الأكثر بروزا (شارمس، نفسه، Charmes, 1886). وكانت تلك علامات مشجعة على الأبحاث الميدانية التي بدأت تبزغ أيضاً في الجمعيات العلمية التي مازالت نادرة.

ومنح الإمبراطور ثقته خاصة في الهيئات المكونة: مدرسة فرنسا (Institut) ومعهدها [الكوليج دو فرانس]. فقد أعيد تنظيم «مدرسة فرنسا» حسب خطة سياسية جدّا تهدف إلى إقصاء قسم متهم بالمعارضة، وحذف إصلاح سنة 1803 قسم «علوم الأخلاق والسياسة» (الذي سيحييه غيزو (Guizot) في 1832 في شكل «أكاديمية»). وأصبح القسمُ الثالث المسمى»قسمَ التاريخ والأدب القديم» إلى جانب القسم الثاني الذي كان يسمّى «قسم اللّغة والأدب الفرنسي». وفي هذا أيضاً تبخّر الأمل الذي فتحته الثورة بإنشاء هيئة حديثة للبحث. واستعاد القسم الثالث أعمال «***أكاديميّة الكتابات الأثريّة***» مثل «***تاريخ فرنسا الأدبيّ***» وأنتج المجلد السابع من «***ملخصات ومقتطفات من مخطوطات المكتبة الوطنية***». ووزع القسم عدداً من الجوائز

1 - شرفيل، تاريخ/مسابقة/التبريز، باريس، كيمي، 1993.
A. Chervel, *Histoire de l'agrégation*, Paris, INRP, Kimé, 1993.

والميداليات، ومن ذلك أنّه منح في سنة 1810 ثلاث جوائز عن اللغات الشرقية لسيديو (J.-J. Sédillot) وشيزي (A. de Chézy) ودو ساسي. لكن الباحثين كانوا قلة، واضطر القسم إلى طلب إعفاءات من التجنيد الإلزامي للشبان ليترون (A-J. Letronne) وريموزا (A. Rémusat) وشمبوليون (J-E. Champollion)[1].

أما الهيكل الثاني معهد [كوليج دو فرانس] فكان محلّ متابعة لصيقة من الإمبراطور، هذا المعهد الذي تحدث عنه شبتال (Chaptal) في تقرير السنة التاسعة قائلاً: «إنه أحد الأنظمة التعليمية الموجودة في أوروبا الأكثر اكتمالا». وتكشف «**الملاحظات**» التي أملاها في 19 أفريل 1807 جوابا عن مذكرات الوزير شمبانيي (Champany) بتوصية دوجيرندو (Degerando) عن المنظومة كاملة. وتصوّر نابليون بجانب «المدارس المختصة» التي تهيئ لمهنة محددة بفضل دراسات تقوم على «الأحداث والملاحظات والمقارنات» (رياضيات وفيزياء وطب وحقوق) مسالك أخرى للبحث تقدِّم الجغرافيا والتاريخ، «لا التاريخ الفلسفي، ولا التاريخ الديني بل تاريخ الأحداث». وتصوَّر بحماس أن يُحدث في «المعهد» ثلاثين منبرا يمكن أن تسمح لكلّ مواطن أن يحصل على بيبليوغرافيات وعلى توصيفات مفصلة لوضعيات معاصرة، «ضرب من المكتب النشيط للتعليم والتوجيه»: مشروع طوباوي يدلّ على الأهمية التي اكتسبها التاريخ نشاطاً عمليا ووطنيا. أما البلاغة والشعر فكان نابليون يرى مستوى المعاهد الثانوية فيها كافياً. وكان يولي أهمية للنحو، رغم أن «هذا العلم الذي يشتبه بالإيديولوجيا مازال في عتمة كثيفة حتى أن التطبيق المفيد الوحيد الذي صُنع له يتعلق بالصم والبكم»، وعناية أكبر بلغات بلدان الشرق:

> [112] المدارس المختصة في اللغات الشرقية القديمة والحديثة ليست إلا معاهد ثانوية مختصة تطبيقية للغات أخرى تعد ضرورية لربط قرننا بالقرون الماضية وبلدنا بالبلدان الأجنبيّة. إنها معاهد مخصوصة ينبغي أن يتناسب عددها والحالات القليلة التي يُطلب فيها التعلم الذي توفره.

---

1 - أبحاث أكاديميّة الكتابات الأثرية والآداب الجميلة، تاريخ المنشورات وجردها، تقديم دوسّو، باريس، كلنكسيك، 1947.
(*Les*) *Travaux de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres, Histoire et Inventaire des Publications*, introduction de R. Dussaud, Paris, Klincksieck, 1947.

هذه طريقة لتحمّل الإصلاحات في تعليم اللغات الشرقية. فقد كانت مدرسة الشبّان للغات تعاني عسرا وتتبع معهد لويس-لو-غران. ونصح لنغلاس (Langlès)- الذي درس العربية على كوسان دو برسوفال والفارسية على بوفان (Buffin) والذي سمّي مساعد محافظٍ بالمكتبة الوطنية - لكنال (Lakanal) بإصدار مرسوم 30 مارس - آذار 1795 يحدث «*مدرسة اللغات الشرقية*» (*École des Langues Orientales*) ويكون مديرها لنغلاس. وأنيطت بها دروس في اللّغة العربية ولهجاتها والتركية ولغة ترتار القرم والفارسية والماليزية. وسيكون للأساتذة وضعية تماثل وضعية زملائهم في المدارس المركزية وسيدرّسون ثماني ساعات كلّ عشرة أيّام، في مقر المكتبة الوطنية. ومنذ البداية، درّس لنغلاس الفارسية ودو ساسي العربية والفارسية، وفي 1801 درّس دانس دو فيوازن (d'Ansse de Villoison) اليونانية الحديثة (وسينقل هذا المنبر إلى معهد كوليج دو فرانس في 1804)، وفي 1802 درس دو كربيد (C. de Curbied) الأرمنية وجوبار (P.A. Jaubert) التركية. وكان الطلبة يتقاسمون خمسة آلاف فرنك لاستنساخ المخطوطات، وكان من بينهم سان مارتن وريموزا وشمبوليون وكثير من الألمان، ومنهم بوب. وكانت المدرسة مدرسة تطبيقية وظلت كذلك عندما عوّض دو ساسي لنغلاس في الإدارة في 1824 إذ كان الطلبة غالباً ما يُستوعبون بانتدابهم في أطر الترجمة والترجمة الشفوية في وزارة «الشؤون الخارجيّة». ورغم ذلك سنشهد حوالي سنة1838 محاولة فاشلة لتحويل المدرسة إلى ضرب من الكلية الشرقية تضطلع بتحقيق المخطوطات.

لهذا، كان البحث في فترة الإمبراطورية مسوّرا ومشتّتا في مواقع مختصة ذات وضعيّات مختلفة كان الأفراد يتنقلون بينها، وقد جعلتهم على التخوم سلطة عليا معتنية وحذرة في آن. وستستفيد حكومة «إعادة الملَكية» (Restauration) من كفاءات مؤكدة: فمن علامات ذلك تسمية ريموزا وشيزي (Chézy) في «معهد كوليج دو فرانس «وإنشاء منبريْ الصينية والسنسكريتية. واضطلع تطوّر الحياة الجمعياتية وآثار الأبحاث الجديدة بالباقي. وغلبت على مجال هذا البحث غير المنظم وجهتان أساسيّتان: أولاهما أنّ ثراء مجموعات المخطوطات الخارق للعادة استقطب الاكتشافات، فهو لم يكن يستقطب الأجانب فحسب بل إنّه أعفى هؤلاء كما أعفى الفرنسيين من السفر إلى بلدان خطرة أو السفر إليها محظور. كما أدّى هذا الثراء أيضاً إلى وضعيات احتكارية من قبل محافظي المكتبات. من ذلك، أنّ ريموزا جُوبه طويلاً برفض

لنغلاس محافظ مجموعة المخطوطات تمكينه من المعاجم الصينية. وعلى عكس هذا، شجعت تطوّرات السياسة الفرنسية في بلدان الشرق (حضور قناصل فرنسا في عديد المناطق الاستراتيجية) والاهتمام بمصر ثم بإفريقيا الشمالية وببلدان قصية على القيام برحلات باهظة كانت تستنهض همم مؤسّسات التمويل. وتتمثل الوجهة الثانية في أن مجموعات المخطوطات قد ازدادت قيمتها بسبب تثمين الإيديولوجيا الفرنسية للنصوص باعتبارها معالم التاريخ ووثائقه. فهي مطلوبة لقيمتها الثقافية والإثنولوجيّة وكان لهيئات الاختيار والتمويل دور حاسم في هذا المجال أيضاً.

[113] وكان ذلك التوجّهَ المأثورَ لدى الأفراد. فقد سعى رينوار (Fr. Raynouard) وهو أحد باعثي الحركة الرومنطيقية (انظر ص.184) ومحام سابق وأديب، إلى تيسير النفاذ إلى آثار التروبادور. وافتتح شيزي المتخرج من «مدرسة التقنيات المتعددة» [بوليتكنيك] وأستاذ السنسكريتية المعتمد، الجزء الأوّل من «*المجلة الآسوية*» (*Journal asiatique*) (1822) بمقال عنوانه «ناسك كندو Kandou، قصيدة منتخبة ومترجمة من براهما–بورانا» استهله قائلاً: «الآلهة ملهمة الشعر الإغريقيّة تروم اليوم أن تُكبر أخواتها من (نهر) الغنج».

ويتأكّد هذا الاتّجاه في الهيئات التي تمنح القروض والشرعية. فالقرار الصادر في 16 ماي 1830 يرسم أهداف القسم الثالث من أقسام المعهد، الذي استعاد منذ 1816 «أكاديميّة الكتابات الأثريّة والآداب الجميلة» كالتالي:

> لمّا كان الهدف الرئيس لأعمال «الأكاديميّة» هو التاريخ أي معرفة الرّجال والأحداث [...] ستعكف الأكاديميّة: على دراسة التاريخ والجغرافيا والأوسمة والكتابات الأثريّة من كل صنف التي يمكن أن تنير التاريخ القديم وتاريخ القرون الوسطى وتاريخ العصور الحديثة، وعلى الدراسة النقدية والفيلولوجية للغات القديمة واللغات الشرقية ولهجات (Idiomes) العصر الوسيط، وعلى شرح الألقاب والشهادات والآثار في فرنسا وفي غيرها من البلدان وخاصة تلك البلدان التي تشابكت مصالحها مع مصالح فرنسا في الوقت السابق أو الراهن.

المركزية الإثنيّة وتقديس النصوص: وضعت «أكاديميّة النقوش» تحت إشراف لجانها، حوالي خمس وعشرين مؤسّسة تعود إلى مرحلة ما قبل الثورة الفرنسية أو مرحلة أحدث عهدا، وتتراوح من «مذكرات ومقتطفات من مخطوطات تواريخ

فرنسا ودواوينها» و«جدول تاريخ الشهائد العلمية والألقاب والمواثيق المتعلقة بتاريخ فرنسا»، إلى «تاريخ فرنسا الأدبيّ».

وفي سنة 1816 رُصد 93.000 فرنك لعمل الأكاديميّة. كان كل عضو يحصل على 1.500 فرنك (ضمت الأكاديميّة 40 عضوًا قارا مرسّما و10 أعضاء غير مرسّمين و8 أعضاء مشاركين أجانب) وهو مبلغ يُعدَّل بنظام مكافآت الحضور: المشاركة في اللجان المهمة تمكّن من مقابل (1.500 فرنك). أمّا عن منشوراتها، فقد كانت المطبعة الإمبراطورية على ذمتها منذ 1807، وفي ذلك دعم بالغ كلما تعلّق الأمر بطبع مخطوطات ذات غرابة. وابتداء من سنة 1816 استعاد «المعهد» دوريته الشهرية «*جريدة العلماء*». وانضافت إلى الجوائز الرسمية جوائز تسندها هيئات خاصة، من ذلك أن جائزة فولني (Volney) التي أنشأتها بوصية دو فولني ((C. de Volney 1820)) لمكافأة أفضل النقول عن اللغات الشرقية، قد تغيرت في سنة 1840 لتُخصص للسانيات ولفقه اللّغة المقارن (ديزيرا، 1988). وباختصار سعت الأكاديميّة، بالنشاط الحثيث لأمينها داسيي (Dacier) الذي خلفه دو ساسي في 1833،إلى تشجيع الأبحاث المحرومة من الدعم المالي. وليس ببعيد ذاك الزّمن الذي كان داسيي يقول فيه (1808): «هذه اللغات الشرقية لم تكن تدرس في فرنسا إلا في «المعهد الملكي» ولم تكن تعطي أولئك الذين يدرسونها أملا في أي منصب». ولم تتحسن الوضعية أكثر. وكان الملك لويس فيليب، رغم ذلك، يتابع باهتمام تطوّر الأعمال التي أدت منذ 1815 إلى نتائج لا تنكر: تطوّر دراسات اللّغة السنسكريتية ولغة الزند (* على أيدي بورنوف خاصة، وفكّ شومبوليون (Champollion) أغلاق صخرة الرشيد (** ولغات السريان وسومر والحطيين والسغدان (*** وما وراء القوقاز. [114] كان هذا الازدهار قسريا تقريبا، إذ أصبح كل عضو في «الأكاديميّة»، ابتداء من سنة 1830، مطالبا بإنتاج مذكرة سنوية.

ولا ينبغي أن تُخفي مكانة «المعهد» ظاهرة جمعياتية مهمة اجتماعيّا وعلميا في فرنسا في القرن 19، وتتمثل هذه الظاهرة في نمو الجمعيات العلمية[1]. فقد انتشرت

---

1 - (* - (المترجم) لغة الزند: لغة كانت تستعمل في تحرير الكتب المقدّسة عند الفرس.
(** - (المترجم) صخرة الرشيد صخرة كشف عنها في 1799 بمدينة الرشيد وحفر فيها نص فرعوني قديم بثلاث لغات، المصرية القديمة والإغريقيّة القديمة والهيروغليفية. ومكّنت هذه

شيئاً فشيئاً، حتى في المدن الصغيرة في المقاطعات. إذ أحصى لوفيفر- بونتاليس (E. Lefevre–Pontalis)[1] 667 جمعية منها 142 في باريس قبل نهاية القرن، وكانت من أولاها «*جمعية علماء الآثار في فرنسا*» (1813) (*Société des Antiquaires*) المولدة عن «*الأكاديميّة السلتية*» (1804). وكانت في المقاطعات جمعيات مماثلة كثيرة مثل «*جمعية علماء الآثار في بلاد نورماندي*» (1823) التي كان يديرها دو كومون (A. de Caumont)[2] في سنواتها الأولى. وكان لكل هذه الجمعيات مكتب للجمعية واجتماعات دورية وبالتدرّج «منشورات» و«مذكرات»، وأنشأت في ما بينها شبكة بفضل المراسلين وتبادل المنشورات. وكانت تضمّ أعيان المدينة ثم المختصين في الأرشيف والأساتذة وكانت الأبحاث تقدم في جلسات مهيبة تُدعى إليها السلطات السامية، وكان الانتماء إلى هذه الجمعية أو تلك علامة على الرفعة في مجموعات الأعيان وعلى الشهرة العلمية. وفي هذا علامة على الاهتمام الذي يوليه هؤلاء الأعيان للثقافة خاصة عندما تصطبغ بألوان فرنسا، فرنسا العريقة والكونيّة.

ومن الأمثلة النموذجية عن تلك العناية المتصلة باللغات الغربية (ما يلي): في سنة 1821، وبمبادرة من الكونت دو لاستيري (F. de Lasteyrie)– وفي الوقت الذي انتشرت فيه اكتشافات شومبوليون (1822) - ذاعت نشرة أدّت إلى إنشاء «*الجمعية*

الصخرة الفرنسي شمبوليون من فك شفرة الكتابة الهيروغليفية في 1822. وهي معروضة الآن في المتحف البريطانيّ بلندن.

(*** المترجم ـ سغدان: لغة إيرانية شرقية كان يستعملها السغدان وهم شعب من التجار في ما بين سمرقند وبخارة (أوزبكستان حاليا) وكانت متداولة في أسيا الوسطى بين القرنين السادس والتاسع.

9 - انظر دو لاستيري ودو سايّان وفيديي، *البيبليوغرافيا العامة للأبحاث التاريخية والأثرية التي نشرتها الجمعيات العلمية بفرنسا*، المجلّدات 1-6، باريس، المطبعة الوطنية، 1888-1904.

R. de Lasteyrie du Saillant, A. Vidier, *Bibliographie générale des travaux historiques et archéologiques publiés par les Sociétés savantes de la France*, Tomes I-VI, Paris, Imprimerie Nationale, 1888-1904.

1 - لوفيفر بونتاليس، *بيبلوغرافيا الجمعيات العلمية بفرنسا*، باريس، المطبعة الوطنية، 1887.

E. Lefèvre-Pontalis, *Bibliographie des Sociétés savantes de la France*, Paris, Imprimerie Nationale, 1887.

2 - برسي، «أرسيس دو كومون والجمعيات العامية» ضمن نورا (إدارة)، 1986، نفسه.

Fr. Bercé, «Arcisse de Caumont et les Sociétés savantes » dans Noradir.), 1986, *L.c.*.

الآسوية» التي سيعترف لها بأنها جمعية ذات مصلحة عمومية في سنة 1829[1]. وكانت هذه الجمعية الباريسية المخضرمة برئاسة دوق أورليون (Duc d'Orléans) ودو ساسي تتوجه إلى الفلاسفة والمؤرّخين والمبشرين والتجار والأطباء والشعراء، إلخ، فخلطت المستشرقين بأفراد الأرستقراطية الراقية واصطنعت طبقة مهمة من الشركاء الأجانب. وفي سنة 1829 أصبح راموزا رئيسا لها وبورنوف أمينا عاما، وكان نشاطها كثيفا: لقاءات شهرية ومشروع متحف، لكن أيضاً منشورات تأخر صدورها لغلاء محارف الطباعة وصعوبات الحصول عليها، ممّا تتطلب إبرام اتّفاقيات مع المطبعة الملكية، وتمويلات أجنبيّة (بفضل بوب وشلاغل)، ودعم من «الأكاديميّة». وابتداء من 1822 بدأ صدور «*المجلة الآسوية*» بإدارة سان مارتان. كما نشرت الجمعية مؤلفات في الدراسات المصرية والهندية والسريانية والصينية أو هي شجعت على نشرها، وفتحت باب القروض للبعثات وأقامت علاقات مع جمعيات بعيدة. لكل هذا كان الوزراء، وخاصة غيزو (Guizot) وفيلمان (Villemain)، يدعمونها ماليا.

وسيشتغل كثير من هذه الجمعيات العلمية بـ «فقه اللّغة والتاريخ». ومثالها اللافت هو ولا شك مستقبل «الجمعية المتداولة لأحباء اللّغة الفرنسية» (1791، انظر المجلد الثاني، ص.385) التي ستظل نشيطة، في أشكال مختلفة حتى حوالي 1840 (انظر أورو، 1983): خاصة «*الأكاديميّة النحوية*» (1807) (*L'Académie grammaticale*) التي ستصبح «*الجمعية النحوية والأدبيّة لباريس*» (*Société grammaticale et Littéraire de Paris*) ونشريتها «*المجلة النحوية والتعليمية للغة الفرنسية*» (*Journal grammatical et didactique de la langue Française*) (1826). وما يلفت هو أنه سيخلفها «**معهد اللغات**» (1837) الذي سيصبح أول «جمعية للسانيات» في 1839 ونشرتها «**مجلة اللّغة الفرنسية واللغات عموما**» (*Journal de la langue française et des langues en général*). [115] ففي منتصف القرن انتقلنا من مشروع يتردد بين تنظيم الاستعمال والنحو العام إلى محاولة لدراسة اللغات من زاوية المقارنة والتاريخ. وكان أعضاء «جمعية اللسانيات» من قدماء الأعضاء في الجمعيات النحوية (أساساً من المغرمين المتذّين بملاحظات عن لطائف الاستعمال السليم) انضمّ إليهم بعض ممثلي العلم الجديد (بورنوف وغريم)

---

1 - الجمعية الآسوية، الكتاب السنوي، 1822-1922، باريس، غوتنر، 1922.
Société asiatique. le livre du Centenaire, 18221922-, Paris, Geuthner, 1922.

الذين لم يسهموا إلا بشهرة أسمائهم (أورو، 1983b). وفشل المشروع الذي لم يكن منسجما وهدفه المجتمعي الخاص، لانعدام جمهوره.

وما كان ينقص خاصة هم المختصون، إذ كانت الجامعة عاجزة تقريباً عن توفيرهم. وكانت مدرسة المعلمين[1] محطّ حذر سياسي وديني: فقد أغلقت بين 1822 و1826، ثم فتحت «مدرسة تحضيرية» ولم تستعد اسمها وصفتها إلا في 1830. ولم يتطوّر فيها القسم الأدبيّ إلا ببطء، يكبحه كابح مزدوج: تقديس الأدب الكلاسيكي أولا وهو الذي يحطّ من قيمة النحو[2]، ثم إن النحو، حتى عند نعته بالمقارن، يصلح خاصة لإنارة النصوص الإغريقيّة واللاتينية، رغم استعمال «*كتب النحو*» التي وضعها بورنوف. ثم إن المدرسة –كما كرر ذلك كوزان (Cousin)- لا تصلح للتجديد بل لهضم المعارف المكتسبة لتكوين المعلمين المخلصين للمهنة. وبعد التخرّج، يواجه الطالب المتخرج من مدرسة المعلمين، وقد حصل على شهادة التبريز غالبا، مسارا مهنيا عسيرا: إذ تختلف المعاملات اختلافاً شديداً بحسب وضعية المؤسّسة أو الفصل الذي يعمل فيه وبحسب اختلاف الألقاب العلمية. وللحصول على مراكز عمل متميزة، كان على كثير من طلبة مدرسة المعلمين أن يصبحوا كتابا يؤلفون على عجل كتبا للمعلومات السريعة، منها أطروحات أو كتب تعليمية، فيحصلون في هذه الحال على منابر في معاهد ثانوية مرموقة و/أو في الجامعة، وفي الكثير من الحالات يطمحون إلى إدارة سامية (مديرو معاهد أو مفتشون أو رؤساء جامعات) تمكنهم من أعلى الأجور ولكنها قليلة الملاءمة للبحث.

وظلت الكليات أقلّ عطاء. فنادرا ما كان معيدو المدارس الإعدادية يستعدّون[3] لخوض امتحانات الإجازة أو التبريز – التي كانت اختباراتها متماثلة تقريباً – في

---

1 - مائوية مدرسة المعلمين، *1795-1895*، نشر دوبوي، باريس، مطبعة لاهور -1895
- (*Le*) *Centenaire de l'École normale. 17951895-*, publié par p. Dupuy, Paris, Imprimerie Lahure, 1895.

2 - راجع شكوى كوزان (V. Cousin) مدير المدرسة من 1835 إلى 1840، من أنّ النحويين هم التلاميذ الأقلّ ذكاء (شوفاليه ودولوسال Chevalier et Delesalle, 1986)

3 - غيبورد، ظرف فرنسا جامعيا في القرن *19*، باريس، المنشورات الجامعية الفرنسية، 1965.
P. Gerbod, *La condition universitaire de France au XIXe siècle*, Paris, Presses Universitaires de France, 1965.

مدارسهم تحت الإمرة غير المجانية لزملائهم الحاصلين على هذه الألقاب. لذلك كانت دروس الكليات تقدّم لأعيان المدينة، فكانت، بسبب الحاجة من الجانبين، ذات بريق أشدّ مّما كان لها من العمق.

وكانت الحال ذاتها في مجامع البحث الكاثوليكية[1] واليهودية[2]. ففي المجامع الأولى التي كانت تتيح مناخا متحررا، كان كل ما يتصل بالتفسير اللساني مكبوتا (دومولان، Dumoulin،1977، المصدر السابق): إذ أهمل تعليم العبرية، وكان تعليم الإغريقيّة اختياريًا. وكان من حسن طالع رونان (Renan) في سان سولبيس (St-Sulpice) أن كان المديرُ هو غرنيي (M. Garnier) «العالم المستشرق»، وكان أستاذُه هو لوهير (M. Le Hir) الذي كان يحذق العبرية والسريانية وغيرهما. لكن رونان كان حالة استثنائية[3]. أما التعليم اليهودي المركّز منذ 1829 في مدينة ماتز (Metz)، فظل رديئا جدّا إلى أن تمّ تركيزه في باريس في 1859، رغم آراء رئيس جامعة ننسي (Nancy) الذي كان في 1855، يبغي أن يجعل من المدينة مركزا لنشر مصالح فرنسا في بلاد الشرق. وفي باريس، وبدعم من الدولة ومن مانحين أسخياء، ستقام دروس في اللغات الإغريقيّة واللاتينية والعبرية لكن أيضاً في السريانية والكلدانية والعربية. وفي هذا السياق سيتلقّى دارمستيتر (A. Darmesteter) تكوينه الأول.

كان الباحثون في اللغات في الغالب موظفين في وزارة الخارجيّة أو قضاة ومحامين وصحفيين وكتبة موثقين، وهي مهن تتيح أوقاتا للفراغ على ما يبدو. **[116]** وكان عديدهم يعيش على إرث أو، ببساطة، على ما يُرسل إليه. ومن الواضح أن منح الوظيفة، وفي الأكاديميّة مثلاً، والإعانات والجوائز كانت تدفع إلى بذل الجهد.

---

1 - دومولان، ندوة دراسية فرنسية في القرن *19*، *انتداب رجال الدين وتكوينهم وحياتهم في بورج*، باريس، الجامعة البابوية الغريغورية، 1930.

Ch. Dumoulin, *Un séminaire français au XIX siècle. Le recrutement, la formation, la vie des clercs à Bourges*, Paris, Pontificia Universitas gregoriana, 1977.

2 - باور، مدرسة الأحبار في فرنسا، المنشورات الجامعية الفرنسية، 1930.

J. Bauer, *L'École rabbinique en France, 18301930-*, Paris, Presse Universitaires de France, 1930.

3 - رونان، *ذكريات الطفولة والشباب*، إعادة نشر، فوليو، 1859.

E. Renan, *Souvenirs d'enfance et de jeunesse*, Réed, 1983, Paris, Folio, 1859.

وينحدر الجمع الوحيد من الاختصاصيّين في الدراسات اللغوية من «الأكاديميّة». لكن «الأكاديميّة» كانت تنوء تحت عبء مهامها الكثيرة ولم تَرَ لديها الكفاءة الضرورية لاستنساخ المدونة الواسعة من مخطوطات العصر الوسيط. ابتداء من سنة 1820 اقترح دوغيرندو (Degerando) على الوزير سيميون (Siméon) المشروع الذي اقتُرِح على الوزير شمباني (Champagny) في 1807 والمتمثل في إقامة «تعليم يمكن أن يشمل أجزاء من السير ودراسة الآثار ويبرز إبرازا أفضل الثورات في اللّغة ويحمي المحافظة على التراث ويعرض على البحث مقاطع ثمينة من أدبنا القديم». فهو يقترح إذا إنشاء مؤسّسة تضطلع بفكّ رموز نصوص من ماضينا، في الوقت الذي بدأت فيه ألمانيا نشر «تاريخ ألمانيا الكبير» (*Monumenta Germaniae historica*).

وأحدث الأمر الملكي الصادر في 1821/2/22 «*مدرسة نصوص المواثيق*» (*Ecole des Chartes*)[1] وهدفها أن «تقدم إلى أكاديميّة الكتابات والآداب الجميلة جميع الوسائل اللازمة لإنجاز الأعمال الموكولة إليها». وتقرر اختيار اثني عشر تلميذاً للدراسة سنتين اثنتين بمقابل مالي يسميهم الوزير باقتراح من الأكاديميّة، إضافة إلى أستاذين من مركزين مختلفين هما: الأب لابين (Lespine) من «المكتبة الملكية» وبافييي (Pavillet) من «الأرشيف». وسمح للأفراد المتطوّعين بالمشاركة في هذا المشروع. ولمّا لم يكن أي موطن للتشغيل مموّلا، توقفت دروس هذه المدرسة في الوقت الذي عرضت فيه الأكاديميّة قائمة فيها اسما هاليفي (L. Halévy) وليتري (E. Littré). لكن المدرسة كوّنت، على الأقل، مختصين في اللغات الرّومانية مثل غيرار (L. Guérard) ولاكابان (E. Lacabane) ومستشرقين مثل بورنوف ولوفيان دو فلوريفال (Le Vaillant de Florival).ولأن الحاجيات ظلت قائمة نصّ الأمر الملكي الصادر في 1829 وباقتراح من داسي (Dacier) على درس أوّليّ بسنة واحدة في «الأرشيف» وإقامة في «المكتبة الملكية» سنتين اثنتين. وبالإضافة إلى دروس البكالوريا، كان على التلاميذ – وكان عددهم بين ستة وثمانية- المختارين أن يشاركوا في ترتيب

---

1 - *كتيب المدرسة الملكية للمواثيق، 1821-1859*، باريس، دومولان، 1859 *المدرسة الوطنية للمواثيق، كتاب المئوية، 1821*-1921، المجلّدان 1و2، باريس، بيكار، 1921

Livret de l'École impériale des Chartes, 18211859-, Paris, Dumoulin, 1859, *École nationale des Chartes, Livre du centenaire, 18211921-*, Tomes I-II, Paris, Picard, 1921.

المخطوطات: وفي سنة 1830 تم الترخيص للمتطوّعين في المشاركة. وأعلن عن نشر «مجموع المدرسة الملكية لكتابة المواثيق» (وثائق محقّقة ومترجمة) و«مجموع تاريخ فرنسا» (نقول لمواثيق). ويُهيأ التلاميذ الحاصلون على شهادة «مختص في الأرشيف والكتابات القديمة» والمعتمدون في الجلسة المهيبة التي تعقدها «أكاديميّة الكتابات القديمة» للعمل في المكتبات العامة (باستثناء المكتبة الملكية التي تحظى بمعاملة خاصة) وفي «الأرشيف».

وتتكون اللجنة التي تدير «مدرسة نصوص المواثيق» من أكاديميّين مختصين في الكتابات القديمة وأعضاء في المكتبة الملكية والأرشيف. أمّن لابين وشمبوليون فيجاك (J.-J. Champollion-Figeac) وهو ديبلوماسي وعالم في الكتابات القديمة الدروس الأولى في مقر المكتبة الملكية. وحصل المدير والأكاديميّ باردوسو (J.-M. Paradessus) على تأخير صدور المنشورات (1835). وشارك التلاميذ الأكاديميّينَ في «الجدول التأريخي للشهائد» (*Table chronologique des diplômes*). وسيستعيد التلاميذ في 1839 فكرة إصدار المجموعات تحت عنوان «مجموع مدرسة نصوص المواثيق» (*Bibliothèque de l'École des Chartes*). وابتداء من 1839 أعطى الأستاذان غيرار وشمبوليون-فيجاك، المدعومَيْن من الوزير غيزو المدرسة دفعاً حاسماً.

[117] إذا لقد كانت إذن مجموعة شتى لكنها كانت جذابة: فيها أساتذة أكاديميّون، لامعون أحياناً، لكن حجم العمل غامر، وفيها كوكبة كبيرة من الأعيان المجندين لجرد الموارد من العصور السالفة، وحجم هائل من الوثائق والأرشيفات تكاد تكون مرتبة في الغالب، وفيها مدرسة لنصوص المواثيق مُحدثَة تَرْشَحُ وُعودا، وفيها وزير مؤرّخ بارز هو غيزو يضطلع بمسؤولية تنظيم هذا المجال: فبالتوازي مع تربية الشعب بالمدرسة، اقترح على الأعيان مشروعاً منعشا - ومطمْئنا سياسيا -لجرد تاريخ فرنسا وتحليله، تحت إمرته وإمرة الولاة. في 1834 أحدث غيزو لجنة مكلفة بإدارة الأبحاث عن وثائق غير منشورة ونشرها، تتركب من عشرة أعضاء وأمينها من مدرسة نصوص المواثيق، هو فالّو (Fallot) (فيلّومان، Villemain، ودونو Daunou، وغيرار وشمبوليون فيجاك، إلخ). وألحقت هذه اللجنة بلجنة ثانية أكثر تخصصا كلفت بالفلسفة والأدب والعلوم والفنون (كوزان وفينات وميريمي Mérimée هوغو ولونرمان، إلخ). وأُشركت الجمعيات العلمية وشبكة من المراسلين يُفعّلهم الولاة في الأبحاث المنوطة «بالمكتبات والأرشيفات» إشراكا

شديداً. وفُتح اعتماد بمائة وعشرين ألف فرنك وبدأ نشر مجموعة «وثائق غير منشورة» في 1836. وفي 1837 تم تنظير اللجنتين بالأقسام الخمسة في «المعهد. وفي 1840 أخرج فيلمان «النشرية الأثريّة، نشر لجنة التاريخ» (*Bulletin archéologique publié par le Comité historique*). وإضافة إلى الاعتمادات الاستثنائية التي صادقت عليها «الجمعية الوطنية» منذ 1833 موّل غيزو مهمات، ورفّع فيلمان الاعتمادات من 12.000 فرنكا إلى 112.000 فرنكا في سنة 1843.

وتمثّلت الجدّة في مشارف السنوات 1850 في تركيز واضح على الحرفية بتخصص الأفراد والمنشورات. ودَعَم إصلاح سلفندي (Salvandy) في 1846 «مدرسةَ نصوص المواثيق» فمكّنها من مقر في «الأرشيفات» (قصر سوبيز Soubise) ومن ميزانية بـ 33.400 فرنكا، وجعل الدراسة ثلاث سنوات تتوّج بأطروحة وشهادة مختصّ في الأرشيف تمكن من أجرة تساوي 600 فرنك. وأثناء إدارة لوترون (Letronne) المحافظ العام للأرشيفات ألحق بالأساتذة الثلاثة شمبوليون - فيجاك وغيرار ولاكبان، أربعة مساعدين هم غيسار (F. Guessand) وكيشورا (J. Quicherat) ودوروزيار (E. de Rozière) وفالي دوفيروفيل (A. Vallet de Vireville). وكلف «مجلس تجويد العمل» من ثمانية أعضاء (من الأكاديمية والأرشيفات) بضمان التشغيل المحكم. كما تحسنت الجامعة أيضاً، وقسّم امتحان التبريز إلى مسابقات مختصة، وارتفعت قيمة الأطاريح ارتفاعا ملحوظا[1]. وكونت «مدرسة المعلمين» مختصين مثل بورنوف أو تورو (Ch. Thurot) (دورة 1841). وفي سنة 1846 حصل حدث مميز: إذ أنشأ سلفندي مدرسة فرنسية في أثينا لتأمين دروس ولفتح الشرق للتأثير الفرنسي. وفي 1850 ألحقت المدرسة بأكاديميّة الكتابات القديمة واستقبلت طلبة من «مدرسة المعلمين» وناجحين متفوّقين في شهادة التبريز أجرتهم 3.000 فرنك للتخصص في علمي الآثار ودراسة النقوش، على أن يثبت التخصص بتحرير تقرير. إلا أنّ الجامعة تخلّفت كثيراً عن العاملين في «مدرسة نصوص المواثيق»، وهذه مسألة مهمّة لأن هؤلاء سينحُون بالبحث نحو دراسة وثائق تاريخية وينشرون أيضاً إيديولوجية يتقاسمها

---

1 - يُراجع مير، جرد ألفبائي لأطروحات رسائل الدكتوراه في الجامعات الفرنسية، *1810*-1903، باريس، A1. بيكار، 1903.

A. Maire, *Répertoire alphabétique des thèses de Doctorat ès-lettres des Universités françaises, 18101903-*, Paris, A1. Picard, 1903.

أساتذتهم مع الأكاديميّة هي إيديولوجية أدبيّة ووطنية. يقول لوترون ((Letronne: «إنها الصفات المميزة للفكر الفرنسي الذي هدّد الغزو الجرماني عبثا منذ سنوات بمحوه وتحطيمه». ويضيف غيرار قائلاً: «الكنيسة والعصور القديمة، هذان هما مبدأ حضارتنا. كل ما جاء به الجرمان أو أوْحوا به لا قيمة له، **[118]** وفي كل المرات التي انتصرت فيها عبقريّتهم لم يخلّف ذلك إلا ما هو فظيع».

وستسرّع الإمبراطورية الثانية، بما كانت تتيحه للوزراء من الحرية في تنظيم مجال عملهم، حركة توسع بدأت قبلها وانطلقت ضمن نمو اقتصاديّ شامل. وسيضطلع الوزير فورتول (1851) (1856-H. Fortoul) بدور حاسم[1]. ففي البداية، أقام لجنة واحدة هي «**لجنة اللّغة والتاريخ والفنون لفرنسا**» (لاحظ الترتيب) تنشر مجلة بهذا العنوان نفسه[2]. وقرّر الأعضاء الإثنا عشر في «»**قسم فقه اللّغة**» (امبير Ampère، وغيسار وباري p. Paris، ودو لافيلمركي de la Villemarqué وغيرهم) محتويات نشرية «*الوثائق غير المنشورة*» التي تتصل باختصاصهم. ووثق أمران أصدرهما الوزير فورتول صلات اللجنة ورؤساء الجمعيات العلمية وجعلا محورها رؤساء الجامعات عوضاً عن الولاة. ووقع تشجيع المهمات التي نُشرت نتائجها ابتداء من 1850 في «*أراشيف المهمات العلمية والأدبيّة*» (*Archives des missions scientifiques et littéraires*)[3].

---

1 - رفائيل وغنتار، وزير للتربية العمومية في حكم الإمبراطورية المتسلّطة: فرتول. *1851*-1856، باريس، المنشورات الجامعية الفرنسية، 1975.

P. Raphael et M. Gontard, *Un ministre de l'Instruction publique sous l'Empire autoritaire. H. Fortoul. 18511856-*, Paris, Presses Universitaires de France, 1975.

2 - نشرة لجنة اللّغة والتاريخ والفنون في فرنسا، *1854*-1856، باريس، المطبعة الوطنية.

Bulletin du Comité de la langue, de l'histoire et des arts de France, 18541856-, Paris, Imprimerie Nationale.

3 - أرشيف البعثات العلمية والأدبيّة. مختارات من التقارير والتعليمات الصادرة تحت رعاية وزارة التربية والتعليم والشؤون الدينية، *1850*، باريس، المطبعة الوطنية، (الجدول العام) لأرشيف البعثات العلمية والأدبيّة بما في ذلك ثلاثة مجموعات إلى منتهى المجلد الخامس عشر، باريس، ليرو، 1890

- Archives des Missions scientifiques et littéraires. Choix de Rapports et Instructions publié sous les auspices du Ministère de l'Instruction publique et des Cultes, 1850, Paris, Imprimerie Nationale, (Table générale des) *Archives des Missions scientifiques et littéraires comprenant les trois séries jusqu'au tome XV inclus*, Paris, Leroux, 1890

تبرز أهمية هذا الجهد في إرساء المركزيّة والمتصل بالجامعة في إنشاء «النشرية» (1854) (*Bulletin*) ثم «**مجلة الجمعيات العلمية في فرنسا وفي خارجها**» (1856) (*Revue des Sociétés savantes de la France et de l'Etranger*) التي ستكون شاهدا على «عقلية البحث في فرنسا كلّها». ويطلب منشور أصدره رولان (Rouland) خليفة (الوزير) فورتول من أساتذة الكليات أن يتعاونوا تعاوناً وثيقاً مع «*المجلة*» وأن يكون لهم حضور فعّال في الجمعيات العلمية. ونظم رولان نفسه، ابتداء من 1861 في باريس، جلسة مهيبة - توزّع فيها جوائز بألف وخمسمائة فرنك - ستجمع سنويا تحت رئاسة الوزير ممثلي الجمعيات في الأقاليم والمقاطعات وأساتذة الكليات.

وعمل فروتول خاصة على دعم الجامعة[1] وعلى الاستجابة إلى حاجيات العلوم والتقنيات وعلى حمايتها من سيطرة الجماعات المنظمة. وبعد صدور قوانين غيزو في

---

1 - توجد أدبيّات ضافية في تاريخ التعليم الفرنسيّ. ومن بين المراجع العامّة، يمكن العودة إلى:
-*تاريخ التعليم من عام 1610 حتى الوقت الحاضر. وقائع المؤتمر الوطني 95 للجمعيات العلمية* (ريمس، 1970)، باريس، المكتبة الوطنية، 1974.

- *Histoire de l'Enseignement de 1610 à nos jours. Actes du 95e Congres national des Sociétés savantes* (Reims, 1970), Paris, Bibliothèque Nationale, 1974.

- بروست، **تاريخ التعليم في فرنسا**، *1800-1967*، باريس، كولان، 1968.
- Ant. Prost, *Histoire de l'Enseignement en France, 18001967-*, Paris, Colin, 1968.

- فرجي (إدارة)، **تاريخ الجامعات في فرنسا**، تولوز، بريفا، 1986.
- J. Verger (dir.), *Histoire des Universités en France*, Toulouse, Privat, 1986.

- فيز، **ظهور الجامعات الحديثة في فرنسا**، *1863-1914*، برينستون، منشورات جامعة برينستون وباريس، دار علوم الإنسان، 1983.
- G. Weisz, *The Emergency of Modern Universities in France, 18631914-*, Princeton, Princeton University Press & Paris, Maison des Sciences de l'Homme, 1983.

توجد وثائق تتعلّق بهذا التطوّر في « **نشرة جامعية تضمّ الأوامر والقواعد والقرارات ذات الصلة بالتعليم العمومي**»، باريس، المطبعة الوطنية، 1828-1829
- *Bulletin universitaire contenant les ordonnances, règlements et arrêtés concernant l'Instruction publique, Paris, Imprimerie Nationale, 18281829- sv.*,

وستتغيّر تسميتها إلى: «**المجلة الإدارية للتعليم العمومي**، *1850*» (*Bulletin administratif de l'Instruction publique*) ثمّ «**المجلّة الإدارية للتعليم العمومي**، *1869*».

كذلك كان العاملون في قطاع التعليم العالي الفرنسي موضوع عديد الدراسات:

1833، ارتفع مستوى المعلمين وزادت أجرتهم (من 600 فرنك إلى 800 فرنك) وأصبحت الجمعيات العلمية تلجأ إليهم في البحث الميداني.

أما في المعاهد الثانوية، فقد تركز الاهتمام في الجهد العلمي، لكن هذا الجهد أدّى إلى تجويد (دراسة) الآداب التي كانت تسهر عليها لجنة من الأعلام (امبير وسانت بوف Ste-Beuve ونيزار D. Nisard) والمفتشين العامين، وقد كانت أجرتهم 10.000 فرنك. وأعيد تنظيم «مدرسة المعلمين» التي كانت متعثرة وأصبحت الدروس في المدرسة وفي السوربون إجباريّة. ومنح مرسوم صادر في 1855 نخبة من التلاميذ، يتلقون 600 فرنك، سنتين رابعة وخامسة للشروع في دكتوراه وإنهائها لتؤدي بهم إلى منابر الكلية. أما شهادة التبريز التي قُلّصت في البداية إلى مسابقتين (في الآداب وفي العلوم) لترسيخ العقلية التربوية فستستعيد بسرعة تنوعها الذي سيدفع إلى تخصص الكفاءات (من 1857 إلى 1864)، وفي هذا المجال أيضاً رفّعت الأجور.

تدعم دور اللّغة الفرنسية الكلاسيكية الصرف. فالجامعة، «وقد تجدّد شبابها، ستضمن للغة الوطنية سيطرتها الحقّ مع الحفاظ على ارتباطها الوثيق باللغات التي استعارت منها طاقتها وحسنها». لكن فورتول بالخصوص، بعد كوزان، أكّد العناية باللغات الحيّة مع الأسف لضعف تعليمها رغم أنه أصبح تعليما إجباريًا منذ 1838.

-تشارل وفيري، *موظفو التعليم العالي في فرنسا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين*، باريس، منشورات المركز الوطني للبحث العلمي، 1985.

-Ch. Charles et R. Ferré, Le personnel de l'enseignement supérieur en France aux XIXe et XXe siécle, Paris, Editions du CNRS, 1985.

- تشارلز، *أساتذة كلية الآداب في باريس، قاموس سير ذاتية*، المجلدان 1و2، المعهد الوطني للبحث التربوي، باريس منشورات المركز الوطني للبحث العلمي، 1985.

- Ch. Charles, *Les professeurs de la Faculté des Lettres de Paris, Dictionnaire biographique*, Vol. I-II, INRP, Paris Editions du CNRS, 1985.

- كارادي، «أساتذة الجمهورية»، السوق المدرسية، الإصلاحات الجامعية والتحولات في الوظيفة الأستاذية في نهاية القرن 19»، *وقائع البحث في العلوم الاجتماعيّة*، العدد 47-48، باريس، 1983.

- V. Karady, « les professeurs de la République, le marché scolaire, les réformes universitaires et les transformations de la fonction professorale à la fin du XIXe siècle », *Actes de la recherche en Sciences sociales*, n° 47-48, Paris, 1983.

وفي كتاب القسّ بيشونار «المعهد الكاثوليكي بباريس» (P.L. Pechenard, *L'institut catholique de Paris*, Paris, Poussielgue) معلومات عن التعليم الكاثوليكي.

[119] وكانت الكليات هي ما واجهت فيه العقلية الإصلاحية أشدّ الصدّ. فقد حاول فورتول الذي كان عميدا لكلية مدينة إيكس (Aix) أن يجلب إلى الدروس طلبة: طلبة دار المعلمين، طبعاً، لكن أيضاً معيدين أعْفُوا من الرسوم في 1855 وحتى طلبة القانون. وسعى إلى تجديد مواد التعليم وتنظيمها، خاصة في اللّغة.

التجديد: اغتنم فورتول إقصاءات سياسية (كوزان وكيني Quinet) فأنشأ في 1852 في السوربون منبرا للنحو المقارن أسنده إلى هاز (C.- B. Hase) عضو الأكاديميّة وأستاذ «*مدرسة اللغات الشرقية الحيّة*» وقد فاق بكثير السبعين عاما. وأنشأ في «معهد الكوليج دو فرانس» منبرا للأدب الفرنسي في العصر الوسيط أسنده إلى باري.

إعادة التنظيم: وضع فورتول للآداب برنامجاً على ثلاث سنوات مرتبطا بالمواد الأخرى، وفتح ثلاث كليات (في مدن كلارمون ودواي ونسي) و«مدارس تحضيرية» في المدن المتوسطة (1854)، وشجع «الأعمال التطبيقية» التي سينجزها مبرّزون من التعليم العالي (في الآداب، انتداب عشرة مبرّزين في ثلاث دورات: 1840 و1844 و1848)، ورفّع عاليا معاليم التسجيل في 1854 مما مكّن من رفع الميزانية من2.786 ألف فرنك إلى 4.161 ألف فرنك. فجمع فورنول بين تحسين الكليات ونخبوية الانتداب وتوفير أموال للدولة. كانت كل الإصلاحات تحت رقابة ثلاثة مفتشين عامين (بورنوف ورافيسون Ravaisson ونيزار) أجرة كل واحد منهم 12 ألف فرنك، ورؤساء الجامعات (أجرتهم بين 10 آلاف فرنك و15 ألفا) تسندهم لجان للجودة. وكانت النتائج متذبذبة: فعدد الطلبة لا يزال ضئيلا (130 طالب آداب في 1856 في فرنسا كلها) أو مفرطا (طلبة الحقوق) وهم مشاغبون. وما زالت بعض المنابر تسند أحياناً إلى هواة تحميهم السلطة. لكن أمرًا ظل ثابتاً، ويتمثل في حرص الوزراء على تأطير المجال بلجان وموظفين من بينهم الجامعيون الكبار. وخسرت الأكاديميّة والجمعيات العلمية من هيبتها في هذه اللجان. صحيح أن فورتول سيفوز بعضوية أكاديميّة الكتابات القديمة -بصعوبة- في 1856، لكنه لم يخف ضجره في هذه الأكاديميّة وحدّ من امتيازاتها: وأقام على رأس «*مجلة العلماء*» نشرية الأكاديمية سانت هيلار (B. Saint-Hilaire) وليتري (Littré) لكسر تأثير كوزان ومينيي (Mignet) وفيلومان الذي اعتبر تأثيراً مفرطا.

وتسارعت هذه الحركة ابتداء من السنوات 60. فلم يعد الباحثون يقنعون برينوار الشيخ أو حتى بآراء عامة محترمة مثل (كتاب) دو شوفالي (A. de Chevallet) «*أصل اللّغة الفرنسية وتكوينها*» (1853–1857)، ورفضوا الموافقة على «توصيات» «*لجنة اللّغة*» (1853): «لقد ظن بعضهم أن الوقت حان لوضع أنحاء للغتنا العريقة. هذا ما سعى إليه السادة أورلّي (Orelli) في زوريخ وفوكس (Fuchs) في هال، ودياز في بون وبورغي (Burgy) في برلين. وهذه محاولات حدثت قبل الأوان، بالنسبة إليهم أكثر مما هي كذلك لدينا، حتى إن هم وجدوا في نشر النصوص تشجيعا وحفزا». أتاح تأخر الدراسات التاريخية الخالصة المتصلة بالعصر الوسيط، الفرصة، على العكس، للسانيين أن يرسخوا اختصاصهم. علامة مهمة: إنهم يعرفون اللّغة الألمانية أو يتعلمونها مثل رونان. وهم يقرؤون كتب بوب وشلايشر ودياز والكتب الصادرة أخيراً ما أن تشير إليها المجلات العلمية، التي تُحدث لهذا الأمر إن لزم ذلك. وسيتم الطلبة الشبان الحاصلون على الشهادات تكوينهم في ألمانيا، مثل بريآل (M. Bréal) المتخرّج من مدرسة المعلمين (بعثة رسمية إلى برلين، 1857) ومن «معهد نصوص المواثيق» مثل ماير وباري (بعثة من 1856 إلى 1858). وسيسعى هؤلاء عند عودتهم إلى إنعاش اختصاصهم على واجهات عدة: الكتب والمجلات والجمعيات العلمية والجامعة.

[120] وتجسّم هذا التسريع في بعث منشورات دورية: أولها «*المجلة النقدية للتاريخ والأدب*» (*Revue critique d'histoire et de littérature*) (باريس 1866) التي أنشأها مؤرّخان إضافة إلى ماير وباري، وستضطلع بدور أساسيّ بنقدها ما يظهر نقداً حادا وبكفاءة. وأعقبها صدور المجلة الإقليمية «*مجلة اللغات الروْمانية*» (مدينة منبوليي 1870) التي نشّطها هواة أصبحوا أساتذة في الكلية واختصت بلهجات «أوك». أخيراً وخصوصا، مجلة ماير وباري «رومانيا» (1872) (*Romania*) ذات العنوان المتحدي إزاء «جرمانيا» (*Germania*)، والتي تعتمد على أعمال «جمعية اللسانيات» الحديثة العهد، وستكون أداة مرجعية وأداة لإكساب الشرعية. وتطرح هذه المنشورات، مثل نشر الكتب قضية الناشرين. فقد كانت الوزارة تدعم مجموعات الأكاديميّات ومنشوراتها الخاصة أما الروْمانيون فسيلجؤون إما إلى ناشرين من أصل ألماني مثل فرنك وفيفغ (Franck & Vieweg) وإما إلى مكتبيين ناشرين شبّان يدخلون المغامرة بموارد مكتبة بيع الكتب وخاصة موارد الجمعيات والهيئات العلمية (منح دعم وحرفاء). ومن أمثالهم بيكار (Al. Picard) (في التاريخ وعلم الآثار) أو شمبيون ((H.

Champion[1] الذي كانت مكتبته مكتبة منشورات «*الجمعية التاريخية بباريس*»ثم صار ناشر قواميس ومجموعات -بالاشتراك-،ولذلك سينشر الكثير مع دوليل (*L. Deslile*) مدير المكتبة الوطنية.

ذلك أنه، بالتوازي، تكاثرت الجمعيات في المجال آخذة في التخصّص. ومنذ 1863، جمع المختص في اللغات الأمريكية دو شارنسي (H. de Charency)[2] اللسانيين في «**جمعية اللسانيات بباريس**» (*Société de linguistique de Paris*) التي تشكل مكتبها في 1886. ويكشف نشر الناشر فيفغ (Vieweg) «*المذكرات*» (1868) ثم «*النشرية*» (1869) عن حيوية الجمعية التي ستجمع منخرطيها في مجال المقارنيّة الهندية الأوروبية. وسُبقت «نشرية» الجمعية منذ وقت قصير بإصدار «**مجلة اللسانيات وفقه اللّغة المقارن**» (*Revue de linguistique et de philologie comparée*) (1867-1892) التي أنشأها أنصار شافي (H. Chavée) وغيرار دوريال (Girarard de Rialle) وهوفلاك (A. Hovelacque) خاصة، وهي مجلة قريبة من الجمعيات والمدارس التي تحوم حول بروكا (Brocca)[3]. أخيراً، تميزت هذه الجمعية عن الجمعية الرسمية جدّا «**جمعية تشجيع الدراسات الإغريقيّة في فرنسا**» (1867) (*Association pour l'encouragement des Études grecques en*

1 - منفران، هونوري شمبيون ومحله لبيع الكتب، 1874-1978، باريس، شمبيون، 1978.
J. Monfrin, *Honoré Champion et sa librairie, 18741978-*, Paris, Champion, 1978.

2 - كان الكونت دو شارنسي (de Charaency) شيخ مقاطعة أورن (Orne) لغويا هاويا وثريا ينشر لحساب المؤلف مونوغرافيات لسانية تهتمّ خاصّة باللغات الأمريكية الهندية. ولمّا كان مهمّشا في «جمعية اللسانيات» أسّس في 1869 «*الجمعية الفيلولوجية*» « قصد المساهمة في تطوّر دراسة فيلولوجيا اللغات غير الآرية في أوروبا وآسيا وجميع اللغات المستعملة في البقاع الأخرى من العالم». وكانت هذه الجمعية مرتبطة بالأوساط الكاثوليكية. وفي 1891، اندمجت مع جمعية «**جمعية سان جيروم الخيرية**» (*l'Œuvre de saint Jérôme*) التي أنشئت حوالي 1878 « لنشر أبحاث المبشّرين الفيلولوجية». انظر أورو، 1984b، ص. 08-309. وكانت الجمعية الفيلولوجية تنشر مثل «جمعية اللسانيات» «نشرية» و«رسائل مذكّرات».

3 - سيكون في مدرسة الأنتروبولوجيا التي انشأها بروكا في 1876 منبر للانتروبولوجيا اللسانية (هوفولاك (Hovelacque) ثمّ أندري لوفافر (Lefèvre)عند وفاته في 1896. وأدار هوفولاك المدرسة بعد وفاة بروكا. عن الأعمال اللسانية للمدرسة انظر إضافة إلى أبحاث هوفولاك المؤلّف الجماعيّ لهوفولاك وبكو (Picot) وفنتسن (Vinson)»كتابات شتّى في اللسانيات والانتروبولوجيا»، باريس، 1880 (*Mélanges de linguistique et d'anthropologie*). وفنسن اختصاصي مشهور في لغة التامول ودرس لغة الباسك

France) التي نشرت «الحولية» (Annuaire) ثم «**مجلة الدراسات الإغريقيّة في فرنسا**» (1888) (*Revue des Études grecques en France*). وتشهد (جمعيات) أخرى على ازدهار المجال في فرنسا (أورو 1984) حيث لن ينجح التجذّر المؤسّساتي، مع ذلك، إلا في مجال اللغات الهندية الأوروبية.

وتشهد حركة بعث المجلات وإنشاء الجمعيات العلمية هذه على انفجار جداول البحث العلميّ. ولن تزدهر على المدى البعيد إلا الهيئات المعتمدة على جمهور الجامعيين والمؤذنة باستقلال البحوث العلمية اللسانية في أوروبا والمتمتّعة بشهرة دولية. «**فالمجلّة السلتية**» (*Revue Celtique*) التي أنشاتها في 1870، غيدوز (H. Gaidoz) وأدارها ابتداء من 1885 أربوا دو جوبنفيل (Arbois de Jubainville) مازالت تصدر إلى يومنا هذا (أصبح عنوانها (في 1936) «**الدراسات السلتية**» (*Études Celtiques*) مثلما هو الشأن بالنسبة إلى «**نشرية**» جمعية اللسانيات. أما «**مجلة فقه اللّغة والإثنوغرافيا**» (*Revue de philologie et d'Ethnographie*) التي نشرها المجري دو أويفلفي (F. de Ujfalvy) بمساعدة أبّادي (Abbadie) وآدم (Adam) وأوغرن (Augrand) وغيرهم فلن تصدر إلا في ثلاثة مجلدات (1874 و1877-1878). أما دو روني (L. de Rosny) أستاذ اللّغة اليابانية في «مدرسة اللغات الشرقية» فلن يقدر البتة على إنعاش جمعية الإثنوغرافيا وكذا عديد المحاولات لنشر المجلات المختصة الموجهة لأقيانوسيا وأمريكا وأفريقيا وغيرها.

[121] وشمل هذا الانتشار الشديد جمهورا واسعاً كما يدلّ على ذلك بصورة منتظمة صدور «**مجلة الجمعيات العلمية**» (*Revue des sociétés savantes*) التي تُجمِّع أبحاث فرنسا كلّها[1]. وكان قسم «التاريخ وفقه اللّغة» الذي يرأسه دوليل (L. Deslile) ويديره أستاذ مسنّ في كلية مدينة كن (Caen) يعدّ عماد «الجمعيات» هو الأستاذ هيبو (C. Hippeau) يعرض على المقرّر ماير عدداً كبيراً من البحوث. ويتمّ توجيه تعليمات مفصّلة إلى الباحثين في «الجمعيات» وتنشرها «المجلة»، مثل توصية دوروي (V. Duruy) المطولة (1869) التي سيعاد نشرها في 1873.

---

1 - تيسييه، *الجدول العام للجان نشريات لجان الأبحاث التاريخية ومجلة الجمعيات العلمية*، باريس، المطبعة الوطنية، 1873.

O. Tessier, *Table générale des Bulletins des Comités des Travaux historiques et de la Revue des Societes savantes*, Paris, Imprimerie Nationale, 1873.

ورغم هذا ألحّ ماير على رداءة الأبحاث التي تعرض عليه وترد من المثقفين وأساتذة الكليات في المقاطعات، وتعمقت الهوة بين هؤلاء الواصفين المرموقين المتشبثين بتراث تاريخي بنكهة فرنسية وحرفيين مغرمين بالأبحاث الألمانية يعتمدون على مناصب رسمية وعلى جمعيات باريسية مرموقة. لكن الجمعيات الإقليمية نشرت أيضاً الميل إلى أدوات العمل الجيد لمقاربة النصوص القديمة والنقول اللهجية. فهؤلاء وأولئك جميعهم حرفاء (لاقتناء) مجموعات النصوص الثقافية والعلمية، والكتب التعليمية الراقية مثل «**النحو التاريخي**» (*Grammaire historique*) لبراشي (A. Brochet) (باريس 1867) وترجمات الكتب الكلاسيكية («**النحو المقارن**» لبوب بترجمة بريآل، باريس 1866-1874). وتعدّ العلامة الأبرز عن هذا التلاقي نجاح القواميس التاريخية. وقد ذكرت «الأكاديميّات» و«الجمعيات» العلمية دائماً بهذا الاهتمام وشجعته بعديد المنح. ويندرج مشروع قاموس ليتري (Littré) ضمن انتشار واسع للقواميس والمسارد المعجمية، المنشورة أو المخطوطة، والتي كانت تروج بين الأطباء والأعلام والصحافيين والمدرسين. وكذا الشأن بالنسبة إلى «**قاموس اللّغة الفرنسية القديمة**»(*Dictionnaire de l'ancienne langue française*) (1880-1902) الذي وضعه غودفروا (Fr. Godefory) بتشجيع عديد المساعدات منها منحة قدرها 150 ألف فرنك من الوزير فادينغتن (Waddington). ونشأت صلات سلطوية وزبونية بين مختلف المجموعات، فموازي (H. Moisy) الذي كان كاتبا موثقا وعضوا في «**جمعية علم الآثار في نورماندي**» (*Société archéologique de Normandie*) الشهيرة نشر عند الناشر فيفغ)كتابا عن «**أسماء العائلات النورمندية**» (1875) فقبلت عضويته في جمعية اللسانيات في باريس.

وأفادت الجامعة من هذه الدعوة إلى الحِرفية وهي التي كان يدفعها جمع من الشباب المتحمّسين المتدرّعين بشرعيتهم الألمانية الحالمين بأن يقيموا فيها سلطة العلم، ولفائدتهم. وبإلحاح منهم أنشأ الوزير دوروي، وهو من قدماء مدرسة المعلمين، في 1868، «**المدرسة التطبيقية للدراسات العليا**» (*École pratique des Hautes-Études*) المستنسخة عن نظام الحلقات الدراسية الألماني (راجع ص.91 [من ترقيم النصّ الأصليّ]) لكنها تعمل على النمط الفرنسي: فالطلبة والأساتذة قليل عددهم - كان الأستاذ في القسم الرابع الخاص بالدراسات الرؤمانية هو باري يساعده براشي الذي سيخلفه درمستتير (A. Darmesteter) - وتأجيرهم ضعيف (1.500 فرنك). وفي 1869 أعاد مرسوم صادر تنظيم «مدرسة اللغات الشرقية الحيّة» التي اتخذت مقرّا لها في معهد «الكوليج

دو فرنس»، ثم في شارع ليل، ودعم بجدّ تعليم اللغات والجغرافيا [1]. كما أن البحث نفذ إلى الكليات والسربون والمقاطعات: فبرامج التبريز في النحو، ابتداء من 1872، لم تعد تكتفي بتدريس نصوص من مرحلة ما قبل الكلاسيكية (نصوص جوانفيل (Joinville) وإيتيان (Estienne) ثم نص «أغنية رولان» (Chanson de Roland)، إلخ.)، وأضحت تذكر أيضاً الكتب العلمية الواجب استعمالها. أصبح المتخرجون من مدرسة المعلمين والمتسابقون في التبريز مسلحين لخوض مسار مهني ثابت في المعاهد الثانوية والكليات، وسيشكلون مع طلبتهم جمهور هذا المجال، [122] وهذا هو الشرط الضروري لانتشار الأبحاث العلمية (انظر أورو، 1990).

وستجعل الجمهورية من هذا التطوّر موضوعاً سياسيا ابتداء من 1871. ففي كل سنة يذكر الوزير في الخطاب الافتتاحيّ أمام «الجمعيات العلمية» ببؤس الكليات، لكنه يذكّر أيضاً بالجهود المسترسلة لمعالجته: إنشاء المنابر وفتح المكتبات وتشييد المباني الجديدة وتقديم المنح لطلبة الإجازة (1877) والتبريز (1880) وتسمية الأساتذة المحاضرين لتأطير الطلبة الجدد (1877)، ويلحّ خاصة على أولوية الأساتذة في البحث. قال الوزير باردو (Bardoux)، مثلاً، في سنة 1878:

> إن الفحص الخبير والصبور والشغف العميق بالأصول والبحث الدقيق في الأحداث، وكل هذا المجموع من الدراسات الإقليمية يوفر الموارد الأولية للصرح الذي تقيمه بعد ذلك الأيدي الماهرة.

وفعلا فتحت بعض المناصب: في 1871 التحق باري بريآل الذي كان في معهد الكوليج دو فرانس منذ 1864. وفي 1878، التحق درمستتير بلونيون (Lenient) ذي الاتّجاه الأدبيّ في جامعة باريس (منذ 1873). وفي 1872، سمي بوشوري (Boucherie) في مدينة منبوليي (انظر برغونيو، 1990، Bergounioux لمجمل التعيينات في الجامعات الفرنسية). لكن المسألة المهمة ستظل ندرة الأساتذة من المستوى الرفيع المثقلين وقد

---

1 - *الذكرى المائة والخمسون لإنشاء مدرسة اللغات الشرقية. التاريخ والتنظيم والدروس بالمدرسة الوطنية للغات الشرقية الحيّة*، باريس، المطبعة الوطنية، 1948

-*Cent-cinquantenaire de l'École des langues orientales. Histoire, Organisation et Enseignements de l'École nationale des Langues orientales vivantes*, Paris, Imprimerie Nationale, 1948.

أثقلتهم التشريفات والمشاغل، وانتداب الباحثين الشبان، فمدارس المعلمين العليا الثلاثة التي فُتحت بين 1880 و1882 (مدرسة سان كلو[1] للذكور ومدرستا سيفر Sèvres وفونتوني Fontenay للإناث) كانت تهدف بالخصوص إلى تجويد العلم التربوي في المعاهد الثانوية والمدارس. حلم الإيديولوجيين القديم بإقامة تعليم الشعب ظلّ عنصرا ثابتاً في الفكر التقدمي الفرنسي، وسيخصّص له كبار اللسانيين مثل بريآل وبرونو (Brunot) حيزا بالغاً في أنشطتهم.

وظل عدد الجامعيين في فرنسا بعيداً جدّا دائماً عنه في البلدان الناطقة باللّغة الألمانية (راجع ص.91). فقد ارتفع عدد الحاصلين على الإجازة في الآداب (كلّ الاختصاصات) من 62 مجازا في الفترة -1835 1851 إلى 519 مجازا في الفترة 1911-1931. وارتفع العدد الجملي لطلبة الآداب ارتفاعا منتظما دون أن يبلغ أعدادا ضخمة (بروست، المصدر السابق، ص.243، Prost):

2013-1911	2010-1906	2005-1901	2000-1896	1995-1891	1990-1886
6.380	5.876	4.133	3.380	2.827	2.358

ويبيّن فحص وثائق توصيف الدروس في كليات الآداب (1845-1897) في 15 جامعة كانت قائمة في 1871 أن تدريس اللسانيات وفقه اللّغة ظل متفرقا (لاتينية وإغريقيّة وأدب فرنسي)، ولم يتنوع إلا بعد 1870 (لغات أجنبيّة، لغة سلتية، سنسكريتية، إلخ.). لذلك لن توجد في جامعة باريس أستاذية في اللّغة السنسكريتية إلا في 1877 (برغانيي A. Bergaigne) (حول كل هذه النقاط راجع برغونيو، 1990، Bergouniaux)، وكانت الأستاذية الأولى ودرس السنسكريتية الذي افتتح في مدينة ليون في 1879 وكان الدرس الأوّل لرينيو (P. Regnaud)، وهو باحث

1 - لوقا وبربي، طلبة مدرسة المعلّمين. تاريخ المدرسة العليا للمعلمين في سان كلو، باريس، منشورات المؤسّسة الوطنية للعلوم السياسية 1982.
J.N. Luc, A. Barbé, *Des normaliens. L'histoire de l'École normale supérieure de Saint-Cloud*, Paris, Presse de la Fondation nationale des Sciences Politiques, 1982.

هامشيّ، لا يرفض القوانين الصوتية[1] فحسب، بل كان يرفض قانون غريم[2] ويهتمّ بأصل اللغات[3]. أمّا في مدينة ليل فاضطلع هنري (V. Henry) ذو التكوين القانوني بدروس السنسكريتية ابتداء من 1883، وفي 1889 حل محل برغانيي في باريس. ولما كُلّف توماس (A. Thomas) بدروس تكميلية في فقه اللّغة الرومانية بكلية الآداب بباريس [123] لاحظت جريدة «رومانيا» (Romania) وهي تعلن الخبر ما يلي: «هذه هي المرة الأولى التي يظهر فيها هذا العنوان في تعليمنا» (نفسه، XVIII، ص.338).

ويمكن القول إنه أُحلّ في ثمانينات القرن نظام سيظل قائماً حتى سنة 1914 وبعدها. وكانت هناك قوتان مرموقتان: «معهد الكوليج دو فرانس» و«أكاديمية الكتابات القديمة والآداب الجميلة» مع توابعها العديدة. بالإضافة إلى شبكة الجمعيات العلمية والصلات التي حفظتها الأكاديمية مع كلّ من «مدرسة نصوص المواثيق» و«مدرسة اللغات الحيّة الشرقية». لكن الجامعة كانت قوّة صاعدة بكلياتها و«مدرسة الدراسات العليا» و«مدرسة المعلمين» وشهادات التبريز دون أن نغفل أساتذة المعاهد الثانوية والمعلمين الذين سيُلجأ إليهم لإشهار اللّغة الفرنسية وحمايتها، حتى في لهجاتها ذاتها. وفي المركز، نجد الوزارة التي تسعى إلى إبقاء سيطرتها على الجميع.

إنه نظام معقد وحيّز لعديد الصراعات بين الكفاءات يرزح تحت عبء تراث بلد من الوجهاء الأعيان المتشبعين بحذر كاثوليكيّ لاحق لمجمع ترنت (Concile de Trente). وظلّت أهمية هؤلاء الوجهاء الأعيان والوجاهة النخبوية وإيديولوجيتهم

---

1 - هل القوانين الصوتية قوانين مطلقة بالمعنى الذي يفهمه النحاة الجدد؟ لا، باريس، 1887.
Les lois phonétiques sont-elles absolues au sens où l'entendent les néogrammairiens ? Non, Paris, 1887.

2 - أبحاث في اللسانيات التطوّرية، تطبيق طريقة عامّة لدراسة تطوّر الكلمات الهندية الأوروبية، باريس، 1886.

Essais de linguistique évolutionniste, application d'une méthode générale à l'étude du développement des idiomes indo-européens, Paris, 1886.

3 - «أصل اللّغة وفلسفتها أو مبادئ اللسانيات الهندية الأوروبية» (*Origine et philosophie du langage ou principes de linguistique indo-européenne*, Paris, 1888). وضع هذا الكتاب في مسابقة في أصل اللغات فتحت في 1886 (جائزة بُردان لأكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية). وسيتوّج الكتاب ويعاد نشره مع إضافات في 1889 (انظر أورو، 1989).

الأدبيّة والوطنية حاضرة في جميع الشبكات وخاصة الشبكات الأكاديميّة، وهي ولا شك علامة عن بلد شغوف بالثقافة، لكنها أهمية تحدّ حدّا من برنامج الأبحاث المنهجية. ومن ناحية أخرى إن الأهمية المنوطة بالمدرسة، وخاصة من قِبل التقدميين تدفع إلى إعلاء شأن علوم التربية، وتعبّئ الكليات مثل المدارس العليا للمعلمين فتجعلها تتراوح بين دعوتين: التعليم والبحث. وفي هذا النظام هشاشة، لأن البحث غير الأكاديميّ حفظ لدى الوجهاء والمسؤولين عن التعليم رائحة البدعة، فلم يحصل هذا النوع من البحث على الوظائف والمنح إلا بعسر. فقوّة اللسانيين الحرفيين في مجال الثقافة ضعيفة وستظل كذلك.

لكن لئن بدا النظام قليل الجدوى شحيح النتائج، فإنه سيمكن شخصيات مصممة – وقادرة على التحرك في مجال متشعب – من الاستمرار في إنجازات لافتة وطريفة من أمثال مِييّي (Meillet) وروسلو (Rousselot) وسوسير وغيرهم. ويشهد على ذلك أعمال متفردة مثل «الأطالس» (Atlas) للسويسري جيليرون (Gillieron) (راجع ص.244) أو «تاريخ اللّغة الفرنسية» لبرونو[1].

1 - برونو، *تاريخ اللّغة الفرنسية*، جزء 1-13، باريس، كولان، 1905. أعيد طبعه في 1967.
F. Brunot, *Histoire de la Langue française, T. I-XIII*, Paris, A. Colin, 1905, sv., rééd. 1967 sv.

القسم الخامس:

العلمـــاء الــروس ومدارسهـــم

نتاليا بوكدوروفا

(Natalia Bocadorova)

[127] لم يشهد شرق أوروبا الهيمنة المطلقة للثقافة اللاتينية المميزة للعصر الوسيط الأوروبي في البلدان التابعة للكنيسة الكاثوليكية الرومانية. فقد عرف العالم السلافي قراءة لغاته وكتابتها وإنحائها (راجع المجلد II ص.14-15، وأورو، 1994) حيث نافس المصدر الإغريقيّ المصدر اللاتيني وغلبه (راجع المجلد II، ص.239-250). ولم يبدأ مسار تغريب علوم اللّغة في روسيا إلا في عهد «بطرس الكبير» أي في بداية القرن 18.

وحوالي 1730، بدأت تنشر، بالفعل، معرفة النحو العام الفرنسي. وكان المثقفون والعلماء يحتفظون في مكتباتهم بأعمال الكتاب الفرنسيين البارزين. وفي 1755، أستلهم «*نحو اللّغة الروسية*» (*Rossijskaja Grammatika*) للومونوسوف (Lomonosov) الكثير من [نحو] بوروبال. وفي بداية القرن 19 ترجمت مقتطفات من أنحاء ريستو (Restaut) ودو مارسي (Dumarsais) وكوديّاك (Caudillac) ودو ساسي (بوكدوروفا، 1987، Bocadorova). وفي سنة 1803 كتب بوشكين (V.L. Pouchkine) -عمّ الكاتب- ما يلي: «أنا أقرأ كونديّاك ودو مارسي [...] وأدرس المنطق والنحو لأنني أطمح دائماً إلى أن أكون واضحاً».

وفي بداية القرن 19، كان يتعايش في روسيا نمطان للثقافة الأدبيّة واللسانية: التراث الإغريقيّ السلافي من ناحية (عالم مجلة «سلفيا أرثودكسا» Salvia Orthodoxa)[1]،

1 - انظر عن قضايا سلافيا أورثودوكسا (*Slavia Orthodoxa*) ريكاردو بيكيو، **مسألة اللغة وسلافيا سيريلو ميتوديانا. دراسات في اللغة عند السلافيين**، روما، 1972.
R. Picchio, *Questione della lingua e Slavia Cirillometodiana. Studi sulla lingua presso gli slavi*, Roma; 1972.

وتراث أوروبا الغربية من ناحية أخرى. وفي هذا المناخ وضعت الأنحاء الروسية المستلهَمة من النحو العام:

ريزكي، **مدخل في الأدب**، خركوف، 1806.

I.S. Rižskij, *Vvdenie v krug slovesnosti*- Kharkov, 1806

اورناتفسكي، **قواعد النحو الروسية على قاعدة كونية**، خركوف 1810.

I. Ornatovskij, *Novejšee načertanie pravil rossijskoj grammatiki na načalax vseobščej osnovannyx*, Kharkov, 1810

[128] تيمكوفسكي، **طريقة تجريبية للمعرفة الفلسفية باللّغة الروسية**، خركوف 1811.

I.F. Timkovskii, *Opytnyj sposob k filosofičeskomu poznaniyu rossijskogo yazyka*, Kharkov, 1811

جاكوب، **مؤلف في النحو الكونيّ لطلاب المدارس الثانوية في الإمبراطورية الروسية**، سان بيترسبورغ 1812

L.G. Jakob, *Načertanie vseobščej grammatiki dlja gimnazij rossijskoj Imperii*, Sankt Petersburg, 1812

وسيمتد نشر الأنحاء الفلسفية حتى أوائل النصف الثاني من القرن 19 (بعد ظهور المقارنيّة) بكتب غريش (1827) (N. Greč) في النحو أو نحو دافيدوف ((I. Davydov 1852)) ونقتصر على ذكر الأشهر. وسيقدم دافيدوف (في موسكو) وبافسكي (G.P. Pavskij) وشريزنفسكي ((I.I Sreznevskij (في سان بيتر بترسبورغ)، الذين لم تُحذف منابرهم من الجامعات إلا في سبعينات القرن، دروسا في «اللسانيات الفلسفية».

ومثلت الرومنطيقية وعلم التاريخ تغييراً في الوجهة. فـ«أوروبا الفرنسية» التي كانت المثال المتّبع في الغالب في القرن 18 خلّفت مكانتها لتأثير «العبقرية الجرمانية» والفلسفة الألمانية. وأصبحت الجامعات التي تستعمل اللّغة الألمانية مراكز يتابع فيها الشباب الروسي الدراسات المعمقة. وبين سنتي 1820 و1830 برز بعد اهتمام واضح بروسيا القديمة ولغاتها (اللّغة الروسية العتيقة واللّغة السلافية القديمة (slavon) في الكنيسة الأورثودكسية) وخاصة أعمال ألكسندر فوستوكوف (Vostokov) (انظر بريزن، 1979، Berezin). وانطلق ابتداء من هذا مسار لتكوين مادة دراسية

-(المترجم) سيريلو ميوديانا، نسبة إلى القديسين سيريلو وميتوديو اللذين عاشا بين السلافيين وتُجلّهما الكنيستان الكاثوليكية والارتودكسية وإليهما تنسب الثقافة الدينية لشعوب جنوب شرق أوروبا ووسطها

جامعية جديدة. وابتداء من 1847 قدّم بوسلاياف (F. Buslaev) الدروس الأولى في النحو التاريخي للغة الروسية في موسكو. وكانت جامعات موسكو وكياف وسان بترسبورغ تدرّس نحو اللغات الهندية الأوروبية المقارن. وجعل الأكاديميّ شريزنفسكي (Sreznevskij) (الذي درّس بين 1850 و1860 بسان بيترسبورغ) هذه المادة مادة إجباريّة في الجامعات الروسية كلّها.

وسيخالط الاسمَ الذي أطلق على هذه المقاربة اللغوية البعيدة جدّا عن النحو المدرسي تنويعاتٌ، إذ نلفي «النظرية اللسانية» (jazykoučenie) وهو المصطلح الذي استعمله أنصار نظرة فلسفية قريبة جدّا من النحو العام[1]. و«المعرفة اللسانية» (jazyKovedenie) (بودوان، 1871، Baudouin)[2] و«معرفة اللّغة» (jazykoznanie) (بودوان، 1889)[3] أو «علم اللّغة» (nauka o jazyke) (كروزفسكي، 1893، Kruszewski)[4]. ويظهر الجذر اللاتيني في صيغة النعت (lingvističeskij) في عنوان كتاب تولوف، «دراسة المقولات اللسانية» (M.A Tulov, Obozreniie lingvističeskix kategoriy, Kiyev, 1861.)، كياف، 1861. لكن المصطلح لن يستعمل في صيغة الاسم (lingvistika) إلا في القرن العشرين للدلالة على اللسانيات البنيوية لسوسير في مقابل النحو المقارن الذي ظل يسمى (Sravnitel'noe jazykovedenie).

---

1 - زيلينيكي، نظام اللسانيات *الفلسفية* ومضمونها، أودسّا، (1841).

Zaleneckij, K.P. (1841) *Sistema i soderžanie filososkogo iazykoučenjia*.Odessa.

2 - بودوان دو كورتوني، إ.أ. (1871)، تساؤلات عمّا أتكلم عنه في *الحديث عن اللغات*، ضمن كتابات مختارة في *دراسة اللغة*، المجلّد 1، موسكو

Boduen de Kurtene [Baudouin de Courtenay], I.A. ([1871], 1963) Nekotorye obščie zamečanija o jazykovedenii I o jazyke » in, I.A. Boduen de Kurtene, *Izbrannye trudy po obščemu jazyykoznaniju*, t. 1, Moskva»

3 - بودوان دو كورتوني، إ. أ. ([1889]، 1963) في *اللسانيات*، ضمن كتابات مختارة في دراسة *اللغة*، المجلّد 1، موسكو

Boduen de Kurtene [Baudouin de Courtenay], I.A. ([1889], 1963)) « O zadačax jazykoznanija », Boduen de Kurtene [Baudouin de Courtenay], I.A., Izbrannye trudy….t.1, Moskva

4 - كروشفسكي، (1893) علم *اللغة*، موضوعه وأقسامه وطرقه، كازان.

Kruševskij, N.V. [Kruszewski] (1893), *Predmet, delenie i metod nauki o jazyke*, Kazan.

ومثلما اتّسمت أعمال النحو العام بأثر الكتّاب الفرنسيين،ارتبطت الوجهة الجديدة وثيقا بالأعمال الألمانية. فبوسلاياف (F. Buslaev) واضع أول نحو تاريخي للغة الروسية (1858) استقى من أبحاث غريم وفون هومبلت. وأثّر التيار المنطقي والتصوّر العضوي للغة لدى بيكر (K.F. Becker) تأثيراً بالغاً في إيفان دافيدوف وكتابه «*بحث في النحو العام والمقارن للغة الروسية*»(Davydov, Opyt Obščesaravnitel'noj grammatiki russkago Jazyka, 1852). كما أثّرت أفكار هومبلت وتلميذه شتاينهل (H. Steinthal) في ألكسندر بوتبنيا (A. Potebnja) مؤسّس التيار النفساني في اللسانيات الروسية (بريزن، 1979، 129].(Berezin)[1] ويمكن أيضاً أن نلحظ التوازي بين آراء النحويين الجدد وآراء فوتونتوف (F. Fortunatov) وبودوان دو كورتني (I.A. Baudouin de Courtenay)، لكن هذا التوازي لم ينجم عن مجرد تأثّر التابع، بل هو نتيجة لتبادل علمي حقيقي[2].

واستطاعت اللسانيات الروسية في النصف الثاني من القرن 19 أن تنشئ مدارس متميزة (انظر جاشنوف، 1984، Jachnow) ليس لها مثيل يطابقها في التراث الغربي، أثرت بدورها تأثيراً في نمو الاختصاص خاصة في البنيوية والشكلانية. ويتعلّق الأمر قبل كل شيء بمدرستي كازان وموسكو، اللتين يمكن اعتبارهما تأليفا للتفكير اللساني والفلسفي الغربي وإرث اللغويين السلافيين الذي يمثله مثلا الأكاديميّ سريسنفسكي (I.I. Sreznevskij)[3].

---

1 - عن التيار النفساني في روسيا، انظر مورزين، «التيار النفساني» القاموس الموسوعي للسانيات، موسكو، الموسوعة السوفياتية، ص. 405-406.

Murzin, L.N., (1900), « Psixologisceskoe napravlenie », *Lingvisticeskij Encyklopediceskij Slovar* (LES), Mosk, Sovetskaja Enciklopedia, p. 405-406.

2 - راجع فينوغرادوف (1958)، *من تاريخ دراسة تركيب اللّغة الروسية* (من لومونوسوف إلى بوتيبني وفورتوناتوف)، موسكو، منشورات جامعة موسكو.

Vinogradov, V. V. (1958), *Iz istorii izučenija russkogo sintaksisa* (ot Lomonosova do Potebni i Fortunatova), Moska, Isd. Moskovskogo Universiteta.

3 - عن اللسانيات المؤيدة للنزعة السلافية، انظر بريزين، 1979، الفصل 6 (Brezin, F.M., 1979, chap. 6)

مدرسة كـــازان:

ترتبط مدرسة كازان – وهي مدينة إقليمية على نهر الفلغا – بإقامة يان إينياسي بودوان دو كورتوني (Jan Ignacy Baudouin de Courtenay)[1] فيها من سنة 1875 إلى سنة 1883، وذلك بعد أن أنجز رسالته في الدكتوراه وعنوانها «**بحث في صوتيات لهجات ريزينسكي**» (1875) (*Opyt fonetiki rez'ianiskikh govorov*). ففيها التقى بنيكولاي كروشفسكي (N. kruševskij) وفاسيلي بوغوروديسكي (V. Bogorodickij) اللذين أصبحا من تلاميذه. وكما قال ذلك دو سوسير في سنة 1908: «كان بودوان دو كورتوني[2] وكروشفسكي أقرب من أي شخص آخر إلى رؤية نظرية في اللّغة، وهذا دون الخروج عن الاعتبارات الدقيقة الصافية» (غوديل، 1969، ص.51 ,Godel).

كان بودوان دو كورتوني العضو الدائم في «الجمعية اللسانية بباريس» على علاقة علم وصداقة مع دو سوسير ومييّي (A. Meillet) وبول (H. Paul) ويسبرسن (O. Jespersen) وشوشرت (H. Schuchardt). وبعد كازان عمل في جامعات دوربات (Dorpat) (مدينة ترتو Tartu حاليا) وخركوف أستاذاً للسانيات المقارنة واللغات السلافية، ثم عاد إلى سان بيترسبورغ (1897-1918) حيث كان درّس بين 1870

---

1 - ولد بودوان دو كورتوني في بولندا. هو بولندي ذو أصول فرنسية أرستقراطية. من 1861 إلى 1866، درس في جامعة فرسوفيا (كلية الآداب) وتخصّص في تاريخ اللّغة البولندية واللسانيات المقارنة واللغات البلطيقية السلافية، والفيزيولوجيا الأكوستيكية. أرسل بعد تخرّجه من الجامعة في بعثة علمية إلى الخارج، في براغ وإيينا (Inéa) وبرلين ولايبزيش. وبعد عودته إلى روسيا تتلمذ على سرزنفسكي (I. Sreznevskij) ولم يكن يميل إليه. سافر إلى لايبزيش حيث طُبع بحثه عن اللّغة البولندية القديمة (حتى القرن 14) (ماغدن، 1984، Magdan، ص.13 وستنكيافيتش، 1976، Stankiewicz، ص.12). وفي ديسمبر 1970 [المترجم: هكذا في النصّ.. والمقصود 1870] بدأ بودوان التدريس بجامعة سان بيترسبورغ. نشرت محاضرته الأولى التي كانت حدثا في المجتمع اللساني الروسي تحت عنوان «**ملاحظات عامة في اللسانيات وفي اللّغة**»، 1871.
(*Nekotorye obščie zamečanija o jazykovedenii i jazyke*)

2 - راجع كورنر، « بودوان دو كورتوني: مكانته في تاريخ علم اللسانيات»، ضمن كرونر (Koerner, 1978)
E.F.K. Koerner, « Jan Baudouin de Courtenay: His Place in the History of Linguistics Science » dans Koerner, 1978.

و1875 وحيث سيكون الداعي إلى إنشاء مدرسة لسانية جديدة[1]. ورغم أن مؤسّس مدرستي كازان وسان بيترسبورغ اللسانيتين شخص واحد، فأنهما تطوّرتا تطوّراً مختلفاً جدّا: فالحلقة اللسانية لكازان هي أصل «**مدرسة موسكو الفونولوجية**»، في حين أن تلامذة بودوان دو كورتوني في سان بيترسبورغ (لينينغراد) أنشؤوا «**مدرسة لينينغراد الفونولوجية**»المناقضة للأولى. فتصوراتهما عن الفونيم ومقاربتاهما النظرية لتوصيف النظام الفونولوجي للغة مختلفة اختلافاً عميقاً[2]. فمدرسة موسكو رأت أن تحدّد الفونيات بمعايير صرفية ودلالية في حين فضلت المدرسة الفونولوجية للينينغراد (عضو الأكاديميّة ليف شربا Lev Ščerba وتلاميذه) معايير التشابه في الأشكال الأكوستيكية والفيزيولوجية (انظر كومتات، 1995، Comtet).

وفي الحقيقة، لن يقبل بودوان أبداً فكرة وجود «مدرسة كازان». وسيكتب إلى أحد تلاميذه (رادلوف)، ثلاث سنوات بعد أن غادر المدينة، قائلاً: [130] «إن هذا الذي يسمى لسانيات كازان ليس إلا ذرّ رماد في العيون» (1886/6/15). فتلامذته هم الذين كانوا متحمسين [لهذه الفكرة]. فبرنامج «الحلقة اللسانية بكازان» (هذه التسمية المتواضعة هي عبارة بودوان. انظر شوسّا، 1995، ص.77، Chaussat) قد

---

1 - انظر ليونتياف «مدرسة بيترسبورغ»، « القاموس الموسوعي للسانيات، موسكو، ص.373-374.

A.A. Leontjev, «Peterburgskaja (Leningradskaja) škola», *Lingvisticeskij Encyklopediceskij Slovar* (LES), p. 373-374.

2 - انظر بوندارکو، «مدرسة لينينغراد الفونولوجية»، « القاموس الموسوعي للسانيات، موسكو، ص.264.

L.V. Bondarko, «Leningradskaja fonologičeskaja škola» *Lingvisticeskij Encyklopediceskij Slovar* (LES), p. 264.

كزاتكين، «مدرسة لينينغراد الفونولوجية»، « القاموس الموسوعي للسانيات، موسكو، ص.316.

L.L. Kasatkin, «Leningradskaja fonologičeskaja škola» Lingvisticeskij Encyklopediceskij Slovar (LES), p. 316.

صيغ في أعمال بودوان[1] وأعمال كروتشفشكي[2]: («مختصر في علم اللّغة» 1883، كازان ,Očerk nauki o Jazyke) و«مخاصر في اللسانيات» 1891، كازان (Očerki po Jazykove deniju) و«موضوع علم اللّغة وأقسامه ومنهجه» (Predmet, delenie i metod nauki o Jazyke) 1893، وقد صدر هذان الأخيران بعد وفاته، وفي كتب فاسيلي بودوروديسكي وخاصة «دروس في اللسانيات العامة» كازان، 1911، (Lekcii po obščemu Jazykozaniju)[3].

تصوّر بودوان دو كورتوني اللسانيات العامة على أنّها -وعلى السواء- فلسفة للغة ولسانيات شاملة[4]. فهو يرى أنّ مسار تفرّد اللسانيات عن المواد اللغوية الأخرى ينبغي أن يصاحبه مدّ صلاتها إلى العلوم الأخرى: علم النفس والأناسيّة وعلم الاجتماع وعلوم الحياة (1904، نفسه، ص.1)[5]. ويرى أيضاً أن على المعرفة اللسانية أن تصبح ثالث أشكال المعرفة:

---

1 - جُمعت الأعمال الأساسيّة في أبحاث بودوان في مجلّدين: أبحاث مختارة في اللسانيات» (Izbrannye trudy po obščemu jazykoznaniju) موسكو، 1963.

2 - عن كروتشفسكي، انظر كتاب جاكوبسن: «أهمية كروتشفسكي في تطوّر اللسانيات العامة» المجلّة السلافية، (1965) ص.3-23 (نشر في 1967)

Jakobson, L'importanza di kruszewski per lo sviluppo della linguistica generale, R. Slav XIII. 1965

تكوّن كروتشفسكي في الفلسفة الاختباريّة الانغليزية (ميل، J.S. Mill). في البداية، تمرّس باللسانيات بمفرده بين 1875 و1878. وعندما وصل مدينة كازان للتحصيل الجامعي، ساعده بودوان في تجويد معارفه بتنظيم حصص منزلية لتعلّم: السنسكريتية (الثلاثاء) علم اللهجات السلافية (الأربعاء) قراءة آثار لسانية ودراستها (السبت). إنها مجموعات Subbotniki (مجموعات السبتيات) التي ستبعث الحماس في نفوس التابعين.

3 - انظر في ما يتّصل بمدرسة كازان اللسانية ودراسات أبرز ممثّليها بريزن وكريزين «مدرسة كازان اللسانية»، القاموس الموسوعي للسانيات، ص.209-210

Berezin, F.M. & Krysin, L.P. « Kazanskaja linvističeskaja škola » LES, p. 209-210.

4 - بودوان دو كورتوني، «علم اللّغة»، القاموس الموسوعي، المجلّد 41، (نشر بروخوس وإيفرون) سنت بطرسبورغ، 1904، ص. 517-527.

Boduen de Kurtene]Baudouin de Courtenay[, I.A. « Jazykoznanie» *Encyklopedičeskij slovar*, tome XLI (éd. F. Brokhaus & I. Efron) Sankt Petersburg, 1904, p. 517-527.

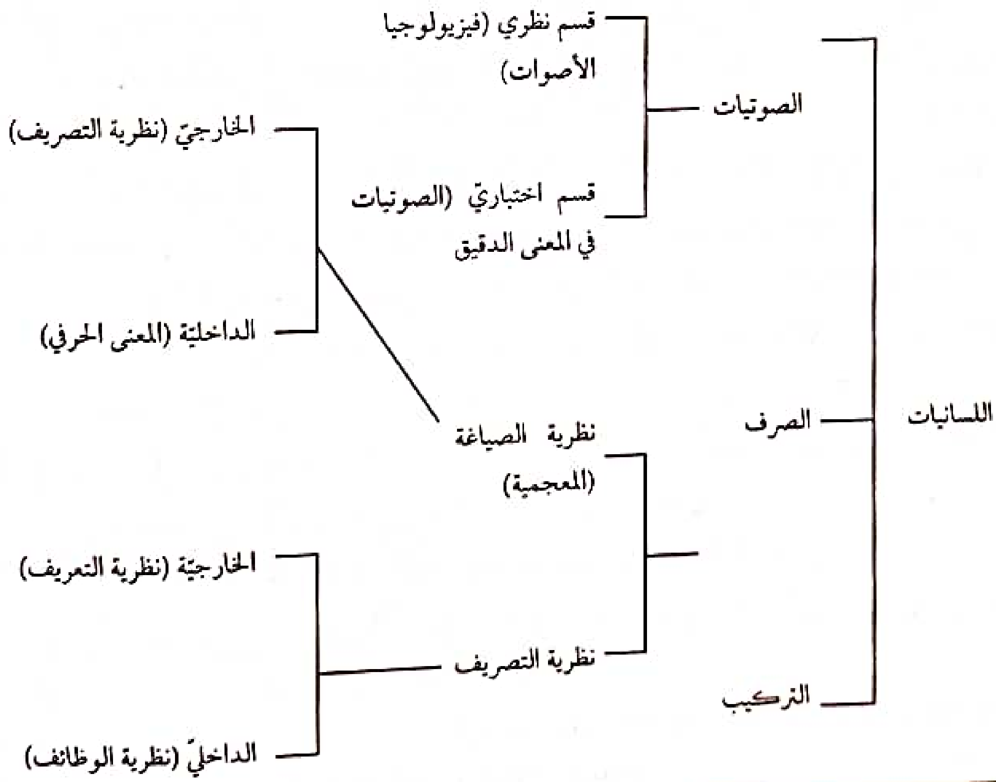
5 - بودوان دو كورتوني،([1904]، 1963)»علم اللّغة، قرن آخر من اللسانيات«، ضمن بودوان دو كورتوني، الأعمال المختارة...،المجلد 2،موسكو.

إلى حد الآن، كان للمعرفة شكلان: المعرفة الفنية وهي حدسية، والمعرفة العلمية وهي تحليلية، وثالث أشكال المعرفة وهو في طور التكوّن هو المعرفة اللسانية [...] (نفسه، ص.18).

ويلفي المرء في كل مدرسة رغبة في جعل اللسانيات علماً صارماً ودقيقاً. فبودان يتصوّر علم اللّغة على أنه «علم نفساني واجتماعيّ في الوقت ذاته» (نفسه، 1889، ص.217) «اللّغة هي إحدى وظائف العضوية البشريّة» (نفسه، 1889، ص.77). ويرى بوغوروديسكي أنّ:

علم اللّغة علم ضروري للمعرفة الإنسانية [...] وهو يضطلع ضمن مجموعة العلوم الفيلولوجية بوظيفة بارزة، لا بذاته فحسب، بل باعتباره علما تطبيقيا [...]. ولعلّة هذا التشعب، ظهرت مادة تمهيدية مثل اللسانيات العامة أو مقدمة لعلم اللّغة (نفسه، 1915، ص.1).

واقترح كروتشفسكي (نفسه، 1893، ص.44) الشكل التالي لتنظيم المواد اللسانية:



Boduen de Kurtene]Baudouin de Courtenay[, I.A. (]1904[, 1963) « Jazykoznanie, ili lingvistika XIX veka », I.A. Boduen de Kurtene, *Izbrannye trudy* ..., t. 2, Moskva

[131] ينبغي أن لا يدفع هذا التوزيع الصارم إلى الاعتقاد بوجود تركيز حصريّ على اللّغة، في المعنى الأكثر تجريداً. فبودوان، على الأقل، لم يكن يذهب هذا المذهب. فهو لن ينسى تجربته الميدانية وهو ينجز مهمة دامت سنتين (1872-1873) لفائدة وزارة التربية الوطنية في سلوفينيا قصد دراسة اللهجات السلافية المجاورة لـ[لهجة] الفريول الرّوماني في وادي ريزيا (Résia). ومن هذا يدرك المرء المكانة البالغة التي حظيت بها اللغات الحيّة (بعث دراسات فنلندية ويغيرية (finno-ougrieenne) وترتارية وغير ذلك، في كازان) وعلم اللهجات الذي يسند إليه أصلاً نظريا خالصاً، قائلاً:

إن دمقرطة اللسانيات التي اعتمدت مبدأ المساواة بين جميع اللغات المثقّفة وجميع الألسن... قد أنشأت علم اللهجات باعتباره مادة من موادّ اللسانيات... (1904، نفسه، ص.10).

ونجم عن الآراء التي عرضها ممثلو مدرسة كازان أن تأويل الوقائع اللسانية ينبغي أن يكون نفسيا وشخصيا، على أن تظلّ هي نفسها لدى الناس الذين يتكلمون اللّغة ذاتها. فالصوت هو الحقيقة الفيزيائية للكلام لكنه ليس وحدة اللّغة، لأن اللّغة حقيقة نفسنية وعالم من الصور ومن المجردات. لذلك ينبغي البحث عن المعادل النفسي للصوت. فالفونيم هو إذًا صورة الصوت المحقق بالكلام البشريّ (anthropophonique) والمفردة، وهي نتيجة لاتحاد الصور الأكوستيكية والصور النطقية (1899 نفسه، ص.351-352). والصور النفسية للأصوات متماثلة عند المتكلمين باللّغة الواحدة.

درس بودوان في كتابه «**ملاحظات على هامش أعمال رادلوف**»، (1909) (*Zametki na poljax sočineij V.V. Radlova*)[1] تصنيف اللغات تصنيفا صرفيا وعلاقته بنمط التفكير اللساني. وأشار إلى أن تصنيف اللغات بمعايير صرفية أو تركيبية ليس هو الهدف الرئيس. إذ ينبغي، أولا، البحث عن الخصائص القائمة على الاختلافات

---

1 - بودوان دو كورتوني،([1909]، 1963) «ملاحظات على هامش أعمال رادلوف»، ضمن بودوان دو كورتوني، *الأعمال المختارة*...،المجلد 2، موسكو

Boduen de Kurtene]Baudouin de Courtenay[, I.A. (]1909[, 1963) «Zamekti na poljax sočineij V.V. Radlova» in, I.A. Boduen de Kurtene, *Izbrannye trudy po obscemu jazyykoznaniju*, t. 2, Moskva

في الأبنية وخصائص تكوين الكلم والجمل. لكن العناصر الصرفية تشكّل الجزء الأدنى من الأفكار ومفاهيم التفكير الإنساني. والقسم الأكبر يتكوّن من الأفكار الكامنة في اللّغة[1]. يمكن لهذه الأفكار الكامنة [2] أن يكون لها تعبير ثابت في التفكير اللساني أو أن لا يكون. كما ينبغي للخصائص الصرفية في التفكير اللساني أن تأخذ في الاعتبار ظهور أشكال عتيقة أو تجديدات (نفسه). اقترح بودوان أخيراً أن تعوّض المقابلة بين الإلصاق والتصريف بنظام المقابلات النفسية الصوتية (وجود المناوبات الصرفية أو عدمها)، وأن تعوّض مقابلة تعدد الأشكال (polymorphisme) بأحاديّة الشكل (monomorphisme) (بودوان، 1909، ص.184-185). وبوغوروديسكي هو الذي ألحّ على أهم العمليات في الحياة الصرفية للغة (الحياة الديناميكية والتاريخية):

1) *التبسيط* (*Opročenie*). الأسّ (base) الصرفي من أصل متشعب يصبح الرمز البسيط لمفهوم أو لفكرة. مثلاً، الكلمتان الروسيتان (*Konec*) (النهاية) و(*Načalo*) (البداية) حيث كان الجذعان الأصليّان (*Kon**) و(*Ken**)على قرابة في السلافية الأصليّة. وبعد التحنيك (palatalisation) السلافي (*Ken**) أصبحت (*čen*)، في حين أن (*čen*) في الروسية أصبحت (*□a*) (سلافية a¬a).وهاتان الكلمتان فقدتا تركّبهما (تعقّدهما) الأصليّ وأصبحتا كلمتين بسيطتين لا يلاحظ نسبُهما الأصليّ. نلاحظ في هذه العملية، حسب بوغوروديسكي، تحقيقا لمبدإ الاقتصاد ويسر الاستعمال في اللّغة (1915، نفسه، ص.160). [132].

2) *(إعادة البناء)* (*Pererazloženie*) *تغيير الحدود الصرفية*: مثلاً: صيغ تصريف (الاسم) في الجمع في الكلمة الروسية الدالة على السمك: ryb- ax (مع حرف الجرّ) ryb-am (حالة المفعول له ـــ datif)، ryb-ami (صيغة المفعول الدال على الآلة). ففي الأصل، كان الصوت a- في هذه الحالات جزءا من جذع الكلمة (حركة دالة على الموضوع). ثم، فقد الجذع الحركة الدالة على الموضوع، بسبب إعادة بناء، وحلّت محلها العلامة الذيلية (terminaison) (بوغوروديسكي، 1915، ص.161). وأن تكتسب الكلمة صوتاً استهلاليا أو أن يسقط منها، هو أيضاً نتيجة لإعادة البناء، في الغالب.

---

1 - استعار بودوان مفهوم الآراء الكامنة في اللّغة من بريآل.

2 - جنس الحيوانات باعتباره مصدر الأجناس النحوية: الحياة وانعدام الحياة البيولوجية (مصدر مقولة حيّ/غير حيّ)، قابل للاستهلاك وغير قابل للاستهلاك، التعريف واللا تعريف، الملكية، الكمية (مصدر مقولات العدد والاسترسال وأبعاد المكان)، الزّمن الفيزيائي والزّمن التاريخي، علاقة الترابط الاجتماعي بين الأشخاص..إلخ (1909، نفسه، ص.186)

مثلاً: تنسل الكلمتان الفرنسية azur والإيطالية azzuro (أزرق) من اللاتينية الوسيطة lazur حيث أخِذ صوت اللام الافتتاحيّ خطأ على أنه علامة تعريف (1915، نفسه، ص.162).

3) *التماثل أو التأثيل العاميّ*: يذكر بوغورودیسکي تمثيلا للتماثل في الفرنسية صيغة (aimons)]نحن نُحبُّ[عوض الصيغة (amons) (تستعمل ai حملا على صيغ التصريف مع ضمائر المفرد aime). ويقدم الشرح التالي: في اللاتينية، تؤول حركة a في المقطع المنفتح المنبور إلى ai، في حين أنّها تظل على حالها في المقطع قبل المنبور.

لذلك: في اللاتينية habeo = (أنا) عندي، وhabemus= (نحن) عندنا. تطبيقا لهذه القاعدة أصبح الفعل اللاتيني (amo) في الفرنسية (aime)، وأصبحت صيغة (amamus) في الفرنسية القديمة (amons)، ثم بسبب التماثل مع صيغ الفعل المسند إلى]ضميري[المفرد والجمع الغائبين ظهرت صيغتا (aimons) (نحن نحبّ(و(aimez) (أنتم تحبّون) (1915، نفسه، ص.164-165). أمّا التأثيل العامي فهو، حسب بوغورودیسکي، عملية تغيير في الكلمات ترتبط بدراسة معنى الألفاظ انطلاقاً من شكلها الصرفي (sémasiologisation) في الكلمات غير المفهومة (وهي أجنبيّة في الغالب). وعمليات التأثيل العامي هي التالية:

(أ) - تغيير أكوستيكي في الأصوات، أو تعويض بعضها ببعض.

(ب) - إكساب اللفظ صيغة صرفية (morphologisation).

(ج)- إكساب اللفظ معنى انطلاقاً من شكله (sémasiologisation) (1915، نفسه، ص.164-165).

4) المخالفة (*Differenciacija*). مثلاً: في الأنغليزية، (contést) (ناقش) و(cóntest) (مناقشة((1915، نفسه، ص.168).

ويمكن أن يفهم الترابط التلازمي بين هذه العمليات المختلفة في حياة الألفاظ وفي اللّغة غالبا على أنه تيسير لآلية ذاكرتنا وللعمليات الذهنية. وهذه العمليات عوامل قوية في تطوّر اللّغة (1915، نفسه، ص.169).

يروم بُوغورودیسکي إصلاح النحو المقارن باقتراح دراسة الآليات التزامنية للوقائع اللغوية (**اقتراحات إصلاح في مجالات قواعد النحو المقارن للغات الهندية الأوروبية**، كازان، 1890.

Einige Reformvorschläge auf dem Gebeite der vergleichenden Grammatik der indoeuropäischen Sprachen, Kazen, 1890.

وفي الاتّجاه نفسه وضع كروتشفسكي (بحث في علم اللّغة، 1883Kruszewski: *Očerk nauki o Jazyke,*)[1] قواعد التشارك للتشابه وللتماسّ بالمُجاورة قائلاً:

> تطبيقاً لقانون التشابه، على الكلمات أن تشكّل في ذهننا أنظمة عمودية أو أعشاشاً، وعلى النقيض، وتطبيقا لقانون التشارك بالتماسّ، على الكلمات أن تُبْنَيَ تراكيب (نفسه، ص.65).

وتوفّر هذه القوانين جهود ذاكرتنا، لأنّ الروابط تمكننا من إنتاج الكلم في الخطاب. وتفاعلها هو الذي يضبط تطوّر اللغات بتطبيق «القانون الرئيس لتطوّر اللّغة البشريّة» أو «قانون تطابق عالم الكَلِم وعالم الفِكَر»[2]. وتبعا لذلك:

> [...] يقوم تنظيم الأنظمة على قانون المشاركات بالتشابه [...] وعلى العكس، تقوم المحافظة على الكلمات والأشكال البالية على قانون الاشتراكات بالتماسّ. وتقوم عملية تطوّر اللّغة على التناقض الأبدي بين قوة التقدم المرتبطة بالمشاركات بالتشابه ونزعة المحافظة المرتبطة بالمشاركات بالتماسّ (كروشفسكي، 1883، ص.114-117).

كما صاغ بودوان وتلاميذه أسس نظرية التناوبات الصرفية في تكوين الكلمات وفي التصريف. وأفكارهم هي القاعدة النظرية للصرف الحديث[3]. فقد اقترحوا معالم نظرية فونولوجية. إلا أنه لا يمكن أن نحصر بودوان دوكورتوني في مدرسة كازان. [133] وبتعميم أوسع، أنشأ تلاميذه «*التيار البودواني*» (*boduenovskoe nopravalenie*) في

---

1 - كروتشفسكي، بحث في علم اللّغة، 1883 Krušzewski, N. V. (Kruszewski), *Očerk nauki o Jazyke*, Kazan

2 - اللّغة نظام من العلامات، لذلك يُدرك الوضع المثاليّ عندما يطابق نظام العلامات مدلولات العالم مطابقة تامة. وبديهي أنّ تطوّر اللّغة هو التوق الأبديّ لبلوغ هذا الوضع المثالي. (كروتشفسكي، 1883، ص.68)

3 - عن الصرف انظر كوبرياكوفا «الصرف» القاموس الموسوعي للسانيات. ص.315-316.
Kubrjakova, E.S., « Morfologija », LES, p. 315-316
ودرسلر (1985)، *الصرف، ديناميكيات الاشتقاق*، آن أربوب
Dressler, W.U. (1985), *Morphology. The dynamics of derivation*, Ann Arbor

اللسانيات الروسية والأجنبيّة (المهاجرة[1]). فهم الذين أسّسوا مدرسة بيترسبورغ (لاف شربا، Lev Ščerba وفسمر، M. Fasmer وبوليفانوف، E. Polivanov، وياكوبنسكي، L. Jakubinskij وتوماشفسكي، V. B. Tomaševskij... وغيرهم) وجمعية دراسات اللّغة الشعرية (OPOIaZ) والمدرسة الشكلانية الروسية (1616-1930)[2].

مدرسة موسكـــو

مدرسة موسكو اللسانية أقل شهرة في التراث الغربي من مدرسة كازان[3]. ويعود ذلك إلى أن فورتوناتوف (Fortunatov) لم ينشر أعماله النظرية - ولا تلامذته فعلوا ذلك -. فكتابه «*درس عام في اللسانيات المقارنة*» (*Sravnitel'noe jazykovedenie,* *obščij kurs*) ظهر في مجموع أبحاث مختارة نشر أكثر من أربعين سنة بعد وفاته. (فورتوناتوف، 1956[4]، المجلد 1-2)[5]. ركزت هذه الحلقة من اللسانين أعمالها على أهمية المعايير الشكلية في التحليل اللساني. إذ كانت هذه الحلقة ترفض خلط المعايير النفسية والمنطقية والفيزيولوجية والتاريخية. فمدرسة سوسكو اللسانية هي

---

1 - بعد ثورة أكتوبر، هاجر بودوان إلى فرسوفيا حيث درّس حتى مماته (من 1918 إلى 1929).

2 - عن جمعية دراسات اللّغة الشعرية، انظر ليفنتن (Levinton, G.A.)، «OPOIaZ»، القاموس الموسوعي للسانيات (LES). ص.347-348.

وإرليش (1968) «*النظرية الشكلانية الروسية وأجواؤها الشعرية*» لاهاي - باريس.

Erlich, V. (1968), *Russian formalism theory and its poetic ambiance*, The Hague-Paris

3 - عن فورتوناتوف وما اضطلع به في ظهور الأفكار البنيوية، انظر هايلمسلاف، *مبادئ النحو العام*، 1928، ص.111.

Hejlmslev, L. *Principes de grammaire générale*, 1928, p. 111

4 - فورتوناتوف (1956) «في تدريس قواعد اللّغة الروسية في المدارس العليا» ضمن فورتوناتوف «*الأعمال المختارة..*»، المجلد 2، موسكو.

Fortunatov, F.F. (1956) «O prepodavanii grammatiki russkogo jazyka v srednej škole» in, F.F. Fortunatov, *Izbrannye trudy*, t.2, Moskva.

5 - طبعت المحاضرات التي ألقاها فورتوناتوف في جامعة موسكو في 1901-1902 تحت عنوان «*درس عام في اللسانيات المقارنة*». هذه الطبعة نادرة جدّا وهي عمليا مجهولة لدى اللسانين الغربيين. (*Obščij Kurs sravnitel'nogo jazykovedenija*)

أول مدرسة شكلانية في تاريخ اللسانيات الأوروبية، وأثّرت مباشرة في الشكلانية الروسية في النصف الأوّل من القرن العشرين[1].

في سنة 1876، أصبح فورتوناتوف[2] أستاذاً محاضراً في جامعة موسكو حيث درّس ربع قرن (1876-1902) اللسانيات المقارنة والنظرية اللسانية. وألقى محاضرات ونظّم ندوات دراسية وأدار مخبر اللسانيات العامة والمقارنة وأسس مدرسة موسكو للسانيات. وكثير من بين تلاميذه هم لسانيون لامعون ومشهورون، خاصة أعضاء أكاديميّة العلوم: شكسمتوف (A.A. Šaxmatov) وبوكروفسكي (M.M. Pokrovskij) وليابونوف (B.M. Ljapunov) وايسترن (V.M. Istrin)، وأساتذة مثل بورشزنسكي (V.K. Porževzinskij)، وتومسن (A.I. Tomson) وأوشكوف (D.N. Ušakov) وفسمر والدنماركي بيدرسن (H. Pedersen).

يرى فورتوناتوف أنّ اللسانيات وكل الأبحاث العلمية في الملكة اللغوية وفي الألسنة المختلفة تمثل علما مستقلا عن الفيلولوجيا وعن النحو وعن اللسانيات المدرسية. فاللسانيات مرتبطة بالفيزيولوجيا وبعلم النفس وبالتاريخ الاجتماعيّ (فورتوناتوف، 1901، ص.311-312)[3]. فتاريخ الألسن جزء من حياة «الاتحادات الاجتماعيّة»

---

1 - راجع جاكوبسن، «كتابات مختارة» المجلد 2 لاهاي - باريس، 1971، المجلد 5، لاهاي، 1979.

Jakobson, R., *Selectted writings*, vol. 2 The Hague-Paris, 1971, vol. 5, The Hague, 1979.

2 - فيليب فيدوروفيتش فورتوناتوف Filip Fëdorovič Fortunatov، لساني روسي ولد بفولغدا (Vologda) وهي مدينة قديمة في شمال روسيا حيث كان والده أستاذاً للتربية البدنية. وبعد الدراسة في كلية الآداب بجامعة موسكو لبث فورتوناتوف في الجامعة لإعداد إجازته (درجة أستاذ في العلوم، 1871). وبين 1871-1873 أرسل إلى الخارج في بعثة علمية (لايبزيش وباريس وأكسفورد وكمبريدج). تعلقت أبحاثه الأولى بلغات ليتوانيا وبالسنسكريتية الفيدية (كان عنوان أطروحته لنيل الأستاذية في العلوم = Samaveda – Aranyaka – Samhita، 1875).

3 - فورتوناتوف ([1901]، 1956) «دروس في اللسانيات المقارنة» ضمن فورتوناتوف « *الأعمال المختارة..*»، المجلد 1، موسكو.

Fortunatov, F.F. ([1901], 1956) «Sravnitelnoe jazykovedenie (obščij kurs)» in, F.F. Fortunatov, *Izbrannye trudy*, t.1, Moskva.

(1901) (*obščestvennye sojuzy*، نفسه، ص.312-313)[1]. وهو مشهور خاصة بنظريته في «الأشكال» (Formy). فكلمات اللّغة تتوزّع على ثلاثة أقسام: الكلمات الكاملة (Polnyie slova) والكلمات الجزئية (Častičnyie slova) وأدوات التعجب (interjections). وتعنى الكلمات الكاملة مواضيع الفكر، وتمثل إمّا أجزاء من مركبات جمل تابعة، وإمّا مركبات تامة. وفي هذه الحالة الثانية، تحتاج الكلمات إلى أن تمتلك بعض الأشكال في حين أن الكلمات الكاملة التي هي علامات على أشياء معزولة في الفكر لا تقتضي الحضور الضروري لأي شكل من الأشكال (1901، نفسه، ص.329).

وتمثل أشكال الكلمات الوقائع النحوية، والاختلافات في الأشكال هي اختلافات نحوية. وبكلام أدقّ، [134] تسمح أشكال الكلمات المعزولة بأن تجزأ في وعي المتكلمين، إلى عنصر جذري وعنصر شكلي (1901، نفسه، ص.330). ويطابق الانتماء الشكلي للكلمة الجزء من مادتها الصوتية الذي يغير دلالة الجزء الآخر (الجذع).

وأشكال الكلمات الكاملة هي الاختلافات في انتماءاتها الشكلية التي تغير دلالات الجذوع. وهذه التغييرات هي نحوية إذا كان كل شكل مشتركاً بين الكلمات المختلفة الجذوع، في حين أن الشكل في علاقة ترابط تلازمي مع الأشكال الأخرى للكلمات التي لها نفس الجذوع. مثل ذلك: تحتوي الكلمة الروسية (nes-u) (أحمل /أرتدي) الشكل (u-) وهو مشترك بين كلمات من قبيل (ved-u) (أسُوقُ) (ber-u) (آخُذُ) لأنّ انتماءاتها الشكلية مشتركة. وفي الوقت نفسه، الجذع (nes) هو في علاقة تعالق مع الصيغ الأخرى من نفس الكلمة: (nes-ëš) (أنتَ تحمل/ترتدي) و(nes-ët) (هو يحمل/يرتدي) (1901، نفسه، ص.331). ولا تكون الانتماءات الشكلية للكلمات إيجابيّة فحسب بل قد تكون أيضاً سلبية: وفي هذه الحالة فإن انعدام الانتماء الإيجابيّ هو العلامة عينها على الانتماء الشكلي للكلمة. مثلاً، الكلمة الروسية (dom) (المنزل) هي ذات انتماء شكلي سلبي (f) بالقياس مع الشكلين (dom-a) (حالة الإضافة أو مفعول الاسم) و(dom-u) (حالة الجر).الخ. ولكن انعدام الشكل الإيجابيّ في هذا المثال هو علامة على الحالة الإعرابية (الرفع

1 - تعود أفكار تروبتسكوي وجاكوبسون عن «الاتّحادات اللغوية» باعتبارها نتيجة التقاء أنظمة لغوية مختلفة في أصلها إلى فورتوناتوف، راجع الفصل 7، القسم 5، ص.491.

nominatif أو النصب (accusatif، نفسه، ص.331). ونشهد من خلال هذا المثال مفهوم «الشكل الفارغ» الذي سيكون له شأن مهمّ في المدارس البنيوية.

بنى فورتوناتوف وأتباعه صرفا نظريا على أساس المقارنة بين اللّغة الروسية واللغات الأخرى (هندية أوروبية وسامية وتركية وغيرها). وفي هذا الإطار، صاغوا نظرية «لطرق التكوين النحوي» (أي التصريف). لكن البعد النظري لمفهوم «شكل» الكلمة يُعدّ محدوداً ببنية اللغات. فهو ملائم للغات التأليفية (الغنية بالأشكال المشتقّة من الكلمة الواحدة وبالتصريف)، في حين يعسر أن يلائم هذا المفهوم اللغات التحليلية. لكن المسألة المركزية في النظرية تظل المقابلة بين الصرف والتركيب[1].

يعتمد التركيب على التمييز بين الأجزاء الأساسيّة والأجزاء الثانوية في الجملة. فالأجزاء الأساسيّة (glavnye) – الفاعل (*podlžaščee*) والمسند (skazuemoe)- قد يحتويان على أجزاء ثانوية هي: 1) *dopolnenie* (المفعول) و2) *opredelenie* (الخبر أو الصفة) و(3) *obstojatel 'stvo* (الظرف). كما يمكن أن تحتوي الجمل أيضاً كلمات جزئية تقوم بوظيفة الأجزاء المساعدة. وعند تركيب هذه الأجزاء المساعدة مع الكلمات الكاملة، تمثّل الكلمات الجزئية الأجزاء المركّبة في الجملة. مثال ذلك: قد يُبنى المفعول المركب من كلمة كاملة تضطلع بوظيفة المفعول ومن كلمة جزئية (الأداة مثلا) (فورتوناتوف 1901، ص.334). وتكون الأبنية نحوية على طريقتين: إمّا أن تكون أجزاء البنية نحوية، وإمّا أن تكون أبنية الأجزاء هي النحوية. وأبنية النوع الأوّل موجودة في اللغات التي فيها صيغ للكلمات المعزولة، والأبنية النحوية من النوع الثاني موجودة في اللغات التي لا توجد فيها صيغ الكلمات المعزولة (فورتوناتوف، 1901، ص.335-357). فاللّغة الصينية تنتمي إلى النوع الثاني حسب فورتوناتوف، لكن تعريفه يلائم أيضاً اللغات المتعددة التأليف (polysynthétiques) مثل اللغات الأمريكية الهندية.

---

1 - «لسانيا، ليس للصرف موضوع حقيقي ومستقلّ بذاته، فهو لا يمكن أن يكون مادّة مستقلة عن التركيب» ذلك أنّ «الأشكال والوظائف [التركيبية] متظافرة ويعسر فصل بعضها عن بعض، إذا لم نقل أنّه مستحيل». دو سوسير (1916)، **دروس في اللسانيات العامة**، ص.192، لوزان – باريس.

Saussure, F. de (1916), *Cours de linguistique générale*, p.192. Lausanne-Paris.

[135] كان بناء الجمل أيضاً موضوع تصنيف من جهة تركيبها. في الجمل المركّبة، ينبغي أن نميّز بين الجمل الرئيسية والجمل التابعة (*glavnye i pridatočnye predloženija*). فالعلاقة بين الجملة الأساسيّة والجمل الفرعية علاقة تبعية (podečinenie)، في حين يُطلق على العلاقة بين جملتين تابعتين ضمن الجملة المتشعّبة (المركبة) تركيب اقتراني [عطفي] (1901) (*sočinenie*، نفسه، ص.338). وطوّر الأكاديميّ شخماتوف (A.A. Šaxmatov)، تلميذ فورتوناتوف، نظرية أستاذه التركيبية في كتابه «*تركيب اللّغة الروسية*» (1916–1920) (*Sintaksis russkago Jazyka*). وهو الذي أقحم التواصل وميّز الأجزاء النفسانية عن الحكم المتصل بأجزاء (مكونات) الجملة النحوية.

كان تأثير فورتوناتوف في اللسانيات الروسية عظيما (شخماتوف ودورنوفو N.N. Durnovo وكراشفسكي S.O. karcevski وفينوكور G.O. Vinokur وفينوغرادوف V.V. Vinogradov) وتطوّرت أفكاره في التركيب في أبحاث تابعيه بشكوفسكي A.M. Peškovskij وبيترسن (أستاذان في جامعة موسكو) خاصة.

أدار فورتوناتوف مع مريده الأكاديميّ شسماتوف الأعمال الأولية لإصلاح رسم التهجئة في الروسية (1918)، كما صاغ القسم الأكبر من مشروع إصلاح النحو المدرسي في علاقة مع النحو العلمي (فورتوناتوف 1956، الجزء 2، ص.427–462). وطوّر هذه الآراء بشكوفسكي وفينوغرادوف وأوشكوف (D.N. Ušakov وريفورماكي (A.A. Reformackij) وغيرهم من اللسانيين الروس في الحقبة السوفياتية.

أقام أتباع فورتوناتوف (شخماتوف والآخرون) «لجنة دراسة اللهجات بموسكو» (1903) (*Moskovskaja dialektolo gičeskaja commissija*–1931)[1]. وفي 1915 أقام الدعاة الشبان للآراء الشكلانية في علوم اللّغة «*الحلقة اللسانية بموسكو*» (1915–1924) (*Moskovskij Lingvisticeskij Kruzok*) التي ترأسها جاكبسون ((Jakobson 1915)-1919) وبيترسن (1920) (Peterson) وبوسلاياف (1921) (A.A. Buslaev) وفينوكور (1922) (Vinokur–1924)[2]. وانتظمت الحلقة اللسانية براغ (مدرسة

1 - انظر: *تاريخ علم اللهجات الروسية*، موسكو، 1961. (*Istorija russkoj dialektologii*, M. 1961).

2 - كاستكين، « حلقة اللسانيات بموسكو»القاموس الموسوعي للسانيات، ص.318.
Kasatkin, L.L. « Moskovskij lingvističeskij Kružok », LES, p. 318..

براغ 1926-1953) تحت التأثير المباشر لآراء مدرسة فورتوناتوف و«حلقة موسكو اللسانية»[1].

وأنشأ تلميذ آخر من تلاميذ فورتوناتوف هو الأكاديميّ بوكروفسكي (M.M. Pokrovskij) مدرسة لمتابعة تطوّر دلالات الألفاظ (sémasiologique) وصاغ نظرية للتغييرات الدلالية لمجموعات الألفاظ [أشباه الجمل] وللروابط الدلالية في نظام اللّغة، ونظريته نظرية بنيوية وتاريخية في الوقت نفسه (بوكروفسكي 1896)[2].

مدرسة خركوف:

ينبغي أن نذكر من بين الأعلام البارزين في التراث [اللساني] الروسي الأوكراني ألكسندر بوتبنيا (A.A. Potebnja) (فنتان، Fontaine،1995) مؤسّس المدرسة اللسانية في خركوف[3].أثرت فيه آراء فون هومبلت وشتاينهل تأثيراً بالغا. وهو رائد [المذهب] النفساني (psychologisme) في روسيا، وكتابه «*الفكر واللّغة*» (*Mysl'i*) (*Jazyk*) (1862) هو عرض تحليلي لتصوّرات فون هومبلت. [136] ووضع بوتبنيا الكتاب المرجعي في القضايا النظرية والتطبيقية للنحو الروسي («*ملاحظات في النحو الروسي*» 1855، [4] (1874 *Iz Zapisok porusskoj grammatike*)-1890[5]. وتعترض القارئ، في المجلدات الثلاثة التي هي موسوعة حقيقية، ملاحظات دقيقة جدّا

1 - جاكوبسن « مثال عن هجرة المصطلحات والمناويل التأسيسية»، ضمن جاكوبسن «كتابات مختارة»، النقطة 2، لاهاي – باريس، 1971.

Jakobson, R. « An example of migratory terms and institutional models » Jakobson, R. Selected writings, pt. 2 The Hague-P., 1971.

2 - بوكروفسكي، ([1989]، 1959)، «في طرائق دراسة معاني الكلم» ضمن «أبحاث لسانية مختارة» موسكو

Pokrovskij, M. M.,([1989], 1959) « O metodax semasiologii », *Pokrovskij, M.M., Izbrannye raboty po jazykoznaniju*, M. Moskva.

3 - عن المدرسة اللسانية بخاركوف (أوكرانيا)، راجع رشديستفنسكي (Rozdestvenskij) وفرنشوك (Frančuk) «مدرسة خاركوف اللسانية»، القاموس الموسوعي للسانيات (LES)، ص.569-570.

4 - بوتبنيا ([1874]، 1958)، *من الملاحظات على قواعد اللّغة الروسية*، المجلّد 1-2، موسكو.
Potebnja, A.A. ([1874], 1958), *Iz zapisok po russkoj grammatike*, t. 1-2, Moskva.

5 - بوتبنيا ([1874]، 1958)، *من الملاحظات على قواعد اللّغة الروسية*، المجلّد 1-2، موسكو.

وعميقة جدّا في مسائل نحوية روسية وتأويلاتها النظرية والتاريخية، وفي صلات النحو بالمنطق، وفي مسائل الشكل النحوي، وفي التركيب والتلفّظ، وفي المادة وفي المسار (*processual'nost*)[1]. إلخ.

وضع بوتبنيا نظرية للتطوّر التاريخي والوراثي للفكر البشريّ في علاقة مع تطوّر اللغات. فالتحليل النفساني للغة ينبغي، حسب رأيه، أن يعتمد على التحليل التاريخي والوراثي (بوتبنيا 1910)[2].

---

1 - مقولة «إجرائي» (nost) حسب بوتبنيا، مقولة معقّدة ترتبط بمقولة «القوة»، وتغطّي الخبر عن شيء بصدد التحرّك (حركة الفاعل) أو التلقّي (تلقّي المفعول). وهي ترجمة نحوية للعلاقات بين الأشياء.

2 - بوتبنيا، (21910) «نفسانية الفكر التافه والنفس الشعري، *قضايا في علم النفس والإبداع*، المجلد 2، الإصدار 2، خاركوف.

Potebnja,A.A. (1910), Psixologija poetičeskogo i prozaičeskogo myšlenija, *Voprosy teorii psixologii i tvorčestva*, t.2 issue2, Kharkov.

الفصل الثالث:

الجدول التاريخي والنحو المقارن

القسم الأول:

الثـــورة الصرفيـــة

جان روســـو

(Jean Rousseau)

[139] في سنة 1666، ظهر كتاب «مدخل في *النحو الهندي*»[1]، وضعه مبشّر اسمه جون إيليوت (John Eliot) في نحو لغة الناتيك (Natick)، وهم هنود من ماستشوستس ينتمون إلى مجموعة الغنكين (algonquin). وعلى العشرات من صفحاته، تمتدّ جداول نماذج كثيرة جدًا تحت عنوان «*شكل اللاحقة للكائن الحيّ الإثباتي في الوجه التعييني في زمن الحاضر*» (1822 ص.275)، حيث نجد مثلا السرد التعدادي التالي عن ضمير الغائب المفرد دون أيّ شرح:

Nxwadchanuk: هو مَسَكَني / Kxwadchanuk: هو مَسَكَك (كم)/ xwadchanuh: هو مَسَكَه Kxwadchanukqun: هو مَسَكَنا / Kxwadchanukw: هو مسكك / xwadchanuh: هو مسكهم.

وفي ما يلي تعليق فون هومبلت على إحدى الصيغ المذكورة:

إذا سألني سائل مثلا، ما تصريف الصيغة (*koo-wadchan-uk oo*) لقلتُ إنها تنتمي ولاشك إلى الحاضر الإثباتي لأنّ فيها سابقة، ولأنّها خالية من التضعيف الخاص بالتمنّي (optatif) ومن الحرف المميز للفعل في صيغة الماضي (prétérit). فالمقطع *-uk-* يدلّ على أنّ الشخص الفاعل هو الغائب المفرد أو الجمع. وبما أنها خالية

1 - *The Indian Grammar Begun : Or, An Essay to bring the Indian Language Into Rules, For the Help of such as desire to learn the same, for the furtherance of Gospel among them*, Cambridge, Mass., 1666,

ذكر ضمن إعادة طبع «مجموعات الجمعية التاريخية بماستشوست» (*Massachussetts Historical Society Collections*, Se. 2., Vol.9, p.243-366) (مع تعليقات وملاحظات دو بنسو (P.S Du Ponceau)، المقدمة والملاحظات الملحقة لبايكرينغ (J. Pickering))، 1822.

[140] من المقطع المميز للجمع-*og*- فالصيغة مسندة إلى المفرد. وينبغي أن يكون الشخص الذي يقع عليه الفعل هو المخاطب المفرد أو الجمع، لأنّ جميع صيغ تصريف الغائب الفاعل التي يكون مفعولها المتكلم أو الغائب المفرد أو الجمع علامتها السابقة-*noo*-. أما المقطع الأخير -*oo*- فهو المقطع المميز للجمع، وينبغي أن يكون هنا لفائدة الشخص الذي يقع عليه الفعل بما أنّ الشخص القائم بالفعل ورد مفردا[1].

وهذا المثال ليس معزولا، حتى عند هومبلت، وتوفّر تحاليله لغات أخرى كثيرة برهنة مماثلة[2]. وشأن معاصريه كشأنه. من ذلك أنّ فرنز بوب، الذي كان رائدًا[3] في الاهتداء إلى أن يفصل في الجذور السامية وحسب معايير شكلية، الهيكل الحرفي

1 - نشر مولر فولمر (K. Muller-Vollmer) رسائل هومبلت إلى اللساني الأمريكي بايكرينغ «فيلهلم فون همبولت وبداية اللسانيات الأمريكية. رسائل الى جون بيكرينغ - الكونية والعلوم في عمل الأخوين هومبولت ونفوذهما، Hg.K هامشر، فرانكفورت،

«Wilhelm von Humboldt und der Anfang der amerikanischen Sprachwissenschaft. Die Briefe an John Pickering - Universalissmus und Wissenschaft im Werk und Wirken der Bruder Humboldt, Hg.K Hammacher, Frankfurt,

1976 ص.259-334. تحليل هومبلت مائل في رسالة 1822/10/9 (ص.292).

2 - خاصة في أعماله الأولى التي تعلّقت باللغة الباسكية: «**تصحيحات وإضافات إلى القسم الأول من المجلد الثاني من مثريدات على اللغة الكانتابرية أو الباسكية**» الذي أنهاه في 1811.

Berichtigungen und Zusätze zum ersten Abschnitte des zweyten Bandes des Mithridates über die Cantabrische oder Baskische Sprache.

(ضمن «**كتابات مجمّعة**» الطبعة 2، ج3، ص.222-299 - *Gesammelte Schriften*)، وفي كتابه «**نحو اللغة الباسكية**» (« *Gramática vasca* ») وفي «**تحليل اللغة الباسكية**» (*Analisis de la lengua*« *vasca* ») اللذين ترجمها من الأصل الألماني المفقود في الوقت الراهن جوستو غرات (Justo Gárate) «فيلهلم فون هومبلت. دراسات في أعماله حول اللغة الباسكية» بيلباو، 1933.

Guillermo de Humbodt. Estudios de sus trabajos sobre Vasconia, Bibao, 1933,

بالتناوب، ص.153-178، ص.179-197.

3 - يتعلّق الأمر بالجزء الأوّل من مذكرة البحث بعنوان « في الجذور وضميري المتكلم والمخاطب. تحليل مقارن بين اللغة السنسكريتية واللغات ذات الصلة. المقالة الأولى. الأكاديمية الملكية البروسية للعلوم. الصف الفلسفي التاريخي. الأطروحات، 1824، ص. 117-148.

«Von den Wurzeln und Pronominen erster undzwweiter Person. Vergleichende Zergliederung des Sanskrits und der mit ihm verwandien Sprachen. Erste Abhandung», *Koeniglich preussische Akademie der Wissenschaften. Historischphilologische Klasse.* Abhandlungen, 1824, p.117-148.

الثلاثي عن الوزن الحركي، وذلك في موضوع لم يستعمل فيه النحاة الغربيون خلال ثلاثة قرون إلّا صيغة الفعل مسندا إلى ضمير الغائب المفرد في الماضي (راجع روسّو، Rousseau ،1984). ومن ذلك أيضاً راسك (R. K. Rask) الذي أعاد صياغة نحو لغة من لغات المجموعة ج-198 الأندغاميّة (adangme) التي تستعمل في المناطق الساحلية لبلاد غينيا[1]. ومقصدي ليس الإطراء بعبقرية هؤلاء اللسانيين الذين اشتهروا أكثر بكونهم مقارنين، بل أروم الانطلاق من هذه الملاحظة الأساسية بأنّ جيلا واحدا من الباحثين توصّل اعتمادا على مواد متاحة إلى السيطرة على اشتغال النظام الصرفي للغات مختلفة، وذلك حسب استراتيجية مستحدثة عالية الجودة، لم يفكّر فيها سابقوهم. كما أودّ أن ألاحظ، بعد ذلك، أنّ هذا التحوّل الحاسم في تقنيات تحليل الأشكال اللغوية قد حُجب حجباً في تأريخ [اللسانيات] بالنجاح الذي يمكن أن يتباهى به النحو المقارن والنحو التاريخي في الثلث الأوّل من القرن 19. فمطمح هذا العرض، إذًا، هو بيان أنّ انتشار المقارنة ينبغي أن يُحسب – ليس حصريا طبعا، لكن بقدر لا شكّ أنّه أساسيّ – لمبدإ التقسيم إلى مورفيمات الذي سبق «الانطلاقة» المقارنية وتجاوزها، بل إنّه أثّر فيها على صيغ تستوجب الدراسة. فهذه رؤية تمّ إهمالها، ونودّ في هذا العرض أن نبيّن أهميتها.

ولئن كان واضحاً أنّ أيّة ممارسة للغة أجنبية تقتضي معرفة ضمنية بالعناصر الدالّة الدنيا وبترتيبها، فإنّ اللغويين في القرن 18 لم يفلتوا من قبضة الجانب المشترك لمثل هذا التعلّم. ومن الثابت أنّ وجود هذه العناصر لم يكن، في هذه الفترة، في أصل عروضهم النحوية. وللتعريف باشتغال قسم من أقسام الكلام كالفعل مثلا ولعرض تصريفاته، في القسم الخاصّ «بالتأثيل» في مؤلّف ما في النحو، كانوا يكتفون بجدولين اثنيْن: قائمة سماته الدلالية من جهة، وتعديد جداول من الأشكال تُقدّم دون تجزئة أو تحليل، من جهة ثانية. ولم يقيموا بين الجدوليْن أيّة مطابقة إلاّ ما كان من باب المطابقة الإجماليّة. ولم تكن المقارنة بين اللغات تهدف كذلك إلى تحديد الروابط التاريخية بين الشعوب، في تصوّر نشيط لنظرية لا ينتز على امتداد القرن، ولم تهتم البتّة باستعمال المورفيمات النحوية لإثبات صلة نسب محتملة. فرَكْمُ المادّة المعجمية التي يُوازى فيها

---

1 - كتب راسك، انطلاقاً من الأبحاث السابقة للمبشّر بروتن (C. Protten) مؤلّفه «دليل في لغة أكرا على ساحل غينيا، مع ملحق عن أكفامبويسك»، كوبنهاغن، 1828
Vejledning til Akra-Sproget pa Kysten Ginea, med et Tillaeg om Akvambuisk, Kobenhaven, 1828.

بين العناصر، هو الذي يُفترض فيه أن يقدّم الأدلّة على هذه الصلات. وعندما تظهر -ونادراً ما كانت تظهر- دعوات إلى اللجوء إلى استعمال النحو في هذا الغرض، فإنّها تكون إمّا في صورة مجرّد برامج، وإمّا أنّها تُطبّق بشكل يجعل مجرّد تعاقب جداول النماذج أو وجود الأصناف المتماثلة حجّة كافية [على علاقة النسَب].

[141] وما دامت الأشكال اللغوية لا تكون إلّا متّصلة لا تنفصم فلا إمكان لغير هذا [التصوّر]. ويتبيّن أنّ الرواد المزعومين خيّبوا الأمل كلّما واجههم المرء بممارستهم الخاصّة. فكريستين جاكوب كراوس(Ch. J. Kraus) الذي يُشاد بمبادئه المنهجية[1] لا يكشف، في مقارنته الشهيرة بين لغة الغجر واللغة الهندستانية[2]، عن تقنية تفوق تقنية معاصريه. وسواء تعلّق الأمر بالغجرية مع يوهان كريستيان جان كريستوف روديغار (J. Ch. Ch. Rüdiger)[3] ثمّ هنريش موريتز غتليب غرلمان (H.

---

1 - تعود شهرة هذا أستاذ الفلسفة ثمّ الرياضيات هذا في كونيغسبرغ (Koengsberg) حيث كان صديقا لكنط إلى العرض النقديّ لكتاب بيتر سيمون بلّاس (P. S. Pallas) (1741-1811) «لغات العالم. مقارنات بين الألفاظ» المجلد 1، (Linguarum totius orbis Vocabularia comparativa, T.1) الذي ظهر في بترسبورغ في 1786، الذي نشر في «جريدة الأدب العام» (*Allegemeine Litteraur Zeitung*),1787، العدد 235-237.

2 - هذه المقارنة منشورة في مقال ليوهان إريتش بيستر (J. E. Biester). 1 - «حول الغجر خاصة في مملكة بروسيا» (Ueber die Zigeuner, besonders im Konigreich Pruessen). 2 – «في لغتهم» (Von ihrer Sprache) في «المجلة الشهرية البرلينية» (*Berlinische Monatsschrift*)، العدد 21، 1793، ص. 108-166، ص.360-393.

3 - انظر:

«*الخطوط العريضة لتاريخ اللغة البشرية وفقا لجميع الصيغ الشفوية والمكتوبة المعروفة، مع عينات من الأقوال والكتب المعروفة.1. في اللغة*». لايزيش، *1782*

Grundriss einer Geschichte der menschlichen Sprache nach allen bisher bekannien Mund- und Schriftarten mit Proben und Bucher—Kenntniss1. Th Von der Sprache,... Leipzig, 1782

لكن خاصة في عرضه

التطور الأخير للغات الألمانية والأجنبية والعامة في الأبحاث والكتب والأخبار، 1-4. لا يبزيش، 1782-1785.

Neuster Zuwachs der leutschen, fremden und allgemeinen Sprachkunde in à eignen Aufsatsen, Bucheranzeigen und Nachrichten, 1-4, Leipzig, 1782-1785., 5-6Halle, 1793-1796.

والمقال المؤسس للأبحاث عن الغجر «في لغة غجر الهند وأصلهم»

(M. G. Grellman)[1]، أو بالمجال الفنلندي الأوغري (انظر المجلّد 2 ص.556-557) مع يانوس سينوفيتش (J. Sajnovics)[2] وصموئيل غيرمارثي (S. Gyarmarthi)[3]، أو بمجال اللغات الهندية الجديدة مع بنيامين شولتز (B. Schulze)[4]، أو مع فريدريش هتريش فيلهلم غرسنيوس (F. H. W. Gersenius) في إثباته أنّ اللغة المالطية لغة

Von der Sprache und Herkunft der Zigeuner aus Indien », I, Stuck, 1782,, p.37-84.

1 - في كتابه التأليفي بعنوان « *الغجر. محاولة تاريخية في نمط حياة هذا الشعب، ونسبه وعاداته ومصائره في أوروبا، وأصوله*» ديساو. لايبزيش، 1783، الفصل الخاص باللغة بقلم كريستيان فيلهلم بوتنر (C. W. Büttner) أستاذ التاريخ الطبيعي في غوتينغن وأحد اللسانيين المشهود لهم في تلك الفترة

Die Ziegeuner. Ein historischer Versuch uber die lebensart, Verlassung, Sitten und Schicksahle dieses Volkes in Europa, nebst ihrem Ursprunge, Dessau u. leipzig, 1783.

2 - *تحليل اللغة المجرية واللغة اللابونية*، الجمعية الملكية للعلوم في كوبنهاغن، الدنمارك، كوبنهاغن، جانفي- يناير 1770، كوبنهاغن

-demonstratio idioma ungarorum et lapponum idem esse Regiae Scientiarium Societati Danicae praelecta Hafniae mense Januario anno MDCCLXX Hafniae.

3 - *بيان التقارب بين اللغة المجرية نحوًا وأصلاً وآدابا.*

Affinitas linguae hungaricae cum linguis fennicae originis grammatice demonstrata. Nec non vocabularia dialectorum totaricarum et slavicarum cum hungarica comparata, Gottingae, 1799

Affinity la grammaire de la langue hongroise et la langue d'origine et des Lettres a été démontrée., Par rapport à la langue hongroise et les peuples slaves, quand je ne manquerai pas vocabularia, dialectes différents tataricarum de Gottingen, par 1799

4 - خلّف هذا الداعية اللوثري الدنماركي في ترنكبار (Tranquebar) كتابا في «النحو اللغة الهندستونية» (Grammatica Hindostanica, Halae Saxorum, 1745) لكن عمله المقارنيّ أوضح في كتابه:

المرجع في اللغة الشرقية والغربية، التي لا تنفرد باستخدام مائة أبجدية مع نطقها بالإضافة إلى الأوروبية الآسيوية والأفريقية والأمريكية، مع أخذ بعض الألواح من لغات مختلفة وZablen يضع في الاعتبار، لكن أيضاً صلاة الرب في 200 لغة وMundarien مع نفس الشخصيات والقراءة، وفقا للنظام الجغرافي، تتكون من مثال نموذجي ذي مصداقية.

Orientalisch und occidentalischer Sprachmeister, welcher nicht allein hundert Alphabet nebst ihrer Aussprache so bey denen moisten Europaisch-Asiatisch-Africanisch und Americaneschen Völkern und Nationen gebräuchlich sind, auch einigen tabulis polyglottis verschiedener Sprachen und Zablen vor Augen legt, sondern auch das Gebet des Herrn in 200 Sprachen und Mundarien mit dererselben Characteren und Lesung, nach einer geographischen Ordnung mittheilet, aus glaubwürdigen auctoribus zusammengetragen, Leipzig, 1748.

سامية[1]، فإنّ المرء قد يبحث، بلا طائل، عن استعمال الوحدات الدنيا باعتبارها حجّة أساسية. وليس في هذا رغبة في الحطّ من جهد هؤلاء الباحثين، فطريقتهم في التقريب بين اللغات اعتمادا على قوائم الكلمات أو الأشكال النحوية المتجاورة كان يسمح فعلا، في حالات عديدة من حالات المقارنة، بالوصول إلى نتائج شبه يقينية دون اللجوء إلى استعمال التحليل الصرفي.

ليس غريباً، من وجهة نظر هومبلت الذي كان أشدّ صرامة في ما اتّصل بالنظرية وواجه حالات أكثر اختلافاً، أن تظلّ حصيلة القرن السابق (القرن 18) الذي يعرف الأعمال التي ظهرت خلاله جيّدًا، حصيلة هزيلة[2]، باستثناء إشادة نادرة بمبادئ أوغست لودفيك فن شلوزر (A. L. von *Schlözer*)[3] الذي كان ينوّه به دائماً[4].

---

1 - ورد هذا في: «بحث في اللغة المالطية، في الحكم على التأكيد المتكرر في الآونة الأخيرة أنها من بقايا اللغة البونية القديمة، واتصالها بعلم اللهجات العربية» لايبزيش، 1810.

Versuch über die maltesische Sprache, zur Beurtheilung der neulich wiederhohlten Bahauptung, dass sie ein Ueberrest der altpunischen sey, und als beytrag zur arabischen Dialectologie, Laipzig, 1810.

2 - انظر مثلا حكما قاطعا في كتابه « مقدمة لدراسة اللغة بأكملها» (Einleitung in das gesammte Sprachstudium) في الفترة 1810-1811 (ضمن الكتابات المجمّعة، 7 Gesammelte Schriften VII، ص.618-628) ص.624.

3 - كان أستاذ التاريخ وعلوم الإحصاء في غونيتغن الشهير هذا قد صاغ منهجيته خاصة في: «*التاريخ العام الشمالي بوصف من أحدث الكتاب الشماليين وأفضلهم، وبعد إجراء تحقيقات خاصة به، ومقدمته الجغرافي والتاريخي في المعرفة الصحيحة لجميع الشعوب الإسكندنافية والفنلندية والسلافية واللاتفية والسيبرية، وخاصة في العصور القديمة والوسطى*» الذي نشره في هاله في 1771.

Allegemeine Nordische Geschichte Aus den neuesten und besten Nordischen Schrifstellern und nach eigenen Untersuchungen beschrieben, und al seine geographiische und Historische Einleitung zur richtige Kenntniss aller Skandinavischen, Finnischen, Slavischen, Lettischen und Siberischen Völker, besonders in alten und mittern Zeiten.

ومبادؤه معروضة في الفصل الثاني من « *في الشعوب القبلية في الشمال الأوروبي*» ص. 263-344

Von den Stamm-Volkern des Europäischen Nordensn, p.263-344.

4 - ورد هذا في «في الاختلافات في اللغات البشرية»

Ueber die verschiedenheiten des menschilchen Sprachbaues

في الفترة 1827-1829 (ضمن «دراسات في *الكتابات المجمّعة*» المجلد 6 ص. 111-303) ص. 136،

Untersuchungen über die Gesammelte Schriften, VI, p.111-303.

وعلى كلّ، لن يتوقّف هومبلت عن التأسّف لغياب أسس حقيقية ومؤشّرات دقيقة لدى سابقيه لحسم صلات القربى[1]، وعن أسفه لاكتفائهم، حتّى ذلك الوقت، بتقريب بضع عشرات من الكلمات بعضها من بعض[2]، أو بالتعويل على ظهور بعض المقولات النحوية المشتركة أو غيابها[3].

وكان من الشائع، اقتداء بتيودور بنفاي (Benfey)، اعتبار أنّ تحاليل اللغات الكلاسيكية كان قد تعطّل وأنّ التقطيع الصرفيّ الحقيقيّ لم يتيسّر إنجازه إلّا

لكن أيضاً ضمن «دراسات في اللغات الأمريكية» لسنة 1826 (المجلد 5، ص.345-363)، ص.347.

Untersuchungen über die Amerikanischen Sprachen, V, p.345363-

وضمن « إلى أي مدى يمكن الحكم على الحضارة السابقة للشعوب الأصلية في أمريكا من خلال بقايا لغاتها؟ » في 1823 (المجلد 5، ص.1-30)، ص.1.

Inwiefern lässt sich der ehemalige Culturzustand der eingebornen Vilker Amerikas aus den Ueberresten ihrer Sprachen beurtheilen? (V, p.–130)

1 - انظر عن انعدام المبادئ هذا الهامش 16 أعلاه (المجلد5، ص.5) وخاصة:

«الإعلان عن كتابات عن لغة الباسكيين وأمتهم، إضافة إلى تفاصيل عن الموضوع ومحتواه» الذي يعود إلى سنة 1812 (المجلد 3، ص.288-99) [كذا في النص ولعلها 299]) ص.290.

Ankündigung einer Schrift über die Vaskishe Sprache und Nation, nebst Angabe des Gesischtspunctes und Inhalts derselben (III, p.288-99), p.290.

2 - انظر عن شجب ضعف المقارنات المعجمية في الهامش 18 أعلاه (المجلد 3، ص.290) وانظر أيضاً « مراجعة مع إضافات القسم الأول من المجلد الثاني من مثريديس عن اللغة الكانتبرية أو الباسكية»

Berichtgung und Zuästze zum ersten Abschnitte des zweiten Bandes des Mithridates über die Cantabrische oder Baskische Sprache (III, p.222-287), p.226 et 249.

وفي «في صلات النسب اللغوي» (1812-14)، (المجلد 7، ص. 629-636)، ص.631.

Ueber Sprachverwandtschaft (VII, p.629-636), p.631.

3 - غالبا ما يستعاد نقد تقريب المفاهيم النحوية: المرجع السالف في الملاحظة 18 (الفصل 7، ص. 632).

وفي كتاب هومبلت «مبادئ الصنف العام للغة» (1824-1826، الفصل 5 ص. 364-473)، ص. 368-369.

Grundzüge des allgemeinen Sprachtypus..

وفي كتاب «في البناء النحوي للغات» (1826-1829، الفصل 4، ص. 337-486)، ص. 342.

Vom *grammatischen Baue der Sprachen, (1827-1829)*

بإسقاط الفضائل شبه المجهرية للغة السنسكريتية التي كشف عنها نحاة هنود في وقت متأخر[1]. لكن لدينا مثال لافت جدّا ومناقض لهذا ممثّلا في فريدريش تيرش (F. Thierch). لقد كان تيرش أستاذا بالمعهد الثانوي في غوتينغن ونشر بها في 1808 كتابه «*جداول تحتوي على طريقة الصيغ اليونانية لتدرّس بسهولة وبدقة*» (*Tabellen enthaltend eine Methode das Griechische Paradigma einfacher und gründlich zu lehren*) الذي عرض فيه، في بضع عشرات من الصفحات، وصفا لنظام الفعل في اللغة اليونانية يمثّل ثورة حقيقية في منهجية الدراسة النحوية. فانطلاقاً من أنّ كلّ شكل هو شكل مؤلّف من عناصر، سعى تيرش إلى تفكيك مجموع هذه الوحدات الدّالّة: «ينبغي تفكيك النماذج إلى أبسط عناصرها»[2] (توطئة، 1808، غير مرقّم الصفحات، Vorerinnerung). وفي سنة 1812،، اقترح تيرش في كتابه «*نحو اللغة الإغريقية*»[3]، وهو نحو أكمل من السابق، تعريفا داخليا صرفا للأسّ [الاشتقاقي للكلمة]: «تتركّب الكلمة من اتحاد مفاهيم كثيرة، والأسّ هو أساس هذه التصاريف»[4] (*) (1812، ص.28): من ذلك أنّ *thêr*-/ (أسّ الكلمة wortstamm) هي أساس الكلمات: *thêrós*، *thêrsí*، و*thêres* و*thêrí*. أمّا الفعل فيتمّ التوصّل إلى أسّه بنزع [اللاحقة] -x من الفعل مصرّفا مع ضمير المتكلّم المفرد في الحاضر، لكن، يمكن

---

1 - انظر مثلا عن هذا الموقف كتابه « تاريخ علم اللغة والفيلولوجيا الشرقية في ألمانيا، منذ بداية القرن ال19 مع الرجوع إلى أوقات سابقة» مونيخ، 1869، ص. 258-259، 419.

Geschichte der Sprachwissenschaft und orientalischen Philologie in Deutschland, seit dem Anfange des 19. Jahrhunderts mit einem Rückblick auf die früheren Zeiten, Munchen, 1869,

2 - Man muss [...] das Paradigma in seiner Kleinsten Bestandtheile zerlegt haben.

3 - قواعد اللغة اليونانية من اللهجات المشتركة والهومرية للاستخدام في المدارس، لايبزيغ، 1812.

Griechische Grammatik des *gemeinen* und *homerischen Dialects* zum *Gebrauch fur Schulen, Leipzig, 1812.*

4 - أسّه هو ما ترتكز عليه هذه التغييرات

Sein Stamm ist dasjenige, was diesen veranderungen zum Grunde liiegt

*- (المترجم) استعملنا مصطلح «الأس» وعدلنا عن مصطلح «جذر» لأنّ للجذر معنى مخصوص في العربية والساميات (الحروف الأصول، مرتبة ودون حركات) وهو لا يحتوي ضرورة على عناصر حركية. والأمر غير هذا في اللغات موضوع حديث المقال.

أيضاً انطلاقاً منه تحقيق اختزال أكثر للتبسيط (مثل tupt-/tup، وleip/lip-). وهناك قول آخر مفاده أنّ الحركات أو المقاطع الدالّة على الشخص والعدد والصيغة [142] «تضاف إلى الأسّ في الكلمة حسب قوانين محدّدة»[1] (1812، ص.93). وبتحديده الزيادة ومختلف أواخر الكلم الدّالّة على الزمن، وضع تيرش الأشكال الكاملة للأزمان الرئيسة واستخرج منها «الأسّ الزمني» (tempustamm) (مثلا: eleips- في الماضي المطلق [المبهم] المتوسّط لـ: *leipô*)، «نظرا إلى أنّ هذا الأسّ يظلّ ثابتا لا يتغيّر في تصريف كلّ صيغ الفعل ومع كلّ ضمائر الزمن»[2] (1812، ص.102). وعند إضافة الحركات الدالّة على الجهة وعلامات تصريف جديدة إلى هذا الأسّ الزمني «يستنتج باقي الأشكال، حسب النيّة الأصلية: «ينبغي الآن إعادة بناء [جدول النماذج] تحت ناظري الطفل [المتعلّم]، وإن، جاز القول، إبرازه للمرّة الأولى»[3] (1808، التوطئة). فالطريقة التعليمية تتمثّل عندئذ في المسار المزدوج، تحليلا وإعادة تأليف، الذي يُتيحه هذا البناء:

> ينبغي التمرّن على إعادة تأليف مختلف الشخوص في الأزمان والصيغ المختلفة، بقطع النظر عن غيرها، انطلاقاً من عناصرها، أو التمرّن على حلّها بهذه العناصر وتحديدها، إذا كانت متاحة. لنفترض أنّه ينبغي، انطلاقاً من *leipô*، تأليف الفعل مسندا إلى ضمير الغائب الجمع في الماضي المطلق [المبهم] المتوسط للتمنّي. عندما نعيّن الزمن فإننا نؤلّفه سريعاً انطلاقاً من الأسّ (*leip*) ومن العلامة الواقعة آخرا (*sámén*) (*leipsamén*) ونحوّل الأجزاء المتغيّرة للعلامة الواقعة آخرا، أي الحركة الدالّة على الجهة (a) والعلامة الأخيرة (*mén*) بمجرّد أن تُسمّى الصيغة والشخص. وفي هذا المثال، الصيغة صيغة تمنّ أي (*ai*) والضمير ضمير الجمع أي (*nto*)، ممّا يعطي (1812) *leipsainto*)[4] ص.118).

---

1 - بعد اتخاذ بعض القوانين الجذعية

Nach bestimmten Gesetzen an den Wortstamm antreten

2 - لأنه دائماً في عمق كل الأنماط والأشخاص في جدول التصريف الزمني

Weil er allen Modis und Personen des tempus unveränderlich zum Grund liegt

3 - يجب الآن وضع النموذج أمام المتدرب، ولنبدأ، كما كان.

[Man muss das Paradigma] nun vor den Augen des Lehrlings zusammensetzen, und gleichsam erst entstehen lassen.

4 - «muss man sich üben, einzelne personen aus verschiedenen Tempen und Moden, ganz unabhängig von andern, Bestandtheilen zusammenzusetzen, oder, wenn sie bereits gegeben sind, in diese bestandtheile aufzulösen und zu bestimmen. Es soll zum Beispeil us *leipô* vom aorist, med, im, Opt, im Plural die dritte Person zusammengesetzt

صحيح أنّ الأمر لا يتعلّق بنظام حقيقي للنظْم انطلاقاً من خزين من الوحدات الأوّلية، بما أنّ مرحلة تناوب «الأسّ الزمني» مرحلة ضرورية في الاشتقاق. لكن، إضافة إلى الوحدات الدّالّة الملغمة في الإغريقية والتي لا تسهّل التشخيص الأحاديّ للمعنى، نحن نبتعد بعدا شاسعا عن الممارسات المألوفة [في التحليل] بسبب هذه الرغبة في الجمع بين عناصر استبدالية وسمات دقيقة في الدلالة. ويشير تيرش نفسه إلى أيّ حدّ يختلف رأيه عن «النظرية الاستنتاجية السامية» (alte Deductionstheoorie) قائلاً:

> كيف يمكن أن نطلب من المتعلّم المبتدئ أن يعرف التصريف مع ضمير ما من زمن أبعد، مثلا: الغائب الجمع في الماضي المطلق [المبهم] الأوّل (aoriste premier) المجهول لكلمة elpizô، إذا كان ذلك يتطلّب الانطلاق من زمن الحاضر إلى المستقبل الأوّل المعلوم، ومنه إلى الصيغة الدالّة على الماضي المعلوم، ومنه إلى الماضي المجهول حتّى الغائب المفرد لهذا الفعل. وابتداء من هذا الحدّ يصل المتعلّم، أخيرًا، إلى المطلق [المبهم] الأوّل المجهول؟[1] (1808، التوطئة).

وبالنسبة إلى التحويل التدريجيّ لشكل أصليّ حسب سلسلة طويلة من التعويضات المادية، دون التفات إلى المعاني الناجمة عن ذلك، والتي تسند كلّها إلى شكل من الأشكال الحقيقية الحاصلة تباعا، تأخذنا طريقة تيرش إلى مجال ذهنيّ جديد حيث لا يتّخذ كلّ شكل فعلي فرديته من مجموعة من السمات الدلالية فحسب، بل إنّه أصبح ينحو إلى الظهور من خلال عناصر مطابقة وحسب تأليف تحكُمُه مجموعةُ قواعد بسيطة: إنّه ربط متسلسل لوحدات كلّ وحدة منها محمّلة بمعنى قابل للتحديد يمكّن بهذا التجميع من إنتاج مجموع المعنى. ولم تخفَ جدّة هذا التمشّي عن المعاصرين: فالمترجم الفرنسي لكتاب تيرش (جداول...) يشيد به في مقدّمته (1882)[2] قائلاً:

---

warden, Bey Nennung des Tempus setzt man dieses aus Stamm (*leip*) und Endung *sámén* sogleich zusammen, *eleipsamên*, und, ändert die wandelbaren Theile der Endung, nämlich Modusvokal (a) und Ausgang (*mên*) um, sobald Modus und person genannt warden, Hier Optat.also *ai*, Dritte Person Plur, also *nto* folglich *leípsainto* «
1 - « Wie wäre es möglich, von dem Anfänger die Angabe einer Person eines entfernteren Tempus, z, B, der tert. P1. Aor. Prim. Pass vom elpizô zu verlangen, wenn er aus dem Praesens in das Fut I. Act. von da in das perf. Act., aus diesem heraus in das Perf passi. bis in dessen dritte Pers. Sing getrieben wird, und von da endlich zu demAor. Pr. Pass. Gelangt »

2 - توطئة غير مرقمة لكتاب «نظام متقدّم لتصريف الأفعال في اللغة الإغريقية منظمة في سلسلة من الجداول النموذجية» (*Système perfectionné de conjugaison des verbes grecs, présenté dans une suite*)

> إنّ تحليل الصيغ الأكثر تركيبا إلى عناصرها الأبسط، والإشارة الدقيقة إلى كلّ وظيفة من وظائف هذه المكوّنات الأوّلية [...] وآلية عقد الأزمان وحلّها المحكومة بقواعد قارّة لا يمكن تخطّيها إلا لضرورات الاتّساق الصوتي، وهي ضرورات تقيم قواعد غير قابلة للخرق، [143] هي الوسائل التي مكّنت من جعل نظرية الفعل في اللغة الإغريقية نظرية منتظمة انتظاما دقيقا وأقلّ صعوبة وتجريدا من النظرية التي كانت تدرّس سابقاً.

وسيجد جون لوي بورنوف (Burnouf) أستاذ الكوليج دو فرانس ومترجم تاسيت (Tacite) القدير والباحث المبتدئ في السنسكريتية وهو يعرض هذا المؤلَّف[1] أنّ لهذه الطريقة «صلات بطريقة النحاة الهنود»، وهذا ما لا يمثّل إطراء يمليه الظرف من قِبل شخص أذاع مبكّرًا آراء بوب[2] وكان أوّل من ترجم كتابه «*النظام التصريفيّ*» (*Conjugaisonssystem*)[3].

يعود هذا التحليل في الظاهر وللوهلة الأولى، إلى البحث عن الجدوى التعليمية التي حدت بتيرش إلى تبسيط العناصر المطّردة وتنظيمها قصد تخفيف جهد الذاكرة في حذق التصريفات. ولا شكّ أنّ هذا مطلب ملحّ بالنسبة إلى أستاذ يدرّس بالمعهد

(*de tableaux paradigmatiques*) فريدريك تيرش أستاذ في المعهد الثانوي في مونيخ ورئيس الحلقة الدراسية الفيلولوجية في نفس المدينة، ترجمه عن الألمانية اعتمادا على الطبعة الثالثة جوردا (F.M.C. Jourda)

1 - في «*فحص النظام المتقدّم للتصريف وضعه م. ف. تيرش، أو بيان على بعض العلاقات بين الإغريقية والسنسكريتية تعقبه تحاليل ومنتخب من ديفيماهتمايا، جزء من مركنديا بورانا*»، ترجمه عن السنسكريتية أوجين بورنوف الإبن، باريس، 1824، [نشر سابقاً في اليومية الآسوية (Journal Asiatique) عدد -18 مستلّة)

Examen du système perfectionné de conjugaison grecque par M.F. Thiersch, ou Inndication de quelques rapports du grecs avec le sanskrit, suivi des analyse et extrait du Dévimahatmya, fragment du Maranddéya Pourana

2 - في لفت الانتباه الوارد في الطبعة السادسة لكتاب «*منهج لدراسة اللغة الإغريقية*»، باريس، 1819، ص. VIII – XIII. (*Méthode pour étudier la langue grecque*, Paris, p.VIII-XIII.) يفحم المؤلّف المقارنة مع البيانات الهندية ويبيّن أهمّية إسقاطها على الأشكال الإغريقية.

3 - انظر عن هذه الترجمة «*ورقات أوجين بورنوف المحفوظة في المكتبة الوطنية، الكشّاف*، باريس، 1899» لليون فير (L. Feer) الذي يذكر هذه الترجمات المبدوءة: عدد 101 من الكشّاف.
Léon Feer, *Papiers d'Eugène Burnouf conservés à la Bibliothèque Nationale. Catalogue*, Paris, 1899

الثانويّ إزاء «كتلة من الشبّان، تصل إلى الستين شابا بعضهم غير منضبط»[1]، لذلك بذل تيرش جهده في هذا، ونجح نجاحًا فاجأ حتّى أستاذه هاينه (C. C. Heyne)[2]. وعلى العكس، لا يبدو أنّ تحاليل مدرسة تيبروس همسترهويس (Tiberus Hemsterhuis)[3] على الشكل الذي مهّده لها يوهانس دانيال فن لينّب (J. D. van Lennep)[4] أو لودفيك كسبار فلكينار (L. C. Valckenaer)[5] كانت مؤثّرة، غير أنّها ذكّرت بوجود وحدات من صنف أدنى في الصيغ الفعلية. لكنّ الأمر في هذه النظريات التي ذاع صيتها ذيوعا كبيرا كان يتعلق بالعثور على أفعال بدائية تتركّب من حرفيْن أصليين وراء كلّ صيغة فعلية أكثر تعقيدا، أو بالعثور على الضمير المنفصل egô تحت الصيغة المسندة إلى ضمير المتكلّم -ô. ورفض تيرش صراحة هذه التحاليل (1808، التوطئة). فمسار تيرش مسار آنيّ مغرق في الآنية ولا يحكم البتة مسبّقا بماضي اللغة عندما يعيّن وحدات دالّة بالتحليل والتفكيك. فهو يرى أنّ

---

1 - انظر رسالة تيرش إلى صديقه لانج (Lange) في 1807/11/29 في كتاب «حياة فريديريش تريش»

Friederich Thiersch's leben, Hg. Heinrich W.J. Thiersch, 2Bde, Leipzig u Heidelberg, 1886, p.51.

2 - جاءه مفتّشا فوجد أنّ تلامذته يقدرون على التحليل الصائب لصيغة وردت عند سوفوكل كانت أزّتْه. (نفسه، ص.44)

3 - انظر عن هذه الحركة كتاب يان جيرار غرّتزن «*إحياء الدراسات اليونانية في الجامعات الهولندية في القرن الثامن عشر من بريزنيوس إلى فالكنير*» نيماغ، أوترخت، 1940.

Jan Gerard Gerretzen, *Schola Hemsterhusiana, de herleving der grieksche studien aan de nederlanssche universiteiten in die achttiende eeuw van Perizonius tot en met Valckenaer*, Nijmegen Utrecht, 1940

4 - *Etymologicum linguae graecae, sive Observationes ad singulas verborum nominumque stirpes scundum ordinem lexici compilati olim a Johanne Scapula.* Editionem curavit atque animedversiones, cum aliorum tum suas, adjecit Everardus Scheidus. Adjectus est Index etymologicuus praecipuarum vocum latinarum, Trajecti ad henum, 1790, 2 vol

5 - *Observationes academicae, quibus via munitur ad origines graecas investigandas, lexicorumque defectus resarciendos et Jo. Dan. a Lennep praelectiones academicae de analogia linguae graecae, sive rationum analogicarum linguae graecae expositio.* Ad exempla mss. Recensuit, suasque animadversiones adjecit Evarardus Scheidius, Trajecti ad Rhenum, 1790.

الصيغ الفعلية ليست أبدا نتائج لتاريخ مّا ولا هي إسقاط راهن لأصل مفترض. ومثال تيرش الذي سمحنا لأنفسنا بالإلحاح على ذكره بسبب الصمت الذي مازال يخيّم عليه قد يكون كافيا، إذًا، لنتبيّن، مخالفين بريآل، أنّ «الفصل الدقيق بين العناصر المكوّنة للكلمات»[1] لم ينتظر بوب ليوجد.

ولا شكّ أنّ استراتيجية بوب لا تدين بشيء لتيرش[2]، لكنّها تقوم على نفس الموقف المتمثّل في إقامة علم الصرف على عزل الوحدات الدّالّة. فما الذي كان بوب يريد إثباته في كتابه الشهير جدّا «في النظام الصرفيّ» (*Uber das Conjugaissystem*)

---

1 - «*النحو المقارن للغات الهندية الأوروبية ويشمل اللغات السنسكريتية والزند والأرمنية واليونانية واللاتينية والليتوانية والسلافية القديمة والقوطية والألمانية*»، بقلم السيد فرانسوا بوب، ترجمه عن الطبعة الثانية وقدّم له السيد ميشال بريآل المكلّف بدرس النحو المقارن في معهد الكوليج دو فرانس، باريس، 1866-72، في أربعة مجلّدات، المجلّد 1، المقدّمة، ص. XXIX.

Grammaire comparée des langues indo-européennes comprenant le sanskrit, le zend, l'arménien, le grec, le latin, le lithuanien, l'ancien slave, le gothique et l'allemand, par François Bopp, traduite par M. Michel Bréal, Paris, 1806-72, 4T. ; Tome 1er, Introduction, p.XXIX.

2 - لكن بوب لقيه في باريس (انظر سالومون لفمن، **فرنز بوب، حياته ومعارفه، مع ملحق برسائل وكتابات أخرى**» برلين، 1891-1895، المجلّد 1، ص. 36)

Salomon Lefmann, *Franz Bopp, sein leben und seine Wissenschaft, mit... einem Anhang : aus Briefen und anderen Schriften*, 2Bde, Berlin, 1891-1895, Tome 1, p.36

كما تعرّف تريش في باريس على غيوم دو همبولت (انظر H.W.J. Thierch, 1866, t.1, p.99).

وتوجد لدينا سبع رسائل من هومبلت موجهة إلى تيرش. (انظر فيليب ماتسن، **دليل مراسلات فيلهلم فون هومبلت**، الطبعة 2، هيدلبرغ، 1980)

Philip Mattson, *Verzeichnis des Briefwechsels Wilhelm von Humboldts*, 2Bde, Heidelberg, 1980

ونشرت إحداها في المجلّد الخامس من كتاب: مختصرات، و[إشارات من] السيرة الذاتية وأختام ورسائل وتعليقات وملاحظات على المجلدات I-V، من «أعمال فيلهلم فون هومبلت في خمسة مجلدات» نشر فلتنر وجيل، شتوتغرت، 1981، ص.269-273.

Kleine Schritfen, Autobiographisches, Dichtungen, Briefe, Kommentare und Anmerkungen zu Band I-V, Anhang des W. von Humboldt Werke in fünf Bänden, A. Flitner u K. Giel, Stuttgart, 1981, p.269-273.

الصادر في 1816؟[1] لا شكّ أنّ الهدف لم يكن إثبات صلة النسب بين السنسكريتية واللغات المذكورة في عنوان الكتاب، فهذا الأمر كان مقبولا حاصلا منذ 1808 مع فريدريش شلاغل[2]. ولئن أعلن شلاغل «البنية الأدْخَلَ في النحو» معيارا،[3] (ص.3، راجع ص.4، 9)، فإنّه لم يستبق عمل بوب، بما أنّه لم يقارن الوحدات المكوّنة لغة لغة[4]. فقد كان شلاغل يعتبر المعيار نافذا والمماثلة ثابتة عندما يلحظ «المبدأ» نفسه في نحو اللغات التي يدرسها: إذ يقول إنّ صلات الدلالة وملحقاتها تتجلّى «لا بزيادة أدوات أو بأفعال مساعدة بل بالتصريف (flexion) أي بتغيير يصيب داخل الجذر»[5] (المصدر السالف، ص.35). ورغم هذا، لا يفترض تحليلُ شلاغل أيّ تقطيع حقيقي للأشكال النحوية التي تخضع للمُقارنة باستعمال هذا المبدإ الذي ظلّ اشتغاله اشتغالا مجرّدا جدّا،[144] بل إنّ انعدام أي تفكيك هو الشرط لطرح هذه القاعدة، ذلك أنّ «جذرا» - لم يعرّف شكليا أبدا بدقّة- وتتغيّر حدوده من حدود الجذر التقليديّ عند النحاة الهنود[6] إلى حدود الكلمة التامّة، ويكون منطلق عائلة معجمية تمتدّ على لغات عديدة (ص.18)، هو جذر يسمح على حدّ السواء للتناوب الحركي -الذي

1 - العنوان الكامل هو: «*في نظام التصريف في اللغة السنسكريتية بالمقارنة مع اللغات اليونانية واللاتينية والفارسية والجرمانية*» [...] فرنكفورت أم ماين، 1816.

Ueber das Conjugationssystem der Sanskritsprache: in Vergleichung mit jenem der griechischen, lateinischen, persischen und germanischen Sprache. Nebst Episoden des Ramajan und Mahabharat und einigen Abschnitten aus den Vedas [...]

2 - اشتهر كتابه، على ما فيه من المسائل التقريبية، في تاريخ الاستشراق واللسانيات: «*في لغة الهنود وحكمتهم*». مساهمة في مؤسسة الآثاريين. بالإضافة إلى ترجمة موزونة لقصائد هندية، هايدلبرغ، 1808

Ueber die Sprache und Weisheit der Indier. Ein Beitrag zur Begründung der Alterthumskunde. Nebst metrischer Uebersetzung indischer Gedichte, Heidelberg, 1808

3 - « die innerste Structur von Grammatik ».

«البنية الأعمق في النحو»

4 - إن المكوّنات القاعدية (Grundbestandteile) التي يذكرها أحياناً (ص. 9) ليست في الحقيقة إلا أدوات (ص. 10-11).

5 - «nicht durch abgehängte Partikeln oder Hülfsverb, sondern durch Flexion daß heißt durch innre Modification der Wurzel».

6 - يضع شلاغل حدودا أحياناً، لكنّ ذلك يتمّ صدفة.

سيسمّى لاحقا (ablaut)- وللواحق الإعرابية المحضة بأن تُعدّ «تغييرات داخلية في الجذر». وكان هذا إبهاما أساسيا لم يتشجّع أخوه أوغست فيلهلم شلاغل على رفعه[1].

في أوّل مؤلّف لبوب مرجعان اثنان من أفقين متعارضين وواضحين، أوّهما شلاغل الذي – وإن لم يذكر بالاسم فهو حاضر في ثنايا الكتاب برمّته. ولا يبدو بوب رافضا لكون السنسكريتية تعبّر عن العلاقات النحوية «تعبيراً عضويا حقيقيا بالتصريف والبِنْيَة الداخليْن للمقطع الجذريّ»[2] (ص.7) ولا على وجود علامات إعراب أواخر الكلم عضوية [نظاميّة]» (ص.37)، لكنّه، بكلّ الديناميكيّة التي في برهنته على وجود تركّب، يُدخل على مبدأ شلاغل تناقضا حاسما سرعان ما ستفضي إلى معارضة صريحة. علينا إذن تنسيب التأثير النظري لشلاغل في بوب.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى المرجع الثاني. فالمقدّمة التي خصّصها بوب للوضعية المنطقية للأفعال الدالّة على الماهية والجوهر (verbes substantifs) والأفعال الدالة على الأعراض (verbes attributifs) قد تُظهره مظهرا عقلانيا على مذهب لايبنتز[3]، لكن بشرط وحيد هو أن تُسقَط، على مؤلّف 1816 بلا مسوّغ، تحاليل لن تطرح بوضوح إلا في سنة 1820[4]. وينبغي أن يُشاد بهذه المقدّمة النظرية على أنّها حرص على بيان الدور البارز الذي يضطلع به الفعل المصدري [أو الفعل المطلق] (verbum abstractum)

---

1 - انظر في مراسلاته مع هومبلت، احتجاجات هومبلت بعدم الفهم في: « *المراسلات بين فيلهلم فون هومبلت وأوغست فيلهلم شلاغل*».

Briefwechsel Zwischen Wilhelm von Humboldt und August Wilhelm Schlegel, Hg. A. Leitzman, Einl. B. Delbruk, Halle, 1908, p.32, 119, 167.

2 - « auf wahrhaft organische Weise durch innere Umbiegung und Gestaltung der Stammsilbe».

3 - خاصة في نظر فربورغ (P.A. Verburg)

4 - -. في الطبعة المنقّحة سنة 1816 لكتاب « *مقارنة تحليلية للغة السنسكريتية واللغات اليونانية واللاتينية والتيتونية، تُظهر الهوية الأصلية لبنيتها النحوية* »حوليات آداب الشرق، *1*، *1820*، ص *65-1* وأعيد طبعه في مجلة «المجلة الدولية للسانيات العامة» *(Internationale Zeitschrift für Allgemeine Sprachwissenschaft)* العدد *4*، *1889*، ص *60-14*،

Analytical comparison of the Sanskrit, Greek, Latin and Teutonic languages, shewing the original identity of their grammatical structure.

سيعتبر بوب أنّ كلّ فعل يحقّق في جرثومته (in nuce) القضية المنطقية (س هو ص) كما هو في اللاتينية (pot-es-t) (أي: هو قوي)، لكنّه في سنة 1816، كان لا يزال بعيداً عن مثل هذا

في اشتغال الجملة. وعندما فرّق بوب، من البداية، بين الفعل الذي يظلّ فعلا رابطا (copula) صرفا والفعل الذي يحمّل، زيادة على أنه رابط، بمفهوم الكينونة والوجود، فإنّه يكتفي، وهذا جزء بالغ الأهمّيّة من استدلاله اللاحق، بتهيئة إمكانية اللجوء، لجوءا منتظما إلى تأليف الجذور مع الفعل asti، - الفعل المجرّد الوحيد - ليشرح جزءا هامّا من تصريف السنسكريتية.

ويتمثّل الكسب الأهمّ لبوب في تحليله الطريف للأشكال الفعلية في السنسكريتية، الذي هو، تاريخيا، أساس نظريته، وبه ارتبط نجاحها وإنتاجها. والترابط الطريف بين معطيين جديدين في مجال المقارنة هو الوحيد الذي يسّر وجود هذا التحليل. ففي المقام الأوّل، فرضت عليه معرفته الفائقة باللغة السنسكريتية، على خلاف شلاغل، أن لا يعدّ «جذرا» إلا الوحدة الشكلية التي عيّنت بهذا التعيين في تراث النحاة الهنود، وبالتالي، أن يسند إليها حدودا محدّدة. وفي المقام الثاني، تشخيص بنية «المسند– المسند إليه» في الأفعال، وإن ظلّت بنيةً ضمنية. فعندما «يمتلك المسند إليه (sujet) امتلاكا حقيقيا المسند الذي يدلّ عليه الجذر»[1]، في زمن الحاضر، لا يخالط الجذرَ إلّا «إضافة بسيطة لمؤشّرات الشخص»[2] (ص.13). وانطلاقاً من هذا الشكل الموغل في البدائية، يبني بوب نظاما كاملا من التمثيل الدلالي للصيغ الفعلية يتّبع باستمرار مبدأين اثنين: يتمثّل المبدأ الأوّل في بيان «كيف أنّ كلّ تغيير في الدلالة يطابق تغييرا خاصا بالكلمة»[3] (ص.12)، من ذلك مثلا: [145] لا يحدث أبدا في السنسكريتية أن تتحوّل حركة في كلمة ما دون أن يحصل بسبب ذلك التحوّل تغيير في معنى الكلمة»[4] (ص.22). ويتمثّل المبدأ الثاني، وهو ملازم للأوّل، في بيان «كيف

الاطّراد التنظيم المطّرد لأنّ الرابطة (copule) تعتبر صراحة غائبة عن الأفعال الدالّة على الأعراض (verschwiegen, 1816)

1 - «das Subjekt ist im wirklichen Genüsse des durch die Wurzel bezeichneten Prädikats».

2 - « blosse anhangunhg der Personnskennzeichen ».

3 - « wie jeder Modifikation der Bedeutung eine Modifikation des Wortes entspreche ».

4 - « nie kann im Sanskrit der Vokal eines Wortes geändert warden, ohne dass dadurch die Bedeutung desselben eine Modifikation erleide».

أنّ التغييرات المتماثلة في الدلالة، في السنسكريتية، يُشار إليها بتغييرات متماثلة في الشكل»[1] (ص.37).

وجميع المقارنات بين الأشكال مأخوذة من هذين المبدأين. وصاغ بوب عرضه للتصريف في السنسكريتية على أنّه إثراء متدرّج لتخطيط أصليّ («جذر+علامة إعراب الشخص») بسلسلة من الإضافات الشكلية التي تقوم دائماً على تحديد سمة دلالية جديدة. إذن، في المقام الأوّل، وجود هذا الإطار الدلالي الثابت هو الذي سمح، بواسطة مقابلة دائمة بين مختلف الأزمان والجهات الفعلية (mode)، بتشخيص وحدات قارّة ناجمة عن تراكب الأشكال. ويتمّ تأويل المتماثلات الملحوظة في مستويين: صوتيا،بحسن الإقرار – بعيدا عن المتناقضات ولعبة الانسجام الصوتي- بالثبات الدائم لخاصية شكلية مع وظيفتها الدلالية. وعلى العكس، تجبر المتماثلات الشكلية على إعادة التفكير في البنية الدلالية التي تشدّها، لنجد خلف السمات المختلفة ظاهريا وحدتها العميقة. وتوصّل بوب في الآخر إلى شبكة متّسقة من الوحدات الدنيا المحمّلة بشكل وبمعنى ثابت تتوزّع بين قطبين أصليين: علاقات الزمن، مثلا، وتتعلّق بالجذر وعلاقات العدد وتتعلّق بعلامات إعراب الأشخاص التي لا تدخل، على العكس، في تكوين الأزمان (ص.16)[2].

---

1 - « wie im Sanskrit ähnliche Modofikationen der Bedeutung durch ähnliche Modifikationen der Form angezeigt warden».

2 - سنقدّم مثالين عن طريقة بوب في التفكير. بالمقارنة بين صيغ بناء الفعل لوجه (mode) البناء إلى المعلوم ووجه البناء إلى الوسيط، يعتبر بوب أنّ (ja-) الدالة على الوجه الكامن (Potentiel) هي تغيير لحركة -i- الطويلة التي يمثل إقحامها الخاصية الشكلية المميّزة لهذا الوجه من حيث أنه يدلّ على أنّ الصلة بين المسند إليه والمسند ليست صلة حقيقية «لكنها توجد في ذهن المتكلّم فقط» (ص.14) [« sondern bloss in dem Geiste des Redenden bestehe »]. وانطلاقاً من هذه السمة الترادفيّة هذه (« sinneverwandtschaft ») (ص.31)، سيجد هذه الحركة الطويلة في الصيغ الدالة على المستقبل ممّا سيؤدّي به إلى إعادة بناء صيغة المستقبل على أنها وجه كامن له علامات الآخر في تصريف الفعل في الحاضر في حين أن الكامن «حسب الشكل وحسب الدلالة» (ص.33) [« der Form wie der bedeutung nach »] يجمع الخصائص القاعدية للمستقبل وخصائص زمن الماضي (prétérit) (الزيادة).

كذلك وجه الوسيط يشترك مع وجه المبني للمجهول (passif) في التعبير عن «أثر الحدث الذي يدلّ عليه الجذر في الفاعل ذاته [Einewirkung der durch die Wurzel ausgedruckten« Handlung auf das Subjekt sebst »] ممّا يؤثّر بطريقة متماثلة في علامات التصريف، لكن المبني

وهذا التحليل الصارم، في صرف الأفعال، إلى مكوّنات دلالية والذي يحصر عناصر مكوّنة ذات شكل مميّز يقبع وراء تغييرات محتملة وتقبل العزل في سياقات شتّى مع ثبات دلالتها، هو الخلفية النظرية لبوب، على الأقلّ حسب ما يعرضه، التي قامت عليها لُقْيته الأساسية المتمثلة في نظرية التأليف، وهي النظرية التي شغلت الناس دون سواها على حساب سندها النظريّ الطبيعيّ. وعندما قرّب بوب أواخر بعض الأزمان، كالماضي الثاني (Prét 2°.) من أواخر الفعل asti، في نفس الزمن، لكنها مخلّصة من الزائدة (ص.18-19) أو في حالة المستقبل الثاني (futur 2°)، أو الزمن الشرطي من صيغة asti التي أعيد تأليفها، فإنّه يطرح فعلا وفي حالات عديدة مسألة اتحاد «الفعل المساعد بمقطع جذر»[1] (ص.20)[2] وليس إقحام الفعل المجرّد بين المسند إليه والمسند كما ينسب إليه ذلك استباقا لتحاليله اللاحقة. وقد صاغ بوب هذا «الاكتشاف» للمرّة الأولى في رسالة إلى أستاذه فينديشمن (Windjschmann) بتاريخ 1815/2/24[3]، وأعقبها بأخرى وقد كان كتابه بعدُ تحت الطبع، فأدرجها في الملحق حيث يقول «لم يعد يبدو لي مريباً أنّ الحروف التي سميتها في هذا البحث علامات الشخص هي ضمائر حقيقية»[4] (ص.147).

وغدا تشخيص حضور فعل الكينونة محوّرًا (être) في بعض الصيغ الفعلية، أو اعتبار علامات الشخص ضمائر مجاورة أطروحة ذائعة منتشرة في التحاليل التأثيلية

للمجهول يتميّز بهذا التقييد [«Beschränkung»]، من باب أنّ «الأثر ليس من إحداث الفاعل نفسه»، وهو شرط يترجم بإقحام -ja-. ونجد هذه الزيادة (-ja-) نفسها ولنفس المبرّر الدلالي في الأفعال الدالة على السببية بعلامات تصريف اللآخر في البناء للمعلوم (ص.36-37).

1 - « des Hilfszeitwortes mit der Stammsilbe »

2 - هذه نقطة لا شكّ فيها: فالعلاقات الزمنية محدّدة «بتصريف الفعل المساعد المزاد»
[« durch die Abwandlung des angehängen Hilfszeitwortes]
ص.18، انظر ص.34)

3 - يعمد بوب إلى أمثلة من اللاتينية، ومردّ ذلك، ولا شكّ، إلى أنّ التفسير في السنسكريتية قد لا يكون واضحًا لمخاطبه (لفمن، 1895، الملحق، ص. 18*-21*)

4 - « Es scheint mir keinem Zweifel mehr unterworfen zu seyn, dass die Buchstaben, die ich in diesem versuche kennzeichen der Personen zu nennen pflegte, wirkliche Pronomina seyen «

للتصريفات الفعلية في اللغات السامية في النصف الثاني من القرن [1]18. وكان هذا الأمر الشائع عند المستشرقين الألمان، رغم وجود اختلافات فردية بينهم، موضوع معارضة شديدة من أنطوان إسحاق سيلفستر دو ساسي. **[146]** ولمّا كانت اللغات السامية التجربة اللغوية الوحيدة الموثوق بها لدى بوب قبل أن يَدرُس اللغتين الفارسية والسنسكريتية[2]، ولمّا كانت معرفته بالعربية والعبرية بعيدة عن السطحية[3]، فإنّه، بدل أن نصادر على قراءة بوب مؤلّفات القرن السابق[4] التي يفترض أن تكون أصل

---

1 - يمكن التعرّف على فعل الكينونة (etre) في (wau conversivum) في العبرية (انظر روسو، 1980، Rousseau) [تحويل الفعل من أزمنة الماضي إلى أزمنة المستقبل]

2 - من المعلوم أنّه كان في باريس تلميذا لدو ساسي (لفمن، 1891، Lefmann، ص.18، 1895، الملحق، ص.3*)

3 - سيستمرّ بوب في اهتمامه بهذه اللغات (لفمن، 1891، ص. 74) وسيتهيّأ، فترة من الزمن لتدريسها (لفمن، 1895، الملحق، ص.68*)، وهو ما كان دو ساسي يراه به جديرا. (نفسه، ص.131*)

4 - هناك مثال عن الإقبال على التبحّر في المعارف الاسترجاعية وهو سمة الإلصاقية (agglutination) في ما قبل التاريخ، نجده عند ماكس هرمان يلّنك (Max Hermann Jellinek) في:

«مساهمات في تاريخ اللسانيات 1. الإعلان عن النهايات الشخصية» مجلة «*أبحاث في الهندية الأوروبية*»، 12، 1901، ص.158-161.

« Beiträge zur geschichte der Sprachwissenschaft 1. Die Erklärung der Personalendungen» *Indogermanische* Forschungen, 12, 1901, p.158-161.

ريشارد ماير « في تاريخ بعض الفرضيات اللسانية»، مجلة «*أبحاث في الهندية الأوروبية*»، 13، 1902-1903، ص.126-132.

Richard M. Meyer, « Zur Geschichte einiger linguistischer Hypothesen », *Indogermanische Forschungen*, 13, 1902-1903, p.126-32.

ثم يلّنك مجدّداً: «في بعض الفرضيات اللسانية»، مجلة «*أبحاث في الهندية الأوروبية*»، 14، 1903، ص.42-46.

« Zur einiger linguistcher hypothesen », *Indogermanische Forschungen*, 14, 1903, p.42-46.

«في تاريخ النظرية الإلصاقية» ضمن: «*أبحاث حول الفيلولوجيا الجرمانية والرومانية ومصادرها*»، ليوهان فون كيلي؛ بتقديم زملائه وتلاميذه، الجزء الأول، دراسات براغ الألمانية، Hg Carl von Kraus وAugust Sauer، العدد الثامن، 1908.

« Zur Geschichte der Agglutinationstheorie», *Untersuchungen und Quellen zur germanischen und romanischen Philologie*, Johann von Kelle; dargebracht von

القول بالأطروحة الإلصاقية (agglutinative)، من الأقرب إلى الرجحان، في غياب كلّ دليل على هذا، القول بأن بوب، اطّلع إما بدراساته الأولى، وإمّا بواسطة ما في ردود دو ساسي- أستاذه في باريس وأوّل المستشرقين في أوروبا -من رفض، على هذه الطريقة في تحليل التصريفات في السامية، وأنّه قام بتطبيقها تطبيقا دقيقا على اللغة السنسكريتية (راجع روسو، 1980). وفعلا، يمثّل دو ساسي واللغة العربية اللذان ذُكرا مرات في تدقيقات كثيرة في بحثه الدعامتين النظريتين الوحيدتين الثابتين للمؤلّف. وبالنسبة إلى دو ساسي، تنهض هذه المحاولة الجديدة في أصل التصريفات، ولا شكّ، من الوحي الذي كان يقاومه بلا هوادة بالنسبة إلى السامية[1].

إلّا أنّه يصعب الحكم حكما قاطعا بشأن هذا التوازي وفي تقدير الوظيفة التفسيرية الحقيقية لشروح السامية: أهو مجرّد تجاور أم هو نقل حقيقيّ للطريقة التقنية [في التحليل]؟ أم أنّها أقرب إلى النظرة المَنْطَقَويّة لتكوين الأشكال الفعلية بإضافة عناصر دالّة والتي رسمت في صلبها بعْد نظرية تأليف العناصر التي هي علاوة على ذلك عناصر مستقلّة؟ وإذا كان ذلك كذلك، فإنّ تأليف العناصر هذا قد لا يكون إلا توسعة للتحليل إلى مكوّنات، بما أنّ التنويع الوحيد فيه يتمثّل في الإقرار، من الآن فصاعدا، بأنّ كلمات تامّة المعنى (mots pleins) هي عناصرَ مكوّنة وقد توجد معزولة.

وإمّا، وذلك رغم صورة في التقديم لا تُدخلها في الاعتبار إلاّ على أرضيّة تقطيع دلاليّ شكليّ، أنْ تُحدّد في الصيغ الفعليّة، إضافة إلى جذر ذي حدود مضبوطة بصرامة، وحداتٌ واضحة منها الفعل المساعد ملتحما، الذي قد يكون حدّد، تبعا للساميّة،

---

seinen Kollegen und Schülern, Erster Theil, Prager Deutsche Studien, Hg Carl von Kraus und August Sauer, Achtes Heft, prag. 1908.

أخيرًا انظر لنفس الباحث قائمة المراجع في فهرس المجلّد الثاني من: «*تاريخ النحو الجديد للألمانية العليا من البداية إلى أديلنغ*». المكتبة الجرمانية، سلسلة أبحاث ونصوص، في 7 مجلّدات المجلّد 2، هايدلبرغ، 1913-1914.

« *Geschichte der neuhochdeutschen Grammatik von den Anfängen bis auf Adelung* », Germanische Bibliothekk, 2Abt. Untersuchhungen und Texte, 7. Bde, 2 vol., Heidelberg, 1913-1914,

1 - يدلّ على ذلك رسالة دو ساسي الماكرة على حذر إلى بوب بتاريخ 1820/7/21 (لفمن، 1895، الملحق، ص.-130*131*-*)

حركة البحث العامّ المشار إليه أعلاه، التي تنتهي في أخر الأمر بتشخيص وحدات أوّليّة من مستوى أكثر دنىوية.

بقي أنّ نمطيْ التحليل، عند بوب، أصبحا متلازميْن. ومثلما يجد التقطيع تمثيلا له في تأليف الكلمة، تكتسب «لُقية» تأليف الأشكال الفعلية، سواء أكانت ثانوية أم أساسية، نفاذا جديدا بالاعتماد على التحليل المكوّني (componentielle). وبدون هذه المناوبة النظرية التي تعطيها بعدا آخر وتقوّي الآثار إلى أقصى حدّ، فإنّ مجرّد الإقرار بتجاور الجذر والفعل المساعد كان سيظل مجرّد فضول محدود وذي أثر ضئيل في التحليل الداخلي للغة[1]. لكنّ الالتقاء النهائي لهاتين النظريتين يتجلّى خاصّة ثريا ثراء خارقا بما تفتحانه للمقارنة من آفاق وراثية وتصنيفية.

وينبغي، في هذه النقطة، أن نعود إلى بديهيات راسخة. فلا يمكن البتة لمقارنة اللغات أن تُؤخذ على أنّها المحرّك الأوّل والهدف الأساسي لعمل بوب. وفعلا، تحقّقت النتائج الأساسية للتحليل الصرفي (تحديد العناصر المكوّنة بالتفكيك والتعرُّف على وحدات مستقلّة في التصريفات من ناحية أخرى) بالدراسة *الحصرية* للغة السنسكريتية وبالمقارنة الداخلية الصرِف. «فاكتشافات» بوب ليست ناجمة عن مقارنة مباشرة، أو جانبية إن صحّت العبارة، بين الأنظمة النحوية أفرزت هويّات، واستدعت تقطيعات، وعزلت وحدات صرفية دنيا. [147] وفي هذا كلّه، كانت اللغة السنسكريتية هي وحدها التي أعطت المادة اللازمة للتحليل[2]. وعندما استدعيت، تباعا، بعد عرض تصريف السنسكريتية، اللغات الأخرى اليونانية واللاتينية ثم الجرمانية والفارسية تعلّق الأمر بأن تتأكّد، بالبحث، فرضية شاملة صحّت في السنسكريتية وهي: تعايش نظام مزدوج للتعبير عن الأشكال النحوية، نظام عضوي ونظام قائم على تأليف الفعل المساعد، كما تعلّق بالبحث في هذه اللغات عن بديهيات تفصيلية راسخة[3].

1 - الدليل على ذلك أنّ أطروحة التركيب في السامية، على قدمها لم تكن قد سمحت بالتعرّف على الهيكل الحرفي باعتباره الجذر الحقيقي، وهو ما سيوصّل إليه بوب لاحقاً.

2 - عمليات التقريب من لغات أخرى (القوطية والإغريقية) في الفصل الأوّل استثنائية (ص.32-33) ومطنبة

3 - باعتماد مثل هذا التخطيط، لا يعرض بوب عرضا متتابعا، ما كان تصوّره تأليفيا: وعلينا أن ننتظر كتاب «*المقارنة التحليلية...*» لتسمح السيطرة الحقيقية على المعطيات بعرض الأزمنة زمنا زمنا حسب تخطيط يماثل التخطيط الذي اعتمده في الفصل الخاص باللغة السنسكريتية في 1816.

فبوب لا يقوم في الحقيقة إلا بمقارنة من الدرجة الثانية ترتبط أكثر، بسبب نتائجها المقرّرة مسبّقا، بضرب من مثول اللغات أمام محكمة الوقائع التي عُدّت سليمة في اللغة السنسكريتية. وليس التنبيه إلى هذا تقليلا من قيمة العمل، إذ أنّ إنتاجيته لا تضعف لهذه الملاحظة.

وتتجلّى عبقرية بوب هنا بكلّ وضوح، وفضلها يتجاوز «اللُّقى» الأصلية التي تعود جدواها إلى صلة القربى الثابتة بين ضروب الصرف التي نبّهت إليها دون قصد منها. فبربط التحليل الدلالي بالنظرية الإلصاقية، وجد بوب نفسه صدفة، غنيا برؤية تكشف عن البنية المورفيمية (morphémique) في السنسكريتية. لكنّ هذه العقدة في النظرية فتحت أيضاً، في شأن الطبيعة النحوية للغات مماثلة، مسالك عدّة إن هو لم يرتدْها فقد أحسّ بها.

وأولى هذه الآفاق ذات طبيعة تاريخية. فمحاولة عقلنة الأشكال لا تتوقّف عند تعرّف الوحدات الدالّة التي هي دون الكلمة، بل تفضي إلى فرضيات تتجاوز، في تولّدها، مباشرة إطار اللغة السنسكريتية وتؤسس المقارنة حقّا. فبوب قد تجرّأ فعلا، في حالات عديدة، على طرح [أمثلة من] إعادة التأليف. أوّلا، يدفع ضغط نظامه التفسيري في داخل اللغة السنسكريتية، بطريقة صارمة إلى الحكم «حسب تماثل اللغة الذي وجدناه ونتّبعه بانتظام صارم»[1] (ص.128). وباستعمال رابعة التناسب، يعوّض بوب، مثلا، العنصر المتاح بالعنصر الذي يفرضه المنطق ممّا يُذكي الظهور المزدوج للعناصر التي يفترض الإطار الدلالي ازدواجها: ف *adanT* (وليس *adan*) هي التي ينبغي أن تكون لـ*ādat* ما كانت *adati* إلى *adanti* (ص.17). وترجع الصيغة المستعادة عندئذ إلى الماضي على أساس أنّها الشكل الأصيل الوحيد، ويُعدّ الشكل المستعمل انعكاسا إشاريا [لهذا الشكل الأصيل] ويُفسّر التصحيف على أنّه نسيان الأصول الحقيقية. فالانسجام النظري، إذن، هو الذي يحدّد، في نهاية المطاف، عملية إعادة تأليف الأشكال العتيقة جدّا في ما هو أحدث الأشكال. ويمهّد هذا لتقريبات جديدة تستفيد منها لغات من نفس الجنس.

1- « gemäss der Sprachanalogie, die wir mit strenger Gesetzmässigkeit befolgt finden »

وليست المقارنات الجانبيّة من هذا الصنف، في بعض الأحيان، سوى عمليات تعرّف: فقد تميط السنسكريتية اللثام بمجرّد نقل صورة من لغة إلى لغة، إلى اليونانية مثلا، عن البنية الحقيقية للأفعال والتي قد لا تكون قابلة للتحليل بطريقة أخرى، وتعرِض وضعا زمنيا محدّدا بطريقة «الصور بالأشعّة». إلّا أنّ الفارق الملحوظ يفرض، غالبا، التسليم بشكل سابق (تمليه دائماً المعطيات السنسكريتية إملاء) يُستقى منه الشكل الإغريقي الذي يعتبر –مسبّقا– شكلا مماثلا: فكلمة *edidôn* إزاء الكلمة الهندية *adadâm* تتطلّب وجود كلمة قديمة هي **edidôm* (ص.63). أخيرا، قد يحدُث أحياناً أن يُشخّص الشكل السنسكريتي المستعاد تأليفه[1]، أو أن يُعتبر شكلا أوّليا أصيلا (Urform) من لغة أخرى يقدّم شرحا للاختلافات العارضة: [148] وسيعلن بوب أنّ الكلمة اللاتينية (*essem*) تنحدر من كلمة افتراضية *esem* (انطلاقاً من *esam* أو *eram*) «بإقحام «I» المكوّنة لصيغة الاحتمال في الفعل»[2] (ص.92)[3]. ولا يمكن لمثل هذه الضروب من إعادة التركيب أن تنجم عن بحث مقارني مباشر. ومن البديهيّ أنّ هذه الأشكال المستعادة مدينة كليّا لصلابة القاعدة النظرية الموضوعة للغة السنسكريتية وليس البتّة للفحص التجريبيّ. لكن، رغم أنّه لم تظهر إلى الآن صيغة نموذجية ظهورا مباشرا بمقارنة لغة بأخرى بسبب سمو السنسكريتية سموا مطلقا وقربها من الأصل، فإنّ مثل هذه المقابلة المباشرة ماثلة في الممارسة التحليلية الحاليّة، وسيكفي أن تفقد السنسكريتية ميزتها التاريخية ليسهل ظهورُ أشكال بدائية محدّدة بنظام لغات عديدة.

---

1 - نجد في كتاب «*مقارنات تحليلية..*» مثل هذه الأمثلة التي تبيّن أنّ «*أشكالاً نحوية فُقدت من السنسكريتية ظلّت محفوظة في الإغريقية أو اللاتينية*» (ص.15) مثل الشكل (-mai) مع الفعل في البناء الوسيط الموافق للشكل (-me) الذي زال من السنسكريتية.

(المترجم: الفعل في الإسناد الوسيط هو حالة ثالثة في اللاتينية (بالإضافة إلى البناء للمعلوم والبناء للمجهول) حيث الفاعل هو المستفيد من وقوع حدث الفعل أو في حالة حصول الفعل على الفاعل أو الفعل الضميري - pronominal- غسل واغتسل)

2 - « durch Einfügung des den Conjunktiv bildenden I » -

3 - الأمر كذلك في اللاتينية: siet، sit، وحسب السنسكريتية siat (ص. 90). وكذا الأمر أيضاً بالنسبة إلى الكسرة i الطويلة في الإغريقية (ص.67).

ويتوازى هذا التأليف الجديد للأشكال التحتية والسابقة للأشكال الملحوظة مع الجهد المبذول بالتوازي، للوصول إلى الأصل الأوّل للتصريفات الأقدم ظاهريا في العناصر المستقلّة والتي تغيّرت من وقت تأليفها. لكن المذهب الذي يغذّي هذا البحث هو من نفس الطبيعة.

> تنشأ أشكال نحوية جديدة عندما ترِد المحدّدات الثانوية للدلالة في كلمة مزادة تؤخذ عناصرها، عندما يصبح الوصل غير معروف، على أنّها علامات إعراب في المقطع الجذري[1] (ص.96).

المهمّ، في هذا المقام، هو أنّ المقارنة دخلت في حيّز من الشكّ الغامر في الحالتين: فمن الآن فصاعدا، لم يعد بإمكان أيّ شكل من الأشكال أن يؤخذ على ما هو عليه لا غير. وأسند إلى المعطيات الصرفية، افتراضيا، مؤشّر كبير للتغيّر يدعو الفاحص إلى تجاوزها للنظر في ما وراءها في اتجاه شكل يكمن تحتها، ويكون من طبيعة مجرّدة ضرورة. وعلى كلّ اشتغال باللغات بهدف مقارني أو دونه، أن يرتبط، في نهاية المطاف، بنموذج تفسيريّ أكثر من ارتباطه بمقاربة تجريبية. وستستمدّ إعادة الصياغات أو التقريبات قوّتها وقدرتها على الإخبار إخبارا متناسقا من أكثر عدد من الوقائع المشهودة من هذا النموذج. فالأشكال المحمولة بهذا الإطار المفهوميّ الذي يوسّع مجاله التطبيقيّ تدريجيا في ما وراء الملاحظة الأوّلية هي أشكال تعدّ بحكم طبيعة الحال أشكالاً سابقة، أي أنّ البناء يفضي طبيعيا إلى دراسة عملية التطوّر الذي تقتضيه.

ولمّا كان بوب يواجه مسألة التطوّر هذه بإشكالية شلاغل، مع قلب معالجة منظومتها جذريا، فإنّه فتح الباب أمام معالجة تصنيفية للغات تزيد مجال المقارنة توسّعا. ومثلما كان الأمر قبله، [مع] شلاغل، يرى [بوب] أن تنظيم الأشكال يمكن أن يُختزل في تأثير «مبدإ» حيّ (ص.7) يحدّد إجمالا نمط الاشتغال النحوي للغة. إلا أنّ الإقرار بوجود بنية داخلية في اللغة توحّد الأنماط الصرفية المخصوصة للتعبير أدّى به

1 - « es entstehen neue grammatische Formen, wenn die Nebenbestimmungen der Bedeutung][an einen angehängen Worte angezeigt werden, desen Bestandtheile, wenn die Verbindung nicht mehr ermannt wird, für Endbiegungen der Stammsilbe angesehen werden ».

إلى وضع قوانين في مستوى التفسير التقني – لنظلّ في المستوى التزامني – أرفع بكثير من مستوى زميله [شلاغل] الذي يكبره سنّا، كما رأينا. فبسبب افتقاره إلى مفاهيم صرفية ثابتة، ظلّ شلاغل في حيّز الإبهام، [149] وانحصر – بتشبّثه العقدي بأصل أسطوريّ- في إقامة التقابل بين التصريف مع باقي اللغات، حيث جمع فيه، فوضى، اللغة الصينية واللغات الأمريكية أو السامية.

وعلاوة على هذا فإنّ المرء بمجرّد أن يثبت تعايش مبدأين، عضوي وميكانيكي، في كلّ لغة من لغات مجال الدرس، وحتّى إذا كان المبدأ الميكانيكي، أي التأليف، يعود في نفس الوقت إلى أساس اللغة، فإنّ سلّمية المبدأين تفرض أن يُسقط التطوّر اللامتساوي الملحوظ على المحور الزمني، «القضاء المتدرّج والمتقدّم على الكيان اللغوي البسيط»[1] (ص.11) ويقوم المبدأ الإلصاقي مقام الأوّل قياما منيعا. لكن، لمّا كانت هذه السيرورة التي تقدّم مفتاح تاريخ كلّ لغة سيرورة مختلفة في كل «لغة [عمّا سواها] بتبدّل توزيع المبدأين، فإنّه يحقّ لبوب أن يستخرج من هذا ضربا من التأريخ الخاص باللغات ذات القربى يشير إلى الفارق بين أصل كلّ واحدة منها.

وفي النهاية، يتبدّى القانون المشترك بين اللغات كلّها- من خلال تراكب هذه التواريخ المخصوصة – من انزياح لا مهرب منه للأبنية التي تحكم على التصريف لفائدة عمليات تجميع متفاوتة الميكانيكيّة، يلامس بها بوب تاريخ اللغات عموما (ص.10). وهكذا، إضافة إلى ممارسة تحليلية ترتكز، في نهاية المطاف، ارتكازا وثيقا على علم الصرف ومقارنة أصناف اللغات، افتُتِحت دراسةُ سلالة التصنيف. وعندها دشّن بوب النظرية التطوّرية للأصناف (ص.101)، إذ اللغة لا تحدّ بطبيعتها الذاتية فحسب، بل أيضاً بدرجة تقدّمها على امتداد مسار اضطراريّ.

ولعلّ بوب الذي وُجد صدفة في مفترق من الرؤى فتح له، إضافة إلى مسلك أصل التصريفات مسلك المقارنة الحقيقية بين الأبنية اللغوية لغة لغة قائمة على التقطيع إلى مورفيمات، عرف كيف يستغلّ بأقصى الفطنة والمرونة «اكتشافه» الأصليّ. وفي هذا تكمن عبقريته الذاتية التي لقيت من الإغفال بقدر ما فيها من الوجاهة التي

1 - « die allmahlige und stufenweize Zerstorung des einfachen Sprachorganismus»

لا تدع مجالا للشك فيها. وقد يبقى بيان كيف أنّ التحليل الصرفي لبوب تنزّل في سياق إيديولوجي مخصوص. وبقبول هذه اللقية شبه العرضية تأويلا آخر يجعل نتائجها مقبولة، تحوّلت فإنّها قد إلى نظرية قوية جدّا حتّى أنّها أمّنت انطلاق مادة علمية [جديدة] أو على الأقلّ مادة جامعيّة.

القسم الثاني:

تطوّر المقارنيّة الهنديّة الأوروبيّة

سيلفان أورو- جيل برنار- جاك بول

(Sylvain Auroux – Gilles Bernard- Jacques Boulle)

[155] منشورات العشرية الثانية من القرن.

كنّا قد لاحظنا (انظر المجلد II – الفصل 8 القسم 3) كيف أن إنحاء (grammaticalisation) لغات العالم ولّد شيئاً فشيئاً وبصورة ميكانيكية المقارنات بين لغات شتى والاعتراف بعائلات مختلفة (السامية والكرائيبية والفنلندية-الأوغرية والاسترونزية (austronésiennes) خاصة). وفي غضون أربع سنوات، خلال العشرية الثانية من القرن، صدرت ثلاثة منشورات ستغيّر معرفة نَسَب لغات أوروبا تغييراً عميقاً:

- 1816: قام بوب في «*دراسة في نظام التصريف في السنسكريتية مقارنا مع أنظمة الإغريقيّة واللاتينية والفارسية والجرمانية*»(بالألمانية) بأوّل مقارنة منتظمة لجداول [التصريف] بين اللغات الأوروبية والسنسكريتية.
- 1818: استعمل راسك في»*أبحاث في أصل اللّغة الشمالية القديمة أو الإيسلندية*» (*Vejledning til det islandske eller gamle nordiske Sprog*) (بالدنماركية، وفاز بجائزة الأكاديميّة الدنماركية في 1814) المقابلات الصوتية استعمالاً مطّرداً.
- 1819: عرض غريم في كتابه «*النحو الألماني*» (*Deutsche Grammatik*) مقارنة بين مختلف اللهجات الجرمانية. ونشير خاصة إلى الطبعة الثانية (1822) التي تضم عرضا- بتأثير راسك- عن الإبدال الحرفي المزدوج (mutation consonantique) في اللغات الجرمانية الذي سيصبح طوال القرن المثال الأفضل عن «القانون الصوتي».

[156] وستكون هذه البحوث الثلاثة مرجعاً وموجّها أوّليا لأجيال عديدة من الباحثين الذين سيتعاظم عددهم على امتداد القرن. وركّزت هذه البحوث الثلاثة جميعها على اللغات الجرمانية والسنسكريتية والقوانين الصوتية. ولئن خَصّت بالدراسة مظاهر قديمة في اللغات واستعملت الشرح التاريخي، فإنها لم تشكّل بصورة تامة رؤية تاريخية في الظاهرة اللغوية. وليس ظهور النحو المقارن ثورة مفاجئة تلغي ما سبقها وتعرض دفعة واحدة نظاما مكتملا. إذ يتدخّل في ذلك الكثير من العناصر الحَدَثية حتى يتيسّر للنحو المقارن أن يكون ثورة؛ ومعالجة هذه العناصر تتطلّب أن تصاغ بتؤدة منهجية تكون تجديداً عميقاً خلال التاريخ الطويل لعلوم اللّغة. وبين كتاب بوب «*النحو المقارن*» (1833–1852) (*Vergleichende Grammatik*) ومؤلف شلايشر «*الخلاصة الوافية في القواعد في النحو المقارن للغات الهندية الأوروبية: لمحة تاريخية موجزة عن الصوت والصرف في اللّغة الهندية الأوروبية الأوّلية، واللغات الهندية والإغريقيّة والإيطالية والسلتية والسلافية والألمانية القديمة*»

(1861-1862) (Compendium Der Vergleichenden Grammatik Der Indogermanischen Sprachen : Kurzer Abriss einer Laut- und Formenlere der indogermanischen Ursprache, des Altindischen, Alteranischen, Altgriechischen, Altitalischen, Altkeltischen, Altslawischen, Litauischen und Altdeutschen,)

سيشتدّ عود النحو المقارن في الهندية الأوروبية توثيقا ومنهجا إلى حدّ أنه سيطالب بأن يكون جوهر العلم اللساني.

إضافة راسـك:

راسموس كريستيان راسك باحث طريف، منفرد، كان وريث القرن 18، وسيقضي حياته كلها في البحث عن نحو عام فلسفي قائم على اللغات الحقيقية، كما هو الشأن عند بوزي (Beauzée). وكانت رؤيته، كما الأمر عند هومبلت، رؤية فلسفية وتصنيفية أساساً وليست وراثية. فالقرابة الوراثية ليست لديه إلا حالة خاصة ومهمة من النسب التصنيفي. وهو، إذا تصوّر تطوّرات تاريخية، فهي خاضعة، أساساً، لقواعد التصور التصنيفي لتطوّر الصرف (تعقيداً أو تبسيطا). فهذا هو المنحى الذي اتّبعه في كتابه «النحو التأثيلي» للغة الدانماركية (الذي كتبه في سنة 1810) حيث حلل صرف الدانماركية بالرجوع إلى لغة شمال أوروبا القديمة (norrois). ولم يكن

هذا العمل أول مثال عن المقارنة بين لغة ما وأصلها: فنحن نذكر كتاب هيكس: «المؤسّسات النحوية الأنغلو سكسونية والقوطية الوسطى» (G. Hickes: *Institutiones grammaticae anglosaxonieae et moesogoticee*), (1699) (انظر المجلد II، ص.543-564). لكن، لعلها المرة الأولى التي يُؤكد فيها بهذا القدر على القيمة التفسيرية لعقد العلاقة [بين لغتين]. وهذا ما ولّد تصورًا طريفاً للتغيير يقول: إن اللّغة، باعتبارها نظاما، لا تتغير ولا يسعها إلا أن تزول وتُعوّض بنظام ينسل من النظام القديم. فالبنية القديمة تنحلّ فتبدأ بذلك مرحلة قد تكون أحياناً طويلة من عدم الاستقرار و«التخمّر» تنجلي في نهايتها بنية جديدة أبسط: فاللاتينية اندثرت وعوّضتها الأنظمة الرؤمانية لاحقاً. وستطوّر المقارنيّة تصورات أخرى في تطوّر اللغات أو تاريخها، لكن التفسير «التأثيلي» سيظل أفقها المنهجي.

وإلى سنوات المدرسة هذه يعود ظهور بحث له عن مفهوم «التطوّر اللولبي»: كانت بدايات اللّغة البشريّة بسيطة جدّا [157] ثم تعقّدت اللغات في تكاثر مفرط (لغة الاسكيمو مثلا)، ثمّ جاءت متطلبات التقدم المادي وتزايد ضروب التواصل البشريّ لتبسّطه، مثلما نرى ذلك بين اللغات الهندية الأوروبية العتيقة واللغات الحديثة. فاللغات الحديثة تقترب من البساطة البدائية، لكن في مستوى آخر من الرقي البشريّ. فراسك يقارن بين تطوّر التقنيات (معقدة عند اختراعها ومبسطة بعد ذلك) والأديان (من المفاهيم البدائية إلى النظريات المحبوكة ثم إلى تبسيطها الإنساني) وتطوّر اللغات.

وسيؤثر راسك تأثيراً مباشراً في غريم ببيانه علاقة النسب بين الجرمانية واللاتينية والإغريقيّة، وخاصة، بالطرق المعتمدة في هذا التفسير. فقد عاد بالفعل من جديد في كتابه «بحث» (*Recherche*) إلى طريقة سابقيه التي تمّ اختبارها –والمتمثلة في مقارنة رصيد من الألفاظ والأبنية الصرفية الأساسيّة (راجع المجلد II ص.556 وما بعدها)- ولكن راسك أضاف تجديدين منهجيين اثنين:

أوّلهما أنّ الصرف عنده لا ينحصر في التصريف (جداول تصريف الاسم حسب الحالات الإعرابية وتصريف الفعل). فهو يلاحظ، مثلاً، أن عدد الأفعال المحدّد في قسم الأفعال القوية يكاد يكون واحدا في اللغات الجرمانية (مثلاً، في الألمانية والأنغليزية). ولذلك، انطلاقاً من مجموعات من الكلمات، يعمّم راسك المقارنة الصرفية إلى مجموع المادة اللسانية.

وثانيهما، خاصة، أن عالم الفيلولوجيا الدنماركي يقحم في المستوى الصوتي استعمال المتطابقات (correspondances) الصوتية المنتظمة (*bogstav-over-gange*) استعمالاً مطّرداً. وهو في هذا تابع صريح لتورغو (Turgot) الذي روّج من خلال مقاله بعنوان «تأثيل» في «الموسوعة» (*Encyclopédie*) تحويل الاستعمال التقليدي للتغيير اللفظي (métaplasmes) (أشكال الحروف) إلى قواعد التطابق بين الأصوات أو «الحروف المكتوبة» في لغتين، أو في وضعيتين من وضعيات اللّغة ذاتها، بل لعل تورغو جعل، بشيء من الحذر، من هذا التحويل مبادئ عامة (راجع المجلد الثاني. ص.570 وما بعدها). وتحدّد هذه التطابقات لغة لغة وعصرا عصرا. وهذه الرؤية هي التي مكنت للمرة الأولى من توفير قائمة من التطابقات المقننة[1] بين الحروف الجرمانية وحروف اللاتينية أو الإغريقيّة. ومن ذلك أن (t) الإغريقيّة يطابقها (th) في لغة [شمال أوروبا] النرويّة العتيقة (الإغريقيّة *treis*، ثلاثة، النرويّة العتيقة (*thrir*)، وأنّ (d) الإغريقيّة يطابقها (t) في النرويّة العتيقة (الإغريقيّة: *damao*، أُروّضُ، النرويّة العتيقة: *tamr*، مروَّض)، وأن (th) الإغريقيّة يطابقها (d) في النرويّة العتيقة (الإغريقيّة: *thura*، باب، النرويّة العتيقة: *dry*). ويصور المجموع جزئيا ما سيسمى لاحقاً «الإبدال الحرفي» (mutation) أو قانون غريم (انظر اللاحق).

في أعمال راسك تحقّق القرن 18 العقلاني والتصنيفي. فنحوه المقارن -كما يصرّح بذلك هو نفسه- نحو مماثل لعلم التصنيف عند لنّي (Linné) أي تصنيفية غير تاريخية في الأساس، وبنيوية بوجه من الوجوه. وكانت اكتشافات راسك التي استغلّها غريم ثمينة جدّا للمقارنيين، لكن مشاغله لم تكن مشاغلهم.

المقارنة الصرفية:

[158] يبدو أن فرنز بوب مال إلى السنسكريتية وإلى المقارنة الهندية الأوروبية[2]، بفعل تأثير شلاغل فيه. فمن 1812 إلى 1819، قدم بوب إلى باريس ولندن للدراسة

---

1 - تكمن الجدّة في الطابع النظامي (الشامل [والمطّرد]) للتوصيف. ومن المعلوم أنّ ملاحظات متفرّقة قد وردت في هذا الشأن (انظر استشهادات دينينا واير، (Denina & Ihre) المجلّد 2، ص.579، الملاحظة 51) وأن بعض التطابقات كانت من المعرفة الشائعة.

2 - لن يتأخر بوب، ذو التفكير العقلاني، في الابتعاد عن رومنطيقية شلاغل، وسيكون من أوائل الدّاعين إلى النظر في اللغات في ذاتها وليس على أنها وسيلة للنفاذ إلى الثقافات. إلاّ أنّه سينشر

(حيث صادق هومبلت القائم بأعمال بروسيا والذي سيمكنه من منبر في برلين في 1821). وكان كتابه الأوّل «في نظام التصريف»([...] *Sur le système de conjugaison* (1816)) كتابا حاسما في توجيه النحو المقارن الناشئ بإدراج السنسكريتية والمقارنة الصرفية. ونَشَر بوب طبعات كثيرة لنحو في السنسكريتية، وسلسلة من الدراسات المفردة المقارنيّة سيستعيدها في مؤلفه الضخم في عدة مجلدات «النحو المقارن» (*Vergleichende Grammatik* (1833 إلى 1852). وأكمل هذا المؤلَّف ونقّح في طبعة ثانية (1856-1861)، وسينشر في طبعة ثالثة بعد وفاته (1868). لقد كان الكتاب الذي سيأخذ بيد جيل كامل من الطلبة نحو المقارنيّة الهندية الأوروبية. وسينشر الفرنسي بريآل (Bréal) الذي تابع دروس بوب ترجمة له (1866-1869) عندما سيتعلق الأمر بتطوير هذه المادة في بلاده.

وبوب هو، قبل كل شيء، عالم في الصرف. فقد قدّم اعتماداً على الوضوح الصرفي في السنسكريتية (انظر لاحقاً) وعلى تحاليل النحاة الهنود القيّمة، وربما أيضاً (انظر القسم الأوّل من هذا الفصل) على العادة المدرسية في التقطيع الموروثة عن المختصين الهولنديين في اللّغة اليونانية، تحليلا للصيغ الهندية الأوروبية التي أضحت واضحة بيّنة في معظمها (الجذر، ولاحقة الموضوع، وعلامة الإعراب آخرَ الكلمة). وعلى عكس ذلك كانت المرونة الاعتباطيّة في صوتياته تشكو كثيراً من النقص، ومثلها التأويل الدلالي الذي سيقدمه للمكونات الصرفية.

وكان بوب مناهضاً للاندفاع الأدبيّ المنفلت وللمجادلات المحضة، لكنه لم يكن يهتم اهتمام المؤرّخ بالمسائل المادية لتطوّر اللغات، بل كان يفضّل الأبنية التأويلية النظرية كليا. فمصدر إلهامه الأساسيّ هو منطق اللّغة حسب لايبنتز (Leibniz) ومشغله الدائم هو الوقوف على تحليل منطقي في أشكال اللّغة الأصليّة المثالية. ومن هذا ينبع الاهتمام بالسنسكريتية وهي لغة وحدة المعنى والشكل لا تزال شفافة نسبيا فيها. وعندما تنعدم هذه الشفافية يبني بوب، عند الحاجة، (بفضل اعتباطيّة صوتياته) أشكالا مما قبل السنسكريتية تعكس بشكل أفضل التركيب المنطقي للمفاهيم.

وتُمثل الكلمات الأفكارَ، وكل فكرة تتركب من مفهوم أساسيّ (*Grundbegriff*) ومفاهيم علاقية مكمّلة (*accessorische Verhältnisbegriffe*). وكان بوب

بانتظام ترجمات لمقتطفات من الأدب السنسكريتي (ابتداء من 1816 وفي 1819 و1824 و1829.

يروم أن يعثر مباشرة في اللواحق الملصقة بالجذر المعجمي («الفعلي»)، جذورا أخرى ضميرية (pronominales) أو معجمية تتخذ قيمة علاقية. لذلك يتأوّل بوب صيغة التفضيل المقارن الهندية التي تنتهي بـ *-tara* على أنها الجذر *tar* (أي «تجاوز»). وتعكس الأشكال الفعلية التحليل المنطقي التقليدي (رابطة copule + صيغة ما وقع منه أو عليه الفعل participe)= «يُغني» = « هو مغنّيا «[1]. وتضمّ هذه الأشكال في الغالب جذريْ الفعل الدال على الكينونة «être» في السنسكريتية وهما *as* و*bhu*: ومن هنا العلامةs)) في صيغتيْ الماضي [الدّال على الشروع aoriste] والمستقبل في الإغريقيّة أو السنسكريتية (ومنها العلامة K في صيغة الماضي التّام (parfait) في الإغريقيّة والذي هو متغيّر اعتباطيّ)، والعلامة b في جداول الماضي الدائم (imparfait) والمستقبل في اللاتينية (*amabam, amabo*)[2]. في هذا الصرف الإلصاقيّ، يعدّ التناوب الحركي الذي يجري داخل الجذر ظاهرة لا تقبل التأويل [159] لأنها لا تنحصر في تحليل بالتجاور (مثلاً: الإغريقيّة = *lé*oipa، *éli*pon، *le*ipo أي على الترتيب أتْرُكُ – كنت أتْرُك- تَركتُ. أو في الألمانية: (*gebunden-band-binden,* أي على الترتيب ربَط ـ كنت أربط ـ مربوط). وعوض أن يقبل بوب هذا المعطى الصرفي الهام في الهندية الأوروبية والذي سيُفيض لاحقوه في تحليله، خيّر التملّص من الموضوع بأن جعله ظاهرة ثانوية ذات طابع ميكانيكي أحدثها «الثقل» المتغير لعلامات آخر الكلمة («قانون الجاذبية»). وعُدّ التناوب الحركي (*Ablaut*) ظاهرة من بين الظواهر غير المهمة للانحطاط والفساد.

لقد نوقشت «عضوانية» (organicisme) بوب مطوّلاً:

> ينبغي أن تعتبر اللغات أجساما طبيعية عضوية تتكوّن حسب قوانين محدّدة، وتضمّ مبدأ للحياة الداخليّة، تنمو ثم تتدهور شيئاً فشيئاً: لذلك لا تَفهم اللغات ذاتها؛ وإذا بمكوّناتها أو أشكالها الدّالة في أصلها والتي أصبحت كتلة خارجية، تُرفَض وتُبتر أو يُساء استعمالها، أي إنها تستعمل لأهداف لا تلائمها بحكم أصلها (1827).

---

1 - انظر عن نظرية الفعل الاسم (verbe substantif) المجلّد 2، ص.116، 123، 134.

2 - في الوقت الراهن، تمّ الاعتداد بهذا التأثيل لصيغتي الماضي الدائم والمستقبل في اللاتينية. أمّا عن الباقي فليس من العبثي القول بأنّ اللواحق ليست في الغالب لواحق معجمية وأنّها حظيت دائماً بقيمة مجرّدة وعملية (من ذلك أنّ s في صيغتي الماضي التامّ (aoristes) والمستقبل قد تكون وحدة صرفية (مورفيم) دالّة على التمام والاكتمال–morphème perfectivant).

وتمّ تأويل هذا الضرب من الفقرات بطرق مختلفة: فهو عند أرنس (1969) (Arens) وكورنير (a1975) (Koerner) علامة على ظهور مفهوم اللّغة باعتبارها «عضوا متحرّكا، مستقلا تقريباً عن الإنسان». لكن هذا المفهوم الذي هو مفهوم شلاغل، يظل خارجا جدّا عن نظام بوب. ويحسن، حسب دلبروك (1882) (Delbrück) أن نرى في هذه التعابير مجرّد تشابيه واستعارات. لكن، لِمَ استعمال التشابيه البيولوجية؟ كان ذلك أوّلاً، بسبب نجاح الأبحاث في علم الإحاثة (paléontologie) التي ستؤثر في كامل الفترة التي نحن بصددها. ثم، مصطلح «عضو حيّ» اكتسب في القرن 18 معنى «نظام» وحافظ عليه. ورغم قلّة ميله إلى النموذج البيولوجي، وسَمَ غريم نفسُه (مثلما فعل بوب) التغييرات الثانوية للنظام الموروث بأنها «غير عضوية» (مثلا الإبدال الجرماني mutation). وفي الاستشهاد السالف، استعمل بوب الاستعارة في غرضين: أولها التعبير عن الانسجام النظامي في اللّغة الأمّ، وثانيهما التخلص سريعاً وبالتشابيه، من الظواهر التاريخية: تآكل الصرف والتبسيط وإعادة التأويل إعادة سطحية، وبعبارة واحدة «تدهور» اللغات. فلسانيات بوب تأخذ نموذجها عن المنطق لا عن البيولوجيا، وهذه اللسانيات المنطقية لا مكانة حقيقية فيها للتاريخ.

القوانين الصوتيــــة:

غريم[1] هو من أدرج حقّا البعد التاريخي [في الدرس اللساني]. وهو يعرّف منهجه على أنه اختباريّ («من القاعدة إلى القمّة»):

> في النحو، أنا عدوّ للمفاهيم المنطقية العامة؛ إذ هي تسبغ على الوضعيات دقة مطلقة نهائية ظاهريا، لكنها تعيق الملاحظة التي أراها روح البحث اللساني. فإذا لم يعر المرء اهتماما بالملاحظات التي تسخر أصلا، وبوثوق الوقائع المشهودة، من كل نظرية، فإننا لن نقترب البتة من روح اللّغة التي لا تسبر أغوارها (نفسه، 1822).

1 - سبهتَم غريم الذي اشتغل حافظ مكتبة ثم أستاذاً جامعيا، طوال حياته كلّها، مع أخيه الصغير فيلهام (Wilhem) بالرصيد الثقافي الجرماني (الأدبيّ والشعبي). ويوجد لدى غريم إحساس جمالي عميق ولذة حسية باللّغة (لعلّها لا توصف) يتغذّى منها – في الوقت ذاته- حبّه النصوصَ الجميلة (يا لنقاء ما ترنّم به شعراء القرن 13 ويا لصدقه وتلقائيته) واهتمامُه اليقظ بالثقافة العريقة ودقة عمله اللساني.

[160] وتكمن عظمة غريم بالضبط في حذقه الجمع بين فهم عميق لما هو حسيّ في اللّغة والفكرِ التأليفي المطّرد. فهو يسمي الوقائع الصرفية: أفعال قوية وأفعال ضعيفة وعلامات تصريفية اشتقاقية (déclinaison) قوية وضعيفة، أوملاوت (*Umlaut*)[1]* وأبلانت (*Ablaut*) (تناوب حركي –apophonie). وهو يحسن عرض الظواهر بطريقة تُكسبها قيمة الفكرة العامة المُفسِّرة.

ويتأتى العنصر الحاسم في طريقة المقارنيّين من الدراسة التاريخية للهجات الجرمانية في كتاب «*النحو الجرماني*» (1819). وفعلاً، نلفي هذا في الطبعة الثانية في أربعة مجلدات، من 1822 إلى 1837. إذ يتعلق الأمر بصياغة ما سيسمى لاحقاً «قانون غريم»، لكن واضعه كان يسميه «الإبدال الصوتي» (*mutation phonétique -Lautver-schiebung*).

وخصص غريم، تأثرا في هذا بالدنماركي راسك (انظر قبل هذا)، 595 صفحة من المجلد الأوّل لدراسة التغييرات الصوتية. ولم تكتب قبل هذا دراسة بمثل هذا الحجم في مثل هذا الموضوع. فقد أقام جداول لتطوّر كل صوت في المراحل المختلفة للغات التي تيسّرت له دراستها. فمكّنه ذلك من كشف ضروب الانتظام العجيب في تطوّر النظام الحرفي، الانتظام الذي يجعل من اللغات الجرمانية حالة مفردة في مجموع اللغات الهندية الأوروبية[2] (أو الهندية الجرمانية، كما كانت تسمى في ذلك الوقت، حسب مصطلحات عالم الجغرافيا مالط برون C. Malte-Brun). فإذا أخذنا حالتين من حالات تطوّر اللغات الجرمانية، القوطية والألمانية العليا القديمة (Althochdeutsch)[3]*، فإننا نلاحظ، فعلا، تغييرين اثنين للنظام الحرفي بالنسبة إلى اللغات الأخرى

1 - *- تسمى الظاهرة أيضاً métaphonie وتعني تغيّر جرس حركة بسبب ضعف حركة أخرى في مقطع لاحق أو وهنها.

2 - قد يفكر المرء في التسريع أو السرعة الآنيّة وفي نظريات الحركية وقوة الدفع (impetus) والأكسيجين والعناصر الملتهبة (phlogistique).

3 - * الألمانية العليا القديمة: مجموعة من اللهجات كانت تستعمل في جنوب ألمانيا والنمسا ووسطها (المناطق الجبلية). وأصبحت في وقت لاحق الألمانية المرجعية أو الأدبية.

تعرّف غريم سلاسل الصوامت الهندية الأوروبية- المهموسة والمجهورة والمهتوتة- وسماها «درجات». وتأويله الإيديولوجي مبهم: فمن ناحية، كل تحول هو تدهور وانحدار بدرجة، ولكن، من ناحية أخرى، تؤكد الأمة الجرمانية بهذا الانحدار «غير العضوي» طرافتها واستقلالها المتوحش.

(التي يمكن أن نمثلها بالإغريقيّة). وعرض غريم اكتشافه بالطريقة التالية (نفسه، ص.584):

الإغريقيّة	P	B	F		T	D	TH		K	G	CH
القوطية	F	P	B		TH	T	D		..	K	G
الألمانية العليا القديمة	B(V)	F	P		D	Z	T		G	CH	K

أو المثال التالي:

إغ	قو	أل		إغ	قو	أل		إغ	قو	أل
P	F	B(V)		T	TH	D		K	...	G
B	P	F		D	T	Z		G	K	CH
F	B	P		TH	D	T		CH	G	K

[إغ: إغريقيّة – قو: قوطية – أل: ألمانية عليا قديمة]

ولا يؤثر الانتظام في الانتقال من صوت إلى صوت آخر فحسب (مثلاً، من صوت P في الإغريقيّة إلى F في القوطية) (بالأحرى الانتقال من فونيم إلى آخر كما سيقال لاحقاً، أمّا غريم فكان يتحدث عن «الحرْف»[1]على ما كان مألوفا في القديم). في كل إبدال يُلاحظ دوران بدرجة في كل قسم من أقسام الحروف (الشفوية والأسنانية والحنجريّة)، كما أبرز ذلك العرض الذي اختاره غريم. ويعتبر غريم الإبدال الثاني تكراراً للإبدال الأوّل (كما في الانتقال من المجهور إلى المهموس في *duo*¬ *twai*، وفي daura ¬turi)، وفي هذا تبسيط عيب عليه. [161] ويكتنف مصطلحات غريم الصوتية غموض أحياناً (فالصوت «مهتوت» aspirée» لديه th في الإغريقيّة صوت انحباسي مهتوت، وفي القوطية صوت رخو spirante)، والإبدالان مختلفان عند التدقيق، حتى أن الجدول الذي يعرضه هو تشدّد نظري للواقع. إلا أنه يمكن تأوّله

---

1 - يُحقّق «الحرف» برسم وبصوت يحدد نطقيا. إذا هو كيان مجرد، لكنه لا نظري، على خلاف الفونيم الذي سيحل محلّه.

*- (المترجم) الحرف الرخو، في الصوتيات، هو حرف ينتج بتقريب لطيف للنواطق بعضها من بعض دون أن يؤدي ذلك إلى إنتاج ضجيج الاحتكاك الصريح الذي يميّز الحروف الاحتكاكية الصرفة. ومن أمثلتها الرخو الشفوي المجهور [β] والرخو الحنكي المجهور [j] والرخو الغشائي المجهور [ɰ]. ومثاله في العربية ضرب من نطق العين الحلقية المجهورة [ʕ]والهمزة المهموسة المخففة تخفيفاً شديدًا [ʔ]..

على أنه تمثيل مجرد لمنحى مثالي يرتبط تحققُه الكامل كليا أو جزئيا بعوامل مقامية، واعتماداً على هذا، فهو جدول صحيح أساساً، خاصة وغريم يكمّل جدوله العام بملاحظات تفصيلية دقيقة.

و«قانون غريم» اكتشاف حقيقي في وقائعه ومنهجه على السواء. وهو يندرج -كما الأمر في أغلب الاكتشافات- في تراث يمكن أن يرى فيه المؤرّخ عدداً من الصياغات الجزئية أو القريبة[1]. لكنّ هذا القانون مثله مثل الاكتشافات الكبرى لا يتمثل في معرفة ظاهرة إضافيّة بل يغيّر فجأة المنظور الذي تُرى من خلاله الظواهر. فقبل غريم، وكما لاحظنا ذلك (المجلد II، ص.570 وما بعدها)، كانت الكلمة هي الوحدة الدنيا للتأثيل. وكان يُعترف «بتغيّر الحروف» الذي يُعرض فيه تصور عام في نظرية أشكال الحروف (تغيير لفظي *métaplasme*)، لكن هذه الحروف لا تؤثّر في الكلمات إلا حالة حالة وبشكل احتمالي عرضي. وفي إبدال الحروف، الحرف (أو كما نقول اليوم الفونيم) هو الوحدة الدنيا للتغيير والتغيير يصيب الحرف في كل حالات وقوعه (الانتظام). فتطوّر الكلمة ليس إلا نتيجة. ففي التغيّر اللغوي ظواهر مطردة شاملة ومجردة لا تظهر في الإدراك المباشر للمتكلّم ويتطلّب اكتشافها نظرية صلبة وبحثا تجريبيا طويلاً وشاقا على السواء. وكجميع الاكتشافات الكبرى، تقاس أهمية قانون غريم بتبعاته في تطوّر المعارف اللاحق. ولن تبرز المسائل التي يطرحها تأوله الإبستيمولوجيّ إلا بعد ذلك بكثير عندما يؤدي التطبيق المعمّم للمنهجية التي يثيرها في نهاية الأمر إلى «تنازع القوانين الصوتية» (انظر الفصل السابع القسم الأوّل).

سيكون تغيّر الحروف إحدى النظريات الأكثر جدلا في لسانيات القرن 19، وفي أغلب الأوقات، ستترك جانبا الدورة التي يبدو أن غريم يتشبث بها كثيرا. فقد كان السؤال المركزي هو: هل تكشف الظواهر هذا الضرب من الانتظام؟ لذلك، كان البحث يتركّز على الاستثناءات، إذ تكمن القاعدة، عند المدافعين

---

1 - يمكن أن نتذكّر التسريع أو السرعة الحينية ونظريات الحفز (impetus)، والأكسيجين والفلوجستيك (phlogistique)...إلخ.

(المترجم) نظرية الحفز هي نظرية وضعت في الإسكندرية ثم في العصر الوسيط من قبل علماء عرب أو لاتينيين لتحسين نظرية أرسطو الفيزيائية ولشرح تحركات الأجسام. أمّا الفلوجستيك أو الالتهاب، فهي نظرية بالية تتصل بالاحتراق وتعود إلى القرن 17، وانهارت باكتشاف أكسيجين الهواء ودوره في الاحتراق من قبل لافوازيي Lavoisier في القرن 18.

عن النظرية، في شرح هذه الاستثناءات. ولم يصمد قانون غريم فحسب، بل إن مناقشته مكنت من ترسيخ فرضية الظواهر الصوتية المنتظمة. ويمكن تصنيف الاستثناءات الملحوظة إلى ثلاث مجموعات هي: أ) الاستثناءات التي تخص المجموعات الحرفية (مثلاً، نجد غالبا مجموعة *sk* في sk، كما في الألمانية)؛ وأن يتعلق الأمر بمجموعة فهذا يبرر، بالسياق، الاستثناء؛ ب) بعض الحالات التي لا يطابق فيها ما هو موجود في السنسكريتية ما نجده في اللغات الأخرى الهندية الأوروبية ولا في اللغات الجرمانية. فإن صح قانون غريم، فإن الإشكال في السنسكريتية. وستفسّر هذه الحالات بقانون غراسمن (1863) (Grassman)[1]؛ ج) حالات ستفسّر بقانون فارنر (Verner). وسنوضّح المسار العام في هذا المثال الأخير [من الاستثناءات].

[162] يستحقّ المقال المدوّي الذي نشره كارل فارنر في 1876 بعنوان «استثناء في التغيير الصوتي الأول» [2] أن يتوقف المرء عنده لأنه علامة على ذروة الطريقة المقارنيّة في زمن النحاة الجدد، عند انطلاق التنازع في القوانين الصوتية. ليكن جدولُ الأمثلة الذي نطلق منه (وفي الحقيقة، الاستثناءات التي درسها فارنر وفسّرها عديدة جدا) الجدولَ التالي، وسنستعمل فيه طريقة غريم في الكتابة لمزيد التوضيح، رغم أن الوصف كان بغدُ في زمن فرنار أكثر تدقيقاً ولطفاً:

brhatar	Matar	pitar	السنسكريتية
frater	Mater	pater	اللاتينية
broTHar	Moder	fadar	القوطية
Bruder	Mutter	Vatter	الألمانية

---

1 - يتعلّق الأمر ببيان الكيفية التي تجعل الهتّة (aspiration) تتحوّل من الحرف الأخير في الجذر إلى الحرف الأوّل منه أو تزول من صدر مجموعتين من الحروف المهتوتة. انطلاقاً من ذلك، لا تُبين السنسكريتية عن قِدم مطلق: فبعض السمات في اللغات الجرمانية أقدَمُ. وهذه نتيجة مناقضة للتصنيفات التطوّرية.

2 - مجلة البحث اللغوي المقارن في مجال اللغات الهندية الأوروبية،23، 2، (1975)، ص.9-130.
Zeitschrift für vergleichende Sprachforschung auf dem Gebiete der Indogermanischen Sprachen, 23.2 (1975), p.97-130

*(المترجم) اللابون شعب يعيش في أقصى شمال أوروبا بين شمال السويد والنرويج وفنلندا وروسيا. الفوغول شعب يعيش في مناطق الأورال الروسية ويتكلم لغة من العائلة الفنلندية الأوغرية.

نلاحظ، في ما تعلّق بالتغيير الأول، على خط اللّغة القوطية أن brotHer، وحدها، هي التي تطابق ما يفترضه غريم. إذ كيف نفسّر أن (T) في السنسكريتية تطابق (D) في القوطية؟ لقد لاحظ فارنر اختلاف موضع النبر في السنسكريتية (بالخط الغليظ في الجدول) واستطاع ربطه بجميع الاستثناءات. ومن هنا كان قانونه الذي يمكن أن يصاغ على النحو التالي: إذا كان نبر السنسكريتية على الجذر حصلنا في القوطية (مثلما يفترض غريم ذلك) على احتكاكي مهموس (TH في المسألة الراهنة)، وإلا حصلنا على انحباسي مجهور (d في هذه الحال). وما يلفت في هذا القانون هو أن أثر النبر يُلحظ في الوقت الذي زال فيه.

ومع غريم تتجلّى التغييرات الجرمانية في صورة الظواهر النظامية. لكنه، مثله مثل راسك، لا يقول بتطبيق القواعد الصوتية تطبيقا مطلقا: «يتحقق التغيير إحصائيا، لكنه لا يتمّ كاملاً في جميع الحالات التفصيلية إذ تظل بعض الكلمات محافظة على التنظيم [المألوف] في النظام القديم لأن تيار التجديد أهملها». وتبدو هذه الاستثناءات مهمة في نظر غريم باعتبارها علامات معزولة تشهد على النظام القديم وتؤكد صلات القرابة.

لقد خلّف الباحث الفيلولوجي توصيفا دقيقاً للغات الجرمانية ولسماتها المخصوصة وللسمات التي تقرّبها من اللغات الأخرى في العائلة إضافة إلى توصيف التناوب الحركي (apophonie) (الذي سيجعله مقبولا، رغم بوب). أما الجزء الأخير من كتابه «نحو الألمانية» فمخصص للتركيب (syntaxe) وهو عمل طريف في تيار مقارني غلبت عليه دراسات الصرف في الغالب.

دور اللغات الجرمانية:

لابد أنّ القارئ لاحظ أن حيز التغييرات التي نصفها هو ألمانيا (بروسيا بالأحرى) حيث تضافرت حاجة جامحة إلى إثبات هوية وطنية مع ظروف مادية ملائمة وخاصة شبكة جامعية متينة. ففي مثل هذا المناخ كان اكتشاف السنسكريتية «شبيهاً باكتشاف عالم جديد» حسب عبارة بوب في 1816. فبقدر انصراف المجريين عن قرابتهم اللغوية بشعوب بدائية مغمورة مثل اللابون(* أو الفوغول»(* [163] التي لخصها غيرماثي (Gyrmathi) في 1799 (راجع المجلد II، ص.556 وما قبلها)، كان

الألمان شغوفين برقيّ الصلة بين الألمانية والسنسكريتية التي تحمل حضارة حكيمة وبما فيها من إغراء. إذ أنّ السنسكريتية تربطهم برابط تاريخي يحررهم من الهيمنة الثقافية الخانقة للغة اللاتينية وما نسل عنها من اللغات الرؤمانية.

هذا الاتّجاه بيِّن في تاريخ اللّغة الألمانية الذي نشره غريم في 1848. فعندما توقّف الباحث المقارنيّ عند تصريف قديم للاسم حيث تظل الصيغ نفسها بشكل متقاطع في المرفوع (nominatif) المفرد وفي المجرور (génitif) الجمع (*bard*) وكذلك في المجرور المفرد وفي الجمع المرفوع (*baired*)، فإنه لم يتمالك عن إجراء مقارنة في الهامش (ص.370) مع التصريف القديم في اللغات الرؤمانية الذي أعاد اكتشافه رينوار في 1822 (انظر ص. 191 الهامش 4).ففي الحالة الإعرابية للفاعل/المبتدأ يأخذ الاسم علامة *s*- في المفرد (الفرنسية القديمة *amis* (صديق) البروفنسالية: *amics*، وارثا ذلك عن التصريف الثاني اللاتيني *dominu-s*) وهي صيغة توجد في حالة الاسم المعمول الجمع (راجع اللاتينية: *domino-s*) في حين أن حالة الفاعل المفرد وحالة الاسم المعمول الجمع تخلوان من ذلك (الفرنسية القديمة: *ami*، البروفنسالية *amic*، من اللاتينية *dominum* و*domini*). ولأنّ الصيغة الجرمانية يحصل فيها –ولا شكّ- تصريف داخلي وليس مجرد تغيير في لاحقة الآخر، رأى غريم أنها «تهيمن بشكل رائع على التصريف الرؤماني» (ص.370) (*beherscht es nicht wunderbar die romanische flexion ?*).

وتأويل التغيير الحرفي أو الصوتي (*Lautverschiebung*) الشهير ينحو المنحى نفسه:

> في زاوية من زوايا النظر، يبدو لي التغيير الصوتي سمة للتوحش ورفضا للتحضر تجنّبتهما الشعوب الأخرى الأكثر مسالمة، لكنهما مرتبطان بتطوّر الجرمان نحو الحرية والصراع من أجلها اللذين يفتتحان العصر الوسيط وكان ينبغي أن يؤديا إلى تغيير أوروبا (نفسه، ص.417).

أن لا تنتج البلدان الناطقة باللّغة الألمانية (وهي متنافرة سياسيا) نحوا تزامنيا للغة الألمانية[1] أي للغة الألمانية المرجعية أو لألمانية المرتفعات (*hochdeutsch*)، بل

1 - هذا، مماثل لما كان مشروع «الأكاديميّة الفرنسية» ونُحاتها، في بلد وحّدته مُلكية مطلقة كانت تفرض لغتها المقنّنة على كل مكتسباتها الجديدة، حسب سياسة تستأصل التنويعات اللهجية واللغات المختلفة واستمرّ المشروع مع «الثورة» (انظر الفصل الأوّل القسم الأوّل) وحكومات القرن 19.

أن تنتج نحوا تاريخيا للهجات الجرمانية، فشأنُ لا يخلو هو أيضاً من دلالة سياسية. «فتاريخ اللّغة الألمانية» (*Geschichte der deutschen Sprache*) كتاب ذو دلالات، بل إنّه كاريكاتوري في هذا النطاق. وقام غريم في مقدمته (بتاريخ 1848/6/11) بعرض للتاريخ القديم ولتوسّع كيان ليس دائماً مجرد كيان لغوي: فالأمر يتعلّق بـ«شعبنا» (*unser Volk*) (ص.IV). وطريقة عرض هذا الانتشار تبعث أحياناً على الاستغراب: فـ«[مقاطعتا] اللورين والألزاس وسويسرا وبلجيكا وهولندا هي أيضاً إمبراطوريتنا (*unserm Reich*) ونحن نعتبر أنّها لم تعُد أجنبيّة بشكل لا رجعة فيه»(ص.V). - ذلك أنّه حقّا «لغتنا هي أيضاً تاريخنا» (نفسه، ص.185).

لاشكّ أنه لا ينبغي تهويل قيمة هذا النوع من النصوص وشرح الكلمات التي يستعملها في ضوء ما ستؤول إليه في التاريخ اللاحق [لكتابتها]، إذ توجد نصوص من هذا النوع نفسه لدى كتّاب فرنسيين، ويتذكّر المرء تقديسهم السلتيين في القرن 18 ونذكر أنهم سيبتدعون بعد وقت قصير الغاليين (gaulois). لكن في الوقت الذي اهتم فيه الفرنسيون، منذ ريشوليو (Richelieu)، بـ«*الاستعمال الراهن*» للغتهم وبانتشارها، انبرى الألمان- وهم بلا وحدة سياسية تجمعهم ومازالوا في التنوع اللهجي- على البحث في «*الماضي*» عن الوحدة الوحيدة التي تيسّر لهم العثور عليها فجأة في جميع الأحوال. إلا أن هذا لا ينفي أن [164] لبّ النظرية قد صِيغ واتُّخذت حجج يتلاءم مضمونها مع الاستعمال الذي سيُصطنع لها لاحقاً. ومهما يكن الأمر وبقطع النظر عن المسألة السياسية المتّصلة بالعلاقات بين بروسيا وفرنسا، فممّا لاشكّ فيه أن المقارنيّين طوّروا، مهما يكن بلدهم الأصليّ، أسس ما يصحّ أن يسمى *العنصرية اللغوية*. فالأسباب العميقة لظهور اللسانيات الهندية الأوروبية ليست علمية فحسب، بل هي أسباب إيديولوجية أيضاً.

شجرة اللغات:

من اليسير جدّا أن يفهم المرء انتظام تطوّر النحو المقارن على امتداد القرن 19: إذ تعلق الأمر بتجميع معلومات عن مختلف اللغات واستخلاص قوانين صوتية تضبط التغيّر، وتأريخ أنواع التباين التي تظهرها هذه القوانين. وواضح أيضاً الحجمُ الضخم من العمل المطلوب لتحقيق ذلك والحاجةُ إلى موارد بشريّة علميّة وفيرة. ونتيجةً

لكل هذا بدأت تظهر أعمال تأليفيّة عن مجموعات مختلفة من اللغات. فبعد أعمال بوب وغريم تطوّر الاختصاص بانتظام، فظهرت الأعمال الموالية:

- بوت (A.f. Pott): *بحث تأثيلي في مجال اللغات الهندية الأوروبية* (1833-1836)
(*Etymologische Forschungen auf dem Gebiete der Indogermanichen Sprachen*)
- شلاشر (A. Schleicher): *اللغات في أوروبا في لمحة منهجية*. (1850)
(*Die Sprachen Europas in systematischer Uebersicht*)
- ميكلوزيش (F. Miklosich): *نحو اللغات السلافية المقارن* (1852) (*Vergleichende Grammatik der Slavischen Sprachen*). وهي أول دراسة تأليفية عن اللغات السلافية.
- زووس (J.K. Zeuss) (1853): *النحو السلتي*. (Grammatica Celtica). وهي أول دراسة تأليفية عن اللغات السلتية.

وفي سنة 1861 ظهر مؤلّف جامع يضمّ المعارف عن علم أنساب اللغات الهندية الأوروبية وتاريخها وهو كتاب شلايشر الشهير[1]: «*الخلاصة الوافية في قواعد النحو المقارن في اللغات الهندية الأوروبية*: «لمحة تاريخية موجزة في الفونولوجيا والصرف في اللغات الهندية الجرمانية الأصليّة، واللغات الهندية القديمة واليونانية القديمة والإيطالية القديمة والسلتية والسلافية القديمة والألمانية القديمة» (1861-62). (*Compendium der vergleichenden Grammatik*...).

يقول دلبورك (Delbrück) في سنة 1882 إن مهمّة شلايشر تمثّلت في: «غربلة العدد الضخم من الأبحاث التي أنجزت منذ بوب وفي استغلالها» وبالخصوص أبحاث السنوات الأربعين والخمسين: أي دراسة اللغات الرؤمانية (دياز، Diez) والسلافية

---

1 - كان لشلايشر الباحث المثابر اطلاع واسع ومعرفة جيدة بعديد اللغات: كان يعرف الإغريقيّة واللاتينية والسنسكريتية، لكن أيضاً البولونية والتشيكية (درّس في براغ) والروسية والصربية والليتوانية (عقب عمل ميداني دام ستة أشهر). اهتم أيضاً بفلسفة هيغل وبالعلوم الطبيعية وبآراء هومبلت التصنيفية والعامة. كما أنه لم يكن قليل الوعي بالمناخ الثوري في السنوات الأربعين. ألّف ونشر كثيراً في النحو المقارن حيث سيُذكر خاصة مؤلفه في صرف اللّغة السلافية القديمة (1852) وكتابه في اللّغة الليتوانية (1856-1857) ونحوه المقارن في اللغات السلافية (1868). ومؤلفه الأكبر هو طبعا «الخلاصة» (Compendium).

(ميكلوزيش) والسلتية (زووس) والأبحاث التأثيلية والصوتية التي أنجزها بوت وفون راومر (Von Raumer) وأبحاث بنفاي (Benfey) وكورتيوس (Curtius) وكوون (Kuhn) وغيرهم. واستعاد شلايشر أيضاً الكثير من بوب: كالانحدار التاريخي والإلصاق وصنفي الجذور الفعلية والاسمية؛ ولكنه، أعطى التناوب الحركي مكانته الرفيعة وكان علم الصوتيات لديه أكثر تطوّراً وأشدّ صرامة. والنقد الشديد الذي وجهه النحاة الجدد إلى شلايشر معروف، فقد عابوا عليه أنه لم يطرح طرحا صريحا مبدأ تطبيق القوانين الصوتية دون استثناء، خارج قوانين التماثل (analogie). لكن عمله التطبيقي وبعض عباراته («قوانين صوتية صارمة دون استثناء») (1860) تبيّن أنه لم يكن بعيداً عن اعتماد هذا الرأي. فقد استمرّ في قبول بعض المعالجات الاستثنائية متّبعاً في ذلك بوب –علامة على الاعتباط التاريخي على خلفيّة انتظام طبيعي- لكنه، إجمالاً، يعلن عن «مجموعة طويلة من القوانين الصوتية المدروسة بدقّة وعمق» (دلبروك). [165] ومكّنت هذه القوانين شلايشر من السفر في الزّمن وبين اللهجات، ومن إرساء عادة «الأشكال الأساسيّة» التي يعاد صوغها (*Grundformen*) وتُطرح أصلا للصيغ المختلفة المشهودة للكلمة الواحدة. وبهذا قطع العادة المتمثلة في سرد الأشكال السنسكريتية على أنها أصل الأشكال في اللغات الأخرى من العائلة. وهو حريص على بيان أنّ هذه الأشكال التي أعيدت صياغتها قد لا تكون وجدت في الصيغة التي نجعلها لها (هذا معنى النجيمة التي يلصقها بها، وعن مسألة النجيمة، انظر كورنر، Koerner 1975b). أما نظامه الحركي المستعاد للهندية الأوروبية فظل نظام السنسكريتية الذي يرسّخ أصالة حركة *a* والتي سيعدّها نحاة القرن 18 الحركة الأصليّة الأولى[1]. وبإعادة بناء «**اللّغة الأصليّة**» (*Ursprache*) حوّل شلايشر النحو المقارن للعائلة الهندية الأوروبية إلى تاريخ اللّغة *الهندية الأوروبية*.

وكان العالِم مطمئنا إلى ما توصل إليه من النتائج إلى درجة أنه نشر حكاية بالهندية الأوروبية البدائية («Ein Fabelin indogermanischer Ursprache») في مجلة مختصة

---

1 – لن يُقبل بالمقابلة بين جرسي *e* و*o* (المتداخلين في *a* في السنسكريتية) مقابلة أصليّة إلا بعد 1880. انظر القسم الموالي وبنوار 1974، (Benware) عن تاريخ النظريات في نظام الحركات في اللغات الهندية الأوروبية.

هي «مساهمات في علم اللّغة المقارن» (*Beiträge zur vergluicheude Sprachforschung*)، 1868، (العدد 5، ص.2066-208) نصّها التالي:

Avis akvasaas ka[1].

Avis, jasmin varnaa na aa[2] ast, dadarka akvams, tam, vaagham garum vaghantam, tam, bhaaram magham[3], tam manum[4] aaku bharantam. Avis akvabhjams aa vavakat: kard aghnutaimai vidanti manum akvams agantam.

Akvaasa aa vavakant: krudhi avai, kard aghnutai vivisvant-savs: manus patis varnaam avisaams karnauti svabhjam gharman avibhjams ka varnaa na asti.

Tatkukruvants avis agram a bhugat

ترجمة هذا النص حسب شلايشر غير مفيدة «بصورة طبيعية» لجميع أولئك الذين لهم ألفة كافية باللّغة الهندية الأوروبية. لكنّه قدّم صياغة تقريبية بالألمانية الحديثة وقد تكون ترجمتها [بالعربية عن الفرنسية] كالتالي[5](*):

[الـ]خروف و[الـ]أحصنة

[...] خروف الذي [..الـ]صوف لم يكن موجودا(خروف تمّ جزّه) رأى ، أداة تنكير الجمع، أحصنة، هذا جارّا [...] عربة ثقيلة، هذه [...] حِملا ثقيلا، هذا الآخر حامل بسرعة [...] إنسانا. [الـ] خروف يقول [للـ] أحصنة: [الـ]قلب ينقبض [فيَّ] أنا لرؤية [الـ]إنسان يسوق [الـ]أحصنة.

[الـ]أحصنة قالت: اسمع، خروف [الـ]قلب ينقبض [في] من قد رأى (نحن آسفون لما نعرفه): [الـ]إنسان [الـ]سيّد يصنع [من] صوف [الـ]خرفان [...] ثوبا دفيئا

---

1 - تقيم المطابقة في القوطية في الهندية القديمة (= السنسكريتية) والإغريقيّة واللاتينية بشكل قاطع الطابع البدائي لهذه الأداة (ملاحظة شلايشر).

2 - الخلاصة، ط 2، ص. 292 (ملاحظة شلايشر).

3 - الخلاصة، ط 2، ص. 215 (ملاحظة شلايشر).

4 - أم هذا هو «theme في القوطية man- التي تحافظ على الصيغة الأقدم؟ (ملاحظة شلايشر)

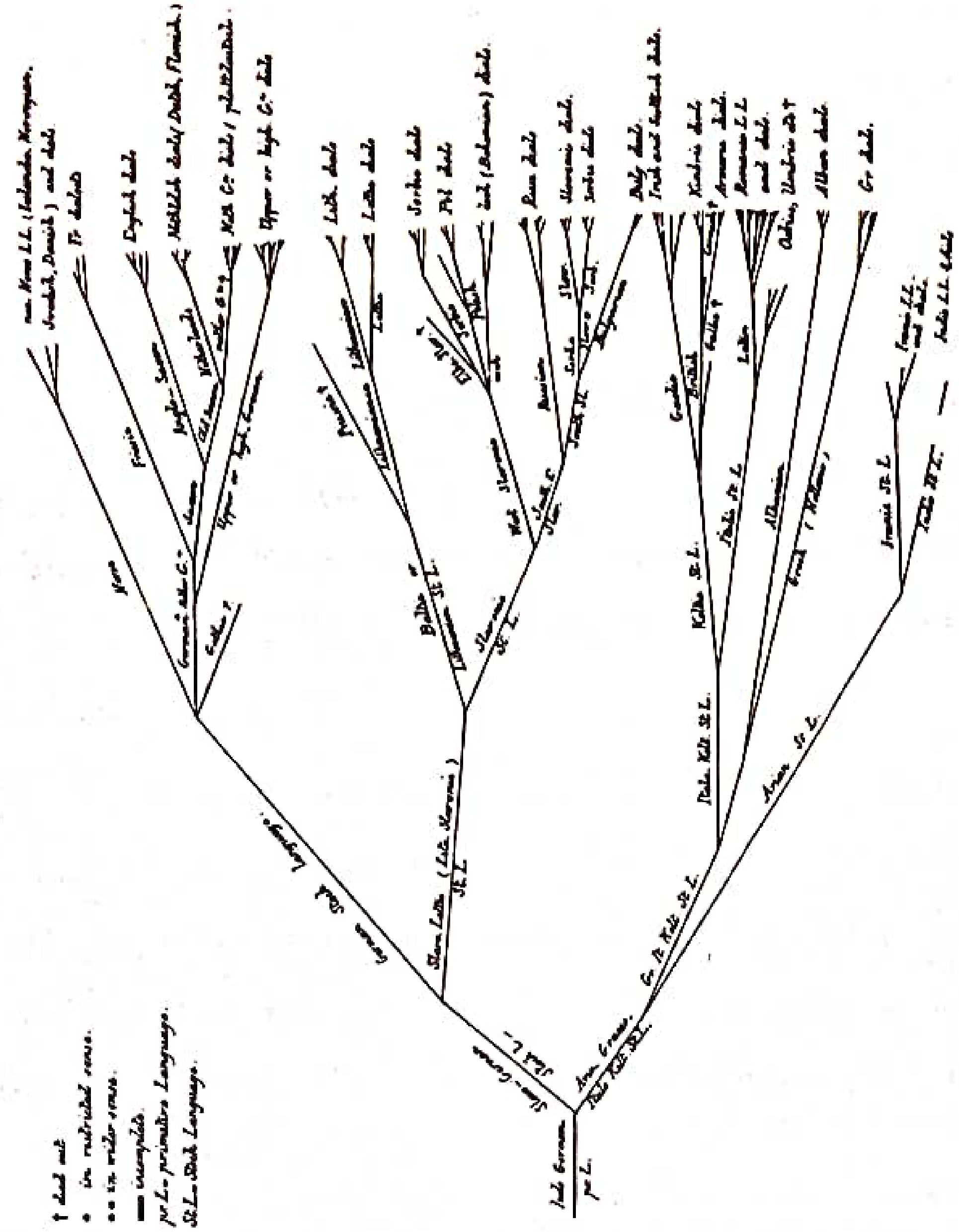
5 - * (المترجم) – جاء في النصّ الأصليّ لهذه الملاحظة ما يلي «حافظنا على المعقّفات التي أثبت شلايشر بينها العناصر الغائبة في اللّغة القديمة والأقواس التي ذكر بينها جملا لشرح معنى كلمة واحدة. وذكرنا بين العلامتين «» العناصر التي تتطلّبها اللّغة الفرنسية».
ونظراً إلى جهلي باللّغة السنسكريتية ترجمتُ نصّ الترجمة الفرنسية دون كبير اهتمام بالمعقفات والأقواس لضآلة فائدتها في ترجمة الترجمة

له و[من الـ]خرفان،الـ « صوف لم يعد موجوداً (تفقد الخرفان صوفها بالجزّ وهذا أفظع لها من الأحصنة).

بعد سماع هذا، [الـ]خروف هرب في الحين (أطلق ساقيه للريح).

لم يبق إلا إبراز تاريخ الهندية الأوروبية في شكل شجرة أنساب يُسجل فيها التباين التدريجي بين مختلف أفراد العائلة (انظر الرسم). فالفرضية الوراثية (القائمة على استعارة العائلة) هي أقدم الفرضيات في مجال النظريات اللغوية (وهي فرضية الإنجيل). ولاشكّ أنّ شلايشر ليس أول من حاول تمثيل اللغات المعروفة بشجرة النسّابين. ويجد القارئ في المجلد الثاني من هذا المؤلّف في «تاريخ التفكير اللّساني» [166] شجرة تعود إلى القرن 18 وضعها غالّي (F. Gallet) وهو كاتب مجهول استعاد نموذج كورت دو غيبلان (Court de Grébelin). لكن تمثيل شلايشر يتّسم بسمة إبستيميّة جذرية. فاللغات التي تنتمي إلى عائلة واحدة تنسل جميعها من لغة واحدة يعيد اللساني بناءها (**لغة أصليّة** *Ursprache*). وكلّ لغة هي كيان مستقلّ انفصلت بوضوح في تاريخ ما عن تلك التي هي أصل لها وعن اللغات التي تنحدر عن هذا الأصل (نظرية التقطّع). ويخضع المرور من لغة إلى فروعها إلى قواعد عامة تؤثر، مثلاً، في [167] بنيتها الصوتية بقطع النظر عن رغبة مستعمليها ووعيهم. وأصبح المنوال الوراثي (السلالي) لتطوّر اللغات لا يتلاءم مع المنوال الانتشاري الذي أقامه القرن 18[1].

1 – لم يكن هذا الاختيار قد استقام في مشجر غالّي (Gallet): إذ يمكن لأغصان الفرع الواحد فيه أن تلتقي (تجمّع) لتتولد عن ذلك أغصان جديدة.



شجرة اللغات (شلايشر) ص. 166

وهذه الفرضيات فرضيات قوية. ومنهجيّا، هي أصل نجاح النحو المقارن والتاريخي، لكن تأويلها بعيد عن الوضوح: إذ ستكون موضوع النقاشات الإبستيمولوجيّة اللاحقة جميعها (التنازع في القوانين الصوتية، وإقحام الآراء الانتشارية بعلم اللهجات، وصعوبات تحديد المقصود بـ«اللّغة»، إلخ.) دون التوصل حقيقة إلى بناء نظرية نهائيّة في تاريخ اللغات وحقيقتها.

تعدّ آثار شلايشر الفلسفية والإبستيمولوجيّة ذاتها محاولة للتفسير. فهو يستلهم هومبلت وهيغل ونظريّة التطوّر البيولوجي. ونظامه- الذي سيتغير قليلاً خلال مسيرته- معروض خاصة في الفصول الأولى من الكتاب المخصص لـ «*لغات أوروبا*» (1850) وفي المؤلفات عن «*اللّغة الألمانية*» (1860) و«*نظرية داروين وعلم اللّغة*» (1863) وفي التأليف المخصص لـ«*أهمية اللّغة في التاريخ الطبيعي للإنسان*» (1864). يمكن أن ينعت هذا النظام بأنّه طبيعي[1].

إن ما يقرّب الكائنات الحيّة (أفراداً وأجناسا) واللغات هو أنّ تطوّرها يبدو خاضعا لضرورة داخلية، بمعزل عن كل تدخل للحرية البشريّة (وللألوهية). فقد انتزع شلايشر، في 1850، اللّغة من سطوة الفكر والحرية والتاريخ ليُلحقها بالطبيعة، فاللغات لا تاريخ لها بل لها صيرورة طبيعية (*Werden*)[2]. وهو يستعير من شلاغل وهومبلت تقسيمَ اللغات إلى ثلاثة أصناف: عازلة ولاصقة وإعرابية، والقولَ بعلويّة اللغات الإعرابية وسموّها.

وكان شلايشر يتصور تعقيداً متدرجا في اللغات في فترة ما قبل التاريخ حتى المستوى الإعرابي الكامل الذي أدركته اللّغة – الأم الهندية الأوروبية. وهو يمثل هذا التطوّر المرحلي بمفاهيم هيغيلية حيث تتجاوز كلّ مرحلة سابقتها بإلغائها بإدماجها (*Aufhebung*) وأصبح التدهور الصرفي (تقلص التعقيد، مثلا بالتخلي عن التصريفات)

---

1 - يعتبر شلايشر أن اللسانيات علم من العلوم الطبيعية على خلاف الفيلولوجيا والنحو اللذين ينتميان إلى مجال العلوم التاريخية حيث تتدخل حرية الإنسان.

2 - يهتم البيولوجيون باللسانيات التاريخية اهتماما منتظما. فداروين يشبّه الأعضاء المتبقية في الحيوان بالحروف التي أضحت مُصمّتة وظلت ماثلة في الخط. ففي البيولوجيا، كما الأمر في اللسانيات، تطرح مسألة الصلة بين تصنيف لا تاريخي ومعطيات التطوّر. يقول داروين «كلّ تصنيف حقيقي هو تصنيف تاريخي».

الذي أعقب زوال اللّغة -الأم والذي قُبل به طبيعيا في الفترة الرومنطيقية مشكلا في 1860. ومن هذا ظهر التصوّر الخاص القائل بأنّ صيرورة الإنسان تنقسم إلى مرحلتين يفصل بينهما ظهور اللغات الراقية واختراع الكتابة. فالفكر البشريّ يبدأ بطريقة لا واعية إذ هي لا معقولة عقلا، ببناء اللّغة وتكميلها، تعبيراً عن إنسانيته الكاملة وأداة لهذه الإنسانية. وبعد ذلك يمكن أن تبدأ المرحلة الثانية، التاريخية: إذ يعزف العقل البشريّ عن اللّغة باعتبارها غاية في ذاتها للسعي بواسطة اللّغة إلى ممارسة الحرية. وبانصراف الفكر المبدع عنها، تتحلّل اللّغة شيئاً فشيئا. واللغات التي مازالت إلى الآن قريبة من اللّغة الأصل (اللّغة الليتوانية مثلا) هي لغات تستعملها شعوب قديمة محدودة الانخراط في التاريخ. ونجح شلايشر ببراعة إيديولوجية في جعلنا نعجب بشعوب أوروبا لأمرين: لكمال لغتهم الأمّ ولسرعة الانحلال التاريخي لأبنيتها! [168] وفي هذا التطوّر التصنيفي الخطّي عنصرية صريحة ستستمر بعد ذلك في علم الأناسة التطوّري الأنغلو-أمريكي. فالسمات الفيزيائية، عند شلايشر، غير ثابتة ومتغيرة، أما السمات «العقلية» التي تعكسها أصناف اللغات فتعبّر بصورة مستعصية عن تراتبيّة الشعوب. وعارض بوت الذي ينتمي إلى تراث هومبلت (انظر الفصل الخامس القسم الرابع) مثل هذه الأطروحات بشدة (في كتابه: «*اللسانيات وعدم المساواة بين الأعراق البشريّة*»، 1856) كما عارض التبسيط الخطّي للتطوّر والذي هو عمادها.

لقد كانت النظرية المقارنيّة للهندية الأوروبية في مرحلتها الأولى حركة تأسيسية تطوّرت تطوّراً محسوسا بين الرّواد وتأليف شلايشر. فمن الناحية العلمية، تمّ في نصف قرن تحوّل من نسب يجب إثباته إلى نسب ثابت ومن اكتشاف مجال للبحث إلى استغلاله. ومن الناحية الإيديولوجية، استقبلت الاكتشافات الأولى في مناخ رومنطيقي من العودة إلى الماضي والإشادة بالثقافة الوطنية[1]. وفي نهاية [هذه] المرحلة، أخذت الوضعية العلمية المشعل وأصبح مفهوم التدهور التاريخي مشكلا، وتصلب الاعتزاز الوطني الأوّل في عنصرية أوروبية عند شلايشر وفي شعور قومي ألماني عند بنفاي (Benfey) وقبله عند غريم. صحيح أنّ المقارنيّة كانت ألمانية في البداية وكان لابدّ من انتظار السنوات السبعين لتنضم قوميات أخرى إلى المقارنيّة. لقد أراد النحويون الجدد القطع مع سالفيهم لإقحام مزيد من الصرامة النظرية (انظر الفصل السابع القسم 1) لكن

1 - لم يتمّ هذا دون سخرية، ذلك أنّ القرن 18 الفلسفي هو الذي ألهم راسك وبوب.

منطلقهم سيظل مؤلَّف «الخلاصة الوافية *Compendium*» الذي ساهم فيه، في طبعته الثانية، ليسكين (Leskien) من النحاة الجدد. ولم يتردد كورنر (Korner, 1981) في القول إن نموذج شلايشر في البحث -إعادة البناء، والقواعد الصوتية الصارمة، ولعبة التماثل، والبحث التجريبي عن المعطيات- هو الذي ميّز نهاية القرن.

دور اللّغة السنسكريتية:

رأينا التاريخ الطويل لعمليّة امتلاك الأوروبيين للإحاطة باللّغة السنسكريتية منذ القرن 16 والمنعرج الحاسم المتمثل في الاستعمار الأنغليزي في العشرين سنة الأخيرة من القرن 18 والربع الأوّل من القرن 19 (المجلد الثاني، ص.557 وما بعدها). ومعلوم كيف أن شلاغل تحمّس (بعد سنة واحدة من الدراسة!) ونشر في 1808 كتابه الشهير «في لغة الهنود وحكمتهم» وهو صدى تقريظي ومتداخل لموضة كانت في نمو دائم. فهو يرى في السنسكريتية أمّ اللغات الهندية الأوروبية ويكشف تماثل الألفاظ والمطابقات الصوتية «لكن النقطة الحاسمة التي ستوضح كل شيء في هذا الموضع هي البنية الداخليّة للغات، أو النحو المقارن، والتي ستمكننا من بيان جديد لأنساب اللغات، على الطريقة التي أضاء بها علمُ التشريح المقارن التاريخَ الطبيعي». وفي هذا الشأن، صدق حدسه.

لنأخذ جدول الإغريقيّة القديمة لكلمة *hippos* (حصان)، من الإعراب الثاني، ولنحاول انطلاقاً من هذا تمييز لواحق الإعراب. يمكن أن نعدد الحالات الثلاثة الأولى: علامة الرفع: *hippos*، وعلامة النداء: *hippe*، وعلامة الجرّ: 169] *hippou*.] يمكن أن نكتفي بهذا مثلما يفعل نحاة القرن 18: فهذا يكفي لنعرف مثلاً، أن حالة الجرّ في *Logos* هي *Logou*. وليس يسيرا أن نميّز علامة الإعراب عن الجذع وهو تميز ماثل في جميع كتب النحو التعليمي لليونانية القديمة. والأمر أكثر إبهاما لفهم مبرر زوال الحركة *o* في الجذع الأصليّ في النداء. وإذا طُرح السؤال عن السبب الذي يجعل *ou* علامة للإضافة، مثلاً، فإن الجواب التقليدي يتمثل في إرجاع ذلك إلى اعتباطيّة اللّغة. لم يهتمّ النحو، حتى القرن 19، إلا بانتظام الجداول، وما هو مهمّ في هذا المثال هو أنّ العلامة *ou* – تظهر في جميع حالات الإضافة في حالة الإعراب الثاني. ولا مكانة للسؤال عن الأصل الذي تتأتى منه العلامة *ou*- في البرنامج التفسيري للنحو العام.

وواضح من ناحية أخرى أننا لا نستطيع العثور على شرح مناسب في اللّغة الإغريقيّة. وقد يكون من باب التندّر أن تظهر صيغة هذه الإضافة نفسها، مثل *hippo-io*، في بعض مقاطع هوميروس.

لننظر الآن في جدول هذه الكلمة ذاتها في السنسكريتية:
علامة حالة الرفع= *açva-s*. وعلامة حالة النداء =*açva*. وعلامة حالة الإضافة = *açva-sya*. فصيغة الإضافة لا تطابق البتة صيغتها في الإغريقيّة. ودعنا نفترض أنّنا وضعنا فرضيات عديدة:

أ) اللغتان السنسكريتية والإغريقيّة تنسلان من لغة واحدة.

ب) حافظت السنسكريتية على الصيغ الأصليّة أفضل مما فعلت الإغريقيّة.

ج) يتمّ الانتقال من لغة قديمة (النموذج الأصليّ للغة ما) إلى لغة متفرعة عنها بتغييرات منتظمة توجد في لغات أخرى تنحدر من الأصل نفسه.

يمكن عندئذ أن نفسّر حالة الإضافة في الإغريقيّة. وسننطلق فعلا من العلامة الإعرابية السنسكريتية *sya*. وستؤدي بنا مقارنات مختلفة إلى القول بأنّ *y* في السنسكريتية تطابق *j*، وأن *a* تطابق *o* في الإغريقيّة. ونحصل بالتالي على -sjo* (النجيمة * علامة على أننا إزاء إعادة بناء). وبناء على هذا، نلاحظ أننا نجد في السنسكريتية وفي لغات أخرى، مثل اللاتينية، s بالضبط حيثما كانت h في الإغريقيّة (السنسكريتية= *saptá*، اللاتينية *septem*، الإغريقيّة = *hepta* بمعنى سبعة). وكل هذا يعطينا: *-hjo**. وعندما تطول *j* في هذه الصيغة، يرسم الخط الإغريقيّ ذلك في شكل *i*، وندرك بذلك الصياغة المشهودة عند هوميروس والمذكورة آنفاً. ويصبح تصوّر اللاحق يسيرا: سقوط *i*، وقلب الحركتين القصيرتين *oo* حركةً طويلة *o*، تتحوّل إلى *u* (تكتب *ou* في الفرنسية)[1].

ولولا السنسكريتية، لكان القيام بإعادة البناء أكثر عسرا. لذا يفهم المرء الدور الذي اضطلعت به هذه اللّغة في الدراسات الهندية الأوروبية. ولاشكّ في القيمة التي تسند عادة إلى السير وليام جونز (W. Jones) وإلى محاضرته الشهيرة (راجع المجلد الثاني، ص. 560) في الجمعية الآسوية في البنغال (1786/2/2). لكن الأمر الذي

---

1 - يُبقي هذا التفسير سبب التغيير (*-oo-/oja-‹ojo-*/ojjo) معتّما غيرَ واضح. وفي فرضية أخرى، قد يعود أصل *-oo إلى علامة إعراب ضميريّة. (désinence pronominale)*-oso..

لا غبار عليه هو أن اللّغة السنسكريتية، الضرورية للمقارنية الهندية الأوروبية ما استطاعت أن تضطلع بوظيفتها إلا اعتماداً على منهج كانت له منابع ومصادر أخرى.

القسم الثالث:

من المعاملات المصوّتة إلى نظرية الحنجريّات

ماري- جوزي ريشلار بيغولان

(Marie- José Reichler-Béguelin)

[173] ظهر كتاب «رسالة في النظام البدائي للحركات في الهندية الأوروبية» لفردينند دو سوسير في ديسمبر 1878 عندما كان مؤلّفه في الحادية والعشرين من عمره. وعندما أعيد نشر «الرسالة» في 1922 في «مجموع المنشورات العلمية» (سلاكتين، جنيف-باريس 1984، *Receuil des publications scientifiques,* Reprints Slaktine, Genève-Paris,) الذي جُمعت فيه كتابات سوسير المتعلقة بنحو اللغات الهندية الأوروبية المقارن، شغلت 268 صفحة في أول الكتاب أي قريباً من نصفه[1]. وتمثل «الرسالة» الأثر الأكمل مما وصلنا من تأليف اللساني السويسري الذي يشتهر اليوم أكثر بكتابه الذي نشر بعد مماته.

وغالباً ما أُعتبرت «الرسالة» أول تأليف علمي لدو سوسير، لكنها سُبقت بأبحاث أقلّ أهمية يستحق اثنان منها على الأقلّ صفة السبق في التصوّر. أوّلهما البحث الشبابي «محاولة في إرجاع كلمات الإغريقيّة واللاتينية والألمانية إلى عدد قليل من الجذور» (1872 ولخّصه جاكبسون (1969) ونشر التلخيص في مجلّة «كراسات فردينند دو سوسير»، 32، 1978، ص.7-101) حيث سعى سوسير، وهو تلميذ في الثانوية في الرابعة عشرة من عمره، إلى إرجاع كلمات اللغات الثلاث التي يعرفها إلى خمسة عشر جذرا ثلاثيا ثابت الصيغة (صامت- صائت A- صامت). وتعرض هذه «المحاولة» بعدُ الفكرة التي ستشهد نجاحاً في «الرسالة» عن الانتظام الشكلي للمكوّنات

---

1 - *Mémoire sur le système primitif des voyelles en indo-européen.*

ستكون الإحالات في نصّنا على الصفحات مثلما وردت في «المجموع» (*Recueil*).

Recueil des publications scientifiques. (= Reprints Slaktine, Genève-Paris, 1984.

الصرفية. فوراء الفرضية المزمازية (glottogonique) المستبعدة، تتراءى الإجراءات المنهجية التي ستحدّد كل النشاط العلمي اللاحق وخاصة الموقف الإبتيسمولوجي الذي يغلّب التجريد والبحث عن الخصائص المميزة (انظر ريشلار بيغولان، 1990 (Reichler-Béguelin,. أما البحث الثاني التمهيدي وهو من نوع الأبحاث الأكاديمية فعنوانه «محاولة في تمييز مختلف حركات [الفتحة] a الهندية الأوروبية» (M.S.L، الجزء 3، 1877= «المجموع»، ص.379-390). [174] وهو يعلن صراحة عن «الرسالة» التي سيستعيد فيها استنتاجاته وسيطوّرها تطويراً كبيراً.

وعلى كلّ، تعد «الرسالة»، من الناحية التأريخية، نتيجة لإقامة دو سوسير في لايبزيش (1876-1880) حيث تابع دروس هوبشمن (Hübschmann) وفينديش (Windisch) وبرون (Braune) ولسكين (Leskien) وكورتيوس (Curtius) وحيث كان صديق دراسة أكثر مما كان تلميذاً لبروغمن (Brugmann) وأستهوف (Osthoff) المثلين الشابين للمدرسة النحوية الجديدة (انظر ص.413) والتي اعتبر في بعض الأحيان فردا من أفرادها، ولكن علاقاته معها كانت متوترة نسبيا[1].

لكن «الرسالة» التي رحّب بها مييي (Meillet) على أنها «أجمل ما كُتب في النحو المقارن» وخلع عليها أغلب من اهتمّ بها كثيراً من التقريض لم تكن معروفة، مع الأسف، إلا بين عدد ضئيل من المختصين (رودار، 1978a، ص.Redard;29). وحتى عند صدورها في فيفري (شباط 1879[2]*)، أشار هافي (Havet)، الذي كان من أدق المقيّمين لها وأكثرهم إشادة بها، إلى صعوبة العمل، بسبب بعض الاختيارات المعتمدة في العرض، ولاشكّ، من [مثل] عدم ترجمة الأمثلة، وتشعّب المصطلحات والرموز المستعملة (هافي، Havet, 1879 = رودار، 1976b). ويضاف إلى هذا، في رأينا نحن المحدثين، أن دو سوسير استعاد مسألة النظام الحركي في الهندية الأوروبية من حيث

---

1 - « دروس في اللسانيات العامة» نشرة دي ماورو. ص. 325-334. -CLG/ De Mauro, p. 325-334

«ذكريات دو سوسير المتعلّقة بشبابه ودراساته» نشر غودل، كراسات فردينند دو سوسير، 1960، 17، ص. 12-25.

Souvenirs de F. de Saussure concernant sa jeunesse et ses études » éd. Par R. Godel, C.F.S., 1960, 17, p. 12-25.

2 - *-(المترجم) 1979 في النصّ والمقصود 1879.

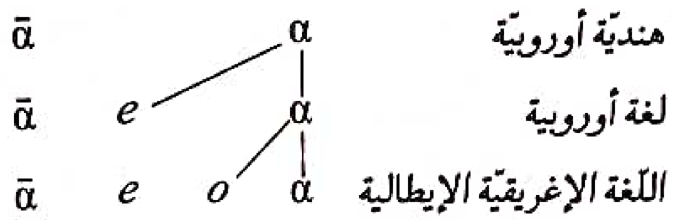
تركه سابقوه وأبطله نهائيا: فهو يحيل دائماً إلى أفق علمي تخلّى عنه اليوم حتى المقارنيّون المتكوّنون والذين يتناولون الهندية الأوروبية، بالضبط، في أيّامنا من خلال المقولات التي صيغت في «الرسالة». ويمكن تكملة الملخّص الذي سنقدّمه للرسالة بالعودة إلى فالّيني (Vallini, 1969) ومايرهرفر (Mayrhofer, 1981) وغمور (Gmür, 1986).

كان مقصد سوسير في مقاله لسنة 1877 الذي أشير إليه أعلاه، أن يُميّز أنواعا مختلفة في ما كان يعتبر جمعًا موحّداً في الصائت a في الهندية الأوروبية. وتعالج *«الرسالة»* «الموضوع المباشر» (المجموع، ص.3) لكنها تدرجه، هذه المرة، في أفق أوسع لـ«نظام» الصوائت في الهندية الأوروبية وهي صوائت تؤخذ في شموليتها وفي تضامنها الوظيفي، ذلك أن *«الرسالة»* هي – في الوقت ذاته- أكثر من كتاب في الصوتيات الاسترجاعية، وهي غير هذا. ورغم بساطة العنوان فإن *«الرسالة»* تمثّل أوّل كتاب حديث في صرف اللّغة الهندية الأوروبية. ونتيجتها الأبرز ظاهريا والتي صنعت شهرتها هي أنها «اكتشفت» (ولعّله يحسن أن نقول «أعادت بناء» أو «اخترعت» بالمعنى المزدوج «للعثور» و«التصوّر») فونيمين في الهندية الأوروبية كانا مجهولين حتى ذلك الوقت ولم يكن لهما مضمون صوتي محدّد: «المعاملان المصوّتان» (coefficients sonantiques) A وO̯ اللذيْن هما أصل ما سيصبح نظرية الحنجريّات الهندية الأوروبية (في نظام الرموز المستعملة لاحقاً، A=$ə_2$ أو h_2؛ وO̯=$ə_3$ أو h_3).

ومهما كان هذا الجانب باهرا، فإن هذا الاكتشاف لا يمثّل رغم ذلك إلا نتيجة تكاد تكون غير مقصودة، حتى لا يقال إنها من النوادر، لمخطط ضُروب التناوب الصرفي العقلاني والمنتظم الذي يسنده سوسير إلى مكونات الجذر واللواحق في «اللّغة الأم»: ففي هذا تكمن إضافة سوسير الأساسيّة، وعلى هذا فإنّ الفصل الخامس من *«الرسالة»* وعنوانه «الوظيفة النحوية لمختلف أنواع الصائت a» يمثل ولاشكّ ذروة البحث.

[175] سبقت فصولَ *«الرسالة»* الستة بضعُ صفحات تمهيدا (ص.4-7)، ذكّر فيها سوسير بنظريات النظام الحركي في الهندية الأوروبية التي كانت، بتنويعات طفيفة، النظريات السائدة في ذلك الوقت. وكان بوب ولاحقوه مباشرة والذين واجهوا مسألة أنّ اللّغة الآريّة تضم في جميع الحالات وبشكل موحّد a في الموضع الذي تُبرز فيه في اللغات الأوروبية (وخاصة الإغريقيّة واللاتينية) نظاما حركيّا متنوّعا

(*Buntrocalismus*)، واعتبروا النموذج الماثل في السنسكريتية نموذجا بدائيا، وتصوّروا الحركتين *e* و*o* في اللغات الغربية «إيهانين» لحقا الصائت البدائي a. وفي بحث يعود إلى 1864 استعاد فيك (Fick) نتائجه، دقّق كورتيوس (Curtius) هذه النظرة فقدّم ملاحظة مهمّة تقول إنّ الحركة *e* في اللغات الأوروبية، من ناحية، والحركتين *e* و*o* في الإغريقيّة الإيطالية (gréco-italique) من ناحية أخرى تظهر في سياقات متطابقة. واستنتج أنّ انشطار (*Spaltung*) الحركة البدائية a تم في أوروبا على مرحلتين تفترض كل واحدة منها وضعية تتسم باتحاد لهجي في اللغات المعنية (ص.4، حسب «المجموع»):



فالتنويع الحركي (*Ablaut*) الملحوظ، مثلاً، في التناوب حاضر/ماض (imparfait) في الإغريقيّة في: *dérkomαi* (أنا أنظر) – *dédorkα* (نظرتُ) يمثل حسب قول سوسير «استخداما ممتازا لانشطار الحركة a» (ص.5): هذا ممتاز ولاشكّ لكنه أيضاً أمر لا يُشرح ولا يقبل الشرح.

هناك أيضاً عادة أخرى في تصوّر النظام الحركي في الهندية الأوروبية يمثلها شلايشر ثم أميلونغ (Amelung) وكذلك بروغمن (Brugmann) إلى حدّ ما، وتقوم على مفهوم «التقوية» أو «الدرجات». وهي مستنسخة أيضاً عن خصائص السنسكريتية وعن النمذجات التي كان النحاة الهنود أنفسهم قد صاغوها. وفعلاً، يبدو أن العناصر الصرفية في السنسكريتية تتناوب حسب ثلاث «درجات» (*Stufen*): درجة مختزلة تعدّ درجة الأساس، ودرجتان يبدو أنهما تتمايزان، كل واحدة منها بزيادة حركة a:

الحالة الأصليّة: *bhud* (استيقاظ)

التقوية الأولى (guṇa، لغة، خبر وصفي مسند): **bhaud* > *bhod*

التقوية الثانية (Vṛddhi = زيادة): > **bhaud bhaaud*

فإذا طبّقت هذه النظرية على الهندية الأوروبية، أدّت، إجمالا، إلى شرح الحركتين a وo في الإغريقيّة الإيطالية على أنهما يمثلان guṇa (أي صفة، خبر وصفي مسند)، والحركتان [الطويلتان] aa وoo ناجمتان من جهتهما عن (Vṛddhi = زيادة). لكن انشطار الجرس ظلّ بلا شرح.

إلا أن بروغمن توقّع، وهو يلاحظ أن بعض حركات o في الإغريقيّة واللاتينية تقابلها في السنسكريتية حركة a في المقطع المنفتح، أن اللّغة الأصليّة قد تكون احتوت على حركتي a: حركةa_1 قريبة من حركة e، وحركة a_2 وسيطة الكمية بين القصيرة والطويلة وتعتبر تقوية للحركة a_1 بسبب النبر. لكنه لم ينقض تماماً فكرة النظام الثلاثي[1] المتكوّن من a_1 وa_2 و$\bar{a}$.

[176] وعلى عكس هذا، أراد سوسير أن يبيّن بوثوق «أنّ الأمر يتعلق بأربعة عناصر مختلفة وليس بثلاثة» (ص.6): وفعلاً، هو يقلب المفهوم التقليدي القائم على فكرة مسبقة عن الوفاء لما هو مشهود في السنسكريتية (راجع لوروا، ص.41-42، Leroy ،1970) ويؤكد أنّ النظام ذا الحركات الأربع في لغات أوروبا الجنوبية يمثل حالة عتيقة وليس تجديداً (غالباً ما صوّره سابقوه على أنه تدهور أو تحريف).

وكان المسلك الحجاجيّ الذي توخّاه سوسير مسلكاً صارماً جدّا. ففي الفصل الأوّل وعنوانه «المائعات والأنفيّات المصوّتة» يستعيد سوسير اكتشافات بروغمن وأوستهوف المعروفة باسم «نظرية الأصوات المصوّتة» التي ترى أنّه كان في الهندية الأوروبية أصواتٌ أنفيةٌ هي حركات (nasales-voyelles)، وأصوات مائعةٌ هي حركات (liquides-voyelles) قادرة بذاتها على أن تكوّن مقطعا، وتوافق بذلك الحروفَ الأنفيّةَ والمائعة مثلما توافق حركتا الكسرة والضمّة (i وu) شبهي الحرف الواو والياء [اللّيّنيْن] (y وw). ومثلما تحولت حروف الميم والنون واللام والرّاء [المهموسة] n, m, l, r القديمة في لغات أوروبا في الغالب إلى مجموعة R+V [حركة+ راء] (أو V+R (أو راء +حركة)] باستعمال حركة وصل مختلسة مقحمة (anaptyxe)*، عكف سوسير على فحص دقيق للسياقات الصرفية التي يتوقّع فيها المرء ظهور مصوّتات

---

1 - في نصّ دو سوسير الإحالات الدقيقة على الأبحاث التي نذكرها في هذا البحث.

*- (المترجم) Anaptyde: إقحام حركة بين حرفين وهي حركة ضعيفة قصيرة المدى يمكن أن تظهر أو أن تحذف.... وهي توافق ما يسمّى حركة مختلسة أو وصلا في العربية.

حركات (sonnantes – voyelles) قديمة، وذلك لتمييز جميع حركات (a) (أو: الحركات جميعها) التي هي ليست أصيلة والتي هي بالتالي غير مفيدة في «مسألة حركة a» (ص.48). تعتمد عملية «رفع الأنقاض» (نفسه) هذه «على تصنيف جديد للجذور لا يمكن تبريره إلا لاحقاً» (ص.9): فقد تخلى سوسير عن تمثيل التناوب الحركي (apophonie) الجذري المعتمد على الزيادة (guṇa) ليقترح منوالاً تحتوي فيه الجذور كلها على حركة *e* في صيغتها الأصليّة، بما في ذلك «الجذور التي جرت العادة بذكرها في صيغتها المُوهَنة منزوعة من حركة *e*، مثل = (bhugh)، (Ki) *kei* «bheugh, (dik) deik, (sru) sreu» (ص.9). وهذه الحركة *e* «تطرد» بانتظام من الصيغة الضعيفة لمكوّنات الجذر، لكنها تطرد أيضاً من صيغ اللواحق وعلامات الإعراب ممّا يؤدّي إلى إضفاء حركات على «المعاملات المصوّتة» التي قد ترد بعد حركة *e* الأساسية. وتطرح الهوية الوظيفية بين الجذور «التي تنتهي بمعامل مصوّت» (mn/men-ki/kei) والجذور التي تحتوي على «معامل مصوّت» متبوع بحرف (/drk derk-dik/deik) من الناحية، والجذور التي تنتهي بحرف (pt/pet) (ص.9-10). ونذكّر أن التصوّرات القديمة الناجمة عن التراث الهندي تسوّي بين الأبنية الكاملة من نوع *men* و*sed* والأبنية الضعيفة من نوع *sru* و*dik*.

وفي مفتتح الفصل الثاني («الفونيم A في اللغات الأوروبية») يبدأ سوسير بمساءلة الحركة a في الجرمانية: فلغات الشمال تحتوي في الغالب على النظام الحركي a، وهو ما يؤخذ حجّة على صلاته الوثيقة بالسنسكريتية (من هذا نشأ مصطلح «هندية جرمانية») وعلى وحدوية الحركة a في فترة قديمة. لكن حركة [الفتحة] a الجرمانية توافق في الإغريقيّة الإيطالية a حينا، وحركة *o* حينا آخر، ولكن بطريقة تجعل الحركة الجرمانية a التي تساوي الحركة الإغريقيّة الإيطالية a، لا تناوب أبداً a الحركة *e*، في حين أنّ الحركة الجرمانية a التي تساوي الحركة الإغريقيّة الإيطالية *o* تتناوب بانتظام مع *e*، وذلك في لغات الشمال ولغات الجنوب على السواء (ص.49). ويتعلق الأمر بالتناوب من نوع *tétoka/étekon* في الإغريقيّة والنوع *tego/tog*a في اللاتينية، والنوع *vagja/vig*a في القوطيّة، في حين أن القوطية «*a/a* التي تساوي اللاتينية *a/o* ليس فيها أيّ لفظ قريب يتضمّن الحركة e» (نفسه). وانطلاقاً من هذا، أطلق على الحركة a التي لا تقبل التناوب مصطلح [177] *A* «حتى يُدلّ بوضوح على أنه لا نسب يجمعها بحركة $e(a_1)$ أو بحركة $o(a_2)$» (نفسه): والحركة A هذه تشهد عليها

مباشرة الحركات a غير المقحمة في الإغريقيّة اللاتينية التي استعرضها سوسير قبل أن يفحص حركات a المبهمة، في لغات الشمال.

ومثلما توجد في الهندية الأوروبية حركة A التي تعرّف بكونها لا تتناوب أبداً مع *e*، توجد حركة *O* تختلف عن *o* التي تساوي a_2، وعلى خلاف هذه الأخيرة لا تتناوب مع $e = a_1$.

ويقصد الفصل الثالث («حركتا o في الإغريقيّة الإيطالية») إلى التمييز بوضوح، ومن البداية، بين الحركات *o* التي تدخل في نظام مطّرد من التناوب *الحركي* الجرسي (وليس كما تريده *نظرية الدرجات* (*Shufentheorie*)، الكمية) مع الحركة الأساسية e. فالحركة*o* في التناوب *الحركي* تناظر $\bar{a}$ في السنسكريتية في المقطع المنفتح. إلا أن تعريف سوسير تعريف صرفي صِرف: «إنّ التعريف الحقيقي لـa_2، هو، في رأيي، أنّها: الحركة التي تتناوب في اللغات الأوروبية بانتظام مع *e* ضمن المقطع ذاته سواء في الجذر أو في اللاحقة» (ص.66). ووجود *o* في غير التناوب *الحركي*، مثلاً في الإغريقيّة ózō يمثل، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الصوتية مثل النظام *الحركي* في اللّغة الأرمنية، المبرر الرئيس للقول بنوع ثان من الصوت *o*، تمّ الرمز إليه لاحقاً بالرمز O ويدخل في OK_2 (رأى) و$d\bar{O}$ (أعطى). مع الملاحظ أن «الوظيفة النحوية لـ O لا تختلف اختلافاً أساسيا عن وظيفة A» (ص.106).

ويرمي الفصل الرابع، وهو ضرب من حصيلة الفصول التي سبقته، إلى فحص «المؤشرات على تعدد حركات a في اللّغة الأصليّة الهندية الأوروبية». وستقدّم اللّغة الآريّة، وهي النقطة المحورية في النظرية القائلة بحركة a الأحاديّة البدائية، بشكل متناقض توكيدا شديد الإقناع للنظام *الحركي* الذي أعيد بناؤه في الفصول السابقة. أولا، وفعلاً، تعامل السنسكريتية A، بحركة *i* في صنف «*مخصوص جدا*» من الجذور حيث «لا يمكن لهذه الحركة i أن تتّخذ قيمة حركة الفتحة الأولى a_1 ولا قيمة الفتحة الثانية a_2» (ص.111). ثانيا، تعالج السنسكريتية، كما سبق أن بيّن سوسير في مقال 1877، معالجة متباينة الأصوات الحلقية الغشائية بحسب أنها تَسبق حركة a_1 القديمة أو حركة a_2 القديمة: فالسنسكريتية تحنّكها في الحالة الأولى دون الثانية (كما في cátvārás في أول الكلمة...*Kwe، و*Kátaras* في أول الكلمة...*Kwo*-. فقانون التحنيك يقدم الدليل على أن التمييز بين a_1 وa_2 هو تمييز قديم.

أما عن الثنائية العريقة الأصل في ʌ وɑ فإن سوسير يحلّلها ببرهان الخُلف مثل البرهنة التي قُدمت في شأن حركة [الفتحة] ɑ في اللغات الجرمانية: فبعد أن أقام سوسير «أنّ حركة *o* وحركة *ā* الأوروبيتين كانتا في اللّغة الأم متمايزتين الواحدة عن الأخرى، ومتمايزتين عن الفونيمات الأخرى كلّها» (ص.114)، بيّن أنه يستحيل أن تكون الحركة *e* الأوروبية (التي تربط دائماً بالحركة *o*) والحركة ɑ الأوروبية (التي تربط دائماً بـ *ā*) ناجمتين بالانشطار عن فونيم واحد ووحيد، إذ يصعب على المرء أن يدافع عن فكرة وجود مدرج في الأجراس الحركية (Ablaut) لأنها فكرة مُركّبة تركيبا مصطنعا. إذا، زالت نظرية الانشطار (Spaltung)، «والحل الوحيد المعقول للمسألة» يتمثل في «نقل المخطّط الحاصل في الأوروبية على حاله إلى اللّغة الأم، إلا، طبعاً، ما تعلق بتحديد الصوت الذي ينبغي أن تكون عليه الفونيمات المختلفة تحديداً دقيقاً» (ص. 115). وكما بيّن ذلك فلّيني، 1969 (C. Vallini) يمثل هذا ظهور تصوّر مختلف للأصل يقوم على الوظيفية الدالة وعلى معيار قابلية التمايز، في مقابلة الآراء القائلة بأحادية أصل اللغات (glottogonique) أو الآراء الصوتية الضيقة التي كانت سائدة في ذلك الوقت.

[178] أما الفصل الخامس الذي جاء في أكثر من 100 صفحة أي ما يفوق ثلث «الرسالة» وخصّص للنظر في «الوظيفة النحوية لمختلف أنواع حركة [الفتحة] ɑ»، فيمثل حسب عبارة وتكنس، 1978، ص.64 (Watkins) «ذروة كتاب صيغ حسب مبادئ التراجيديا عند أرسطاطاليس». فقد وُضعت مجددا بنية الجذر ونظرية أنواع التقوية في قلب الجدل: فسوسير يقيم تصوره الجرسي للتناوب الحركي على فكرة تواز وتماثل في العمل بين الجذور التي تحتوي صوتا من الأصوات المصوّتة *m, n, r, u,* *i* يعقبها حرف أو لا يعقبها، والجذور التي لا تنتهي إلا بحرف بالمعنى الدقيق للحرف.

ينتج عن هذا تصوّرٌ مناقض للتصوّر الذرّي لظواهر إنجاز الأعواض الصوتية (allophonie)، متى تمّت مقاربتها حسب العلاقات التناسبية التي تُنظّم توزيع التنويعات: «ذلك أنه حيثما ظهرت *bhudh* تبيّن وجود جذر *pt*، بشرط واحد هو أن تكون الصيغة قابلة للنطق بها، كما في: *bu-bhudh-ús* إزاء *pa.pt-ús*؛ و*puth-ómēn* إزاء *e-pt-ómēn*. وكلما وُجدت *bhaudh*، وجدت أيضاً *pat* كما في

bódhati إزاء *peúthetai*؛ و*pátati* إزاء *pétetai*؛)» (ص.117. واللغتان المقارن بينهما هما السنسكريتية والإغريقيّة).

وسيؤدي الفحص المنتظم للجذور من هذا النوع وللظروف التي تتضمّن فيها إمّا a_1 وإمّا a_2 وإمّا غياب a (ص.119-125) إلى تراتب مدرّج (للحالات الثلاث للجذر الذي ستنقطع كلّ صلة له بتقوية الحركة البسيطة (guṇa) (انظر كوريلوفيتش، 1978، ص.7-8، Kurylowics)): فتواتر a_1 وظهورها في الجداول الأكثر أهمية وكذلك في الحالات التي «يكون فيها حظر a مرفوضًا، لكنه أيضاً رفض لعلة خارجية» (ص.126) دفعا سوسير إلى اعتبار الدرجة« ($a_1 = e$) في الجذر على أنها درجة الأساس التي ينبغي الانطلاق منها (نقول [بمصطلحات اليوم]: الدرجة غير المُعلمة non marqué). ومهما يكن أصل a_2 الذي لا يُرجعه سوسير إلى تحوّلات في النغم (ton) مثلما يفعل ذلك بروغمن، فإنّ تبادل الفونيمين a_1 وa_2 كان قد حصل في الفترة الهندية الأوروبية: «لم يعد للغات الناسلة من اللّغة الأمّ قدرة على إنتاج تقوية الحركة البسيطة» (ص.127). وفي منتهى هذا الانتقال، يجد المرء نفسه إزاء حالة تزامنية آنية للغة حيث تكون حالة الاكتمال في الجذر حينا بحركة *e*، وحينا آخر بحركة *o* في ظروف صرفية محددة. وتقابل حالةُ اكتمال الجذر حالةَ اختزال تطرد منها الحركة الجذرية: Ø// e/o.

وكان توضيح ضروب التناوب الجذري التي تعرضها الجذور ذات الحرف أو ذات الصوت المصوّت يهيّئ للفقرة الرئيسة في «*الرسالة*» حيث ينظر سوسير في حالة الجذور التي تحتوي A وO والتي تعرض تناوبا حركيا /AĀ وO/Ō (ص.127):

> سنبني الآن، لمزيد الإيضاح، نظام الحركات كما نفهمه. ولا يتعلق الأمر مؤقتا إلا بالمقاطع الجذرية.
>
> *الفونيم a_1 هو الحركة الجذرية في الجذور كلها. ويمكن أن يكوّن بمفرده المكوّن الحركي للجذر أو أن يُتبع بصوت مصوّت ثان سميناه «المعامل المصوّت»* (ص.9).
>
> *في بعض الظروف التي لا نعرفها، تعوّض الحركة a_1 بالحركة a_2، وفي حالات أخرى معروفة أكثر تُطرد a_1.*
>
> *بعد إسقاط a_1، يظل الجذر خاليا من الحركة في الحالة التي لا يحتوي فيها على معامل مصوّت. وفي الحالة المعاكسة، ينكشف المعامل المصوّت أي أنه يتبدّى في حال «حركة ذاتيّة» (autophtongue) (ص.9) ويمنح الجذرَ حركة.*

الفونيمان *A* و*O* هما معاملان مصوّتان. ولن يمكنهما الظهور سافرين إلا في حال اختزال الجذر. وفي الوضع الطبيعي للجذر ينبغي أن يسبق الفونيمان بـ a_1، ومن التوليفتين a_1+A وa_1+O تنشأ الحركتان الطويلتان Ā وŌ. وتتمّ المبادلة بين الحركتين a_2: أمام *A* و*O*، مثلما يتمّ في غير هذه المواضع.

[179]

النظام الحركي للجذور في اللّغة الهندية الأوروبية

جذر كامل	a_1 a_2	a_1i a_2i	a_1u a_2u	a_1n a_2n	a_1m a_2m	a_1r a_2r	a_1A a_2A	a_1O a_2O
جذر مختزل	--	i--	u---	ṇ --	ṃ --	ṛ --	A--	O

رغم أن قلب Ā وA لا يتقاطع مع التناوب الحركي a_1 / a_2 الخاص بدرجة الاكتمال في الجذر، فإن هذا التبادل يشير إذًا إلى درجة مكتملة تقابل درجة مختزلة. وتنتج الحركات الطويلة في الجذور من نوع *stā* و*ōd* والتي تناظر الحركات المزدوجة، عن تقليص الحركة الأساسية (a_1 (= *e* مع A وO اللذين يُعرّفان، وظيفيا، بأنّهما معاملان مصوّتان مثلما هو الحال مع *n,m,l,r,u,i*. وبالتالي، يصبح كل جذر يحتوي ā أو ō مماثلا، بنيويا، للجذور من نوع *bh*a_1*r*، *t*a_1*n*، *n*a_1*u*، *k*a_1*i* (ص.128). ويؤكد جرد المعطيات الصرفية في اللغات المختلفة هذا التوازي.

سنمرّ سريعاً، في هذا الموضع، على نقطتين لم تتابع فيها نظرية الأصوات الحنجرية سوسير وهما: رفضه تأويل حركات ē الأوروبية بمعامل آخر غير A(حالة الإغريقيّة *tithemi/thetós* ص.132-137) وتأويله للأبنية الجذرية من صنف الإغريقيّة *ágō*، والسنسكريتية *ájati* التي اعتبرت خطأ مشتقة من مشتق (hystérogènes) (راجع كوريلوفيتش، 1978، ص.11و12، Kurylowicz). وينتهي الفصل الخامس من «الرسالة» بتحليل طويل وباهر خصّصه سوسير للتغييرات في التناوب الحركي وفي النبر والمستعملة في التصريف والاشتقاق في الهندية الأوروبية، مقيما مفهوم القرابة اللسانية باعتماد «تماثل الإجراءات الصرفية عوضاً عن تماثل الجذور» (كوريلوفيتش، 1978، ص.13).

يعود الفصل السادس والأخير («في ظواهر مختلفة تتصل بالأصوات المصوّتة *m,n,r,u,i*») إلى مسألة معالجة المائعات والأنفيّات التي بدأ طرقها في الفصل الأول، ويختم الكتاب وهو يعرض اكتشافاً أخيراً له قيمة توكيد نظرية الحركة ā. والمسألة

المركزية محلّ النظر هي الفعل في السنسكريتية في الزّمن الحاضر بتصريف -nā-/-nī--من الرتبة التاسعة، من صنف *punā́ti* (طَهَّرَ) و*gṛṇā́ti* (يُغنّى) إلخ.، وهي أنواع من التراكيب المخصوصة بالسنسكريتية واللّغة الأفستية (avestique). فإذا حُلّلت ā على أنها (a_1 (=e)+A) أمكن تقريب هذه التراكيب من الأفعال المصرّفة في الحاضر وذات الداخلة المأخوذة من جذور مختومة بمعامل مصوّت آخر. وبالتالي، يُخرِج التحليل التناسبيّ هذه الأفعال من عدم الانتظام: فمثلما يؤخذ الجذر *bhin*a_1*d* (كسَر) بإدخال الداخلة -ná- على الجذر *bh*a_1*id*، يتأتى الأصل *pun*a_1*A* من جذر *p*a_1*wA*، الذي يماثل بنيويا *bh*a_1*id* (أي أنه جذر يتكوّن من حرف بالمعنى الدقيق للكلمة والحركة الأساسية *e*=a_1، ومن نصف حركة ومن حرف آخر يطابق «المعامل»). وهذا الجذر موجود حرفيا في *pavi-tár, pavi-yáti* إلخ.، حيث تشهد «حركة الربط *i*»، التي ظلّت بلا تفسير إلى حدّ الآن، على معالجة مماثلة لـ A مثلما تشهد *sthitá* إزاء الإغريقية *statós* (ص.224. وسيقترح سترايتبرغ (Streitberg) في سنة 1915[1] وبعده بنفيست في سنة 1935[2] تقطيعا صرفيا مختلفاً *bhi-n-ed-* و*pu-n-eh$_2$). أما في الرتبة المختزلة، بعد التخلّص من a_1، فإن الجذور الثنائية المقطع من صنف *p*a_1*wA* تعرض [180] صوتا مصوّتا طويلاً مثلما هو الأمر في الصفة الفعلية *pūtá* (ص.232) المتأتية من *pwA*. مكّن الفحصُ المطّرد لهذا النوع من التشكيلات سوسير من وضع نظريته اللامعة في معالجة الأصوات المصوّتة الطويلة في الهندية الأوروبية (*rA, uA, iA,* ṇ*A,* ṃ*A*، ī, ū, ṝ, ń, ṃ) دائماً على قاعدة المبدإ نفسه في النسبية: «نلاحظ أن *pwAta** أو *-*puAta* وهما إلى *p*a_1*wA* ما *pluta* هي إلى *pla*$_1$*u*- قد تحولت إلى pūta» (ص.233): وهذا مجال أخير من الصوتيات الهندية الأوروبية يتّضح، اعتمادا، مرة أخرى، على تحليل صرفيّ محض.

---

1 - راجع سترايتبرغ، 1915، « فردينند دو سوسير». حوليات اللّغة الهندية أوروبية، 2، ص.203-213

W. Streitberg, 1915, « Ferdinand de Saussure », *Indogermarisches Jarbuch*, 2, p.203-213.

2 - راجع بنفينست، 1935، *أصول تكوين الأسماء في الهندية الأوروبية*، باريس، ص.159-160.
E. Benveniste, 1935, *Origines de la formation des noms en indo-européen*, Paris, p.159-160.

استقبلت «الرسالة»، وهي أثر علميّ وإبستيمولوجيّ رائع، على أنّها كتاب مهمّ خاصة من قبل هافي (Havet) وهنري (Henry) ومولر (Möller) وهوبشمن (Hübschmann) وفاكرناجل (Wackernagel) والأنغليزيين ريس (Rhys) وسويت (Sweet) وكذلك كروزفسكي (Kruszewski): وأشار هذا الأخير، منذ البداية، إلى خصوصية الطريقة المتمثلة في جمع حركات صيغة مّا مع المقولة النحوية التي تنتمي إليها هذه الصيغة جمعا منتظما (انظر غمور 1968، Gmür الذي عرض مواقف من «الرسالة» واستشهد بها ولخّصها). إلا أنّ سوسير لقي معارضة متفاوتة في سفورها من قبل قسم كبير نسبيا من الباحثين الألمان: فقد عاب باحث تقليدي مثل فيك (Fick) على صاحب «الرسالة» بوضوح طريقته في البرهنة والتي تميل إلى البيان بالخلف والنسب الرياضية والتعميم. وعبّر نحاة من المدرسة النحوية الجديدة مثل كولّيتز (Collitz) أو بروغمن عن قدر من الاحترازات يساوي ما قرّضوه به، دون الوصول إلى الحديث عن «خطإ جذري»، مثلما فعل أوستهوف (Osthoff) بشأن النموذج السوسيري في الجذر وفي شرح الحركات الطويلة. وإجمالاً، وُسمت نظرية سوسير بأنها «ألمعية شديدة الذكاء» (*Sharfsinnig*) لكنها اتهمت بأنها معقّدة وذات أفكار مسبّقة وغير مأمونة الجانب وقليلة الإقناع، وإن تمّ الإقرار بأن المسائل المطروقة هي مسائل ذات أهمية بالغة. ويدلّ كتاب شميت «*نقد نظرية الأصوات المصوّتة*» (1895) (J. Schmidt: *Kritik der Sonantentheorie*, Weimar, 1895) الذي وضعه انطلاقاً من عرض قدّمه سوسير و«المركّب من براهين تخلو من أي تسلسل» (المجموع، ص.541) على الصراعات الجوفاء التي نشبت لنصرة رؤية ذرية للهندية الأوروبية تصرّ على مناقشة الجزئيات المتصلة بهذا التطوّر الصوتي أو ذاك. لكن هذا لم يَحُل دون انتشار الاستنتاجات الأساسية في «الرسالة» شيئاً فشيئاً في الأبحاث اللاحقة دون أن يكلّف الباحثون أنفسهم عناء التصريح دائماً بالمرجع (راجع رودار، Redard, 1978a، ص.33). وفي كتابه «المخطط» (*Grundriss*) استعمل بروغمن- وتبعه مييّي في هذه النقطة- معاملا واحدا هو الحركة ə التي غيّر اسمها وأضحت تسمّى «شوا» [1]* (Schwa) الهندية

---

1 - *- (المترجم): الشوا أو الحركة المحايدة وهي حركة مركزية وسطية في الارتفاع والانخفاض والأمامية والخلفية.

الأوروبية، وهي تسمية استعيرت إسما ومفهوماً من النحو العبري. وهذا المعامل لا يفكّك الحركات الطويلة التي أُسندت إلى الهندية الأوروبية على حالها.

وبعيداً عن التيارات الكبرى، استحوذ عدد قليل من العلماء الراغبين في إقامة نسب بين الهندية الأوروبية والسامية على نظرية المعامِلات (coefficients) التي «تحوّلت» في الأثناء إلى نظرية «الأصوات الحنجريّة»: ظهر المصطلح في صلة بالسامية، عند الدنماركي مولر، 1911Möller، «**القاموس المقارن للهندية الجرمانية والسامية**»، غوتنغن، 1911، ص.6» (H. Möller, *Vergleichendes uda germanischsemitisches Wörterbuch*, Giöttingen, 1911, p.VI). ونَدين لهذا اللساني بأنه اقترح، منذ 1879، إعادة صياغة معامِل ثالث E لشرح التناوب $\bar{e}/e$ (سيصل لاحقاً إلى وضع خمسة أصوات حنجرية). [181] وندين له أيضاً بأنه فسّر حركات [الفتحة] a وحركات [الضمّة نصف المنغلقة] *o* غير المتناوبة في أول الكلمة على أنّها ناتجة عن حركة e قديمة «مَشُوبة» بصوت حنجري مُوهَن في أوّل الجذر: فالفعلان في الحاضر في الإغريقيّة agō و*ózō* اللذان كان سوسير يرى فيهما استثناءات في درجة الجذر المكتمل المتوقّع، أصبحا يحلّلان على أنهما *Aeg, /*Oed** ويدرجان ضمن الصنف المنتظم C_1eC_2 [حيث C هي حرف، وe حركة] في phér-ō الخ. وفي مقال صدر سنة 1912 عنوانه «الهندية الأوروبية والسامية» (**مجلة الصوتيات**، 2، ص.101-132 ,*Revue de phonétique*) عرض الفرنسي كوني (A. Cuny) المختص في السامية تأليفاً -أصبح كلاسيكيا بعد ذلك- يحتوي على فكرة ثلاثة حنجريات ذات خصائص حرفية، واستعاد مسألة عمل الجذر موحيا بنمذجة (*Schwebeablaut*) «التناوب الحركي المستقرّ» التي تربط بين الآراء السوسيرية وما سيسمّى لاحقاً نظرية بنفينيست في الجذر (بنفينيست، 1935، ص.170-171 ,Benveniste). أخيراً، في سنة 1927، بيّن اللساني البولندي كوريلوفيتش (Kurylowiez) في مقال بعنوان « حركة ə الهندية الأوروبية وḫ الحثّية» (*[1]) (**النحو الرمزيّ**، مؤلف مهدى إلى روزوادفسكي، كراكوفيا ص.95-104) (*Symbolae Grammaticae in honoren Ioannis Rozwadowski*, 1, Gracovie, p.95-104) أن ḫ في اللّغة الحثّية تواصل في حالات كثيرة وواضحة تمثيل A التي افترضها سوسير. وتبعته في القول بهذا الرأي أبحاث عديدة. من ذلك أنه في – *paḫs* التي

1 - (*- (المترجم) اللّغة الحثية (hittite) لغة شعب قديم كان يعيش في آسيا الوسطى.

تطابق في اللاتينية *hantezzi, pāscō,* مقابل اللاتينية *ante, anterior* (راجع زيميريني، Szemerényi، 1973 ومايرهوفر، Mayrhofer ،1981 عن تفصيل المراجع). وقد مكّن تفكيك اللّغة الحثيّة، وهي لغة هندية أوروبية اكتشفت مؤخرا بشبه أعجوبة، من «الحجة الخارجيّة» القادرة على تحويل «المعامِلات» التي أعاد بناءها في 1878 الباحث الشاب صاحب «*الرسالة*» إلى حقائق زمانية ثابتة ثبوتا ماديا.

وساهم الاهتمام الذي أولاه المختصّون في السامية لنظرية المعاملات في استقطاب النقاش حول الطبيعة الصوتية للمعامِلات التي أصبحت، بعد انقلاب كلّي في الوجهة قياساً إلى «*الرسالة*»، الشغل الشاغل لمناصري الجانب «المادي» في اللّغة (substantialistes) في السرّ والعلانية. من ذلك أنّ زيميريني يرى أنّ سوسير الذي يشتبه في أنه اعتبر، طول حياته، المعامِلات حركات، لم يكن «في أفضل الحالات إلا رائدا في النظرية الحنجريّة (laryngalisme)» التي يعدّ مولر (Möller) «مؤسّسها الحقيقي» باعتبار أنّ «نجاحها المطلق» قد تحقّق على يدي كوريلوفيتش. (جاء هذا في زيميريني، 1973، ضمن حصيلة مفيدة[عن أبحاث سوسير] لأنّها موثقة).

ويماثل هذه الغفلة عن الطابع الصرفي الفونولوجي المُلغم (morpho(no)logique) في المنهج السوسيري العمى الذي يُبين عنه بعض المقارنتين الذين لا يستعملون الحنجريّات اليوم إلا لتبرير متوافقات معجمية معزولة وغير منتظمة (مثل السنسكريتية - *pitar*، اللاتينية: *pater* > *pAter**) ويتغافلون عنها، على العكس، ما استطاعوا، «حذرا»، كلّما تعلّق الأمر بإعادة بناء الوحدات الصرفية التركيبية الدنيا (المورفيمات) المتناوبة[1].

ومع ذلك، نرجو أنّنا قد بيّنا أنّ نظرية في الحنجريّات لا يمكن أن تكون مفيدة ولا مقبولة إلّا في نظرية التناوبات الحركية للهندية الأوروبية. وبديهي أن ما شغل سوسير ليس الطبيعة الصوتيّة للحركتين A وO، بل وظيفتهما في اللّغة الهندية الأوروبية، وهي وظيفة تجعلهما من البداية في صنف أشباه الحروف: *i* أو *u*، والمائعين: *r* [الراء] و*l* [اللام]، والأنفيّين: *m* [الميم] و*n* [النون] دون أن يكون الحدّ الفاصل بين

1 - [هامش 6 في الأصل] كذا يفعل غرسيا دومنغو: «التغيير الصوتي للوصل في الهندية الأوروبية»
E. Garcia Domingo, *Sandhi en indoeuropeo*, Burgos, 1985..

الحركات والحروف قائماً بدقّة. وتكمن قيمة المفهوم الجبري للمعامِل وطابعه الثوري حقّا في أنه مكّن، فعلا، من تجريد قضايا المضامين الصوتيّة لإبراز القيم الوظيفية اللسانية الحقيقية. وبهذا المعنى فإن «رسالة» سوسير كانت بالفعل ومنذ ذلك العهد بعدُ أثرا بنيويا لم يكن فيه مفهوم «اللّغة» بما هو نظام من كيانات تقابلية وتمييزية ظاهرا متجلّيا فحسب، بل كان كذلك مفسّرا وممثّلا عليه أكمل تمثيل.

[182] إنّ سوسير، باعتباره مختصّا في الهندية الأوروبية، لا يستحقّ نعت «المقارنيّ» كما يستحقه تلميذه ميّي (Meillet) من جهة أنّ المقارنيّة ليس لها من مبرّر أو هدف عند سوسير إلا النفاذ إلى «*إعادة بناء*»: فـ«إذا كانت الوسيلة الوحيدة لإعادة البناء هي المقارنة، فإنّه، على عكس ذلك، لا هدف للمقارنة غير أن تكون إعادة بناء» (دروس في *اللسانيات العامة*، باريس، 1916، ص.-299 *Cours de linguistique générale*، انظر: ريشلار- بيغولان، 1980، ص.24؛ وكان مايي، على عكس هذا، قد صرّح في كتابه: *مقدمة في الدراسة المقارنة للغات الهندية الأوروبية*: *Introduction à l'étude comparative des langues indo-européennes*) الذي ظهر للمرة الأولى سنة 1906 أنّ «النحو المقارن لا يهدف إلى إعادة بناء اللّغة الهندية الأوروبية»، ص.VIII). ولئن كانت إعادة البناء هي الهدف الذي يقصده سوسير في الدراسة الزمانية، فلأنها تمكّن من فكّ شفرة الشذوذ في حال من أحوال لغة ما أو من الكشف، بالتجريد، عن نموذج جبري منظّم (مثلاً، صورة الجذر) له قيمة منوال العمل الصرفي وقيمة «الحقيقة» التاريخية على السواء.

وانطلاقاً من هذا، تقدّم [هذه] الطريقةُ إعادةَ البناء *داخليا*، التي تتمّ اعتماداً على مادة لسانية دنيا (راجع فلّيني، 1969، ص.23 Vallini وواتكنس، 1978، ص.64 (Watkins). والأداة التجريبية المفضّلة هي، كما رأينا ذلك مرارا، التفكير التناظري، وهو عملية ذهنيّة مماثلة في جوهرها للعملية التي تقود الإبداعات اللسانية في الغالب (راجع: دروس في *اللسانيات العامة*، ص.226).

فالمفهوم السوسيري لإعادة البناء هو إذن مُقام كليا على الوعي بالبديل الصرفيّ (allomorphie) وعلى الشروط المتحكمة فيه. ويستهدف هذا التصور الهندية الأوروبية لا على أنها أصل، بل على أنها مجموعة من العناصر المنتظمة بنيويا والخاصة بوضعية لسانية تزامنية سابقة للغات المشهودة. وتكتسي الفرضية الصرفية، في ذاتها،

قوة في الشرح عالية إلى حدّ أن الكائنات التي تتيح استعادتها لا تحتاج إلى تصديق خارجي؛ وبهذا المعنى تمثّل «الرسالة» نتيجة منهجية في ممارسة إعادة البناء الزماني.

القسم الرابع:

دراسة اللغـــات الرؤمانيـــة

فولف أوستريشر

(Wulf Uesterreicher)

[183] رغم معرفتنا لمؤلفات من القرن 18 تعالج لغة رؤمانية، هي البروفنسال، من وجهة بلاغية فيلولوجية (راجع كتاب [نحو الكتالونية] «*Razos de trobar*» للكتالاني رامون فيدال دو بيسالو Raimon Vidal de Besalù، أو [كتاب نحو البروفنسالية] «*Donatz Proensals*» لأوك فايديت Uc Faidit)، إلا أن تقليدا يجعل تاريخ الأبحاث الرؤمانية يبدأ بمؤلّف دانتي (Dante) «**في فصاحة العامة**» (*De vulgar eloquentia*) الذي كتب في 1303 و1304. وفي الحقيقة، يتساءل دانتي عن تنوع اللغات البشرية وتغيّرها ويقترح تصنيفا أول للغات الرؤمانية يعتمد على أداة التوكيد [والإثبات] (لغة الأويل oil، ولغة الدوك d'oc، ولغة السي si) وتوصيفا للهجات الإيطالية (راجع فيتالي، 1955، ص.7-11، Vitale، وفرفارو 1968، ص.13-19 Varvaro، وغوجي وآخرون، 1981، ص.40-42، Gauger et al وخاصة ابل، 1980، Appel). وإذا أخذنا علم الرؤمانية لا على أنه دراسة لغة واحدة فحسب بل على أنه توصيف للغات الرؤمانية اعتماداً على تصوّر دقيق لقرابتها وأصلها اللاتيني، فمن البديهيّ أنّ مظاهر معزولة من مجال البحث الواسع هذا هي التي تيسّرت معالجتها معالجة مرضية قبل المنعطف الكبير في التفكير اللساني في حوالي سنة 1800.

رغم هذا، فإن معارف إيجابية عدة تراكمت شيئاً فشيئاً في التوصيفات النحوية وفي جمع قوائم للمصطلحات ومعاجم[1] ووضعها، وذلك في ما يُسمّى «مرحلة ما

---

1 - لمزيد من التدقيق عن مرحلة ما قبل التاريخ في اللسانيات الرؤمانية، انظر غروبر، 1904-1906، ص.2-66، Grober ؛ وكورتنغ، 1896، ص.73-76، Korting؛ وكوكنهايم، 1932، Kukkenheim؛ ومايير، 1941، ص.7-16،Meier؛ ولازارو كارّوتر، 1949، ص. 89-112، Lazaro

قبل التاريخ» في اللسانيات الرؤمانية. وفي عصر النهضة حيث قُبلت فكرة «شرف» اللغات العامية و«قابليتها للتجويد»، ظهرت حتى المحاولات الأولى في نوع من «المقارنيّة الفيلولوجية» تستهدف التماثل بل القرابة النحوية والمعجمية في اللغات الرؤمانية «الكبرى». [184] أمّا عن تاريخ هذه اللغات، فقد ظهر القول بأصل لاتيني في وقت مبكر، بل إنّ إيطاليا شهدت مناقشة «شكل» اللاتينية الذي سيؤدي إلى الإيطالية (راجع المجلد 2، ص.312 وما بعدها). لكن، على خلاف المقاربات الوصفية ولنقُلْ، تجوّزا، التزامنية التي ستترسّخ شيئاً فشيئاً، (انظر غوجي وآخرون، 1981، ص.31-37، ودرواكسي، 1978، Droixhe) كان التقدّم بطيئا في المجال التاريخي (انظر المجلد 2، ص.538-579)[1]، بل الأدهى أن الجدال في العلوم الدينية أو الفلسفية كان يعطل هذا التقدم بأحكام قيمية وآراء مسبقة «وطنية» وبتصورات غريبة عن تغيّر اللغات: أسطورة اللّغة الأمّ كونيا، وتعدّد اللغات تعدّدا خارقا، والوجاهة التي تمنحها «المطابقة» مع اللغات المقدسة (العبرية والإغريقيّة واللاتينية)، والقول بأنّ اللّغة السلتية أصلُ اللغات الأوروبية (celtomanie)، والرجوع إلى الباسك والأتروسك والشيث، والتأثيلات التي تدعم الاعتقاد في أصل «نبيل»، والآراء عن الخلط والفساد، و«النظريات» المناخية... إلخ. (انظر مثلا دوبوا 1970، Dubois وخاصة درواكسي، 1978). ففي القرن 18 الذي نما فيه، رغم كلّ شيء، تفكير وراثي وتطوّري، كان فهم الظواهر اللغوية فهما تاريخيا (في المعنى الحديث للكلمة) معدوما تقريباً (راجع مثلا

Carreter; وفاغنر، 1950، Wagner; وفيتالي، 1955، ص.7-9، Vitale; وإيوردن، 1962، ص.1-18، Iordan; وفرفارو، 1968، ص.13-40، Varvaro; وكمبرو، 1974، ص.15-22، Camproux; ودرواكسي، 1978،Droisxhe; وباهنر، 1983، ص.10-23، Bahner; ونيدرو، شليبن لنغ، 1987، .Niederehe, Schlieben-Lange

1 - أنا لا أذكر إلا بعض الأسماء (مع تاريخ كتاب مهمّ): برناردو إلدريتي، (1606) Bernardo Aldrete ودورتي نونيس دو لياو (1606) Duarte Nunes de Leao، وسيبستيان دو كوفرّوبياس (1611) Sebastian de Covarrubias; وجيل ميناج (1660 و1669) Gilles Ménage; وشارل فرين سور دو كنج (1678) Charles fresne Sieur Du Cange; وغرغوريو ماينس إي سيكار (1737) Gregorio Mayans y Siscar; ولودوفيكو موراتوري (1738-1742)، Ludovico Muratori; وبيار نيكولا بونامي (1751) Pierre-Nicolas Bonamy; وجون بابتيست لا كورن دو بانت بالاي (1756) Jean-Baptiste La Curne de Sainte-Palaye; وتوماس أنطونيو سنشاز (1779-90). انظر غوجي، 1967، Gauger; وفارفارو، 1968، ص. 19-33، Varvaro; وألبرشت، 1975، Albrecht; وخاصة ودرواكسي، 1978، ص.99-106 وص. 142-156، Droisxhe.

مساهمة اللسانيين في «الموسوعة» الكبيرة 1751 *Encyclopédie*،1780-، وأورو 1973، ومونريال فيكار 1977 ،Monreal- Wicker، وأوستريشر، 1983، Oesterreicher).

ومهما يكن من أمر، كان النسب السلالي من اللاتينية إلى اللغات الرؤمانية وفكرة الرؤمنية (وتشمل أيضاً لغة رُومانيا) مقبولَيْن أكثر فأكثر في نهاية القرن 18 (راجع باهنر، 1983، ص.10-23 Bahner وكذلك باري، 1872، Paris). ولنغضّ البصر عن المدافعين المتأخرين عن الأصل السلتي للغة الفرنسية وعن الأصل الإتروسكي للغة الإيطالية أو الأصل الإيبيري الباسكي للغة الإسبانية الذين استمرّت تحرّكاتهم طوال كامل القرن 19 (راجع مثلاً، درواكسي، 1978، ص.154، ومونان، 1970، ص.164 Mounin، وغوجي وآخرون، 1981، ص.39). وبفضل الدراسات السابقة (مثل دراسات دو كنج Du Cange، ولاكورن دو سانت بالاي La Curne de Sainte-Palaye، وموراتوري Muratori، وسنشيز Sanchez وغيرهم) توفّرت بعدُ للعلماء توصيفات نحوية ومعاجم وعدد من النصوص والوثائق عن اللّغة اللاتينية المتأخرة وفي العصر الوسيط. فكانت «عهود سترازبورغ» (Serments de Strasbourg) وقصيدة بويشي (Boeci) وأشعار قروسطية معروفة لديهم (راجع فرفارو، 1968، ص. 32-34 Varvaro ودرواكسي، 1978، ص. 142-156). إلا أن بعض القضايا الحيوية لم تكن مطروحة أو كانت محلّ جدال مثل: ما هي اللاتينية التي هي أصل التطوّر اللغوي؟ كيف تحدّد اللاتينية «العامية»؟ كم عدد اللغات الرؤمانية التي ينبغي تشخيصها؟ ما هي العلاقات التي تجمع بينها؟ كيف يمكن أن تُجمع اللغات الرؤمانية أو حتى أن تصنّف؟ كيف يُقيّم دور الغزوات المتوحّشة ودور التغيّر اللغوي في مسار التكوين؟ وخاصة: كيف الإبانة بدقة عن التغييرات اللسانية الحاصلة؟

تعكس آثار فرنسوا رينوار (F. Raynouard) جيّدا الوضع الهشّ للدراسات الرؤمانية في هذه الحقبة الانتقالية التي تميّزت بتفاوت كبير بين حجم المواد اللسانية المتاحة والنقص الفادح في المنهج (راجع مؤلفات رينوار: **مختارات من الشعر الأصليّ للتروبادور**، 6 مجلدات باريس، 1816-1821 *Choix de poésies originales des troubadours* **ومعجم رؤماني أو قاموس لغة التروبادور مع اللغات الأخرى في أوروبا اللاتينية**، 6 مجلدات، باريس 1836-1844. (*Lexique roman ou dictionnaire de la langue des troubadours avec les autres langues de l'Europe latine*). راجع فيتالي 1955 ،Vitale، ص. 86-89، وفرفارو 1968 ،Varvaro، ص. 33-40، ورتّيغ 1976 ،Rettig، وستوروست

185] .(Strorost، 1981] ولم يخلّف رينوار أول توصيف متناسق لحالة قديمة من لغة رومانية هي البروفنسالية القديمة فحسب، (**مختارات...**، المجلد 1)، بل قدّم أيضاً أول «**نحو مقارن للغات أوروبا اللاتينية**» (**مختارات**... المجلد 6). ويجد المرء في آثاره ملاحظات قيّمة (رغم أنها ليست طريفة كليا، إذ جمع هذه المعطيات خاصة من أنحاء بروفنسالية سابقة): توصيف «المقابلات الوظيفية» بين اللواحق الإعرابية في اللاتينية (الإضافة والنصب) والأبنية الرومانية ذات الأداة (de، وA) وتوصيف التعبير الكنائي المعجميّ (périphrase) عن المستقبل والشرط في الرومانية[1]. وضبط رينوار بالخصوص سمة في البروفنسالية القديمة (وفي الفرنسية القديمة أيضاً) حيث يُستعمل تصريف déclinaison ذو إعرابين (إعراب الفاعل وإعراب النصب أو الجرّ)، ويعبّر عن الوظيفتين، في الإفراد والجمع، بالعلامة (-loi) (s = قانون، Lois = قوانين)[2]. لكن رينوار يقول، على خلاف أبحاث القرن السابق (راجع مثلا لا كورن دو سانت بلاي La Curne de Sainte-Palaye، أو بونامي Bonamy) – وهذا حاسم- إنّ لغة رومانية وسيطة قد تكون أصل اللغات اللاتينية الجديدة كلّها، وقد تكون نمت انطلاقاً

1 – انظر شوا، 1، ح.316-319، Choix. ويذكر رينوار أمثلة من صنف (*e amerai vos*) و(*amaria*) ولكن أيضاً (*pregar vos ai* باستعمال تفكيك عنصرين في كلمة مركّبة *tmèse*) والصنف (*ai a guarir*).

2 – حسب هذا القانون الخاص بالعلامة (-s) تتمايز الأشكال التالية:

المفرد/حالة الفاعل: lo mieus bels amics gentis –

المفرد/ حالة إعراب الخفض: per vostr' amor،

الجمع/ حالة الفاعل: tuit mei pensamen،

الجمع /حالة الخفض: quan vei verdeiar los partz.

انظر: Choix, I, p.121-137. ويرى رينوار أنّ فائدة الإعراب بحالتين تكمن في أنها تبيّن أنّ للغة القديمة قواعد، أي أنها كانت لغة أدبية! ويصطدم هذا التوجّه « الصرفيّ التزامنيّ » سريعاً بمسألة الشواذ الوفيرة عن قانون علامة (-s). ويتعلّق الأمر خاصّة بكلمات لاتينية هي نعوت أو أسماء يتميّز إعرابها في حالات الخفض المفردة مقطعا إضافيّا عما هو عليه في حال الرفع (imparisyllabique) مع تغيير موضع النبر أو دونه. (راجع مثلا الأصناف: *imperator-imperatorem* أو *homo-hominem* -[الحركة المنبورة بالخط الغليظ]). فمثل هذه الكلمات لا تدخل عليها علامة (-s) في حالة الفاعل /المفرد: *trobaire, trobador, trobador, trobadors*. وفي سنة 1861 فحسب قدّم غسطون باري في أطروحته في «مدرسة المواثيق» حلّا لهذه المسألة (« **دراسة في دور النبر اللاتيني في اللغة الفرنسية** »، باريس ولايبزيش، *Etude sur le rôle de l'accent latin dans la langue française*).

من لاتينية فاسدة، بل يصل إلى حدّ تشخيص هذه *اللّغة الرّومانية* (المستعملة بين القرنين السابع والتاسع) في البروفنسالية القديمة عندما يدّعي أن عناصر من هذه اللّغة الرّومانية قد ظلت مشهودة في لغة التروبادور. وفي هذا خطأ جسيم يطرح مشاكل عصية على الحلّ (مثل تفسير لاتينية لغة بلاد رُومانيا).

وعارض رأيَ رينوار مباشرة شلاغل الذي استبق في كتابه «**ملاحظات في اللّغة البروفنسالية وأدبها**» (*Observations sur la langue et littérature provençales*) (باريس 1818) انتقادات دياز (Diez). فقد نعَتَ دياز في مقدمة كتابه في النحو، رينوار الذي خالطه في باريس بأنه «مؤسّس الفيلولوجيا الرّومانية» (راجع: فيتالي، 1955، Vitale، ص.92-103، وكورتيوس، 1960، Curtius، وإيوردن، 1962، Iordan، ص.19-22، وفرفارو، 1968، Varvaro، ص.51-83، ورتّيغ، 1976، Rettig، ومالكيال 1976، Malkiel). لكن التعارض بين هذين العالمين لكبير: فدياز يرى أن اللغات الرّومانية جميعها تنحدر مباشرة من اللاتينية وأنها، بتدقيق أكثر، تطوّرت عن اللاتينية التي كان يتكلّمها الشعب، وهو يميّز، عند اعتبار اللغات الأدبيّة دون غيرها، بين مجموعة شرقية (الإيطالية والفالاكية Valaque وهي لغة تساوي تقريباً لغة رُومانيا) ومجموعة غربية شمالية (البروفنسالية والفرنسية) وغربية جنوبية (الإسبانية والبرتغالية). ولم تعد النظرة إلى هذه اللاتينية «*العامية*» نظرة سلبية، ولم تعد هذه اللاتينية تعتبر لغة فاسدة أساسا. ولئن أقرّ دياز بأهمية الغزوات الجرمانية فإنه لا يراها عاملا حاسما في تغيّر اللاتينية. أما عن المنهج فتجديد دياز يتمثل في اعتماد القوانين الصوتية ومنهج المقارنة الذي وضعه بوب وراسك وغريم وفي تطبيقه[1].

ويشير دياز نفسه في «**نحو اللغات الرّومانية**» (*Grammatik der romanischen Sprachen*) أنه سلك مسلك غريم ومؤلفه في «**نحو الألمانية**»(غوتنغن 1819، 18222) مما يستتبع أن نحوه في اللغات الرّومانية ذو أسّ راسخ في دراسة الأصوات ويبرز أهمية التغييرات الصوتية. وكان دياز يلحّ في توصيف التصريف والاشتقاق على أهمية

---

1 - عن تشكيل هذا «النموذج» انظر دلبروك، 1919، الفصل 3، وبدرسن، 1962، ص.240-262، Pedersen، وتاليافيني، 1963، ص.50-93، Tagliavini، وروبنس، 1967، ص.164-197، Robins، وفارفارو، 1968، ص. 40-50، ومونان، 1970، ص.120-125، Mounin، وبنفاي، 1965/1869، ص.247-515، Benfey.

التماثل ويحترم، مبدئياً، الفرق بين التطوّر الشعبي والتطوّر العلمي (*Naturproducte versus Kunstproducte*)، لكنّ قسم التركيب خاصة هو ما يظل في مؤلفه صالحا إلى اليوم. [186] ويمكن أن يوصف عمل العالم الألماني بالصياغة التالية: «دياز=دينوار (المادة الأولية) + غريم (المنهج)» (غاوجز وآخرون، 1981، ص.18). وتبين هذه الصياغة جانب الاستمراريّة في بناء الدراسات الرومانية الحديثة. وهي تؤكد أيضاً، في الوقت نفسه، جانب التفاصيل: تكمن التطوّرات النظرية التي تؤدي إلى بناء دراسة اللغات الرومانية دراسة موثوقة حقّا في تطبيق برنامج النحو المقارن (راجع باهنر، 1983 و1984، Bahner، وأوستريّشر 1983 و1986). وبذلك يكون المنهج التاريخي المقارنيّ مركز هذه الطريقة الجديدة في النظر في المسائل التي ستغلب على القرن 19 كلّه[1].

وشرحت المقارنيّة إذا الأزمة ورفعت الحواجز الإبستيمولوجية التي كان يُواجهها أي بحث لساني في السابق. وقد تساق لبيان نشأة هذا الغرض في المجال الهندي الأوروبي والجرماني أربعة شروط هي: «اكتشاف» السنسكريتية والحماسة للماضي ونمو العناية بالظاهرة اللغوية، وأخيراً الوعي التاريخي والتاريخانية (historicisme) التي بدأت تشقّ طريقها[2]. لكن هذا كلّه يدلّ ببساطة على أنّ إقامة اللسانيات الرومانية بكتاب «*نحو اللغات الرومانية*» (3 أجزاء، بون، 1836-1843) و«*القاموس التأثيلي للغات الرومانية*» (بون، 1854) (*Etymologisches Wörterbuch der romanischen Sprachen*) لفريديريش دياز مرتبط ارتباطاً تامّا ببرنامج اللسانيات التاريخية المقارنيّة واكتشافاتها[3]. ولا يستدلّ على هذه التبعية بالفارق الزّمني و«تأخر» بناء اللسانيات الرومانية بالنسبة إلى اللسانيات الهندية الأوروبية والجرمانية فحسب، بل أيضاً بالبناء الموازي «للسانيات» الأخرى (السلافية والسلتية والإغريقيّة إلخ.) التي نشأت هي أيضاً

---

1 - عن هذه «القوة النموذجية»، (انظر أوستريّشر، 1977) وراجع العروض عن لسانيات القرن 19: دلبروك، 1919، وبدرسن، 1962، وروبنس، 1967، ص. 164-197، وأرنس، 1969، الجزء 2، Arens، ومونان، 1970، ص.156-216، وكذلك كريستمن، 1977، Christmann.

2 - راجع غاوجر وآخرون، 1981، ص.19-28؛ واستريّشر، 1986، ص.113-119. عن المناخ الفكري والثقافي في ألمانيا المشروط بالفكر الرومنطيقي، راجع غروبر، 1904-1906، ص.-66 118 وخاصّة ص.-103 116؛ وريشي، 1914 (Richet)؛ وغوسدرف، 1982؛ وباهنر، 1983، ص.28-30، وغمبرشت، 1984؛ وغريبر شميتّر، 1985، ص.18-59 (Gipper, Schmitter).

3 - لهذا أمكن لإيوردن حتى أن يناقش جدّيا الرأي القائل بأنّ غريم هو مؤسّس اللسانيات الرومانية. (راجع إيوردن، 1962، ص.17-18.

وبنسق «منتظم» في ألمانيا في سياق مؤلّفات غريم (انظر القسم الثاني من هذا الفصل، وراجع دلبروك، 1919، Delbrück، الفصل الرابع، وبدرسن، 1962، Pedersen). وبهذا المعنى، يمكن أن يقال إنه لو لم يُقِم دياز اللسانيات الرؤمانية، لكان عالم ألماني آخر فعل ذلك مكانه (غوجي وآخرون، 1981، Gauger et al.، ص.18).

وقد يبدو مفاجئا أن نلاحظ أن اللسانيات التاريخية والمقارنة لم تنشأ في مجال اللغات الرؤمانية الملائم حيث «*اللّغة الأصيلة*» (*Ursprache*) أي اللاتينية، ووضعياتها الوسيطة واللغات الحديثة المنحدرة منها مشهودة كلّها ومدروسة دراسة جيدة[1]. فاكتشاف القوانين الصوتية وصوغ المنهج المقارنيّ قد تمّا، بالعكس، في حيّز لساني آخر لا أثر فيه للغة الأم، وحيث الحقب اللسانية المشهودة نادرة، أي أنه حيّز ينبغي فيه الاكتفاء بإعادة بناء الأشكال افتراضيّا، لا غير. لكن الوضعية ليست متناقضة من الوجهة الإبستيمولوجيّة: فرغم أن معرفة اللّغة اللاتينية يمكن أن تكون فرصة خارقة لمراقبة الفرضيات (بدرسن، 1962، ص.97-98) فليست لاتينية الآثار «الأدبيّة» هي التي تصلح تفسيراً لكل لغة من اللغات الرؤمانية، بل تلك اللّغة «العامية» التي لا تشاهد مباشرة في أي موضع والتي ينبغي إعادة بنائها بواسطة قواعد للتغيير تستنتج من اللغات المشهودة. لذلك سنلحظ تطوّر مفهوم اللاتينية العامية نفسه بحسب تطوّرات علم اللسانيات. وفي هذه الظروف كان الخلط بين أصل اللغات الرؤمانية واللاتينية الأدبيّة التي يعرفها الجميع [187]، في آخر الأمر، حاجزا أمام تشكّل اللسانيات الرؤمانية أكثر مما كان مساعدا لها.

وبعمل دياز، تشكّلت نواة لنموذج البحث في اللسانيات الرؤمانية. وكان ينقص أن توجد في الفترة نفسها مادة مؤسّسية تلائم هذه النواة. وينبغي الإلحاح على هذا النقص في «التزامن» بين المظهر «الداخليّ» والمظهر «الخارجيّ» للتطوّر العلمي. فمسار المأسسة والحِرفية والشرعنة المجتمعية كان مسارا بطيئا ومعقّدا، وهو، مع ذلك، يختلف كثيراً باختلاف البلدان مثلما يبدو ذلك من المقارنة البسيطة بين ألمانيا وفرنسا

---

1 - راجع فرفارو، 1968، ص.33 «في نهاية القرن 18، توفرت للسانيات الرومانية عديد المؤلّفات النحوية والمعاجم وبعضها جيّد الصنعة، وعدد لا بأس به من طبعات النصوص القديمة. وما كان من المستحيل تحصيل نتائج طريفة ومفيدة لو لم يتيسّر منهاج مناسب». راجع غاوجر وآخرون، 1981، ص.25.

(غروبر، 1904-1906، Gröber وأورو، 1983، وغمبرشت، 1984، Gumbrecht،
وهولتن شميت، 1987، Hülttenschmidt).

ففي البلدان الناطقة بالألمانية، بدأت تظهر ابتداء من الثلاثينات،[1] وبنسق منتظم، المنابر المخصصة، على الأقل جزئيا، للفيلولوجيا الرومانية[2]. لكن المقارنيّة الرؤمانية لم تكن المشغل الرئيس للأساتذة، إذ كان عليهم تدريس الأدب والنقد الأدبيّ أساسا. ولن تفتح «الحلقات الدراسية» إلا في الثلث الأخير من القرن (انظر القسم الأول من الفصل الثاني، وكريستمن، 1985، Christmann، ص.29-39). وكان على فقه اللغات «الحديثة» أن يناضل ليتطوّر ضد صلاحيات فقه اللّغة الكلاسيكي والشرقي، ولقي في هذا الصراع مؤازرة ثمينة من علماء التربية وأساتذة التعليم الثانوي ومختلف وزارات التربية (غروبر، 1904-1906 Gröber، ص.124-125، وكريستمن، 1985، ص.19-23). وفي مفتتح القرن، بدأ يتنامى عدد المنشورات من النصوص والدراسات النحوية المفردة التي مكّنت الألمان من ترسيخ حضورهم في مجال لم يلجوه حتى ذلك الوقت. وبإدراج الدراسات الرؤمانية في النظام الجامعي أصبحوا المنتجين الرئيسيين[3].

لئن عملت البلدان الناطقة بلغة رؤمانية كلها، فعلا، على تطوير المعارف في هذا المجال، فإن الفرنسيين وحدهم هم الذين شهدوا بداية تكوين مدرسة: فقد موّلت *أكاديميّة النقوش والآداب الجميلة* (A.I.B.L) أبحاث رينوار. وفي سنة 1821 فتحت «*مدرسة المواثيق*» (*École des Chartes*) أبوابها، وشارك تلاميذ رينوار حتى في إحداث أول جمعية معروفة للسانيات (*جمعية اللسانيات*، في 1837) (أورو، 1983). فشلت هذه المدرسة -إن صحّت هذه التسمية- في إقامة اللسانيات الرؤمانية. ويعود

---

1 - لم تظهر عبارة « الفيلولوجيا الرؤمانية» والاسم «اختصاصي في اللغات الرومانية» إلا في السنوات الأربعين. راجع كريستمن، 1985، ص.19-20.

2 - غريسن، 1827، (Grießen) بون (1830)، هاله وروستوك، 1833، ماربورغ، 1836، توبنغن، 1844، ميونيخ، وغوتنغن، 1853...إلخ. (راجع غروبر، 1904-1906، ص.103 ; وغاوجر وآخرون، 1981، ص.29-30; وباهنر، 1983، ص.28-30; وكريستمن، 1985، ص.11-28)

3 - راجع خاصة الإشارات التي قدّمها غروبر (1904، 1906-Gröber)، ص.103-116 وفي مواقع متفرّقة من الكتاب.

ذلك إلى أسباب نظرية[1]، ولكنّه يعود أيضاً إلى أسباب مؤسّسية: إذ لم يكن في فرنسا نظام جامعي حديث قبل السنوات 70 (انظر القسم الرابع من الفصل الثاني). وفي هذا السياق، ينبغي التنويه بعمل غسطون باري (G. Paris) (غمبرشت، 1983، Gumbrecht) فهو الذي أدخل إلى فرنسا الرؤية التاريخية لدى دياز الذي تتلمذ عليه في بون. وسيترجم بمشاركة أوغست براشي (A. Brachet) وألفرد موريل فاسيو A. Morel- Fatio « *نحو اللغات الروْمانية*» (1874-1876) الذي سيُستعمل كتابا مدرسيا في فرنسا. وسيبعث باري (مع بول ماير p. Meyer) مجلة «روْمانيا» ((*Romania*) 1872)) وسيساهم في إنشاء «*جمعية النصوص الفرنسية القديمة*» (*Société des anciens textes français*) (1875).

ويمكن القول إنه ابتداء من السنوات 60 تناغمت الأبحاث في اللغات الروْمانية في البلدان المختلفة، تحت هيمنة النموذج الألماني (غروبر، 1904-1906، Gröber، ص.119-120). [188] وكانت المجلات المختصّة التي نشرت في هذه الفترة مجلات دولية[2].

أما النموذج الثاني للمقارنية أي المنوال البيولوجي لشلايشر فلم يكن له تأثير يذكر في الدراسات الروْمانية (بدرسن، 1962، Pedersen، ص.265-272، وسيبوك،

---

1 - كنّا تحدّثنا عن المأزق الذي تمثله الدعوة إلى اعتبار البروفنسالية لغة أصلية (راجع ما قبل هذا)

2 - انظر:

- 1859، «حولية الأدب الروْماني والإنجليزي» - *Jahrbuch fur romanische und englische litteratur*
- 1865، حوليات دانتي - *Dantejahrbuch*
- 1870، مجلّة اللغات الروْمانية - *Revue des langues romanes*
- 1871، الدراسات الرومانية - *Romanische Studien*
- 1872، مجلّة «روْمانيا» - *Romania*
- 1873، الأرشيف اللغوي الإيطالي - *Archivio glottologico Italiano*
- 1877، مجلة الفيلولوجيا الروْمانية - *Zeitschrift fur romanische Philologie*
- 1883، البحوث الرومانية - *Romanische Forschungen*
- 1890، التقارير السنوية الهامة عن التقدم المحرز في الفيلولوجيا الرومانية - *Kritische Jahresberichte uber die Fortschritte der Romanischen Philologie*
- 1894، المجلّة الإسبانية - *Revue hispanique*

لمزيد التدقيق انظر كورنتغ، 1896، ص.83 (Korting)؛ وغروبر، 1904-1906، ص.125 (Gröber).

1966، Sebeok، الجزء 1، ص.374-395، ومونان، Mounin 1970، ص.196-202). ولئن أمكن أن يذكر في هذا السياق العضوي كتاب هوغو شوشارت (H. Schuchardt) «النظام الحركي في اللغات اللاتينية العامية» (*Der Vokalismus des Vulgärlateins*) (3 مجلدات، لايبزيش، 1866-1868)، فينبغي أن يلاحظ أنّ هذا الباحث سيصبح، سريعاً، مناهضاً لأيّ تصوّر ميكانيكي في اللسانيات.

أما الوجهة الكبرى الثالثة في اللسانيات المقارنيّة في القرن 19 فيمثلها فريق النحاة الجدد (انظر ص.413؛وراجع فيتالي 1953، ص.107-113؛ وإيوردن، 1962، Iordan، ص.30-40؛ وروبنس، 1967، ص.183-192؛ وفرفارو، 1968، ص. 125-164؛ ومونان، 1970، ص.206-216؛ وكمبرو، Camproux, 1974، ص.28-31؛ وجنكوفسكي، 1972، Jankovsky).

ولا شكّ أنّ هذه المدرسة سيطرت أيضاً على لسانيات نهاية القرن 19 وبداية القرن 20. ويعدّ فيلهام ماير لوبكا (Wilhem Meyer- Lubke) الذي سمي «أمير الاختصاصيّين في اللغات الروْمانية» أشهر مَن يمثل هذا التوجّه (راجع فيتالي 1953، ص.113-117؛ وإيوردن، 1962، ص.36-40؛ وسيبوك، 1966، ج2، ص.174-182، Sebeok وفرفارو، 1968، ص.141-150 وغريف، 1970، Greive؛ وغوجي وآخرون، 1981، ص.99-116.). وظهر كتابه «نحو اللغات الروْمانية» في أربعة مجلدات بين 1890 و1903 بلايبزيش وتلاه كتاب «مدخل في اللسانيات الروْمانية» (*Einführung in die romanische sprachwissenschaft*) (هايدلبرغ، 1901) و«النحو التاريخي للغة الفرنسية». (*Historische Grammatik der französischen Sprache*) (مجلدان- هايدلبرغ 1908-1921) و«القاموس التأثيلي للغات الروْمانية» (هايدلبرغ، 1911-1920) (REW) (*Romanisches Etymologisches Wöterbuck*).

ولئن كان من المهمّ، بالنسبة إلى دياز، بيان أنّ اللغات الروْمانية تنحدر مباشرة من اللاتينية الشفوية، على نقيض رأي رينوار، فإن ماير لوبكا كان يجهد نفسه، منذ أن شارك سنة 1888 في تأليف كتاب «مخطط» (*Gundriss*) لغروبر بمقال ««اللغة اللاتينية في البلدان الروْمانية» (Die lateinische Sprache in den romanischen Löndern) في أن يجدّد بتطبيق الطريقة المقارنيّة تطبيقا صارماً «الشكل» الدقيق لهذه اللاتينية «العامية» التي كان يتصوّرها، والحق يقال، على أنها لغة «متناسقة». واتباعا

لمواقف النحاة الجدد، لم يكتف لوبكا في نحوه المقارن بدراسة اللغات الرؤمانية المكتوبة أو الأدبيّة بل درس اللغات واللهجات كلّها حتى في أشكالها المعاصرة. وفي هذا توسيع بالغ لحقل البحث، قياساً إلى دياز الذي اكتفى باللغات الرؤمانية الأدبيّة- مما يقتضي ضربا من «التقنين المتقادم» (راجع فارفارو، 1968، ص.64-65). وعرض ماير لوبكا تأليفا لنتائج اللسانيات الرؤمانية واكتشافاتها منذ دياز. وتفاقمُ المعارف الإيجابيّة هذا واضح جليّ في «*المعجم التأثيلي*» «*REW*»، فهو يضمّ، في عرض منسجم وعملي، ما يقارب ضعف المعلومات الواردة في كتاب دياز[1]. وينبغي الإلحاح على أنه حصل تقدّم نوعيّ واسع، لا يلحظ في قسمي «الصرف» و«التركيب» في كتاب النحو المقارن وفي القاموس التأثيلي- وجميعهما ما يزال مقبولاً إلى اليوم- بل يلحظ أيضاً في تصوّر أكثر تطوّراً للغات واللهجات الرؤمانية وفي تصنيف أدقّ للوحدات اللغوية. وشمل هذا التصنيف- إضافة إلى البرتغالية والإسبانية والبروفنسالية والفرنسية والإيطالية والرؤمانية (دياز) [189] – الكتالونية الريتو-رؤمانية*، والسردانية والدلماتية (التي لم تكن معروفة زمن دياز)، كما تمّ أيضاً اعتبار جميع التنويعات اللهجية الكبرى.

تطابق حدود أعمال ماير لوبكه حدود برنامج النحو الجديد: يمكن أن توسم المبالغة في أهمية العنصر الصوتي على حساب ما هو دلالي وما هو من غير اللّغة بأنها مبالغة «وضْعية». إلا أنه يوجد لديه، أحياناً، حدس مبهم بما يمكن أن يكون تجاوزا لموقف «*النحاة الشبّان*» (*Junggrammatiker*). من ذلك أننا نجد في «**القاموس**» (*R.E.W*) إشارات إلى قيمة العوامل الدلالية والنفسية والاجتماعيّة الثقافية. ومن هذا النسق عنايته بالمسمّياتية (onomasiologie) ومشروع «**الأسماء والأشياء**» (*Wörter und Sachen*). إلا أن الأمر يتعلق، باختصار، بملاحظات معزولة لا تعني البتّة تغيرا في المنحى المنهجي.

وقيل، على حقّ، إنّ ماير لوبكا، الذي «أعاد» تقريباً عمل دياز و«كمّله» وذلك بكتابه في النحو وبمعجمه التأثيلي، يمثّل بسيطرته على المواد ودقّته المنهجية أفضل ما

1 - قام رودلف فينديش (Rudolf Windisch) بحساب دقيق في غاوجر وآخرون، 1981، ص.114.

* - اللغات الريتو رومانية (Rhéto-romanes): اسم عامّ يشمل لهجات الشمال الشرقي لإيطاليا (لهجة مقاطعتي فريولي والبندقية) وشمالها مع جنوب مقاطعة تيرول وجنوب سويسرا.

في برنامج النحو الجديد؛ وينبغي لتخصيص عمله تخصيصاً كاملاً أن تُذكر أيضاً انتقائيته الحذرة و«إحجامه» النظري. وصحيح أنّ أعماله تظلّ، في اللسانيات الرومانية ذات التوجه التاريخي، قاعدة صلبة ولا يقوم مقامها، في نوعها، أيّ عمل آخر.

وتتجلّى أهمية البرنامج النحوي الجديد في المؤلفات الكبرى مثل مؤلّفات غوستاف غروبر (G. Gröber) (*مخطط فيلولوجيا اللّغة الرومانية*، I، ستراسبورغ، 1888، 1904-19062، *Gundriss der romanischen Philologie*) وإدوارد بورسيي (E. Bourciez) (*عناصر من لسانيات الرومانية*، باريس، Éléments de Linguistique romane) وكريستوفر نيروب (K. Nyrop) (*النحو التاريخي للغة الفرنسية*، 6 مجلّدات، كوبنهاغ، 1888-1930، Grammaire historique de la langue française).

ولا تزال قوّة [هذا البرنامج] إلى حدّ اليوم بارزة للعيان. (راجع مثلاً، إرنست غاميلشاغ، *القاموس الاشتقاقي للغة الفرنسية*، هايدلبرغ، 1928، Ernest Gamillscheg, *Etymologische Worterbuch der franzosischen Sprache,*، *والتركيب في اللّغة الفرنسية تاريخيا*، توبنغن، 1957، *Historische franzosische Syntax,*.، وغرهارد رولفس، *النحو التاريخي للغة الإيطالية ولهجاتها*، 3 مجلدات، بيرن، 1949-1954. - Gerhard Rohlfs, *Historische Grammatik der italieniischen Sprache under ihrer Mundarten,*، وهاينريش لاوسبرغ، *لسانيات الرومانية*، 3 مجلدات، برلين، 1956-1962. - Heinrich Lausberg, *Romanische Sprachwissenschaft,*)[1]

بعد هذا، ينبغي أن نذكر أنّ لسانيين ألمان وفرنسيين وإيطاليين بدؤوا ابتداء من 1885 في الابتعاد أكثر فأكثر عن مذهب النحاة الجدد. وبدأ مسار هذا التباعد، من ناحية، نتيجة لإعادة تقييم المعطيات التجريبية (اللّغة الشفوية واللهجة، وحدود اللهجة، التنوّع والتغيّر اللسانيان، وضروب التجديد في التعابير، الامتزاج اللغوي، الكريولية، إلخ.)، وهو، من ناحية أخرى، ناجم عن تناقضات نظريّة (راجع مثلا مفهومي «القانون

1 - في هذا السياق، تعدّ الملاحظة التالية صائبة ولا شكّ «لا أحد من بين الذين اشتغلوا في المجال التاريخي ظل خارجا عن تأثير النحو الجديد... وكل ما هو متاح هو أن نميّز بين ممثلين [لهذا التوجه] يتفاوتون قليلاً أو كثيراً في نمطيتهم... والخلاصة هي أنّ التوجه النحوي الجديد هو محض طريقة محددة في مقاربة الظواهر، طريقة تتآلف مع تصورات مختلفة للغة وللسانيات ولا يمكن أن يرفضها أي توجّه آخر دون ضرر» (غاوجر وآخرون، 1981، ص.73، Gauger *et al.*)

الصوتي» و«النظام اللهجي»...إلخ). وأفقد الدليل على هذه الحدود والنقائص برنامج النحاة الجدد قدرا من مصداقيته (راجع مثلا إيوردن، 1962، ص.40-55، وفرفارو، 1968، ص.150-164 والفصول V-VIII). وانطلاقاً من هذا حصل «انفتاح» في الأبحاث اللسانية: ففي مجال الدراسات الرومانية، يُذكر خاصة (أ) غراسيادو إساي أسكولي [190] (Ascoli) (فيتالي، 1955، ص.116-124، وإيوردن، 1962، ص.42-46، 51، وفارفارو، 968، ص.104-114 و167-170) بمؤلّفه «بحوث لاتينية» (*Saggi ladini*) و«مخططات أولية فرنسية بروفنسالية» (*Schizzi franco-provenzali*) (الأرشيف اللغوي الإيطالي، 1 و2، 1873 و1875). (Archivio Glottologico Italiano, I et III, 1873 et 1875) و(ب) هوغو شوشرت (Schuchardt) (هوغو شوشرت، في القوانين الصوتية. ضدّ النحاة الجدد. برلين، 1885. *Uber die Lautgesetze, Gegen die Junggrammatiker*، وهوغو شوشرت بريفيار، *دليل اللسانيات العامة*، نشرة ليو سبيتزر، هاله، 1922 – Hugo Schuchardt-Brevier, Ein Vademecum der allgemeinen Sprachwissenschaft, éd. راجع فيتالي، 1955، ص.125-133، وإيوردن، 1962، ص.47-51 وص.68-84، وسيبوك، 1966، ج1، ص.504-511، وفرفارو، 19688، ص.150-158) اللذيْن سلكا مسالك جديدة وعارضا الدُغمائية المنهجية لدى النحاة الجدد. وواصل آخرون، جزئيا منذ القرن 20، هذا العمل الصبور في إعادة تصويب الوجهة نذكر منهم المختصين في الرومانيات: جيليرون (J. Gilliéron) ولويس غوشا (L.Gauchat) غسطون باري، وبول مايي والأبّ روسلو وكارل فوسلر (K. Vossler)، إلخ. وعدّلت نتائجُ هذه الأبحاث تباعا المفاهيمَ المركزية في النظرية المقارنيّة. فقد مسّها تجديد التأويل واكتسبت بذلك منزلة مختلفة: «صلات القربى بين اللغات» و«التصنيف» و«اللّغة الأصليّة Urpsprache » و«إعادة البناء» و«التجديد» و«التغيير اللساني» و«التغيير الصوتي» و«القانون الصوتي». اكتسبت مكانة جديدة (راجع ص.412). وأصبح اشتغال التماثل أفضل فهما. وأدرج تأثير اللّغة الأصليّة (الطبقة اللغوية الأصليّةsubstrat) واللّغة الفوقية (superstrat) ودور التنوّع الداخليّ في لغة من اللغات ضمن المنهجية المتّبعة. وتجلت اللهجات وظروفها الاجتماعيّة والثقافية في صوغ جديد. وأصبح التأثيل يعالج الحالات حالة حالة ضمن تصوّر سيسمّى لاحقاً «تاريخ الكلمة». وأضحى مفهوم «الشخص المتكلّم» مفهوماً ضروريا في البحث

اللساني. وبهذه التغييرات والتدقيقات تحوّل حتى مفهوم «اللّغة» وغنِي وصف تاريخ اللغات بأبعاد جديدة[1].

وليس من المغالاة أن يقال بأن مذهب النحاة الجدد سيلقي أشدّ المعارضة ضمن البحث في الرومانيات. ففي نهاية القرن 19 أصبح هذا البحث المعبّر عن توجّه منهجي ومفهومي جديد. وكان «علم اللهجات» (dialectologie) و«الجغرافيا اللسانية» (انظر القسم الرابع) وعلم التسمية (onomasiologie) والطريقة المعروفة باسم «الكلمات والأشياء» (Worter und Sachen) أولى ثمار هذا التوجّه. (بوب، Pop, 1950, XXIII-LV، وإيوردن، 1962، ص.5-55 وص.84-103، وتاليافيني، 1963، الفقرة 42 والفقرة 41، وفارفارو، 1968، الفصلان 6 و8.). عى أنّه ينبغي أنْ لا ننسى أنّ المدرسة الذهنية المثالية وُفّقت في جعل صنف من البحث الوضعي يفقد مصداقيته. (فيتالي، 1955، ص.157-166، وتاليافيني، 1963، الفقرة 42، وسيبوك، 1966، الجزء 2، ص.333-342، وفارفارو، 1968، الفصل 7، وكريستمن، 1974.). ولعلّ تطوّر التأثيل هو الذي يشهد بوضوح سافر على المكتسبات المنهجية الحاصلة في مجال البحوث الرومانية[2].

وبديهي أن هذا كلّه يعود أساساً إلى الامتيازات الكبيرة التي كانت تتاح للدارسات الرومانية: فقد كانت تحظى بقاعدة توثيقية واسعة لا تشمل، فحسب، اللغات واللهجات «اللاتينية الجديدة» الحيّة كلّها، بل تشمل أيضاً استرسالا تاريخيا للنصوص يكاد لا ينقطع، وهو استرسال يعود إلى حدّ اللّغة اللاتينية. استطاعت اللسانيات الرومانية بهذه «التجريبية» أن تحدث انفتاحاً منهجيا وأن تدفع إلى تحوّل في تصوّر القدرة اللغوية طبع لسانيات مستهلّ القرن 20 كلّه. لهذا سيسمّي ليو شبتزر اللسانيات الرومانية: المعلّمة اللسانية (*proeceptrix Linguisticae*).

---

1 - يعدّ تاريخ التغيرات في مفهوم «اللّغة اللاتينية العامّية» (vulgaire) في القرنين 19 و20 مثالا مفيداً على هذه التدقيقات في المفاهيم.

2 - انظر الملاحظة التالية: «منذ حوالي سنة 1900، أصبحت اللسانيات الرومانية المجال الذي أبرزت فيه صحّة الطرق الجديدة وسُلكت فيه مسالك جديدة في البحث اللساني وأعلنت به مبادئ جديدة. وإجمالا، قادت التصورات التي فرضت نفسها بين المشتغلين باللغات الرومانية دراسات الجيل الأخير ممن اشتغلوا باللسانيات الهندية الأوروبية». (سيميرنيي، 1977، ص.288، Szemerényi).

الفصل الرابع:

الطرق والمجالات في اللسانيات

القسم الأول:

المعجميّة

ألان ري

(Alain Rey)

[193] يعود تصوّر القاموس الأحاديّ اللّغة في أوروبا، في القسم الأكبر، إلى الغربلة والتمحيص البطيء للمعطيات المتراكمة لوصف اللغات القديمة واللاتينية على وجه الخصوص، باستعمال اللغات المحلية. من ذلك أنّ المسار في فرنسا كان مسارا مسترسلا من روبار إيتيان (Robert Estienne) إلى «مكنز» *«Trésor»* جان نيكو (J. Nicot)، ومن هذا الأخير إلى القواميس التي تصف الفرنسية (ريشلي، 1680، Richelet وفورتيار، 1690، Furetière وقاموس الأكاديميّة، 1694). وما يزال تحليل تمفصل هذا المسار ذي الطابع العلمي مع الإيديولوجيات السائدة ومع الأفكار في الظاهرة اللغوية تحليلا منقوصا. لكن تاريخه الملموس الذي يقارب تاريخ القواميس الإيطالية والإسبانية مدروس دراسة جيّدة (كيمادا، 1968، Quémada).

وفي القرن 17، كانت إيطاليا هي الرائدة بصدور *«قاموس [أكاديميّة] كروسكا»* (*Vocabulario della Grusca* (1612)). وفي القرن 18 تدفّقت النظرية المصطلحية في إنغلترا وفرنسا، جزئيا حول الموسوعات الكبرى (شمبير Chambers ثم «القاموس الاستدلالي» (Dictionnaire raisonné) لديدرو ودالمبار (-Diderot d'Alembert): فالأفكار التأسيسية ماثلة مثلا- في فرنسا- عند دوهاميل دو منصو (Duhamel du Monceau) وعند ديدورو وعند بوفون (Buffon) وعند ريّومور (Réaumur) وتطبيقاتها الأبرز عند غيطون دو مورفو (Guyton de Morveau) ولافوازي (Lavosier) اللذين أسّسا في الآن نفسه الكيمياء الحديثة والمصطلحية الكيميائيّة الحديثة. [194] وستؤدّي قضايا التعيين (désignation) ووقوع الأسماء على الأشياء (nomination) والمسائل التي يطرحها تنظيم الأسماء (المصطلحات) في مجموع

مفهومي منظم (علم المصطلحية) إلى نظرة مختلفة إلى المسألة بحسب كون الرؤية رؤية علمية - مثلا عند ويول في «تاريخ العلوم الاستقرائيّة»، 1837 (Whewell, History of inductive sciences) أو تكنولوجية أو إيبستيمولوجية، وحتى فلسفية. أمّا الصلات التي تجمع، ضمنيا في الغالب بين صناعة المعجم ببعدها اللساني الاجتماعيّ والمصطلحية فلن تناقش نقاشا صريحا إلا في القرن العشرين (ري، 1979،Rey).

أمّا صناعة معاجم اللغات، فقد تطوّرت عاداتها الأكثر إبداعا في إسبانيا حيث كان عمل «الأكاديميّة الملكيّة» التقعيدي أمرا مشهودا (قاموس اللّغة الإسبانية، 1726-1737، (*Diccionario della lengua española*)، وفي انغلترا حيث وضع صمويل جونسون (S. Johnson)، معتمدا بشكل واسع على قواميس مزدوجة اللّغة، منهجية جديدة في قاموسه للغة الأنغليزية (1755) طوّرت القاموسيّة اللسانية. أمّا في فرنسا، فظلّت النتائج الحاصلة، كما أشار إلى ذلك بوجون (Pougens) سنة 1794 في مشروع قاموسه، نتائج متواضعة نسبيا، خاصة نتائج الأكاديميّة الفرنسيّة، وذلك إزاء المجلدات الخمسة الضخمة الصادرة عن أكاديميّة كروسكا (راجع المجلد الثاني، ص 319) والمطويّات (in-folio) الستّ الصادرة عن الأكاديميّة الإسبانية والقاموس الكبير للغة البرتغالية في عشرة مجلدات[1] أو قاموس جونسون، المخصّصة جميعها للغة والمُطعَّمة بالتأثيلات والاستشهادات الأدبيّة (الحجج الإسبانية *Autoridades*). وحتّى التجديد الصرفي التأثيلي في طبعة برنسبس (princeps, 1694) لقاموس الأكاديمية حيث جُمعت المداخل في عائلات من الكلمات متردّدة الحدود، قد حذف للعودة إلى ترتيب المداخل ترتيبا ألفبائيا صارماً (1718). واقتصرت طبعات القرن 18 على وضع قاعدة لا تقبل كثيراً من التطوّر، ومحدودة الصرامة في البداية. كذا كان

---

1 - (* (المترجم) المطويات (In-folio) هي شكل من أشكال الكتب حيث تطوى الورقة طيتين أو أربع طيات. وكانت هذه المطويات كتبا مرجعية ثقيلة الوزن.

1- لعلّ بوغنس (Pougens) يفكّر في «قاموس اللّغة البرتغالية» (Diccionario da lingua portugueza)الصادر عن الأكاديميّة الملكيّة البرتغالية للعلوم. كان مجلّده الأوّل قد ظهر (في 1789) وخصّص أكثر من 500 صفحة لحرف A، دون أن يتجاوز النشر ذلك. وفي السنة نفسها ظهر «قاموس اللّغة البرتغالية» لأنطونيو موراش سيلفا (Antonio Moraes e Silva: *Diccionario da lingua portugueza*) الثري بالاستشهادات واعتمد هذا القاموس قاعدة لعديد النشرات التي ضمّت تحاليل موسوعية.

الحال على الأقل في الطبعة الثانية سنة 1718 التي أعدّها النحوي رينبي دوماري ((Régnier- Desmarais، وفي طبعة سنة 1740، رغم أنّ الأب دوليفي (D'olivet) قام فيها بإصلاح معتدل في الرسم الإملائيّ. وتعرض طبعة 1762، ولعلّها الأجود، ألفاظا تقنيّة علميّة أساسيّة. وتميّزت الطبعة الموالية، سنة 1798، بسمات مخصوصة: فقد عولجت فيها الألفاظ وبعض العناصر في المصطلحية العلمية معالجة أفضل، بدفع من دالمبار (d'Alembert) ومرمنتال (Marmontel). وأخيراً أسبغت مراجعة ثورية النفَس، من 1793 إلى 1798، على المؤلَّف منزعا معجميا تقدميا مرتبطا بالنظرة التعليمية «الفلسفية» في النظام الجديد، خاصة إثر حلّ الأكاديميّة. وسرعان ما سيتمّ التخلّي عن هذا الشذوذ مباشرة بعد عودة الأكاديميّة. إلا أنّ فرنسا أو بالأحرى مقاطعة بروفنس (Provence) شهدت في نهاية قرن الأنوار عِدلا لسانيا وبلاغيا في مجال المعجمية، ذا طابع مصطلحي وموسوعي هو: «*القاموس النقدي*» (*Dictionnaire critique*) للأب فيرو (Féraud) والذي نعرف اليوم قيمته[1]. وقد يكون من المفيد أن نقوم بمقارنة هذا المؤلف الذي تُنُوسي طويلاً بالإنجازات المعروفة في صناعة المعجم في اللّغة الأنغليزية، قبل صامويل جونسون وبعده.

على هذه الخلفية من تاريخ الصناعة المعجميّة، ينبغي التفكير في القرن 19 وبداية القرن العشرين.

في أوائل الفترة محلّ نظرنا، لئن تهيّأ منذ أمد بعيد بناء فقه للغة وبناء لسانيات تاريخية، أو بالأحرى لسانيات «دياكرونية» - إذا تعمّدنا استعمال مصطلح مخالف للمسار التاريخيّ، (انظر المجلد الثاني، ص.538-579)، [195] فإن المرء قد يرى في القواميس أدوات رائدة: فقد أدرج جونسون (Johnson)، مرّة ثانية، وحتّى فوروتيار (Furetière) قارئ بيار بوريل (Borel) وميناج (Ménage)، في خطاب القاموس آراء صريحة من الفيلولوجيا وفي الغالب من اللسانيات الاجتماعيّة. وكان جونسون ينشغل بالتأثيلات وفوروتيار نفسه يعكس [آراء] ميناج، وكلاهما، إضافة إلى فيرو (Féraud) لاحقاً،

1 - «القاموس النقدي» مرسيليا، 1787-1788 (*Dictionnaire critique*, Marseille, 1787-1788). وظلّ «الذيل» (Supplément) دون أن ينشر، ثمّ نشر استنساخا للمخطوط. باريس، المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS، 1987).

يدرس في الغالب تداولية الاستعمالات اللغوية وتداولية الاستعمالات في الخطاب (خاصة فيرو).

كانت فترة الرومنطيقية - وهي التي شهدت ميلاد اللسانيات- تعتبر بعْدُ هذا العلمَ انتصاراً ضمنيا لضرب من الأنتروبولوجيا والسيمياء على الآليات كلّها. وبالفعل، لقد انقضت مرحلة «ميكانيك اللغات» (الأب بلوش Pluche) والمعجمية الكونيّة (كورت دو غيبولان Court de Gébelin): وأصبح من الضروري عقد الصلة بين اللغات الطبيعية والمجتمعات التي تُحدثها. وأنه لمن جيّد التمثيل أن يتوّج يعقوب غريم مؤسّس اللسانيات التاريخية الجرمانية والمنظّر (مع آخرين) للتطوّر الصوتي وللصرف (خاصة من النوع النحوي) مساره البحثي بوضع قاموس ألماني كبير. وسيَنشر، مع أخيه فيلهالم، بين 1852 و1863 سنة وفاته (وكان فيلهالم قد مات منذ 4 سنوات)، جزءا مهما من هذا القاموس (من الحرف A إلى الحرف F، حتى كلمة *Frucht*، (ثمرة)). ومن المفارقة أن إبقاء المؤلّفين هذا القاموس الثريّ منقوصاً نقصا ملحوظا ساهم في اعتباره في القرن العشرين ملفّا معجميا مهمّا[1]. فجودة المعالجة التاريخية (الألمانية المرجعية منذ نهاية القرن 15) وثراء التحليل الدلالي (دون كبير عناية بالتعريف) والتأثيلات والإفادات الأدبيّة جعلت بداية الوصف هذه، بقلم اسم علم شهير عملا لا غنى عنه. ورغم هذا فإن العمل لم يستأنف ولم يسترسل إلّا في 1902 تحت إشراف «أكاديميّة العلوم ببروسيا»، ثمّ في 1930 ضمن «ورشة برلين للمعجم الألماني» (*Arbeitsstelle Berlin des Deutschen Wörterbuch*) (أرتور هوبنر Hübner)، وبعد الحرب في 1946، في برلين (تيودور فرينكس T. Frings) وفي غوتينغن، في 1947 (هنس نيومن H. Neumann). وانتهى العمل في 1961، وكان إنجازا مزدوجا؛ ومن البديهيّ أن القسم الأصليّ للأخوين غريم لم يعالج نفس المادة اللاحقة (من الحرف G إلى الحرف Z) - وكان يعقوب غريم فكّر بعدُ في مراجعة مجلّده الأوّل: وهذا قدر المعجمي النابه عندما يعيش بعد أثره- واستفاد القسم اللاحق من مسوح وفيرة (وخاصة من المليوني استشهاد اللذيْن جمعا في غوتينغن، بين 1908 و1912 تحت إشراف إدوارد شرودر (E. Schröder).

---

1 - في جواكيم بار (Joachim Bahr)، 1984، القسم الأساسيّ للملفّ. بيليوغرافيا واسعة لألن كيركنس (Alan Kirkness) 1984، أكملها هربرت إرنست فيغن (Herbert Ernst Wiegand) وألحقها بمقال تأليفي في القاموسيّة الألمانية منذ 1945 (فيغن 1985، بيبلوغرافيا ص.202-224) وهو مقال استقيت منه العناصر الحديثة المذكورة في مقالي هذا.

وغنمت هذه المرحلة اللاحقة أيضاً من تطوّرات علم التأثيل ومن منهجية العمل القاموسيّ. وتشهد التجربة الواسعة في الفيلولوجيا والمعجمية في « **قاموس الأنغليزية الجديد**» (*New English Dictionary*) ووجود «**معجم ليتري**» (*Littré*) و« **قاموس اللّغة العام**» (*Dictionnaire général*) - ونتحدّث عنها لاحقاً- على تطوّر ملحوظ، خارج التراث الألماني. أمّا عن التأثيل فإن العمل المنجز في النصف الثاني من القرن 19 يهمّ خاصة اللغات الجرمانية والرومانية والسلافية، وكانت هي المواضيع المفضّلة للدراسات المعجمية الأكثر حيويّة. أخيراً، لم يعد ممكناً تصوّر الوصف التاريخي، بعد النحاة الجدد (انظر ص.413)، على ما كان عليه عند غريم، لذلك بدأت معاهد برلين وغوتينغن، منذ 1957، العمل على وضع صيغة مجدّدة للمجلدات التي نشرها غريم نفسه. وبديهي أنّ لا ينتج هذا العمل الضخم المتعلق ببنية وصفية صيغت في مبدأ اللسانيات الفيلولوجية إلا ذخرا تاريخيا واسعاً للغة الألمانية [196] وليس وصفاً متوازناً للاستعمالات الحديثة والمعاصرة.

على أنّ هذه المغامرة الطويلة مغامرة مثالية: فهي تُبيّن تجدّد حاجة اجتماعيّة ثقافية في مفتتح القرن العشرين، ذلك أنّه، في المدّة الفاصلة بين موت يعقوب غريم وسنة 1908، تغاضى المركز الأكثر نشاطاً في اللسانيات التاريخية والمقارنيّة والفيلولوجية في العالم، شيئاً فشيئاً، عن أوّل قاموس صيغ في هذا السياق الإيديولوجي والعلمي نفسه وفي هذا المقصد ذاته من قِبل أبرز مبدعي العلم اللساني. ويبرز «**القاموس الألماني**» (*Deutsches Worterbuch*) (DWB) في ما بعد 1946 -وقد كان حيّزا لتناقضات صارخة بين آثار الحياة النظرية لعلوم اللّغة في القواميس والممارسة المعجمية- أنّ قاموس اللّغة عندما يدرك هذا البعد الثقافي هو أيضاً، وأحياناً هو أساساً، «حيّز للذاكرة» لاستعمالات لغة ما، وهو بالتالي - واقتباسا لعبارة هيغل- بمثابة الحَكَم للغة والمحكمة للمعيار.

فعلى هذا المنهج بُنيت أشهر القواميس الكبيرة في القرن 19 وبداية القرن العشرين، رغم أنها اعتمدت على إيديولوجيات شديدة التباين. لذلك، فإنّ العلاقة بين التطوّر العام للمعرفة في اللّغة - والذي يفيض عن تطوّر اللسانيات- رغم تأكيدها في العمل المعجمي للسانيّ ألماني كبير آخر هو هرمن بول (H. Paul)[1] [والعمل المعجميّ]

1 - يعدّ قاموس هرمن بول (D.W.B) الذي نشر في 1897، رغم قدم معطياته الفيلولوجية، موردا أساسيّا لمعرفة اللّغة الألمانية (الألمانية العليا الحديثة). وقد راجعه في 1935 كارل أولينغ (Karl

ليست علاقة «تطبيق» للسانيات النظرية ولا حتى اللسانيات الوصفيّة. فاللسانيات الوصفيّة تضطلع بدور غير مباشر تشوّشه عوامل أخرى أكثر قوّة، بما في ذلك العامل المهمّ الذي يشكّله الجهل، وذلك أنّ عدداً كبيراً من واضعي القواميس لا يأبهون بلسانيات عصرهم.

وليس هذا، طبعاً، شأن إيميل ليتري (E. Littré). إلاّ أن مؤلف أشهر قاموس في اللّغة الفرنسية هو فيلولوجي ومؤرّخ للمعارف أكثر مما هو لساني. ففي الانتقال من فكرة الوصف التأثيلي والتاريخي -وهي فكرة «على النمط الألماني» والتي ارتبط تحقيقها بالأبحاث الجرمانية، وحيث إرث دياز التأثيلي إرث واسع- إلى فكرة وصف «الاستعمال المعاصر» («الموضوع الأوّل والرئيس» للقاموس حسب ليتري)، تشوّش الإحالة الخفية على اللسانيات العامة والإحالة الواضحة على الفيلولوجيا حسب تصوّرها لدى رونان (Renan) والعودة إلى الأحكام التقعيدية، النوايا الأصليّة. وهذه النوايا ذات الطبيعة التأثيلية كانت مرتبطة، وهذا بديهي، بأبحاث المدرسة الألمانية (انبهر ليتري في مراهقته انبهاراً شديداً بشلاغل) وبأبحاث أوائل المختصين الأنغليز في اللّغة السنسكريتية (كول بروك، وويلكنس وويلسن...) والفرنسي ساسي أستاذ فوريال وراموزا وشيزي (Chézy)، وبورنوف وحتّى رينوار والمختصين في اللّغة البروفنسالية. فالمقارنيّة اللسانية التي يربطها ليتري صراحة بالأبحاث البيولوجية لكوفيي (Cuvier)، والتاريخية تمنعانه من السقوط في الاخلالات العتيقة عند بعض من ورث النحو العام والذين كانوا يسيطرون على «الجمعية النحوية» حتى سنة 1840 أو السقوط في الأوهام القومية عند أمثال فرنسوا غينين (F. Genin).

(Euling) (الطبعة الرابعة) مثلما راجع قاموس الأخوين غريم، وورنار بتز (Werner Betz) في 1966 (الطبعة الخامسة). وأخيراً هناك مشروع لطبعة جديدة بإدارة جورج أوبيرتل (Georg Objartel) وهلموت هنّا (Helmut Henne)، (راجع فيغن الذي قدّم اقتراحات لهذه المراجعة في «**مجلة اللسانيات الجرمانية**» (*Zeitschrift für germanistisches linguistik*) 1983، 11، ص.301-320). ويطمح التنظيم الدلالي لهذا القاموس إلى أن يكون في آن تاريخيا ونفسانيا - وليس منطقيا- كاشفا بذلك عن ضروب الإبهام نفسه الملحوظة في «*القاموس العام*». لكن عمل بول أكثر صراحة في التأثيل والتأريخية، وأقلّ في التعريف المعجمي واللغات الخصوصية أو في الوظيفية من قاموسيْ ليتري وغريم. أمّا أمثلته واستشهاداته فهي أيضاً ذات قيمة فيلولوجية أكثر مما هي ثقافية: إذا تخلّف الأدب في الغالب لفائدة رواد الألمانية العليا الحديثة (على سبيل المثال ترجمة الإنجيل ولوثر).

لم يكن ليتري وحيداً: فقد استطاع عدد من المنسيّين على الإطلاق أمثال فالّوا (Fallot) وإيدلستن دوميريل (Edélestan Duméril)، أو حتّى جان جاك أمبير (J.-J. Ampère) تمكين فرنسا بين 1835 و1860 من بيئة لسانية واسعة الاطّلاع. فاللّغة عند هؤلاء الباحثين، لا يمكن أن تكون بالأساس موضوعاً أو آلية، بل هي، على العكس، «منظار» (هذه لفظة ليتري) لرصد الإنسانية ومجتمعات المستقبل. [197] وهذا التصوّر «الفيلولوجي» في المعنى الواسع هو الذي آل به إلى جرد النصوص. فللنصوص عند ليتري قيمة عالية حتّى أنه لا يعزف عن عناصر من الفرنسية القديمة أو المتوسطة التي جمعت في زمانه ولا تدخل في إطار تحاليله الدلالية، التي يتعلّق موضوعها الرئيس بالفرنسية «الحديثة»: [لذلك] سيجعلها في نهاية تحاريره حسب ترتيب تاريخي كالخلفية وكذاكرة مبهمة وحاضرة. أمّا موضوعه الرئيس، لغة القرون الكلاسيكية، فهي تزوّده بالجزء الأكبر من النصوص التي يستشهد بها بترتيب منطقي تاريخي حسب توهّم عقلاني موروث عن القرن 16. أمّا الاستعمال «المعاصر» (منذ شاتوبريان Chateaubriand الذي استشهد به بغزارة إلى وقت تحرير معجمه) فينبغي أن يكون له موقع بشكل أو بآخر في توصيف استعمال سالف. فقد أقام ليتري قاعدة للغة الفرنسية تعتمد على نظرة مبسّطة وغائية لتاريخ اللّغة، على طريقة [أوغست] كنت (Comte) (ري، Rey،1971) وهو ينظّم تاريخ الإنسانية في «ثلاث حالات»، ذلك أنّ الديناميكية الاجتماعيّة لكُونت حاضرة في القاموس. ومن خلال كونت وميشلي (Michelet) يتراءى جان باتيستا فيكو (Gian Battista Vico) وأفلاطونيته الجديدة خلف هذا التنظيم التقعيدي الجيد والذي يخترق الحقب دون تغيّر.

نحن إذا بعيدون جدّا عن نظريّة فرنز بوب التاريخية الوظيفية والبنيوية بعْد، رغم أنها حاضرة من خلال دياز. والتناقضات الحادّة التي تغذّي قاموسيّة ليتري تكسبها طرافتها –وبصورة مفارقة- انسجامها: فنحن نتبيّن هذا جليا إذا قارنّا النص الأصليّ «بالملحق» الذي ظهر سنة 1877 والذي أشاد بالتعاصر وبالتغيير وبموجة القواميس المصطلحيّة.

وكان ليتري يعي هذا المظهر في الوصف وعيا شديداً منذ بداية العمل في القاموس، وكانت مشاركته في «*قاموس الطب*» لشارل روبان (Charles Robin)[1] فعلت فعْلها في ذلك. لكنّ هذا الانشغال كان مضموناً بالبرنامج الأساسي الذي هو: إقامة معيار دائم انطلاقاً ممّا ليس قارّا أو ما هو متطوّر. وبإيجاز، في حين كان الأخوان غريم يبحثان في لغتهما عن أثر قوانين التطوّر ويشيدان، بواسطة الخطب التي تثمّن ماضيا قريباً نسبيا، بالإبداع في ثقافة من الثقافات (حتى لا نقول: بالإبداع لدى جنس من الأجناس)، كان ليتري يسعى إلى صوغ منوال قادر على التعبير، في وقت واحد، عن هذه التطوّرات اللسانية وعن تطوّرات المجتمع وعن مأثور جمعي، جماليّ وسياسيّ، يحسن ألاّ يسقط في الابتذال وهو مأثور اللّغة الرائدة في الوضوح والمنطقية والتي كان يشيد بها ريفارول (Rivarol) ويهيم (انظر المجلد الثاني ص.492).

ولئن لم تكن المواقف العلميّة إلاّ متباينة، إذ كان ليتري يوفّق بين تأثيرات متقابلة من موارد فرنسية ولاتينية (ديكارت وفينيلون ,Fénelonوفيكو أكثر من كونديياك Condiallac)، فإن المواقف العمليّة كانت تقابل مواقف الأخوين غريم مقابلة تامّة. أمّا عن الطرائق والإجراءات القاموسيّة، فلا تجديد فيها بالقياس إلى جونسون، وقد تكون دون ما هي عليه عند غريم إلاّ في ما تعلّق بمسألة التعريفات[2] وهي مسألة جوهرية. فليتري، الذي استفاد من تقنية صيغت في القرن 18 في قواميس «تريفو» (Trévoux)* وخاصة في «الموسوعة» (*Encyclopédie*)، ومن التعريفات المصطلحية الدقيقة والموّسعة في آن واحد والتي تعبّر عن سمات مفهومية مفيدة -على

1 - ظهر هذا المؤلّف تحت اسم نيستن (Nysten) في 1851. وقاموس نيستن الطبّي (*Dictionnaire de médecine*) هو مراجعة نيستن (1810) لقاموس جوزيف كابورن «القاموس الجديد في الطبّ والجراحة» (1806) (Joseph Capuron, *Nouveau Dictionnaire de médecine et de chirurgie*) الذي كان يُثرى دوريا في حياة نيستن. وأعيد صوغه كلّيا وزيد فيه تحت إشراف شارل روبن (Ch. Robin) بمساهمة ليتري مساهمة فائقة تعلقت خاصة بالعناصر الفيلولوجية (الأصول الإغريقيّة واللاتينية) وبالتعريفات أيضاً. وأصبح ليتري - بسبب شهرته- وشارل روبن لاحقاً مؤلفين للأثر نفسه مُراجعا ومزيدا فيه.

2 - انظر عن الصلات بين اللسانيات النظرية والفيلولوجيا وتاريخ الأفكار وعمل ليتري في قاموسه (ري، 1970، A. Rey) وخاصة ص.274-329، إضافة إلى وقائع «ندوة ليتري».

(* (المترجم) قاموس تريفو مؤلف تاريخي وضعه آباء يسوعيون. وهو يؤلّف قواميس القرنين 16 و17.

خلاف التوصيفات الضافية في الموسوعات- إضافة إلى خبرته في العمل المصطلحي من خلال مساهمته المتعدّدة في قواميس الطبّ، يولي أهميّة قصوى إلى هذا العمل الذي يحذقه حذقا ويتمثل في إعادة صياغة معاني الألفاظ بمرادفاتها.

ويبدو أنّ أفضل القواميس [198] الإيطالية والإسبانية والفرنسية في القرن 19، كانت تفوق في تعريفاتها نظيراتها الألمانية وحتى الأنغليزية - السابقة **لقاموس أكسفورد**-، لكننا نعدم دراسة مقارنة. وينبغي انتظار «*القاموس العام*» (*Dictionnaire général*) وهو أقلّ شهرة لكنه أكثر «علمية» وخاصة أتقن جودة من الناحية المنهجية لترتقي قاموسية اللّغة الفرنسية إلى المرتبة الأولى مع القاموسيّة في ألمانيا وبريطانيا العظمى.

يدين «*القاموس العام*» الذي صاغه أستاذ في المنطق هو هاتسفلد (Hatzfeld) وأعدّه في الوقت الذي كان فيه ليتري يحرّر قاموسه الخاصّ، لأرسان درمستير (Darmesteter) فقيه اللّغة اللامع والذي توفي مبكرا (1888) ثم إلى أنطوان توماس، الأكاديميّ والأستاذ بمدرسة المواثيق، بجودة استثنائية في مستوى المعجمية التاريخية. فقد أسبغ عليه هاتسفلد صرامة تحليلية تفوق كثيراً صرامة قاموس ليتري. فـ«*القاموس العام*» هو أوّل قاموس فرنسي يستعمل المخططات المشجرة والأوّل والوحيد الذي يربط التأثيليات الدقيقة بالكتاب الذي وضعه درمستير وأكمله ليوبول سودر (Léopold Sudre) «*بحث في تكوين اللّغة*» (*Traité de la formation de la langue*) (والمقصود بذلك «في تكوين المعجم»). ويمثّل *القاموس العام* - الذي أشاد به كما تليق الإشادة غسطون باري (G. Paris) عند نهاية نشره (1892-1900) - تقدّما بيّنا في المعجمية قياساً إلى قاموس ليتري. وهو من بعض النواحي، منوال يُحتذى للقواميس اللاحقة. وتتأتى نقائصه من حجمه المتواضع (2270 صفحة)، مما قلّص قائمة مداخله وجعل لغته منقوصة وأمثلته قليلة وهي في الغالب منقولة عن قاموس ليتري. ومن نقائصه أيضاً، بالخصوص، أنّ الأولوية المسندة إلى التاريخ على توصيف استعمال محدّد في الزّمن - بعد سوسير سيستعمل اللسانيون مصطلح آنية (Synchronie)- والسعي إلى مآخاة المنطق والتطوّر التاريخي، سيضفيان على تحاليل «*القاموس العام*» صبغة خيالية أحياناً: فهذا الضعف النظري يتعقّب قاموسية اللّغة الفرنسية إذ أنّه يوافق ثابتة ثقافية منذ اللسانيات الكلاسيكية حتّى غوستاف غيوم (G. Guillaume) مؤسّس «علم النفس الميكانيكي للغة (psychomécanique)» في القرن العشرين.

وفي المملكة المتحدة ظهر القاموس اللغوي الأعمق في «التاريخية» والأكثر توسّعا والأوفر أناقة في الفترة موضوع بحثنا. إنّه«قاموس اللّغة الأنغليزية الجديد على مبادئ تاريخية»(*New English Dictionnary on Historical Principles*) المعروف بـقاموس أكسفورد للأنغليزية(OED, 1895) (*Oxford English Dictionnary*) الذي كان في وضعه أبطأ من قاموس ليتري، لكنّه أقلّ تباطؤا وأكثر استرسالا من معجم غريم (DWB). ويُبين هذا القاموس عن السمات المطلوبة اليوم في وضع أي قاموس لغوي كبير: مجموعات أكاديميّة واسعة، وعدد كبير من الخبراء المستشارين، ووثائق جمّة، وأمر [آخر] -أقلّ ارتباطاً بالميزانيات وبالمؤسّسات- هو إدارة منسجمة نشيطة، تحفزها شخصيات قادرة على الترفّع عن حبّ الذات لدى الكتّاب دون عُذم الديناميكية التي تتعلق أحياناً بالذاتية. وبعد أن كان القاموس التاريخي الكبير للغة الأنغليزية ناجما عن مشروع متواضع جدّا (إكمال أبحاث أنجزها جونسون وريتشاردسن Richardson في بداية القرن 19) قاده بعد 1858 هربر كولريدج (H. Coleridge) (توفي في 1861 في سنّ 31 عاما) ثم فورنيفال (Furnivall) بعد أن كاد يتعطّل بسبب انعدام بنية ملائمة للنشر، عاد عالم التربية الاسكتلنديّ موزّي(A.H. Murray)- الذي لم يتوصّل في مفاوضاته مع الناشر ماك ميلان إلى اتّفاق في مشروع معجمي آخر- إلى الاشتغال بالقاموس التاريخي بفضل اتّفاق مع «منشورات كلارندون بأكسفورد» (Clarendon Press d'Oxford) (1878). واستطاع موزّي أن يجمع [199] الوثائق والشراكات والمساهمات الضرورية (أكثر من 800 متطوّع لإنجاز الجرود في 1881)، ثم أن يضع فريقا ثانيا على ذمّة برادلي (Bradley)، وبهذا توصّل إلى نشر قسم هامّ من العمل (من الحرف A إلى الحرف H) في 1900. ورغم الحرب ووفاة المديريْن (موزّي في 1915 وبرادلي في 1923) أنهت مجموعتان أخريان أوكل أمر الإشراف عليهما إلى كرايجي (Craigie) (ابتداء من 1901) وإلى الفيلسوف تشارلز أونيونس (Charles T. Onions) (1914) هذا العمل في 1928[1]. وفي 1933 نشر ملحق أوّل ثم ملحق ثان ضخم في أربعة مجلدات أُنهِي في 1986.

وقاموس أكسفورد - مثله مثل قاموسيْ غريم وليتري- قاموس فلسفي وتاريخي أساساً، لكن برنامجه أكثر اتّساعاً وطرائقه أشدّ انتظاماً، وشكله في الطبع أرقى

---

1 - ـ وضع باكي (P. Bacquet) تأريخا موجزا ودقيقاً عن ولادة قاموس أكسفورد.

في وضوحه منه في القواميس السابقة، باستثناء «*القاموس العام*». وتغطي صُنافته (nomenclature) فترة أطول بكثير من صنافة الأخوين غريم (التي تهمّ عمليّا الوحدات المعجميّة المشهودة بين سنتي 1500 و1800، مع «توسيع» إلى سنوات 1450) وصُنافة ليتري (الوحدات المعجمية المشهودة بين نهاية القرن 16وسنة 1850، مع وثائق فيلولوجية أقدم ما تكون وتعود إلى القرنين العاشر والحادي عشر). وفعلاً، يعالج قاموس *أكسفورد* مبدئيا جميع الكلمات المستعملة منذ أواسط القرن 12 نزولا إلى أقدم صيغة للغة الأنغليزية (حوالي سنة 800). ويستتبع هذا الجهد للإحاطة التاريخية الشاملة آثارا بديهية: إذ لا يتيسّر إنجاز أي تحليل «تزامني» وظيفي. ولكن الآثار السلبية للتاريخية في التوصيف تتجلىّ في التفاصيل بمثل تجلّيها في القواميس التي تغطّي مراحل تاريخية أقصر. ولئن كان قاموس *أكسفورد* أقلّ تدقيقاً في التحليل الدلالي في التعريف من قاموس ليتري، فهو أكثر تحليلا من قاموس غريم. وعند نشره كان التوصيف الصوتي (بشفرة سابقة للكتابة الصوتية العالمية A.P.I) والإملائيّ الصوري (بشفرة للأشكال تختلف حسب حقب تاريخية) وجودة التأثيلات وتحليل أهمّ التراكيب متقدّما على ما هو في جميع القواميس المعروفة. وبفضل قاموس *أكسفورد*، استطاعت قاموسية القرن العشرين وخاصة قاموسية اللغات الجرمانية والسلافية (قبل قاموسية اللّغة الفرنسية باستثناء ملحوظ *للقاموس العامّ*) أن تدقّق هذه العناصر. وعلى العكس، تظلّ مجموعة الاستشهادات المرتّبة وخاصة الاستشهادات الأدبيّة، لكن حتى العلمية والتقنية والقانونية إلخ.، وهي استشهادات مؤرّخة كلّها، نموذجا رائدا لا يمكن تجاوزه، رغم الوسائل المتزايدة في المدوّنات التمثيلية الحديثة.

وبقطع النظر عن فضائله الفيلولوجية التي تجعل منه منتَجا من لسانيات القرن 19، بل لعلّه المنتج الأكمل، فإن قاموس *أكسفورد* يكشف عن حذق وتمكّن من تصوّر المؤلَّف المرجعي وإعداده، حذق وتمكّن يبدوان خاصّين بالتراث الانغلوسكسوني. ويبدو انفتاح المدونة الفيلولوجية على الخطب غير الأدبيّة (وستكون سلسلة ويبستر Webster الأمريكية مثالا آخر عن هذا) الذي يوافق كتمان النوايا التقعيدية سمة أنغلو سكسونية أيضاً. و«*قاموس أكسفورد للغة الأنغليزية*» هو خاصة، أوّل قاموس كبير للغة أوروبية يصف المجموعات المصطلحية المختصّة وصفا صحيحاً وبشهادات عنها مثبتة، ويضطلع بدور مهمّ في تاريخ الأفكار والعلوم والتقنيات. وتقيم هذه الخاصية، التي يشعر بها اللسانيون أقلّ من غيرهم، جزئيا، قيمة قاموس *أكسفورد*

المفردة والدائمة، بل هي قيمة مؤكّدة في الملحق الثاني الضخم[1]. [200] وحتّى يومنا هذا لم يرْق أي قاموس فرنسي - مهما تكن أهميته- إلى هذا المستوى -الذي مازال منقوصاً ولاشكّ- في المصطلحية التاريخية المحصورة في الكتب المختصّة والكتب المفردة.

أمّا عن الولايات المتحدة وقاموس ويبستر، فمن الضروري أن نميّز ثلاثة سلاسل من القواميس: السلسلة الأولى وحدها توافق العمل القاموسيّ لنوح ويبستر (Noah Webster)، وهو عالم أمريكي في التربية مسكون حتّى الهوس بمهمّة: أن يعوّض بعمله، انتصاراً لسمعة شباب الولايات المتحدة، تراث القواميس الأنغليزية، وأن يقتلع من أسّه تمثال صامويل جونسون، التمثال البريطانيّ المثير للسخط. فبعد «القاموس الموجز» (*Compendious Dictionnary*) البسيط (1806) نشر ويبستر في 1828 «قاموس أمريكي للغة الأنغليزية» (*An Americain Dictionnary of the English Language*)، وهو مؤلّف يؤسس قاموسية مستقلة في العالم الجديد. وهو قاموس لغوي أوسع من قاموس جونسون (70.000 مدخل) وأكمل، لكنه يحتوي عناصر مصطلحية عديدة ويحظى فيه الرسم الإملائيّ وطريقة النطق بعناية خاصة، لكنّ المضامين التأثيلية الهزيلة تأثرت بنقص التكوين الفيلولوجي للمؤلف. أخيراً، تشغل التعابير والصيغ الأمريكية للغة الأنغليزية حيّزا مرموقا (راجع دراك، Drake, 1977)، ولئن كان التوازن بين هذه التعابير الأمريكية والاستعمال البريطاني ينعكس في هذا المؤلَّف بشكل مختلّ، فإن جدّة هذا القاموس تغفر ما فيه من الضعف. بهذا انطلق المسار السليم قصد التحديد الضروري لقاعدة جديدة للاستعمال في اللّغة الأنغلو أمريكية.

الأمر أكثر غرابة في التطوّر الذي أدّى بقاموسية اللّغة الأنغليزية، انطلاقاً من صامويل جونسون ومن خلَفه إلى قاموس أوكسفورد الفيلولوجي والتاريخي الصارم، ومن نوح ويبستر وجوزيف فورسستر (J. Worecester) إلى القواميس الأمريكية الحالية (انظر فرند، Friend, 1967). وطلبا للتبسيط، هذه القواميس ظهرت على هامش التطوّرات اللسانية: ففي القرن 19 يبدو أنّه لا الفيلولوجيا التاريخية ولا تجويد التحليل الدلالي ولا بوادر الشكلانية التي انكشفت آثارها بيسر في الدراسات الأوروبية

---

1 - يدمج هذا الملحق الواقع في أربعة مجلّدات (1972-86) مادة ملحق أوّل في مجلّد واحد (1933). فهو يكوّن إذا، مع مجلدات القاموس مجمل المادة التوثيقية.

قد أثرت في هذه القواميس. وعلى العكس، فإن تراكم المعلومات المتصلة بالدلالة التعيينية (sémantique désignative) والمجموعات المصطلحية ومنهج الاستشهادات التي تمثّل تنوّع الاستعمالات والخطابات الخاصة بالولايات المتحدة يطابق نمطا أقرب إلى القواميس نصف الموسوعية والتعليميّة في أوروبا وخاصة الفرنسية، لكن دون مظهر موسوعي صريح. ويوافق وجود مركّبات لغوية وأسماء أعلام ومشتقاتها في قائمة المداخل المعجمية منوالاً أكثر عملية وأكثر نفعية في الإخبار اللغوي. ويمكن، تقريباً أن يُدّعى أنّ العلاقة الموجهة من اللسانيات إلى الفيلولوجيا فالقاموسيّة والتي اعتمدتها قواميس غريم أو ليتري أو أوكسفورد قد تحوّلت في القواميس الأمريكية إلى توجيه من القاموسيّة إلى المصطلحية فاللسانيات، حيث تكتسب «اللسانيات» مضموناً مختلفاً جدّا. فمن المفارقات، في القرن العشرين، أن اللسانيات البنيوية ثم التوليدية التي نشأت في الولايات المتحدّة لم تؤثر البتة في القواميس الأمريكية الكبرى، في حين بدت آثارها غير المباشرة مع آثار اللسانيات الوظيفية في عديد القواميس البريطانية والفرنسية والإسبانية. والمنتجات القاموسيّة في الولايات المتحدة مؤثرة اجتماعيًا، من جهة أنها تمثل المثال التاريخي الأوّل للتوصيف الوظيفي لاستعمال جغرافي مخصوص للغة واسعة الانتشار: فليس في اللّغة الإسبانية أو الفرنسية أو البرتغالية أو الهولندية نظير لهذا[1]. [201] ويُبرز هذا الأمر الصلة الوثيقة بين الاستقلال الوطني والوضعية الاقتصاديّة والتوصيف القاموسيّ للاستعمال اللغوي. وحادثة «حرب القواميس» بين قاموس ويبستر طبعة 1828 وما بعدها (ظهرت الطبعة الثانية التي أعدّها نوح ويبستر في 1840-1841) وقاموسي ورسستر («*قاموس النطق فهما وشرحا*...»، 1830 Worcester, *Comprehensive Pronouncing and Explanatory Dictionary*...) والذي زيد فيه سنة 1835، و«*القاموس العام والنقدي*...، 1846»، (*Universal and Critical Dictionary*... تخلّلها في 1847 ظهور أوّل [قاموس من قواميس] «مريام ويبستر(Merriam Webster) («*قاموس أمريكي للغة الأنغليزية*» *An American Dictionary of English Language*) نشر مؤسّسة «مكتبات شارلز وجورج مريام» التي كانت اشترت الحقوق من ورثة نوح ويبستر (راجع ليفت، 1947، Leavitt). ورغم ما في هذا الصراع من الإفراط والنقد

1 - حتّى وقت نشر «قاموس لغة الكيباك اليوم» (*Dictionnaire Québécois d'aujourd'hui*) من وضع بولنجي وآخرين (Boulanger et al) (نشر لوروبار Le Robert, 1993)، ونشر أبحاث فرنندو لارا (1990) (Fernando Lara) عن إسبانية المكسيك.

القاسي المتبادل، فإنّه ساهم في بناء منوال للقاموسية الأمريكية طريف أشرنا إليه. فمن المفارقات أن آخر قاموس لورسستر (**قاموس اللّغة الأنغليزية**) (*Dictionary of the English Language*، 1860)، وآخر طبعة في 1886) هو الذي يقدّم البنية المصغّرة الأكثر عملية وثراء واكتنازا والتي ستعمّمها قواميس ميريام ويبستر الصادرة في نهاية القرن 19 وقواميس القرن العشرين. ومنحت طبعات ويبستر سنة 1864 وبالخصوص طبعة 1890 (**قاموس ويبستر الدولي** *Webster's International Dictionary*، مراجعة 1909) والأعمال التي أنجزتها جماعة من القاموسيّين الذين توفّرت لهم إمكانيات مادية ضخمة لقاموس «ويبستر» في القرن العشرين (الطبعة الثانية الدولية الجديدة، 1934، *New International Second Edition* والنشرة الثالثة، 1961، *Webster's Third*) سمته الطريفة والقريبة من الهجنة في الرؤية الأوروبية (انظر Guy-Jean Forgue, 1987).

كان الهدف الرئيسي من هذه اللمحة الوجيزة عن أهمّ القواميس اللغوية الأوروبية والأمريكية التي تُصوّر القرن الذي ظهرت فيه اللسانيات (1814-1915) أن نبرز إلى أي مدى يُعدّ تحليل هذا النوع من المؤلفات دقيقاً قياساً إلى الوصف التاريخي للأفكار والمعارف اللغوية. فتاريخ اللسانيات معقّد في ذاته ومرتهن بعديد التعريفات الممكنة لهذا «العلم»، وتاريخ هذه التقنية الحِرفية التي هي القاموسيّة لا يمتّ إلى تاريخ اللسانيات إلّا بصفة غير مباشرة ويتجاوزه من نواح كثيرة. ذلك أنّه وكما رأينا، كلّ قاموس كبير هو بعيد عن أن يكون حيّز «تطبيق» للنظريات اللسانية أو حتى أن يكون إسقاطا لعدد من الآراء في اللّغة، بل هو يكشف، بوضوح يقلّ ويعظم، عن حقائق ثقافية أخرى مثل تصوّر الخطاب والتواصل التعليميين أو حتى تصوّر بلاغة (أو بلاغات) خطابية متنوّعة الطبيعة. فمن المعلوم أن قاموس بيار لاروس (P. Larousse) (1866- 1876)) الذي عاش في هذه الفترة، ينتمي جزئيا إلى الخطاب الجدلي، ومازالت دراسة السمات الإيديولوجية والإقناعية المقنّعة في أثر كامل من هذا النوع في بداياتها الأولى. فالقواميس الثقافية الكبرى يمكن - بل ينبغي- أن تدرس على أنها شهادات على تراث وطني ثقافي أو جغرافي وذات انتماء تاريخي: الاتّجاهات «الانغلو-سكسونية» أو «الجرمانية»، والاتّجاهات «الأوروبية» في مقابلة خصوصيات التاريخ القاموسيّ في العصور القديمة الكلاسيكية أو العصر الوسيط الغربي، أو في الأوج الثقافي العربي أو التراث الصيني الضخم، إلخ. وبكلام أدقّ، تُحدِث فترات تاريخية قصيرة ومناطق

جغرافية محدودة تغييراً في الظروف الأعمّ لصياغة المؤلفات، وهي مؤلّفات يمكن أن تعكس مشاريع فردية أو جماعية، مؤسّسية أو خاصة.

ويقتضي البعد «التواصليّ» -الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار- تاريخ التقنيات (من غرفة الكتابة في الأديار في القرون الوسطى إلى ورشة غوتنبرغ (Gutenberg)، ومن ورشة غوتنبرغ إلى تنضيد الطباعة العصرية، إلى القرن العشرين الذي شهد تحوّلا ثانيا عميقاً هو التحوّل المعلوماتي) وتاريخ الاقتصاديّات (ما كان قاموس غريم ليكون لولا بنية معاهد البحث المموّلة، ولا قاموس ليتري لولا [الناشر] لويس هاشيت (Hachette)، ولا *قاموس اللّغة الأنغليزية*(OED) لولا الهيكلة المخصوصة للمنشورات الجامعية البريطانية). ولا يكشف التحوّل من مشروع علمي تقريباً (مشروعاً ليتري وفورنيفال Furnivall قُلِبا رأساً على عقب، ومشروع الأخوين غريم أعيد تصوّره في القرن العشرين) إلى نصّ مكتوب ومطبوع ومنشور عن تأثير النظريات الراسخة والاتّجاهات الفكرية المعتمدة فحسب، بل يكشف أيضاً عن شبكة من العوامل النفسية والاجتماعيّة: فعلم النفس الاجتماعيّ في القاموسيّة يتمفصل بطريقة مختلفة نسبيا عن علم النفس الاجتماعيّ في أنشطة البحث في اللسانيات. وهذه أنشطة مازالت دراستها نادرة.

إنّ تعقّد نصّ القاموس، دون الحديث عن أغراضه واشتغاله اللاحق، يعسّر إصدار حكم تأليفي في النظرية والممارسة القاموسيّتين في تطوّرهما خلال القرن 19. ورغم هذا، فإن المقارنة بين صامويل جونسون و«*القاموس العام*»، إذا رمنا الاقتصار على قاموسين عامّين مشهورين ومجدّدين، تُبرز الفوارق بيسر، على ما قد نلحظه بين كل إنجاز في القرن 17 وأيّ قاموس من قواميس أواخر القرن 19. ومن البديهيّ أنّه حدث تحوّل من تلك التحوّلات التي تعيد صياغة الظروف وخلط الأوراق من أجل ممارسة تعليمية ترتبط بالعلوم الإنسانية مجموعها وبالأفكار عن اللّغة خصوصا. ولا ريب أنّ مساهمة راسك وهومبلت ثم بوب لم تؤثر مباشرة في هذه القواميس التي استدعتها حاجيات مجتمعية وحقّقها «ناشرون» في المعنى المزدوج، الثقافي والاقتصاديّ، لهذه الكلمة. لكن وجود نظرية لسانية تهتمّ بالأشكال وتطوّرها أو فلسفة للدلالة في اللغات الطبيعية، إضافة إلى التطوّر الذي يحمل على التحوّل من المقارنة التاريخية إلى التوصيف البنيوي قد ولّدت ممارسات جديدة. وفي الغالب، تآلفت أفكار جديدة وإرث ثقافي أو تقاليد في النشر مرتبطة بقوّة «الاستعادة» في الخطاب القاموسيّ جميعُها لتحدث

توازنا غير ثابت أو اختلال توازن تحت السيطرة. هذا هو الشأن، بوضوح، في فرنسا بالنسبة إلى قاموس ليتري و«*القاموس العام*» حمّاليْ اللسانيات التاريخية والفيلولوجية في زمنهما، لكنهما أيضاً، حمّالان للدلالة التحليلية في القرنين 17 و18 ومتأثران بمدرسة بور- رويال ثم كوندياك (Condillac). وهما، مع انشغالهما بوصف اللّغة المعاصرة، منبهران بالواقع الثقافي للاستعمالات الكلاسيكية. ففي كلّ تراث قومي، تفعل عوامل خاصّة، تكون دولية أحياناً، مثل بزوغ اهتمام ثقافي قومي بوضعيات سالفة في اللّغة واللهجة، وتكون أساس شعور بالهوية، تَجَدَّدَ في القرن التاسع عشر في فرنسا وفي إيطاليا، وَجَدَّ في ألمانيا، وذلك على صلة بالحساسية الرومنطيقيّة.

إنّ قاموس اللّغة باعتباره انعكاساً لتاريخ الأفكار والتطوّرات الثقافية والتعليمية وإسقاطا لمواقف تتّصل بالذاكرة أكثر مما هو تطبيق لمعرفة علمية تؤثّر فيه ببطء، قاموس يصوّر، بأخرة وبشكل مبهم، الأفكار اللسانية، كما أنّه يخبرنا عن الظروف الإبستيمولوجيّة «للتواصل» الثقافي.

القسم الثاني:

علـــم الدلالـــة

سيلفان أورو وسيمون دولوسال

(Sylvain Auroux, Simone Delesalle)

[205] تعدّ الدلالة، في وجه من الوجوه، - بتصوّرها مقاربة لمعنى العبارات اللغوية- قديمة قدم المقاربة الفلسفية والمعجمية للغة (دي شيزاري، Di Cesare 1980). ويُرجع علم الدلالة، باعتباره مبحثاً من مباحث اللسانيات، عادة، إلى كتاب كارل رايسيغ (Karl Reisig) الشهير»*محاضرات في لسانيات اللّغة اللاتينية*» (*Vorlesungen über lateinische Sprachwissenschaft*) (1839) الذي نشر بتعليقات تلميذه هاسه (F. Haase) وورد جزؤه الثاني بعنوان «*دراسة معاني الكلم*» (*Semasiologie*) (غوردن، 1982، Gordon، نرليش، 1992، Nerlich).وبالفعل تتمثل مزية رايسيغ في أنه جعل من دراسة معاني الكلم جزءا من مكوّنات النحو، بجانب التركيب والصرف. ولن يُهمل مصطلح (*Semasiologie*) في ألمانيا ليعوض بمصطلح «*علم الدلالة-Semantik*» إلا عند دخوله، في ثلاثينات القرن العشرين في الزوج: علم معاني *الكلم/علم تسمية المفاهيم والأشياء* (*Sémasiologie/ onomasiologie*) للمقابلة بين مقاربة الدلالة انطلاقاً من الفكر ومقاربة الدلالة انطلاقاً من التسمية (نرليش، 1988و1992 ص.117) وتقريباً في فترة رايسيغ نفسها، نشر بنيامين سمرت (B. Smart) كتابه «*موجز في دراسة معاني الكلم*» (1831) (*Outline of Semasiology*) وقسّم الفرنسي بول أكرمن (P. Ackermann) النحو إلى مادتين هما «الإيديولوجي» و«الصوتيات»[1] (fonétique)، هكذا بهذه الكتابة).

---

1 - دراسة بعض الوقائع المتصلة بتكوين اللّغة الفرنسية وثقافتها. مجلة «*اللّغة الفرنسية واللغات عموما*»، السلسلة 1840، III، ص.105-130 *Journal de la langue Française et des langues en général*.

وتعود فكرة إقامة علم يكون العلم المتناظر مع الصوتيات ضمن اللسانيات التاريخية، مثلما شاعت في القرن 19 في أصلها، البلجيكي شافي (H. Chavée)[1]:

أطلقتُ اسم الإيديولوجيا المعجمية أو الإيجابيّة على مجمل القوانين التي تحكم مستقبل الأفكار باعتبارها مندمجة في الكلمات [...] فنحن، بطبيعة العملية المزدوجة للغة، نلفي أنفسنا، بالضرورة، إزاء سنّتين (codes) طبيعيتين علينا أن نكشف عن قوانينهما ونعبّر عنها:1) قوانين الفونولوجيا المعجمية و2) قوانين الإيديولوجيا المعجمية («الإيديولوجيا المعجمية للغات الهندية الأوروبية»، باريس، ميزون نوف، 1878، ص.، (*Idéologie lexicologiques des langues indo-européens*, (XIII).

[206] وهذه المقابلة هي التي سيستعيدها، مع تحويرها، بريآل (M. Bréal) واضع مصطلح «sémantique»، إذ يقول:

«Sêmantikê technê» علم الدلالات، من الفعل «Sêmainô» (عنى- يعني) في مقابلة الصوتيات «علم الأصوات» (بحث في علم الدلالة، 1897، *Essai de Sémantique*, Paris Hachette)[2].

ومثلما كان الصوتيون يتحدثون مثلا عن «التناوب الحركي» (*apophonie*) و«التماثل» (*assimilation*) و«التنافر»(*dissimilation*) سيجهد المختصون في الدلالة أنفسهم في جرد عمليات تغيّر الدلالة وسيتحدثون عن «الإشعاع» (*rayonnement*) و« التسلسل» (*enchainement*) أو عن «التخصيص»(*spécialisation*) و« التوزيع» (*répartition*) و« الإشعاع» (*irradiation*)[3].

---

1 - يعود الموضوع الى بدايات مسار شافي: «المعجمية الهندية الأوروبية» (*Lexicologie indoeuropéenne*, Paris, A. Franck) 1849 «الإيديولوجية الوضعية، العائلات الطبيعية للآراء اللغوية في الكلام الهندي الأوروبي». «مجلة اللسانيات وفقه اللغة المقارن» 1867.1، I، ص.432-455.

2 - استشهاد حسب الطبعة الثالثة، 1904، ص. 8، الملاحظة 1. انظر أيضاً «القوانين الذهنية للغة، مقطع من علم الدلالة». «حولية جمعية ترقية الدراسات الإغريقيّة في فرنسا»، 1883 ص.132-142(*Annuaire de l'association pour l'avancement des études grecques en France*, XVII, 1883).
ومصطلح بريال ماثل منذ 1891 في عنوان كتاب سفدليوس:
(C. Svdelius: *Etude sur la sémantique*, Uppsala Josephsonns Antikvariat).

3 - وضع دارمستيتر قانوني التسلسل والإشعاع. وهما يهمان تطوّر معنى الكلمات. ويجمع القانون الأوّل تقريباً ظواهر استعارية والثاني ظواهر كنائية (métonymie). وقد وضعا انطلاقاً من صور الكلمة (مجازات tropes) في البلاغة الكلاسيكية إثر العمل القاموسيّ الضخم الذي أنجزه دارمستيتر في «القاموس العام» (1890). ووضع بريآل عدداً كبيراً من أصناف القوانين التي تهمّ (أ)

وبديهي أن الوجهة التاريخية أساساً للسانيات هي التي جعلت من علم الدلالة، عند اعتماده، مبحثاً تاريخيّا، مثلما لاحظ ذلك دارمستيتر (Darmesteter) وهو يستعيد مصطلحات بريآل (1883):

تدل هذه الكلمة المأخوذة عن الإغريقيّة على علم التغيّرات في معنى الكلمات («حياة الكلم مدروسة في دلالتها»، 1887، ص.88

(*La vie des mots étudiées dans leurs significations*, Paris, Delagrave, 1887[1], p.88)

وسيردّ أحد تلامذة شافي، وهو راؤول دولا غراسوري (R. de la Grasserie) بكتاب عنوانه «بحث في علم للدلالة الشاملة» (*Essai d'une Sémantique Intégrale,* Paris, Leroux, 1908) حيث يعرض تعريفا لهذه المادة، لئن وافق ألفاظ مدرسة هذا الباحث فإنّه وُسع على نحو لم يوجد عند برِيال.

يمكننا إذن أنّ نعرّف علم الدلالة كالتالي: هو علم الإيديولوجيا أو علم النفس اللساني مطبقا على الكلمات المعزولة والمتمثل في دراسة دلالتها (نفسه، ص.24).

وأدّت التصوّرات «الشمولية» عند دولا غراسوري إلى رؤى كثيفة التأليف؛ فقد كان يميّز بصورة خاصة بين «الدلالة *الثابتة*» و«الدلالة *الديناميكية*» قاطعا بذلك التصور الزّمني الضيق لدى دارمستيتر وبريال. وهو لذلك أوّل كاتب منح اللفظة التي ابتدعها بريآل معناها الحديث[2]:

شكل الكلمات ومعناها (إشعاعات، تخصيص، إلخ.) و(ب) المعنى وحده، وفي هذه الحالة يميز بريال (i) إذا تعلّق الأمر بكلمات معزولة (تضييق توسيع، إلخ.) وفي هذه الحالة يلتقي مع دارمستيتر (ii) إذا تعلّق الأمر بكلمات تؤخذ في مركّب (مثلاً، العدوى). وكان ريسيغ (شميتّر، 1987، Schmitter، ص.127) يميّز بين «التحويرات الجمالية» التي لا مصدر لها غير «الشعور» (Gefulh)، كما في الزوج Jungfrau/ Jungfer (خادمة / عذراء) Coniux/ Uxor. لا يخلو استعمال مصطلح قانون من إشكال - بعد التنازع في القوانين الصوتية- إذ يرى بريال أن «القوانين الدلالية» تختلف كثيراً عن القوانين الصوتية: فهي قوانين لا تخلو من استثناءات وليس فيها إلاّ طابع العمومية الماثل في كلّ «الظواهر التي تمسّ حياة الجماهير».

1 - ظهرت النشرة الأنغليزية للكتاب السنة السالفة.

2 - يحفظها شارل موريس، رغم أنّه يجعل المبحث مقابلًا للتركيب والتداولية:
Charles Morris: *Signification and Significance, A study of the relations of signs and Values*. Cambridge, the M.I.T, Press, 1964.

الدلالة هي علم معنى الكلم (نفسه، ص.13).

وفي السنوات 1880 أصبحت المشاغل المتصلة بالدلالة مشاغل عامّة، خاصة عند المختصين في اللغات الرؤمانية الذين كانوا روادا في هذا المجال. وفي هذا، ولا ريب، ردّ فعل على التوجه الصرفي المحض للمقارنية. فظهرت في ألمانيا (نرليش، 1988) مقالات أو كتب في عناوينها لفظة *Bedeutungswandel* (= تغيّر المعنى) و*Bedeutungswechsel* (= تغيّر الدلالة) وهما عبارتان مركبتان عوضت فيهما *Bedeutung* (= أهمية) ببساطة *Laut* في العبارات المماثلة والمخصصة للصوتيات[1]. وأصبح مفهوم تغيّر الدلالة فصلا من فصول كتب اللسانيات[2]، مثل الفصل 4 بعنوان «تغيّر معنى الكلمات» (Wandel de Wortbedeutung) الذي أضيف في الطبعة الثانية (1886) لكتاب بول (H. Paul) الشهير «مبادئ التاريخ اللساني» (*Prinzipen der Sprachgeschichte*). وحصل الأمر

---

1 - انظر مثلاً: ماكس هيشت»المعنى اليوناني لتعليم مهمة الفيلولوجيا»

Max Hecht, Die griechische Bedeutungslehre eine Aufgabe der classischen Philologie, (Leipzig, 1888).

ودي سوسير: «أبحاث في علم معاني الكلم في اللاتينية «(ارلنغن، 1875-1881).

Ferdinand de Saussure, *Untersusungen zur lateinische Semasiologie* (Erlangen, 1875-1881).

ليلمن همبرت: «في تغيّر المعنى في الفرنسية».

Lelmann Heimbert, *Ueber den Bedeutungswandel im französischen* (Erlangen, 1884).

يوهن ستوكلاين: «تغيير معنى الكلمات. أصله وتطوّره» (مونيخ، 1898).

Johan Stocklein, *Bedeutungswandel der Wörter. Seine Entstehung und Entwicklung* (Munich, 1898).

مارتيناك: «دراسات نفسية في نظرية المعنى « (لايبزيتش، 1901).

E. Martinak, *Psychologische Untersuchungen zur Bedeutungslehre* (leipzig,1901).

إردمن: «معنى الكلمة. أوراق من تخوم علم النفس اللغوي والمنطق « (1910، الطبعة الرابعة، 1925).

K. O. Erdmann, *Die Bedeutung des Wortes. Aufsätze aus dem Grenzgebiet der Sprachpsychologie und Logik* (1910 4e éd., 1925).

2 - أدرج كؤلّف شميت «أسباب التغير الدلالي، محاولة في علم معاني الكلم « في البرنامج المقرر في المعهد الامبراطوري ببرلين.

K. O. Schmidt, *Die Gründe des Bedeutungswandels; Ein semasiologischer Versuch*

ذاته في فرنسا[1]. ومن المفهوم في هذه الظروف، إزاء ادّعاء بريآل الجدّة («علم جديد: الدلالة» مجلة العالمين، 1897/06/15، ص.807-836) (Une science nouvelle: la» sémantique», *Revue des deux Mondes*, 15 juin 1887, p.807-836) أن يعتبر زملاؤه في ألمانيا عن شكّهم في ذلك وأن ينقدوه نقداً شديداً في عروضهم عن كتابه وأن يعتبروا الكتاب مجرد تبسيط ونشر لعلم «دراسة معاني الكلم»[2].

[207] منذ السنوات الأولى من القرن العشرين، كان علم الدلالة يعدّ علما ذا تاريخ بهذا الاعتبار. ففي مقال لكارل يابرغ بعنوان «تطوّر معاني التحقير في اللّغة الفرنسية مع ما يتصل بقضايا عامة في دراسة معاني الكلم» (K. Jaberg, Pejorative Bedeutungsentwicklung im Französischen. Mit Berücksichtigung allgemeiner Fragen der Sémasiologie» *Z.f.Roman.Philologie*, XXV, 1901, p.56) تمّ إحصاء ستّة عناوين بين 1832 و1874، و34عنوانا بين 1875 و1900(يابرغ 1901، ص.563-565، وانظر أيضاً غوردن، Gordon 1982، ص.1-13 - وكورنر، 1985، Koerner، ص.294). وستظهر سريعاً ببليوغرافيات مختصة (كارل كولن، «الدليل البيليوغرافي لعلم معاني الكلم» (Carl Collin, *A Bibliographical Guide to Sematology*, Lund, 1914).

وفي منعطف القرن ظهر بشكل واضح اهتمام بدلالة الكلمات وبمفهوم العلامة التي ليست كلمات اللّغة الطبيعية إلا حالات مخصوصة منها. إذ لا يمكن لأي مقاربة «دلالية» للغة (مهما كان اسمها) أن تتحقّق «بصورة مجرّدة» دون أن تطوّر فرضيات في طبيعة العلامة اللسانية وفي الملكة اللغوية (وحتّى في اللّغة - انظر اللاحق)

1 - النشرة الجديدة (باريس، 1888) من «دراسات وقطوف» (1880) (*Etudes et glanures*) لليتري ستعنون ب « كيف يتغيّر معنى الكلم (*Comment les mots changent de sens*). انظر أيضاً مقال متي الشهير « كيف يتغيّر معنى الكلم » في مجلّة « حولية علم الاجتماع» 1905-1906 ص.1-38 (*L'année sociologique*). وانظر أيضاً ليونس رودي «في التصنيف النفساني للتغيرات الدلالية: («Léonce Roder, «sur la classification psychologique des changements sémantiques)» «مجلة علم النفس» 18، ص.676-692. (*Journal de Psychologie*)

2 - انظر مثلا عرض هاي « أرشيف معجمية اللاتينية ونحوها» 1898، 10، ص.551-555. (O. Hey, *Archiv für Lateinische Lexicographie und Grammatik*, 1898 ; Bd 10, p. 551-555.)

وفي علاقاتها بالفكر وبنشاط التخاطب. وبين ظهور مصطلحات «*sémantique*» (علم الدلالة) و«*significs*» (الدلاليات) لدى ليدي ولبي (Lady Welby) و«*sémiologie*» لدى سوسير تزامن شبه تامّ (1894، راجع اينغلر، Engler ،1980a، ص.4) وأعمال فريغه (المعنى والدلالة. G. Frege: *Sinn and Bedeutung*, 1892) وهوسرل (أبحاث في المنطق، 1901، E. Husserl: *Logische Untersuchungen*, 1901) ورسّل (في التدليل، 1905، .B (Russell: *On Denoting*,).

ولهذه الظاهرة الكبرى مبّررات اجتماعيّة (تعود إلى حاجيات التواصل الدولي، كما تشهد على ذلك كثرة في إحداث اللغات الاصطناعيّة (راجع الفصل 4 القسم 4) والعلمية (مسائل المنطق والرياضيات) أو الفلسفية (كيف التفكير في طبيعة الدلالة عندما تصبح الثنائية الديكارتية أمرا مبهما؟).

إذا وُجد طلب جلي، فإن التصوّرات النظرية القادرة على سدّ الطلب ستختلف اختلافاً شديداً. ولا يسعنا إلاّ أن نعجب من الخلط الشديد السائد لدى كتّاب كثر في الموادّ المقترحة. من ذلك أننا نرى لالند (Lallande) في مقال «sémiologie» (سيميولوجيا) في كتابه الشهير «*الألفاظ النقدية في الفلسفة*» (*Vocabulaire Critique de la philosophie*) (1902)) يحيل، على السواء، إلى سيميائية دو سوسير وإلى (الدلاليات) «significs»[1] عند لايدي ولبي، أو إلى علم الدلالة (sémantique) عند بريآل.

---

1 - ليدي فكتوريا ولبي: «المعنى والاستعارة»، مجلة « ، (1893، ¾، The Monist)، ص. 510-525

Lady Victoria Welby : «Meaning and Metaphor », The Monist,

– «المعنى والتأويل» (Sens, Meaning and Interpretation) مجلّة (الفكر)، 1896، V-18، ص. 186-202

Sens, Meaning and Interpretation, Mind, 1898, V-&_, p.186-202) -

– «significs» «Sensal»»، قاموس الفلسفة وعلم النفس، (بإدارة بالدوين)، 1902، -
« Sensal », « significs », *Dictionnary of philosophy and Psychology*, (J. M. Baldwin, dir), 1902,

ـ ما هو معنى؟ دراسات في تطوّر التدليل، لندن، ماكميلان وشركاؤه، 1903 -
What is meaning? Studies in the development of significance, London, Macmillan and Co., 1903

ـ «Significs» واللّغة، الشكل المنطوق في مواردنا التعبيرية والتأويلية، ولندن، ماكميلان وشركاؤه، 1911،

ونجد المصطلحات المتكافئة ذاتها لدى شارل موريس (Ch. Morris). ومن البديهيّ أنّه كان بين الباحثين العاملين في هذا المجال الواسع تفاعل كبير. من ذلك أنّ ليدي ولبي هي التي بادرت في الأصل إلى ترجمة كتاب بريآل إلى الأنغليزية (أورو ودولوسال، Auroux/ Delesalle, 1990) التي أنجزتها ابنتها (السيّدة هنري كوست، Mrs Henry Cust)، ونشرت في 1900، مع خاتمة ملحقة لبوسغيت (J.P. Posgate) تحت عنوان» علم المعنى» (*The Science of Meaning*) هي نصّ بحث كتب في 1877. وستبتعد ليدي ولبي عن الدلالة إثر هذا، وسينتقد تلميذاها أوغدن (C.K. Ogden) وريتشاردز(I.A. Richards) بريآل في كتابهما الرئيس الذي غالباً ما يعدّ نقطة الانطلاق الحقيقي لهذا العلم («معنى المعنى. *دراسة في تأثير اللّغة في الفكر*، وفي علم الرمزيّة »، لندن، 1923، ونستشهد بطبعة 1966) (*The Meaning of Meaning. A study of the influence of Language upon Thought and of the Science of Symbolism*). فهما يريان أنّه إذا عنّ لبعضهم في 1896، أن علم الدلالة قد يقترح جسراً بين الكلمات والأشياء، فمن الواضح أن هذا الأمل قد خاب (راجع، نفسه، ص.XV، «فشل علم الدلالة»). وعند نظرهما في عمل اللسانيين (عملي بريآل وسوسير، أساساً، اللذيْن لم يريا فيهما [208] إلّا ثرثرة جوفاء وأبنية خرافية)، لن يتردّد أوغدن وريتشاردز في الحديث عن «نتائج مخيّبة للفيلولوجيا المقارنة» (نفسه، ص.44)، وفي تحويل نظرية الدلالة من حقل اللسانيين إلى حقل المناطقة، لأنّ تكوين اللسانيين يعتبر منقوصاً ليتناولوا المسألة (نفسه، ص.4).

وكشفت المناقشات في طبيعة العلامة والدلالة، وفي التخاطب[1]، وفي أسباب التغيير الدلالي عن رهانات بالغة لعلوم اللّغة. ويُستشفّ هذا بوضوح بمجرّد أن

Significs and Language. The articulate form of our expressive and interpretative resources,, London, Macmillan and Co., 1911

- مقال « significs» موسوعة بريطانيكا، المجلد. 25، p.79-81. 1911
«Significs», the *Encyclopaedia Britanica*, vol. 25, p.79-81; 1911

1 - أوغدن وريتشاردز هما، في رأيي، من المؤلّفين، أوّل من قدّم تعريفا شكليا لمفهوم السياق (نفسه، ص. 263-265).

نلاحظ أنّ مجال دراسة الدلالة لم يُدرج، مسبقًا[1]، على أنّه جزء من اللسانيات: فهو يهمّ كلا من الفلاسفة والمناطقة وعلماء النفس على السواء[2].

واعتبر الدلاليون المحدثون، في الغالب، كتابَ بريآل (تبعا للنقد الألماني عند صدوره) سطحيا ودون كبير فائدة لعلم الدلالة (انظر مثلا كورت بالدينغر: «نحو علم للدلالة حديث»(Kurt Baldinger, *Vers une sémantique moderne*, Paris, Kilincksieck, 1984). ومن وجهة نظر تاريخية، تتنزّل المسألة في صعيد آخر، إذ أنّ بريآل بتحويله مركز الثقل في التفكير اللساني من مجال الصرف والتغييرات الصوتية إلى مجال الدلالة قد حوّل [مجال] النظرية اللغوية ذاتها.

ولندرك جيّدا أن الرهان في هذا التحويل ليس إحداث مجال جديد للبحث العلمي، تكفي الإشارة إلى أن علم الدلالة هو مبدئيا نقد للنحو المقارن التقليدي. ولم يتردّد بريآل في مقدّمة كتابه «بحث في علم الدلالة» (*Essai*...) في القول «إنْ اقتصر الدرس على التغيّرات التي تصيب الحركات والحروف» فإن اللسانيات ستتقلّص لتكون في «منزلة فرع ثانوي من فروع الفيزيولوجيا» (نفسه، ص.1).

وابتداء من 1887، كان دارمستيتر يعرض ظواهر تجعل كلّ «تأثيل صوتي» - أي كلّ تأثيل يربط بين شكليْن بواسطة تغييرات صوتية- أمرا يتضمّن ثغرات واسعة. لنأخذ، مثلاً، الكلمة الفرنسية//nager (فعل سبَح دون مسند إليه). فمن الواضح (صوتيا!) أنها منحدرة من اللاتينية //navigare، إلاّ أن هذه الكلمة تعني في اللاتينية /أبْحَرَ/، وكلمة /natare/ هي التي تعني «سبَح»، و/Natare/ أعطت في الفرنسية القديمة /nouer/، وتتفق هذه الكلمة في النطق مع /nouer/ «عقَد عُقَدة» والتي تنسل من /nodare/. وعندما زالت /nouer/ بمعنى «سبح» أصبحت كلمة /nager/ تدلّ في آن واحد على /سبح/ و/أبحر/. ثم أقحمت كلمة /naviguer/

---

1 - انظر سمارت «الفكر واللّغة: الفكر واللّغة: مقال يهدف إلى إحياء لفلسفة لوك وتصحيحها وتفريدها » لندن، لنغمن، 1855.

B. Smart, *Thought and Language: An essay having in view the revival, correction and exclusive establishment of Locke's Philosophy*. London, Longmann, 1855.

2 - انظر شتاينهل «النحو والمنطق وعلم النفس: مبادؤها وصلاتها » (برلين، 1855، دوملر).
H. Steinhal, *Grammatik, Logik und Psychologie : Ihre Principen und ihr Verhaltnis zueinander* (1855, Berlin, Dummler).

واستعملت /naviguer/ حيث كانت تستعمل /nager/. «وبالتالي زالت /nouer/ وخلّفت دلالتها لكلمة /nager/ التي نقلت معناها الحقيقي إلى كلمة /naviguer/» (حياة الكلم، ص.137، *La vie des mots*).

لا تكشف دراسة التغيّرات الدلالية تاريخيا عن ظواهر يسكت عنها التأثيل الصوتي مهملا شرحها فحسب، بل تكشف أيضاً احتمالات حقيقية في التطوّر كان مفهوم «*القانون الصوتي*» يميل إلى محوها. ولم تعد طرق التغيير تهمّ الوحدات الصوتية ولا الكلمات المعزولة، بل تصيب الوحدات المعجمية في علاقاتها المتبادلة. لذلك ينبغي تصوّر نشأة علم الدلالة انطلاقاً من العِلّيات الداخليّة لتطوّر اللسانيات وللتحويرات العميقة التي لحقت اللسانيات في السنوات الأخيرة من القرن 19 والأولى من القرن العشرين. [209] وينبغي أن تطرح هذه النشأة في أفق متدرّج تصاعدي يؤدّي، من جهة، إلى كتاب عالم اللهجات السويسري جيليرون عن «*إفلاس التأثيل الصوتي*» (J. Gilléron, *La faillite de l'étymologie phonétique,* 1909) ومن جهة أخرى إلى تصوّر القيمة اللسانية لدى سوسير.

وسيصف جميع المختصّين في «معاني الكلم» وفي علم الدلالة، تقريبا، ظواهر التغيير اعتماداً على مفاهيم تقع جذورها في أبحاث سالفة، هي بالخصوص المجازات والترادف[1] (انظر عن رايسيغ (Reisig)، كتاب شميتّر (Schmitter)، 1987، ص.123-127) أو اعتماداً على الفكرة القديمة للتجريبيين القائلة بأسبقية المحسوس على المجرّد وراثيا[2]. لذلك ينبغي أن نرى بداية الأبحاث الحديثة التي أدّت إلى تشكّل علم الدلالة في «**رسالة في المجازات**» (1730) لدومرسي (Dumarsais, *Traité*)

---

1 - شهدت نظريات الأب جيرار تطبيقا خارج المجال الفرنسي (انظر أسفل هذا). ونشر أبرهارد بين 1795 و1802 الأجزاء الستة من « **محاولة في الترادف في الألمانية في قاموس نقدي فلسفي للمصطلحات المترابطة الدلالة في الألمانية العليا**».

-. J. A. Eberhard, *Versuch einer allgemeinen deutschen Synonymik in einen Kritisch-philosophischen Wörterbuch der sinnverwandten Wörter der hochdeutschen Mundart* (Halle et Leipzig, Ruff).)

2 - تعوّدنا اليوم على تسمية هذه الظاهرة بقانون كروناسر (Kronasser) (كولنج، 1985، ص.248، Collinge) كما لو أنّ ملاحظته تعود إلى 1952.

des tropes) وفي كتاب الأب جيرار «*صحّة اللّغة الفرنسية*» (1718) (Girard, *Justesse de la langue française*).

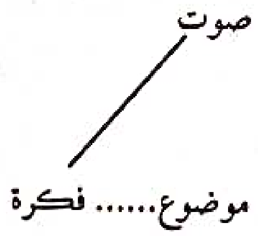
وأجهد دو مرسي في استخلاص مختلف العمليات (المجازات أو صور الكلمة) التي تجعل كلمات لغة مّا تنزاح عن معناها الحقيقي أو البدائي، أي بعبارة أخرى أنّ معناها يتغيّر سواء حصل هذا التغيّر في استعمالها أو في تاريخها. ويشرح الاعتباطُ الذي يربط الصوت بالمعنى الحقيقي والاختلافات في استعمال التعابير المجازية، التباينَ بين اللغات (ألبرشت، 1981، Albrecht). وكانت نظرية الصور المجازية هي حقّا أوّل دراسة خُصصت لنظريات الدلالة اللسانية (أورو ,Auroux, 1979a). وإذا فكّر المرء في هذا الأمر جيدا وحُصرت الدلالة في الفكرة، فلا مهرب عندها من أن تكون كلّ نظرية في الدلالة مطبّقة على اللغات الحقيقية نظرية في تغيّر الدلالة: وللوهلة الأولى، ما هو ثابت في اللّغة هو الوحدة الصوتية وليس المعنى. وتتعلّق مساهمة الأبّ جيرار بالترادف. وبتطبيق المسلّمة القائلة بأنّ الترادف ترادفا كليا بين كلمتين في اللّغة الواحدة مستحيل، أدرج جيرار ضرورة وصف المعجم بواسطة التقابلات. ومن هنا، سرعان ما ظهرت عند لاحقيه (أورو، 1984a) فكرة أنّ كلّ كلمة جديدة تدخل لغة مّا هي كلمة تُحدث تغييراً دلاليا في معاني كلمات اللّغة التي ترادفها، أو يتغيّر معناها هي في ذاتها (نيكولا، 1980، Nicolas). وشهد هذا المبدأ عديد الصياغات غير المتكافئة، وسيستعمله الدلاليون استعمالاً كثيفا حتّى أنّه صلُح رحما للتصوّر السوسيري للقيمة (دارمستيتر، 1887، ص.39 - وبريآل، 1897، ص.27-38 عن «*قانون التوزيع*» (*loi de répartition*)- وغراسوري، 1899، Grasserie ص.398، و1908، ص.411-412، 503 - وميّي، 1906، Meillet، ص.37 عن «*توزيع المعنى*» (*La répartition du sens*)).

وما كان لعلم الدلالة ولما أثاره من المناقشات النظرية أن يبعثا إلاّ على خلفية تراث مخصوص. فقد شهدت ألمانيا منذ القرن 18 تراثا مهمّا للتفكير سيسمى «sémantique» (علم الدلالة) لانعدام مصطلح آخر. وبلغ هذا التراث ذروته مع شلايرماخر (Schleiermacher)، بتأثير المدرسة التأويلية. (إرنستي، *تشكّل تفسير العهد الجديد*، (J. A. Ernesti, *Institutio Interpretis Novi Testamenti*, 1761;- وموروس: *في تمييز المعاني ودلالة التأويل*، S.F.M. Morus: *De Discrimine sensus ac significationis* (*in Interpretendo*, 1787). فالهدف الأساسي هو تأويل النصوص أي تأويل الخطاب.

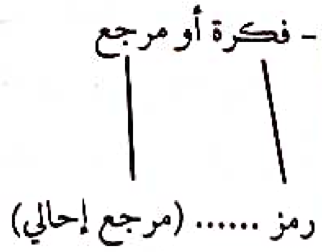
وتتميّز هذه المدرسة بالقول إنّه إذا كانت للكلمات دلالة ثابتة (significatio في عبارات إرنستي)، فللنصوص معنى (sensus) لا يُستقى من دلالة الكلمات. فالمعنى هو موضوع التأويلية. [210] والمنظّرون الكبار في القرن 18 الذين ظلّوا مصادر نشيطة يعتمدها دارمستيتر وبريآل (دومرسي، كوندياك) هم منظّرو الدلالة، على خلاف التأويليين الألمان. وانجرّ عن هذا أنّ استيعاب الظواهر الدلالية نظريا سيتمّ في مستوى قيمة الكلمة في اللّغة وليس في فعل التأويل الذي يعتمد على معنى النصوص[1]. وهذا اختيار سيعتمده أيضاً المختصون في «دراسة معاني الكلم» (sémasiologues) عند اعتمادهم على القاموسيّة، ولكنهم يتخلّون عنه عند معالجة المصادر النفسية أو التخاطبية لتغيّرات المعنى (نرليتش، 1988، Nerlich).

وكان الرواد الكلاسيكيون لعلم الدلالة يحصرون نظرية العلامة في نظرية الدلالة اللسانية، أي في العملية التي تربط بين الصوت والفكرة والموضوع الخارجيّ. وتصلح هذه البنية الثلاثية (انظر الشكل 1) رسما لجميع النظريات في أصل اللّغة (أورو، 1979b، ص.53). وعمل هذه البنية مختلف جذريا عن البنية الثلاثية لأوغدن وريتشاردز (الشكل 2) التي أصبح عديد الدلاليين يعتمدها في الوقت الراهن (مع تعديلات) (بلدنجر، نفسه، ص.Baldinger ،XV) باستثناء التوليديين. فالفكرة تتوسّط العلاقة بين الكلمة والموضوع دائماً، أي أنّ المرجعية، في المعنى الحديث لهذا المصطلح، علاقة لا تضطلع بأيّة وظيفة (بهذا يفهم المرء سبب تفضيل أوغدن وريتشاردز المناطقة على اللسانيين). فنحن في نظرية تعتمد التصوّر الفكريّ (idéiste) للمعرفة (نظرية تقوم على التمثيل). ويصلح الموضوع أساساً لشرح كيف يمكن أن تولد الفكرة وترتبط بالكلمة. فالانتقال يكون من الأفكار إلى المواضيع، وذلك بتركيب أفكار كثيرة في فكرة سامية في الفهم وبتوسعة أقلّ (القانون المسمى بقانون بور رويال Port-Royal).

1 - في اللّغة الفرنسية الكلاسيكية - التي مازالت قريبة من التراث القديم - لا تترادف كلمتا signification (دلالة) وsens (معنى)، فكلمة sens (معنى) أكثر شمولاً، وهي تحيل على الأقل على فعل التأويل إن لم يكن ذلك دائماً على العبارة المركّبة (برلان، 1982، ص.Berlan 147)، وانظر أعلاه تدقيقات Ernesti). وفي حوالي نهاية القرن يلحظ ميْل إلى الترادف الذي تفاقم بعد ذلك: فبريآل يتحدث عن sens du mot «معنى الكلمة» في السياق الذي كان باحث كلاسيكي يستعمل فيه ولا شكّ مصطلح «دلالة».



الشكل:1 (أورو، 1979، ص. 33-39)



الشكل:2 (أوغدن وريتشاردز، 1923)

ومن تبعات هذه الوضعية أن تقلّصت البنية الثلاثية إلى بنية ثنائية (صوت- فكرة) في الأبحاث التطبيقية في النحو أو المعجم. فالفكرة هي دلالة الكلمة، وبارتباط مجموعة من الأصوات بفكرة مّا تستوي الكلمة. فهذا التصوّر هو أساس الأبحاث الفرنسية في علم الدلالة. وهو تصوّر يؤدي إلى ربط دراسة اللّغة بمعرفة اشتغال الأفكار- ما يسميه دستوت دو تراسي (Destutt de Tracy) *إيديولوجيا*. إلاّ أنّ منزلة الفكرة تظلّ مبهمة جدّا، فالأمر يتعلّق، من ناحية أولى، بعنصر في عملية التفكير، ومن ناحية ثانية، بالوحدة التحتية لمختلف استعمالات الكلمة الواحدة. وإذا انعدمت الصلات بين الاثنين، فمن البديهيّ أن يستحيل تشخيصهما. ويعود هذا الإبهام أيضاً إلى خلط علم تسمية الأشياء والمفاهيم بعلم دراسة معاني الكلم. وسيتجلّى هذا الإبهام جدالا عند ظهور علم الدلالة ظهورا رسميا.

وفعلاً، يمكن أن يوازى بين مقال شافي (Chavée) في العدد الأوّل من «*مجلة اللسانيات*» عن «العائلات الطبيعية للأفكار اللفظية» (1867) [211] ونصّ بريآل الشهير عن «الأفكار الكامنة في اللّغة» الذي ظهر بعد سنة (وهو درسه بمناسبة العودة إلى دروس النحو المقارن في معهد كوليج دو فرانس) وأعيد نشره في 1978 في «**مقالات متفرّقات في علم الأسطورة واللسانيات**» (ص.295-322) (*Mélanges de mythologie et de linguistique*, Paris, Hachette). وفي المقال الأوّل، كان ينبغي للتحليل اللساني أن يعرض نظرية عامة للفكر تنجم خصائصها في أبنية بيولوجية تخصّ كل عرق من الأعراق. أمّا في المقال الثاني فقد استقرّت بعد المفاهيم التواضعية (conventionnalistes) التي تميّز موقف بريآل[1]: ونجم عن ذلك أن اللّغة البشرية هي الأسبق.

---

1 - ينتصر بوستغيت (Postgate) لمنهج «دراسة معاني الكلم» نفسه، لكنّه لا يتوقف عند الوحدة المعجمية. لذلك يقترح إصلاحا مصطلحيا في نصّه «علم المعنى » *The science of meaning*.

وسترد مدرسة شافي الفعل إزاء تصوّرات بريآل: فقد دافع دولا غراسوري (de la Grasserie) على أنّ للفكرة وظيفة نشيطة بضرب من «الحيوية النحوية» («في التحرّكات المناوبة لأفكار تكشف عنها الكلمات»، **المجلة الفلسفية**، Revue Philosophique, 48، ص.391-416، 495-504، 1899) (Des mouvements alternants des idées révélés par des mots- in). فالخط الفاصل بين علم الدلالة والإيديولوجيا الوضعية هو إذن منزلة الفكرة. سيعبّر دولا غراسوري في كتابه«**علم الدلالة الشامل**» (*Sémantique Intégrale*) عن موقفه بوضوح قائلاً:

> الفكرة وحدها هي موضوع علم الدلالة، الفكرة باعتبارها قابلة للتعبير عنها، ومُعبّرا عنها، لكن الكلمة تظل - وينبغي أن تظلّ- على أنّها مجرد شاشة للفكرة (نفسه، ص.33).

ولن يتردّد أوغدن وريتشاردز في تأكيد أن المعنى (*meaning*) «لا يمكن أن يعالج دون نظرية مرْضية في العلامة» (طبعة 1966، نفسه، ص.48) ذلك أن الأمر يتعلّق فعلا بنظرية في العلامة اللغوية. وكانت ليدي ويلبي تحصر علم الدلالة في فرع من (الدلاليات) «Significs». فهو ليس إلا مجرّد تطبيق ينحصر في الفيلولوجيا لأنه لا يهتم لا بتعريف أنواع الدلالة ولا بدراسة قيمتها التعبيرية (مقال Significs في «موسوعة بريطانيكا»، 1911). وفي أوّل نصّ مشهور يظهر فيه مفهوم «السيمياء -sémiotique» السوسيري، كان التمايز عن علم الدلالة صريحا واضحاً. فالعلم الشامل لم يعد الدلاليات (Significs))بالنسبة إلى علم الدلالة، بل العلم الشامل هو السيمياء بالنسبة إلى اللسانيات التي تحتوي بدورها علم الدلالة (نافيل: تصنيف جديد للعلوم) (A. Naville, *Nouvelle classification des sciences*, Paris, Alcan, 1900, p.104 - وانظر انغلر، 1980 ص.4-5). وعندما قدّم دو سوسير درسه الثاني المخصص للسانيات العامة (1908-1909) عاد إلى مسألة السيمياء [علم العلامات] وحرص على أن يسجّل، في قسم استنسخه ريدلنغر (Riedlinger) ويوجد في الموارد المخطوطة، ما يلي «لا صلة البتة بعلم الدلالة الذي هو علم معاني ‹كلمات، اللّغة، على خلاف معاني الأشكال

التعبير عن فكرة واحدة سيسمّى بمصطلح (rhème) [المسند أو الخبر أو المخبر به]. لذلك في: /(the plate) (to lay hands on)/ مخبران بها - كما تدلّ على ذلك الأقواس- لذلك أصبح علم الدلالة «علم المخبر به» (hématologie) أو دراسة المخبر به (نفسه، ص.329).

(دروس في اللسانيات العامة، ص.49). ويعيب دو سوسير على بريآل عدم قدرته على أن يسمّي ما يتحدث عنه[1]:

> اقرأ «علم الدلالة» (لـ) بريآل ص.29-35 مثلاً: يحصل أن يرى المرء، من ناحية، أنّه لا يبقى أي شيء «في الذهن» من تلك «الإصدارات» (ausführungen)، وفي نفس الوقت يرى أن الأمر يتعلّق دائماً بما يقع بين كلمات اللّغة، والحال أنّه ينبغي أولا، لمتابعة الأمر، أن نعرف ما هي هذه الكلمات، وفيما تكمن حقيقتها، قبل أن نتحدّث عن ظواهر بين الكلمات الكائنة في الواقع (ملاحظات عن اللسانيات العامة، دروس في اللسانيات العامة، CLGE، الكراس 4 ص.41).»

ودعنا نعتمد على بعض التعريفات العامة. سنطلق مصطلح «**نظرية في العلامة**» على كلّ نظريّة تفسّر ما معنى أن يكون شيء مّا علامة، وأن يحتوي قسم عناصره المفيدة اللغات الطبيعية، لكنه أوسع من قسم اللغات الطبيعية. وسنسمّي «**نظرية الدلالة**» كل نظرية تسعى إلى أن تفسّر ما معنى أن «يُدّل على أمر ما» على الأقلّ، بالنسبة إلى قسم من العلامات. [212] وفي هذه الحال، يمكن أن يقال إنّ علم الدلالة ليس نظرية في العلامة بل هو نظرية في الدلالة اللغوية، وإنّ علم السيمياء السوسيري (الذي يرى أنّه يطبّق مثلا على الإشارات البحرية مثلما يطبق على عبارات اللياقة، (انغلر، 1968، ص.44-45)) نظرية في العلامة وليس نظرية في الدلالة. أمّا الدلاليات (significs) فهي نظرية في الدلالة، وقد تتوازى في توسعها (coextensive)، طبعاً، مع جزء من نظرية العلامة ولكنها ليست بحقّ نظرية في العلامة (على خلاف سيمياء بيرس (Peirce semiotic).

---

1 - تلاشي موضوع علم الدلالة - المعنى أو الدلالة- هو المشكل الفلسفي الأساسيّ لهذا العلم. وكما سيقول ذلك كوين (W.V.O. Quine) «في مجال الدلالة، اللسانيون هم في الوضع الذي يجعلهم لا يعرفون عمّا يتحدثون «من وجهة نظر منطقية».

From a logical Point of Wiew, 2 éd Harper Torchbooks, 1963, p.47.

نفهم إذًا الاختيار الذي اتّخذه بلومفيلد بعلم النفس السلوكي (كورنر، 1978، ص. 155-176، Koerner) وهو الأكثر شحّا أنطولوجيا. وتصبح الدلالة منبّه - ردّ فعل المطابق للتلفظ بشكل لغوي ما. («سلسلة من الفرضيات لعلم اللّغة».

«A Set of Postulates for the Science of language », Language, II (1926), p.153-164, def.6 (.

ونتج عن هذا وعلى خلاف ما كان يتمنّاه الدّاعون إلى علم الدلالة، أنّ نقطة الانطلاق في كلّ دراسة لسانية هي الشكل الصوتي وليس الدلالة.

علم الدلالة عند بريآل ليس إذن نظرية في العلامة. فهو يرتبط ارتباطاً دائماً باللّغة الطبيعية وبممارسات المعجميين القاموسيّين العريقة. وهو يكتسب عموميته (وأهميته التاريخية والثقافية على السواء) من أنّه يوظّف تصوّرا للغة الطبيعية. ومعنى هذا أن علم الدلالة يتخذ موقفاً (بوضوح يقلّ ويعظم) في المسائل التقليدية للفلسفة اللغوية: الأصل العرفيّ للغة، واستحالة التفكير بدون اللّغة (وهذا لا يستلزم أن يختزل الفكر في اللّغة)، واستقلاليّة الواقع اللساني بالنسبة إلى رغبة المتكلم، إلخ. ومن البديهيّ أنّ تصوّرا للعلامة اللغوية يقبع وراء هذا الموقف وهذه الأطروحات. وهو تصور تقليدي مزدوج: الكلمة هي علامة الفكرة. لكن، على الفكرة، ضرورة، أن تتوقّف عن كونها كيانا نفسانيا في أساسها. ويبدو لنا أن هذا الاستنتاج هو أحد المصادرات الأساسية التي يمكن أن يصل إليها علم الدلالة، وهو استنتاج يعني أنه من الضروري أن يحدّد الاختصاص لمادّته موضوعاً ثابتاً انطولوجيا (من جهة علم الوجود) وفي ما بين الذاتيات. وسيعبّر لالند (Lalande) تعبيراً جيّدا - وفي رؤية دوركايمية خالصة- عن إحدى الصيغ الممكنة لهذه المصادرة قائلاً:

إن معاني كلمة مّا ليست قيما لمتغيّر غير محدّد يمكننا أن نتصرّف فيه على هوانا. إنّها حقيقة، رغم أنها ليست مادية، بالمعنى الدقيق للكلمة، تكتسب أحياناً القوام الصلب المشهود في بعض الأحداث الاجتماعيّة. الكلمات أشياء، وأشياء نشيطة جدّا: فهي «فينا بدوننا» ولها وجود وطبيعة لا يرتبطان بإرادتنا أو بالخصائص الخفية حتّى على أولئك الذين ينطقون بها أو يفهمونها (« ألفاظ[...]، 1902، المقدّمة.*Vocabulaire*...).

ولم يكن علم الدلالة في حاجة، البتة، إلى نظرية في العلامة عموماً ولا حتى إلى نظرية في الدلالة، إذ كان يكفي أن يصف هذا العلم الطريقة التي تشتغل وفقها العلامة اللسانية في اللّغة (خاصة بالتشابه)، أي في مجموع الأعراف الاجتماعيّة التي تنظم الكلام البشريّ. فهذا التصوّر للعلامة اللغوية هو مركز الإشكاليّة السوسيرية، ومن هنا نشأ، ولا شك، أنّ المنوال المستعمل كان هو أيضاً ثنائيا مزدوجا: (الصورة الاكوستيكية/ المفهوم) أو (الدّال / المدلول). ولا يتمثل الرأي السيميائي الذي جاء به دو سوسير في بناء نظرية لأصناف العلامة المختلفة، بل يتمثل في القول بدءا إنّ على العلامات كلّها (ولا تعدّ العلامة علامة إلا بعناصر عرفية) أن تشترك في عدد من الخصوصيات (دروس في اللسانيات العامة، ص.49) (*CLGE*). ومن هنا

يذهب سوسير، لاحقاً، إلى أنّه ينبغي في اللّغة البشريّة أن تدرس أولا الخصوصيات التي تتقاسمها هذه اللّغة البشريّة مع الأنظمة الأخرى للعلامات:

إذا أريد الكشف عن الطبيعة الحقيقية للغة، فينبغي أن نأخذها، قبل كل شيء، في ما تشترك فيه مع الأنظمة الأخرى التي هي من النسق نفسه (دروس في اللسانيات العامة ص.51 ,*CLGE*).

[213] ولم ينتج سوسير نفسه نظرية سيميائية، لكنّ موقفه يفترض أنّ ما يقوله عن اللّغة باعتبارها نظاما من العلامات يصلح لأيّ نظام آخر. ومن التمشّي، ينجرّ أن العنصر المحدّد ليس نظرية عامة في العلامة بل هو تصوّر العلامة اللسانية في عموميته.

وكان من الحتميّ أن يبعد مثل هذا التصوّر علم الدلالة عن البلاغة (rhétorique)، على خلاف التوجّهات التداولية (pragmatiques) لعديد التصوّرات للدلالة (أوغدن وريتشاردز، طبعة 1966، ص.281-282). ويتجلّى الفرق سريعاً في مسألة مكانة الفاعل في التلفّظ (énonciation) التي خصّص لها بريآل الفصل 25 من كتابه تحت عنوان «العنصر الذاتي». وما يستهدفه اللساني بهذا هو الوسائل المتاحة للغات ليستطيع المتكلّم التعبير في خطابه عمّا يفكّر فيه وأن يميّزه عن الموضوع الذي يتحدث فيه:

إذا قلت وأنا أتحدث عن مسافر «في هذا الوقت، لا شكّ أنه وصل»، فعبارة «لا شكّ» لا تتعلق بالمسافر بل تتعلق بي أنا (نفسه، ص.235).

ولم يهتمّ بريآل البتة بنية المتكلم خارج تعريفه اللساني، فالأمر يتعلّق، عند اللساني، بعنصر غير محدّد[1]. وإذا تابعنا سوسير قلنا إنّه تابع من توابع الكلام (parole). فعمل اللساني هو تقريباً ودائماً المدخل القاموسيّ أي تعريف إمكانيات الاستعمال أو مقتضيات الاستعمال. فما يهمّ اللساني، إذا تكلّمتُ، ليس ما أريد قوله في هذه اللحظة بالذات، بل ما ينبغي أن أقول لأقوله وما لا يمكنني أن لا أقوله. وهذه التبعات هي ما سيرفضه وارثو الدلاليات (significs) لأنّهم كانوا يرون فيه أوهاما:

لم يكن دو سوسير - باعتباره فيلولوجيّا يجلّ العرف اللسانيّ إجلالا لا حدّ له- قادراً على تحمّل المسّ بما يراه دلالة ثابتة وجزءا من اللّغة. وهذا الاحترام الصارم

---

1 - كذلك الأمر عند شارل بالّي (Bally) «*اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية*» (*Linguistique générale et linguistique française*) (1932): تفترض نظرية التلفظ أن التلفظ مشروط لسانيات.

للاستعمالات «المقبولة» للكلمات، والتي ليست إلاّ أوهاما، هو سمة متواترة عند الفيلولوجيين (أوغدن وريتشاردز، نفسه، ص.6).

ويستهدف نقد وارثي نظرية الدّلاليات بصورة خاصّة التصوّر الثنائي للعلامة: إذ يعود ضعفها إلى أنها، في جوهرها، تُحِلّ عمل التأويل ضمن العلامة (نفسه، ص.5). ولئن كانت الملاحظة لطيفة بما فيه الكفاية لتشير بدقّة إلى موضع التباين، فإن الطرح الذي تدّعيه للخصم طرح خاطئ، إذ لا يقحم المنوال الثنائي عملية التأويل في العلامة، بل إنّه منوال لا يأخذ عملية التأويل في الاعتبار. والسيمياء اللسانية لا تستعمل منوالاً ثنائيا عن جهل بل عن رفض لمنوال ثلاثي. وفي علمنا أنّه حصل مرّة واحدة أن أشار سوسير إلى منوال ثلاثي وذلك في ملاحظة لم تنشر لتحديد الآليات المعجمية التي تقيم العلاقات الدلالية بين الكلم (onymique) (حالة الأسماء التي تدفع إلى تصور اللّغة على أنها لائحة مثل /arbre// شجرة/، /pierre/ /حجر/...). وعرض هذا المظهر على أنه استثناء في النظرية العامة.

(الحالة) الخاصة للآليات المعجمية التي تقيم العلاقات الدلالية بين الكلم في مجمل السيمياء [...] حيث يوجد عنصر لا نزاع فيه في الترابط النفساني للوحدة المعجمية الدنيا (sème)، والوعي بأنه ينطبق على كائن خارجي محدد تحديداً في ذاته حتّى أنه يفلت من القانون العام للعلامة (انغلر، 1968، ص.37).

وأقيم تقابل بين بيرس وسويسر في مسألة نظرية العلامة (دولودال، 1979 ص.29-49، Deledalle). ولم تكن هذه المقابلة تهمّ بيرس وحده. [214] وقد لا يكفي البحث عن هذا الاختلاف في ثراء تصنيف العلامات في نظرية بيرس. والمقابلة بين منوال ثلاثي وآخر ثنائي ليست في حدّ ذاتها إلاّ نتيجة أكثر مما هي مبدأ، فالفرق بين المنوالَيْن أعمق من هذا بكثير. فمن ناحية، يَدخل في الحساب الاستعمالُ *الراهن الآن وهنا*؛ وما يمكن أن تعنيه العلامة لا يمكن تحديده تحديداً كليا خارج إطار استعمالها، سواء تعلّق الأمر بأشياء خارجية أو بعمليات نفسانية أو بفعل إسناد المرجعية (référenciation). ومن الناحية الأخرى، لا يُعتدّ بالاستعمال، ويتمّ افتراض ترتيب منظّم ومجرّد للواقع، لا يبطل إمكان طوارئ الاستعمال. فهذان جدولان لا يمكن اختزالهما ولا يحدّدان، بطريقة واحدة، ما يمكن أن يعرف بالعقل عن الأنظمة الرمزيّة.

يقرّ علم الدلالة لدى بريآل باستقلاليّة الكيانات اللسانية، في حقل الدلالة ذاته، ممّا يعني أنّ الكلمة في أصلها ملائمة للفكرة دائماً، يقول:

> بقدر ما تنفصل كلمة ما عن أصولها، تكون أكثر خدمة للفكر: فالكلمة تتقلّص أو تتوسّع، تتخصّص أو تتعمّم بحسب التجارب التي نجربها. وهي ترافق الشيء الذي تستعمل عنوانا له من خلال أحداث التاريخ مرتفعة فيرتفع شأنها في نظر الناس أو ينحطّ، ومتحوّلة أحياناً إلى نقيض معناها الأول: فهي أكثر قابلية لهذه الأدوار خاصة أنّها أضحت، بالكلّية، علامة (نفسه، ص.182).

وسينهي سوسير عملية إدخال الاستقلال هذه بمفهومه عن القيمة التي لا شكّ في أنّ أحد مواردها المؤكدة هي نظرية المترادفات (انظر للتدليل المفصّل أورو، 1985) التي يستعيدها المختصون في علم «دراسة معاني الكلم» وفي علم الدلالة. فلا يوجد ترادف مطلق في نفس اللّغة، إذ تتمايز المترادفات كلّها بفوارق تقابل بينها، وعندما تستعير لغة ما شكلا مّا من لغة أخرى ويكون هذا الشكل مرادفا لشكل في اللّغة المستعيرة، فإنّهما، ومهما يكن التقارب الدلالي بين الشكلين في الأصل، ينحوان إلى التمايز بفوارق بينهما[1]. وجذّر سوسير هذا الرأي بأن عمّمه على نظام العلامات التي تشكل اللّغة. فلا وجود لمفهوم محايث للعلامة اللغوية في ذاته بل يعرّف المفهوم بالعلاقات التي تقيمها العلامة مع العلامات الأخرى وهذا ما يسميه سوسير قيمتها. ولا يمكن أن تظل القيمة ثابتة عندما تدمج علامات أخرى في النظام، إذ لا يمكن

---

1 - انظر غيزو «*القاموس العام الجديد للمترادفات في اللّغة الفرنسية*، باريس، 1809، المقدمة ص. -xx

Xxi (Guizot, *Nouveau Dictionnaire Universel des Synonymes de la langue française*). وفي مقال صدر في 1899 بعنوان («في الحركات المتناوبة للأفكار التي تجليها الكلمات»، «المجلّة الفلسفية»، عدد 48، ص.391-416 و495-504) (Des mouvements alternants des idée révélés par les mots). وسيسمّي دو لا غراسوري الكلمات المتكافئة من أصل مختلف «ثنائيات *doublets*» ويلاحظ أنّ «المترادفات الناشئة عن هذه الثنائيات استعملت لاحقاً للتعبير عن الفوارق بين الأفكار» (ص.398). «لذلك فإنّ الحيوانات التي تصلح للجزر تسمّى باسم سكسوني ما دامت حيّة، وإذا كانت مفردة، وعلى العكس يطلق عليها مصطلح انغلو- نورماني إذا أخذت على الجنس وفي معنى تجزيئي مثل لحم المجزرة. ومن ذلك يمكن أن نذكر ox وbeef للبقر و lamb وmouton للغنم وcalf وreal للثور. هذه هي الأمثلة الأوضح لكن المنظومة أوسع من هذا بكثير» (ص. 411-412). ومن المعلوم أن سوسير اعتمد في كتابه « دروس...» (ص. 160) لشرح مفهوم القيمة على الترادف وذكر من باب التمثيل المصطلحين الأنغليزيين mutton وsheep.

أن يكون عنصران متماثلين إذا كانا ينتميان إلى نظامين مختلفين. فالحقيقة الوحيدة للعلامة، أيُّ هويّتها الموضوعية، هي قيمتها. ولم يعد للظواهر التي أبرزها دارسو الترادف أي سرّ: إذ هي ناتجة عن طبيعة العلامة اللغوية ذاتها. فمن باب الدقّة إذن أنْ لا يقال إنّ كلمة ما قد تغيّر معناها - كما هو الشأن في بدايات علم الدلالة- بل يقال إن علامة لغوية قد وضع حدّ لوجودها لتحلّ محلّها علامة أخرى.

في مقال نشر في 1927 في «المجلة الشهرية الألمانية الرؤمانية»(Germanisch Romanische Monatschrift) [1] تساءل الشاب فيبرغر (L. Weiberger) (ولد في 1899) هل تشكّل نظرية الدلالة مأزقا للسانيات. إذ لا يمكن أن تخبرنا دراسة دلالة الكلمات عن (العناصر) النفسية المنتظمة، ولا عن علاقتها بالأشياء التي هي خارجة عن اللّغة. فعلم الدلالة لا يمكن إلا أن يستخدم تابعا للقاموسية وينبغي أن يقتصر على العلاقات التي تجعل المفاهيم يحدّ بعضها بعضا في النظام اللساني. [215] وموضوع المقابلات المحدّدة نفسه والذي لا يرتبط بهوية الكلمة بل بالعلاقات المتبادلة بين مجموعة من الكلمات أوصل ترير (Trier) إلى مفهوم الحقل الدلالي (ألفاظ اللّغة الألمانية في مجال الشعور العقلي: قصة حقل لغوي، 1910(Der Deutsche Wortschatz in Sinnbezirk der Verstandes: Die Geschichte eirnessprachlichen Feldes).

وهكذا اكتسب علم الدلالة، في ألمانيا وفرنسا على السواء، استقلالية حقيقية بالنسبة إلى علم المنطق وعلم النفس، بأن أصبح «متبايناً». إلا أنّ هذا التصوّر قد يؤدي بعلم الدلالة إلى صعوبات حقيقية بمنع مفهوم تعدّد الدلالة[2] (polysémie)، مثلاً، أو بترك مسألة الإحالة على المرجع (référence) خارج اللسانيات.لهذه الأسباب ربّما، ظل المنوال الثلاثي لأوغدن وريتشاردز أداة نظرية أساسية عند المناطقة وعند اللسانين على السواء، حتّى عندما يشتغل اللسانيون في إطار علم خلافيّ للدلالة différentielle.

---

1 - أهمية التعليم: انحراف اللسانيات، مجلة الرؤمانية «، 15، ص. 161-183.

Die Bedeutungslehere: Ein Irrweg der Sprachwis senschaft», GMR, 15, P.161-183.

2 - اخترعه بريآل هذا المصطلح «كلما أسندت دلالة جديدة إلى كلمة ما، بدا أنّها تتضاعف وتنتج أمثلة جديدة متشابهة في الشكل مختلفة في القيمة. وسنطلق على ظاهرة التكاثر هذه (مصطلح) تعدّد الدلالة (polysémie)» (نفسه، ص.143). ولا يمكن لكلمة واحدة، عند سوسيري، أن يكون لها قيم عديدة.

القسم الثالث:

الظواهــــر التداوليّــــة

بريجيت نرليش

(Brigitte Nerlich)

[219] من الظواهر اللسانية ما تمثّل معرفته اكتشافاً تجريبيا ([كمفهوم] التوافقية (ergativité) على سبيل المثال). وهناك ظواهر أخرى يفرض حضورها الكثيف أن يعكف المشتغلون باللّغة على دراستها بمواظبة تقلّ وتعظم. وكذا الشأن بالنسبة إلى ظواهر تعوّدنا منذ خمسينات القرن العشرين تبعا لأوستين (Austin) على تسميتها «التداوليّة» (pragmatiques). ولم تكن هذه الظواهر مما تتناوله الأنحاء، وكانت مقاربتها مشتّتة أحياناً بين دراسات مختلفة الأصناف (كالبلاغة والقانون ونظرية القرابين المقدّسة)، لكن يمكننا أن نقول إنّ معرفة فاشية بين الناس تراكمت على مرّ الزّمن. ولعلّ تجميع هذه الدراسات في علم واحد في عصرنا يعود في الأساس إلى التقاء حشد من الدراسات المختلفة الأصل أنجزت على امتداد القرن 19 وفي بداية القرن العشرين التقاء لافتا للنظر. وشجرة نسب هذه الدراسات مختلفة في كل من انغلترا وألمانيا وفرنسا، لكنها جميعها تصبّ في التصوّر المتعدّد الوظائف للغة البشريّة نفسه. وتوصّل عدد كبير منها حتّى إلى تقنين بعض الأمثلة (*IL pleut* [المطر ينزل]) التي تحدّد بالتالي مادة تحليلية مشتركة (انظر نرليش وكلارك، Nerlich et Clarke 1996).

ألمانيـــا:

يميز فاتر(Vater) اللّغة (langue) أداةً للتواصل والكلام (parole) عملا للتواصل وللتمثيل وللتعيين (désignation) أو الدلالة:

[220] فـ«اللّغة هي مجموع الأصوات الدّالة التي تمثّل الأفكار؛ وهي مجموع أدوات التواصل؛ وعمل الكلام تواصل ودلالة وتمثيل» (فاتر،1801، ص.136).

وسنلفي هذا التصوّر للكلام على أنّه عمل للدلالة أو(Bedeutungsverleihung) عند هومبلت (وفي وقت لاحق عند هوسّرلHusserl وبوهلر (Bühler)، ونجد تصوّر الكلام على أنّه تمثيل أو(Darstellung) عند برنهردي (Bernhardi) (وبعد ذلك عند بوهلر).

ففاتر يميّز إذن في سيميائيته الأصوات المنطوقة والمفاهيم أو الأفكار، وهي مترابطة بعلاقة دلالية. فهذه تدلّ على تلك. لكنه لايغفل مع ذلك عن المظاهر التداولية لمقام التواصل؛ إذ يقول:

> يمكن أن تحدّ هذه المفاهيم باعتبار (1) الشخص الذي يعيّن شيئاً ما و(2) الشخص الذي تُعيّن له هذه المفاهيم و(3) هدف التعيين و(4) تحقّق الهدف والاستجابة إلى الهدف و(5) العلامة، الأداة و(6) ما يُعيّن (ص.137).

فهو يفرّق إذن بين قصد التعيين وإصابة الهدف أو نتيجة هذا العمل الذي يمكن أن تتشكّل في ردّ على فعل التعيين هذا. فالدلالة إقامة علاقة بين العلامة وما تدلّ عليه، لذلك، هي عند فاتر نتيجة عمل واع. فهي «أساس لأفعال للتلفّظ (énonciation) تتحقّق حسب معايير وتبعا لنوايا معيّنة، تسمح بتبادل الأفكار» (نيومن، 1984، ص.Neumann, 14. وانظر كذلك نيومن، 1987).

طوّر فاتر، إذن، «تداوليته» في إطار نظرية في العلامات، [أي] في إطار علم سيميائي. أمّا أوغست فردينند برنهردي فينخرط في التراث الكنطي للفلسفة المعرفية وللتأويلية. فاللّغة، عنده، هي «القدرة على تمثيل أفكارنا من خلال أصوات منطوقة» (1801، ص.16). وفي هذا السياق يدلّ «التمثيل» على ما يلي:

> هو أنْ أصطنع من أمر أفهمه بفهمي الداخليّ أمرا مفهوماً لدى كائن عاقل آخر. لذلك قد يكون كلّ تمثيل متلازما (correlation) مع فكرة ما، أيّ [متلازما] مع اللّغة أيضاً ومع كلّ مكوّن من مكوّناتها (ص.14).

فالتمثيل ليس أمرا ذاتيا محضا مثلما هو عند شتاينهل (Steinhal) مثلاً، بل هو شأن ما بين ذاتي وحواري (dialogique). فالفهم مهمّ أيضاً أهمية التمثيل، إذ لا يكتمل التمثيل إلاّ بالفهم. فاللّغة في تصوّر برنهردي ليست، فحسب، نظاما من العلامات

يُستعمل لتمثيل الأفكار. والتمثيل عملية ترتبط بها «دواخل» المتكلّم والسامع، إذ هو حدثٌ تخاطبيٌّ [أي خطابيّ تشاركيّ] (interlocutionnel).

كذلك، يرى هومبلت، اللّغة نظاما من العلامات، لكنّه نظام يُبنى بإنتاج الكلام وبفهمه متكرّرين، وينجم عن النشاط الذهني المسترسل لدى المتخاطبين. «لا شيء يقع في النفس إلاّ ما كان بنشاط خاص. فالفهم والتكلّم ليسا إلاّ آثارا مختلفة لقدرة لسانية واحدة» (**أعمال مختلفة**، برلين، 1963، ص.430) (*VerschiedWerke,* in 5 Bdn., Berlin, 1963). لكنه يشير، متجاوزاً برنهردي، إلى أنّ «الفهم» هو دائماً وفي الوقت ذاته أنْ لاتفهم،[221] والاتّفاق في الأفكار والمشاعر هو في الوقت ذاته خلاف» (نفسه، ص.439). فاللّغة تقوم، إذن، على التواصل الذي هو تواصل غير مكتمل وينبغي أن يكون كذلك. لذلك لا يمكن البتّة أن ينقطع عن كونه «عملا ذهنيا مكرّرا باسترسال ليجعل الصوت المنطوق قادراً على التعبير عن الأفكار» (نفسه، ص.418). فاللّغة والإنسان المتكلم يتشكّلان في التخاطب (interlocution) والتحاور بين مخاطِب «أنا» ومخاطَب «أنت». وبإخرج الإنسان أفكاره باللّغة وموْضعتها لفائدة كائن آخر، يستوي فاعلا متكلّما ويعي نفسَه وكلامَه. فالموضوعية الحقيقية لا تتجسّم في «الأنت» بل تتجسّم في «الهو». فالأنت يوسّط مجالات الذاتية (أنا) والموضوعية (هو). وفي هذا السياق، يعوّض حوار الفلسفة المتعالية مع ذاتها بالحوار، حوار يقوم على عناصر إشاريّة (déictique) هي: المكان والزمان والأنا والأنت والهو وسياق الفعل المشترك.

وكان نوبلوك (Knobloch) أوّل من أشار إلى المظاهر التداولية في علم النفس لدى يوهان فريديش هربرت (J.H. Herbart)، الذي حلّل اللّغة تحليلا بعيداً عن التعقيد مناقضا للتحليل الرومنطيقي. «يرى هربرت أن التكلّم يمثّل فعلا من أفعال الحياة العملية، بل إنّه يسمّيه، من حين إلى آخر، حتّى «عملا» (نوبلوك، 1988، ص.163). فاللّغة عنده وسيلة للتأثير في الآخرين. وهي لم «تُخترع» البتة للتواصل، لكنّها نتيجة لضروب التوفيق في التواصل ولتبعاته المتعاقبة، بدءًا بالطرق المتواضعة، مثل الصراخ، ضمن مقامات؛ حيث يتمثّل المقام (situation) أساساً في أعمال مشتركة.

والنيّة غائبة في البداية، وهي لا تتجلّى إلا عندما لا يتحقّق الفعل الذي يتوقّعه المتكلّم في الآخر[1] عندما يصدر صوتاً.

وفي كتيّب عن «جوهر اللّغة وتطوّرها وحياتها» (حرّر بالدنماركية في 1824) سيجعل يوهان نيكولاي مادفيغ (J.N. Madvig) اللّغة تطفو من العمل ومن المقام. وقد استعمل في تحليله تحصيلَ الطفل اللّغةَ إذ يقول:

بالنسبة إلى الطفل ومنذ الصغر، تتمثّل وسيلة فهم لغة من اللغات وتعلُّمها في مشاهدة الأشياء والأنشطة الخارجيّة التي يتعلق بها استعمال الكَلم ومشاهدة مجموع الظروف التي تصاحب استعمالها. وليس فقط سياق الخطاب نفسه، بل السياق الظرفي والعلاقي، هو ما يدفع الطفل إلى البحث عن آراء جديدة وإلى محاكاة تلك الآراء التي يَفترض، وهو يستمع إلى الناس يتحدثون، أنّها مربوطة بالكلمات (مادفيغ، 1875، ص.75).

ويعود الفضل في صوغ نظرية صريحة في الحوار وفي العمل اللغوي (acte de langage) إلى فيليب فيغنرْ (Philipp Wegener). فنظريته في الحوار هي محور كتابه الصادر في 1885 «*دراسات في القضايا الأساسية في حياة اللّغة*» (*Untersuchungen Über die Grundfragen des Sprachlebens*) ونظريته في العمل اللغوي موضوع مقال صدر بعد وفاته عن»الجملة-الكلمة» (1921) (Phrase-mot) (راجع نرليتش، 1986c ونرليتش،1990، ونوبلوك،1991). وأقيمت هاتان النظريتان للإجابة على السؤالين الأساسين التاليْن:

(1) ماهي وظيفة اللّغة؟

و(2) كيف تُفهم اللّغة؟

---

1 - تتجه نظرية انطون مارتي (راجع باختزال ما بعد هذا) الوظيفية في أصل اللغات (والموجّهة ضد شتاينهل) الاتّجاه نفسه. في 1875 تحدث عن «حافز نية التواصل» وعن «الفهم»...إلخ. بل إنّه في سنة 1890 دافع عن أن الكلام ليس غير شكل [من أشكال] العمل (ص. 158)، وهو ما يوافق [آراء] لودفيك نواري (L.Noiret) ونظريته الإردوية في اللّغة. فاللّغة عنده تطفو من العمل المشترك «تعبيراً عن الإرادة المشتركة للبشر» (1877، ص.382؛ عن مارتي ونواري راجع أيضاً نوبلوك، 1988).

ليست وظيفة اللّغة، عند فيغنر، أن تعبّر عن الأفكار أو أن تمثّلها، لكن وظيفتها التأثير في الآخر وإيقاع التأثير فيه. وتصبح الوظيفة شكلا. نحن، إذن، إزاء المتكلّم (locuteur) والسامع والهدف من الكلام، لكنّنا أيضاً إزاء المقام والسياق (contexte). [222] فالسامع لا يستطيع أن يفهم ما يقوله له المتكلّم (أحياناً بكثير من الحذف والإضمار) إلاّ في سياق لغوي وذهنيّ وخارجيّ غير لغوي يتّسم بالتعقيد. فمن هذا، حسب فيغنر، تطفو اللّغة. فهي ليست نظاما ثابتاً من العلامات لتمثيل الواقع، بل هي نظام من العلامات لا يفتأ يتطوّر مستوعبا إشارات هي في أصلها إشارات مقامية صرفة. (راجع فيغنر، Wegener،1885، ص.66-87). ففي تصوّر فيغنر اللّغةَ، وحدةُ التحليل، هي العمل باعتباره عملاً قصديا يبتغي هدفاً. وفي 1921 كان فيغنر يتحدّث حتى عن العمل اللغوي الحواري المقصود (Wilkülicher dialogische Sprachkt). وفي كتابه «*دراسات*...» حلّل صيغة الأمر على أنّها العمل اللغوي الأساسي، عمل الترويض اللغوي. فكلّ عملية تلفّظ هي، عنده، أمر يوجّه إلى السامع بأن يتذكّر مقاما، وكلّ كلمة هي أمر جديد. وبالمعاودة والتكرار، يتّخذ الأمر بفهم جملة من الجمل وسعيُ السامع إلى فهم هذه الجملة شكل طقس من الطقوس، ويضحي الفهمُ ميكانيكيا، (راجع فيغنر، 1885، ص.100). خذ لك مثلاً، الجملة «فردتا حذائي» (meine steifel) (فيغنر، 1921، ص.150). كيف يُفهم هذا التلفظ على أنّه أمر بجلب حذائي؟

> في الجملة- المختزلة «حذائي»، ليست الكلمات في ذاتها هي التي تعني أنّ (1) فعلا يُطلب إنجازه، ولا هي تبيّن (2) نوع العمل الذي ينبغي أن يُنجز ولا الشخص الذي ينبغي له أن ينجز هذا الفعل. إنّ المقام والتحركات هي التي تكمل هذا كلّه. فالكلمات لا تسبب إلاّ تمثيلا لكون السامع يتمثّل شيئاً مخصوصاً (فيغنر، 1921، ص.9).

وإضافة إلى المقام، يساعد التنغيم السامعَ؛ وفي حالة الجمل المختزلة أي الجمل التي تتكوّن من كلمة واحدة (أو كما يقال اليوم ملفوظات إنجازية أوّلية (performatifs primaires) مثل «قهوة»[1] ملفوظة في مقهى، هي كافية للفهم. بل إنّه في الحالات

1 - إذا انعدم المقام أو إذا كانت الظروف لا تجعل المقام ملائما للفهم فإن هذه الجملة المختزلة كلمة يجب أن تعوّض «باقتراح أعمال ذات صيغة فعلية دقيقة»، (فيغر، 1885، ص.150) أي

القصوى، قد يُغيّر من «نمط» الفعل القولي «الطبيعي». من ذلك مثلا أن يُقدّم الأمرُ في صيغة التوسّل مع توقّع [حصول] الفهم.

وبالنظر إلى الإشارات المقامية الضرورية، لا ينبغي أن تطابق الصيغةُ الوظيفةَ بالضرورة. وفي التطوّر اللغوي يمكن حتّي أن تستوعب الصيغةُ الوظيفةَ (هل يمكنك أن تقرّب لي الملح؟). ويعتبر فيغنر الطرق المختلفة للتعبير عن أمر ما «تنويعات أسلوبيّة» (1927، ص.7). فهو بالتالي يستبق صيغتين اثنتين للتداولية، الأولى أنغليزية والثانية فرنسية. وهو يفرّق، ضمنيا، بين الأعمال اللغوية (actes) المباشرة والأعمال اللغوية غير المباشرة، ويميّز بين «المضمون القضوي» (propositionnel) و«القوّة الإنشائيّة المتضمنة في القول» (illocutoire) للجمل (راجع فيغنر، 1885، ص.15 وما بعدها).

وأبرز من واصل أبحاث فيغنر في ألمانيا هو كارل بوهلر (Karl Bühler) الشهير بتمييزه بين أربع وظائف للغة وإعادة تقييم بعدها الإشاريّ. فمنذ سنة 1918، كتب بوهلر في مقال عن نظريات الجملة أنّ «اللّغة البشريّة تحتوي قدرة ثلاثية: التعبير والتنبيه[أو التسمية]والاستحضار بذكر الاسم (appel) والتمثيل» (بوهلر، 1918، ص.1)[1]. ويشير في أحد الهوامش إلى أنّ «كثيراً مما كتبه فيغنر في كتابه القيّم لا يفهم جيّدا ولا يكتسب كل قوته إلا بإقامة تميز بين الوظائف الأساسية الثلاث للغة» (ص.10، الهامش1). يميّز بوهلر بين ثلاث وظائف للغة وثلاث وظائف للجملة. وهذا لا يعني أن كل جملة هي إمّا تعبير وإمّا تنبيه وامّا تمثيل.[223] فقد يحصل أن ترد الجملة في صيغة تنبيه ووظيفتها التمثيل والعكس ممكن، أو أن ترد جملة تكون تنبيها وتمثيلا في نفس الوقت، أو أنّ»عملية تعبيرية يأخذها المتكلم على أنّها مكافئة لفعل تمثيلي وتؤخذ وتُفهم على هذا المعنى من قِبل السامع» (ص.11)[2].

بصياغة إنشائية (performatif) صريحة مثل «هات، أو هات لي، أو أحضرلي كأسا من الجعة» (فيغنر،1925، ص.5).

1 - تأثّر في هذا التوزيع الثلاثي للغة، ولاشكّ، بمارتي (1908) الذي استلهم التقسيم الثلاثي للملكات عند برنتانو (عن مارتي والتداولية، راجع مولّغن Mulligan طبعة 1990).

2 -ــ عوض القول « لديّ اقتناع وثيق بوجود عدالة تاريخية «يمكن أن ننطق بالجملة البسيطة « توجد عدالة تاريخية » بتنغيم خاص. في الحالة الأولى ينصّ على الاقتناع باللّغة وفي الحالة الثانية بالتعبير. ومن جهة الواقع والمنطق الجملتان يمكن أن تكونا متكافئتيْن» (هكذا). فبوهلر

ورغم أنّ بوهلر ميّز بين وظائف اللّغة الثلاث، فإنّ لوظيفة التمثيل عنده ضربا من الأولوية. فإذا كانت اللّغة ذات أهمية بالغة لدى الإنسان وهي أرقى من كل لغة للحيوان، فذلك لا يعود إلى أنّنا نفهم جملا مختزلة واقعة في مقامات، بل يعود، بالعكس، إلى أننا نستطيع إنتاج جمل وفهم جمل (وبالتالي إنتاج المعنى) معتمدين اعتماداً خالصا على كلمات ورموز خارج المقام. ويصبح تأثير هومبلت ([مفهوم] الإبداع *energeia* عنده)[1] وهوسرل (Husserl) (نظريته في «الأعمال الدالّة»، راجع بوهلر، 1934، ص.63) أظهر وأبرز. فالعمل اللغوي الأساسي هو عمل الدلالة.

ونتبيّن بعْدُ أن مفهوم العمل اللغوي له، عند بوهلر، منزلة أخرى غير منزلته عند المنظّرين المحدثين. ففي كتابه «*نظرية اللّغة*» (1934) (*Sprachtheorie*) يندرج مفهوم العمل اللغوي في التخطيط التالي:

	ظواهر متصلة بالمتكلم	ظواهر غير متصلة
مستوى سفلي للتشكيل	أحداث	أثر
مستوى علوي للتشكيل	عمل	بنية

في *الحدث اللغوي* (*action*) تستعمل اللّغة أداة؛ كأنْ يتحدّث المرء إلى آخر لخداعه. أمّا **العمل اللغوي** (*acte*) فهو لغوي في المعني الحقيقي، إذ هو عمل إحداث المعني وهو محايث لفعل الكلام بقطع النظر عن المشاريع التي يتنزل فيها الكلام. وهذا النوع من الأعمال واقع في مستوى لغة من اللغات.

ودُعي بوهلر، مثلما دُعي فيغنر قبله وجاكبسون (الذي اعتمد منواله الوظيفي) وبنفينيست بعده، إلى الاهتمام بالتواصل على أنه تفاعل وذلك بتحليل **الألفاظ الإشاريّة** (*shifters* عند جاكبسون) وهي ألفاظ منقوصة في ذاتها أصلا. لذلك ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار الأشخاص الذين يتبادلون هذه العلامات، وهي واقعة في حيّز الخطاب العام المشترك االذي يشكّل هو ذاته حيّز الأحداث (راجع نراتش، 1986b، Nerlich). وعند تحليل البعد الإشاريّ:

يميّز -كما النظريات المعاصرة في الأعمال اللغوية- بين العمل المباشر والعمل غير المباشر (راجع بوهلر، 1934، الباب2).

1 - يقول كونت Conte إنّ هومبلت **لا يرى أنّه** «لا يمكن الإبداع في عمل لغوي ما في تركيب عناصر لسانية دالّة معيّنة بل يمكن في إبداع الدلالة» (1976، ص. 622).

اكتشف بوهلر [...] إطاراً جديداً يمكن أن تتجلي فيه اللّغة: هو، من ناحية، المقام المادي المرتبط بأنا المتكلّم، في راهن المكان والزمان، الآن وهنا، ومنه تنبعث جميع العلاقات الإشاريّة (حقل إشاريّ *Zeigfeld*). وهو، من ناحية أخرى، السياق اللساني الصرف الذي تستعمل فيه اللّغة دون أن تكون مرتبطة بمقام مخصوص (حقل رمزي *Symbolfeld*). فالمقام والسياق يشكّلان الإطار الذي تحقّق فيه اللّغة وظائفها التوأصليّة (فرنر، 1984، Werner، ص.40)

[224] وتأثّر بوهلر بظاهرتيّة هوسرل تأثّره بفيغنر واللساني أنطون مارتي (Anton Marty). ولهذا الأخير موارد من علم النفس الوصفي لفرنز برنتانو(Franz Brentano). ومن جهتهما، كان مارتي وهوسرل مصدرين مهمين في نظرية تداولية وظاهرتية للأعمال اللغوية في سياق قانوني عند أدولف ريناخ (Adolf Reinach) «الأسس الماقبلية للقانون المدني» (*Die apriorischen Grundlagen des bürgerlichen Rechts*) الذي نشر أوّلا في «حوليات الدراسة الفلسفية والظاهرتية»(*Jahrbuch für Philosophie und Phänomenologiasche Forschung*) لهوسرل في 1913 (انظر سميث، -1990 وكروسبي، 1990، Crosby).

وفي مواجهة اللسانيات الرومنطيقية كان مارتي يعلن أن:

...ليس الكلام إلاّ طريقة مخصوصة للفعل والتأثير حتى وإن لم تفتأ فلسفة اللّغة الموسومة «بالعميقة» ترفض هذه الملحوظة[1]. (مارتي، 1888 و1892،.G.S; Marty 1916-1920، ص.2، ذكره كنوبلوك، 1988، ص.158).

واهتمّ بوهلر، مثلما فعل ذلك فيغنر، اهتماما خاصا بالأوامر:

تضطلع الأوامر، مثلها مثل عديد التعابير الأخرى التي نهتم بها في هذا، في سياق التواصل، بوظيفة إبلاغ السامع – كما هوالشأن في التعابير الظرفية أساسا- أن المتكلّم بصدد تحقيق أعمال تصريحية (طلب، تهنئة، تعاطف...الخ) في علاقة قصدية مع شريكه في التخاطب (ذكره سميث، 1990، ص.40).

أمّا ريناخ (Reinach)، فتصدّى، بعد أن ناقش الطابع الخاص للوعد (الواجب غير الفيزيائي على السامع للإيفاء به)، «للأعمال الاجتماعيّة» عموما، وهي عنده «جميع

1 - كان برنتانو قال الشيء نفسه في سنة 1885 (راجع سميث،1990، ص.42)

الأعمال التي تُحدث سلوكا أو هي تستلزم أن تُسمع من سامع لتكون كاملة» (كروسبي، 1990، ص.65). فقد كتب مثلاً:

إذا قلت،على سبيل المثال، «أنا خائف» أو«أنا لا أريد أن أفعل هذا» فهذا ملفوظ موضوعه تجارب قد تكون تحقّقت دون [إصدار] هذين الملفوظين. لكن الفعل الاجتماعيّ، باعتباره حاصلا بين بشر، لا ينقسم إلى فعل قائم بذاته وإقرار بخصوص هذا الفعل قد يذكر أو لا يذكر. وعلى العكس، يُنشئ الفعل الاجتماعيّ وحدة داخلية بين فعل إراديّ وملفوظ إراديّ. إذ لا تتيسّر التجربة الداخليّة في هذه الحال دون ملفوظ. والملفوظ من ناحيته ليس أمرا اختياريّا أُضيف [إلى الفعل]، لكنه في خدمة الفعل الاجتماعيّ وضروري إذا تمثّل الفعل في التوجه إلى الآخر. طبعاً، يمكن أن توجد إقرارات بشأن أفعال اجتماعيّة، ثانوية بالنسبة إلى هذه الأفعال: مثل «أمَرت منذ قليل». لكن الإقرارات تحيل إلى الفعل الاجتماعيّ كلّه، بما في ذلك جانبه الخارجيّ. وبالتالي لا ينبغي في أيّ حال أن يدمج في الإقرار الخاص به» (ريناخ، 1983، Reinach، ص.20)[1].

وتوجد آثار «تداولية» في التفكير الاجتماعيّ عند فرديند تونّيس (Ferdinand Tönnies) صاحب المؤلّف الشهير: «*المجموعة المحلية والمجتمع*» (1887) (*Gemeinschaft und Gesellschaft*) مثلا. فقد حاز في 1898 جائزة ويلبي (Welby) بدارسة عنوانها «*المصطلحات الفلسفية في رؤية نفسانية واجتماعيّة*»(*Philosophische Terminologie in psychologisch –sociologischer Ansicht*) الذي نشر أوّلا في مجلة («العقل«Mind) بترجمة أنغليزية ثم ألمانية في 1906 (انظر شميتز، 1988، Schmitz،1985 ونيرليتش، Nerlich،1984).

1 - ـ يمكن أن يجد المرء في آثار ريناخ (Reinach) عناصر حقيقية لنظرية في الأعمال اللغوية في فكر أوستين وسورل. لذلك قد يتساءل الإنسان مع سميث «هل كانت آثار ريناخ أثرت تأثيراً مباشراً في تطوّر نظرية الأعمال القولية في أكسفورد» (1990،ص.47). ودون أن يقدر على الإجابة القاطعة على هذا السؤال، كتب سميث، رغم ذلك أن «الاهتمام الذي كان أوستين يوليه الفلسفة الألمانية والنمساوية في السنوات 1930 و1940 لم تكن تقتصر على عمله مترجمًا لفراغ Frege». «يضاف إلى هذا أنّ من المعروف أنّ جلبار ريل (Gilbert Ryle) كان يملك نسخة من كتاب ريناخ «كتابات مجمّعة»(Gesammelte Schriften) وهو محفوظ بالتعليقات عليه في مكتبة «معهد لناكر»(Linacre) بأكسفورد» (سميث، 1990، ص.48، الهامش 42).

وهذا البحث مساهمة في علم اجتماع لغوي أقلّ مما هو مساهمة في السيميائية (sémiotique) الناشئة[1]. فهو نظرية في أصل العلامات واستعمالها. وافتتح تونّيس آراءه بفروق أساسية:

- هو يفرّق بين العلامات الطبيعية والاصطناعيّة وبين العشوائية والوفاقية [العُرفية].

- هو يفرّق بين العلامات الفردية والعلامات الاجتماعيّة ويربط الأولى بالرغبة الفردية والثانية بالرغبة الاجتماعيّة.

[225] – هو يفرّق بين الاستعمال الفردي للغة وتقنينها.

ووُصف هذا «التقنين» للغة على أنه اتّفاق اجتماعيّ وتعاقد وأسّ الدلالة (*Bedentung*) وصحة العلامات (*Geltung*). فالدلالة عند تونّيس كيان نفساني ذو وجهين وانصهار تمثيل الكلمة وتمثيل الشيء. وهو يميّز أيضاً بين الدلالة الموضوعية والدلالة الذاتية؛ وما بين الرغبة الفردية والرغبة الاجتماعيّة؛ وما بين الدلالة الموضوعية والدلالة الذاتية ضرب من اللعب الجدلي المسترسل. فالوعد، مثلاً، لا يقيم فقط التزاما من السامع بوجوب العمل بطريقة مّا في المستقبل، بل يسبغ معنى مخصوصاً على بعض الكلمات التي ينبغي أن تستعمل، بعد الوعد، بهذا المعنى.

وكان بحث تونّيس يرمي إلى هدف عملي هو المشاركة في النقاش الخاص بتوضيح المصطلحات الفلسفية. واقترح فيه كذلك بعث «أكاديميّة دولية» (شميتز، 1985، ص.381، Schmitz). وكانت هذه الفكرة تحفّز حلقة «دارسي الدلالة» (استمراراً لآثار السيدة ويلبي. انظر بعد هذا) في هولندا حيث صاغ بعضهم، مثل غرّيت منّوري (Gerrit Mannoury)، نظرية متكاملة عن الأعمال اللغوية.

أنغلـــــترا:

يمكن أن نعثر على بدايات تفكير في اللّغة اعتماداً على السياق والأعمال اللغوية في آثار الفلاسفة السكتلنديين في انعطاف القرن 18 إلى القرن 19. وكان المنطلق

1 – لبحث توني (Tönnis) جذور في سيميائية القرنين 17 و18 (لمبار مثلاً، 1764، Lambert). وتونّي ذاته يُدرج نفسه أيضاً في حقل علم الدلالة عند بريآل، الذي عرفه من خلال الترجمة الأنغليزية لكتاب «بحث» التي ظهرت في 1900.

فلسفة المعنى العام لتوماس رايد (Thomas Reid) الذي سيكون تأثيره بالغاً في فرنسا أيضاً لا بإلهامه فلاسفة «فترة استعادة الملكية» مثل كوزن (Cousin) وجوفروا فحسب، بل بحفز تحليل أوّل للأعمال اللغوية عند غرنيي (Garnier) (انظر ما بعد هذا). وأثارت هذه الفلسفة، في إنغلترا، تفكيرا في اللّغة في السياق وفي الاستعمال لدى دوغلد ستيورت (Daugald Stewart) وبنيميان همفري سمارت (Benyamin Hamphrey Smart). ولم يضطلع فيها مفهوم الفعل الاجتماعيّ الذي استعمله رايد (Reid) بدور حاسم مثلما كان الأمر لدى غرنيي ورايناخ (Reinach) (انظر ما سبق).

يعارض رايد في كتابه «*أبحاث في قوى الإنسان الذهنية*» (*Essays on the intellectual powers of man*) (1785) التصور الأرسطيّ القائل بأنّ النوع الوحيد للجملة والذي يصحّ تحليله فلسفيا هو الإثبات (affirmation). فهو يرى أنّه توجد أنواع أخرى من الجمل ينبغي أن تُحلّل مثل [جمل] الوعد والتحذير والعفو. ويسميها، في مواجهة «العمليات المعزولة» للفكر مثل الحكم، «العمليات الاجتماعيّة» أو «الأعمال الاجتماعيّة» (actes) لأنها موجّهة دائماً نحو آخر.

> [...] عندما نستعلم أو عندما نتلقى معلومة ما، وعندما نقدّم شهادة أو نتلقى شهادة شخص آخر، وعندما نطلب معروفاً أو نحصل عليه، وعندما نصدر أمرا إلى خادم أو نتلقى أمرا ممن هو أرفع منّا درجة، وعندما نتعهّد بإنجاز وعد أو تعاقد، فكلّ هذا أعمال للتفاعل الاجتماعيّ بين أشخاص عاقلين ولا يمكن أن تتحقّق في الوحدة. وهي تفترض فهما ورغبة [...] (رايد، 1872، ص.214، المجموعة 2).

[226] وتكتسي هذه الأعمال الاجتماعيّة البعيدة عن أن تكون أعمالا ذهنية ثانوية، الأولوية؛ والأعمال المنعزلة هي التي تنسل منها، وفي هذا إضاءة أولى لما قد يسمّى مبدأ *أولوية التداولية*. فاللّغة ليست، أساساً، تعبيراً عن الفكر، بل هي تعبير عن الرغبة الموجّهة نحو الفهم. ويجد المرء في هذا نقداً للنظرية التمثيلية عند لوك (Locke) التي صاغها ستيورت وسمارت، في مستوى آخر.

يبدو أنّ دوغلد ستيورت[1]، أحد خلفاء رايد وآدم سميث، لم يحافظ على هذا المفهوم للعملية الاجتماعيّة. فهو يستعمل فلسفة المعنى العام لينقد إمّا كلّ ما هو تنظير مجرّد

1 - عن فلسفة ستيورات في اللّغة، راجع لند (Land،1974) وآرسلاف (Aarsleff ،1967) وبيرغو (Bergheaud،1987).

ماورائي أو متعال (كنط)، وإمّا كلّ ما هو نظرية حسّية أو نظرية مادية (كوندياك Condillac والايديولوجيون)[1]. لذلك تصدّى بصورة خاصة للتنظيرات التأثيلية لجون هورن تروك (John Horne Trooke). فعلى فلسفة اللّغة أن تتخلّى عن كلّ إعادة بناء تنظيري لتاريخ الكلمات وأن تركز اهتمامها على تحليل استعمال الكلام وتحليل النظام «الآنيّ» للغة.

فدلالة الكلمات، عند ستيورت، ليست الفكرة في ذهن المتكلّم ولا شيئاً واقعاً في عالم خارجي، بل هي دالّة علاقة التواصل بين المتكلّم ونيّته أن يقول أمرا ما من ناحية والسامع وتأويله للمقول من ناحية أخرى. فكلام المرء ليس «توصيلا» لأفكاره. فالأمر الوحيد الذي يستطيع المتكلم فعله هو أن يوحي إلى السامع بتأويل ما بالوسائل اللغوية المنقوصة. ولحصول الفهم، ينبغي أن يُحلَّ الكلام في سياق مقاميّ مقاليّ (Co(n)texte)*، وعلى السامع أن ينشط في تأويل الكلام باستدلالات استنباطية تعتمد على حاصل معرفته بما في ذلك معرفته بنظام اللّغة المستعملة. ويُستثار إبداع المتكلم خاصة عندما يتعلّق الأمر بإحداث معنى بالاستعارات. ولفهم الاستعارات التي يبتدعها المتكلّم، لأنّ اللّغة قاصرة دائماً، لا يعوّل السامعُ على التأثيل بل على ما يعرفه عن اللّغة وعن السياق. فإدراك دلالة الكلمات، حسب ستيورت، لا يتمّ بتركيب كلمة مع فكرة أو شيء ما أو مرجع إحالي، بل يتمّ بعملية تأويل نشيط في نطاق السياق. فدلالة الكلمة تُعرف عندما تُعلم كيفية استعمالها. وفي هذا ستيورت شبيه بفيتغنشتاين (Wittgenstein) (راجع لند، 1974، Land، ص.124).

> إن كلّ هذا مختلف عن هذه الظاهرة [كون دلالة الكلمات مساوية لفكرة] (*) إلى حدّ أنّ كلماتنا، إذا تناولناها كلمة كلمة، أصبحت في الغالب بلا معنى كما الحروف والحركات التي تكوّنها، لأنّ معناها لا يتشكّل إلاّ من وصل بعضها ببعض أو من العلاقة التي تقيمها مع الكلمات الأخرى. (ستيورت، ٧، ص.154).

---

1 - هو يعجب، رغم هذا، بعناصر من فلسفة كنط وعناصر من فلسفة اللّغة عند ديغرندو (Degérando).

* (المترجم): لفظ co(n)texte الذي استعمله المؤلف يوحي بطريقة صوغه بالسياق، ولكن أيضاً بما يرافق النص ويرد معه مما ليس نصا في طبيعته (con)، وبما يرادف النص من النصوص (cotexte).

وأورد بنيميان هومفري سمارت[1] هذه الفقرة مرّتين: مرّة في كتابه «**مختصر في العلاماتية**» (1831) (*Outline of sematology*)، وأخرى في كتابه «**الفكر واللّغة**» (1855) (*Thought and Language*). وكانت الفلسفة السياقية للغة عند ستيورت من مصادر «العلاماتية» (sématologie) عند سمارت أي نظرية العلامات في سياق فلسفة للفكر. وكان سمارت أستاذاً للإلقاء ليكسب قوته، لكنّه، فيلسوفًا، عمل على إصلاح فلسفة لوك و«الإيديولوجيّين» في اللّغة. فقد كان يعيب على لوك اعتباره الكلمة، علامة الفكرة، وحدة المعنى. [227] وعلى العكس، كان النصّ هو وحدة المعنى عند سمارت وعند ستيورت. فالكلمة لا تكتسب دلالتها إلاّ في سياق جملة أو فقرة أو كتاب أو خطاب. ومن زاوية أخرى، لا تُدرك دلالة جملة من الجمل بالضمّ والتأليف أي بتجميع الكلمات المستعملة فيها بل تدرك باستنتاج استنباطي. وينجرّ عن هذا أن الصور البلاغيّة ليست عيبا كما كان لوك يظنّ، بل هي تمثّل مصنع اللّغة ذاته.

ولّى سمارت إذن وجهه نحو البلاغة واستعار منها حتّى إطارها التقليدي أي «ثالوث الفنون» (*Trivium*) من بين الفنون [السبعة] المتحرّرة أي النحو والمنطق والبلاغة. فهذه هي الأجزاء الثلاثة «لعلاماتيته». ويمكن أن يقارن هذا التقسيم الثلاثي بعديد الثواليث السيميائية من بيرس (Peirce) إلى موريس (Morris). وأهمّها، في سياقنا هذا، ثالوث موريس الذي يميّز بين التركيب (النحو) وعلم الدلالة (وقد عكف سمارت على المعنى في القسم الذي يسميه «المنطق») والتداولية (بلاغة). وعالج سمارت في القسم البلاغيّ ما يسمّى منذ أوستين «التاثير الناتج عن القول» (perlocution).

ومثلما يقول ذلك ستيورت، لا تصلح اللّغة لنقل الأفكار بل تستعمل للإيحاء بالأفكار ولها آثار تتجاوز الكلام إلى: الإعلام والإقناع والاعتقاد (سمارت، 1831، ص. 210 وما بعدها). ويلاحظ سمارت، مثلما لاحظ ذلك ستيورت، أن دلالة الكلمات ليست مضمّنة في تأثيلها بل في معرفة استعمالها: «لن ندافع ولاشكّ عن أنّه لا أحد يمكنه أن يعرف دلالة كلمة بمعزل عن الحالات التي يمكن أن تُستعمل

1 - (* - زيادة للتوضيح من صاحبة المقال.

- عن «تداولية» سمارت، راجع بارتين (1989، Bartine).

فيها» (سمارت، 1831، ص.50 «المعنى هو الاستعمال» «Meaning is use») فاللّغة هي إذا عند سمارت وسيلة الفكر (في تحصيل المعرفة) وأداة التواصل[1].

وتحتلّ هذه الوظيفة المزدوجة أيضاً مركز علم النفس عند جورج فريدريك ستوت (George Frederick Stout)[2] الذي وضع عدداً من الكتب ذات الانتشار الواسع في ذلك الوقت وكان ناشر المجلّة الفلسفية «العقل Mind» وساهم في «*معجم الفلسفة وعلم النفس*» (1901) (*Dictionary of Philosophy and Psychology*-1905) لجيمس مارك بلدوين (James Mark Baldwin) وتعاون أيضاً مع ليدي ولبي (Lady Welby) التي سنعود إليها لاحقاً. وتأثر ستوت بفلسفة كنط (من خلال دروس جيمس ورد .J Ward) وبتصوّره عن نشاط المتكلّم في العمليات الذهنية (وهو في هذا يشبه بولهن (Paulhan) في فرنسا. انظر ما بعد هذا) وبعلم النفس عند هربارت (Herbart) ومفهوم الإدراك، وبالفلسفة الوصفية عند فرانز برنتانو(Brentano) الذي استثار آراء مارتي التداولية. كان ستوت ينتقد الفلسفة التجميعية (associationniste) الأنغليزية واتّخذ مواقف قريبة من علم النفس الشكلي (غشطلت). بعد سنة من ظهور مقال ايرنفلس (Ehrenfels) تلميذ برنتانو بعنوان «*في الصفات الغشطلتية*» (*Ueber Geshaltqualitäten*) نشر ستوت مقالا مهمّا عنوانه «*الفكر واللّغة*»(1891) (*Thought and Language*) في مجلة («Mind») عرض فيه فلسفته في اللّغة. واقترح ستوت في هذا المقال أوّلا تصنيفا وظيفيا للعلامات (نرليتس،1991، ص.337 وما بعدها) ثمّ حلّل اللّغة اعتماداً على نظرية طريفة في المفاهيم والإدراك الواعي (aperception) والسياق.

اللّغة، عند ستوت، نظام من العلامات العشوائية (ستوت، 1927، [1903]، ص.139) التي «تعبّر» عن مفاهيم. [228] والمفاهيم أنظمة إدراكيّة واعية وهي بالتالي كلّيات أو، كما يمكن أن نقول، «**أبنية أشكال**» (*Gestalten*). وهذه الأنظمة الإدراكيّة الواعية هي نتيجة تراكم التجارب المعيشية وقد تتغيّر بالتفاعل مع أنظمة

---

1 - ـ يرى سمارت أنّ اللّغة ليست تمثيلا للفكر، كما يلومه عليه غاردينر (غاردينر، 1921-1922). لكنه، لأنّه عالم نفساني، يركّز [238] على الوظيفة المعرفية للغة أكثر مما يركز على الوظيفة الاجتماعيّة، وهذا طبيعي، على الأهمية البالغة للثانية عند غردينار (انظر أسفله).

2 - راجع نيرلتش (1991) عن علم النفس الخاص باللّغة عند ستوت.

إدراكيّة واعية أخرى، وذلك خاصة بتركيب العلامات في هذه الأنظمة في الجملة والخطاب.

وتتجلّى دلالة الكلمات في عملية الإدراك الواعي المتبادل للمفاهيم (أنظمة إدراكيّة واعية) خلال العلامات المركّبة في النظام الأشمل للجملة (نفسه، ص.190-191). وفي الجملة، تخصص الأنظمة المفهومية العامة والدلالات «المألوفة في الاستعمال» للكلمات وتتلقّى دلالة «ظرفية» (حسب مصطلحات هرمان بول الذي كان ستوت يعرفه). لكن الجملة نفسها هي جزء من خطاب أو ما يسميه ستوت «عالم الخطاب». وهذا هو *نظام المراقبة* (*Controlling system*). وفي الخطاب وحده تكتسب الجمل معنى والكلمات دلالة لأنّ الخطاب يتيح *الموضوع* (*The topic*) الذي يمكن، انطلاقاً منه، أن نتأوّل الجمل وبالتالي الكلم (نفسه، ص.190 وما بعدها). وعوض الحديث عن»الجمل» يحسن أن نتحدّث عن «ملفوظات» (énoncés) هي نتاج «تلفظ» (énonciation) في سياق.

وعرّف ستوت مصطلحي موضوع (Topic) ومحمول [أو مسند إليه] (prédicat) على طريقة فيغنر. فقد ميّز هذا الأخير بين «العرْض أو الخبر» (exposition) و«المحمول»، وبين ما هو معلوم معطى (بالمقام أو بالكلم) وما هو جديد يودّ المتكلّم قوله. كذلك يرى ستوت الصلة بين الموضوع والمحمول رؤية حوارية، مثل عملية يقدّم فيها المحمول جوابا على سؤال افتراضيّ (ستوت، 1909، ص.214). ونلحظ هذه العملية في حوار حقيقي، بل حتّى «الجمل المختزلة في كلمات» يمكن أن تحلّل بهذه الطريقة. وفي هذه الحالة، الموضوع النهائي هو عالم الخطاب الذي لا يعبّر عنه بعلامات بل يكون ماثلا في المقام نفسه (وهو ما يسميه ستوت «الموضوع المباشر» (proximate subject)، ستوت، 1891، ص. 192). ومثال ذلك التعجّب في مثل «النّارَ» الذي يُتأوّل على أنّه استغاثة أو أمر بإطلاق النار على شخص ما، أو مثال آخر هو جملة (المطر ينزل= It's raining)[1] حيث الفاعل لا شخصيّ [أي مجهول] في الأنغليزية. وعادة ما يكون «الموضوع نتيجة لفكرة سابقة تشكّل القاعدة المباشرة أو نقطة الانطلاق لتطوّر لاحق. والتطوّر اللاحق هو المحمول» (ستوت، 1909، ص.213).

1 - ـ راجع نيرلتش (1986b) عن هذه الجملة النمطية في تطوّر التداولية.

ويوجد تفاعل بين التخصيص الأفقي للمعنى من خلال الإدراك الواعي المتبادل للمفاهيم في الملفوظ، والمراقبة العمودية للمعنى باستعمال عالم الخطاب. لكن، كيف الأمر في الدلالة «المألوفة في الاستعمال»؟ هل هي موجودة حقا؟ إنّ دلالة الاستعمال هي إن جاز القول ضرب من الخيال:

> الدلالة «المألوفة» أو «العامة» ليست في حدّ ذاتها إحدى دلالات الكلمة. إنّها ظرف يضمّ، في حدود شديدة التقلّب يقلّ إبهامها ويعظم، اختلاف المعاني التي تتّخذها الكلمة.(نفسه، 1891، ص.194).

وستمضي ليدي ولبي صديقة ستوت إلى أبعد من هذا في كتاب «ما المعنى؟» (*What is meaning?*, 1903). فهي لذلك تميّز ثلاثة مظاهر في الدلالة، هي: ***المعنى*** (*sens*) (أو دلالة الكلمة في ذاتها) و**الدلالة**(*meaning*) (أو الدلالة التي ينبغي أن يفهمها السامع حسب مقصد المتكلم) و«**المدلول**» (*significance*) (أو قيمة الكلمة معنويا واجتماعيا إلخ.).

[229] ولفت الأمريكي شارل سندرس بيرس (Peirce) في عرضه كتابَ «ما المعنى؟» الانتباهَ إلى أنّ ثالوث ويلبي (**المعنى والدلالة والمدلول**) يمكن أن يقارن بالثالوث االذي يقترحه هو نفسه في سيمائيته أي «مُؤوِّل مباشر» ومؤوّل نهائي» و«مؤوّل ديناميكي» (شميتز، 1983، ص.126). وانطلاقاً من هذا العرض، دأبت ليدي ويلبي وبيرس على التراسل بانتظام. وكانت ويلبي نفسها تقارن ثالوثها بتمييز بولهن (Paulhan) بين وظائف اللّغة الثلاثة: اللّغة علامةً واللّغة عملا واللّغة إيحاء (انظر أسفل هذا).

أمّا أوغدن (Ogden) الذي تبادل الرسائل مع ليدي ويلبي مذ كان في سنّ التاسعة عشرة حتّى وفاتها فهو وريثها الرسمي (غوردن،1990، Gordon، ص.179). إلّا أنّ تأثيرها لا يتجلّى أوضح ما يكون في كتابه الشهير «معنى المعنى» (*Meaning of Meaning*) الذي وضعه مع ريتشاردز (Richards) ونشر بعد الحرب العالمية الأولى. فقد واصل اعتبار اللّغة كثيرة الفخاخ وفي حاجة إلى الإصلاح، وأنّها تحلّل حسب وظائفها وفي السياق. فهو يميّز - مثل عدد من الدّارسين في ذلك الوقت - بين الوظيفتين الرمزيّة والعاطفية. ففي التمييز، مثلاً، بين ملاحظة شيء ما وإحداث سلوك ما إزاء أمر ما، يمكن حسب أوغدن وريتشاردز تجنّب كثير من الخصومات العلمية. ولعلّ

اردمن (Erdmann) هو الذي أوحى بهذا التمييز، إذ كان يميّز بين مضمون الكلمات المفهومي وقيمها الثانوية والعاطفية. ويمكن أن يشبّه هذا التمييز بتمييز بالّي (Bally) بين القيمة الذهنية والقيمة العاطفية (انظر أسفل هذا) أو بتمييز أوستين بين ألفاظ التقرير والخبر (constatifs) وألفاظ الإنشاء (performatifs).

ويمثل تعريف السياق االذي اقترحه أوغدن وريتشاردز في فصل «العلامة-المقامات» (Sign-situations) جزءاً من نظريتهما شبه السلوكية في العلاقة «السببية» للإحالة. ويختلف هذا المفهوم للسياق اختلافاً شديداً عن المفهوم االذي اقترحه ستيورت وسمارت وفيغنر. ورغم ذلك، فإن عالم الأناسيّة برونسلاو مالينفسكي (Malinowski) الذي وضع الملحق الشهير لكتاب أوغدن وريتشاردز (**مسألة المعنى في اللغات البدائية** ــ *The Problem of Meaning in Primitive Languages*) يلاحظ تشابها بين ما يسميه الفيلسوفان (علامة-مقام) وما يسميه، حسب فيغنر، «**سياق المقام**» (*contexte of situation*). فاللّغة عنده ليست تعبيراً عن الفكرة، لكنها «نمط للفعل» (مالينفسكي، 1923، ص.315) «ذو طابع تداولي أساسا» (ص.316). فدلالة الكلمات ليست شيئاً أو كيانا مجرّدا، لكنها تبرز من استعمال الكلمات في السياق. ويصحّ هذا خاصّة في تواصل يهدف إلى «شدّ الانتباه» (*phatique*) حيث تكاد دلالة الكلمات تنعدم، وحيث الوظيفة الوحيدة هي دعم وضعية اجتماعيّة (مثل(*hey*) أو(*hello*) تحياتي، في الأنغليزية)

أمّا آلن هندرسن غردينار (Alan Henderson Gardiner) المختصّ في تاريخ مصر القديمة ومعاصر كارل بوهلر فينخرط في خط أوغدن وريتشاردز ومالينفكسي، وصار مع فيرث (Firth) مؤسّس المدرسة «السياقية» الأنغليزية. **[230]** فقد أخذ عن أوغدن وريتشاردز نظرية الدلالة وخاصة الإحالة لتطوير مفهومه عن»»**الشيء المعنيّ**» (*thing meant*) (الهدف الإحاليّ للتلفظ أو ما يراد قوله). وعن ريتشاردز أخذ تصوّر اللّغة التداولي والمقامي. وهو يتقاسم مع مالينفسكي (وبوهلر) الإعجاب العميق باللساني الألماني فيليب فيغنر االذي أهداه كتابه الشهير «**نظرية الخطاب واللّغة**» (*The Theory of Speech and Languge*) (1932). ويتقاسم غردينار مع فيغنر ومارتي (انظر مارتي 1908) فكرة أنّ الهدف الأساسي للكلام هو التأثير في الآخرين. فقد كتب منذ 1921-1922 (تأثرا لا بكتاب فيغنر الصادر في 1885 فحسب، بل أيضاً بمقاله عن «الأعمال اللغوية» الصادر في 1921) ما يلي:

> يطلق اسم اللّغة على كلّ نظام من الرموز المنطوقة يحيل على وقائع التجربة التي يروم بها المتكلمون التأثير في ذهن السامعين في اتّجاه معيّن (غردينار،1921-1922، ص.354).

وفي هذا المقال عينه عن «الكلمة والجملة» يقيم الباحث بعد الفصل بين الكلمة وحدة في اللّغة (المعنى العيني dénotation) والجملة وحدة في الخطاب (المعنى المراد volition) (دوواي، 1984، ص.507، Douay)، وهو فصل سيصبح أساسيا في كتابه المنشور بعد عشر سنوات.

> الكلمة رمز صوتي منطوق من جهة أنّه يعني شيئاً ما يُتحدث عنه. والجملة رمز صوتي منطوق من جهة أنّها تجسم موقفاً إراديًا من المتكلّم إزاء السامع. (غردينار، 1921-1922، ص.355).

لكنه يذكر أيضاً أمراً لغويا يرغب في وصفه هو: العمل اللغوي. فهذا هو الموضوع الرئيسي لكتابه[1]. فبرنامجه إذن هو التالي: «تحليل عمل مفرد في الكلام تحليلا مفصّلا [...] ودقيقاً» (1969، ص.6). والمثال النمطي عنده هو«المطر ينزل» (نرليتش، 1986). فإذا كانت اللّغة نظاما من الرموز، فإن الكلام (*speech*) هو «**نشاط** بشري يقتضي شخصيْن على الأقلّ لهما لغة مشتركة ويوجدان في وضعية تواصل مشتركة» (ص.7). ونشهد في «وضعية التخاطب» أربعة مكوّنات أساسية هي: المتكلّم والسامع ووضعية مشتركة ولغة واحدة: «يجلس رجل اسمه جيمس هاوكنس في مكتبه مع مرّي زوجته، يوم 18 أفريل 1931 بعد الظهر» (نفسه، ص.71) ويعقب هذا توصيفٌ مفصّل للوضعية، إضافة إلى تمثيلها بشريط من الصور (ص.73). وللوضعيّة ذاتها ثلاثة أبعاد – كما هي عند فيغنر– هي: «الحضور والمعرفة المشتركة والخيال» (ص.51). على هذه الخلفية يصف غردينار الملفوظ «مطر» الذي ينجزه جيمس ويحلّل تنغيم هذه الجملة (هو يقتفي أثر فيغنر في هذا أيضاً) ويسمها بأنّها «تقرير» (*assertion*) (ص.75) ثم يحلل فعل السماع، وتأويل مرّي، ثم ردّ فعل جيمس. وتنغلق دورة التواصل. وفي السياق المذكور يضطلع التقرير «مطر» بوظيفة الأمر نفسها في [ملفوظ] «*انظري إلى*

---

1 – « يعرض مقال من مقالاتي محاولةخشنة نسبيا لوصف عمل لغوي واحد وتحليله، ولكنه لم يقبل للنشر. لمّا اتصلت بالدكتور روسل Russell كان لطيفا جدّا فأعطاني رأيه قائلاً: محتوى المقال يمكن بيسر أن يكون نواة لكتاب » (غردينار، 1951، [1969]، ص.4).

المطر» (ص.90). وما يظل متماثلاً وراء التنويع الشكلي هو القوّة المضمّنة في القول (force illocutoire) ونيّة المتكلّم أو الأمر المقصود (*The thing meant*).

ولا يمكن للكلمة أن تضطلع بوظيفتها أي أن تؤمّن قوّة «إنجازية» إلاّ في تلفّظ يتّسم بأنّ له هدفا معقولا (ص.98). وتوجد، عند غردينار، أساساً، أربعة أهداف تطابقها أربعة أنواع من «الجمل» هي: التعجب والاستفهام والأمر والإقرار. وهذا ما يذكّر بالوظائف الأربعة لدى بوهلر.

[231] يتّسم التلفّظ بجميع السمات المميزة للفعل، وبما أنّ كلّ فعل يُمكن أن يحقّق بطرق مختلفة، فإنّ كلّ عمل لغوي يمكن أن ينجز بطرق مختلفة: يمكن جيس أن يلفت مرّي إلى المطر قائلا»مطر. *انظري المطر*. المطر ينزل...»فتختلف الصياغة وتظلّ الوظيفة واحدة. إلاّ أنّه يمكن أن نتصوّر ضروبا للتلفّظ تختلف فيها القوة المضمّنة في القول ويظلّ المضمون القضوي (propositionnel) واحدا: «المطر ينزل. أتُمطر؟»... لقد انتبه غردينار مبكّرا إلى الفرق بين بعديْن في كل دلالة للجملة: البُعد الدلالي (بُعد «التوصيف») والبعد التداولي (بعد «الاقتضاء»).

وألهم مفهوم غردينار عن السياق المقامي والذي استعاره مالينوفسكي أبحاث جون روبرت فيرث (J.R. Firth)، ومن خلاله، المدرسة اللندنية في السياقية.

فرنســـــا:

نجمت الأفكار التداولية، في فرنسا، عن نقد «الإيديولوجيّين» من ناحية ومن الإيديولوجيّين والمعجبين بهم أنفسهم من ناحية أخري.

فما يجمع هومبلت وبرنهاردي والإيديولوجيّين هو المكانة المركزية التي تسند إلى الفرد، الفرد الحسّاس عند الإيديولوجيّين والفرد المبدع والمتعالي عند هومبلت. إنّه «أصل» اللّغة (Origo) حسب عبارة بوهلر (شليبن –لنغ، 1989، ص.91). وكما سنرى ستظلّ هذه الذاتية في اللّغة عالقة بالمسألة.

ففي 1852، نشر عالم نفسي مغمور هو أدولف غرنيي[1] (Garnier) «رسالة في مَلَكات الروح» انتسب فيها إلى فيلسوفيْن هما توماس رايد وفيكتور كوزان

1 - عن غرنيي، انظر نرليش، a1986 ص.59 وما بعدها. (Nerlich, 1986a, p.59 *sq*)

(Cousin) هذا الذي «انتشل الفلسفة من حضيض الحسّوية الذي ألقى بها فيه الأب كونداياك»، حسب غرنبي (غرنبي، 1852، الجزء 1، ص.VII). وهو يقسّم قدرات الروح – اقتداءً بجوفروا (Joufroy)- أربعة أقسام: القدرة الحركية والأهواء والإرادة والملكات الذهنية (الجزء I، ص.VII). والقدرة الحركية مهمّة من جهة أنّها تقوم واسطة بين الذهن والجسم وتصبح محورية لشرح «ما يقصد بكلمات العمل والنشاط» في علاقة مع مفهوم «الإرادة» (الجزء1، ص.359). ويقيم غرنبي، في هذا التحليل المفهومي، نظرية لبعض الأعمال اللغوية مثل القيادة التي هي اجتماعيّة وتأويلية:

> تفترض القيادة ما يلي: 1) التفوق التراتبي لمن يعطى الأوامر، 2) السمة الإلزامية أو المعنوية للعمل المأمور به، 3) إرادة إلقاء الأمر واتّخاذ الإجراءات لتأمين التنفيذ. وهذا هو العنصر الاختياريّ الوحيد حقّا في القيادة [...] وفعلاً، إذا ذكّر جندي جنديا آخر فإنّه يُعلمه ولا يأمره، وإذا لم يطلب الرائد من الجندي خدمة عامة بل خدمة خاصة فإنّه لا يأمره بل يطلب منه، وللجندي أن يرفض. فالأمر القيادي، لذلك، ظاهرة معقدّة جدّا لا تتدخل فيها الإرادة الحقيقية إلاّ جزئيا. وفي الأمر القيادي تعني كلمتا «أنا أريد»: أنا أعلن هذا النشاط إجباريّا، وأنا مؤهّل لإصدار هذا الإعلان، وأنطق بهذا الأمر بإرادتي، ولديّ العزم على اتّخاذ الإجراءات لإجبارك على تنفيذ الأمر (جزء 1، ص.323).

[232] بعد هذا التحليل للأمر ولمصدر «القوّة المضمّنة» فيه، يتساءل غرنبي مع رايد «كيف يمكن أن تُفهم «عمليات اجتماعيّة» أخرى مثل «الطلب والرجاء والوعد؟» (غرنبي، 1852، جزء II، ص.452). فالفهم ليس مجرد استقراء بل هو نشاط قائم على ثلاثة أمور اجتماعيّة هي: العلامة الاجتماعيّة، والتفاعل بين المتكلم والسامع، وأن يكون المتكلم قد فهم الكلمة التي يطلب من غيره أن يفهمها. والعمل اللغوي عمل رمزي لا يعني شيئاً إلاّ إذا حصل في السياق الاجتماعيّ ويشترط أن يتقاسم الفاعلون معرفة واحدة عن دلالة مثل هذه الأعمال.

وفي النصف الثاني من القرن 19 استعاد بعض الفلاسفة وعلماء النفس واللسانيين اكتشاف نظريات الإيديولوجيّين واتّخذوها للنأي عن عضوانية اللسانيات الوضعية. فبريآل يرى أن الجانب الذاتي للغة يسم كلّ خطاب. فالمتكلّم لا يلاحظ الوقائع الشخصية فحسب بل يعبّر (هو أو هي) عن إرادته ورغباته ومشاعره وأحكامه التقييمية. وسيتحدّث بالّي في هذا المجال عن «عنصر تعبيري» سيُحلّه موضوعاً لمادة جديدة في اللسانيات هي «الأسلوبيّة» (انظر ما بعد هذا). فالعنصر الذاتي، عند بريآل،

هو القسم الأقدم في اللّغة (بريآل، 1897، 1924، ص.243)، ذلك أنه -على السواء- في أصل كلّ لغة وفي مبدإ أيّ تعلّم للسان من الألسنة (هذا خاطىء ولا شكّ، لكنه ليس من موضوعنا هنا). يقول بريآل في شأن الطفل ما يلي:

> إن ضميري المتكلّم والمخاطب، منفصلة (أنا وأنت) ومتّصلة (الياء والكاف) [في حالتي النصب والجرّ في العربية]، والتي تختلف صيغها إذا تناوب عليها المتكلّمون، تتضمّن درسه الأوّل في علم النفس (ص.246).

لكن تدخّل المتكلّم في خطابه يتجلّى بأدوات أخرى غير الضمائر، ذلك أنّ «واسمات» (marqueurs) الذاتية ماثلة في كل مستويات اللّغة.

> هذا الجانب الذاتي ممثل (1) بكلمات أو بأجزاء من جمل و(2) بأشكال نحوية و(3) بالمخطط العام للغاتنا (بريآل 1897/1924، ص.234).

فاللّغة لا تصلح إذن لمعاينة الوقائع أكانت صحيحة أم خاطئة فحسب، بل تستعمل قبل كل شيء أداة عمل (في «عمليات اجتماعيّة» كما قد يقول رايد وغرنيي) ووسيلة تعبير شخصي. كما تصلح اللّغة للتعبير عن الإرادة وعن جعْل الآخر ينجز أمرا ما. وأفضل صيغة لهذا النوع من العمل اللغوي هو الأمر. «ما يميّز صيغة الأمر هو أنّها تجمع فكرة العمل وفكرة إرادة المتكلّم» (ص.240). ويضيف بريآل أنّه رغم ذلك، يندر أن يُعبّر عن وظيفة إصدار الأمر هذه بصيغتها الأنقى (صيغة الأمر، نحويا). «صحيح أنّنا قد نبحث عبثا، في أغلب صيغ الأمر، عن المقاطع التي تعبّر بالذّات عن هذه الإرادة. فنغم الصوت ومظهر الملامح وهيأة الجسم هي التي تتكفّل [جميعُها] بالتعبير عنها» (نفسه). فالفعل الإنشائيّ البدائي «تعالَ» يؤدّي الوظيفة بشكل رائع لعلّه يفوق الصيغة المهيّأة للتعبير عن الأمر [233] «*أنا آمرك بالقدوم*» أو «*أريدك أن تأتي*». فهذه العملية الاجتماعيّة التي تنجزها اللّغة لها الأولوية، كما هو الرأي عند رايد وفيغنر.

> ينبغي أن نبدأ في فحص زاوية النظر التي نظم الإنسان كلامه منها. فالكلام لم يصنع للتوصيف أو الحكي أو لاعتبارات لامبالية. فالتعبير عن الرغبة ومحاكاة أمر وتسجيل سيطرة على الأفراد أو على الأشياء كانت هي الاستعمالات الأولى للغة (بريآل 1897/1924، ص.243).

في سنة 1886 نشر فريدريك بولهن - وهو عالم نفساني ولساني يعمل في نطاق علم النفس الترابطي (associationniste) ويركّبه مع التصوّر الكنطي للنشاط الحرّ للإنسان- مقالا عن «اللّغة الداخليّة» (وكان هذا موضوعاً ذا رواج في تلك الحقبة) حلّل فيه ما يسميه «فعلا كلاميا» (ص.28). فالفعل الكلامي (*Il pleut - المطر ينزل*) سيصبح المثال النموذجي للفعل اللغوي (نرليش، b1986). وكما هو الأمر عند فيغنر وغردينار وفيتغنشتاين، لا يقتصر الكلام عند بولهن على التعبير عن الفكر. لذلك اهتمّ أكثر بالعلاقة بين معنى الفعل الكلامي وردّ فعل السامع أي بأثره في السامع. فهو يرى أن المرء لا يتأكّد أنّه فُهم إلا إذا شهد الآخر يردّ الفعل أو يهمّ بردّ الفعل، كأنْ يتحرّك لأخذ المطرية مثلا. فالتلفظ في المقام ليس له «وظيفة رمزية» فحسب، بل له، أيضاً، وظيفة اجتماعيّة وعملية. وفي مقال صدر في سنة 1927 عالج بولهن وظيفة اللّغة المزدوجة (أعيد نشر المقال في كتاب في 1929) وفصّل توصيف الوظيفة المزدوجة للغة باعتبارها أداة للتعبير عن الفكر وأداة للفعل. وحلّل اللّغة في هذا المقال على أنّها نظام من العلاقات ووسيلة للفعل (1927، ص.22). وتنضاف إلى هاتين الوظيفتين الأساسيتين وظيفة ثالثة هي الوظيفة الإيحائية. ويكتمل بذلك الثالوث التالي الذي يماثل الوظائف اللغوية الثلاث عند بوهلر وأنواع العلامة الثلاثة عند ليدي ولبي (انظر *قبل هذا*):

-1 اللّغة – علامة

-2 اللّغة – أداة عمل

-3 اللّغة – إيحاء

وتطابق هذه الوظائف الثلاث أدوارا مختلفة تضطلع بها اللّغة في المحتمع:

فاللّغة – العلامة تصلح لتوحيد العالم الروحيّ لمجوعة بشرية ما.

واللّغة- أداة العمل تنشئ حقائق جديدة وتحوّر العلاقة بين المتكلّم والعالم والسامع. فالأمر مثلا يجبر السامع على تحقيق فعل مّا وعلى تغيير العالم (بولهن، 1927، ص.29).

واللّغة - الإيحاء تحدث الفكرة، وهي الوظيفة «الإنشائيّة» (poétique) بامتياز.

ولم تعد العلامات تعويضا للواقع بل أضحت «ذرائع لإبداع آراء جديدة ولتشكيلها» (ص.24). ولئن كانت الوظيفة الرمزيّة تسعى إلى تجانس المجتمع واستقراره، فإن الوظيفة الإنشائيّة تنحو إلى التباين فيه وإلى التخالف (ص.71).

عوض أن تكون اللّغة أداة للتعبير عن حالتنا النفسية، فإنّها تصبح أداة لدفع الآخر إلى التفكير وإلى الشعور وإلى التحرّك حسب ما نرومه. لذلك، فالكلمة علامةٌ، أقلّ مما هي أداة للعمل التفاعلي النفساني والاجتماعيّ (ص.f22).

وتأثر بولهن بعلم النفس الاجتماعيّ لغبريال تارد (Tarde) (الذي كان بدوره ملمّا بآثار بولهن). ولا شكّ أنّه قرأ هذه الفقرة من كتاب «**دراسات في علم النفس الاجتماعيّ**»، 1898 (*Études de psychologie sociale,*) «إن الفعل الاجتماعيّ الأوّل هو التواصل،[234] أو تغيير حالة الوعي بتأثير كائن واع في كائن آخر» (ص.64). وسنعرض نظرية التحاور عند تارد بعد أن نتقدّم أكثر في تتبع أصول التفكير الذي بدأه بولهن.

كذلك يعود عالم آخر في علم النفس الطبيعي في منعطف القرن وهو أوجين برنار لوروا (Leroy) إلى بولهن عندما يكتب أن علم النفس يريد تجاوز اللسانيات التي تدرس اللّغة في ذاتها ولذاتها (باستعارة الكائن العضوي) ليعكف، بالعكس، على إنتاج الكلام وتلقيه بين المتخاطبين في سياق اجتماعيّ. ويبيّن لوروا – مثل بولهن - أنّ السياق يحدّد المعنى عند تحليل جملة (*il pleut*: المطر ينزل) التي يمكن أن يكون لها أثران: التذكير بأنّ «البلاط مبتلّ» وأنّ السماء ملبّدة (لوروا، 1905، ص.97) أي التذكير بمجموعة من الصور، أو الدفْع إلى فعل أو على الأقلّ محاولة تحقيق فعل[1].

فاللّغة ليست، إذا، «واقعاً اجتماعيّا» مثل الواقع الذي يتجاوز الفردَ [فوق فردي] على طريقة دوركايم (Durkhein)، بل هو واقع اجتماعيّ على طريقة تارد يقوم على

---

1 - ـ تصدّى عالم النفس هنري دولاكروا (Delacrois) في كتابه الشهير «اللّغة والفكر» (Le Langage et la pensée) (1924) إلى مسألة الفهم كما فعل بريآل وفيغنر قبله. ولاحظ، اعتماداً على أطروحة بولهن التي تؤكد أنّ الفهم يتجلّى لدى السامع بردّ فعل ما يلي: «لا يكفي –كما بيّن ذلك بولهن أن يبدو [ميل] نحو ردّ الفعل. ينبغي أيضاً أن ينتظم الميل مع ميولات أخرى [...] فالعمل الصافي المحض لا يُسمع. ففهم المنحى يقتضى أن يُدرج في نظام من القيم وأن يُجدَّ بموقعه في هذا النظام» (دولاكروا، 1924، ص.437).

فعل الأفراد وتفاعلهم تفاعلاً مسترسلا. فاللّغة حسب تارد تتشكّل وتتحوّل من خلال أفعال القول والفهم المتكرّرة. ويمثّل الحوار الوحدة الأولية في التفاعل النفساني، فهو «العلاقة الاجتماعيّة الجنينيّة» (تارد،1903/1973، ص.190). «فسوسيولوجيا التحاور» (ص.141) أسّ من أسس كل علم للاجتماع. وهي تهدف إلى ملاحظة مختلف أنماط التحاور، والإبانة عن علل المحاورات وآثارها، وأخيراً، وصف تحويلات المحاورات. ويقترح عالم الاجتماع تارد الصنافة التالية:

- الحوار «بين وضيع ورفيع أو بين نظيريْن»
- «الحوار – الصراع» و«الحوار المتبادل» (ص.143)
- «الحوار اللازم» – في المناسبات والمقنّن والطقسي– و«الحوار الاختياريّ» (ص.143).

وباختصار، يميّز تارد ستة أنواع من الحوار مختلفة حسب ثلاثة متغيرات هي: العلاقة الاجتماعيّة ونمط التفاعل ودرجة الرسمية. وهو لا يقترح تصنيفا لأنواع المحاورات فحسب، بل يحلل أيضاً علل الأعمال اللغوية وآثارها على أنّها عناصر مكوّنة لكل حوار. ويرى أن الإنسان لا يتكلم دون «هدف»، بل يتكلم «ليعلّم، أو ليصلي أو ليأمر أو ليسأل» (ص.145). ولا هدف له إلا أن تُحدث هذه الأفعال اللغوية آثارا مثل «الاقناع أو التخويف أو الشتم أو الخضوع» (تارد، 1885، ص.229). فتارد يميّز إذا بين ما قد يسمّى القوّة المضمّنة في القول (illocutoire) والأثر الحاصل بالقول (perlocutoire). وإدراك هدف الفعل اللغوي رهين المتكلّم والسامع على السواء. وتقوم سلسلة من الأعمال اللغوية أو محاورة مّا على ضرب من التبادل بالمثل في تعاور الأقوال. ويطرح تارد مبدءًا هو أنّه ينبغي الانطلاق من التحاور وليس من العمل اللغوي المعزول لبيان ما يعنيه الكلام.

إنّ سؤالا يعقبه جواب هو بعْدُ بداية تحاور؛ لكن إذا ظلّ السائل هو نفسه والمجيب كذلك، فإن الاستجواب الأحاديّ الاتّجاه ليس تحاورا أي استجوابا متبادلا أو سلسلة وتداخلا للأسئلة والأجوبة وللمعلومات المتبادلة والاعتراضات من الجانبيْن (ص.145).

[235] لكن هذا التصور المثالي للتحاور الحرّ بين شريكيْن متساويين في الحوار مهدّد دائماً ضمن التحاور ذاته، إذ هو مصدر للسلطة والتراتب الاجتماعيّ. إلاّ أنّ تارد يظل واثقا في مجتمع طوباوي وفي خطاب متناسب ينتج عن «خطاب البشر وأعمالهم» (ص.151)، وهو في هذا شبيه بهابرماس (Habermas) و«التداولية الكونيّة».

أمّا «أسلوبيّة» شارل بالّي فتمثّل ضربا مختلفاً من علم النفس الاجتماعيّ، وهي صياغة بدائية لنظريته في التلفظ (بالّي،1909، وبالّي، 1932). وهو لا ينغلق في علم النفس الاجتماعيّ ولا في علم الاجتماع لأنّ «اللّغة، هنا، هدف وليست وسيلة [...] نحن لا نشتغل بعلم النفس الخاص باللّغة، كما أنّنا لا ندّعي أنّنا نشتغل بعلم الاجتماع» (مصنّف في *أسلوبيّة اللّغة الفرنسية* ـ 1909 – *Traité de stylistique française* /1951، الجزء1، ص.28 ــ شيس وبواش، 1987، ص.199،Chiss et Puech نرليش، 1986a).

ويستعير بالّي من برغسون (Bergson) ثنائية «الحياة والذهن» لإقامة تعريفه الثنائي الخاص باللّغة: فهو يتحدث عن»لغة الذهن» و«لغة العاطفة»، وعن اللّغة الاصطناعيّة واللّغة الطبيعية[1]، فهذه الثنائية هي قاعدة ما يسميه «أسلوبيّة» أي «دراسة اللّغة الشفوية من جهة مضمونها العاطفي والذاتي» (ذكره شيس وبواش، 1987، ص.194) أو «دراسة اللّغة باعتبارها تعبيراً عن العواطف وأداة للفعل» (بالّي، 1925 /1965، ص.11). ورغم أنّ أسلوبيّة بالّي قائمة على الحدْس، (وهذا مفهوم آخر من مفاهيم برغسون) فإنّها ليست حدسية كليا. فهي تحليل «للنظام التعبيريّ لوضعية ما للغة» (بالّي، 1909/1951، جزء1، ص.142). بالّي يعكف، إذن، بانتظام على دراسة مجال «الكلام» الذي استبعده أستاذه سوسير من اللسانيات في معناها الدقيق.

وشرع بالّي، منذ 1909، في تحليل مفصّل لبعض أنواع التعبير وبعض الأعمال اللغوية كالأمر مثلا. وفي هذا شهدنا بروز التمييز بين «**جهة القول**» (*modus*) و«**القول**» (*dictum*) وهو تمييز أساسي لنظرية التلفّظ التي صاغها في كتابه «**اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية**»(1932) (*Linguistique générale et linguistique française*).

1 - ـ كانت هذه الثنائية منتشرة في هذه الفترة، ونلفيها عند بولهن وابردمان و/أوغدن وريتشاردز وفراي Frei وغيرهم.

ويفرّق بالّي في تحليله صيغة الأمر بين الوظائف الذهنية والعاطفية والاجتماعيّة. وتتبدّى هذه الوظائف في «أساليب» مختلفة (في لغة المشافهة) أي بألفاظ وتراكيب وتنغيم مخصوص. فقد يُعبَّر عن الأمر بطرق مختلفة جدّا: قد يقال «أريدك أن تفعل هذا» أو «آه! افعلْ هذا»، أو إلى من هو أرفع مقاما «هل أجرؤ على أن أطلب منكم فعل هذا» أو إلى من هو أوْضع «افعلْ» أو بطريقة مباشرة «آمرك أن تفعل...». إذن، نحن، هنا، إزاء مقاربة اجتماعيّة لغوية في تحليل الأعمال اللغوية. لكن بالّي لا يكتفي بهذا.

عندما أعبّر عن رغبة بقولي «لو كنت ثريا» فأنا أعرض فكرة «الثروة» التي قد تسمّى في هذه الحالة الفكرة-المضمون (idée matière) في صيغة محدّدة وأُدْرجها في الفكرة-الشكل (idée forme) للرغبة (ص.253).

وقد يُمثل هذا التمييز بين الفكرة-مضموناً والفكرة -شكلاً كالتالي:

[236]

الفكرة مضمونا	الفكرة شكلاً [رغبة، أمر]	
	وسائل مباشرة	وسائل غير مباشرة
ثروة	أريد أن...	لو...
فعلُ شخص آخر	آمُرُ أن...	رَجَاءٌ...

فعلى الأسلوبيّة، إذن، أن تقوم بجرد مطّرد للأفكار-شكلا أي الإجراءات التي نستطيع بها أن نعبّر وأن نفعل بالقول[1].

وهو يدرج مفهوماً مهمّا هو مفهوم «المحيِّن» (actualisateur) الذي سنجده عند جاكبسون تحت اسم «واصل» (*Shifter*) -embrayeur- جاكوبسن، 1963، ص.243) وعند بنفينيست تحت اسم «مؤشر» (indicateur) (بنفينيست، 1966، ص.243). وهكذا، يسمي بالّي أشكال اللّغة مثل الضمائر و«الإشاريّات» (déictiques)...الخ وهي التي بواسطتها نربط اللّغة بالعالم وبراهنية الخطاب زمانا ومكانا (راجع بالّي، 1909، I، ص.253). ويميّز بوضوح بين «القول (*dictum*) والجهة (*modalité*). وأخيراً

1 - ــ نجد، عند بالّي مثالا مرجعيا: «المطر ينزل». «عندما يحدث أن نقول إن...المطر ينزل فمن المحال تقريباً أن يكون هذا مجرّد ملاحظة بل هو انطباع عاطفي أو حكم عملي قادر على تحديد عمل ما» بالّي، 1925/1965، ص.17).

يضيف بالّي في كتابه «*اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية*» تمييزا آخر بين التلفظ باعتباره محدَّدا منطقيا ونفسانيا ولسانيا (نفسه، 1932، ص.31).

إنّ البعد المنطقي للجملة لا يوجد إلا نادرا جدّا في الوضع الصافي. إذ ينضاف إليه في الغالب بعد نفساني لأنّ الكلام يفترض دائماً هدفا. لكن مع ذلك، لا يَمّحي الأسّ الأصليّ المنطقي، بل هو عماد التعبير عن الأمر أو الرغبة باعتباره إثباتا للقول (dictum) (ص.33 وما بعدها). وتُطرح قضية «*الأساليب*» عندما نصل إلى البعد اللساني للتلفظ. «إن كان الإثبات هو روح الحكم فإنّ الأسلوب هو روح الجملة» (ص.34).

الجهة هي الشكل اللساني لحكم ذهني أو لحكم عاطفي أو لرغبة يتلفظ بها متكلّم واعٍ في شأن إدراك أو تمثيل صادر عن ذهنه. لذلك فإن رؤية المطر أو فكرة المطر قد تحدث في ذهن المزارع اعتقادا أو تخوّفا أو رغبة. «أظن أنّ المطر ينزل-أخشى أن ينزل المطر- أتمنى أن ينزل المطر» فجزء الملفوظ الذي يعبّر عن حكم الرغبة (هنا هو: أظن وأخشى وأتمنّى) هو ما يسمّى «جهة القول» (modus) وموضوع أسلوب القول (هنا هو فكرة المطر) مضمّنة في القول. (بالّي 1942، ص.3)

والجمل ذات الأسلوب الصريح أو الضمني لا تمثل، حسب قول بالذي، إلاّ طريقتين ممكنتيْن لتعبير الإنسان عن فكرته/ أوعاطفته/أورغبته. ويوجد مدرج كامل من الامكانيات التلفظية، فللمتكلم حقّ اللعب على كل سجلاّت اللّغة (التركيب، التنغيم، إلخ.)، ويمكنه حتّى الاعتماد على عناصر من خارج اللّغة مثل معرفته بالمقام الخطابي وبالسامع. ورغم هذا يرسم بالّي تخطيطا أوليا لتصنيف باهت للأفعال « المتضمّنة في القول» (illocutoires) فيميّز ثلاثة أقسام كبرى (هو بهذا يخلط بين القول المتضمّن في القول (illocution)، والتأثير بالقول (perlocution) هي:

- الأفعال الجهية السلبية مثل أنكر (nier) وتجاهل (ignorer)...
- الأفعال الجعلية (causatifs): أقنع ونصح...
- الأفعال التصريحية (déclaratifs): أثبت وشكا واشتكى، وأمَر.

ويتوقّف بالّي مستسلما عند الملاحظة التالية:

[237] لكن المهمّة الأدقّ في التصنيف تتمثّل في أن نجعل تحت هذه العناوين المذكورة آنفاً [الفكرة والعاطفة والرغبة] عدداً لا يحصى من التعابير التي تبدو للوهلة الأولى بعيدة جدّا بعضها عن بعض، لكنها تدخل تحتها بلعبة الارتباطات الدلالية والنحوية (ص. 4).

القسم الرابع:

الجغرافيــا اللغويــة

رودلف انغلـر

(Rudolf Engler)

[239] الجغرافيا اللغوية مكسب حديث في علوم اللّغة، رغم أنّ عمادها، وهو تنوع اللهجات واللغات، يبدو أنّه كان من أولى المسائل التي شغلت خيال الإنسان. وأسطورة بابل شهدت انفصام الوحدة اللغوية الأصليّة، وانتهاء التواصل والتفاهم والتعاون الكونيّ بين البشر. وعلى عكس هذا يرى فيها بعض المعاصرين أثرًا، وإن كان منقوصاً ومحدوداً والحقّ يقال، لقوى التوحيد وتعبيراً عن حاجة البشر إلى الانتظام والتفاهم والعمل المتناغم. ومهما يكن من أمر، فإنّ التصوّريْن يبرزان الطابع الاجتماعيّ للغة، وتضطلع الظروف الجغرافية للغة التي هي أبعد من أنْ تكون تعقيداً خارجيا لا يؤبه له في الواقع اللساني بترجمة عنصر داخلي أساسي في اللّغة.

في كتاب أرنو بورست (Arno Borst) «**برج بابل**» (*Der Turmbau von Babel* 1957) تأريخ للآراء عن أصل اللغات والشعوب. ويحتوي مجلّداً كتاب سافر بوب (Sever Pop) «**علم اللهجات**» (1950) (*La dialectologie*) «لمحة تاريخية» عن الدراسات الجغرافية مع وصف «لطرائق الأبحاث». وفي نقطة التقاطع بين الكتابين تظهر الصورة الكبيرة لدانتي (بورست، المجلد 2/2، ص.869، 876 ـ وبوب، المجلد1، ص.XXIV و474 وما بعدها) مرفقة بسلسلة أولى من مبرّرات استعمال اللهجات ودراستها: حب اللّغة الأمّ والبحث عن التعبير العفويّ «الطبيعيّ»[1]، والطموح إلى

---

1 - 1- يرى دانتي أن اللّغة الآدمية كانت طبيعية وكونية (كورتي Corti, 1980) وأنّ اللغات الشعبية (vulgaires) فقدت الكونيّة لكنها ظلت طبيعية. وعلى امتداد القرون سيفتخر الأدب العامي بطبيعية لغته. وسينشأ مع النحويين الجدد وسوسير تعارض مماثل بين الظروف الطبيعية والاصطناعية للغة من اللغات (ظروف الدول والآداب والمدارس).

تحصيل كونية ثانوية[1] للغة بدمج لغات مخصوصة.[240] وينبغي أن تضاف إليها أسباب أخرى هي: تشكيل الهوية القومية[2]، والمصلحة المحلية[3]، ومفهوم العلاقة الأسَريّة[4]. فقد أدّى التأويل الوراثي لنموذج صلة القرابة إلى اكتشاف «قوانين» تاريخية تختلف اختلافاً كبيراً عن القواعد النحوية المعتمدة حتى تلك المرحلة: فإذا كانت الأولى تؤدي إلى انفصال اللغات واللهجات [بعضها عن بعض]، فإن [القواعد] الثانية تجمعها في موضوع دراسي واحد ووحيد. فمن المعروف أنّه منذ 1808 طالب شلاغل (في كتابه « في لغة الهنود وحكمتهم» (*Uber die Sprache und Weisheit der Inder*) أنّ تكون الدراسة «العلمية» للغة دراسة «تاريخية». ونجد الرابط بين المصطلحين عند هرمان بول (في كتابه: «مبادئ تاريخ اللّغة» *Prinzipien der Sprachgechichte*, 2ed, Halle, Niemeyer) سنة 1886، لكن معنييهما تغيّرا: ففي المقام الأول، كان شلاغل يقصد مسألة الأصول وهو ما لم يعُد يقصِده بول، كما أن المرء يجد عسرا في التمييز عند شلاغل بين ثلاثة مظاهر للتاريخيّة: التصوّر الأسطوريّ والتصوّر الطبيعي والتصوّر الإنسانوي (أنغلر، Engler 1908). فلئن كان التصوّر الأوّل يعيدنا تقريباً إلى بابل وإلى وحدة البشر السالفة في الربّ، فإن التصور الثاني سيتطوّر في القرن 19 إلى حدّ انتزاع اللسانيات من العلوم الإنسانية وإحلالها مكانة بين العلوم الطبيعية. فدارونية أوغست شلايشر وشجرة سلاسة اللغات (انظر ص.166)، والقول بمماثلتها مماثلة كليّة وبكلّ

---

1 - -2- كونية ثانوية وتكوينية للغة الجامعة (Koiné) أو اللّغة المشتركة.

2 - -3- هي تتخذ وجهتين: اعتماد لهجة من لهجات لغة قومية مثل لهجة فلورنسا في إيطاليا، أو القضاء على اللهجات (التي يُحرص على تسجيلها أوّلا) لفائدة لغة وطنية مثلما كان ينوي ذلك الأب غريغوار عند الثورة الفرنسية.

3 - -4- لئن كانت المعاجم اللهجية الأولى لا تسعى إلا إلى إيراد الكلمات الصحيحة في اللّغة والتي تقوم مقام الكلمات اللهجية، فقد ظهرت في نهاية القرن 18 مؤلفّات تلح على أهمية التقاليد المحلية وقيمتها (انظر الباب 2 القسم 2).

4 - -5- تظهر، حدسيا، عند دانتي، وستصبح الموضوع الرئيسيّ في البحث في القرن 19 والذي سيكون على الرؤى الجغرافية أن تعدله وتوازنه.

بساطة للكيانات الحيّة[1]، والقوانين الصوتية المفترضة دون استثناء[2] ودون عديل[3] هي أوهام تسعى إلى «نزع الإنسانية» عن اللّغة. فهرمن بول الذي كان يصنّف اللسانيات في العلوم «الثقافية»[4] يرى أن المعنيين الأسطوريّ والطبيعي للتاريخية لا يعنيان شيئاً أو هما يعنيان القليل[5]. واستعماله للعبارتين «تاريخي» و«علمي» يوافق على الأرجح ما حدّده غستون باري (G. Paris) في قوله:

لفظ «تاريخي» مطبّقًا على نحو لغة من اللغات [...] لا يعني إلا[...] أن الظواهر النحوية لا تحصل معا بل تحدث تباعا، أي أن وضع لغة من اللغات في وضع ما من وجودها هو دوما نتيجة لوضعها السالف معدّلا إما بالقوانين المحايثة لها وإما بعلل خارجية. وينجم عن هذا أن دعوى دراسة نحو لغة ما دون معرفة تاريخها، أي [معرفة] المراحل التي سبقت المرحلة المدروسة هي انصراف عن كلّ نتيجة علمية للدراسة، إذ ينحصر العمل عند ذلك في معاينة تجريبية بسيطة، على ما هو الشأن في الكتب المصنوعة للأجانب أو في تقنيّة، كما هو الحال في كتب النحو العادية عندنا» (*نحو اللّغة الفرنسية التاريخي* (1868) باريس، بحوث لسانية متنوعة، 1909/1905، ص.167 وما بعدها، *Grammaire historique de la langue française*, Paris, *Mélange linguistiques*).

---

1 - «اللغات كائنات طبيعية تأصّلت- ودون أن تكون محددة من قِبل الإنسان - ونمت حسب قوانين محددة، وتطوّرت وهي تشيخ وتفنى، فهي أيضاً جزء من هذه السلسلة من الظواهر التي تعودنا على أن نفهمها تحت اسم «الحياة». فدراسة الألسنة(glottique)، إذن علم من العلوم الطبيعية ومنهجها هو عموماً وكليا منهج العلوم الطبيعية الأخرى». (شلايشر: «*نظرية داوين وعلوم اللّغة*؛ 1863، *Die Darwinsche Theorie and die Sprachwinssenschaft*)

2 - أنظر في هذا الموضوع أوجين هرتزوغ: *قضايا الفيلولوجيا الرومانية. 1: تساؤلات عن القوانين الصوتية (في الفرنسية، تاريخيا)*

Eugen Hergoz : Streitfragen der romanischen Philologie. 1 : Die Lautgesetzfrage (*Zu franzosischen Lautegeschichte*), Halle, Niemeyer, 1904, §4

3 - ليس أدلّ وأوضح - في هذا المعنى - من مصطلح «التماثل (analogie) الكاذب». ولئن أقرّ النحاة الجدد وبول بالأهميّة الحقيقية للتماثل، فإنّه لن يوضع مقابلا، على قدم المساواة، للقوانين الصوتية إلّا مع سوسير الذي ربط التماثل بمبدإ أساسيّ في آلية اللّغة.

4 - ميّز بول (في كتابه: *مبادئ تاريخ اللّغة*، 18862، الفقرة الرابعة وما بعدها بين الدراسات الثقافية (kulturwissenschaften) والدراسات الطبيعية التاريخية (historische Naturwissenschaften) مؤكّدا أن الأولى هي دائماً علوم اجتماعية.

5 - -10 تطفو بقية التأويل العضوي في تصوّر بعض الاتجاهات («انحرافات» Drifts عند سابير) والغائية التي تميز كلها بعض الامتدادات في النظرية اللسانية للنحاة الجدد وتتجلّى أيضاً في معارضتها الزمانية الجزئياتية (Diachronie particulariste) واللانظامية عند سوسير.

يضاف إلى هذا أنّ هذا التاريخ تاريخ بشريّ:

ليست العلّة في تطوّر اللّغة كامنة في اللّغة، بل هي في البشر وفي القوانين الفيزيولوجية والنفسانية للطبيعة الإنسانية. وبهذا يكون هذا التطوّر مختلفاً جذريا عن تطوّر الأجناس [الأخرى] إذ ينتج حصريا عن اجتماع الظروف الأساسية للجنس والظروف الخارجيّة للبيئة الطبيعية (**حياة الكلمات**، 1887، نفسه، ص.1982،(*La vie des mots*

وسيلحّ دو سوسير من جهته، على أهمية هذا الطابع البشريّ في تاريخ اللغات قائلاً:

إذًا، للغة تاريخ وهذا طابع قارّ [فيها]. هل هو، بمفرده، الطابع القاطع في انتظام علم اللّغة ضمن العلوم التاريخية؟ قطعا لا. فللأرض، مثلاً، تاريخ تحكيه الجيولوجيا دون أن يجعل هذا من الجيولوجيا *علما تاريخيا*، على الأقل في المعنى الدقيق الضيق الذي نعطيه لهذا المصطلح. إذًا، ما هو الشرط الثاني الذي يقتضيه مصطلح علم تاريخي، إنه يكمن في أن الموضوع الذي هو مادة التاريخ، كالفن أو التاريخ أو الملبس إلخ.. مثلا – يمثل- في معنى عام – *أعمالا* بشرية تحكمها إرادة الإنسان وعقله، [241] وتكون على هيئة تجعلها لا تهمّ الفرد فحسب بل تهمّ المجموعة، (*الدرس الافتتاحيّ*، جنيف، 1891، ص.17 وما بعدها.(*Leçon inaugurale,* .(1891, CLG/E3282

ولئن كان التاريخ الطبيعي للغات قادراً على تجاهل البعد المكاني، فإن تاريخ الإنسان لا يستطيع ذلك، فتصورات غستون باري موسومة بطابع التوسّع اللسانيّ واللهجيّ: توسّع اللاتينية وتوسّع لهجة منطقة إيل دو فرنس (Ile de France) إلى فرنسية بلاد فرنسا (أنغلر، b1980 ص.108). وفي السياق نفسه، سيُعوض النموذج الوراثي لشلايشر بنظرية الموجات ليوهانس شميت (Schmidt): فقد أُهملت فكرة انتقال اللغات بالهجرة التي ينتج عنها تطوّر كلّ لغة تطوّراً منعزلاً ومفردا حسب الظروف الخارجيّة للبيئة، وأفتُرض أن اللّغة تتشظّى في مكانها وأنّ سمات متنوّعة تنتشر بفعل قوى اجتماعيّة خصوصية ذات منزع خاصّ حينا وذات منزع جماعيّ حينا آخر: وسيعبّر سوسير عن ذلك بـــعبارة «قوّة الناقوس» وعبارة «قوة التفاعل» (intercourse).

عند هذا الحدّ عرّجت الجغرافيا اللغوية بالنظرية اللسانية منعرجا حاسما، وهي التي رضيت حتى ذلك الوقت بوصف بعض اللهجات أو بالاعتراض على مفهوم القانون

الصوتي (دون أن تقدر حقا على التخلي عنه) (ويلبور، 1977، Wilbur وأنغلر، 1988، Engler). وقد لخص غستون باري مساهمة الجغرافيا اللغوية في كلمات، قائلاً:

القرويّ الذي لا يعرف إلا اللهجة المحليّة (patois) في محلّته قد يفهم ولا شك اللهجة المحلية المجاورة، وبصعوبة متفاقمة لهجة المحلّة التي هي أبعد وهو يمشي في اتّجاه واحد... وهكذا دواليك إلى أن يصل إلى محلة يعسر عليه فهم لهجة أهلها. فإذا جعلنا في نقطة مركزيّة سلسلة واسعة من الناس يفهم الواحد منهم جاره على يمينه وعلى يساره، أفضى بنا الأمر إلى تغطية فرنسا كلها بنجمة يمكننا أن نربط أشعّتها بسلاسل مسترسلة بالعرْض. وهذه الملاحظة البسيطة التي يمكن أن يتأكد منها أي إنسان ملاحظة بالغة الأهميّة، إذ أمكنت زميلي العالم وصديقي السيد بول ميّي (Paul Meyer) من صوغ قانون هو على سلبيته الظاهرية، قانون خصب بصورة خاصّة، وينبغي أن يجدد طرق الدراسات اللهجية: ينصّ هذا القانون على أنّه في كتلة لسانية ما تُماثل في أصلها كتلتنا اللغوية، لا وجود في الحقيقة للهجات بل لا وجود إلا لسمات لسانية تدخل بالتناوب في تركيبات مختلفة» (العاميات المحلية في فرنسا «les parlers de France» في مجلة *العاميات الغالية الرومانية*، 1888، 2، ص163. «*Revue des patois gallo-romains*»)

أبطلت الجغرافيا اللغوية مفهوم اللهجة التقليدي: فهي ترى مكان الوحدات المتفاصلة المتجاورة، تداخل السمات اللسانية التي لم تعد تنتظم موضوعيًا حسب حدود ترابية، بل تنتظم ذاتيا حسب معيار للفهم متغير متحوّل، ونفهم تأثير هذه الآراء إذا عدنا إلى صياغتها الأولى في الجدل الذي كان قد تواجه فيه بول ميّي وغرازيادو أسكولي (Graziado Ascoli) في شأن الاعتراف بكيان لساني «فرنسي- بروفنسالي»[1] وتحديده:

لا توجد، في رأيي، مجموعة من اللهجات مهما تكن طريقة صوغها، تقدر على أن تكون عائلة طبيعية، بسبب أن اللهجة (التي تمثل هذا النوع) ليست هي نفسها إلا تصورا اعتباطيًا من صنع فكرنا [...]، وأفضل طريقة لإظهار نوع لسان الرؤمن «Roman» على حقيقته لا تتمثّل في خطّ الدوائر الموسومة بهذه الظاهرة اللسانية أو

---

1 - -11 يجمع لسان «الفرنسية البروفنسالية» لهجات سويسرا الرؤمندية (باستثناء [مقاطعة] جورا (Jura) الفرنسية) ومناطق ليون ودوفيني (Dauphiné) وسافوا (Savoie). وهو يوافق إجمالا «الفرنسية الأولية « Proto-français » (بك: *كتاب تطبيقي في الفيلولوجيا الرومانية*، باريس، ج2، 1971، ص363.) (Bec: *Manuel pratique de philologie Romane*, Paris, Picard)لكنه لسان يضمّ سمات تجعله بين الفرنسية والبروفنسالية (المحافظة على aحركة حرّة منبورة –كما في البروفنسالية- لكن مع تحويلها إلى حركة e بعد حرف حنكي كما في الفرنسية التي تحول كل a حرّة ومنبورة) ومن هنا كانت تسمية هذا اللسان.

تلك بل تتمثل في ذكر الفضاء الترابي الذي تغلب عليه كل ظاهرة (بول ميّي، رومانيا، 4، 1875، ص.294 وما بعدها *Romania*)

ويبدو لي رأي بول ميّي شديد التفرد، وذلك لأسباب ثلاثة، أوّلها أن مكانتها في التاريخ الطبيعي قد يكون تقريباً ما يلي: دعنا ننشغل بمعرفة مدى انتشار ظاهرة الظفرين وكيفيته [242] ولنترك وصف كل حيوان مُجترّ لمن يروم ذلك. والسبب الثاني هو أن دراسة امتداد ظاهرة ما، وبالتالي نية تتبع تاريخ ظاهرة لغوية مخصوصة خارج الحدود التي يستطيع فيها أن يكوّن تركيبا لهجيا ما، قد لا تبدو دراسة ننصح بها [مجلة] «الأرشيف» [1]*، التي جهدت بكلّ قواها (*pro virili parte*) لتقديم مثال عن ذلك [..]. أمّا السبب الثالث، فيكمن فعلا في نماذجنا الفرنسية البروفنسالية (*Schizzi franco-provinzali*) التي فرضت على نفسها واجب تحديد مجموعة جديدة ودراسة انتشار الظواهر المختلفة. (أسكولي «**بول ميّي والفرنسية البروفنسالية**» مجلة *الأرشيف اللغوي الإيطالي* 2، 1873، 1876، ص.385-395- .«(G.I Ascoli, p. Meyer e il franco –provenzale.، *Archivio glottolico* 2

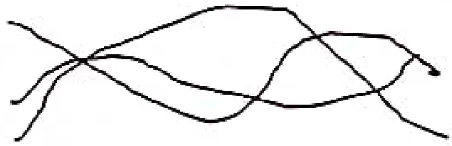
وقال لي السيد (A) [أسكولي] إن اعتراضي يمكن أن ينطبق على كل محاولة تهدف إلى تجميع أفراد لتكوّن نوعا (type). قطعا لا، عندما نجمع حيوانات أو نباتات لنكون منها جنسا (genre) يُعرف بخصائص مشتركة، فإننا نقوم بعملية اعتباطيّة من جهة أن اختيار الخصائص يمكن أن يتمّ بطرق مختلفة [...]؛ لكن أيضاً، الحظ في جانبنا إذ أننا نشتغل بأفراد محدودين جدّا في المكان، في حين أننا إذا جمّعنا التنويعات المحلية للهجة الرومية (اللهجات حسب العبارة الشائعة) فإننا نبيح لأنفسنا أولا أن ننشئ (في خيالنا) وحدات لم تقدّمها لنا الطبيعة البتة، لأنّ هذه التنويعات المحلية وهذه اللهجات يقوم بعضها على بعض دون أن نقدر على أن نرى يقينا مبدأ الواحدة ومنتهى الأخرى. لذلك، لا بدّ في هذا الحشد من اللهجات من عملية تمهيدية تهبنا إياها الطبيعة جاهزة عندما نجمّع الكائنات. فهذا هو ما يجعل تصنيف اللهجات عملا ذا طبيعة مخصوصة. (بول ميّي، رومانيا، 5، 1876، ص.505، وما بعدها).

وبقطع النظر عن مسألة اللهجات، فإن سؤالا يطرح من الزاوية التجريبية الاستكشافية على النحو التالي: هذه اللهجات هل هي وحدات مُعطاة سلفا؟ وما هي الوحدات المعطاة في اللسانيات؟ إنها القضايا الأساسية في إيبستيمولوجية اللسانيات التي أشار إليها سوسير في «دروسه». فمن المعروف أن سوسير سينكر الوحدة المعطاة سلفا.- «زاوية النظر هي التي تُحدث الشيء». وهو يوسّع ما قاله بول ميّي من اللهجات

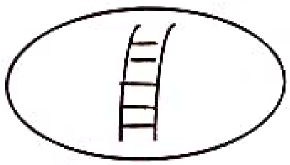
---

1 - *- (المترجم): الأرشيف المقصود هو مجلة « Archivio glottologicol italiano » أو AGI وهي مجلة أنشأها أسكولي Ascoli في سنة 1871.

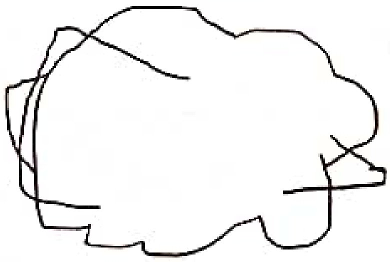
إلى اللغات. ففي كتلة لغوية «طبيعية» (من نفس أصل الكتلة الفرنسية أي «ناتجة عن تشظّي وضع مشترك سابق للغة، على عين المكان»)، لا وجود لوحدات متفاصلة، بل لا وجود إلّا لتوسيعات مختلفة للظواهر. ونجمّع في الشكل1 بعض التمثيلات الخطية التي يقدّمها [كتاب سوسير] «دروس...» عن هذه الرؤية. فهي تمثيلات يمكن أن نقرّبها من تمثيلات «*الأطلس*»، الشكل 2 والشكل3 أسفله. والوحدات المتفاصلة التي تسمّى « لغات» تتولّد من حوادث تاريخية: [مثل] فرض لغة مخصوصة («لهجة» جهة من الجهات) على بلد كامل، أو تهجير شعوب تذهب بـ«لغتها». لكن هذه الحوادث حوادث التاريخ الخارجيّ ولا صلة لها بتطوّر اللغات داخليا. يعرض سوسير مثال الفرنسية والإيطالية من بين اللغات الرومانية ومجموع اللغات الهندية الأوروبية حسب نظرية شميت في الأمواج[1]. [243] فهو يرى أن الملاحظة تتلاءم مع تعليم مماثل للسانيات التاريخية:



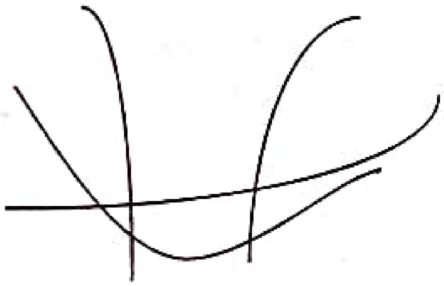
أ ـ الشكل المرفوض (دروس في اللسانيات العامة)
460 ،CLGE/E، عمود 5



ب - «دروس في اللسانيات العامة»
462 ،CLGE/E، عمود 5



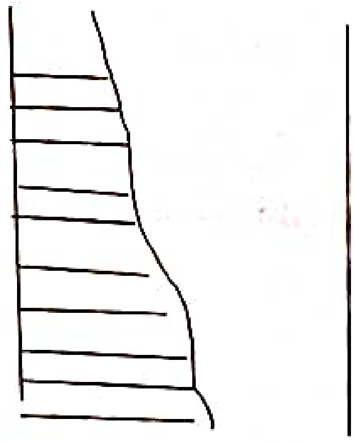
ج ـ (دروس في اللسانيات العامة)،
460 ،CLGE/E، عمود 5



د - (دروس في اللسانيات العامة)،
د ـ 456 ،CLGE/E، عمود 6

---

1 - -12 انظر عن زاوية النظر «الدروس...»، المقدمة.: CLG/E 3295a, 4؛GLG Intr III, § 1,
وانظر عن اللسانيات الجغرافية: CLG/E 2844 ss، CLG 4è partie
وأنظر 1976 و1980a و1980b؛ وعن الصلات بين اللغات الهندية الأوروبية: CLG/E30d والتخطيط البياني لشريين (J. Schrijnen) في كوزيريو (1975 ،Coseriu)، ص.12.



هـ ـ (دروس في اللسانيات العامة)، CLGE/E، 461، عمود 6

الشكل 1 – بعض المحاولات السوسيريّة لتمثيل التشظّي اللهجيّ (CLGE/E = Cours de linguistique générale, édition critique de Rudolf Engler, 1968, Weisbaden, Otto Harrassowitz) 456، عمود 6

ثمّ إنه لا وجود لوحدات متفاصلة تسمى «لغات» على محور الزّمن: ولا أحد يستطيع القول متى تتوقف اللاتينية وتبدأ الإيطالية، والفرنسية «لا تأتي» من اللاتينية بل «هي» اللاتينية: لاتينية باريس في القرن العشرين[1].

هذه المفاهيم نفسها عن الانتشار الجغرافي للأحداث اللسانية وعن الاتّساع المتباين للمساحات التي تطابق سمات لغة مّا تزعزع الاعتقادَ في الطبيعة «العضوية» للغة من اللغات. ولئن بدا أن سوسير لا يزال يقبل بمسألة «القوانين الصوتية» عند النحاة الجدد (انظر ص.412) والتي ترى أن أصوات اللّغة في موضع محدّد وزمن محدّد تتغير بانتظام وبدون استثناء، فإن الجغرافيا اللغوية تبيّن فساد هذا الرأي: فالصوت في «لهجة ما»، بالمعنى التقليدي للكلمة لهجة - المحدّدة في موضع واحد احتراما لاعتبارات ذُكرت قبل هذا- قد تغيّرَ في كلمة كذا ولم يتغيرْ في كلمة كذا (أو لم يتغير بنفس الطريقة):

> [244] إنّ القانون القائل بأنّ صوتاً ما في موضع معيّن وفي ظروف محدّدة يظل هو هو أو يتطوّر إلى صوت جديد هو أمر تجريدي. فكل كلمة لها، في الحقيقة، تاريخها المخصوص (كارل جابرغ: *الجغرافيا اللغوية*، مساهمة في فهم الأطلس اللغوي لفرنسا).
>
> K. Jaberg : *Sprachgeographie. Ein Beitrag sum Verständnis des Atlas linguistique de la France*, Aarau, Sauerländer, 1908, p.6 ; trad R.E

1 - -13هذا التصور أيضاً مأخوذ عن غستون باري (أنغلر 1980c) وهو مجسم بتضخيم في محاضرة سوسير الافتتاحيّة الثالثة في جنيف (CLG/E, 3285)

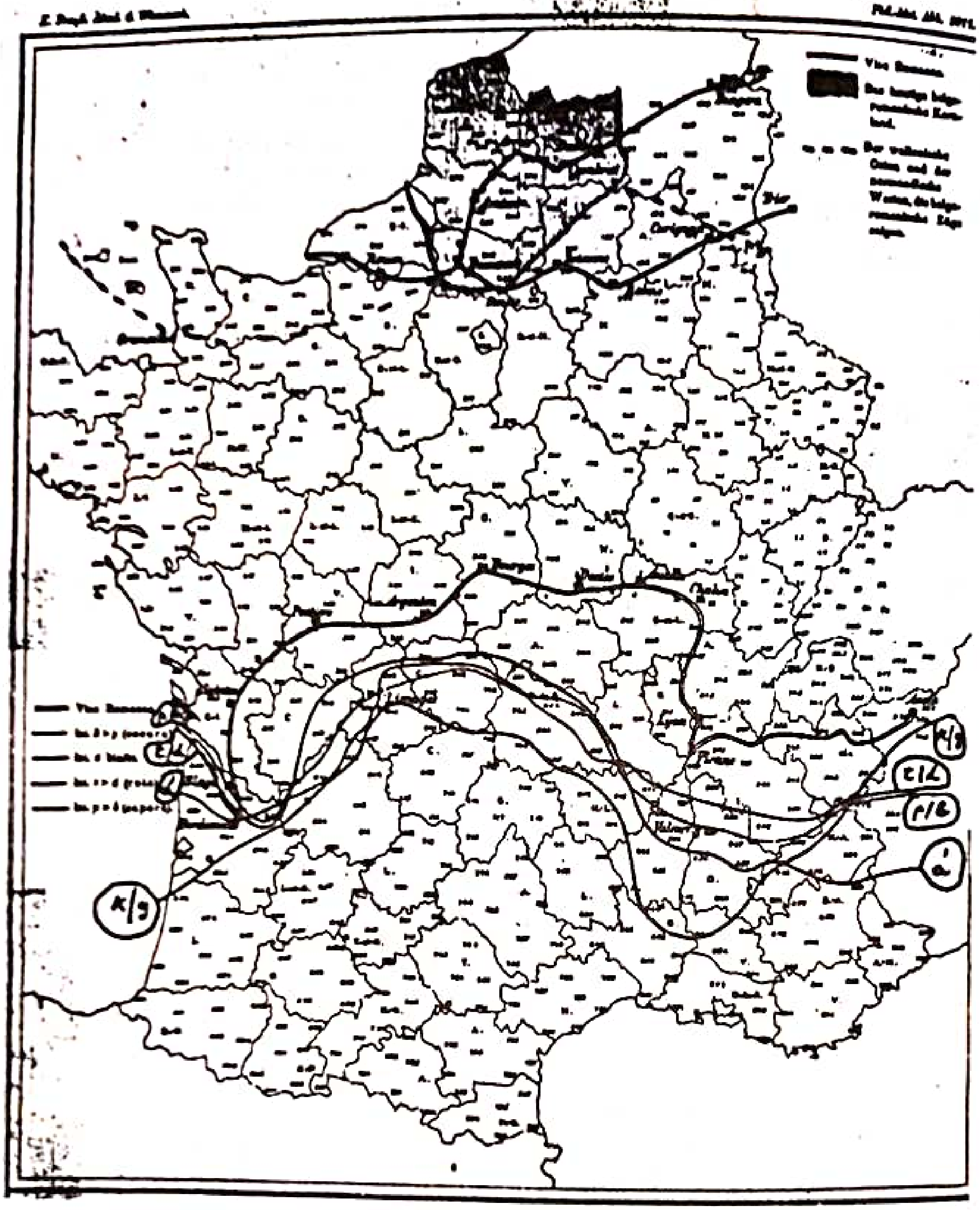
إن لغة بقعة من البقاع ليست نتيجة لتطوّرات زمانية داخل اللهجة العامية المدروسة فحسب، بل هي أيضاً نتيجة للمبادلات الجغرافية وللتفاعل مع اللهجات الأخرى، فهي تشهد الاقتراضات وضروب التشابه والتنازع بين الكلمات التي تؤدي إلى الزوال وإلى إبداعات جديدة: إنّها حالة عارضة، حسب عبارة سوسير، والسعي إلى تأويلها بقوانين صوتية يعني إحلال صورة ماكروسكوبية [ترى بالعين المجردة] وخاطئة محلّ حشد الأحداث المجهرية الحقيقية التي كان يعكف عليها في تلك الفترة باحثون مثل أسكولي وشوشارت (Schuchardt) وجيليرون (Gilliéron) وجابرغ (Jaberg) ويود (Jud) وغيرهم.

ومن بين المجموع الثري للأحداث التي تشكّل تاريخ الجغرافيا اللغوية الأخّاذ، يُبرز المنظور الذي اخترناه بعض هذه الأحداث. يبدو أنّ جميع التطوّرات تتأسس على نظرية الموجات التي صاغها يوهاناس شميت في 1872 (في كتابه «**في العلاقات بين اللغات الهندية الجرمانية**»، فايمر، 1872ـ *Über die Verwandtschaftsverhältnisse der indogermanischen Sprachen*) والتي تعوض العلاقات الوراثية بين اللغات بفكرة التجديدات التي تنشأ وتنتشر وتتعارض انطلاقاً من مراكز لغوية مختلفة كما الأمواج التي يحدثها رمي الماء بالحجارة. وكان هوغو شوشارت دافع عن رأي مماثل منذ سنة [1]1868. وأعقب هذا النقاشُ بين بول ميّي وأسكولي في 1875-1876، والذي لقي صدى، كما أشرنا إلى ذلك، في المقال البرنامج «**عاميات فرنسا**» الذي نشره غستون باري حول مشروع جول جيلّيرون عن «**الأطلس اللغوي لفرنسا**». ومن 1897 إلى 1901 قام ادمون (E. Edmont) بأبحاث «**الأطلس اللغوي لفرنسا**(A.L.F) وظهر المؤلَّف بين سنتي 1902 و1910. لكنّ كارل جابرغ قد استنتج، منذ 1908 في كتابه «**الجغرافيا اللغوية**» (*Sprachgeographie*) النتائج التي ينبغي استخلاصها، ووضع بخلاصاته الصوتية حدّا للنزاع في «القوانين الصوتية» (انظر ص.413)، وهو نزاع كان شوشارت أحلّه في مجال جغرافي في كتابه «**في القوانين الصوتية، معارضة النحاة**

1 - هوغو شوشارت: «**النظام الحركيّ في اللاتينية العاميّة**»، *Der Vokalismus des Vulgärlateins*, vol 3, Leipzig, Teubner, 1868 و«**في تصنيف اللهجات الرومانية**» Über die klassification der romanischen Mundarten, Graz, Styria, 1900 (ويستعيد فيه محاضرة قدمها في 1870). كوزيرو، 1975، ص.11.

الجدد»، برلين، *1985*، (*Über die Lautgesetze, gegen die Junggrammatiker*) وأسكولي (في كتابه «رسالتان جديدتان في علم اللّغة»، (*Due recenti lettere glottologiche*) الأرشيف اللغوي الإيطالي، 1879 و1885، و(e una proscritta nuova) الأرشيف اللغوي الإيطالي *10*، *1886-1888*، ص*.1-108*).

ليس الأطلس اللغوي لفرنسا الأطلس اللساني الأوّل: ففي 1880 أصدر جيليرون كتابه «*الأطلس الصوتي الصغير للهجة الفالية*»(*Petit atlas phonétique du Valais*, Paris, Champion). وفي سنة 1881، نشر فنكر الكرّاس الأوّل من كتابه «**الأطلس اللغوي لشمال ألمانيا ووسطه**» وفيه ستّ خرائط (*Sprachatlas von Nord-und Mitteldeutschland*, Strasbourg). وليس الأطلس اللغوي الشكل المنشور الوحيد الذي اتّخذه البحث في علم اللهجات. ففي سنة 1584 قدّم ليوناردو سلفياتي (L. Salviati) اثنتي عشرة صياغة لهجية لأقصوصة لبوكاتشو (Boccace) في ملحق بالجزء الأوّل من «**تنبيهات اللّغة على الديكامرون**» (*Avvertimenti della lingua sopra'l Decamerone*). وفي 1875، وسّع جيوفانّي بابنتي (G. Papanti) هذه المقارنة إلى 704 صياغة في «**اللهجات الإيطالية في شرتالدو في الاحتفال بالقرن السادس لجيوفاني بوكاتشو**» (*I parlari italiani in Certaldo alla festa del V centenario di Giovanni Boccacio*. Livorno, Vigo, 1875). واستعملت «**ابتهالات صلاة يوم الأحد**» (*Oraison dominicale*) التي كانت تستعمل لتصوير التنوّع اللغوي منذ شيلتبرغر (Schiltberger) في القرن 15، وغسنر (Gesner) في القرن 16، و«**الحكاية المثلية عن الطفل المعجزة**» (*Parabole de l'enfant prodige*) لتكوين ملفات ضخمة



الرسم -2 الخريطة 7 = التقسيم اللغوي لفرنسا

Fig 2 : Karte VII : Morf : Zur Sprachlichen GliederungFrankraichs Taf. IV

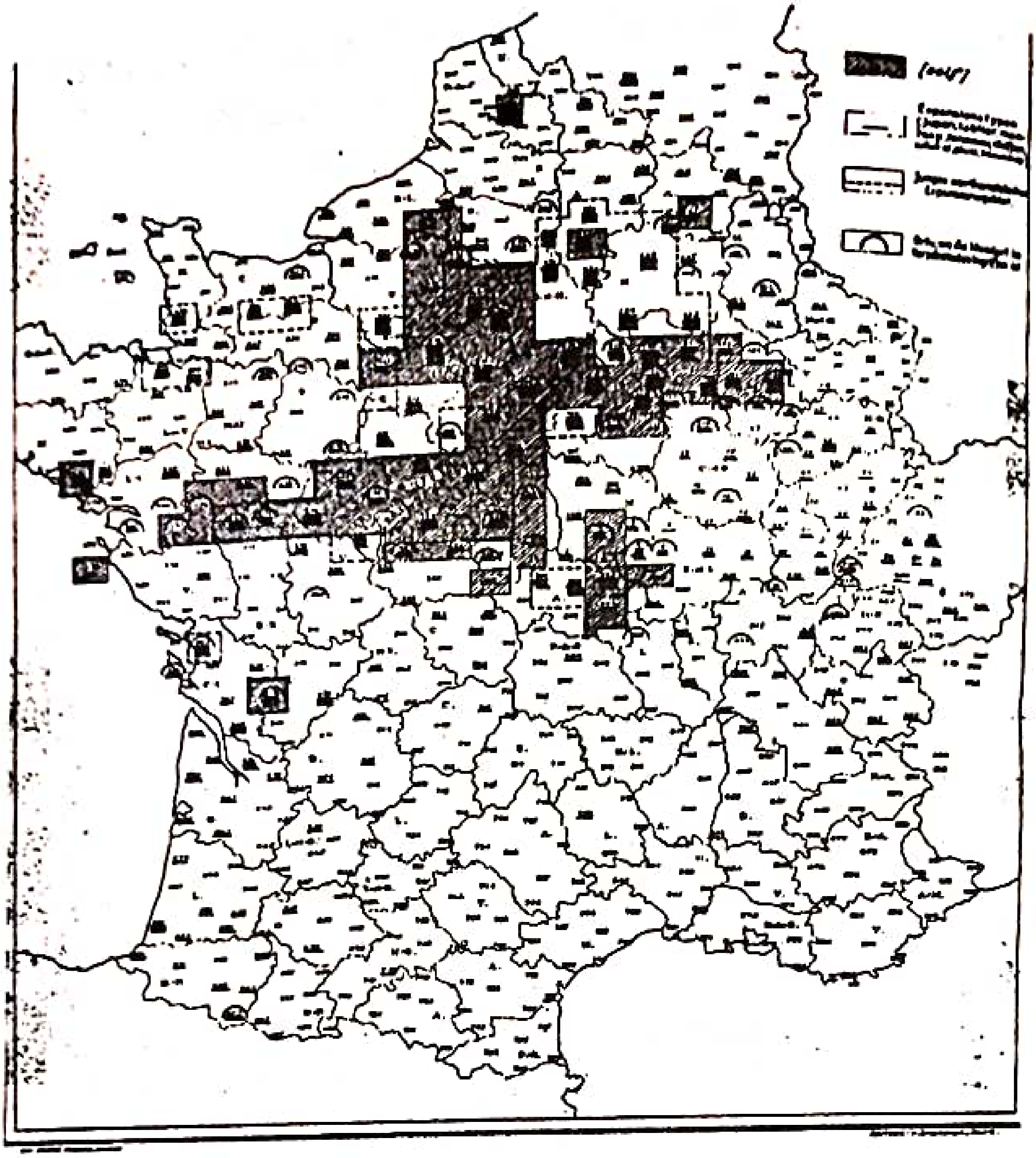
وفي 1881، أدّت عادة قديمة في وضع قواميس لهجيّة يضعها الفرد الواحد - ولأغراض متنوعة[1]- إلى نشر الكراس الأوّل من «**اللهجة السويسرية: معجم ألفاظ اللّغة السويسرية الألمانية**» (*Schweizerisches itiotikon: Wörterbuch der schweizerdeutschen Sprache*) الذي وضعه ستوب (Staub) وتوبلر (Tobler) وفراونفلد (Frauenfeld)، وكانت مادّته قد جُمعت باستبيان بالمراسلة، وتلاه سريعاً في سويسرا صدور «**مسرد الكلمات العامية في سويسرا الرّومانية**» (*Glossaire des Patois de la Suisse Romande*) (وضعه (غوشا Gauchat، وجون جاكي Jeanjaquet، وتابولي Tappolet (بدأ البحث في 1900) وهو الكرّاس الأول، نشر أتّنجي Attinger بنوشاتيل وباريس 1924)، [246] ثمّ «**قاموس الرّومانية**» (*Dicziunari rumantschgrischun*) لدو بلنتا (R. de Planta) وملشر (Fl. Melcher) (أنشئ في 1904 وصدر الكراس الأوّل في 1952 في فينترهور Winterthur)، و«**قاموس اللهجات في سويسرا الإيطالية**» لسغنزيني (Sganzini: *Vocabolario dei dialetti della Svizzera italiana*) (أنشئ في 1907 وصدر الكرّاس الأوّل في لوغانو في 1952).

ولبيان ضخامة هذه الأعمال يكفي أن نشير إلى أنّ أيّا منها لم يبلغ إلى اليوم نهايته[2]. والأعمال المذكورة في آخر الأمر هي في حقيقتها موسوعات ومناجم لا تنفذ تخبرنا عن الحضارة واللّغة والمحاسن والمساوئ، وإجمالا عن كامل حياة الشعوب المعنية. فهي لا تقف إلّا عند الكلمات، بل تتحدث عن الأشياء وتمدّد بذلك اتّجاها في الدراسات معروفا تحت عنوان «**الكلمات والأشياء**» (*Wörter und Sachen*) (وهو عنوان مجلة أنشأها في 1909 في هايدلبرغ ميرنغر (R. Meringer) وميّي لوبكة (W.Meyer-Lübke) وميكولا (J.J. Mikkola).

---

1 - ذكرنا أعلاه التحوّل العام من الاتّجاهات الصَفَويّة والتقعيدية إلى الرغبة في «الدفاع عن اللهجة الأصليّة للأمّ وتمثيلها».

2 - اختير «المثال السويسري من بين أمثلة كثيرة لتكامل الأعمال الأربعة التي تغطّي التراب الوطني كلّه.



الرسم -3 الخريطة 7 = الانتشار اللغوي في شمال فرنسا

Fig 3 Sprachlichen Expansion in Nordfrankreich

[247] وصيغة الأطالس هي الصيغة الوحيدة التي يمكن أن تمثّل لنا في آن واحد مجمل الصيغ اللغوية في وجودها معا في نفس المكان وفي تحديد موضِعها الدقيق، فهي وحدها التي تمكّننا من رؤية كل لهجة خصوصية (idiome) والانتقال من لهجة ما إلى غيرها من اللهجات الأخرى. فبعد توزيع الصيغ على الخريطة، يمكّننا هذا العرض بواسطة حدود اللهجات المتماثلة (*isoglosses*) (انظر الشكل2) من جمع الفضاءات التي تظهر فيها الخصائص المشتركة أو من قيس الاختلافات بواسطة ما يسمّى اليوم «*القيس اللهجي*» (*dialectométrie*)[1]. ثم، تكشف قراءة الخرائط وتفسيرها عن الآليات الدقيقة للتطوّر اللغوي: فجيليرون سيحدثنا عن فشل القوانين الصوتية، وعن علم الأمراض والعاهات الكلامية ودراسة العبقرية [والقوى الخارقة] (thaumaturgie) في اللّغة[2]، وسيكشف جابرغ Jaberg (انظر الشكل3) عن تشكيلات معجمية خصوصية –أساليب في التوسّع والطفح[3] (éruption) - تسمح بترجمة الصورة الجغرافية في أحداث تاريخية وبربط الجغرافيا والتاريخ.

---

1 - القيس اللهجي طريقة طوّرها سيغي (J. Séguy) لوضع «*الأطلس اللغوي لمقاطعة غاسكونيا*» الفرنسيّة (Gascogne) (انظر سيغي، 1973) ونمت بعد ذلك في اتّجاهات مختلفة (انظر خاصة هنس غوبل: *القيس اللهجي: المبادئ والطرائق المستعملة للتصنيف الرقمي في الجغرافيا اللهجية*».

Hans Goebel:*Dialectonetrie : Principes und methoden des Einsatzes der numerischen Taxinomie in Bereich Dialektgeographie.* Wien, Verlag der österrichischen Awadenie der Wissenschaften, 1982, id, *Dialektometrische Studien anhand italaromanischer und galloranorischer Sprach naterialieu aus ALS und ALF*, Tubingen, Niemeyer, 1984).

دراسات القيس اللهجي اعتماداً على المادة اللغوية الرومانية الإيطالية والرومانية الغالية، توبنغن، نيماير، 1984.

2 - Jules Gilliéron : *Pathologie et thérapeutique verbale, 1 : Chair et viande, la neutralisation de l'article défini. A propos du clavellus ; 2 : Mirages étymologiques.* Neuveville, Beerstecher, Paris, Champion, 1915.3 : *Pourquoi «ferai» n'est pas devenu «fairai» [etc.] ibid, 1921 ; la faillite de la loi phonétique*, Résumé de conférences faites à l'École Pratique des Hautes Études, Neuveville, Beerstcher, 1919.

يعرف الجميع مثال اللفظتين gallum (ديك) وgattum (قط) اللتيْن تصبحان في لهجة غسكونيا gat (قط) وهو خلط مرضي يؤدي إلى التسمية الخرافية للدين بـvicarium...

3 - جابرغ «الجغرافيا اللغوية»، «Sprachgeographique». يكون التوسع عندما تشغل كلمة، بالهجرة، مجالا مسترسلا أوسع فأوسع أو عندما تغزو كلمة ما فضاءات جديدة. ويكون الطفح

كذلك، تميّز «*اللسانيات الترابية*» الإيطالية[1]، إلى جانب المساحات الواسعة الكبرى، مساحات جانبية أو معزولة بعيدة عن المسالك الكبرى للتحركات البشرية تحتفظ بسمات [لسانية] عتيقة. وحاول بول أبيشار (P. Aebischer) استعمال الطريقة الجغرافية في دراسة الوثائق القديمة، ممّا أنشأ علما للطبقات اللغوية (Stratigraphie linguistique) ذا قيمة عرفانية فائقة[2]. ويمكن أن تعدّ هذه الأعمال مزيجا من الطرق التقليدية والجغرافية الحديثة. وسيبيّن كارل جابرغ في كتابه «**مظاهر جغرافية في اللّغة**» (*Aspects géographiques du langage*) (محاضرات ألقاها في الكوليج دي فرنس، ديسمبر 1933، باريس، دروز، 1936) –طويلاً قبل أن يطرح فاينرايش (Weinreich) المسألة رسميا[3]– أن تلاقيا آخر بين الطرق الجغرافية واللسانيات البنيوية الصاعدة بعد وقت قريب، لقاء ممكن.

ليس من الممكن أن نذكر هنا جميع الاتّجاهات ولا جميع الإضافات إلى المعرفة اللسانية بتصوّر لهجي وجغرافي للغات. وقد بدا من المهمّ، في تأريخ «الأفكار» اللسانية، أن نفحص تأثير مثل هذا الرأي في تفهّم هذا العلم لموضوعه: أي «اللّغة

عندما تطفو مستحدثات لغوية مختلفة تستعمل المادة القديمة أولا تستعملها، وذلك في تنوّع شديد في التسميات التي يُعمّي التطوّر الصوتي أسباب حدوثها.

1 - Berton- Bartoli : *Breviario di neolinguistica* (*Parte 1 principi generali…Parte 2 : Criteri tecnici.*

وضع ماتيو بارتولي الجزء الثاني (معايير تقنية) وقدم عرضا كاملاً عن اللسانيات الترابية) مودينا، مؤسّسة الطباعة بمودنيا، 1925.

بارتولي: **دراسات في الجغرافيا الترابية** (*Saggi di linguistica Spaziale*) تورينو، الجامعة، 1945.

انظر لتوجه سريع رولفس، 1971، الفقرة 57 وما بعدها، (Rohlfs).

2 - Paul Aebischer : *Études de stratigraphie linguistique*, Berne, Francke, 1978.

وهو كتاب يجمع المقالات الصادرة بين 1925 و1945 مع بيبليوغرافيا شاملة. انظر أيضاً مثالا عن الأبحاث في الأطالس اللغوية للغة من العصر الوسيط، انطوني ديس:

Antonij Dees : *Atlas des formes et des constructions des chartes françaises du XIIIè siècle*. Tübingen, Niemeyer, 1987.

أطلس الصيغ والتراكيب في المواثيق الفرنسية في القرن 13.

3 - « هل علم اللهجات البنيوي أمر ممكن؟».

«Is a structural dialectology possible?», Word, 1954, 10, p.267-280.

الواحدة» أو «اللغات» بحسب التعريفات الجارية[1]، أو الوحدات التي قد يخفيها مفهوم اللّغة. وقد بدا لنا أنه يمكننا القول إنّ التصوّر الجغرافي للغة يطرح أسئلة عن هذه الكيانات. وينبغي أن نضيف أنّ الجغرافيا اللغوية ليست وحدها التي تطرح السؤال في شأن هذه الكيانات: فالتصوّر «العضوي» للغات، مثلاً، كان صنيع اتّجاه واحد من اتّجاهات اللسانيات التاريخية الثلاثة التي عرضنا لها في بداية هذا القسم، وإنْ كانت الجغرافيا اللغوية هي التي تبيّن عبثيته بوضوح، فإن الفيلولوجيين كانوا قد اضطرّوا إلى معارضته قبل ذلك. كذلك، لا بدّ من أن نأخذ في الاعتبار الوضعيات المعقدّة في الغالب للمدارس المختلفة والسياقَ الوطني أو الفكري الذي تنزّلت فيه الأبحاث. لذلك، بدا، واعتماداً على ما أسلفنا، أن باحثا مثل أسكولي- على عكس بول ميّي- انساق أيضاً وبسذاجة إلى نظرة موضوعية وعضوية للمسائل اللغوية. فما أن نفحص معارضته النحويين الجدد حتّى يتغيّر التقييم، ونراه معارضا للتيار «الطبيعي». أمّا عن النحويين الجدد أنفسهم، فمن المعروف منذ أمد بعيد أنّ ممثلهم الأكبر هرمان بول (H. Paul) دافع عن موقف غير مألوف في مسألة القوانين الصوتية.

[248] أخيراً، ينبغي التركيز هنا على مظهر ثان ذي أهمية إيبستيمولوجية. فالاتّجاهات الفيلولوجية والجغرافية التي نهتمّ بها لم تكتف بالتشكيك في تصوّر مجدّد للغة وإسقاطه: بل إنها ساهمت في صياغة تصوّر آخر. وسنحاول أن نبرز هذا التصوّر في مخطط كلّيّ مختزل لتحليل نظري محلّي هو: تشكّل تصوّر ما للغة في أبحاث اللسانيين الرومانيين السويسريين في مدينة بارن[2].

منطلقنا، في الحقيقة، هو موقف اختصاصيّ في اللغات الجرمانية هو توبلر (Tobler) الذي عارض داروينية شلايشر. اعترض توبلر، وهو فيلولوجي، باسم تاريخ إنساني (يعود إلى حرية الإرادة والأعمال البشريّة) على فكرة تطوّر اللغات تطوّراً طبيعيا. وهو يقبل التصور «العضوي» للغة لكن مع تعيين الشعب الذي يتكلم اللّغة على أنّه هو

---

1 - حتى سوسير لا يرى أنّ مسألة الموضوع لا يمكن فضّها بمجرّد اختيار «اللّغة». انظر «دروس .«.../LG/E328

2 - انغلر، 1984، جعلت الصدف ـ أو موقع بارن في ملتقى مجالات التأثير الكبرى الألمانية - النمساوية والفرنسية ـ المدينة صالحة لأن تكون مرآة جمعت فيها النظريات الشديدة التباين انعكاساتها.

الكيان العضوي[1]. فاللّغة ذاتها ليست إلا إنتاج هذا الشعب. وتفاقم الأمر في هذا الاتجاه نفسه بمن «كان أوّل من أرسل الطلبة إلى الميدان للتأكد فيه من مبادئ بول أو شوشارت (Schuchardt) وهو هنريش مورف (Heinrich Morf). فقد عوّض، مع شوشارت، في تعريف اللّغة لفظة «الشعوب» بعبارة (Verkehrsgemeinschaft) أي الجماعة التي تنشأ عن الحاجات إلى التفاعل البشريّ وقد تحرّرت من الاعتبارات الوطنية والعرقية[2]. وهدم لويس غوشا (Louis Gauchat) بدراسته عن شارمي (Charmey) الوهم القائل «بوحدة» اللهجات القروية (وهو ما يفضي إلى تجاوز تأكيدات بول متّي وغاستون باري وسوسير)، لكنّه بيّن، في الوقت نفسه أنّ الفعل التاريخي الخارجيّ يساعد على إعادة تشكيل مثل تلك الوحدات [اللهجية القروية] [3]. وأضاف كارل جابرغ إلى التحوّلات والضغوطات فعلاً - يكاد يكون داخلياً - هو وعي المتكلمين بالوحدة الجهوية أو «الوطنية»[4].

---

1 - Luding Tobler : « *über das verhältniss der Sprachwissens chaft zur Philologie und Naturwissenschaft*»,. Neues schweizeriches Museum (Basel), 1865, p.193-214.

2 - Henrich Morf, *Zur sprachlichen Gliederung Frankreichs, Verlag der Känigl.* Akademie der Wissenschaften, 191,

وعن مورف (الذي انتقل من برن إلى زريخ وإلى برلين) انظر لومتش (Lommatzsch) 1921.

3 - لويس غوشا: الوحدة الصوتية في عامية محلّة من المحلاّت». (L'unité phonétique dans le patois d'une commune) ضمن كتاب للذكرى لهاينريش مورف «في اللّغة الرومانية وآدابها». (هاله، 1905)

Aus romanischen Sprachen und Literaturen, Festschrift Heinrich Morf, Halle, 1905.

و«هل هناك حدود لهجية؟» في مجلة «أرشيف للدراسات للغات الحديثة وآدابها»، 1904، 111، ص 364-403.

(*Archiv für das Studium der nueren Sprachen und Literaturen*)

والمقالان متعارضان من جهة أنّ الأوّل يطرح مسألة الانحلال والثاني يعلّم إعادة تشكيل وحدة لسانية.

4 - سيكون المثال الأفضل لجابرغ هو اللهجات الرؤمانية في مقاطعة غريزون (Grison)[في جنوب شرق سويسرا] في « اللهجات واللغات المكتوبة في سويسرا الرؤمانية»، أبحاث وتجارب لسانية، (1937)

-Mundarten und Schriftsprachen inder romanischen Schweiz, *Sprachwissenschaftliche Forschungen und Erlebnisse*, (1, Folge), Paris, Droz; Zürich u. Leipzig, Niehans, 1937, p.1-34

وفي «هل رؤمانية مقاطعة غريزون لغة مستقلة بذاتها؟»

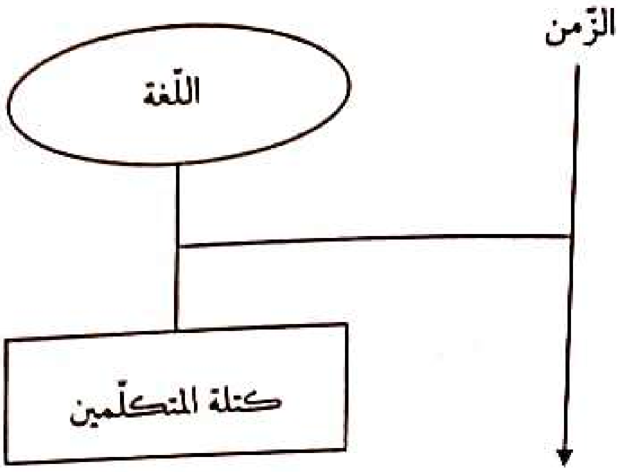
فما ترسمه الجغرافيا اللغوية بهذا النحو يطابق إعادة تشكيل داخلي من اللسانيات السوسيرية لمفهوم اللّغة انطلاقاً من واقع التواصل: فهي لسانيات لا ترى اللّغة أمرا معطى ومسلّطا بل هي تتولّد في كلّ لحظة، وهي تتشكّل وتعاود التشكّل في صيغة «**وضع وسيط» في توازن لساني بين الأفراد المتكلّمين الذين يكوّنون مجموعة**» (انغلر، 1975 و1983).

صحيح أنّ التلقي العادي لكتاب سوسير «**دروس...**» لا ينتبه إلى هذا الجانب النظري. فهو ينحصر في شكل اللّغة المرتبطة بالزّمن وبالكتلة الاجتماعيّة والماثل في الصفحة 113 من الطبعة الثانية (الشكل 4) ولا تأخذ هذه القراءة العادية في الاعتبار شكل دورة الكلام ص.27 (الشكل 5 والشكل 6 أيضاً) إلا من زاوية تماثل لغوي مسبق لدى المتكلمين. إنّها قراءة تتناسى التأويل الديناميكي الوارد في الصفحة 29:

> سيقوم، بين الأفراد كلّهم وقد ترابطوا باللّغة بهذا الشكل، ضرب من المعدّل: سينتج جميعهم نفس العلامات المرتبطة بنفس المفاهيم، ليس بالضبط ولا شك، ولكن تقريباً».

وهذا يعني أيضاً نسيان مبرر الجزء الرابع من «*الدروس*» وعنوانه، بالضبط، «*اللسانيات الجغرافية*». ينبغي تمثيل «قوة التفاعل» (intercourse) التي يتحدث عنها سوسير بدورة كلامية بين أشخاص لغاتُهم مختلفة. وفي هذا التأويل يغطي الفضاء الجغرافي أحد المظاهر في اجتماعيّة اللّغة، هو مظهر سلبي عند التنوّع وإيجابيّ عند التداخل. وهو مظهر قريب من مظهر آخر للاختلاف تعالجه اللسانيات الاجتماعيّة ويتجاهله التأويل العادي لدروس سوسير بنفس الشكل. والتناقض الذي لاحظه لابوف (Labov) عند سوسير معروف: «*اللّغة*»في «*الدروس* اجتماعيّة، لكنّنا لا نحيط بها إلاّ في أعمال فردية في الكلام. وبيّن البحث أنّ حلاّ لهذا التناقض قد يوجد إذا اعتُمد على إدراك اللّغة عند السمع عوض الرغبة في إدراكها عند القول (انكروفي، 1977، 250] (Encrevé). وبهذا نعود إلى دورة الكلام ذاتها وإلى مسألة تكوين «وضع وسيط» نفسها. فالظروف الجغرافية والظروف «اللسانية الاجتماعيّة» في اللّغة هي تعبير عن طابع اللغات الاجتماعيّ، الأساسي والضروري.

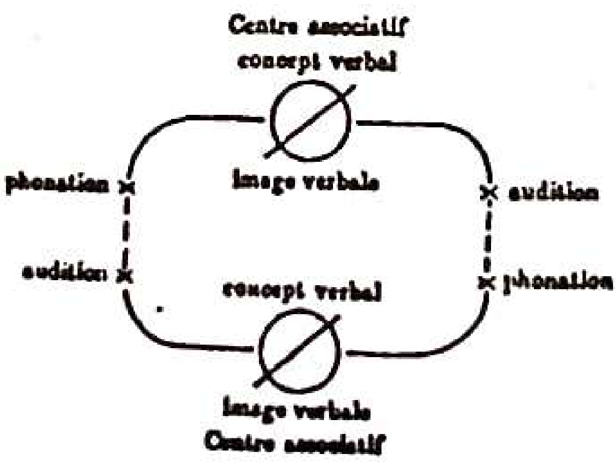
«Ist das Bünder Romanische eine selbständige Sprache?» *Der Bund*, 12/1/1936, Nr.17



الشكل 4= سوسير «دروس...» ص.113(CLG)



[249] الشكل 5 = سوسير «دروس...» ص.27، (CLG)



الشكل 6 = سوسير، «دروس...» ص.37، (CLG/E)

القسم الخامس:

ولادة اللسانيات الكريوليّة

دانيال باجيوني

(Dandiel Baggioni)

[253] لئن دفعت رهانات نظرية مرتبطة بأطروحات اللّغة التحتية بعض اللسانين الأوروبيين، في السنوات 1880، إلى العناية باللغات الكريولية، فإنّ بعض الوجهاء المحلّيين أو «الفيلولوجيين» الهواة لم ينتظروا نقاشات اللسانيات العامة ليصفوا هذه التنويعات «الهامشية» (باجيوني ونو، Neu،1986). فمنذ 1736 نشر الإخوة المورافيون الإنجيل في «الجزر العذراء» بلغة النيغرهولندز (negerhollands) وهي لغة كريولية انقرضت اليوم. لكن، ابتداء من 1870، تكاثرت الدراسات، محلّيا في البداية ثم حلّت محلّها دراسات أكاديميّة، لتبلغ أوجها في العقود 1880-1910، وهي فترة غلبت عليها أعمال شوشرت (Schuchardt).

التوجّه الفيلولوجيّ:

يتمثل هذا التوجّه في الغالبَ في الاقتصار على جمع الوثائق والضبط البيبليوغرافي، تهيئة لدراسات لاحقة. لذلك يمكن أن نجد مختصرات كثيرة ومقالات قصيرة مبثوثة في المجلاّت الألمانية والفرنسية في نهاية القرن 19. وجرت العادة بأن تُلحق بهذا النوع من الأعمال «دراسات» المتبحّرين في العلم من الباحثين «أصيلي هذه البلدان» الذين كانوا في الغالب من اللسانيين «العصاميين». من ذلك أنّه تمّ في الفترة الممتدّة من 1869 إلى 1889 التي يُتّفق على اعتبارها منطلق هذا المجال، نشر مونوغرافيات ومقالات تتناول مختلف اللغات الكريولية الرومانية والجرمانية في منطقة الكارايب أساسا. ورغم العنوان الذي يحمله كتاب الموظّف المحلّيّ توماس ((J.J. Thomas

[254]] «النحو الكريولي نظرية وتطبيقا» (*Theory and practice of creole grammar*, Porte of Spain, 1869, III,134 p.) فإنّ هذا المؤلّف ليس في الحقيقة إلاّ «نحوا» للغة الكريول في جزيرة ترينيداد، أي أنّه كتاب يكتفي بعرض فونولوجيا اللّغة وصرفها وبعض خصائصها التركيبية لأغراض تعليمية. وبعبارة أخرى لكأنّ الأمر يتعلّق بمادة تُعالج معالجة مقارنية من قِبل اللسانيين الذين يرون أنّ علم اللّغة يتمثل في دراسة عملية تشكّل اللغات وتطوّرها. ويدخل في هذا الإطار الجامعي مقال المكتبي الفيلادلفيّ فان نايم (A.Van Name) بعنوان «مساهمة في نحو الكريول» الصادر في «مداولات الجمعية الفيلولوجية الأمريكية» (*Transaction of the American philological Association*–1869) 1870.1. ص.128–67)، وهو يقارن اللغات الكريولية الأمريكية المختلفة، ويقدّم بالاعتماد على التشابه بينها شرحا لظهور اللغات الكريولية من نمط الشروح اللسانية الاجتماعيّة، لكن المقال لم يلق صدى واسعا. أمّا «المذكرة النحوية والفيلولوجية في كريول كايين» (*Notice grammticale et philologique sur le créole de Cayenne*) التي وضعها الفريد دي سان كنتان (Alfred de Saint-Quentin) ملحقا بمؤلّفه «مقدّمة في تاريخ كايين» (*Introduction à L'histoire de Cayenne, Antibes*, 1872,p.–102–169) فتدعم فكرة أنّ «لغة الكريول لسان يتشكّل» وتقدّم توصيفا مكتملا لأحد هذه الألسنة.

ويجد المرء في هذه السنوات نفسها قاموسا للغة البباميتنو (papamiento) «قاموس لغة البابيمنتو الهولندية» لفان إيفيك، (*Nederlndsch-Papamientu-Spaansch woordenboeck*, de Van Ewijk,1875))، ومونغرافيا توريو (J. Turiault) بعنوان «دراسة في لغة المارتينيك الكريولية» (مجلّة الجمْعية الأكاديميّة في [مدينة] بريست، السلسة الثانية،1،1874 ص.1–516؛ 1875 1876–، 3، ص.1–111) (« Etude (sur le langage créole de la Martinique » *Bull.de la Soc.acad.* de Brest وخاصة مؤلّفات بيساك (Ch. Baissac) «دراسة في اللهجة الكريولية في [جزيرة] موريس، نانسي 1880، 233 صفحة» (*Etude sur le patois créole mauricien*, Nancy) ومقالا لكويلهو (Ad. Coelho) بعنوان «اللهجات الرومانية أو اللاتينية الجديدة في إفريقيا وآسيا وأمريكا» (مجلّة الجمعية الجغرافية، لشبونة،1881، ص.129–196).(« Os dialectos romanicos ou neo-latinos na Africa Asia e America»Bol. da Soc.

196-de Geog. Lisbone, 1881, p. 129). لكنّ هذه المؤلّفات الثلاثة الأخيرة تنحو المنحى الثاني من ناحية، وتنخرط من ناحية ثانية انخراطا تامّا في النقاش الذي جمع بين المنتصرين للرأي القائل بأنّ الكريولية لغة تحتية وأولئك الذين يرون أنّ اللغات الكريولية تبسيط للغات الأوروبية، وهو نقاش سيستمرّ قرابة نصف قرن ومازال مستمرّا إلى الآن في اللسانيات «الشعبية».

فرضيّة التبسيـــط:

يتمثّل التوجّه الثاني الذي تُجمع عليه في الغالب آراء الأعيان المحليّين في إرجاع الأشكال اللغوية في مختلف التنويعات اللغوية الكريولية إلى ضروب من تبسيط اللّغة «الأم» الأوروبية، إمّا بتفسيرها بعجز وراثي أصيل لدى المتكلمين عن إعادة إنتاج «الصرف الدقيق» و«النطق المحكم» في اللغات الهنديّة الأوروبية (بيتاك يتحدّث عن الحناجر والأدمغة السوداء)، وإمّا بتفسير هذا التبسيط بالعودة إلى ظروف التعلّم والعوامل اللسانية الاجتماعيّة. ويمكن لهذه الأطروحة أن تَقبل بقدر ما من اللّغة التحتية لكنّها لا تجعل منها الخاصة الأساسة لهذه اللغات الهامشية.

اللّغة الكريولية التي يتكلّمها السود الذين يقطنون الأنتيي هي فرنسية سقيمة النطق، فاسدة، تخالطها كلمات وتعابير زنجية (توربيو، 1872-1873، ص.402).

وسيؤكد ألفريد مارسي (A. Mercier) من ناحيته ما يلي:

[255] إنّه لحقّا أمر غريب أن نشهد العمليات الذهنية التي يُركّب بها المتوحّشُ من ساحل إفريقيّ وقد نقل إلى قارّة أخرى، نحوا بالكلمات التي تطرق أذنيه» (بحث في لغة لويزيانا الكريولية، ضمن *المدرسة الإثنيّة*، V، 1880، *Athénée Louisianais*، ص.378-383).

أمّا كويلهو فيؤكّد في نهاية بحثه الواسع الذي أنجزه بعون الإدارة الاستعمارية البرتغالية تأكيدا واثقا ما يلي:

«1 - اللهجات الرومانية والكريولية الهندية البرتغالية وما ماثلها تمثّل مرحلة أو مراحل في تحصيل لغة أجنبيّة من قبل شعب يتكلّم -أو كان يتكلم- لغة أخرى [...]

2 - اللهجات الرومانية الكريولية والهندية البرتغالية وكل التركيبات المماثلة يعود أصلها إلى قوانين نفسانية وفيزيولوجية هي ذاتها في كلّ مكان، ولا يعود إلى تأثير لغات سالفة تتكلّمها شعوب تنتشر بينها هذه اللهجات.

والخلاصة أنّ اللغات الكريولية هي المنتجات التلقائية للملكات البشرية، مثلما يدّعي بيكرتن (Bickerton) اليوم أنّها نتيجة لبرنامج بيولوجيّ.

وفي الأساس، تنخرط أطروحة «النحو الأدنى» للساني الشيلي من الأصل الألماني لنز (R. Lenz) في دراسته المتأخرة عن لغة كريولية ألمانية إسبانية (**البابيامنتو، اللغة الكريولية لكورازاو**، سنتياغو، الشيلي،1922، (*El papamiento, La langua criolla de Curazao*) في الاتّجاه نفسه، لكن مع إدماج اللغات الكريولية في الحركة العامة للغات جميعها، على ما سيفعله ياسبرسن (Jespersen).

وهذه الأطروحة أقلّ ظهورا في المونوغرافيات الرديئة التي وضعها أعيان من جزيرة ريؤونيون Réunion (فانسن: *أصول العامية في جزيرة بوربون*،1882 J. Vinson: *les Origines du patois de l'île Bourbon* وفوكار: في *العامية الكريولية لجزيرة بوربون*،1885 .V. Focard : *Du patois créole de l'île Bourbon*) الذين سيسعى شوشار –عبثا- إلى أن يتعاون معهم (باجيوني، Baggioni, 1983).

أطروحات اللغات «الهجينة»

يعدّ عمل لوسيان أدم (اللهجات الزنجية الآريّة. بحث في علم التهجين اللغوي باريس، 1883، ص.76 -*Les idiomes négro-aryens. Essai d'hybridiologie Linguistique*) الدراسة النموذجية لهذا الضرب من الدراسات. ويجعل هذا الاختصاصيّ في اللغات الهندية الأمريكية من لغة الكريول في الكاراييب لغة «زنجية آرية»، ومن لغة جزر ماسكارانيه (Mascareignes) لغة «مالوية آرية»، وذلك اعتماداً على قراءة سريعة لسان كنتان (Saint-Quentin) (1872) وتوماس (1869) وبيساك (1880). وبمتابعة «التحليل الموجز لبعض اللغات في غينيا من قبل مولر (F. Mueller)» (في كتابه «لمحة عن اللسانيات»، 1876 *Grundriss der Sprachwissenschaft*-1878، فينّا، 7مجلدات) اكتشف «التفسير البيّن للصيغ الفعلية في لغة غويانا». وهو يستشهد ببيساك ليعارضه في خلاصته المتعلّقة «بتشويه نحو لغة الأسياد» لفائدة لغته هو:

في الحقيقة، جلب العبيد الملغاش إلى [جزيرة] موريس نحو لغتهم الأصليّة، وقد خفّفت من الأشكال التي تحدثت عنها سلفا (1882، ص.8-9).

ليست اللغات الكريولية «لغات خاصة» أو»لغات اصطناعيّة» تقابل اللهجات والعاميّات التي هي «منتجات طبيعية» للتطوّر اللساني. فالتهجين ظاهرة طبيعية تتفق مع أطروحة شلايشر في تدهور اللغات في المرحلة التاريخية.

[256] ويحتلّ أدم (L. Adam) مكانة طريفة في سلسلة المشاركين في «مجلة اللسانيات والفيلولوجيا المقارنة» (1866-1913 *Revue de Linguistique et philologie comparée,*) ذات المنحى الطبيعي. وفي السنة نفسها حرّر مشارك آخر في المجلّة هو جوليان فنسن (Vinson) المدخل القاموسيّ «اللغات الكريولية Créoles» في «قاموس العلوم الأنتروبولوجيّة» (*Dictionnaire des Sciences anthropologiques*) (باريس، 1882، ص.145-146)، [وورد فيه]:

تختلف لغة الكريول عن لهجاتنا، تدقيقاً، بطابعها الاصطناعيّ: فاللهجة لغة سابقة، موازية وثانوية بالنسبة إلى اللّغة الأذبيّة؛ أمّا الكريولية فهي تطويع لغة هندية أوروبية للعبقريّة الصوتية والنحوية -إذا جاز هذا التعبير- لعرق منحطّ لغويا. فاللّغة الناجمة مزيج وخليط حقيقيّ في ألفاظها، أمّا نحوها فيظلّ نحوا هنديا أوروبيا، أساساً، رغم أنه مبسّط إلى أقصى درجات التبسيط.

وكانت نظرية مزج اللغات قادرة على أن تغطي توجهات نظرية شديدة الاختلاف. فتوجه فينسن ليس توجه أدم في حين أنّهما الاثنين يطوّران نظريّة طبيعية في التطوّر اللساني. ولم يكن من الممكن الخلط بينهما وبين شوشارت (Schuchardt)، الذي يدافع، هو أيضاً، عن أطروحة المزج (Sprachmischung) لكن على أسس مغايرة، على ما سنبيّنه.

هوغو شوشارت

كانت تدخلات شوشارت دائماً تدخلات مقامية ظرفية جدالية في الغالب، لكنّنا نستطيع أن نتابع في قائمة مؤلفاته (الببليوغرافيا) الكثيرة الخطّ الموجّه[1] الذي ييسّر جمع محاور اهتماماته حول بعض المواضيع (اللغات الكريولية وتداخل اللغات، والكلمة من حيث هي وحدة فردية، والفرد في اللّغة) التي ترتبط بمشاغل نظرية تُكوّن كلاّ متناسقا. وإحدى النقاط الأساسية هي معارضة النحاة الجدد. فتصوّرهم للوحدة اللهجية يقتضي لغة منفصلة عن الأشخاص. «فاللهجة» عند شوشارت- إذا قبلنا أنّه يمكننا الإحاطة في الزمان والمكان باتّحاد نسبيّ في الممارسات اللغوية ـ تتشظى في لغات فردية شتى تختلف باختلاف السنّ والمستوى الثقافي، إلخ.، وذلك حتّى عند الشخص الواحد حسب السياقات. يضاف إلى هذا أن «مزجا لغويا لا ينتهي يتوازى مع هذا التشظي اللغوي الذي لا ينتهي» (*في القوانين العامّة. ضد النحاة الجدد*»، 1885، *Ueber die Lautegesetze. Gegen die Junggrammatiker*) و«كتاب الأدعية» 19282، ص.59-66 ،*Brevier*). لذلك يحسن أن نتخلّى عن كل مطمح يسعى إلى أن يثبّت في وصف موحّد حقيقةً متحرّكةً يجب الإخبار عنها من جهة التعقيد والتحوّل أكثر مما هو من وجهة أخرى.

ما كانت اللسانيات الرسمية تعدّه من الهوامش (مثل ما ينجم عن اتّصال اللغات بعضها ببعض) كان يكتسي عند شوشارت أهمية قادرة على توضيح مظاهر أساسية في التطوّر اللغوي؛ إذ أنّ «تمازج اللغات» لا يخصّ المناطق الحدودية فحسب، بل هو في قلب الاشتغال اللغوي. وستدفع اعتبارات مماثلة الباحث إلى دراسة هذه المنتجات [اللغوية] الغريبة التي عسر على زملائه اعتبارها «لغات طبيعية» فأطلقوا عليها مصطلحات «لغات مبسّطة» (pidgins) و«لغة خليط» (Lingua franca) أو لغات كريولية» (Créoles). فبين سنتي 1881 و1891 نشر شوشارت 33 مقالا أو

1 - لم ينشر هوغو شوشارت أبداً كتابا تأليفيا يمكن أن يماثل كتابا في اللسانيات العامة أو كتابا تعليميا يكون مدخلا في اللسانيات ويعبّر عن رأيه في هذه المادة، لكن «*Schuchardt's Brevier*» نشر شبيسار، ط 1922،2-19282) قد يقوم مقام هذا، وإن كان يتألّف من تجميع 770 عنوانا تمتدّ على أكثر من 50 سنة، لكنّه لم يكن مفصل التنظيم كما الأمر في مؤلف خاص بالغرض. وتبين نصوص هامة في أواخر عمره عن طابع تنظيري عام، ومنها «أصل اللّغة» (*Ursprung der Sprache*) (1919) أو «الفردية في اللسانيات 1925-1926».

عرضا أو دراسة، بعناوين مختلفة، عن «اللهجات» (patois) أو «اللهجات الكريولية».
[257] وساد الفراغ بعد هذين التاريخيْن إلى أن ظهرت دراستان قيّمتان هما «اللّغة الخليط» (Die Lingua Franca) (في مجلة *الفيلولوجيا الرّومانية*، 1909، 33، ص.441-461. *Zeitschrift für rom.phil.*) والنشرية بعنوان «لغة الساراماكّة الزنجية في سورينام»، امستردام، 1914، 35، ص.121) (*Die Sprache der Saramakkaneger in Surinam*). ولن يعود شوشارت بعد هذين النصيْن إلى مسألة اللغات الكريولية إلا عرَضا في جداله مع ميّي Meillet (باجيوني، 1988).

و«اهتمّ» شوشارت باللغات الكريولية في وقت كان يهتم بها فيه آخرون (كويلهو، أدم، فنسن)، لكن الاتّفاق الزّمني لم يكن إلاّ اتّفاقا تقريبا. فهو يقول في عرض عمل بيساك (1880) وكويلهو (1881) «انشغلت منذ عقد من الزّمن بدراسة هذه المنتجات الغرائبية التي كانت على العكس تبدو مُبينة عن نشأة اللغات الرومانية» (مجلة *الفيلولوجيا الرّومانية*، 1881، ص.5). ولا شيء يدعو الى عدم تصديقه خاصة أنّه أورد في عرضه عمل أدم (1882) ما يلي:

> من بين جميع المواضيع التي طرحتها اللسانيات، ليس لأيّ موضوع من خطورة الشأن أكثر ممّا لموضوع تداخل اللغات [...]. أوصلني هذا الرأي إلى الأبحاث الكريولية أو بالأحرى أعادني إلى حضيرتها، إذ أنني طفقت أبحث، بعد أن كان شولا (Sholle) رفض في 1869، محقّا، عبارة «بنات اللاتينية» على اللغات الرّومانية، عن بنات حقيقية للغة اللاتينية، وكنت أظنّ أنّي واجدها في اللّغة الكريولية التي كانت مسارات تطوّرها تكشف لي عن قطيعة (Bruch) تزيح الستار عن التقابل الغنيّ بالمعلومات مع اللغات الرومانية.

وفي الثمانينات، تزعزعت نظرية شلايشر في الأنساب اللغوية (Sprachbaumtheorie) بقوّة في ما يتّصل بتمازج اللغات. ثم استهدف دحضُ صِلات القربى بين اللغات باعتبارها «عائلة» من الكائنات المفردة المنفصلة الاعتقادَ الذي رسّخه النحاة الجدد والقائل بـ«أنّ القوانين الصوتية لا تقبل أيّ استثناء في إطار لهجة من اللهجات». فعلى المختص في اللّغة الكريولية في هذا الصراع حول «عمل القوانين الصوتية الأصمّ الأعمى» أن يصارع على واجهتين: من ناحية أولى، عليه، في مواجهة القائلين بالمعتقد الجديد الذين اعتمدوا في منهجيتهم على بداهة واقع لهجي يُعتبر واقعاً منسجما وبيِّن التمايز، أن

يدافع عن القول بوجود مجموعة لغوية متباينة تتداخل فيها الممارسات اللغوية[1]. ومن ناحية أخرى، في هذه الفترة التي مازالت آراء شلايشر تلقى بعض الصدى، خاصة في فرنسا حول «*مجلة اللسانيات والفيلولوجيا المقارنة*»؛ كان يتهدّد شوشارت أن يُحمل موقفه على أنه مماثل لمواقف القائلين بالنظريات الطبيعية الذين يرون- مثل أدم وبوآس (Boas)[2] - أنّ اللغات يمكنها أن تولّد «هُجُنا» على ما يحصل في النباتات.

وخلال هذه السنوات من الجيشان حول اللغات الكريولية، كان على شلايشر أن يبتعد عن نظرية اللّغة التحتية الأصيلة والجوهر العضويّ (أدم وفنسن وبواس) دون أن يتّفق مع ذلك مع موقف كويلهو. فهو لئن كان يقول، مبدئيا، بفكرة تأثير اللغات التحتيّة الأصليّة فليس ذلك ليجعل من اللغات الكريولية لغات بذاتها، بل على العكس، ليدعم نظريته في اللسانيات العامة التي تجعل من اختلاط اللغات محرّك التغيير اللساني: «يمكننا اعتماداً على حجج أكثر وثوقا من حجج ماكس مولر عندما يدّعي أنّه «لا توجد لغات مختلطة»، أن نقول «لا توجد لغة صافية صفاء كليّا» (المرجع السابق، 1884، ص.5). وهذا، تقريبا، هو نفس الرأي الذي سيدافع عنه شوشارت بعد ثلاثين عاما ضد ميّي (Meillet) في جداله حول «نسب اللغات»، [258] حيث أعتمد اللساني الفرنسي، متسرّعا، مثال اللغات الكريولية في قوله:

> يخترق التمازج التطوّر اللغوي جميعه؛ فهو يحصل بين لغات متمايزة وبين لغات ذات قرابة وبين لغات لا نسب بينها، وسواء تعلّق الأمر بحالات التمازج أو الاقتراض أو التقليد والمحاكاة أو التأثيرات الخارجيّة؛ فنحن دائماً إزاء ظواهر مُتشابهة أساساً (*كتابات في نسب اللغات*، *Sprachverwandtschaft, SB der Bel. AK. der Wiss.*, 1917, p.522)

إلا أنّه، قبل هذا الطور وفي التأليفيْن الأخيرين عن اللغات الكريولية في ما قبل 1914، أمكن لهذا الاختصاصيّ في الرؤمانيات أن يضبط الآراء عن هذه اللغات المُشكلة بأن وضع أسسا للتنظير لايزال اللسانيون المشتغلون باللغات الكريولية

---

1 - انظر دراسته عن تمازج اللغات في الامبراطورية النمساوية المجرية: *السلافية الالمانية والسلافية الإيطالية*، غراتز- 1884- 140 ص.

Slawo-Deutsches und Slawo-Italienisch, Graz, 1884, 140p

2 - مذكرة حول الكريولية المستعملة في جزيرة موريس»، رومانيا،10، 1880، *Romania*، ص.571-578.

يستعملونه إطاراً نظريا إلى اليوم [وهي]: التفريق بين اللغات الهجينة (pidgins) واللغات الكريولية[1] (نفسه، 1914، ص. III-IV) وإبراز ما سيطلق عليه لاحقاً مصطلح «مسترسلة» (continuum) ووضعية «الثنائية اللغوية» (-Zuveiprochigkeit diglossie) بحدود قريبة من اللسانيات الاجتماعيّة المعاصرة (نفسه، 1909، ص.443).

وفي الحقيقة، كان شوشارت يسعى من وراء استجلاء هذه اللغات «الهامشية»- إلى نقض القيمة المطلقة التي أسندها عصره كلّه إلى قرابة اللغات. وهذا ما يفسّر أنّه، على تشبّثه بدراسة اللغات الرؤمانية، انطلق في دراسة لغات «غرائبية» مثل الباسكية والبربرية والمجرية والحامية...إلخ، ليلاحظ التداخل بين اللغات بقطع النظر عن علاقة القرابة بينها. فالبعد في النسب حجّة إضافيّة واستفزاز، في الوقت نفسه، لهدم الرؤية القديمة.

ويتفّق موقفه من «اللغات الهجينة» واللغات الكريولية مع ما دافع به، في 1904 في تقريره، «عن الحركة الساعية إلى إنشاء لغة مساعدة دولية واصطناعيّة»[2]، حيث انتصر لهذه الفكرة (انظر الفصل 4 القسم 4). فكلّ ممارسة لغوية مدعوّة إلى إبراز مجموعة من الأشكال التي يمكن تجميعها تحت لفظ «لسان»، وليس بين مختلف التشكيلات فرق جوهري. فقد ناهض شوشارت دائماً آثار عمليّة التشيّؤ التي تشخّص كلّ ما يمكن الوقوف عليه من مظاهر الانتظام في الظواهر اللغوية وتجعل منه كيانا ملموسا (تطلق عليه أسماء مختلفة من قبيل لغة ولسان وكلام ,langue, Sprache language...) يكون مستقلا بحياته الخاصّة. وفي تقديمه كتاب سوسير **«دروس**

---

1 - اللغات الخليط هي لغات تماسّ بين مجموعات لغوية تستعمل بدائل (allophones) وليست لغات أصيلة لأيّ متكلّم (هي «لغات ضرورة» Notsproche حسب عبارة شوشارت.
أمّا اللغات الكريولية فلغات يتكلّمها أناس على أنها لغتهم الأصليّة فهي بالتالي شفهية منسوبة إلى مواطن تستعمل في التواصل العادي في مجموعات بشرية متعدّدة اللغات حيث اللغات المتماسّة في وضعية « ثنائية لغوية». وفي الأصل، لم يكن شوشارت يرى ضرورة للتمييز بين التشكيلات اللغوية المختلفة «الغربية» من أصل أوروبي.

2 - ترجمه إلى الفرنسية كوتورا في «المجلة الدولية للتعليم، 1904، 47، ص.240-246.
L. Couturat, *Rev. Int. De l'Ens.,1904, 47, p.240246-*

في *اللسانيات العامة*»[1]، استعاد حدّته التي كان يشجب بها المنظومة الجديدة التي أقامتها عقيدة النحاة الجدد؛ فقد فهم جيّدا أنّ الخاسر الأكبر في اللسانيات الناشئة في الأفق السوسيري، هو الدياكرونية وبالتالي التاريخ والكلام أي الفرد. فالتصور الغالب ظل عنده تصورا تاريخيا، وهو لا يرى في اللسانيات الآنيّة الناجمة في كتابات بالّي إلّا تقهقرا نحو النحو القديم.

أفضل وضعيّة للوظيفيّة:

إذا سلّمنا بالتسلسل التاريخي للدراسات الكريولية والذي وضعته فنتيلا رادولسكو (Vintila – Radulescu) في سنة 1976، فقد أعقب المرحلة المهمة التي هيكلتها أبحاث شوشارت ركود. ويتأكد هذا التسلسل التاريخي الذي أقيم انطلاقاً من مجال اللغات الكريولية الفرنسية عند توسيع البحث إلى مجمل اللغات الكريولية والهجينة: [259] ففي الجرد البيبليوغرافي الكامل الذي أشرف عليه رينكه (E. Reineke) في سنة 1975، يستطيع المرء أن يستخرج 500 مدخلا يتصل بالدراسات اللغوية (النظرية والتوصيف والتعليقات) أو الفيلولوجية (النقول والنصوص) بالتوزيع التالي: 6% (1869–1880) و36% (1880–1894) و30% (1894–1930) و28% (1930–1939). لكن هذا قد يعدّل بالتنبيه إلى أنه لئن شهدت السنوات 1880 قمّة الدراسات الأولى فإنّ النسق لم يضعف إلّا جزئيا حتى 1914 وأن النقص الأكبر كان في العشرينات [من القرن 20]. فبعد الحرب العالمية الأولى، بدا الموضوع وكأنّه استُفرغ، وكان الرأي الذي يجمع عليه أغلب الباحثين (نظرية التبسيط) لا يأخذ في الاعتبار التزام شوشارت باللّغة التحتية الأصليّة.

ومن ناحية أخرى، أعقبت فترة التوسع فترة التهيئة والتنظيم في هذه المستعمرات الجزيرية القديمة حيث أزهرت هذه «الألسنة الهجينة» الكريولية التي كانت تلهب أفكار البحّاثين المحليين واللسانيين في الجامعات الأوروبية في نهاية القرن 19. وحلّت اللامبالاة والتقليد محل الفضول اللساني؛ فالخلاسي الهجين يطمع في أن يرقى إلى مصافّ اللّغة المعيارية، والأعيان البيض المحلّيون انضمّوا إلى اللسانيين معاصريهم ليبرزوا

---

1 - *مجلة الآداب للفيلولوجيا الجرمانية والرومانية*، 1917، 38، ص.1-9.
Litteraturublatt für germ. Und rom. Phil., 1917, 38, p.1-9.

في الطموح إلى التخلّي عن الكريولية بداية حركة لا يمكن أن يقف في وجهها أيّ شيء. على هذا ينبغي أن تُقرأ التحاليل المخصصة للغات الكريولية في الكتب التأليفية التي ظهرت تباعا في هذه السنوات عقب الحرب: «*اللّغة*» لسابير ((Sapir 1921)) و«*اللّغة*» لياسبرسن (Jespensen) (1922) و«*اللّغة*» لفندريس ((Vendryes 1923)). ففي جميع الحالات، عولجت اللغات الكريولية، وقد وضعت مع اللغات الهجينة في مستوى واحد، على أنّها تبسيط «للغات الحضارة» في عملية الاكتساب وعلى أنّ مآلها استيعابها القريب. ولن يقول بلومفيلد، بعد عشر سنوات (*اللّغة*، 1933) غير هذا القول، وإن كان تحليله لمسار التبسيط (الذي ينسب إلى الأسياد وهم يرومون تعليم عبيدِهم لسانهم) أكثر لطفا وأقلّ عنصرية. أمّا مايي[1] وبرونو (Brunot)[2] فلم يكونا على هذا الحذر عندما كرّرا فكرة « تشويه اللّغة الفرنسية».

وينبغي للمرء أن يشيد بعملَيْن مونوغرافيَيْن عن لغة الكريولية بهايتي ظهرا في سنة واحدة (1936) في بورتو برانس: كتاب سوزان سيلفان (S. Sylvain) «*اللّغة الكريولية في هايتي، الصرف والتركيب*» (*Le créole haitien, morphologie et syntaxe*) وكتاب جول فان (J. Faine) «*دراسات تاريخية وتأثيلية في اللّغة الكريولية في هايتي*» (*Études historiques et étymologiques sur la langue créole d'Haiti*). لئن كانا يمثلان، بمزيد من الوضوح، الثنائية القديمة في وصف اللغات الكريولية (هي إمّا لغات خليط ذات طبقة تحتية أصليّة إفريقية أو غير إفريقية، وإمّا هي من نسل هندي أوروبي)، فإنّ النقاش فتح الباب أمام تحدّ عمليّ يتمثّل في إثبات وجود لغات كريولية مستقلة. عندما أعلنت سيلفان في خاتمتها ما يلي «إننا إزاء لغة فرنسية صيغت في بوتقة التركيب الإفريقي» (ص.178 من الكتاب المذكور)، وعندما افتتح فان دراسته بتصريح حاسم «لا يستطيع المرء أن يلاحظ أيّ تأثير للغات الإفريقية في أيّ مكان في أمريكا، أو في لغة البابيمنتو أو في لهجة الفلاحين في جاميكا أو في اللهجات الأخرى في بلدان الأنتيي، أو في اللهجات الخاصة بالزنوج في الولايات الجنوبية من

---

1 - «علاقات القرابة بين اللغات»، 1920، مجلة جمعية اللسانيات بباريس، 21، ص.9-10. (« les parentés des langues », 1920, *BSLP*, 21, p.9-10.) وأعيد نشره في *اللسانيات العامة واللسانيات التاريخية*» 1921، ص. 102-109. (*Ling. hist. et ling. gén.*, 1921, p.102-109)

2 - تاريخ اللّغة الفرنسية، 1930، ج8، المجلد 3، ص.1117-1147. (Histoire de la langue française, 1930, t.VIII, 3e vol. p.1117-1147)

الولايات المتحدة الأمريكية». فالأمر لم يعد يتعلّق بنظريات لسانيّة تتعارض، بل بمشاريع اجتماعيّة سياسية وثقافية تحوم حول نشر اللغات الكريولية وتقييسها. [260]
ويعود تجديد التنظير في اللسانيات الكريولية إلى مقال هيلمسلاف «صلات النسب في اللغات الكريولية»، (*مجلة الدراسات الهندية الأوروبية*، 1938، 2، ص.271-286، (*Revue des Études indo-européennes*) وإلى مقالَي رينكه الأوّلين[1] (E. Reineke). ونظرية هيلمسلاف بسيطة بقدر ماهي من الجذريّة: اللغات الكريولية لغات تشبه بدقّة جميع أنواع اللغات في ما اتّصل «بعلاقات القرابة» وفي ما اتصل بطريقة اشتغالها الآنيّ. وقد استطاع وهو يستعيد تحاليل ميّي لإقامة علاقات القربى، أن يعلن ما يلي:

> الصياغات المستعملة في اللغات الكريولية للتعبير عن الوحدات النحوية أو المرفيمات، شرط أن تسمح بإجراء تفسير وراثيّ، تقبل أن تُردَّ دائماً إلى وحدات تعبيرية خاصة بلغة أصليّة واحدة. ومن هذه الزاوية، فإن إنشاء اللّغة الكريولية لا يمثل أي قطيعة مع التراث. فاللّغة الكريولية هي امتداد مباشر للغة مّا، ويمكن أن تتماهى دياكرونيا مع تلك اللّغة.

فهو يرفض اعتبار اللغات الكريولية «لغات ممزوجة»، إلاّ إذا اعتبرت اللغات كلّها لغات ممزوجة، وهو بالتالي يستعيد الخلاصة التي كان شوشارت توصّل إليها دون أن يعرف ذلك (أو دون أن يصرّح به). ولمّا كان هيلسملاف يفرّق بين القاعدة («المجال المركزيّ للغة الذي لا تطاله التأثيرات البرّانية، ونظام المرفيمات باعتباره جزءا من القاعدة المعيارية») والاستعمال («الذي ينتمي إلى اللّغة باعتبارها مؤسّسة اجتماعيّة»؛ و«كل ما كان من مجال التعبير الصوتي، ويبدو أنّه يحوي أيضاً جزءًا كبيراً مما هو تابع للألفاظ)، فإنه يحقّ له أن يستنتج ما يلي:

> يمثّل الخلط بين الألفاظ وتغيّر التعبير الصوتي تحت تأثير لغة أخرى أو لغة أصليّة مظهرين من أكثر المظاهر عادية... فالمجتمعات واللغات التي تُعرف بالكريولية لا تتميّز بهذه السمة عن المجتمعات واللغات العادية».

1 - اللّغة واللهجة في هاواي، رسالة ماجستير، 1935 منشورات هاواي 1969. (*Language and Dialect in Hawai.* M.A.Thesis). و«*اللغات الهامشية*، بحث سوسيولوجي في اللغات الكريول واللهجات الاصطلاحية في التجارة»، جامعة يال، أطروحة دكتوراه غير منشورة (*Marginal languages; a sociological survey of the creole languages and trade jargons*, Yale, 1937, Ph. D).

لكن العالم الدنماركي يرفض أيضاً أطروحة «التبسيط النحوي» التي ناصرها لنز(Lenz) وحتى يسبرسن (Jespersen) (السابق، ص.216) فنحن لسنا إزاء نحو أدنى بل إزاء تجويد الوظيفة:

> في اللغات الكريولية، يكون تعبير مرفيمات في أعلى الوجوه؛ فهذه اللغات لا تميّز الاشتقاقات ولا التصريفات. فكل مرفيم يطابقه مكوّن وحيد، وفي سلسلة الكلام، لكلّ مورفيم مكوّنه الخاص.

فهيلمسلاف يقلب إذن نظام الآراء المسبّقة كلّه والذي ختيّم بكلكله على اللسانيات الكريولية: فاللغات الكريولية ليست لغات هجينة ولا ألسنة مبسّطة، بل هي، من بين جميع اللغات، اللغات التي تقترب أكثر من غيرها من المثال الأجود للوظيفية بحكم الإطار الاجتماعيّ اللساني الذي ولدت فيه. وفي هذه الفترة، في منطقة المحيط الهادي، كان لساني أمريكي شاب هو رينكه (J. E. Reineke) (انظر الهامش 9) يعكف على دراسة الظروف الاجتماعيّة لنشأة اللغات المتماسّة ولتطوّرها وبيّن أنه في بعض المجتمعات حيث تتصارع لغتان مختلفتا البنية في لعبة تراصف الطبقات والصراعات الاجتماعيّة الإثنيّة، يمكن أن يتمّ الانتقال من لغة إلى أخرى في استرسال كامل السلاسة. ففي الوقت الذي كانت الإشكاليّات البنيوية تحكم قبضتها على اللسانيات الغربية على جانبي المحيط الأطلسي، كانت تُقَدُّ مفاهيم جديدة قابلة للتشكيك في هذه الإشكاليّات وذلك في سياق دراسة اللغات الكريولية.

الفصل الخامس:

اللسانيات والأناسيّة

القسم الأوّل:

برنامج الإيديولوجيّين

كلود ديزيرا

(Claude Désirat)

[263] ليس «نحو» دستوت دو تراسي (1803) (Destutt de Tracy) فنّا في الكلام، بل هو نظرية في علامات الأفكار وبالتالي هو نحو «فلسفيّ»، ولمّا كان نظرية في اللّغة واللغات فإنّه يحتلّ حيّزا مهمّا في المشروع الهادف إلى صوغ العمليات الذّهنيّة التي تعرف بأنّها «علم الأفكار». اعتقد الإيديولوجيون عند تحقّق الثورة الفرنسية وانتهائها أنّ الوقت قد حان لتمكين *علم الإنسان* (أو *الانتروبولوجيا على طريقة الألمان*، كبنيس، 1802، ج1، Cabanis) من أصوله المعرفية الخاصّة به. لم يعد الأمر يتعلّق بوضع حصيلة عامة للعلوم والفنون، مماثل للجرد الذي يوجد في «*الموسوعة*» (*Encyclopédie*) التي أشاد بها كبنيس (نفسه) فحسب، بل يتعلّق بواجب وضع التاريخ النقديّ للجنس البشريّ ولتطوّراته وأخطائه لاستخلاص «منهج المناهج» (تراسي، 1803).

وفي قلب هذا المشروع لوضع أناسة شاملة، كانت «الإيديولوجيا» تسعى إلى إقامة جدول معرفي في شكل علم للعلامات باعتباره نظرية في الأفكار وفي علاماتها، مثلما تبيّن ذلك [العناصر] التالية: مكانة النحو الوسيطة في القسم الأوّل من كتاب تراسي «*عناصر من الإيديولوجيا*» (*Eléments d'Idéologie*) (تراسي، 1801 و1803 و1805) وعنوانه «تاريخ أدواتنا في المعرفة»؛ والدور الفاعل للنحو العام في البرنامج الدراسي للمدارس المركزيّة والذي دافع عنه الإيديولوجيون (ديزيرا -هوردي، 1981، Désirat-Hordé)، وأهمية الأبحاث اللغويّة ضمن أبحاث فولني (Volney) التاريخيّة (أورو-ديزيرا -هوردي، 1982)

[264] في الحقيقة، لا يحتوي مشروع الإيديولوجيين على علم للأناسة، بل يحتوي على ثلاثة برامج متنافسة، وفي غالبها متكاملة: إيديولوجية دستوت دو تراسي، وأناسة

كبنيس الفيزيائية الأخلاقيّة، وعلم التاريخ لفولني. ويحتوي برنامجان من الثلاثة برنامجاً لغويا.

وفي سنة 1788، كتب كبنيس مقالا مطوّلا بعنوان «في درجة وثوقيات الطبّ» (نشر سنة 1798) استبعد فيه إمكانية إخضاع العلوم الطبيّة للصوغ الرياضي (mathématisation) (على خلاف كوندرسي (Condorcet) في العلوم الاجتماعيّة، أو دو لاغرنج de Lagrange). واقترح كبنيس تأريخا للمدارس الطبّية هو مدخل حقيقي لتأسيس «طبّ فلسفي» خصص له مقالته «*صلات الفيزيائي والأخلاقيّ في الإنسان*» (*Rapports de Physique et du moral de l'Homme*) (1802) التي قرأها بالمعهد [الفرنسي] بين السنتين الرابعة والعاشرة [في تقويم الثورة الفرنسية]. فليصبح الطبّ علما، ينبغي له أن يعتمد على منهجية تجريبيّة تحتفظ بكل فرضية ثنائية وتقصي كل تمشّ يستنتج قوانين ما هو حيّ من البديهيّات. ويتصوّر كبنيس الكيان البشريّ في مجموعة معقّدة من التوازنات الوظيفية، وهو، لئن استعار من كوندياك مفهوم التحليل أكثر مما استعاره من علماء الرياضيات، فذلك بنقده تعريف الحساسية على أنّها مجرّد حصيلة من الأحاسيس المعزول [بعضها عن بعض]، وهو نقد يشترك فيه مع تراسي ومين دوبيران (Maine de Biran) ودوجيرندو (Degérando) (انظر اللاحق).

وفي فترة مبكّرة أيضاً، قدّم فولني في درسه في مدرسة المعلمين في السنة الثالثة [من تقويم الثورة] (*الدرس الأوّل في التاريخ*، 1795a) تعريفا نقديا للحدث التاريخي. فلئن وجب على المؤرّخ أن لا يستبعد استعمال الإحصاء (الملائم خصوصا لعلم المناخ وعلم الأوبئة، راجع فولني 1803)، فإنّه لا يستطيع أن يحصر المنهج «الفلسفيّ فيه. ومثلما الأمر في الطبّ عند كبنيس، ينبغي للتاريخ، ليكون تاريخا «فلسفيا»، أن لا يقيم إبيستيمولوجيته على تصوّر ما قبلي للإنساني أو للمجتمع (نقد الماورائية)، بل يقيمها على طريقة مقارنية تدمج المعطيات المتعدّدة والمتباينة التي تتيحها الملاحظة العلمية للبيئات الطبيعية والسلوكات الاجتماعيّة. فعلى توصيف اللغات (الأنحاء والألفاظ) أن يقدّم أوثق الشهادات عن علاقة الإنسان ببيئته وعن البنى الإيديولوجية لمختلف الإثنيات التي تسهم جميعها في التاريخ الكونيّ: فاللغات معالم لا مثيل لها لدراسة القبائل التي لا تعرف الكتابة وشواهد موثوقة بقدر ما هي نزيهة بالنسبة إلى الحضارات الكبرى التي تعرف الكُتب. وتتطلّب هذه الإثنوغرافيا- في المعنى الأصليّ للكلمة - توزيع المجالات التاريخية حسب مناطق جغرافية لغوية تظلّ عندها

مبهمة التحديد، لكنها لا تتخذ مسبقا أيّ فرضية في أصل اللغات، سواء أكانت أحاديّة الأصل أم متعدّدة الأصل.

وفي مدرسة المعلمين نفسها، باعتبارها أولى أسس البنية المدرسية التي أقامتها قوانين برومير 1794، قدّم الأب سيكار درسا في «فن الكلام» يدلّ عنوانه على الابتعاد عن نظرية العلامات. إلاّ أنّه عرض في درسه هذا مبادئ تعليمه الصمّ والبكم على أنّها نموذج لتحليل العلامة اللسانية، مستدلا في ذلك بالبراهين. لكنّه سرعان ما انعطف نحو التحليل النحوي التقليدي وقواعد الاستعمال المألوفة (الحركة e المصمتة، المخاطبة بصيغة المفرد، إلخ.).

لكن مكانة نظرية اللّغة والألسن باعتبارها «جزءا من نظرية الأفكار»هي من وضع دومينيك غارا (Dominique Garat) الذي نظّم أمور مدرسة المعلمين [265] ودرّس فيها «*تحليل الإدراك*»، وهو درس ينتهي مقرّره بتمجيد النزعة الحسّية عند كوندياك دون الاحترازات التي كان يأتي بها كبنيس أو دستوت دو تراسي.

وكان دو تراسي هذا هو الذي اقترح مصطلح *إيديولوجيا* في مذكّرته «في مَلَكَة التفكير» (1796) التي قدّمها أمام الفريق الأوّل من القسم الثاني المخصّص لتحليل الأحاسيس والأفكار. ووضعت أسس النظرية الجديدة في سلسلة من المذكرات التي قدّمها دو تراسي بين السنتين الرابعة (IV) والعاشرة (X) من تقويم الثورة:

- «في مشاريع رسم الكونيّ» (Posigraphie) (27 فلوريآل، السنة VII) حيث يرفض دو تراسي إمكانية لغة كونية فهو مشروع وهمي وهمية «الحركة الأزلية»؛

- و«في بعض مواضيع الإيديولوجيا» (7 بريآل، السنة VIII)؛

- و«في الوجود» (7 ميسّدور، السنة VIII) وهي أوّل محاولة لنقد مالبرنش (Malebranche) وبركلي (Berkeley)، واستعادها في كتاب «عناصر من الإيديولوجيا»، ج1(1801، السنة VII)؛

- و«في ميتافيزيقيا كنط» (7 فلوريال، السنة X)، وهي رسالة في نقد مفهوم «العقل المحض»، ستسبّب هجوما منتظما شنّه عليه سبستيان مرسيي (1801) (Mercier).

منزلة النحو

لكنّ كتاب «عناصر من الإيديولوجيا»، وهو مؤلّف وُضع للمدارس المركزية التي أحدثها قانون برومار السنة IV، هو الذي يقدّم عرضا شاملا عن البرنامج الإيديولوجي وعن المنزلة التي حظي بها النحو باعتباره نظرية في اللغات ضرورية لتمفصل المنطق الطبيعي مع الإيديولوجيا بالمعنى الدقيق، من جهة أنّ الإيديولوجيا تقصي المنطق الشكلي نموذجًا عامّا (1801، VII، مذكرة عن العلامات الجبرية). وهذه إحدى الخلافات الصريحة والأساسية بين الإيديولوجيا والمذهب الحسّي عند كوندياك. وفي الرسالة الأولى، اتّخذ تراسي أيضاً علم الفلك الذي يستخرج جميع قوانينه من مبدإ وحيد نموذجا. لكن تراسي يعتقد أنّه قد يتيسّر، وقد يلزم، الإيغال في [سلّم] نشأة الأفكار إلى مبدإ في المعرفة يكون سابقا لتمايز العلوم، وانطلاقاً منه يمكن النزول إلى جميع الحقائق الثانويّة (وهي فكرة كانت مازالت حاضرة في مؤلّفه عن *المنطق*، 1805). ولعلّ كوندياك لم يصل إلى ذلك لأنّه لم يَصَعَّد إلاّ «*إلى إدراكاتنا البسيطة، مصدر أفكارنا كلّها وأساسها*». والخطأ نفسه يوجد عند لايبنتز الذي كان يميل إلى اعتبار المنطق الشكلي النموذج المثالي لكل لغة، وفي شكلانية الفلاسفة الألمان، أو في المنطق الأرسطيّ (وخاصة إرثه السكولاستيكي) الذي «رُفِع إلى مرتبة النظرية الكونيّة في المعرفة (في حين أنّه) لا يشتغل بالأحداث بل بالكلمات». ففي الجانب الذي يسبق التفكير الجبري، ينبغي البحث «عن نشأة الأفكار واشتغالها ماديا»، في دراسة المَلَكات الذهنية أو «الإيديولوجيا بالمعني الدقيق»، وفي الاستعمال الشائع لعلامات الأفكار. وبجانب التفكير تفكيرا رياضيا شكليا، يطرح تراسي صلوحية التفكير بالاستقراء التجريبي ويجعله المبدأ المنهجي لعلم الأفكار: *علينا أن ننطلق من الوقائع دائماً* (1801، المقدمة).

[266] ولمّا كانت مَلَكة الحُكم وجها من وجوه الإحساس يمكّن الإنسان من إقامة علاقات بين عدد كبير من إدراكاته، فإن العلاقة الرياضية بين مقدارين قابلَيْن للقيس أو الحساب هي العلاقة الأبسط في التصوّر، وهي العلاقة الأكثر استقراراً أيضاً. «*لا تنطبق اللغة الجبرية إلّا على أفكار كمّية أي أفكار من جنس واحد، علاقاتها في ما بينها قارّة جدّا ودقيقة جدّا؛ وهي علاقات تتركّب دائما من الواحد أو من ضعف من أضعافه*» (1801، XVI، ملاحظة). لا وجود في هذا لأيّ شكّ في قيمة العلاقات ولا في وجاهة العلاقة القائمة وفي وجاهة التفكير.

وليس للأحكام في اللّغة العادية أسس لها مثل هذا الثبات وهذا الوثوق؛ لذلك يرى دو تراسي أنّ النحاة والمناطقة مازالوا مغرقين في الإبهام أو في الخطإ في ما يتصل بقيس العلاقة (الدلالية) بين المسند والمنسد إليه في الملفوظ اللساني. فهم، إمّا أنهم يكتفون بحدّ الإسناد على أنّه عقد الصلة بين أيّ فكرتيْن بفعل رابط (copule) وإمّا أنهم يقترحون-على خطإ- اعتبار الإسناد عملية تحليلية تُخرج الفكرة المخصوصة من الفكرة العامة. لكن هذا التصوّر الأخير خاطئ لأنه لا يحترم المصادرة التجريبية عن أولوية الواقعة: «في التقرير التالي: «هذه الشجرة جميلة، سليمة، قوية» أنا لا أرى ولا أقول إلاّ أنّ فكرتي الخاصة والذاتية الحاصلة لديّ عن هذه الشجرة هي مضمّنة في الأفكار العامّة: الجمال والسلامة والقوّة، وأنّها معقولة بتقييد ماصدقها (extension)، أي بالطريقة المخصوصة التي تناسب بها هذه الشجرةَ» (1805). فليس صحيحاً، إذن، أنّ الجمل العامّة تحتوي الأفكار المخصوصة. ومن جهة الفهم، الفكرة المخصوصة هي التي تحتوي الفكرة العامة. وأنا أستطيع أن أقول «الكرزة شجرة» لكنني لا أستطيع أن أعكس القول. فعند تراسي، «الجملة في اللّغة العادية ترتكز على ملاحظة علاقة احتواء (inclusion) بين الأسماء الدالة على الكيانات الأعيان والأسماء الدالّة على الخصائص أو الأصناف (وهي أكثر عموما، وتجريداً بتحليل ما تتصل به من الأسماء السابقة لها). كذلك، كلّ تفكير سوِيّ ينبغي أن يقوم على قضايا مخصوصة وعلى تركيبها المشهود. وتتأكّد وحدة النظرية الإيديولوجية عند تراسي باستمرار بتواصل العمليات وتشابهها من الإحساس إلى الفكرة، ومن الفكرة البسيطة إلى الفكرة المعقّدة، ومن الجملة إلى التفكير.

إنّ القضية – وهي لفظ بحكم – لا تحتوي إلا لفظين محكوميْن بعلاقة الاحتواء هذه بين الأفكار التي تدلّ عليها. ومهما يكن تعقّدهما الظاهر فإنّ المسند إليه والمسند لا يمثّل كلّ واحد منهما إلّا فكرة على درجة من البساطة تقلّ وتعظم. وبصورة خاصّة، ليس الفعل (être) (*[1]) عنصرا ثالثا، بل هو «واصل أو رابط copule» (1801، IV). ولا يحتاج الإسناد إلى أن يُدلّ عليه، إذ هو قائم بعد في العلاقة الدلالية بين طرفيْ

---

1 - *- (المترجم): هو الفعل الذي يربط بين المسند إليه والمسند في كثير من اللغات مثل «être» في الفرنسية، و«to be» في الأنغليزية، و«essere» في الإيطالية و«estar» في الإسبانية و«sein» في الألمانية، إلخ. ويدل عادة على الوجود والكينونة.

الجملة الحقيقيين. وما هو حقيقيّ، حسب تراسي، هو أنّ الفعل (être) يدلّ على وجود فكرة المسند إليه التي يصدر الحكم فيه. «أنا لا أستطيع أن أحكم ولا أن أعبّر قائلا (Pierre existe grand) (زيد موجود طويل القامة)* دون أن أسبّق الحكم والتعبير «Pierre existe» (زيد موجود) (نفسه). فالفعل «être» لايضطلع بالدور الخفيّ (فعل اسميّ) الذي يُنسب إليه بل دوره الدلالة الدائمة والبديهيّة على كونه علامة على الوجود.

وتسمح ملاحظة بالهامش في كتاب «النحو» لترسي بالمضي أبعد في التحليل برفع الترادف بين فعلي «être» و«exister» اللذين يبدوان أنّهما بمعنى واحد. ففعل «être» و«exister» ليسا مترادفيْن ترادفا كاملا. [267] ففعل «être» يدلّ عادة على الوجود الذهني بقطع النظر عن حقيقته خارج ذهننا. وفعل «exister» (وُجد) يصوّر بصورة أدقّ الوجود الإيجابيّ والحقيقيّ المستقلّ عنّا» (1803، III). وتؤكّد هذه الملاحظة التحليلَ الذي قام به أورو (1985-1986) في أولويّة تمثيل الوجود على الوجود الحقيقيّ، وأولويّة شخص المتكلّم في الحكم، إذ تذكّر الجملة دائماً ملاحظة الوجود الذهني، تجربةً أولى عن التعرّف المتزامن للأنا والعالم- الموضوع. هذا التميز الذي يحظى به المتلفّظ، نجده في تعريف عناصر الجملة الذي يرتبط بوظيفتها في الملفوظ الآن وهنا أكثر من ارتباطها بطبيعة الاسمية أو الوصفية أو الفعلية.

أقسام الكلام أو الوظائف.

هل يحتوي نحو الإيديولوجيين أقساماً للكلام بالمعنى الذي وضعه بوزي (Beauzée) عندما عرّف (1767) الأسماء بأنّها «الكلم التي تعبّر تعبيراً محدّدا عن الكيانات بتسميتها بالفكرة عن طبيعتها»؟ وهل نَجد عند تراسي التحليل (التأثيليّ) الذي اقترحه كوندياك (1775، دروس...) «إنّ الصفات التي نستخرجها من الأشياء تبدو كأنّها تجتمع خارجنا، على كلّ واحد منها. وما أنْ نقدر على ملاحظة بعض هذه الصفات حتّى نندفع لتصوّر أمر ما يقبع تحتها ويصلح لها سندا. لذلك، نحن نمنح هذا الأمر اسم الجوهر، وما كان تحت (*stare SUB*) [...]. ومن الجوهر (substance) اشتققنا كلمة substantif (أي اسم جنس) لنطلقها في الغالب على كلّ اسم للجوهر (nom de substance)».

وحسب دو تراسي، لا يُرجِع الاسم إلى وجود موضوعي «لكائنات أخرى غيرنا»، بل يُرجِع إلى التجربة التي حصلت للأنا مع هذه الكائنات. ويواجه صاحب الاتجاه الإدبولوجيّ [دو تراسي] كوندياك مواجهة مباشرة عندما ينتقد استعمال التسمية «substantif» («اسم جنس») الذي يستتبع حسب قوله «أن يكون هناك عماد (soutien) ومادة (substrum) وجوهر مجهول، وكما يقال في الفرنسية بلغة واضحة، هناك ضرب ممّا لا يُدرى كنهُه يشكّل الوجود الفعليّ لهذه الكائنات التي لا تمثّل ظواهرها المحسوسة إلّا الأعراض» (1803، الفصل II). وعلى خلاف الاتّجاهات القائلة بالتوليد لدى النحاة في تلك الفترة، كان ترسي يفضّل الاحتفاظ بالمصطلح بسبب «استعماله العريق»، لكنّه كان يفضّل «تسمية مشتقّة من وظيفة الكلم [...] من قبيل أسماء مطلقة (noms absolus) أو أسماء ذوات (substantifs) أو، بكلّ بساطة، «أسماء» (noms) لأنّها هي، وهي وحدها، التي تسمّي الأشياء القائمة بذاتها». وهذه الحجّة الأخيرة، يبدو أنّها تُرجعنا إلى مقابلة في الطبيعة (مع الفعل أو الصفة)، لكنّ النعت «بالذاتي» يذكّر بما تقوم عليه هذه المقابلة. «إنّ ما يؤمّن لنا وجود كائنات أخرى غيرنا هو مقاومة هذه الكائنات لإرادتنا وقد اختُزلت عمليا؛ [...] وهذه السمة الأساسية هي التي لا تمثّل الجوهر (إذ لا شيء يخبرنا بوجود جوهر ما) بل تمثّل طبيعة هذه الكائنات وحقيقتها» (نفسه). وندرك جيّدا، عند هذا الحدّ، أهمية الفصل السادس عشر في كتاب «*عناصر من الإيديولوجيا*» (1801) المخصّص لبركلي.

يرتبط التمييز بين أقسام الكلام إذن بطبيعة الفكرة التي تمثّلها الكلمة أقلّ من ارتباطه بوظيفته في الجملة. [268] فـ«الأسماء تمثّل المحمولات في الجمل» أو قيمتها في الموضوع: «فهي [الأسماء] تعبّر عن الشيء الذي يُتحدّث عنه» (1803، III). ولا يختلف الاسم جذريا عن الفعل، لأنّه ينبغي أن يمثّل فكرة موجودة مثلما هو الأمر بالنسبة إلى الفعل، لكن هذه الفكرة القائمة في ذهن المتكلّم بمعزل عمّا عداها عندما يستعمل المتكلم الاسم هي فكرة راهنة، فـ«كلّ اسم منطوق يضمّ دائماً [الزّمن] الحاضر وصيغة الإثبات (mode indicatif)». (نفسه).

ولم تعد مقْوَلَة (catégorisation) الكلمة ترتبط بافتراضيّة مَرجعية، بل بالنشاط الراهن لصاحب الخطاب وبتلفّظه. من هنا منشأُ المكانة المخصوصة للضمائر الشخصية: *أنا وأنت/وأنتِ/ وهو/وهي/* التي تختلف عن أسماء الذوات (substantifs)

بأنّ «خاصيتها المميّزة هي تعيين الأفكار من جهة وحيدة هي علاقتها بالفعل القولي» (1803، III). ويوافق تراسي بوزي الذي يرى في المؤشرات عن الشخص «الضمائر الوحيدة الموجودة» في اللّغة (*الموسوعة المنهجية*، فصل *الضمير* -pronom- نقلا عن تراسي). وهو في هذا أيضاً يخالف كوندياك الذي يرى أنّ «أسماء المتكلّم والمخاطَب هي أسماء جواهر حقيقية» (*المصدر السابق*). ويقترح صاحب الاتّجاه الإيديولوجي تراسي تعريفا وظيفيا بديهيا في الفعل القولي «مُحتمَلا» في نشأة اللغات الاصطناعيّة التي أعقبت لغة الفعل: فالضمائر الحقيقية التي هي البواكير في «ولادة الأفكار»، هي أيضاً البواكير في تكوين الكلم، وتتباين عن أسماء الأفعال والحروف المقحمة [للتعبير عن الندبة والتعجّب والنداء...] (interjections) والتي هي الشكل البدائي للجملة والأثر الباقي في ألسنتنا من اللّغة الأولى حيث «أعمالنا هي العلامات الطبيعية والضرورية لمشاعرنا وأفكارنا» (1801، XVI).

ورغم ذلك، فإنّ تراسي لا يحرص على هذه السمة: «لا تهمّني التصنيفات ما دامت الوظائف جيّدة [...] معلومة» (1803، III). فالألقاب [الكنى] أو حتّى الأسماء الأعلام وبصورة أوضح الضمائرُ، يمكن أن تعدّ «**صفات للأشخاص**» وتحويرات للأسماء الحقيقية تضيف إليها «تعريفا ينقصها هو تعريف علاقتها بفعل القول. [...] فالاستعمال يسمح، في الغالب، بالإيحاء بالاسم [اسم الجنس] عندما نستعمل الصفات المسندة إلى المتكلّم أو المخاطب. وعلى العكس،هو يسمح بالإيحاء بصفة الشخص عندما يتعلّق الأمر بالغائب» (نفسه). ولكلّ اسم جنس وضع للغائب ما لم يخصّص بشخصية من شخصيات الخطاب، مثلما هو الأمر في صيغة الحاضر في الإثبات المحصور لا في لازمانية متسامية بل في حاضر كيانه الذي يعرفه المتكلّم صاحب القول.

كلّ هذا على خلاف الفعل الذي يتصرّف زمنا وصيغة. لكنّ الفعل ليس هو أيضاً محدوداً بطبيعة مّا: فالصيغ التي يرد عليها تصلح لإكسابه قيَم أقسام أخرى من أقسام الكلام ووظائفها: فصيغة الفعل المطلق (infinitif) أو «النمط الاسميّ» يكسب الفعل قيمة إسمية، وصيغة المشارك (participe) تكسبه صيغة الوصفيّة، وذلك حسب الوظيفة التي يعطيها المتلفّظ للمفوظه (1803، V). أمّا الصيغ الأخرى، فيرى تراسي أن صيغتيْ (conditionnel) الشرط (subjonctif) والنصب في الافتراض والاحتمال ليستا صيغتين حقيقيتين من صيغ الفعل؛ [...] فالأولى حالة خاصّة والثانية حالة شاذّة في صيغة الثبوت. وهذه الصيغ ثلاثتها تنتمي إلى صيغة الإسناد الخبري

(attributif) «الذي يصلح ليؤكّد أنّ فكرة ما «تنضوي تحت موضوع» (نفسه). وقد بيّن سيلفان أورو (الإحالة السابقة) أنّ أزمنة الفعل توصف كلّها انطلاقاً من مرجع زماني هو حاضر فعل القول.

[269] وهذا الترابط الوثيق بين العلامة واستعمالها ومستعمِلها يوافقه تقلّبها الدلاليّ والمرجعيّ وتأرجح قيمتها من شخص إلى آخر ومن موضع إلى آخر ومن حقبة إلى أخرى. وينجم عن الطبيعة غير المستقرّة للعلامة اللغوية أمران متناقضان في الظاهر: 1) كون مشروع اللّغة الكاملة المكتملة المستقرّة فكرة طوباوية، 2) كون اللغات الطبيعية لغات قابلة للتحسين، وتحسينها مرتبط بتطوّر الأفكار والمجتمعات. لذلك فإنّ «*العصر الفرنسي*»، هذه العبارة التي يستعملها دستوت دو تراسي للتعبير عن اللحظة التاريخية، هي علامة على تعبير صريح عن معتقد وطنيّ أقلّ ممّا هي علامة على انتصار [مذهب] الإيديولوجيا «واللحظة التي جمّع فيها البشر، أخيراً، زادا ضخما من المعارف الحاصلة وطريقة ممتازة وحرية كاملة تجعلنا نفترض تطوّراً في الفكر وزيادة في السعادة» (1803، مقدّمة).

رفـــض البلاغـــــة

على هذا النّحو، لا يمثل «نحو» تراسي مجموعة منغلقة عن الاشتغال اللغوي. وهو ينخرط في بناء سيمياء عامة وينفتح على الممارسات الاجتماعيّة (السياسة اللغوية والتنظيم التربوي). ويلحظ هذا الترسيخ المزدوج في نشاط الإيديولوجيين وفي تنظيم كتاب «عناصر من *الإيديولوجيا*»، وهو كتاب تعليمي»موجّه إلى المدارس المركزية وبيان فلسفي في الوقت ذاته. وجاءت منطلقات التحليل النحويّ للجملة من المجلّد الأوّل في الفصلين 16 و17 المخصصين لوظيفة العلامات في تكوين الأفكار. وفي الكتاب نقد موسّع لنظرية التسمية (nominalisme) لدى كندياك الذي بُدئ فيه في مذكّرات تراسي في «المعهد» وفي ملاحظاته عن تعليم النحو العام في المدارس المركزية (ديزيرا هوردي، Désirat-Hordé, 1982). ونجد التوجّه ذاته في كتاب «»**العلامات وفي فنّ** *التفكير*» (السنة الثامنة في تقويم الثورة) (*Des signes et de l'Art de penser*) لدو جيرندو الذي كان حليفا ظرفيا للإيديولوجيين خلال الفترة الممتدّة من سنة 1799 إلى سنة 1802، قبل أن يقرب من تيّار الذاتية لمين دو بيران (Maine de Biran). وهذا المؤلّف هو من ناحية أخرى تطوير لجواب دوجيرندو في مسابقة «المعهد»: ما تأثير العلامات في

تكوين الأفكار؟ (ستاوم، 1982، Staum). وسنعود لاحقاً إلى الدور الأساس الذي اضطلع به دو جيرندو في تنظيم أناسة الإيديولوجيين.

و«نحو» تراسي نفسه مخصّص في ثلثه الأخير لمسائل فلسفة اللّغة والسياسة اللغوية: فقد خصّص الفصل الخامس لقضايا الكتابة (المقارنة بين الأنماط المختلفة وإصلاح الرسم الإملائيّ والألفبائية الكونيّة) والفصل السادس لمسألة تجويد اللغات (اللّغة الكونيّة، لغة العلم/ اللّغة المحلّية، تدخّل المؤسّسات). والاستثناء الوحيد يهمّ البلاغة باعتبارها جملة من القواعد الخَطابية من جهة أنّ النمط القديم في التدخّل في شؤون المدينة لم يعد يتّفق مع حاجيات الديمقراطية الحديثة، إذ أُعيد توزيع النظم (dispositio) والبديع (inventio) والتعبير (elocutio) ضمنيا في معارف مختلفة هي: النحو أو المعجمية والمنطق أو التاريخ.

[270] اللغـــات والتاريـــخ

إذا كان تراسي يُحلّ في قلب الإيديولوجيا نظرية في القدرة السيميائية للإنسان، فإنّ فولني - انطلاقاً من ملاحظة تعدّد اللغات الطبيعية - يتصوّر برنامجاً للدراسات اللسانية مندمجا في مشروعه لإعادة تحديد التاريخ عِلمًا (1795a، الدرس السادس). سنعتبر في هذا [العرض] هاتين المقاربتين متكاملتين غير متعارضتين في ما هو مهمّ. وكانت نظرية لايبنيتز اللغوية تحتوي هي أيضاً هذين المحورين: بناء لغة كونية بناء عقليا، والبحوث المخصّصة للغات الإمبراطورية التي كان مؤرّخو التفكير اللساني ينسوْنها في الغالب. كذلك، وبالتساوي (......) طوّر الإيديولوجيون تصوّريْن مختلفيْن لكن انطلاقاً من مصادرة عقلية واحدة ومن مقتضى تجريبيّ واحد. وفعلاً، يستشهد فولني بلايبنيتز باعتباره مؤسّس «دراسة اللغات دراسة فلسفية» (1819، *خطاب في الدراسة الفلسفية للغات*، *Discours sur l'étude philosophique des langues*) لا في مشروعه عن اللّغة الكونيّة التي يعتبرها الإيديولوجيون مشروعاً طوباويا (راجع أعلاه)، بل في محاولات إحصاء الاستعمالات اللغوية والتي عاد إلى الاهتمام بها هرفاس (Hervas) وبلّاس (Pallas) وأدلنغ (Adelung) وفاتر(Vater) وطوّروها، وكان يُفترض أن تؤدي إلى تصنيف عام للغات.

ينبغي أن يوضع في تبرير المسار اللساني لفولني تصوّره للتاريخ الذي عرّفه بوضوح في كتابه «دروس في التاريخ في مدارس المعلّمين» (1795) والذي كان يطابق كليا إيبستيمولوجية الإيديولوجيين في ما يتّصل بالحاجة الضرورية إلى إقامة العلوم الإنسانية انطلاقاً من تعريف نقدي «فلسفي» للبيانات الملحوظة (راجع مثلا كبنيس «في درجة وثوق الطبّ» (Cabanis, *Du degré de certitude de la médecine*). الواقع التاريخيّ مُشكل أكثر من أيّ ظاهرة أناسيّة أخرى، لأنّه ممّا مضى ولا يُعلَم إلّا بتمثيلات دون سواها هي جزئية في الغالب أو هي من درجة ثانية. فـ«الوقائع التاريخية [...] لا تتجلّى إلّا أشباحا في مرآة الذكاء البشريّ غير المنتظمة حيث تخضع للإسقاطات الأكثر غرابة» (تاريخ صموئيل، 1819) لذلك ينبغي ضبط درجة وثوقها واحتمالها في حال تعذّر حقيقتها.

ولّما كانت الحجّة الدامغة والشرح بالعناية الإلهية قد استبعدا من الاعتماد عليهما في إقامة الحدث التاريخي وحكم التاريخُ عليها بغد حسب فولتير، اعترض فولني على وجاهة المنطق السردي في التأريخ لأنّه لا يشتغل إلّا بسلاسل منقوصة من الوقائع بعضها ممحيّ بسبب انحياز الشهادات وبعضها الآخر منسيّ بسبب إهمال المعاصرين. وتتأتّى ضروب البلبلة أيضاً من تقليص مجال التاريخ إلى الحضارات الكلاسيكية والإنجيلية. فالانفتاح على حضارات أخرى ضروري لإعادة بناء الأحداث المنقوصة، وهو يعقّد مهمّة المؤرّخين الذين ينبغي أن يأخذوا في الاعتبار المجتمعات التي لا تعرف الكتابة، والحضارات التي تستعمل كتابة لا تقوم على الألفبائية – إذا هي غير موثوقة - والحقب التي سبقت نشر الأخبار والأفكار بالطباعة. من مقاله الأوّل في سنة 1782 إلى مؤلّفه «بحوث جديدة في التاريخ القديم» (1815) واجه فولني الكتب التي تؤرّخ تسلسل الأحداث قديما وحديثا، وبيّن إخلالاتها واضطراب انسجامها، فالتسلسل التاريخي للوقائع، إضافة إلى سوء بنائه، ليس يكتسي البتّة قيمة تعليلية.[271] وينبغي أن يعوّض إدراج الحدَث في خطية تأريخية بترسيخه في حزمة من المعطيات المتلازمة تُستخلص من مجموع علوم الإنسان والطبيعة. وعلى خلاف السرد التاريخي الذي يعرض سلاسل وهمية من الأحداث حسب منطق روائيّ، على «التاريخ الفلسفي» أن ينظّم في لوحات منهجية الأحداث المؤكّدة ومعطيات العالم الفيزيائيّ (التي أقامتها علوم الفلك وطبقات الأرض وعلم المناخ الذي يمكن أن يعتمد على تطوّرات علم

الإحصاء لتدقيق منظومة الرياح والمدّ والجزر والأمطار، إلخ.) والاجتماعيّ (معطيات تستفيد من علم السكان وعلم الأوبئة والاقتصاد السياسي، إلخ.).

وبالتالي، فإنّ مواد العلوم الطبيعية والإنسانية كلّها تهيّئ المواد الأوّلية للمؤرّخ الأناسيّ. وتحتلّ اللسانيات، أو بالأحرى بلغة ذلك العصر «الدراسة الفلسفية للغات»، موقعا بارزا في ذلك. فمعرفة اللغات هي، أساساً، ضرورة قبلية للبحث الميداني في البيئة الفيزيائية والمجتمعات المعاصرة، في الدراسة التاريخية. وهكذا، تجمع التجربة الأولى لفولني بين تعليم اللغات، العبريّة في مدينة أنجي (Angers) والعربية في باريس ثمّ في دير مار حنّا (Mar Hanna) ودراسات الطبّ والتفكير في التاريخ (مقاله الأوّل سنة 1782، «مذكّرة في التأريخ القديم»). وأدّت به رحلته إلى الشرق الأوسط من 1783 إلى 1785 التي لم تكن أهدافها (التعليمية التلقينية والسياسية والعلمية؟) محدّدة بوضوح (انظر غولميي، 1951، الفصل الرابع، Gaulmier) إلى الاتّصال باللغات السامية ولهجات اللّغة العربية ومواقف تنسيبيّة في اللسانيات تعتمد من ناحية أخرى على نقد مفاهيم البيئة والمناخ. وبعد أقلّ من عشر سنوات اقترح طريقة للنقول [اللغوية] ولتعليم اللّغة العربية (1795) ومبادئ «إثنوغرافيا» بالمعنى الأوّل لتاريخ الشعوب انطلاقاً من لغتها وكتابتها وعاداتها (دروس، 1795). ولا بدّ أنّه شارك، في الأثناء، في إعداد استمارة عن الوضع السياسي والاقتصاديّ للأقاليم لفائدة وزارة الداخليّة، وهي نموذج من نماذج «*قضايا إحصائية لفائدة المسافرين*» لفائدة وزارة الخارجيّة (1795).

بهذا، صيغت طريقة فولني التاريخية التي استُلهمت، في رأينا، من تفكير فولتير وآراء هلفيتيوس (Helvétius) وهولباخ (Holbach) وأعمال دو رينال (De Raynal) وغذّتها مناقشات صالون أوتوي (Auteuil) عند القسّ دو لا روش (De la Roche) وكبنيس وكوندرسي (Condorset)... وفي هذا الإطار تندرج تصوّرات فولني اللسانية في تيار أناسيّ رسم تاريخه ونسبه في كتاب «**خطاب...**» (*Discours...*) سنة 1819.

تاريخان اثنان للسانيات؟

منذ فولتير، أصبح التاريخ العام يشمل تأريخا للمعارف الإنسانية يستعرض، بالنسبة إلى حقب محدّدة، الآراء السائدة (العادات وروح الأمّة) والمعارف المنتظمة. وكان تاريخ الفنون والعلوم هذا عادة مألوفة في نهاية القرن، جعلها الإيديولوجيّون

عادة مطردة في محاولتهم إعادة التركيب الإيبستيمولوجيّ للمجال العلميّ وتعريف لعلم الأناسة.

[272] وبالنسبة إلى علوم اللّغة، طرح مولّفان وضْعَ المعرفة في هذا الموضوع، وهما خاليان، تقريبا، من أيّ عنوان أو أيّ مؤلّف مشترك، هما: «**جدول تطوّرات علم النحو**» لتورو (F. Thurot, *Tableau des Progrès de la science grammaticale*) و«**حديث في الدراسة الفلسفية للغات**» لفولني ((*Discours sur l'étude philosophique des langues*) 1819)). ويؤرّخ الأوّل للسانيات بحثية تنطلق من جرد للغات لتقيم تصنيفها ومبادئ تطوّرها، ويقدّم الثاني حصيلة الأنحاء العامّة والفلسفية. وتبيّن مؤلّفات عديدة أخرى (تيبو Thiébault وهنري، ولنجويني Lanjuinais) أنّ أصحاب الاتّجاه الإيديولوجيّ لا ينفردون بهذا المجال، وليسوا أوّل من تطرّق إليه، لكنّ أعمالهم تتميّز باتّجاههم النقديّ وطموح مشروعهم وبالبناء القائم على تكامل المعارف والتمويلات المؤسّساتية التي يدعون إليها.

كتاب فولني «**خطاب..**» هو حقّا «جدول لتطوّرات الفكر البشريّ» – ولأخطائه – في مجال توصيف اللغات. فهو يميّز فيه تمييزا بيّنا بين مرحلة ما قبل العلم حيث يقابل بين ظلامية اليونانيين والرومان وحصافة المصريين – الأقرب إلى الأسطوريّة – ويخبر عن الرّحالين والمبشّرين ومرحلة الأبحاث الشموليّة الحديثة مثل أبحاث هرفاس (1784 و1787) وبلّاس (1787) أو الأبحاث الجارية مثل «**الترياقات**» (*Mithridates*) لأديلونغ وفاتر (Adelung & Vater). وهو يؤرّخ بداية المرحلة «الفلسفية» لهذه اللسانيات، لسانيات البحث الميدانيّ بمؤلّف لايبنتز «**بحث قصير عن أصل الشعوب مستخلص أساسا من المعلومات المستقاة من اللغات**»(1710) (*Brevis Dissertation méditationum* (*de originibus gentium ductis potissimum en indicio linguarum*) وبوجون ((Pougens 1797))، ولا شكّ أن فولني كان يعرف مقاطع من تراسل لايبنتز وبودستا، حيث يتجلّى أنّ عناية الفيلسوف بلغات الإمبراطورية وتخومها مؤكّد في الواقع. ولا يتحدّث مؤرّخو النحو عن هذه اللسانيات الميدانية، وهي مع ذلك أعمال مسترسلة لم تتوقّف ولا صلة لها ولا شكّ بالتحليل المنطقويّ (هنزلي، 1969، Hanzeli).

وفي سنة 1819، سجّل فولني تأخّر الفرنسيين في هذا المجال ولم يذكر مشيدا إلا دو بروس (De Brosses) و«روايات» كورت دو غيبولان (Court de Gébelin).

صحيح أنّ تحقيقات المبشرين بفرنسا الجديدة ومراجعاتهم ومقارناتهم لم تكن معروفة في ذلك الوقت (هنزلي، المرجع السالف) ولا الأبحاث في اللّغة البروطانية مطّردة منتظمة (كورات دو لاتور دوفرني، 1792، Corret de la Tour d'Auvergne، ولو بريغن، 1779، Le Brigant). إلاّ أنّ تيارا واسعاً تطوّر حديثا لتجميع اللهجات العاميّة (بحث غريغوار، 1790، واستمارة وزارة الداخليّة، 1806 و1807، ومقال شمبوليون-فيجاك، 1809...)، ولم يكن فولني يجهل ذلك،لأنّه هو نفسه اقترح على الأكاديميّة السلتيّة في 1807 «القائمة الجديدة بالكلمات المقترحة على العلماء عوضاً عن قائمة بلاس لترجمتها في كلّ اللغات لتصلح في المقارنة بينهما» في إطار النقاشات في اللهجات العاميّة (ديزيرا هوردي، Désirat-Hordé, 1982).

وتقتضي أعمال اللسانيات البحثية [الميدانية]، التي كان فولني يكرّر العودة إليها، تنظيما في الأبحاث وتبادلا بين الجمعيات العلمية ومركزية البيانات المحصّلة من المخبرين. ولدراسة اللهجات والعاميات، سخّرت الأكاديميّة السلتية وإدارة الإحصائيات في وزارة الداخليّة شبكات مخبريها أو موظفيها الذين توّجه إليهم الاستمارات، في البحث الميداني اللساني، وخاصة نصوصا للترجمة أو قوائم الألفاظ (بوب، المرجع السالف، Pop). واستعاد فولني إجراءات جمع البيانات الجغرافية والاجتماعيّة [273] التي جرّبها في استمارته سنة 1795 (1795). وكانت الدعوة إلى تنظيم دولي للأبحاث اللغوية والتاريخية محورا من المحاور القارّة في آثاره: «[...] من البديهيّ أن عملا من هذا القبيل لا يمكن أن ينجزه فرد واحد، وأنّه يتطلّب مشاركة حشد من المساعدين. وينبغي أن توجد جمعية عديدة الأفراد تنقسم إلى أقسام يتّبع كل منها خطة منهجية متماثلة في الأبحاث. وعناصر هذه الجمعية قائمة في نظري في الأكاديميّات الأوروبية المختلفة [...]» (1795). ويعرض درس التاريخ بعد ذلك جدول الأقسام السبعة التي لا تطابق عائلات لغوية لا يمكن إثبات القرابة بينها مسبّقا، بل تطابق التوزيع الجغرافيّ لشعوب العالم المعاصر. وهكذا، كان لا بدّ من إعادة بناء التاريخ القديم في اتّجاه استرداديّ، وأن لا يقام تصنيف اللغات إلّا في أعقاب دراسة خاصّة بكل لغة ومقارنتها.

استعاد فولني هذا المشروع في «ملاحظات عامّة عن الهنود أو متوحّشي أمريكا الشمالية» (1803) وأبرز فيها الخطر الذي يتهدّد التاريخ الكونيّ بفقدان أثر الإثنيات المهدّدة بالانقراض بسبب الاستعمار، قال: «يستحسن أن يحدث الكونغرس (في

الولايات المتحدة)، ولو مؤقتا، مدرسة بخمسة مترجمين أو ستّة لا يشتغلون إلّا بجمع الألفاظ والأنحاء [في لغات] المتوحّشين» (1803، VIII، ص.460). وتندرج مقدّمة رسالته المخصّصة للألفبائية الأوروبية (1819) التي وجّهها إلى الجمعية الآسوية بكلكوتا في هذا التوجّه نفسه.

البحث المعجمي

لا يمكن أن يقيم المرء تقابلا ولا استقلالا بين تمشّي الأنحاء التي تصوغ علم تركيب (شوفاليي، 1968) قائم على كونية الفكر ولكنّها مرتبطة بمتطلّبات تعليمية أو بصورة أوسع، بمقتضيات إيديولوجية وتوجّه لسانيات ميدانية، تجريبية في بدايتها لكنها لا تخلو من مقدّمات وطنية مسبقة، ولا يمكن اعتبارهما مستقلّين الواحد عن الآخر: فهذان التياران يتبادلان دائماً المعلومات والأدوات المنهجية. إلّا أنّ فولني، اقتداء بمدرسة النحاة العرب، قد ينتقد النظرية الغربية في أقسام الكلام ويرفض مفهوم الفعل الاسميّ (substantif) مفضّلا تعريف الفعل بأنّه «عمل» (1820، دولوسال-ديزيرا، 1982، Delesalle-Désirat)، أو عرض ترتيب الكلمات ـ دون سخرية في ما يبدو ـ في اللّغة التركية على أنّه تحليليّ أكثر ممّا هو في لغات يُفترض فيها أنّها «مماثلة». وليس يعني هذا أنّه يعتبر اللغات كلّها على أنّها متساوية في الشفافية وأنّه يعارض تدريجها في سلّم العقل، لكنّه يفترض أنّ اللغات الأقلّ حبكة وتطوّراً وقدرة على التجريد هي لغات وفية في تمثيل الأفكار البسيطة والمادية. ولهذا، تسجّل آثار تطوّر الفكر وتشهد على تقدّم المجتمعات تاريخيا أو تأخّرها تاريخيا. يضاف إلى هذا أنّ درجة تطوّر لغة مّا تتميّز عن درجة تطوّر مختلف المتكلّمين بها. «خذ لك فلاحا أو عاملا إلى جمعياتنا العلمية وستعرف عدد الكلمات التي لا يفهمانها. [274] ثمّ اجعلهما يتابعان استدلالا فكريّا أو سردا، وسترى أنهما لا يحذقان استعمال عديد الصيغ والأزمنة الفعلية. والمرء لا يصدق نفسه عندما يتحدّث عن أمم حديثه عن جسم اجتماعيّ متجانس تجانس الأجسام الفيزيائية»(1819).

وما تكشف عنه «الدراسة الفلسفية للغات» للمؤرّخ الإيديولوجيّ هو الوضع المقارنيّ للحضارات وتجويدها والمرحلة التي أدركتها في تطوّرها، وتكشف عند النظر في التغيّرية الداخليّة للاستعمالات، وضعية مختلف الفرق الاجتماعيّة أو المجموعات الجغرافية التي تكوّنها. وليس البحث عن الأصول -التاريخية و/أو

اللغوية – مهمّا في هذا البرنامج، ولا علاقات القرابة بين اللغات انطلاقاً من مؤشرات نادرة جدّا أو هشّة، مهمّة في الشهادة على ضروب التشابه التي لا يمكن أن نحكم بأنّها وراثية أو مستعارة. وعوض [البحث] في تسلسل الأنساب، يحسن إقامة جدول العلامات المستعملة في كلّ لغة حسب ترتيب يمثّل تكوين الأفكار من البسيط إلى المركّب، وبهذا يتّفق فولني مع التراث الوصفي الذي أقامه الرحالة منذ القرن 16، خاصة الرحالة الأنغليز أو الهولنديون (مولر، 1984، Muller) بحثا عن «الزاد الأساسي من الألفاظ» ومع قائمة منبودّو (1773 -Monboddo-1792) عن «الألفاظ الرئيسية» التي استعادها بلّاس، بزيادة ونقصان، في المائة وثلاثين كلمة في «*المعجم المقارن للغات العالم*» (*Linguarum totius orbis vocabularia comparativa*).

ملحــــــق

مستخرج من محاضر «جمعية ملاحظي الإنسان».

ملاحظات عن *الطرق المختلفة الواجب اتباعها في ملاحظة الشعوب المتوحّشة*، وضعها دي جيرندو (Degerando)

(مجهول المنشأ والتاريخ – المكتبة الوطنية، B.N. – الجرد (G5728, 4e 57) صفحة).

[اللّغة المنطوقة. الترتيب المتبع في تعلّمها]. [1]*:

عندما يحصل المسافرون باستعمال لغة التحرّكات والإشارات على وسيلة أولى للتفاهم مع المتوحّشين، يتحوّلون إلى دراسة لغتهم المنطوقة. عند هذا، الترتيب الذي ينبغي اتّباعه هو الترتيب الأقرب إلى توليد الأفكار.

[الأفكار الأوّلية].

الكلمات التي يسعون إلى معرفتها ستكون الكلمات الدّالة على الأشياء الأكثر بساطة والأكثر حسّية في نفس الوقت، مثل مختلف أجزاء الجسم والمواد المادية التي يقع عليها بصر المتوحّشين.

---

1 – *- (المترجم): النصّ الأصليّ متنٌ وهامشٌ إزاء الفقرات. وقد جعلنا ما ورد هامشا على رأس الفقرات بين معقفين [..]، لأنّ الهوامش كانت بمثابة العناوين.

[الأسماء].

عليهم أن يحرصوا على أن لا يسألوا في البداية إلّا عن أسماء الأشياء أو المواد وليس أسماء الصفات أو الأعمال أو العلاقات، ذلك أنّ أسماء الأشياء يعتريها إبهام أقلّ وتشهد تغييراً أقلّ في الخطاب، ثم ينتقلون إلى الكلمات الدّالّة على الصفات المحسوسة مثل الألوان والروائح والطعوم والصلابة والرخاوة.

[الأفعال].

ثمّ يصلون إلى أسماء الأحداث الحسية مثل «مشى، شرب، أكل، صاد...إلخ، حيث الأفكار، دائماً، أكثر تعقيدا، مع تجنّب ربطها بأيّ سياق زمني أو مكاني أو علاقي وذلك قصد الحصول على الأفعال في حالتها المطلقة غير المصرّفة.

[275] [الحروف والأدوات].

ينتهي الأمر بالمسافرين إلى التعبير بالمصطلحات المستعملة عن العلاقات والتي ولّدت في لغاتنا حروف الجرّ والظروف. ولمّا كانت فكرة العلاقة تنشأ دائماً من المقارنة بين شيئين أو أكثر، فعليهم أن يضعوا هذه الأشياء تحت أنظار المتوحّشين وأن ينضّدوها بشكل يجعل العلاقة التي يطلبون التعبير عنها هي العلاقة التي تتبادر إلى الذهن بصورة طبيعية أكثر.

[الأفكار المتشعّبة].

بعد استقرار هذه العناصر الأولى، يمكنهم طلب العناصر المقترنة بأفكار أكثر تشعّبا، كفكرة القرية أو الغابة، أو الجيش أو الحرب، إلخ.، مع الاهتمام بكلّ عناية بتخصيص الظروف الأساسيّة التي ستتخذ أساساً لتلك الأفكار المتشعّبة.

[الأفكار المجرّدة].

لاشكّ أنّه ليس للمتوحشين عدد كبير من الأفكار المجرّدة لأنّه لم تتح لهم الفرصة ليعقدوا مقارنات مطّردة. إلّا أنّ ضرورة التبسيط تحمل الإنسان على التجريد، حتّى بدون وعي منه، وإلى تركيب أفكار النوع والجنس التي لا يمكن أن يكون المتوحّشون خِلوا منها. ولسؤالهم عن هذا الشأن، ينبغي البدء بالتجريدات الأكثر يسرا أي تلك التي تفترض مقارنات أقلّ تكرارا. من ذلك مثلا أن نلفتهم إلى

شجرتين مختلفتين فنفهم سريعاً إن كان لكلّ نوع منهما اسم مختلف، واسم للشجرة في المعنى العام. كذلك الأمر بالنسبة إلى الحيوانات. وعندما نلفتهم إلى حركة كائن حيّ وحركة صخرة نعرف إن كان لهم تسمية لفكرة الحركة المجرّدة. وبتدرّج إجاباتهم، نُبعِد في التجريد بأن نطلب منهم تحقيق مقارنات أوسع.

[الأفكار المعقولة].

المفاهيم التي ينشغل بها المتوحشون أقلّ من غيرها هي المفاهيم المتصلة بالتفكير والتي هي من شأن الأخلاق والمنطق مثل مفاهيم *التفكير والحكم والرغبة والألم*، إلخ. وبهذه ننهي البحث. وينبغي الانتباه والتدقيق في ما يتّصل بهم، وعند استجوابهم عن هذه الأفكار علينا أن نحرص على الحذر من العادات التي تعود إلى تربيتنا المخصوصة وأن نتجنّب أن ننسب إلى المتوحّشين أفكار فلاسفتنا. علينا أن نجهد في النفاذ إلى ما يفكّرون فيه لا أن ندّعي أننا نجعلهم يفكّرون حسب طريقتنا. والآراء الأخلاقيّة التي علينا أن نسألهم عنها هي التي تقترب أكثر من الآراء الحسّية مثل أفكار *الرغبة والأمل والخوف والفرح والموت*، إلخ. وتتمّ هذه الاستجوابات بوصف الأعمال الخارجيّة التي ترافق هذه الهيئات، مع تجنّب التعبير عن تسمية الفعل مكان تسمية الانطباع الخفيّ الذي يحدّد ذلك الفعل.

[مجموع الخطابات].

بعد جرد الألفاظ الأوّلية يحلّ أوان استصدار خطب كاملة وتسجيل ما يلي بدقة: أ) الترتيب الذي تتبعه الكلمات، ب) التغييرات التي قد تصيب هذه الكلمات عند تركيبها بعضها مع بعض، ج) الألفاظ المساعدة التي تستعمل للربط في الخطاب، والوظيفة الدقيقة التي يستعمل فيها كلّ لفظ منها.

[مسائل ينبغي فضّها].

عندهذا يمكن أن يُجاب عن الأسئلة التالية:

هل تقبل لغة هذا الشعب المتوحّش الكلمات المركّبة أم هي تتركّب من جذوع فقط؟

[276] هل تتبع هذه الكلمات المركّبة في تكوينها قاعدة التماثل؟

هل الجذوع بسيطة وأحاديّة المقطع؟

هل لهذه الجذوع طابع الوسم بالمحاكاة؟

هل تصيب أسماء الأشياء في الخطاب تغييرات دائمة بسبب *الجنس والعدد والعمل*؟

هل تتغيّر أسماء الأنواع أو الصفات بحسب الأسماء التي تتعلّق بها؟ هل لها صيغ للتفضيل والمبالغة والتصغير؟

هل تتغيّر أسماء الأحداث أو الأفعال حسب الأشخاص والأزمان وعلاقات الخطاب أم أنّها تظلّ على حالها المطلقة؟

هل فيها أدوات للتعريف والتنكير وضمائر وأدوات للعطف والتعليق؟ وما نوعها؟

هل لهذا الشعب فكرة عن قوانين التركيب النحوي؟

هل لديه إحساس بخصائص التناسب وبالجماليات الخَطابية؟

[المحاذير المتّخذة].

قد لا يكون من التجوّز احترام الترتيب الذي رأيناه إذا لم نتّخذ، في الممارسة التطبيقية، بعض الاحتياطات الضرورية توقيا من سوء الفهم.

وينبغي أن نولي طريقة استجواب المتوحّشين بالغ العناية، ذلك أنّ هذه الاستجوابات فيها عادة ضرب من الإبهام يجعلها عرضة لعديد التأويلات المختلفة.

من ذلك أننا عندما نشير إلى شيء ما قد يظنّ المتوحّش أننا نسأله عن اسم هذا الشيء أو عن بعض صفاته فقط أو عن الاستعمال الموضوع له أو عن وضعيته أو عن جنسه فقط.

لكننا بتكرير هذه الاستجوابات بطرق مختلفة وفي ظروف متنوّعة ولدى أفراد مختلفين نصل إلى رفع الإبهام الذي يرافق إجاباته.

عندما يجيب المتوحّشون بكلمات طويلة طول الكلمات التي نقلها إلين كوك (Cook) أو حتّى بكلمات كثيرة المقاطع، فمن المناسب أن نسعى إلى أن نتبيّن، عندما ينطقون بكلّ مقطع على حدة، هل أنّهم لا يعلّقون معنى خاصا بكل مقطع وأن ما ظنناه كلمة واحدة هو بالتالي كلمة مركّبة.

عندما نكون قد دوّنّا خطابات كاملة من المفيد أن نغيّر، أحياناً، الترتيب وأن نغيّرها بطرق عديدة بزيادة كلم أو تنقيصها حتى نتبيّن إن كانت الآثار واحدة أو كيف تتغيّر هذه الآثار.

[التعديـــــــد].

بما أنّ لغات المتوحّشين قد تكون فقيرة جدّا فلا بدّ أن لكلّ لفظ أكثر من معنى لديهم. لذا ينبغي الحرص على تحصيل هذه الدلالات المختلفة قصد التوصّل من خلال التوسعة التي يعطونها لمعاني الكلمات إلى الحكم على الارتباطات التي يجعلونها بين الأفكار والاستعمال الذي يتّخذونه للتماثل.

هناك بالخصوص جزء في لغة المتوحشين ينبغي تكميله قدر الإمكان وهو المتعلّق بالعدّ. [277] وسيكون مفيداً أن نعرف ما هي المقادير العالية التي أطلقوا عليها أسماء، وعلينا أيضاً أن نجمع مجموع الأسماء التي أطلقوها على الأعداد الطبيعية والطرق التي يعتمدونهاعندما يرومون التعبير عن مقادير تفوق المقادير التي جعلوا لها أسماء منفصلة إن كانت لهم فعلا طريقة في هذا الأمر.

ومن المستحسن أن يُنتبه إلى تغيير الكلم المتصلة بمعاني المقادير لتكوين الأعداد الترتيبية مثل الأوّل والثاني والعاشر والمائوي ولتركيب كلمات مادية مثل»دزينة« أي اثنا عشر وعشرينية، إلخ.

القسم الثاني:

اللسانيات والأنتروبولوجيا الفيزيائية*

نيليا دياس وبريتّا روب إيزنرايش

(Nélia Dias & Britta Rupp-Eisenreich)

[279] منذ نهاية القرن 18 وعلى امتداد القرن 19 - الحقبة التي تخصّ العلاقات الصريحة بين الأنتروبولوجيا [1] واللسانيات - كانت هاتان المقاربتان للواقع البشريّ تتقاسمان المشاكل التي تتطلّب حلّا، ونادرا ما تتقاسمان الحلول، ولكنهما تتقاسمان، أحياناً، الطرق التي غلب عليها في الجانبين، التحوّل من التاريخ الطبيعي إلى علوم الطبيعة و«الثورة العلمية» وردود الفعل إزاء تفاؤلها العلمويّ، عموما. فشرح الواقع شرحا عضوانيا ثمّ شرحا تطوّريا يمسّ عمليا، جميع المجالات. والأسئلة المطروحة تتقاطع:ما معنى شعب؟ وما معنى لغة؟ وممّ يتأتّى وجود الأجناس البشريّة (إثنيات وثقافات) واللغات المختلفة؟ وهل هي مترابطة؟ وإن كانت كذلك فكيف ترابطها؟ وكيف تكوّنت؟ ومتى؟ وما هي العناصر – المجهرية أكثر فأكثر والشكلانية أكثر فأكثر – التي تتكوّن منها؟ وما هي المبادئ والقوى والطاقات التي تنظّمها؟ وما هي تلك التي تجعلها تتغيّر؟ وفي أي مستوى تتغيّر، مستوى الفرد أم المجموعة أم الجنس؟ ما العلاقة بين الداخل (الفكر والروح والعقل) والخارج (الأشكال والتعابير والكلام)؟ إنّها قضايا مازالت تشغل العلم المعاصر. وفي ذلك الوقت كان هناك سعي إلى الإجابة عن طريق رصد الأشكال وترتيبها وإدراجها

---

1 - * (المترجم) - هذا المقال يخلو في أصله من الهوامش خلوا تاما، ووردت في ثناياه قوائم بأسماء الكتب والمقالات، فرأينا أن نجعلها في هذا القسم في الهوامش تيسيرا للقراءة المسترسلة للنص العربي.

- (المترجم). لاحظنا أن استعمالات أهل هذا الاختصاص العرب تتردد بين المصطلح المعرّب «أنتروبولوجيا» ومصطلح «أناسة» مع تغليب الأوّل، فرأينا مجاراة عادتهم.

في الطبيعة، والاعتناء بمسائل الأصول وصلات النسب بين المجموعات الإثنيّة أو اللغوية وبالمقارنة وبصلات القربى بينها.

[280] تبدو ألمانيا الجامعيّة بؤرة هذه الأسئلة كلّها. ولئن كان النحو المقارن واللسانيات التاريخية، وقد انقطعا عن الفلسفة الكلاسيكية، لا ينفصلان عن ديناميكية النموذج الأكاديميّ البروسيّ الذي أقيم في برلين ابتداء من سنة 1810، فإن الأنتروبولوجيا - التي تعود جذورها إلى القرن 16 - كانت أكثر مطابقة لحركة التطوّر داخل كليّات الطبّ التي تعود إلى «النظام القديم». فقد استفادت، من ناحية، من علمي التشريح المقارن والفيزيولوجيا خاصّة في جامعة غوتنغن (Götingen) من أبحاث ألبرشت فون هلّه (Albrecht von Halle) منذ أواسط القرن 18، ومن ناحية أخرى استفادت من موضعة التاريخ الطبيعيّ للجنسَ البشريّ. ودرّس هذا الاختصاصَ لأوّل مرة، وفي جامعة غوتنغن أيضاً، الأستاذ اللافت للنظر كرستين فيلهلم بوتنر (Büttner) الذي ينبغي أن تؤخذ أعماله اللسانية التي لم تنشر، بعين الاعتبار في تأريخ تباشير الحوافز المقارنيّة.

وغلب على أنتروبولوجيا النصف الأوّل من القرن 19 أثر مدرسة غوتنغن. ووجّه النموذج التفسيريّ الجامع الذي اقترحه «*المعلّم السامي الجرماني*» (*Magister Germaniae*) وأستاذ الطبّ يوهان فردريتش بلومنباخ (J. F. Blumenbach) نحو التاريخ الطبيعيّ لبوتنر (Büttner). ويتعلّق الأمر بتأليف أُنجز انطلاقاً من النظام الطبيعيّ الذي وضعه ليني (Linné) وأُقيم تحت شعار التجريبيّة الأنغليزية اللافتة بجهدها في التصنيف مفهوميّا ومنهجيّا. وساهم تعليم بلومنباخ الذي تابعه اللسانيان بيكر (Becker) وبوت (Pott) في إشعاع جامعته التي درس فيها أيضاً الأخَوان شلاغل وهمبولت واستقبلت الأبحاث الأولى للأخوين غريم (Grimm) (كورنر، Koerner, 1975a). وكوّن بلومنباخ نفسه جيليْن من المختصين في الفيزيولوجيا والتشريح سيشغل أفرادهما المنابر الأكاديميّة المماثلة في جامعات ألمانية أخرى وسيكتبون أحياناً مؤلّفات في الأنتروبولوجيا أو يبعثون أوائل المجلّات المختصّة.

يقيم بلومنباخ اللّغة، على خلاف بوفون (Buffon)، خارج مجال الطبيعيّات (*naturalia*) وموضوعها [عنده] محدّد بوضوح. أمّا عن الملَكات الذهنيّة للإنسان، هذا الكائن الثديّ ذي اليدين الاثنتين، فإنه يتميّز عن الحيوان بما أنّه يحسن التفكير

والابتكار وصنع الأدوات والضحك. للحيوانات صوت (*vox*) وللإنسان وحده مَلَكة اللّغة (*loquela*). ومثلما أشار إلى ذلك هوبس (Hobbes) في كتاب «*الليفياثان*» (*Leviathan*) [«التّنين»]، يذكّر بلومنباخ في النسخة الألمانية لأطروحته لسنة 1775 والتي خصّصها «*للفوارق الطبيعيّة في الجنس البشريّ*» (1798)[1] أنّ القدرة اللغويّة تنتمي، من حيث هي إبداع بشريّ، إلى [المجال] الاجتماعيّ. وهي ليست مَلَكة فطريّة، بل خاصية مكتسبة واعتباطيّة، ولأنّها «مأثرة للعقل»، فهي خصوصية في الشعوب كلّها، والقول بأنّ من الشعوب من لا يحسن إلّا إصدار أصوات غير منطوقة قول باطل.

ويقتضي تصنيف بلومنباخ العرقي الذي كان يعتمد في أساسه التجريبيّ على مجموعته، التي كانت شهيرة في ذلك الوقت، من الجماجم والأجنّة وأنواع الشعر وعلى المستحضرات الخلقيّة والمعطيات الإيقونيّة، والتي كانت قائمة على صلات التلازم بين مميّزات شتّى، من مجموع العادات (*Totalhabitus*) (وهو مفهوم سيتحدّث عنه بوت أيضاً)، تتنبّأ بخمس «تنويعات أساسية» توافق، إجمالا، القارّات الخمس. والنوع الخامس منها هو «النوع الماليزيّ» الناجم عن ملاحظات المستكشفين الذين لاحظوا زمرة لغات في المناطق المأهولة المنتشرة في المحيط الهادئ. [281] كان الرحّالة العلميون، من بلّاس إلى شميسو (Chamisso)، علماء طبيعيّين متعدّدي الكفاءات مثلما كان رفيق كوك (Cook)، يوهان ربنهولت فورستر (J. R. Forster). فقد بيّن، في كتابه «***ملاحظات في الجغرافيا الطبيعية والتاريخ الطبيعي والفلسفة العرقية، أبديت خلال رحلة حول العالم***» (لندن، 1778، ص.276-284)[2]، الفارق بين المجموعات الميلانيزية والبولينيزية بحسب سمات الهيئة الخارجيّة والاختلافات و«التوافقات» المعجمية. واستعمل بلومنباخ هذا لدعم أطروحته عن التحوّلات التدريجية، لكنّه لم يعتبر الحجج الفيلولوجية لفورستر. وإزاء «العلم العاديّ» لغوتنغن، لم يكن متاحا لأيّ أنتروبولوجيا بديلة أن تفرض نفسها. وسيظلّ تصنيف بلومنباخ المرجع المعترف به عموماً إلى أواسط القرن 19.

---

1 - *Über die natürlichen Verschiedenheiten im Menschengeschlechte*, 1798.

2 - *Observations made during a voyage round the world on Physical geography, natural history and ethnic philosophy*, ((1778

وكانت سلطة بلومنباخ - الذي يذهب مذهب القائلين بأنّ للأعراق البشريّة أصلا واحدا- حاسمة أيضاً في مواصلة النقاش القديم في العلاقة بين الإنسان والقرد وفي المَلَكات الذهنية وحتّى اللسانية لهذين الاثنين، وهو نقاش غذّى تاريخ الأنتروبولوجيا واللسانيات على السواء (وكلر، 1985، Wokler). وكان يُنتظر من التشريح المقارن للمخّ وللجهاز الصوتي عند القرد الشبيه بالإنسان [من فصيلة أورنغ أوتنغ] ولدى الزنوج الأفارقة أن يقدّم الأدوات القاطعة في تحديد الأعراق، وأن يؤكّد ـ أو ينفي ـ حيوانية الزنوج المفترضة. وتطابق عمليات التشريح التي قام بها يوهان ميكال (J. Meckel) في 1757 وبيتروس كمبر (P. Camper) في هولندا (التي استعملها هردر في 1784 للانتصار للإنسان، الكائن الناطق الوحيد) وأخيراً صموئيل توماس سومّرينغ (S.T. Sömmering) المراحل المختلفة في هذا الجدل («في *التنوّع المادّي بين المغاربة والأوروبيين*»، فرنكفرت ماينس، 1784)[1]. وبالنسبة إلى ثالث هؤلاء، كان المطلوب إثبات نهائيّ قاطع للإنسانية الكاملة، وإن كانت إنسانية متدرّجة، للنوع الزنجي من الجنس البشريّ، الذي استرقّ استرقاقا فظيعا. ففي رسالة إلى تلميذه وزميله في [مدينة] كيسل، احتجّ بلومنباخ بأنّ استنتاجاته التي تجعل الزنجيّ أقرب إلى القرد منه إلى الإنسان الأوروبيّ قد تدعم فرضية دونية الزنجيّ (فاغنر، 1844، Wagner). وفي إثره، حسم أستاذ التشريح في هايدلبرغ فريدريش تيدمن (F. Tiedemann) المسألة في دراسة مقارنة موسّعة «*دماغ الزنجي مقارنة مع دماغ الأوروبي ودماغ القرد أورنغ أوتنغ*»، 1837[2]، حيث لم يكتف بملاحظة أنّ المعدّلات العرقية لسعة الجمجمة والبنية الدماغية متساوية، بل لاحظ أيضاً أنّ المسافرين يشهدون على تمايز سمات اللغات «الإثيوبية [...] الشديدة المرونة والواسعة القدرة التعبيرية...» (المصدر السالف، ص.71).

وبعد أن عالج سومّرينغ في سنة 1808 تشريح أعضاء الجهاز الصوتي («*إيقونات العضلات البشريّة للذوق والصوت*»[3])، اضطلعت الفيزيولوجيا التي أصبحت غالبة مع مدرسة يوهانس مولر (J. Müller) البرلينيّة بمهام هذا المبحث. ونلفي هذه المقاربة من ناحية أخرى في «آلية» فولفنغ فون كمبالن (W. von Kempelen) في كتابه

---

1 - *Über die körperliche Verschiedenheit des Mohren vom Europäer*. 1784.

2 - *Das Hirn des Negers mit dem des Europäers und Orang-Outangs verglichen*

3 - *Icones organorum humanorum gustus et vocis*, 1808

«آلية الكلام البشريّ، فينّا، 1791»[1]، وفي «الصور الأكوستيكية» لعالم الفيزياء شلادني (Chladni) في كتابه «في إنتاج الأصوات البشريّة»، 1824[2] وفي الأبحاث الانفرادية التي أنجزها كارل موريتز راب (K. M. Rapp) في فيزيولوجيا اللّغة في مؤلّفه «في النحو المقارن فلسفةً طبيعية»، شتوتغرت- توبنغن، 1836-1841، 4 أجزاء»[3]. وعقب مولر منظّر «الطاقة الحيوية» لبلومنباخ إرنست بروكه (E. Brücke) ومركل وهلمهلست (Helmholtz) ودو بوا – ريموند (Du Bois-Reymond) وشرماك (Czermak) ولودييار هرمن (Ludimar Hermann) (أرنس، 19692، 282 .[Arens). وفتحت الدراسة الفيزيولوجية للشروط المادية للغة الباب للصوتيات (زويرنر، 1970، Zwirner)، لكنّها لم تعد جزءاً من البرنامج الأنتروبولوجي الدقيق الذي كان تأخر عن الاكتشافات الكبرى لتلاميذ بلومنباخ ويوهانس مولر في مجالات علم الأجنّة وعلم الأنسجة والنظرية الخلويّة التي افتتحت البيولوجيا الحديثة (جاكوب، 1970، Jacob). وكانت غلبت على هذا البرنامج [الأنتروبولوجيّ] المتباطئ الأنتروبولوجيات العديدة للطبّ الرومنطيقيّ المتأثّرة بفلسفة الطبيعة (هيغل وشيلنغ Schelling وغوته وأوكن Oken وفرايس Fries وستيفنس Steffens) والتي تتجلّى تجليا نموذجيا في كتاب يوهن كريستين أوغست هينروث (J. C. A. Heinroth) «الكتاب التعليمي للأنتروبولوجيا»، 1822»[4]. يتعلّق الأمر بتصوّر عضوانيّ قائم على المصادرة المادية- الروحيّة حيث كلّ شيء تطابق وتجانس وبحث عن التوازن. وتبدو الشعوب ومعها لغاتها كالأعضاء في الإنسانية المتوجّهة إلى تحقيق فكرها. لكنّ هذه الكلّيانية الخصبة والتهويميّة في آن، أنْسَت الحذر الإيبستيمولوجيّ لدى بلومنباخ.

وكان على الأنتروبولوجيا الفيزيائية أيضاً أن تبتعد عن «علم الجماجم» (craniologie) أو «علم الأعضاء» (الذي أطلق عليه لاحقاً «فِراسة الجماجم» (phrénologie للطبيب الاختصاصيّ في الأعصاب من مدينة فيّنا فرنز-جوزيف غال (F-J. Gall)، الذي هاجر إلى فرنسا، أي علم موضعة المَلَكتين الذهنيتين اعتماداً على

1 - *Mechanisimus der menschlichen Sprache,*

2 - *Über die Hervorbringung der menschlichen Sprachlaute.* 1824.

3 - *Über die verlgleichende Grammatik als Naturelehre*, Stutgart-Tubingen, *1836-1841, 4 vol.*

4 - *Lehrebuch der Anthropologie*, 1822.

الشكل الخارجيّ للجمجمة، وكانت الأولى موضع المكوّن المعجمي (wortsinn) والثانية موضع القدرة على استعمال اللّغة (sprachsinn) أو «القدرة الفيلولوجية». وسرعان ما اعتبرت الأنتروبولوجيا الفيزيائية في مأزق (هيغل، 1807)، لكنّها شهدت ذيوعا ملحوظا خارج ألمانيا. لكنّ اللساني الشاب شلايشر كان مهتمّا بها قبل أن يتصوّر نفسه الممثّل الرئيسيّ للنظرية التطوّرية اللسانية.

وتدافع الأنتروبولوجيات الأخرى، مثل أنتروبولوجيا هينروث، عن القيم المسيحيّة، وتعتنق القول بالخلق، وهو موقف استمرّ رودلف فاغنر (R. Wagner)، ووريث بلومنباخ في منبره بجامعة غوتنغن، في الدفاع عنه. وكان بلومنباخ عارض فكرة «القوة الحيوية» اللاسببيّة بمبدإ قوة ولّادة نيوتنية هي (Bildungstrieb) [«السلوك التكويني»]، مبدإ يقرّبه من كنط (لونوار، 1980، Lenoir).وأثارت محاضرة قدّمها فاغنر «النزاع في المادية» (Materialismusstreit) وفجّرت الخصومات في العلن[1] (كارل فوغت، «*إيمان العجائز والعلم*»، غيسن، 1855). وسنشهد في جانب اللسانيات أوغست فريدريش بوت يعتمد على أطروحة الخلق المتعدّد التي توجد في نصّ فوغت (Vogt) عندما سيهاجم نظرية عدم المساواة التي يدعو إليها غوبينو «*لامساواة السلالات البشريّة، خاصّة في الناحية اللغوية...*» (1859)[2] ثمّ، لاحقاً، عندما سيعارض الشرح المُعاد باستمرار لأصل اللغات بأسطورة برج بابل (بوت، ضد كلاون *Kaulen* أو *الأفكار الأسطوريّة عن أصل الشعوب واللغات*، 1863)[3] وفي الحقيقة، يتعلّق الأمر باستعراض شامل لتكامل الأبحاث اللسانية والأنتروبولوجية (ليوبولد، 1983، Leopold).

وصاغ بوت نظامه في تصنيف اللغات السلالي مناقضا المعايير «الفيزيولوجية» لشتاينثل (Steinthal) قبل أن يذيع اسم داروين، وقد تصوّر نظامه ترتيبا عموديّا مشجّرا تحت راية النظام شبه الليني (linnéen) الذي اقترحه رمسوس راسك منذ 1819 حيث «الأعراق» أو المجموعات الوراثية (*أجناس لغوية*، *Sprachgeschlechter*) تشمل درجات

---

1 - Carl Vogt, *Kölerglaube und Wissenschaft*, 1855.

2 - *Die Ungleichheit mensschlicher Rassen, hauptsächlich vom sprachwissenschaftlichen Standpunkte aus…*, Halle, 1856.

3 - *Anti-Kaulen Oder Mythische Vorstellungen Vom Ursprunge Der Völker Und Sprachen*, Lemgo et Detmold *1863*.

الشعوب أو اللغات [283]، وتشمل هذه الرتب الأرومات ثمّ تليها الأغصان التي تنتمي إليها الشعوب أو اللغات المتمايزة في صورة لهجات (المصدر السابق، 1856، ص.190-201). وكان فاتر وإرمن (Ehrmann) قد أوحيا بالتشجير[1] (*أرشيف الإثنوغرافيا واللغويات*، 1808) وقبلهما بونّي (Bonnet)، لكن بوت كان يبتغي نظاما «طبيعيّا» على نمط جوسيو (Jussieu) يضمن الحيادية غير التقييميّة للمكوّنات. إلّا أنّ الحلول التي يقدّمها مختصّو الأعراق بجميع اتّجاهاتهم من بلومنباخ إلى فايتز (Waitz) بدت له حلولا هشّة متضاربة، مثلما بدت له مماثلة العائلات اللغوية بالمجموعات العرقية مماثلة مشكوكا فيها. وفي هذه الظروف يتبيّن النموذج الدرويني ضمانا للصبغة العلمية وواعدا بإمكانية صوغ المبادئ المنظمة للحياة واللّغة وتطوّرها في قوانين.

وخلال النصف الثاني من القرن 19، ترسّخت أنتروبولوجيا في صيغة الجمع. ويمكن أن نذكر، بشيء من التبسيط، أربع حزم متناقضة ذات متغيّرات متداخلة مع اللسانيات، ويمثّلها أساساً فايتز وفيرشو (Virchow) وهاكل (Haekel) وفونت (Wundt)، وهي تغلّب إدماج الماديّ والروحيّ، أو علم الصرف أو أيضاً التطوّر و/أو علم النفس.

وتطابق الأجزاء الستة لكتاب تيودور فايتز «*أنتروبولوجيا الشعوب البدائية*»، (1859-1872)[2] آخر تأليف للمعرفة العرقية الأنتروبولوجية التي تراكمت من الرحلات حيث المسائل اللسانية قليلة العرض نسبيا، أقلّ ممّا هي في المجموعة التأليفية التي سبقتها ووضعها جيمس كاولس بريشار (James Cowles Prichard)، ونشرت بترجمة رودلف فاغنر إلى الألمانية بعنوان «*التاريخ الطبيعي للجنس البشريّ*»، (1840، 5 مجلّدات)[3]، وفيها مناقشة للمسائل الجدلية عن الأصول وأنواع التوزيع الإثنيواللغوي. وأهديت النشرة الأصليّة من هذا المؤلّف الذي وضع في 1836-1847، والمزيدة باستمرار منذ 1813، إلى بلومنباخ.

وبعد هذا، سيصبح علم السلالات والأنتروبولوجيا مجالين منفصلين رغم أنّهما يجتمعان في الجمعيات العلمية المحدثة منذ 1869. وعلم السلالات وحده هو الذي

---

1 - *Archiv für Ethnographie und Linguistik*, Weimer, 1808.

2 - l'*Anthropologie der Naturvölker*,Leipzig, *18591872-*,

3 - *Naturgeschichte des Menschengeschlechts*,Leipzig, 1840, 5 vol.

حافظ على تحالف مع اللسانيات[1] (أدولف باستيان، *اللغة والدراسات المقارنة مع التركيز بشكل خاص على لغات الهند الصينية*، ليبزيش، 1870، و«علم السلالات والدراسات اللسانية المقارنة»، **مجلة علم السلالات**، 1872، ص.4)[2]. أمّا الأنتروبولوجيا فكانت تصوغ تقنيات للقيس عُدّت أكثر صرامة وقابلية للقيس الكمّي.

وفي 1859، عندما ظهر مؤلّف فايتز بالتزامن مع ظهور كتاب « *أصل الأجناس*» لدروين، كان الناس يحتفلون في ميونيخ بمرور مائة سنة على إنشاء الأكاديميّة الملكية للعلوم. وبالمناسبة ألقى الطبيب والاختصاصيّ في التاريخ المصريّ فرنز برونر باي (Pruner-Bey) خطاب الافتتاح (**الإنسان في الزمان والمكان: ماديا ولغويا وتاريخيا**، 1859)[3]، وتساءل فيه عن ضروب التوازي بين الأشكال اللغوية وأصناف الأجسام الإنسانية التي تبرزها «الإثنولوجيا» في المفهوم الفرنسي. ويدرس هذا العلم الثلاثيّ الأجزاء - الذي يوزّع جهوده بين المقارنة التشريحية الفيزيولوجية واللسانية والتاريخية - على السواء، النسيجَ الماديّ للأعضاء البشريّة و«النسيجَ الروحيّ» للغة كائنا عضويا. [284] فالكلمة والصَّدَفَة أحفوران مميّزان، بنفس القدر، للتطوّر العضويّ الذي يمكن أن يحدّد تاريخه وتضبط «قوانينه»، في حين يظلّ أصلها عصيًا على التحليل.

والجديد هو انبثاق الزّمن، زمن الأحافير والأنساق البطيئة لحقبة ما قبل التاريخ. لكن السلطة شبه الديكتاتورية لمؤسّس جمعية الأنتروبولوجيا رودلف فيرشو (R. Virchow) الطبيب الماهر والسياسيّ البرلينيّ مبدع طب الأمراض الخلويّة ترفض هذا الانبثاق، فقد عطّل فيرشو الاستنتاجات التي قد تُستخلص من اكتشافات الإنسان النيأندرتالي (Neanderthal) المتاحة منذ سنة 1857 وتلك المتعلّقة بالإنسان المنسوب إلى الطوفان التي وصفها كارل ماشكا في كتابه «**الإنسان الطوفاني في مورافيا**» (1886)[4]. وكان وجود «**العمود الفقري العقليّ**» (*spina mentalis*) دليلا حقيقيا هذه المرّة على القدرة على الكلام. واستعاد هيمن شتاينهال هذه المسألة في كتابه عن

---

1 - Adolf Bastian, *Sprachvergleichende Studien mit besonderer Berücksichtigung der Indochinesischen Sprachen*, Leipzig, 1870.

2 - «Ethnologie und vergleichende Linguistik», *Zeitschrift für Ethnologie*, 1872

3 - *Der Mensch im Raume und in der Zeit: physisch, sprachlich, geschichtlich*, 1859.

4 - *Der diluviale Mensch in Mähren*, 1886.

«أصل اللّغة» (الطبعة الرابعة. 1888، ص.264-270)[1]. وكان فيرشو يرى هذه القدرة انحرافا مرَضيا، إذ يبدو له القول بعلاقة أبناء العمّ أو الخال أو في الأسوإ البنوّة النّسَبية مع القرد الذي يقول به أتباع نظرية النَّسَب قولا مشكوكا في صحّته. وفي 1877، شبّ بين هاكل (Haeckel) وفيرشو جدال علني يكشف عن تصوّرات مختلفة للعلم: فهاكل كان يدعو إلى حرية البحث ولو كانت حرية افتراضيّة، في حين كان فيرشو ودو بوا-ريموند يذكّران حدود مادّة المعرفة بعبارات ظلّت شهيرة («تقدّم» – *progrediamur*- من ناحية، و«كبْح» - *restringamus*- و«نحن لا نعرف ولن نعرف أبدا» –ignorabimus*[2]- من ناحية أخرى). وفرنز ماوتنر (F. Mauthner) الذي كان يزعم في 1901 أنّ أيّ لغة أصليّة يعاد تركيبها (Ursprache) لا يمكنها أن تنفذ إلى عمق الحقب الإحاثية القديمة، كان يشير في الوقت نفسه إلى أنّ فيرشو انتهى إلى عدم الاعتراف بالجنس البشريّ مفهوماً دقيقاً للعلوم الطبيعية (اللسانيات والأناسة»، مساهمات في *نقد اللّغة*» لايبزيش، المجلّد الأوّل، ص.665-667)[3].

وكان الاختصاصيّ في علم الحيوان إرنست هاكل (Haeckel)، إذن، رائد الدروينيّة الألمانية، بل نبيّها. فقد أذكت دروسه في 1867-1868 التي نشرت في كتاب «*تاريخ الخلق الطبيعي*» (برلين 1868)[4] نقاشات مع زميله في إيينا (Iéna) اللغوي أوغست شلايشر الذي كان، بسبب تأثره بالنظرية الخلويّة لشلايدن (Schleiden) وبالنظرية التطوّرية لكارل فوغت (Vogt) وعلم الإحاثة لشارل ليال (Ch. Lyel)، يدافع منذ سنة 1850، عن القول بوجود قوانين طبيعية تجعل اللغات تتطوّر تطوّر الكائنات الحيّة: تولد ثمّ تنمو ثمّ تموت. وفي 1863، أصبحت نظرية دروين، بصورة منطقيّة، نظرية «ضرورية» (*النظرية الدروينيّة واللغويات*[5]، رسالة مفتوحة إلى هاكل، و«في أهمية

---

1 - *Der Ursprung der Sprache*, 1888.

2 - (المترجم): عبارة « *ignorabimus* »اختزال للعبارة اللاتينية «*Ignoramus et ignorabimus*» بمعنى نحن لا نعرف ولن نعرف أبدا، وتستعمل للتعبير عن الشكّ في إمكانية تحصيل معرفة لكلّ مظاهر الكون أو تفسيرها.

3 - Sprachwissenschaft und Ethnologie», *Beiträge zu einer Kritik der Sprache*, Leipzig, vol. 1, p..665-667.

4 - *Natürliche Schöpfungsgeschichte, Berlin, 1868.*

5 - *Die darwin'sche Theorie und die Sprachwissenschaft.*

اللّغة في التاريخ الطبيعيّ للإنسان»، 1864)[1]. فهو يرى أنّ اللّغة هي المعيار الوحيد الذي يمكّن من «بناء نظام طبيعيّ وعلمي للإنسانية» (تورت، 1980، p. Tort) رافضا إسناد أيّ فضل إلى القيس الأنتروبولوجي في»تصنيف الإنسانية الحيّة راهنا». ولو غلبت اقتراحات شلايشر على الناس لكانت الأنتروبولوجيا لسانية.

ويناصر هاكل نفسه فكرة أنّ تحالف العلوم الطبيعية للإنسان واللسانيات يمكن أن يسهم في «الحلّ النهائيّ» للمسألة المحورية وإقامة «القانون الرئيس للتطوّر التدريجيّ للإنسانية» على ما يقوله في مقدّمة البحث الذي أنجزه قريبه فيلهلم بليك «*في أصل اللّغة، باعتباره الفصل الأوّل في تاريخ التطوّر البشريّ*»، (1868)[2]. [285] كان بليك، وهو رائد من أوائل اللسانيين الذين درسوا لغات جنوب إفريقيا دراسة ميدانية، عند هاكل مؤهّلا تأهيلاً مناسباً ليكون قادراً على دراسة القدرةِ على الكلام بالنسبة إلى النشاط العقليّ في الحيوان ولدى الإنسان والتحوّلِ من التعابير الحميمية إلى اللّغة المنطوقة.

وفي فينا أقام فريدريش مولر الاختصاصيّ في السنسكريتية «علم الأعراق اللساني». ويبدو من المحتمل جدّا أنّ هاكل اقتبس عنه نظام التصنيف العرقي حسب معايير اعتبرت أكثر استقراراً من معيار اللون أو المؤشرات الجمجمية وهي خاصيات الشعر المجعّد أو الناعم المطابقة لاثني عشر نوعا عرقيا. وحسب مولر، كان هذا النموذج قد اعتمد أثناء نشر النتائج الإثنوغرافيّة واللسانية للحملة النمساوية حول العالم بين 1857-1859. واستعمله أيضاً في «*علم الأعراق العام*» (فينّا، 1873)[3] إطاراً عامّا لتنظيم جرد لحوالي ألفي اسم للشعوب واللغات (ص.528-545) وأروماتهم الإثنيّة واللسانية التي يُنسبون إليها. وسيغذّي هذا البحثُ لاحقاً كتاب «*ملخّص في علم الحيوان والأنتروبولوجيا وعلم الأعراق*» في ثمانية أجزاء (برسلاو، 1880-1890)[4]، وقد نشره عالم الحيوان الدروينيّ غوستاف ياغر (G. Jager) الذي كان يعتبر الأنتروبولوجيا

---

1 - *Über die Bedeutung der Sprache für die Naturegestchichte des Menschen*, 1864.

2 - *Über den Ursprung der Sprache, als erstes Kapitel einer Entwiickelungsgeschichte der Menschheit*, Weimar, *1868, p.III-VIII.*

3 - *Allegemeine Ethnographie*, Vienne, *1873.*

4 - *Handwörterbuch der Zoologie, Anthropologie und Ethnographie*, Breslau, 1880-1890.

«سيدة العلوم الطبيعية» ويعتبر اللّغة وظيفة فيزيولوجية في الجسم، وهو ما يقوله في بحثه عن جذورها (مجلّة آوسلند [البلدان الأجنبيّة]، 42، 1867، *Ausland*).

واشتهر مولر خاصة بكتابه «*خطّة اللسانيات*»، (فينّا، 1876)[1] الذي يدفع فيه أطروحة شلايشر القائلة بأنّ اللسانيات يمكن أن تكون من علوم الطبيعة، فمنهجها وحده يقرّبها منها. فإذا أمكن أن نعالج اللغات الأدبيّة على أنّها كائنات حيّة فذلك محال في لغة المشافهة وهي التي يعتدّ بها قبل كلّ شيء. وحتّى إذا كانت اللّغة التي هي تعبير عن «*الطابع الوطني*» (*Volkstrum*) لا تتّحد مع العرق، فذلك لا يمنع علمَ الأعراق والأنتروبولوجيا المادية – اللذين يتّفقان في الموضوع لكن بتصوّر مختلف لهذا الموضوع – من أن يتعاونا:

> في حين يعتبر علم الأنتروبولوجيا الإنسان عيّنة من النوع الحيواني إنسان (*homo*) حسب هيئاته المادية والنفسية الطبيعية، يرى علم الأعراق الإنسان فردا ينتمي إلى مجتمع مخصوص يقوم على العادات والتقاليد وتوحّده لغة مشتركة (المرجع السالف، 1873، ص.1).

ويعترضنا عند مولر مفهوم «*أزمة اللّغة*» (*Sprachkreise*) الذي استعمله بعد كريستين جاكوب كراوس (Ch. J. Kraus) في 1787 في شأن بلّاس (Pallas) ثمّ استعمله مجدّدا بوت في 1856. ويمكن للمرء أن يتساءل إنْ كان هذا المفهوم سيصبح ببنوّة مباشرة مفهوماً محورياً في مدرسة فينّا الانتشارية، يطبّقه فيلهلم شميت (W. Schmidt) على الثقافات واللغات في مؤلّفه «*العائلات اللغوية وأزمة اللّغة في العالم*» (فينّا، 1926)[2]. وتظهر هذه الموضعة للعائلات اللغوية أيضاً في فصل «اللّغة» في مرجع كلاسيكي في الأنتروبولوجيا الأمريكية (كروبر، *الأنتروبولوجيا*، نيويورك، 1923، 19482، ص.206--251)[3]، لكن، عند ظهور المدرسة الانتشارية الثقافية ـ اللغوية في بداية القرن العشرين، استعملت هذه الموضعة للعائلات اللغوية أيضاً سلاحا إيديولوجيا ضدّ النظرية التطوّرية الأحادية (moniste) المادية وتوصّلت

1 - *Grundriss der Sprachwissenschaft*, Vienne, 1876.

2 - *Die Sprachfamilien und Sprachkreise der Erde. 1926*

3 - A.L. Kroeber, *Anthropology*, 1923, 19482, p. 206-251.

بطريقة حاسمة إلى فصل ما هو «عرقي أنتروبولوجي» عمّا هو «عرقي لغوي» في التيارات الخاصّة بتكوّن الأجناس وتطوّرها في الأنتروبولوجيا البيولوجية.

[286] لم يكن فيرشو المناهض الوحيد لدروينية هاكل شبه الدينية. فمن منتقديه فيلهلم فونت (W. Wundt) الأستاذ في لايبزيش والذي بدأ بتدريس الأنتروبولوجيا الفيزيائية. فعلم النفس الجمعي عند فونت تجاوز الاختزالية الفيزيولوجية وميكانيكية علم النفس الفرديّ عند هربار (Herbart) التي كانت لا تزال ماثلة عند شتاينهل ولازروس (Lazarus)، ومعضلات الأنتروبولوجيا الفيزيائية أيضاً، وهو يروم أن يكون «تحليلا دقيقاً للعمليات الأوّلية للوعي». لذلك سيعكف علم النفس عنده وفي المقام الأوّل على الظاهرة المركزية التي هي ظاهرة اللّغة، لكن انطلاقاً من اختلاف التمثيلات التي هي «انعكاسات» للروح الوطنية (*Volksgeit*) التي تُعَدّ اللغات التعبير الحيويّ عنها («*علم النفس الشعبي. دراسة في قوانين تطوّر اللّغة، الأسطورة والعرف*. المجلد الأوّل، *اللّغة*، شتوتغرت، 1900)[1]. ففونت يرى في هذا العلم تتويجا لحركة ناجمة عن اللسانيات الألمانية (بروغمن ودلبروك وهرمن بول)، وعن المقارنيّة العرقية اللغوية عند فريدريش مولر مؤكّدة بأنتروبولوجيا إدوارد تايلور وعلم الاجتماع عند هربرت سبنسر (H. Spencer).

وعبّر دلبروك (Delbrük) عن انتقادات في كتابه «*القضايا الأساسية في الفيلولوجيا*» (ستراسبورغ، 1901)[2] تتعلّق بإدراج اللغات المنطوقة لدى شعوب مجهول تاريخها في العمل المقارنيّ ضمن تصنيف اللغات، وبتصنيف اللغات الإشارية في علاقتها باللغات المنطوقة وبمسألة أصل اللغات. وأجاب عنها فونت بأن استعاد مجمل هذه القضايا في كتاب «*تاريخ اللّغة وعلم النفس اللغوي*» (لايبزيش،1901)[3]، وأشار فيه إلى صعوبة الاختيار بين مختلف النظريات القائمة (دلبروك ولسبرسن Lespersen ودروين وكارل بوخر)، وإلى الطابع الخياليّ للغة أصليّة (*Ursprache*) تكشف عنها جذور أو أنصاف نغمات تستعملها قردة الغيبون [gibbon]، وهي أسطورة علمية نشرها دروين. فالنظرية النفسانية الفيزيائية الشاملة هي وحدها التي قد

---

1 - *Völkerpsychologie. Eine Untersuchung der Entwicklungsgesetze von Sprache, Mythos und Sitte*. Vol, 1 : *Die Sprache*, Stuttgart, 1900.

2 - *Grundfragen der Sprachforschung*, Strasbourg, *1901*.

3 - *Sprachgeschichte und Sprachpsychologie*, Lepzig, 1901.

تسمح بالبحث عن أجوبة صائبة. لكنّها تمثّل المحاولة الأخيرة لتأليف يكون على قدر من الصلابة.

وفي أنغلترا، اتّخذ إدوارد بونات تايلور - الذي يعدّ مؤسّس الأنتروبولوجيا الحديثة والذي اشتغل أيضاً باللّغة الإشاريّة - موقفاً حذرا: فالدراسات الفيلولوجية التي تشكّل سندا قيّما في استكشاف الماضي، لا تسمح بالعودة إلى أصول الأعراق، فما بالك بأصول الجنس البشريّ («اللّغة والعرق» في كتاب «**الأنتروبولوجيا**»، لندن، 1881). ولبيان ما قد تقدّمه دراسة اللغات لمعرفة التاريخ القديم للشعوب، اعتمد تايلور على أبحاث سايس (Sayce) وويتني وهوفولاك (Hovelacque) وفينسن (Vinson) وبكتات (Picktet) وشتاينهل ولكن أيضاً على أبحاث ماكس مولر المختلف بشأنها اختلافاً شديداً سواء في مسألة تصنيف اللغات أو في النظرية التطوّريّة. وسيقوم العديد من الدارسين بالطعن في تأكيدات مولر الذكية والسريعة الزوال معا في شأن «اللغات الطورانية»[1] أو سيعارضون دروين الذي عرض مولر أفكاره في دروسه عن «علم اللّغة» بين 1861 و1863، أو في دروسه التي تعلّقت «بفلسفة السيد دروين في اللّغة» ونشرت في «**مجلة فرازر**» (*Frazer's Magazine*)، وهي آراء سيدحضها خاصّة وليم دوايت ويتني (W. D. Whitney) في مقاله «الدروينيّة واللّغة» (*مجلة أمريكا الشمالية*، 1874، ص.119)[2]. فهذا الأمريكي الاختصاصيّ الشهير في السنسكريتية الذي سبق سوسير في الإعلان عن مقولة «اعتباطيّة العلامة» اعترض أيضاً على العضوانية الدروينيّة لشلايشر [287] في مقاله «شلايشر والنظرية الفيزيائية للغة»، (*مجلّة الدراسات الشرقية واللغوية*، 1873، ص.1، نيويرك)[3]، وعلى نفسانية شتاينهل في «شتاينهل والنظرية النفسانية في اللّغة» (نفسه)[4].

---

1 - () – (المترجم): نسبة إلى طوران وهي كلمة إيرانية لتسمية رحّل الشمال من الشعوب التي كانت تسكن بين بحر قزوين وبحر اليابان وتتكلّم لغات شتّى لكن لها خصائص مشتركة.

2 - Darwinism and Language, *North American Review*, 1874, p. 119 (Stam, 1976 et Hewes, 1978)

3 - Scheleicher and the Physical Theory of Language, *Oriental and Linguistic Studies*, 1873, p. 1, New York.

4 - Steinthal and the Psychological Theory of Language, *ibid.*

أمّا من جهة علماء الإحاثة والأنتروبولوجيين والبيولوجيين، فقد عمّ النقاش في تاريخ اللّغة ابتداء من الستينات قبل اقتراحات تايلور وبالتوازي معها (**في أصل اللّغة، المجلّة نصف الشهرية**، 1866، ص.4)[1]: إمّا بأن صاغوا، مثلما فعل شارل ليال (Lyell)، قوانين للتحوّل التدريجيّ للغات (***الأدلة الجيولوجية من العصور القديمة للإنسان، مع ملاحظات في نظريات أصل الأنواع بالتنوّع***، لندن، 1863، الفصل 23)[2] سيقتبس منها شلايشر وهاكل، وإمّا باقتراح نظريات جديدة تتعلّق بأصل اللّغة (glossogonie) مثلما فعل دروين نفسه في كتابه الأنتروبولوجي (***أصل الإنسان، والانتقاء في صلة بالجنس***، 1871، الفصل 19)[3] الذي كمّله بمؤلَّف «***التعبير عن الانفعالات عند الإنسان والحيوان***» (لندن، 1871)[4]، حيث يعارض هربرت سبنسر (1858)، ويفترض أنّ النطق ناسل عن الموسيقى. وسيقترح ألفرد روسل والّاس (A. R. Wallace) لاحقاً نظريّته في «التحرّك الفموي»، أوّلا في عرض لأنتروبولوجية تايلور (مجلة *Nature*، 24، 1881) ثمّ في دراسة خاصّة (تعبيرية الكلام أو تحرّكات الفم عاملا في أصل اللّغة، 1895المجلة النصف شهرية، 1895، ص.64)[5]. ولم يعد الأمر يتعلّق فقط بإقامة تسلسل النسب بين الإنسان والقرد فحسب، بل بمعرفة هل كان الكائن الذي يتوسّط بين الإنسان والحيوان – الكائن البدائي المنتصب القامة Pithecanthropus alalus/erectus- أبكم كما يوحي بذلك هاكل؟ وأين تقع حدود العقل بالتدقيق؟ (توماس هنري هوكسلي «في فرضية أنّ الحيوانات آلية، وتاريخها» 1874، نشر في «مناهج ونتائج: *أبحاث*»، لندن، 1893)[6].

وكانت دراسات الطبيب جيمس هنت (J. Hunt) سابقة لهذا النقاش الذي استمرّ في اللسانيات العصبية المعاصرة. وهي تتنزّل إجمالا في سياق بيشار (Pichard) وعلم

---

1 - «On the origin of Language», *Fortnightly Review*, 1866, p.4.

2 - *The Geological Evidence of the Antiquity of Man, with Remarks on Theories of Origin of Species by Variation*, Londres, 1863, chap 23.

3 - *The Descent of Man, and Selection in Relation to Sex*, Londres, 1871, chap 19.

4 - *The Expression of the Emotions in Man and Animals*.

5 - Expressiveness of Speech ; or Mouth Gesture as a factor in the Origin of Language, *Fortnightly Review*, 1895, p.64.

6 - Thomas Henry Huxley, « On the Hypothesis that Animals are Automata and its History », 1874, publié dans *Methods and Results: Essays*, Londres, 1893).

الأعراق في منتصف القرن. وكان هنت الذي أسس جمعية الأنتروبولوجيا بلندن في 1863 (والتي قامت بنشر ترجمات أبحاث بلومنباخ وفوغت) بدأ بالاهتمام بنظرية التلعثم واللجلجة و«بفلسفة الصوت واللّغة» (1854 و1859) ليولي اهتمامه في الآخر وبتأثير بول بروكا (P. Broca) بمسألة تحديد موقع اللّغة في الدماغ («في موضعة وظائف الدماغ، مع عناية خاصّة بملكة اللّغة»، «*المجلة الأناسيّة*» 1868 و1869، ص.6 و7)[1]، وهي مسألة توصّل فيها جون جاكسن (J. H. Jakson) الاختصاصيّ في الفيزيولوجيا العصبية، متأثرا بسبنسر، إلى حلّ مرْضيّ. لكنّ هذه النتائج لم تنشر إلّا بعد وفاته في العدد 2 من «أبحاث مختارة..» (**أبحاث مختارة: *تطوّر النظام العصبيّ وانحلاله. الكلام. ورقات متنوّعة..*»**، لندن، 1931)[2].

وأدّت حركة التدرّج نحو التخصّص إلى انقسام الأنتروبولوجيا العامة لتايلور إلى فروعها البيولوجية والثقافية الاجتماعيّة، حيث تعكف المجموعة الأولى على الإنسان باعتباره نوعا، والمجموعة الثانية على تنوّع إبداعاته، على أن تظلّ حقبة ما قبل التاريخ رابطا ينتمي إلى المجالين المنفصلين منهجيّا. [288] إلّا أنّه بعد نقل دراسة اللغات وخاصّة اللغات غير الأوروبية إلى مجال علم الأعراق نهائيا، كانت مدرسة فرنز بوآس الذي واصل في الولايات المتحدة (انظر القسم الرابع من هذا الفصل) بعض الاتّجاهات الألمانية والأنغليزية بأن حافظ على عادة إدماج الدراسة المشتركة للوقائع الجسدية واللسانية والثقافية («الأنتروبولوجيا الحديثة»، مجلة 98، 1943، *Science*، ص.2545-2546)[3].

أمّا في فرنسا، فحدث اللقاء بين الدراسات العرقية واللسانية، بالتوازي مع حدوثه في ألمانيا، لكنّ اللقاء اتّسم بسمات مخصوصة. ففي المسار التاريخي للأنتروبولوجيا الفرنسية، لا بدّ من ملاحظة أنّ نهاية القرن 18 تمثّل مرحلة مهمّة وذلك بظهور «جمعية راصدي الإنسان» (Société des Observateurs de l'Homme) والانشغال، الذي كان بارزا عند كوفيي (Cuvier) وفولني، بوضع معاييرَ تحكم تصنيف الأعراق

1 - « On the Localiisation of the Functions of the Brain, with special Reference to Faculty of Language », *Anthropological Review*, 1868 et 1869, p. 6 et 7.

2 - *Selected Writings : Evolution and Dissolution of the Nervous System. Speech. Various Papers...*, Londres, 1931.

3 - « Recent anthropology », in, *Science*, 1943, 98, p. 2545-2546.

والشعوب. وكانت مصطلحات «عرق» و«شعب» و«لغة» تغطّي، في تلك الفترة، مضامين متكافئة تقريبا، على ما تشهد عليه أعمال بلبي (Balbi).

وابتداء من سنة 1829، اجتهد وليام فريدريك إدواردز (W-F. Edwards) مؤسّس «جمعية علم الأعراق بباريس» في تحديد مجال علم الأعراق الذي أُخِذ على أنّه دراسة الأعراق البشريّة بالصلة مع اللسانيات والأنتروبولوجيا. وأشار إدواردز في ردّه على المؤرّخ أميدي تيارّي (Amédée Thierry) إلى مساعدة اللسانيات علم الفيزيولوجيا خاصّة في ما يهمّ البحث في أنساب الشعوب، مع تحفّظات على قيمة الخصائص اللسانية في تصنيف الأعراق البشريّة (في *الخصائص الفيزيولوجية للأعراق البشريّة في صلاتها بالتاريخ*»، باريس، 1829)[1]. وذكر لدعم تحليله - مثّله في ذلك مثل زميله فيفيان دو سان مارتن (Vivien de Saint-Martin) في (أبحاث في تاريخ الأناسة. في مقارنة الألسنة أساساً لتصنيف الأعراق البشريّة، مذكّرة *جمعية علم الأعراق بباريس*، 1845، ج2، ص. 45-47)[2] - عدم استقرار الخصائص اللغوية في مقابلة قرار الخصائص التشريحية. ويميّز هذا الحذر في استعمال المعطيات اللغوية التيارَ الفرنسي في علم الأعراق البشريّة الذي نجح في النأي عن نظرية المناخات لفيري (Virey) وعن مبادئ المدرسة الإثنولوجيّة البريطانية، على السواء. وكان المعيار اللغوي باعتباره عنصرا أساسيا في التصنيف العرقي قد دفع به الطبيب القائل بالأصل الوحيد جيمس كولس بيشار (J. C. Pichard) في كتابه (*أبحاث في التاريخ المادي للإنسان*»، لندن، 1813، الطبعة الثالثة، 1936-1847)[3] ثمّ استعاده تلميذه روبرت غوردن لاثام (R. G. Latham) في مؤلّفه (*التاريخ الطبيعي لأنواع الإنسان*، لندن، 1850)[4]. وإزاء ترجيح السمات اللغوية في تحديد الأعراق البشريّة وتصنيفها الذي دافع عنه **الإثنيون**، ردّ **الأنتروبولوجيّون** البريطانيون، وعلى رأسهم جيمس هنت، القائل بتعدّد الأصول، بأولوية خصائص تركيب الأجسام العضوية. أمّا الإثنولوجيا في فرنسا، وعلى خلاف ما كانت عليه

1 - *Des caractères physiologiques des races humaines dans leurs rapports avec l'histoire*, Paris, 1829.

2 - «Recherches sur l'histoire de l'anthropolgie. Sur la comparaison des idiomes comme base de la classification des races humaines », *Mémoire de la Société Ethnologique de Paris*, 1845, t.2, p. 45-75.

3 - *Researches into the physical history of man*, London, 1813, 3e éd. 1836-1847).

4 - *The natural history of the varieties of man*, London, 1850.

في بريطانيا العظمى، فكانت شغوفا بدراسة خصائص الأنواع العرقية (raciologie) تاركة فحص اللغات والعادات في مقام ثان. وبوجه من الوجوه، تقع الإثنولوجيا الفرنسية في نقطة اتّصال الفيزيولوجيين وخاصة كبنيس (Cabanis) الذي أخذت عنه موضوع الصلات بين الماديّ والروحيّ والأنتروبولوجيا المادية التي ستتطوّر في السنوات الخمسين من القرن 19. وبهذا أسهمت الخصائص القومية في تفريد العلاقات بين الأنتروبولوجيا واللسانيات في فرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى.

[289] وبالتوازي مع دراسة *اللغات*، كان *تحليل القدرة اللغوية* باعتبارها ملكة بشرية موضوع اهتمام المختصين في فراسة الجمجمة وخاصة فرنز جوزيف غال الذي طرح المبدأ القائل بأنّ البنية التشريحية للدماغ ترتبط ارتباط تلازم بالملكات الذهنية والمعنوية للإنسان (*في وظائف المخّ وفي وظائف كلّ جزء من أجزائه*، باريس، 1822-1825)[1]. فهو يرى أنّ الملكات الذهنية والمعنوية لها قاعدة في جزء محدّد من قشرة الدماغ، وهذا يتيح إقامة خارطة المواقع في المخّ وتحديد موضع عضو القدرة على اللّغة المنطوقة في الفِلق الأمامية للمخّ. وسيواصل الطبيب جون بابتيست بويّو (J-B. Bouillaud) الذي أثبت في 1825 الصلة بين إصابات المخّ والحبسة (aphasie) أبحاث غال في عضو القدرة اللغوية المنطوقة.

وسيقابل النقاش في وحدة الدماغ أو تجزئته بين *القائلين بوحدة الدماغ* المجتمعين حول فلورنس -(Flourens) وغراتيولي (Gratiolet) وليلو (Lélut)، *والموضعيْن*، أوبرتان (Aubertin) وبويّو (لنتيري-لاورا، 1970، ص.156 Lantéri-Laura، ولوبران/لولوو، 1979، Lebrun/Leleux)، وسيقسّم أعضاء المجموعة العلمية حتّى السنوات 1860. ففي هذه السنوات حدّد الطبيب بول بروكا، المنقطع عن تراث الفراسة الجمجمية، موضع القدرة اللغوية المنطوقة في الدائرة الثالثة الأمامية اليسرى من المخّ، ممّا أنعش النقاش حول المواضع في المخّ («في موقع ملكة اللّغة المنطوقة»، *نشرية جمعية الأنتروبولوجيا بباريس*، 1865، ج2، ص. 377--393 و«*في طوبوغرافيا الجمجمة والمخّ أو في الصلات التشريحية للجمجمة والمخّ*، باريس، 1876)[2]. ولئن كان

1 - *Sur les fonctions du cerveau et sur celles de chacune de ses parties*, Paris, 1822-1825

2 - « Du siège de la faculté du langage articulé », *Bulletin de la Société d'Anthropologie de Paris*, 1865, t.VI, p. 377-393.

يحسن حساب المدى الدقيق «لاكتشاف» بروكا بالنظر إلى أعمال بويّو وداكس (Dax) (يونغ، 1970، Young)، فممّا لا شكّ فيه أنّه كانت لهذا «الاكتشاف» سلطة مرجعية وأنّ الإحالة على مواضع المخ في الأعمال الأنتروبولوجية ستكون نادرة بعده (لنتيري-لاورا، 1970، Lantéri-Laura). إلّا أنّ دراسة القدرة اللغوية ستكون محور انشغال الأنتروبولوجيا المادية التي لئن نأت عن فراسة الجمجمة فإنها ستواصل فحص الصلات بين المخّ والقدرة اللغوية. فقد عكفت الأنتروبولوجيا الفرنسية، من إتيان سير (Etienne Serres) إلى لابورد (Laborde) مروراً ببروكا، على دراسة الأسّ البيولوجي للغة – وفي هذا المنحى، يمكن أن يُعدّ بروكا أحد مؤسّسي اللسانيات العصبية (بوتان، 1984، Bouton) - وعلى اللغات أداة تصنيف للأعراق البشريّة، على السواء.

وفي فرنسا، ترسّخت أنتروبولوجيا «بالمعنى الواسع للمصطلح»، تضمّ من بين ما تضمّه الأنتروبولوجيا الفيزيائية والإثنوغرافيا واللسانيات وعلم حفريات ما قبل التاريخ، وتمّ ذلك رفقة جمعية الأنتروبولوجيا بباريس التي أنشئت في 1859. وتحت سلطة بروكا، ممثّل حزب «الوحدة الجمهورية» في مجلس الشيوخ، ستسيطر جمعية الأنتروبولوجيا بباريس على حقل الأنتروبولوجيا من 1859 إلى 1880، ممّا عسّر ظهور أيّ اتّجاه فكري آخر بل لعلّه حال دون ذلك. وتمثّل الأنتروبولوجيا في فرنسا نظاما منسجما ومتكتّلا يتميّز بتوجّه يقول بتعدّد الأصول وغلبة الخصائص الفيزيائية، على خلافها في ألمانيا حيث تخترق الأنتروبولوجيا اتّجاهاتٌ مختلفة، وفي بريطانيا العظمى حيث توازى تطوّر الأنتروبولوجيا مع تواصل تراث بريشار في أعمال كرستين بونسن (Ch. Bunsen) وماكس مولر. [290] وساهمت اللسانيات التي اعتبرت فرعا من فروع الأنتروبولوجيا في بناء الأنتروبولوجيا «في المعنى الواسع» وهو ما تشهد عليه الدروس التي قدّمت في «مدرسة الأنتروبولوجيا» بباريس التي أنشئت في 1876، وكانت تضمّ منبرا للسانيات.

- *Sur la topographie cranio-cérébrale ou sur les rapports anatomiques du crâne et du cerveau*, Paris, 1876.

يميّز بروكا في نصّ شهير نشر في 1862 («اللسانيات والأنتروبولوجيا»، نشرية جمعية الأنتروبولوجيا بباريس، 1862، ج3، ص.264-319)[1] القدرة اللغوية (الثابتة وجزءا لا ينفصل عن الإنسان) عن *اللغات* (التي يمكن أن تتحوّل «حسب الوقائع السياسية والظروف الاجتماعيّة»). وبعبارة أخرى، إن كان عضو القدرة على اللّغة المنطوقة ثابتاً لا يتغيّر، فالأمر غير ذلك بالنسبة إلى وظيفة هذا العضو: اللّغة. وفي سياق تفكير بروكا، درس أنتروبولوجيون مثل جيرار دو ريآل (G. de Rialle) وهوفولاك (Hovelacque) وفنسن وزبرفسكي (Zaborovski) المنتمين إلى تيار أبحاث لشلايشر، مسألة أصل القدرة اللغوية وتطوّرها (أورو، 1989، Auroux): فبيّن آبل هوفولاك أستاذ الأنتروبولوجيا اللسانية في «مدرسة الأنتروبولوجيا» بباريس أنّه لمّا كانت القدرة على اللّغة حاصلة للإنسان، نجم عن ذلك أنّها نتيجة للانتقاء الطبيعي. وتفترض هذه القدرة، من جهة أنّها ثمرة لعملية تجويد، وجود كائن يؤمّن النقلة من الحيوان إلى الإنسان، ويكون الرائد المبشّر بالإنسان. واعتماداً منه على أبحاث غابريال دو مورتيي (G. de Mortillet) المختصّ في مرحلة ما قبل التاريخ، توصّل هوفولاك إلى استنتاج التطابق بين نتائج علم الإحاثة ونتائج اللسانيات، أي وجود كائن «سلف مبشّر بالتشكّل الخارجيّ للإنسان» كانت القدرة على اللّغة المنطوقة لديه بدائية، إن لم تكن معدومة («اللسانيات والسلف المبشّر بالإنسان»، الجمعية الفرنسية لتقدّم العلوم، *محاضر الدورة الثانية*، ليون، 1873، ص.613) [2]. [291] وينجم عن ذلك حسب هوفولاك أنّ الرائد المبشّر حصلت لديه القدرة اللغوية في أماكن مختلفة ممّا أدّى إلى ظهور أعراق بشرية عديدة (*اللسانيات. التاريخ الطبيعي للغة*، باريس، 1876)[3]. ولمّا كان تعذّر اختزال العائلات اللسانية دليلا على تعدّد الأعراق في أصولها، فإنّ اللسانيات تقدّم حجة فائقة لنصرة القول بنظرية تعدّد الأصول البشريّة، على ما أشار إليه بروكا في 1862.

1 - « La linguistique et l'anthropologie », *Bulletin de la Société d'Anthropologie de Paris*, 1862, t. III, p. 264-319.

2 - « La linguistique et le précurseur de l'homme », Association française pour l'avancement des sciences, *Comptes-rendus* de la 2e session, Lyon, 1873, p. 613.

3 - *La linguistique. Histoire naturelle du langage*, Paris, 1876

وأدرج الأنتروبولوجيون اللسانيون الفرنسيون المتابعون لشلايشر في تصنيفه الصرفي للغات هذا التصنيف في أفق تحويلي «مثلما نجمت ظاهرة الإلصاق في اللغات من نظرية المقاطع الأحاديّة، نجم الإعراب التصريفي عن الإلصاق» (هوفولاك، «تصنيف اللغات في الأنتروبولوجيا»، *مجلة الأنتروبولوجيا*، 1878، ج7، ص.23)[1]، وسعوا إلى أن يصوغوا للغات «أشجارا للأنساب» تحوي اللغات الأمّهات والأغصان والفروع (جوليان جيرار دو ريآل، « التحويلية في اللسانيات»، *المجلّة العلمية*، 3 أفريل 1857، ج8، ص.943-946)[2]، على شاكلة الأنواع الحيوانية. فللغات إذن ديناميكيتها الخاصة بها بعيداً عن العرف البشريّ. فهي في تطوّر لا ينقطع إلى حدّ أنّه يمكن، حسب هوفولاك، بيان «حياة اللغات»، إلّا أنّ تصنيف لغتين في مجموعة واحدة بحسب تماثلهما في البنية، لا يقطع البتة بصلة نسب محتملة بين النظامين اللسانيين.



النصف الأيسر من الدماغ حسب بروكا

(سبك في الجصّ، كلية الطب، شارع الآباء القديسين، باريس -rue des Saints-Pères).

1 - Abel Hovelacque, « La classification des langues en anthropologie », *Revue d'anthropologie*, 1878 ; t. VII, p. 23.

2 -.Julien Gerard de Rialle, «Le transformisme en linguistique », *Revue scientifique*, 3avril 1875, t. VIII, p. 943-946.

وبوسع اللسانيات، باعتبارها علما طبيعيّا، أن تلجأ إلى الطرق المستخدمة في مجالات أخرى وخاصّة في علم الإحاثة. فالمماثلة التي وضعها أدولف بيكتي (Pictet) بين الكلمة والعَظْم تجعل ممكنا، انطلاقاً من الكلم، الترقّي إلى الأشياء والأفكار (*الأصول الهندية الأوروبية للأرياس البدائيين. دراسة إحاثية لسانية*، باريس، 1859-1863)[1]. وعلى خطى الإحاثة التي كشفت تراكم طبقات جيولوجية مختلفة، كان بإمكان اللسانيات، من جهتها، أن تبيّن أنّ اللغات قد تطوّرت وهي تراكم طبقات شتّى توافق مراحل التطوّر المختلفة. وسيدحض الاختصاصيّ في السنسكريتية فكتور هنري (V. Henry) (*تناقضات لغوية*، باريس، 1896)[2]، لاحقاً هذا الإجراء الذي استعمله ماكس مولر (*في تراصف اللّغة طبقات*، لندن، 1868)[3].

وكان إرنست رونان (Renan) قد انتقد الفرضية القائلة بتطوّر اللغات في تشكّلها والتي تفترض وضعا أحاديّ المقطع في أصل اللغات كلّها (*في أصل اللّغة*، باريس، 1848، الطبعة الثانية منقّحة ومزيدة، باريس، 1858)[4] إذ رفض، معارضا في ذلك جاكوب غريم، البساطة البدائية المحتملة للغة، وألحّ على المزج التوفيقيّ. وشاطره هذا الرأيَ الروحاني ليون دو روني (L. de Rosny) أمين «جمعية الإثنوغرافيا» التي أسست في سنة 1859 والذي شكّك في كتابيه «*لمحة عامّة عن اللغات السامية وتاريخها*» (باريس، 1861)[5] و«*في أصل اللّغة*» (باريس، 1869)[6] في منوال تطوّريّ للحالات الثلاثة وفي الحتمية البيولوجية للغة، موجّها بذلك بحثه عن الصيغة البدائية للغة نحو الجمل.

[292] وعلى خلاف هذا، سيرفض الأنتروبولوجيون ومنهم بروكا وهوفولاك وكاترفاج (Quatrefages) بشدّة مصادرة الحتمية العرقية اللسانية التي أقرّها اللسانيون (موري Maury وشافي Chavée). وانتهي ألفريد موري في تصنيفه اللغات إلى خمس عائلات لغوية («في توزيع اللغات وتصنيفها» نشر في نوت وغليدن، *الأعراق*

---

1 - *Les origines indo-européennes ou les Aryas primitifs. Essai de paléontologie linguistique*, Paris, 1859-1863.

2 - *Antinomies linguistiques*, Paris, 1896.

3 - *On the stratification of language*, London, 1868.

4 - *De l'origine du langage*, Paris, 1848, 2e édition revue et augmentée, Paris, 1858.

5 - *Aperçu général des langues sémitiques et de leur histoire*, (Paris 1861).

6 - *De l'origine du langage* (Paris, 1869).

البشريّة الأصليّة في الأرض، فيلادلفيا، 1857، ص.25-86)[1] إلى أنّها تتطابق مع التوزيع الجغرافي للأعراق، وكان هدفه أن يبيّن، خلافا لرأي بوت، عدم المساواة أصلا بين الأعراق وبالتالي عدم تساويها الطبيعيّ في التعابير الجاهزة. وهذه حجّة استعارها موري من أرتور غوبينو (*بحث في عدم مساواة الأعراق البشريّة*، باريس، 1853-1855)[2]، لكنّ موري تجنّب اعتناق الاستنتاجات الواردة في هذا الكتاب [القائلة] بأنّ اختلاط اللغات مثله مثل اختلاط الأعراق علامة على الانحطاط والانحلال. ورغم ذلك لم تصبح المعادلة بين اللّغة والعرق مبدأ لسانيا إلّا مع هونوري شافي «العالم اللساني البلجيكي الذي دعته دراساته اللسانية إلى أن شقّ مسوحه الرهبانية» حسب عبارة جوليان فنسن. فقد درس شافي عائلتين لغويتين مختلفتين، اللغات السامية واللغات الهندية الأوروبية، وأفضى به ذلك إلى القول بأنّ هاتين اللغتين مختلفتان جذريا، وهو ما يمثّل، في رأيه حجّة، على التنوّع الأصيل في التنظيم الدماغي للعرقيْن اللذيْن يستعملان هاتين اللغتين («في الموازاة بين اللغات السامية واللغات الهندية الأوروبية»، نشرية *جمعية الأنتروبولوجيا بباريس*، 1862، ج3، ص.198-203.)[3]. ولمّا كانت الحجّة على تنوّع الأعراق البشريّة قائمة، تبع ذلك أنّ كلّ عرق «جسّم تلقائيا منتجات التنظيم العقلي لديه في لغة» (*اللغات والأعراق*، باريس، 1862، ص.59-60)[4]، ومن هذا تنشأ إمكانية الاستدلال على اللغات من الأعراق والعكس بالعكس «[...] هذا العرق نظير هذه اللّغة، وهذه اللّغة نظير ذاك العرق، ولا يقدر عرق واحد على أن تكون له لغتان» (ص.8). ويمنح البحث عن كلمات أحاديّة المقطع وعن «هذه الوقائع الأصيلة في اللّغة» الأنتروبولوجيّ دلائلَ لا تُدحض على «التطوّرات الأولى لكل عرق من الأعراق البشريّة».

وستثير الاقتراحات النظرية لشافي جدالا محتدّا في أوساط الأنتروبولوجيا وخاصة عند بروكا. فوفاء منه للتراث الفكري لإدواردز واجَهَ [بروكا] مؤسّس جمعية الأنتروبولوجيا بباريس، التحوّل التاريخي للعوامل الثقافية بثبات الخصائص الفيزيائية.

---

1 - «On the distribution and classification of tongues » in J. C Nott et G.R. Glidon, *Indigenous Races of the earth*, Philadelphia, 1857, p. 25-86.

2 - *Essai sur l'inégalité des races humaines*, Paris, 1853-1855.

3 - Sur le parallèle des langues sémitiquues et des langues indo-européennes », *Bulletin de la Société d'Anthropologie de Paris*, 1862, t. III, p. 198-203.

4 - *Les langues et les races*, Paris, 1862, p. 59-60.

لهذا، تعود الأولوية في تصنيف للأعراق، إلى الخصائص المادية بسبب ثباتها، عملا بالمبدإ الطبيعي القائل بأنّ الطبائع تابعة لها («اللسانيات.. والأناسة»، نشرية جمعية الأنتروبولوجيا بباريس، 1862، ج.1، ص.282)[1]. إلّا أنّ بروكا، ولمقاومة الأطروحات القائلة بأحاديّة الأصل وخاصة نظريات ماكس مولر القائمة على مبدإ أنّ التنوّع الحاليّ في اللغات شاهد على قرابة موغلة في القدم، وبالتالي على وحدة الجنس البشريّ، سيبيّن بطء التغييرات في المجال اللغوي بالاعتماد على تحليل معجم اللهجات البولينيزية التي درسها دومن دورفيل (Dumont Durville) وهوراسيو هاله (Horatio Hale). وفي نصّه الصادر سنة 1862، انتقد هذا الأنتروبولوجيّ، على السواء، محاولات التصنيف التي قام بها ماكس مولر وبريشار، والموازاة التي طرحها شافي بين الأشكال اللغوية وأنماط التنظيم الذهني. [293] وتجدر الملاحظة أن بروكا استقى حججه من أعمال رونان الذي بيّن، متّبعاً خطّ شتاينهل الفكري، في مرحلة أولى، أنّ «اللّغة لم تخلق بعَمد مسبّق» (في أصل... السالف، ص.31)، ثمّ «أنّ كلّ عائلة من اللغات هي نتيجة لعبقرية كل عرق من الأعراق، بلا جهد وبلا تردّد وخطإ» (ص.94)، وفي الآخر، أنّ «تقسيمات اللغات لا تقتضي ضرورة تقسيمات في الأعراق» (ص.203). وتوافقا مع هذا الفكر، استنتج بروكا أنّ العلاقات اللغوية بين شعبيْن يمكن أن لا تمثّل دليلا على علاقة «دموية» بينهما، فما بالك بتماثلهما الإثنيّ. وما يستخلص من دروسه دقيق جدّا: على اللسانيات «من جهة أنّها مصدر لتحديد الأعراق وما يجمع بينها وما يفرّق» أن تقدّم للأنتروبولوجيا «معلومات لا قرارات» (مدخل «أنتروبولوجيا»، دوشمبر (إدارة)، *المعجم الموسوعي للعلوم الطبيّة*، 1866، مجلّد 5، ص.9)[2]. وعلى امتداد الجدال في الصلات بين الأنتروبولوجيا واللسانيات في جمعية الأنتروبولوجيا بباريس، سيواجه بروكا خصما عنيدا ومحاورا مفضّلا، في نفس الوقت، هو الطبيب فرنز برونر باي. فقد كان برونر باي يقول بأحاديّة الأصل ولا يفتأ يشكّك في معادلة العرق واللّغة التي طرحها شافي وفي الغلبة المزعومة للخصائص المادية في التصنيف العرقي (نشرية جمعية الأنتروبولوجيا بباريس، حصص أيام 3 ماي و19 جوان و3 جويلية 1862، و«في

1 - « La linguistique… et l'antropologie », *Bulletin de la Société d'Anthropologie de Paris*, 1862, t. I, p. 282.

2 - Article « Anthropologie », Dechambre (dir) *Dictionnaire encyclopédique des sciences médicales*, 1866, t. V, p. 9.

الأنتروبولوجيا العامّة. اللّغة باعتبارها خاصية أناسيّة وأهمية اللسانيات بالنسبة إلى علم الأعراق»، نفسه، 1864، ص.126-135)[1].

أمّا هوفولاك، مؤسّس «*مجلّة اللسانيات والفيلولوجيا المقارنة*» في سنة 1867، صحبة شافي، فاتّخذ موقفاً وسطا يدعم، في آن واحد، تبعية السمات اللسانية للخصائص المادية، والحتمية العرقية اللغوية («اللسانيات ونظرية دروين» *مجلّة الأنتروبولوجيا*، 1872، ج.1، ص.105-109: *اللسانيات*...، السالف)[2]. وتحذيره من استغلال الموازاة بين الأعراق واللغات لأغراض سياسية مثال على نزاهته الفكرية (*اللغات والأعراق والقوميات*، باريس، 1873)[3]، في الوقت الذي كشف فيه الجدال بين كواتروفاج وفيرشو عن التبعات الإيديولوجية لعلم الأنتروبولوجيا.

لذلك، لئن تداخلت الأبحاث الأنتروبولوجية واللسانية، فلا مهرب من الإقرار بأنّه على ضوء إشكاليّة أنتروبولوجية تتّصل بدراسة الأعراق أضحت دراسة اللغات تحظى بالاهتمام. وانطلاقاً من هذا، لا غرابة أن تكون عملية تكوّن اللغات وتطوّرها مقدّمة على تحليلها الداخليّ. وظل منوال اللسانيات باعتبارها علما طبيعيا المقتبس من شلاغل وشلايشر هو الغالب، وبالتالي غلب التصنيف الشكليّ الخارجيّ على التصنيفات النسَبية الوراثية والنفسية. والشأن عكس ذلك في ما يتّصل بالتيار الإثنوغرافيّ ذي الطابع الأحاديّ الأصل الذي يستقي جذوره من أعمال ماكس مولر وتيلور (اللغات باعتبارها منتَجا للثقافة، حسب تعريف الثقافة الشهير الذي اقترحه [تايلور] في كتابه «*الثقافة البدائية*» في 1871). فالقدرة اللغوية المجلّلة «بطبيعة روحية»، والتي هي «مرآة انبثاقات الروحِ البشريّة» [294] تستعمل، حسب ليون دو روني (L. de Rosny)، استعمالاً مهينا إذا أُخذت عنصرا أساسيا في تصنيف الأعراق والقوميات» (لمحة...، المصدر السالف، ص.9). وهكذا، تتجلّى، مع الجمعية الإثنوغرافيّة، ملامح إثنوغرافيا لسانية تخلّص اللسانيات من هيمنة البيولوجيا

---

1 - Bulletin de la Société d'Anthropologie de Paris, séances du 15 mai, 19 juin et 3 juillet 1862.

« Sur l'anthropologie générale. Le langage comme caractère anthropologique et l'importance de la linguistique pour l'ethnologie », Ibid., 1864, p. 126-135.

2 - « La linguistique et la théorie de Darwin », *Revue d'anthropologie*, 1872, t.I, p.105-109 : La linguistique…, *op. cit.*

3 - *Langues*, *Races*, *Nationalités*, Paris, 1873.

لتربطها بالعلوم التاريخية وتفتح الباب لمقاربة اللّغة مقاربة اجتماعيّة. إلّا أنّ الجمعية لم تقو، وهي خِلو من برنامج نظريّ ومنهاجيّ ورغم جهود لوسيان أدم (L. Adam) («هل اللسانيات علم من علوم الطبيعة أم علم من علوم التاريخ؟»، ***مجلة اللسانيات والفيلولوجيا المقارنة***، 1881، ج.19، ص.373-395)[1]، على إقامة الأسس لإثنوغرافيا لسانية كانت تشهد في النمسا وألمانيا (مع مولر) وفي الولايات المتّحدة (مع دانيال برينتن (D. Brinton) وهوراسيو هاله وغيرهم) ضربا من الانطلاقة.

ورغم هذا فإنّ تيار الأنتروبولوجيا البيولوجية كان محلّ نقد، منذ السنوات 1860، من قِبل ميشال بريآل («علم اللّغة» في «*المجلّة العلمية*»، 1879/4/26، ص. 1005-1011، ***ومقالات شتّى في علم الأساطير واللسانيات***، باريس)[2] الذي عبّر عن تحفظات جدّية في موضوع نظريات التطوّر اللساني وخاصة [نظرية] شلايشر، وذلك استلهاما من أبحاث كوندياك وهومبلت وبوب (الذي كان ترجم كتابه «***النحو المقارن للغات الهندية الأوروبية***» في 1866). وتأثّرا بأعمال درمستيتر (Darmesteter) وبريآل من جهة وبمدرسة علم الاجتماع الفرنسية من جهة أخرى، يعود الفضل إلى أنطوان ميّي (Meillet) في بيان أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعيّة وأنّها، بهذا المعنى، محكومة بخصائص المظهر الخارجيّ والإكراه (*اللسانيات التاريخية واللسانيات العامّة*، باريس، 1921)[3]. وفي هذا السياق، لا ينبغي ألاّ يكون البحث عن ظروف حياة اللغات والتغييرات التي تصيبها في البنية التشريحية للأعضاء ولا في الاشتغال النفسيّ، بل في بنية المجتمع ذاتها.

وتكمن خصوصية الوضعية الفرنسية في أنّ اللسانيات كانت شديدة الالتصاق بإشكاليّة أنتروبولوجية (تطوّر اللغات/تطوّر الأنواع -أصل واحد موحّد/أصول متعدّدة) ممّا أثّر في تطوّرها اللاحق. وتجلّى تحرّر اللسانيات من وصاية الأنتروبولوجيا في تبعيتها إزاء علم الاجتماع الدوركايمي. وعلى خلاف الأمر في الولايات المتحدة حيث تداخلت الدراسات الإثنوغرافية واللسانية مع فرنز بوآس (F. Boas)، ينبغي أن ننتظر، في هذا المجال نفسه، نهاية السنوات 1920 حتّى تتجدّد الصلات بين الأنتروبولوجيا واللسانيات تحت تأثير دروس مارسيل موس (M. Mauss).

1 - « La linguistique est-elle une science naturelle ou une science historique ? », *Revue de linguistique et de philologie comparée*, 1881, t.XIX, p. 373-395.

2 -. « La science du Langage », *Revue scientifique*, 26 avril 1879, p. 1005-1011.

-*Mélanges de mythologie et de linguistique*, Paris.

3 - *Linguistique historique et linguistique générale*, Paris, 1921.

القسم الثالث:

معالجة الأمراض الكلامية والفرضيات في اللّغة البشريّة

أنطونينو بنّيزي

(Antonino Pennisi)

[295] اعتبرت اللّغة دائماً، في تاريخ العلوم اللغوية، موضوعاً تاريخيًا وطبيعيًا في نفس الوقت. وكانت وجهة النظر الطبيعية دائماً هي الأوضح؛ إذ تستهدف المقاربة الطبيعية للغة أسسها البيولوجية: فيزيولوجية الجهاز الصوتي وسيميائية الصوت ومسار التعلّم والعلاقة بين آلية الكلام وبنية المخّ. أمّا البعد التاريخي للغة، ففيه على العكس، معانٍ كثيرة. ومن وجهة نظر تطوّر الكائن الفرد، يُعلي المنظور التاريخي من شأن دور التجربة والبيئة والسياق في تكوين المقولات اللغوية. ومن زاوية المراحل الأولى لتكوّن الأجناس وتطوّرها، تعتمد النظرة التاريخية على دور التراث والتعليم ونقل اللغات. وغالباً ما اجتمعت النظريّتان الطبيعية والتاريخية في وحدة الإنسان المتكلّم. إلا أنّه، رغم هذا التوازن النسبي، لم يتمّ الإقرار أبداً بتساوي القيمة العلمية للنظريتيْن. فقد ارتبطت النظرية الطبيعية بنموذج دلاليّ حتميّ لم يتخلَّ عن أنّ اللّغة ليست إلا «جردا» (انظر ص.291)، في حين حظيت النظرية التاريخية بانتشار واسع، خاصّة بعد فشل المدرسة الطبيعة في اللسانيات (انظر القسم السابق). فماذا يقع عندما تترك دراسة الإنسان المتمتّع بسلامته العضوية للعناية بدارسة الإنسان المنزوع القدرة على الكلام أي الإنسان الذي لم يكتسب القدرة على الكلام (الأبكم) أو ذاك الذي فقدها (المصاب بالحبسة)؟

كان لانقلاب زاوية النظر هذه أنصار مرموقون. فقد أقام فيكو (Vico) كلّ نظريته في انبثاق نظام التواصل اللغوي (glottogonie) على فرضية «اللغات المصمتة» (Lingue mutole).[296] واستعمل الفلاسفة، من لوك حتّى ديدورو وكندياك، أمراض الحواس في بياناتهم عن طبيعة اللّغة و/أو أصلها؛ ولم يكن الأمر يتصل [لديهم] باهتمامات علمية بل باستعارات فلسفية. فالأدبيّات السريرية، عن الصمّ والبكم، باديء ذي بدء، ثم عن المصابين بداء الحبسة، هي التي واجهت المسألة مواجهة واعية (بنّيزي، Pennisi،1988،1989،1990). وسنستعمل مثاليْن لنبيّن أنّ الأجوبة، في هذا المجال، لم تكن-ربّما- بديهية بداهتها في مجال النحو المقارن.

يتعلّق المثال الأوّل بالمقابلة بين «الشفويين»[1] (oralistes) و«الاصطناعيّين»[2]

1 - 1- J.K. Amman, « Surdus loquens », (1692) « Disertatio de loquela » (1700), *Surdus loquens sive disseratatio de loquela*, Lugduni Batavorum, Joannem Delbeck, 1740 (réédition R.W. Riber, Amsterdam, North Holland, 1965 ; traduction française : *Dissertation sur la parole*, par H. Beauvais de Préau, Orléans, Couret de Villeneuve, 1770, édition citée : 1778.

-R. Ernaud, « Mémoire sur les sourds et muets » in, *Mémoire de Mathématique et de physique, présenté all'ARS par diverses savants, et lues dans ses Assemblées*, t. V, Paris, Imprimerie Royale des Sciences le 11 juin 1749, t.5.

-J.R. Pereire « Mémoire que M.J.R. Pereire a lu dans la séance de l'Académie Royale des Sciences le 11 juin 1749 et dans lequel en présentant à cette compagnie un jeune sourd et muet de naissance, il expose avec quel succès il lui a appris à parler… » in, E. Seguin, *Jacob Rodrigues Pereire*, Paris 1847 (également La Rochelle, *E. Jacob Rodrigues Pereire*, Paris, 1882). «Observations sur les sourds et muets et sur quelques endroits du Mémoire de M. Ernaud, imprimé à la page 233 de ce volume, concernent la même matière »in, *Mémoire de Mathématique et de physique, présenté all'ARS par diverses savants, et lues dans ses Assemblées*, t.V, Paris, Imprimerie Royale des Sciences 1749, p.500-531.

-C.F. Deschamps (abbé), *Cours élémentaire d'éducation des sourds-muets, suivi d'une dissertation sur la parole*, traduit du latin de J.C. Amman, Paris, Dubure,1779.

2 - C.M. de L'Epée (abbé), *Institution des sourds et muets par la voie des signes méthodiques*, Paris,Nyon, 1776.

-*La Véritable manière d'instruire les sourds et muets confirmé par une longue expérience*, Paris, Fayard, 1784, (éd. cit., 1984).

- « Lettre au très-honorable Président de l'Académie de Zurich », 1783 (réédition J. Alard, *Controverse entre l'Abbé de L'Epée et Samuel Heinicke*, Paris, Pelluard, 1981, p. 48-53).

- « Lettre de L'Abbé de L'Epée à M. de Nicolai », *Journal de Paris*, Dentu, 1785, 27.

-R.A.A. Bébian, *Essai sur les sourds –muets et sur le langage naturel*, Paris, Dentu, 1817.

-*Manuel de l'enseignement pratique des sourds-muets*, Paris, Mequignon l'aîné, 1827.

- R.A. Sicard, (abbé), *Cours d'intruction d'un sourd-muet de naissance, pour servir à l'éducation des sourds-muets et qui peut etre utile à celle de ceux entendent et qui parlent*, Paris, Le Clère, 1802 (d.cit., 1803).

-*Théorie des signes pour l'instruction des sourds-muets*, Paris, Imprimerie de l'Institut des Sourds-Muets, 1808.

ونجد مواقف متوسطة لدى واللّيس

(artificialistes) في النقاش حول الصمّ والبكم[1] ابتداء من نهاية القرن 18 حتّى السنوات الأولى من القرن العشرين. ويتعلق المثال الثاني بالمقابلة بين «الموضعيّين»[2]

-J. Wallis, *Grammatica linguae anglicanae. Cui praefigitur de loquela sive sonorum formatione tractatus grammatico-physicus*, Lugduni Batavorum, Joannem Delbeck, 1653, (éd. cit., 1674).

-J.J. Valade Gabel, *Méthode à la portée des instituteurs primaires pour enseigner aux sourds-muets la langue française sans l'intermédiaire du langage des signes*, Paris/ Bruxelles, Dezobry-Roret, 1857.

-*Lettres, notes et rapports*, Paris, Grassé, 1894.

-Y.L. Remi-Valade, *Études sur la lexicologie et la grammaire du langage naturel des signes*, Paris, Delagrange, 1854.

-E. Fournié, *Physiologie et instruction des sourds*, Paris, Delahaye, 1868.

- Physiologie et instruction des sourds-muets, note lue à l'Académie de médecine », *Bull. Acad. Nat. De méd.*, 1874.

1 - عن تاريخ الصمّ والبكم يمكن العودة إلى:

-J.M. De Gérando, *De l'éducation des sourds-muets de naissance*, Paris, Méquignon, 1827.

- G. Ferreri, *Disegno storico dell'educazione dei sordomuti*, Milano, Istituto Nazionale dei Sordimuti, 1917.

- F. Fourgon, *Historique de la pédagogie des sourds*, Paris (s.ed.), 1957.

- Boutan (1984, 1984b).

- (المترجم): لم يذكر الكاتب الإحالة كاملة ونظن أنّه يقصد المرجعين التاليين:

- Ch. p. Bouton, *Il cervello e la parola*, Bari: Laterza 1984.

- Ch. p. Bouton, Discours *physique du langage*, Paris: Klinclsieck.

-Ch. Cuxac, *Le langage des sourds*, Paris, Payot, 1983.

-H. Lane, *The Deaf Experience*, Cambridge, Mass & London, Harvard University Press, 1984.

- Gessinger (1989).

- (المترجم): لم يذكر الكاتب الإحالة كاملة ونظن أنّه يقصد المرجع التالي:

J. Gessinger, « Der Ursprung der Sprache aus der Tummheit», in Gessinger- von Rahden (irs.)1989, 343-387, Gilbert.

J. Gessinger, W. von Rahden, (irs.), *Theorien vom Ursprung der Sprache*, Berlin-New York: Walter de Gruyter. 1989.

2 - F. J Gall & G. Spurzheim, *Anatomie et physiologie du système nerveux en général, et du cerveau en particulier : Avec des observations sur la possibilité de reconnaître plusieurs dispositions intellectuelles et morales de l'homme et des animaux par la configuration de leurs têtes*, vol. 1, Paris, F.Schoell, 1810-1819.

(localisateurs) و«الأحاديّين»(1) (unitaires) في النظرية عن الحبسة (انظر ص.301)
التي انطلقت مع إنهاء النقاش في الصمّ والبكم واستمرّت خلال كامل القرن 19

- J.P. Bouillaud, « Recherches cliniques propres à démontrer que la perte de la parole correspond à la lésion des lobules antérieurs du cerveau, et à confirmer l'opinion de M. Gall, sur le siège de l'organe du langage articulé», *Bui. Ac. Roy. Méd.*, 1 tr., 1848, 699-719 (repris in Hecaen-Dubois 1969: 34-53) (éd. cit. 1969).

- « Sur le siège du sens du langage articulé», *Arch. Gen. Méd.*, 1825, t. 8, 25-45 (repris in Hecaen-Dubois 1969: 34-53) (éd. cit. 1969).

- p. Broca, « Sur les mots aphémie, aphasie et aphrasie. Lettre à Ms. le Professeur Trousseau», *Gazette des hop. civils mil.*, 37, 35-36.

- K. Wernicke, *Der Aphasische Sympiomenkomplex*, Breslau: Cohn und Weigart.

- J. M. Charcot, « Sur un cas de cécité verbale», in J. M. Charcot, *Oeuvres complètes de J.M. Charcot*, Montpellier-Paris: Delahaye-Lecrosnier, 1883, t. III, p. 157-177.

- « Sur un cas de suppression brusque et isolée de la vision mentale des signes et des objets (formes et couleurs)», in, J. M. Charcot, *Oeuvres complètes de J.M. Charcot*, Montpellier-Paris: Delahaye-Lecrosnier, 1885, t. III, p. 179-190.

-F. Bernheim, *De l'aphasie motrice*, Paris: Carré et Naud, 1900 (éd. cit. 1901).

- Lichteim (1885).

- (المترجم): لم يذكر الكاتب الإحالة كاملة ونظن أنّه يقصد المرجع التالي:

- L. Lichtheim, On aphasia. *Brain*, 1885.

1 - J. Lordat, « Leçons tirées du cours de physiologie de l'année scolaire 1842-1843. Analyse de la parole pour servir à la théorie de divers cas d'alalie que les nosologistes ont mal connu. Publié avec l'autorisation de Lordat par son élève Kûnholtz», in Hécaen-Dubois (1969), 130-70.

-A. Trousseau, « De l'aphasie» 1864, (réédition *in* Heçaen-Dubois (1969), p. 193- 266.

- p. Marie, *Travaux et Mémoires*, Paris: Masson et Cie. 1922.

- F. Moutier, *L'aphasie de Broca*, Paris: Steinheil. 1908.

-H. Jackson, «On the physiology of language», (*in* Head «H. Jackson on Aphasia and kindred affections of speech», *Brain*, 1915, 38, p. 1-190, 59 et *sq.*).

- «On affection of speech from disease of the brain», 1879-1880 (*in*, Head, 1915, p. 107 et *sq.*

- Selected Writings of J.H. Jackson», a cura di J. Taylor, London: Staples Press, 1931 (éd. cit. 1958).

-J. Grasset, *Des localisations dans les maladies cérébrales. Revue critique générale*, Montpellier: Boehm & fils. 1876.

- « L'observation de Lordat et son travail sur l'aphasie en 1843», in J. Grasset, *Contribution clinique à l'élude de l'aphasie*, Montpellier- Paris: Delahaye Lecrosnier. 1884.

(1). ويمثّل العلماء الاصطناعيّون في الصمّ والبكم (أي أنصار إعادة التدريب بطريقة

- « Pensée et cerveau, la doctrine biologique du double psychisme et le spiritualisme», *Revue de Philosophie*, 1904, 1.
--- « La fonction du langage et la localisation des centres psychiques dans le cerveau», *Revue de Philosophie*, 1907, 1.
-I. H. Head, « H. Jackson on Aphasia and kindred affections of speech», *Brain*, 1915, 38, 1-190.
- ..., Aphasia and kindred disorders of speech, Cambridge: Cambridge University Press. 1926
-D. Surbled, « Un grand progrès de la cérébrologie», *Pensée contemporaine*, 1906, 25.
- S. Freud, *L'interpretazione délie afasie*, Sugarco: Milano, 1891 (éd cit., 1980).
-K. Goldstein, « L'analyse de l'aphasie et l'étude de l'essence du langage», *Journal de Ps. Norm, et Pat.*, 30, 1933, p. 430- 96 (repris in AA.VV., *Essais sur le langage*, Paris: Minuit, 1969, p. 259-330) (éd. cit., 1969).
-*Language and Languages disturbances*, New York, Grune &Stratton, 1948 (éd.cit., 1971)

1 - عن تاريخ الحبسة يمكن العودة إلى المراجع التالية:
(المترجم: اكتفى صاحب المقال في بعض الأحيان بذكر اسم الباحث وسنة صدور المرجع. واستكمالا للعمل وللجدوى بحثنا عن المراجع المقصودة وأثبتناها كاملة مع المحافظة على التسلسل الأصليّ الوارد في النصّ. وتعلّق الأمر بالأسماء التالية:

-Quercy-Bayle (1940-41). Reise (1954, 1955, 1959). Benton (1964). Benton-Joynt (1960). Joynat (1964) Critchley (1964) Hecaen-Dubois (1969).
- Quercy-Bayle (1940-41) « Les fondateurs de la doctrine française de l'aphasie», Ann. Méd. Psychol., 1940, 1-4; 1941, 1-4, 297-311; 209-22.
- W. Riese, (1954) « The Lordat Case: Auto-Observation on Aphasia», 77m? *Bull. Hist. of Med.*, 28, 237 -242.
- (1955) « H. Jackson's Doctrine of Aphasia and its Significance Today», *Journ. of Nerv. Ment. Dis.*, I, 1-13.
- (1959) A History of Neurology, New-York: MD. Publications.
-E. Bay, «The Lordat case and its import on the theory of aphasia», *Cortex*, 1969, 3, p. 302-8.
-Th. Alajouanine, « Cinquante ans d'études sur l'aphasie», La Psychologie du XXe siècle, Paris, Presse Universitaires de France, 1954 p. 147-178.
-A. L. Benton, « Contributions to Aphasia before Broca», *Cortex*, 1964, 1, p. 314-327.
- A. L. Benton, R. J. Joynt, « Early Descriptions in Aphasia», *Arch. of. Near.*, 1960, 3, p. 205-211.

الإشارات اليدوية) والعلماء الأحاديّون في موضوع الحبسة (الذين ينكرون المواضع الدماغية ويقولون بنظرية اشتغال اللّغة اشتغالاً شاملاً) وجهة النظر التاريخية والثقافية. وفي المقابل، يمثّل الشفويون (الذين يرون ضرورة إعادة تأهيل الصمّ والبكم للغة المنطوقة) والموضعون (الذين يعتبرون الحبسة رهينة إصابة في مراكز دقيقة في الدماغ) وجهة النظر الطبيعية. لم تحظ الرؤية «الطبيعية»، في مجال الأمراض اللغوية، بقيمة نظرية وثقافية عالية، لكنّها حظيت بقيمة عالية في العلاج. وعلى العكس، حظيت الرؤية «التاريخية» بقيمة نظرية وثقافية عالية، لكنها لم تحظ بقيمة علاجية ملحوظة.

الرؤية التاريخية والثقافية:

يتقاسم الاصطناعيّون والأحاديّون، قبل كل شيء، فكرة أن البعد البيولوجيّ عند الإنسان المتكلّم لا يشكّل شرطاً مسبقاً نظريا تبنى عليه طرق إعادة التدريب أو العلاج. وهم يشتركون، تفصيليا، في ما يلي:

1) طريقة سيميائية تعتمد على التركيب وتحطّ من الصوتيات ومن البعد المرجعيّ لعلم الدلالة.

2) نموذج نفساني للذكاء يشمل اللّغة في الفكر والملكات الحسيّة الحركيّة و«الجسمية» في الملكات العرفانيّة و«الحساب».

3) نموذج تداولي يعتمد على البعد السياسي الاجتماعيّ (في أوسع معنى) للتواصل.

ويميّزالاصطناعيّون بين تحقيق اللّغة بالنطق واللّغة باعتبارها مَلَكة سيميائية عامة. فالكلام لا «يُنشئ» بذاته اللّغة. فعندما يتحدثون عن الصمّ والبكم الذين

- R. J. Joynat, « P.P. Broca: His contribution to the Knowledge of Aphasia», *Cortex*, 1964, 2, p. 205-211.

-F. Boller, «Comprehension disorders in Aphasia: A Historical Review» *Brain and Language*, 1978, 5, p. 149-165.

- M. Critchley, « La controverse de Dax et Broca», *Revue Neurologique*, 1964, 110, 553-57.

-N. Geschwind, « The paradoxical position of Kurt Goldstein in the history of aphasia», *Cortex*, 1964, 1, 214.

-H. Hécaen, G. Dubois, *La naissance de la neuropsychologie du langage. 18251865-. Textes et documents*, Paris, Flammarion, 1969.

دربهم شفويّون، يستعملون استعارات مثل «إنسان نصف آليّ» و«آلات متكلّمة» و«ببغاوات»(سيكار، 1814،المرجع المذكور، ص.5 ,Sicard). فهم يرون أنّ المظاهر الشفوية ليست من اللّغة بالمعنى الكامل للكلمة. [297] فسيكار-مثلا- يقابل اللّغة المادية والحسية الخاصة بالحاجيات المادية ولغة «العلامات على العمليات الذكية»(سيكار، 1814، ص.18) أي الأفكار المجرّدة. فإلى لغة الفكر هذه تتوجّه إعادة التدريب بواسطة الألفبائية البصرية وتعويض الشفرة الشفوية بالشفرة الحركية. وبهذه الطريقة، يُراض البصر على القيام بعمل ينجزه السمع في العادة وتُراض الحركة على وظيفة عضو «النطق».

فاللّغة عند الأحاديّين ليست وحدة شاملة توجد أو لا توجد. وفقْد القدرة على الكلام لا يمسّ أشكال اللّغة كلّها. فهناك لغة راقية، إراديّة تابعة للفكر وبهذا نمثّل عمليات المقْوَلة والتجريد.وهناك لغة دنيا وآلية تابعة للإدراك والحساسية نُمثّل بها حالات نفسية وأشياء مجسّمة واستعدادات عاطفية وصياغات مركّبية مأثورة. ويذكر جاكسون (H.Jackson) أحد رُواد التصوّر الأحاديّ، وهو يدحض نظرية فارنيكه (Wernicke) في «مراكز» اللّغة التي تحفظ ذخيرة لغة من اللغات (*Wortschatz*) التي تشير إليها «صور الأصوات» (*Klangbild*) تجربة مرضى يعجزون عن تذكر لفظ، إراديّا، لكنهم ينبسطون عند النطق بذلك اللفظ عند عدم مراقبة الإرادة. من ذلك حالة امرأة محبوسة سئلت عن اسم ابنتها، وبعد نصف ساعة من محاولة التذكّر اليائسة صاحت «آه يا صغيرتي المسكينة جاكلين، أنا لم أعد أذكر حتّى اسمك!».يكشف هذا النوع من الحالات، وهو شائع، أنّه لا وجود «لمخزن» أو «مركز» لساني «يتخيّر» منه المريض الكلم قد يكون امّحى بفعل الحبسة. فالكَلِم ماثلة دائماً والمحبوس لم «يفقدها».بل فقد النشاط العقلي الذي يسمح له إراديّا باستحضارها في ممارسة ما يسميه جاكسون «القدرة على بناء الجمل» (*to propositionize*)(1). فعند الحبسة، يفقد المرء الجزء الأكثر وعيا والأكثر «تجريداً» في

1 - «Loss of speech is, therefore, the loss of power to propositionize. It is not only loss of power to propositionize aloude (to talk) but to propositionize either internally or externally » (Jackson, 1879-1880/1, l.c., p. 113).

«إنّ فقدان القدرة على الكلام هو، بالتالي، فقدان القدرة على صوغ القضايا. وهو ليس فقدان القدرة على صوغ الجمل بصوت عال (الكلام) فقط، بل على الصوغ داخليا أو خارجيا».

اللّغة، في حين تظل قطع من اللّغة الآلية غير واعية. فالمرء يحفظ الوظائف الأكثر «بدائية» في اللّغة، ويتراجع إلى المستويات الطفولية واللّغة العاطفية (ألفاظ القدح والفحش) أو إلى جمل اللّغة الأولى.

ولايعدّ الاصطناعيون والأحاديّون لغةً حقّا إلاّ أشكال الخطاب المعقّدة والمنظّمة الشاهدة على وحدة الكائن المفكّر الواعية. فاللّغة البشريّة «حدث من مستوى راقٍ» وطبيعة «عقلية» لا صلّة له «بالملكة الآلية للكلام» حسب عبارة معالج اصطناعيّ للصمّ والبكم (بيبيان، 1817، ص.13-14 ,Bébian) وهو ما تأكّد واتّخذ شكلا تنظيريا مع جاكسون في الثلث الأخير من القرن 19، يقول:

> يحسن الإلحاح مجدّدا على أنّ الملفوظات والكلمات هي مصطلحات نفسية. فللكلمات، طبعاً، قاعدة أو طبقات تحتية تشريحية مثلما هو الأمر بالنسبة إلى الحالات النفسية الأخرى. وعلينا أن نميّز الكلمات عن أسسها الفيزيائية بالدقّة التي نميّز بها الألوان عن أسسها الفيزيائية: فأي حالة فيزيائية تصحبها دائماً حالة نفسية، إلا أنّ الأمريْن من طبيعتيْن مختلفتين. فلا ينبغي لنا إذا أن نقول إنّ «ذاكرة الكلمات» هي وظيفة لقسم ما في النظام العصبي لأنّ «الوظيفة» مصطلح فيزيولوجي (جاكسون، 1879-1/1880، ص.114).

[298] هذه «الملكة الذهنية» المعقّدة والسامية (المقابلة للفكر الأدنى حسب قولة جاكسون: «الكلام الأدنى والفهم الأدنى») التي تنتج أنشطة التمثيل من خلال اللّغة، موجودة قبل اللّغة نفسها، وينبغي تصوّرها على أنّها قدرة رمزية عامّة معرَّضة للنشاط في نظام معقّد من العلامات.

والاعتباطيّة الجذرية للعلامة هي مبدأ من مبادئ المدرّبين الاصطناعيّين[1]. والسبب الذي يجعل الصوت قابلا لأن يعوّض دون أن يتضاءل (ولعلّه حتّى، أحياناً، يغنم

---

1 - «لا يوجد أي ارتباط طبيعيّ بين الحروف والمقاطع، ولا بين الكلمات والأصوات. فالحروف والمقاطع لا تمثل في ذاتها وطبيعيا الأصوات مثلما لا تمثّل الأصوات بذاتها وطبيعيا الحروف. ويتأتّى ترابطها من مواضعات الناس من قومية واحدة [...] فمن البيّن أنّ للأشياء الواحدة أسماء مختلفة في شتّى بلدان العالم. يضاف إلى ذلك أنّها حيث كانت أسماؤها واحدة فإن هذه الأسماء لا تكتب بالطريقة نفسها، وتنطق نطقا مختلفاً وتوصل أصواتا متباينة ينبغي على من يسمعها أن ينطقها بطريقة مختلفة تماما» (دو ليبي، 1783، المصدر المذكور، ص. 51، De L'Epée).

غنيا في مجال التجريد والدقة[1] بلغة «اصطناعيّة» كليّا هو، كما يقول دوليبي (De L'Epée) أنّه: «لمّا كانت كلّ كلمة لا تنفكّ عن معنى مّا، كذلك، لا وجود لأمر [...] لا يُقدر على شرحه شرحا واضحاً بتحليل يتألّف من كلمات بسيطة» (1784، ص.12). ويفصّل بيبيان (1817) هذه الفكرة وهو يناقش التناظر «بين الحركة ولطف الفكرة» (ص.49) ويصوّر اللّغة المنطوقة أداةً سيميائية مادية على الدوام وجسمية تقريبا، تتطلّب جهدا لا يتوقف لبناء الاستعارات.» وعلى العكس [...] لغة الإشارات أقلّ حاجة إلى الاستعارة من الكلام، بما أنّه من الثابت الدائم في لغاتنا كلّها أن لا وجود لكلمة مجرّدة واحدة لم تستعمل أولا لتعيّن شيئاً محسوسا» (ص.50). والإشارات الحركيّة ملائمة «لتسلسل» الأفكار ربما لأنها « تتصل بالإدراك» (ص.51) حصريا وتُنتج مفاهيم واضحة مثل «التسمية الكيميائية» (ص.55). فالصمّ والبكم يستعملون،حسب بيبيان، عالماً من العلامات تجريديّا كليّا وذهنيّا في الكلام المنطوق «وسط إبهام الكلم الذي لا نصحّحه كليّا بالتعريفات، بما أنّها هي نفسها مكوّنة بالكلم والتي هي أحياناً أقلّ تعريفا، يتوه المرء وهو يناقش ويبحث عن ضالّته ولا يلقاها» (ص.54). وعلى العكس، تُنتج الإشارات الحركية «بداهة حدث لا شكّ فيه» (ص.54) لأنّ الأصم الأبكم يفكّر، حصريا، بالعلاقات والصلات:

> عندما يقرّب المرء شيئاً مّا من كلّ الأشياء التي تشبهه ويقارن بينها من زوايا النظر كلّها، يصل إلى معرفة ما يميّزه عن غيره جميعه. فالمقارنة هي التي تعطي مفاهيم دقيقة، والمقارنة هي التي تنتج علامات صحيحة. والعلامة تتبع الفكرة كظلّها إذ هي التمثيل الأوفى لها (ص. 55).

---

1 - كان كندياك قدّم الضمانة الفلسفية لأطروحة الاصطناعيين هذه: «جعل معلّم الصمّ والبكم في باريس [دو ليبي] من لغة الإشارات فنّا منهجيا فيه من البساطة بقدر ما فيه من اليسر، يعطي به لتلامذته أفكارا مختلفة الأنواع. بل أنا أجرؤ على القول إنّها أفكار أدقّ من تلك الأفكار التي يحصلّها المرء عادة بواسطة السمع وأصحّ منها [...] وهو، إذن، يربو بهم من الأفكار المحسوسة إلى الأفكار المجرّدة بتحاليل بسيطة ومنهاجية. ويمكن أن نرى إلى أي حدّ تفضل لغته الإشارية أصوات مربياتنا ومعلّمينا المنطوقة» (حصص دراسية لتعليم أمير بارما، لندن، 1775. ملاحظة في الفصل الأوّل من «النحو»)
Cours d'études pour le prince de Parme, London, Libraires français, 1775, note au chap. I de la *Grammaire*.

والأصم الأبكم أمهر في السلوك التجريديّ من المتكلم العادي: «لذلك، أرى أنه إذا كان للغة بعض تفوّق فذلك في عرْض وقائع الإدراك» (ص.54). ولا يَتحقّق تعقّد «لغة الجمل» «الرفيعة» و«المجرّدة» إلا في مجال التركيب. والتجريد ليس ممكناً إلاّ لأنّه يؤثر في العلاقات وفي التركيبات وسلّمياتها ولا يؤثر في الأشياء[1]:

فـ«ملكة التفكير ليست سوى ملكة إدراك العلاقات. ونحن عندما نتكلّم، فذلك عادة للتعبير عن علاقات أدركها العقل بين أشياء معروفة بغد. لذلك فإنّ وصف هذه الأشياء كما لو كان علينا أن نعرّف بها أمر نافل لا معنى له. ويكفي أن تُعيّن بدقّة [299]. ولو أعدنا جميع الظروف التي يمكن أن تصلح لتصويرها، لعمّينا الفكر وحوّلنا الانتباه إلى ما هو تابع أو خارج عن الفكرة الرئيسية» (بيبان، 1817، ص.54-55).

ونجد المنوال النظري نفسه لدى أنصار النظرية الأحاديّة. فجاكسون يرى في التركيب الفاصل الحقيقي بين ما يسميه «اللّغة الذهنية» القادرة على إنتاج التجريد وبناء الجمل، و«اللّغة العاطفية» التي تتمثّل في بيان الإدراكات البسيطة (جاكسون، 1868، ص.59). وهو واضح في هذا الشأن إذ يقول:

لا يكفي القول إنّ اللّغة تتمثل في كلمات. فهي تتمثّل في كلمات يُرجع بعضها إلى بعض بشكل خصوصي. وبدون تفاعل مخصوص بين الأجزاء، فقد يكون النطق بسلسلة كلامية مجرّد أسماء متتالية لا تشكل جملة واحدة. فمثلاً، جملة «الذهب أصفر» تتركّب من لفظتين وكلّ واحدة منهما تحوّر معنى الأخرى [...]. صحيح أن جميع الألفاظ في سلسلة اعتباطيّة عشوائية من الكلمات قد تقدح فينا بعض الإدراكات، لكنها إدراكات إذا ترابطت في ما بينها بشكل من الأشكال لا تثير فينا ما هو جدير بأن يسمّى فكرا. فالإدراكات المختلفة المثارة لا تشكّل وحدة. فنحن لا نقول شيئاً بمجرّد سلسلة من الكلمات، رغم أنّ كلّ كلمة تصيب كياننا. وفي آثارها فينا، ليست الجملة مجرّد سلسلة [من الكلم] (جاكسون، 1868، ص.66).

وليس للكلمات المعزولة معنى، وكذا الأمر في سلسلة من الكلمات بلا صلة بينها. فالجملة هي الوحدة في الكلام. وتكون الكلمة المعزولة جملة أو تكون

---

1 - «لا يكوّن عدد كبير من الإشارات لغة مثلما لا يكوّن جندي أو عدد كبير من الجنود فيلقا عسكريا. فاللّغة تفترض، كالفيلق، تجمّع الوحدات الصغرى في جماعات من درجات مختلفة والنظام والتبعية والوظائف المتمايزة. (فالاد غابل، 1894، المصدر المذكور، ص.83، Valade-Gabel). «أنا لا أعدّ الكلمة علامة إلّا في معنى العنصر المكوّن للغة [...] واللّغة باعتبارها مجموعة منتظمة من العلامات» (نفسه، ص. 86).

لها آثار الجملة، إذا استبعت كلمات معزولة أخرى. فمن استعمال الكلمة، نستنتج قيمتها في الجملة. فلفظا «نعم» و«لا» لا يكونان جملتين إلّا إذا استعملا للموافقة والرفض؛ ويستعملهما أشخاص أصحّاء استعمال الجملة واستعمال لفظ التعجب والاستغراب... على السواء. أمّا المريض العاجز عن الكلام، فيستطيع الاحتفاظ بلفظ «لا»، لكنه سيحتفظ منه بالاستعمال التعجبي أو العاطفي دون الاستعمال الممثّل لجملة، وسينطق به، بتنغيمات مختلفة كما ينطق بعديد العلامات على الأحاسيس (جاكسون،1880-1897/1، ص.113 وما بعدها).

ويتّفق الاصطناعيّون والأحاديّون مرّة أخرى، عندما يعتبرون الشكل التركيبيّ للغة نتيجة لإقحام شكل فكريّ عرضيّ (قد يكوّن اللّغة البشريّة) في الفكر بالمعنى الدقيق. ضمن هذه الرؤية يؤكّد الاصطناعيّ بيبيان أنّ «الفكرة تسبق في الذهن، ضرورةً، العلامات الموضوعة للتعبير أيًّا كانت» (1817، ص.23). وحسب لوردا (J. Lordat) مؤسّس النظرية الأحاديّة «يمكن المرء أن يفكّر في أشياء مجرّدة وأن يركّبها وأن يمايز بينها دون أن تكون لديه كلمة واحدة للتعبير عنها» (لوردا، 1843، ص.142). ويقول جاكسون إنّ «الجملة يمكن أن تعتبر كالحلم بعملية سابقة الوجود للعملية نفسها» (جاكسون، 1879-1880، ص.168). ويرى غولدشتاين (X. Goldstein) أنّ في داخل اللّغة تنظيما وترتيبا نحويا غير لغوي، و«*نحوا للفكر*» يتجلّى في التنظيم التركيبيّ:

«هذا التنظيم يترجم الأهميّة المتغيّرة لمختلف أجزاء الفكر من جهة اتّحاد المجموع، ولعلاقات هذه الأجزاء في ما بينها. و«نحو الفكر» هذا، كما أسمّيه، يتجلّى في الترتيب التركيبي. ويكسب الموضع الخاصّ بكل جزء في البناء العام هذا الجزءَ رتبته [...] فالبنية النحوية مرتبطة، إذن، بالخصوصيات الوراثية للغات المختلفة، وبالخصوصيات الفردية للمتكلّم وأخيراً بمجمل وضعية [التخاطب] كالزّمن المتاح أو طبيعة السامع وأشياء أخرى، لكننا نستطيع أن نقول إنّ الأمر، في القاعدة عامة، يتعلّق دائماً بالتعبير، وبأقصى درجات التمييز الممكن، عن البنية التحتية الذهنية مع الانسجام التّامّ مع نوايا المتكلّم (غولدشتاين، 1933، ص.297).

[300] ويفترض الملمح الإبستيمولوجيّ لمفهوم اللّغة عند معالجي العاهات، إذن، دورا أدنى للغة. ففي غياب مؤشرات فيزيولوجية واضحة، ولكون المنزلة المعرفية (Gnoséologique) للغة البشريّة ليست نفس منزلة الكلام المنطوق، تُستوعب اللّغة كليا ضمن بنية «ذهنية» غير محدّدة، أو قل هي محدّدة فقط بالكلّ «المتماسك»

بشكل مكثف منغلق على نفسه. وهذه هي الفكرة الأساسية التي ستلهم الموقف الشمولي لغولدشتاين:

> نحن نعتقد أنّ الكائن الحيّ يشتغل دائماً ككلّ. فكلّ مؤثر يفعل فيه يُحدث تغييراً في كامل النظام الذي يمثّله هذا الكائن الحيّ. وإذا بدت ردود الفعل مركّزة في مواضع محصورة من الكائن الحيّ فذلك ظاهر محض. فتغيير الكائن الحي تغييراً كاملاً يتميّز دائماً «بنطق» داخلي يحدّد الطريقة التي تنتشر بها الإثارة في النظام العضوي كلّه. لذلك، يتنوّع هذا «النطق» وتتوزّع الإثارة باختلاف العمليات المعنية في كلّ مرّة. وبفضل هذا «النطق»، تتجلّى الآثار في هذه النقاط أو تلك دون غيرها (غولدشتاين، 1933، ص.264).

فاللّغة البشريّة إذن «نشاط مخصوص له طابع الوحدة، وهي وحدة شاملة، وتطابقها، ولا شكّ، عملية فيزيولوجية ذهنية تكشف عن نفس الوحدة في البنية» (نفسه، ص.297).

الطبيعيـــون:

يتّفق الشفويون والموضعون في فكرة أنّ لغة الكلام خاصية مميزة للشخص البيولوجي وأنّها تحدّد بناء العالم المعرفي للمتكلّم ووسائل هذا البناء وحدوده. وهم، تفصيلا، يشتركون في ما يلي:

1) منوال سيميائيّ قائم على الصوتيّات وعلى البعد المرجعي للدلالة،

2) منوال نفسانيّ للذكاء موجّه إلى الاندماج الوظيفيّ بين الملكات والأبنية الحسيّة-الحركيّة واللسانيّة-المعرفيّة،

3) منوال تداوليّ قائم على سيميائيّة الشفويّ يؤخذ على أنّه أساس لمجموعات لسانية مندمجة كليّا (أي أنّها غير مجزّأة فرقا فرقا، حيث يرتبط التواصل ببيداغوجيات «خصوصية»).

وينقد الشفويّون الاصطناعيّين نقداً حاسما، يمكن التعبير عنه بهذه الطريقة: إذا كان التعقيد اللساني تركيبيا وإذا كان تعريف العلامة نفسه يفترض تشخيص الموضوع بتوليف سمات مفيدة، فالحقيقة الخارجة عن العلامة لن تكون إلا توليف علامات. وبالتالي، فإن التعقيد الذي يشيد به الاصطناعيّون كثيراً (وبالنظرية

الشمولية للحبسة) لا يمكن أن يتأتّى من حصيلة بسيطة من أسانيد الموضوع. ومثلما يلاحظ ذلك ديشان (Deschamp) (1779) قد نعدّد مجال الإسناد المطابق للعلامة ونوسّعه دون الوصول أبداً إلى معرفة «الحقيقة». وليتعلّم المرء مصطلح «الربّ» مثلاً، على الاصطناعيّ أن يحصر عدداً محدوداً من السمات مثل أنّ «الربّ» هو الكيان في أرقى صوره وأنّه خلق الأشياء كلّها [301] وأنّه يجمع علامات الكمال كلّها، إلخ. لذلك، يبدأ بإبراز السماء حيث الربّ، والأشياء التي خلقها، إلخ. وعندما يتقدّم في التعليم ويَتشعّب التعريف أقصى تشعّب مع هذا النوع من العمليات القائم على التخفيف من الوظيفة الإسنادية يُبهم معنى الموضوع ويعجز الأبكم الأصم المتعلّم بهذه الطريقة عن «فهْم أفضل لطبيعته ووجه كيانه» (ديشان، 1779، ص.20). ومثلما سعى لوك (Locke) في كتابه «*محاولة في الإدراك البشريّ*..»(*Essay Concerning Human Understanding*) إلى بيان أنّ أيّ تركيب اعتباطيّ للعلامات اللغويّة لا يمكنه أن يتوصّل إلى إفهام كفيف معنى مصطلح «أرجواني»، كذلك لا يمكن لأيّ دلالة تأليفية أن تتوصّل إلى « تصوّر» المعنى الأخير للعالم الخارجيّ «تصويرا فوتوغرافيا»:

> في الاحتياجات الطبيعية، يمكن [الصمّ والبكم المتعلمين بطريقة الإشارات] أن يصوّروا الآراء الحسيّة [...]. فإذا أخرجوا من هذا المجال المسوّر [...]للتعبير عن كلمة واحدة، احتجتَ إلى *الكناية عن العلامات* (*périphrase de signes*). إذن، هل يمكن أن نعتبر أن الحاجةَ إلى اللجوء دوما إلى *الإطناب* لتعويض تسمية أمر ما تسمية ميسورة علامة من علامات ثراء لغةٍ من اللغات؟» (ديشان، 1779، ص.18-19).

وهذا جوهرُ النقاش: هل يمكن لتصوّر الكلام البشريّ أن يتخلّى عن الدور المعرفي الوحيد الذي يضطلع به «الصوت» باعتباره **تكثيفا لا رجعة فيه لمعرفة هي«طبيعة» خصوصية ولا يمكن تعويضها**؟ وإذا تمكّن هذا التصوّر من التخلّي عن ذلك، فهل سيكون للمعرفة الناتجة «الطابع المادي» و«تعقيد» اللّغة البشريّة المتولّدة انطلاقاً من الصوت؟ وعن هذا يجيب الشفويّون بالنفي. فبدون الكلام المحقق بالنطق، لا يتيسّر إدراك «الماديّ» الذي هو أساس كل نظام معرفي. فاللّغة المنطوقة، عند الشفويين، ليست أداة تواصل تستعمل علامات عرفية فحسب، بل هي أيضاً الشرط على كائن بشري بنيتُه التركيبية وحدودُه البيولوجية مرسومة من أصله، ليطوّر بممارسته عمليات حسية حركية و«ثقافية « وسائل لفهْمِ الأدوات العرفانية والعاطفية والعملية المتعلقة بالذاكرة ولشخصنتِها و«تجسيمها»:

ليس فينا ملكة محمّلة حياة أكثر توسيما من ملكة الكلام [...] ففي الصوت [...] تكمن روح الحياة هذه التي تنعشنا [...] إنها ترجمان القلب وعلامة الانفعالات والأهواء والشهوات (أمّان، 1700، ص.233 ,Amman).

والمسألة ليست في التفاهم بعلامات تُترجم بالزيادة والنقصان بوسيلة من الوسائل العرفيّة. فالعرف قد يجتاز، في الواقع، لحظة النشأة والتكوين وهذه اللحظة تحتاج إلى الصوت على أنّه «معنى مصاحب» آخر. لذلك، فإن تعليم الصمّ والبكم لا يمكن أن يعني إلاّ إعادة تطويعهم إلى الكلام بالسير- من خلال الطريقة الأكثر ميكانكية - في المسار التكويني الذي يؤدّي إلى السلوك الأكثر روحية. ويوحي مصطلح التطويع» بالعودة إلى الأصل الطبيعي لتعلم اللّغة، أي إلى مستوى تكوين القوى المتآزرة الأوّلية في العملية الدلالية. فبيرير (Pereire) وإرنو (Ernaud) وديشان وأمّان (Amman) نفسه، وباختصار، كل تيار الشفويين يعتبرون أنّ من المهمّ جدّا إعادة إنتاج الوضع الذي يتمّ فيه إحلال الآليات الفيزيائية النفسية التي يصبح بفضلها كلّ صوت فيزيائي «معنى» لشيء ما ويظل هذا الشيء ماثلا خارج هذه الأصوات ذاتها. لهذا السبب يجهدون بأكثر الطرق ميكانيكية، «لمعاودة مسار» الصوت عند الأصمّ الأبكم:[302] فنصّبوا أنفسهم صوتيين ودرسوا الجهاز الصوتيّ ونزيز الأوتار الصوتية «المتذبذبة» التي يمكن أن «تُنقل» إلى الأصمّ الأبكم باللمس وبحثوا في تشكّل سمات الفمّ في نشاط النطق بالأصوات والتي يمكن أن «يبصرها» الأصمّ الأبكم. واخترع أمّان طريقة المرآة الموضوعة أمام التلميذ: فبواسطة الأشكال الفيزيائية يمكن أن «تُحاكى» الأصوات بشكل تقريبيّ. ثمّ، يضع [المعلّم] يد الأصمّ الأبكم على لوزته في الرقبة وهو ينطق فيلحظ الأصمّ الأبكم تذبذب التصويت. ويمكن إعادة إنتاج التصويت «ميكانيكيا» دون أن «يسمع الأصمّ الأبكم نفسه» لكنه يعلم أنّ شيئاً ما قد قيل وهو في *الخارج*، بما أنّ الآخر يفهم ويردّ الفعل على ذلك.

وتعيد نظرية المواضع كذلك آليّةً دلالية بسيطة، وإن كان ذلك يحدث في سياق مختلف تماماً. وهي آلية تنقصها الدقّة أحياناً، لكنها مجدية في البرامج العلاجيّة المتوقّعة. وفي النموذج الحجاجيّ للدراسات التشاركية (associationnistes) الرائجة حتّى السنوات الأولى من القرن العشرين سلسلةٌ من الثوابت التي يمكن أن نستعيدها كالتالي:

1) يستخلص الإنسان أفكاره كلّها بالحواس، كما بيّن ذلك لوك أوّلا ثمّ كوندياك. فالفكرة ليست إلاّ مجموع الأحاسيس التي تُتعلّم بواسطة الأشياء وتُكتنه وتُنظّم في النظام المعرفي للفرد.

2) العلامة اللسانية كيان سيميائي يُكثّف في نواة ائتلافية الآثارَ المنفصلة لمختلف المراكز الحسيّة. وتتجلّى العلامة صورة، أضحت مستقلّة، للأحاسيس وتظلّ داخل مركز مخصوص خصوصية المراكز متعلّقة بالحواس.

3) يمكن أن تُستحضر صورة العلامة -على نحو مستقلّ- إمّا بتشخيص أوّليّ (فيرنيكه، Wernicke) يُقدح بالحاسّة التي أنتجت التكثيف السيميائي، وإمّا بتشخيص ثانوي (نفسه) أي ذهنيّ، وقد انفصل عن الإثارة الخارجيّة وأنتجتها الذاكرة القولية.

4) تترابط صور العلامات والأشياء البدائية (primitifs) بواسطة نظام من *الروابط* (connexions). ويتدخّل هذا النظام بطلب اختياريّ تولّده غريزة تواصليّة ما.

5) «المراكز» و«الروابط» لها حقيقة ظاهرتية خارجية تُلحظ في السلوك اللغوي، وحقيقة فيزيولوجية داخلية يمكن أن تلحظ في نصفي الدماغ.

6) قد يُؤدّي انقطاع المراكز أو الروابط إلى فقدان *الذاكرة اللغوية*، أي إلى المحافظة على الصورة مع فقد القدرة على الكلام.

وفي هذه الحالة يُتحدّث عن *الحبسة*.

ويحتوي هذا المنوال الساذج مظاهر إيجابيّة وأخرى سلبية، على السواء، في فرضيات الموضعين. وما قوّى -ولا يزال يقوّي - فرضية غال (Gall)، أب الموضعين كلّهم، هو، حسب عبارة لنتيرى لاورا (Lantéri-Laura)، الطبيعية «السيميائيّة» لنموذجه الايبستيمولوجيّ (1970، ص.209). وهذا يعني الفكرة القائلة بأنّ دالاّ مّا (سلوكا أو اتّجاها) يطابقه مدلول ذو طبيعة فيزيولوجية محدّدة أيضاً (الموضع أو الحيّز الذي تسكنه المَلَكة). وقد يتعرّض هذا المنوال إلى إخفاقات تجريبية، مثلما حدث ذلك في إنجازاته المادية، دون الشكّ البتة في شرعية التوق إلى العثور على تمثيلات صحيحة. قد يقال إنّه منوال لا يمكن في الحقيقة تزويره. وأنتجت محاولات إقراره مجدّدا مع تغيير

الظروف المادية للتجارب، من الناحية العلاجية [303] معارف ملموسة، و«وقائع» لا يقنع بعْد تفسيرها، إقناعا قاطعا، لكنها، على الأقلّ، وقائع لم تُكذّب إلى حدّ الآن[1].

انتصار الطبيعيين:

إذا كان لا بدّ من حصيلة لنقاشات استمرّت أكثر من قرن، فينبغي الإقرار بأنّها حصيلة لفائدة الطبيعيين كلّيّا. فقد فشل أساتذة الاصطناعيّين في مجال الصمّ والبكم والاتحاديين في مجال الحبسة -وإن هم كتبوا صفحات من أهمّ الكتابات وأكثرها إثارة في تاريخ فلسفة اللّغة- ضدّ منافسين دونهم في شدّة الحسّ لكنهم أرفع «جدوى».

فقد خسر أنصار طريقة التعليم بالإشارات أمام الشفويين خلال مؤتمر ميلانو الشهير (1880). فشِلوا خاصّة لأنّه بعد مرحلة أولى سيطر فيها دوليبي (De L'Epeé) - الذي كان «معالجا» أكثر ممّا كان «فيلسوفا»- تبعتْ مرحلةُ «أمير التركيب» سيكار (A.C. Sicard) الذي رفع معالجة الصمّ والبكم إلى رتبة فلسفة لسانية[2] حقيقية. بهذه الطريقة، أفضى الأمر بسيكار إلى أن يتيه في متاهة «تركيبية» حقيقية بعيدة جدّا عن «المادي الملموس». هذا ما اعترف به بيبيان صراحة عندما قدّم عمل سيكار على أنّه «تحليل حقيقي شُرح فيه كل شيء» (1817، ص.46) لكنه تحليل «تمّ فيه أيضاً الابتعاد عن لغة الصمّ والبكم، وعن مدى إدراكهم وعن الطريقة المألوفة في اشتغال أذهانهم»(نفسه).

---

1 - راجع بنفيلد وروبرتز، اللّغة والآليات الذهنية.

G.W. Penfield, L. Roberts, *Speech and Brain Mechanisms*, Princeton, Princeton University Press, 1959; *Langage et mécanismes cérébraux*, Paris, Presses Universitaires de France, 1963;

دو لا لسترا راميريز وفيف غرسيه، المنعكسات اللغوية، 1981.

C. De La Lastra Ramirez, M. Vives Garcia, *Les réflexes linguistiques*, Paris, Presses Universitaires de France, 1981.

2 - يقول ريمي فلاد (Remi- Valade) تلميذ سيكار « الهدف من نحو لغة الإشارات [...]مسألة جديدة تماماً وحلّها سيقيم نظرة جديدة على أصل اللّغة وآلياتها وفلسفتها» (ريمي فلاد، 1854، المرجع المذكور، ص. 61).

ووقف الأحاديّون، في نظرية الحبسة، سدّا نقديا ضدّ إفراط المموضعين، لكنهم لم يسهموا البتّة في تطوّر المعارف العلمية في المسألة[1].

إلاّ أنّه ينبغي اعتبار أنّ 'دوليبي' وأتباعه قد جعلوا مسألة الصمّ والبكم مسألة مؤسّسيّة: فإذا كانت إعادة تدريب الصمّ والبكم تعدّ جزءا من أجزاء البيداغوجيا العادية، فذلك بفضل طريقة جعلت من اجتماعيّة اللّغة أسّا نظريا، حتّى إن كانت هذه الاجتماعيّة خارجة عن النشاط العلاجي. وهذه الملاحظة مهمّة، لا لإقرار فضائل أسندها تاريخ البيداغوجيا بعْدُ إلى الاصطناعيّين، بل أيضاً لإبراز أنّ الحقيقة العلاجية الوحيدة في البناء الفلسفي المعقّد الذي صاغه المعلمون وفي الكتب الدراسية للصمّ والبكم، هي بالضبط، البعد الاجتماعيّ لمسألة اللّغة. ولم يَكن التطوّر الخارق الذي تحقّق في مدارس إعادة التدريب لدوليبي مرتبطا بنظرية طريقة الإشارات، بل مرتبطا، بكون العلاقة بين قسم الصمّ والبكم والمعلّم في مدارس الاصطناعيّين كانت تُحلّ في المقام الأوّل الحاجة إلى حوار جماعي (وإذا رمنا عبارة شديدة قلنا «حوار سياسيّ») قادر، بغد بذاته، على إقامة آليات التواصل، على خلاف ما كان يحصل في العلاقة الباردة، وجها لوجه بين المعلّم الشفوي وكل متعلّم من الصمّ والبكم على حدة.

[304] وينبغي الاعتراف كذلك لأطباء سريريين مثل لوردا وجاكسون وغولدشتاين (وآخرين من أتباع النظرية الشمولية) بأنّهم بنوا فلسفة علم الأمراض اللغوية على وحدة الفرد وعلى الاستعادة الشاملة للأبعاد الذهنية والبشريّة لهذه الأمراض، بأن دحضوا الصورة الخاطئة للعيادة الطبية التي تشتغل «بالأضرار المحدودة» وبالإنسان المنقسم والمنحصر في مآزق التشريح العلاجي التي لا يتيسّر التعبير عنها.

---

1 - راجع لنتري لاورا، 1977، ص.238: «رغم كلّ شيء، ظلّ خطاب أصحاب النظرية الشمولية (globalistes) الذي يتزيّى ببهرج فلسفي خطابا أجوف. وظلّ الكلام عن الشمولية (ganzheit) بلا صلة مع العلاج السريري [...] وعلى العكس، كان خطاب المموضعين يدقّ شيئاً فشيئاً ولم يدخل البتة في هذا الانشطار بين المعارف الحاصلة وهذه الزخرفة الخيالية التي تتمّ تبعا لها» (راجع أيضاً لنتري لاورا، 1970 و1987، Lanteri-Laura).

الحاجة إلى الصلة بالكون:

«النتيجة» العلاجية للنقاش في المرض مهمّة لأنّ فلسفة اللّغة لم تتعوّد دحض تخميناتها. وأبرز علم الأمراض نقائص المثالية الضمنية لأغلب النظريات التقليدية الفلسفية - اللسانية التي تمنح اللّغة البشريّة (التي تشتغل كحساب محض) والذهن ضربا من الاستقلاليّة. ويتأتّى النقص الأبرز من إخراج اللّغة من مجال العلوم الطبيعية. وذلك لا لأنّ على فلسفة اللّغة أن تشتغل باللّغة من خلال تقنيات العلوم الطبيعية وألفاظها وطرقها، بل لأنّ هناك سيميائيةً كاملة تكمن في البُعد الطبيعي للغة البشريّة عليها أن تصبح سيميائية صريحة قبل أن تُحَلّ لغة من اللغات في التاريخ.

ويتعلق العنصر الأهمّ بالمراحل الوراثية في التعلّم اللغوي. ودرْسُ العلوم العصبية، في هذا المجال، مهمّ جدّا. ونشير بصورة خاصّة إلى الدراسات التي تناولت رضوض النصف الأيمن من الدماغ والأمراض «الملموسة» التي أبانت صحّة حدوس الطبيعيين. إذ تمّ، للمرّة الأولى في هذه الدراسات، فحص أشخاص فقدوا الملَكة المرجعية، لكنهم حافظوا على كل القوّة الذهنية في ما يتعلق بالتركيب والحساب. ونجد، في مبدإ هذه الدراسات، رائد المموضعين شاركو (J.M. Charcot) الذي لاحظ، وهو يدرس اللازمة المعروفة باسم «العمى اللغوي» حالة تاجر من مدينة فيانّا (كوسماول –Küssmaul) فقَد القدرة على قلب الأشياء بصريّا، وهو لئن كان قادراً على رؤيتها جيّدا، فإنّه لم يكن يملك منها إلا حقيقة التركيب [النحوي] والتعريف والإفادة. فحتّى الأحلام لم تكن عند هذا الشخص إلاّ تراكيب لكلمات دون أيّة صورة، قال:

> لمّا فقدت كليا معنى التمثيل الداخليّ، تغيرت أحلامي أيضاً. اليوم أنا أحلم كلاماً منطوقا فقط، في حين أنّي كنت سابقا أقدر، في أحلامي، على الإدراك البصري (شاركو، 1883، ص.187-188).

ومنذ زمن قريب، استعادت الدراسات المخبرية لمدرسة غولدبرغ، على قاعدة تحليل الأشكال المختلفة للغة البشريّة (كلامية وغير كلامية)، العلاقة القائمة بين نصفي الدماغ الأيسر والأيمن في تكوين العمليات السيميائية. وتشير استنتاجات غولدبرغ إلى القول بعملية ثنائية المرحلة في التعلّم السيميائي: في مرحلة أولى ليس فيها إلاّ تحصيل «دلالي» ومعجم مرجعي، يكون النصف الأيمن فاعلا ويتقدّم بمحاولات نحو

استكشاف وضعيات «جديدة» [305]. وفي مرحلة ثانية، بعد تثبيت «فرض الأسماء» (impositio nominum) وإقامة العلاقة المرجعية الإشاريّة، تنتقل المراقبة السيميائية إلى النصف الأيسر الذي يعمل من خلال عمليات تركيبية [نحوية] وحسابية تقليدية ومن خلال التجربة[1]. وكان جاكسون لاحظ مثل هذا التعاون بين نصفي الدماغ. فعند دراسة حالة مرضى يشكون من تعسّر الكتابة (agraphie) لاحظ أنّهم لا يجدون أيّ عسر في استنساخ نص مطبوع في حين أنهم يعجزون كلّيا عن كتابة أيّة كلمة من كلمات النصّ تلقائيا أو إذا أمْلِيَت عليهم. وفي النهاية، عند الكتابة التلقائية، يظل الكبح أو التعطيل التركيبيّ «لبناء الجمل» في الشقّ الأيسر قائما، لكن لا وجود لكبح أو تعطيل «مرجعيّ» و«إدراكيّ» قد يمنع تكرير العلامة المكتوبة بواسطة النصف الأيمن.

والتقى شاركو – وهو يدرس الحبسة القرائية (alexie) – بأشخاص لا يقرؤون جيّدا إلاّ ما كتبوا (شاركو، 1883، ص.163)؛ وباختصار، كان هؤلاء لا يقرؤون إلاّ إذا كانوا يستطيعون القهقرى إعادة بناء العملية المرجعية والإداركية للكتابة وذلك بضرب من تذكّر تحرّك الأصابع الذي يتطلّبه رسم الكلمات. وتبيّن هذه التجربة مع تجارب أخرى تكرّر القيام بها أثناء الملاحظة السريرية أنّ فصل ماهو في العادة موحّد في العملية السيميائية العادية يكشف دائماً دور المكوّن الإداركي والحسّي الحركي الذي لا يعوّض. وفي اللّغة البشريّة يمثّل هذا المكوّن بالعلاقة المرجعية مع العالم الخارج عن اللّغة. ويستدعي تقييمه تقييما سلبيا مراجعة دور الصوت وتعلّم المساهمات الصوتية التي يبدأ الإدراك، من خلالها، في التحوّل إلى إشارة وفكرة ومفهوم.

ورغم أنّه يمكن ذكر مئات من مجموعات الصمّ والبكم الذين تعلّموا لغة الإشارات -شعب «*الإشاريّين*» العالميين-، لا يوجد مثال يمكنه أن يفضل حكاية كيلّر (H. Keller)[2]، تلك العمياء الصماء البكماء الشهيرة التي تعلّمت التواصل

---

1 - غلدبرغ وكوستا «اختلافات نصفي الدماغ في تحصيل الأنظمة الوصفية»، 1981.
E. Goldberg; L.D. Costa «Hemisphere differences in the acquisition of descriptive systems», *Brain and language*, 1981, 4, p. 144-173

2 - لنغر، *الفلسفة بمفتاح جديد*، روما، 1941.
S. Langer, *Filosofia in una nuova chiave*, Roma, Armando, 1941, (éd. Cit., 1972).

لا بعديد اللغات فحسب، بل كانت كذلك كاتبة قديرة جدّا. واستفادت فلسفة اللّغة من هذه «المرونة» في الوظيفة السيميائية لتكرير رفضها الوراثيّ للنظرية الطبيعية اللغوية. فكاسيرير (Cassirer) مثلا يتأوّل حالة كيلر بتصلّبه المألوف المناهض للتجريب. فهو يسوّي كل أنظمة الدوالّ المادية مشيداً بالوظيفة الرمزيّة فقط (1944، ص.95-96). [لكنّ] الواقع يبدو أكثر تعقيدًا.

وتظهر في جميع كتابات الصمّ والبكم، وبشكل أوضح عند العُمْي الصمّ البكم وضعية ضغط التجريد التي يُجبَر عليها أولئك الذين يتكلمون اللغات الاصطناعيّة. ووصف ديلوج (Désloges)، وهو أصمّ أبكم من القرن 18 تعلّم بطريقة الإشارات، هذه اللّغة بأنّها «تعريف دائم بالأفكار التي يُعبَّر عنها بها» (1770، ص.56). فالحقيقة الحسيّة ملحوظة بالإشارات اليدوية «كأنّها من خلال مرآة شفافة»، (نفسه، ص.57). وعرّف القسّ كرتون (Carton) الذي كان معلّما للعميان الصمّ والبكم لغة اللمس بأنّها «مرادف منقوص على الدوام» (1840-1841 الجزء 2، ص.138). وتتكرّر مثل هذه الأحكام دائماً: من قِبل سابورو دوفنتوني (Saboureaux de Fontenai) وهو أعمى أصمّ أبكم شهير تحوّل من التعلّم بالإشارات إلى شفويّة أستاذه بيرير (Pereire)، ومن عُمي صمّ بكم [306] مثل لورا بريدمان (Laura Bridgman)[1] أو هيلين كيلّر التي كانت تشعر «بحاجة ملحة إلى إصدار أصوات منطوقة» (1902-1908، ص.84) والتي كتبت ما يلي:

> من يُجبر على الاكتفاء بالألفبائية اليدوية دون غيرها، يعتريه دائماً شعور بالإكراه.أنا كنت أشعر به شعورا قويا وكان يساورني الإدراك البيّن بأنّ أمرا ما ينقصني وعليّ تحصيله» (نفسه، ص.85).

وفي ظروف التجريد الضروريّ، يشعر الأشخاص بأنّهم يتحرّكون في متاهة التعريفات دون أن يجدوا منفذا إلى «الأشياء». فهيلين كلّر التي تحوّلت من الإدارك الشفوي لوجود اللّغة، إلى إقامة علاقات لمسية بين الأشياء والتشكّل الفموي، ثم

---

1 - M. Howe, F Howe-Hall, *Laura Bridgman*, London, Hodder & Stoughton, 1903, (éd. Cit 1904).

روشلو، *كورين خارج السجن*، منريال، 1928.

C. Rochelau, *Corinne. Hors de sa prison*, Montréal, Thirien, 1928.

إلى تهجية الحروف باللمس، لتصل أخيراً إلى القراءة بالنّتوءات، أعطت، في وقت ما، الثقة بأنّ اللّغة الاصطناعيّة التي كان عليها أن تستعملها قد أصبحت سجنا سيميائيا حقيقيا. وكانت الكتب المكتوبة بطريقة براي قد أضحت أداتها الحسية الجديدة، وهي تقول:

> لم أعرف البتّة كيف أجد الفاصل بين أفكاري الشخصيّة والأفكار التي استقيتُها من الكتب. ويعود هذا، في رأيي، إلى أنّ عديدا من انطباعاتي لم تصلني *إلا بعد أن لفتت، قَبل، أبصار الآخرين وطرقت أسماعاهم* [...] ما قرأته أضحى في النهاية الكنْه ذاته ونسيج تفكيري، إن صحّت العبارة (نفسه، ص.92).

والأشخاص الذين ذكروا إلى حدّ الآن قرّروا كلّهم، في وقت ما وبعفوية، أن يغادروا قفص الإشارات اليدوية، ويتعلّموا اللّغة المنطوقة. فما بحثت عنه هيلين كيلر في الصوت الذي يمثّل اختيارها الأخير، هو معنى الحياة التي حرمتها منها الإعاقة الحسيّة وعجزت اللغات الاصطناعيّة عن إرجاعها إليها.

> أليست هبة لا تقدّر قيمتها أن تقدر على التعبير *بكلمات سريعة، كأنّها تجنّح ولا تتطلّب أي تأويل*؟ في الوقت الذي كنت أتكلّم فيه، كان يبدو لي أنّ أفكارا جذلى ترفّ في كلماتي *لا يمكن البتّة لأصابعي أن تقدر على التعبير عنها* (نفسه، ص.87).

لقد أجبرت الأمراض المعوقين على ابتداع نظام اصطناعيّ للتواصل. ولأنّهم كانوا «سجناء» لهذا الرسم «المجرّد» كليا ولأنّهم كانوا متعطّشين إلى «ملموسية» الأشياء، بذلوا قصارى جهدهم لاستعادة ما كان أمّان يسمّيه «حياة» الصوت. وينبغي البحث عن مبرّر هذا المسلك الحائر المعذّب في الطبيعة المزدوجة للغة البشريّة: فمن جهة، هي أداة حساب سيميائيّ محايدة واعتباطيّة، ومن جهة أخرى، هي ناقل لتأكيد ذهنيّة متشعّبة ومادية. هذان الوجهان يحدّدان تمظهرا لسانيا حرّا في الظاهر لكنّه، في الحقيقة، محدّد تحديداً صارماً. وهذا ما جعل المعوقين إعاقة حسية الذين رغبوا في الارتقاء إلى صيغ من التحرّر الكلّي للفكر الخلّاق والعقلاني يختارون، في نهاية المطاف، أن ينغمسوا ثانية في اللّغة المنطوقة مقابل جهد ميكانيكي ضخم. ورغم أنّ الجانب الدالّ والماديّ للوظيفة الرمزيّة – حسب عبارة كاسيري – ثانوي بالنسبة إلى «الحساب» السيميائيّ الذهني، **فإنّ هذا الأخير لا يوجد بقطع النظر عن**

بنية *الكيان الحيوي - النفسي* للإنسان. هذا يعني أنّ محاولات الفصل بين مَلَكات الحساب في أدوات التعلّم الأخرى وملكات الإدراك - الذي لا تتيسّر إلّا في عالم المعوقين إعاقة حسيّة (أو عالم الآلات في أيامنا) - تتجلّى استحالتها استحالة مطلقة في الممارسة. فاللّغة في جوهرها كيان « تاريخي - ثقافيّ» لا يقبل الفكاك.

القسم الرابع:

التيّـــــار الهومبلـــــتيّ *(1)

يورغن ترابن

(Jurgen Trabant)

[311] تحت تأثير تراكم المعارف الأوروبيّة المتصلة بمظاهر التنوّع في الإنسانية عقب انتصارات القرنين 16 و17، ظهرت دراسات *اختباريّة* عن الإنسان، هي بين الميتافيزيقيا والفيزياء، سمّيت بمصطلح أنتروبولوجيا. ومنذ أوائل القرن 17 (جون جورج والش، J.G. Walch،1726) كان يُميّز- ضمن التوصيفات الأنتروبولوجية لمجموع الاختلافات الاختباريّة للبشر- بين مظهر فيزيائي وآخر أخلاقيّ. وسيسمّي كنط هاتين النظرتين « فيزيولوجية» و«براغماتية « قائلاً:

> تنحو معرفة الإنسان معرفة فيزيولوجية إلى سبر ما تفعله الطبيعة بالإنسان، وتنحو المعرفة البراغماتيّة إلى سبر ما يفعله **الإنسان**، باعتباره كائنا حرّ النشاط، بنفسه أو ما يمكنه ــ وينبغي له ــ أن يفعل بنفسه (**الأنتروبولوجيا من زاوية نظر براغماتية**، 1798-1800. والترجمة الفرنسية، باريس، فران، 1964، ص.11) (*1).

وتندرج لسانيات هومبلت ضمن منظور الأنتروبولوجيا «الأخلاقيّة» أو «البراغماتية».

في السنتين 1796 – 1797، قبيل نشر كتاب كنط «*الأنتروبولوجيا*» (1798) وبمعزل عن هذا النشر، كان فيلهلم فون هومبلت شرع في دراستين أنتروبولوجيتين، باعتبار ذلك أولى أعماله العلمية المهمة، وهما «**مخطط لأنتروبولوجيا مقارنة**» (*2) ودراسة

---

1 - * – في هذا القسم أيضاً أخرجنا عناوين الكتب باللغات الأجنبية من النصّ العربي وجعلناها في ذيل المقال تسهيلا للقراءة المسترسلة. وأشرنا إلى ذلك برقم الإحالة مع نجيمة بين قوسين (*-). أمّا الهوامش الواردة في النصّ الأصليّ فأثبتناها في أسفل الصفحات مثلما فعلنا في بقية الأقسام.

عن «القرن الثامن عشر»(*3). كان لدى هومبلت[1] حدس بأنّ الأنتروبولوجيا، مثلما تمّ تصوّرها [312] في السياق الألماني ما بعد الكنطية أمر جديد كل الجدّة، من جهة أنها تَجَلٍّ لحساسية جديدة يمكن أن تنعت بأنها حساسية تاريخانية:

> نحن، على العكس، نتعوّد الآن على دراسة خصوصيات كلّ الأزمان وكلّ الأمم، وعلى النفاذ إليها ما تيسّر، وعلى أن نجعل هذه المعرفة مركز تفكيرنا (*القرن الثامن عشر*، الجزء 2، ص.72).

وظلت هذه الدراسات، مثلها مثل كثير من مشاريع هومبلت الوفيرة التي لم تنشر في حياة الباحث، مقاطع، لكنها تشكّل، عند النظر فيها في جملتها، النظريّة الأولى والمنهجية الأولى في بحث أنتروبولوجيّ يعالج مبرّر الأنتروبولوجيا الأخلاقيّة ومواضيعها ومهمّتها ومنهاجها.

ومبرّر البحث الأنتروبولوجيّ يأخذنا إلى قلب عمل هومبلت كلّه: فتفكير هومبلت كلّه دافِعُه هو نقد «أنتروبولوجيّ» للفلسفة أو هو بكلام أدقّ «تزاوج» الفلسفة مع الأنتروبولوجيا، والمتسامي مع الاختباريّ (الذي كان يُسمّى في تلك الفترة «التاريخية»). وهومبلت واقع، عمدا، في هذا التقاطع: فقد أحاط بفلسفة لايبنيتز، ثم اتّخذ الفلسفة الكنطية قاعدة لأبحاثه، لكنّه لم يُحِلّ عمله الخاصّ منذ البدايات، في مجال الفلسفة بالمعنى الضيّق (أي في مجال الدراسة الماقبلية أو المتسامية للفكر)، بل أحلّه في مجال البحث الاختباريّ في «تنوّع الوجوه» بريادة الفلسفة. فهو بالتالي بحث يجمع الدراسة الفلسفيّة والدراسة الاختباريّة للبشر:

> إن مسار فكرنا، خاصة في أنشطته الأكثر غموضا، لا يمكن تقصّيه إلا بتفكير عميق وبملاحظة دائمة لذاته. لكننا مع هذا لم نفعل إلا قليلاً، إذا لم نعتبر، في الوقت ذاته، *تنوّعَ الوجوه* أي الطرقَ المتعدّدة التي ينعكس بها العالم في مختلف الأفراد (نظرية تكوّن الإنسان، 1794-1795، الجزء 1، ص.286 وما بعدها) (*4).

وهذا التأليف بين الاختباريّ والماقبلي هو ما يميّز البحث الأنتروبولوجيّ:

---

1 - نستشهد بهومبلت بالرجوع إلى طبعة «الأكاديميّة»: **كتابات مجمّعة**، 17 مجلّدا، برلين، 1903-1936.

- Wilhelm von Humboldt, *Gesammelte Schrifen*, 17 vol. (éd., Albert Leitzmann *et al.*) Berlin, Behr, 1903-1936.

[تكمن خصوصية] البحث الأنتروبولوجي إذا في معالجة مادة اختباريّة معالجة فكرية، وموضوعاً تاريخيا معالجة فلسفية، ونوعية الإنسان الحقيقية، قصد تطوّره الممكن. (مخطط لأنتروبولوجيا مقارنة، الجزء 1، ص.390).

ومواضيع البحث الأنتروبولوجي هي «خصوصيّات الطابع الأخلاقيّ لمختلف الأنواع البشريّة» (نفسه، جزء 1، ص.377) و«الاختلافات الفردية» (نفسه، ج 1، ص.377) للبشر، ذلك أنّ الأفراد مجموعات اختباريّة بشرية مختلفة بقدر ما هم أفراد متفرّدون. وتتبلور هذه الاختلافات في شكل يسميه هومبلت *الشخصيّة*. والشخصيّة هي مجموع «السمات التي تميّز فردا عن آخر» (ج 2، ص.56). ويلاحظ هومبلت في مذكراته لسنة 1789 (27–30 أكتوبر) أنّ معرفة الشخصية هي هدف الأنتروبولوجيا الحقيقيّ (XIV، ص.211). وبالقياس إلى المفهوم الحديث للأنتروبولوجيا الذي يتركّز خاصة على الجانب الفيزيائي أو الفيزيولوجي أو الجانب الذي ينحصر (عندما تكون أنتروبولوجيا «عملية» أو «أخلاقيّة») في ثقافة الشعوب «المتوحشة»، **[313]** لا تهتمّ الأنتروبولوجيا الهومبولتية إلاّ بمظاهر «أخلاقيّة» (تلك التي قد نسمّيها اليوم «ثقافية») وتضمّ المظاهر «الأخلاقيّة» لكامل المجموعات البشريّة. وعليها أن تشمل، ضرورة، الأفراد كلّهم، لأنّ المثال الإنسانيّ يتجلّى في كليّة الأفراد.

لم يُخلق إنسان فرد– مثلما لم تخلق طبقة بشرية وحيدة- إلاّ لشكل واحد وطبع واحد. إلّا أنّ مثال الإنسانية مكوّن من عدد كبير من الأشكال القابلة للتلاؤم في ما بينها. لذلك، لا تتبدّى الشخصية إلاّ في كلّية الأفراد (مخطط...، ج 1، ص.379).

وعلى عكس المفاهيم الأنتروبولوجيّة الحديثة، ليست الشعوب التي يزعمون أنّها متوحشة مواضيع الأنتروبولوجيا الهومبلتية الحصريّة أو المفضّلة، بل مواضيعها المفضّلة هي المظاهر الثقافيّة للشعوب المتحضّرة لأنّ طبع الفرادة لا يمكن أن يتشكّل إلاّ فيها. لذلك يحتوي المشروع الأنتروبولوجيّ المقارن، تقريبا، ما نسميه اليوم علوما إنسانية كلّها (*الدراسات الثقافية والعلوم الإنسانية*) (*5). وتُعرّف المهمّة الرئيسية للأنتروبولوجيا التي هي وصف الشخصية بالطريقة التالية:

عليها أن تحوي خصوصيات الفرد كلّها دون أن تزيد عليها، وعليها أن تمثّل جوهره الداخليّ كلّيا وبوفاء، حسب علاقة قواه وحركتها في نشاط تحقّقها،

بالعلاقة مع تطوّره التدريجي، حسب ميزته الداخليّة وتعبيره الخارجيّ في الجسم والهيئة (*القرن الثامن عشر*، ج 2، ص.84).

ولا يُدرك هذا الهدف إلا بمقاربة تأخذ الموضوع على أنّه كُلٌّ بنيويٌّ. إذ لا يمكن أن يكون البحث الأنتروبولوجيّ علما للمسخ الثقافي وبيانا لضروب «التنوّع الشاذ» (*Abweichendste Verschiedenheiten*, I. p. 394) بل «على البحث دائماً أن يطلب كُلاًّ وشكلا مُكتملا» («الشكل العامّ، الشكل المثالي»،«ein Ganzes, eine Vollendete Gestalt», p. 394).

وهومبلت هو أحد الأوائل الذين حاولوا حلّ القضايا *الإيبستيمولوجية والمنهاجية* العويصة التي يطرحها مثل هذا الوصف للفرد - الذي جرت العادة باعتباره غير قابل للوصف. لكن هومبلت يشترك في الشكوك المألوفة في علمية ممكنة للبحث الأنتروبولوجيّ. «إذن، ليست مادة الأنتروبولوجيا المقارنة مادة قابلة للمعالجة العلمية، ومبدئيا، حتّى للمعالجة النظرية» (*مخطط*...، ج 1، ص.396).

لكن هذه الصعوبة الإيبستيمولوجية لا ينبغي، لهذا السبب، أن تمنع الباحث من الإقبال على هذه الدراسات التي هي إذا قورنت بالعلوم التقليدية [كشفت عن] مكانة إيبستيمولوجية مختلفة كان هومبلت بصدد اكتشافها. وإذ بان له بوضوح أنّ طبع الفرد لا يتجلّى إلاّ باعتباره بناء يبنيه العالم وشكلا على العالم الأنتروبولوجيّ أن ينشئه انطلاقاً من المعطيات، حاول هومبلت أن يضع قواعد لاختيار سمات الفرد الأساسيّة وتمثيلها. وفي الأعمال اللاحقة [314] وخاصة في كتابه «خطاب المنهاج» (كوسا، 1974، ص.37 ,Caussat) ورسالة في مهمّة المؤرّخ (*6) الصادرة في 1822، لخّص هومبلت هذه الاعتبارات المنهجية في مذهب تأويلي أعمّ وأكثر ارتيابا. وتعبّر الفقرة التالية عن الفكرة المركزية لكلّ نظرية تأويلية:

> كلّ فهم لشيء مّا – باعتباره شرطا لإمكانية تحققه- يفترض من لدن الشخص الفاهم أمرا يماثل ما سيكون مفهوماً لاحقاً حقّا، أي *اتّفاقا مسبّقا وأصيلا* بين الموضوع (*sujet*) والمحمول (*objet*). فالفهم ليس فقط أن يُطوّر شيءٌ ما انطلاقاً من الموضوع، وليس أيضاً استنتاج شيء ما من الموضوع، بل هو الاثنان معا. فالفهم هو، دائماً، تطبيق أمر عامٍّ موجود بَعْد على أمر مخصوص جديد. وحيثما وُجد كائنان تفصل بينهما هوة كاملة، فلا وجود لجسر للفهم من الواحد إلى الآخر: وإذا أريد

الفهم فلا بدّ، بمعنى آخر، أن الطرفين كانا قد تفاهما بعد (*المذكّرة في مهمّة المؤرّخ*، 1822، ج 4، ص.47).

وحتّى يتيسّر هذا الحوار بين الموضوع والباحث، على الباحث أن يكون لديه ضرب من التخيّل محدّد يسميه هومبلت «معنى الواقع» (Sinn Für die Wirklichkeit، ج 4، ص.39). يسعى الباحث، وقد تسلّح بمعنى الواقع إلى أن يحيط بطبع الفرد (أو ما يسميه أيضاً «الانطباع الكامل» «Totaleindruck»، ج 4، ص.-1 راجع ترابن، Trabent، b1986) بفعل تأويلي جريء، طابعه العلميّ ليس مضمونا. لكن، رغم هذه الهشاشة، فإن الفعل التأويليّ هو الهدف الأسمى لكل الأبحاث التاريخية والأنتروبولوجيّة واللسانية: أي إعادة بناء الشخصية.

تقلّص المشروع الواسع لهومبلت الشاب (وفي نهاية الأمر المشروع الوهمي) لأنتروبولوجيا مقارنةِ اللغاتُ فيه موضوع من مواضيع كثيرة، ابتداء من 1800 لأسباب حياتيّة وفلسفية، ليؤول إلى مشروع (واسع دائما) للسانيات المقارنة، عرضه هومبلت للمرّة الأولى في مذكّرته في الدراسة المقارنيّة للغات (Ueber das vergleichende Sprachstudium) في 1820. ليس تحوّل الأنتروبولوجيا إلى دراسة اللغات اختيارا اعتباطيّا «لخصوصية أخلاقيّة» مّا ضمن مجموع المواضيع الأنتروبولوجية الممكنة، لكنها تركيز على الموضوع الأنتروبولوجيّ الممتاز وعلى ما يُحُدّ الإنسان أي على اللّغة. والتركيز على اللّغة هو أيضاً تقدّم نحو مركز الإشكاليّة الفلسفية وإلى نظرية المعرفة: فهومبلت يقرّ إقرارا عميقاً «بالصبغة اللغوية» (التاريخية و«الحوارية») للمعرفة ويدرج اللّغة (التي تتجلّى تعدّدا في ألسنة مخصوصة) على أنّها توليف للمعرفة في إطار الفلسفة الكنطية (راجع ترابن، a1986). فالمنعرج اللغوي الذي يسم به هومبلت نظرية المعرفة يظل، بعمق، منعرجا أنتروبولوجيا، إذ أنّ «هومبلت هو،ولا شكّ، أوّل من جعل نظرية في اللّغة نظرية أنتروبولوجيّة، ولعلّه الوحيد الذي فعل ذلك» (موشنيك، 1982، ص.47، Meschonnic).

ولّما كانت اللسانيات الهومبلتية، في نهاية الأمر، تحقيقا لمشروع في الأنتروبولوجيا المقارنة، استعاد هومبلت، لتغذية تصوّره للدراسة المقارنيّة للغات، السمات الإيبستيمولوجية والمنهجية للمقاربات الأنتروبولوجيّة وطوّرها: فمواضيع اللسانيات هي اللغات باعتبارها مفردات: فالبحث اللسانيّ باعتباره دراسة للإنسان هو، [315]

ضرورة، تأليف بين الماقبلية والاختباريّة (لأنّ اللّغة البشريّة لا تتجلّى إلاّ باعتبارها تعدّدا لألسنة مختلفة). وهدف البحث هو إعادة بناء شخصيات العناصر المفردة التي هي الألسنة (والتي يشكّل مجملها مثال البشريّة). وتُحصّل الشخصية ببناء تأويلي (نابع عن المخيّلة اللسانية للباحث).

ويحتوي البرنامج الهومبلتي للدراسة المقارنة للغات تقريباً جميع الأبحاث اللسانية الممكنة. فهومبلت يفرّق بوضوح في أبحاثه بين مختلف دراسات *البنية* أو *الهيكل* (*Bau* بالألمانية) ودراسة *الشخصية*.

وتتمثل لسانيات *البنية*، قبل كلّ شيء، في نوعيْن من الدراسات: أوّلاً، **دراسات *الوصف التزامنيّ البنيويّ*** للألسنة الذي يمثّل «الانسجام الداخليّ لكل لسان» (*الدراسة المقارنيّة للغات*، 1820، IV، ص.10) (*7). ويشكّل مجموع هذه الدراسات «موسوعة كاملة وكونية في الألسنة المعروفة» (*بحث في لغات القارّة الجديدة*[1]، 1811، ج.3 ص.327). ثانيا، يتصوّر هومبلت مجموعة من الدراسات المقارنة من جهة اللّغة على أنها تسمية، أي **دراسات مقارنة للمقولات *اللغوية*** من خلال ألسنة العالم كلّها. ومجموع هذه الدراسات قد يغيّر جذريا النحو الفلسفيّ بأن يقحم ضمنه المعرفة الاختباريّة عن مختلف الألسنة.

وبعد الانتهاء من هذا العمل التوصيفيّ، وبعد تراكم معرفة بنيويّة شاملة عن ألسنة العالم، فقط، يمكن أن تطرح مسألة إمكانية ***تصنيف*** (classification) ***الألسنة*** وضبط أنسابها. وفي ما يتّصل بمسألة *النمطية* (typologie) باعتبارها ***تصنيفا***- والتي تعتبر دائماً إضافة هومبلت الأساسيّة إلى اللسانيات- فإن تصنيف اللغات كان محلّ نقد

---

1 - هذا النصّ» بحث في *لغات القارّة الجديدة*» المكتوب بالفرنسية (*Essai sur les langues du Nouveau Continent*) هو مقدّمة لعمل حول اللغات الأمريكية الهندية. وكان الهدف منه أن يكون جزءا من الكتاب المهمّ لألكسندر فون هومبلت شقيق فيلهلم. كان العالم الكبير الذي دأب على أن يأخذ في الاعتبار المظاهر الأنتروبولوجية («الفيزيائية» و«الأخلاقية») في «رؤاه عن الطبيعة» قد جلب من أمريكا مواد لغوية عرضها فيلهلم في كتابه «*رحلة إلى المناطق الاعتدالية في العالم الجديد*» (باريس، 1805-1834). لكن، في الوقت الذي كان ألكسندر يحظى بنجاح باهر في أوروبا بعشرات الكتب عن نظام الكون خارج الكرة الأرضية، كان فيلهلم يعمل طول حياته في مشاريع عن الإنسان والفكر واللّغة، وهي مشاريع كان كتب لها سلسلة من المقدّمات المرموقة – ومنها «بحث في *لغات القارّة الجديدة*» – ظلت منقوصة ولم تنشر في حياته.

لاذع من هومبلت باعتباره مقاربة غير ملائمة لموضوع اللسانيات: فاللغات من جهة أنها «مفردات روحية» («geistige Individuen») لا تستكين إلى جعلها صنفا كما تُجعل الأشياء الطبيعية. وباعتماد «أنماطه» الشهيرة (التصريفية، والعازلة، واللاّصقة، والدامجة) لا يقيم هومبلت تصنيفا للألسنة لكنه يميّز بين بعض الإجراءات التركيبية والتصرفية العامة جدّا (قد تستعمل في التعليم لتخصيص اللغات). أمّا مسألة التسلسل النَّسَبي التي قد يكون غريم وبوب وشلاغل وجدوا لها مبادئ، فعلى العكس، هي إشكاليّة مشروعة يساهم هومبلت نفسه فيها ببحثه الذي لم يكتمل عن اللغات المالوية البولينزية (**حول لغة كاوي في جزيرة جاوة**، المجلد 3، 1836-1839) (*8).

إلاّ أن مجموع الدراسات في بنية اللغات ليس، عند هومبلت، إلاّ أساس البحث اللساني الأهمّ في *دراسة الشخصية*: «ففي هذا مفتاح البحث اللساني» (مذكّرة في ***الدراسة المقارنيّة للغات***، 4، ص.Vergleich, 13). ولمّا لم يجد البحث الأنتروبولوجيّ الموضوع المناسب إلاّ في المظاهر الثقافية للشعوب المتحضّرة (لأنّ هذا الشكل الفردي الذي هو الشخصية يتطوّر فيها) فإن اللسانيات لا تدرك ذروتها (ومشروعيتها) إلا في البحث عن شخصية اللغات. [316] وتتكوّن هذه الشخصية في *النصوص* (الأدبيّة والفلسفية والعلمية): فاللغات، باعتبارها أبنية وهياكل ليست إلاّ أدوات يمكن أن تستعمل في أغراض شتّى. وإذ يجعل المتكلمون (أفراداً ومجموعات وأوطانا) للغات هدفا وغاية في الاستعمال، فإنهم يصوغونها ويسندون إليها «شخصية» على اللسانيّ أن يسعى- بمقاربة تأويلية -إلى إعادة بنائها. ويعود إسناد هومبلت مثل هذه المكانة المركزية إلى البحث عن هذه الشخصية إلى الحافز الفلسفي العميق لبحثه الأنتروبولوجي واللساني: ذلك أنّه لمّا كان صوغ هذه الشخصية في النصوص نتيجة صراع بين التقليد والتجديد، بين ما يسميه هومبلت «سلطة» اللّغة و«عنف» الفرد، فإن اللسانيات تصلح، في نهاية الأمر، أيضاً للإجابة عن السؤال المتعلّق بالكيفية التي يصنع الإنسان بها شيئاً جديداً وبإشكاليّة العبقرية والخيال.

بهذا البرنامج، ينأى هومبلت عن الاتّجاهات الغالبة في لسانيات عصره. وفي أساس بنائه اللساني توجد الدراسات *التزامنية*: ***التوصيفات البنيوية للغات والدراسات المقارنيّة للغة باعتبارها تسمية***، ويتشكّل «مفتاح» البناء اللساني من محاولات فهم «*شخصية*» اللغات في تطوّرها الأدبيّ والثقافي، بتزاوج الفيلولوجيا واللسانيات والذي ينبغي أن يكون -إضافة إلى هذا - عملا تأويليا بالضرورة. والبحث في علاقات

النسب- التي حصرت المقارنيّةُ التاريخية اللسانيات فيها (مع ربطها بإبيستيمولوجية طبيعية) ليس إلا جزءا من هذا البناء، وليس الجزء الأهمّ.

لكن هذا البرنامج ظهر متأخّرا جدّا. إذ عندما نشرت أعمال هومبلت، كانت اللسانيات قد اتّجهت بعد إلى المقارنيّة التاريخية التي اعتُبرت هي اللسانيات ولا شيء غيرها. ولمّا كان برنامج هومبلت الواسع يُسند أيضاً مكانة مطّردة إلى إشكاليّة النسب الوراثي، فإن المقارنيّين أيضاً، على الأقل مقارنيو الجيل الأوّل، قد استغلّوا نصوص هومبلت مخزنا لاستشهادات مستحسنة، حتّى وإن كانت محاولاتهم بعيدة جدّا عن نوايا الكاتب. إلاّ أنّ المقارنيّين التاريخيين وعُوا أكثر فأكثر الفارق بين اللسانيات عندهم وعند هومبلت. فقد لاحظ بنفاي (Benfey) أوّل المؤرّخين «العظام» في التيار الجديد (*تاريخ علم اللّغة وفقه اللّغة الشرقية في ألمانيا منذ أوائل القرن 19 مع نظرة إلى الوراء في أوقات سالفة*، مونيخ، كتّا، 1869، ص.527) (*10) أنّ لسانيات هومبلت – رغم أفكاره اللامعة- لا تبدو له «علمية حقّا» وعبّر عن أسفه لافتقاره إلى «مهارة حِرَفية» (das Handwerksmäßige). وبحث دلبروك (Delbrüek) عبثا في الطبعة الأولى لمقدّمته في الدراسة التي عنوانها (*مقدمة في دراسة اللغات. مساهمة في تاريخ اللسانيات المقارنة ومنهجيتها*، لايزيش، بريتكوف وهرتل، 1880، ص.27) (*10)، عن تأثير هومبلت في اللسانيات أي في النظرية الهندية الجرمانية التاريخية الصوتية. وفي أواخر القرن، سجلت النظرية المقارنيّة المهيمنة، على حقّ، التناقض التّام بين تفكير هومبلت ومقاصد اللسانيات في تلك الحقبة (فيلهلم تومسن، *تاريخ علم اللّغة إلى نهاية القرن التاسع عشر*، هاله، نيار، 1927، ويعود النص الأصليّ باللّغة الدنماركية إلى سنة 1902، ص.63 وما بعدها) (*11). [317] وذُيوع الاستشهادات بهومبلت ذيوعًا واسعاً في نصوص اللسانيين يخفي أنّ اللسانيين الذين حاولوا استئناف المقصد الهومبلتي يمثلون في الحقيقة تيارا أقلّيا معارضا في مواجهة التيار التاريخي المقارنيّ.

ولا شكّ أنّ شتاينهل (Steinhal) هو من ينبغي اعتباره اللساني الأقرب إلى النظرية الهومبلتية. فهو يرى أن عليه أن «يعصّر» هومبلت بعلم النفس لدى هربرت (Herbert) وأن «يجعل أبحاثه نظاما»وذلك بإقامة مجمل لسانياته على الفلسفة الهيغلية، وهو ما يغيّر ولا شكّ مقاصد هومبلت تغييراً جذريا. على أنّ شتاينهل عارض كلّ حصر للسانيات في برنامج المقارنيّة التاريخية وحافظ على المنظور الفلسفي والمقاربة البنيوية والتزامنية للغات المختلفة، وعلى العلاقة مع الفيلولوجيا باعتبارها علما للنصوص،

وحتى على الجرأة التأويلية. وبوجه من الوجوه، يعود الفضل إلى شتاينهل، باعتباره أيضاً ناشر نصوص هومبلت[1]، في إنقاذ برنامج للسانيات «أنتروبولوجيّة» - حتّى وإن كان ذلك في الشكل المحوّر الذي أعطاه إياها- رغم أنّه جعل هذه اللسانيات الأنتروبولوجيّة في منعرج خطر هو منعرج علم نفس الشعوب، وهو منحى استعاده فونت (Wundt) (*علم النفس الشعبي. دراسة قوانين تطوّر اللّغة والأسطورة والعرف*، الجزء 1، الجزء 2: *اللّغة*، لايبزيش، انغلمن، 1900) (*12) وسيؤدّي إلى الانحرافات العنصرية الأشدّ فظاعة. وأنشأ شتاينهل مع لازاروس (Lazarus) «*المجلّة الدولية لعلم نفس الشعوب واللسانيات*» (1860) (*13). ولا شكّ أن إشعاع شتاينهل هو ما دفع باحثين مثل بوتبنيا (Potebnja) (أميروفا وآخرون، 1980، ص.339 وما بعدها. Amirova et *al,*) أو، بعد هذا، هيلمسلاف[2] وربّما أيضاً سوسير (راجع ياغر، 1975، Jäger) إلى سياقات الإرث الهومبلتي.

واللساني الشهير الثاني من القرن 19 الذي عارض - حسب التراث الهومبلتي- تقليص اللسانيات إلى الهندية الجرمانية والتاريخية - الصوتية والطبيعيّة هو أوغست فريدريش بوت (Pott) الذي نشر كتاب هومبلت «*مدخل في البحث في لغة كافي*»[3] وعلّق عليه. وتظهر هومبلتية بوت - وهي أخفّ من هومبلتية شتاينهل- في اتّساع اهتماماته اللسانية وميله إلى الموسوعية مما يشجّع على التوصيفات التزامنية (إضافة إلى دراساته الهندية الجرمانية، اعتنى بوت بعدد كبير من اللغات مثل الغجرية والكوردية (kourde)] ولغات البنتو [الإفريقية] والجاوية واليابانية) أكثر مما يشجّع على التفكير في تطوير البرامج أو التفكير الفلسفي، إذ سيظل بوت بعيداً تمام البعد

---

1 - فلسفة اللّغة. أعمال فيلهلم فون هومبولت. نشرها وأوضحها شتاينهل، برلين،1883-1884.
Die sprachphilosophischen Werke Wilhelm von Humboldt. Herausgegeben und erklärt von H. Steinthal, Berlin, Dümmler, 1883-1884.

2 - *مبادئ في النحو العام*، كوبنهاغن، هوست وابناؤه، 1928.
- *Principes de grammaire générale*, Copenhague, Höst& Sön, 1928.

3 - *في الاختلافات في اللّغة البشريّة وتأثيرها في التنمية الروحية للبشريّة*، 1876.
- *Über die Verschiedenheiten des menschlichen Sprachbaues und ihren Einfluss auf die geistige Entwicklung des Menschengeschlechts*, Berlin, Calvary, 1876
مع مقدّمة مهمّة لبوت بعنوان: فيلهلم فون هومبلت واللسانيات.

عن الجانب «الفيلولوجي» أو الأدبيّ عند هومبلت. يقول كورنير[1] (Koerner): «إنّ اعتناق بوت أفكار هومبلت المتّصلة باللّغة والفكر [...] هي سبب قلّة الاهتمام به خلال الربع الأخير من القرن 19 والمرحلة التي أعقبته».

ومع أواخر القرن، أخذ جورج فون درغابلنز (Georg von der Gabelentz) (*اللسانيات، مهامها ووسائلها ونتائجها حتى الآن*، لايبزيش، الطبعة 2، 1901، - وأعيد طبعه في توبنغن، نرّ، 1969) (*14) مشعل التراث الهومبلتي. [318] وللوقوف ضدّ حصر اللسانيات في برنامج الهندية الجرمانية التاريخية الصوتية، عبّرت مجلة تشمر (Techmer) «*المجلة الدولية للسانيات العامة*» (1890 – 1893) (*15) عن الحاجة إلى لسانيات أوسع تنفتح على قضايا في اللسانيات العامة وعلى مسائل فلسفية وعلى توصيفات تزامنية آنية بل حتّى على قضايا سيميائية (كورنير، a1973). وربطت هذه المجلة الصلة ببرنامج هومبلت الذي نشرت صورته في عددها الأوّل ونصوصا له غير منشورة في الأعداد اللاحقة. لكن، رغم هذه العودة إلى برنامج المشروع الهومبلتي الواسع وخاصة إلى أجزائه التزامنية والعامة، فإنّ الفكر – أو الإيبستيمولوجيا الأساسيّة للسانيات- تغيّر تماما. فالمجلة تقبل الإيبستيمولوجيا الطبيعية – «البرغماتيّة»- للتيار المسيطر، وظلت بمنأى عن القسم «الأدبيّ» والتأويلي في لسانيات هومبلت، وهو موقف، إذا استثنينا ما سيسمّى التيار «المثالي»، سيكون موقفاً مميّزا لإعادة اكتشاف هومبلت من قِبل اللسانيات الحديثة.

ولمّا كان البرنامج الهومبلتي معارضا في خصائصه الرئيسة للاتّجاه الغالب في لسانيات القرن 19 والمقارنيّة التاريخية للغات الهندية الأوروبية، فهو خزّان لجميع ضروب اللسانيات «التقابلية» (المرتبطة في الغالب بدراسة لغات غير هندية أوروبية)[2]، وسنسعى إلى تلخيص أهمّ اتّجاهاتها.

---

1 - في مقدّمة أوغست فريدريش بوت «*في أدبيات اللسانيات في أوروبا*» (1887). «مقدمة في *اللسانيات العامة*» (1884-1890)، 1974IX..

- *Zur Literatur der Sprachenkunde Europas* (1887). *Einleitung in die Allgemeine Sprachwissenschaft* (1884-1890), Amsterdam, Phidephia, John Benjamins, 1974, IX.

2 - راجع أورو، 1984a، ص.313: المسائل التي أُهملت تنحو إلى أن تترابط مع اللغات المهمّشة».

والنمطية اللسانية - باعتبارها مقارنة بنيوية تؤدي إلى تصنيف اللغات، بقطع النظر عن صلات القربى بينها- تُعدّ، على خطإ، ممثّلة لمساهمة هومبلت المخصوصة في لسانيات القرن 19. فبوت هو الذي أدرج، في 1848، «تصنيف هومبلت» الشهير والمهمّ في الأدبيّات اللسانية للغات إلى لغات صرفية، ولغات عازلة، ولغات لاصقة، ولغات مدمجة. وقد اعترض شتاينهل بعد في كتابه «*تصنيف للألسنة مُقدّما على أنّه فكرة للتطوّر اللغوي*»، برلين، دملر، [1]1850، ص.57) على هذا التأويل، مؤكّدا أن نظرية هومبلت تمنع تصنيف اللغات. «فالشخصية» التي تستهدفها اللسانيات الهومبلتية لم تكن فعلا *ما يشترك فيه الفرد مع الآخرين*، وما يسمح، بالتالي، بالتفكير فيه، شموليا، في صنف مشترك. فالشخصية هي مجموع السمات التي تميّز الفرد عن الآخرين وتخصّصه حقّا باعتباره فردا. لكن بوت ألحّ في تأويله (انظر أعلاه، 1974، ص.252 وما بعدها). وشتاينهل هو نفسه، رغم تأويله الصائب لنصوص هومبلت، اقترح تصنيفا. وبالتالي فإن الهومبلتيين أنفسهم هم الذين شجّعوا - بقطع النظر عن اختلافات التأويل، نمطية تؤخذ على أنّها نمطية هومبلتية. ولعلّ ذلك كان طريقة «لإنقاذ» أعمال هومبلت في زمن ساده التفكير الوضعي الذي لم تكن روحه غريبة عن كل مقاربة فلسفية وفيلولوجية في المجال اللساني فحسب بل كانت منافية لها. ويبدو أنّ تصنيف اللغات كان يسمح بنتائج في البحث جدية وإيجابيّة قدر ما يتيحه علم السلالات. والأسطورة الراسخة لنمطية هومبلت في تصنيف اللغات تؤسّس، بما لا يدع مجالا لأيّ شك، التيارَ «الهومبلتي» الأقوى والمرتبط بأسماء مثل شتاينهل وفنك (Finck) وسابير (Sapir) وليفي (Lewy)[2].

---

1 - *Die classification der Sprachen dargestellt als die Entwicklung der Sprachidee*, Berlin, Dümmler, 1850, p. 57.

2 - هايمن شتاينهل، *تصنيف للألسنة يُقدّم على أنّه فكرة للتطوّر اللغوي* [الإحالة 23].

Heymann Steinthal, *DieClassifaication*...

فرنز نيكولاي فنك، *الأنواع الرئيسية في شجرة اللّغة*، 1910.

Franz Nikolaus Finck, *Die haupttypen des Sprachbaus*, Leipzig, Teubner, 1910.

إدوارد سابير، *اللّغة*، 1921.

Edward Sapir, *Language*, New York Harcourt, Brace & Compagny, 1921,

إرنست ليفي، *بناء اللغات الأوروبية*، 1942.

Ernest Lewy, *Der Bau der europaischen Sprachen* (1942), Tubingen, Niemeyer (2é éd.) 1964.

[319] وتوجد مقاصد هومبلتية حقيقية خاصة في الأبحاث في اللغات غير الهندية الجرمانية، وباختزال، في التوصيف الآنيّ للغات المجهولة. وتدخل هذه الأبحاث اللسانية في إطار المحاولات التي واصلت العمل «الأنتروبولوجيّ» للقرن 18، أي في إطار دراسة الشعوب «المتوحشة» أو «الغريبة» التي سيطلق عليها اسم إثنولوجيا [أو علم الأعراق البشريّة] (Völkerkunde). لذلك، كان الجيل الأوّل من العاملين في اللسانيات الأمريكية الناشئة (دو بونسو، Du Ponceau وبيكورين Pickering) الذي حدّد لنفسه هدف وصف اللغات الأمريكية الهندية في القارّة الشاسعة، على اتّصال مباشر مع هومبلت، وأقام تراثا هومبلديّا في الولايات المتحدة (مولر – فولمر، 1976، Mueller–Vollmer) استعاده برنتن (Brinton) (انظر القسم الموالي) ودعمه باحثون مثل بوآس (Boas) في كتابه («*مقدمة في دليل اللغات الهندية الأمريكية*»، 1911) وسابير (في كتابه «*اللّغة*»، 1921) الذي ألهم أنشطة مختلفة اختلاف أنشطة بلومفيلد («*اللّغة*»، 1933) وورف (Whorf) («*اللّغة فكرا وحقيقة*»، 1956) وشومسكي (*اللسانيات الديكارتية*، 1966) (16*). وكان بوشمن (Buschman) كاتب هومبلت الخاص مختصّا في اللغات المالوية البولينيزية، واهتمّ شتاينهل باللغات الإفريقية، وبوت بحزمة من اللغات المختلفة، وكان فون درغابلنتز مختصّا في اللّغة الصينية.

عندما تواجه اللسانياتُ الحديثةُ المقارنيّةَ التاريخيةَ بأنّ التوصيفات الآنيّة- التي يمكن أن تكون توصيفا «للهيكل» و«البنية» و«التنظيم» و«النحو الضمني» في كل لغة – ضرورية، فهي ترتبط بهذا التيار الوصفي الهومبلتي: فهومبلت فعل ذلك صراحة (بلومفيلد، 1933، السابق، ص.18)، وأعمال هيلمسلاف- الذي يحيل على شتاينهل أكثر من الإحالة على هومبلت- تعجّ بمصطلحات هومبلت، ومخطط اللسانيات الآنية لسوسير يمكن أن يدرج بيسر في إرث هومبلت. وتستمد المساهمة الألمانية الوحيدة في اللسانيات الحديثة والتي لها قيمة، إلهامها، صراحة، من النصوص الهومبلتية: إنها المحاولات المعروفة باسم «الهومبلتية الجديدة» (فيزغربر، Weisgerber وبورزيغ، Porzig وترير، Trier) التي يمكن أن تعرّف على أنّها «بنيوية ذات طاقة حيوية».

ولقيت *الدراسات المقارنيّة للعناصر اللسانية* من خلال جميع اللغات التي تصوّرها هومبلت نمطا ثانيا من الدراسات التزامنية نجاحاً نسبيا لدى أتباع التيار الهومبلتي.

فحسب المنوال المعتمد في كتاب «دراسة المثنّى» (Ueber den Dualis, 1827) قارن بوت، مثلاً، الأرقام وطرق العدّ في لغات مختلفة (*الفروق اللغوية المكتشفة في أوروبا في عدد من الكلمات، ونظام العدّ الخماسيّ والعشريني*، هاله، فايسنهاوس، 1868) (*17). واهتم أدم (L. Adam) بالجنس النحوي (*في [مقولة] الجنس في لغات مختلفة*، باريس، ميزون نوف، 1883) (*18). فمثل هذه الدراسات، كان ينبغي لها، حسب هومبلت، أن تعوّض النحو العام القديم الذي تكمّله بدراسة التنوّع الاختياريّ وتصوّبه.

ولم يعد الدارسون من جديد إلى البحث عن *الشخصية*، وإلى هذه «اللسانيات الأدبيّة» في قلب الدراسة الهومبلتية، إلا في بداية القرن العشرين في أعمال فسلر (Vossler) وشبيتزر (Spitzer). وحدّد شتاينهل، في محاولته تنظيم اللسانيات تنظيما مطّرداً في منظور هيغليّ، دراسة الشخصية في مستوى فرديّ للغة على أنه «أسلوبيّ» (النحو والمنطق وعلم النفس والعلاقات بينها، برلين، دملر، 1855.[1] هدم اللسانيات، المجلد1: مقدمة في علم النفس وعلم اللّغة،[2] برلين،دملر، 21881)، 1904. [320] وبذلك أنقذ شتاينهل هذا النوع من الدراسات باعتباره جزءا لا يتجزّأ من اللسانيات (التي كانت، طبعاً، في اتّجاهها الغالب بعيدة عن هذه الجرأة الأدبيّة والفيلولوجية والتأويلية)، لكنّه نزع عنها المكانة المركزيّة التي كانت تحتلّها في مشروع هومبلت حيث كانت «مفتاح الحلّ والعقد». وكان فوسلر (Vossler)، خاصّة، هو الذي استعاد مقاصد هومبلت عندما حاول الإحاطة بالقوى الخلاّقة في لغة ما في النصوص الأدبيّة (*الوضعية والمثالية في اللسانيات*، هايدلبرغ، فنتر، 1904) (*19)، رغم أنّه يعود إلى [مبدإ] التشخيص الكروشي[3] للجمالية واللسانيات أكثر ممّا يعود إلى هومبلت (الذي يذكره رغم ذلك لبناء مثاليته اللسانية). وأعاد فوسلر بناء الطابع المميّز اللّغة

---

1 - أعيد طبعه، هيلدرشايم، أولمس، 1968.

Steinthal: *Grammatik, Logik und Psychologie. Ihre Principien und ihr Verhältniss zu einander*. Berlin, Dümmler, 1855. Réimpr. Hildersheim, Olms, 1968.

2 - أعيد طبعه، هيلدرشايم، نيويرك، أولمس، 1972

Abriß der Sprachwissenschaft, vol. 1 *Einleitung in die Psychologie und Sprachwissenschaft*. Berlin, Dümmler, 1881. Réimpr. Hildersheim/ New York, Olms, 1972.

3 - (المترجم): لعلّ المقصود هو النسبة إلى الفيلسوف والأديب الإيطالي بنيدتّو كروتشي (1866-1952)

في المعنى الهومبلتي عندما حاول – في تاريخه للغة الفرنسية – أن يصف هذا الكائن المفرد الذي هو اللّغة الفرنسية من خلال تحوّلاتها الأدبيّة (الثقافة واللّغة الفرنسيتان، هايدلبرغ، فنتر، 1929 2) (*20). أمّا شبتزر الذي استأنف هذا المنحى (تحت مصطلح «الأسلوبيّة») فقد أحلّ هذه الدراسات صراحة تحت حكم إيسبتيمولوجيا تأويلية (*دراسات أسلوبيّة*، ميونيخ، هوبر، 1928) (*21).

وانتسب *التفكير الفلسفي في اللّغة* والذي بدا منتهيا بسبب انطلاق علم اللسانيات، إلى هومبلت مباشرة عندما انتعش في بداية القرن العشرين. وفي هذا المجال أيضاً استرجع الهومبلتيون شتاينهل، وبوت، وفون ُدر غابلنز، من هومبلت موضوع اللّغة موضوعاً «فلسفيا» وحملوه في أوقات لم يكن فيها ميل إلى مثل هذا النوع من التفكير. فخصّصوا في محاولاتهم تنظيم اللسانيات، جزءا كبيراً إلى المستوى العالمي للغة والذي ينبغي أن يكون مجال اللسانيات العامة أو فلسفة اللّغة. وكان بنْفاي لاحظ بعْد أنّ مثال هومبلت كان قد أنقذ فلسفة اللّغة التي فقدت مكانتها (عند المقارنيّين الوضعيين)؛ وبالتالي فإنّ «مثال هومبلت كان له من الأثر في فلسفة اللّغة ما كان للايبنيتز من الأثر في التأثيل» (بنفي، 1869، المصدر أعلاه، ص.553).

وفي مجال الفلسفة المحض، عندما استعاد نيتشه مسألة اللّغة تجاهل هومبلت. ولم يعد هومبلت إلى الظهور إلا في بداية القرن العشرين في النقاش الفلسفي مع أعمال كاسيري (Cassirer) (*فلسفة الأشكال الرمزيّة*، 3 مجلّدات. 1923-1929.) (*21). فانطلاقاً من الكنطية الجديدة التي استأنفت الإشكاليّة الكلاسيكية عن المعرفة الماقبلية، أقرّ كاسيري توسط المعرفة، التأريخية والثقافية ضرورة، عبر «الأشكال الرمزيّة»: «فيصبح نقد العقل بالتالي نقد الثقافة» (كاسيري 1923، المصدر السابق، ص.11) أي أن كاسيري يكتشف مجدّدا المسار الذي اتّخذه هومبلت في سياق الفلسفة المتعالية والنقد «الأنتروبولوجيّ» واللغوي للفلسفة الكنطية.

أمّا هايدغر – الذي بدأ في الفترة نفسها، في الاستشهاد بهومبلت (مثلا كتابه «*الكينونة والزّمن*»، هاله، نيماير، 1927، ص.166،119) (*23) – فيرى في الكتابات الهومبلتية النتاج الأرقى [321] وقمّة التفكير اللساني في التراث الأوروبي منذ أرسطو. على أنّ هايدغر في سياق نقده الجذري للميتافيزيقيا الغربية، يؤاخذ هومبلت بمقاربته «الإنسانية» واتجاهه «الأنتروبولوجيّ». إذ يعتبر أنّه لم ير في اللّغة إلاّ ركنا خاصّا

من أركان أعمّ مثل النشاط والعمل والطاقة ورؤية العالم، وأنّ اللّغة قد لا تكون إلاّ واحدة من تشكّلات تاريخية للفكر ضمن تشكلات أخرى. فهايدغر يرى أنّ «الطريق إلى اللّغة الذي سلكه هومبلت، يأخذ في الاعتبار الإنسان ويؤدّي من خلال اللّغة إلى شيء آخر وإلى البحث عن التنمية الروحيّة للجنس البشريّ وإلى تمثيلها»(*الطريق إلى اللّغة*، بفولنغن، نسكه 1959، ص.249) (*24). أمّا الفيلسوف فيروم أن يقارب «اللّغة باعتبارها لغة» وأن يطرح استقلاليّة اللّغة استقلاليّة تامة باعتبارها «منزل كينونة الكائن». على أنّ هايدغر يقرّ أن هومبلت، عندما يتصوّر الشعر والفلسفة على أنّهما المصدران الأصيلان للغة، فهو يتجه صوب هذا التصوّر للغة التي تتحدّث عن ذاتها.

ولا شكّ أنّ اكتشاف شومسكي لهومبلت (1966، المصدر أعلاه) (الذي كان محلّ جدل قويّ) أعطى، أخيراً، دفعا لنقاش جديد لتفكيره اللساني. ومنذ هذا الاكتشاف الإشكاليّ بدأت لسانيات هومبلت الأنتروبولوجيّة الفلسفيّة تشعّ مجدّدا بل أكثر مما حصل في الماضي (هنسن - لوف، Hansen-Løve, 1972وبورش، 1981 .(Borsche

عناوين الكتب الواردة في النص

(*1) - *Antropologie in pragmatischer Hinsicht*, - *Anthropologie du point de vue pragmatique*, Paris, Vrin, 1964, p. 11.

(*2) -*Planeiner vergleichenden Anthropologie.*

(*3) - *Das achtzehnte Jahrhundert.*

(*4) -*Theorie der Bildung des Menschen* 1794 – 1795, I, p : 286 – *sq.*

(*5) - *Kultur-wissenschaften, Geisteswissenschaften humanities.*

(*6) - *Ueber die Aufgabe des Geschichtsschreibers.*

(*7) - *Vergleichendes Sprachstudium*, 1820, IV, p. 10.

(*8) - *Uber die Kawi-Sprache auf der Insel Java*, 3 vol, Berlin, Dümmler, 1836 - 1839.

(*9) – *Geschichte der Sprachwissenschaft und orientalischen Philologie in Deutschland seit dem Anfang des 19. Jahrhunderts mit einm Rückblick auf die früheren Zeiten*, München, Cotta, 1869. p. 527

(*10) – *Einleitung in das Sprachstudium. Ein Beitrag zur Geschichte und Methodik der vergleichenden Sprachforschung*, Leipzig, Breitkopf & Harel, 1880, p. 27.

(*11) - Vilhelm Thomsen, *Geschichte der Sprachwissenschaft bis zum Ausgang des 19. Jahrhunderts*. Halle, Niemeyer, 1927.

(*12) - *Völkerpsychologie. Eine Untersuchung der Entwicklungsgestze vom Sprache, Mythus und Sitte*, Vol.1 et 2: *Die Sprache*, Leipzig, Engelmann, 1900.

(*13) - *Zeitschrift für Völkerpsychologie und Sprachwissenschaft, 1860.*

(*14) - *Die Sprachwissenschaft, ihre Aufgaben, Methoden und bisherigen Ergebnisse*, Leipzig (2e éd. ; 1901; réimp. Tubingen, Narr, 1969.

(*15) - *Internationale Zeitschriftfür allgemeine Sprachwissenchafet.*

(*16) - Boas, *Introduction to the Handbook of American Indian languages*, 1911.

Worf, *Language, Thought, and reality*, Cambridge, Mass., The MIT Press, 1956.

Chomsky, *Cartesian Linguistics*, 1966.

(17* - Pott,*Die Sprachverschiedenheit in Europa an den Zahlwörten nachgewiesen, sowie die quinäre und vigesimale Zahlmethode*, Halle, Waisenhaus, 1868.

(*18) - L. Adam, *Du genre dans diverses langues*, Paris, Maisonneuve & Cie, 1883.

(*19) - Vossler, *Positivismus und Idealismus in der Sprachwissenschaft*, Heidelberg, Winter, 1904.

(*20) - *Frankreichs Kultur und Sprache*, Heidelberg, Winter, 1929.

(*21) - *Stilstudien*, Munchen, Hueber 1928.

(*22) - *Philosophie der symbolischen formen*, 3 vol., Hamburg, Cassirer, 1923-1929.

(*23) - *Sein und Zeit*, Halle, Niemeyer, 1927.

(*24) - *Unterwegs zur Sprache*, Pfullingen, Neske, 1959.

القسم الخامس:

تكوين المدرسة الأمريكية

جولي اندرسن

(Julie Andressen)

[323] أنشئت «الجمعية الأمريكية للسانيات» (L.S.A) في نيويورك في 1924 أي سنة قبل ظهور مجلة «اللّغة» (Language) وتطوير «معاهد اللسانيات» (Linguistic Instituts). وستطلق هذه الأشكال الثلاثة لاستقلاليّة المهنة – جمعية علمية ومجلة ومعاهد للتدريس- العنان في العقود اللاحقة لإنشاء أقسام جامعية جديدة «للسانيات». وستبعث روح الاستقلال هذه، بالنسبة إلى الجيل اللاحق جيل سابير وبلومفيلد، الوعي بوجود لسانيات «وُضعت في أمريكا». وهو وعي سيصحب بعض مقاومة للنظريات الواردة من أوروبا. فإذا أمكن أن نعتبر أنّ اللسانيات الأمريكية قد نشأت بعد 1924، فذلك كذلك من وجهين، من حيث كشفها عن استقلالها الاجتماعيّ- الأكاديمي، ومن حيث بداية وعيها بنفسها إزاء النظريات الأوروبية.

وكان النشاط اللساني قبل النشأة مباشرة منحصراً في قائمة 264 من الأعضاء المؤسّسين للجمعية الأمريكية للسانيات: 60 منهم ليس لهم وظيفة جامعية (سابير وغودار Goddard مثلا). أمّا من كانت لهم وظيفة جامعية (16 امرأة من 25) فثلثاهم من مجالات ترتبط بالتبحّر في معرفة الألمانية، و48 بمعرفة الأنغليزية، و44 بمعرفة الإغريقيّة واللاتينية، و40 بمعرفة اللغات الجرمانية والفيلولوجيا الهندية الأوروبية. فنهاية هذه الحقبة التكوينية راسخة إذن في تراث النحو المقارن الممتدّ من بوب إلى النحاة الجدد.

[324] إلاّ أنّه يحسن أن نربط تكوين التفكير اللساني الأمريكي بالدراسات الهندية الأمريكية. وكان المنطلق في هذه الحال مبكّرة جدّا، ويمكن أن يؤرّخ بإنشاء «الجمعية الفلسفية الأمريكية» (A.P.S)) في 1769. فالحفز اللساني الأجناسي

الذي سيميّز أبحاث باول (Powell) وبرنتن (Brinton) وبوآس (Boas) جذوره في هذا التيار الذي يقابل الاتّجاه الأوروبي فيفصل الأنتروبولوجيا الفيزيائية عن الإثنولوجيا [علم الأعراق البشرية] (انظر ستوكينغ، 1974، Stocking, ed). وكانت الجمعية الأمريكية تهدف دوما إلى نشر أعمالها والمحافظة عليها. فالمحاضر «*Transactions*» (المجلد 1، 1771، والمجلد 2، 1786، والمجلد 3، 1793، والمجلد 4، 1799، والمجلد 5، 1802، والمجلد 6، 1809 والسلسلة الجديدة، 1818) والتي تسجّل تاريخ الدراسات الأمريكية الهندية في القرن 19 أرسلت مجّانا إلى الجامعات الأمريكية وإلى 23 جمعية أوروبية. ويحتوي أرشيف الجمعية أكثر من 60 ألف دراسة مونوغرافية أصليّة في مجموعة «ورقات بوآس».

وتمثّل قائمة الأعضاء الأمريكيين (وقد جعلنا سنة انتخابهم بين قوسين) أعرض قاعدة للنشاط اللساني في هذا البلد:

جفرسن (1780) Jefferson، بارتون (1789) B. S. Barton، دو بونسو (1791) Du Ponceau، رئيسا 1828-1844)، بيكرينغ (1820) Pickering، وبستر (1827) N. Webster، سكولكرفت (1833) Schoolcraft، ويتني (1863) Withney، برينتن (1869) Brinton، غتشي (1884) Gatchet، باول (1889) Powell، غلاتان (1891) Gallatin، بوآس (1903) Boas، سابير (1937) Sapir، بلومفيلد (1942) Bloomfield.

وتبيّن قائمة الأعضاء الأجانب درجة تثاقف الجمعية الأمريكية للسانيات بالنسبة إلى التفكير اللساني الفرنسي والتفكير اللساني الألماني:

كندرسي (1775) Condorset، كور دو غيبولان (1783) Court de Gébelin، ميكاليس (1785) Michaelis، جونز (1801)W. Jones، فون هومبلت (1804) A. von Humboldt، ديستوت دو تراسي (1806) Destutt de Tracy، فاتر (1817) Vater،أديلونغ (1818) Adelung، لنجويني (1819) Lanjuinais، فيلهلم فون هومبلت (1804) W. von Humboldt، كلابروث (1824) Klaproth، راسك (1829) Rask، غريم (1863) Grimm، بوب (1863) Bopp، هاله (1872) Hale، سوسير (1873) Saussure، أدم (1886) Adam، شارنسي (1886) Charencey، فونت (1895) Wundt.

ويعود غياب اسم شتاينهل اللافت للنظر، باعتباره ممثلا للتراث الألماني «الآخر» من هومبلت إلى فونت (انظر القسم السابق)، ولاشكّ، إلى تأثير ويتني (Whitney) (انظر لاحقاً).

ودشّن بتر دو بونسو (Du Ponceau) – الذي كان محاميا وكاتبا خاصا لكورت دو غيبولان (Court de Gébelin) قبل وصوله إلى الولايات المتّحدة في 1777 – اللسانيات الهندية الأمريكية في العقود الأولى من القرن 19. فقد صاغ في تقريره للجنة التاريخية والأدبيّة للجمعية الأمريكية للسانيات في 1818 (المحاضر،H.L.C, I, XI – XVI) وللمرّة الأولى نظريته عن تعدّد التوليفات [في اللّغة] (أو اللّغة المزجية) (polysynthétisme). واقترح وحدة بنيوية ووراثية على السواء، في اللغات الهندية الأمريكية من غروينلند إلى الشيلي لأنها لغات تجمع كثيراً من الآراء في كلمة واحدة. هذه الفرضية هي الفكرة الأساسيّة في «مذكرة في النظام النحوي في لغات أمم هندية في أمريكا الشمالية»[1] (جائزة فلني، 1835 ونشرت في 1838). واتّخذت نظرية اللغات المزجية مكانة في تفكير هومبلت (الذي كان يتراسل مع دو بونسو) وقادت أيضاً تصنيف اللغات الهندية الأمريكية حتى باول. ولم يفكر دو بونسو لا في بعث مجلّة (ينبغي انتظار 1917 حيث أنشأ بوآس *المجلة الدولية للسانيات الأمريكية* (I.J.A.L)، ولا في تكوين جمعية تختصّ باللغات الهندية الأمريكية (أنشئت *جمعية دراسات لغات السكان الأصليّين لأمريكا* S.S.I.L.A في 1980). [325] لكنّه ساعد أحد أكبر اللسانيين الأمريكيين في هذه الفترة جون بيكرينغ الذي كان يتراسل مع فاتر وأديلونغ وراسك وفيلهلم فون هومبلت على إنشاء «الجمعية الأمريكية الشرقية» (A.O.S) في بوسطن سنة 1842. وكان وبستر الذي نشر «*القاموس الأمريكي للغة الأنغليزية*»[2] في 1828 (انظر ص.200) أحد أعضائها المؤسّسين.

وفي الحقيقة، حجبت المهنة الأكاديمية لويليام ويتني كل بحث لا يتّصل بالهندية الأوروبية خلال النصف الثاني من القرن 19. فبعد أن درس مع المختصّ في السنسكريتية ساليسبوري (Salisbury) في 1849، حجّ ويتني إلى ألمانيا، وعُيّن في

1 - Mémoire sur le système grammatical des langues de quelques nations indiennes de l'Amérique du nord.

2 - *American Dictionary of the English Language*

جامعة يال (Yale) في 1854 وأصبح صاحب منبر في 1870. انتخب في 1850 في الجمعية الأمريكية الشرقية وساهم في إنشاء عديد الجمعيات العلمية:

- الجمعية الفيلولوجية (1869) *Philological Association*-
- جمعية إصلاح الرسم الإملائيّ (1876) *Spelling Reform Association* -
- جمعية اللغة الحديثة (1883)*Modern Language Association* -
- جمعية اللهجات الأمريكية (1889) *American Dialect Society*-

وأمّنت له كتبه شهرة عالمية واحترام لسكيان (Leskien) ومزريك (Masaryk) وسوسير:

- 1867: اللّغة ودراسة اللّغة *Language and the Study of Language* -
- 1875: حياة اللّغة ونموّها *The Life and Grouth of Language*-
- 1879: نحو اللّغة السنسكريتية *Sanskrit Grammar*-

ولمّا كان ويتني منظّرا أكثر مما كان مقارنيّا في المعنى الدقيق، ألحّ على الطابع العشوائي والمؤسّسي للعلامات اللغوية التي كانت في الجملة «ركاما واسعا» أو «تجميعاً لعلامات مفردة» لكن دون أن تصل بعد إلى «نظام تتماسك فيه المفردات كلّها». وهو في موقف وسط بين الموسوعيين وسوسير عندما قال: «تتكوّن اللّغة من علامات الفكر التي وإن كانت من بعض الوجوه أجزاء من كلّ مّا، فإنها تكوّن في وجه آخر وبشكل أكثر عمقا كيانات مستقلة» (1867، ص. 54). ويمكن المرء أن يرى في إلحاحه على الطبيعة الاجتماعيّة العميقة للغة (انظر سيلفرشتاين، 1971، Silverstein) بما في ذلك حالة الأعمال الفرديّة، تفكير سوسير اللاحق وضربا من البراغماتية الأمريكية التي ترتبط غالبا ببيرس (Peirce) وفورف (Whorf):

> يوجد في أصل كل فعل لساني مُفرد يحقّقه فرد مّا، في معناه أو في إقراره، افتراضيّا فعل اجتماعيّ عرفيّ حتّى لكأنّ الناس اجتمعوا لمناقشته واتّخاذ قرار في شأنه (نفسه، ص.148).

كان ويتني اختصاصيّا تقليديا في اللّغة السنسكريتية قبل كلّ شيء. وعندما طُعِن في المكانة المرموقة للسنسكريتية بين اللغات الهندية الأوروبية، استمرّ في الإلحاح على أهمية هذه اللّغة في العائلة الهندية الأوروبية وعلى المكانة الخاصة للدراسات الهندية الأوروبية في اللسانيات العامّة. وتجعله هذه الأفكار الأساسيّة في هذا الموضوع دائماً في موقف يدفعه إلى رفض مكانة مماثلة للغات الهندية الأمريكية. ولم يكن ويتني بدافع

عن الفكرة المسبّقة القائلة بأنّ اللغات التي لا كتابة لها لا يمكن أن تخضع للطرق المقارنيّة الصارمة، ويبدو أنّه كان يقرّ باللسانيات الإثنولوجيّة. لكنّ موقفه يظهر بوضوح في وصفه النظرية المزجية (polysynthétisme) على أنها تكديس مفرط وغير عاديّ «يمكّن من تكوين أسماء جنس بتركيبات غريبة ويُعطي اللّغة خاصية تتمثل في تعدّد للمقاطع مملّ وبطيء» (نفسه، ص.348). كما أنّه كان خصما لدودا لشتاينهل وبرنتن، الأوّل لأنّه كان وريثا عقيبا لهومبلت والثاني لأنّه هو من ترجم هومبلت في أمريكا. وويتني مسؤول مسؤولية كبيرة [326] عن العلاقة الوثيقة الملحوظة بين تشويه الدراسات التنميطية والمكانة الهامشية للدراسات الهندية الأمريكية. وغلبت الدراسات الهندية الأوروبية «بالرسم الإملائيّ البرّاق» (orthographic dazzle)، أي بالأثر الذي يكون أحياناً برّاقا مبهرا لتراث أدبيّ. فالحظوة العلمية تفسّر تركيبة قائمة الأعضاء المؤسّسين للجمعية الأمريكية للسانيات وأنّ جامعة من خمس جامعات فقط كانت تقدّم دروسا في لغات السكّان الأصليّين في 1924. كانت الدراسات الهندية الأمريكية إذن في نهاية القرن 19 إمّا بين أيدي «دراسين محترمين فضلاء» مثل دو بونسو أو برينتن، وإمّا بين أيدي الحكومة (مكتب «الشؤون الهندية»).

وخلال هذه الفترة من التوسّع الجغرافي والتفاؤل العلمي، أسّس جون باول «مكتب *الإثنولوجيا الأمريكية*» في 1879. واتّخذت دراسة السكان الأصليّين في أمريكا التي اعتبرت دائماً ضرورة سياسية (مكتب الشؤون الهندية أقيم في 1819 وكان جزءا من وزارة الحرب حتّى 1849) حيّزا أوسع بتنمية المناطق الغربية بعد الحرب الأهلية (-1861 1865). وباول - الذي كان ملتزما بدراسة لغات السكان الأصليّين وتصنيفها قبل 1879 بكثير بصفته مدير المسح الجيولوجي للولايات المتحدة - هو الذي صاغ مصطلح «هندي- أمريكي»(amerindien). وكان باول يتنافس مع دانيال برينتن الطبيب الجرّاح على وضع تصنيف للغات الأمريكية. وبحث برينتن عن المقارنات النحوية: فقد طلب باول من فريقه المكوّن من 15 باحثا مقارنات معجمية لا نحوية، ومازال تصنيفه في مؤلّف «العائلات اللغوية في شمال أمريكا شمال المكسيك» (1890) يعدّ قريباً من التصنيف النهائيّ. وكان برينتن أوّل من قدّم درسا في الأنتروبولوجيا في سنة 1886 (في جامعة بنسلفانيا، وإن كان ذلك دون أجر ودون أن يجذب الطلبة. راجع دارنيل، 1967، Darnell) لكن باول بعث مهنة الأنتروبولوجيّ في الولايات المتحدة بأن دشّن «مكتب *الإثنولوجيا الأمريكية*»

مصدر الدعم المالي والمؤسّسي للبحث الإثنولوجيّ اللساني (راجع دارنيل 1969). وهذا الدعم هو الذي يسّر الصوغ التدريجي لتصنيف اللغات الأصليّة.

ويقدّم الجدول التالي فكرة عن النتائج الحاصلة وعن الباحثين الأساسيّين الذين ساهموا في ذلك.

الجدول 1:

تصنيف اللغات الهندية الأمريكية في الشمال حسب غُودّار، 1914 ،Goddard.

(نذكر بين قوسين التصنيف الحديث)

I - ألغنكية (Algankian) (الآن جزء من العائلة الألنكية alonquin الكبرى).

اللغات: بلاكفوت وشيّان – وأرابهوت

الباحثون البارزون: بلّين (Pilling) وجونز (W. Jones) وترومان ميكلصن (Truman Michelson).

II – أثابسكية (Athapascan) (الآن جزء من عائلة نا-ديني na-dene).

اللغات: نَفَاخو navajo والسلافية slave، وشيبويان chipewyan (تلنجيت- هيدا، tlingit, haida)

الباحثون البارزون: ترنر (W. Turner) (غلاّتين A. Gallatin، وسونتن J. Swanton، وباول J. Powell)

III – إسكيموية (Eskimo) (الآن جزء من عائلة إسكيمو إليوت eskimo-aleut).

اللغات: لغة [جزيرة] غروإنلندا groënlandais، والإسكيموية الوسطى

الباحثون البارزون: تالبتزار (W. Thalbitzer) وبوآس (F. Boas)

IV[327] – الإيروكوية (Iroquoian) (الآن جزء من عائلة سيو الكبرى sioux).

اللغات: هورن (ويندوت) huron (wyandot)، وكيوغا cayuga، وموهاوك mohawk، وأنيدا oneida، وسينيكا seneca، وأونندغا onondaga، وشيروكي cherokhee.

الباحثون البارزون: هوّيت (J.N.B. Hewitt) وبربو (C.M. Barbeau) وسيكويا (Sequoya)

V – موسخوجية (Muskhogean) (الآن قسم من العائلة الألنكية الكبرى).

اللغات: ألاباما alabama، وشكتاو choctaw، وكريك creek، ونتشاز natchez.

الباحثون البارزون: سونتن (J. Swanton) وغتشيت (A. Gatschet).

VI – ساليشانية (Salishan) (الآن قسم من عائلة ساليشان Salichan).

اللغات: فلاتهيد flathead، وكور دالين cœur d'Alene، وسكواومش squawmish، وبلاّكوالا تلاّموك bellacoola tillamook.

الباحثون البارزون: هاله (K. Halle) وبوآس (F. Boas).

VII – شوشونية (Shoshonean) (أوتو أزتاك الآن قسم من عائلة أزتاك تنوان -aztèque-tanoan).

اللغات: هوبي hopi، وبيما pima، وباباغو papago، وبيّوت paiute، وناهواتل nahuatl.

الباحثون البارزون: كروبر (A. Kroeber) وسابير (E. Sapir).

VIII – سيوّية (Siouan) (الآن قسم من عائلة سيو الكبرى).

اللغات: داكوتا dakota، مندن mandan، هيدتسا hidatsa، كراوcrow، أوماها omaha، أوساج osage، ميسّوري missouriK ، وينّجيباغو winngebago، كاتوبا katawba، بيلوكسي biloxi، تيتون teton

الباحثون البارزون: رادين (P. Radin) ولوّي (R.H. Lowie) وبوآس وسونتن ودورسي (J.O. Dorsey).

[327] وحدّد فرنز بوآس اليهودي الألماني من ناحيته الأنتروبولوجيا اللسانية في القرن العشرين. فقد هاجر إلى الولايات المتحدة في 1887 وتعاون مع «مكتب الإثنولوجيا الأمريكية» وباول في1897 الذي راجع له كتابه «*مدخل في دراسة لغات الهنود الأمريكيين*» (1880)[1] الذي نشر المجلد الأوّل منه في 1911 تحت عنوان «*دليل اللغات الهندية الأمريكية*» (المجلد الثاني سنة 1922). ونشر أيضاً في 1911 «*عقل الإنسان البدائي*»[2]. وينبغي أن يؤرّخ لانطلاق الأنتروبولوجيا الأكاديمية بوصولها إلى جامعة كولومبيا في بداية القرن. فقد تأثر فكر بوآس خاصة بشتاينهل وفيرشاو وبدراساته الأولى عن الإسكيمو وفحصه لغة كواكيولت (KwaKiult) وهي لغة من الشمال الغربي على ساحل المحيط الهادئ اشتغل بها أكثر من نصف قرن.

ويعدّ إلحاحُه على المساواة الفكرية بين لغات العالم كلّها إلحاحا يتعارض مع النطوّرية منطلقَ التفكير اللساني الأمريكي في القرن العشرين. ويلخّص كتابه «مدخل...» (1911) تفكيره. أوّلاً، من منظور الملاحظ «يمثّل تناوب الأصوات، بداهة، أثرا للإدراك من خلال نظام صوتي أجنبيّ، ولا يمثّل تناوبا لتنوّع في النطق أوسعَ من التنوّع الذي يميّز أصواتنا» (نفسه، ص.18). ثم في الفصل بين العرق واللّغة والثقافة: «ليس من الضروري تأكيد أنّ كل لغة وكل ثقافة هي محصورة في نمط

1 - *Introduction to the Study of American Indian Languages.*
2 - *The Mind of Primitive Man.*

واحد بالأصالة، ولا أنّ كل نمط وكل ثقافة منحصرة في لغة واحدة. وباختصار، ليس من الضروري أنه وُجدت في فترة مّا علاقة تلازمية وثيقة بين هذه الظواهر الثلاث» (نفسه، ص.13). وموقفه معارض لفكرة اللفظة التعبيرية أو التعبير عن مجموعة من الأفكار بكلمة واحدة (holophrase)[1]. فـ«كل لغة يمكن أن تعتبر أحاديّة التعبير (holophrastique) من وجهة نظر لغة أخرى. ونظريّة أحاديّة التعبير لا يمكن أن تؤخذ بسهولة خاصيّة أساسيّة في اللغات البدائية» (نفسه، ص.26). ويرى أنّ بين الظواهر اللسانية والظواهر الإثنولوجيّة الأخرى فارقا أساسيّا: تصنيفات اللغات لا تخطر البتة في ذهن المتكلمين، في حين أنّ الظواهر الثقافية الأخرى تخطر غالبا في أذهان الأشخاص وتؤدّي إلى شروح ثانوية وإلى إعادة تأويلات تخطّئ الشروح الحقيقية وتحيّر عالم الأنتروبولوجيا (نفسه، ص.67). [328] وبالتالي، يرى بوآس أنّه كلّما كان اشتغال الأشكال اللغوية لاواعيا، زادت صلابتها، وكلّما كان مألوفا وموحّدا تيسّر للأنتروبولوجيا النفاذ إليه.

1 - في بحثه الذي عنوانه «مخطّط الفكر في اللغات الأمريكية» (The Plan of Thought in American Languages) (ضمن كتاب سكولكرافت «تاريخ القبائل الهندية في الولايات المتحدة وإحصائياتها»- Schoolcraft, *History and Statistics of the Indian Tribes of the United* States, II, p. 346- 349, Washington, 1853) اقترح فرنسيس ليبر (F. Lieber) مصطلح « holophrase» (اللفظة الجملة) لتعيين الطريقة التي تعبّر بها كلمة واحدة عن جملة. ولوصف مخطط الأفكار في اللغات الهندية الأمريكية، كان ليبر يفضّل مصطلح «holophrase » على مصطلح دو بنسو (polysynchrétisme- التوليف المتعدّد) أو على مصطلح شتاينهل (incorporation أو Einverleibung: دمج أو اندماج). واستعمل برنتن مصطلح ليبر في الفصل «بعض خصائص اللغات الأمريكية» في كتابه «مقالات مختصّ في الدراسات الأمريكية» ((Essays of an Americanist 1890)، ص. 349-389) حيث ناقش خاصة نظرة أدم المختصّ الفرنسيّ في الدراسات الأمريكية. ورغم أنّه لا يذكر البتة اسم برنتن، فممّا لا شكّ فيه أنّ بوآس فكّر فيه عندما عارض فكرة «holophrase» (الكلمة الجملة).

- المترجم: المعنى المقصود هو كلمة متعدّدة المقاطع ولكن مكوّناتها ليست في ذاتها كلمات أو جذور كلمات تستعمل في غيرها، وتساوي هذه الكلمة الجملة تركيبا ومعنى. وتذكر بعض الدراسات أنها ضرب من التكلّس والتحجّر (solidification)أو هي ضرب من الجمل المختزلة («نعم» في استفتاء تعني «أنا أجيب بالإيجاب على السؤال المطروح)، وهي من مميّزات لغة صغار الأطفال.

أمّا إدوارد سابير (انظر كورنير، ناشر، 1984، وكاون وآخرون Cowan *et al*، ناشرون، 1986) فيهودي ألماني آخر، كان تلميذ بوآس ومختصًا في الفيلولوجيا الألمانية والرومنطيقية (كتب أطروحة الأستاذية عن هيردر) وهو الأنتروبولوجيّ اللساني الأمريكي الأكثر «شِعريّة»، وبهذه الصفة فهو أكثر «ما يُستشهد به». ويحتوي كتابه «اللّغة» (*Language*) الصادر في 1921 (1949) جملا وفقرات أضحت ذائعة ذيوع الأمثال [مثل] «الأنحاء كلّها ترشح أي [ليست مبنيّة بناء محكما]» (نفسه، ص.38) و«الكلمات المفردة في لغة ألغونكيان تشبه قصائد دقيقة مصوّرة» (نفسه، ص.228) و«كلّ لغة هي في ذاتها فنّ جماعي في التعبير» (نفسه، ص.225)، أو مثل قوله: «عندما يصل الأمر إلى الشكل اللغوي، يرافق أفلاطون مربّيَ الخنازير المقدوني، وكنفسيوس قاطعَ الرؤوس المتوحش في بلاد الأسّام» (نفسه، ص.219)[1]. وطريقته في إدراج الأفكار المختلفة في فرضية النسبية اللسانية تجعل منه العنوان الأكثر شرعية لهذه الفرضية[2]. وتعوّدت الكتب التعليمية الأمريكية على إعادة طبع هذه الصور الشهيرة المختصرة:

الواقع هو أنّ «الحقيقة» – في وجه غالب- تُبنى في اللاوعي انطلاقاً من العادات اللغوية للمجموعة. ولا تتشابه لغتان البتة تشابها حتّى تعتبران تمثيلا لحقيقة اجتماعيّة واحدة. والعوالم التي تعيش فيها مجتمعات مختلفة هي عوالم متمايزة وليس العالم

---

1 - *All grammars leak*

- *Single Algankian words are like tiny imagist poems.*
- *Every language is itself a collective art of expression.*
- *When it comes to linguistic form, Plato walks with Macedonian swineherd, Confucius with the headhunting savage of Assam.*

2 - تطوّر المختصين في الدراسات الأمريكية في القرن العشرين في مسألة التصنيف مسجّل في المرجعين التاليين:

- فوجليان، خارطة اللغات الهنود في شمال أمريكا. 1966.
- C.F. Voegelin, 1966, *Map of North American Indian Languages*, Amer. Ethnological Soc., 20,

-جوزيف غرينبرغ، اللغات في القارّة الأمريكية، منشورات جامعة ستنفورد، 1986.
- Joseph Greenberg, 1986, *Language in the Americas*, Stanford University Press,
انظر أيضاً غولّا، 1986، Golla

نفسه مع شعارات أخرى. (كتابات مختارة لإدوارد سابير، ط. مندلبوم، بركلي، منشورات جامعة كاليفورنيا، 1951، ص.162. راجع غيبّر، 1972، Gipper)[1].

وشغل سابير خطة مدير للأنتروبولوجيا في «المسح الجيولوجي» في المتحف الوطني الكندي من 1910 حتّى 1925، تاريخ حصوله على أوّل خطة أكاديمية في شيكاغو. وأنهى حياته المهنية في جامعة يال (Yale). وساهم من 1917 حتى ثلاثينات القرن بانتظام في مجلات «*The Dial*» (الاتّصال) و«*The freeman*» («الإنسان الحرّ») و«*Poetry*» (شعر) و«*The New Republic*» (الجمهورية الجديدة) و«*The Nation*» (الأمّة)، وهي مجلّات أدبيّة وسياسية. وكان اختصاصيّا لامعا في اللغات الأمريكية، نشر دراسته المقارنيّة الأولى عن لغتي بياوت (piaute) وناهواتل (nahuatl) في 1913 في «مجلة جمعية الاختصاصيّين في أمريكا بباريس»[2] (انظر غودار، 1986).

وأصبح اسم ليونار بلومفيلد (انظر هوكت، نشر، .,1970Hockett, ed) رمزا لجيل كامل من اللسانيين الأمريكيين، وهو يرتبط في الغالب بموقف «آلي» في الوصف اللساني. وتقصي هذه الآليةُ الإحالةَ إلى عملية الذهن (*mind*) الذي يعتبر كيانا غامضا مُعضلا خفيّا لا يقبل الملاحظة، كما تقصي إمكانيةَ التحليل العلمي الحقيقيّ للمعنى (*meaning*). وعمله في «جامعة ولاية أوهايو» (1921–1927) هو الذي جمعه بفايس (A.P. Weiss) عالم النفس الذي يذهب مذهبا سلوكيا بشكل جذري[3]. وأنعش

---

1 - *The Selected Writing of Edward Sapir*, ed. D.G. Mandelbaum, Berkeley, University of California Press, 1951, p. 162.

2 - *Journal de la Société des Américanistes de Paris.*

3 - عوّض بلومفيلد في مقدّمة كتابه «مقدمة..» لسنة 1914 علم نفس الشعوب (*Völlkerpsychologie*) حسب مذهب فونت (Wundt) بعلم النفس السلوكي أو بالأحرى «الآلي»، وذلك تحت تأثير فايس (Weiss). فعلم النفس الآلي كان يمثّل في نظره علم النفس العلمي، حقيقة، علما تعتمد فيه الشروح اعتماداً صارماً على اقتراحات تربط بين الوقائع والتأثيرات الملحوظة بمبادئ من علمي المنطق والرياضيات. أمّا دراسة العقل (*mind*) فتنحصر في دراسة المظاهر المادية للنشاط العقلي، أي لدراسة النظام العصبي والخلايا المتصلة بإنتاج النشاط الكهربائيّ. ويحدّد بلومفيلد في مقاله «مجموعة من المسلّمات لعلوم اللّغة» (A Set of Postulates for the Science of Language) لسنة 1926 [مجلّة اللّغة، المجلد 2، عدد 3، سبتمبر 1926، ص.153–164] معاني الجمل (meanings) بأنها «السمات المطابقة لحافز – ردّ فعل» (corresponding stimulus –reaction feautures) (انظر أندرسن، 1985، ص.254–255، Anderson).

بلومفيلد، بصورة واعية، تراث ويتني (Whitney) في الدراسات الجرمانية وذلك في كتابيه «مدخل في دراسة اللّغة»[1] (1914) و«اللّغة» (1933)، ولهذا الغرض تابع دروس لسكين (Leskien) وبروغمن (Brugmann) في 1913–1914، ولديهما تعرّف على تروبتسكوي (Troubetskoy) وتينيار (Tesnière).

[329] ويتجلّى مدى اهتماماته أيضاً في القائمة الطويلة بمنشوراته مثل:

- نصوص بلغة التغالوغ *Tagalog Texts(1917)*.
- الكتاب الابتدائيّ في الألمانية – *First German Book-1923*.
- نصوص بلغة الكري، *Plains Cree Texts،1934*.
- العامية الهولندية، *Colloquial Dutch،1944*.
- اللّغة الهولندية المحكية، *Spoken Dutch*.(المجلد 1 و2، 1944، 1945)،

وفي أبحاث صدرت بعد وفاته عن لغة المينوميني (menomini) ولغة الأوجيبوا (Ojibwa). ويتميّز مقالان من بين مقالاته: الأوّل هو الذي افترض فيه وجود حرف انحباسي مجرّد في إعادته بناء لغة الأولغنكين الأصليّة (protoalgonquin) اعتماداً على مفهوم من مفاهيم النحو الجديد وهو القانون الصوتي (مجلة اللّغة، 1925، *Language*، ص.1، 130–156)، والمقال الثاني هو الذي يؤكّد فيه وجود هذا الحرف المجرّد في لهجة الغنكين التي مازالت قليلة الدراسة (مجلة «اللّغة»، 1928، ث. 4، 99–100). وبدأ تأثير بلومفيلد في اللسانيات الأمريكية ابتداء من نشر كتابه «اللّغة» في 1933، وتفاقم أكثر بعد موت سابير في 1939.

كان بلومفيلد – مع سابير رغم معارضته المطلقة لمذهب «الذهنوية» (mentalisme) عند هذا الأخير – أحد اثنين ألهما الجمعية الأمريكية للسانيات. وتدلّ قائمة المواضيع الممثلة لمشاغل الجمعية الجديدة على تصوّر اللسانيات العامّة جزءاً لا يتجزأ من اللسانيات التاريخية:

1 - اللسانيات العامة ومتفرّقات من الأدب الهندي الأوروبي،
2 - اللغات الإغريقيّة والايطالية والرومانية،
3 - اللغات الجرمانية،
4 - السامية ومتفرّقات أدبيّة.

1 - *Introduction to the Study of Language.*

ولن تظهر اللسانيات العامة التي تطرق مواضيعها موزّعة بين الفونولوجيا والصرف والتركيب والدلالة، في الولايات المتحدة، إلاّ في الثلاثينات بل حتّى في الأربعينات [من القرن العشرين] تحت تأثير بلومفيلد تدقيقاً.

الفصل السادس:

ترتيـــب العلامـــات

القسم الأول:

السيميائيـــات

أخيم إِشباخْ

(Achim Eschbach)

[331] يمكن المرء أن يزعم أنّ تاريخ السيميائيات يعود إلى أوائل العلوم الغربيّة (انظر دوتز / شميتّر، 1985 و1986، Dutz/Schmitter؛ وإشباخ وإشباخ-شابو، 1986، Eschbach – Szabo؛ وإشباخ وترابنت، 1983، Eschbach et Trabant). ولا معنى لمثل هذا الزعم إلاّ إذا جمعنا تحت اسم سيميائيات إمّا مجموعة من القضايا، وإمّا عملية تكوين نظريّة علميّة؛ لكننا لن نقدر على الحديث عن استقلاليّة الاختصاص إلاّ في أواسط القرن العشرين على الأكثر. ومثل هذا الحذر صحيح أيضاً بالنسبة إلى مصطلح «sémiotique» ذاته. فلا شكّ أنّ المصطلح أقدم، لكن هذا القدم نسبي جدّا: فلوك (Locke) هو أوّل من استعمله استعمالاً منتظما وبصفته برنامجاً، في كتابه «بحث يخصّ الفهم الإنساني» (1690)[1].

ودافع النقّاد بشكل دائم وفي الكتب العامّة، عن السيميائيات، ولأسباب مختلفة، عن الرأي القائل بأنّ هذا الاختصاص قد يكون تطوّر في القرن 19. ومثل هذا التصوّر قد لا يستقيم لا كمّا ولا كيفا، وهو يعكس – في أفضل الحالات- تصوّر القائلين به المضاد للتاريخ. ومن ناحية علم الاجتماع، لا يوجد أيضاً مبرّر حاسم

---

1 - Essay converning Human Understanding

اتصل الأمر بتوزيع العلوم على ثلاثة أقسام: «أخيراً، القسم الثالث يمكن أن يُطلق عليه اسم (semeiotiké) أو علم العلامات، ولمّا كانت الكلمات تشكّل الجزء البديهيّ من هذا القسم، فإنّه يسمّى أيضاً وعلى صواب «المنطق». ويتمثّل استعماله في اعتبار طبيعة العلامات التي يستخدمها الذهن لفهم الأشياء أو لتوصيل معرفته إلى الآخرين» (نفسه، ص. 4- IV- XXI-). وبهذا يضبط لوك تشكيلا ذهنيا سيتحقّق تحقّقا واسعاً في عصر الأنوار الفرنسية. (انظر أورو، 1979b).

للقبول بأنّ السيميائيات تشكّلت مادة علمية مستقلة في القرن 19. [332] ومن هذا المنظور، ينبغي، على العكس، تأخير الاتّجاهات إلى نشر هذا العلم إلى النصف الثاني من القرن العشرين بربطه بعوامل مثل تكوين الجمعيات الوطنية والدولية وبعث المنابر والمسارات الجامعية أو تنظيم المؤتمرات المخصّصة للسيميائيات. وقد يكون هذا التأريخ أقرب إلى الواقع أيضاً من وجهة النظر الكمية: يكفي، لذلك، اعتبار تفاقم المنشورات المتصلة بالموضوع منذ بعض العقود تفاقما لافتا (إشباخ، 1974 وإشباخ ورادر1976 ،Rader، وإشباخ وإشباخ-شابو، 1986).

وحتّى قبل بدايات التخصّص العلمي (الذي لم يكتمل بعد) أُنجزت دراسات مكثفة في طبيعة العلامات ووظيفتها في إطار اختصاصات أخرى. وفي هذه الدراسات فاصل بين مجالين للدراسة متناقضيْن تماما: مجال يعتبر الجانب المادي (الخارجيّ) للعلامة، في حين يركّز المجال الثاني على لاماديّة العلامة. أينبغي، أم لا، أن يحسب هذان الاتّجاهان في البحث لحساب السيميائيات؟ ثمّ أيجوز -وإن جاز فإلى أيّ حدّ- أن تُستنتج من الجانب المادي للعلامة استنتاجات للجانب اللامادي المباشر؟ عندما يتأوّل الطبيب جرحا قريباً من القلب على أنه علامة على موت قريب أو عندما يرى عالم الرصد الجوي في السحب الدكناء علامة عاصفة آزفة أيتحدّثان عن «**علامات**» أم عن «*ظواهر فيزيائية*»؟ ينكر أولئك الذين يحتجون أساساً بحجج الفلسفة والعلوم المتصلة بها -علم اللاهوت وعلوم اللّغة - إنكارا حادّا وجوب الاهتمام بالعلاقات المادية. فالمجال الطبيعي للسيميائيات، في رأيهم، لا يتعلّق إلا بالاستنتاجات انطلاقاً من العلامات وتأويلها وطريقة اشتغالها. ويمكن تلخيص هذا التنازع بالمقابلة التالية:

من ناحية، يُقبل بمنوال اثنيني (dyadique) لتعويض العلامة أو الحلول محلّها، أي أنّ شيئاً ماديا ما يحلّ محلّ شيء آخر. ومن ناحية أخرى، هناك منوال ثلاثي للتمثيل يضمن بواسطة مادية الربط بين ما يمكن أن يُسمّى، حسب بيرس، موضوع العلامة والمتأوّل. وورد في ص.210 رسم ثلاثي كلاسيكي وفي ص. 338 رسم بيرس.

ففي حين يقتضي المنوال الأوّل أن ينطلق التفكير في علاقات الجعلية من الأشياء المادية أي أنّه يرتبط بمعطيات مخصوصة، يؤدّي المنوال الثاني إلى دراسات مستقلّة عن كل معطى مخصوص، وتتصل بنظرية المعرفة وبعلم التأويل.

وبما أن السيميائيات لم تتطوّر تطوّراً خطيا مسترسلا منذ العصور الغابرة وأنه – إن صحت العبارة – أعيد اختراعها في فترات مختلفة، فإننا نختار ألّا نتوقّف إلاّ عند بعض المراحل التاريخية المهمّة. يمكننا، أوّلاً، أن نميّز ثلاث مراحل أساسيّة تطابق التطوّر الواقع بعد العصور القديمة في العصر الوسيط: مرحلة أولى تمتدّ من بُوئيس (Boèce) إلى نهاية القرن 11، وثانيا من أواسط القرن 11 إلى نهاية القرن 13، وثالثة تمتد حتّى نهاية القرن 16.

[333] وخلال المرحلة الأولى كانت الدراسات النظرية في اللّغة تنتمي إلى دورة الفنون الحرّة السبعة. ويحتل النحو، منطلقُ ثالوث الفنون (Trivium)، مكانة رفيعة من حيث هو الشرط الضروري لكل عمل ذي طابع علمي. ولم يؤخذ النحو على أنّه دراسة تمهيدية للعلوم الأرقى: الجدل واللاهوت فحسب، بل هو يمثّل مجالا مخصوصاً للبحث. أمّا المرحلة الثانية فشهدت صوغ النحو النظري المجرّد (راجع المجلد 2، الفصل 2) الذي تمثّل طرق الدلالة (modi significandi) فيه مساهمة مهمّة في نظرية العلامة اللغوية.

وبعد ذلك، لم يعد البحث في العصر الوسيط يتّسم بالطابع الموحّد والمنسجم المميز للمرحلتين السابقتين. على أنّه يمكن أن تُميّز مرحلة ثالثة. فقد طبع النحو الذهني الثقافة اللغوية عميقاً وظل طابعه قائماً حتّى بداية العصر الحديث. لكن هذه المرحلة الثالثة (التي تغطي حقبة تقارب 250 عاما) لا ينبغي اعتبارها مجرّد دعم للمواقف الحاصلة، إذ شهدت تعميقاً وتوسيعا. من ذلك أنّ كتاب «**رسالة في العلامات**» (*Tractatus de signis*) لجون دو سان توما (J. de Saint Thomas)[1] يعدّ من بين المصنفات الأكثر نفاذا في تاريخ السيميائيات.

وتقطع الثنائية الديكارتية مع التصوّر القديم والوسيط للتمثيل وللفكر. ففي حين كان الإدراك، من عهد أرسطو، فعلا مشتركاً بين المدرِك والمدرَك، والتمثيلُ إعادة إنتاج لشكل الأشياء، لم يعد للعالم والفكر ما يجمع بينهما، وكما سيقول سبينوزا: فكرة الدائرة ليست دائرية. وأصبح الفكر – تقريبا- «مرقمنا».

1 - Joannis a Sancto Thoma: *Tractus de Signis*. The Semiotic of John Poinsot. Ed. and trans. by John N. Deely with Ralph Austin Powell. Berkeley, University of California Press, 1986.

وأصبح من الواجب أن تُدرج الفكرة في تعريف ما يسمّى علامة («الشكل المباشر لأفكارنا الذي نعي به هذه الآراء وعيا مباشراً») باعتبارها وسيطا ضروريا في العلامة اللغوية بين العنصر المادي الذي هو الصوت والعنصر المادي الآخر الذي هو الشيء الواقع في الكون (انظر الرسوم ص.210). وأثّر ديكارت تأثيراً أدّى إلى قطيعة مع التراث؛ وشمل النسيانُ أرسطو؛ وبدأ تحقير الفلسفة السكولاستيكيّة (scolastique) ممّا أدّى إلى إهمال معارف مهمّة متراكمة في نظرية العلامة.

ومع الفلسفة الديكارتية تضاعفت الحاجة إلى إصلاح علم المنطق وإلى إعادة تحديد العلاقة بين المنطق والنحو. والشرط الأوّل والأساسيّ لهذه الجهود الجديدة هو المصادرة القائلة بأنّ الكلام ليس الترجمة الخارجيّة للتفكير الباطني. وبهذا لم يصبح النحو والمنطق خاضعين إلى القواعد نفسها فحسب، بل إنّ النحو لم يعد، حسب آراء «*النحو العام*» إلاّ تابعا ملحقا بالمنطق. وبظهور كتابي «*النحو العام والمعقلن*» (1660) وكتاب «*المنطق أو فن التفكير ويحتوي إضافة إلى القواعد العامة على ملاحظات عديدة جديدة قادرة على تنمية صوغ الأحكام*» (1685) المشهورين باسم «**نحو بور رويال** (*Grammaire générale et raisonnée*, 1660.) ومنطقها» (*Logique de Port-Royal*) (راجع المجلد 2، الفصل 6، القسم 2) بدأت مرحلة جديدة في تاريخ نظرية العلامة. ولا يمكن أن نبالغ في تقدير صدى كتاب النحو العام، إذا تذكّرنا أنّ هذا المخطط الأوّلي قد استعاده عدد لا يحصى من المنظّرين المعاصرين في فرنسا وانغلترا وألمانيا وزادوا فيه، بل إنّ أثر هذا الكتاب استمرّ حتّى القرن 19.

[334] التيار الثاني الناجم عن القرن 17 والذي تجاوز تأثيره هذا القرن رغم أنّه يكرّر أيضاً التصوّر الذرّي الذي وضعه جون لوك للعلامة (حيث تحدّد الكلمات على أنّها علامات الأفكار) يعود إلى غوتفريد فيلهلم لايبنيتز (G. W. Leibniz). فقد كان لايبنيتز من أوائل الذين طالبوا بأن تُدرس البنية السيميائية للتفكير العقلاني: فهو يرى أن كلّ تفكير بشري يتمّ بواسطة علامات وفي شكل علامات (انظر دسكال، 1978، Dascal). وقد ركّز أبحاثه على دراسة الأبنية السيميائية لأنه كان يرى أنّ العلامات التي يستعملها الفكر تخبر، على شكل قابل للإدراك وقابل للفهم بيسر، عن أبنية الفكر والعالم التي تنعكس فيها. وعلى خلاف بيشي (J.J. Becher)

وكيرشر (A. Kircher) ودالغرنو (G. Dalgarno) وويلكنس (J. Wilkins)[1] وآخرين، لم يكن لايبنيتز يهدف إلى تطوير «لغة» (*Lingua*) أو «كتابة كونية» (*Scritura universalis*) فحسب، بل كان يهدف أيضاً إلى نظرية عامة في الاكتشاف والحكم (*ars inveniendi et judicandi*).

مع سيميائية لايبنيتز اتّخذ المنطق اللساني عند السكولاستيكيّن منحى جديداً بسبب الرياضيات التي أصبحت منذ ذلك الوقت تؤخذ على أنّها نظام شكليّ من العلامات. اعتماداً على التعريف السكولاستيكي للعلامة، يميّز لايبنيتز مظهرين اثنين: من ناحية، العلامة مقدارٌ معلوم يمكن من خلاله أن نستنتج أشياء لا نعرفها (بعد)، ومن ناحية أخرى، في العلامات، نحن إزاء مقادير تعبّر بنسبها المتبادلة عن علاقات الأشياء المعيّنة التي يصعب النفاذ إليها وهي معقّدة في معالجتها واستخدامها. فمفهوم العلامة عند لايبنيتز يتّسم أساساً بعلاقته بمعطى من الحواسّ، حتّى أنّ العلامة تشتمل في هذا التصوّر الفكرَ والخصائصَ والمضامينَ المعيّنة. ولتُدرك العلاماتُ أعلى درجة ممكنة من المواءمة مع التفكير الإنساني، ينبغي لها أن تسمح لا بالتمثيل (*representatio*) فحسب بل بالتفكير (*ratiocinatio*) أيضاً.

وأدّت أبحاث لايبنيتز المنطقية والرياضية به إلى الاعتقاد بأنّ عملية بناء العلامات واشتغال اللغات الطبيعية تخرج في النهاية عن التحليل المنطقي المحض، مما دعاه، في كتابه ««السمة العالمية» (*Characteristica universalis*) إلى مداورة عدم الدقّة المصطلحية والمنطقية في اللّغة (راجع المجلد 2، الفصل 6، القسم 1). ولهذا لا ينبغي أن تربط العلامات بالكلمات مستقبلا، بل بالمفاهيم مباشرة، وينبغي أن تعالج وفق قواعد التفكير المنطقي. ويفترض مثل هذا النظام الاصطناعيّ من العلامات أن تُعطى أيضاً علامات اتّفاقية مخصوصة ينبغي لها أن تطابق، في مفهومها وتوسعتها، الأشياءَ

1 - Wilkins, John, *Mercury: Or the Secret and Swift Messenger Shewing how a Man may with Privacy and Speed communicate his Thoughts to a Friend at any distance*. Reprint from the third ed. with an introductory essay by Brigitte Asbach-Schnitker, Amsterdam/Philadelphia, J. Benjamins, 1984.

جون ولكنس: مركوري: أو في التراسل السرّي والسريع، الذي يبيّن كيف يمكن لشخص ما أن يوصل آراءه إلى صديق له بخصوصية ووثوق مهما تكن المسافة بينهما. عيد طبعه عن الطبعة الثالثة مع بحث تقديمي لبريجيت أشباخ- شنيتكر، 198

المعيّنة. فعلى «فنّ الخصائص» (*ars characteristica*) إذن أن يجهد لإقامة تمثيل اصطناعي للتمثيل الطبيعي. وهذا النظام الاصطناعيّ من العلامات حيث تشتغل السمات اشتغال رموز للعلامات، مُناظر للعملية الطبيعية التي يُصاغ فيها العالم بأفكارنا. لكن، وعلى عكس العملية الطبيعية اللامحدودة، على «فنّ الخصائص» أن ينتج الواقع في نظام محدود من العلامات وأن يعبّر عنه في شكل سلسلة مرتّبة من الكلمات قابلة لأن تُبنى وأن تُنقل [إلى الآخرين]. فإذا أمكن تحقيق هذه الشروط، فإنّه ستوفّر لنا وسيلة سيميائية تمكّن من تخزين المضمون وترتيبه ومن اكتشاف ما لا نعرفه بعد.

[335] وأنجز سيميائيو القرن 18 دراساتهم في الرؤية التخصّصية لعديد الاختصاصات العلمية وبلغوا في بعض المجالات الخاصة نتائج مرموقة. وتشترك هذه الجهود كلّها، من ناحية، في نقد البرنامج الذرّي الذي يعود إلى جون لوك وفي الابتعاد عنه، ومن ناحية أخرى، في أنها تمثل بوادر لنموذج جديد سيوسّعه القرن الموالي توسيعا شاسعا. وأن تُوسم سيميائية القرن 18، من بعض الوجوه، بأنّها «جسرٌ» بين التصوّرات التقليدية والمعاصرة، لا يعني أنّها تخلو من كلّ طرافة. لكن بعض الأمثلة ستُبين العكس: فقد تشكّلت أسس النظرية الجمالية التي حقّقت استقلالها خلال القرن 18 بالدراسات السيميائية لألكسندر غتليب بومغرتن (A.G. Baumgarten) وموسى مندلسن (M. Mendelssohn) وجيان باتيستا فيكو (G.B. Vico) وفيليب غنغ (Ph. Gäng). وأنشأت مجموعة الإيديولوجيين الفرنسيين (بوس وترابنت، 1986، Busse et Trabant) مع آخرين، اتّباعا لكونديّاكا، الظروف [الملائمة] لتحليل سيميائي لعملية الإدراك والمعرفة. وعالج جون هنري لمبار (J. H. Lambert) في كتابه «*الأورغانون الجديد*» (*Neues Organon*) مسائل منهاجية وابستيمولوجية تتعلق بنظرية العلامة. واهتمّ يوهان كريستوف هوفباور (J. Ch. Hoffbauer)[1] وجورج جونثان هولند (G.J. Holland) من بين عديدين بإبراز قلّة الكفاية في المبدإ المحايث

1 - Hoffbauer, Johann Christoph, *Tentamina Semiologica, sive quaedam generalem theoriam signorum spectantia.*
Reprint of the original Latin text with an English translation and an introductory essay by Achim Eschbach, Amsterdam/Philadelphia, J. Benjamins, 1987.
جون كرستوفر هوفباور، بحوث سيميولوجية، أو في مواضيع تتّصل بالنظرية العامة في العلامات. أعيد طبع الأصل اللاتيني مع ترجمته الأنغليزية مع مقدمة لأخيم إشباخ، 1987.

لمشروع اللّغة الكونيّة من وجهة الرياضيات. وواصل سلومون ميمون (S. Maimon) المحاولات التي تعود إلى كريستيان فولف (Wolff) قصد تطوير «المعرفة الرمزيّة» (*cognitio symbolica*) وذلك في نقاط أساسيّة. وبذل عدد كبير من الفلاسفة مثل يوهان غوتليب فيخته (J. G. Fichte) أو يوهان غوتفريد هردير (J. G. Herder) جهدا لصوغ نظرية سيميائية في أصل اللّغة... إلخ. وكانت صورة السيميائيات في نهاية القرن 18 ثرية متنوّعة. وستكون مهمّة القرن 19 أن يجمّع الاقتراحات المتعدّدة والمخططات الأولية وأن ينظّمها وأن يكثّفها في نظرية حديثة.

قد يكون من اليسير نسبيا أن يجيب المرء عن سؤال يتعلّق بأهمّ المراحل في بناء سيميائيات القرن 19 شرط أن لا يؤخذ في الاعتبار إلاّ الكتّاب الرّاسخون وهم قلّة. لكن الجواب على السؤال نفسه قد يثير صعوبات جمّة إذا اعتبر العدد الضخم من المجهولين: منظّري العلامة وحتّى كل المنظّرين الذين لم يعتبروا أنفسهم سيميائيين البتّة، لكنهم أسهموا إسهاما لا يقدّر في تطوّر السيميائيات حسب ما نفهمه منها اليوم. وهذه وضعية مماثلة للوضعية الملحوظة في القرون السالفة. ومن المهم بشكل خاص أن لا تجعل بداية التاريخ المفصّل للسيميائيات في القرن 19 من عمل الكتاب الرّاسخين وحدهم أو حتّى بالاقتصار على أبحاث أقلّ شهرة لكنها أبحاث مختصّة. فمن المهمّ أن تُجعل البداية مع المنظّرين الذين أثاروا- في دراساتهم الفلسفية واللسانية والنفسانية – قضايا مركزية في نظرية العلامات. فما كان لأيّ بحث جدّي في هذا المجال أن يوجد في قرننا بدون أبحاث القرن السابق. [336] ونظرية «*علم العلامة*» (*Sématologie*) لكارل بوهلر التي هي إحدى أهمّ نظريات العلامة في القرن العشرين، قد لا تظل حتّى نظرية جنينية إذا حذف منها كل ما هي به مدينة إلى فون هومبلت، وهردر، ويوهان جورج همّن (Hamann) وهرمن بول، وإدموند هوسرل، وفيلهلم فونت (Wundt) والكسيوس مينونغ (Alexius Meinong)، وهنريش غمبارز (Gamberz)، وجون ستيوارت ميل (J.S. Mill)، وهيمن شتاينهل، وكارل شتومف (C. Stumpf)، وفيليب فيغنر (Ph. Wegener)...إلخ.

ووسمت الأنظمة الفلسفية الكلاسيكية للمثالية الألمانية النقاش السيميائي وأثرت فيه، ويمكن أن يكون شارل بيرس وإرنست كاسيرير (E. Cassarier) مثالا يبيّن أنّ التلقي النقدي للفلسفة الكنطية ضروري لفهم آرائهما الخاصة فهما ملائما. وينبغي كذلك أن يشار إلى تيار تجذّر في القرن 19 وكان مبدأ انتشار نموذج

من نماذج التفكير الأكثر إثمارا والأوسع اعترافا به، وهو تيار الفلسفة النقدية للغة الذي يمتدّ من غروبه (O. F. Gruppe) وكراوزه (C. Ch. F. Krauze) ورينهولد (Ch. E. Reinhold) وشترن (S. Stern) وهرمن (C. Hermann) وغربر (G. Gerber) ومولر (F. M. Müller) ورونزه (G. Runze) إلى فريتز ماوتنر (F. Mauthner) وكارل كراوس (K. Kraus)...إلخ إلى لودفيك فيتغنشتاين (L. Wittgenstein) وإلى الفلسفة التحليلية للغة (انظر القسم 3 من هذا الفصل). ومن المحتمل أن لا أحد من هؤلاء الكتاب المذكورين قد تناول السيميائيات منجذبا بميل مخصوص. ورغم ذلك، فقد كان يصعب على الممارسة السيميائية أن تدرك، بدونهم، مستوى التطوّر الذي نعرفها به اليوم. وليس مهما أنّهم نادرا ما ذُكروا، فتلك حال كتاب مثل بيرس وليدي ويلبي (Welby) أو إدموند هوسرل (E. Husserl). فتأثيرهم المباشر كان محدوداً جدّا ويمكن أن نتجرّأ بالقول إنه لم يُعترف بقيمتهم إلاّ بعد خمسين عاما. وقد لا يفيد الأسف لضعف الاهتمام بالسيميائيات وللفرص المتكرّرة الضائعة أو التالفة لتطويرها، أو حتّى أن يرى المرء في ذلك تسلسلا للصعوبات يبعث على السخرية، ما لم يبيّن، في الوقت نفسه، فيم كانت تتمثّل هذه الصعوبات موضوعيا. وسنستعمل سيميائيين اثنين مغمورين من أوائل القرن 19 مثالا لهذا، وهما: سمارت (Smart) وفيرن (Fearn).

نشر بنيامين همفري سمارت[1] الطبعة الأولى من كتابه «موجز في علم السيماتولوجيا» (*Outline of Sematology*) في 1831. وهناك مبرّران رئيسيان يدفعان إلى ألا تعتبر هذه النظرية مجرّد مساهمة فردية ظلت تقريباً دون أي أثر يذكر، وهما:

1 - يمثّل كتاب سمارت - الذي يحيل صراحة على كتاب جون لوك «بحث...*Essay*» - تلخيصا منتظما ونقديا للنقاشات في نظرية العلامة منذ سنة 1690.

2 - هو يكشف عن الخطوط الكبرى لتطوّر ممكن لنظرية العلامة، وهو تطوّر لم يُستأنف ولم يُحقّق على نطاق واسع، إلاّ في وقت قريب جدّا.

---

1 - Smart, Benjamin H., *An Outline of Sematology*, Reprint of the first edition, London, 1831, ed. With an introductory essay by Achim Eschbach, Amsterdam/Philadelphia, J. Benjamins, 1987.

أعيد طبعه عن الأصل اللاتيني، لندن، طبعة 1831، مع مقال تمهيدي لأخيم إشباخ، 1987.

وتوصّل سمارت إلى موقفه السيميائي المميّز، من ناحية، بنقد المنطق الأرسطيّ، وبرفض نظرية الأفكار عند لوك من ناحية ثانية. واقترح أسس نظرية سيميائية في المعرفة طوّرها على صلة بنظرية تواصليّة في العلامة. وهو، بهذا، يعارض النموذج السيميائي الذي كان شائعا في عصره معارضة مزدوجة.

[337] أمّا جون فيرن[1] (J. Fearn) ففتح مجالا آخر واسعاً للبحث السيميائي بإثارة القضايا المركزية لمنطق العلاقات في كتابه «مناقضة توكه» (*Anti Tooke*) (فيرن 1824 – 1827، الطبعة الثانية، 1972)، ثمّ وسّع المجال أكثر في كتابه «الخطوط الأولى للعقل البشريّ» (1820) (*First Lines of the Human Mind*) وفي مؤلفه «كتاب تعليمي في فيزيولوجية العقل» (*Manuel of the Physiology of Mind*). ولا شكّ أنّ من اليسير أن نسترجع مسار الدراسات في منطق العلاقات حتّى أفلاطون وأرسطو وتوما الأكويني، لكن فيرن هو أوّل من بادر بإبراز عمليات التعلّق بطريقة ملائمة وبتطبيقها من وجهة نظر سيميائية. كما طرح مسألة إفادة المقولة للنظرية النحوية عامّة ولنظرية الأفعال والحروف والأدوات خاصة. بل كان لدراساته الأخيرة هدف أساسيّ

---

1 - Fearn, John, *First Lines of the Human Mind*, London, Valpy, 1820;

جون فيرن، *الخطوط الأولى للعقل البشريّ*، لندن، فالبي، 1820

- Fearn, John, *Anti-Tooke*, or an Analysis of the Principles and Structure of Language, exemplified in the English tongue. Reprint of the London ed., 1824-1827, with an introduction by Brigitte Asbach-Schnitker and a preface by Herbert E. Brekle, 2 vol., Stuttgart-Holzboog, 1972.

-جون فيرن، مناقضة توكه، أو تحليل مبادئ اللّغة وبنيتها، ممثلا له في اللّغة الإنجليزية. أعيد طبعه عن طبعة لندن، 1824–1827، مع مقال تمهيدي لبريجيت أشباخ-شنيتكر وتوطئة لهربرت بريكل، في جزئين، شتوتغارت-هولزبوغ، 1972.

-Fearn, John, *A Manual of the Physiology of Mind*, comprehending the first principles of physical theology: with which are laid out the crucial objections to the Reidian theory. To which is suffixed a paper on the logic of relation considered as a machine for Ratiocinative science, London, Valpy, 1829.

جون فيرن، دليل في لفيزيولوجيا العقل، ويحتوي على فهم المبادئ الأولى لعلم اللاهوت الفيزيائي، ووضعت معها الاعتراضات الحاسمة على نظرية ريدان. مع ورقة عن منطق العلاقة تعتبر بمثابة آلة للعلم، لندن، فالبي، 1829.

(المترجم: ورد في صلب النصّ أنّ العنوان هو «*A Manual of the Physiology of Mind*» وورد في الإحالة «*A Manual of the Philosophy of Mind*» وهو خطأ).

أعمق، من جهة أنّها تعلّقت بتطوير حساب للعلاقات التي تقام في المستوى العلامي يمكّنه من معالجة الجوانب الأساسية التي سيطوّرها شارل بيرس وإرنست شرودر لاحقاً. واتّخذ علم المنطق كما تصوّره جون فيرن، بعد ذلك معنى خاصا لأنّه حوّل اهتمامه عن التحليل المرتبط بمضمون «**حاملات العلامة**» (*Zeichenträngers*) ووجّهه نحو شبكة العلاقات المستقلّة عن المضمون. ويتعلّق الأمر بشرط لا غنى عنه لكل نظرية مستقلّة في العلامة.

لم يبدأ تقبّل العالم الأمريكي الشهير شارل ساندرس بيرس[1] إلاّ في الثلاثينات من القرن العشرين، بتأخّر بسنوات عديدة، عندما ظهرت الأجزاء الأولى من الأجزاء الثمانية من كتابه «**ورقات بحثية مجمّعة**»[2]. وطوّر بيرس سيميائيته في إطار بحث فلسفي سمّاه «التداولية» (pragmatique). ويمكن أن يُعدّ المبدأ التداولي لتوضيح المعنى النقطة الجوهرية في النظرية، ويقدّمه بيرس في درسه عن التداولية على أنّه:

> اعتبار ما هي الآثار العملية التي نعتقد أننا نستطيع إحداثها بموضوع تصوّرنا. فتصوّر هذه الآثار كلّها هو التصوّر الكامل للموضوع (ورقات بحثية مجمّعة، 5، ص. 18).

---

1 - Peirce Charles S., *Collected Papers*, vol. I-VI ed by Charles Hartshorme and Paul Weiss. Vol VII/VIII, ed. By Arthur W. Burks, 1re ed., 1931, ff. 3. Rééditions Cambridge, Mass., The Belknap Press of Harvard University Press, 1974.

شارلز سندرس بيرس، بحوث مجمّعة، الأجزاء 1-6، نشر شارلو هارتشورم وبول فايس. والأجزاء 7 و8 نشر أرتور بوركس الطبعة الأولى 1931، وأعيد طبعه في بلكناب منشورات جامعة هارفارد، 1974.

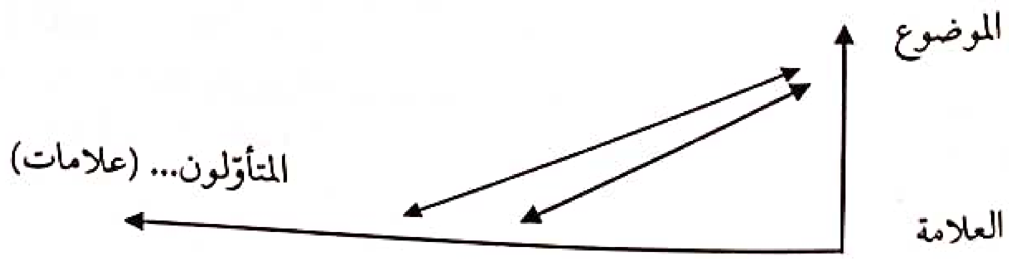
Peirce Charles S., *Writtings*, A Chronogical Edition, ed by Max H. Fisch et *al* Bloomington, Indiana University Press, 1982 ff.

شارلز سندرس بيرس، كتابات، منشورة حسب تسلسل تاريخي، نشر ماكس فيش وآخرين، بلومنتن، منشورات جامعة إنديانا، 1982.

2 - رغم أنّ هذه الطبعة تمثّل ملحقا محمودا فإنّها لا تستجيب لمتطلبات النشرة النقدية وأدّت في كثير من الأحيان إلى تقديم صورة شديدة التشويه عن بيرس. لكن ما لم يتمّ إصدار نشرة نقدية لكتاباته التي لم يظهر منها إلى حدّ الآن إلا المجلّدات الثلاثة الأولى فلا غنى عن العودة دائماً إلى «*الأوراق البحثية المجمّعة*».

وطوّر الفيلسوف الأمريكي عناصر نظرية نقدية للدلالة في إطار مدرج للعلوم التقعيدية التي هي علم الجماليات وعلم القيم (الإيتيقا) وعلم المنطق التي أقيمت على قاعدة الظاهراتية، وهذه النظرية هي العلم الوضعي الأوّل. يتّضح تأويل بيرس للسيميائيات إذا اتّبعناه لنقبل وضع المنطق والسيميائية في مستوى واحد. وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أنّ بيرس، مثل دجون فيرن قبله، يرى منطق العلاقات على أنه المجال المركزي للمنطق والمجال الأكثر وعدا فيه (وستحلل هذه النقطة في القسم الموالي من هذا الفصل).

وفي معارضته النقدية للنظريات الأرسطيّة والكنطية والهيغلية، طوّر بيرس تصوّره لثلاثة مقولات كونية هي **الأوّلية والثانوية والثالثية** (*Firstness, secondness, Thirdness*). وتطبّق جميعها على كلّ ظاهرة، مع احتمالها درجات مختلفة. وإذا ارتأينا الآن أنّ كل فكرة تتحقق ضرورة بعلامات، مثلما ذهب إلى ذلك بيرس في سلسلة من المقالات في سنة 1868، وأنّ مجموع الفكرة خاضع للمقولات الكونيّة الثلاث، أضحى التصوّر الأساسيّ لمنوال بيرس في العلامة واضحاً جليّا: [338] إذ تحّد العلامة بكونها علاقة ثلاثية مكوّنة من **الموضوع** (*objet*) **والتمثيل** (*representamen*) **والمتأوّل** (*interprétant*). ومن البديهيّ أنّ إذكاء قاعدة أو أخرى من قواعد العلاقة يمكّن من تمييز العلامات تميزا واسعاً حسب رغبتنا، وهو ما فسّره بيرس في مواضع مختلفة من بحوثه وعَرَضَه في رسائله إلى ليدي ويلبي، لشرح منظومته في المقولات. وغالباً ما تغاضى الدارسون عن الصبغة النموذجية لنمطية العلامة عند بيرس، لأنّه لم يكن مهتمّا بالتبسيط التصنيفي، بل بسيمائية تعدّ أداة للتفكير النقدي.



رسم بياني لعلاقة العلامة عند بيرس

نمطية بيرس للعلامات (شوفيري، 1994، ص. 139، Chauviré)

العلامـــات		المقـــــولات		
		الأولى	الثانية	الثالثة
الثلاثي الأوّل	1 العلامة في ذاتها	علامة-جودة 1.1	علامة خصوصة (لفظة) 1.2	علامة-قانون (نمط)2.2
الثلاثي الثاني	2 العلامة باعتبار موضوعها	أيقونة 2.1	فهرس 2.2	رمز 2.3
الثلاثي الثالث	3 العلامة باعتبار متأوّلها	خبر 3.1	العلامة المعبرة (قضية) 3.2	حجاج 3.3

ونلحظ هذه المكانة أيضاً عند ليدي ويلبي[1]، رغم أنّها أوْلت عناية بالمجال التطبيقي لاستعمال نظرية العلامة أو العلاماتية (significs) كما كانت تسمّيها- أكبر من العناية بالأسس النظرية. فقد قدّمت في كتابيها «ما المعنى» (1903) و«العلاماتية واللّغة» (1911) منوالاً نظريا يكشف عن سلسلة من التوافقات الموضوعية مع سيمائية بيرس، على جدّة توجّهها. فهدفها، انطلاقاً من تجربتها الشخصية، هو أن تبيّن سلسلة من الأخطاء والنقائص في اللّغة العادية وأن تصحّحها (انظر ص.211). وبهذا، تقترب أبحاثها من عدد كبير من المناويل النفسانية السيميائية، مثل مناويل مارتيناك

1 - Welby, Victoria, Lady, *What is Meaning?*, Studies in the development of Significance. Reprint of the edition London, 1903, with an Introductory essay by Guerrit Mannoury and a Preface by Achim Eschbach, Amsterdam/Philadelphia, J. Benjamins, 1983.

ليدي فكتوريا ويلبي، **ما المعنى؟**، دراسات في تطوّر التدليل. أعيد طبع طبعة لندن، 1903، مع مقال تمهيدي من تأليف غويريت منوري ومقدمة لأخيم إشباخ، أمستردام / فيلادلفيا، ج. بنجامينس، 1983.

- Welby, Victoria, Lady, *Significs and Language*. The Articulate Form of our Expressive and Interpretative Resources. Reprint of the edition London, 1911, and of two articles by V. Welby. Ed. And introduced by Walter Schmitz.Amsterdam/ Philadelphia, J. Benjamins, 1985.

- ليدي فكتوريا ويلبي، *العلاماتية واللّغة*. نموذج التعبير عن مواردنا في التعبير والتفسير. أعيد طبعه عن طبعة لندن، 1911، ومعه مقالان لويلبي وتقديم والتر شميتز. أمستردام / فيلادلفيا، ج. بنجامينس، 1985.

(Martinak)[1] أو غتسشنبرغر (Gätschenberger)[2]، كما أن لهذه الأبحاث، من ناحية أخرى، علاقات نسب بيّنة مع الحركة النقدية للغة (راجع شميتز، 1985، Schmitz). ويمثل هذه الأهداف، من البديهيّ أنّ علاماتية ليدي ويلبي تؤدي، في الأساس، إلى نظرية في «تأويل» العلامات. [339] والتبعات العملية لاستعمال العلامات موجودة، في المقام الأوّل، في جميع المجالات العلمية الممكنة وفي الحياة اليومية على السواء. واستعيد برنامج العلاماتية لليدي ويلبي من جديد واستمرّ في هولندا في ما يسمّى «حركة العلاماتية» (*Significs Movement*) حول فريديرك فن إيدن (F. van Eeden) وغرّيت منّوري (G. Mannoury) وبروفر (L.E. J. Brouwer) وآخرين.

وشهدت نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين إنتاج أعمال سيمائية كثيرة هي اليوم نسْي في الغالب، وأبحاث مفيدة جزئيا في تطوّر السيميائية. وهو ما يدلّ عليه مجرّد ذكر أسماء مثل مارتي (Marty) ومينونغ (Meinong) أو هاسرل (Husserl). ولم يحظ أيّ بحث من هذه البحوث بصدى ذائع ضمن الاختصاص. أمّا الآراء الأقلّ طرافة فاستعادها منظّرون مثل كارل بوهلر (K. Bühler). إلاّ أنّه من اللافت أن عناية أوسع قد صُرفت، في منعرج القرن، إلى مجموع قضايا السيميائية. وتشير عديد النصوص إلى مسألة تأريخ الاختصاص (فلترينغ، 1910، Weltring وردر، 1927، Roeder) أو هي تفحص نقاطا مضبوطة، مثل لنكه[3] (Linke) أو غتسشنبرغر المذكور آنفاً. يمكن

1 - مارتيناك، إدوارد، *الفحوص النفسية لنظرية المعنى*، لايبزيغ، بارث، 1901

Martinak, Eduard, *Psychologische Untersuchungen zur Bedeuntungslehre*, Leipzig, Barth, 1901

2 - غتشنبرغر، ريتشارد، الشخصيات، وأسس المعرفة. رفض الفلسفة. ثانيا، vermehrt طبعة غير منقحة مع مقدمة لكونو لورينز. شتوتغارت، فرومان -هولزبوغ، 1977

- Gätschenberger, Richard, *Zeichen, die Fundamente des Wissens*. Eine Absage an die Philosophie. Zweite, unveränderte Auflag evermehrt um eine Einfuhrung von Kuno Lorenz. Stuttgart, Frommann –Holzboog, 1977.

-غتشنبرغر، ريتشارد، الخطوط العريضة لعلم النفس للشخصية. إعادة طبعة ريغزبورغ، 1901، مع مقدمة كتبها أكيم إشباخ. أمستردام / فيلادلفيا، بنجامينس، 1987

Gätschenberger, Richard, *Grundzügeeiner Psychologie des Zeichens*. Reprint of the edition Regesburg, 1901, with a Preface by Achim Eschabach. Amsterdam/ Philadelphia, J. Benjamins, 1987.

3 - لنكه، بول، هيومز ونظرية المعرفة. مساهمة في نظرية العلاقات بين لوك وهيوم. رسالة أطروحة. ليبزيش، 1901.

إذا، أن نلاحظ انطلاقاً من هذا التوثيق أنّه في هذه الفترة تهيأ المجال للتعبير عن عدد كبير من القضايا السيميائية العامة.

والنظرية المهمّة الثانية التي كان لها في القرن العشرين صدى ملحوظ ترجع إلى كتاب اللساني السويسري فردينان دو سوسير، «*دروس في اللسانيات العامة*» (C.L.G). ولم يطوّر دو سوسير نظريته في العلامة انطلاقاً من مسائل فلسفية أو رياضية أو نفسانية، مثلما فعل أغلب سابقيه من السيميائيين، بل انطلاقاً من أبحاثه اللسانية، وخاصة، في ما يهمّنا في هذا المقام، من معارضته النحاة الجدد. وكما هو الشأن بالنسبة إلى كتاب بيرس «**ورقات بحثية مجمّعة**»، لم ينشر كتاب «***دروس في اللسانيات العامة***» إلاّ بعد وفاة صاحبه على يد شارل بالّي وألبار سيشيهاي (A. Sechehaye)[1]. وكان سوسير، مثل بيرس، يرى نفسه رائدا في مجال نظرية العلامة التي حدّد مكانتها في نظام العلوم في فقرة تقوم مقام البرنامج:

> يمكن إذن أن نتصوّر علما يدرس حياة العلامات في الحياة الاجتماعيّة، ويمكن أن يكون جزءا من علم النفس الاجتماعيّ وبالتالي من علم النفس العام. وسنسمّيه سيميولوجيا (طبعة دو ماورو، 1979، ص. 33، de Mauro).

وعرّف سوسير – الذي اقتصر في الغالب على مجال اللّغة – العلامة التي هي مفهوم أساسيّ في السيميولوجيا، بأنّها توليف من تمثيل وصورة أكوستيكية، وأقحم لهذا الغرض مصطلحي «المدلول» و«الدّال» (انظر، ص.212). وتخضع هذه المقابلة بين المدلول والدّال لمبدأين اثنين. بما أن العلاقة بين المدلول والدّال ليست معطى في الطبيعة وهي ليست علاقة ثابتة، وبما أنّ العلامة تقوم على الترابط الذي يجمع عنصري المقابلة، يمكن أن نقول «*إنّ العلامة اللسانية اعتباطيّة*». أمّا المبدأ الثاني فيتأتّى من أنّ العلامة تمتدّ على بُعد واحد، لذلك يُمكن أن نقول «*إنّ العلامة اللسانية خطيّة*». ولمّا كانت

-Linke, Paul, D. Humes, *Lehre von Wissen.* Ein Beitrag zur Relationstheorie im Anschluss an Locke und Hume. Diss. Leipzig, 1901.

1 - رغم أنّ هذه الطبعة أثرت تأثيراً يتجاوز اللسانيات تجاوزا كبيراً وأنّه ينبغي اعتبارها بيانا من البيانات التي أقامت النظرية البنيوية، ما زال فاصل هامّ بين هذه الطبعة وسوسير الحقيقي مثلما أعيد صوغه بأعمال أنغلر (Engler) (طبعة نقدية للملاحظات من الدرس فيسبادن وهارّازوفيتش 1974-Wisesbaden, O. Harrasowitz- 1948–) وياغر (Jäger, 1975) وستلر (Stettler, 1979) ودو ماورو (de Mauro) (طبعة نقدية، باريس، بايو 1979 ،Payot).

العلامات في كلّ لغة طبيعية تمثّل نظاما لا يمكن أن تحدّد وحداته في قيمتها إلاّ باختلافاتها، [340] فقد توصّل سوسير إلى الفصل الخلاّق بين علاقات تسلسل نسقيّ (syntagmatique) وجدوليّ (paradigmatique). وكان ذلك صياغة، من منظور سيميولوجيّ، لمبدإ الإبداع اللساني بما أنّ كلّ حدث لساني جديد لا يمكن أن يكون إلا انطلاقاً من هذه الثنائية في الأبعاد.

ويرى كارل بوهلر أنّ مهمّة نظرية العلامات – أو السيماتولوجيا (sématologie) ـ أن توضّح مبادئ العلوم ذات الصلة باللّغة. ولتجذير أسسها النظرية بعمق، على نظرية المبادئ العامة التي هي السيماتولوجيا أن تصوغ سلسلة من المسلّمات البديهيّة التكوينية التي تحدّد مجالها وعُمدها التي توجّه العمل التطبيقي للساني. عرض كارل بوهلر – منذ أبحاثه الأولى في نظرية اللّغة التي شهدت النور في أوائل القرن العشرين على صلة بمدرسة فوزسبورغ (Wurzbourg) المكوّنة حول أوزفلد كولبه (O. Külpe) – عديد الخطط لنظام من فرضيات السيميائيات (راجع إشباخ، 1984). وأفضت إلى صياغات أكثر نضجا أوردها في كتابه «**نظام من *الفرضيات* لعلوم *اللّغة***» (*Axiomatik der Sprachwissenchaften, 1933*) وخاصة في كتابه «***نظرية اللّغة***» (*Sprachtheorie, 1934*)[1]. وفي هذا الكتاب الأخير يحلل بوهلر مبادئ البحث اللساني انطلاقاً من أربع مسلّمات:

- *المسلمة الأولى*، التي تحدّ اللّغة على أنها الأرغانون أي الأداة التي تسمح بتبادل المعلومات عن الأشياء، تؤدّي إلى منوال أداتي حيث تتمايز الوظائف الدلالية الثلاث للغة وهي: **وظيفة الإثارة** (*appel*) والتنبيه *[أو الإشارة]* (*signal*) **ووظيفة التعبير** (*expression*) **أو العَرَض** (*symptôme*) **ووظيفة التمثيل** (*représentation*) **أو الرمز** (*symbole*).

---

1 - كارل بوهلر، *أزمة علم النفس*، جينا، فيشر 1927.

- k. Bühler, *Die Krise der Psychologie*, Jena, Fischer 1927.

- كارل بوهلر، *نظرية التعبير. النظام في كشف التاريخ*، جينا، فيشر 1933.

- k. Bühler, *Ausdruckstheorie. Das System an der Geschichte aufgezeigt*, Jena, Fischer 1933.

- كارل بوهلر، «مسلّمات اللسانيات». في مجلة «دراسات كانط» 1933، 38، ص. 19-90.

k. Bühler, « Die Axiomatik der Sprachwissenschaften ». in, *Kant – Studien*,1933, 38, p. 19-90.

- كارل بوهلر، *نظرية اللّغة. الوظيفة التمثيلية للغة*. جينا، فيشر 1934.

k. Buhler, *Sprachtheorie. Die Darstellungsfunktion der Sprache*. Jena, Fischer 1934.

- *المسلّمة الثانية*، تؤكد أنّ للظواهر اللغوية خاصية العلامات (signes).

- *المسلمة الثالثة*، ويحلل بوهلر فيها، مقتفيا أثر هومبولت ودي سوسير، الرسم الرباعي الأطراف للغة والذي يميّز به بين الكلام (parole) والأرغون ergon (العمل) وبين الإرنرغون (ernergeon) واللّغة، والتي تشكّل جميعها، في النهاية، كامل موضوع اللسانيات.

- *المسلّمة الرابعة*، ممثلة في ما سمّي قاعدة المعجم والتركيب، فعلى اللّغة أن تُتصوّر نظاما ذا قسمين، من جهة أنّ كلّ إنتاج لغوي يكشف عن مرحلتين قابلتين للفصل بينهما في مستوى مجرّد وهما: اختيار الكلمات وبناء الجملة.

وتمثّل سيماتولوجيا بوهلر تطوّراً جوهريّا في الأبحاث في نظرية العلامة وذلك، لا بالنظر إلى أهمية التنظيم الحاصل في منظومة المسلمات فحسب، بل لأنّ هذه المقاربة تسمح بإقامة صلات معقولة مع مبادئ تتأتّى من نظريات أخرى. وتمكّن هذه المبادئ – وتستدعي- بدورها إقامة لسانيات للكلام ومتابعة تعميق لسانيات اللّغة التي هي أكثر تقليدية عند النحاة. وكان لأعمال كارل بوهلر- التي تضمّ إضافة إلى ما ذكر من الكتابات كتابه «*أزمة علم النفس*» (1933) (*Ausdruckstheorie*) ومقالات عديدة يثير فيها جمعا كثيراً من المسائل المتصلة بنظرية العلامة[1]- تأثير واسع جدّا في الثلث الأوّل من القرن العشرين خاصة في البلدان الناطقة بالألمانية. وتوقف هذا التأثير فجأة وبشكل حادّ وعنيف في الفترة النازية، ولم يستعد البحث الوعيَ بأهميتها إلاّ في أيّامنا هذه وفي سياقات نظرية مختلفة.

[341] ينبغي أن نضع في بدء السيميائيات الحديثة أطروحة شارل ويليام موريس (Ch. W. Morris)[2]. فقد ساهم هذا الباحث – مثلما لم يفعل ذلك غيره، أو لم يكد

---

1 - مثل مبدأ الإفادة التجريدية، أو الأشكال المختلفة لتجلّي الإشارة (deixis).. إلخ.

2 - Morris, Charles W., *Symbolism and Reality*. A Study in the Nature of Mind. Diss. Chicago, 1925. Ed. With an introductory essay by Achim Eschbach. Amsterdam/ Philadelphia, J. Benjamins 1987.

تشارلز، موريس، *الرمزيّة والواقع*. دراسة في طبيعة العقل. ديس. شيكاغو، 1925. رسالة. شيكاغو، 1925، نشر مع مقال تمهيدي لأخيم إشباخ. أمستردام/ فيلادلفيا، بنجامينس، 1987.

Morris, Charles W., *Foundations of the Theory of Signs*. Chicago, The University of Chicago Press, 1938.

تشارلز، موريس، أسس نظرية العلامات، شيكاغو، مشورات جامعة شيكاغو، 1938.

Morris, Charles W., *Signs, Language and behavior*, New York, Brazillet, 1946.

بفعل – في إضفاء الصورة الراهنة على نظرية العلامة، سواء باتّساع أعماله العلمية أو تنوّع أنشطته في مجال التنظيم، خاصة باعتبار صلته مع الحركة الساعية إلى وحدة العلم ومشاريعه الموسوعيّة. وتحتوي أطروحة موريس: «*الرمزيّة والواقع*» (*Symbolism and Reality*) (1925) التي كتبها في شيكاغو تحت إشراف جورج هربرت ميد (G. H. Mead) أب التفاعلية الرمزيّة[1] بذور كلّ المواقف الأساسيّة التي صاغها في أعماله اللاحقة الأكثر شهرة: «*أسس نظرية العلامات*» (*Foundations of the Theory of Signs,* 1938) و«*العلامات واللّغة والسلوك*» (*Signs, Language and behavior,* 1946). ينبغي في المقام الأوّل، تأكيد الأسس السلوكية[2] لنظرية بوهلر السيميائية وجهوده الدائمة لتطوير لغة مشتركة بين العلوم انطلاقاً من هذه السيميائية. وإسناد مثل هذه الوظيفة إلى نظرية العلامة أدّى بها – ضرورة – إلى التخلّي عن وظيفتها الهامشية في الغالب ليدفعها، باعتبارها الأداة (أورغانون) الجديدة للعلوم، إلى المطالبة بمكانة كانت الفلسفة تطالب بها لنفسها إلى حدّ ذلك الوقت. وقد يناقش المرء مسألة معرفة هل أنّ السيميائيات قادرة على أداء هذا الادّعاء الجريء بكل عبئه أم أنّ الأسس الوضعية الجديدة لنظرية موريس تؤدّي إلى بعض المعضلات المستعصية؟ إلاّ أنّ مما لا شكّ فيه هو أن الفيلسوف الأمريكي قد وصل بالسيميائيات إلى استقلاليّة أرحب، وإليه يعود جزء كبير من المصطلحات الحديثة. وهذا الاختصاص مدين له أيضاً باتّجاهه المتعدّد الاختصاصات وبفهمه لتاريخه الخاص.

[نقله من الألمانية إلى الفرنسية سليفان أورو وكلير لوكوانتر (C. Lecointre)]

تشارلز، موريس، أسس نظرية العلامات واللّغة والسلوك، نيويورك، برازيلا، 1946.

1 - في «العقل والنفس والمجتمع» (Mind, Self and Society)، يحدّد ميد التواصل الدالّ المميّز للإنسان بأنّه يضمّ فهم مقصد الآخر واستباق ردّ فعل الآخر وتشخيص الآخر: هذا الضرب من التواصل يتطلّب رموز اللّغة.

2 - عرضت نظرية السلوك (*behavior*) في كتاب «السلوكية» (*Behaviorism*) لعالم النفس الأمريكي واطسن (G. Watson) في 1925. وهي نظرية ترفض الاستبطان ولا تقرّ إلّا الملاحظة الخارجية وتقيم نظرية السلوكات البشريّة انطلاقاً من مفهوم الانعكاس اللاإرادي المشروط. وفي هذا السياق ليست القدرة اللغوية إلّا شكلا من التكييف، وتحلّ العلامة محلّ «*المثير*» الخارجي السابق. وستؤثّر النظرية السلوكية أيضاً في اللساني الأمريكي بلومفيلد.

القسم الثّاني:

ردّ المنطــق إلى الجــبر[1]

غابريال نوشلمنس

(Gabriel Nuchelmans)

[343] تشغل الحجج والبراهين مكانة مرموقة في الاستعمال اليومي للّغات الطّبيعيّة وفي الاستعمال الأكثر تعقيداً للّغات التخصصية في العلوم المختلفة، على حدّ السّواء. ويهدف المنطق تقليديّا إلى تمييز أشكال التفكير السّليمة عن غير السّليمة، وإلى بيان الأسباب التي يقوم عليها هذا التّمييز. ومنذ البواكير حاول المناطقة تيسير العمليّات التي تطابق التعرّف على السّلامة (validité) بترجمة البراهين، على ما تعترضنا في العادة، في صيغ معياريّة مصطنعة كثيراً أو قليلاً. وللإيفاء بهذا التّقييس على أحسن وجه، استوحى المناطقة من الرّياضيّات في الغالب؛ فقد كانت هندسة أقليدس تُعدّ منوالاً لصرامة الاستدلال، وكان يُعتقد أنّ التمثيل على طريقة الهندسيّين (*more geometrico*) يُغني المنطق حدّة وإقناعا.

ولم يكن علم العدد [الحِسابة] منوالاً أقلّ إغراء، خاصّة في الصّيغة الأكثر تجريداً للجبر أو المنطق الرّياضي ([الحساب الخادع] *logistica speciosa*) التي طوّرها فرانسوا فيات (F. Viète). ويتيح علما الحسابة (arithmétique) والجبر خصائص الحساب. ففي الحساب، يُمكن أن تجرى جميع العمليّات باستعمال رموز يتمّ تمييزها والتعرّف عليها بشكلها الخارجيّ دون أن يُحتاج إلى التّفكير في دلالتها المخصوصة. كما أنّها تطبّق باتّباع قواعد صريحة وشاملة، ذات طبيعة تجعل النّتائج تحصّل بعدد محدّد من المراحل

---

1 - لمقاربة عامة عن المواضيع المطروحة في هذا القسم يمكن الرجوع إلى لويس (1918 ،(Lewis، الفصل 3، وباسمور (1957 ،(Passmore، الفصل 6، نيل ونيل (2962 ،(Kneale & Kneale، الفصل 6، وبارون (1965 ،(Barone، وستزكين (1969 ،(Styazhkin، الفصول 4، 5، 6، وبلانشي (1970 ،(Blanché، الفصل 10، وموني (1982،(Mugnai.

وبطريقة آليّة كلّيا. وبهذه الشّروط، كان لا بدّ أن نتوقّع أن ينشغل المناطقة بنقل العناصر الأساسيّة والإجراءات في مثل هذا الحساب من علمي الحسابة والجبر إلى المنطق، [344] وبذلك يغنم هذا المبحث المحاسن البديهيّة جدّا التي تتوفّر في فرعي الرّياضيّات.

لقد تهيّأت أسس هذه المماثلة منذ عهد النّهضة من قبل شخص مثل بيار راموس (P. Ramus)، فقد كان يعتبر القياس (syllogisme) ضربا من الحساب تُحصّل نتيجته النهائيّة بعمليّات جمع وطرح. واتّخذ الفيلسوف توماس هوبز (T. Hobbes)، من بين فلاسفة آخرين، النّظرة عينها، مثلما يدلّ على ذلك كتابه «*الحساب أو المنطق*» (1655) (*Computatio sive Logica*). إلاّ أنّ المحاولة الأكثر جدّية لتكييف المنطق على الجبر كانت من عمل لايبنيتز (Leibnitz)؛ فقد كان مقتنعا أنّ كلّ الحوارات يمكن أن تختزل في حسابات بسيطة شرط أن تكون اللّغة التي تُجرى فيها هذه الحوارات معدّلة حسب البنية الصّارمة في الرّياضيّات. ويعود عدم توصّله هو وغيره من اللاّحقين في القارّة الأوروبيّة، إلى وضع **حساب عقلاني** (*Calculus rationator*) على الوجه الكامل والأمثل إلى عاملين اثنين أساسا. أوّلهما أنّهم لم يُبعِدوا عندما كان الأمر يتعلّق بتعميم عناصر لغتي علم الحسابة وعلم الجبر انطلاقاً من تطبيقاتهم الأصليّة على الأعداد وعلى الكمّية. وتجلّى، بالتّالي، عسر إعادة تأويلهما تأويلا يلائم ملاءمة معقولة بينهما وبين البنية العامّة للتّفكير. وثانيهما، أنّهم تشبّثوا في الغالب بالجانب المفهومي [الدلالي] (intensionnel) في المتصوّرات المركّبة في القضيّة الحملية (catégorique) أكثر من عنايتهم بالخصائص الماصدقيّة (extensionnelles) التي تلائمها الأدوات الرياضيّة ملاءمة أيسر (كوتورا، 1901Couturat, ؛ أورو, Auroux, 1993).

وفي هاتين المسألتين، حصل تغيير مهمّ في إنغلترا في النّصف الأوّل من القرن 19؛ إذ جيء إلى تمييز بين الجبر الحسابي والجبر الرمزيّ: الجبر الحسابي علم ناجم عن استعمال الرّموز للتّدليل على الأعداد والعمليّات التي تخضع لها [هذه الرموز]. أمّا رموز الجبر الرمزيّ فعامّة تماماً في تمثيلها ولا محدودة في قيمها؛ وعمليّات الجبر الرمزيّ تطبّق كونيّا. وبقبوله هذا الرّأي، أمكن جورج بول (G. Boole) أن ينصّ على ما يلي:

> يمكن أن نؤكّد أنّ الطّابع النّهائي لحساب حقيقي هو أن يكون طريقة لا تهتمّ إلاّ باستعمال الرّموز التي تكون قوانين تركيبها معلومة وعامّة والتي تقبل نتائجها تفسيراً وثيقا. ويتأتّى إسناد تفسير كمّي للأشكال القائمة في التّحليل من

الظّروف التي حُدّدت بها هذه الأشكال، لكن لا ينبغي أن يؤخذ ذلك على أنّه شرط كونيّ للتحليل (التّحليل الرّياضي للمنطق، كمبردج، 1847، ص.3-4، *The Mathematical Analysis of Logic*).

«ليس من جوهر الرّياضيّات أن ترتبط بالعدد وبالكمّية» (بحث في قوانين الفكر، كمبردج، 1854، ص.12 *An Investigation of the Laws of Thought,*). وبعبارة أخرى، في قانون مثل «أ+ب=ب+أ» («a+b=b+a») ليس من الضّروريّ أن تكون للمتغيّرَيْن قيمة هي من الكمّيات وأن تكون لعلامة «+» قيمة الجمع. فإذا تمّ الإيفاء بالشّرط العامّ للتبادليّة (commutativité)، أمكن أن تؤوّل العلامات بالقدر الذي نريده من الطّرق.

وفي الفترة ذاتها، وجّه بعض المناطقة علمهم وجهة ماصدقيّة صريحة جدّا، وذلك بأن وسّعوا من ناحية أولى المصطلح «موضوع» (sujet) في القضايا القطعيّة والمصطلح محمول (prédicat)، وبأن فسّروا الرّابطة (copule) على أنّها علامة هويّة، من ناحية ثانية. فكما كان الفيلسوف الاسكتلنديّ وليام هاملتون (345] (W. Hamilton] يقول «إنّ قضيّةً ما هي ببساطة معادلة وتشخيص ومطابقة بين مفهومين بالنّسبة إلى الماصدق فيهما» (محاضرات في المنطق، 2، إيدنبرغ، 1860، ص.271*Lectures in Logic,*). واتباعا لهذه الفكرة، آلى هاملتون على نفسه أن يكمّم المحمول والموضوع كليهما (بدناروفسكي،Bednarwski, 1956-1955؛ بوزتّي,Buzzetti, 1973؛ فوجولان Fogelin, 1976,). وكان يفرّق بين ثمانية أنماط أوّلية من القضايا الحمليّة بتأليف التّوزيع (distribution) أو الماصدق (extension) مع إثبات القضيّة أو نفيها. على سبيل المثال القضيّة «كلّ أ هو بعض ب» يمكن بالتّالي أن تقرأ «كلّ ما هو أ هو مماثل لشيء ما يكون ب».

وولّد تضافر هذين الاتّجاهين والإلحاح على طابع الجبر الرمزيّ المجرّد وغير المعرّف من ناحية، واختيار تأويل ماصدقي لحدود القضيّة الحمليّة من ناحية أخرى، مناخا فكريا مكّن تجبير المنطق من أن يتجاوز مرحلة البرنامج المزمع (لايتّا,Laita, 1977؛ فريغوليا Freguglia, 1983؛ ومونيي1983 ,Mugnai).

وكان الرّياضي الأنغليزيّ جورج بول (ماشال,Machale, 1985)، مثلما تكشفه الاستشهادات السّابقة، يوافق آراء أولئك الذين، من زملائه، كانوا يناصرون تصوّر

الجبر تصوّرا شديد التّجريد (نيل، Kneale, 1948؛ هابلبيران، Hailperin, 1976؛ فان إفرا Van Evra, 1977). كما أنّه كان ثاقب الرّأي ممّا مكّنه من تبيّن الخدمات التي يمكن أن تفيد بها هذه الصّياغة الجديدة للجبر مجالات أخرى وخاصّة مجال المنطق. وأوّل مجال سعى فيه بول أن يفيد المنطق من معالجة تجعله حالة من حالات الجبر الرمزيّ هو مجالات التّفكير التي تحتوي ما سمّاه القضايا الأوّلية (propositions primaires). وتخصّ مثل هذه القضايا العلاقات بين الأشياء أكثر ممّا تخصّ العلاقات بين القضايا؛ فهي قد تماثل القضايا الحمليّة (catégorique) المألوفة في العادة والتي تتأوّل مكوناتها ماصدقيًا، أي باعتبارها مساوية لصنف (classe) من أصناف الأشياء التي تُتصوّر بطريقة ما. وقصْد تثبيت اللّغة التي سيتمّ فيها التّفكير في منطق الأصناف، أدرج بول في الفصل الثّاني من كتاب «*بحث في قوانين التّفكير*» نظام العلامات التّالي: بدءا، علامات حرفيّة مثل س، ص،... إلخ لتمثيل أصناف الأشياء على ما نتصوّرها. ثمّ علامات العمليّات مثل الضرب والجمع والطرح: x، +، -، الصّالحة للعمليّات الذهنيّة التي تركّب بها تصوّرات الأشياء أو تبسّط، حتّى تؤدّي إلى تصوّرات جديدة تحتوي نفس العناصر. ثالثا، رمز تطابق الهوية = (identité). ويخضع استعمال هذه الرّموز المنطقيّة لقواعد محدّدة، تشابه جزئيّا القواعد التي تحكم الرّموز المطابقة في الجبر لكنّها تخالفها جزئيّا أيضاً.

وكان بول يقبل أيضاً، إضافة إلى الحروف التي هي متغيّرات الأصناف، الرمزيْن 0 و1: يمثّل الرّمز 0 اللاّشيء أي الصنف الشاغر (nulle)، ويمثّل الرّمز 1 الكون أي الصنف الوحيد الذي يمكن أن نجد فيه كلّ الأفراد التي توجد في كلّ صنف.

أمّا عن العمليّات فيأخذ بول الضّرب الذي يمثّله عادة بالتجاور (juxtaposition)، على أنّه عمليّة تتمثّل في انتقاء - من صنفين س وص- جميع أفرادهما الذين ينتمون إلى الصنف الأوّل وإلى الصنف الثاني. [346] ولمّا كان التّرتيب الذي تتمّ وفقه العمليّات غير مفيد، فإنّ س ص = ص س، و(س ص) ش= س (ص ش). فقواعد التّبديل (commutation) والتّجميع (association) هي نفسها في المنطق والجبر. من ناحية أخرى، إذا قمنا «بضرب» س في نفسه، فإنّ العمليّة التي تتمثّل في انتقاء عناصر س مرّتين لا تعطي نتيجة تختلف عن تلك التي تتمثّل في انتقائها مرّة واحدة. يستتبع هذا أنّ لدينا في مجال المنطق س س=س، (xx=x) وعموما، سن=س (xn=x). وفي هذا المستوى فإنّ التّفسير المنطقي لعلامة الضّرب لا يطابق تفسيره في الجبر الرّقمي إلاّ

عندما تساوي س 0 أو 1. وبالتالي بيّن بول أنّه لا يمكننا المحافظة على التماثل بين المنطق والجبر إلا إذا انحصر الجبر في العددين 0 و1. ويمكن القول إنّ بول، عندما حاول تطويع رمز الضّرب لحاجيات المنطق، اكتشف تنويع الجبر الرّقمي الذي سيسمّى لاحقاً باسمه.

ويُقرأ رمز الجمع (addition) على أنّه يشير إلى العمليّة التي بها، انطلاقاً من س وش، تنتقى من مكوناتها العناصر التي تنتمي إمّا إلى الصنف س وإمّا إلى الصنف ش، لكن لا إلى الصنفين معا. ويميل بول إلى تفسير الفصل (disjonction) الذي يوافق «إمّا... وإمّا»، المانع للجمع في معنى أنّ الأصناف - التي يُشكّل منها رُكام- ينبغي أن تكون مما يقصي بعضه بعضا. ودعاه إلى هذا الاختيار بوضوح رغبته في المحافظة على التّماثل مع الجبر الرّقمي: إذا جمّعنا 7 أشياء مدوّرة مع 5 أشياء خضراء نحصل على 12 عنصرا، لكنّ ذلك لا يكون إلاّ إذا لم يكن شيء من الأشياء مدوّرا وأخضرَ في نفس الوقت، أي إذا كانت مجموعتا الأشياء مجموعتين لا تتقاطعان.

ويستعمل بول رمز الطّرح لتسجيل تكملة فئة: -1س (1-x) يصحّ لصنف جميع أشياء الكون التي لا تنتمي إلى س. وبشكل مماثل، تعبّر س- ش (x-y) عن الأشياء التي تنتمي إلى س، باستثناء الأشياء التي تنتمي أيضاً إلى ش. ويفترض هذا التّأويل أنّ ش مضمَّن في س: أي أنّنا لا نستطيع أن ننزع شيئاً من شيء إذا كان هذا الشّيء الثاني لا يتضمّن الشيء الأوّل.

وفي النّهاية، لا يحتوي الصنف الثّالث من الرّموز إلاّ رمز الهوية الماصدقيّة (identité extensionnelle) الذي يعني أنّ صنفين من الأصناف لهما نفس المكوّنات. إذًا، ليس هناك إلاّ عامل واحد يمكّن من تكوين القضايا، والقضايا كلّها معادلات. وينبغي على الجمل الخبريّة (déclarative) التي يزوغ شكلها السّطحي أنْ تُقلّص إلى بنية معياريّة تكون فيها الهوية الماصدقيّة بين الأصناف واضحة باعتبارها الخاصّية الوحيدة المهمّة من النّاحية المنطقيّة. ينبغي أن نلاحظ أنّ بول لا يقحم أيّ حيلة للتّعبير عن نفي قضيّة من القضايا، فكلّ القضايا إثباتيّة (affirmatives).

لاختبار القوّة التّعبيريّة للّغة الاصطناعيّة التي رسمنا خطوطها الكبرى، ينبغي تقدير المدى الذي يسمح للمنطقيّ بأن يصوغ القضايا التي تحتويها البراهين (arguments) التي يودّ فحصها. وفعلاً، عديد صياغات بول هي صياغات مرْضية إلى حدّ معقول، في

هذا الباب. فقانون عدم التناقض، مثلاً، يمكن التّعبير عنه بـ: س(س-1) =0، $x(x-1)=0$، وهو ما يعني أنّ صنف الأشياء التي تنتمي إلى س ولا تنتمي إلى س، في نفس الوقت، هي صنف مماثل للصنف الشاغر. [347] كذلك تعني س+(-1س)=1، $x+(1-x)=1$، أنّ صنف الأشياء التي، إمّا أنها تنتمي إلى س، وإمّا أنها لا تنتمي إلى س، هي صنف يماثل الصنف الكلّي. فالصيغة تعبّر بالتالي عن قانون الثالث المرفوع (tiers-exclu) [1]. يضاف إلى هذا أنّ بول توصّل إلى ترجمة القضايا الحملية الكلّية ترجمات مقبولة. وهو يفسّر أنّ إقرارا مثل «كلّ السّويديين بروتستانيون» على أنّه يعني أنّ صنف الأفراد الذي ينتمون، على السّواء، إلى صنف السّويديّين ولا ينتمون إلى صنف البروتستان يماثل الصنف الشاغر، وهو بالتّالي يطابق صياغة على الشكل س(-1 س)=0، ($x(1-y)=0$) وتعتبر الكلّية السالبة «لا سويدي هو ليس بروتستانيا» أنّها تعني أنّ صنف الأفراد الذين ينتمون إلى صنف السويديّين وينتمون إلى صنف البروتستان، في نفس الوقت، هي صنف فارغ، وهي بالتّالي تطابق صياغة من شكل س ش=0، $xy=0$، ينبغي أن نلاحظ أنّه في هذا التّفسير، ليس للكلّيات قيمة وجوديّة: الإقرار بأنّ تركيبا ما للأصناف هو فارغ يُبقي على السّؤال المتعلّق بمعرفة هل تتوفّر الأصناف المركّبة ذاتها على أفراد. وعولجت الحمليات الجزئيّة بطريقة أقلّ احتمالا. ولأنّه ليس في لغة بول رمز للنّفي القضوي فإنّه لا يستطيع، لذلك، تمثيلها ببساطة على أنّها متناقضات في الكلّيات. ولأنّه ليس فيها مكمّمات (quantificateurs) أيضاً، اقترح الرّياضي الحلّ التّالي: يُؤخذ الإقرار بأنّ «بعض السّويديّين بروتستانيون» على أنّه على شكل س ش=ف، ($xy=v$)، حيث القيمة في ف صنف يظلّ غير محدّد، مع التّقريب بأنّه لا يمكن أن تكون صنفا فارغا. وقياساً عليه، تأخذ الخصوصيّة السالبة «بعض السّويديّين ليسوا بروتستانيين» الشّكل س (-1ش)=ف، ($x(1-y)=v$). ومهما يكن من أمر، يصعب القبول بوجود صنف خاصّيته الوحيدة أنّه قد لا يكون مشاركا للصنف الشاغر في الماصدق (coextensive). ويمكن أن يكون أصل هذا الاستعمال لصنف غير محدّد هو منطق بور رويّال. ذلك أنّ أرنو (Arnauld) ونيكول (Nicole) يفسّران التكميم الجزئيّ («بعض النّاس») بإلحاقها (adjunction) بالفكرة الأصليّة لـ «فكرة غير محدَّدة عن الجزء» (أورو، 1993، ص.230Auroux,).

---

1 - (المترجم) قانون الثالث المرفوع أو الوسط الممتنع أو الحدّ المستبعد

بعد العثور على طريقة [مناسبة] لترجمة الأنواع الأربعة التقليديّة للقضايا الحمليّة في لغة جديدة، تزول الصعوبات في ترجمة القياسات (syllogismes) التي تكوّن هذه القضايا إحدى مقدّماتها (premisses) أو خواتمها [استنتاجاتها]. لكن بول رغب في الإيغال وطرح مسألة صوغ طريقة تسمح بحساب النّتيجة الصّائبة بعد عرض المقدّمات. وبتصوّره إجراءات الاشتراك في توسّع المدى المرجعي (expansion) والحذف التي تحوّل وصل المقدّمات بالنتيجة إلى عدد تامّ محدّد من المراحل، يسمح بول لنفسه أن يستعمل عديد الرّموز والعمليّات الجبريّة التي لم يقدّم لها أيّ تفسير منطقيّ، ولا يمكنه أن يقدّم. فهو يرى أنّ الحسابات تظلّ ذات معنى وموثوقة، ما دام المنطلق والمقدّمات المعطاة والخلاصة والنّتيجة قابلة، حدْسيّا، للتّفسير من وجهة نظر منطقيّة. إلاّ أنّ هذا يعني أنّ حسابه، باعتباره كلّا، بعيد عن الطّابع المنطقي المحض. وهو يحتوي، في أوقات حاسمة، عناصر جبريّة يُبقى عليها بلا تفسير بمصطلحات المنطق واستعمالُها مبهم إبهاماً قاطعًا.

[348] عالجنا إلى حدّ الآن الطّريقة التي يجهد بول من خلالها قصد تحويل الخصائص الحسابيّة للجبر إلى هذا القسم من الجبر الذي يخصّ البراهين التي تحتوي قضايا أوّلية في أصناف الأشياء. وفي الفصل الرّابع من كتاب «*بحث في قوانين التّفكير*» (*An Investigation of the Laws of Thought*)، يقابل بول بين القضايا الأوّلية والقضايا الثانويّة التي لا تتّصل بالأشياء بل بالقضايا. فكلّ قضيّة أوّلية يمكن أن تولّد قضيّة ثانويّة تثبت صحّتها، مثل «صحيح أنّ الشّمس تشرق» أو تعلن خطأها. ويعتبر بول أنّ من بين القضايا الثانويّة كذلك، جميع القضايا التي هي افتراضيّة أو مركّبة، في مقابل القضايا الحمليّة. وفي الفصل الحادي عشر حاول بول توسيع نظامه للجبر المنطقي لمجموع القضايا الثانويّة بأنّ أسند إلى الحساب تفسيراً مختلفاً عن التّفسير الذي يجعل الحساب منطقا للأصناف وجبرا رقميّا منحصراً في العددين 0 و1. وأوحى في كتابه «*التحليل الرّياضي للمنطق*» (*The Mathematical Analysis of Logic*) (1847)، ص.49-50) بطريقة لأخذ علامات الأصناف x, y, z إلى علامات X, Y, Z التي تمثّل القضايا. إذا كان الكون يُتصوّر على أنّه يتضمّن كلّ الحالات الممكنة، أمكننا أن نعتبر أنّ الرّمز x ينتقي الحالات التي تكون فيها القضيّة Xصحيحة، وكذلك الأمر بالنّسبة إلى Y وZ. والحالات التي تكون فيها X خاطئة يمكن تمثيلها ب: (1-x). وإذا اشتركت قضيّتان X وY اشتراكا ما، فإنّ مجموع الحالات الممكنة هو: xy (الاثنتان

صحيحتان)، و$x(1-y)$ و$(1-x)y$ (قضيّة صحيحة والأخرى خاطئة)، و$(1-y)$ $(1-x)$ (القضيّتان خاطئتان). ويعوّض بول في كتابه «بحث في *قوانين التّفكير*» الحالات بمقاطع زمنيّة. إذا كان الكون منحصراً في المقطع الزّمني الذي يرجع إليه الخطاب وإذا كان هذا المقطع المفيد من الزّمن ممثّلا بـ 1، فإنّ القضيّة الثانويّة التي تثبت أنّ القضيّة X صحيحة يمكن أن تكون على شكل $(x=1)$. وتعني هذه الصّياغة أنّ صنف كلّ المقاطع الزّمنيّة التي تكون فيها X صحيحة تماثل صنف كلّ المقاطع الزّمنيّة المرجعيّة. ويُعبّر عن القضيّة الثانويّة المثبتة أنّ X خاطئة بـ: $(x=0)$، وهي صيغة تعني أنّه في الحدود الزّمنيّة التي يُحصر فيها الخطاب، لا وجود لأيّ مقطع يكون فيها X صحيحاً.

يمكّن هذا التّفسير بيسر من ضبط شروط الصحّة في أهمّ واصلات (connecteurs) منطق القضايا. يُعبّر بـ $(xy=1)$ عن وصل (X conjonction) وY عمليّة صحيحة. وتعني الصّيغة أنّ صنف المقاطع الزّمنيّة الذي تصحّ فيه X وY معا، مماثل لصنف المقاطع الزّمنيّة المرجعيّة. وتمثّل صحّة فصل مانع للجمع (disjonction) لـ X وY بالمعادلة التّالية:

$$x(1-y)+(1-x)y=1$$

وعندما لا تستبعد إمكانية أن تكون القضيتان صحيحتين مع التزامن، يكفي أن نضيف الحدّ xy للقسم الأوّل في المعادلة السابقة لتصبح الصيغة الفصل المجيز للجمع:

$$xy+x(1-y)+(1-x)y=1$$

وأخيراً، يفسّر الإقرار الشّرطي (assertion conditionnelle) «إذا كانت X صحيحة فإنّ Y صحيحة» على أنّه يعني أنّ الزّمن الذي تصحّ فيه X هو مقطع غير محدّد من كلّ الزّمن الذي تصحّ فيها Y. ويستعمل بول الحرف v علامة على الزّمن غير المحدّد. وهو يمثّل مقطعا غير محدّد من كلّ الزّمن الذي تصحّ فيه Y بـ: ـ vy، والقضيّة الشرطيّة بـ: $(x=vy)$ ويمكن صوغ الشرطيّة أيضاً بـ:

$$x(1-y) = 0$$

وهي صياغة تعني أنّه لا يوجد زمن تكون فيه X صحيحة وY خاطئة.

[349] وكما هو باد من الأمثلة التي استعرضناها، وبمعنى ضيّق فقط، يُعدّ المنطق البوليّ في القضايا الأوّلية وفي منطق القضايا الثانويّة تأويلات مختلفة عن الحساب المجرّد نفسه. وفي الحقيقة، طوّر بول منطق القضايا الثانويّة باعتباره منطقا يخصّ الأصناف التي تأخذ فيها بمجموعات لحالات أو لمقاطع زمنيّة تكون فيها قضيّة ما صحيحة أو خاطئة موضع مجموعات الأشياء المألوفة.

وباستثناء عناصر تأخذ تفسيراً منطقيّا مقبولاً جدّا، تحتوي منظومة بول عناصر أخرى تفسيرها المنطقيّ محدّد بوضوح بأصلها في الجبر الرّقمي؛ وبعضها ليس له حتّى تفسير منطقي البتّة. وصرف ويليام ستنلي جيفنس (W. S. Jevans) همّته إلى تغيير المنظومة البوليّة حتّى لا تضمّ المنظومة النّاجمة إلاّ العناصر التي تفسّر كلّيا في حدود المنطق، كما يُتصوّر حدسا، على ما يدلّ على ذلك عنوان الكتاب الذي نشره في 1864 «*المنطق المحض، أو منطق الكيف دون الكمّ*» (*Pure Logic, or the logic of quality apart from quantity*). وامتنع، في مثل هذا المشروع، عن استعمال القسمة والطّرح، واعتبر الجمع حصيلة لصنفين، ويمكن أن يحدّ في حدود فصل مانع للجمع (disjonction inclusive). وتأوّل العلامة «+» له ثلاث فوائد: أوّلاً، الصّيغة A+A التي لم يكن بإمكان بول أن يعطيها معنى، تصبح قابلة للتّفسير. ثمّ الصّيغة (A=A+A) أضحت تعبّر عن قانون التناظر (symétrie) مع القانون الذي يسجّله بول بالصّياغة (AA=A). أخيراً، كان جيفنس قادراً على صياغة المبادئ التي ستعرف باسم قوانين دو مرغان(De Morgan)؛ لهذا، فإنّ نفي المنتج AB يُماثل مجموع (في معنى جيفنس) لا-A [non-A] ولا-B [non-B]، أو كما يكتبه، باعتبار a على أنّها لا-A، وb على أنّها لا-B، مجموع (a+b) الذي يكتبه أيضاً (a.I.b) لتجنّب أيّ خلط.

رغم أنّ إلحاح جيفنس على الكيف أكثر من إلحاحه على الكمّ يعكس ميلا إلى اعتبار الحدود اعتبارا مفهوميّا، فإنّ منظومته تأخذ بيسر تفسيراً ماصدقيّا (extensionnelle). يضاف إلى ذلك أنّ هذا التّفسير توحي به فكرة أنّ القضايا كلّها هي معادلات، ومبدأ أنّ البرهنة تتمثّل في تعويض حدود متماثلة مرتبطة في ما بينها برمز تطابق الهوية. بل إنّ المنطقيّ تصوّر آلة قادرة على تحقيق الاستدلالات المنطقيّة (inférences). ويمكننا اليوم أن نرى في «متحف تاريخ العلوم» بأكسفورد «الأرغن المنطقي» الذي وضعه وكان يعتبره تجسيما لطريقة رمزيّة حقيقيّة، أي لحساب (مايس وهنري, Maus et Henri, 1953؛ وجيّو, Gillot, 1962).

وبينما كان جيفنس يجْهَد لتجريد المنطق البوليّ من عناصره التي كانت تذكّر كثيراً بأصلها الرّياضي، ظلّ جون فنّ (J. Venn) في كتابه «*المنطق الرمزيّ*» (1881) (*Symbolic Logic*) أكثر قربا من نظرة بول. فكان يعتمد عمليّات الطّرح والقسمة ويرفض التّفسير الذي اقترحه جيفنس لعمليّة الجمع بمعنى الفصل المانع للجمع. ومن اللاّفت، من جهة أخرى، أنّه يخصّص الفصلين السّادس والسّابع من كتابه لنقاش مطوّل في دلالة أصناف القضايا الحمليّة الأربعة التّقليديّة (وخاصّة بالنّسبة إلى الوجود الفعلي لمواضيعها ومحمولاتها) ولأفضل طريقة لإضفاء تعبير رمزي عليها. [350] [351] وتوصّل فنّ (Venn) إلى خلاصة هي أنّه يحسن فحص الكلّيات (universelles) بالنفي والإطلاق: «كلّ س هو ش» تصبح (س شَ=0) ($x\bar{y}\bar{y}=0$) (شَ قيمتها متمّم ش)، و«ليس أي س هو ش» تصبح س ش=0 ($xy=0$). في هذا التّأويل ليس للكلّيات دلالة وجوديّة. ولا ينكر فنّ أنّ هذا التصوّر لا يتطابق مع الرّأي المتداول، لكنّه يوحي بأنّه يمكن حذف هذا الاختلاف حذفا جدّيا، بأن يضاف إلى القضايا، عند الضّرورة، إقرار صريح هدفه التأكّد من وجود س واحدة على الأقلّ. وفي حال [القضايا] الجزئية (particulières) التي تتوفّر بوضوح على الطّابع الوجودي، يختار فنّ العبارتين: س ش=ف ($xy=v$) وس شَ=ف ($x\bar{y}\bar{y}=v$) حيث تظلّ «ف»،«v»، غير محدّدة تماماً إلاّ أنّها تقريباً لا يمكن أن تكون 0 أو 1. وأولى هاتين المعادلتين، مثلاً، يمكن أن تُقرأ «س ش هي شيء مّا» أو «س س ليست لا شيء».

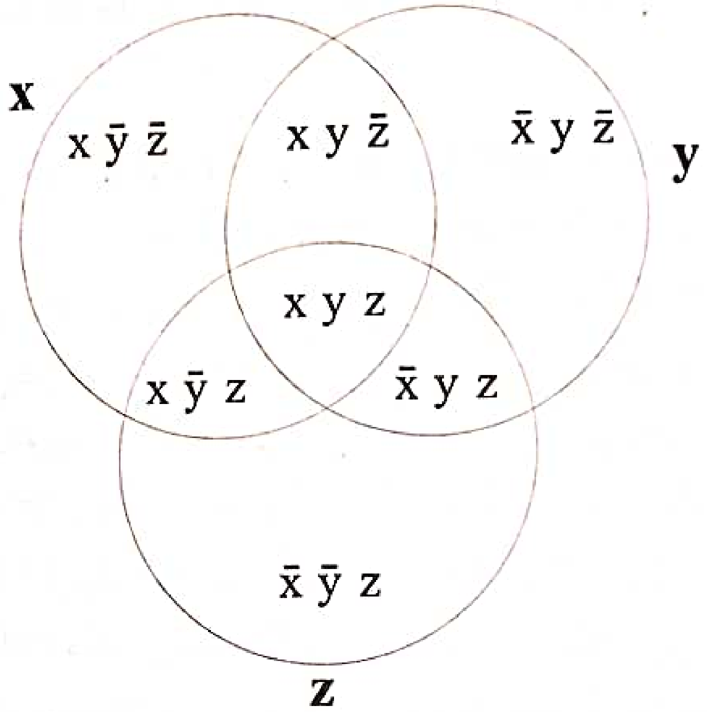
وفي الفصل الخامس من «*المنطق الرمزيّ*» يدرج فنّ رسومه البيانيّة الشّهيرة. لنفترض أنّ بعضهم يودّ مراقبة صلوحيّة قياس ذي ثلاثة حدود (termes). يمكنه أن يبدأ بتقسيم الكون الكلّي، مثلاً، بثلاث دوائر متقاطعة، إلى أحواز يقصي كلّ واحد منها الآخر. وتُشغل هذه الأحواز - أو لا تشغل- بصنف أشياء، لكن على هذه الأحواز أن تغطي الكون كلّه. وفي حالة من حالات القياس، تتوفّر لدينا الإمكانيّات التّالية:

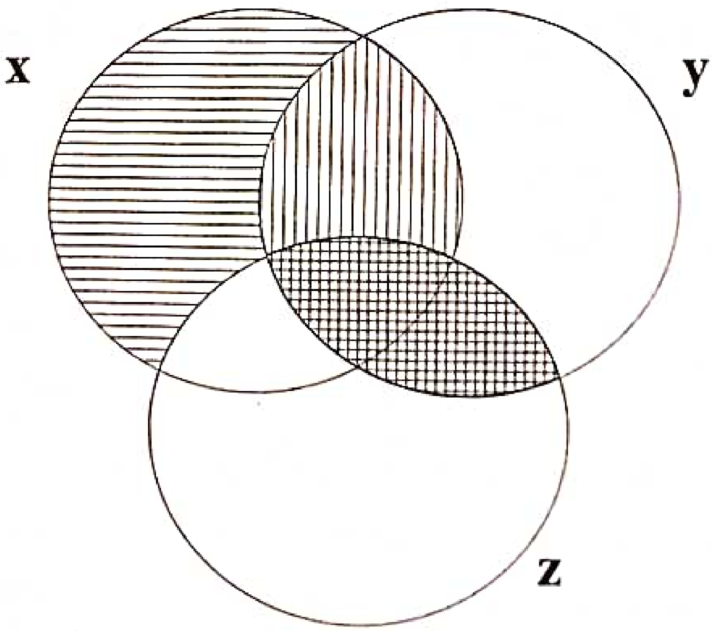
س ش ص، س ش ص، س ش ص، س ش ص، س ش ص، س ش ص، س ش ص، س ش ص،

$$\bar{x}\bar{y}\bar{z}\bar{x}\bar{y}\bar{z},\ \bar{x}\bar{x}_y\bar{z}\bar{z},\ _x\bar{y}\bar{z}\bar{y}\bar{z},\ \bar{x}\bar{x}_y\bar{z}\bar{z},\ _x\bar{y}\bar{y}_z,\ xy^{\bar{z}\bar{z}},\ xyz$$

لم نصف شيئاً غير أنْ رسمنا عدد الخانات التي توافق بالضّبط عدد الأصناف التي يمكن أن تتكوّن بمختلف تركيبات الأصناف الثّلاثة المعطاة (الشّكل 1). وبالأخصّ، نحن لم نقدّم إلى الآن أيّ إثبات أو فرضيّة تتّصل بشغل الخانات إذ تمثّل

المعلومات المضمّنة في مقدّمات القياس في المرحلة الثّانية. لنفترض أنّ المقدّمات هي مقدّمات كونيّة، فتمثيلها - الذي هو تصوير لمختلف الإمكانيّات- يمكن أن يتمثّل في حذف التّقسيمات التي تتطابق مع تركيبات تُعدّ فارغة. مثلاً، إذا كانت المقدّمات هي:





«ليس أيّ ص z هو س y» و«كلّ ش x هو ص z» فإنّ الإمكانيّات س ش ص (xyz) وس ش ص ($yz\bar{x}\bar{x}$) والإمكانيّات س ش ص ($_x\bar{y}\bar{z}\bar{y}\bar{z}$) وس ش ص ($_{xy}\bar{z}\bar{z}$) تُقصى. لذلك تفسخ أجزاؤها (الشّكل 2 حيث الأجزاء الممحوّة مظلّلة).

وفعل الحذف هو الذي يطابق الإقرار بأنّ المقدّمات صحيحة أو يفترض أنّها كذلك. وعندما نستطيع في النّهاية تمثيل المقدّمات، من قراءة النّتيجة مباشرة، دون فعل أيّ شيء آخر، يكون القياس قياساً صحيحاً. في مثالنا، الجزآن س ش ص (xyz) وس ش ص ($\bar{z}\bar{z}xy$) قد حذفا كلّيا بشكل يجعل النّتيجة س ش=0 (xy=0) بادية للعيان. وعليه فإنّ رسوم فنّ البيانيّة تمكّن من تصوير إجراءات التوسّع (expansion) والحذف التي تميّز الحسابات البوليّة.

وفي السّنة التي نشر فيها بول (Boole) كتابه «*التّحليل الرياضي للمنطق*» (1874)، نشر أوغسطوس دو مورغان (A. De Morgan) كتابه «*المنطق الصّوري أو حساب الاستدلال، اللّازم والمحتمل*» (*Formal Logic, or the Calculus of Inference, Necessary and Probable*). ورغم أنّ مؤلَّف دو مورغان أقلّ ثوريّة من مؤلَّف بول، فإنّه قدّم عدداً من الآراء التي ساهمت مساهمة ملحوظة في المنعطف الذي سيتخذه المنطق في النّصف الثّاني من القرن 19. وكان دور مورغان أن يعيد اكتشاف القوانين التي تخصّ نفي [ضروب] الفصل والوصل التي أضحت منذ ذلك الوقت تُسمّى باسمه. [352] وأقحَم مفهوم عالم الخطاب؛ ويتعلّق الأمر بعالم (انظر عن هذا المفهوم أعلاه ص.345) ينحصر في الأشياء المفيدة في النّقاش الجاري. وجرّهُ اقتراحه تسويرَ المحمول في القضايا الحمليّة تسويرا صريحا كتسوير الموضوع إلى جدلٍ لاذع مع الفيلسوف وليام هملتون (W. Hamilton) الذي كان يدّعي السّبق في هذه الفكرة. إلاّ أنّ النّتيجة الأهمّ تظلّ معالجته للرّابطة (copule)، إذ أنّها تُعدّ نقطة الانطلاق في وضع منطق للعلاقات مرضي حقّا (هاوكنس، Hawkins, 1979؛ ومارتن، Martin, 1976).

في الفصل الثّالث من «*المنطق الصّوري*» (1847، ص.49-51) ميّز دو مورغان بين تأويلات مختلفة يمكن أن تقدّم لعبارات «الهويّة» (هو «est») و«عدم الهويّة» (ليس هو «n'est pas») عند تطبيقها على الأسماء والأفكار أو على المواضيع الخارجيّة. وإثر ذلك، جمع خصائص عبارة «هو» «est» التي تظهر في كلّ تأويل من التّأويلات المقترحة، وتجعل هذا التّأويل يستجيب لمتطلّبات المناطقة عندما يقولون «أ هو ب» («A est B»). فإذا كان تأويل القضيّة على أنّ «هذا الـ «أ» هو هذا الـ «ب» (Ce A là est ce B là) فينبغي أن لا تتغيّر عند الإبدال (conversion) (على الحدّين المفردين أن يكونا قابليْن لتبادل محلّيهما). وإذا كان الرّابط «هو» «est» بين حدّ وحدّين آخرين يُؤخذان الواحد بعد الآخر، فعلى القضيّة أن تسوّي أيضاً بين هذين الحدّين الآخريْن

تسوية تجعل «أ هو ب» «A est B» و«أ هو ج» («A est C») مؤدّيتين إلى « ب هو ج» («B est C»). وفي النّهاية فإنّ «هو» « est » و«ليس هو» «n'est pas» هما الحدّان المتناقضان لمناوب واحد (alternative). ويواصل رجل المنطق تحليله قائلاً:

كلّ وصلة (connexion) - يمكن اختراعها والتّعبير عنها بعبارتي «هو» «est» و«ليس هو» «n'est pas»، بشكل تكون به هذه الشّروط الثّلاثة متوفّرة- هي وصلة تستجيب لجميع قوانين المنطق. وكان التماثل المطلق - بلا أدنى شكّ- الوصلة التي منها تمّ تطوير الوصلات الأخرى، مثلما كانت الحسابة الأداة التي ألهمت أشكال الجبر وقوانينه. لكن، *بنفس الطّريقة التي نخترع بها الآن ضروبا من الجبر*، بأن نجرّد في عمليّة ما أشكالها وقوانينها وبأن نسند إليها تأويلات جديدة، نقدر أيضاً على أن نخترع تأويلات جديدة لكلّ أشكال الاستدلال بقدر قدرتنا على اختراع تأويلات لـــ«est» و«n'est pas» تكون مستجيبة للشّروط السّابقة.

لنفترض، مثلاً، أنّ «هو» «est» في «س هو ش» «X est Y» تعني أنّ موضوعين مادّيين مترابطان، لنقل بحبل، فكلّ ضروب القياس الصّحيحة التي نفسّر فيها الرّابط (copule) في القضايا المكوّنة بهذه الطّريقة ستظلّ صحيحة. وبعبارة أخرى تؤدّي الرّابطة «هو» «est» وظائفها المنطقيّة، لا بفضل دلالة خصوصيّة تُسند إلى الرّابطة، لكن فقط بسبب أنّها تساوي قيمة في علاقة تتّسم ببعض الخصوصيّات الشّكليّة. وتصبح كلمة «هو» «est» علامة عامّة لكلّ علاقة «قابلة للإبدال» (متناظرة) ومتعدّية.

من المهمّ أن تُسجّل نقطتان: أولاهما، أنّه من البديهيّ أنّ دو مورغان تأثّر بالحركة الرياضيّة ذاتها التي أدّت ببول إلى اعتبار جهاز الجبر الرّقمي في مستوى أرفع تجريداً ودفعته إلى تطبيقه، بعد تطويع مناسب للمنطق. وثانيتهما أنّ تصوّره للرّابطة هو الذي دفع المنطقيّ عمليّا إلى فحص الخصائص الشّكليّة لمختلف أنواع العلاقات. وفعلاً، تعرض المقالات المنشورة عن القياس في «*أعمال الجمعيّة الفلسفيّة* بكمبريدج» (*Transactions of the Cambridge Philosophical Society*) بين سنتيْ 1849 و1864 (وسيقوم هيث (P. Heath) في كتاب «*في القياس وكتابات أخرى في المنطق*» [353] (*On the Syllogism and Other Logical Writings*, London, 1966) الأسسَ التي سيقدر آخرون، وخاصّة بيرس Pierce، على الاعتماد عليها، في بناء هذا الفرع الجديد للمنطق.

في المقالات الكثيرة والمتفرّقة التي كتبها شارل سندرس بيرس في المنطق، جمع أب التداوليّة التّأثيرات المتأتّية معا من بول (تيبو ,Thibaud, 1975ومايكل ,Michael, 1979) ومن دو مورغان (هذه المقالات متوفّرة بيسر في «**مقالات مجمّعة**» (*Collected Papers*, éd. Ch. Hartshorme, p. Weises et A. W. Burks, Harvard University Press, 1931- 1958 وسنحيل من الآن إلى هذه الطّبعة تحت رمز CP مع ذكر المجلّد والفقرة). واستخرج فكر بيرس المتعدّد الوجوه من هذه التّأثيرات ومن موارد أخرى حصيلة أفكار شتّى في صوغها وصلت بالجبر المنطقي إلى درجة من الاكتمال قريبة جدّا ممّا ستدركه المقاربة المختلفة التي استهلّها فريغه في سنة 1879 (انظر القسم الموالي).

ومنطق بول هو حساب كلّ عبارة فيه سليمة التّكوين هي معادلة تتركّب من رمز الهوية وحدود تحيل على أصناف، أي على متصوّرات تؤخذ في الماصدق. وفي 1870 عبّر بيرس عن معارضته لهذا الموقف المتميّز للهوية والذي يجعل المساواة العنصر الوحيد الذي يقدر على تكوين قضيّة، فاقترح الرّمز ⤙ الذي يتأوّله دالاّ على التضمّن (inclusion) (*المقالات المجمّعة* المجلد CP, 3، ص.47 و66، *والمجلد* 3 ص.173-75، والمجلّد 2 ص.356). وهو يرى الرّمز الجديد أبسط منطقيّا من رمز الهوية: إذ أنّ كلّ هوية هي تضمّن، لكنّ العكس ليس صحيحًا والتضمّن هو تصوّر أوسع من الهوية. فأن يكون س هو ش يمكن التّعبير عنه بوصل (conjonction) (س⤙ ش) (x ⤙ y) و(ش⤙ س) (x ⤙ y). ويتقاسم التضمن إضافة إلى هذا، مع الهوية خاصّية التّعدية التي ترتبط بها صحّة القياس. وتوسّع إدراج التضمن واصلة أساسيّة في سنة 1880 إلى أطروحة ذات أبعاد أوسع. وترى هذه الأطروحة أنّ الواصلة يمكن مماثلتها بعلاقة الاستدلال: وبالتّالي، ينبغي أن تماثل القضيّة بالاستدلال، وأن يماثل الحدّ بالقضيّة. وبعبارة أخرى، يرفض بيرس أن يعتبر الثالوث التّقليدي حدّ وقضيّة واستدلال ثالوثا قويّا جدّا في المنطق. وله في هذا براهين عديدة (ديبر، Dipert, 1980-81).

في المقام الأوّل، يرى بيرس أنّ كلّ رمز عامّ أو اسم صنف يحتوي على إقرار أوّلي (ابتدائي). ويلفت اسم الصنف الانتباه إلى فكرةٍ (بناء ذهني أو رسم بياني) شيءٍ ما يمتلك خصوصيّات معيّنة، لكنّ امتلاك هذه الخصائص هو ما يحتفظ بالوعي. وموضوع الاهتمام، وما هو إلاّ بناء ذهنيّ بدون أيّة مرجعيّة محدّدة إلى شيء من أشياء

العالم الخارجيّ، ليس شيئاً إلى الذّهن إلاّ من جهة أنّه حامل محتمل لهذه الخصائص. ونفهمُ اسم قسم هو إذن شيء يشبه أن يقول المرء في قرارة نفسه: «ما هو هنا (ما أركّز عليه اهتمامي) يتّسم بهذه الخصائص أو تلك. وقد لا يتعلّق الأمر بالضّبط بقضيّة أو إقرار حقيقي، لكنّنا نجد فيه رغم ذلك العنصر الإقراري، الرّابطة الذهنيّة. يقول بيرس أيضاً إنّ الحدّ ليس إلاّ قضيّة فقدت قوّتها الإحاليّة أو قضيّة تركت مواضيعها بيضاء دون تقييد أو تحديد (*المقالات المجمّعة* المجلد 2، ص.341 و356، والمجلّد 3، ص.440).

[354] ثمّ، إذا كان حدّ مّا قضيّة بدائيّة، فإنّ كلّ قضيّة تتركّب على الأقلّ في أصلها من حدّين، ينبغي أن تكون قضيّة مركّبة. ويرى بيرس أنّ كلّ القضايا الحمليّة هي إذًا عين الشّيء في القضايا المركّبة أو الشرطيّة. مثلاً، القول بأنّ النّاس مائتون هو نفس الشّيء في قولك: إذا كان في شخص ما خاصّية مّا فإنّ مائتا مّا فيه هذه الخاصّية. فالقضيّة الحمليّة هي مجرّد تغيير في القضيّة الشرطيّة التّالية «شرط الإنسانيّة، إذًا خاصية الموت». وفي النّقاش في مسألة هل جوهر القضايا الشرطيّة، في المعنى الواسع للقضايا المركّبة أو القضايا الجزيئيّة (moléculaires) والقضايا الحمليّة جوهر واحد، يصطفّ بيرس في جانب القائلين بأنّ جوهر القضايا واحد فيها جميعا (*المقالات المجمّعة* المجلد 2، ص.351 و710، والمجلّد 3، ص.175 و439).

أخيراً، بعد أن فسّر الصيّغة (أ —‹ ب) (A ‹‹ B ¾) على أنّها («أ تستلزم ب») («A implique B») وبالتّالي، هي صيغة تمسّ [القضايا] الحمليّة والشرطيّة، يتجاوز بيرس المرحلة الأخيرة بأن اعتبر أنّ القول (« إذًا أ، إذًا ب»)«Si A, alors N» هو ذاته القول إذًا أ (A) وب (B) تستتبع منطقيّا ومن خارج المنطق. وفي هذه الظّروف، فإنّ قضيّة مّا هي استدلال بدائيّ (argumentation rudimentaire)، تقريباً في معنى أنّ الحدّ هو قضيّة بدائية. وكما أنّ كلّ حدّ هو قضيّة فقد موضوعها (Sujet) قوّته، فإنّ القضيّة الشرطيّة هي حمل جرّدت مكوّناته من الإقراريّة (assertivité). ففي «إينوك كان إنسانا» «إذًا إينوك كان مائتا»، القضيّتان ثابتتان فعلا، أمّا في القضيّة الشرطيّة المطابقة «لو كان إينوك إنسانا، إذًا لكان إينوك مائتا»، فيفقد السّابق (antécédent) والتّابع (conséquent) قوّتهما الإقراريّة. وكلّ حمل مُوهن بهذه الطريقة هو قضيّة. وأن يحوّل إسناد قوّة إقراريّة لمكوّنات قضيّة شرطيّة بدائيّة (argumentation) هو أكثر وضوحا في حالة [القضايا] الشرطيّة الكلّية، لأنّ الاستدلال الضّروري يشمل

فكرة القضيّة الكليّة الشرطيّة. إلاّ أنّ بيرس كان يعتقد مطمئنّا أنّه قادر على بيان أنّ أشكالا أخرى من القضايا المركّبة لا تخرج عن طرحه (*المقالات المجمّعة* المجلد 2، ص.344 و355، والمجلّد 3، ص.175).

وكان عالم المنطق يعي جيّدا الفوارق التي تبرّر التّقسيم التّقليدي إلى حدود وقضايا واستدلالات. لكن، يبدو أنّه كان يأمل في إقامة تشابه أساسيّ بين هذه العمليّات الثلاث بإدراج رمز مجرّد يمكن أن يؤخذ على أنّه صالح للتضمّن (inclusion) والاستلزام (implication) والاستدلال (inférence). في (P ¾‹ S) يمكن أن تكون S موضوعاً أو سابقا أو مقدّمة بلا تمييز بين هذه الإمكانيات، وP محمولا أو نتيجة أو استنتاجا (conclusion) (CP, 3, 175). وتتّفق هذه القراءات الثّلاث المرسومة بالرّمز ¾‹ في الخاصّية الشكليّة للتّعدية وهي سمة كان بيرس ميّالا إلى اعتبارها أحد العناصر الجوهريّة في المنطق.

وفي سنة 1870، لاحظ بيرس أنّه قد يكون من المهمّ البحث في إمكانيّة توسيع الجبر المنطقيّ لبول إلى مجال المنطق الصّوري كلّه، عوض حصره في منطق الحدود المطلقة أو الحدود غير النسبيّة (non relatifs) وهي القسم الأبسط والأقلّ جدوى في علم المنطق (CP, 3, 45). وتأثّر صوغ منطق العلاقات الذي جاء لاحقاً (مايكل Michael, 1974؛ برنك Brink, 1978؛ مرتان Martin, 1978؛ مرّيل Merril, 1978) تأثّرا جزئيّا بالعمل التّمهيدي لدو مورغان، [355] لكنّ الفكرة الرّئيسيّة التي وضعت الفيلسوف على الطّريق السويّ كانت، ولا شكّ، المماثلة بين الحدّ والقضيّة البدائية. منذ أن أصبح حدّ عامّ يؤخذ على أنّه يشير إلى خاصّية تحتاج إلى تكميلها بشيء فيه هذه الخاصّية، من الصّعب أن لا نرى أنّ عدداً من العبارات العامّة التي فيها فراغ يحتاج ملْءا. ولتعيين عدد المتمّمات المطلوبة لتكملة حدّ عام ونسقه (ordre)، اضطرّ بيرس إلى استعمال علامات تعيينية [مرسومة أسفل السطر] (souscrits) تساوي المواضيع التي ينبغي أن تزاد للحصول على قضيّة كاملة. لذلك فإنّ أ$_{ب ت}$ (a_{ij})مثلا تعني أنّ شخصاً (ب) (i) يحبّ شخصاً آخر (ت) (j). وسيستعمل بيرس في كتابات متأخرة أكثر كلمة (*rhema*) [خبر] لتعيين مثل هذه التّمثيلات المنقوصة في قضيّة ما. وسيميّز عندها بين الأخبار غير المعلقة التي ليس لها إلاّ محلّ شاغر واحد والأخبار المعلّقة التي لها أكثر من محلّ شاغر. (CP, 3. 420).ووصل بيرس حتّى إلى توسيع استعمال كلمة «معلّق» إلى حدّ انطباقه على القضايا التامّة والأشكال القضويّة التي ليس

لها إلاّ محلّ شاغر. فكان يسمّي الأولى التي ليس لها محلّ شاغر المعلّقات غير المقيّدة (médadiques) أو ميداد (*médades*)، ويسمّي الثّانية المتعلّقات الفاردة (monadiques) أو موناد [أو الفاردات] (CP, 3, 465) (*monades*). ونرى، مجدّدا، كيف حاول بيرس أن يبتدع مصطلحات تبرز أوجه التّشابه أكثر ممّا تبرز أوجه الاختلاف.

وتجاوز الفيلسوف مرحلة بالغة الأهميّة عندما أدرج، حوالي سنة 1885 المسوّرين «كلّ» («tout») و«بعض» («quelque») باستعمال وسيلة أوحى بها إليه تلميذه متشل (O. M. Mitchell).

- «كلّ (ر+ه)» «Tout (r+h)») يصلح للدّلالة على ألّا يكون المرء مَلِكا أو ألّا يكون سعيدا يصحّ على كلّ شخص في الكون (المضيّق).

- «بعض (ر+ه)» («quelque (r+h»)) تصلح لتدلّ على أنّه يوجد شخص هو، أو ليس هو، مِلِك أو أنه سعيد.

- «بعض (رهـ)» («quelque (rh»)) تصلح لتدلّ على أنّ ملكا ما هو سعيد.

- و«كل (رهـ)» («Tout (rh»)) تصلح لتدلّ على أنّ كلّ شخص هو في الآن نفسه ملك وسعيد.

ولجعل الكتابة صوريّة قدر الإمكان يمكن أن يستعمل الحرف سيغما في الإغريقيّة (Σ) للتّعبير عن «بعض» لأنّه يوحي بجمع، والحرفَ (Π) للتّعبير عن كلّ لأنّه يوحي بناتج.

وتعني x_i $\varepsilon_i\varepsilon_i$ أنّ الخاصّية التي يرمز إليها بـ x صادقة لبعض الأفراد المقصودين بـ i. ويساوي الرّمز إذن الفصل $x_i+x_j+x_k$... إلخ. كذلك تدلّ ($\Pi_i x_i$) أنّ x صادقة في كلّ هذه الأفراد؛ ويحصل التّكافؤ مع الواصلة ($x_i x_j x_k$ conjonction).. إلخ. ويمكن أيضاً أن يكون لـ x قيمة علاقة. وفي هذه الحالة، $\Pi_i\Pi_j\Pi_{ij}$ تعني أنّ كلّ i له هذه العلاقة مع كلّ j. وتعني $\Sigma_i\Pi_j\Pi_{ij}$ أنّ بعض i له هذه العلاقة مع كلّ j. ويحرص بيرس على ملاحظة أنّ مثل هذه العبارات المسوّرة هي عبارات تشبه حصيلة أو ناتجا لكنّها ليست بالضّبط من نفس الطّبيعة، نظراً إلى أنّ أفراد الكون يمكن ألا تعدّ (CP, 3. 3923).

ورفع بيرس، بتصوّره طرائق ورموزا تسمح بأن تؤخذ المحمولات المتعدّدة المحالّ (polyadiques) أو العلاقات وبمعالجة التكميم مع متغيّرات عدّة، المنطقَ إلى درجة من النّضج لم يدركها إلاّ مع فريغه (Frege) في كتابه «*Begriffsschrift*»[1] («رسم المتصوّرات») الذي ظهر قبله ببضع سنوات واستعمل مسلكاً مخالفاً تماماً. كان الجبر المنطقي مثلما كان منشؤه عند بول، وتطوّر على يد بيرس، وبعده بالشّكل الأكثر انتظاما في المجلّدات الثّلاثة التي خصّصها لكتاب إرنست شرودر (E. Schröder) «*محاضرات في الجبر الرّياضي*» (*Vorlesungen über die Algebra der Logik*, Leipzig, 1890– 1905) [356] مرحلة مهمّة جدّا في تطوّر المنطق الحديث. لكنّ مقاربة فريغه هي التي ستتجلّى - على المدى البعيد- الأكثر خصباً.

لئن كان التّفاعل بين المنطق والدّراسات اللّسانيّة تفاعلاً خصباً في الغالب في فترات سابقة (لنذكر مثلاً النّحو العامّ؛ راجع المجلّد 2، الفصل 6، القسم 2)، فإنّه يصعب أن نعثر على آثار لمثل هذا التّأثير المتبادل بين سنتي 1850 و1890، خلال سنوات تشكّل الجبر المنطقي. ومن بين روّاد هذا العلم كلّهم، كان بيرس الوحيد الذي أبدى اهتماما عميقاً بالأبحاث المخصّصة للسّمات العامّة للّغة في ذاتها. لكنّ أثر آرائه لم يتحقّق إلاّ بعد موته. وإذا أردنا أن نشرح هذا النّقص البيّن في التّفاعل، فعلينا أن نأخذ في الحساب بعض الاعتبارات.

فعندما وحّد المنطقي والنّحوي في الماضي جهودهما (وكانا في الغالب شخصاً واحدا)، أنتجت هذه المحاولة تعاونا بين القائلين بصيغة تقليديّة مّا للمنطق ودارسي اللّغة الطّبيعيّة، حيث كانوا جميعهم مهتمّين في المقام الأوّل بالخصائص التّركيبيّة والدلاليّة الأعمّ. وخلال القرن 19، عزف أغلب اللّسانيّين عن هذا الشّكل من النّحو الكونيّ أو الفلسفي ووجّهوا جهودهم شيئاً فشيئاً نحو الأبحاث التّاريخيّة والمقارنيّة. فركّزوا النّظر في المظاهر الفونولوجيّة والصرفيّة للغات المخصوصة ولهجاتها (راجع أقسام الفصل 2 في وصف هذا المنعرج). ومن ناحية أخرى، كان أولئك الذين تصدّوا من المناطقة لإصلاح المنطق باستغلال تقنيات الجبر لا يهتمّون إلاّ قليلاً بخصائص

1 - رسم المتصوّرات، لغة ذات صياغة حسابية محاكية للفكر النقي، 1879، هالي، نيبرت.
Begriffsschrift, eine der arithmetischen nachgebildete Formelsprache des reinen Denkens, 1879, Halle, L. Nebert.

التّراث الذي كانوا يجْهدون لتجويده، فكانوا بالتّالي ميّالين إلى تجاهل فصول المنطق الكلاسيكي التي كان أثرها هو الأظهر في تطوّر النّحو الكونيّ. يضاف إلى هذا، وسّعت محاولة إنشاء لغة اصطناعيّة لخدمة أغراض المنطق بالاستعارة من الرمزيّة الجبريّة ما أمكن، الهوّة الفاصلة بين البنية السطحيّة للعبارات مثلما تستعملها اللّغات الطّبيعيّة وشكلنتها المنطقيّة. زد على هذا أنّه، إن نجحت محاولة إكساء المنطق طابعا جبريّا نجاحا، فذلك يعود إلى تركيز أحاديّ على المظاهر الماصدقيّة في اللّغة. ولمّا كانت للقدرة اللغويّة الطّبيعيّة سمات عديدة ذات طبيعة مفهوميّة لا تقبل التقلّص، كان حتميّا أن تظلّ إمكانيّات تطبيق المنطق الجديد محدودة جدّا. هذا المنطق الجديد الذي كان في ذاته مرحلة ثوريّة في اتّجاه واعد، لم يكن قد تطوّر حينها إلاّ تطوّراً بسيطا ليعظم استعماله في حلّ أيّة مسألة من المسائل التي يهتمّ بها اللّسانيّون إذ ترك المنطق الجديد جانبا المسائل التي كانت تشغل أساساً الباحثين في تلك الحقبة. ولعلّ السّبب الرّئيسي في عدم التّفاعل يكمن في هذا.

(ترجمه عن الأنغليزيّة سيلفان أورو).

القسم الثّالث:

علم المنطق الجديد ونشأة الفلسفة التّحليليّة

دانيال لوريي

(Daniel Laurier)

[359] يكمن المبرّر الأوّل لأعمال غطلب فريغه (Gottlob Frege) في التّفكير في طبيعة الرّياضيّات وفي السّعي إلى بيان صلوحيّتها وموضوعيّتها بصورة نهائية. إلاّ أنّ فريغه رأى، لاقتناعه بأنّ حقائق علم الحسابة منفصلة عن التّجربة، أنّه لا يمكن القبول بالنظريّة الكنطيّة التي ترى أنّ هذه الحقائق تقوم على أشكال مسبقة من الحدس الحسّي[1]، وتُصوّر، مبكّرًا جدًّا، مشروعاً لوضع القوانين الأساسيّة لعلم الحسابة على قاعدة منطقيّة صرف، ذلك أنّ طريقة الإثبات الأقرب إلى الصحّة هي بلا شكّ الطّريقة المنطقيّة الخالصة، مثلما كتب ذلك في مقدّمة كتابه «*الكتابة المفهومية*»[2]. لكن، كان عليه، أوّلاً، لإنجاح هذا المشروع، أن يجد الوسيلة لتحديد مفاهيم علم الحسابة بمفاهيم منطقيّة خالصة ولتطوير مفهوم الحجّة «المنطقيّة الخالصة» الصّارم والقابل للتّطبيق على لغة الحساب تطويراً كافياً، وهذا ما دعاه إلى أن يستنبط كليّا[3] المنطق الرّياضي العصري (والذي يعترف فيه كونيّا بأنّ «الكتابة المفهومية» هي

---

1 - نظريّة قبِلها دوما في ملفوظات الهندسة. فمنطقيّة (logicisme) فريغه هي لذلك أكثر اعتدالا من منطقيّة راسل.

2 - رسم المتصوّرات، لغة ذات صياغة رياضية حسابية محاكية للفكر النقي، 1879، هالي، نيبرت.
Begriffsschrift, eine der arithmetischen nachgebildete Formelsprache des reinen Denkens, 1879, Halle, L. Nebert.

3 - من الممكن جدّا أنّ فريغه لم يعلم شيئاً عن وضع كتابه عن الجبر المنطقي عند بول وشرودر (انظر مثلا مقدّمة بينوم T.W. Bynum للتّرجمة الإنجليزيّة لكتاب لفريغه.
Begriffsschrift, Conceptual Notation and delated Articles, 1972, Oxford, Clarenden Press.

غرضه الأوّل) وإلى أن يصوغ فلسفة للمنطق واللّغة لا يزال تأثيرها واسعا، وستكون موضوع اهتمامنا أساساً في هذا القسم.

لاحظ فريغه، فعلا، أنّ اللّغة الطّبيعيّة غير مؤهّلة للتّعبير الدّقيق الصّارم عن التّحاليل الرّياضيّة، واكتشف بذلك الحاجة إلى تطوير نظام للتّرميز المفهومي سيعرضه [360] على أنّه تحقيق جزئي لمشروع لايبنيتز لوضع توصيف [تخصيصي] كوني[1]. وينبغي للتّرميز المفهومي (أو الكتابة المفهومية) الذي يحتاجه أن يكون أحاديّ المعنى تماماً (وأن يحتوي عدداً محدودا، ما أمكن، من طرق الاستدلال (inférence) الصّريحة والبسيطة قدر الإمكان، ممّا يمنع أيّة فرضيّة ضمنيّة من التسرّب إلى برهنة مّا (raisonnement). وينبغي لهذا التّرميز أن يُبنى بناء يجعل مجرّد احترام نحوه ضامنا لصحّة التّحاليل وميسرًا للتّعبير عن جميع قوانين الفكر المحض (أعني القوانين المنطقيّة)؛ وسيقول فريغه عن هذا الترميز لاحقاً[2] إنّه «لغة خاصة [مميّزة]» (*lingua caractarestica*) حقيقيّة يمكن أن يُمثل فيها كلّ مضمون حُكمي، وهو قادر، لتحقيق غايات العلم، أن يقوم مقام اللّغة الطّبيعيّة. وليس هذا التّرميز المفهومي مجرّد آلة حسابية (*calculus ratiocinator*) مثل منطق بول (Boole) الذي ليس إلاّ دراسة مجرّدة للعلاقات المنطقيّة بين الحدود (termes) أو بين القضايا التي لم تحلّل (حسب التّأويل المعتمد). أخيراً، ينبغي للتّرميز المفهومي أن يمكّن من إظهار العلاقات المنطقيّة بين مختلف الأجزاء في برهان أو قضيّة أوضح ما يكون الإظهار. ويرى فريغه أنّ الطّابع الثّنائي البعد لترميزه[3] هو الوسيلة الفضلى للإيفاء بهذه الحاجة إلى الوضوح.

---

1 - انظر الفصل 5، القسم 3.

2 - «في الغرض من المفهوم»، *تقارير اجتماع جنيشن لجمعية الطب والعلوم الطبيعية*، (1882-1883)، 16، 10.

«Über den Zweck des Begriffsschrift», *Sitzungsberichte der Jenaischen Gesellschaft für Medicn und Naturwissenschaft* (1882- 1883), 16, 10.

3 - وفعلا يكتب فريغه ما يلي: «ـ» للتّعبير عن «A» ، «A > B» لـ «A∼» و(ـــ) لـ: «(∀ x) f (x)».

سيلاحظ أنّنا في هذا القسم سنستعمل النّقول الحديثة فقط؛ إلاّ بالنّسبة إلى رموز فريغه التي ليس لها مقابل في الكتابة المألوفة (المتداولة). ويتعلّق الأمر أساساً بالخطّ الأفقي «ـــ» والفاصلة العموديّة «|» التي سنشرح معناها بعد هذا.

وقائمة المستحدثات الواردة في كتاب «*الكتابة التصويريّة*» قائمة باهرة. فقد أعاد فريغه اكتشاف الاستتباع المادّي للميغاريات (mégariques) التي يستعملها، إضافة إلى النّفي، لتحديد سائر دوالّ الحقيقة والوصل (conjonction) والفصل (disjonction). واخترع مفهوم النّظام الصّوري الشّكلي ونظريّة الحجّة و(خاصّة) نظريّة التكميم (quantification). وهو أوّل من ميّز بوضوح بين الحقيقة البدهيّة (axiome) وقاعدة للاستدلال (inférence). وهو من صاغ أوّل تعريف منطقيّ لمفهوم السالف في علاقة ما (ancêtre d'une relation) وأوّل تحليل منطقي لمبدإ الاستقراء (induction) الرياضي. ووحّد فريغه منطق القضايا والمنطق الجمليّ (بما في ذلك العلاقات) وقدّم أوّل تَبدِيه (axiomatisation) لمنطق المحمولات من الرتبة الأولى (وستتبيّن لاحقاً أنّه تبديه كامل). وقد أضحت كلّ هذه المواضيع في برنامج الدّروس الافتتاحيّة في المنطق وليس المطلوب شرحها في هذا المقال حتّى في خطوطها الكبرى. لكنّنا سنسعى إلى أن نبيّن، باختصار، مضمون اختراع المكمّمات.

ولعلّه يحسن إرجاع أصل اكتشاف آليّة التكميم إلى أطروحة *التأهيل الأكاديمي* (1874) في نظريّة الدوالّ المركّبة[1]، وذلك من وجهة أنّ تحليل الدوالّ يلجأ عادة إلى استعمال عوامل حسابية (opérateurs) تربط بين متغيّرات. ومن جهة أخرى، يضطلع مفهوم الدالّة والمقابلة بين الدالّة ومواضيعها [محالّها] (arguments) بدور أساسيّ في تحليل فريغه للملفوظات (وبهذا المنظور في فلسفته في الوجود). ولاكتشاف الشّكل المنطقي للملفوظات عن العموميّات، كان لا بدّ من التخلّي عن التّحليل التّقليدي للملفوظات على أنّها موضوع (sujet) ومحمول (prédicat) والذي كان قريباً جدّاً من النّحو السطحي للغات الطبيعية.

[361] فمن وجهة نظر المنطق التّقليدي، يتركّب ملفوظان مثل:

1. (Tout le monde aime quelqu'un) = كلّ النّاس يحبّ شخصاً ما
2. (Tout homme est mortel) = كلّ إنسان هو مائت

1 - طرق الحساب على أساس توسيع مفهوم الحجم، 1874، ينس، فرومن.
Rechnungsmethoden die sich auf eine Erweiterung des Grössenbegriffes gründen, 1874, Jens, F. Fromann.

كلّ منهما، من موضوعين وعلاقة واحدة («كلّ النّاس» و«شخصًا ما» و«يحب») ومن موضوع ومحمول («كلّ إنسان» و«هو مائت»). وهما لا يختلفان، من هذه النّاحية، عن ملفوظات مفردة مثل:

['1] (Pierre aime Marie) زيد يحبّ هندا.

['2] (Socrate est mortel) سقراط هو مائت.

قطع فريغه مع هذا النّوع من التّحليل الذي يجعل من الضّروريّ لوصف الخصائص المنطقيّة للملفوظات العامّة أن يُفترض أنّ العبارتيْن «كلّ النّاس» و«شخصاً ما» يسمّيان كيانيْن مخصوصيْن قادريْن على أن يكونا موضوعين منطقيّين في قضايا، وأنّهما، خاصّة، لا يسمّيان بنفس الطّريقة حسب السّياقات. فالتّحليل التّقليدي لا يمكن أن يسمح، مثلاً، بأن تعني «كلّ النّاس» و«شخص ما» في [1] عين ما تعنيه في [3]:

[3] (Quelqu'un est aimé de tout le monde). شخص مّا محبوب من كلّ النّاس.

إذ لو دلّ الملفوظان على نفس الشّيء لكان ينبغي أن يكون [1] و[3] مترادفيْن، مثلما أنّ الملفوظ [1 مكرّر] مرادف للملفوظ:

['3] (Marie est aimée de Pierre) هند محبوبة من زيد

ومصدر الصّعوبة، مثلما أبرز ذلك دومّت (الفصل 2، Dummet, 1973) بذكاء هو أنّ اللّغة الطّبيعيّة تدرج العبارات العامّة في نفس المواقع النحويّة التي تدرج فيها أسماء الأعلام، وبالتّالي عليها أن تستغلّ عدداً كبيراً من الآليّات لبيان علاقات التّعليق بين مختلف العبارات العامّة التي يمكن أن تظهر في الملفوظ نفسه. ويتمثّل إسهام فريغه أساساً في أنّه اخترع وسيلة بسيطة ومطّردة لفعل ذلك، لكنّ هذا أجبره على مراجعة مبادئ التّحليل المنطقي مراجعة كلّية.

ففي حين يعتبر التّحليل التّقليدي كلّ ملفوظ ناتجا عن تركيب كلمات، معطاة مسبقا، كلّها من نفس المستوى فيقدّم بذلك مفهوم الكلمة على مفهوم الملفوظ، يقلب فريغه اتّجاه التّحليل ويقحم مفهوم المحمول المركّب. فإن كان ملفوظ [استعمال] مفرد، وحذفنا منه وروداً واحدا (occurrence) أو وروداً متعدّداً لاسم علم واحد أو عدّة أسماء أعلام معطاة، لحصلنا على عبارة منقوصة تحتوي على محالّ لمواضيع بقدر ما حذفنا من الأسماء المختلفة، وعلى أماكن شاغرة بقدر ما حذفنا من ورود

ألفاظ من هذه الأسماء. ويمكّن هذا الإجراء من الحصول على «ع يحبّ هندا» و«ع يحبّ δδ» انطلاقاً من «زيد يحبّ هندا»، وعلى «ع ع يحبّ ع» انطلاقاً من «زيد يحبّ زيدا»، وعلى «ع يحب شخصاً ما» انطلاقاً من «زيد يحبّ شخصاً ما»... إلخ. ويُحدث إدراج اسم علم في كلّ محلّ من محالّ المواضيع (arguments) في العبارة المنقوصة ملفوظاً جديداً مخصوصاً، ممّا يجعل العبارة المنقوصة تطابق دالّة قيمتها تمثّل ملفوظاً جديداً، بالنّسبة إلى مواضيع مناسبة معطاة. سيكون هذا التّحليل ذا أهمّية نسبيّة إذا كانت الطّريقة الوحيدة لبناء ملفوظ باستعمال عبارة منقوصة تتمثّل في إدراج الأسماء الأعلام المناسبة، أي، إذا كانت العبارات عن العموم مثلاً، تماثل الأسماء الأعلام. [362] لكن، إذا لم تكن عبارة مثل «كلّ النّاس» اسماً علماً فإنّ ملفوظاً مثل «كلّ النّاس يحبّ هندا» لا يمكن أن يكون قد حصل بإدراج «كلّ النّاس» في موقع الموضوع في «ع يحبّ هندا». وينبغي لاكتشاف تحليل الملفوظات العامّة، تطوير الإجراء المرسوم آنفاً. ومكّن هذا الإجراء من وصف قسم مّا من العبارات المنقوصة، يوافق ما قد يُسمّى اليوم صنف المحمولات من الرتبة الأولى. وأضحى الآن بالإمكان توصيف صنف جديد من العبارات المنقوصة وهي العبارات الحاصلة بحذف لفظة أو ألفاظ من عبارة منقوصة أو أكثر من الرّتبة الأولى؛ كما أضحى ممكنا، بالاسترسال على هذه الطّريقة، تحديد مدرج للعبارات المنقوصة. وعندما نحذف العبارة النّاقصة «ع يحبّ هندا» في الملفوظ «كلّ النّاس يحبّ هندا»، نحصل بالتّالي على «كلّ النّاس يحبّ Ø (ع)» وهي عبارة منقوصة من المستوى الثّاني (حيث تشتغل «Ø (ع)» اشتغال متغيّر المحمول الفارد (monadique) من الرّتبة الأولى). وبهذا تبدو العبارات عن العموم عبارات منقوصة من مستوى أرفع.

لذلك فإنّ الملفوظ «كلّ النّاس يحبّ هندا» هو في الحقيقة على شكل «كلّ النّاس (ع يحبّ هندا)» ومعناه أنّ محلّ الموضوع (place d'argument) في العبارات المنقوصة «ع يحبّ هندا»، رغم أنّه شاغر، فهو مراقب (مربوط) بعبارة العموم. ذلك أنّه في الحالة المعاكسة، قد لا يُنتج إدراج «ع يحبّ هندا» في «كلّ النّاس Ø (ع)» ملفوظاً، بل ينتج عبارة جديدة منقوصة يكون من الممكن إدراج اسم علم فيها. إلاّ أنّه لا يكفي القول إنّ كلّ عبارة عموم (فاردة) تراقب محلّ موضوع، إذ ينبغي، أيضاً، تحديد المحلّ تحديداً صريحاً، وإلاّ فإنّ العبارة المنقوصة الحاصلة بحذف الاسم «هند» في «كلّ النّاس يحبّ هندا» (أي «كلّ النّاس (ع يحبّ δ»)) تصبح مبهمة.

يتجنّب فريغه هذا الضّرب من الإبهام بأن يعلّق بكلّ عبارة عموم المتغيّر الذي يشغل محلّ الموضوع الذي تراقبه. ويمكّن هذا من التّمييز، مثلاً، بين «شخص ما هو محبوب من كلّ النّاس» («شخص ما$_\delta$» (كلّ النّاس ε$_\xi$) ξ يحبّ ∂δ))») و«شخص ما يحبّ كلّ النّاس» («شخص ماξ (كلّ النّاس ξ)) δ يحبّ δ))»). أخيراً، يمكّن النّسق الذي تظهر فيه العبارات العامّة (الذي يطابق التّرتيب المعاكس للتّرتيب الذي تظهر حسبه في بنية التّركيب النّحوي) من تعيين الامتداد (portée) النّسبي لمختلف العبارات العامّة التي تظهر في ملفوظ واحد. ويمكّن هذا من التّمييز مثلاً بين «شخص ما محبوب من كلّ النّاس» («شخص ما δ (كلّ النّاس ξε) ξ يحبّδ))» و«كلّ النّاس يحبّ شخصاً ما» («كلّ النّاس ξ (شخص ما ξ) δ يحبّ δ))»). وأهمّ سمة ملحوظة في هذا التّحليل هو أنّه يحذف دفعة واحدة صعوبات النظريّة الكلاسيكيّة في *الافتراض* (*Suppositio*) (انظر المجلّد 2، ص. 142 وما بعدها)، ويعبّر بشكل منتظم عن الخصائص المنطقيّة للملفوظات العامّة، مهما يكن عدد العبارات العامّة التي تتضمّنها. وفي جميع الحالات، سيؤكّد المكمّم (Quantificateur) الكلّي أنّ الخاصّية (أي المفهوم) التي يُعبّر عنها بالعبارة المنقوصة التي تصلح موضوعاً له تنطبق على جميع المواضيع [363] (لمّا كان التكميم الوجودي [الجزئي] للكمّيات يحدّد، بالطّريقة المألوفة اليوم، بواسطة النّفي والتّكميم الكلّي).

لقد قبلنا ضمنيّا وتيسيرا، في ما سلف، حصر عالم الخطاب في مجموع البشر، لكن يجدر التّنبيه إلى أنّ هذه الممارسة تعارض نظريّة فريغه التي تنبذ مفهوم عالم الخطاب وتدرج التّكميم غير المحصور تماشيا مع كونيّة المنطق. وبعبارة أخرى، فإنّ المتغيّرات «الفرديّة» في «*رسم المتصوّرات*» (*Begriffsschrift*) (تلك التي يمكن تعويضها بأسماء الأعلام) تكتسب قيمتها في مجموع المواضيع كلّها حتّى أنّ تحليل فريغه الحقيقي للملفوظ «كلّ النّاس يحبّ شخصاً ما» يكون [في الحقيقة].

«∀∀y∃∃ x(حيث x بشري ⊂ (x يحبّ y A y بشري))».

«∀∀x est humain)y∃∃ x ⊂ بشري (x aime y A y est humain))».

ويمثّل اكتشاف نظريّة التّكميم، في آن واحد، اكتشاف الفرق بين الحمل وتبعيّة المفاهيم (subordination) (أو بعبارات القائلين بالمجموعات، بين الانتماء والتّضمّن (inclusion)). كذلك أنّه في المنطق التّقليدي (أو حتّى في المنطق البُولي) خاصّية

الكائن المائت محمولة في «كلّ إنسان» في الملفوظ «كلّ إنسان مائت» مثلما هي محمولة في «سقراط» في «سقراط مائت»، وهو ما يستتبع، بشكل ما، إلغاء الميز بين المفاهيم والكيانات التي تشتملها.

وعلى العكس، يبدو في ضوء تحليل فريغه، أنّ «كلّ إنسان» و«إنسان» ليسا موضوعين (sujets) منطقيّين للملفوظ «كلّ إنسان مائت» الذي يؤكّد فقط أنّ مفهوم الإنسان تابع (أو محتوى في) مفهوم ميّت. وبعبارة أخرى، مفهوم الإنسان لا يقع تحت مفهوم مائت بالطريقة التي يقع بها سقراط في الوقت نفسه تحت مفهوم إنسان وتحت مفهوم مائت. وفي «كلّ إنسان مائت» هناك حقّا إخبار (prédication)، لكنّ الكليّة هي التي تُحمل في المفهوم المركّب المسمّى بـ «إذا هو إنسان، إذًا هو مائت». وفي كتاب «»*القواعد الأساسيّة في الحسابة*» (*Grundlagen der Arithmetik*)[1] يدرج فريغه تفريقا متّصلا [بالمفهوم] بين خاصّيات مفهوم ما (*Eigenschaften/ propriétés*) والصّفات الخاصة [المميّزة] (*Merkmale/ caractères*) التي يتركّب منها. فهذه الصّفات المميّزة لا يمكن أن تكون محمولات إلاّ لكيانات (entités) تقع تحت هذا المفهوم، لا على هذا المفهوم نفسه؛ في حين أنّ خاصّيات مفهوم ما تكون محمولات لهذا المفهوم، لا للكيانات التي يحتويها. لهذا، الحيوانيّة خاصّية في البشر لا في مفهوم إنسان، في حين أنّ الوجود خاصّية في مفهوم إنسان، بمعنى خاصّية الكائن غير الأجوف، وليس خاصّية البشر أفراداً[2].

ولم يكن التّمييز بين الدّالة والموضوع، عند وضع «*رسم التصوّرات*»، قائماً إلاّ في مستوى توصيف التّركيب النّحوي للكتابة المفهومية. ولم يبدأ بُعدها الدّلاليّ والأنطولوجيّ الأساسيّ في الظهور إلاّ لاحقاً، في السّنوات 1891- 1893 (التي توافق المرحلة الثّانية في تطوّر نظريّات فريغه المنطقيّة)، وسيعوّض المفهوم اللاّمتمايز «للمضمون» الذي استعمله في «*الكتابة التصوّرية*» بالتّمييز الشّهير بين معنى العبارة

---

1 - «*المبادئ الأساسيّة للحسابة: بحث رياضي منطقي في مفهوم العدد*»، 1884، ص. 53.
Die Grundlagen der Arithmetik: Eine Logisch- mathematische Untersuchung über der Begriff der Zahl, 1884, par. 53. Breslau, W. Koebne.

2 - استعمل المصطلحان«concept» (مفهوم) و«propriétés» (خصائص) هنا استعمالاً متماثلاً.

ومرجعها (référence) [1]. وستؤدّي التّغييرات المهمّة الحاصلة في هذه الفترة مباشرة إلى نظام (*القواعد الأساسيّة في الحساب*)[2] وإلى صياغة الأطروحات الفريغيّة الأكثر تميّزا (والأكثر إثارة للجدل).

[364] لا شكّ أنّ لتمييز المعنى والمرجع عند فريغه أصلا إيبستمولوجيّا. واستعمل هذا التّمييز في سنة 1892 [3] لحلّ معضلة القيمة الذهنية [العرفانيّة] للملفوظات تطابق الهويّة (وبالتّالي حلّ معضلة المعادلات الرّياضيّة)، أي لشرح الطّابع غير المبتذل في ملفوظات من نوع «أ=ب» («a=b»). وأصبح فريغه لا يرضى عن الرّأي الذي اعتمده في «*رسم المتصوّرات*» (ص.8) الذي يقول إنّ ملفوظاً للهويّة يؤكّد أنّ اسمين يحيطان بعلامة الهويّة لهما نفس المحتوى، إذ يستتبع هذا أنّ مرجع الاسميْن هو في ذاتهما عندما يركّبان مع رمز تطابق الهويّة، في حين أنّهما يُرجعان إلى مضمونهما في كلّ السّياقات الأخرى. لكنّ المعرفة التي ينقلها ملفوظ للهويّة صحيح ليست معرفة لغويّة محضة. وحلّ فريغه الإشكال - في هذه المرحلة- بأن قبِل بأنّ كلّ اسم لا يطابقه مرجع فحسب (أي ما نتحدّث عنه عندما نستعمل هذا الاسم) بل يطابقه أيضاً معنى، وهو يحتوي على الطّريقة التي يُحدّد بها المرجع. فالقيمة الذهنية [العرفانيّة] للملفوظ صحيح على الشّكل «أ=ب» تُفهم إذًا بكون «أ» و«ب» ليس لهما نفس المعنى لكن لهما فقط نفس المرجع [4].

---

1 - في هذا القسم، نترجم «Sinn» و«Bedeutung» بـ: (sens) «معنى» و(référence) «مرجع». وسيخصّص مصطلح «dénotation» (دلالة الوضع [أو التسمية المعجميّة]) - الذي استعمله إمبرت (C. Imbert) لترجمة «Bedeutung» - لترجمة مصطلح راسل « dénotation ».

2 - « *القوانين الأساسيّة للحسابة المستمدة مفهوميا*، جينا، H. بوهل، المجلد الأول، 1893، المجلد الثاني، 1903.

Grundgesetze der Arithmetik, Begriffsschriftlich abgeleitet, Jena, H. Pohle, vol. I, 1893, vol. II, 1903

3 - «حول « Sinn» (معنى) و«Bedeutung» (مرجع)». مجلة الفلسفة والنقد الفلسفي، 1982، 100، ص. 25-30.

« Über Sinn und Bedeutung » Zeitschrift für Philosophie und philosophische Kritik, 1982, 100, p.25-30.

4 - نلاحظ أنّه حسب المعنى (acception) الفريغي لمفهوم التحليليّة، مثل هذا الملفوظ يمكن، على السّواء، أن يكون تحليليا وغير مبتذل. وقد يكون هذا حال المعادلات الرياضيّة في الفرضيّة المنطقويّة (logicisme) مثلا.

ويحرص فريغه على تمييز معنى اسم (أو عبارة) عن التّمثيل الذي يثيره الاسم في المُستعمِل. والتّمثيل ذاتيّ محض ويختلف من شخص إلى آخر، في حين أنّ المعنى موضوعيّ ويمكن أن يدركه كثيرون في نفس الوقت. ويعمّم فريغه، بعد ذلك، التّمييز بين المعنى والمرجع والذي أُدرِج، بادئ ذي بدء في الأسماء وفي جميع ضروب العبارات، يقوده في ذلك المبدأ القائل بأنّ تعويض عبارة مكوَّنة بأخرى لها نفس المرجع، في عبارة مركّبة، لا يؤثّر في مرجع هذه العبارة المركّبة.

وقد أسلفنا أنّ التّركيب (syntaxe) المنطقيّ لدى فريغه ينتظم حول المقابلة بين التّعابير الكاملة والتّعابير المنقوصة، وهي هذه التي تحصل من الأولى بحذف عنصر أو أكثر. وفي المنطلق، كان فريغه يقبل صنفين من العبارات التامّة: فئة الملفوظات وفئة الأسماء (وهي فئة تطابق لديه ما يُسمّى اليوم الحدود الشّخصية (singuliers) بسيطة ومركّبة). لكنّه، في مؤلّف «*الدّالة والمفهوم*» (*Funktion und Begriff*)[1]، فكّر في تماثل المفاهيم بالدّلالات وبالتّالي تماثل الملفوظات بالأسماء.

وإذا كنّا في اسم مركّب مثل «2^3»، وحذفنا الاسم «3» فإنّنا نحصل على العبارة الداليّة (المنقوصة) «2 ξ» التي تُرجع إلى دالّة قيمتها بالنّسبة إلى عدد ما هو مربّع هذا العدد. وبنفس الطّريقة، يمكننا أن نعتبر أنّ حذف الاسم «3» في ملفوظ مثل «2^3 هو عدد فردي» يُنتج عبارة داليّة «2 ξ فردي» تُرجع إلى دالّة قيمتها - بالنّسبة إلى عدد مّا- الصّحيحُ أو الخاطئ (vrai- faux)، حسب كون مربّع هذا العدد فرديّا أو لا[2]. وبهذا تماثل المفاهيم دالات قيمها الممكنة هي الصّدق والكذب. فقيمة دالة مّا على موضوع مّا لا يمكن أن تكون الفكرة التي يعبّر عنها بالملفوظ الحاصل من إدراج اسم لهذا الموضوع في محلّ الموضوع (argument)، لأنّ تعويض هذا الاسم باسم آخر للموضوع نفسه يُنتج ملفوظاً لا يعبّر (عادة) عن نفس الفكرة. وعلى العكس، [365] لا تتأثّر قيمة صدق الملفوظ بهذه العمليّة، وهذا ما دفع فريغه إلى افتراض أنّ مرجع ملفوظ ما هو قيمة صدقه، في حين أنّ الفكرة التي يعبّر عنها هي معناه.

---

1 - *الدالة والمفهوم*، 1891، جانا، بوهل.
Funktion und Begriff, 1891, Jena, H. Pohle.

2 - من المستحسن أن نشير إلى أنّ فريغه اخترع :λx. λα, λλ م. التّجريد الوظيفي الذي سيكون أساس المنطق التّركيبي (combinatoire) وحساب (λ- calcul).

لذا، تترجم المقابلة التّركيبيّة بين العبارة الكاملة والعبارة المنقوصة في مستوى الدّلالة بمقابلة بين العبارات التي تُرجع إلى دوالّ ينعتها فريغه، استعاريّا، بأنها كيانات «غير مشبعة» (*ungesättigt*). وفي أنطولوجيا فريغه، كلّ كيان هو إمّا موضوع (وفي هذه الحالة لا يمكن أن يُرجِع إليه إلاّ اسم) وإمّا دالّة (وفي هذه الحالة لا يمكن أن تُرجِع إليها إلاّ عبارة منقوصة). وتكون قيم الصّدق بعدد المواضيع، وتكون المفاهيم بعدد الدوالّ. وهذا التّقسيم «المطلق» بين الدالّة والموضوع هو ما يبرّر نقد بنّو كرّي (Benno Kerry) [1] - الذي ردّده راسل [2] لاحقاً - والقائل بأنّ نظريّة فريغه لا تسمح بأن نقبل مثلا بأنّ مفهوم الحصان هو مفهوم [من المفاهيم]. ذلك أنّه، اعتماداً على تحليل فريغه، عبارة «مفهوم الحصان» هي اسم وهي بالتّالي لا يمكن أن تحيل إلاّ على موضوع[3]. لكن إذا لم تكن الدوالّ مواضيع، فإنّ فريغه يقرّ في كتاب «*القوانين الأساسيّة*» (*Grundgesetze*) أنّ كلّ دالّة يطابقها موضوع يُسمّيه سيرورة قيم (*Wertverlauf*) [الموضوع]. ويعود هذا إلى القبول بمسلّمة للفهم غير مقيّدة في نظريّة المجموعات ويولّد التناقض الذي اكتشفه راسل في 1901 (انظر الهامش 37). ولم يحدّد فريغه مفهوم سيرورة القيم بل اكتفى باشتراط أنّ دالتين تحدّدان نفس سيرورة القيمة إذا، وفقط إذا، كان لهما نفس القيم لنفس المواضيع (arguments). وتعميم (ما صدق) مفهوم ليس إلاّ سيرورة قيمه. إلاّ أنّنا قد نجانب الصّواب إذا استنتجنا أنّ

---

1 - «محاولة فريغه التدليل» نظام نظرية مفهوم الحدود، مساهمة في نظرية المعرفة، 1886، ص. (39-44) ليبزيتش وفينا.

و«في التصور وصياغته النفسية»، النشرة الثلاثية الفلسفة العلمية، 187، 10.

Der Von Frege versuchte Nachweis» *System einer Theorie des Grenzbegriffs, Eine Beitrag zur Erkenntnistheorie*, 1886, p. 39- 44. Leipzig et Vienne, et «Über Anschauung und ihre psychische Verarbeitung», *Vierteljahresschrift für wissenschaftliche Philosophie*, 187, 10.

2 - مبادئ الرياضيات، لندن، منشورات كامبردج الجامعية، 193 (ط. 2، لندن، جورج ألن وأونوين، 1937) ص.510.

The Principals of Mathematics, London, Cambridge U. Press, 193 (2ème éd, London, George Allen and Unwin, 1937) p. 510.

3 - «في المفهوم والموضوع»، 1892، 16، ص.192-205.

« Über Begriff und Gegenstand », 1892, 16, p. 192- 205.

تمثّلا مفهوميا للمتصوّرات والدوالّ. إذ يبدو، على عكس ذلك، أنّ الدّالة لا تميّز عن سيرورة قيمها إلاّ بطابعها غير المشبع وليس بشروط تطابق الهوية[1].

لقد اعتقد الناس طويلاً أنّ تمييز المعنى عن المرجع لا يصحّ إلاّ في العبارات التامّة دون العبارات المنقوصة، لكنّنا نجد في المؤلّفات المنشورة بعد وفاة فريغه وفي رسائله[2] ما يدحض هذا التّأويل دحضا نهائيّا. على أنّ كلام فريغه لم يكن صريحا جليّا في مسألة ما يتمثّل فيه معنى عبارة من العبارات، سواء أكانت عبارة تامّة أم عبارة منقوصة: فهو يكتفي، على ما يبدو، بالفكرة القائلة بأنّ معنى عبارة من العبارات هو نمط تقديم مرجعها[3]. إلاّ أنّ العلاقات بين المعنى والمرجع محكومة بعدد من المبادئ الهامّة، لكنّها لا ترقى إلى أن تكون معيار هويّة للمعاني.

ويخضع معنى العبارة المركّبة ومرجعها إلى مبدإ التأليفيّة (compositionnalité) الذي يجعل معنى العبارة المركّبة يُحدّد بمعنى مكوّناتها، كما أنّ مرجع العبارة المركّبة يحدَّد بمرجع مكوّناتها. واعتبارا لفرضيّة أنّ مرجع ملفوظ ما هو قيمته في الصّدق، يبدو مبدأ تأليف المرجع بمثابة تعميم مبدإ لايبنيتز في قابلية استبدال المتماثلات بعضها ببعض. [366] ويرفق مبدأ التّأليف من ناحية بفكرة أنّ معنى العبارة المؤلّفة يتألّف من معاني مكوّناتها[4] ويتميّز في هذا عن مبدإ تأليفيّة المرجع. وبعبارة أخرى، مرجع «سقراط» (أي الشّخص سقراط) ليس جزءا من مرجع «سقراط مائت» (أي، الصّدق)، لكنّ معناه جزء من معنى هذا الملفوظ (أي فكرة أنّ سقراط مائت).

ولئن أمكن - كما رأينا سالفا- لعبارتيْن لهما مرجع واحد أن تكون لهما معان مختلفة، فإنّ العكس ليس صحيحاً. إذ ينبغي لعبارتين لهما معنى واحد أن يكون لهما

---

1 - باستثناء طفيف هو أنّه، في سياق نظرية فريغه، لا يمكن لعلامة الهوية أن تتركّب مع عبارات منقوصة، ممّا يجعل الدالة تخلو، في المعنى الدقيق، من شرط الهوية.

2 - كتابات ما بعد الوفاة، 1979، ص. 11، 192-193، أوكسفورد بلاكويل.
والمراسلات الفلسفية والرياضية، 1980، ص.63، أكسفورد، بلاكويل.
Posthumous Writings, 1979, p. 118, 192-193, Oxford Blackwelll,
Philosophical and Mathematical Correspondence, 1980, p. 63, Oxford, Blackwell.

3 - يبدو من ممكن دون تحميل المصطلحات ما لا تحتمل أن يُفهم نمط التمثيل المرتبط باسم على أنه يزوّد بمعيار يسمح بتعرُّف شيء ما على أنّه مرجع هذا الاسم.

4 - كتابات لاحقة للوفاة، ص. 79 و98. المراسلات الفلسفية والرياضية، ص. 255.

مرجع واحد. إلاّ أنّ فريغه يقرّ بأنّ العبارة التي تخلو من المعنى قد تخلو في اللّغة الطّبيعيّة من المرجع. وفي هذه الحالة، ستكون كلّ عبارة مركّبة قد تكون هذه العبارة من مكوّناتها، خالية من المرجع هي نفسها. ويرى فريغه في هذه الوضعيّة تجلّيا لعدم التمام في اللّغة الطّبيعيّة، ولذلك تُقْصى العبارات الخالية من المرجع بالتّالي من التّرميز المفهومي. وبصورة خاصّة، تتميّز الدالّة «٤٤٤١» التي تضطلع في التّرميز المفهومي بدور أداة التّعريف، بطريقة تجعل الاسم الحاصل بإدراج اسم في محلّ الموضوع يُرجع إلى س X إذا كان هذا الاسم هو اسم توسعة مفهوم لا ينطبق إلاّ على س X وعلى مرجع هذا الاسم في الحالة المعاكسة[1].

ويدعم فريغه القول بأنّ معنى الملفوظات في الخطاب غير المباشر ليس فكرة، بل هو جزء من فكرة. لكنّ الطّرح الذي يرى أنّ الملفوظات تُرجع إلى قيمتها في الصّدق لا يصحّ حقيقة عندما يصاغ صوغاً سلبياً، إلاّ في الملفوظات التي يكون معناها فكرة. لذلك، لا يعارض هذا الطّرح ألّا تقوم الملفوظات المتماثلة مادّيا بعضها مقام بعض، مع *الإبقاء على قيمة الصدق* (*salva veritate*) في السّياقات غير المباشرة مثل «غاليلو يعتقد أنّ ـ» أو «غاليلو ذكر أنّ ــــ» إلخ[2]. لكن، بما أنّ ملفوظاً مثل «غاليلو يعتقد أنّ الأرض تدور» له قيمة حقيقة صادقة - أي أنّ له مرجعا-، فإنّه ينبغي لكلّ مكوّناته أن تُرجع إلى أمر ما بما في ذلك «الأرض تدور». ومن هذا نشأت فكرة أنّ للعبارات في السّياقات غير المباشرة مرجعا، لكنّه مرجع آخر غير مرجعها العادي، وسيطلق عليه اسم المرجع غير المباشر. وأن يبدو مرجع ملفوظ مثل ملفوظ «غاليلو يعتقد أنّ الأرض تدور» مرتهنا بمعنى الملفوظ «الأرض تدور» وليس بمرجعها (العادي) هو أمر يوحي (اعتماداً على مبدإ تأليفيّة المرجع compositionnalité) بأنّ المرجع غير المباشر لملفوظ ما ليس إلاّ معناه العادي. كما يبدو، من جهة أخرى، أنّه ينبغي لكلّ ملفوظ أن يكون له معنى، حتّى عندما يدرج في سياق غير مباشر، لكنّ هذا المعنى لا يمكن أن يكون معنى عاديّا لأنّ مرجعه، في هذه الحالة، ينبغي أن يكون أيضاً مرجعه العادي (أي قيمة الصّدق) لذلك ينبغي أن يكون لهذا الملفوظ معنى غير مباشر.

1 - « *القوانين الأساسيّة* » الجزء الثاني.

2 - يظهر هذا في « *في المعنى والمرجع* »، 1892.

لننظر الآن في الملفوظ « فلان يعتقد أنّ غاليلو يعتقد أنّ الأرض تدور» حيث يظهر الملفوظ «الأرض تدور» في سياق غير مباشر مضاعف. ورغم أنّ فريغه لم يفحص صراحة هذا النّوع من السّياقات، فإنّه قد بدا من الطبيعيّ تعميمَ ملاحظات الفقرة السّابقة واستنتاجَ أنّه، في سياق غير مباشر مضاعف، ليس لعبارة ذات مرجع (غير مباشر مرّتين) معناها العادي بل معناها غير المباشر (أي المعنى الذي تعبّر عنه [العبارة] في سياق غير مباشر)؛ [367] وهي بالتّالي تعبّر عن معنى غير مباشر مضاعف. وحسب هذا التّخريج التّقليدي، قد تفترض نظريّة فريغه بالتّالي وجود مدرج لا نهائي من المعاني والمراجع لكلّ عبارة. إلاّ أنّه يبدو أنّ كتابات فريغه تتلاءم مع فكرة أنّ لكلّ عبارة في سياق غير مباشر - مهما تكن درجة الإدغام والتّضمين- مرجعاً هو معناها العادي، ومعنى هو معناها غير المباشر (بتعبير آخر، لا يوجد إلاّ مستوى لمعنى غير مباشر)[1].

الرّموز الوحيدة في التّرميز المفهومي التي لا مكافئ لها في المنطق المعاصر هي مطّة المضمون «—» وخاصّة الخطّ الرأسيّ للحكم «|» الذي تتركّب منه علامة الإقرار assertion «|—|». وقد ظهر الرّمزان في كتاب «*رسم المتصوّرات*». ومطّة المضمون، ولها بالخصوص وظيفة «ربط» الرّموز التي تلحقها في مجموعة كلّية تقبل الحكم عليها (أو إقرارها) ولا تنطبق إلاّ في تركيبات الرّموز التي تعبّر عن مضمون قابل للإقرار («— أ» تُقرأ إذًا «القضيّة أنّ أ»)، في حين أنّ مطّة الحكم ترسم القوّة الإقرارية الحق، وتتعلّق بالكلّ الذي ينتج عن تطبيق مطّة المضمون. إلاّ أنّ مطّة المضمون، في «*رسم المتصوّرات*» تُرجع إلى مفهوم قيمتُه تكون الصّدقَ إذا كان موضوعه (argument) هو الصّدق، والخطأ في الحالة المعاكسة، ممّا يجعل تطبيقه على عبارة مّا (سواء كان لها قيمة في الصدق أو لا) ينتج دائماً ملفوظاً أي عبارة يمكن إقرارها.

وقُدّمت علامة الإقرار في كتاب «*رسم المتصوّرات*» كمحمول (prédicat) يمكن التّعبير عنه بالكلمات «حَدَثٌ». أمّا الخطّ العمودي للحكم (وبالتّالي رمز الإقرار) فحظي، بعد ذلك[2]، بمكانة خاصّة، من جهة أنّه ليس اسما ولا عبارة

1 - حول هذه المسألة الدقيقة، نحيل إلى برسنس (Parsons)، 1981، والأبحاث المذكورة فيه.

2 - في « *الدالة والموضوع* »، 1891.

دالية وليس له بالتّالي مرجع، على خلاف جميع الرّموز الأخرى التي استعملها فريغه[1]. وببساطة، يصلح الخطّ الأفقي للحكم للإشارة إلى حصول عمليّة إقرار أي توكيد أنّ العبارة التي ينطبق عليها، والتي ينبغي أن تكون دائماً على شكل «—أ» (أي أنها تبدأ بمطّة المضمون)، ترجع إلى الصّدق. ولمّا كانت مطّة المضمون قد تُعدّ مكرّرة[2]، فإنّه يعسر تمييز الخطّ الأفقي للحكم عن علامة الإقرار بالذات وهذا ما يثير مشكلا في التّفسير. لكنّ الواضح هو أنّ خطّ الحكم (أو علامة الإقرار) تضطلع بوظيفة قد نسمّيها اليوم «واسم قوّة مضمّنة في القول» (marqueur de force illocutoire) وأنّ فريغه كان من أوائل الذين استنتجوا صراحة هذا المكوّن في دلالة ملفوظ ما. ويرجّح هذا كلّه رأي دومّت (Dummett) الذي يرى أنّ فريغه هو المؤسّس الحقيقي للفلسفة التّحليليّة للّغة، مثلما تدلّ على ذلك راهنية آراء فريغه.

إنّ اكتشاف أبحاث بيانو (Peano)، في سنة 1900، ومدرسته (ولا شكّ أيضاً تأثير فلسفة لايبنيتز الذي كان قد نشر دراسة نقديّة عنه) هو الذي دفع راسل إلى تصوّر المشروع الذي يرمي إلى بيان تماثل الرّياضيّات والمنطق وأدّى به إلى أن ينشر أوّلا «*مبادئ الرّياضيّات*» [3](*Principles of Mathematics*) ثمّ (بالتّعاون مع وايتهد - (A. N. Whitehead. ويبدو أنّ راسل لم يطّلع على أعمال فريغه (التي نصحه بيانو بقراءتها) إلاّ بعد أن حرّر القسم الأكبر من كتاب «*المبادئ*». [368] وهذا ما يشرح من بعض النّواحي، ولا شكّ، السّبب الذي جعل عرضه للمنطق الرمزيّ دون مستوى الصّرامة والوضوح الذي أدركه فريغه في جوانب عدّة منذ كتابه «*الكتابة المفهومية*». فهو يجد صعوبات، خاصّة، في التّمييز بين الاستلزام (implication) الشّكلي لعلاقة الاستدلال وفي شرح وحدة القضيّة، وفي أنّه لم يتفطّن بوضوح إلى وحدة مجال المنطق،

---

1 - باستثناء علامة التّعريف «[نقص في النصّ الأصليّ]» ومكانتها مماثلة لمكانة علامة الإثبات.

2 - يشير دومّت (Dummett, 1973, p. 315) أنّه في سياق «القوانين الأساسيّة« ((Grundgesetze A¾»» تكافئ «A» (نفي A المضاعف) بما أنّ «» يحدّد بشكل يجعله يُرجع إلى قيمة للحقيقة مهما يكن موضوعها.

3 -» *المبادئ الأساسيّة في الرياضيات*» (1937)، (*The Principales of Mathematics*)

و «*المبادئ الرياضية* » منشورات كامبريدج الجامعية، المجلد.1، 1910 (ط.2، 1925)، المجلد. 2: 1912 (ط.2، 1927)، المجلد 3: 1913 (ط.2، 1927).

Principia Mathematica, Cambridge U. Press, vol. I: 1910 (2e éd, 1925), vol. II: 1912((2e éd, 1927), vol. III: 1913 ((2e éd, 1927),

مثلما يدلّ على ذلك اعتماده تصوّرا ماصدقيا (extensionnelle) للأقسام، باحتفاظه على تصوّر مفهومي للعلاقات. وقد لا يكون مجديا أن نحلّل النظريّات المنطقيّة عند راسل زمن كتابة «المبادئ»[1]؛ إذ يكفي أن نخصّص باختصار أهمّ مسلّماته في فلسفة اللّغة (أكثرها تمثيلا على الأقلّ) وهي نظريّة التوصيفات ونظريّة الأنماط (types) اللّتان تعودان إلى مرحلة التحوّل الواقعة بين كتابي «*المبادئ الأساسيّة*» و«*المبادئ الرياضية*» (*Principia*).

لكن، قد يستحسن المرء أكثر طبيعةَ نظريّة التّوصيفات وأبعادها إذا أدرجت في سياق نظريّة التّسمية المعروضة في الفصل الخامس من «*المبادئ*»[2]. يكوّن كلّ مكوّن ممكن في قضيّة ما، أي كلّ ما يمكن أن يكون موضوعاً للفكر، أو أن يعُدّ وحدة، أي ما يسمّيه راسل *حدّا* (terme). وكلّ حدّ يمكن أن يكون الموضوع المنطقيّ (sujet) في قضيّة، رغم أنّه يمكن ألا يكون موضوعاً منطقيا في كلّ القضايا التي يظهر فيها. والحدود هي دائماً فواعل منطقيّة تسمّى «أشياء» ويشار إليها بأسماء أعلام، وتسمّى الحدود الباقية «مفاهيم» ويُشار إليها بالصفات (وهي في هذه الحال محمولات) أو بالأفعال (وهي في هذه الحال علاقات).

والمفهوم الذي يظهر في قضيّة ما هو مفهوم يسمّي، إذا كانت هذه القضيّة لا تعبّر عن هذا المفهوم بل على حدّ أو تشكيل من حدود ترتبط به بطريقة مخصوصة، مثلما هو الحال مثلا في مفهوم «إنسان» في ملفوظ مثل «لقيت إنسانا». وفعلاً، لا يروم صائغ هذا الملفوظ أن يقول إنّه لقي مفهوماً بل لقي إنسانا من لحم ودم. وبالتّالي، علاقة التّسمية علاقة منطقيّة بين مفاهيم وكيانات من غير اللّغة، ولا يمكن أن تؤخذ على أنّها علاقة دلاليّة بين كلمات وكيانات إلاّ بطريقة متفرّعة (وفي هذه الحالة، لا ينبغي خلط هذه العلاقة بعلاقة التّعيين أو الدّلالة). وتنتج العبارة التي تسمّي *العبارة الدالة بالوضع* (*denoting phrase*) من الجمع بين مفهوم للصنف (أو مفهوم تصنيفي) مثل «إنسان» مع إحدى الكلمات الستّ التّالية (أو مرادفاتها): «جميع» «*all- tous*» و«كلّ» «*every- chaque*» و«أيّ» «*any-un quelconque*»، « والاسم النكرة « «*a- un*» و«بعض» «*some- quelque*» و«لام التعريف» «*the- le*»).

---

1 - يمكن العودة في هذا إلى فليمان (Vuillemin, 1968).

2 - يحتوي كتاب غيش (Geach, 1962) تحليلا جيد التّوضيح لبعض مظاهر هذه النظريّة.

المشكل الذي يطرح على راسل عندئذ هو أن يخصّص ما هي تسمية هذه الأنماط المختلفة من المفاهيم التي تسمّي، أي أن يشخّص الموضوع المنطقي للقضايا التي تحتوي على مثل هذه المفاهيم. ويؤدّي هذا براسل إلى التّمييز بين طرق مختلفة لتركيب الحدود التي تعيّنها المفاهيم التصنيفية المتدخلة في تكوين المفاهيم المعيّنة، وبالتّالي إلى صوغ نظريّة يبدو أنها تعرض، من منظور المنطق المعاصر، كلّ سلبيّات النظريّات فرضيّة التسمية (*suppositio*) القروسطيّة ودقائقها [369] (رغم أنّ راسل لا يميّز بين طرق مختلفة في التّسمية لكنّه يميّز بين أنماط مختلفة من المواضيع المسمّاة). مثلاً، المفهوم الذي يسمّي «النّاس» سيسمّي ما يطلق عليه راسل الرّابط العددي لكلّ النّاس أي مجموع النّاس على أنّهم جمْع مجتمع حتّى أنّ ملفوظاً مثل «النّاس كثيرون» سيكون مكافئا لما يقارب مثلا «زيد وعمرو وعبد الله... كثيرون». كذلك ملفوظ «كلّ إنسان» سيعبّر عمّا يطلق عليه راسل واصل قضوي لكلّ النّاس أي لكلّ النّاس فردا فردا، حتّى أنّ ملفوظ «كلّ إنسان مائت» سيكون مكافئا لـ «زيد مائت وعمرو مائت وعبد الله مائت...»

تتميّز المفاهيم المُسمّية (concepts dénotants) التي تتّصل بها أداة التّعريف عن غيرها بأنّها لا تسمّي تشكيلة من الحدود بل تسمّي حدّا شخصيّا، أي الشّيء الوحيد الذي يقع تحت مفهوم الصنف المستعمل. لم يضبط راسل في «المبادئ» ما يحصل في الحالة التي ينطبق فيها مفهوم الصنف المركّب مع أداة التّعريف على شيء فريد، لكنّه يبيّن كيف يسمح التّفريق بين المفهوم المُسمّي وتسميته بشرح «لِمَ يجدي دائماً توكيد الهويّة» (Why it is ever worthwhile to affirm identity) أي شَرح القيمة العرفانيّة لملفوظات تطابق الهويّة. ونذكر أنّ التّفريق بين المعنى والمرجع هو بالضّبط ما جاء به فريغه لبيان القيمة العرفانيّة للملفوظات تطابق الهويّة؛ ولعلّ هذا الظّرف هو الذي دعا راسل - في كلّ الحالات العمليّة- إلى المطابقة بين تفريق فريغه وتمييزه هو بين المفهوم المسمّي (وهو دلالة العبارة المسمّية) والتّسمية (الملحق A في «المبادئ»).

في سنة 1905[1]، عوّضت نظريّة التّسمية في كتاب «المبادئ» بنظريّة جديدة تتجنّب التّمييز بين الدّلالة والتّسمية (التي أضحت تُعدّ مشوّشة غير منسجمة) وتحدّد سياقيّا العبارات المسمّية (expressions dénotantes) والتي يمثّل أحد مظاهرها ما

1 - « في دلالة الوضع» مجلة «مايند»، 1905. « On Denoting », *Mind*, 1905, 14, p. 479- 493.

يُسمّى الآن نظريّة التوصيفات. وإذا لم تبنَ المفاهيم المسمّية بأداة التّعريف، فإنّ تحليل راسل الجديد يعود أساساً إلى اعتماد آليّة التّسوير (quantification) التي اكتشفها فريغه. لذلك، أضحى ملفوظ مثل «كلّ إنسان مائت» يؤكّد أنّ الدالّة القضوية في «إذا كان س إنسانا، فإنّ س مائت إذًا» هي «صادقة دائما» أي أنها صحيحة بالنّسبة إلى كلّ قيم «س»، وهو ما يطابق تماماً التّحليل الرّاهن والذي يتّخذه غالبا المناطقة التّقليديّون. إلا أنّه من اليسير أن نتبيّن أنّ هذا التّحليل يقطع جذريّا مع مقدّمات نظريّة التّسمية لسنة 1903. ففي النظريّة الجديدة، ليس المفهوم المسمّي «كلّ إنسان» مكوّنا في القضية التي يعبّر عنها ملفوظ «كلّ إنسان مائت»، ولم يعد ضروريّا أن يشار إلى تركيب معيّن لكلّ النّاس لفهم الملفوظات من هذا النّوع. ويمكن التّعبير عن هذا بالقول إنّ عبارة «كلّ إنسان» ليس لها دلالة إلاّ في سياق ملفوظ تامّ.

أمّا مسألة تحليل العبارات المسمّية المبنيّة بأداة التّعريف، أي التّوصيفات المحدّدة فيخالف فيها راسل فريغه خلافا حقيقيّا. فاعتماداً على نظريّة التوصيفات، يثبت ملفوظ مثل [370] «والد شارل الثّاني قُتل» أنّ الدالّة القضوية «(س هو والد شارل الثّاني وس قُتل) و(إذا كان ص هو والد شارل الثاني إذًا (س هو ص) صادقة دائماً بالنسبة إلى ص)» ليست خاطئة بالنسبة إلى س، وهو ما يكافئ في الكتابة الحديثة:

«(∃∃س) (س هو والد شارل الثاني وس قُتل)

و(∀∀س) (إذًا كان س هو والد شارل الثاني، إذًا س= ص)»

وسيُعتبر ملفوظ عن الوجود يضمّ توصيفا محددا مثل: «ملك فرنسا الحالي موجود» مكافئا من ناحيته لـ: «(∃∃س) (س هو حاليّا ملك فرنسا) ولـ (∀∀ ص) (إذا كان ص حاليّا ملك فرنسا، إذًا س= ص)». وهذا التّحليل الجديد، كما الشّأن في الحالات السّابقة، يلغي وجوب تشخيص الفاعل المنطقي، في القضية، المطابق لاستعمال توصيف محدد.

والمزايا التي يدّعيها راسل لنظريّته الجديدة عديدة. فهي تسمح، في المقام الأوّل، بإسناد قيمة الصدق إلى كلّ الملفوظات التي تضمّ وصفا محدّدا خاليا من التسمية: فكلّ الملفوظات خاطئة إلاّ الملفوظات التي تنكر وجود الشّيء الموصوف (والملفوظات التي يرد الوصف فيها وروداً (occurrence) ثانويّا، حسب عبارة راسل). وبهذا، تلغي النظريّة مسألة وجوب تفسير كيف أنّ ملفوظاً يضمّ مثل هذا الوصف يمكن رغم

ذلك أن يحمّل معنى، وكيف أنّه يمكن إثبات وجود شيء يطابق الوصف المحدّد دون ابتذال، أو إنكار وجود موضوع يطابق توصيفا محدّدا، دون تناقض. وهي نظريّة تفوق في هذه النّقطة نظريّة فريغه التي ترى أنّ الملفوظ «ملك فرنسا الحالي أصلع» ينبغي أن يعتبر خاليا من قيمة الصدق (إلاّ إذا أسند موضوع ما اعتباطيّا إلى «ملك فرنسا الحالي»). كما تسمح النظريّة، من ناحية أخرى، بتجنّب الصّعوبات التي تثيرها الفرضيّة[1] التي ترى أنّ كلّ وصف يُرجع إلى موضوع مّا هو مكوّن في القضيّة التي يعبّر عنها الملفوظ. فهذه الفرضية تصطدم مباشرة بمبدإ عدم التّناقض بما أنّه ينبغي القبول إذًا بأنّ ملك فرنسا الموجود حاليّا موجود وغير موجود[2].

أمّا وقد استبعدت الملفوظات التي تضمّ توصيفات محددة لفائدة ملفوظات نظريّة التّسوير، فقد أضحى من الممكن أن يُستفاد من مفهوم امتداد (scope) العامل المنطقي في شرح بعض الشواذّ المتّصلة بتطبيق مبدإ الثّالث المرفوع (tiers exclu) ومبدإ قابلية استبدال المتماثلات بعضها ببعض (intersubstituabilité). ونظراً إلى كون [الملفوظ] «ملك فرنسا الحالي أصلع» يعتبر خاطئا، فإنّه يفرض مبدأ الاحتمال الثّالث المرفوع أن يكون الملفوظ «ملك فرنسا الحالي ليس أصلع» صادقا. لكنّ هذا الملفوظ يظهر مبهما، بحسب أنّ التوصيف المحدّد يؤخذ على أنّه ورود أوّلي (أي أنّه وصف يؤخذ على أنّه خارج امتداد النّفي) أو حدوث ثانويّ (أي أنّه وصف يؤخذ على أنّه داخل امتداد النّفي). فهذا الملفوظ خاطئ في الحالة الأولى وصادق في الثّانية؛ لكنّه في الحالة الثّانية وحدها يعبّر عن النّفي الكامل (أي التّناقض) للملفوظ الأصليّ. إذًا تمّ احترام مبدأ الثّالث المرفوع. ويفسّر هذا النّمط نفسه من الإبهام لِمَ لا يمكن دائماً استبدال

---

1 - دافع عن هذا خاصّة ألكسيوس مينونغ (A. Meinong) في كتابه: «في نظرية الأشياء» **دراسات في نظرية الأشياء وعلم النفس**، 1904، لايبزيتش، بارث.

«Über Gegenstand Theorie» *Untersuchungen zur Gegenstandtheorie und Psychologie*, 1904, Leipzig, Barth.

2 - نحن لا نأتي شيئاً هنا غير التّصريح بالمبدإ النّقدي لراسل على نظريّة مينونغ. ويمكن للقارئ أن يستفيد في مناقشة أعمق لهذه المسألة المهمّة من مقال راسل في « نظرية مينونغ في المركبات والافتراضات» مجلة مايند، 1904، 13، ص. 204-219 و336-354 و509-524، ومن كتاب لمبير (Lambert, 1983)

«Meinong's Theory of Complexes and Assumptions», *Mind*, 1904, 13, p. 204- 219, 336- 345, 509- 524.

«سكوت» (Scott) بعبارة «مؤلّف وايفرلي» (Waverley) في الملفوظ «جورج الرّابع كان يرغب في معرفة إن كان سكوت هو مؤلّف وايفرلي» استبدالا يؤدّي إلى استنتاج أنّ جورج الرّابع كان يرغب في معرفة إن كان سكوت هو سكوت[1]. هذه هي الميزات الأساسيّة التي أقرّ بها راسل في 1905 لنظريّة التوصيفات. [371] وسيواصل راسل في السّنوات اللاّحقة تطوير التّبعات الأنطولوجيّة والإبيستمولوجيّة لهذه النظريّة وسيُحمّلها الدّور المركزي في فلسفة الذرّية (atomisme) المنطقيّة. كما كانت نظريّة التوصيفات حسب راسل[2] المرحلة الأولى في اكتشاف حلّ ملائم للتّناقضات المنطقيّة والدّلاليّة، رغم أنّه لم يبيّن طبيعة العلاقة بين نظريّة التوصيفات ونظريّة الأنماط، والتي تسمح بفضّ المتناقضات.

وكان راسل يعرف منذ سنة 1901 التّناقض في مجموعة كل المجموعات التي لا تنتمي إلى نفسها (والذي يعرف اليوم بمفارقة راسل) والذي يكشف عن وجود مفارقة خاصّة في نظام «*القوانين الأساسيّة*» (*Grundgesetze*) عند فريغه[3]. وقد ناقش راسل هذه المفارقة في الفصل العاشر من الملحق ب في كتاب «*المبادئ*» حيث رسم الخطوط الكبرى للصّياغة الأولى لنظريّة الأنماط، لكنّه لم يصغ مبدأ الدّور (cercle

---

1 - لكن تحليل راسل لهذا المثال يثير عديد الصّعوبات، وقد حلّلها لنسكي في (Linsky, 1967) خاصّة.

2 - «تطوّري الفلسفي»، لندن، جورج ألن وأنوين، 1959، ص. 79

« *My Philosophical Development*», London, George Allen and Unwin, 1959, p. 79.

3 - البديهة الخامسة (axiome 5) أنّ كلّ مفهوم يطابقه شيء هو امتداده، أي مسار قيم هذا المفهوم، أو ما قد نسمّيه اليوم صنف الأشياء الواقعة تحت هذا المفهوم. لكن دعنا نتأمّل مفهوم «لا ينتمي إلى ذاته»: على هذا المفهوم أن يكون له امتداد هو صنف جميع الأصناف التي لا تنتمي إلى ذواتها. لكنّ مثل هذا الصنف لا يمكن أن يوجد بما أنّه لا يمكن أن ينتمي إلى ذاته إلاّ إذا - وفقط إذا- كان لا ينتمي إلى ذاته، وهو تناقض. وبعبارة أخرى، الملفوظ «صنف كلّ الأصناف التي لا تنتمي إلى ذواتها ينتمي إلى ذاته» يكافئ نفيه الخاصّ به، وفي هذا يكمن تناقض راسل. ويكمن طابع التّناقض في هذا الملفوظ في أنّه يستحيل أن تسند إليه قيمة الصحة بشكل منسجم. وهو يتميّز في هذا عن مجرّد تناقض بسيط يمكن دوما أن نؤكّد نفيه. ما هو متناقض، هنا، ليس الملفوظ القائل بأنّ صنف جميع الأصناف التي لا تنتمي إلى ذواتها، لا ينتمي إلى ذاته، بل الافتراض بوجود صنف كلّ الأصناف التي لا تنتمي إلى ذواتها.

vicieux) قبل سنة 1906، مستعيداً اقتراحاً لبوانكاري (Poincaré) [1]، مبدأ الدّور الذي ينبغي أن يتحكّم في بناء مدرج متفرّع للأنماط. وينصّ هذا المبدأ، حسب الصّياغات، على أنّ ما يستلزم متغيرًا ظاهرًا (أي متغيّرا مربوطًا) ليس بعدد قيم هذا المتغيّر[2]، أو أنّ أيّة حصيلة (totalité) لا يمكنها أن تحدّد عناصرها بحدود هذه الحصيلة[3]، أو أن لا حصيلة يمكن أن تكون مكوّناتها هي تلك التي تفترض وجودها[4]. ويرى راسل أنّ جميع المفارقات[5] تستلزم خرقاً لمبدإ الدّور، حتّى أنّ حلاً عامّا لجميع المفارقات ينبغي أن ينجم عن نظريّة في العبارات المسوّرة يكون مبدأ الدّور نتيجة لها. وتمثّل النظريّة ذات الفروع للأنماط، والتي لن نجسّم هنا إلاّ مبدأها العامّ، هذه النظريّة بالضّبط[6].

يهمّ مدرج الأنماط، في المقام الأوّل، المفردات والدوالّ القضويّة[7]، ولا ينسحب على عبارات الأصناف أو على القضايا (التي اعتبرت في كتاب «المبادئ» «رموزا

---

1 - «الرّياضيّات والمنطق»، *مجلة الميتافيزيقا والأخلاق*، (*Revue de Métaphysique et de Morale*) 1905، عدد 13، ص. 815-830، و1906، العدد 14، ص. 17-34 و294-317.

2 - «مفارقات المنطق»، *مجلة الميتافيزيقا والأخلاق*، 1906، عدد 14، ص.627-650، (ص. 198 و204 في «*بحوث في التّحليل*» *Essays in Analysis*، 1973، لندن، جورج ألن وأنوين).

3 - « المنطق الرياضي اعتماداً على نظرية الأنماط »، *المجلة الأمريكية للرياضيات*، 1908، العدد 30 ص. 222 (ص. 75 في «*المنطق والمعرفة*» 1956، لندن، جورج ألن وأنوين).
«Mathematical Logic as Based on the Theory of Types», *American Journal of Mathematics*, 1908, 30, p. 222 (p. 75 in *Logic and Knowledge*, 1956, London, George Allen and Unwin).

4 - «*مبادئ الرياضيات*»، المجلد 1، ص. 37- «*Principia Mathematica*», vol. 1, p.37.

5 - يتعلّق الأمر، أساساً، بمفارقات بورالي- فورتي Burali- Forti وريتشارد، وبرّي Berry، ومفارقة الكذّاب، وقد ناقشها راسل كلّها في مقدّمة «*مبادئ الرياضيات*».

6 - توجد، على الأقلّ، ثلاثة عروض أساسيّة ومختلفة اختلافاً هيّنا لراسل عن هذه النظريّة: أوّلها يقع في «*المنطق الرّياضي أساساً لنظريّة الأنماط*» والآخران يقعان في المجلّد الأوّل من «*مبادئ الرياضيات*»، ص 37- 65 و161- 167.

7 - مفهوم «الدّالة القضويّة» الذي يستعمله راسل مفهوم مبهم نسبيّا. يمكن للدّالة القضويّة، حسب السّياقات أن تعتبر عبارة لغويّة (يتعلّق الأمر في هذه الحالة بملفوظ مفتوح) أحياناً، ودلالة على عبارة لغويّة (يتعلّق الأمر في هذه الحالة بالنّسبة attribut) أحياناً أخرى. تتميّز الدّالة القضويّة عن العبارة في مفهوم فريغه، أساساً، بكون قيمتها، بالنّسبة إلى موضوع مّا، هي قضيّة أكثر ممّا هي قيمة حقيقيّة.

منقوصة» شبيهة بالتوصيفات المحددة بالتعريف) إلاّ بالتبعيّة المتفرّعة. فكلّ موقع لموضوع في دالّة قضويّة يوافق «حيز انبثاق المعنى» (signifiance)، أي مجموع القيم التي يمكن أن يأخذها، مشروعيّا، متغيّر يحتلّ هذا المحلّ والتي تشكّل بذلك نمطا منطقيّا. إلاّ أنّه لا يكفي لاحترام مبدإ الدّور، أن يُميّز مثلاً بين الأفراد والدوالّ القضويّة للأفراد... إلخ (وهو ما قد يؤدّي إلى نظريّة بسيطة للأنماط). وينبغي أيضاً التّمييز في داخل كلّ نمط من الأنماط المحدّدة بهذه الطّريقة بين مراتب مختلفة للدّوال القضويّة، ذلك أنّ مجموع الدوالّ القضويّة للأفراد، مثلاً، لا يشكّل كليّة مشروعة في معنى مبدإ الدّور. فلنفترض مثلا الدّالة:

«(Ø∀∀) د(Ø س،ص)» «(Ø) F (∀∀z, yØ)»

فالمتغيّر «Ø» لا يمكن، هنا، أن يُحدَّ في مجموع الدوالّ القضويّة للأفراد لأنّه متغيّر ينتمي هو نفسه إلى دالّة قضويّة للأفراد. وبعبارة أخرى «(Ø∀∀) د(Øس، ص)» «∀∀لا F(Øz, x)» (Ø يمكن أن تكون قيمة ممكنة لـ « Ø»، وبما أنّها دالّة قضويّة لأفراد، فهذا يبيّن أنّ الدوالّ القضويّة للأفراد لا تكون حصيلة مشروعة. وفي الحقيقة، فإنّ المتغيّر « Ø» لا يمكن أن يحدّ إلاّ بمجموع الدوالّ القضويّة الفاردة [المونادية] (monadiques) من الرّتبة 1 للأفراد، [372] أي الدوالّ التي لا تحتوي على أيّ متغيّر ظاهر أو تلك التي تكون لمتغيّراتها الظّاهرة وحدها مغيّرات مفردات. وعندها تكون الدالّة القضويّة «(Ø∀)د(Ø س، ص)» دالّة قضويّة من الرّتبة 2 للأفراد. ومن الواضح أنّه بمثل هذا التّعميم على الدوالّ القضويّة من الرّتبة ن (n) للأفراد يمكن أن نحدّد الدوالّ القضويّة من الرتبة ن+1 للأفراد. وكلّ حصيلة من الحصائل التي تحدّد بهذه الطّريقة تصبح ممثّلة مجال المواضيع لنمط جديد من الدوالّ القضويّة (المونادية) من رتبة أرقى، وهذا النّمط هو ذاته «متفرّع» إلى رتب مختلفة، وهكذا دواليك. وعلى هذا النحو أفضى الأمر براسل إلى تدريج لا للدوال القضويّة للأفراد فحسب، بل أيضاً، وبالنّسبة إلى كلّ ن إلى تدريج الدوالّ القضويّة إلى دوال قضويّة أخرى لدوال مفردات (وينبغي أن تكون دائماً من رتبة أرقى من ن)، وبالنّسبة إلى كلّ م (أرقى من ن) ولكلّ ن، الدوالّ القضويّة للدوال القضويّة من الرّتبة م للدوال القضويّة من الرّتبة ن لأفراد (ينبغي دائماً أن يكونوا من رتبة أرقى من م)...إلخ. وطبيعيّ أنّ هذا لا يهمّ إلاّ الدوالّ القضويّة المونادية، ولكنّنا نتصوّر بيسر التّعقيد البالغ النّاجم عن اعتبار الدوالّ ذات المحالّ المتعدّدة (polyadiques). لكنّ هذا التّشعب ليس هو الصّعوبة

الأساسيّة التي تثيرها النظريّة المتفرّعة للأنماط، والتي كان على راسل أن يقرنها بحقيقة بديهية تقليصُها كثير المطاعن، حتّى يستطيع المحافظة على نتائج رياضيّة مهمّة. وتنصّ هذه الحقيقة البديهيّة في جوهرها على أنّ لكلّ دالّة قضويّة مواضيعها من الرّتبة ن في أقصى الحالات، توجد دالّة قضويّة من الرتبة ن1+ مكافئة ماصدقيا. وتستتبع هذه الحقيقة البديهيّة - لأسباب عمليّة- محو تفريع الأنماط. ولمّا كان راسل لم يتوصّل إلى تبرير النظريّة المتفرّعة بغير الإشارة إلى ضرورة حلّ المفارقات الدّلاليّة[1]، ولمّا كانت النظريّة البسيطة للأنماط كافية لحلّ المفارقات المنطقيّة، وهي المفارقات الوحيدة المهمّة من وجهة نظر إعادة بناء الرّياضيّات، فليس غريباً أنّ ورثة راسل لم يحافظوا على النظريّة المتفرّعة، فلم تعمّر بالتّالي إلاّ قليلاً. لكنّ أعمال راسل في هذا المجال أوحت بعدد من الدّراسات في الثّلاثينات، تتّصل بالمقولات المنطقيّة وبمفهوم «انبثاق المعنى» (meaningfulness- signifiance).

ليست نظريّة التوصيفات ونظريّة الأنماط وحدهما العنصرين المفيدين في فلسفة راسل في باب فلسفة اللّغة، إذ يمكن أن نذكر مثلا تصوّر راسل للأسماء الأعلام المنطقيّة ومبدأ *المعرفة المباشرة* (*acquaintance*) والنظريّة العلائقيّة للحكم. لكنّنا نختم هذا القسم بالإشارة إلى مكانة لودفيك فيتغنشتاين (L. Wittgenstein) في تطوّر الفلسفة التّحليليّة للّغة والتي أثّر فيها كتابه « *المقالة المنطقيّة الفلسفيّة*» «*Logisch-Philosophische Abhandlung*» المشهور باسم (*Tractatus logico-philosophicus*) [2]- تأثيراً عميقاً خاصّة في فلسفات حلقة فيينّا.

عرض فيتغنشتاين في هذا الكتيّب المغلِق في مائة صفحة نظريّة عامّة عن الصّلة بين اللّغة والكون (النظريّة «الصوريّة» للمعنى) عنصرها الأساسيّ هو الطّرح الرّاديكالي

---

1 - رمسي (F. Ramsy) هو الذي أدرج التّفريق بين المفارقات المنطقيّة والمفارقات الدّلاليّة: الأولى لا تأخذ في الاعتبار إلاّ المفاهيم المنطقيّة الرياضيّة، في حين تستدعي الثّانية مفاهيم دلاليّة مثل مفهوم الحقيقة أو دلالة الوضع (dénotation)، غير الضّروريّة لصوغ النظريّات الرياضيّة لكنّها لا تصلح إلاّ لتفسيرها. لذلك، مفارقة الكاذب النّاتجة عن أنّ ملفوظاً يمكن أن يؤكّد خطأه ذاته، تبدو مفارقة دلاليّة، في حين أنّ مفارقة راسل التي لا تهمّ إلاّ مفهوم الفئة تبدو مفارقة منطقيّة.

2 - «الخطاب المنطقي الفلسفي»، حوليات الفلسفة الطبيعية، 1921، 44، ص. 185- 262.
«Logisch- Philosophische Abhandlung», *Annalen der Naturphilosophie*, 1921, 44, p. 185- 262.

[373] الذي يرى أنّ جميع القضايا هي دوالّ لحقيقة القضايا الأوّلية التي هي ترتيبات للأسماء الأعلام وأنّها وحدها - اعتماداً على تآلف مّا في البنية - تمثّل «لوحات» لوضعيّات للأشياء الممكنة. ولا تمثّل قضايا المنطق (أي القضايا التي تعبّر عن حقائق منطقيّة)، حسب هذا التصوّر، وضعيّات الأشياء، بل هي تكشف عن الشّكل العامّ لوضعيّات الأشياء. وبهذا فهي حشويّة [من تحصيل الحاصل] (tautologies) و«خالية من المعنى» (*sinnlos*)؛ في حين أنّ القضايا الفلسفيّة (وخاصّة قضايا الأخلاق والدّلالة) هي «هراء بلا معنى» (*unsinn*). كما أنّ فيتغنشتاين كان أوّل من بيّن كيف يمكن بيان اشتغال الواصلات المنطقيّة دون وجوب القبول بأنّها تحيل على هيئات الأشياء. وتساءل، أكثر من غيره، عن ظروف تيسّر اللّغة عموماً وليس فقط، كما يوحي بذلك راسل في تقديمه لكتاب «*المقالة*»، عن ظروف صوغ لغة «كاملة منطقيّا». ثمّ أننا لا نلفي لديه هذا الموقف الحذر من اللّغات الطّبيعيّة الذي يميّز أعمال فريغه وبدرجة مّا أعمال راسل.

القسم الرابع:

اللّغـــات العالميّـــة

سيلفان أورو

(Sylvain Auroux)

[377] مسألة اللّغات العالميّة شبيهة بمسألة أصل اللّغات (انظر صفحة 422). تدّعي الأسطورة التّاريخية أنّ لسانيّات القرن 19 قد تكون تخلّت عن هذه المسألة غير العلميّة الرّاجعة إلى جدال «الجمعيّة الملكيّة»، وحتّى إلى جدال عصر «الأنوار». وفعلاً، ترفض «جمعيّة اللّسانيّات بباريس» في قانونها الأساسيّ صراحة مناقشة كلّ عرض يتعلّق بهذه المسألة. ولم يُصرّح بأسباب هذا الرّفض مثلما لم يُصرّح في مسألة أصل اللّغات. ولعلّ هذا الصّمت أكثر غرابة لأنّه في العشريّة التي سبقت إنشاءَ الجمعيّة كان في باريس «جمعيّة دوليّة للّسانيّات» نظّمت المجلّة الصّادرة عنها «منبر اللّسانيّين»(*La Tribune des Linguistes*) حواراً حول هذا الموضوع[1]. ويدلّ البحث التّاريخي أنّه لم يشهد أيّ قرن ما شهده القرن 19 من المشاريع. فقد نوقشت ورتّبت وكانت أحياناً محلّ مقاربة تاريخيّة نقديّة، مثلما حصل ذلك في «مخطّط لتاريخ لغة العالم» لهنس موزر (H. Moser) (1888) أو «تاريخ اللّغة العالميّة» لكوتورا وليّو ((L. Couturat et L. Léau) 1903)). وهذه المشاريع طوّرتها جمعيّات مختلفة أو أكاديميّات دوليّة أنشئت لهذا

1 - راجع أورو Auroux, 1983b، عن تاريخ الجمعيّات اللّسانيّة الفرنسيّة. وناقشت مجلّة منبر اللّسانيّين (*La tribune des Linguistes*) التي كان يديرها شخص اسمه كزيمير هنريسي (Casimir Henricy) هي أيضاً إصلاح الرّسم الإملائيّ في الفرنسيّة؛ كان كوتورا وليّو على علم بوجود هذه الجمعيّة وعرضا أعمالها، ص.71-72. وإلى هذه الجمعيّة يعود التفريق بين اللّغات القبليّة (Langues à priori) (أو الفلسفيّة) واللّغات البعديّة (Langues à posteriori) (القائمة على عناصر من لغات موجودة). ورفضت الجمعيّة الصّنف الثّاني الذي سيفضّله كوتورا وليّو اللّذين يعود إليهما فضل إشهار هذا التّميز.

الغرض ودافعت عنها. وناقش المسألةَ أغلبُ كبار اللّسانيّين بدءا بغريم[1] مع الالتزام بها التزاما شديداً، وكذلك كان شأن شوشارت (Schuchardt) في كتابه «اللّغة العالميّة ولغات العالم» (1894). أخيراً، يلاحظ أنّ القرن 19 توصّل إلى نتيجة لم يسبق إليها في التّاريخ اللّساني للبشريّة هي: لغات اصطناعيّة كلّيا أنشأها أشخاص ذوو عبقريّة مّا يحذقون لغات عدّة مثل الأب شلاير(Schleyer) (فولابوك 1880-1879 -Volapük) أو الدكتور زامنهوف (Zamenhof) (الإسبرنتو، 1887) وستستعمل فعلا لغات تواصل. لهذا كانت توجد في سنة 1889، 283 جمعيّة أو ناد للغة الفولابوكيّة منتشرة في أرجاء العالم (حتّى مدن الكاب ومالبورن وسيدني وسان فرنسيسكو)، و25 جريدة مخصّصة لهذه اللّغة (منها سبع محرّرة كليا بالفولابوك)، وبها تكلّم المشاركون في المؤتمر الثالث للمختصين في لغة الفولابوك (باريس، 1889)، [378] وقُدّر عدد المتكلّمين بها بمليون شخص (كوتورا وليّو، *السّابق*). ولا يمكن إغفال هذه الظّاهرة سواء من جهة قيمتها الاجتماعيّة أو تبعاتها العلميّة. ويكفي الجدول التّالي الذي يستعيد اللّغات التي حلّلها كوتورا وليّو لتشكيل فكرة عن هذا الانتشار وعن طابعه الدّولي (لارج، 1985، Large) و(ياغلّو، 1984، Yaguello).

ينبغي أوّلاً اعتبار البعد الاجتماعيّ لهذه الحركة الواسعة. ويضبط تقديم العدد الأوّل من مجلّة «*منبر اللّسانيّين*» أنّ اللّغة العالميّة هي:

> [...] التّكملة الضّروريّة، المحتّمة للسّكك الحديديّة والتلغراف الكهربائي والمعارض الكبرى ولكلّ المكتشفات العلميّة ولكلّ الإبداعات الصّناعيّة في عصرنا.

أي إنّ اللّغة العالميّة ضرورة تقتضيها المعاصرة أي زيادة أدوات التّواصل ومحتوياته والمستهدفين منه. ومن ناحية علم الاجتماع، لن يلحّ المرء بالقدر الكافي على الانقلاب التّدريجي لأشكال التّواصل البشريّ التي شهدها القرن 19 والتي ستبرّر الاهتمامات

---

1 - كان غريم نشر في سنة 1860 برنامجاً لصوغ لغة كونيّة لقي انتشارا واسعاً (مثلاً، Eichhorn *Die Weltsprache*, 1887, p. 80- 15; Moser, *L.c*, p. 20- 24; Couturat et Léau, *L.c*, p. 121- 127). وكان الفقيه اللّغوي الشّهير يرى أنّ اللّغة المجريّة (وهي من بين اللّغات التي يعرفها) هي اللّغة التي حافظت على طرافتها وأنّ دراسة مشتقّاتها (التي هي منطقيّة تقريباً بشكل لافت!) والتّحويلات التي وقعت فيها في السّنوات 1820- 1840 ستكون مفيدة جدّا.

الدّلاليّة والسيميائيّة (انظر القسمين 1 و2 من الفصل الأوّل). خمسون عاما إثر هنريسي (Henricy)، لم يكن لكوتورا وليّو بدّ من المبالغة، من الصّفحات الأولى لتوطئة كتابهما قائلين:

> لا أحد من الناس يدحض اليوم الحاجة إلى لغة دوليّة مساعدة: فهي تفرض نفسها ببداهة وعجلة متفاقمتين بتفاقم تطوّر العلاقات، بجميع أصنافها، بين الأمم المتحضّرة. وإنّه لمن البديهيّ ملاحظة التطوّر غير المسبوق لوسائل التّواصل: فقريبا ستتيسّر الرّحلة حول العالَم في أربعين يوما؛ يبرق المرء (حتّى دون أسلاك) من ساحل المحيط الأطلسي إلى السّاحل الآخر، ويهتف من باريس إلى لندن أو برلين أو تورينو. واستتبعت تسهيلات التّواصل هذه توسيعا ملائما في العلاقات الاقتصاديّة: فالسّوق الأوروبيّة تمتدّ على الأرض كلّها، وأهمّ البلدان المنتجة تتنافس في كلّ بقاع العالم. وللأمم الكبرى مستعمرات في أقاصي الأرض ولها مصالح في أبعد الأقاليم. ولم تعد سياستها منحصرة في الرّقعة الأوروبيّة بل أضحت سياسة استعماريّة و«عالميّة». وهي، لهذه الأسباب، تحتاج أكثر فأكثر إلى التّفاهم والاتّحاد إمّا لمصلحة تجاريّة (اتّفاقيّة بروكسل المتعلّقة بنظام أنواع السكّر) أو لمصلحة معنويّة (الاتّفاقيّة الدوليّة المتعلّقة بتجارة الرّقيق الأبيض).

وفعلاً، شهد النّصف الثّاني من القرن 19 عدداً من الأنظمة المرجعيّة اعتمدتها لجان دوليّة وطبّقتها. سنرى كيف أنشئت «**الألفبائيّة الصوتيّة الدوليّة**» (الفصل 8، القسم 1)، واعتمد المؤتمر الدّولي للكهربائيّين (باريس 1881) **نظام وحدات** السنتيمتر والغرام والثّانية (CGS) ونشره. وشهدت لائحة الكيمياء العضويّة إصلاحا اعتمده المؤتمر الدّولي للكيمياء (باريس 1889) وحقّقته لجنة دوليّة اجتمعت في جينيف في سنة 1892. أمّا **التّصنيف البيبليوغرافي العشري** الذي اقترحه ملفيل ديوي (1873) (M. Dewey) رئيس جمعيّة حفظة المكتبات الأمريكيّين فاعتمده معهد البيبليوغرافيا الدوليّة الذي أنشئ في بروكسل في سنة 1895 لوضع الجرد البيبليوغرافي لكلّ المنتجات الفكريّة في العالم كلّه.

ووضعت لجان أنغليزيّة وفرنسيّة ابتداء من سنة 1856 «**القانون الدّولي للعلامات البحريّة**» الذي اعتمده البلدان في 1864، [379] ثمّ تتالت في اعتماده جميع القوى البحريّة. ويتعلّق الأمر بكتابة رمزيّة دوليّة (*pasigraphie*) أي بنظام يطابق بين رمز واحد وجميع الكلمات المتماثلة في اللّغات المختلفة. ووُضع 18 علما (متمايز لونها ورسمها) توافق 18 حرفا وتمكّن من صوغ عدد من «الكلمات» على قدر التّركيبات الممكنة

بين العلامات [380] التي تركّب، في أقصى الحالات، أربعا أربعا (أي 78.642 كلمة). ويسند إلى كلّ كلمة من هذه الكلمات معنى حسب تصنيف تجريبيّ (رمزا علامتين، مثلاً، يعبّران عن اتّجاهات الرّيح والبلاغات الاستعجالية والخطيرة). وبذلك يسهل أن يوضع في القاموس أيّة علامة وترتبط بالعناصر المكافئة في أيّة لغة كانت. وباستعمال القاموس الوطني يُصدر لكلّ شخص علامات يفهمها كلّ الذين يمكنهم أن يعودوا إلى قاموسهم الوطني الخاصّ.

وكان من الطّبيعي، في هذه الظّروف، لا أن تتكاثر المشاريع فحسب، بل حتّى أن تؤدّي إلى محاولة إنشاء ضرب من الهيئة التعديليّة. ففي 1901/06/17 بُعثت «المفوّضيّة لاعتماد لغة مساعدة دوليّة»: وكان المندوبون الأوائل فيها ممّن عيّنتهم مؤتمرات دوليّة وجمعيّات علميّة انعقدت خلال المعرض الدّولي لباريس في 1900. وانضمّ إلى المفوّضيّة عدد كبير من الأفراد والجمعيّات العلميّة أو من الفروع الوطنيّة لنادي السّياحة (!) (Touring Club). وكان عالم الرّياضيّات الفرنسي ليّو (Léau) الأمين العامّ لهذا النادي، والفيلسوف كوتورا أمين المال. وحدّدت الشّروط اللاّزمة في اللّغة التي سيتمّ انتقاؤها تحديداً واضحاً:

أن تكون صالحة للعلاقات المألوفة في الحياة الاجتماعيّة وللمبادلات التجاريّة وللعلاقات العلميّة والفلسفيّة؛ وأن يكون اكتسابها ميسورا من كلّ شخص تلقى تعليما أساسيّا متوسّطاً، وخاصّة من الأشخاص المنتمين إلى الحضارات الأوروبيّة، وأنْ لا تكون لغة من اللّغات الوطنيّة.

وكان الشّرط الثّالث مسألة سياسيّة محضا، مع احتمال اتّحاد دولي مسالم وعادل (سنعود إلى هذا الأمر). أمّا الشّرطان الآخران فيبيّنان كيف تمّ الانتقال، منذ بداية القرن، من مفهوم اللّغة الكونيّة إلى مفهوم اللّغة الدوليّة المساعدة. وهذا استنتاج استخلصه كوتورا وليّو صراحة من تحليلهما التّاريخي:

[...] كانت مسألة اللّغة الكونيّة تفقد طابعها الفلسفي. لم يعد الأمر يتعلّق بالعثور على التّعبير الملائم لأفكارنا، بل أصبح يتعلّق بأداة عمليّة للتّواصل تماثل لغاتنا وتكون مجرّد واسطة دوليّة» (نفسه، ص. 548).

وبعبارة أخرى، أدّى التّاريخ إلى التخلّي عن اللّغة الكونيّة لفائدة اللّغة الدوليّة. قد يكون كورتون(E. Courtonne) أوّل من استعمل لفظ «مساعدة» لوصف هذه

اللّغة (كوتورا وليّو، المرجع السّابق، ص. 272). ولم يفترض، إذًا، أن تحلّ هذه اللّغة محلّ أيّة لغة قوميّة. وعلينا أن نقيّم إلى أيّ حدّ كان هذا التخلّي عن اللّغة الكونيّة تخليا حقيقيّا، وإذا كانت اللّغة الدوليّة المساعدة أمراً أقلّ فحشاً من المفهوم الأوّل.

Langues artificielles analysées et critiquées par Couturat & Léau, en ce qui concerne le XIX^e^ siècle.

SYSTÈMES A PRIORI

Sudre : *solrésol* (1817)
Grosselin (1836)
Vidal : *Langue universelle et analytique* (1814)
Letellier (1852)
Sotos Ochando (1852)
Dyer : *Lingualumina* (1875)
Reimann : *Langue internationale étymologique* (1877)
Maldant : *Langue naturelle* (1887)
Nicolas : *Spokil* (1900)
Hilbe : *Zahlensprache* (1901)
Dietrich : *Völkerverkehrssprache* (1902)

SYSTÈMES A POSTERIORI

Schipfer : *Communicationssprache* (1839)
L. de Rudelle : *Pantos-dimou-glossa* (1858)
Pirro : *Universal-Sprache* (1868)
Volk et Fuchs : *Wellsprache* (1883)
Courtonne : *Langue internationale néo-latine* (1885)
Steiner : *Pasilingua* (1885)
Eichhorn : *Wellsprache* (1887)
Dr Zamenhof : *Esperanto* (1887)
Bernhard : *Lingua Franca Nuova* (1888)
Lauda : *Kosmos* (1888)
Henderson : *Lingua* (1888) et *Latinesce* (1901)
P. Hoinix : *Anglo-Franca* (1889)
Stempfl : *Communia* (1894)
Dr Rosa : *Nov Latin* (1890)
Julius Latt : *Mundolingue* (1890)
Liptay : *Langue catholique* (1890)
Mill : *Antivolapük* (1893)
Heintzeler : *Universala* (1893)
Beermann : *Novilatiin* (1895)
Puchner : *Nuove-Roman* (1897)
Kürschner : *Lingua Komun* (1900)
Akademi internasional de lingu universal : *Idiom neutral* (1902)

SYSTÈMES MIXTES

Schleyer : *Volapük* (1880)
Verheggen : *Nat Rino* (1886)
Menet (1886)
St de Max : *Bopal* (1887)
Bauer : *Spelin* (1888)
Fieweger : *Dil* (1893)
Dormoy : *Balta* (1893)
Guardiola : *Orba* (1893)
W. von Arnim : *Veltparl* (1896)
Marchand : *Dilpok* (1898)
Bollack : *Langue bleue* (1899)

LANGUES MORTES

Isly : *Linguum Istianum* (1901)
Fröhlich : *Reform-Latein* (1902)

ص [379] اللغات الاصطناعيّة التي حللها كوتورا وليّو ونقادها، في ما يتعلّق بالقرن التاسع عشر

وفي الأصل، مفهوم اللّغة الكونيّة مفهوم معقّد. ويمكن أن يقال إنّه ليس مبنيّا بناء سليما وإنّ هذا البناء السيّئ هو الذي ولّد قضايا نظريّة يصعب حلّها، في حين يسمح التّعقيد بالاعتقاد بأنّنا أحياناً نلامس حلاّ، في حين أنّنا لا نلمس إلاّ وجها من وجوه المسألة. كما أنّ مفهوم الكونيّة نفسه مفهوم مزدوج:

[381] أ) فهي، في المقام الأوّل، توسّعية في جوهرها: لغات البشريّة عديدة (هي كثيرة كثيرة في الحقيقة) والوضع المثالي هو أن تكون لغة واحدة للجميع. وكما سيعبّر عن ذلك شعار فولابوك **الذي يقول:** «Menade bal püki bal» (*لغة واحدة لبشريّة واحدة*).

ب) هي، بعد ذلك، ذات *طبيعيّة قصديّة*: فلغات البشريّة تسمح بالتّعبير عن المعارف. ويُلاحظ، منذ القرن 17، أنّها أضحت تعبّر عن المعارف بشكل تزيد جودته وتنقص (مثلاً، مشاكل الجرد المصطلحي)، والوضع المثالي هو أن تكون *لغة واحدة للتعبير عن كلّ شيء* وأن تكون على هيئة تجعل جودة تركيب عباراتها ضمانا لحقيقتها. وفي الفكر الكلاسيكي (عند ديكارت ودلغارنو (Dalgarno) وويلكنس (Wilkins) يرتبط هذا الشّرط الأوليّ بأنطولوجيا وبمنهجيّة عرفانيّة، حيث يغطّي هذان العنصران ما كان لايبنيتز يسمّيه «*الموسوعة*» حسب مصطلحات استعملها بأمانة كوتورا أوّل كبار المعلّقين عليه.

ولم يبد موضوع اللّغة العالميّة أبداً موضوعاً نظريّا بحتا، إذ يمكن أن ينظر إليه، على عكس ذلك، على أنّه محاولة عالية العقلانيّة لإدراك أقصى درجات الأداء لوظيفة التواصل بين البشر في سياق يتّسم بتزايد عدد البشر الذين عليهم أن يتواصلوا في ما بينهم وعدد المواضيع التي عليهم أن يتواصلوا بشأنها، في نفس الوقت. وتبرز، بسهولة، أربع نقاط يمكن أن تمثل موضوعاً لمحاولة ترفيع الأداء إلى أقصاه:

أ ــ تقليص الزّمن اللاّزم للتعلّم للوصول إلى التّواصل مع أقصى عدد من الأشخاص وذلك بتقليص عدد اللّغات التي يستعملونها.

ب ــ تصحيح أنواع الشّذوذ في اللّغات الطّبيعيّة والتي تعسّر تعلّم اللّغات واستعمالها.

ج ــ حذف «العيوب» التي يكشفها تطوّر العلم الحديث في اللّغات اليوميّة (تعدّد المعنى للّفظ الواحد وعدم دقّة الكلم وانعدام التّطابق بين الأساليب اللّغويّة والتّمثيل العلمي للواقع... إلخ).

د ــ ربط صحّة بناء الملفوظات اللّغويّة بقيمتها في الصدق، أي بعلاقة الملفوظات بتكوّن الواقع.

وتنسجم النّقطتان الأوليان مع الكونيّة التوسّعية، رغم أنّهما قد تدركان بتعميم لغة طبيعيّة تطبق عليها سياسة إصلاحيّة (انظر لاحقاً *الأنغليزيّة الأساسيّة* *basic english*).

وتنسجم النّقطتان الأخريان مع الكونيّة القصديّة. فقد كان موضوع اللّغة الكونيّة، في الأصل (عند ديكارت ودالغرنو أو ويلكنس، مثلاً، انظر المجلّد 2، الفصل 6، القسم 1)، موضوعاً علميّا يهتمّ به قلّة من الباحثين ومن المؤسّسات (الجمعيّة الملكيّة). قد يعتقد المرء أنّ هذا الموضوع العلمي قد أغلق بابه أثناء المناقشات التي أجراها الإيديولوجيّون في «معهد فرنسا» في منعطف القرنين 18 و19. فقد كان دستوت دو تراسي الذي وضع عديد «*المذكّرات*» في المسألة واستعاد خطوطها الكبرى في كتابه في «*النّحو*» (1803) من حرّك هذا الموضوع. ويمكن أن تلخّص البرهنة في أنّ الكونيّة التوسعية مستحيلة لأنّها تتطلّب تثبيت اللّغة وإخراجها من التّاريخ، في حين تستحيل الكونيّة القصديّة لأنّها تتطلّب إدراك اكتمال المعرفة. فالنّتيجة، بالنّسبة إلى دستوت، لا مهرب منها: *اللّغة الكونيّة مستحيلة استحالة الحركة الأزليّة*.

إنّ في هذا الرأي حكما صارماً يصنّف اللّغة الكونيّة ضمن الممنوعات الفكريّة التي - مثلها مثل تربيع الدّائرة- تنشأ من طبيعة الموضوع. ولهذا السّبب فإنّ هذه المحرّمات هي ممّا لا يمكن تجاوزه في جميع الحالات. ورغم هذا يبدو أنّ هذا الحكم، مثله مثل حكم جمعيّة اللّسانيات بباريس، لم يكن ذا جدوى [382] وذلك لأنّه كان هناك مسلك لتقسيم مشروع اللّغة الكونيّة. فقد لاحظ الفيلسوف شارل رنوفيي(Ch. Renouvier) عندما استعاد المسألة (في كتابه: *في مسألة اللّغة الكونيّة في القرن التاسع عشر*، 1855) أنّه ينبغي التّمييز بين النّحو (الذي يمكن تثبيته) والألفاظ التي لا تكتمل ما لم تكتمل الموسوعة. وسيجد كوتورا مهربا من نفس النّوع: «إنّ نقد [دستوت] هذا نقد صارم، لكنّه لا يتّصل إلاّ باللّغات الفلسفيّة» (نفسه، ص. 73، الهامش 7). لذلك ستُهمل الكونيّة القصديّة عند دعاة اللّغة العالمية، على الأقلّ. فكوتورا نفسه وضع نقداً حاذاً للّغات الفلسفيّة (القبْلية) في ادّعائها الوفاء بالوظائف التي يرى أنها ينبغي أن تكون وظائف اللّغة الكونيّة، أي الوظائف التي تؤدّيها اللّغات الطّبيعيّة في المبادلات اليوميّة.

لهذا قد تكون لغة قبلية ما لغة جديدة وبالتّالي لغة يصعب تعلّمها. وقد يصعب علينا أن نجعل منها تعبيراً جيّدا عن أفكارنا و[تشكيلا] «جبريّا لأفكارنا» كما يعتقد ذلك لوتوليي (Letellier) إذ قد يكون ذلك مخالفاً لفكرة عدم اكتمال العلم. لذلك فإنّ الجرود الفلسفيّة التي تدمج التّعريف في اسم الشّيء محكوم عليها بأن تُراجع كلّما تقدّم العلم. تجري اللّغات الفلسفيّة بإقامة جرودها الاصطلاحية على علاقات الجنس والنّوع أساساً، إلا أنّه توجد أنماط مختلفة من التّصنيف جميعها مقبول (علاقات الكلّ بالبعض، والتّصنيفات بالأنساب... إلخ): في نهاية القرن 19 هذه، كانت الصنافة (taxinomie) موضوع دراسات متشعّبة (انظر مثلاً: «**خلاصات في التّصنيف العام**» لدوران دو غرو الذي ظهر في 1899 Durand de Gros, *Aperçus de Taxinomie générale*, Paris, Alcan). وجميع أفكارنا لا تتشكّل بتركيبات متناسقة من الأفكار البسيطة[1]. صحيح أنّنا يمكن أن نتصوّر تفصيلا لمختلف العلاقات، لكننا نسقط تقريباً في ما لا يقبل العدّ: فإذا اعتمدنا على «*استمارة الصّيغ الرّياضيّة*» لبيانو (1895) (Peano, *Formulaire de mathématiques*)، فإنّنا «نحتاج إلى استعمال حوالي مائة رمز مختلف للتّعبير عن الأفكار الرياضيّة وحدها» (المرجع المذكور، ص. 116، الهامش1). وأخيراً يوجد في اللّغات الفلسفيّة عيب يبطلها (نجده في بعض الأنظمة المزدوجة التي تدغم المقاربة *القبليّة* والمقاربة *البعديّة*) وهو تأمين تركيب الألفاظ بواسطة تأليفات رياضيّة:

> لمّا كان كلّ حرف، في الحقيقة، رقما لا غير، فإنّه لا معنى له في ذاته: فلا معنى له إلاّ بالموضع الذي يحتلّه في الكلمة وبالحروف [والحركات] التي تسبقه فيها. فقد تشترك كلمتان في مقطع، وقد تتشابهان حتّى في صدرهما ويكون معناهما مختلفين، لا تربط بينهما علاقة أو تماثل. وهذا مخالف لروح لغاتنا وحتّى لروح كلّ لغة في ما يبدو. وفعلاً، تقوم اللّغة على التّأليف، بالتّواضع وبقدر من الاعتباط يقلّ ويعظم، ولا شكّ، لكنّه تأليف ثابت ومألوف بين فكرة وصوت (ولا ينبغي أن نفهم من الصّوت هنا حرفا بسيطا، وهو ليس - خاصّة- حرفا صامتا أو تأليفا لصوامت، بل **مقطعا** لأنّ المقطع هو العنصر الصّوتي الجوهري). وتعلّم لغة مّا (خاصّة بالأخذ المباشر) هو أساساً تحصيل التّركيبات التي تعطي لجذورها معناها

---

1 - كان كوتورا أوّل كبار المفترين لمنطق لايبنيتز. وهو أوّل من انتبه إلى التحديدات المحايثة لمنطق الأفكار: استحالة التّعبير عن النّفي، وصعوبات بناء علاقة هوية... إلخ. ومنطق الأفكار (الذي ينبغي أن ينبني عليه علم الدّلالة في لغة فلسفيّة بما أنّ الكلمات تعني الأفكار) ليس متناظرا (isomorphe) مع منطق الأصناف. عن هذه المسائل التقنيّة، انظر: أورو، Auroux, 1993.

بشكل يجعل جذرا - مشهودا أو مسموعا- يثير آليّا الفكرة التي يعبّر عنها. لكنّ هذه المطابقة المتجانسة والقارّة بين المعنى والصّوت معدومة في اللّغات الفلسفيّة، وهذا وحده يسمح أن نقرّ أنّ مثل هذه اللّغات ستكون عسيرة جدّا في تعلّمها، إن لم تكن محالة. فتكوينها يتجاهل إذًا القواعد الأساسيّة للّسانيّات ولعلم النّفس» (نفسه، ص.117).

[383] ويبيّن كتاب فردينند هيلبه (F. Hilbe) « **لغة الأرقام، اللّغة العالمية الجديدة على أساس نظام ترقيمي مع عبارات مستقلّة من مليون كلمة أساسيّة ثابتة**»(*Die Zahlensprache. Neue Weltsprache auf Grund des Zahlensystems, mit einem unabhängigen wortsschatze von Millionene unveräandkicher Grundwörter*, 1901) حدود اللّغات الفلسفيّة ذاتها. فهي ليست إلاّ نظاما للتّشفير. وبعد تشفير الأرقام الصّحيحة (بإجراء يجمع بين الحركات والحروف والمقاطع) (يمثّل التّرقيم بالأرقام العربيّة بَعْدُ هذه الشّفرة)، يكفي تشفير المفاهيم بعناصر هذه الشّفرة. فيُطابَق بين الخمسين رقما الأوائل والمقولات الأساسيّة ويحتفظ بالخمسين الموالية لسدّ ثغرات القائمة الأولى. أمّا المفاهيم الأخرى فتحدّد درجة قرابتها من إحدى المقولات [الأساسيّة المرقمة]. لنفرض س رقم المقولة، وج العدد المطابق لدرجة القرابة، فتعطي الصّيغة (ص101+ج) عدد المفهوم بشكل أحاديّ، وبالتّالي تعبيره الحرفي بما أنّ الأرقام مشفّرة. ولا يتعثّر المشروع في المبدإ المجرّد للتّشفير بل يتعثّر في تطبيقه. كيف نختار المقولات الخمسين [الأولى]؟ ثمّ كيف نحدّد درجات التّماثل في المفاهيم الأخرى مع هذه المفاهيم الأوّلية (primitives)، ونحن نعلم أنّه «يستحيل في الغالب أن نجد ترتيبا خطّيا طبيعيّا بين المفاهيم المتفرّعة عن نفس المقولة»؟ ينبغي أن تكون «الألفاظ» في مثل هذه اللّغة اعتباطيّة كلّيا، بمعنى أنّه لا ينظّمها مبدأ ناظم. ولاحظ كوتورا وليّو أنّ هذا يخرق طبيعة هذه اللّغات الطّبيعيّة ذاتها مبرزيْن بلا شكّ ذكاء هذه اللّغات. ويمسّ تحليلهما ما يمكن أن يُسمّى مبدأ **دلاليّة اللّغات الطّبيعيّة** (sémanticité)، أي كونها تجمع بين صوت ومفهوم أو، حسب مصطلحات دو سوسير، بين دالّ ومدلول. وهذا ما سيؤدّي، رغم ذلك، بالمدلول إلى عدم اعتبار شفرة العلامات البحريّة لغة رغم أنّها تشكّل بداهة نظاما سيميائيّا (sémiologique).

وإذا أقررنا أنّ كوتورا وليّو توصّلا، حوالي سنة 1900، إلى نقد متين للجانب القصدي للّغة الكونيّة (في تصوّر يظلّ تصوّر لايبنيتز، رغم ذلك) ليتصدّيا للجانب

التوسّعي، فهل نستطيع أنْ نعتبرهما ممثّلين للرّأي المشترك السائد في عصرهما؟ وبعبارة أخرى، هل تخلّى مبتدعو الحسابات المنطقيّة أو الكتابات الرمزيّة (انظر القسمين 2 و3 من هذا الفصل) الذين لا يذكرهم الباحثان، عن هذا المشروع؟ من جهة أنّهم يدّعون جميعهم أنّهم أتباع لايبنيتز، ينبغي أن نعتبر إمّا أنّهم لم يتخلّوا عن المشروع وإمّا أنّهم ظلّوا يخلطون في هذا الموضوع.

ويمكن القول - بطريقة من الطّرق- إنّ المناطقة قد اعتمدوا ثنائيّة، مثل الثنائيّة التي كان يقترحها رونوفيي (Renouvier)، بين النّحو والألفاظ. واعتماداً على استخدام متغيّرات منذ بدايات الجبر المنطقي، أفلت المناطقة من المهمّة المستحيلة (انظر قبل هذا) المتمثّلة في وجوب إنهاء «الموسوعة»، إذ ستتوفر لهم، انطلاقاً من الكتابة الرمزيّة [إيديوغرافيّة] لفريغه (idéographie de Frege)، لغات شكليّة اصطناعيّة تماماً يحذقون ألفاظها وقواعد تكوينها. وفي هذا أيضاً، يتعلّق الأمر بتجديد تاريخي؛ فإحدى سمات علوم اللّغة خلال القرن الذي نهتمّ بدراسته هي ولا شكّ، اختراع اللّغات الاصطناعيّة. وبانتقاء عدد محدود من الثّوابت المنطقيّة ([384] التي يُقبل أن تُقلّص إلى ثابتتين هما النّفي (négation) والرّبط (conjonction) [1]) ومقولتين (catégories) فقط (هما المفردات والدالات)، بسّط فريغه وراسل (Russell) إلى أقصى درجات التبسيط بنية اللّغة المنطقيّة. ولم يكن كوتورا (Couturat) مصيبا في اعتبار التّجديد عيبا في اللّغة الفلسفيّة. فهذا [التّجديد] كان ضروريّا لأنّه يسمح بتحديد دالة (كالنّفي مثلا) لا تطابق بالضّبط أيّ عنصر من العناصر المماثلة في اللّغات الطّبيعيّة. وكان كوتورا محقّا في ملاحظة التعدّد في العلاقات المفهوميّة الممكنة، على ما سيبيّنه تطوّر «علم الأجزاء» (méréologie) ليسنيافسكي (Lesniewsky) (1916) ضدّ المنطق المجموعاتي (ensembliste). ولكن، إزاء انعدام لغة كونيّة، يمكن أن يكون التّركيب المنطقي كونيّا. وهذا ما تفترضه الأطروحة ذات المنزع المنطقيّ (logiciste) (انظر ص.367) ومحاولات مثل محاولة فيتغنشتاين في « **المقالة المنطقية الفلسفيّة**» (*Tractatus logico-philosophicus*) (1921)، أو الأعمال الأولى لكارناب (Carnap)

---

1 - في سنة 1913، وجد المنطقيّ شفّر (H.M. Scheffer) الحلّ لاستعمال رابط واحد.
(p↓q) = (non p et non q), ↓ ou (p'q) = non (p et q).

«البناء المنطقي للعالم» (Die logische Aufbau der Welt, 1928)، و«التركيب المنطقي للغة» (Die logische Syntax der Sprache, 1934).

ورغم هذا، إذا تابع المرء تطوّر الأبحاث في الأنظمة الشكليّة، لشهد التطوّر التدريجي للنّتائج التي تقوّض أسس لغة كونيّة قصديّة، تقويضا أكثر تجذيرا ممّا فعله ديستوت أو كوتورا. ولنأخذ الفكرة البسيطة القائلة بالتطابق بين نحو لغة ما وحقيقة الملفوظات التي هي قابلة للبناء في هذا النحو (راجع النّقطة (ج) أعلاه). ولنفترض نظاما ما يكون ملائما [النحو لغة كونيّة] ويحتوي على النّفي. فإمّا أنّ المرء لا يستطيع أن يقدّم تعريفا يمكن تكراره للتّعابير السّليمة التّكوين (قد يكون الملفوظ ومعه نفي سليمَ التّركيب أحياناً، وقد لا يكون كذلك أحياناً أخرى)، وإمّا أن النظام يكون نظاما رخوا متقلبا (يمكن أن نشتقّ فيه الملفوظ ونفيه). ونحن نعرف كيف اصطدمت «الكتابة الرمزيّة [المفهوميّة]» (Begriffschrift) عند فريغه (Frege) بالمفارقات التي أشار إليها راسل (Russell) في ما يتعلّق بمجموعة كلّ المجموعات. ولم يجد راسل الحلّ إلاّ في نظريّة الأنماط (types) أي في الفكرة القائلة بوجوب تدريج الأنظمة إلى ما لا نهاية له. بل هناك أكثر من هذا أيضاً. ففي 1931، بيّن غودل (K. Gödel) في القضيّة النظرية الأولى في نظريّاته الكبرى - بعد أن أثبت كمال (complétude) حساب المحمولات- أنّ بديهيّة علم الحساب التي اقترحها بينو (Peano) منقوصة (أي أنّها تحتوي نظريّات صحيحة لا يمكن إثباتها). وفي النظريّة الثّانية من نظريّاته الكبرى، بيّن غودل أنّه يستحيل على البرهنة على اتّساق نظام ما (أي عدم التّناقض فيه) يضمّ علم الحساب، أن تكون من النّظام. وأعلن مجموع النظريّات التي تهمّ ما سُمّي «تحديدات الشكلانيّات» نهاية جميع محاولات اللّيبنيتزيّة الجديدة لبناء لغة كونيّة أو خاصّيات كونيّة: فالنّظام الذي يمكنه أن يقول كلّ شيء عن كلّ شيء هو نظام مستحيل. وذلك لا لأنّ [التشكيلات] الشكلانيّة غير مجدية، بل لأنّها - في نهاية الأمر- لا تغنينا عن اللّغات الطّبيعيّة. وهذا ما يفسّر تطوّر الفلسفة الثّانية لفيتغنشتاين والتّعريف الذي سيعطيه تارسكي (Tarski) للّغات الطّبيعيّة بقوله: إنّها اللّغات التي تكون فيها اللّغاتُ كلّها قابلة للتّرجمة.

إنّ مختلف اللّغات الاصطناعيّة في القرن 19 هي نتاج عصرها، وهي تشهد على درجة مّا من حذق النحو. وليس هناك من حلّ استمراريّ بين بناء لغة اصطناعيّة والممارسة العاديّة للمعرفة اللّغويّة. فالكتّاب يستعملون بكلّ بساطة الفصول القانونية المتداولة

في كتب النّحو. [385] ومثلما يستعيد المقارنيّون مخطّط الأنحاء العامّة ليدرجوا فيه التّاريخ وليقيموا علاقات بين العناصر المتطابقة في اللغات المختلفة، ومثلما يستعمل واصفو لغة مجهولة نفس الشّبكة لمعالجة العناصر الملحوظة، ينطلق «أنصار اللّغة الكونيّة» من مقولات مألوفة لينتجوا العناصر التي تشكّل اللّغة التي اخترعوها. إن اختراع لغة مّا نشاط يتطلّب معارف نظريّة صلبة. وليس القائلون بطوباويّة اللّغة الكونيّة وحدهم من فعل هذا: فقد شهدت اللّسانيّات بعمليّة اختراع لغة تائنسا (taensa) المغالطة الكبرى الأولى في تاريخها. ففي سنة 1880 اقترح شخص يدعى باريزو (Parisot) على المجموعة العلميّة مخطوطا لنحو لغة هنديّة أمريكيّة (التائنسا) ادّعى العثور عليه في أرشيفات قديمة [1]. وأُخذ الاكتشاف مأخذ الجدّ ونوقش في مؤتمر المختصّين في اللّغات الأمريكيّة. وتطلّب الأمر سنوات عدّة ليثبت برينتن (D. Brinton) بحجج داخليّة (بنية اللّغة) وخارجيّة (جغرافيّة) على السّواء، أنّ التائنسا اختراع محض (راجع أورو، Auroux, 1985a). لكنّ هذا لا ينفي أنّ المختصّين في اللّغات الأمريكيّة رأوا فيها في البداية لغة ممكنة). فاللّغات المصطنعة، هي أيضاً، ممكنة بما أنّها وُجدت. ويتمثّل أكبر النّضج في القرن 19 في امتلاك قدر كاف من المعلومات لمعرفة ما تتمثّل فيه تقريباً لغة طبيعيّة ما، حتّى إذا كانت هذه المعرفة تبدو أحياناً معرفة ضئيلة التماسك عندما تتعلّق بضروب الكلام الأجوف (انظر القسم الموالي من هذا الفصل). يُضاف إلى ذلك أنّ هذه المعرفة تنحصر، في حالة اللّغات المصطنعة، في معرفة اللّغات الأكثر تداولا في أوروبّا. وتتّفق المناويل المقترحة في نقاط مشتركة عديدة وقد يكون وصفها كلّها مرهقا، ويمكن أن يُكتفى بالتّأليف الذي عرضه كوتورا وليو في خلاصة دراستهما (السابق، ص. 551-556):

> ستتخذ الألفبائيّة ألفبائيّة اللّغة اللاّتينيّة أساساً لها، وينبغي لها أنْ لا تضمّ إلاّ أصواتا بيّنة يسهل نطقها على الشّعوب الأوروبيّة كلّها. وعلى القواعد النحويّة أن تتسم، عامة، بقيمة كونيّة مطلقة (بلا شذوذ).
>
> ستحتوي على أداة تعريف. وتبدو أداتا التّنكير والتّبعيض غير لازمتين؛
> يكون التّمييز في الجنس طبيعيّا ولا يُعلَم إلاّ عند الضّرورة؛

1 - «ملاحظات عن لغات التائنسا» *مجلة اللسانيات والفيلولوجيا المقارنة* عدد 13، ص.166-186.
« Notes sur les langues des Taensas », *Revue de Linguistique et de philologie comparée*, n°13, p.166-186.

تكون علامة الجمع واحدة في جميع الكلمات التي تتّخذ هذا التّصريف، وإذا أعربت فالإعراب واحد لجميع الكلمات التي تقبل الإعراب، ويقتصر على حالتين (الرّفع والنّصب)، وتعوّض الكلمات الأخرى بأدوات؛ وستلزم الصّفات (adjectifs) صيغة ثابتة في الجنس وربّما أيضاً في العدد (لكن ينبغي تنويع الصّفات المستعملة أسماء ويبدو مفيداً أن تتنوّع الصّفات التي تصلح مسندا أي خبرا (attribut).

وينبغي أن تصاغ درجات الدّلالة تحليليّا (باستعمال الظّروف (adverbes)) وبطريقة موحّدة؛

تستعار أسماء العدد البسيط من اللاتينيّة وتكون أسماء العدد المركّب منتظمة (العشرات تسبق الآحاد دائما). وتشتقّ أسماء العدد بانتظام من أسماء العدد الأصليّة؛ وتكون الضّمائر مماثلة للصّفات المطابقة لها؛ وتشتقّ أدوات التملّك من الضّمائر الدّالة على الأشخاص التي تقلّد فيها قدر الإمكان ضمائر اللّغة اللاّتينيّة. ويعقد تلازم شكليّ بين الصّفات والضّمائر والظّروف المتطابقة في المعنى.

أما تصريف [الأفعال] فيكون تصريفا قياسيّا منتظما دون تغيّر بسبب العدد والشّخص [المتكلّم والحاضر والغائب]، وقد تكون الأزمنة الثّلاثة الرّئيسيّة تحليليّة، وتصاغ الأزمنة المركّبة الأخرى والمبنيّ للمجهول صياغة تحليليّة باستعمال الفعل المساعد الدالّ على الكينونة (être)، وتُشتقّ الظّروف من الصّفات؛ وتكون حروف الجرّ والعطف مبنيّة ومبسّطة قدر الإمكان؛

[386] ويستحسن أن تميّز اللّغة شكليّا بين أقسام الكلام (التي يشار إليها بعلامات تلحق آخر الكلمة (désinences) أكثر ممّا يشار إليها بقواعد الطّول والبنية التي قد تعطّل استعمال كلمات عالميّة)؛ ومن المحبّذ في ما يبدو أن يكون التّركيب حرّا (إذا باستعمال [المفعول] المنصوب) لأنّه يفضّل - غالبا- استعمال الاستفهام بأداة استفهام خاصّة على قلب [رتبة] الفاعل؛ ولا تستعمل الأزمنة والجهات (modes) إلاّ في المعنى [الذاتي] المحايث للجملة؛ ومن المشكوك فيه وجوب استعمال الجهة الافتراضيّة [subjonctif].

ومن وجهة نظر عامّة، يتعلّق الأمر ببساطة بقائمة المسائل التي نوقشت في شأن مختلف اللّغات الأوروبيّة منذ أواسط القرن 17. والأمر الوحيد المخصوص هو الحرص على الانتظام الذي هو، في نهاية الأمر، شأن عاديّ. أمّا غير هذا، حيث ما لوحظ ذلك، فتبدو متغيّرات (paramètres) التّنويع، وبالتّالي الاختيارات الممكنة التي يحقّقها المستعمل عشوائيّة جدّا. لَمَ يفْضُل اعتمادُ أداة [للتّعريف أو التّنكير] عدمَ اعتمادها؟ ولم تفضل الأداةُ الوحيدة الأدواتِ الكثيرة؟ لَمَ تفضيل النمط التّحليلي على النمط التّأليفي؟ وفيمَ ينحطّ ترتيب الكلمات باعتباره وَسْماً نحويّا عن استعمال «الحرف والأداة» (particule) أو العلامة الإعرابيّة؟

إنّ رفع التّواصل إلى أقصى الدّرجات (راجع النّقطة أ- أعلاه) يفهم بكلّ يسر من جهة الكمّي عند وجوب الانتقال من اللّغات كلّها إلى لغة وحيدة، لكنّ اللّغات ليست عديدة فقط بل هي مختلفة. وانطلاقاً من هذا يفترض التحوّل من المتعدّد إلى المفرد القدرة على تحديد تغيير نوعيّ. وفي هذا السّياق نعثر على حماقات كانت تشاع، مثل هذه الملاحظة:

> لن يقدر أنغليزيّ ما على تصوّر صوتيّات صحيحة وعالميّة بسبب نطقه الكريه الذي عوّدته عليه لغته. (السابق، ص.79).

ويفترض اختيارُ لغة مصطنعةٍ مساعدةٍ، إذا كان اختيارا عقلانيا، القدرةَ على إبراز معيار موضوعيّ يمكّن من تصنيف الإجراءات المختلفة التي تقعّد بها اللّغات، نحويا، مضامين متماثلة. وقد يفترض وجود مثل هذا المعيار أن ليس للّغات نفس القيمة في قدراتها التّعبيريّة. ويصعب على مثل هذا التّفاوت اللّغوي (الذي لا يتعارض مع اللّسانيّات التطوّريّة في القرن 19) أن يقوم أبداً على أسّ واقعي: فكلّ متكلّم يرى رؤية الواثق أنّ لغته هي الأقدر من غيرها والأيسر. ثمّ إنّ هذا التّفاوت اللّغوي، علاوة على ما سلف، لا يتلاءم مع فرضيّة الاعتباط اللّغوي التي ستترسّخ شيئاً فشيئاً مبدأً من المبادئ الأساسيّة في دراسة اللّغات في بداية القرن العشرين.

ومثلما بيّنا، تمثّل المفردات اللّغويّة أعوص المشاكل في تصوّر لغة كونيّة بما أنّ هذه النّقطة هي التي استعملت في الحكم على اللّغة الفلسفيّة. واقترح كوتورا أن تتّخذ المفردات اللّغويّة باعتماد مبدإ *العالميّة* الذي يتمثّل في استعارة الكلمات من لغات حيّة شتّى. ونتبيّن في هذا الاقتراح أساس اللّغات *البعدية* ذاته: إذ يعود اختراعه إلى إنشاء لغة كريولية. ولهذا نفهم سبب تعاطف شوشار (Schuchardt) الذي كان مع آدم (L. Adam) أحد اللّسانيّين الأوائل الذين درسوا اللّغات الكريولية (انظر القسم 5، الفصل 5)؛ فوجود هذه اللّغات يثبت جيّدا أنّ تقاطع اللّغات عند نقطة واحدة أمر ممكن. ويعالج تقرير[1] اللّجنة التي عيّنتها «**الجمعيّة الفلسفيّة الأمريكيّة**» (*American Philosophical Society*) في سنة 1887 لتقييم [لغة] الفولابوك (Volapük) والذي حُرّر

1 - «Report of the Committee appointed, Oct. 21 to examine into the scientific value of the Valapük, presented to the American Philosophical Society », *Nature*, 1888, t. XXVIII.

تحت رئاسة بريتتون (D. Brinton) المختصّ في اللّغات الأمريكيّة (وهو العالم الذي كشف المغالطة في [لغة] التاتنسا) هذه المسألة معالجة صريحة. فاللّهجات الفئويّة العالميّة [387] النّاجمة عن الحاجة (لغة مشتركة lingua-franca؛ أنغليزيّة هجينة pidgin english,) هي «لغات خليط»؛ واللّغة الأنغليزيّة ذاتها «لهجة فئوية ذات نوع مُعْلَم» (marked type). واعتبر أصحاب التّقرير أنّ شرطا أساسيّا من الشّروط هو أن تكون مادّة اللّغة العالميّة وشكلها مقتبسين من الرّصيد الآري ممثّلا باللّغات الستّ الأكثر أهمّية (وهي بالتّرتيب: الأنغليزيّة والفرنسيّة والألمانيّة والإسبانيّة والإيطاليّة والروسيّة). ولم يتردّد المقرّرون في دعم اختيارهم بالقول «إنّ الشّعوب الآريّة في طليعة التحضّر وإنّ اللّغات الآريّة هي المعبّرة عن ذلك».

أمّا كوتورا وليّو فهما أكثر اعتدالا، إذ يريان أنّ مبدأ الدوليّة لا ينطبق انطباقا «عقلانيّا» إلاّ على الدوليّة الأوروبيّة، التي ينبغي «أن تقدّر، بأشدّ الصّرامة وأبلغ الإنصاف، بالنّسبة إلى كلّ اللّغات الأوروبيّة، على قدر أهمّيتها». ومن بين اللّغات الأكثر أهمّية ثلاث منها غالبة وهي الألمانيّة والأنغليزيّة والفرنسيّة؛ أي إنّ اللّغة الدوليّة يمكن أن تكون لغة كريوليّة تبنى من لغات القوى العظمى الثلاث التي تتقاسم العالم. ويقترح كوتورا وليّو أن تعتمد الكلمات المشتركة بين جميع اللّغات الأوروبيّة في المقام الأوّل، ويبرّر النّحو المقارن مكانتها:

> نتوصّل إلى هذا التصوّر [القائم على أنّه] لا ينبغي أن تكون اللّغة الكونيّة لغة مخترعة، وعلى أنّها موجودة بالقوّة بعدُ في اللّغات الأوروبيّة، لمجرّد كون أصل هذه اللّغات واحدا وأنّها تعكس العلم ذاته والحضارة ذاتها» (نفسه، ص. 548-549).

واعتمد الباحثان غالبا على معرفة تاريخ اللّغات الأوروبيّة. ومن ذلك، هذا النّقد لتكوين ألفاظ لغة «بازيلنغوَا» (*Pasilingua*) لبول شتاينر (P. Steiner) أوّل مؤلّف طبّق مبدأ الدوليّة، لكن مع اعتماد اللّغة الفرنسيّة ممثّلة للّغات الرّومانيّة، واللّغة الأنغليزيّة والألمانيّة على السّواء ممثّلتين للّغات الجرمانيّة:

> اعتماد الأنغليزيّة أساساً للألفاظ خطأ لسانيّ، نظراً إلى أنّها ليست لغة أوّلية وإلى أنّ الجذور محرّفةٌ فيها كثيراً أو قليلاً. ويستحسن اتّخاذ الجذور الرّومانيّة في صيغتها اللاّتينيّة والجذور الجرمانيّة في صيغتها الألمانيّة. لذلك أن تكون الأنغليزيّة لغة

خليطا (رومانيّة جرمانيّة) هو أبعد من أن يمنحها الأولويّة التي يعطيها الكاتب إيّاها، وينبغي استبعادها موردا للجذور (نفسه، ص.290).

وبين سنتي 1896 و1897 بعث ماكس وارن (M. Wahren) في مدينة هانوفر مجلّة عنوانها «*Linguist*» (اللساني) هدفها مناقشة مفتوحة لمبادئ اللّغات المصطنعة المختلفة، ولم يصدر منها إلاّ 14 عددا. وينبغي تصوّر طوباويّة القرن 19 وهو ينقضي وفجر القرن العشرين وهو يطلّ على أنّها نفس الصّورة المعكوسة لإيديولوجيّة نهاية قرننا [العشرين]. فمن ناحية، نحن نرى جمعيّات دوليّة تسمح - في الوفاق والسّلم (قصرا على أوروبّا في الحقيقة)- بتشجيع لغة مساعدة مشتركة بين الإنسانيّة جمعاء، ومن ناحية أخرى يصاغ مفهوم «الحقّ اللّغوي» الذي يهدف إلى المحافظة على اللّغات الأقلّية، خاصّة في الدّول التي تفرض دساتيرها لغة موحّدة: الائتلاف من ناحية والاختلاف من ناحية أخرى. لم يكلّل مشروع الائتلاف بالنّجاح. وإذا انطلقنا من لغة فولابوك (Volapük)، أوّل لغة مساعدة تكلّمها فريق ذو بال، واجهنا سعة تنوّع اللّغات الهنديّة الأوروبيّة. وبين سنتي 1887 و1907 تولّد عن الفولابوك ما لا يقلّ عن عشر لغات هي: البلطا(balta, 1887) والإسبرنتو (esperanto, 1887) والفولابوك الجديدة (1887) والسبلن (spelin, 1888) والدل (dil, 1893) والفلتبرل (veltparl) والدلبوك (dilpok, 1898) واللّغة المحايدة (idiom neutral, 1898) واللّغة الأوروبيّة (lingua european, 1907) واللّغة المحايدة المعدّلة (idiom neural reformed, 1907).

[388] واتّسمت إنتاجيّة لغة الإسبرنتو بوفرة عالية فتجاوزت اللّغة الأصليّة: إذ ظهرت الإسبرنتو المعدّلة (1894) التي ألهمت الإيدو (ido) (كوتورا، 1907) واللّسان المحايدوالبيريو ((Perio, 1904 واللّغة الدوليّة (1905) والأكسلسيوريو (ekselsiorio,1906) والأولاّ (ulla,1906) والمندلينغفو (mondlingvo, 1906) والأنتيدو (antido) أو اللنغو الدوليّة (lingwo internaciona, 1907) والميز فويو(mez-voio, 1908) والرومانيزات (romanizat, 1908) والرومانال (romanal, 1909) وصيغتان للإسبرنتو المعدّلة (1910) واللاتينيّة الإسبرنتو (1911) ولغة الأدلفنزال (lingw adelfenzal, 1912) وتعديل جديد للإسبرنتو (1912) والأوروبيو (europeo, 1914) والنيبو (nepo, 1915) والهوم إيديومو (hom idyomo, 1921) والايسبيدو (espido, 1923) والنيو (neo, 1937). وكان ريمون دو سوسير، نجل اللّساني [الشهير]، اقترح

في 1919 لغة الاسبرنتيدا (esperantida) التي ستتولّد عنها بعد عشر سنوات الإسبرنتو الجديدة، ثمّ في 1942 الإسبرنتوII. وليست لغة الايدو (ido) أقلّ شأنا: الدوتالنغوي (dutalingue, 1908) والرومانيزات(romanizat, 1908) والإيطاليكو (italico, 1909) والايسبيرنتو (ispirantu, 1909) والأديوفيلو (adjuvilo, 1910) والاسبرنتو الجديدة (nuv-esperanto, 1910) والإيدو اللاتينية (latin-ido, 1911) والأونيسال (unseal, 1923) واللّغة الفيديرالية (idiome federale, 1923) والإيدو الأفنسيت (ido avancit, 1925) والإسبيريدو (esperido, 1925) والكوسمن (cosman, 1927) والنوفم (novam, 1928) والمنديال (mundial, 1930).

أمّا اللاّتينيّة الخالية من التّصريف (latino sine flexione) التي وضعها بيانو (Peano, 1902) فستفرّخ أكثر من اللاتينيّة نفسها: الإنترلنغوا (interlingua, 1903) والبرفيكت (perfect, 1910) وشبه اللاتينية (semi-latin, 1910) والسنبْلو (simplo, 1911) واللاتينية الجديدة (novi latine, 1911) ولوغي اللاتينية الجديدة (nov latin logui, 1918) واللاتينولوس (latinulus, 1919) والإنترلنغوا المعدلة (interlingua réformé, 1922) والأونيلنغوا (unilingual, 1923) والموناريو (monario, 1925) والبانلينغوا (panlingua,1938). كان اصطناع لغات دوليّة عملا نشيطا جدّا في السّنوات التي سبقت الحرب العالميّة الأولى، واستؤنف بنفس الشدّة في السّنوات العشرين ورافق ذلك بعث عصبة الأمم (1924). وكان هذا التّكاثر هو فشل المشروع ذاته. ولم يكن لهذا التّوالد مبرّر لغوي حقيقيّ. ولا يمكن أن يعود فشل الفولابوك، مباشرة، إلى عيوبه التّكوينيّة مثلما لاحظ ذلك شوشارت (Schuchardt). ذلك أنّه «لو أدرجته حكومات أوروبّا مادّة تعليميّة إجباريّة في المدارس العموميّة، لكان مصيره مضموناً رغم جميع المشاريع الأفضل منه» (بمناسبة فولابوك، 1888، *Auf Anlass des Volapüks*). ولم يخالف مؤلّفو اللّغات المساعدة أيّ مبدإ أساسيّ في التّنظيم اللّغوي للإنسانيّة، لكنّهم أهملوا قانونا أساسيّا في تنظيم المجتمعات الإنسانيّة: فطوباويتهم تتمثّل أساساً في أنّهم اعتقدوا أنّه يمكن اجتثاث العنف من التّاريخ. ونحن نرى، اليوم، أنّ اللّغة المساعدة التي ترسّخت ليست لغة

تختلف عن لغة دولة من الدّول التي كانت قائمة، ولا يعود انتصارها إلى السّلم وإلى الوفاق الكونيّ، لكنّه يعود، كما الأمر في اللّغة اللاّتينيّة، إلى انتصار الإمبرياليّة»[1].

وينتمي مخترعو اللّغات الدوليّة إلى جميع الفئات الثقافيّة. كان كوتورا (الذي ندين له بالأبحاث الأولى عن مخطوطات لايبنيتز وبأطروحة عن اللاّنهائي) وبيانو (Peano) (الذي ندين له بنظام للرموز والعلامات المجردة في علم الحساب) دون سواهما جامعيّين متميّزين من الطبقة العليا. وكان المدرّسون (من الطبقتين الأولى والثّانية) كثرا. وقد درّس عديدهم النّحو أو اللّغات: سودر (J-F. Sudre) ولوتيليي (C.L.A. Letellier) والأب بونيفاسيو سوتوس أوشندو (B. Sotos Ochando) معلّم أبناء الملك لوي فيليب اللّغة الإسبانية)؛ وكان دو رودال (L. de Rudelle) أستاذاً للّغة في المدرسة المتعدّدة التّقنيات في لندن وفي معهد لويس لو لغران؛ وكان شتاينر (P. Steiner) أستاذاً في معهد مدينة سافرن وهاينزلر(E. Heintzeler) في معهد مدينة شتوتغرت، وبيرمن (E. Beermann) في مدينة نوردهاوزن (Nordhausen). أمّا باور(G. Bauer) فكان أستاذ رياضيّات في مدينة أغرام (زغرب [حاليّا]). [389] وساهمت في المغامرة فئة جديدة من العاملين في البحث العلمي تفاقم عددهم على امتداد القرن، منهم: ملداني (E. Maldani) المهندس المدني، ونيكولا (A. Nicolas) طبيب البحرية، ويوليوس لوت (J. Lott) ضابط المدفعيّة السّابق، وهو رئيس محطّة القطار في فيّنا؛ وهيلبا (F. Hilbe) الموظّف الملكي، ودورموا (E. Dormoy) مهندس المناجم الأوّل، وروزا (D. Rosa) عالم الحيوان، وليبتاي (A. Liptay) وكان طبيب البحريّة الشيليّة والملحق البحري في فرنسا، وزمنهوف (Zamenhof) وكان طبيبا أيضاً. ولم يغب رجال الدّين عن المشروع: فقد كان شلاير (J-M. Schleyer) كاهنا في أبرشيةٍ قرب مدينة كونستنس وحصّل في 1794 لقب «الحاجب السرّي للبابا» (camérier)، ممّا رفع مخترع لغة الفولابوك إلى درجة «السيّد الأسقف» (Monseigneur). وهناك استثناء هامّ: لقد كان ليون بولاّك (L. Bollack) مجرّد تاجر. لا شكّ أنّ في فكرة بناء لغة دوليّة ضربا من الهوس، وقد يعود ذلك إلى المكانة التي يرجوها المخترع باختراعه. ويعبّر تاجرنا عن ذلك بسذاجة قائلاً: ستسمّى اللّغة الزّرقاء (بلون السّماء)

---

1 - انظر فيليبسن، الإمبريالية اللسانية، منشورات جامعة أكسفورد، 1992.
R. Phillipson, *Linguistic Imperialism*, Oxford University Press, 1992.

بْلاك (bolak) باسم مخترعها. ويشير كوتورا وليّو، وهما أكثر تحفظا، إلى «المشاغل البشريّة» لجميع هؤلاء العلماء الذين يضحّون بأوقاتهم ومالهم (كان أغلبهم ينشر على الحساب الخاصّ ويوزّع كرّاساته مجّانا) من أجل مصلحة الجميع. ويبدو أنّ الإسبرنتو نشأ عن مشروع شاب بولندي عادي (ولد زمنهوف Zamenhof في مدينة بيلوستوك Biolostok)، وكان قد ابتدع لغة للتّواصل مع رفاقه في المعهد، ولمّا لم يجد ناشرا لكرّاسه الأوّل قرّر أن ينشره على الحساب الخاصّ تحت الاسم المستعار د. إسبرنتو «مخاطرا في هذه المغامرة بمآل مشروعه ومستقبله طبيبا وبمصير عائلته».

ولم تضمّ «الأكاديميّة الدوليّة للّغة الكونيّة»، التي نجمت عن مؤتمرَيْن دوليّين للمختصّين في لغة الفولابوك (1887 و1889) والتي شجّعت اللّغة المحايدة (idiom neutral) تحت إدارة فلدمار روزنبرغر (Woldemar Rosenberger) مهندس السّكك الحديديّة الروسيّة في سان بترسبورغ، ضمن أعضائها لسانيين معترفاً بهم.. ولم تنجح الجمعيّة الفلسفيّة الأمريكيّة - بعد أن انتقدت الفولابوك- في دعوتها الجمعيّات العلميّة إلى التّفكير [في الموضوع]. وجاء ردّ الفعل الأساسيّ من الجمعيّة الفلسفيّة اللندنيّة: كان ألكسندر إليس (A. J. Ellis) نائب الرّئيس فيها نصيرا للفولابوك وحرّر تقريرا لدعمها ضدّ الانتقادات الأمريكيّة. لم ينتج اللّسانيّون المحترفون لغات عالميّة؛ إلاّ أنّهم رسموا الإمكانيّات النظريّة فيها، مثلما فعل غريم أو برنتن (Brinton) («أهداف اللّغة العالمية وسماتها»، ***أعمال الجمعيّة الأمريكيّة لتقدّم العلوم***، 89&18، جزء 36 *Proceeding of the American Association for the Advancement of Science*, 1889, t.XXXVI) أو أنّهم دعموا بعض المشاريع. ودرس بريآل الأمين العامّ للجمعيّة اللّسانيّة بباريس (زال الحظر من القانون الأساسيّ في 1876) المسألة بحذر في مقال في «***مجلّة باريس***» (*Revue de Paris*) عن «اختيار اللّغة الدوليّة» (1901/7/15، ص. 245). ويشترك اللّسانيّون الذين ناصروا اللّغات الدّوليّة في سمات موحدة بينهم: فهم يهتمّون بالنّحو الكونيّ مثل يسبرسن (Jespersen) (اللّغة المحايدة) في كتابه «***فلسفة النّحو***» (*The Philosophy of Grammar*, 1924)، ويهتمّون بلسانيّات اللّغات الكريوليّة، مثل شوشرت؛ أو أنّ وضعيّتهم الجغرافيّة تهمّشهم نسبيّا في الإنتاج العلمي في أوروبّا، مثل بودوان دو كورتني (B. de Courtenay). أمّا لسانيّو مدينة لايبزتش، أي النّحاة الجدد الذين أعلوا النّموذج المقارنيّ إلى أوجه، فعارضوا المشروع معارضة كلّية. وأصدر بروغمن (Brugmann) ولسكيان (Leskien) في 1907 كتيّبا بعنوان

«في نقد اللّغة العالميّة الاصطناعيّة» (390]. (*Zur Kritik der Künstlichen Weltsprache*)]
واللّغة العالميّة فكرة طوباويّة لأنّه يستحيل أن تظلّ على هويّتها الأصليّة (هذه إحدى اعتراضات دستوت). فلغة الإسبرنتو التي قد يكون عديد أصواتها سيّئ الاختيار، لن تصمد، علاوة على ذلك، أمام الحاجة إلى أن تستعمل فيها اللهجات. من ذلك، مثلاً، أنّ أواخر الصّيغ الفعليّة ستصل إلى التّداخل في ما بينها ممّا سيؤول إلى عدم الانتظام والإبهام الدّلالي كما هو الشّأن في اللّغات كلّها. وكان كوتورا وليّو قد أجابا، مقدّما، على هذا الاعتراض الذي كان بريآل أثاره. فليس على اللّغة الدوليّة أن تكون لغة حيّة، أي مستعملة في الكلام؛ لذلك لن تكون خاضعة لنفس عوامل التّحريف والتّغيير. فاللّغات الأدبيّة هي بعْد أمثلة عن اللّغات المصطنعة. والألمانيّة الرّاقية عند قوته وشيلر هي أساساً لغة مكتوبة نحتها الكتّاب ولم يتكلّموها أبدا. وطول استعمال اللاتينية استعمالاً علميّا يثبت إمكانيّة وجود مكانة للغة مساعدة. يضاف إلى هذا أنّ المرء إذا انشغل باختلافات النّطق بين من قد يتكلّمون باللّغة الدوليّة، فإنّه تكفي الإشارة إلى ما تتيحه الكتابة الصوتية (phonogramme) التي يمكن أن تحفظ الصّوت المنطوق مثلما تحفظ الكتابةُ اللّغةَ[1].

وكان النّحاة الجدد يرون أنّ اللّغة جنس يكاد يكون طبيعيّا ويتطوّر آليّا بفعل القوانين الصوتيّة الضّروريّة. فتاريخ اللّغات ينمو دائماً وهو يتفرع، ولو كان الأمر على خلاف ذلك فإنّ النّموذج الشّجري الذي يعيد رسم سلالتها يصبح لاغيا وتغدو القوانين الصوتيّة بلا معنى. ونحن، منذ نظريّات الأمواج لشميت (J. Schmidt) (انظر الصفحة [243] [حسب ترقيم الصفحات في الأصل]) وحتّى الجغرافيا اللّسانيّة لجيليرون (Gilliéron) (انظر الصفحة [243] [حسب ترقيم الصفحات في الأصل])، نعلم أيضاً أنّ اللّغات يمكن أن تلتقي (اللّغات الكريوليّة) وأنّ الحدود بينها ليست بيّنة مثلما هي بيّنة بين الأجناس الطّبيعيّة وأنّ القوانين الصوتيّة لا تفسّر كلّ شيء. فرفض اللّغة الدوليّة ليس موضوع توافق ولا نتيجة برهنة علميّة لا نزاع فيها. ودحض إمكانيّة المشروع أو القبول بها هما، ببساطة، كاشف جيّد للتّناقضات النظريّة في لسانيات المرحلة التاريخيّة (راجع القسم 1 من الفصل السّابع) وللاختيارات العلميّة التي اتّخذها مختلف اللّسانيين.

---

1 - كوتورا وليّو (نفسه، ص. 567) وهما ينقلان تبادلا عن الكتابة الصوتيّة بين زمنهوف Zamenhof ومجموعة من الاسبيرنتيّين من مونريال.

وهناك عنصر نظريّ أساسيّ قد يستغرب القارئ الحديثُ عدم التطرّق إليه. فلا شكّ أنّك لاحظت ما كان عليه مبدأ اللّغات الخاصّة (pasigraphies): يتعلّق الأمر بإقامة تطابق بين عنصر ما وعدد غير محدّد من العناصر المفردة في عدد كثير غير محدد من اللّغات المختلفة. وبعبارة أخرى، فإنّ تغيير لغة ما ليس إلاّ تغييراً في قائمة من الكلمات، فاللّغة هي بالأساس إذًا قائمة بالكلمات. ولم يخضع هذا المبدأ أبداً للمراجعة. وانتقد كوتورا وليّو الطّابع *القبليّ* لدى القائلين باللّغة الدوليّة وناقشا اعتباطيّة قوائم الكلم لديهم والاشتقاقات التي تتيحها، لكنّهما لم يدحضا البتّة مبدأها ذاته. وموقفهما موقف مميّز إزاء لوتوليي (Letellier). فقد قسّم هذا الحروفَ الأبجديّة بين حروف نحويّة وحروف جذريّة (أي أنّها تدخل في تكوين المعجم). وانطلاقاً من هذا، ألحق بكلّ تصريف أو كلّ كلمة نحويّة رمزا: (g) خاصّية الفعل، و(l) علامة الصّيغة الدّلالية (indicatif) و(e) علامة الماضي الدّائم، و(a) علامة ضمير المتكلّم المفرد،... إلخ. وهكذا، فإنّ تصريف فعل الكينونة (être) مع ضمير المفرد (المطابق لفكرة الفعل عموماً) هو (je suis) (gla). وللحصول على أيّ فعل مسند إلى ضمير المتكلّم المفرد في الصيغة التّصريحية يكفي إقحام علامة جذعه بعد حرف (g) المتصدّر. وليس للغة لوتوليي تركيب، [391] وهو يفترض وسْم كلّ عنصر نحوي في كلّ لغة، وعندما تعترضه عناصر جديدة في لغة جديدة، يضيف رموزا جديدة. ولاحظ كوتورا وليّو ببساطة أنّ هذا يعني إقحام ألفاظ كلّ لغة في اللّغة العالميّة. واقترح لوتوليي - في انسجام مع آرائه- أن يستعمل ترميزه لتعلّم جميع اللّغات وحتّى لفهمها («*طريقة الكلمة النظرية النحويّة*» *Méthode du mot théorique grammatical,* 1870). ويرى كوتورا وليّو بكلّ بساطة أنّ الفكرة غريبة لأنّ هذا سيجعل اللّغة الدوليّة بلا فائدة. ولم يخطر ببالهما لحظة واحدة أن يقولا إنّ اللّغات الدوليّة مستحيلة، فكأنّهما لا يعيان النسبيّة اللغويّة. صحيح أنّ المسألة لم تطرح إلاّ بمناسبة نزاع سريع (وسرّي) بين آدم (L. Adam) وبرنتن (Brinton) في خصوصيّة اللّغات الأمريكيّة الهنديّة[1]. ولن يصبح الموضوع مهمّا إلاّ مع فورف (B. Whorf)، لكن منذ [ظهور]

---

1 - يرى برينتن أنّ سمات اللّغات الأمريكيّة الهنديّة دقيقة دقة كافية، لا لوضع تصنيف نوعيّ حصري بل لتحديد جنس بشري أمريكي (راجع كتابه الصّادر في 1891، *الجنس الأمريكي، تصنيف لغوي ووصف أناسيّ للقبائل الأصليّة في شمال أمريكا وجنوبها*.
(*The American Race. A Linguistic Classification and Ethnographic Description of the Native tribes of North and South America*).

النظريّة السوسيريّة في القيمة اللّسانيّة (ترتبط القيمة الدّلاليّة لعنصر مّا بالكلمات التي تحيط به في المعجم) سيتبيّن أنّ اللّغة ليست قائمة من الكلمات وأنّ اللّغات المصطنعة الدوليّة لغات مستحيلة.

1. CHEMISTRY

CXXXI.—THE DETERMINATION OF UNSATURATED AND AROMATIC HYDROCARBONS IN LIGHT OILS AND MOTOR SPIRITS[1]

By Alexander Bernard Manning

In the course of a systematic examination of the various products of carbonization of coal at different temperatures and in different types of retort, the problem arose of determining the composition of the light oils obtained. The study of these light oils, which have a boiling range of *ca.* 80-170°, throws considerable light on the processes occurring during carbonization, and is of importance also as affecting the utilization of the refined oils as motor spirits. In analysing light hydrocarbon oils of this character, it is sufficient for most purposes to determine the relative proportions of unsaturated, aromatic, naphthene, and paraffin hydrocarbons. It is evident that, if a method for such a determination is once established, a more complete knowledge of the composition of the oil is readily attained by applying the method to suitably chosen fractions of the original oil.

Details of typical methods which have been used for the analysis of light oils will be found in papers by, *e.g.* Egloff and Morrell (*J. Ind. Eng. Chem.*, 1926, 18, 854), Kattwinkel (*Brennstoff-Chem.*, 1927, 8, 853), and Brame (*J. Inst. Pet. Tech.*, 1926, 12, 48 ; Brame and Hunter, *ibid.*, 1927, 13, 794). Such methods usually depend on observing the successive losses in volume when the oil is shaken (*a*) with a reagent which absorbs the unsaturated but not the aromatic hydrocarbons, and (*b*) with a second reagent which absorbs the aromatic but not the saturated

1 Printed from the *Journal of the Chemical Society*, 1929.

40

1. CHEMISTRY

CXXXI—PROCESS FOR GETTING THE AMOUNTS OF UNSATURATED[1] AND AROMATIC* HYDROCARBONS IN LOW-BOILING AND MOTOR PETROLS.

In the process of working on the different substances formed when coal is coked* at different temperatures* and in different sorts of heating apparatus, it became necessary to get an analysis* of the low-boiling petrols present. A knowledge of these liquids, which have a boiling range of about 80-170°, is of great help in the discovery of the processes taking place in coking, and is important in connection with their use as motor petrols after fraction-distillation.* To get an analysis of low-boiling petrols of this sort, it is only necessary, for most purposes, to have the ratio of unsaturated, aromatic, naphthene* and paraffin* hydrocarbons. It is clear that when we have a process for doing this, it will be possible to get a more complete knowledge of the make-up of a petrol by using the process on a selection of fractions from it.

Details of the chief processes which have been used for the analysis of low-boiling petrols are given in papers by, for example, Egloff and Morrell (*J. Ind. Eng. Chem.*, 1926, 18, 854), Kattwinkel (*Brennstoff-chem.*, 1927, 8, 853), and Brame (*J. Inst. Pet. Tech.*, 1926, 12, 48 ; Brame and Hunter, *ibid.*, 1927, 13, 794). Such processes are commonly dependent on observation of the series of losses in volume when the petrol is well mixed (*a*) with a reagent for the absorption* of unsaturated but not aromatic hydrocarbons, and (*b*) with a second chemical for the absorption of the aromatic but not of the saturated hydrocarbons. In order not to have

1 Negative qualifier from 'Saturation.'

41

[392] يبدو أنّ نهاية الثّلاثينات [من القرن العشرين] شهدت توقّفا في إنتاج اللّغات المساعدة الدوليّة. وهو توقف يوازي تطوّراً كبيراً في الدراسات في التّحاليل الشكليّة (نظريّات التحديد خاصّة، لكن أيضاً صوغ الأنحاء المقوليّة[1]. ويصعب تأويل أسباب

وهذا الموقف هو الذي كان مبرّر مسلكه في مسألة لغة تانتسا. وكان آدم (Adam) معارضا له معارضة تامّة. «يودّ السيّد برينتن أن يحفر بين اللّغات الأمريكيّة ولغات العالم القديم هوّة لا تتخطّى: المنطق ليس واحدا في ضفّتي المحيط الأطلسي». «في الإدراج في بعض اللّغات الأمريكيّة»، مجلّة اللّسانيّات والفيلولوجيا المقارنة، عدد 19، 1886، ص 349.

(« De l'incorporation dans quelques langues américaines », *Revue de Linguistique et de philologie comparée*, n°19, 1886, p.349).

1 - كان هاسرل عرض في كتابه «البحث الرابع في المنطق» (*Quatrième recherche logique*) فكرة «نحو خالص أو فلسفي». فاستخرج «أشكالا أوّلية للرّبط» للعبارات التي تنتمي إلى

ذلك. فمن ناحية، تواصل تتبع الهدف نفسه لكن باستراتيجيات أخرى. فقد اقترح أوغدن[1] (C. K. Ogden) (تلميذ ليدي ويلبي) استعمال صيغة مبسّطة للّغة الأنغليزية هي» «اللغة الأنغليزيّة الأساسيّة»، (basic english) (انظر ص.[391]).

[ص391]

وهذا يعني أنّ التفكير الغالب تركّز في تعليم اللّغات الطّبيعيّة.وطوّر الفيلسوف نوراث (O. Neurath) وزملاؤه في حلقة فينّا الذين كانوا يشتغلون بوضع موسوعة موحّدة للعلوم، لغة بصريّة كونيّة[2] (ISOTYPE, 1936)، أي شيئاً شبيهاً بما نراه اليوم في إشارات التّوجيه في المطارات الدوليّة. ويبدو أنّ اللّسانيّين كانوا أكثر اهتماما بسياسة اللّغات الطّبيعيّة، مثلما فعل ذلك، مثلاً، أعضاء حلقة براغ. ومن ناحية أخرى، أسهم تأثير سوسير والتّشكّل التّدريجي للمناهج البنيويّة، ولا شكّ، في صرف الاهتمام عن قضايا اللّغة الكونيّة. ورغم ذلك لم يتعلّق الأمر بنهاية الحركة التي

نفس الصّنف. وطوّر المنطقي البولندي ليسنيافسكي(S. Lesniewski) نظاما شكليّا يصف كلّ الأصناف بصنفين اثنين من الأوّليات (ج= جملة، ن= اسم) يرتبطان بدالة هي كسر:

Pierre tremble = S	بيار يرتعد = ج
Pierre = n	بيار = ن
Tremble = s/n	يرتعد = ج/ ن (يتّخذ ن ليعطي ج).

وطبّق ايدوكيفيتس (K. Ajdukiewicz) في كتابه (Die syntakkische konnexität, 1936) هذه الشّكلانيّة في تحديد الصّوغ الجيّد لعبارة ما.

1 - وله أيضاً مساهمة في تقييم جدوى اللّغة الكونيّة. (*نزع البلبلة اللغوية، مع استعراض الراي المعاصر في مسالة اللّغة الكونيّة*، 1931).

Debabelization : with a Survey of contemporary opinion on the Proble of a Universal language, 1931, London.

2 - النّظام الدّولي لطباعة الصّور التربويّة (*International System of Typographical Picture Education*) مطمح نوراث (Neurath) هو الاستجابة لحاجيات لغة عالميّة من أجل سلم الشعوب وتكوينها. راجع:

« Isotype the question of an International Language »,

الصادر ضمن (*International Picture language* (Trench, Kegan Paul, 1936)

وأعادت جامعة ريدنغ (Reading) سنة 1980 طبع مؤلف نوراث (*International Picture language*)

ستشهد تجدّدا ملحوظا نحو أواسط الخمسينات[1]: فسينشأ عن لغة الإسبرنتو لغات الاسبرنتويشو (esperantuisho, 1955)) وعن الإيدو ستنشأ السيتسال ((sintesal 1956)) وكسمولنغو (1956) (Kosmolinguo) وعن اللّغة البينية لبيانو (Peano) ستنشأ لغة العالم (1956) (mondi Lingue). ولنكتف بالتّذكير أنّ المختصّين الأوائل في التّرجمة الآليّة، في هذه الفترة، كانوا يهتمّون بـ«لغة تكون «*مَدَارا*» (*langue pivot*)، وأنّ كتاب «*الأبنية النحويّة*» لشومسكي (1957) اقترح برنامجاً للنّحو الكونيّ يقوم على التّقنيات المستعارة من اللّغات الشكليّة.

ويشعر المرء بالحيرة إزاء هذا التحرّك الليبنيتزي الجديد الواسع نحو اللّغة الكونيّة الذي شهده القرن 19. ولا مهرب من طرح التّساؤل عمّا إذا كان العلماء خرقوا بعض القواعد الأساسيّة للّغة أو تجاهلوها وعن موقفهم بالنّسبة إلى مشاريع مثل مشاريع الأنحاء الكونيّة أو اللّغات المدارات. ولنقرّ بأمر معقول كان دوما هدف النّحاة وهو أنّ لغة طبيعيّة ما يمكن أن تتفرّع إلى عدد من المكوّنات. ولنطرح أسئلة بسيطة هي:

أ - هل توجد مجموعة من العناصر (ل.ك ـLU) (لغة كونيّة) يمكن إسقاطها إسقاطاً تناظريّا على كلّ مجموعة من مجموعات عناصر اللّغات لغة$_1$، لغة$_2$، لغة$_3$... لغة$_ن$؟

ب - هل توجد إسقاطات بين كلّ لغة من مجموع اللّغات (ل $_ن$) متى أخذت زوجاً زوجاً؟

لنفترض س (ل.ك) هي مجموع المجموعات الفرعيّة المسموح بها في (ل.ك) (أي الجمل المركّبة تركيباً سليما في ل.ك). ولنفترض بنفس الطّريقة المجموعات س (لغة$_1$)، س(لغة$_2$)،... س(لغة$_ن$).

ويمكن أن تطرح أسئلة جديدة هي:

ج - هل يوجد إسقاط تناظري من س (ل.ك) على س (ل$_1$)... إلخ؟

د - هل توجد إسقاطات بين كلّ مجموعة من س (ل$_ن$) تؤخذ زوجا زوجا؟

هـ - هل توجد مجموعة (مجموعات) فرعية من العناصر في س (ل.ك)، يمكن فيها لكلّ واحد من س (ل$_ن$) أن تكون له صورة؟

---

1 - انظر مونرو دومان: كتاب في *اللّسانيّات البينيّة العامّة والخاصّة*، 1960.
M. Monnerot- Dumaine, *Précis d'interlinguistique générale et spéciale*, 1960, Paris.

يميل المرء إلى الإجابة بالإيجاب على السّؤالين (ب) و(د): إذ توجد قواميس من ناحية، وترجمات من ناحية ثانية. وحتّى إذا قبلنا باستحالة قياس اللّغات (لا توجد ترجمة ممتازة)، فإنّنا نقبل تساوقها (يترجم الإنسان حسب مقدرته). [393] وعن السّؤال (أ) تدفعنا نظريّة القيمة اللّسانيّة إلى الجواب بالنّفي. ولن نجد الحالة التمثيليّة 1، بل الحالة 3. وهذا ما يجعل أنظمة الكتابة الكونيّة (pasigraphies) مستحيلة. ونفهم معارضة النّحاة الجدد للّغة الكونيّة من جهة أنّهم يفكّرون بمنطق علم الأنساب، أي - تقريبا-[1] بما يماثل المثال 2. وتبعا لهذا ينبغي الجواب بالنّفي على المسألة (ج). وينجم عن الجواب الإيجابيّ على السّؤال (د) أنّ كلّ لغة يمكن أن تترجم في أيّة لغة أخرى. لذلك، يمكن أن نتّخذ أيّ لغة منها لغة مرجعيّة، ولِمَ لا تكون لغة مصطنعة إن توفّرت فيها كلّ الخصائص الماثلة في اللّغة الطبيعيّة. ونفهم أنّ اللّسانيّين قبلوا مشروع اللّغة العالميّة المساعدة إذ لا شيء في ذاته يحول دونه، مثلما يدلّ على ذلك وجود لغة الإسبرنتو. فهي تطابق تطابقا ممتازا التّرقية القصوى للتّواصل: لترجمة العدد ن من اللّغات (ن- n) زوجاً زوجاً، نحتاج إلى العدد (ن X ن) من الإجراءات الترجميّة، ولترجمة عدد ن من اللغات إلى لغة واحدة لن نحتاج إلا إلى ن إجراء. لكن، لا تتوفّر لدينا أيّة طريقة عقلانيّة لاختيار هذه اللّغة أو تلك على أسس لسانيّة لتكون لغة مرجعيّة (كلّ ما يمكن قوله عن لغة مصطنعة هو أنّها لغة أو أنّها ليست لغة).

وسيكون للغة المدار (*langue pivot*) لدى المختصّين في التّرجمة الآليّة ركيزة أقوى من هذا: فالإجراء الذي يحوّل من اللّغة (أ) إلى اللّغة المدار، والإجراء الذي يحوّل من اللّغة المدار إلى اللّغة (ب) يجب أن يكونا إجراءين قابلين للانعكاس انعكاساً كاملا. وتعني قابلية الانعكاس هذه أنّه إذا كانت جملة ($أ_1$) في اللّغة (أ) تترجم بالجملة ($ب_1$) في اللّغة (ب)، فإنّ التّرجمة التي تنطلق من الجملة ($ب_1$) تؤدّي إلى ($أ_1$) في اللّغة (أ). يبدو أنّنا لم ندرك هذا المستوى من الانعكاس، وما زالت انعكاسيّة سلاسل التّرجمة (حتّى عند تقليصها إلى سلسلتين اثنتين) فرضيّة بعيدة عن الاحتمال. فاللّغة المدار أمر يبدو أقلّ واقعيّة من اللّغة المساعدة العالميّة.

1 - لسنا إزاء إسقاطات بما أنّ لكلّ عنصر من العناصر في البداية ليس له عنصر يناظره في مجموع عناصر النّهاية.

ويتعلّق السّؤال (هـ) بالتّركيب وبالنّحو الكونيّين. ونعرف أنّنا نستطيع حصرهما في لغات شكليّة (ل.ش – LF) وكان مشروع كرناب (Carnap) يعود إلى تصوّر أنّ لكلّ جملة في كلّ لغة طبيعيّة صورةً على الأقلّ في اللّغة الشّكليّة التي بناها. وإذا اتّبعنا الحقيقة المقرّرة التي ترى أنّ اللّغة الطّبيعيّة هي لغة يمكن أن يترجم إليها كلّ ما هو في غيرها من اللّغات، فعلينا أن نقرّ، على العكس، أنّ كلّ قضيّة في اللّغة الشّكليّة هي التي لها صورة في كلّ جمل اللّغات الطّبيعيّة. وليس في هذا حرج على الأنظمة المنطقيّة: [394] إذ لها مقابلاتها في اللّغة الطّبيعيّة لكنّها لا تلتقط مجموع الدّلالات (أو الخصوصيّات) التي تعبّر عنها هذه اللّغات.

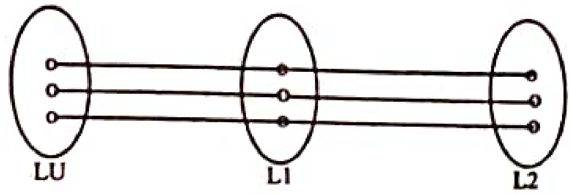


Fig. 1

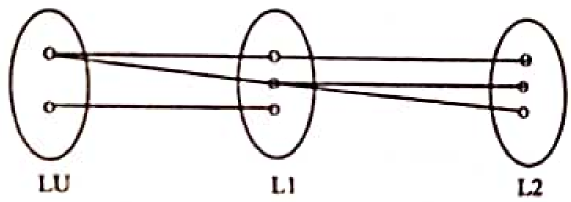


Fig. 2

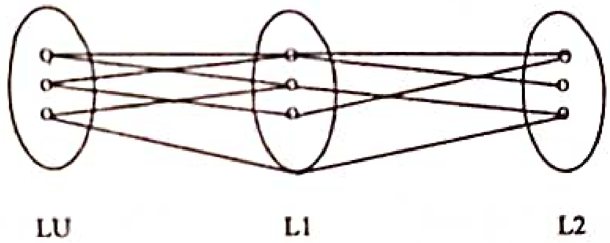


Fig. 3

والمسألة مختلفة بالنّسبة إلى النّحو الكونيّ، ذلك أنّ النّحو لا يكون كونيّا إلاّ إذا كان، ضرورة، لكلّ جملة في كلّ لغة صورة في اللّغة الشّكليّة التي يبنيها. وإنّها لمسألة ما زالت محلّ نقاش إلى اليوم وهي: هل إنّ نحوا كونيّا هو نحو ممكن؟

ولم تتوصّل الأنحاء المقوليّة الأولى التي اقترحها أيدوكيفتس (Ajdukiewicz) في سنة 1936، أي بالضّبط في نهاية الفترة التي نهتمّ بها، إلى اليوم إلى تمثيل كامل للبنية النحويّة للغة مّا، كاللّغة الفرنسيّة. وكانت الأنحاء التوليديّة (1957) تعتبر وجود النّحو الكونيّ أمرًا مضموناً. لكنّ المرء يصطدم سريعاً بمشكل يماثل ما واجهته اللّغات المساعدة الأخرى: إن وجدت إجراءات متماثلة (مثلاً، الحالات الإعرابيّة أو الحروف) فلا بدّ من اختيار أحدها. في البداية، ظلّ النّحو الكونيّ في [مستوى]

عموميّات فقيرة (ليس فيها أيّ علم للصّرف). وبعد ذلك، أضعف شومسكي موقف هذا النّحو: هناك عناصر ماثلة في كلّ اللّغات وأخرى ليست كذلك. ولأنّ الكونيّة تقبل متغيّرات مختلفة، فإنها تتوقّف عن أن تكون توزيعيّة، وتقتصر على تجميع التنوّع.

وقد يبعث استحضار اللّغة الزّرقاء للسيّد الكريم بولّاك (Bollack) على الابتسام، لكن لا شيء يدعو إلى اعتباره أكثر سخفًا من هذا النّجم في معهد ماستشوست للتكنولوجيا (MIT) الذي دافع في 1994 عن وجود لغة ذهنيّة كونيّة، بلا لبس، صريحة في منطقها، خالية من الضّمير العائد (anaphore) ومن الإشاريّات (deixis) والتّرادف (synonymie)[1]. وواجه أصحاب اللغات المصطنعة والمناطقة الذين حلّلنا أعمالهم أعوص مشكلة فلسفيّة في علوم اللّغة. فمسألة الكونيّة بالنّسبة إلى اللّسانيّات كمسألة اللاّمحدود اللامتناهي بالنّسبة إلى علوم الرّياضيّات. وبقطع النّظر عن [مظاهر] ضعف الفئتين المحتمل في حلّ هذه المسألة الفلسفيّة، فإنّنا ندين لهؤلاء بابتذال الممارسة التي تتمثّل في بناء لغات. وعلى ضوء ما نراه اليوم فإنّ نجاح الكونيّة أكبر في حال اللّغات الشكليّة أو لغات البرمجة ممّا هو في أدوات التّواصل البشريّة.

1 - بنكر، غريزة اللّغة، 1994، الفصل 3. - S. Pinker, *The Language Instinct*, 1994, chap 3.

القسم الخامس:

مسألة الخطاب الأجوف

جان -جاك كورتين

(Jean-Jacques Courtine)

[397] في السّنوات الأخيرة من القرن، في جينيف، استدعي تيودور فلورنوا (T. Flournoy) أستاذ علم النّفس التّجريبي في الجامعة مختصّا غير معهود حضوره لفحص حالة غريبة هي الأخرى: حالة هيلين سميث، الوسيطة الروحيّة الشهيرة في أوساط الوسطاء الرّوحانيّين في جينيف: هيلين سميث تهذي بخطاب أجوف و«تتكلّم باللغات» (parle en langues) [1]. أمّا الاختصاصيّ فلم يكن طبيبا ولا طارد أرواح شرّيرة، بل كان لسانيّا: دُعي فردِيند دو سوسير مساندا، لكفاءاته في معرفة اللّغات الشرقيّة. كان عليه إذًا أن يستنسخ جزءا من الهذر الذي تتغنّى به الوسيطة الروحيّة خلال مرحلة من مراحل المشي أثناء النّوم في دورتها «الهنديّة». وكان إنشادا باللّغة «السنسكريتية في القرن 14» (هكذا). وبعد ذلك طلب منه أن يجيب عن السّؤال: هل هي لغة سنسكريتيّة أم لا؟

---

1 - كانت هيلين سميث واسمها الحقيقي إليز مولر Elise Muller تتكلّم ستّ «لغات» أو سبعا من اختراعها من بينها لغة «مريخية» ولغة «سنسكريتية» حيّرتا فطنة مجمع من العلماء جمعتهم جنيف في السّنوات الأخيرة من القرن 19. وخصّص لها تيودور فلورنوا في سنة 1900 الكتاب الأولى الذي كان يمكن أن يكتب في هذه المسألة، نتيجة ملاحظة مستمرّة ومتحمّسة دامت سنوات عنوانه: «*من بلاد الهند إلى كوكب المرّيخ. دراسة في حالة يقظة في النّوم مع كلام أجوف*»، باريس، ألكان (أعيد طبعه، باريس، لو سوي & جنيف، سلاكتين، 1963).
Dès Inde à la planète Mars. Etude sur un cas de somnambulisme avec glossolalie, Paris, Alcan (réed. Paris, Le Seuil, Genève, Slaktine, 1963).
عن هذه المسألة انظر أيضاً خاصّة: سيفالي (Cifali, 1983 a, 1983 b, 1985) وفلورنوا(.
O. Flournoy, 1986, *Leopold et Théodore*, Neuchâtel, La Baconnière).

كانت هذه هي المرّة الأولى التي تتعرض فيها اللّسانيّات للخطاب الأجوف، برعاية علم النّفس التّجريبي النّاشئ في مواجهة حالة للتوسّط الرّوحاني. دُعي فرديناند دو سوسّير إلى هذه الحصّة باعتباره خبيرا عليه أن يميّز بين الصّحيح والخاطئ في ظاهرة لسانيّة يُعتقد أن فيها خداعا، عن وعي أو عن غير وعي. ولا شكّ أنّ هذا السّؤال أثار في اللّسانيّ اهتماما جادّا. فحتّى قبل حضور حصّة [الهذر] راسل دو سوسّير فلورنوا مراراً وقدّم له معلومات عن احتمال تصديق تكلّم هيلين باللّغة السّنسكريتيّة، محدّدا بعض المقاطع لكنه لم ينبه، في أغلب الحالات، إلاّ إلى سلاسل من المقاطع المبهمة التي لا صلة لها بلغة بلاد الهند العريقة. وبدا سوسّير متردّدا ومنخرطا في اللّعبة مستغربا من أنّ هيلين تكلّمت بالسّنسكريتيّة وهي لغة نبيلة للرّجال ولم تتكلّم لغة البراسيت،(prâcit) اللّغة العاميّة التي تستعملها النّساء (فلورنوا، *السابق*، ص.297)[1]. [398] إلاّ أنّه يستنتج في النّهاية أنّ الأمر ليس إلاّ «مقاطع ترِد شذر مذر» وضربا من «شبه السنسكريتيّة التي رغم كونها ليست غريبة كلّيّا عن لغة البرهمانيين، لا يمكن أن تكون إلاّ صورة مزيّفة منها:

> في السّؤال هل كان كلّ هذا يمثّل اللّغة السّنسكريتيّة، ينبغي بديهيّا الجواب بالنّفي. يمكن فقط القول: أوّلاً، إنّه مقاطع تساق شذر مذر فيها، بلا شكّ، سلاسل من ثمانية مقاطع إلى عشرة مقاطع تعطي جزءا من جملة ذات معنى [...] ثانيا، إنّ المقاطع الأخرى، ذات الطّابع المبهم ليست البتّة مقاطع ذات خاصّية مناقضة للسّنسكريتيّة (فلورنوا، 1900، ص.303).

وفعلاً، يلاحظ دو سوسير أنّ هذه السّلاسل تتّسم بغلبة حركة (a) وهي تفوق أربع مرّات كلّ حركة غيرها في اللّغة السّنسكريتيّة. لكنّ هذا يعني أنّه إذا أنشئت سلاسل من المقاطع التي تحتوي على حروف مختلفة مع هذه الحركة، يصعب تجنّب إنتاج «كلمات» من السّنسكريتيّة. وستفاجئ خاصّية أخرى في هذه «اللّغة» سوسّير وفلورنوا وهي: أنّ الحرف فاء (f) ـــ وهو معدوم في السّنسكريتيّة ـــ معدوم أيضاً في المخترعات اللّغويّة للوسيطة الروحانيّة. من أين تأتّت لهيلين سميث هذه المعرفة بوقائع بنيويّة في السّنسكريتيّة، حتّى إن كانت معرفة بسيطة؟ لعلّها تعود إلى مؤلّف في نحو

---

1 - تودوروف،. نظريات *الرمز*، ص.323-338، باريس، لو سوي، 1977.
T. Todorov, *Théories du symbole*, p.323-338, Paris, Seuil, 1977.

اللّغة السّنسكريتيّة اطّلعت عليه على عجل ثمّ نسيته وطفت ذكراه السّائبة في إنتاج الهذر: هذا هو الشّرح الذي انتهى العالِمان إلى اعتماده.

ولمزيد تخصيص لهجة هيلين سميث «الهنديّة»، انبرى سوسّير إلى عمل غريب: وضع نصّا لاتينيّا في ظاهره، خاوياً من المعنى العامّ وهو مجموعة من «كلمات» بعضها قابل للتّشخيص وبعضها مبتدع استعملت فيه أصوات اللّغة اللاّتينيّة مع تقليص حروفها وحركاتها وإهمال الرّوابط النّحويّة. وهذا النّصّ القصير شبه اللاّتيني الذي صيغ ردّا «لاتينيّا» دقيقاً على «السّنسكريتيّة» التي ابتدعتها الوسيطة الروحانيّة هو أثر اللّقاء الأوّل بين اللّسانيّات والخطاب الأجوف. وتبعاً له، لا بدّ إذًا من طرح السّؤال التّالي: كيف يُفسّر هذا الاهتمام من اللّسانيّات بالخطاب الأجوف، بقدر أكبر ممّا قد يقتضيه العلم أو العقل؟ كيف يفهم الانبهار الواقع على كلّ هؤلاء المختصّين في اللّغة والفكر بالمنتوجات اللّغويّة من هذيان هذه الوسيطة الرّوحانيّة وقد أخذتها رعدة من يمشي في نومه؟

وهذا السؤال جدير بالطرح خاصّة أنّ فضول سوسير لم يكن الفضول الوحيد الذي أثير: إذ لم تتوقّف اللّغات التي تتكلّمها هيلين عن إثارة الحيرة في اللّسانيّين. فبعد سنة من صدور كتاب فلورنوا، وصف المختصّ في اللّغات الهنديّة الأوروبيّة فكتور هنري (V. Henry) في كتابه «*اللّغة المرّيخيّة*» (1901) (*Le langage martien*) [1] لغة أخرى من لغات هيلين. كان مقصده أن يثبت قطعيّا أنّ الاشتقاق التّأثيلي «للغة المرّيخ» من الفرنسيّة، وعرضيّا من الألمانيّة والمجريّة: إذ عاشت هيلين، المولودة لأب متعدّد الألسنة، في سياق هذه اللّغات. والرّهان كبير بالنّسبة إلى فكتور هنري، إذ كان يأمل أن يجد في اللّغة المرّيخيّة تأكيدا لأطروحته التي كان ناقشها في سنة 1896 في كتابه «*التّناقضات اللّغويّة*» (*Les antinomies linguistiques*) القائلة إنّ الإجراءات المستعملة في التطوّر التّأثيلي للّغات هي إجراءات لاواعية (بويش، Puech, 1988).

1 - هنري (1901)، اللّغة المريخية دراسة تحليلية لنشأة لغة في حالة خطاب أجوف عند المشي في النوم.

Henry, V. (1901) *Le langage martien. Etude analytique de la genèse d'une langue dans un cas de glossolalie somnambulique*, Paris, Maisonneuve; réédité par J.L. Chiss & Chr. Puech, Didier, 1987.

إلاّ أنّ التصوّر المسبّق السّاعي إلى أن تُشرح جميع المولّدات اللّغويّة المرّيخيّة بالاشتقاق التّأثيلي أدّى به سريعاً جدّا إلى تصوّر اشتقاقات مستحيلة [399] بالقياس إلى التّأثيل، تخرج عمّا يسوّغه علم التأثيل، في عمليّة إرجاع مدلول إلى مدلول آخر تستدعي أبنية اللّغات الثّلاث وكلّ الموارد البلاغيّة للكناية (métonymie) والاستعارة (métaphore) والتضادّ (antonymie) والتّجانس الصّوتي (homophonie) والتعبير الكيّس [الظّريف] (mot d'esprit): فعلم التأثيل، وقد تملّكه الكلام الأجوف، بدا فجأة مهدّدا، هو ذاته، بأن «يتكلّم باللّغات»، الفرنسيّة والألمانيّة والمجريّة والمرّيخيّة متداخلة[1]. وسيبرّر فكتور هنري هذا ويعتذر عنه في مؤلّفه. وتوحي محاولته التي أعقبت ملاحظات سوسّير مجدّدا بأنّه يمكن أن يحدث أحياناً ضرب من «تلوّث» علوم اللّغة بهذا الكائن المفرد الذي يمثّله الكلام الأجوف. ويوحي هذا التلوّث بأنّ رابطا غريباً يمكن أن يتجلّى فجأة بين موقفي اللّساني وصاحب الكلام الأجوف اللذين يبدو كلّ شيء مفرّقا بينهما.

إلاّ أنّ اللّسانيّات عزفت منذ ذلك الوقت عن الكلام الأجوف. ويبدو أنّ لقاء دو سوسّير وهيلين سميث وما أبداه مؤسّس اللّسانيّات المعاصرة من الاهتمام به لا تتجاوز قيمتها، في أقصى الحالات، النّادرة في تاريخ الاختصاص. وهي ظاهرة نادرة

1 - يمكن الحكم على هذا من خلال هذه الأمثلة التي تختلف في إمكان حدوثها أو إمكان استحالتها: يتأتّى [لفظ] المريخية (*épin*) الذي يعني «وردة» من هذه الكلمة (rose) بالكناية، و(*abada*) الذي يعني «قليل» من الفرنسيّة (abondant) بالمعنى العكسي، و(*nazère*) الذي يعني «خدع» من الفرنسيّة كالتّالي: (tromper= trompe (+ er))، وtrompe بمعنى الأنف (بالاستعارة) = من الألمانيّة (rase) (بالتّرجمة) (nase (+ er) = nazère)، وتشرح العبارة المريخية (*tizine*) بمعنى «يوم غد» كالتّالي: اللفظة الفرنسية demain (تعنى يوم غد لكنها قد تعني في النطق بدان) = بدان (بلعب على الألفاظ المشتركة في نفس الأصوات) = 10) dix doigts أصابع بالمجاز). الفرنسيّة dix = tiz في المجريّة (ترجمة)؛ tiz + iné (بإلحاق مريخي موحّد علامة الجمع) = tiziné. وسيتوّج فكتور هنري تحليله بفرضيّة عن إسقاط (f) في السنسكريتيّة كما في اللغة المريخية والذي حيّر سوسير وهي أنّ: ما يميّز لغة المرّيخ هو أنّها تُخفي أصلها أي بادّعاء أنّها من المرّيخ في حين أنّها فرنسيّة مزيّفة. وسيتعلّق الأمر إذًا بالنّسبة إلى صاحب الخطاب الأجوف بحماية ملفوظه من كلّ شبه مع لغته الأصليّة وتجنّبها بعناية قدر الإمكان؛ وبأن ينسى، مقدّما، الحرف الذي هو عنوان هذه اللّغة فالحرف الذي يتصدّر اسمها هو الفاء في فرنسية (f- français). وفضحت اللّغة المريخيّة أصلها بالسّكوت عنه. ويمثل هذا النّكران عند هنري الدّليل القاطع على صحّة هذه الاشتقاقات وعلى ما فيها من الغموض في الغالب.

يجب تُطوى مع الجناس المنقوص (anagrammes) في خانة ميل أستاذ جينيف المفرط إلى الغرائبيّ. لكنّ هذا العزوف النّظريّ قد لا يُشرح بندرة المعطيات التّجريبيّة فرغم أنّ طبّ الأمراض العقليّة اللّغوي لم ينتج منذ ذلك الوقت حالات نموذجيّة تماثل حالة الوسطية الروحانيّة في جينيف، فإنّ «الكلام باللّغات» أضحى ممارسة لغويّة شائعة في سياقات دينيّة شتّى مع تصاعد التّجديد الكاريزمي «الخمسيني الجديد» (neo-pentecôtiste) في ستّينات قرننا [القرن العشرين].

لكن سُجّل استثناء بارز لهذا العزوف النّظريّ: فقد كان في رومان جاكبسون فضول سابق إزاء الكلام الأجوف ذكّر به مراراً[1]. ذلك أنّه كان منذ سنة 1914، زمن حلقة موسكو اللّسانيّة، تناقش مع كلبنيكوف (Kelbnikov) في القوانين الداخليّة لحالات الكلام الأجوف المسجّلة في القرن 18 عند الطّائفتين الرّوس – الخليشتيKhlysty – وفي النّسيج الصّوتي للرُّقى السحريّة غير المفهومة. وسيعبّر لاحقاً عن كبير الاهتمام الذي تكتسيه، لديه، حالة هيلين سميث والعمل المشترك الذي أنجزه فلورنوا وسوسّير في شأنها.

> «هذا مثال ممتاز للتّعاون بين علماء النّفس واللّسانيّين، ويفترض أن يُحتذى وأن يوحي بأبحاث جديدة في مجال التّحليل البنيوي للمظاهر الفرديّة والهذيان في الكلام الأجوف» (ص. 1980b, 262).

---

1 - انظر جاكوبسن، 1962، كتابات مختارة، المجلّد 4، لاهاي، موطون- *Selected Writings*
(« Retrospect » postface aux Études Epiques slaves, trad Fr;
« Glassolalie », *Tel Quel*, 1966, 26, p. 3- 9.
- (1980 a) *Dialogues avec K. Pamorska*, Paris, Flammarion, p. 13, 94.
- *La charpente phonique du langage*, Paris, Minuit, p. 257- 262).
ولاحظ جاكبسون عناصر قارّة في اللّغة الغريبة لهؤلاء الأنبياء المنتشين وهي: الخاصّية الانتقائيّة والمكرّرة في الأصوات المستعملة، والتّوزيع المنتظم للحركات والحروف، وتكرار المجموعات الحرفيّة الغريبة عن اللّغة الروسيّة والتي تبرّر التّعبير الذي كان يستعمله المنتمون إلى الطّائفة للتّعبير عن «هبة اللّغات»: أي الكلام «باللّغات الأجنبيّة». ولاحظ، من جهة أخرى، عدداً من المتشابهات بين هذه الملفوظات الجوفاء والكلمات الغريبة في أغاني الأطفال وتعاويذهم، ونفس الميل إلى الفونيمات النّادرة وبعض السّلاسل الصوتيّة. وأشار جاكبسون أنّ ملفوظات الخليستي (khlysty) سهلة المقارنة مع الخطب الجوفاء لدى الخمسينيّين الأمريكيّين في الوقت الحاضر. كما أشار إلى إمكانيّة وجود مبادئ كونيّة كلّية للخطابات الجوفاء يمكن صوغها اعتماداً على قدر كبير من البيانات التّجريبيّة. لكنّ هذا المسلك البحثي لم يستغلّ البتّة مع الأسف.

ولا يتعلّق الأمر في هذا المؤلّف بوصف مميّزات أنواع الكلام الأجوف على أنّها موضوع لسانيّ[1]، بل يتعلّق ببحث العلاقة التي يقيمها اللّسانيّ المعاصر مع هذه المجموعة من الظّواهر اللّغويّة، وبالتّالي موقعها في تاريخ اللّسانيّات. والفرضيّة هي التّالية: لا يعود فضول سوسّير وبعض الآخرين وعنايتهم بهذه الوقائع اللّغويّة الهامشيّة والغريبة في الظّاهر إلى الصدفة أو الهوى؛ بل هو اهتمام بنيويّ: إنّه، في الحقيقة، ناجم عن بعض الضّواغط التي سبقت تعريف اللّغة بأنّها موضوع اللّسانيّات النّاشئة، وهو اهتمام يكشف هذه الضّواغط.

لهذا سيدعونا هذا المنظور إلى البحث عن الظّروف التي جعلتهم يعتبرون من الهذر عارضا في الطبّ النّفسي وذلك للمرّة الأولى في منعطف القرن. كيف أعيد اكتشاف الكلام الأجوف في الوصف السّريري للاضطرابات اللّغويّة؟ [400] ثمّ، آخرا، ما إسهام اللّسانيّات، المباشر أو غير المباشر، في هذا؟ وما كانت التحدّيات الناجمة عن ذلك؟

إلاّ أنّه، قبل الوقوف على هذا، لا بدّ من إحلال الحادثة التي تهمّنا في تاريخها الخاصّ، تاريخ المظاهر المختلفة للكلام الأجوف[2]. فهو معقّد تعسر الإحاطة به: إذ الوثائق نادرة منقوصة والشّهود مشكوك فيهم، والممارسات مبثوثة في حقول منفصل بعضها عن بعض - دينيّة ومرَضيّة أو حتّى شعريّة- بلا رابط واضح بينها ولا ضرورة ظاهرة، والحقائق زائلة رجراجة مائعة متقطّعة. تاريخ ضروب الكلام الأجوف هو تاريخ اختفاءات متعدّدة وحُذوفات مفاجئة، لكنّه أيضاً تاريخ فورات مباغتة وأنواع من التّجديد لا تتوقّف. وغالباً ما اختزل هذا التّاريخ في تعديد الفترات التّاريخيّة التي ظهر

---

1 - انظر عن هذه المسألة: كورتين (Courtine, 1983, 1988) ولبشي (Lepschy, 1974) وسماران (Samarin, 1972).

2 - انظر خاصّة، من تاريخ الخطاب الأجوف دو سرتو (De Certeau, 1980) كورتين (Courtine, 1988) ولومبار «محاولة تصنيف لظواهر الخطاب الأجوف»

(Lombard, 1908, « Essai d'une classification des phénomènes de glossolalie », *Archives de Psychologie*, 7, p. 1- 15.

- (1910)، **في الخطاب الأجوف عند المسيحيين الأوائل وفي ظواهر مماثلة**، لوزان، بريدل..

(1910). *De la glossolalie chez les premiers chrétiens et des phénomènes similaires*, Lausanne, Bridel).

- انظر سمارن (1972).

فيها «التكلّم باللّغات»، أوّل أنواع الكلام الأجوف في «لغات البشر والملائكة» التي تحدّث بها القدّيس بولص مع أهل كرونثيا؛ وفي أولى «اللّغات المرضيّة الغريبة» (xénoglossies) هذه الموهبة السحريّة المتمثّلة في الكلام بلغات أجنبيّة والتي ترافقت، حسب القدّيس لوقا، مع اندفاق الرّوح القدس يوم عيد الخمسين. ثمّ، في أحداث مختلفة من تاريخ النبوءات ومختلف حركات التّجديد الدّيني: ظواهر الجذب التنبّئي في حركة مونتن (Montan) التي انتشرت من آسيا الصّغرى [الأناضول- غرب آسيا] إلى الغرب في النّصف الثاني من القرن الثّاني، وقريباً من عصرنا، في إشارات إلى خطابات جوفاء ممكنة لكنّها غير مؤكّدة في تاريخ القول الصّوفي في القرنين 16 و17، عند صغار المتنبّئين من الفرنسيّين البروتستان خلال الحروب الدّينيّة (huguenots) في [جبال] سيفين (Cévennes) ولنغدوك (Languedoc) (1685-1710)، وفي اختلاجات القدّيس ميدار (Médard) في القرن 18، وفي حركات التّجديد و«النّهضة» الدّينيّة في القرن 19 (أتباع إدوارد ارفنغ (E. Irving) في إنغلترا، والوباء التنبّئي عند جماعة روستار (roestar) السّويديّة، ومختلف «النّهضات» في بلاد الغال أو النّرويج...). ونصل عندها إلى الخطابات الجوفاء للمناجاة الشّهيرة للأرواح في القرن 19، من «عرّافة بريفورست» (Prevorst) إلى هيلين سميث، ثمّ إلى خطابات التّجذيف الغامضة في ملاجئ المرضى والمجانين عندما لم يعد «التكلّم باللّغات» هبة ربّانيّة ليصبح عرضا من الأعراض في مصحّة الطبّ النّفساني في منعطف القرن ويكتسب بذلك أولى مميّزاته اللّسانيّة والمرضيّة[1]. وأخيراً، نصل إلى المعاصرين وإلى عديد الخمسينيّين الجدد الذي يصلّون «باللّغات» بحماس منذ التّجديد في الدّارسات اللاّهوتيّة في مفتتح السّنوات 1960[2].

لكنّ سلسلة من الفترات لا تشكّل تاريخا ما لم نقدر على إقامة التّلسلة التي تسبغ عليها المعنى. إلاّ أنّ هناك رابطا رقيقا - لأنّه يمّحي بسرعة- يربط هذه المراحل

1 - عن تاريخ الأبحاث في موضوع الخطاب الأجوف في علم النّفس الطبّي، انظر أساساً بوبون، مدخل تاريخي إلى دراسة المولّدات اللغويّة والخطابات الجوفاء في علم النّفس الطبّي، باريس، ماسون، 1952.

Bobon, *Introduction historique à l'étude des néologismes et des glossolalies en psychopathologie*, Paris, Masson, 1952.

وفي كورتين (1988) قائمة بيبليوغرافيّة عامّة عن المسألة.

2 - انظر خاصّة في موضوع الخطابات الجوفاء الدّينية المعاصرة سمارا (1972) وسوليفان:

Sullivan, « Ils parlent en langues », *Lumen Vitae*, 1976, vol XXI, 1.

التّاريخيّة التي شهدت ظهور الكلام الأجوف، بعضها ببعض: إنّه الأهمّيّة التي حظيت بها الظّواهر الصوتيّة. لقد كان السّعي إلى التّوصيف السّلبي لمنتجات الكلام الأجوف كبيرا، وكان كبيراً أيضاً الميل إلى حدّها بالقياس إلى غير ما هي حقّا، أي قياساً باللّغة:

> يتمثّل الكلام الأجوف في ملفوظات تخلو من المعنى لكنّها مبنيّة فونولوجيّا، يظنّها السّامع لغة حقيقيّة لكنّها لا تتّسم بأيّ شَبه نظامي مع أيّة لغة طبيعيّة حيّة أو ميتة (سماران، ص.2، 1972Samarin,).

لكنّ ضروب الكلام الأجوف شيء آخر: إنّها هـروب خارج المعنى، في الصّوت، وحكاية - شخصيّة أو جماعيّة- تُفرغ من معناها. فكأنّ الصّوت - وقد تمّ التخفّف منه فجأة - ينفصل عن الدّلالة ويتفوّه، في تهاليل حماسيّة، مبشّرا بحلول عالم جديد: «طوباويّات صوتيّة، كما أجاد ميشال دو سرتو(M. de Certeau) التّعبير عنها. [401] وسواء أتجلّى الكلام الأجوف في الصّيغ الدّينيّة، أم الصيغ الصوفيّة لامّحاء الذات في القول الإلهي، أم في الصّيغ المرضيّة لشخصيّة مفكّكة منقادة إلى حقل الهلوسة، أم في أصوات داخليّة يحسّ بها المرء أو ينطق بها، أم في صيغ شعريّة للتلذّذ بالصّوت الصّافي[1] أم، أخيراً، في صيغ اللّعب بقناع قولي في ما يشبه اللّغة، فإنّنا نواجه في كل هذه الحالات تحقيق ملكة اللّغة بالصّوت.

إنّ هذا هو ما يشكّل خصوصيّة أنواع الكلام الأجوف باعتبارها موضوعا: إنّها تعيد إلى اللّغة مادّيتها الصوتيّة أعني تجسّمها. وتستعيد - بنأيها عن المعنى- هذا البعد الأساسيّ في اللّغة عند الفرد: الإدارك الداخليّ والفريد بشكل لا يمكن تعويضه بأنّ اللّغة كلام وأنّ الجسم يرنّ بهزيز الصّوت. إنّها تذكّر نظريّات العلامة بما ألغته عند ولادتها: [وهو] أنّ الإنسان متكلّم. وانطلاقاً من هذا سيتيسّر لنا أن نبدأ فهم الاهتمام المؤكّد الذي حظيت به في منعطف القرن من قِبل أولئك الذين كانوا يسعون آنذاك إلى بناء لسانيّات قائمة على العلامة.

---

1 - حول هذه النّقطة، انظر دونيس «الخطاب الأجوف، لغة كونيّة وشعر صوتي»، مجلة لغات، 1988، 91، ص75-104.

Denis, « Glossolalie, langue universelle, poésie sonore », *Langages*, 1988, 91, p. 75-104.

ويدلّ هذا على أنّ فهم الرّهانات العلميّة في اجتماع الكلام الأجوف واللّسانيّات في صالونات جينيف في نهاية القرن [التاسع عشر] حيث كان يجتمع المختصّون في اللغات الهنديّة الأوروبيّة وعلماء النّفس بالوسطاء الرّوحانيّين يقتضي وضعها في سياق أشمل من السّياق الذي تحشر فيه غالبا، هو سياق افتتان متبادل و«نقْل» مبهم الهوية ربَط على امتداد سنوات عدّة أستاذاً جامعيًا في علم النّفس بوسيطة روحانيّة شابّة وجميلة. كانت هناك إذًا قصّة عاطفيّة في اكتشاف الكلام الأجوف بطلاها تيودور فلورنوا وهيلين سميث[1]، وسوسير وآخرون شخصيات ثانوية. ولئن كان من المؤكد أنّ هذا الانجذاب المتبادل اضطلع بدور أساسيّ في ظهور اللغات التي صاحبت هيلين سميث في رحلاتها الخيالية، وكان الإطار الذي سيسجّل فيه اكتشاف الكلام الأجوف إطاراً أوسع ورهاناته أعمّ. وليس عمل فلورنوا شاهدا على مشاغل هامشيّة، بل هو جزء من مجموعة لافتة من الأبحاث في الاضطرابات اللّغويّة رأت النّور بين سنتي 1880 و1920 تقريباً (انظر بوبون ,Bobon, 1952).

وليس ظهور تفاعل أكبر مع مسألة اللّغة في الطبّ النّفساني في العقدين الأخيرين من القرن 19، من جهته، ظاهرة منعزلة. إذ يمكن أن نفهمها - ونفهم معها اكتشاف الكلام الأجوف - انطلاقاً من الانقلاب الكبير الذي حصل عندها في المفاهيم عمّا هي اللّغة من ناحية، وعمّا أضحى عليه «الأنا» والهويّة الذاتيّة، من ناحية أخرى.

وشهد انعطاف القرن - في ما يتّصل أوّلا باللّغة - ظهور أنموذج يسند مكانة حاسمة إلى مفهوم عقْد التّواصل وإلى التّحليل الشّكلي للعلامات والإشارات التي تشتغل مثل هذه السّنن بفضلها. وغالباً ما أشير إلى أهمّية هذه الفترة في تاريخ اللّسانيّات الذي يعتني في المقام الأوّل بمثل هذا التحوّل: إذ يندرج فيه المخاض خلال هذه الفترة

---

1 - «الوسيط الروحاني المقصود والذي سأسمّيه الآنسة هيلين سميث امرأة طويلة القامة جميلة في الثّلاثينات من عمرها، طبيعيّة البشرة، شعرها وعيناها يقاربان السّواد؛ ينمّ وجهها عن الذّكاء والانفتاح، ونظرتها عميقة لكنّها ليست البتّة نشوى، تثير جميعها التّعاطف مباشرة. لا شيء فيها من المظهر الضامر أو المأسوي الذي توسم به عادة عرّافات العهود القديمة، فهي تنضح صحّة، وقوّة جسميّة وعقليّة تسرّ النّاظر وهو أمر ليس - في الحقيقة- نادرا جدّا في جيّد الوسطاء الرّوحانيّين» (فلورنوا، 1983، ص 1). «من بلاد الهند إلى كوكب المرّيخ. *دراسة في حالة يقظة في النّوم مع كلام أجوف*»، باريس، ألكان (أعيد طبعه، باريس، لو سوي & جنيف، سلاكتين، 1963، ص.3).

ثمّ ظهور لسانيّات اللّغة في كتاب «*دروس في اللّسانيّات العامة*»، والدّور المركزي الذي ستضطلع به اللّسانيات في هذا التّرتيب الجديد.

[402] لكن الصّلة بين مثل هذا الحدث والتطوّر البطيء على امتداد القرن 19 للتفكير في ضروب التّواصل البشريّ وتقنيته لم تُلحظ جيّدا: إذ يمثّل تعويض نظام شاب (Chappe) بالتلغراف الكهربائي في 1852 واختراع أبجديّة مورس (Morse) وتعميمه كونيّا بين 1845 و1865 المراحل الأولى لهذا التطوّر. ومكّنت اكتشافات بل (Bell)، بدءا من سنة 1876، من نقل الصّوت البشريّ وإعادة إنتاجه عن بعد. وتطوّرت فيزيولوجيا تجريبيّة تتيح فهما أفضل لمبادئ التّصويت. ومكّن تطبيق أعمال فوريي (Fourrier) في التّفكيك التّحليلي للذّبذبات الصوتيّة المركّبة من تقدّم التّحليل الأكوستيكي للصّوت. أخيراً، بين سنتي 1877 و1888، تصوّر إديسن (Edison) «الفونوغراف أو الآلة الناطقة» التي تمكّن من تسجيل الصّوت البشريّ وإذاعته وطوّرها. وفي حوالي سنة 1900، استعمل مصطلح «télécommnication» (اتّصالات لاسلكيّة) للمرّة الأولى. أي أنّنا شهدنا تسريعاً في إجراءات عقد المعلومة المنقولة عن بعد وتجريداً لها متفاقميْن، وتحليلا تجريبيّا للأصوات المركّبة في الصّوت البشريّ وإنتاجا للصّوت البشريّ ونقله. ولم تُقدّر تبعات مثل هذا الإجراء في إقامة العلاقة بين الصّوت واللّغة، والأصوات والمعاني في النظريّة اللّسانيّة إلاّ تقديرا قليلاً، رغم أنّ هذه العلاقة صريح صوغُها في كتاب «*دروس في اللّسانيّات العامّة*».

> فلننظر مثلا في إنتاج الأصوات الضّروريّة للكلام: الأعضاء الصوتيّة خارجة عن اللّغة خروج الأجهزة الكهربائيّة التي تستعمل ألفبائيّة مورس عن هذه الألفبائيّة (سوسّير، 1971، ص.36).

نفهم جيّدا إذًا أنّ أوّل مشاغل «*الدّروس*» كانت أن نقيم في تعريفات اللّغة عزلا جذريا للصّوت، رغم أنّه من البديهيّ أنّ منشأ «*الدّروس*» لا يُردّ إلى هذا المظهر وحده:

> الخلط (بين الفيزيولوجيا واللسانيّات) محال: فأهمّ ما في اللّغة غريب عن الطّابع الصّوتي في العلامة اللّسانيّة... هل الصوت هو الذي يكوّن اللّغة البشريّة؟ لا، فما هو إلاّ أداة الفكر ولا وجود له لذاته (سوسّير، 1971، ص.21)[1].

---

1 – يمكن أن تعدّد الأمثلة في هذا: «... مسألة جهاز إنتاج الأصوات مسألة ثانويّة في قضيّة اللّغة»... «الصّورة الصوتيّة لا تختلط مع الصّوت ذاته»... «بعض العوامل اللّسانيّة التي تبدو مهمّة

فالجسم خارج عن اللّغة، واللّغة غريبة عن الصّوت، وليس للصّوت كيان لغويّ لذلك لا بدّ أن تحلّل مادّة الصّوت «التي لا شكل لها» و«عديد التحرّكات» في النّطق الفموي التي يتطلّبها الكلام وأن تفكّك وأن تستنسخ وتستعمل فيها الأدوات. وكان من أثر ظهور أنموذج شكلي وتقني للتّواصل نزع صفة المادّة عن الصّوت في نظريّة للعلامة، *ونزع صفة الجسميّة عن اللّغة*. ينبغي أن نلاحظ أنّ هذا البرنامج يتعارض مع البرنامج الذي سيحقّقه، في نفس الوقت، الكلام الأجوف الذي سيسعى إلى أنْ لا توجد الأصوات إلاّ «في ذاتها» *وإلى إلغاء الصّفة السّيميائيّة للغة*. لذلك بدا دارس الكلام الأجوف في نهاية القرن 19 هذه، شخصية ضروريّة مكمّلة لشخصية اللّساني ومناقضة لها في الوقت نفسه، كأنّه شبحه الملازم: سيجمع الأوّل منهما ما استبعده الثّاني واستثناه من تعريف العلامة وسيذيعه في ما يشبه اللّغة. وإذا علّقنا الكلام الأجوف بترسيخ اللّسانيّات العامّة كان هو النّطق بها زاد عليها.

[403] لكنّ الكلام الأجوف لا يقتصر على هذا فقط. فعندما نفحص أدبيّات طبّ الأمراض العقليّة التي سيندرج فيها التّوصيف السّريري لأنواع الكلام الأجوف، نلاحظ ابتداء من سنة 1850 تقريباً تبعات هذه العناية الجديدة باللّغة البشريّة التي تؤخذ على أنّها أداة شكليّة لتواصل مّا.

لذلك ستحظى اضطرابات اللّغة شيئاً فشيئاً بقيمة تشخيصيّة[1]. والأهمّ هو أنّ توصيفات الحالات ستكون، في النّصف الثّاني من القرن 19، أكثر فأكثر صدى لإحساس بعض المرضى بأنّهم يتكلّمون لغات جديدة، تنعت بأنّها كذلك («لغة الأرض» لمريضة برتلس (Bartels)، مثلا) وترتبط بأفكار هذيانيّة أو هلوسات

جدّا عند النّظرة الأولى (تحرّكات جهاز إنتاج الأصوات مثلا) ينبغي أن لا تعتبر إلاّ في مقام ثان)»... «(اللّغة) لا تتيسّر إلاّ إذا لم تخالطها هذه العناصر الأخرى» (سوسير، 1971، ص.26، 29، 31، 34-35).

1 - في السّنوات 1850، جعلت الدّراسات الأولى عن المولّدات من هذه علامة على جنون العظمة أو الاضطهاد؛ ثمّ أشير بعد ذلك، للمرّة الأولى، إلى لغات مخصوصة ضمن لغة المعتوهين، على شاكلة «غناء بلا كلمات». وستميّز التّوصيفات السريريّة أكثر فأكثر، وبالضّبط خلال النّصف الثاني من القرن 19، صوتيا وبنيويّا الأشكال اللّسانيّة للعته العقلي وتسجّل التّغييرات في الصّوت الكلامي والتدفّق الصّوتي وتسرّب أصوات غير مسموعة (لا تدرك بالأذن) إلى الخطاب، بل ستميّز أيضاً أخطاء البنية واختراع كلمات جديدة (عن مجموع هذه المسائل، انظر بوبون، Bobon, 1952).

لفظيّة: فهذه اللّغات هي أصوات «سُمعت في موضع مّا» أو هي «وحي إلاهي» أو هي حتّى «منقولة عن طريق الهاتف» (انظر بوبون، ص. 5-,27Bobon, 1952). وسبّب الإلحاحُ في إنتاج شفرات ولغات في نهاية القرن دراسةَ أعراض مرض ابتداع اللّغات والتي ستكون ضروب إنتاج الكلام الأجوف أثرا جنونيّا لها، لكنّه إلحاح لا ينحصر في حيّز الملاجئ المغلقة: فبين سنتي 1880 و1920 تعدّدت اللّغات العالميّة وكثر مكتشفوها. ووصل الأمر، في حقل طبّ الأمراض العقليّة إلى حدّ وضع اسم لهذه المنتجات: فظهر مصطلح «عشق الكلم» (*logolâtrie*) عند تنزي (Tanzi, 1889) وهو هيام طفولي بالكلام يُصطنع علامة سريريّة على مرض جنون العظمة. وعندها أصبحت تصنيفات الاضطرابات اللّغويّة تميل إلى أن تنتظم، وأضحت مسألة اللّغة البشريّة ذاتها تشغل حيّزا مركزيّا في العيادة والاستشفاء: ففي كتاب سغلاس «*اضطرابات اللّغة عند المجانين*»(Séglas, 1892, *Les troubles du langage chez les aliénés*, Paris, Rueff) عولج الاعتناء بالتّواصل اللّساني على أنّه أمر ضروريّ باعتباره، في ذات الوقت، نمطا في العلاقات مع المريض وشكلا للأعراض وبناء رمزيّا للهذيان.

> لا يمكن التّواصل مع المريض إلاّ بإجراء وحيد هو اللّغة بمختلف أشكالها [...] وإذا لم يكن المرء متعوّدا على لغة المرضى العقلانيّين، غفل عن كثير من أعراض مرضهم ولم يحسن تفسيرها [...] يضاف إلى ذلك أنّه إذا فكّرنا أنّ المرضى العقلانيّين، في السّابق وفي الوقت الرّاهن والمنتمين إلى بلدان مختلفة اللّغات، يعبّرون جميعهم عن هذيانهم بالطّريقة نفسها - باستثناء بعض التّنويعات التي تعود إلى الوسط الاجتماعيّ والتّربية... إلخ، وتتجلّى بذلك أهمّية التّعوّد على لغتهم». (سغلاس، 1892، راجع ص.12).

وسيحثّ مثل هذا التّصوّر لاضطرابات اللّغة في المرض العقلي والقريب جدّا في صياغته من وجهة النّظر السّوسيريّة على البحث، في ما وراء «كلام» المرضى، عن «لغة» أي بناء شكلي لهذيانهم.

إذًا، أصبح طبّ الأمراض العقليّة في السّنوات الأواخر من القرن شديد العناية بأشكال اللّغة. وستفتح هذه العناية الباب للاعتراف بالكلام الأجوف عرضا مَرَضيا من الأعراض ولتخصيصها تخصيصاً شكليا، في العناية الدّائمة والصّارمة التي سيوليها فلورنوا خلال خمس سنوات للمنتجات اللّغويّة لإيليز مولر. إلاّ أنّ عنصرا آخر سيُلغم بهذا، وهو الإقرار التّدريجي، في الشّخصيّة، بالأشكال النفسانيّة لانشطار بين مجالي

الوعي واللاّوعي. فإيليز مولر وسيطة روحانيّة وتوصيف حالتها جزء من الاهتمام الذي أولته الأبحاث السّريريّة في السّنوات 1890 [404] لمظاهر الهستيريا وظواهر التوسّط الرّوحاني والكتابة أو الكلام الآليّين مثلما هو الشّأن بالنّسبة إلى عديد العلامات عن انفصام الشخصيّة وعن «التّدهور النّفساني» حسب تعبير جانيت (جانيت، *الآليّة النّفسيّة* (Janet, 1889, *L'automatisme psychologique*, Paris الذي يُرجع إليه فلورونوا في هذه النقطة.

وترجع طرافة حالة هيلين سميث خاصّة، من بين عديد الوسطاء الرّوحانيّين والمصابين بالهستيريا والذين وُصفوا في الفترة نفسها، إلى أنّ الشّخصيّات اللاّشعوريّة في هيلين تتجلّى - إضافة إلى مجموعة كلاسيكيّة من الآليّات النّفسيّة المختلفة- في إنتاج «لغات» حقيقيّة معجمها وتركيبها بسيطان لكنّهما ثابتان، صيغت في حالة المشي أو النشاط في النّوم خلال «الحصص»: «آليّات صوتيّة تتّخذ شكل لغة غير اللّغة التي يتكلّمها الشخص في حالته الطّبيعيّة» (لومبار، ص.3 ,Lombard, 1908)[1]. لكن إذا فحصنا عمل فلورنوا فحصا عميقاً لاحظنا مظهرا يتطلّب التوقّف عنده بصورة خاصّة: ويتمثّل في حرص فلورنوا ودقّته الشّكليّة في سعيه إلى الفصل، في تعريف الكلام الأجوف، بين «الكلام العاطفي» عن «إبداع تعابير جديدة»، وبين مجرّد التلفّظ بأنواع الهذيان الدّيني عن إنتاج علامات لغويّة ناجمة عن الوعي أو اللاّوعي. ويعتبر فلورنوا في هذا المجال أنّ اللّغة المريخيّة لهيلين سميث لغة حقيقيّة و«هذيان شعري» (glossopoïèse) وإبداع للغة شخصيّة مستحدثة كلّيا[2] اعتماداً على لغات قائمة رغم أنّها تعتمد على أسّ اللّغة الأمّ.

والمعيار الذي يسمح بتمييز هذيان من النوع الديني عن «اللّغات» التي صاغتها هيلين سميث هو معيار المعنى والتّرجمة.

---

1 - لومبار، 1908، «محاولة تصنيف لظواهر الخطاب الأجوف».
E. Lombard, 1908, « Essai d'une classification des phénomènes de glossolalie », *Archives de Psychologie*, 1908, 7, p. 1- 51.

2 - « يختلف الكلام الانتشائي، المتداخل ببساطة أو الذي تتخلّله الهتافات العاطفيّة، والذي يظهر أحياناً في بعض الأوساط المتشنّجة عن استحداث المولّدات اللّغويّة التي نعرفها في الحلم أو عند المشي أثناء النّوم وفي العته أو حتّى عند الأطفال» (فلورنوا، 1900، نفسه، ص.-190 191).

في كلّ حالة، ينبغي، علاوة على ذلك، أن ننظر هل أنّ الشّخص يسند معنى محدّدا إلى الأصوات التي يصدرها وهل أنّه يفهم [...] أقواله، وإلى أيّ حدّ يحصل ذلك؛ أم أنّ الأمر لا يعدو أن يكون فورة آليّة، وبلا معنى، لجهاز إنتاج الأصوات اللّغويّة، بل وأن ننظر أبعد من ذلك بأن نتساءل هل إنّ هذه الرّطانة (jargon) التي لا يفهمها الشّخص العادي تعبّر عن آراءٍ شخصيّة ما ثانية» (فلورنوا، 1900، راجع ص.190).

لكن أوّل المنتجات المريخيّة لهيلين سميث، أثناء حصّة توسّط روحاني في 1896/2/2، كانت تتجلّى في مجرّد مكرّرات متجانسة صوتيا، يغلب فيها الجناس ((allitération والتّجانس (assonance) في الأصوات، وتميّز هذا «الهذيان العاطفي» الذي يمثّل أنواع الهذيان الدّيني[1]. وسيكون لتدخّل الحاضرين في الحصّة وخاصّة تدخّل فلورنوا أثر بالغ في تحويل الشّكل الذي ستتخّذه «لغات» هيلين؛ ذلك أنّه بعد ضروب التّصويت الأولى هذه خلال الحصّة نفسها، سيتدخّل فلورنوا بإلحاح مستعملا الإيحاء والخدعة للحصول على ترجمة:

السيّد فلورنوا يحاول أن يقيم حواراً مع الآنسة. فتجيبه هذه باللّغة المريخيّة «késin ouitidgé» فيقول لها: تكلّمي بالفرنسيّة رجاء. أنت تعرفين الفرنسيّة!». تردّ «ماد» بالمريخيّة بلهجة حازمة متسلّطة. يحتدّ الحوار أكثر فأكثر. وعن السّؤال: «ما اسمك في لغة المريخ؟» تردّ الآنسة: «Basimini métèche»[2].

[405] كان من فطنة فلورنوا أنّه أقرّ جانب الإيحاء في إبداعات هيلين في مواضع عديدة من كتابه، مع إنكار نيته في ذلك في الوقت نفسه. لكن ما لا شكّ فيه هو أنّ الاختراع «ما دون الشّعوري» للّغة المريخيّة قد استعار شكله - معجم بدائي وتركيب بسيط وإمكان التّرجمة إلى الفرنسيّة كلمة كلمة- من رغبة فلورنوا نفسه في أن يشهد إنتاج لغة منطوقة – وانبثاقها- ممّا لم يكن في الأصل «إلاّ نشيدا بلا كلمات» ومجرّد ترنيمة رتيبة وبعض أصوات هدفها الإيحاء بغرابة رحلة خياليّة إلى كوكب بعيد. استجابت هيلين إلى هذه الرّغبة ومكّنت مُستحضِرَةُ الأرواح العلمَ ممّا كان يطلبه منها.

1 - يسمح المحضر الكامل لجلسة 1896/2/2 التي ابتدعت فيها هيلين اللّغة المريخية ببيان هذا (راجع نسخة لهذه الوثيقة في الكتاب الذي جمعه كوتورا، 1988، ص. 53- 60).

2 - انظر كورتين (جمع)، 1988، ص.58 وسيفالي، 1985.

وبصرف النّظر عن الجهاز المخصوص لإنتاج اللّغة المريخيّة وتأويلها، تعترضنا عند ظهور ضروب الكلام الأجوف حاجة مماثلة للإنتاج والتّأويل تتخذ صيغا متباينة و[تتم] في ظروف تاريخيّة مختلفة.

تتّسم القواعد القديمة جدّا، التي تتّصل بأوّل خطابات الكلام الأجوف الدّينيّ الثّابتة، بإلحاح على أنّ التّأويل ضروريّ - وما زال هذا جاريا في «الكلام باللّغات» عند جماعة الخمسينيين الجدد في الوقت الرّاهن - ويشار أحياناً حتّى إلى تزامن التّرجمة واللّغات الغريبة (xénoglossie)، في تراث القدّيس لوقا، في عيد الخمسين. وتظلّ هذه الضرورة قائمة، حسب صيغ مختلفة، في شأن الخطابات الجوفاء المَرَضيّة حسب تعريفها قديما وحديثا. وأراد فلورنوا أن يجعل من اللّغة المريخيّة ومن اللّغة السنسكريتيّة لغتين مترجمتين: ولهذا الغرض لجأ إلى كفاءات دو سوسّير. وبعده، سيفصل البحث الهامّ لسيناك في طبّ الأمراض العقليّة عن الخطابات الجوفاء، («في بعض اللغات التي ابتدعها المجانين») (Cénac, 1925, *De certains langages créés par les aliénés,* Paris,) وفي نفس الاتّجاه، فصل أنواع «الهذيان» (glossomanie) الخالي من المعنى (Jouve والقريب عن الخطاب الغريب و«الكلام الأجوف الحقيقي» وهو لغة مبتدعة قابلة للتّرجمة. وسيظهر نفس الحرص في مجال طبّ الأمراض العقليّة. لهذا سيشتغل بفستر («الطريقة النفسية التحليلية» Pfister, 1914, *The Psychoanalytical Method,* New) York, Moffat) بترجمة غريبة، كلمة بكلمة، أعدّت اعتماداً على تركيبات حرّة في تحليل خطابِ مريض ذي كلام أجوف، كأنّه منقسم بين الحاجة إلى ترجمة المنتجات الجوفاء في المعنى اللّساني للتّرجمة، والحاجة إلى تأويلها في معنى التّحليل الطبّي النّفساني. وعندما ستعترض مختلف أشكال الكلام الأجوف بعضَ اللّسانيّين في توصيفاتهم، سيحرصون هم أيضاً على ترجمتها في الغالب، مثلما فعل ذلك سابقا فكتور هنري[1].

من أين تتأتّى هذه الصّعوبة العريقة في القبول بإمكان منتجات صوتيّة أن تكون خالية من كلّ دلالة مشفّرة لسانيّا؟ وما مصدر هذا السّعي الموغل في القدم إلى محو

1 - أو مثل جاكيث مؤخّرا، بأن احتسبها على نظريّة للتّواصل حيث يعني التّواصل ضرورة «الإخبار» («نحو صنافة للسلوكات التواصليّة الشكليّة: الخطاب الأجوف»، مجلّة *اللسانيّات الأناسيّة*، 1967. المجلد 9، العدد 8، ص.1-8.
(Jacquith, « Towards a Typology of Formal Communicative Behaviors: Glossolalia», *Anthropological Linguistics*, 1967, IX, 8, p.1- 8).

المضمون الذّاتي للصّوت وإلى الاقتصار، في اعتبار الصّوت، على ما هو حامل لإعلام ما؟

يرتبط هذا بالمواقف الرمزيّة للصّوت وللجسم قياساً إلى مكانة المعنى والعقل في عالمنا الثّقافي. فهي مواقف تنتظم في أصل للغة يغلب عليها حكم مسبّق عقلاني يحلّ الصّوت في مكان الجسم وكأنّه مادّة مبهمة عديمة الشّكل، ويجعل الصّوت تعبيراً عن التأثّر وعمّا يفيض عن الإنسان ويجعله يخرج عن طوقه، ويربط الصّوت، أخيراً، بأصل موغل في قدم الجنس البشريّ أو بمرحلة طفوليّة في النموّ الفردي؛ حكم مسبّق يبرز طابع الصّوت الارتدادي والبدائي، القريب من الحيوانيّة. [406] وفي هذا التّكوين الخيالي للّغة والذي يمرّ من الإنسان المتوحّش إلى الإنسان المتحضّر. ومن الطّفل إلى الرّاشد ومن المجنون إلى الإنسان العاقل، يحتلّ الكلام الفارغ موقعا قطبيّا إذ أنّه يصوّر في هذا التّكوين شكلا من الأشكال اللّغويّة التي قد تمثّل طفولة اللّغة وطفولة الإنسان وقد تكشف عن مراحل الكلام الأولى وتعبّر عن أولى الفأفآت في أصل التّكوين.

لهذا فإنّ الكلام الأجوف ضروريّ لعقلانيّة تمثيلاتنا للّغة؛ ولهذا وجدت أنواع من «الكلام باللّغة» وخطابات جوفاء وستوجد. وإنّ بروز التّنويعات الصوتيّة الغريبة في الكلام الأجوف هو - في شكله وبطريقته- تذكير بأنّ الكلام له معنى وبأنّ على اللّغة أن تصلح للتّواصل. هذا مبرّر الانبهار الذي قد يحدثه في أولئك الذين ينشغلون، كلّ على طريقته، بمسألة نقل معنى في الكلام، سواء كانوا رجال دين أو أطبّاء أمراض عقليّة... أو لسانيّين. لهذا شغفت اللّسانيّات النّاشئة، في المرآة التي عرضها الكلام الأجوف، بالصّورة التي قدّمت لها عمّا كانت تنكره في تكوّنها. وهي بهذا العلّةُ الأقرب «للصّبر والاستعداد الذي لا ينضب للمساعدة» اللّذيْن أبان عنهما السّيّد دو سوسير في فحص نصوصنا «الهنديّة» حسب عبارة فلورنوا (1900، نفسه، ص.8).

الفصل السابع:

اللسانيات العامّة

القسم الأوّل:

التّناقضـــات المنهجيّـــة

سيلفان أورو

(Sylvain Auroux)

[409] جاحات العلم الجديد

رغم أنّ أعمال بوب وغريم ودياز تعود إلى بداية القرن 19، فإنّ الطّريقة التاريخيّة والمقارنيّة لم تمكّن لنفسها بحدّة في الجامعات الألمانيّة، وذلك بالخصوص لأنّها كانت تنافس الفيلولوجيا الكلاسيكيّة[1]، على الصورة التي تمّ عليها تجديدها في العشرين سنة الأواخر من القرن السالف [التاسع عشر] (انظر الفصل 1 القسم 2). ففي خمسينات القرن 19، تمّ - مؤسّساتيّا- الانطلاق الحقيقي، ويتجلّى ذلك في بعث مجلّات مهمّة:

-1845: A.Hoefer, *Zeitschrift für die Wissenschaft der Sprachen.*

ألبرت هوفر، مجلة علوم اللغات

-1845: Th. Aufrecht & A.Kuhn, *Zeitschrift für vergleichende Sprachforschung auf den Gebiete des Deutschen, Griechischen und der Lateinischen* (1874… *der indogermanischen Spraschen*)

- تيودور أوفريشت، وأدلبرت كوون، مجلة البحوث اللغوية المقارنة في مجالات اللغات الألمانية واليونانية واللاتينية (وبعد 1874:... اللغات الهندية الأوروبية).

-1856: A. kuhn & A. Schleicher, *Beitrage zur vergleichenden Sprachforschung auf dem Gebiete der Arischen, Keltischen und Slavischen Sprachen*

---

1 - يجد المرء تاريخا للفيلولوجيا في كتاب فون فيلاموفيتز - مولندرف «تاريخ علم اللّغة» (U. Von Wilamowitz -Moellendorff, *Geschichte der Philologie, 1921*). وتحتوي التّرجمة الأنغليزيّة لهذا الكتاب (منشورات جامعة جون هوبكنز، بلتيمور، The Johns Hopkins University Press, Baltimore Md. 1982) مقدّمة وملاحظات وضعها لويد جونز.

أدلبرت كوون وأوغست شلايشر، مساهمات في البحوث اللغوية المقارنة في مجال اللغات الآريّة والسلتية والسلافية.

1860: M. Lazarus et E. Steinthal, *Zeitschrift für Volkerpsychologie und Sprachwissenschaft.*

موريتز لاتزروس وهيمان شتاينهل، كتابات في علم نفس الشعوب واللغويات.

1862: Th. Benfey, *Orient und Occident.*

تيودور بنفاي، الشرق والغرب.

[410] إلاّ أنّ هذا لم يمنع عالماً شهيراً مثل شلايشر من كونه لم يحصل أبداً على منصب جامعي. والباحثون الذين سيبدأ نشاطهم حوالي السّنوات السّبعين، وخاصّة النّحويّون الجدد (Junggrammatiker) هم الذين سيفرضون المقارنيّة مادّة أكاديميّة، ويجعلون من مدينة لايبزيش مركزا دوليّا لهذا الاختصاص. إلاّ أنّ السّنوات 1870-1880 تمثّل، ولا شكّ، منعرجا حاسما في علوم اللّغة. وتركّز هدف النّحاة الجدد شيئاً فشيئاً على إعادة بناء التطوّر الصّوتي، وحتّى الحركي (بنوار ,Benware, 1974) للّغة «الأمّ» الهنديّة الأوروبيّة، والشّكل الأصليّ العريق للّغة الهنديّة الأوروبيّة [المشتركة] (proto indo-européen) التي لا تخبر عنها إلاّ فروعها. والمعارف إمّا أنّها ثابتة (تقليص الأمثلة المعاكسة لقانون غريم، انظر: ص.160) وإمّا أنّها متجدّدة تجدّدًا ملحوظا خلال العقدين موضوعِ اهتمامنا. وبعد أن حوّر الجيل السّابق [نتائج] التّأريخ بأن رفضوا خاصّة جعل اللّغة السّنسكريتيّة أصل اللّغات الأوروبيّة (شلايشر[1]، كورتيوس[2] Curtius، إبل[3]Ebel إلخ.) غيّر اللاحقون العناصر الأساسيّة للنّظام

---

1 - «لغات أوروبا» (*Die Sprachen Europas, 1850*).

2 - الملامح الرئيسية للغة الإغريقيّة، 1858، مجلدان، لايبزيش.

Grundzüge der griechischer Etymologie, 1858, 2 vol., Leipzig, B.G. Teubner.

3 - « القوطية والألمانية القديمة»، مجلة البحوث اللغوية المقارنة في مجال اللغات الألمانية واليونانية واللاتينية، عدد 5، 1856.

«Gotisch und Althochdeutsch», Zeitschrift für vergleichende Sprachforschung auf dem Gebiete des Deutschen, Griechischen und der Lateinischen, *n° 5, 1856, p. 5259-.*

الحركي في الشّكل الأصليّ للهنديّة الأوروبيّة (شميت[1]، سوسير[2]، بروغمن[3]، غلّيتز[4] Gollitz... إلخ). وعوض القبول بالبساطة البدائيّة في الحركات الثّلاث (i, e, a) [الكسرة والفتحة والضمّة] وهو الطّرح القائل بأسبقيّة النّظام الحركي الأحاديّ النّغم (die Priorität des eintönigen Vocalismus)، بيّن الباحثون أنّ حركة a في الشّكل العريق الهنديّة الأوروبيّة [المشتركة] كان يشهد عدة أنواع من الزّيادة (aā, āa) أو التّحويلات (في سلسلة من حركات [الفتحة الممالة] e، مثلا). وتُعدّ الأطروحة الخاصّة بأسبقيّة النظام المتعدّد الحركات (die Priorität dem bunten Vocalismus) عنصرا جوهريّا، ومثلها اكتشاف الأصوات الرنّانة (خاصّة الصوتان الرنّانان الأنفيّان الميم والنون m وn) أو اكتشاف دور الحنكيّات[5].

---

1 - «حركتا a الآرية بصوت عال والحنكية »، *مجلة البحوث اللغوية المقارنة في مجال اللغات الهندية الأوروبية*، عدد 25، 1884.
«Zwei arischen a-laute und die Palatalen», *Zeitschrift für vergleichende Sprachforschung auf dem Gebiete der Indogermanischen Sprachen*, n°*25*, 1884, p. 1-179.

2 - رسالة في *النظام البدائي للحركات في اللغات الهندية الأوروبية*، ليزيش، توبنر، 1979.
Mémoire sur le système primitif des voyelles dans les langues indo-européennes, Leipzig, B.G. Teubner, *1979.*

3 - الأصوات الرنانة الأنفية في اللّغة الهندية الجرمانية الأصيلة، **دراسات في نحو اللغتين اليونانية واللاتينية.**
« Nasalis sonans in indogermanische Grundsprache», *Studien zur griechischen und lateinischen Grammatik, p.* 285-338, 1886.

4 - أحدث البحوث اللغوية وشرح اللّغة الهندية الأوروبية، 1886.
Die neuste Sprachforschung und die Erklärung des indogermanisches Ablautes, 1886, Göttingen. Van den Hoeckund Ruprecht.

5 - عرض يسبرسن «قانون الحنكيّات»: «عندما كانت a السنسكريتيّة بعد حرف تطابق حركة o الإغريقيّة أو اللاّتينيّة، كانت السنسكريتيّة تستعمل الغشائي K أو g. ومن ناحية أخرى عندما يطابق صوت a صوت e في الإغريقيّة أو اللاّتينيّة، كانت اللّغة السنسكريتيّة تستعمل الحنكي C أو 1922) «ل، اللّغة: طبيعتها وتطوّرها وأصلها، لندن، ص.91؛ بايو، 1976، ص.90 - (*Language, its nature, development and origin.* Londres, p.91; t.f. Payot, 1976, p.90). هذا يثبت كما لاحظ ذلك يسبرسن أنّ السّنسكريتيّة نفسها تحتوي على الحركتين e وO عوضاً عن حركة a، وتبدو في بعض الحالات كأنّها أقلّ محافظة من اللّغة الإغريقيّة. انظر كولنج، 1985، ص.-133 142 (Collinge لعرض تقنيّ ودقيق، حيث توجد أيضاً مناقشة عن نسبة الاكتشاف.

وصاحبَ هذا التطوّرَ العلمي تثبيتُ نمط جديد من المعرفة الضمنيّة أو الخبرة الخاصّة باللّساني. يقول سوسير[1]: «بالنّسبة إلى تطوّري اللّسانيّ الشّخصيّ، كما الشّأن ولا شكّ، بالنّسبة إلى تطوّر قسم كبير من اللّسانيّين، لم يكن الأمرُ المدهشُ، عندما أكتشف وجوده، هو أمرَ التّشابه [مع ما سواه]، بل كان الأمر الصّوتي». ولتصوّر فكرة عن هذه الخبرة يكفي تتبّع ذكرياته عن الطّفولة حيث يؤكّد أنّه اكتشف الأصوات الرنّانة بمفرده عندما كان تلميذاً في التّعليم الثّانوي. فنحن نجد عند هيرودوت الصّيغة (tetakh- atai) (راجع ص.18) لكن (Lego- metha) تعكس في نفس الوقت (Lego- ntai)؛ وكان ينبغي إذن أن نحصل على (tetakh- ntai). فكيف تمّ التحوّل من الصوت الأنفيّ *n* بين حرفين إلى الحركة *a*؟ يكمن الجواب في وجود صوت نون *n* ذي قيمة حركيّة (يساوي مقطعا) وهذه النون الأنفيّة الموجودة في السنسكريتيّة هي التي تكوّن مع اللام والراء قسم الأصوات الرنّانة.

وتتجلّى لنا، من مثل هذه الأمثلة، الخلفيّةُ المنهجيّة لتصوّر النّحاة الجدد تطوّرَ اللّغة في شكل «قوانين صوتيّة» لا تعرف الاستثناء. وهذه النّظرة نظرة خصبة استكشافيّا، وهي ملك مشترك بين اللّسانيّين في هذه الفترة، ويدلّ على ذلك ما ظهر من الاكتشافات (مثلاً، الاكتشاف المطابق لما يُسمّى «قانون الحنكيّات»)، شركا، Circa, 1878، انظر الهامش 9) التي حقّقها، على انفراد، كثير من الباحثين الذين لم يتردّدوا في الدخول في منازعات حول أسبقيّة كل منهم[2]. وسيطبّق مايّر- لوبكه (W. Meyer-Lübke) مبادئ النّحاة الجدد على اللّغات الرّومانيّة (**نحو اللّغات الرّومانيّة**) (*Grammatik der romanischen Sprechen*, 1890-1902)، واستعمل فون دن شتاينن (K. Von den Steinen) الذي اكتشف نهر ريو كسنقهو (Xinghu) (رافد من روافد الأمازون) مفهوم القانون الصّوتي الذي لا يعرف الاستثناء في إعادة بناء الشّكل

1 - «ذكريات دو سوسّير المتّصلة بشبابه ودراساته، نشر غودل» مجلّة **كرّاسات فردينند دي سوسّير**، 1960، 17، ص.25.

R.Godel, *Cahiers Ferdinand de Saussure*, 1960, 17, p. 25.

2 - كولّيتس، «احترام حقي»، مساهمات لمستعملي اللغات الهندية الأوروبية، 1887، 12، ص. 243- 248.

H. Collitz, « Wahrung meines Rechts », Beiträge zur Kunde des indogermanischen Sprachen, 1887, 12, p. 243- 248.

الأصليّ العريق للغة الكاريبيّة المشتركة (*Die Bakairi-* [411]proto- caribe). *spreche. Wörterverzeichnis, Sätze, Sagen, Grammatik Mit Beiträgen einer Lautlehre der Karaibischen Grundsprache*, 1892). وفي الثّلث الأخير من القرن 19 ترسّخت المقارنيّة بنجاحها المتعدّد وصرامتها المنهجيّة ووضعيّتها المؤسّساتيّة. ورغم ذلك، اعترضت هذا الاختصاصَ المنتصرَ أزمة الأساس ويمكن تحديد منشئها في التّنازع في القوانين الصّوتيّة (1876). لم تكن المسألة معرفة هل تشتغل القوانين الصوتيّة آليّا دون استثناء، بقدر ما كانت التوصّل إلى تحديد ما اللّغة؟ أهي موضوع طبيعي أم اجتماعيّ؟ لكنّ الخلافات بشأن هذه المواضيع التي هي على هذه الدرجة من الأهميّة كانت خلافات حادّة. ففي سنة 1896 عرض هنري (V. Henry) بوضوح «*التّناقضات اللّسانيّة*» النّاجمة عن إمكان بيان أطروحة ما ونقيضها على السّواء، عندما يتعلّق الأمر بطبيعة اللّغة وبأصلها وبعلاقتها بالفكر أو القوانين الصوتيّة[1]. وتشير الصّفحات الأولى من الكتاب إلى عمق الأزمة:

> لا يوجد اليوم علم هو محلّ خلاف ومعارضة مثل اللّسانيّات - لا علم مثلها يُحاسب حسابا ظالما بالنّظر إلى نتائجه- ولا علم أحسن حالا منها بالنظر إلى مقدّماته. ففيها تناقض متأصّل يشمل جميع التّناقضات الأخرى: علم هذه اللّغة المحقّقة بالكلام الطّلق لم ينس أنّه رأى النّور في الغياهب المغبرّة في المكتبات. علم هذا الكائن الحيّ الشابّ على الدّوام يجرّ وراءه زادا من الكيانات العتيقة التي تدعو إلى القلق.

ورغم ذيوع المنوال الوراثيّ القديم عن تطوّر اللّغات، يطفو المنوال الانتشاري (diffusionniste) الذي وضع في عهد الأنوار (انظر المجلّد 2، ص.562) تحت اسم نظريّة الأمواج (انظر ص.243). والمنوالان متضادّان تضادّ النظريّة التموجيّة والنظريّة النوويّة للضّوء. فالمقارنيّة تفترض مفهوماً للّغة ثابت الحدود، في حين أنّ الدّراسات

---

1 - هو يستعيد صراحة الطّريقة التي وضعها كنط في «نقد العقل المحض» (1781) للخروج من الحرج الذي تثيره مسائل مثل أصل العالم وعلّته والحرّية أو واقع الأبديّة (ما لا نهاية له).
وكما الأمر عند كنط فإنّ التّناقضات أربعة، لكنّ هنري ترك جانبا في كتابه مسألة القوانين الصوتيّة. يتمثّل الحلّ الكنطي في اقتراح تأليف يبيّن أنّ التّناقض يعود إلى التّطبيق الخاطئ للمبادئ العقلانيّة المكوّنة: لا ينبغي تحقيقها في مواضيع العالم بل أن تتّخذ المبادئ المعدّلة لنشاطنا المعرفي. يعود تأليف هنري إلى التخلّي بالسّواء عن الواقعيّة، ليجعل من الفرضيّة والفرضيّة المضادّة مسألة وجهة نظر.

التّجريبيّة لا تعرف البتّة الجواب عن الوقت الذي تُبعث فيه لغة ما في المكان والزّمان. فعلى المقارنيّة أن تكون متقطّعة متفاصلة (تولد اللّغات بالانفصال، فهناك الأمّ وهناك البنات)، في حين يشجّع علم اللّهجات والجغرافيا اللّغويّة منوالاً استرساليّا يعبّر عنه قانون مايّر(Meyer) تعبيراً جيّداً:

> لا توجد في الحقيقة لهجات [...] في كتلة لسانيّة من أصل واحد [...] فلا وجود للغات أصليّة أمّهات ولغات فرعيّة بنات. فاللّغة، بفعل طفرات ما زالت غير مفهومة بعضُها ذو طابع فيزيولوجي وبعضها الآخر ذو طابع نفساني، تمضي لا تتوقّف وهي تتغيّر، لكنّ هيئاتها المتتالية لا تنفصل عن بعضها بعضا انفصالا بيّنا يفوق تنويعاتها المحلّية[1].

وفي انعدام التقطّع، يصبح السؤال البسيط في الحسّ العام المشترك مثل السّؤال الذي يهدف إلى معرفة أسبقيّة اللاّتينيّة على الفرنسيّة سؤالا متناقضا، لأنّ الفرنسيّة ليست إلاّ اللاّتينيّة التي تغيّرت. وفي أوج نجاحها، شهدت اللّسانيّات أزمة أسّ لا سابق لها، أزمة عميقة عمق الأزمات التي ستعرفها لاحقاً الفيزياء (تناقضات الضّوء، وتناقضات النسبيّة) أو الرّياضيّات (مفارقات راسل). فهي ببساطة عاجزة عن تحديد ما هي اللّغة، وعن تعيين كنه موضوعها بدقّة. وليس أفضل في تصوير هذه الأزمة من التّنازع في القوانين الصوتيّة (انظر ينكوفسكي، Jankowsky, 1972؛ وشنايدر، 1973؛ وولبورWilbur,1977؛ وأورو، 1979) أو معالجة مسألة أصل اللّغات (انظر أورو، 1989). وسيتمثّل الردّ الشّمولي لجماعة اللسانيين الدوليّة في تطوير مجال جديد للحوار والبحث [412] سيتّخذ اسم اللّسانيّات العامّة، وكأنّ المقارنيّة كانت في وضع المهندس المعماري الذي يبني منزلا فخما لكن مع نسيان الأسس.

الخــلاف في القوانين الصوتيّـة:

نشب التّنازع في لايبزيش في الجامعة التي أنشأها هومبلت، رغم أنّه امتدّ إلى أوروبّا كلّها وإلى الولايات المتّحدة. وفي السّنوات 1870 كان كورتيوس (Curtius) يدرّس فيها منذ 1861 في منبر الفيلولوجيا الكلاسيكيّة. وكان قد أنشأ في 1865 «الجمعيّة النحويّة» (*Grammatische Gesellschaft*) وهي جمعية «يجتمع فيها طلبته دوريّا، وكان

1 - باري (G. Paris) محاضرة في اجتماع الجمعيات العلمية حول لهجات فرنسا، 1888، ص.165.

ينشر رسائلهم العلميّة في المجلّدات السنويّة «**دراسات في نحو اللّغتين الإغريقيّة واللاّتينيّة**» (1878 -1968) (*Studien zur griechischen und lateinischen Grammatik*).

وكان لسكين (Leskien)، تلميذ شلايشر، زميلا له ابتداء من سنة 1870 وكان يشغل منبر الفيلولوجيا السلافيّة. وفي سنة 1876، نشر كتابه «**الاشتقاق في اللّغتين اللّيتوانية والجرمانيّة**» (*Die Deklination in Slawisch Litauischen und in Germanischen*) الذي صاغت مقدّمتُه مبدأَ انعدام الشّذوذ في القوانين الصوتيّة (*Ausnahmslosigkeit*). ولم يهتمّ بهذه المسألة إلا عرض وحيد من الكتابات الكثيرة التي وضعت فيه. لكنّ تدريس لسكين أثّر مباشرة في عدد من الباحثين الشبّان من المدرّسين والطّلبة في لايبزيش (براون Braune، وبروغمن وهوبشمن Hübschmann، واستهوف Osthoff)، وقد كانوا يجتمعون معه في حانة كافيبوم في «سهرات- الخان» (*Kneipabende*). ومثلما ذكر ذلك سوسير، وكان في 1876 طالبا في لايبزيش، توزّعت الحلقات اللّسانيّة بين «جماعة الخان» و«جماعة غير الخان». وانضمّ إلى «جماعة الخان» ضيوف كان حضورهم دوريّا بسبب بعدهم عن المدينة: دلبروك Delbrük؛ وسيفرس Sievers؛ وفرنار Verner. وابتداء من سنة 1874 أسّس بروم مع بول (أستاذ في فريبورغ في [منطقة] بريسغاو Brisgau) مجلة «**مساهمات في تاريخ اللّغة الألمانيّة والأدب**» (*Beiträge zur Geschichte der deutschen Sprache und Literatur*)، وهي لا تزال تنشر إلى اليوم. وسيشكّل هؤلاء جميعهم أبرز النّحاة الجدد.

ولئن كان «جماعة الخان» يمثّلون القاعدة الحقيقيّة لهذه «المدرسة»، فإنّ كورتيوس هو الذي أعطاها مكانة المدرسة وجعل منها تيّارا فكريّا مخصوصاً في تاريخ هذا العلم؛ وبمعارضته إيّاها ميّزها واعترف بها كيانا [علميّا]. وكان بروغمن شريك كورتيوس في نشر «**الدّارسات**». وهو الذي اشتغل بنشر المجلّد التّاسع في سنة 1876 في غياب كورتيوس عن المدينة. أدرج بروغمن في هذا المجلّد مقالين خاصّة يحتويان على مقاطع مهمّة عن مكانة مفهوم التناظر[1]، الأوّل مقاله هو، والثّاني مقال مرزدورف (Merzdorf). فالتّغييرات الصوتيّة قد تعود حصريّا إلى ثلاثة مبادئ

1 - يمكن أن يعرّف التّناظر على أنّه البحث عن رابعة التناسب انطلاقاً من تساوي التّناسبين: C بالنّسبة إلى X، هي مثل a بالنّسبة إلى b (انظر برهنة دو سوسّير على الأصوات الرّنّانة Sonantes المذكورة أعلاه). فالتّناظر يشرحُ المرءُ أنّ النّماذج الاستبداليّة (paradigms) (الإعراب، التّصريف) تنتظم.

[تستعمل] في شرحها، وهي: القوانين الصوتيّة والتناظر والنبر. وحسب عادة مألوفة لديه، كتب كورتيوس ملاحظة مناقضة تحت هذه الفقرة من مقال مرزدورف، فردّ عليه هذا الأخير بعد صفحات في ملاحظة تمهيديّة لترجمته مقال لأسكولي. وزاد بروغمن ملاحظة على هذه الملاحظة. فأضاف كورتيوس تعقيبا ختاميا على المجلّد. ويقال إنّه طلب من شريكه الاستقالة. واحتجبت مجلّة «الدّارسات» في سنة 1877، وتوقّفت السّلسلة (على الأقلّ في صيغتها القديمة) سنة 1876، وهي السّنة التي شرع فيها بروغمن مع استهوف في نشر «**أبحاث صرفية في مجال اللغات الهندية الأوروبية**» (*Morphologische Untersuchungen auf dem Gebiete der Indogermanischenspachen*).

[413] وكان المجلّد الأوّل يحتوي على «التعقيب» الشّهير الذي عبّر عن المواقف النظريّة للنّحاة الجدد، مع الإحالة، في نفس الوقت، إلى المجلّد التّاسع من مجلّة «**الدّارسات**» باعتباره من أولى التّعابير عن تيّارهم. وتعود تسمية «**النّحاة الجدد**» (*Junggrammatiker*) إلى ما تعوّد عليه كورتيوس من استعمال تسمية (*Junggrammatischerichtung*) السّاخرة (القيادة النحوية الجديدة) للحديث عن الأعضاء الشبّان في «الجمعيّة النّحويّة» والذين لا يتّبعون آراء من يكبرهم سنّا (رغم أنّ بروغمن صرّح في سنة 1900 أنّه استعمل هذه التّسمية في التّعقيب لتجنّب المظاهر التعصبيّة أساسا). وفي عام 1880 استعادت منشورات دلبروك (Delbrük) «**مقدمة في الدراسات اللغوية**» (*Einleitung in das Sprachstudium*) وبول «**مبادئ لتاريخ اللّغة**» (*Principien der Sprachgesichte*) مواضيع النّقاش وأطروحات بروغمن وأوستهوف، في حين قدّم زيمر (Zeimer) في 1882 مجموعة النّحاة الجدد لا على أنّها تجمّع أشخاصا حول بعض الأطروحات العامّة فحسب، بل على أنّها قاعدة لإنتاج علمي يتّسم بالجدّة بسبب هذه الأطروحات[1]. إلاّ أنّ كورتيوس هو الذي أجّج النزاع في 1885 بنشره كتابا بعنوان «**في نقد النظريّات الجديدة في اللّغات**» (*Zur Kritik der neusten Sprachforschung*). وردّ عليه دلبروك بعد أشهر. واتّخذ شوشارت، الاختصاصيّ الكبير في اللّغات الرّومانية المولود في 1842، موقفاً ضدّ النّحاة الجدد في نفس السّنة. وفي سنة 1886، اجتهد كلّيتز (Collitz) الذي دحض أطروحات النّحاة الجدد، في بيان أنّها أطروحات لا تتّصل بالتطوّر الحديث في

1 - جولات النحاة الجدد في مجال التركيب، كلبرغ،
Junggrammatische Streifzüge auf dem Gebiete der Syntax, Colberg, C.F. Post.

الأبحاث الهنديّة الأوروبيّة. فاستدعى ذلك ردّا عنيفا من قبل أستوف. وزادت مسألة معرفة من اكتشف ظاهرة تطوّر الحنكيات في تسميم الجدل. وفي 1887 اتّخذ بوت (A. F. Pott) (المولود في 1802)، من جديد، موقفاً معاديا للنّحاة الجدد في كتابه «في أدبيّات تطوّر لغات أوروبّا» (*Zur Literatur der Sprachenkunde Europas*)، في حين نشر الشابّ يسبرسن (المولود في 1860) ترجمة ألمانيّة لمقال كان نشر قبل سنة باللّغة الدنماركيّة[1]. وفي هذه الفترة ظهرت كتابات شتّى تنظر في القانون الصّوتي من وجهة نظر إبيستمولوجيّة (طلبرL. Tolber[2]؛ وفنت[3] Wundt؛ وموريس بلومفيلد[4] Bloomfield؛ وفريدريش مولر[5] Müler).

واجتهد ولبور (1977) (T. H. Wilbur) وهو أكثر المعاصرين طرافة في أن يبيّن أنّ أسباب الخلاف أسباب مؤسّسية، وذلك بمعنييْن اثنين: كان الأمر يتعلّق في المقام الأوّل بأشخاص وبمسارات مهنيّة؛ فالنّحاة الجدد كانوا جميعهم جامعيّين يطلبون الشّهرة وحتّى المنصب. واستحوذوا على الفرصة لتوكيد بعض النظريّات ليتميّزوا دون أن تكون لهذه النظريّات قيمة مؤكّدة في الأبحاث المخصوصة. إلاّ أنّ كورتيوس وبروغمن وأستوف يربطون بين الأطروحات التّجريبيّة والإثباتات النظريّة العامّة. وهي

---

1 - «في مسألة القانون»، المجلة الدولية للسانيات العامة، عدد 3، ص. 158- 217.
« Zur Lautgesetz Frage », *Internationale Zeitschrift für allgemeine Sprachwissenschaft*, n°3, p. 158- 217.

2 - «حول تطبيق مفهوم القانون على اللّغة»، المجلة الفصلية للعلوم والفلسفة، 1880، 3.1.
«Ueber die Anwendung des Begriffes von Gesetzes auf die Sprache», *Vierteljahrschrift für Wissenschaft und Philosophie*, 1880, 3.1.

3 - مجلة «المنطق» (Logik, II, 1883).

4 - «حول احتمال وجود قوانين الصوتيات» المجلة الأمريكية لفقه اللّغة، 1884، عدد 5. موريس خال/ عمّ ليونارد.
« On the Probability of the Existence of Phonetics Laws », *American Journal of Philology*, 1884, n°5. Maurice est l'oncle de Léonard.

5 - «هل القوانين الصوتية قوانين طبيعية؟»، *المجلة الدولية للغويات العامة*،
« Sind die Lautgesetze Naturgesetze? », *Internationale Zeitschrift für allgemeine Sprachwissenschaft*, 1884, n°1, p. 211- 214.
هذه المجلّة أنشأها تشمر (F. Techmer) لعلّها المجلّة الأكثر انفتاحاً في تلك الفترة سواء على المدارس المختلفة أو على المواضيع المطروقة. انظر كورنر ,Koerner, 1973a.

مسألة يطرحها كورتيوس في الجزء الثّالث من كتيّبه الساخر في سنة 1885. وهو يرى أنّ مواقف النّحاة الجدد تتحدّد أيضاً بثلاث نظريّات دقيقة هي:

1) من البداية، كتبت اللّغات الآريّة نفس الصّوت (a) القصير للتّعبير عن عدد من الأصوات

2) اللّغة الهنديّة الأوروبيّة الأصليّة، عرفت بعْد نظاما حركيّا (der bunte vocalismus) متنوّعًا.

3) النّظام الحركي الإغريقيّ أقدم من النّظام الحركي الهندي الفارسي.

وكان كورتيوس يصنّف سوسّير ضمن النّحاة الجدد اعتماداً على هذه النظريّات (مثلما سيفعل ذلك أستوف، 1886 السّابق).

وفي مقابل هذه النظريّات، كان كورتيوس يعتقد، [414] أنّ الحركة *a* السّنسكريتيّة (الأكثر أصالة) هي التي انشطرت فأعطت في اللغات الأخرى o, e, a؛ والفرضية التي يدافع عنها هي أسبقيّة النّظام الحركي الأحاديّ النّغمة (monotonal) على النّظام الحركي المتنوّع. لكنّ هذه النظرية لا تتماشى مع تأكيد وجود قوانين صوتيّة مطلقة: إذا قبلنا القول بوحدة النّظام الأصليّ، فعلينا أيضاً قبول القول بالتطوّرات المختلفة للصّوت الواحد. والبرهنة صحيحة تماما: إذا تأكّدت صحّة نظريّة النّظام الأحاديّ النّغمة الأصيل فإنّ مقولة *انعدام الاستثناء* (Ausnahmslosigkeit) تصبح فاسدة في نقطة أساسيّة في النظريّة اللّسانيّة. إلاّ أنّه لا ينتج عن ذلك أنّ العكس صحيح وأنّ صحّة نظريّة النّظام الحركي المتنوّع تستتبع نظريّة *انعدام الاستثناء*. وطبعاً، دعّم شوشارت، 185، وكليتز، 1896، وخاصّة شميت في مقاله الشّهير لسنة 1884 عن الحنكيات نظريّة النّظام الحركي المتنوّع بتصدّيهم للنظريّات العامّة للنّحاة الجدد. ويمكن أن يستعير المرء العرض العامّ لنظريّة النّحاة الجدد في القوانين الصوتيّة من لسكين (Leskien):

> تتابع جميع التغييرات الصوتيّة لدى مجموعة لغويّة واحدة وفي نفس الفترة دون أيّ استثناء، أي إنّ جميع الكلمات التي يظهر فيها الصّوت في نفس الظّروف تتأثر بالتّغيير.

ماذا يعني هذا الإقرار؟

منهجيًا، هو إثبات يخصّ، في المقام الأوّل، مفهوم القانون ذاته، لأنّه، كما لاحظ ذلك فنت (1883)، يساوي التأكيدَ في شأن قضية ما بأنها قانون أو أنّها لا استثناء فيها. ومن هذه النّاحية، يُعدّ ***انعدام الاستثناء*** مصادرة منطقيّة. ومثلما اتّفق على الإقرار بوجود قوانين طبيعيّة تصفها الفيزياء والكيمياء، فموضوع التساؤل هو وحدة الجوهر بين القوانين الطّبيعيّة والقوانين الصوتيّة. فهل تكون اللّسانيّات علمًا من علوم الطّبيعة؟

يكمن جوهر المشروعيّة في الضّرورة وليس في الكونيّة التي هي شرط ضروريّ لكنّه ليس كافياً. وتجريبيًا، لا يمكن التّمييز بين هذين الطّابعين، ونتحدّث خاصّة عن الكونيّة. فمسألة الضّرورة تهمّ معنى الاقتراحات التي تسمّى قوانين، إضافة إلى أنّ هذا المعنى يهمّ البنية الأنطولوجيّة للظّواهر قيد الاعتبار. وبعبارة أخرى، فإنّ توكيد الضّرورة أو نفيها لا قيمة له إلاّ ضمن لعبة لغوية (jeu de langage) ليس للقضايا فيها معنى تجريبي مباشرة. فإذا أكّدتُ أنه من الضّروريّ أنّ كلّ س تصبح ص، فأنا لا أدّعي أنّ كلّ س أصبحت ص فحسب، بل أنا أدّعي أيضاً أنّه كان من المحال أنْ لا تصبح كذلك. ولا أشكّ أنّي أستطيع أن أوغل في القول أكثر قائلاً: عندما أعيد صوغ قانوني وأضيف أنّه تحقّق، باستثناء ظروف التّشويش عليه التي أتكفّل بشرحها، فأنا أتحصّن من الأمثلة المناقضة التي قد تثار[1]. وأنْ ترفض ضرورةَ قانوني، هو أمر لا يمكن أن يتمثّل إلا في أن تَدفعني إلى قبول قضايا أخرى تنتمي إلى نفس اللّعبة اللّغويّة. وقد يدّعي بعضهم أنّه، رغم أنّ كلّ س أصبحت ص، يمكن أنْ لا تصبح كلّها، أو أنّ قانوني المزعوم لا يعكس إلاّ مجموعة من الأحداث (وهذا هو عين القول الأوّل). وفي جميع الحالات (ربما باستثناء تلك التي تكون فيها الظّروف المشوّشة التي أشرت إليها عديدة وفي الحقيقة أنا قد لا أقدر على ضبطها)، لا يمكن أن نتوسّل مباشرة بالظّواهر للحسم في الأمر. [415] وما يسمح فقط باختيار هذا الوجه أو ذاك من الأوجه المتعارضة في هذه اللّعبة اللّغويّة، هو تمثيل مسبّق لبنية الأشياء التي أطبّق عليها القضية. وفي أحسن الحالات، يمكنني أن آمل الدّفاع عن التّمثيل الذي أنتقيه بحجج غير مباشرة (مثلاً، خصوبته العلميّة العالية)، لكنّ اللجوء إلى هذا النّوع من العون لا يزيد دائماً كثيراً من الوضوح.

---

1 - مسار قذيفة لا يبطل قانون سقوط الأجسام فحسب، لكن غاليلو فضّ المسألة انطلاقاً من هذا القانون.

وهاجم معارضو النّحاة الجدد، في نطاق الشرعيّة، الكونيّةَ أوّلا. فقد لاحظ كورتيوس أنّ الحروف الواقعة آخرا تختفي في بعض اللّغات في حين تثبت الميم m؛ أمّا الحركة النّهائيّة فقد تسقط (كما في fac في اللاّتينيّة) وقد تثبت (كما في Jace). وذكر أيضاً مفهوماً جديداً جدّا هو مفهوم الثّنائي (اللاّتينيّة causa الفرنسيّة chose (شيء) وcause (سبب)). وادّعى بروغمن أنّه ينبغي أن يُقدر على تقليص كلّ الشواذّ بالاحتجاج بالعناصر المشوّشة. والتّمثيل الكتابي قد لا يكون ملائما لذلك. فالشواذّ تتأتّى غالبا من أنّ صيغة ما تقع تحت طائلة دائرة تأثير أخرى. فما يُعدّ تطوّراً صوتيّا محضا هو في بعض الأحيان تشكيل مماثل. وقد تعود صيغة مّا إلى الظّهور - بعد أن مسّها التغيير- في حين أنّ القانون [الذي غيّرها] قد زال. وقد يعود الشذوذ الظاهريّ إلى تنازع قانونين اثنين. ويُمكن أن تخضع صيغتان إلى قوانين مختلفة في أوقات مختلفة. وأخيراً، يخضع تكرار المقاطع إلى قوانين خاصّة.

وسرعان ما اتّخذ الشّكل المنطقي للنّقاش مسار الإثبات والنّقض [المتتابعين] إلى ما لا نهاية له. فعلى سبيل المثال، طُرِح قانون حذف السين s الواقعة في بداية الكلمات الإغريقيّة. فقدّم كورتيوس بسرعة أمثلة تنفي هذا القانون؛ فهناك صيغ متزامنة، مثل Skhidnati/ Khidnatai وstegos/ tegosi. وطلب بروغمن التأكّد أوّلا من أنّ الأمر لا يتعلّق باقتراض كلمات أجنبيّة، أو ليس حالة تماثل أو أنّ حرف السين s لا يعيّن صوتين مختلفين. استعاد كورتيوس المثالين ودحضهما. وكما يقول شوشارت، مصادرة *انعدام الاستثناء* لا يمكن أن تنتج لا من الاستنتاج ولا من المسار الاستقرائيّ.

ولم يتردّد دلبروك، ضمن مساهمته في الموضوع، في التّذكير بأنّ النّقاش استمرّ عشرين سنة أو ثلاثين. وهي ملاحظة لم تحظ بالعناية التي تستحقّها، وذلك رغم أنّه من الصّحيح الثّابت أنه لا مفهوم القانون الصّوتي ولا مناقشته يعودان إلى هذه السّنوات التي تعنينا. فمنذ أن بدأ الباحثون في بداية القرن يجعلون تطوّر اللّغات الهنديّة الأوروبيّة أفقا لعملهم، استعملوا صيغا من قبيل «الصّوت س يصبح الصوت ص» وسمّوا مثل هذه الصّيغ قوانين وتعوّدوا على تصنيفها باستعمال اسم واضعيها. إلاّ أنّه قد توجد صياغات تُجمّع تحت اسم قوانين صوتيّة صيغا مختلفة. ويمكن أن نميّز الصّور السّتّ التّالية:

أ) الصّوت س يصبح الصّوت ص.

أ') الصّوت س يصبح الصّوت ص بالضرورة.

ب) الصّوت س في اللّغة $ل_1$ يصبح الصّوت ص في اللّغة $ل_2$.

ب') في اللّغة $ل_1$، الصّوت س يصبح ص.

ج) الصّوت س في الكلمات التّالية (قائمة من الكلمات) يصبح الصّوت ص في الكلمات التالية في اللّغة ل$_2$.

ج') في اللّغة ل$_1$، الصّوت س في الكلمات التّالية (قائمة من الكلمات) يصبح الصّوت ص في الكلمات التّالية (قائمة أخرى من الكلمات)/

[416] تاريخيّا، في البداية كانت الصّياغتان أ وأ' (a – 'a) محلّ نظر. فقد قدّم بوت[1] Pott أمثلة عنها وعرضها أساساً عرضاً سلبيّا. من ذلك أنّ *ai* لا تنتج أبداً عن إقحام *a* قبل *i*، ولا عن سقوط حرف يتوسّط الحركتين. لا شكّ، أنّ عبارة مثل «يستحيل أن تكون ب» ينبغي أن يفهم منها «من الضّروريّ أنّ لا ب (- ب، non p). وهذا، بالمعنى الحقيقيّ، هو ما يجب أن نطلق عليه تسمية قانون، على الأقلّ عندما تكون الأمثلة إيجابيّة. إلاّ أنّ الصّيغة أ' ('a) ليست سليمة تماما. وما يثير إشكالاً هو معنى الحروف التي مثل س. فإذا كانت س هي اسم (علم) لشيء ما، مثل الفتحة *a* السنسكريتيّة، فإنّه يعسر أن نفهم أنّ عاملا (opérateur) من عوامل الضرورة يمكن أن يؤثّر في عناصر هي في نهاية الأمر عناصر مفردة. وإذا كان س متغيّرا، فينبغي أن نحدّد مجاله (بوصف صوتي مركّب يتكوّن من سمات من قبيل ظهري حنكي، منفتح، منغلق، إلخ.) وأن نجد وسيلة لإدراج التكميم في (أ'). لكن هذا ليس اختيارا ملائما جدّا، ذلك أنّه إذا كانت المحافظة على الحدّ الأدنى من الضرورة التدليلية تتطلّب مكمّما عاما على الأقلّ، فإنه، من بين الصياغات الثلاث التي تمكّن من إعادة كتابة (أ') في هذا المعنى، لا صياغةَ من هذه الصّياغات تمثّل دلالة واضحة.

فلنأخذ [المثال] الأبسط (تكميم عام مزدوج): وليكن ج وف محمولين صوتيّين في المعنى الذي حدّدناه. يمكن أن تعاد صياغة (أ') على الطّريقة التالية:

أ'') مهما تكن الأصوات س وص، فمن الضّروري أنّه إذا كان س هو ج وص هو ف، فإنّ س تصبح ص.

1 - «أدب اللغويات الأوروبية»، *المجلة الدولية للغويات العامّة*، الملحق الأول، 1837.
« Zur Literaturder Sprachkunde Europas », *Internationale Zeitschrift für allgemeine Sprachwissenschaft*, Supplement I, 1837.

وحسب هذه الصّياغة تصبح (أ")، بكلّ بساطة، صياغة عبثيّة. إذا كان المسار القيميّ للمتغيّرات هو الأصوات التي يصدرها المتكلّمون، فإنّ المرء سيواجه مشكلة [تنوّع] الأعواض. فإذا كان مسارها بعض الأقسام المحدّدة في تلك الإصدارات (يمكن أن نسمّي هذا، بشكل ما، الفونيمات) واجهنا الاعتراض السّالف مجدّدا، أي أنّه لا يمكن منطقيّا تطبيق وجهة الضّرورة على حالات مفردة. وقبل الحديث عن القوانين، ينبغي أن نعرف ما هو نمط الأحداث التي نودّ بيان مشروعيّتها. لكن لفظ القانون استعمل، خلال القرن 19، قبل الإجابة عن هذا السّؤال. فالخلاف في القوانين الصوتيّة هو أساساً طريقة في طرح المسالة. ولذلك لا تهمّ المسالة التّاريخ وحده دائماً: فبروغمن[1] يأخذ بعين الاعتبار تعديل ضروب النّطق (Ausgleichung) داخل مجموعة بشريّة مّا. وعلى العكس، فإنّ المؤرّخ الذي يأخذ في الاعتبار مآل الخلاف فلا بدّ أن يلاحظ أنّ أثره الرّئيس سيكون فعلاً حذف افتراض الجواز. واقترح يسبرسن تعويض عبارة (Lautgesetze) (قوانين صوتيّة) بعبارة (Lautformeln) (شكل صوتي). وفي كتابه «**دروس**...» فضّ سوسير المسألة بأن صاغ بطريقته الخاصّة في التّعبير شيئاً قريباً من الملاحظات التي أتينا بها: في المعنى الحقيقي، ليس هناك قانون زمانيّ تطوّريّ لأنّ التّاريخ لا يقيم علاقات إلاّ بين أحداث مفردة، وافتراض قوانين عريقة سرمديّة ثابتة [بنكرونيّة] (panchronique) دون تغيير خلال مسارها الزّمني (وهو ما يطابق تفسيرنا حسب المتغيّرات) افتراض عبثيّ. يضاف إلى هذا أنّه لا حاجة إلى البحث عن هذه النّتائج عند أعداء النّحاة الجدد. فعندما أعاد فكسلر (E. Wechssler) في سنة 1900 طرح السؤال: هل توجد قوانين صوتيّة؟ (Gerbt es Lautgesetze ?) ردّ بروغمن الفعل مباشرة [قائلا]: مثل هذا السّؤال أصبح ينتمي إلى التّاريخ لا إلى مشغل العلم؟[2]

---

1 - «*الحالة الراهنة للسانيات*»، ستراسبورغ، K.G. تيونبر، 1885.

zum heutigen Stand der Sprachwissenschaft, Strasbourg, K.G. Teunber, 1885.

2 - «مقدمة المجلد الأوّل في الأبحاث الصرفية لأستوف وبروغمان: لوحة النتائج عن اللغويات الهندية والأوروبية القديمة»، مرفق بالدراسات الهندية الأوروبية، 1900، 2، ص. 131-132.

« Zu dem Vorwort zu Band I Der morphologischen Untersuchungen von Ostoff und Brögmann Anzeiger für indogermanische Sprach- und Altertumskunde », Beilblatt zu den indogermanischen Forschungen, 1900, II, p. 131- 132.

ولئن كان فالنبرغ (Wahlenberg) يدعي في سنة 1855[1] أنّ وجود قوانين عامّة من نوع (أ) هو الشّرط الضّروري لتكون اللسانيّات علما، [417] فإنّ مثل هذه القوانين، في زمن التّنازع فيها، لم تكن حقّا محلّ شكّ. وفي السّنوات 1870، قبِل جميع الذين يتحدّثون عن قوانين صوتيّة أطروحة إبل (1856) (Ebel، السّابق) القائلة بأنّ لكلّ لغة «قوانينها الخاصّة» أي أنّه لا توجد قوانين إلا من صنف (ب) و(ب'). فما [كان] يستهدفه مفهوم القانون الصّوتي هو دائماً أمثلة محدّدة تنتمي إلى النّظام الصّوتي في الهنديّة الأوروبيّة.

لقد أقرّ الدارسون للغة دائماً وضعاً مزدوجًا: الانتظام والضرورة (وهما يسمحان بصوغ قواعد وقوانين ومقولات عامّة) من ناحية، والاعتباطيّة والاحتمال (ويتجلّيان إمّا في تغيريّة الأعمال القوليّة، وإمّا في قابلية اللغات للتحوّل تحولا جذريا)، من ناحية أخرى. والمسألة الإبيستمولوجيّة الأساسيّة في علوم اللّغة هي الرّبط بين هذين المظهرين. وكما لاحظ ذلك كورتيوس، فإنّ اللّغة ليست فعلا موضوعاً للعلم (أي ببساطة موضوعاً للفكر) إلاّ بشرط القدرة على حصرها في الانتظام والتماثل. وخلال الثلثين الأوّلين من القرن 19، عولجت هذه المسألة في مقابلات ثابتة: النّحو العامّ والنّحو الخاصّ، الميتافيزيقا والميكانيك، الدّيناميكيّة والآليّة، الفيزيولوجيا وعلم النّفس، القوانين والاتّجاهات، الطّبيعة والتّاريخ، اللّسانيّات والفيلولوجيا. وبشكل ما، تأتى مصطلح قانون الذي سيكون الموضوع الصّريح للتنازع من اشتغال هذه المقابلات. فالحديث عن القانون حصل لأنّ اللّسانيّات اعتُبرت علما من علوم الطّبيعة. وعلى العكس، يُبقي وجود المقابلات ذاته على حيويّة مفهوم القانون بضمان ازدواجيّة مواضيع علوم اللّغة. فاللّسانيّات، مثلما عرض ذلك شلايشر (1858)، تستهدف، في اللّغة، عناصرَ الانتظام التي تربطها بالظّواهر الطّبيعيّة، في حين تواجه الفيلولوجيا اعتباطيّة التّاريخ. وفي هذه الظّروف، ليس تقريرُ ما إذا كان مفهوم القانون الصّوتي ملائما أم لا مسألةً حيويّة، إذ هناك، مبدئيّا، دائماً حيّز في اللّغة تُردّ إليه الحالات الخلافيّة. من هذه النّاحية،

1 - حول تأثير الحركات في الحركات: أُوملَاوْت [تغيير جرس حركي بسبب ضعف حركة المقطع الموالي]، والانكسار، والتماثل، مع إيلاء اهتمام خاص باللغات الجرمانية، سيغمارينغن، ليشنر.

Ueber Einwirkung der Vokale auf Vokale: Umlaut, Brechung, Assimilation, mit Besonderen Rücksicht auf die germanischen Sprachen, Sigmaringen, Lichner.

لم تتطوّر الوضعيّة منذ ذلك الزّمن الذي كان فيه أنصار النّحو العامّ يرجعون الأمثلة المضادّة إلى اعتباطيّة الاستعمال وإلى الأنحاء الخصوصيّة. لذلك ليس غريباً أن نرى شلايشر يعلن بعدُ أنّ القوانين الصوتيّة لا تعرف الاستثناءات. وبطريقة كاشفة، سيجعل بروغمن عنوان درسه الافتتاحيّ في مدينة فريبورغ «*اللّسانيّات والفيلولوجيا*» (*Sprachwissensschaft und Philologie*) حيث بيّن أنّ مفهوم هذين العلمين قد تغيّر منذ شلايشر وأنّه لا يمكن البتّة المقابلة بينهما. ولم يكن كورتيوس يقول غير هذا، وقد اضطلع بدور مهمّ في هذا التّقريب.

لم يكن لنظريّات النوع في تطوّريّة دروين أو اللّغة الهنديّة الأوروبيّة الأصليّة البتة الشكل الافتراضيّ الاستنتاجيّ الذي يعتبر عادة منوال العلم، عندما اتّخذت الفيزياء الرياضيّة طرازا. وتعود هذه الخصوصيّة إلى الصّلة التي تعقدها هذه المعارف بين النظريات العامّة والصّياغات الأشدّ خصوصيّة. فالوضعية الأساسيّة للديناميكيّة، مثلاً، هي أنّ صيغة عامّة تحتوي على متغيّرات تُستنتج منها صيغ أخرى. ويمكن أن تُعوّض المتغيّرات بقيم محدّدة، فنحصل بالتّالي على تعابير خصوصيّة هي معايير ممكنة للتحقّق من النظريّة العامّة. وبالعكس، ينبغي أخذ الفرضيّة العامّة على أنّها طريقة [418] لتوحيد المجال التّطبيقي، ممّا يسمح بتبويب الاختلاف في الظّواهر. لننظر الآن في فرضيّة عامّة مثل الفرضيّة القائلة: «لكلّ اللّغات الأوروبيّة أصل مشترك هو اللّغة الهنديّة- الأوروبيّة الأصليّة». لا شكّ أنّ الأمر يتعلّق بأطروحة نظريّة وليس بمعطى تجريبي، ومن الواضح أيضاً أنّ إعادة بناء النّظام الصّوتي للّغة الهنديّة- الأوروبيّة الأصليّة هو عنصر التحقّق من هذه الفرضيّة العامّة. لكن علاقة الواحد بالآخر ليست، في أيّ حال من الأحوال، من صنف العلاقة الافتراضيّة الاستنتاجيّة. إذ لا تحتوي الفرضيّة العامّة على متغيّرات قد تشتمل على معطيات أكثر خصوصيّة تكون مجالا للتقييم. وتتعلّق هذه الفرضيّة إجمالا بمجال البرهنة عليها كلّها. من اليسير أن نفهم، عندها، أنّ إعادة بناء النظريّة المعنية وبحكم بنيتها ذاتها، مستقلّة نسبيًا عن الفرضيّات العامّة بل حتّى أنّها لا تحتوي أساساً فرضيّة عامّة. وعندما نقول هذا، فإنّنا لا ندّعي أنّ النظريّة المعنيّة لا صلة لها بالتّفكير الافتراضيّ الاستنتاجيّ وأنّها لا تهمّ إلاّ مقارنة الوقائع. بدءا، لن تصبح النظريّة نظريّة فعلا، ثمّ إنّ العثور على الأمثلة المضادّة يصبح يسيرا، إذ أنّ إعادة بناء المنظومة الصوتيّة مكّنت، في تاريخها، حتى ممّا يشبه التوقّعات (مثلاً، وصف سوسير، 1878، عنصرا مجرّدا يطابق صوت (ǝ) في اللّغة

الحطيّة وهي لغة ستكشف في 1906 وتفكّك في 1916). لكن مثل هذه النظريّة ليست افتراضيّة استنتاجيّة إلاّ موضعيّا وليس في مجملها. ولتعريف النظام الصّوتي للّغة الهنديّة- الأوروبيّة الأصليّة باعتباره موضوعاً نظريّا، لا يمكن أن نجد مقارنة مع موضوع ما تَفْضُل أحجية الصّور المقطّعة.

لنتصوّر أنّ كثيراً من النّاس يسعون مشتركين إلى حلّ أحجية صورة مقطوعة. ستكون لهم فرضيّة عمل ولا شكّ. يمكنهم مثلا أن يشكّلوا فكرة مسبقة عمّا تمثّله الصّورة الأحجية؛ ومثل هذا التّمثيل يضطلع في الأحجية بنفس الدّور الذي يُفترض أن تضطلع به «القوانين» الصوتيّة المفترضة إزاء الأبحاث الهنديّة الأوروبيّة. من الواضح أنّه إذا كانت الصّورة الأحجية لا تمثّل ما نعتقده، فإنّنا لن نصل عاجلا أو آجلا، إلى رصف قطع الصّورة الأحجية، وأنّنا نحتاج – للاستمرار في التركيب- إلى تغيير تصوّرنا للتمثيل، وعند الحاجة إلى تحويل بعض الأجزاء التي رصفت بعدُ. ومثل هذا التّغيير يمكن أن يكون موضعيّا لا يؤثّر إلاّ في مقاطع مختلفة الأهميّة. وفي هذه الحالة، لا يعني الأمر ضرورة أن يعاد بناء كلّ شيء داخل المقطع المحوّر أو في مواضع أخرى من الصّورة الأحجية؛ فإن تبيّن أنّ ما اعتقدت أنّه سحابة هو تمثيل لنبع فهذا لا يؤثّر في الشّجرة التي أعدت تركيبها في ركن من الصّورة الأحجية، وقد لا يؤثّر حتّى في التّنظيم الداخليّ لما كنت أظنه سحابة. في الحقيقة، هذا يماثل تقريباً ما يحصل عند رفض النّظام الحركي البدائي الأحاديّ النّغمة.

الآن، دعنا نتصوّر أنّ أحدهم يدّعي أنّ في الصّورة الأحجية قوانين عامّة مثل أنّه إذا كان جزء بلون ما فينبغي أن يجاور هذا الجزء جزءا بذات اللّون. ولا شكّ أنّه عندما يكون الأمر كذلك، فإنّ الشّخص سيبحث عن قطعة تلائم القانون المعتمد؛ بل يمكن أن يمكّنه هذا من أن يسبق غيره في تركيب قطع الصورة؛ لكن إذا كانت الصّورة الأحجية صورة أحجية حقّا، فإنّ إثباتات من هذا النّوع ليس لها بعد شرعيّ.

لنفترض أنّنا بصدد تركيب شجرة وأنّ أحدهم يدّعي أنّ الأزرق لون السّماء يعقب دائماً الأخضر لون أوراق الشّجرة، وهو قد يكون محقّا، إلاّ إذا كان تمثيل الشّجرة على خلفيّة من صخور. [419] وعلى العكس، عندما يتعلّق الأمر بتركيب الشّجرة فإنّ من سيقول إنّ الجذع لا ينمو أبداً على الأغصان سيكون محقّا دائما. لا شكّ أنّه بمثل هذه الطّريقة يمكن للإنسان أن يعبّر عن استغلال علم الصوتيّات

في إعادة بناء النظام الصوتي للّغة الهنديّة الأوروبيّة الأصليّة، لكنّ الاعتبارات لن تكون حينئذ اعتبارات تاريخيّة. ومهما يكن من أمر، فما هو مهمّ هو الصّورة الموضعيّة التي نحن بصدد إعادة تركيبها. ويبدو أنّ اكتشاف «قانون» الحنكيّات يؤكّد هذه الطّريقة في النّظر. ففي السّنوات حوالي 1886، كان الجميع (النّحاة الجدد وأعداؤهم الصريحون ومن هم على الحياد) متّفقين في وجود الظّاهرة. والنّقاش هو في إسناد الاكتشاف إلى مكتشف. كوليتز (Collitz) حاول أن يبيّن أنّه ليس من عمل بروغمن، بل هو من عمل شميث، عدوّ النّحاة الجدد. أمّا أوستهوف (Osthoff) فيذهب، على عكس ذلك، إلى أنّ العدل يقتضي أن يكون الحديث عن «قانون تغمر- طمسن فرنر في الحنكيّات» (Tegmer- Thomsen Venerische Palatal-Gesetz)، وسيعود كوليتز إلى الموضوع ثانية للدّفاع عن حقّه في نسبة القانون إليه. وفي الحقيقة، وكما قال كوليتز، تمّ الاكتشاف من باحثين كثيرين بشكل مستقلّ، طومسن وفرنر ولكن أيضاً سوسير؛ ذلك «أنّ الاكتشاف كان يبدو في الأجواء» حسب طومسن في الرّسالة التي ذكرها كولّيتز. وبعبارة أخرى، لا يعود الاكتشاف إلى النظريات العامّة التي قدّمها هذا الباحث أو ذاك، بل إلى البنية المحليّة وإلى الوضع الراهن في إعادة بناء النّظام الصّوتي في الهنديّة- الأوروبيّة.

لذلك لا ينبغي الاستغراب مطوّلا من موقف كولّيتز عندما يقول إنّ الفلسفة اللّسانيّة (ونعني الفرضيّات العامّة) أو الصوتيّات ليستا، بالنّسبة إلى اللّسانيّات التاريخيّة، إلاّ مادّتين تابعتين. وهو يعي وعيا جيّدا البنية النظريّة التي يشتغل بها. ولا يخالفه دلبروك، أحد النّحاة الجدد، الرّأي: فالأطروحات «الفلسفيّة» قد تكون عاطلة الفاعلية إزاء العمل التّجريبي. فالأهميّة التّجريبيّة (أو بالأحرى «الإيجابيّة») لمسألة القوانين الصوتيّة ليست إلاّ وهما تمّت تغذيته لمقتضيات التنازع. وقد يكون منتجا مؤسّساتيا في المعنى الذي يراه فلبور (Wilbur). وليست صورة بروغمن الشابّ هي وحدها التّسبب، فكورتيوس والنّحاة الجدد يغنمون، كلّ من ناحيته، من ربط بعض الأطروحات الدّقيقة في اللّسانيّات التاريخيّة بمسألة القوانين الصوتيّة: كورتيوس، لأنّ لديه حججا قوية ضدّ وجود هذه القوانين ولأنّ الأطروحات المعنيّة تجاوزته كثيرا. والنّحاة الجدد، لئن بدا موقفهم في القوانين قديما جدّا، فإنّهم ساهموا في التطوّر الحديث لهذه الأطروحات.

في التنازع في القوانين الصوتيّة أمران يعتّمان المسألة تعتيما: إذا عمّقنا التّحليل لاحظنا أنّ كلّ الأطراف تقبل وجود القوانين، وبشكل ما، لا أحد يرى فيها قوانين بالمعنى الحقيقي، إذ يقرّ الجميع بوجود أمر ما في اللّغة شبيه بالظواهر المنتظمة؛ لهذا السّبب كان شوشارت يعتقد أنّ لا فائدة في التّنازع، في حين ناصر دلبروك النّحاة الجدد. ولا يتعلّق الأمر بمجرّد توكيد مبدئيّ بل يتعلّق بمسألة المنهج. مثال ذلك أنّ كورتيوس يستعمل البرهنة التّالية: يتحوّل حرف (s) بين حركتين في اللّغة البدائيّة إلى حرف (r) في اللّغة اللاّتينيّة، كما في اللّغة الإغريقيّة. وبالتّالي فإنّ (s) اللاّتينيّة بين حركتين لا يمكن أن يكون شكلا بدائيّا [420]، ولا يصحّ أن يُماثل بين (*nasus*) اللاّتينيّة و(*nasas*) السنسكريتيّة. وما يؤكّده كورتيوس هو أنّ موقفاً من هذه المقترحات التي يطلق عليها اسم «قانون» يجعل بعض التأثيلات مستحيلة. طبعاً، القول بمثل هذا الاقتراح لا ينتصر دائماً على ما تقوله نظريات التأثيل. مثال ذلك، يقبل كلّ الباحثين قبولاً بديهيا التأثيلات التّالية: madhias (اللاّتينيّة) = medias (السنسكريتيّة)، وuber (اللاتينيّة) =udhar (السنسكريتيّة)، رغم أنه يمكن ربط (d) اللاتينية ب (dh) السنسكريتية، لكن دون اللاّتينيّة (b) و(db) السّنسكريتيّة. ومهما يكن الأمر فإنّ تحليلا مثل تحليل كورتيوس يطرح قضايا إبيستمولوجيّة دقيقة؛ فليكون مقبولا، لا بدّ من قبول أنّ القضية الأصليّة ضروريّة، إذ أنّه إذا لم تكن كذلك (أي إذا كانت القضية مجرّد تعبير عن منحى أو احتمال) يتيسّر، على الأقلّ، أن تنسل (*nasus- s*) من (*nasas-s*). فموقف كورتيوس لا يتمثّل في نكران وجود قوانين صوتيّة، بل يتمثّل في تأكيد أنّها لا تكفي لتشرح كلّ شيء، إذ لا بدّ، علاوة عليها، من القبول بحيّز لتغييرات عرضيّة متقطّعة.

من ناحية أخرى، تؤدّي المناقشة الإيبستمولوجيّة التي قام بها توبلر وفنت وموريس بلومفيلد (عمّ ليونار بلومفيلد) ومولر إلى رفض التّماثل بين القوانين الصوتيّة والقوانين الطّبيعيّة. فالأولى تنتمي إلى التّاريخ والثانية تنتمي إلى الطّبيعة. ولا ضرورةَ في التّاريخ. يلخّص كورتيوس نظرتهم جيّدا: عندما يكون هناك «قانون صوتي» فإنّ التّغيير المطابق يمكن أن يحدث لكنّ حدوثه لا يحصل بالضّرورة. ولا يخالف النّحاة الجدد هذا الرّأي، فمنذ سنة 1880 كان بول في كتابه «مبادئ» (*Prinzipien*) يدعم أنّ «القانون الصّوتي لا ينصّ على ما ينبغي أن يحدث دوما في ظروف عامّة محدّدة، لكنّه يقتصر على تسجيل الانتظام الداخليّ لمجموعة محدّدة من المظاهر التّاريخيّة». ويرفض

دلبروك في كتابه «مقدّمة» (*Einleitung*، 1880) التّماثل مع القوانين الكيميائيّة: فموضوع الحديث ليس موادّ، والقوانين الصوتيّة، حسب تعبير شائع «هي مجرّد قواعد تجريبيّة وليست قوانين حقيقيّة».

كلّ هذا يبدو مبرّراً لأحكام بعض الدّارسين المعاصرين. فالنّحاة الجدد، حسب كاسيرير[1] (Cassirer)، كانوا يدورون في حلقة مفرغة لا غير، ويرى غادامار[2] (Gadamer) أنّ المنازعة تبيّن أنّ شروح اللّسانيّات وقوانينها حشو محض بالنّسبة إلى الظّواهر.

يبدو لنا أنّ على المسألة أن تُطرح طرحا مغايرا. لنأخذ تحليلا مثل تحليل كورتيوس الذي عرضناه قبل هذا. من المهمّ جدّا أن نستطيع المحافظة على اقتراحات تسمح بمثل تلك المناحي الفكرية. وبما أنّه ليس لدينا إلاّ عموميّات تجريبيّة، علينا أن نقبل أنّ هذه الحجج لا تؤدّي إلى استنباط (déduction) بل إلى استدلال (inference) رفيع الاحتمال. وسنغنم ولا شكّ غنما ما بالقياس إلى الخلط والتناقضات في تلك الفترة. وبالفعل، يقع الغنم، ببساطة، في مستوى قدرتنا اللّغويّة. ومن جهة المنهاج، النّحاة الجدد ومناهضوهم حبيسو لعبة لغوية تفطّن إليها بعضهم: فشوشارت، مثلاً، طالب بتحويل شرط الصّرامة الذي تعبّر عنه فكرة الضرورة من موضوع البحث إلى ملاحظي الظاهرة أنفسهم. ولاحظ يسبرسن (وهو أفضل المهتمّين بالإبيستمولوجيا في هذا الجمع) أنّ اللّسانيّات المقارنة هي مادّة شارحة وأنّه لا ينبغي طرح أسئلة تتجاوز المعاينات التّجريبيّة.

[421] وفي الحقيقة، فإنّ هذه الملاحظات والحلول التي يبدو أنها تقترحها، لا تغيّر من صلب المسألة تغييراً حقيقيا. وسواء أوُصفت القوانين الصوتيّة بأنّها ظواهر منتظمة تجريبيّة أم حُصرت اللّسانيّات في دور تفسيريّ محدود يقتصر على رصد الصّلات بين الظّواهر، فإنّنا نسعى إلى التهرّب من المشكلة بتغيير تسميتها.

---

1 - فلسفة الأشكال الرمزيّة، المجلد 1، اللّغة، 1923.

Philosophie der symbolischen Formen, t., I, Die Sprache, 1923.

2 - « القيمة السوقية »، الدراسات الهيغلية، الملحق 3، 1966.

«Die Verkehrswert», Hegel Studien, Beiheft 3, 1966.

إنّ التّنازع في القوانين الصوتيّة، وهو ظاهرة مؤسّسية، يطابق ولا شكّ دوافع إبيستمولوجيّة عميقة. ومثلما بيّنا ذلك في المجلّد الثاني (ص.570 وما بعدها)، يُعدّ اختراع قانون غريم ثورة منهجيّة قبل أن يكون اكتشافاً تجريبيّا. فحتّى بداية القرن 19، كان التّغيير الصّوتي يُتصوّر على شكل صور تصيب «الحروف» عشوائيّا ضمن الكلم (حالة بحالة). وبقوانين غريم، لم تعد الكلمات وحدات للتّغيير: فالتّغيير يهمّ الكيان المجرّد «للحرف» (الفونيم)، وهو عنصر أصيل خفيّ في الكلمة ذاتها ويكيّف تركيبها. وينجم عن هذا أنّ التّغيير ينبغي أن يتمّ – باستثناء حالات مضبوطة- في كلّ الحالات التي يظهر فيه الحرف الأصليّ. ورغم أنّ هذا المنوال توطّد بالوقائع (وهو متوطّد بشكل واسع) فإنّه لا يمكن أن يخلو من تبعات في التّمثيل الذي نصطنعه عن الظّواهر اللسانيّة. أنْ لا تكون للتغيير تبعات قد يماثل تقريباً الوضع الذي ليس فيه للذريّة (atomisme) أيّ تأثير في التصوّر الذي يصطنعه الفيزيائيّون عن المادّة.

المسألة هي أنْ لا أحد توصّل إلى طرح المسألة طرحا واضحاً، فما بالك بحلّها. أحصى زيمر (Zeimer) في سنة [1]1882 المواضيع الجديدة التي أتى بها النّحاة الجدد: هم يتساءلون عن موضوع القدرة اللغويّة في حين كانت اللّغة تُدرس، قبلهم، بقطع النّظر عن الأفراد. وهم يطالبون بالعناية باللّغة الشفويّة أوّلاً، ويجعلون مفهوم التّماثل أمرا أساسيّا. ويجهدون، باستعمال مفهوم القانون الصّوتي (البالغ الغموض)، في التّفكير في حقيقة اللّغة باعتبارها عمليّة لاواعية، ممّا دفعهم إلى رفض بعض المبادئ التّفسيرية الذاتيّة المحضة عند كورتيوس[2]. وعلى عكس ذلك، ولأنّهم يجهدون في ربط اللّغة البشريّة بأعمال الأفراد، اضطرّوا إلى تفسير الطّريقة التي يُنتقل بها من الإنجازات الفرديّة إلى الانتظام المنتزع من رغبات كلّ متكلّم[3] (وذلك بالعودة غالبا إلى علم النّفس التّجميعي (associationiste) وإلى ضرورة التّفاهم ضمن المجموعة الواحدة).

---

1 - جولات النحاة الجدد في مجال التركيب، كولبرغ، س.ف. بوسط.
Junggrammatische Streitfüge auf dem Gebiete des Syntax, Colberg, C.F. Post.

2 - مثلاً، للتعبير عن أنّ oi في الإغريقيّة légoien تظل على حالها على خلاف hippoio (التي تعطي hippoo وhippon) ويدلّ هذا الأخير أنّ في علامة الصيغة (mode) قيمة جمالية أكبر من i الدالة على حالة الجرّ (génitif).

3 - هـ أستوف، اللحظة الفسيولوجية والنفسية في التشكيل اللغوي، 1879، برلين.
H. Ostoff, Das physiologische und psychologische Moment in der sprachlichen Formenbilding, 1879, Berlin.

ليست الإضافة الإبيستمولوجيّة مضمونة أو نهائيّة البتّة. ولئن قال النّحاة الجدد إنّ التماثل هو العامل الثاني في تعديل حياة اللّغة مع القوانين الصوتيّة، فإنّهم استعملوا هذا المفهوم استعمالاً رخيفا، خاصّة في شرح الشواذّ التي يُعترض بها على القوانين الصوتيّة. ومنذ صدور المجلّد التّاسع من مجلّة (*Studien*)، كان كورتيوس يذكّرهم أنّ الصّرامة تقتضي أنْ لا يعتدّ بالتماثل إلاّ في السّلاسل. وشيئاً فشيئاً، اقترب مفهوم التماثل ممّا سيصبح مفهوم الأنموذج (paradigme) أو المحور النموذجي للّغة. لاحظ بروغمن، مثلاً، أن لا أحد يقول لمن يروم تعلّم اللّغة الألمانيّة إن (*gastes*) هو المجرور المفرد وإنّ (*gast*) هو الممنوح.إلخ، بل تنسل الصّيغ المختلفة من بعضها بعضا. هذه الفكرة هي من وضع النّحاة الجدد خاصّة. ولأنّ كورتيوس رفض هذا الدّور الذي يضطلع به التماثل، خصّص القسم الأخير من كتيّبه للّغة البدائيّة [422]. وجهد في بيان أنّ السنسكريتيّة الأوروبيّة الأصيلة هي إعادة بناء ذهنية وأنّ ضروب التّصاريف لا تضطلع بأيّة وظيفة فيها؛ وذلك لأنّه فهم جيدا أنّه إذا قُرن بين التصوّر الجديد للتماثل وظواهر مثل التّصاريف، فلا بدّ من أن يأخذ المرء في الاعتبار وضعيّات مختلفة متواقتة للغة حيث تؤثّر الصّيغ بعضها في بعض. فمفهوم التماثل موصل إلى الآنيّة (synchronie) (كورنر, Koerner, 1972 a).

يتأتّى موضوع «انعدام الشّذوذ» تاريخيّا من المفاهيم ذات المنحى الميكانيكي التي طوّرت في النّصف الثّاني من القرن، بل إنّه ورث منها فصلا صارماً بين الفيزيولوجيا (الصّوت) وعلم النّفس (الدّلالات). منع هذا النّحاةَ الجدد من فهم دور المركبات التأليفيّة (قد نسمّيها النسقيّة syntagmatique) مثلما سيلاحظ ذلك يسبرسن، ومنعهم خاصّة من فهم أثر الدّلالة في التّغييرات التي تصيب الشّكل الصّوتي. فمثلاً، كان كورتيوس يفسّر زوال (i) من صيغة التمنّي (optatif) في الإغريقيّة بزوال وظيفتها الدّلاليّة (قد نقول التميزيّة)؛ وقد اعترض النّحاة الجدد جميعهم على هذا النّوع من التّفسير. وسيعرض الفرنسي بريآل (Bréal) مشروعه عن علم الدّلالة (انظر ص.212) باعتباره بديلا نظريّا عن مقارنيّة الجامعيّين الألمان. ينبغي أن نلاحظ، أخيراً، أنّ توجّه الدّراسات إلى الكلام واستخدام رصد الظّواهر الرّاهنة (اللّغات في راهن الحال) في البحث التاريخي ظلّ لديهم برنامجاً أساسيّا. يضاف إلى هذا أنّه رغم أنّ النّحاة الجدد يحيلون إلى الأعمال الشّهيرة لونتلر (Wintler) عن لهجة كرنز (Kerenz) في مقاطعة

غلاروس[1] (Glarus)، فإنّ يسبرسن واجه ضدّ أطروحة انعدام الشّذوذ بتنويعات الأعمال القوليّة. وخلال ضروب هذا التردّد في النظريّة نفهم لِمَ عبّر سوسّير في رسالته الشّهيرة إلى ميّي (Meillet) بتاريخ 1894/1/4 (بنفينيست، 1964) عن امتعاضه ممّا يتعلّق بالمزاعم العامّة عن اللّغة، وكان ذلك تعبيراً عن ضرورة مراجعة مبادئ اللّسانيّات ذاتها.

مسألـة أصـل اللّغــات:

لا شكّ أنّ موضوع رفض النظر في مسألة أصل اللّغات هو أحد العناصر الأوضح في التراث التأريخي في ما يتعلّق بالقرن 19. قدّم هنري صياغة دقيقة وواضحة لحدود هذا الرّفض قائلاً:

> أن يمتنع اللّساني عن أيّ بحث في أصل اللّغة هو نقطة تبدو مفضوضة نهائيّا، على الأقلّ بين اللّسانيّين، مهما بدا ذلك متناقضا للوهلة الأولى: فأصل اللّغة ليس، مسبّقا، مشكلة لسانيّة، بما أنّ اللّسانيّات لا تقترح مواضيع لها إلاّ اللّغات المكتملة التشكّل، في وضعها الرّاهن أو التّاريخي أو قبل التّاريخي وأنْ ليس لها إلاّ أن ترصد تطوّرها، دون نشأة اللّغة البشريّة أبداً (1896، المصدر السّابق، ص.-25 26).

حوالي سنة 1870، اتّخذ هذا الرّفض منعرجا مؤسّسيا: يعود جزء من شهرة جمعيّة اللّسانيّات بباريس التي أنشئت في سنة 1866 (راجع يسبرسن، 1922، المرجع السّابق، الفصل 4) إلى المادّة الثّانية من قانونها الأساسيّ الأوّل:

> المادّة -2 لا تقبل الجمعيّة أيّ عرض يتعلّق إمّا بأصل اللّغة البشريّة وإمّا بإنشاء لغة كونيّة[2].

[421] لئن كان النّقاش المتعلّق بالرّفض مميّزا جدّا لتطوّر البحث الفرنسي، فإنّ الرّفض في حدّ ذاته ليس منحصراً في هذا البلد البتّة. يقول الكسندر إلّيس (A.J. Ellis) في رسالته الرئاسيّة سنة 1873 إلى *الجمعيّة الفيلولوجيّة* (Philological Society)

---

1 - لهجة كيرنزر في مقاطعة غلاروس، لايبزيش وهايدلبرغ، 1876.
Die kerenzer Mundart des Kantons Glarus, Leipzig et Heidelberg, 1876.

2 - انظر عن القانون الأساسيّ لسنة 1866» مذكرات» 1، ص. 3-5 (Mémoires, I: III-V) وعن القانون الأساسيّ لسنة 1876 (BSL, n°5, i-iii)، انظر أورو، 1984، ص.317.

(*محاضر الجمعية الفيلولوجية*، 1874 -1873 - *T.P.S*، ص.-251 252) إنّ مسائل الأصل لديه هي «خارج مجال الفيلولوجيا المحض» وإنّ اللسانيّين يغنمون أكثر بأن يعكفوا على التطوّر التاريخي للهجة واحدة «من أن يملؤوا السّلال بحزم من الأوراق عن التأمّلات في أصل كلّ اللّغات». وكان بوب، الذي كان يعتبر في تلك الفترة مؤسّس اللّسانيّات، قد وضع بعدُ حدوداً لأبحاثه:

«لغز الجذور وحده، أو بعبارة أخرى السّبب الذي من أجله يُسجّل هذا التصوّر البدائي بهذا الصّوت دون ذاك، هو ما نمتنع عن ولوجه» (النّحو المقارن، Vergleichende Gram، الترجمة الفرنسيّة لبريآل، 1866، ص.1).

قد تبدو هذه الوضعيّة غريبة. فلئن تعوّدنا، فعلا، أن نذكر بعض كبار النّحاة الفلاسفة في القرن 18 (روسّو وكوندياك Condillac وهردر Herder وسميث، والنقاش في أكاديميّة برلين) الذين كانوا فعلاً من أطلق النّقاش اللاّنكي في أصل اللّغات، فممّا لا شكّ فيه أنّ **القرن الأكثر ثراء في الدّراسات في أصل اللّغة هو القرن *19*** بلا منازع. فقد ساهم أغلب أعلام اللّسانيّات (فون هومبلت وشلاغل وغريم وشلايشر وشتاينهل وبول ورونان وماكس مولر وويتني وبريآل) بدراساتهم ضمن جمع من البحوث التي شارك فيها كتّاب أقلّ شهرة. ولم يوقف تطوّر اللّسانيّات - [أي] الوعي الجليّ بأنّ الأمر يتعلّق بعلم **يقوم على معرفة الوقائع**- مشروع حلّ مسألة أصل اللّغات. بل بالعكس، دفعت تطوّرات الفيلولوجيا المقارنة الكتّاب، في المقام الأوّل، إلى تطبيق النّتائج على الأبحاث في أصل اللّغة، أي «دراسة إمكانيّة حلّ هذا المشكل بطريقة علميّة» (رونان، **في أصل اللّغة**، باريس، 1948، الطّبعة الثّانية، 1858، ص.5 *De l'origine du langage*) مثلما حصل مع غريم نفسه ([في كتابه] «**في أصل اللّغة**»، برلين، 1852، ص.10 وص.54-55 *-Uber der Ursprung derSprache-* وانظر أيضاً شلاغل في كتابه «**في أصل اللّغة وحكمة الهنود**» 1808، ص.60 - *Uber die Sprache und Weisbeit der Indier*). ما يلام عليه اللسانيون الأوائل هو أنّهم أرادوا حلّ المسألة بدون الطّريقة المقارنيّة (رونان، 1858، السّابق، ص.76). في فرنسا، رصدت أكاديميّة العلوم الأخلاقيّة والسّياسيّة في 1886 -عشرين سنة بعد منع جمعيّة اللّسانيّات- جائزة بوردان (Bordin) لهذه المسألة. فصياغة موضوع المسابقة واضحة جدّا:

1. طرح الأنظمة المختلفة التي كانت تهدف منذ التاريخ القديم إلى يومنا هذا إلى شرح أصول اللّغات وقوانينها شرحا فلسفيّا، وتقييم هذه الأنظمة.

2. جمْع المبادئ والوقائع التي قد تصلح لتشكيل فلسفة في اللّغة، من أهمّ الآثار في الفيلولوجيا الحديثة.

سيفوز بالمسابقة (1887)[1] رينيو (P. Regnaud) أستاذ السنسكريتية والنحو المقارن في كلّية الآداب بمدينة ليون. رينيو الذي كان قريباً من التيّار الطّبيعي الفرنسي (انظر ديمي، 1996، Desmet) ولسانيّا هامشيّا لم يقبل البتّة لا مفهوم القانون الصّوتي، ولا المحتوى التجريبي لقانون غريم، لم يكن عضوا في جمعيّة اللّسانيّات. أثار كتابه غضب هنري (1888) الذي انتقد مبادرة الأكاديميّة (1896، المصدر السّابق، ص.26).

[424] ساهم اكتشاف النظريّات النشوئيّة (évolutionniste) وانتشارها مساهمة واسعة في إذكاء الحوار في أصل اللّغات. تعود الطّبعة الأولى لكتاب دروين «*في أصل الأجناس*» إلى سنة 1859، لكن كتابه الأقرب إلى الموضوع هو «*التّعبير عن العواطف لدى البشر والحيوان*» (*The Expression of the Emotions in Man and animals*, 1872)

يمكن للنظريّة النشوئية أن تتداخل مع الأبحاث في أصل اللّغات بثلاث طرق: أوّلاً، بعرض الأصل الحيواني للإنسان تُدرج النظريّة النشوئية، منطقيّا، فكرة نشوء ملكة اللّغة، في الوقت الذي تمكّن فيه من إطار للتّمثيل عامّ جدّا يعتقد أنّه يمكن تطبيقه على الظّواهر الثقافيّة (تايلور، 1871، *الثّقافة البدائيّة أبحاث في تطوّر الأسطورة والفلسفة والدّين وفنّ اللّغة وعرفها*[2].

Primitive Culture: researches into the development of mythology, philosophy, religion, language art and custom.

---

1 - لم تقدّم إلاّ مذكّرتان للمسابقة؛ وحصلت المذكّرة الأخرى وكاتبها هو دتريم (Destrem) على ملاحظة مشرّف. نشر رينيو (Reynaud) في الطّبعة الثانية لكتابه تقرير فاشيرو (Vacherot) عن المذكّرتين وخطاب زلّر (J. Zeller) أثناء الجلسة العلنيّة للأكاديميّة (1887/12/17). المذكّرة الأولى (السّابق، ص.XXIV- LIX) مهمّة من جهة أنها تعرض مبرّرات مجموعة العلماء: المنوال هو علم الإحاثة، يتعلّق الأمر بالبحث عن «شواهد في اللّغات العريقة التي حفظت لنا» وبأن يجعل «علم الوقائع» في خدمة المنطق.

2 - هذا الكتاب الذي جدّد نظريات الرئيس دو بروس (De Brosses) أعيد نشره في 1873 وترجم إلى الفرنسية في مجلدين في 1876 و1878.

تطوّرت نظريّة نشوئية لغوية تطوّراً سريعاً مع شلايشر[1] الذي سبقت بعض آرائه معرفته بدروين (زبورفسكي، *أصل اللّغة*، 1878، ص.35 ,*L'origine du langage*) أو مع ودغوود صهر عالم الطّبيعيات (في *أصول اللّغات*، 1865 ,*On the origins of languages*). وكان عنوان أوّل كتاب لرينو (Regnaud) «*دراسات في اللّسانيّات النشوئية*» (*Essai de linguistique évolutionniste*, 1866). ويلخّص هوفلاك (A. Hovelacque) أستاذ اللّسانيّات في مدرسة الأناسيّة في بروكا (Broca) تبعات فكرة النشوء في أصل اللّغات كالتّالي:

> إزاء هذا المشهد الدّائم للنشوء الذي ينفتح تحت أنظارنا في الطّبيعة كلّها، لا نستطيع أن نقبل أنّ ملكة اللّغة المنطوقة لا تُكتسب شيئاً فشيئاً، بسبب تطوّر تدريجيّ للأعضاء (اللّسانيّات، باريس، 1877، ص.38).

هذه حجج سنجدها أيضاً عند سابير (Sapir) في رسالته للحصول على الأستاذيّة[2] في جامعة كولمبيا المخصّصة لنظريّة هردر في أصل اللّغات (1905). إلاّ أنّ أطروحة التطوّر التّدريجي للّغة موجودة أيضاً عند كتّاب أقلّ دينا للدّروينيّة من التسطيحيّة[3] (uniformitarisme) الجيولوجيّة لييال[4] (Lyell).

---

1 - النظرية الداروينية وعلم اللّغة [...]، فايار، 1863، مجلة « التأريخ اللساني» (Historiographia Linguistica) المجلد 9-3، 1984، ص. 388.

Die Darwinsche Theorie und die Sprachwissenschaft [...], Weimar, 1863. (Historiographia Linguistica, XI-3, 1984, p. 388).

2 - «إلا أنّه، رغما عن ماكس مولر، يبدو لي أن المسلك في العمل المستقبلي في الموضوع الأوّليّ، وبالأخصّ مسألة الأصل، في اللّغة يكمن في الاتّجاه الذي تشير إليه التطوّرات» (*Historiographia Linguistica*, XI-3, 1984, p.388). وسيدعم سابير بعد ذلك تصوّرا تاريخيا ثقافيا خالصا للغة. انظر الفصل الأوّل من كتاب « *اللّغة*» (1922).

3 - انظر كريستي (Christy)، 1983) الذي يدافع عن النظرية القائلة بأنّ التسطيحية الجيولوجية تمثّل منوال النحاة الجدد.

4 - هناك اختلافات تدريجية فقط بين البدايات الأولى للغة والعهود اللاحقة

« Es existieren nur graduelle Unterschiede zwischen den ersten Anfängen der Sprache und den späteren Epochen » (H. Paul, 1880,l.c, éd. 1975, p. 36, cf. Déjà Grimm, 1852, l. c p. 12).

النّقطة الثّانية لتداخل النظريّة النشوئيّة مع الأبحاث في أصل اللّغات هي إمكانيّة استعمال الأبحاث في أصل اللّغات ضدّ النظريّة الدرويتيّة (على خلاف أطروحة النشوء، قد تبيّن اللّغة وجود هوّة لا تُتخطّى بين الإنسان والحيوان). هذا هو - في قسم كبير- رهان الخلاف بين ماكس مولر وويتني.

النّقطة الثّالثة هي الاستخدام المباشر لنظريّة الانفعالات (كرّو،L. Carreau,[1]؛ جيرار دو ريال[2] ,J. Girard de Rialle). يطابق هذا المسلك المحاولة التقليديّة للشّرح بالتعجّب، خاصّة بالشّكل الذي طوّره شافي[3] (Chavée) وهيس[4] (K.W.L. Heyse) أو شتاينهل[5].

قاومت جمعيّة اللّسانيّات بباريس البحوث في أصل اللّغة، فقد دفعت مثلاً، في سنة 1869، اقتراحاً من دو فريش دو جينات (Dufriche-Desgenettes) لإلغاء المادّة الثانية[6] [من القانون الأساسيّ]. ولئن زالت هذه المادّة من القوانين الأساسيّة المعتمدة في 1876، فإنّ الصّياغة الجديدة يمكن أن تُتأوّل على أنّها مازالت تضمّ المنع القديم:

> المادّة 1: تهدف الجمعيّة إلى دراسة اللّغات وتاريخ اللّسان. كلّ موضوع دراسي آخر ممنوع منعًا باتًا.

---

1 - «التعبير عن الانفعالات وأصل اللّغة»، *مجلة العالمين*، العدد 29، 1878، ص. 175-195
« L'expression des émotions et l'origine du langage », *Revue des deux mondes*, XXIX, 1878, p. 175- 195.

2 - « التحويلية في اللسانيات»، المجلة العلمية ليوم 3/3/ 1875.
« Le transformisme en linguistique », Revue scientifique du 3 mars 1875.

3 - الايديولوجيا المعجمية للغات الهندية الأوروبية، باريس، 1878.
Idéologie lexicologique des langues indo-européennes, Paris, 1878.

4 - نظام اللسانيات، نشر شتاينهل، برلين، 1856.
System der Sprachwissenschaft, éd. Par H. Steinthal, Berlin, 1856.

5 - أصل اللّغة البشريّة فيما يتعلق بالأسئلة الأخيرة في كل معرفة (1851)، برلين 1858.
Der Ursprung der Sprache im Zusammenhang mit den letzten Fragen alles Wissens (1851), Berlin 1858.

6 - فندريس «الجمعية الأولى للسانيات، جمعية اللسانيات بباريس (1865-1955) »، *مجلة أوربيس*، 1955، ص.13.
J. Vendryes, « Première société de linguistique, La société de linguistique de Paris (1865- 1955) », *Orbis*, 1955, p. 13.

لا يتردّد فندريس (Vendryes) في مقاله لسنة 1955 (السّابق، الملاحظة 44) في القول إن المنع لم يرفع البتّة. ويترجم رأيه، على الأقلّ، استمرار ضرب من العقليّة. لكنّ المسألة ليست هيّنة، فقد نشرت الجمعيّة في «مذكّراتها»، على الأقلّ، مقالا يهمّ موضوع الأصل، [425]، ويتعلّق «ببدايات الفعل» (المجلّد 9، 1900) كتبه ميشال بريآل الذي كان طول حياته العمود الفقري للجمعيّة وأمينها. قد تبدو التّعابير التي يستعملها لعرض عملها غريبة بالقياس إلى وظائفه:

«حاولنا، منذ ثلاثين عاما، تهوين مسائل الأصل لأنها عُدّت مستعصية على الحلّ. لكن اليوم الذي قد تشطب فيه اللّسانيّات هذه المسائل من برنامجها، سيؤثّر فيّ أثر تأثير علم فَقَدَ ألق تاجه [...]. إذا كان جيل اللّسانيّين الأوّل الذي لم يَعدَّ أيّ شيء بعيد المنال قد عوّضه جيل أكثر حذرا، وتلا هذا الجيل الثاني جيل كان مستعدّا لأن يمتنع عن طرق القضايا الكبرى، فإنّنا لن نستسلم لتقليص قد ينزع عن هذه الدّراسات جاذبيّتها الأساسيّة وربّما مبرّرها» (السّابق، ص.334).

في سنة 1922، لن يختلف موقف يسبرسن عن هذا الموقف: «لا يمكن للّسانيّات أن تمتنع أبداً عن التّساؤل عن أصل نشأة اللّغة (وسبب هذا التطوّر)». كان هناك، إذا، حتّى عند اللّسانيّين المهنيّين حرج أمام امتناع المؤسّسات إزاء القضايا الكبرى في الفلسفة اللّسانيّة. وحسب صياغة هنري، فإنّ المسألة اللّسانيّة تواجه تناقضا هائلا:

الفرضيّة: تشير الحكمة وحدها، في غياب وثيقة أخرى، إلى أنْ لا بدّ للغة، مثلها مثل أيّ شيء في الكون، من بداية، وإلى أنّ الاهتمام المتّصل بهذه السّمة الرّفيعة من سمات الإنسانيّة كان دوما حافزا للبحث عن الأصل.

الفرضيّة المضادّة: أصل اللّغة ليس مشكلا لا يقبل الطّرح في علم اللّغة فحسب بل إنّ كلّ الوثائق التي يعرضها هذا العلم أو سيراكمها في المستقبل لن تمكّنه البتة من استشعار حتّى أبعد حلّ.

لا شكّ أنّ المنع الذي تقدّمه الفرضيّة المضادّة ليس إذن صحيحاً بداهةً. إذا تابعنا مثلا تاريخ جائزة فلني التي يمنحها «المعهد» (كان موضوعها في الأصل وضع ألفبائيّة كونيّة) والذي مثّل في فرنسا حتّى الثّلث الأخير من القرن 19 الرّحم الذي تصاغ فيه معايير علميّة اللّسانيّات (معايير القبول ضمن جماعة مهنيّة)، لفتنا الاعتدال الشّديد، ولا شكّ. فقد عالج عديد الرّسائل المقدّمة للجائزة مسألة أصل اللّغات ولم

تسند الجائزة إلى أيّ مترشّح. لكن، لئن كان رفض اللّغة الكونيّة رفضا قطعيّا[1]، فإنّ رفض موضوع أصل اللّغات كان أكثر حذرا[2] (سيكون رونان عضوا في لجنة التّحكيم ابتداء من سنة 1876). وعلّة ذلك - حسب ما سيلاحظه رينيو[3]- هي أنّ المسألة تمسّ بالمبادئ التي هي أساس البحث اللّساني ذاتها. لئن كان يرى أنّ الانشغال بمسألة الوحي والفطريّة (innéisme) ودفع العرفيّة (conventionnalisme) ما زال مهمّا، فإنّ أطروحة الأصل الطّبيعي هي الأطروحة التي تتطلب عناية أكبر. فهي، في وجه من الوجوه، رحم النظريّات المعاصرة.

وفي سنة 1922 سيقدّم يسبرسن تصنيفا للنظريّات لا يتّصل إلا بهذه الفرضية: نظريّة البو واو (*bow- wow theory*) (الأصوات المحاكية (onomatopées)، ونظريّة البوه بوه (*pooh-pooh theory*) (أدوات التعجّب interjection)، ونظريّة دِنق- دُنق (*ding-dong theory*) (الرّنين الداخليّ للانطباعات)، ونظريّة يو- هي- هو (*Yo- he-ho theory*) (الإصدار بعد بذل الجهود). وزالت المرجعيّة اللاّهوتيّة أخيراً.

لا نعرف الدّوافع والنّقاشات التي دعت جمعيّة اللّسانيّات إلى اعتماد المادّة الثّانية الشّهيرة [في قانونها الأساسيّ]، ولا نستطيع إلاّ إعادة بناء سياقها. ففكرة وجوب

---

1 - «الفكرة الأولى عن الموضوع فكرة خيالية» أرشيف «المعهد الفرنسي» (Archives de l'Institut)، سجلّ الجلسات، جلسة 1853/9/22.

2 - المسألة « لا تدخل في موضوع المسابقة»، جلسة 1872.

3 - أصل اللّغة وفلسفتها أو مبادئ اللسانيات الهندية الأوروبية، باريس، 1888، ص.47 الهامش 1.
Origine et philosophie du langage ou principes de linguistique indo-européenne,) Paris, 1888, p.347,): الهامش 1:»لم تحسن جمعية اللسانيات بباريس صنعا، في رأيي، بأن سوّت بين مسألتين اثنتين باستبعادهما معا من برنامجها، وهما مسألة اللّغة الكونيّة وأصل اللّغة، ويفصل بين المسألتين ما يفصل بين الطوباوية والبحث عن المبادئ. ويمكن أن يشبّه مؤسّسو الجمعية في هذا الشأن بمهندسين مساحين يحرمون على أنفسهم الانشغال بتربيع الدائرة والمسلّمات البديهيّة التي تستعمل في أساس علمهم».
والفيلسوف أكثر صراحة في مقاله الصادر في العدد 21 من «*مجلة اللسانيات*» (*Revue de linguistique,*) *XXI*) بعنوان «مسألة استرجاع اللّغة الأمّ [الأصيلة] الهندية الأوروبية» 1888، ص.175) حيث يقول: «[...] هم ‹لسانيونا›، لا يكتفون بحصر مجالهم في الجذور ذات الدُرج النحوية وفي الحروف الرنّانة الشهيرة عند السيدين بروغمن وسوسير فحسب، بل يتبرمون من أولائك الذين يشعرون بضيق المجال الشديد فينبذونهم ويقصونهم من العلم لأتفه الأسباب».

الامتناع عن الأبحاث في الأصل بسبب استحالتها في بعض الظّروف لها تاريخ طويل، [426] وهي ليست، بلا شكّ، من مستحدثات «اللسانيّات العلميّة» في القرن 19. ومن ناحية أخرى، كان من مألوف العادة في القانون الفرنسي أن يُمنع الخوض في بعض المسائل في جمعيّة تضبط نصوصها الرسميّة موضوعها. وبعد، فجمعيّة اللّسانيّات بباريس في شكلها الأوّل، بعد أن قرّرت، في سنة 1840، أنّها تهتمّ «بالنحو وبتاريخ اللّغات عامّة واللّغة الفرنسيّة خاصّة» أضافت أنّ «كلّ قراءة وكلّ مناقشة بعيدة عن العلم ‹وهو هدفها› [...] ممنوعة منعا باتّا» (أورو، 1983a، ص.247). وحتّى نحيط جيّدا بطرافة النّقاشات المعاصرة للمادّة الثّانية وبالدور الأساسيّ لهذه النقاشات في تطوّر اللّسانيّات الحديثة، فاليسير هو أن نعدّد هذه الممنوعات وأسبابها.

[1] ينبغي تجنّب النّقاشات التي تمسّ معتقدًا أساسيّا من المعتقدات الدّينيّة.

يحتوي الدّين اليهودي المسيحي، شأنه شأن كلّ الأساطير العتيقة، نظريّة في نشأة الكون. ويمكن أن نوائم بين هذه النظريّة في نشأة الكون وعديد الأطروحات التي وضعت في أصل اللّغات وخاصّة الوراثيّة الأحاديّة والمتعدّدة[1] (mono- et poly-génétisme). إلاّ أنّ هذا لا ينفي أنّ المناقشات في الأصل لم تكن محلّ ترحيب. وليس في هذا الضرب من المنع أيّ قيمة إبيستيمولوجيّة؛ وهو يشمل أيضاً علم الحياة [البيولوجيا] مثلما لاحظ ذلك بعض الكتّاب (رونان 1858، المصدر السّابق، ص.6؛ ودو لاكال، الكلام الأجوف، باريس، 1881، ص.343 A. de la Calle, *La glossologie*,).

هذا الحوار حوار حاسم. كان شلاغل قد نشر أوهامه عن الكمال الأصيل في السّنسكريتيّة (1808، السّابق، ص.69) سنة اعتناقه المسيحيّة. وتعمّق الحوار في النّصف الثّاني من القرن 19. للصّراع ضدّ نظرية الخلق (créationnisme)، والذي سيمكّن من أحد أهمّ التطوّرات الأكثر حسماً في الفكر الغربي، معان حافّة سياسيّة. فالموسوعة الفرنسيّة الأولى في اللّسانيّات (جيان، **معجم اللّسانيّات والفيلولوجيا المقارنة، تاريخ اللّغات كلّها الميّتة والحيّة**، 1858. L.F. Jehan, *Dictionnaire de linguistique et de philologie*

---

1 - وهب الربّ آدم لغة (langage) واحدة، لكن، بعد الطوفان، نشأ الكثير منها بعمليات طبيعية.

والتي تستعيد أطروحات بونال (comparée. Histoire de toutes les langues mortes et vivantes (Bonald) وغيلان (Gébelin) قد نُشِرت على أنّها المجلّد 34 من الموسوعة اللاهوتيّة للأب ميني (Migne). أمّا النّاشطون في «*مجلّة اللسانيّات والفيلولوجيا المقارنة*» (فقدَ مؤسّسها الطّالب في معهد لاهوتي البلجيكي شافي H. Chavée إيمانه عندما أصبح لسانيّا. انظر ديمي ,Desmet, 1996) فمناهضون راسخون لنظريّة الخلق: «إنّ التحوّل الذي سيصبح قريباً ولا شكّ في منزلة الحقيقة التي لا تناقش، يعطي في حدّ ذاته مبرّرا علميّا لأصل اللّغة»[1].

ويرى الرّأي نفسه زبورفسكي، المكلّف بتدريس الإثنوغرافيا في مدرسة الأناسيّة في بروكا إذ يقول: «إنّ المدرسة التي نشأت من [فكر] شلايشر هي وحدها القادرة على النّظر نظرا سليما في مسألة أصل اللّغة وهي وحدها القادرة على الوصول إلى حلّ علميّ وشرح إيجابيّ وطبيعيّ وواضح» (*أصل اللّغة*، 1878، ص.41 *L'origine du langage*.).

وللكاثوليكيّين وزن اجتماعيّ بالغ في فرنسا: كان آدم (L. Adam) مضطرّا وهو يفتتح مؤتمر المختصّين في اللّغات الأمريكيّة في مدينة نسي (1875) أن يذكر أنّ العلم (بقبوله الفصل بين الأجناس) يتلاءم مع الإيمان، إذ كان قبالته رئيس جمعيّة «*الإيمان والنّور*» الذي خصّص حصصا لهذه المسألة في 1843[2]. وتجنّبت جمعيّة اللّسانيّات المناقشات المحرجة اجتماعيّا، وموقفها كان يمكن أن يجمع وفاقا واسعا.

[2] ينبغي الامتناع عن الفرضيّات العامّة التي تمسّ المسائل المبهمة.

[427] هذه القاعدة الوضعيّة الخالصة ماثلة في كلّ الحقب تقريبا. وتعترضنا بعد في القرن 18 الفكرة القائلة بوجوب الاقتصار على البحث في *التأثيلات القريبة*، أي تجنّب الأبحاث في اللّغات العريقة جدّا (راجع تورغوTurgot، مقال «تأثيل» étymologie في

1 - هوفولاك، عرض كتاب روني (L. de Rosny) «*في أصل اللّغة*»، باريس، 1869، (De l'origine du langage, Paris, 1869) في «*مجلة اللسانيات والفيلولوجيا المقارنة*»، 3-1، 1969، ص.103.
Revue de linguistique et de philologie comparée, III-1, 1969, p. 103.

2 - راجع دوماست، مذكرة في مسألة وحدة اللغات P.G de Dumast, *Mémoire sur la question de l'Unité des Langues*, Paris, Maisonneuve.

«الموسوعة»). لم يخلّف هذا النّوع من الحصر كثير التبعات: فقد دعا هذا بورنوف إلى أن رفض فكرة أنّ تقارب اللّغات الهنديّة الأوروبيّة علّته في صرفها.

من أين تتأتى هذه الصّلة؟ ما هي الأحداث التي تفسّرها؟ وفي أيّة حقبة ينبغي أن يحدّد تاريخها؟ هذه أسئلة ليس للفيلولوجي وحده حرّية الجواب عنها ولا القدرة عليه. (المجلة الآسيويّة، 5، ص.124، 1825).

[3] ليس للأبحاث في أصل اللّغات أيّ ثراء علميّ.

هذه ملاحظة عن تطوّر البحث كان فوشي (Cl. Fouchet) قد عبّر عنها، إزاء تعدّد الفرضيات عن الطّابع الأصيل لهذه اللّغة الوطنيّة أو تلك[1]. استعاد تورو (E. Thurot) هذه الحجّة سنة 1796 في الدّراسة التّاريخيّة التي تشكّل مقدّمته لترجمة كتاب «هرمس Hermes» لهاريس (1752) (K. Harris). وبديهيّ أن معاينة فشل مّا ليس لها أيّة قيمة إبيستمولوجيّة ما لم تستكمل بفكرة أنّ هذه الأسباب لا يمكن تجاوزها.

[4] تحوّل الإنسانيّة من حالة غير لغويّة إلى حالة لغويّة أمر محال.

هذا الرّأي، مثلاً، كان احتجاج بوزي (Beauzée) في مقال «لغة» في «الموسوعة». فهو يعتمد على إشكال منطقي مستعص في الدّراسات عن الأصل: أصل الاجتماع البشريّ يقتضي اللّغة، وأصل اللّغة يقتضي الاجتماع. حجّة الدّور مستعارة من روسّو (خطاب في أصل عدم المساواة *Discours sur l'inégalité*) لكنّها كانت ماثلة عند أفلاطون (كراتيل *Cratyle*, 438a, b). يستعمل بوزي هذه الحجّة للانتصار لفكرة أنّ الله وهب الإنسان اللّغة دفعة واحدة، واستعملها روسّو، لدعم أطروحته عن الأصل الغريزي (الشغف).

---

1 - « أمّا الرغبة في البحث عمّا كانت لغة آبائنا الأوائل، فاعتقد أنه قد يكون فضولا [علميا] موجعا جدّا بل هو بلا فائدة ترجى منه» *مجموع في أصل اللّغة والشعر الفرنسي* [...]، باريس، 1581، ص.3.

(*... Recueil de l'origine de la langue et poésie française*)

كان للنظريّات «الزّمنيّة الظرفيّة» «Momentanéiste» التي تقابل مقابلة مستعصية بين الإنسان والحيوان أنصار كثيرون في القرن 19. وتبدو الفكرة الأساسيّة مأخوذة عن همبولت ومن تصوّر اللّغة على أنّها كلّ (*totalité*): «لا يمكن للغة من ناحية أخرى أن تنبثق إلا دفعة واحدة (...) وعليها في كلّ لحظة من لحظات وجودها أن تستوفي ما يجعل منها كلاًّ»[1]. وسيستعيد شتاينهل الفكرة ورونان كذلك (1858، السّابق، ص.37). وحلُّ رونان هو أنّ «كلّ عائلة من اللّغات هي [...] نتيجة لعبقريّة كلّ جنس، بلا عنت ولا تلمّس» (نفسه، ص.94). أبطلت الدروينيّة الحجّة وحلولها بما أنّ الإنسان ليس في الطّبيعة ظاهرة بدائيّة فمن الضّروريّ أنّ هناك ولادة للّغة انطلاقاً من حالة غير لغويّة. ليس أصل اللّغة تربيعا للدّائرة. وأقرّ هنري بالدروينيّة بأن طرح فرضيّة التّناقض.

[5] لا وجود لشيء ملحوظ يطابق أصل اللّغات.

صاغ تورو هذه الحجّة صوغا جيّدا: لا وجود «لمعالم أصيلة» وعن هذا صدر استنتاجه «قد يستحيل تقريبا، إضفاء ضوء مرْضيّ على أصل فنّ القول». وكتاب القرن 19 يقبلون هذا عامّة، مثل رونان «صحيح أنّ اللّغات البدائيّة قد زالت بالنّسبة إلى العلم مع الحالة النفسيّة التي كانت تمثّلها هذه اللّغات [428] ولم يعد يخطر ببال أحد أن يتعب نفسه في تتبّعها بالفيلولوجيا العتيقة» (1858، السّابق، ص.69).

[5أ] اللّغة الأولى ضاعت ضياعا بلا عودة.

رفض كورت دو غيبلان (Court de Gibélin)الحجّة على أسس ستكوّن لاحقاً إحدى عُمد الطّريقة المقارنيّة: اللّغات الحاليّة ليست إلاّ اللّغة الأولى وقد أصبحت على ما هي عليه حسب قواعد قابلة للتّحديد. فالمعالم الحقيقيّة للّغة البدائيّة هي اللّغات الحاليّة، التي يمكن انطلاقاً منها إعادة بناء حالتها البدائيّة حسب إجراءات مقنّنة («علميّة»).

1 - في أصل الأشكال النحوية، 1820، ورد – وترجم - في « أعمال في خمسة مجلدات، الجزء 3، برلين، 1963، ص.2.
Über das Entstehen der grammatischen Formen, 1820, cité et traduit d'après les *Werke in 5 Bänden*, t. III, Berlin, 1963, p. 2.

فالنظريّة التجانسيّة (uniformitarisme) تسمح بتبرير الاستقراء (induction) انطلاقاً من الظّواهر الحاليّة.

خصّص بول الفصل التاسع من «**مبادئ تاريخ اللّغات**» (*Principien der Sprachgeschichte*) لفكرة (*urschöpfung*) «الإبداع الأصيل»، دون أن يتصوّر عمليّات أخرى غير تلك التي وصفها في كتابه والتي عدّها النّحاة الجدد أساس اشتغال اللّغات[1] (1880، الطّبعة المعتمدة، 1975، ص.175). أمّا رونان فكان هو أيضاً نصيرا للاستقراء انطلاقاً من الحاضر (1858، السّابق، ص.66). وكانت تصوّراته دون النظريّة التجانسيّة بكثير. فهو يفترض أنّ «اللّغات التي تتكلّمها الشّعوب تكاد تكون محكوما عليها بالثّبات» وأنّها «ما زالت قائمة باعتبارها شاهدا» لا على [...] *اللّغة البدائيّة* ولا حتّى على لغة بدائيّة *واحدة*، بل على *إجراءات* بدائيّة» (نفسه، ص.70). وبعبارة أخرى هي عناصر أحفوريّة في اللّغات العتيقة. لم تكن هذه الاستراتيجية عبثيّة من أيّ وجه: إنّ حياة [الهنود الحمر] الإيروكو أو الألغنكان هي التي سمحت للافيتو (Lafitau) بوضع فرضيّات عن الماضي السّحيق للإغريق (**عادات متوحّشي أمريكا بالمقارنة مع عادات قديم الأزمنة**، 1724، *Mœurs des Sauvages Américains comparées aux mœurs des anciens tems*)؛ واستعمال القبائل الأصليّة في [أمريكا] أسلحة حجريّة هو الذي أنهى أسطورة «الحجارة الناريّة» ليفتح الطّريق لدراسة حجم حجارة الصوّان[2](silex).

1 - يمكن أن تنعكس حجّة بول لمداورة [5 أ]: إن كانت العمليات التي تنشأ بها اللّغة لا تختلف في شيء عن العمليات التي تشتغل بها في الوقت الراهن، فلا يمكن لأي نمط من النمطين أن يخبرنا عن الآخر (سوسير، انغلر 1، ص.30).

2 - سجل ما قبل التاريخ تقدما في القرن 19 بعرض نظرية العصور الثلاثة: الحجري والبرنزي والحديدي (راجع توماس
C.J. Thomas, 1836, *Ledetraad till Nordisk Old Kindighed*, Copenhague.)
أدّت ضروب هذا التقدّم إلى التأخير الدائم لظهور الإنسان [في الكون] وكان محدّدا بحوالي 7000 سنة في بداية القرن. انظر دانيال. «موجز في تاريخ علم الحفريات»، 1981،
G. Daniel 1981, A Short History of Archeology, New York, Thames and Hudson
(انظر في طبعة كتاب الجيب، 1983، ص.48-55 وعن حجم الصخور الصوانية، ص.36-38).
لمبينغ امبرير، 1964، *أصول علم الحفريات ما قبل التاريخية في فرنسا. من الأساطير الوثنية في القرون الوسطى إلى اكتشاف الإنسان الأحفوري*.

[5ب] ولادة لغة مّا ليست ممّا يخضع للمعاينة.

هذه أيضاً أطروحة من أطروحات النّحاة الفلاسفة في القرن 18: «لو أمكن رصد لغة من اللّغات في مراحل تطوّرها المتعاقبة، لرأينا القواعد ترسخ شيئاً فشيئاً، لكن هذا محال» (كوندياك، النّحو، 1775 ,IX, I). تقوم الحجّة عندهم على استمراريّة عمليّات التّغيير اللّساني (انظر الحجّة الموالية) أقلّ ممّا تقوم على استحالة الرّصد استحالة عمليّة: إذ لم يبق من تاريخ اللّغات إلاّ معالم، أمّا العمليّة التي بها نشأت البنية اللّغويّة فضاعت بلا عودة. إنْ كانت ولادة لغة أمرا ممّا لا يمكن رصده، فإنّها ولادة لم تلحظ أبدا، (سوسّير: «لحظة الخلق ليست هي ذاتها ممّا يُدرك فهي لا تُلحظ». ملاحظة ريدلنجي (Redlunger) على الدّرس الثّاني؛ انغلر، المجلّد 1، ص.30). يمكن أن نحوّل هذه القضية الأخيرة إلى ملاحظة تجريبيّة وأن نستخلص منها استنتاجات عن أصل اللّغات حتّى إذا كان الإقرار بأننا لم نلحظ أمرا لا يثبت منطقيا أيّ شيء. هذا ما صنعه هومبلت (1820، السّابق، 1963، ص.2) لدعم نظرته «التوقيتيّة» (momentanéisme). ونشهد منهج التّفكير ذاته عند رونان (1858، السابق، ص.103). كذلك سيقول هنري (1896، السّابق، ص.10) وسوسير[1] أيضاً أنّه لم يحدث أن رصدت ولادة لغة من اللّغات، لكنّ هذا لن يعني لديهما أنّها غير قابلة للرّصد لأنّها ليست حدثا قد وقع أي أنّ اللّغة لا تولد.

[429] [5ج] ولادة اللّغة ليست حدثا.

هذه هي الطّريقة التي يعرض بها دو لاكال (De La Calle) الحجّة:

> ليس للّغة البشريّة أصل، ومنشؤها -غالبا- مع منشإ لغة الحيوان في المراحل الأشدّ لطفا في التطوّر، وفي الكائنات الأكثر بساطة. فاللّغة البشريّة في نهاية الأمر ليست إلاّ نتيجة تطوّر راق للتّعبير (السّابق، ص.320).
>
> «لن نقدر -عمليّا- أن نعيّن نقطة ما أو تحديداً مطلقا وحقيقيّا لأصل اللّغة البشريّة في خطّ الزّمان. لذلك [...] من غير المفيد الجدل في أصل اللّغة بقدر ما هو غير مفيد الجدل في أصل الإنسانيّة. (السّابق، ص.343).

A. Laming-Emperaire, 1964, *Origines de l'archéologie préhistorique en France. Des superstitions médiévales à la découverte de l'homme fossile*, Paris, A. et J. Picard Cie.

1 - انغلر، 4، ص.7 «لم يعلن البتة في الكرة الأرضية عن ولادة لغة جديدة».

يشبه هذا المنهج الفكري سفسطائيّات زينون الإيلي (Zénon d'Elée) في الحركة أو التمحّكات عن الصّلع (متى يصبح المرء أصلع؟). فكرة أنّ أصل اللّغة البشريّة يوافق ضربا من الظّواهر التي لا تقبل أن تعيّن في نقطة في المكان والزّمان هي أيضاً فكرة استعملها سوسير لمناهضة الأبحاث في الأصل[1].

وتتوضّح القيمة اللّسانيّة للحجّة في سياق الخلاف بين مايّر وأسكولي، وهو سياق لا يقبل أيّ تصوّر تفاصليّ (discontinuisme) في وجود اللّغات. وسنعود إلى هذا. من المعروف أنّ مايّر - وهو يعرض محتوى المجلّد الثّالث من الأرشيف اللّغوي (Archivio glottologico) (1874) لأسكولي، في مجلّة رومانيا *Romania*- كان ينتقد الفكرة القائلة بأنّه يمكن أن يكون حدث تقطّع حقيقيّ بين اللّهجات اللاتينيّة الجديدة. فاللّغات واللّهجات تصوّرات ذهنيّة وضروب من التجريد. وسيسقط باري (G. Paris) الاختصاصيّ في اللّغات الرومانيّة على خطّ الزمان هذه الاستمراريّة التي تأكّدت أوّلا في الجغرافيا: في المعنى الدقيق، لا وجود للغة أصليّة أمّ ولا للغة فرعيّة بنت، فاللّغة البنت ليست إلاّ الأمّ وقد نمت (انظر قبل هذا قانون مايّر)[2]. وعلى هذه المسائل فتح هنري تناقضاته رافضا كلّ واقعيّة في اللّغات. ينتج عن هذا أن **ليس لأي لغة من اللّغات عمر** (1896، السابق، ص.12) وهي نتيجة كان سوسّير يقبل بها منذ 1891 (انغلر، IV، ص.-7 8) وسيستعيدها في «*الدّروس*» (انغلر، III، ص.-483 485).

جميع اللّغات التي تستعمل في الكلام في حقبة واحدة هي لغات موحّدة العمر بمعنى أنّها تعود إلى ماض واحد متساو بينها. وليس من الضّروريّ أن يحدّد طول هذا الماضي. وبعبارة أخرى، هذا هو أصل اللّغة البشريّة لكن دون العود إلى المراحل التي لا تدرك (انغلر، IV، ص.7).

---

1 - « مسألة أصل اللّغة لا وجود لها البتة. ومعناها أين منشأ [نهر] الرون Rhône في المكان والزمان، وإنها لمسألة صبيانية» (انغلر، 4، ص.30 ملاحظة غوتيه L. Gautier عن الدرس الثاني)

2 - يرى النحاة الجدد أنّ اللّغة ذات طبيعة اجتماعيّة وهي موجودة قبل كل شيء في شكل لهجات. وهم بهذا يتفقون مع الانتقادات التي وجهها شميت إلى المنوال المشجّر على طريقة شلايشر لتاريخ اللغات لاقتراح منوال جديد انتشاري (diffusionniste) (نظرية الأمواج التي عرضها في 1872 في بحثه بعنوان « **علاقات اللغات الهندية الأوروبية** »، (*Die Verwandtschaftverhältnisse der Indogermanischen Sprachen*). وستدفع هذه الملاحظات ميّي إلى تغيير مفهوم اللّغة الأصليّة (Proto-Langue) بمفهوم **اللغة المشتركة**

تتوفّر لدينا معالم مؤرّخة، وهي ولا شكّ، لا تبيّن شيئاً عن عمر اللّغة التي تتحقّق فيها. نستطيع أن نتحدّث عن لغات أعرق من أخرى بحسب بعدها عن نموذج بدائيّ، لكنّ ذلك يتمّ «خارج كلّ تصوّر لتاريخ محدّد (انغلر، III، ص.485).

[6] الجذور المطابقة لمختلف العائلات اللغويّة هي أحداث بدائيّة لا يحقّ للعلم أن يتجاوزها صُعُدا.

هذا هو العنصر الوحيد الجديد حقّا والذي أتت به بدايات المقارنيّة. وهو يعود على الأقلّ إلى بوب (انظر أعلاه) ويبدو مقبولاً *لدى أغلبيّة اللّسانيّين*، حتّى *أولئك الذين يكتبون في أصل اللّغات*. وهو، للوهلة الأولى، يتلاءم *إمّا* مع الدّراسة الوراثيّة *وإمّا* مع نظريّة الحتمية البيولوجية للجذور الخاصّة بكلّ مجموعة من اللغات (فرضيّة من نوع عنصري، راجع رونان، 1858، السّابق وشافي، 1878، السّابق) *وإمّا* مع نظرية الخلق. لا يتردّد رونان في التّصريح بالطّابع *اللاّعلمي* لكلّ محاولة لتحليل الجذور.

[430] إنّ هذا بحث كالممنوع على العلم لأنّ الموضوع الذي يخضع للتحليل يجرّد وسائلنا من أيّة سيطرة في المواجهة. فجذور اللّغات تتجلّى لنا لا على أنّها وحدات مطلقة، بل على أنّها وقائع تمّ تشكيلها، لا ينبغي للفيلولوجيا أن تفكّر في أن تتجاوزها صُعُدا، دون أن تتهدّدها نفسُ المؤاخذات على الكيمياء القديمة (1858، السّابق، ص.111، الهامش 1).

لا تبدو الحجّة السادسة [6] حجّة حاسمة للوهلة الأولى. فالمقارنيّة كلّها وُجّهت نحو إعادة بناء بنية اللّغات الأصليّة المشتركة التي لا تطابق طبعا الحقائق المشهودة. لا يكون للحجّة [6] وزن في حالة التحوّل من الأشكال الثابتة تاريخيّا إلى جذور كلّ عائلة لغويّة، في حين أنّ الحجّة قد تنطبق في حالة الانتقال من هذه الجذور إلى أشكال قد تكون سابقة لها. ورغم ذلك، فإنّ هذه الحجّة هي الأكثر ارتباطاً عضويّا باللّسانيّات المقارنة. فالبرنامج المقارنيّ يهتمّ بالنسب التكويني في عائلات. وإذا تجاوزنا الجذور التي ينبغي أن تكون مختلفة بالنسبة إلى كلّ لغة أصليّة، فإمّا أن نفترض تعدّد أصولها (لكن ليس لدينا عناصر للمضيّ قدما)، وإمّا أن نفترض جماعتها الأصليّة. وبعبارة أخرى، ينبغي البحث عن أسباب الجذور ومبرّراتها، وعن هذا تولّدت أطروحة الأصوات المحاكية أي البحث عن *العناصر المشتركة* بين العائلات كلّها. لكن، لا يمكن البحث، في آن واحد، عن المؤتلف والمختلف.

فعندما جهد غيارماتي (Gyarmathi)، في سنة 1799، لحصر أوجه التّشابه التّركيبيّ بين اللّغات المجريّة واللابونيّة والفنلنديّة لإثبات علاقتها العائليّة، رفض صراحة ما بدا له متّصلا بالنّحو الكونيّ. لقد بيّنا في موضع آخر كيف أنّ البحث عن اللّغة البدائيّة أدّى بكورت دو غيبولان إلى تعمية التعرّف على العائلة الأسترونيزيّة (58* (austronésienne). (أورو- بوئيس، 1981، ص.47 (Auroux/ Boës. فالنسب التكويني بحسب العائلة يفترض أن يستبعد أوّلا ما يتّصل بما هو كونيّ مشترك باعتباره أمرا جائزا أو غير أساسيّ. وبعبارة أخرى، تنبغي المصادرة على *اعتباطيّة الجذور* ودفع الوقائع التي قد تشهد على عكس ذلك، لأنّها تعطل اشتغال البرنامج المقارنيّ. فهم ماكس مولر في كتابه «**دروس جديدة في علم اللّغة**» التحدّي في المسألة فهما جيّدا. لننظر في اللّفظة الألمانيّة *feind* (عدوّ)؛ إذا بحثنا أصل الكلمة من باب الأصوات المحاكية، يتمّ البحث في كلّ اللّغات عن لفظ ما يعني تقريباً نفس الشّيء ويبدأ بـ/*f*/، أو يُسمح بكلّ تغيير للحرف ويمكن أن يقال ما يخطر بالبال. والحالة الأخيرة هي بلا شكّ بلا قيمة. في الحالة الأولى، يخرق **قانون غريم** الذي يفترض في الهنديّة الأوروبيّة الأصليّة ما يلي:p في اللّغات الجرمانيّة ، (f) (الأنغليزيّة. *fiend*، والقوطيّة *fijant*، والسنسكريتيّة *pîyant*، بناء لغير المعلوم في *pîy*، احتقر). «نظريّة الأصوات المحاكية [...] قد تكون موت كلّ تأثيل علميّ».

إنّ القول بالاعتباطيّة اللغويّة والتخلّي عن كلّ بحث يهمّ تبريرات الجذور حدث إبيستيمولوجيا واحدوموحّد يجعل المقارنيّة ممكنة. عندما يروم المرء مداورة هذا التخلّي، لا يصل إلى أيّ شيء. حاول رينيو (Reynaud) أن يبيّن أنّ كلّ الجذور يمكن أن تتناسل صوتيّا من بعضها بعضا[1]. إنّ القبول بأنّ هذه الحجج صالحة، يجعلها لا

1 - * - (المترجم) austronésienne عائلة لغات تمتدّ بين تايوان ومدغشقر وجزيرة باك مع استثناء أستراليا وجزء من غينيا الجديدة).

-58 جهد رينيو في بيان أنّ عدداً كبيراً من الجذور هي في وضعية التنويعات الصوتية البديهيّة بالنسبة إلى جذور أخرى، متأوّلا بهذا مفهوم (Nebenformrn) لدى المقارنيّين الألمان. وانطلاقاً من هذا «يمكن أن ترتبط الجذور كلها ببعضها بعضا صوتيا، أو بعبارة أخرى [...] يمكن أن تنسل الجذور بالنشوء الصوتي من نمط واحد أوّليّ.» (1888، السابق، ص.178). ويؤدّي هذا إلى رفض طابع الضرورة في القوانين الصوتية لدى النحاة الجدد واستعاضته بمنوال يقوم على التشعّب (نفسه، ص.182-183) وتآلف الأشكال الناجمة (نفسه، ص.185). فتمايز الأشكال (= الأزواج الصوتية) يسبق تمايز الأصوات الذي يفسّره الكاتب بالفطرة التي تستنكف من المترادفات (synonymes)

تثبت شيئاً غير إمكانيّة ولادة الجذور. وهذا ما لا يقدّم المقارنيّة أو تاريخ اللّغات خطوة واحدة.

[431] تبدو فكرة اعتباطيّة الجذور مصدرا للأسباب المنطقيّة التركيب في رفض فحص أصل اللّغات. وهي فكرة راسخة رسوخا عميقاً عند أغلب اللّسانيّين حتّى أنّهم لم ينتهوا بقبول اعتباطيّة الأصوات المحاكيّة فحسب، بل وصل الأمر ببكتي[1] (Pictet) أن يقول: إن أمكن أن يوجد شكلان أصليّان وطبيعيّان (/pa/ و/ ma/) لتسمية الأب والأمّ، فإنّ هذين الشّكلين مختلفان عن الجذرين /pâ/ و/mâ/. هذه الملاحظة التي صدمت زبورفسكي (1878، السابق، ص.164) تعني الإقرار للجذر بمنزلة الجوهر النّظري الصافي. إلاّ أنّ المفهوم فقد من أهمّيته بالنّظرة التماثليّة (uniformitarisme) للنّحاة الجدد: فكتاب بول (1880) لا يخصّص حتّى فصلا لهذا المفهوم. وتوقّفت إعادة بناء الأشكال عن افتراض حقيقة وجودها التّاريخي. يقول هنري إنّ كلمة /*curratis/ في التّصريف الأوّل في اللاتينيّة هي نفس الكلمة الفرنسيّة /courrez/ «رغم أنّه لم يبتدعها اللاّتينيّون» (1896، ص.21). فمفهوم الجذر يغطّي في نهاية الأمر الطّريقة التي يتمثّل بها المرء، تجريديّا، صلات القربى في عائلة من اللّغات (هنري، 1896، السابق، ص.13). وبديهيّ أنْ ليس هذا هو التصوّر الذي كان للمقارنيّين الأوائل للجذر الذي اعتبر غالبا كلمة حقيقيّة وموضوعاً لمناقشات حادّة. ويطابق المفهوم تقريباً آراء النحاة الجدد[2] وآراء دو سوسير[3]. وبذلك تصبح كتابة

---

1 - *الأصول الهندية الأوروبية أو الآريات الأولية: بحث في الإحاثة اللغوية*، مجلدان، باريس، 1859-1863.

Les origines indo-européennes, ou les Aryas primitifs: essai de paléontologie linguistique, 2 vol., Paris, 1859- 1863.

2 - يحلل دلبروك في مقدمته لسنة 1880 (Einleitung) تصورا غير منطقيّ عن جذور اللّغة الأساسيّة (*Grundsprache*): لم يعد الأمر يتعلّق بالعثور على كلمات كانت موجودة بل بتسجيل علاقات النسب ضمن عائلة لغوية على الشكل الذي تعيد معرفة اللساني صوغها.

3 - أفضل ما يعرض هذه النظرة التي تكاد تكون نظرة تواضعية جاء في فصل «القرابة اللغوية الوراثية» في كتاب هيلمسلاف «اللّغة» (Hjelmslev, *Le langage*) الذي لن ينشر إلا في سنة 1963 (كان المؤلّف جاهزا في 1943 مع كتاب «مقدّمات لنظرية في اللّغة» (*Prolégomènes à une théorie du langage*).

قصّة خياليّة باللّغة الهنديّة الأوروبيّة (انظر ص.165) عملا عبثيّا مثلها مثل التّخمينات البيولوجيّة والعنصريّة.

موضــوع اللّسانيّــات.

يمكن أن يتصوّر المرء مداورة المشاكل التجريبيّة ببناء منوال وراثيّ انطلاقاً من الظّواهر المشهودة ومن إسقاطه على تاريخ اللّغات. فتعلّم الأطفال اللّغة يطابق الظّواهر التي تسمح بهذا النّوع من الاستنباط (inférence) مطابقة ممتازة. وخصّ الثّلث الأخير من القرن 19 كثيراً من الدّراسات التجريبيّة لهذا الموضوع، واستخرج منه النّحاة الجدد عديد الأمثلة. لكنّ تطوّر لغة الطّفل عمليّة اكتساب، هي في حدّ ذاتها موضوع بحثيّ له مسائله الخاصّة (اللّغة الأمّ والازدواجيّة اللغويّة والمظهر اللاّواعي في هذه العمليّة، هنري، 1896، السابق، ص.-48 78). فالاكتساب موضوعاً للدّراسة التجريبيّة، يفترض دائماً في هذا الأمر الماثل أنّ «الموضوع الوحيد» للّسانيّات هو «لغة تواضعيّة [...] لا يتكلّمها أحد ولا يفهمها ما لم يكن عُلّم إيّاها» (نفسه، ص.48). فلا يستطيع المرء استخلاص استنتاجات عن أصل اللّغات.

وقد يتصوّر المرء استنتاج منوال منطقيّ معقول للتطوّر اللّسانيّ، انطلاقاً من وقائع تاريخيّة مشتّتة في لغات مختلفة. لذلك تقيم النظرة العضوانيّة (organicisme) الغالبة في القرن 19 «مراحل» في «حياة» اللّغة. وتصل هذه المراحل حتّى سبع مراحل عند كورتيوس[1]، لكنّها تتبدّى في الأغلب في شكل ثلاثيّة شلايشر: المرحلة *الأحاديّة المقطع* و*المرحلة اللاصقة* و*مرحلة التصريف*. وفي فصل من فصول كتابه «**أبحاث في علم الدّلالة**»، يطرح بريآل المسألة القاعديّة للقرن 18 الخاصة بتكوّن المقولات النحويّة، ويشعر بالحاجة إلى الابتعاد عن دراسة الأصل قائلاً:

---

1 - « *في التسلسل الزّمني للبحوث اللغوية في الهندية الأوروبية*»، 1867. الطبعة الثانية، برلين 1870، ترجمة برقاني، باريس، 1869. راجع بوت « مقدمة في اللسانيات»، المجلد I. *المجلة الدولية لسانيات العامة*، 1884، ص.8.

Zur Chronologie der indogermanischen Sprachforschung, 1867, 2éme éd., Berlin, 1870, trad. Fr. par A. Bergaigne, Paris, 1869. Cf. Pott, « Einleitung in der Sprachwissenschaft », I.1. *Internationale Zeitschrift für allgemeine Sprachwissenschaft*, 1884, p. 8.

[432] لا تختلط المسألة مع مشكل أصل اللّغة، ذلك أنّه توجد لغات ما زالت إلى اليوم لا تميّز المقولات النحويّة، ومن كبير الاحتمال أن تكون لغاتنا قد مرّت بحالة شبيهة. لذلك يتعلّق الأمر بوقائع قريبة نسبيًا في الزّمن ولا ينبغي أن يعدّ الرّصد، فيها، مستحيلاً، مسبّقاً (1897، السابق، ص.185).

في الحقيقة، يتّفق منهج بريآل في التّفكير (راجع أيضاً «بدايات الفعل» الصادر في 1900) ونظرية اكتساب القدرات وتطوّرها بالتقدّم في السنّ (génétisme) المميّزة للقرن 19، ونظريّة المراحل اللغويّة (أي التّفسير التّاريخي لنمطيّة ما) في بنية منطقيّة واحدة. ليكون تخطيط وراثيّ ما – لنقل (أ>>ب>>ج>>د)- صالحا تاريخيّا، ينبغي لأيّ حدث ما ($أ_1$) تابع لحدث (أ) واقع على نفس الخطّ التطوّري مع حدث ($ب_1$) تابع لحدث أكبر (ب)، أن يقع في تاريخ سابق لهذا الأخير. هذه فرضيّة لا يقبلها هنري؛ وهو يَجْهَد ليبيّن أنّ مرحلة المقطع الأحاديّ يمكن أن تتبع مرحلة التّصريف (نشوء الأدوات) وأن تعدّ لمرحلة جديدة من الإلصاق. وانطلاقاً من هذا،

بعيد أن تكون مرحلة الأحاديّة المقطعية النظريّة في اللّغة الصّينيّة الحالية تمثيلا لدينا للحالة البدائيّة للّغة البشريّة، لكن هذه المرحلة الأحاديّة المقطع قد تغطّي عشرين طبقة تحتانية من التطوّر اللّساني لا تدرك أبدا، وفي كلّ طبقة منها ثلاثة طوابق (1896، السابق، ص.17).

لم يكن لهذه الحجّة أسس صلبة جدّا على الصعيد العملي. وهي تعني، تجريديّا، القول بأنّ الأنماط العامّة التي يمكن أن تسند إلى أقسام من اللّغات لا يمكن أن ترتّب من الأكثر «بدائيّة» إلى الأكثر «تطوّرا». وعلى عكس ما يمكن أن يراه رونان، فإنّه لا مكان في علوم اللّغة لشيء يماثل مفهوم «الأحفور»، لأنّه لا وجود لعلم التطبّق (stratigraphie) اللّساني. والقيمة الحقيقيّة للحجّة قيمة ذات صبغة منطقيّة، ولذلك، وعلى عكس ما يمكن أن يراه بريآل، هي حجّة تتعدّى أصل اللّغة. كلّ ولادة، وحتّى كلّ سلسلة من المراحل التطوّريّة، تفترض ترتيبا ضروريّا بما أنّه [ترتيب] ثابت لا يتغيّر. ويرى هنري أنّ الوقائع اللسانيّة وقائع تاريخيّة من جهة أنها وقائع احتماليّة (وهو ما لا ينفي الانتظام) قائلاً: «اللّغة الدّالة حادث عارض سعيد وجليل» (189b، السّابق، ص.40)؛ أو كما كان يقول ذلك سوسير في 1891 في محاضرته الأولى في جينيف: «اللّغة تاريخ [...] وهي تتركّب من وقائع وليس من

قوانين... كلّ ما يبدو عضويّا في اللّغة البشريّة هو حقيقة محتملة وهو عارض تماماً» (انغلر، IV، ص.5). وستصلح له الحجّة في كتابه «دروس...» (انغلر، III، ص.507 وما بعدها) لإبطال نظريّة ثبات «الجذور» أو السّمات النحويّة الخاصّة ببعض العائلات اللغويّة (راجع أعلاه، أطاريح رونان وشتاينهل). ويعطّل هذا التصوّر لتاريخيّة اللّغات الغريب على شلاغل وشلايشر إمكانيّة أيّ استنتاج وراثيّ عن أصل هذه اللّغات. فإمّا أنّ هنالك قوانين للتطوّر اللّساني وبعض الوقائع تمكّن من استنتاج شيء ما عن أصل اللّغات، وإمّا أنّ الظّواهر اللغويّة كيانات تاريخيّة محتملة، وانعدام وقائع تؤرّخ لأصلها هو ممّا لا يمكن تجاوزه.

وفي كتاب هنري الذي استعملناه خيطا ناظما، قد يكون المهم أقلّ أهمية في العرض المتناقض مما هو في متابعة المنهج النظري الكنطي حتّى نهايته، وذلك بإنتاج تأليف، أي بحلّ يأخذ المسألة «حسب الأسس التي تقام عليها المعرفة»[1]. في الغالب المهمّ، تصرّف هنري بنزع الإبهام عمّا يُقصَد بـ «اللّغة البشريّة». [433] ينتمي أصل «اللّغة» باعتبارها *ملكة الكلام* المنطوق إلى علم التّشريح المقارن، وباعتبارها **ممارسة لهذه الملكة** إلى علم الفيزيولوجيا، وباعتبارها **انعكاساً لا إراديّا لإثارة داخليّة أو خارجيّة** إلى علم النّفس الفيزيولوجي (psychophysiologie)، وهي باعتبارها ظاهرة عاطفيّة وعرفانيّة، تاريخ مسار نفساني. ليست مسألة أصل اللّغة البشريّة مسألة لا حلّ لها (1896، السابق، ص.37) لكنّها ليست مسألة لسانيّة، أي مسألة ينبغي أن تعالجها اللّسانيّات باعتبارها مادّة تتشكّل موضعيّا. ما هو موضوع تساؤل هو إذًا بناء موضوع هذا الاختصاص. سيجد عالم النّفس لوروا (E.B. Leroy)، بعد سنوات، الألفاظ الفرنسية الملائمة للتّعبير عن الفرق بين هذا الموضوع وكلّ ما عداه قائلا «المحصل هو أنّ اللسانيّين يدرسون بنية اللّغات وعلماء النّفس يدرسون **اللّغة البشريّة**» (*langage*) (الإبراز من فعلنا .,S.A)»[2]. فالبنية النظريّة المقامة على أنّها موضوع للسانيّات – *اللّغة*

---

1 - «*نقد العقل الخالص*» ضمن أعمال كنط، نشر زوركمب، 1956، ج4، ص.456.
« nach der Fundamente der Erkenntnis, worauf sie gegründet ist » (*Kri. Rein. Vern*, Kant werke, éd. Suhrkamp, 1956, IV, p. 456).

2 - *اللّغة، بحث في علم النفس العادي والمرضيّ لهذه الوظيفة*، باريس، 1905، ص.2.
Le langage, Essai sur la psychologie normale et pathologique de cette fonction, Paris, 1905, p. 2.

la langue - بالخصائص (الاعتباطيّة والاحتماليّة التاريخيّة) التي تسند إليها في عمليّة إعادة البناء (هنري، 1896، السابق، ص.4: «جوهر مجرّد»؛ سوسير، انغلر، I، ص.26: «إنّ وجهة النظر هي التي تنشئ الموضوع») لا تتلاءم مع دراسة الأصل. هذا تقريباً ما سيسجّله سوسير في ملاحظة أعدّها لدرسه:

> **أصل اللّغة:** ابتذال المسألة لمن يكتفي باتّخاذ فكرة عمّا هو نظام سيميائي وعن ظروف حياته، قبل اعتبار ظروف تكوّنه (انغلر، I، ص.30).

يتوازى إنتاج عدم الملاءمة هذه مع تقليص الطموحات التي كانت للّسانيّات في منتصف القرن: إذ لا يمكنها، مثلاً، أن تُدمج في الأناسيّة (ضدّ شافي، السابق، 1878) ولا في علم الإحالة (ضدّ بيكتي Pictet، السّابق، 1859). كانت المناقشات الحاصلة حول بروكا[1] حاسمة من هذه النّاحية. وحتّى رونان ذاته أقرّ أنّه لا يمكن استنتاج أيّ شيء من العائلات اللغويّة عن الأجناس البشريّة والعكس بالعكس[2]. وسيستعيد سوسير حجج هذا الجدل (انغلر، III، ص.-436 515). أضحى دفع أصل اللّغات بعيداً عن اللّسانيّات يساوي توكيد استقلاليّة هذا التخصص (سوسّير، انغلر، I، ص.30).

مسألة اللّسانيّات العامــة:

تتمثّل مزيّة النّحاة الجدد، أثناء التنازع في القوانين الصوتيّة، في أنّهم جذبوا المجموعة العلميّة إلى مجال مناقشة المبادئ. يلاحظ بروغمن في كتابه «**مقدمة في الأبحاث المورفولوجية**» (*Vorwort des Morphologische Untersuchungen*) أنّ اللّسانيّات تطوّرت بالعناية حصريّا باللّغات الهنديّة الأوروبيّة، وهي لم تتصوّر ماهية لغة إلاّ انطلاقاً من اللّغات التي عكفت عليها.

1 - «اللسانيات وعلم الأناسة» **مجلة جمعية الأناسة**، 1863، المجلد 3، ص.264-319.
« La linguistique et l'anthropologie », *Bulletin de la Société d'anthropologie*, 1863, III. P.264- 319.

2 - في أيادي الفيلولوجيا على العلوم التاريخية» محاضرة في جامعة السوربون في 1878 (الأعمال الكاملة، باريس، 1958، المجلّد 8، ص.1224.

وبالتّوازي مع التنازع في القوانين الصوتيّة أو المناقشات عن الأصل، كان مفهوم اللّغة هو محلّ السّؤال، على ما رأيناه. بدأ النّحو المقارن وقناعاته الأوّلية في الذّوبان في ما سيصبح اللّسانيّات العامّة. إذ فقد مفهوم النّحو المقارن نفسه، في السّنوات الأولى من القرن 19، من قوامه. [434] ولن يتردّد مييّي (Meillet) وفندريس وحتّى سوسير في القول بأنّ النحو المقارن لا وجود له باعتباره اختصاصا، بل ليس الماثل إلاّ طريقة مقارنيّة. في 1906، عنون مييّي درسه الافتتاحيّ في الكوليج دو فرنس كالتّالي: *في الوضع الرّاهن لدراسات اللّسانيّات العامّة*. بل إنّ بريآل كان افتتح درسه في 1868 بفكرة اللّسانيّات العامّة؛ وبين سنتي 1884 و1887، نشر بوت (Pott) كتابه «**مقدّمة في اللّسانيّات العامّة**» (*Einleitung in der allgemeine Sprachwissenschaft*).

موضوع اللسانيّات العامّة موضوع معاصر معاصرة لصيقة بالخلاف في القوانين الصوتيّة. لاحظ بول، وهو يتعرّض لفحص المبادئ، أنّه ينقص موضوع هذا العلم «تسمية عامّة ومؤاتية» (1880، السّابق؛ 1975، ص.1). وسيعثر بسرعة على عبارة «لسانيّات عامّة» (*allgemeine Sprachwissenschaft*) وسترسّخ في اسم مجلّة تشمر نفسه (Techmer) (راجع الهامش 20). ونلاحظ مباشرة الصلة مع «النّحو العامّ» الذي لم يفتأ يدرس على امتداد القرن 19[1]؛ والفرق الأساسيّ هو أنّ التعميم تركّز، في البداية على الأقلّ، على شرح التغيّر اللّغوي. وكان موقف بول هو الموقف القاعدي تماما. يبيّن لونديل (J.A. Lundell) عالم الصوتيّات في [مدينة] أوبسالا في العدد الأوّل من مجلّة [فيلهلم] فيتور (Vietor) «**الدّراسات الصوتيّة**» (*Phonetische Studien*) التشكّل النّظري لاختصاص اللسانيات العامة في الحيّز الثّقافي الجرماني[2]. فهو يرى أنّ «اللّسانيّات العامّة» ينبغي أن تجاور «فقه القانون العامّ» (allgemeine Rechstlehre)» أو «فقه الدّين العامّ» (allgemeine Religionslehre)، وبعبارة أخرى يتعلّق الأمر بدراسات مفهوميّة وتأليفيّة تهدف إلى تقديم نظرة عامّة. وسيجتاز موضوع اللّسانيّات العامّة القرن

1 - A. Marty (Untersuchungen zurGrundlegung der allgemeinen Grammatik und Sprachphilosophie, 1908).

2 - «Die Phonetik als Universitatfch », Phonetische Studien, 1888, I, p.1-17.

حسب لونديل، تنتمي الصوتيات وعلم النفس ودراسة المبادئ (العموميات عن اللّغة وتطوّرها) إلى اللسانيات العامة.

وسيتطوّر خاصّة بعد عشرينات [القرن العشرين]. في سنة 1927، وسيذكر بلومفيلد[1] أنّ متوسّط الزّيادة في الإنتاج في المجال هو تقريباً مجلّد في السّنة ابتداء من 1920. ويقدّم الجدول التالي فكرة عن أهمّية هذه الحركة.

أ- مؤلفات صادرة باللّغة الألمانية

H. Steinthal, 1871, *Einleitung in die Psychologie und Sprachwissenschaft*

F. Müller, 1876. *Grundriss der Sprachwissenschaft.*

(حسب فندريس 1921 – 1968:261، « الكتاب الضخم الوحيد الموجود في اللسانيات العامة»).

H, Osthoff, 1879, *Das physiologische und psychologische Moment in der Sprachlicher Formenbildunig.*

B. Delbück, 1880, *Einleitung in das Sprachstudium.*

H. Paul, 1880, *Prinzipien der Sprachgeschichte.*

A.-F. Pott, 1884-1890, « *Einleitung in die Allgemeine Sprachwissenschaft* ». *Internationale Zeitschrift für Allgemeine Sprachwissenschaft*, vol. 1-5.

G. von der Gabelentz, 1891 (1901. 2ème éd, revue), *Die Sprachwissenschaft, ihre Aufgaben, Methoden und bisherigen Ergebnisse.*

1. Baudoin de Courtenay, 1895, *Versuch einer Theorie Phonetischen Alternationen.*

W. Wundt, 1900, *Völkerpsychologie. 1. Die Sprache.*

F.-N. Finck, 1905, *Die Aufgabe und Gliederung der Sprachwissenschaft.*

E. Richter, 1912, *Wie wir Sprechen.*

L. Sütterlin, 1913, *Werden und Wesen der Sprache.*

W. Horn, 1921, *Sprachkörper und Sprachfunktion.*

W. Schmidt, 1926, *Die Sprachfamilien und Sprachenkreise der Erde.*

ب- مؤلفات صادرة باللّغة الأنغليزية [435]

M. Müller. 1861, *Lectures on the Science of Language.*

W.D. Withney, 1876, *Language the Study of Language.*

A.H. Sayce, 1874, *The principles of comparative philology.*

W.D. Withney, 1875, *The life and Growth of Language.*

O. Jespersen, 1894, *Progress in Language.*

H. Oertel, 1901, *Lectures on the Study of Language.*

F. Boas, 1911, *Introduction, in, Handbook of American Indian Languages.*

E.H. Sturtevant, 1917, *Linguistic Change.*

E. Sapir, 1921, *Language.*

---

1 - « في بحث حديث في اللسانيات العامة»، مجلة الفيلولوجيا الحديثة، عدد 25، ص. 311-230.
« On Recent Work in general Linguitics », *Modern Philology*, n°25, p.211-230.

L. Bloomfield, 1914, *Introduction to the Study of Language.*

O. Jespersen, 1924, *Language.*

O. Jespersen, 1924, *The Philosophy of Grammar.*

L. Bloomfield, 1926, «*A Set of Postulates for the Science of Language*», Language, II, 153-164.

L. Bloomfield, 1933, *Language.*

ج- مؤلفات صادرة بالفرنسية

A. Hovelacque, 1876, *La linguistique.*

L. Adam, 1882, *Les classifications, l'objet, la méthode, les conclusions de la linguistique.*

V. Henry, 1883, *Essai sur l'analogie.*

P. Passy, 1890, *Etude sur les changements phonétiques et leurs caractères généraux.*

M. Grammont, 1895, *La dissimilation consonantique.*

V. Henry, 1896, *Antinomies linguistiques.*

M. Bréal, 1897, *La Sémantique.*

A. Dauzat, 1906, *Essai de Méthodologie linguistique.*

C. Bally, 1913, *Le langage et la vie.*

F. de Saussure, 1916, *Cours de linguistique générale.*

A. Meillet, 1921, *Linguistique historique et linguistique générale.*

J. Vendryes, 1923, *Le Langage, Introduction linguistique à l'histoire.*

A. Meillet et M. Cohen, 1924, *Les langues du monde.*

عند قراءة هذه النّصوص، نلحظ سريعاً أنّ مفهوم اللّسانيّات العامّة لم يُبنَ بناء محكما كما يكون البناء لو تمّ ضمن إشكاليّة موحّدة هي موضوع عليه إجماع. وسيستعمل هذا المفهوم في نقض النحو المقارن. وتمّت هذه المراجعة حسب إجراءات متنوّعة ومتناقضة إلى أقصى حدّ. في أحد الطّرفين، يقوم تطوّر النظريّة المثاليّة. ما يلام عليه النّحو المقارن هو أنّه درس اللّغة البشريّة في تطوّرها الصّوتي، فأهمل بذلك المظهر الروحيّ فيها. وسيصدر فسلر[1] (K. Vossler) (انظر كريستمن، Christmann, 1974 وديفوتو G. Devoto, 1968) وكروشي[2] (B. Groce) (انظر كافاشوتي Cavaciuti,

1 – الجمالية علما في التعابير واللسانيات العامة، 1902.

Estetica come scienza dell'espressione e linguistica generale, 1902.

2 – دراسة في التغييرات الصوتية وخصائصها العامة، 1890.

Etude sur les changements phonétiques et leurs caractères généraux, 1890.

1968) وعديد من تلاميذهما كثيراً من الدّراسات عن الطّريقة التي يشكّل بها الذّهن اللّغة، وهي دراسات ستكون في النّهاية مجرّد أبحاث أسلوبيّة أو دراسات في النّقد الأدبيّ. وفي الطّرف الآخر، نجد المدرسة الفرنسيّة التي تعيب على النّحو المقارن فشله في تفسير الظّواهر. يمكن أن نصف هذا الموقف بالقياس إلى قانون غريم الشهير. فهو في ذاته لا يتعلّق إلاّ بملاحظة تجريبيّة تظل الصيغ التي تتحقق بها غامضة لدى من يرفض، على السّواء، الاستعارات العضوانيّة وفكرة أن تقدر اللّغة البشريّة على أن تتطوّر في ذاتها. وابتداء من بريآل سيبحث الفرنسيّون عن تفسير فيزيائيّ يلخّصه فندريس تلخيصا جيّدا (1923، السابق) بقوله:

[436] عندما يتعوّد شعب ما، مثل الجرمانيين، على النطق بحنجرة مفتوحة (glotte)، تتعرّض الأصوات الانحباسيّة المجهورة والمهموسة إلى سلسلة من التّغييرات تتأتّى من تأخرّ في إطلاق الذّبذبات الحنجريّة.

لا بدّ من أن نلحظ جيّدا مستوى التدخّل في التّفسير. ويمكن أن نتصوّر قوانين خارقة للزمن (قارّة في فترة طويلة من الزّمن panchroniques) مثل تلك التي وضعها باسي[1] أو غرمّون في رسالته الشّهيرة عن المغايرة الحرفيّة (1895) (dissimulation)، أو في «*مؤلّف في الصوتيّات*» (1933) (*Traité de Phonétique*). لكن، لاحظ ميّي (A. Meillet) ابتداء من سنة 1893، أنّ بحثاً تجريبيّا في هذه القوانين قد لا يكون كافياً: فما هو مطلوب هو معرفة علّة وقوع مثل تلك التّغييرات في ذلك السّياق، وسيقترح أن تدرج اللّسانيات في علم الاجتماع (راجع أورو، ناشرا، 1988). وتتعارض فكرة اللسانيات علمًا شاملاً يمكن أن يقدّم شرحا قاطعا للغة البشريّة مع فكرة استقلاليّة اختصاص لسانيّ له مسلّماته ومبادؤه الخاصّة. ومهما تكن اتّجاهات الكتّاب التي ستعرض في الأقسام الموالية، فإنّ المؤرّخ لا يمكن إلاّ أن يسجّل المآل الغريب، على الأقلّ، الذي آلت إليه التطوّرات الكبرى للقرن 19: سيحقّق اللّسانيّون - ورثاء تراث معرفيّ عريق منذ ألفي سنة على الأقلّ- المفخرة الطّريفة في تاريخ الفكر والمتمثّلة في أنّهم ركّزوا مستقبل اختصاصهم على فكرة غائمة عن علم قطعيّ يمكن أن يكون مفتاح كلّ أعمالهم. وأنّهم لم يتوصّلوا إلى ذلك لن يثير البتّة حيرة الفيلسوف.

1 - «قوانين اللّغة»، *المجلة الدولية لعلم الاجتماع*، ص. 311-321. (*Revue Internationale de Sociologie*)

القسم الثّاني:

مسألــــة العلــــم العــــامّ

كلودين نورمان

Claudine Normand)

[441] 1880-1928: هذان التّاريخان يجتزّان استمراريّة الأبحاث اللسانيّة بطريقة اعتباطيّة إلى حدّ ما، ونحن لا نبرّرهما إلاّ جزئيّا فنستحضر من عند بول (M. Paul) - [في كتابه] «*مبادئ تاريخ اللّغة*» (*Prinzipien der Sprachgeschichte*, 1880) - رأيا قد يكون تتويجا للدّارسة التاريخيّة للألسنة، وبسلسلة من الأحداث حصلت في السّنوات 1920- 1928 تشير، من جهات مختلفة، إلى ارتفاع منزلة مشغل لسانيّ جديد. فمن موت فونت (1920) (W. Wundt) الذي تزامن مع صدور آخر عدد من مجلّة «*Die Sprache*» و«علم النفس للشعب» (*Völkerpsychologie* - 1904-1920) إلى المؤتمر العالمي الأوّل للّسانتين (لاهاي، 1928)[1]، يكفي ذكر بعض الأسماء الأعلام والعناوين لفهم أهمّية هذه السّنوات العشرين وملاحظة الكيفيّة التي تأكّدت فيها بحدّة السّمة المميّزة لهذه العقود الأخيرة والحاجة إلى تفكير عامّ: من ذلك، إدوارد سابير(*اللّغة*، *Language*,1921) وأنطوان مييّي (*اللّسانيّات التاريخيّة واللّسانيّات العامّة*،(*Linguistique historique et linguistique générale*, 1921) وأوتّو يسبرسن (O. Jaspersen, 1922) (*اللّغة* 1922 *Language* وفلسفة النّحو، *Philosohy of Grammar*, 1924) وبعث «*الجمعيّة الأمريكيّة للسّانيّات*» (*Linguistic Society of America*) سنة 1924 وإصدار مجلّة «*Language*» بعدها سنة 1925.

---

1 - راجع جاكوبسن، 1973، ص.24 «أطلق أنطوان مييّي شعار استقلاليّة اللسانيات ونشره في المؤتمر الأوّل للسانيين» (لاهاي، 1928).

إلاّ أنّنا لا نستعيد في هذا المقال تحقيبا كلاسيكيّا يجعل سنة 1928 تاريخ مأسسة وسنة مِفصلة تفتح حقبة جديدة استسهالا (أو حلاّ وسطا). وقد يبدو اختيار الحدث النّظري الذي يمثّله ظهور «دروس في اللّسانيّات العامّة» لدو سوسّير (1916) مبرّراً أكثر، رغم أنّ الكتاب لم يكن له انعكاس مباشر. وقد يختار آخرون ولا شكّ سنة 1933، [442] وهي السّنة التي أصدر فيها بلومفيلد طبعة ثانية لكتابه الذي صدر سنة 1914 (مدخل في دراسة اللّغة- *Introduction to the Study of language*) تحت عنوان (اللّغة *Language*) وضمّنه تحويراً نظريّا مهمّا هو التخلّي عن نظريّات فندت وتعويضها بطرح في علم النّفس السّلوكي. وقد يرى بعضهم أنه ليس هناك تاريخ حاسم إذ واصل اللّسانيّون مراكمة النتائج والمعرفة في نماء لا محدود.

إنّ كثرة الأبحاث التي تهدف إلى التفكير في الأبحاث السّابقة والمعاصرة لنقدها أو توليفها، لئن هي دلّت على مشغل هذه المرحلة المعروف غالبا تحت اسم اللسانيّات العامّة، فإنّها تفتح الباب على تأويلات شتّى. وحتّى اختيار تواريخ دالّة لا يمكن أن يكون عملا محايدا، وهو يلزم باتّخاذ موقف من مبادئ الدراسة التاريخيّة؛ ويفترض، إضافة إلى ذلك وفي هذه الحالة أن يُسند مضمون إلى عبارة اللّسانيّات العامّة، وذلك حتّى إذا كان المعاصرون لا يعنون بهذه التّسمية مضموناً واضحاً.

وتميّزت هذه الفترة بالإيمان بأنّ الوقت حان لوضع علم عامّ للغة، وإن لم يخصّص هذا العلم للّغة. ويمكن أن يتّخذ هذا العلم شكل الوعد أو البرنامج أو المنتج الذي اكتمل بعد. وكانت الفكرة، ولا شكّ، حاضرة قبل سنة 1880. فقد كان شلايشر يسمّي هذا العلم العامّ «القلوتيات»(Glothique) ويرى أنه يجب أن يتّخذ كونيّة علوم الطّبيعة منوالا. والسّجال الذي فرّق منذ 1865 بين ويتني (Whitney) وشلايشر ثمّ مولر لم يشمل أبداً إلاّ الرّؤية العامّة التي يحسن اتّخاذها في اللّغة لعرضها عرضا منسجما، على ما تشهد بذلك عناوين النّصوص التي شغلت ويتني حتّى موته[1]. ومنذ سبعينات القرن 19، ألحّ بودوان دوكورتني وتلميذه ثمّ مساعده كروزفسكي

---

1 - «الأبنية في آراء أوغست شلايشر المتعلقة بطبيعة اللّغة والمواضيع المتصلة بها» بوسطن، 1871.
«Structures in the views of A. Schleicher respecting the nature of language and kindred subjects».

«في التناقض في وجهات النظر في أصل اللّغة، نيويورك.،1875.
«On inconsistency in views of the origin of language, N.Y., 1875.

(N. Kruzewski) على ضرورة التغلّب في النهاية على «اللاّمبالاة العامّة... بـأيّ نظـريّة بوجه عامّ» التي كانت تسم - حسب بودوان- الفيلولوجيّين البولنديّين[1].

وفي إنغلترا، وفي نفس الوقت، كان سويت (H. Sweet) يقيم تقابلا بين«تصوّر آلي للغة» بضرورة القوانين العامّة. وفي فرنسا، تدلّ أيضاً الأعمال التأليفيّة لدرمستير (1887) (A. Darmesteter) ثمّ بريآل (1897) على هذه الحاجة إلى الاعتماد على قوانين لتنظيم مجال زاخر جدّا (هو مجال المعجم)، في حين أنّ هنري (1896) كان يحرص على استخلاص مبادئ عامّة في المنهج. وكان يسبرسن في العرض التّاريخي الذي قدّم به في كتابه العامّ (اللّغة، *Language*, 1923) يلحّ على ما قام به هؤلاء اللّسانيّون بهذا الصّنف من الدّراسات وبسجالاتهم لنشر الأفكار اللسانيّة «بين العامّة» خارج هذه الحلقة الضيّقة من خاصّة المختصّين. ومع تأكيده بحزم ضرورة متابعة هذا النمط من الآراء كان يرى في «اللّسانيّات العامّة» عملا ترويجيّا بين جمهور المثقّفين وتعليميّا للطّلبة (يسبرسن، 1976، ص.85).

لكنّ مصطلح «اللسانيّات العامّة» نفسه، مقابلا (أو مجاورا) لمصطلح«اللّسانيّات التاريخيّة» لتسمية تفكير موحّد في [موضوع] تنوّع الألسنة، لن يصبح متداولا إلاّ بعد سنة 1900. من المعلوم أنّ سوسير كُلِّف في 1906 في جنيف بدرس يجمع عنوانه بين «اللّسانيّات العامّة والمقارنة بين اللّغات الهنديّة الأوروبيّة»، في حين أنّ المحاضرات التي قدّمها في مدرسة الدارسات العليا بباريس بين سنتي 1881 و1891 [443]، وإن كانت تخصّص «بعض الدّروس لمسائل عامّة في المنهج اللساني وفي حياة اللّغة» فإنّها لم تتضمّن هذا المصطلح في عنوانها[2].

يبدو لنا أنه لا يمكننا أن نضع تأريخ اللّسانيّات العامّة مثل وضع تأريخ النّحو العامّ أو النّحو المقارن، لأنّ هذا المصطلح، أي اللسانيات العامّة، يحيل على تشكّل

علم اللّغة لماكس مولر: عرض نقدي، نيويورك، 1892... (راجع سيلفرشتاين، 1971، (Silverstein.

Max muller's science of language: a criticism, N. Y.1892...» (*cf*, M. Silverstein, 1971).

1 - يذكر جاكبسن، 1973، ص.86 عن بودوان دو كورتني، في 1876، برنامجاً للمحاضرات في اللسانيات العامة، وذكر « بحثا جريئا» لكروزفسكي: توصيف علم اللّغة، 1883 (*Description de la science du langage*) (ذكر في ص.211).

2 - عرض «دروس-*Cours*» من 1885-1886، ذكره ماورو 1972 ،Mauro، ص.358.

«فكرة» أقلّ ممّا يحيل على كلّية تجريبيّة (مجموع الكتب التي ظهرت تحت هذا العنوان في الفترة المختارة).

ذلك أنّه رغم النّتائج المجسّمة في كتب منشورة، فهذا المصطلح كان يهدف إلى مشروع رُسِمت خطوطه الأولى وطوّرت فيه أحياناً أكثر مما يعني شيئاً آخر، لكنّه مشروع مؤجّل دائماً ومشكوك في كونه قابلا للتّطبيق في جملته أحياناً، في حين أنّ التسمية تقتضي أن يتعلّق الأمر بمجموع مكتمل. يقول فندريس في مقدّمة كتابه «*اللّغة*» (1932): «دراسة اللّغة في اللّسانيّات، كانت تؤدّي ببساطة إلى وضع مؤلّف في اللّسانيّات العامّة. لكن كلّ من له علم بالمسائل اللغوية يعرف جيّدا أنه ليس هناك شيء أصعب من هذا [...] والواقع هو أنّه إلى حدّ الآن لم يظهر كتاب واحد يتضمّن تحقيقا كاملاً لبرنامج للسانيّات العامّة»، وأضاف في الهامش «لم يعد هذا صحيحاً منذ أن نشر كتاب دو سوسير في سنة 1916؛ لكنّ هذا المؤلّف الذي نشر بعد موت صاحبه، ليس عرضاً منهجيّا ومكتملاً للّسانيّات العامّة رغم وفرة الأفكار فيه».

وإذا كان بلومفيلد - الذي كان مطمئنّا إلى أنّه يمسك «باعتماد الميكانيكيّة [...] بالشّكل الضّروري للدراسة العلميّة»- قد اقترح واثقا، في سنة1933، مقدّمته لعلم اللّغة على أنّها «رؤية عامّة متينة البناء»، فإنّ ميّي يبدو لنا أفضل تصويرا للذهنيّة الغالبة. فبين سنتي 1906 و1936 كانت أبحاثه الكثيرة التي تصدّت لهذه المسألة مجابَهة أو عرضيّا، تجمع بين تأكيدات مختلفة عن ماهية اللّسانيّات العامّة وما ينبغي أن تكونه، وشكوكٍ ظرفيّة في إمكانيّة بنائها نفسه. في سنة [1]1928 اعتبر ميّي أنّها «ما زالت متعثّرة المسار ومرتبطة قليلاً بالفلسفة: فكلّ كاتب يتصرّف على هواه وهناك، على ما يبدو، عدد من اللسانيّات العامّة بعدد اللّسانيّين...». فهل كان محكوما على اللّسانيّات العامّة أن تظلّ مثاليّة؟

لكنّ الفكرة كانت مع ذلك فكرة ثابتة، نظراً إلى أنّ الحثّ على تشكيلها أضحى، مثل الابتهال والتضرّع، موضوعاً متكرّرا في الرّبع الأخير من القرن 19 والعقود الأولى من القرن العشرين، خاصة في فرنسا، حيث كان التّفكير الفلسفي

---

1 - «في مصطلحات علم الصرف العام» (ترقيم الصفحات من كتاب ميّي، 1951).
« Sur la terminologie de la morphologie générale »,

في «العلم» من حيث طرقه ونتائجه- في سياق الفلسفة الوضعيّة - يستحثّ الباحثين إلى التّفكير في ممارساتهم. [فلفظتا] *اللّسانيّات والعامّة* تجمعان جمعا مثاليّا ممارسة العلم (ملاحظات النّحو المقارن واللسانيّات التّاريخيّة وبياناتها) وفلسفة هذا العلم. ومن المعلوم أنّ الفلسفة، منذ أوغست كونت (A. Comte)، صارت مختصّة في العموميّات. ويدلّ مصطلح (اللّغة) *Langage*، الذي يبدو ملخّصا لعموميّة الألسنة الموضوع البديهيّ لهذا الفكر الضّروري المجرّد والتّأليفي الذي يسمّى، حسب الظرف، لسانيات فلسفية أو نظرية أو عامة. وحتّى مشروع شارل بالّي الذي قد يُعدّ مشروعاً هامشيّا - إذا أخذنا بتأويل سيشيهاي - قد يكون على صلة بمشغل من ذات النّوع [444] وهو وضع قوانين عامّة تتعلّق بكلّية اللّغة البشريّة؛ فقد كتب سيشيهاي عن «مبحث في الأسلوبيّة» (*Traité de stylistique*, 1905) ما يلي:

> تشهد كتب مثل كتب بالّي على الحركة العامّة التي تدفع اللّسانيّين إلى بناء معرفتهم النّحوية على أسس جديدة، وتحت اسم الأسلوبيّة يسعى الكاتب في الحقيقة إلى إصلاح النّحو ذاته[1].

وقرّب سيشيهاي هذا المشروع من المشروع الذي يقوده هو نفسه « بصرامة أشدّ» في «برنامج اللّسانيّات النظريّة ومنهجها» (*Programme et Méthode de la Linguistique théorique*, 1908).

وأخيراً هذه الفكرة هي [مجرّد] فكرة، لأنّ العبارة [لسانيّات عامّة] تنفتح على رغبة متفشّية في النظريّة ومقاربة جديدة في المعرفة أقلّ ممّا تنفتح على نظريّة دقيقة. من ذلك أنّه، لئن كان يسبرسن يرى أنّ التّأليفات التي حاول المقارنيّون الأوائل صوغها قد فشلت، فمن غير الصّواب رغم ذلك اعتبار مثل هذه المشاريع سيّئة في ذاتها وأن اللسانيّات الحديثة تفتقر إلى اتّساع في الرؤية، ذلك أنّ:

> العلم ينحو، بحكم طبيعته ذاتها، نحو تعميمات أوسع فأوسع وصياغات أشمل فأشمل، حتّى يدرك هذا «التّوحيد في المعرفة» الذي يتحدّث عنه هربرت سبنسر (H. Spenser) [...]؛ هذه المسائل الكبرى ينبغي فحصها فحصاً لا يتوقّف حتّى يوجد لها الحلّ الكامل (يسبرسن، 1928، ص.98).

1 - «الأسلوبيّة واللسانيات النظرية» مقالات لسانية مهداة إلى فردينند دو سوسير، شامبيون، 1908
« La stylistique et la linguistique théorique» Mélanges linguistiques offerts à F. de Saussure, Champion, 1908

أن تجمع المعارف للسّيطرة عليها، وأن تشرح أخيراً الملاحظات المشتّتة، وأن يشكّل عرض النّتائج تشكيلا منتظما، وأن تؤمّن للاختصاص اللّساني سمة العلميّة (الملحوظة في التأليف)، وأن تقال الكلمة الفصل في «اللّغة» وربّما في الإنسان، وأن تكمّل النظريّة وتصاغ منها فلسفة بل حتى رؤية للكون لكنّها رؤية علميّة: ألا تكون اللّسانيّات العامّة تشكّلا نموذجيّا لهاجس من هواجس القرن 19 - هاجس دائم من جهة أخرى- وهو هاجس اكتمال كلّ علم من العلوم بالفلسفة الملازم لهاجس فلسفة «علميّة»؟

إزاء بداهة العبارة «لسانيّات عامّة» يُطرح سؤالان أو هما ينبغي أن يطرحا: ما العلاقة بين هذه اللّسانيّات ومجموع اللّسانيات الخصوصيّة (موضوعاً ومنهجا)؟ ما العلاقة بين اللّغة والألسنة (وهو سؤال ملازم للسؤال للأول)؟ لم يطرح هذا السؤالان طرحا صريحا في الفترة التي نهتمّ بها، وهما إذا طرحا لا يطرحان أبداً بطريقة تجعلهما يهدّدان مشروعيّة الاختصاص الذي يُفترض، بهذه التّسمية، وجوده. هذان السّؤالان لا يظهران في الحقيقة إلاّ في صيغة جوابين، في تعريفات للّغة وللّسانيّات التي لا يؤبه للرّبط بينها.

من ذلك أنّ فندريس (1923) يبدأ، حسب المألوف، بتعريفات عامّة للّغة: [فهي] «نظام من العلامات» (ص.8) و«واقع اجتماعيّ بامتياز» (ص.13) و«مؤسّسة» (ص.20). أمّا عن اللّسانيّات، فإنّه يكتفي [فيها] بالضّمني: «دراسة اللّغة لها مكانتها [...] في مقدّمة تاريخ عامّ» (ص.1) و«مؤلّف هذا الكتاب، وهو لساني بحكم المهنة، أراد... أن يلازم حصريّا مجال اللّسانيّات. وقد انطلق من الحدث اللّساني مثلما تكشف عن ذلك التّجربة» (ص.2). وهو يثير بعد ذلك علاقة اللّغة بالألسنة في تقديم مخطّط الكتاب. ويبرّر دراسة «عناصر اللّغة» في القسم الثالث، و«الألسنة» في القسم الرابع قائلاً: «تنامي الكتاب يتمّ إذًا مروراً من البسيط إلى المعقّد» (ص.2). [445] ويصبح هذا المرور مروراً من المجرّد إلى المادّي في القسم الرّابع والعبارة المألوفة «حياة *اللّغة*» هي ما يسمح دائماً بالإيحاء بالتّمييز بين اللّغة والألسنة دون مفْهَمة هذا التمييز:

> أن تسهم اللّغة في الحياة موسّعة بهذا المعنى (معنى الإنسانيّة) ليس إلاّ أمرا شديد البداهة؛ لكننا في هذه الحالة، نفتقد في ما لدينا نظاما نظريّا من المبادئ المجرّدة. نحن إزاء ألسنة تُستعمل بطريقة شديدة التنوّع على وجه الأرض (ص.275).

في نهاية الفترة التي ندرسها، تناول هيلمسلاف المشكلة مجابهة. وطرح إزاء التوصيفات التزامنيّة المخصوصة (*التزامنية الذاتيّة المحضة* (*idiosynchronie*)) ضرورة لسانيّات عامّة يسمّيها بمصطلح سوسيري أيضاً هو «panchronique» (أي تزامنيّة جامعة). لكن، إن كان سوسير يرى أنّ النّظرة السرمديّة لا يمكن أن تستعمل في الوصف اللّساني لأنّها نظرة لا تصل البتّة إلى الوقائع الدّقيقة، فإنّ هيلمسلاف يرى فيها أساس التّعميم الذي ينشده:

> تدقيق الإمكانيّات التزامنيّة الجامعة سيكون، حسب رأينا الجازم، هدف كلّ لسانيّات عامّة (*مبادئ النّحو العامّ*، 1928، ص.104).

وإلى جانب اللسانيات التزامنية الذاتيّة (*idiosynchronie*) وفي مجال أبعد منها، وهي لسانيات لا تعدو أن تكون «بحوثا ضيّقة» و«أعمالا وقتيّة»، يجب أن نرمي من وراء الدراسات اللسانيّة إلى هدف نهائيّ، إلى لسانيات نظريّة أو، حسب تعبير نفضّله، إلى لسانيات عامّة» (ص. 105).

فكتابه كلّه ينحو إلى صياغة صريحة للمبادئ وللمنهج الذي ينبغي أن يسمح بهذا التمفصل؛ والمسألة المركزيّة في هذه الفكرة هي مسألة النّحو وهو ما يصرّح به من البداية: يتعلّق الأمر بالخروج من «الإبهام» الذي يرهق التصوّر النّحوي التّقليدي لإقامة مقولات عامّة ينبغي لها أن تعرّف «بالآليّات الشديدة التنوّع للّغة» (ص.15).

وتعود إقامة هذه المقولات، في آن واحد، إلى منهج فكري مسبّق (طرح فرضيات هي فرضيات النحو القديم) وتثبّت تجريبيّ.

> بعد ضمان هذا الأساس، تصبح النظرية النحوية أكثر إفادة من السابق للعرض العمليّ لوقائع اللّغة (ص.15).

والعلاقة بين اللّسانيّات العامّة الجديدة والنّحو القديم هي فعليا مسألة لم يتوقّف طرحها لكنها غالباً ما كانت تفضّ سريعاً بقول فاصل، إلا عند أولئك الذين، مثل سيشيهاي ويسبرسن وهيلمسلاف، يجعلونها مشغلا مخصوصاً. لا يمكن أن يتعلّق الأمر بالموضوع نفسه والمناهج نفسها؛ والمسار العلمي الذي تأكّد مع اللّسانيّات التاريخيّة سيسمح مستقبلا بتجنّب شرَك المجادلات. فصفة العموميّة مختلفة باختلاف

الحالات؛ فهي *أمر مسبّق*[1] في النّحو العامّ، وستكون في اللّسانيّات العامّة *أمراً لاحقًا*. وقام النّحو المقارن واللّسانيّات التاريخيّة على فحص الوقائع اللّغوية وحدها ولم يبق إلاّ تعميم نتائجها. وبلومفيلد هو أوضح الناطقين بهذه القناعة التي ظهرت من السّنوات الأولى للقرن.

> [446] عندما تجتمع لدينا بيانات ملائمة عن عديد الألسنة، علينا أن نعود إلى مسألة النّحو العامّ وأن نفسّر أوجه الائتلاف وأوجه الاختلاف، لكن لا ينبغي لهذه الدّراسة، عند تمامها، أن تكون تنظيريّة بل استقرائيّة [...] فالتّعميمات الوحيدة المفيدة في اللّغة هي تعميمات استقرائيّة (نفسه، ص.24).

إلاّ أنّ في هذا غفلة عن أنّ هذا الحصاد التّجريبي لم يتيسّر ولم يكن قابلا للاستعمال إلاّ انطلاقاً من وضع فرضيّة في قرابة الألسنة. وما أن أصبحت هذه الفرضيّة -المؤسّسة للنّحو المقارن والتي أصبحت خلال القرن 19 بداهة تتضح مباشرة في البيانات- أصعب في الدفاع عنها وأقلّ فائدة للغات غير اللّغات الهنديّة الأوروبيّة، برزت صعوبة في داخل المقارنة نفسها تهمّ اللّسانيّات العامّة أكثر ممّا تهمّ النّحو المقارن، إذ أنّها تشكّك في منزلة التعميم، على الأقلّ في مبدإ تصنيف اللّغات. فقد يصبح الاختلاف عن النّحو العام، المؤكّد تأكيدا في البداية، اختلافاً معتّما.

فما المنتظر إجمالا من هذا العلم حاضرا ومستقبلا؟ وما الحلّ وما هي المشاكل؟ عوض تعديد الدّقائق المكرّرة في المؤلّفات العديدة التي ظهرت بعناوين *اللسانيّات العامّة* أو *اللّغة* (يمكن العودة إلى الجدول ص.434) نميل إلى أن نرى فيها محاولات عدة لحلّ صعوبات واجهتها اللّسانيّات التاريخيّة والمقارنة. وبالتّوازي مع ظهور الرّغبة في الشموليّة، نتأوّل هذه الاقتراحات على أنها إجابات متنوّعة أو محاولات للإجابة عن أسئلة طرحت أو لم تطرح ضمن التوصيفات اللّسانيّة المخصوصة.

الشّعار الغالب على هذا العمل هو: انقضاء الخوف من النظريّة. يقول ميّي: «منذ بوب وراسك (Rask) تنجم النظريّة بصورة طبيعيّة من الوقائع»[2]؛ والمطلوب تطويرها

---

1 - كان هذا التصوّر الخاص بالنحو العامّ في نهاية القرن 19. وهي لا تطابق حقيقة تطوّر النحو العام في القرن 18 (انظر المجلد 2 ص.249 وما بعدها.) [ملاحظة الناشر.]

2 - جزء من كتاب وضع بمناسبة المائوية الرابعة للكوليج دو فرانس، 1930، أعيد نشره في ميّي، 1951، اللسانيات التاريخية والعامة، المجلد 2، باريس، كلنكسيك، ص.212-227.

تطويراً منسجما ومنتظما. ويضيف ميّي أنّ اللّسانيّين الفرنسيّين، بدءا من بريآل وجدوا الجرأة أخيراً على أن يعتمدوا بحزم مبادئ النّحو التّاريخي الألماني، لكنّ متطلّبات التوليف الجديدة لا يمكن أن يُكتفى فيها بمجرّد تصنيف طرق التّغيير، كما لا يمكن الاقتصار على القوانين المحدودة في الزّمان والمكان والتي دافع النحاة الجدد عن مبدئها. وينبغي النزوع إلى الكونيّة بالبحث عن الاتّجاهات التي تميّز التغييرات دائماً وفي كلّ البقاع، وعن العلل التي تفسّرها. هذا على الأقلّ المخطّط الذي طوّره ميّي بداية من سنة 1906 تحت عنوان «الوضع الراهن للدراسات في اللّسانيّات العامّة»؛ وهو يؤكّد أنّه لمّا كانت هذه العلل عللا اجتماعيّة فإنّ اللّسانيّات أضحت «علما من العلوم الاجتماعيّة» (1921، ص.17) دون أن تضبط الصّلة بين العلم الاجتماعيّ واللّسانيّات العامّة بالمعنى الدّقيق. فلا يكفي، إذًا، تأكيد الضّرورة لإقامة مبادئ مستقبل اللّغات اعتماداً على علم النّفس، كما يرى ذلك بول، بل لا بدّ من سدّ النّقائص في الدّارسات التاريخيّة، وذلك بالفراغ من الوصف وبأن «تضاعف الوقائع التاريخيّة المخصوصة بنظريّة عامة ونظام» (ص.15) في آن واحد.

رغم ما وسّعه بريآل في فرنسا في المنهج النظري اللساني، فإنّه لم يكن يهدف إلى صوغ مثل هذا المضمون النّظري. وهو الغاية التي رسمها ميّي لنفسه.

[447] يقتضي المطمح الساعي إلى توحيد من هذا النّوع معيارا نقديّا وتعريفا شاملا للّغة يصلح معيارا للوحدة. بعد سنة 1880، أضحت اللّسانيّات - وقد رفضت المرجعيّة المنطقيّة للنحو العامّ والمرجعيّة البيولوجيّة للنحو المقارن في مرحلته الأولى- نفسانيّة اجتماعيّة بكثافة، بالنّظر إلى التّنويعات الملحوظة بحسب الرّجوع إلى فنت أو دوركايم(Durkheim) أو تارد (Tarde) أو بعد ذلك بقليل إلى أصحاب النظريّة السلوكيّة. وقام الجدل الذي غلّب اللّسانيّات *علما من علوم الاجتماع* على اللّسانيّات *علما من علوم الطبيعة* باعتماد الجانبين على حجج البديهات: عموميّات عن اللّغة وطبيعتها ووظائفها وصلتها بالمؤسّسات ودورها في تاريخ الإنسانيّة. وتوثّق المنوال الاجتماعيّ، الذي غلب إجمالا منذ ويتني، بحدّة أقلّ في مواجهة المنوال النّفساني الاجتماعيّ: اللّغة واقع اجتماعيّ (ميّي) إزاء اللّغة تعبيراً وتواصلا (بالّي وسيشيهاي). وفي هذه الوظيفيّة النفسانيّة الاجتماعيّة يندر أن يطرح السؤال عن الطّابع الواعي أو اللاواعي في العمليّات

(*Linguistique historique et générale*, tome II, Paris, Klincksieck)

اللغويّة، ويتجاور هذان المُسندان للّسان (أو اللّغة، بلا ميز بين الاثنين) دون مفصلة بينهما: [اللّغة] مؤسّسة اجتماعيّة و[اللّغة] نظام.

> حقيقة اللّغة حقيقة لسانيّة واجتماعيّة في آن. فهي لسانيّة إذ أنّ اللّغة تشكّل نظاما معقّدا من وسائل التّعبير، نظاما يتماسك فيه كلّ شيء [...]. ومن ناحية أخرى، حقيقة اللّغة اجتماعيّة [...] وهي من نفس صنف القوانين التي تحكم حياتنا الاجتماعيّة (مييّي، 1906، السابق، ص.16).

وتحت غطاء هذه التّصريحات الشموليّة، تعكس اللّسانيّات العامة في محاورها الأساسيّة الصّعوبات التي خلفتها ممارسة اللّسانيّين بلا حلّ أو هي لم تكن قادرة حتّى على التعبير عنها:

- الحاجة إلى توضيح علاقة اللّسانيّات بالعلوم الأخرى وبالفلسفة. فلتكون اللّسانيّات عامّة، هل عليها أن تستعير من غيرها متممات أو حتّى إطارها النظري؟ هل ستنأى نهائيّا عن فلسفة اللّغة؟ وكيف يكون ذلك؟

- الحاجة إلى العبور من الوصف إلى التّفسير الموحّد، لأنّ «رصد الوقائع ضئيل القيمة إذا عجز المرء عن تقديم تفسير لها»[1].

- الحاجة إلى مراجعة القضايا التي خلّفها التّراث النّحوي: هل تمكّن النّتائج الحاصلة من الوصف الدّقيق للوقائع من استعادة القضايا الكبرى للأنحاء العامّة على أسس أخرى؟

- الحاجة إلى إعادة إدراج الدّلالة في بحث يحرص منذ حوالي قرن على أن يكون شكليّا صرفاً: هل تحتوي اللّسانيّات العامّة التي تروم معالجة اللّغة كلّها على مبادئ علم للدّلالة؟

- الحاجة إلى التّفكير في المنهج: هل يمكن، عند اتّخاذ منوال العلوم الصحيحة، أن يستمرّ الاقتصار على الثّقة في ملاحظة الوقائع ملاحظة مباشرة وأن تنحصر النظريّة في مجموعة من التّقنيات؟

---

1 - « القوانين اللسانية» مقالات لسانية مهداة إلى مييّي من طلبته، باريس، كلنكسيك، b1902.
« Les lois linguistiques », *Mélanges linguistiques offerts à M. Meillet par ses élèves*, Paris, Klincksieck, 1902b.

هذه الحواجز التي ذكرها سوسير في رسالة شهيرة سنة 1894 وأكّد فيها الحاجة الضروريّة العاجلة إلى «إصلاح جذريّ بلا شكّ»[1]، حواجز ماثلة، في مستويات شتّى، وفي تطوّرات مختلفة، في شكل مسائل مصطلحيّة خاصّة، وفي الأسس بشكل أكثر ندرة. بهذه العودة الانعكاسيّة التأمليّة، سواء أكانت نقديّة أم دغمائيّة، إلى مكتسبات القرن 19، تنفتح اللّسانيّات العامّة على اللسانيّات العصريّة.

1 - ذكره غودل 1969، R. Godel، ص.31.

القسم الثّالث:

أغراض اللّسانيّات العامّة

كلودين نورمن

(Claudine Normand)

[449] يشاهد المرء، في الصّعوبات التي لم تُفضّ في الممارسة اللّسانيّة المألوفة، آراء تتصارع وخلافات تشتدّ، وهي من صنف مغاير تماماً للصراعات المعهودة بين فقهاء اللّغة في تأويل هذا الأمر أو ذاك. ويتجلّى في ذلك موضوع مبهم متحوّل ذو مقاصد متناقضة لكنّها تهدف جميعها إلى العموميّة.

هناك موضوع ملحّ هو موضوع العلاقة بين اللّسانيّات والعلوم المتاخمة لها. وفي هذا المجال تترابط مسألتان: يتعلّق الأمر بالنّسبة إلى اللّسانيّات بتحديد ما يشكّلها علما مكتملا متميّزا عن الاختصاصات الأخرى التي تهتمّ باللّغة البشريّة، وفي الآن نفسه هي لا تستطيع أن تتجاهل هذه الاختصاصات المجاورة التي تغرِض إتمامها وحتّى تأليف نتائجها أو توفير إطار لتفسيرها.

وحسب المألوف في تراث التّفكير الوضعي، ينبغي تحديد موضوع كلّ علم ومناهجه، وإدراجه بدقّة في تصنيف متدرّج؛ وهذه مهمّة الفيلسوف الذي يعرض على العاملين المباشرين المنشغلين باختصاصهم قدراته على التّأليف والتّجريد. وفي نهاية هذا القرن [التاسع عشر] أصبح عديد اللّسانيّين يرون أنفسهم قادرين على أن يقرّروا ذلك بأنفسهم؛ والمؤلّفات في اللّسانيّات العامّة (والمقالات التي تعرضها) تبدأ بعرض آرائهم في هذه المسألة. من ذلك أنّ درمستير (Darmesteter) في سنة [1]1876 عرض كتابا لهوفلاك (Hovelacque) (اللّسانيّات) فذكر منطلق المؤلّف قائلاً: «اللّغة المنطوقة هي السّمة المميّزة التي تفرّق بين الإنسان والحيوانات الرّئيسة الأخرى». [450] ودون

1 - *المجلة النقدية في التاريخ والأدب*، 1875، ص.52. *Revue critique d'Histoire et de Littérature*.

أن يدحض هذا المقترح، وإن عاب على المؤلّف أنّ لسانيّاته هي «لسانيّات صراع»، أشار إلى نقائص مؤلّف يطمح إلى أن يكون مؤلّفا عامّا قائلاً:

> مهما تكن قيمة أغلب اعتباراته، فهي اعتبارات منقوصة عندما يتعلّق الأمر بمعرفة... ما هي اللّسانيّات وما المكانة التي على هذا العلم أن يشغلها بين مجمل العلوم الطّبيعيّة، وما موضوعها الدّقيق، وما منهجها، وما إضافتها [...] (ص.369).

نلاحظ في هذا النّقد الذي يتبدّى مثل برنامج لعلم عامّ في اللّغة انعدام السّؤال عن أصل اللّغة البشريّة وهو موضوع رئيس من مواضيع العقود السّالفة عندما كان الباحثون مثل شلايشر يجهَدون في البحث عن منهج عامّ في التّفكير. وتحوّلت الحجّة مع النّحاة الجدد ووتني (Whitney) من *اللّغة كائنا حيّا* إلى *اللّغة مؤسّسة اجتماعيّة*. وغابت الاقتراحات التنظيريّة في أصل اللّغة وعوّضت بالإعلان عن مبدإ في طبيعة اللّغة سيوجّه البحث. وفي سنة 1880 وخلال كامل الفترة التي نهتمّ بها في هذا المقال، يرتبط تعريف اللّغة *بالإنسان المتكلّم*، في إطار *أبنية اجتماعيّة*. وكانت هذه نقطة الانطلاق الحتميّة تقريباً لكلّ فكرة عامّة.

ذلك أنّ «الأنموذج» (paradigme) تغيّر، وفي سنة 1867 كان بإمكان بريآل أن يتجنّب ذكر شلايشر وفرضيّاته الهوجاء، رغم أنّ كراهته التّجريدات كانت تنأى به أكثر عن الصّياغة العامّة التي ستصبح اللاّزمة التي يردّدها مييّي(Meillet):

> سيقول آخرون إنّ اللّغة واقع اجتماعيّ، أمّا هو فيشرح وقائع اللّغة بحياة الإنسان في المجتمع مع معنى دقيق للواقع اللّغوي (مييّي، 1930، ص.449)[1].

وترسّخت المقولة الجديدة شعارا، بنفس الدرجة من البداهة التي ترسّخت بها في السابق مقولة «اللّغة كائن حيّ»، وأصبحت شعارا حوّله تأثير مييّي برنامجاً بحثيّا. وفضّل آخرون في محيط فونت (Wundt)، الانطلاق من نشاط التّواصل: فاللّغة عند بول (H. Paul) «وسيلة للتّفاعل» (Verkehrsgemeinschaft). أمّا يسبرسن فبدأ كتابه «فلسفة النّحو» (1924) كالتّالي:

> النّشاط البشريّ هو جوهر اللّغة: نشاط شخص يسعى إلى أن يجعل الآخر يفهمه ونشاط هذا الشّخص الثاني الذي يسعى إلى فهم ما يريد الأوّل قوله.

---

1 - راجع الملاحظة 8 في القسم السابق.

ويرى فندريس أنّ «اللّغة تكون في كلّ المرّات التي يقوم فيها شخصان - وقد أسندا بالتّواضع معنى مّا إلى فعل محدّد - بإنجاز هذا الفعل قصد التّواصل بينهما» (1923، ص.9).

وأن يكون التّركيز على الاجتماعيّ أو على الشّخص المتواصل [مع غيره]، فالتصوّر واحد: ففي كلتا الحالتين، تحمّل وظيفة غير متجانسة (hétérogène) بأمر التّعبير عن الوقائع اللّغويّة، ولا يتغيّر إلاّ المبحث المرجعي: علم الاجتماع أم علم النّفس.

أمّا كروشي (B. Croce) الذي يعرّف اللّغة البشريّة «بالتّعبير»، فيرى أنّ هذا العلم سيكون علم الجماليات (esthétique) قائلاً:

> بعض المفاهيم التي تقدّم مجزّأة ومنقوصة (في كتب اللّسانيّات) ليست إلاّ مفاهيم علم الجماليّات ذاتها... فعلى اللّسانيّات باعتبارها علما، وفي درجة مّا من التشكّل العلمي، أن تنصهر في علم الجماليّات. وأن تذوب فيه فعلا دون أن تخلّف ثمالة.

[451] وليست الجماليّات ذاتها، عند فن جنّكن (J. van Ginneken) واسعة بالقدر المطلوب، إذ يقول:

> لهذا، لا أتردّد في الإقرار لهم بأنّ اللّسانيّات العامّة هي علم اجتماعيّ، وبأنّها أيضاً من مجال الجماليّات. لكن يظلّ صحيحاً أنّ اللّسانيّات تحتوي كلّ هذا وأكثر منه بكثير[...] فاللّسانيّات النفسيّة العامّة بالنّسبة إلى اللّسانيّات الخاصّة كمثل علم النّفس بالنّسبة إلى علم النّفس الفردي.
>
> ولئن أمكن، في هذا البرنامج، الاعتماد على أطروحات فونت، فإنّ من الضّروريّ، رغم هذا، إعادة استعراض الأحداث استعراضا كونيّا (مبادئ اللّسانيّات النفسيّة، 1907، المقدّمة *Principes de linguistique psychologique*).

واتّخذ سيشيهاي (Séchehaye) موقفه من [موقف] فونت ليعلن مبادئ علم اللسانياتِ «قوانينَ»، يجب عليه من الآن فصاعدا، أن يتوازى مع «علم الوقائع»، وأن يبحث «وراء العرضي عن العامّ والضّروري».

وتنتمي هذه اللّسانيّات «النظريّة [...] نفسها إلى علم في القوانين أعمّ هو علم النّفس-الفيزيولوجي»، وتستنبط العلاقة بينهما من تعريف اللّغة على أنّها «نشاط طبيعي لذاتنا النفسيّة». ويسمح مبدأ استنتاجيّ محض «للتضمّن» (emboîtement)

بالرّبط مفصليّا، لا بين علم النّفس الفردي وعلم النّفس الجماعي، بل بين مختلف الاختصاصات النحويّة، حتّى أن سيشيهاي ينتهي إلى التّأكيد أنّه أحاط «بالمشكل العامّ المتعلّق بموضوع اللّسانيّات النظرية كاملا. ونحن نعتبر، من جهتنا، أنّ هذا الموضوع الأساسيّ موضوع مفضوض» حسب قوله في 1908 (ص.267).

لم تبق إلاّ معالجة «المعطيات التي يوفّرها علماءُ النّفس ويوفّرها أولئك الذين اشتغلوا بتصنيف اللّغات والنّحاةُ [...] (وهي) لا تتطلّب إلاّ أن تنصهر معا وأن تُكمّل وتُنظّم تنظيما يتلاءم مع الموضوع ومع أهداف علم القوانين هذا» (نفسه). وعرضُ المبادئ هذا برنامجٌ بحثي حقيقي، ينبغي أن يجعل تطبيقُه من اللّسانيّات النظريّة «علمًا حسن التّنظيم، ورافدا حقيقيّا للّسانيّات التّاريخيّة الموضوعة لخدمة الإنسان» (نفسه).

وفي منحى فكريّ مماثل رغم أنّه أقلّ انتظاما، يحيل شارل بالّي إلى مبدإ التّأليف بين اللّساني والنّفساني والاجتماعيّ لتدمج في علم عامّ، وما يشغله فيه بشكل خاصّ هو «اللّغة العاطفيّة»:

> [...] لا وجود للغة إلاّ في أدمغة أولئك الذين يتكلّمونها، وقوانين الذّهن البشريّ والمجتمع هي التي تشرح الوقائع اللّسانيّة [...] علم النّفس الذي يبيّن أن لا شيء يقال إلاّ وهو نتاج التّفكير فيه، وعلم الاجتماع الذي [...] بيّن أنّ اللّغة هي - جزئيّا على الأقلّ- نتاج للحياة الاجتماعيّة...» (اللّغة والحياة، 1913، ص.14 *Le langage et la vie*).

وفي جميع هذه الحالات، وحسب أساليب واختيارات مختلفة، تبدو شموليّة اللّسانيّات العامّة لصيقة بعلم أو بمجموعة عديدة من العلوم الإنسانيّة.

وفي حين كان اللّسانيّون النّاطقون بالفرنسيّة، خلال تصنيف العلوم يرون ضرورة أن يتّخذوا موقفا، كانت أفكار سابير (Sapir) المنتشرة في الولايات المتّحدة حيث لم تنمُ هذه المشاغل قبل الثّلاثينات [452]، المبثوثة في الكتب والمقالات المختلفة، تكشف عن مقاربة أقلّ انتظاما لكنّها أيضاً أكثر تعقيدا. فهو يؤكّد البعد الاجتماعيّ الثّقافي للّغة - «الكلام... وظيفة من وظائف الثّقافة [...] وقوة هائلة في الاجتماع» (1921، ص.8)- لكنّه يرفض أن يقيم علاقة آليّة بين البنية النحويّة والبيئة

(1971)[1]؛ ويقدّم التّواصل (نفسه، ص.92)، لكنّه يؤكّد أنّه لا علمُ النّفس ولا علم الاجتماع يقدران على شرح النّشاط الرمزيّ اللاّواعي الذي يميّز اللّغة، حتّى وإن كانا يستطيعان تقديم بعض «الشّروح» (نفسه، ص.160، 166). وفي الحقيقة، فإنّ البعد الخصوصي للّسانيّات، لدى سابير، هو المسألة المهمّة في «العلم عامّةً»، وهي أكثر أهمية من العلاقات بين اللّسانيّات والعلوم القائمة. ويتساءل سابير: «بأيّ معنى من المعاني يمكن القول إنّ اللّسانيّات هي علم؟» (ص.133)[2].

وبأسلوب أكثر تعقيدا، يؤكّد هيلمسلاف أيضاً أنّ مسألة «المكانة الطّبيعيّة للنّحو بين العلوم الإنسانيّة وبالنّسبة إلى اللّسانيّات بالمعنى الدّقيق» مسألة لم تحسم. ومن المهمّ، أوّلاً، أن تُميّز اللّسانيّات عن الفلسفة وعن المنطق، ذلك أنّه «بدون طريقة مُؤَمَّنَة ودائمة؛ يستحيل الحصول على نتاج ذات قيمة مؤكّدة. ومسألة مكانة النّحو وضبط حدوده أمر لا مهرب منه» (1928، السابق، ص.17).

وهيلمسلاف - الذي كان أكثر حرصًا على الانتظام من سابير، ودون أن يعتقد مثل بلومفيلد (1926) أنّه يكفي تدقيق المصطلحات - هو أحد القلائل الذين يجمعون بين تفكير في الرّؤية النحويّة الخالصة والقول بأنّ اللسانيّات العامّة الاستقرائيّة أمر ممكن. فحتّى إذا كانت الوقائع النحويّة جزءا من الوقائع النفسيّة، فإنّ الموضوع والمنهاج خصوصيّان، و«العلم الجديد» الذي يطلق عليه اسم «النّحو العامّ» ينبغي أن يصاغ في هذا المجال اللّساني المحض. لكن الانشغال بتعريف الماهية الذاتية قياساً إلى باقي الحقل العلمي يساهم، عند عديد اللّسانيّين، في حجب الحاجة إلى تفكير إبستيمولوجيّ في اللّسانيّات بهذا المعنى. عندما يُفرِط المرء في الثّقة في فضائل الطّرق المستعملة، كما هي الحال عموماً في بداية القرن العشرين، لا يخطر له أن يتساءل عن أسسها. إذ تُطلَب العموميّةُ في التّوسيع لا في التّعميق، وفي استغلال النّتائج الحاصلة لا في جوس المسالك الجديدة.

---

1 - «اللّغة والبيئة» كتابات منتخبة، مندلبوم (ص.89، 103).
. « Language and environnement » *Selected Writings*, Mandelbaum (p.89, 103).
استعيد وترجم في «*اللسانيات*»، 1968، (*Linguistique*, 1968, Paris, Editions de Minuit)

2 - منتخبات من «التواصل 1931) » Communication) ومن «منزلة اللسانيات علما» (The status of Linguistics as science)، (1928)، ترقيم الصفحات في الطبعة الفرنسية 1968.

لذلك سيتمّ القيام بعمل تأليفيّ لجمع التوصيفات المشتّتة، وهذا هو الهدف الأوضح والأكثر تداولا في الغالب. وسيؤول [هذا الهدف] إلى مسائل في تصنيف اللّغات وإلى البحث عن مبدإ للتفسير. وتتيح توصيفات الأنحاء المقارنة والتاريخيّة التي تكمّلها أبحاثٌ في الجغرافيا اللّسانيّة أو تحلّ محلّها، مادّة غزيرة وغير متجانسة. فالتّصنيف إلى عائلات [لغويّة] ليس إلاّ تحديداً أوّليا للمواضع وبعيداً جدّا عن الانتظام. وعلاوة على هذا، هو تصنيف محدود بمبدإ القرابة العائليّة الذي يزداد عسرا ما أن يبتعد المرء عن اللّغات الهنديّة الأوروبيّة، هذا إذا لم يكن مستحيلا لانعدام الوثائق الكافية. وتظلّ الحاجة قائمة إلى تصنيف بنيويّ وأكثر شمولاً قد يسمح بوضع نمطيّة حقيقيّة للّغات وتصنيف للوسائل المستعملة في كلّ لغة. [453] فممّا لا شكّ فيه أنّ هناك عموميّة، هذا إن لم تكن كونيّة، وأنّ هذه يمكن أن تبنى من الآن فصاعدا على الاستقراء العلمي بعيداً عن التنظير المسبّق للأنحاء العامّة القديمة.

يتأكّد هذا البرنامج عند ميّي منذ نصّه الذي صدر سنة 1906. لئن كان تاريخ كلّ لغة، معروضا في شكل قوانين للتّغيير ماثلا في كلّ حالة مخصوصة، فإنّه توجد «اتّجاهات» عامّة صوتيّة وصرفيّة.

> ابتداء من هذا، تقوم الضّرورة ملحّة على البحث عن قوانين يمكن أن تتمّ التّغييرات اللّسانيّة بمقتضاها. وبذلك لن تحدّد قوانين تاريخيّة مثل ما هي عليه القوانين «الصوتيّة» ولا الصّيغ التناظريّة التي تملأ المؤلّفات اللّسانيّة الحاليّة، بل قوانين عامّة لا تصلح لفترة واحدة من فترات تطوّر اللّغة، بل، على العكس، تصلح لكلّ الأزمان... وتمتدّ أيضاً إلى جميع اللّغات (ص.11).

والبحث عن هذه القوانين التي « تنطبق على الإنسانيّة جمعاء...بحكم تعريفها نفسه» هو عند ميّي «من الآن فصاعدا، أحد أهمّ مواضيع اللّسانيّات». ومقارنة اللّغات ذات القربى والتي كانت حتّى ذلك الوقت محور الوصف ووفّرت الجزء الهامّ من المادّة الأوّلية لم تعد إلاّ وجها مخصوصاً من وجوه العمل المقارنيّ. فالتنوّع اللّساني كلّه يتطلّب أن يؤخذ في الاعتبار والعمل اللّساني العامّ يتّخذ حتّى معناه الحقّ من التخلّص من الوراثة: فـ«اللّغات ذات القربى هي لغات كانت في وقت ما من الماضي لا تشكّل إلاّ لغة واحدة»، وبعد الانفصال تطوّرت «بطريقة مستقلّة» حتّى أنّنا «نلفي أنفسنا إزاء تطوّريْن متمايزين، وفي الوقت نفسه، إزاء شهادتيْن مختلفتيْن، لكلّ واحدة منها قيمتها الذاتيّة في إثباتات اللّسانيّات العامّة» (ص.13). ولأنّه لم يعد

هناك ما تشترك فيه اللّغتان الأنغليزيّة والروسيّة وهما من اللّغات الهنديّة الأوروبيّة، فإنّ لـ«شهادتهما في اللّسانيّات العامة وزن شهادة لغتين متمايزتين» (ص.14).

لكن، وكما هو الغالب عند ميّي، لم تطرح أيّة فكرة نظريّة طرحا صارماً، ففي الوقت الذي تبدو فيه اللّسانيّات العامّة ميّالة إلى أن تُحَدَّ خارج المقارنة الوراثيّة، فإنها تنتظر من الوصف المقارن المتزايد الاطّراد لمختلف «الفِرَق» التّاريخيّة أكثر ممّا تنتظره من غيرها:

> فـ«كلّما استقامت الأنحاء المقارنة لدى مختلف فرق الباحثين، اكتسبت اللّسانيّات العامّة مزيدا من الوثوق والدقّة واستوفت مجموع الوقائع اللّغويّة استيفاء مكتملا» (ص.14).

وأوكل القول الفصل إلى تعميم نتائج التّوصيفات التاريخيّة المخصوصة.

فهذه اللّسانيّات العامّة التي يبدو أنّ تشكّلها في 1906 سائر في الطّريق القويم ستثير، في الواقع، لدى ميّي نفسه ملاحظات حذرة، إن لم تكن متشكّكة في العقود اللاحقة. فما لا شكّ فيه هو أنّه ينبغي «إنجازها» لكن كيف ذلك؟ في سنة 1913[1] وصف ميّي اللّسانيّات العامّة كالتّالي:

> اللّسانيّات العامّة التي نحصل عليها بقطع النّظر عن التّاريخ هي علم لمّا يكتمل ويعسر اكتماله، وهو يفترض في ما يفترض ليكتمل أن يكون تأريخ أكبر عدد من اللّغات قد تمّ على أكمل الوجوه الممكنة (1921، ص.33)

[454] في سنة 1928، أنهى ميّي مقالا «عن علم الصّرف العامّ» بآراء متشائمة عن وضعيّة اللّسانيّات العامّة التي «ما زالت غير واثقة السعي» متشبّثة «دائماً وإلى حدّ ما بالفلسفة» ومشتّتة «إلى عدد من اللّسانيّات العامّة على عدد اللّسانيّين، وهو ما يُعدّ ضرّا ما بعده ضرّ بالنّسبة إلى فكرة عامّة. (1951، ص.29).

لم يتمّ التخلّي عن مشروع التّأليف الاستقرائيّ، لكنّ تطبيقه لا يتمّ دون إشكال.

---

1 - «في منهج النحو المقارن » مجلة الميافيزيقيا والأخلاق (*Revue de métaphysique et de Morale*)، 1913، استعيد في ميّي 1921 ،Meillet، (ص.18-35)

ففي سنة 1928، كانت هذه الفكرة العامّة - حسب هيلمسلاف- في أولى بواكيرها، لأنّ أولئك الذين تمسّكوا بها مثل يسبرسن وسيشيهاي لم يلتزموا بالمجال اللّساني المحض. فـ«علم المقولات اللّسانيّة [...] لم يوجد بعدُ» (ص.8)، لكن، رغم الصّعوبات، يمكن لهذا العلم أن يكون، بل ينبغي عليه ذلك رغما عن كلّ المتشكّكين حسب قوله. وحتّى إن لم توصف جميع اللّغات وكانت التّوصيفات التي أنجزت بعْدُ مختلّة المبدإ، فإنّ «انتظار نحو آني كامل مكتمل قد يعني إرجاء عملنا إلى أجل لا حدّ له ولا نهاية. ينبغي أن يبدأ العمل يوما ما. ومن ناحية أخرى نحن لا نعتقد البتة أنّ استقراء تامّا هو أمر محال» (ص.256).

لكن، ما يهمّ ميّي ومدرسته في المقام الأوّل هو ما تأتي به الشّروح. فالنصّ البرنامج لسنة 1906 والذي يلخص «الوضع الرّاهن للدّراسات في اللّسانيّات العامّة» يُفتتح على مبدأ عليه أن يضيء كلّ شيء: يتعلّق الأمر ببيان حدث التّغيير نفسه، هذا الحدث الذي تكتفي القوانين بذكر «شروطه»، في حين أنّ عنصرا واحدا من العناصر الفاعلة في اشتغال اللّغة يضمّ في ذاته مبدأ للتّغير «إنّها بنية المجتمع»؛ ذلك أنّ «واقع اللّغة» ليس لسانيّا فحسب، بل هو «في وجه آخر» واقع اجتماعيّ:

«انطلاقاً من هذا، من المحتمل مسبّقا أنّ كلّ تغيير في البنية الاجتماعيّة يُترجَم بتغيير في الظروف التي تتطوّر فيها اللّغة» وعلى اللّسانيّات أن تكون «علما اجتماعيّا» (ص.17).

وما يظلّ شديد الإبهام هو مكانة هذا البحث اللّسانيّ الاجتماعيّ، قبل الأوان بالنّسبة إلى اللّسانيّات العامّة. يبدو أنّ ميّي، في البدء، كان يفصل بينهما باعتبارهما أبحاثا مستقلّة بعضها عن بعض:

اللّغة مؤسّسة لها استقلالها. لذلك ينبغي تحديد الظّروف العامّة لتطوّرها من وجهة نظر لسانيّة خالصة، وهذا هو موضوع اللّسانيّات العامّة [...] لكن ينجم عن كون اللّغة مؤسّسة اجتماعيّة أنّ اللّسانيّات علم اجتماعيّ (ص.17).

لكنّ الصّلة بين اللّغة والمجتمع والتي يروم ميّي بيانها في كلّ حالة مخصوصة تقوم على مبدإ منهجيّ عامّ: «ينبغي أن يُحدّد إلى أيّ بنية اجتماعيّة تعود بنية لسانيّة محدّدة، وكيف، وبصورة عامّة، تترجم تغييرات البنية الاجتماعيّة بتغييرات في البنية اللّسانيّة» (ص.18). لئن كان ينبغي لدراسة الأسباب أن تكمّل الملاحظة في علم

حريّ بهذا الاسم، فإنّ ترتيب الأسباب جزء مهمّ في هذا العلم العامّ ولا شكّ. [455] وسعى كثير من أبحاث ميّي إلى صوغ مبادئ هذه العلاقة؛ من ذلك مقال 1905[1] حيث ظهرت في الوقت نفسه «أنماط لا تقبل الاختزال» و«أسباب عامّة» لتغيير معنى الكلم.

ويميّز الموقف نفسه رأي فندريس، مثلما أشار إلى ذلك برّ (H. Berr) في توطئته لكتاب «اللّغة» (*Langage*):

> يمكن، إذن، للسّانيّات، أن تلاحظ حالات تجانس وحالات «عامّة» في مستويات شتّى. ويأخذ فندريس هذه الحالات من التجانس على أنّها، أساساً، مأثرة المجتمع. ولئن كان يحذر النظريّات وكان التّعميم خفيّا في كتابه، فإنّنا نشعر أنّه كثير العناية بعلم الاجتماع [...] وأنّه يميل إلى أن يرضي «بواسطة الاجتماعيّ» هذه الحاجة إلى الشّرح التي تظهر لديه في جميع المواضيع، ويتفاوت كبحه إياها في بعض المواضع. (ص.XIII).

إذن، كان علم الاجتماع في فرنسا، وبتأثير ميّي، يوجّه اللّسانيات العامّة توجيها بالغا، وأقحم فيها مبدأ التّفسير في المعطيات دون أن يدرج ثورة في المناهج. ولمّا كانت العموميّات المقترحة تكتسي بقوّة البداهة، يمكن أن يتدعّم منطق الحكمة بكفالة الوقائع، وأن تبنى نظريّة بأقلّ المخاطر، دون أن نخشى الوقوع في ضروب التنظير التجريديّ.

ولا تُرفَق الحاجة الملحّة إلى التّأليف، في جميع الحالات، بهذه الحاجة إلى التّفسير. فهذه الحاجة، عند سابير مثلاً، موكولة إلى علماء النّفس وإلى أولئك الذين يتوجّب عليهم في المستقبل أن يخلّصوا العلل من القوى اللاّواعية الفاعلة في الألسنة. ومن ناحية أخرى، كانت المادّة التي يوفّرها توصيف الألسنة المختلفة منفصلة انفصالا واضحاً عن الدّراسة التّاريخيّة. عندئذ، يثير تصنيفُ المختلف قضايا تتصل بالمعايير: كيف يحدّد الأهمّ، وما يحدّد المخطّط الأساسيّ والشّكل العامّ للسان ما ولنمط من الأسئلة؟ لا يمكن البتّة أن نؤكد أنّ هذا المبدأ العامّ القائل «لكلّ لغة أشكال» (1921، السّابق، ص.122)، وبعضا من المفاهيم التي تحقّقها هذه الأشكال، يُكوّن جزءٌ منه مفاهيم أساسيّة.

---

1 - «كيف يغيّر معنى الكلم»، استعيد في ميّي Meillet، 1921، (ص.230-271)

وكانت كلمة سابير القاطعة عن التّأليف التّصنيفي هي عدم الرّضى؛ لا لأنّه ينتظر، مثل مييّي، أن يأتي الوصف الشامل باليقين، بل لأنّ التّعقيد يفكّك الجداول الأكثر إحكاما.

> إنّ اللّغات، في نهاية الأمر، أبنية تاريخيّة معقّدة تعقيداً شديداً؛ ومن ضئيل الأهميّة أن تدرج كلّ واحدة منها في خانة صغيرة جاهزة، عوضاً عن بناء طريقة مرنة لتتمكّن من تحديد الواحدة بالنّسبة إلى الأخرى (السّابق، ص.137).

وبتخفّف سابير من التّاريخ، تخفّف أيضاً من التشبّث في المنهج الوضعي بالوقائع المشهودة مباشرة: فهو لا يتردّد في افتراض كلّيات بنيويّة، تُستشعر أكثر ممّا يُبرهن عليها:

> أن تصنّف لغتان تصنيفا متماثلاً لا يعني بالضّرورة أنّ بين اللّغتين شبها كبيراً في مستوى السّطح. فنحن نهتمّ في هذا بالسّمات الأكثر أساسيّة، والأعمّ في الذّهن وفي التّقنية وفي صوغ لغة مّا [...]. إذن إن نحن استطعنا فقط أن نكون واثقين من التّشابه الحدسي بين لغتين ومن امتلاكهما نفس النوازع اللاّواعية نحو الشّكل، فليس لنا أن نستغرب عندما نكتشف أنّ هاتين اللّغتين تبحثان بطريقة متشابهة عن نفس التطوّرات اللّغويّة أو أنّهما تتجنّبانها... ونحن لا يمكننا الآن إلّا أن نستشعر «هذه الحدوس الأساسيّة التي تهمّ شكل اللّغات»، لكنّنا في يوم مّا قد نستطيع أن «نستخلص [منها] المخطّطات الكبرى الأساسيّة التي تشكّل القاعدة اللّسانيّة (السّابق، ص.140، ص.141).

[456] ولمّا كان سابير أقلّ حذراً من اللّسانيّين الفرنسيّين إزاء الأنحاء العامّة، وأنّه لا يزال مستقلاّ عن إطار النظرية السّلوكية الذي سينحصر فيه بلومفيلد، فإنّه لم يتردّد في استعادة المسائل التي تركتها المقارنيّة دون حلّ تقريبا: علاقة الأشكال بالمفاهيم، والعمليّات الذهنيّة التي تُفعّل في التّركيب وفي الصّرف على السّواء. فقد أصبح من المعلوم أنّ المقولات اللسانيّة لا تخضع لتصنيف عقلانيّ خالص، وأنّه حتّى من بين الأشكال الاعتباطيّة التي قد تَعْرُض في لغة مّا، بعضُ الأشكال لا تعود إلاّ إلى «محبّة الشّكل»، وأنّ الجملة هي «نتاج قوى نفسانيّة عمياء أكثر ممّا هي نتاج تأليف منطقيّ لعناصر حُدّدت مسبقا بدقّة» (نفسه، ص.85). إلاّ أنّ هذا لا ينفي أنّ المتكلّم يؤخذ في منظور أدنى حتّى ولو كان منطق الفاعل والمسند إليه: «ينبغي للمرء أن يختار

موضوعاً للخطاب، ثمّ ينبغي له أن يؤلّف كلاماً عن الموضوع الذي اختاره» (نفسه، ص.115).

ومن الواضح أنّ سابير يرى أنّ قضايا «الإجراءات النّحويّة» و«المفاهيم النحويّة» وعلاقاتها في أنماط الجمل و«المقصود بالشّكل العامّ للغة مّا» (نفسه، ص.117) تعود إلى اللّسانيّات العامّة. لكنّ حلّها لا يكمن في جرد بالإجراءات الشكليّة؛ بل هناك حاجة إلى فرضيّات عن المفاهيم التي ترتبط «بالطرق الأساسيّة لربط الكلمة بالكلمة [...] وفي التحوّل من التصوّرات المعزولة [...] إلى القضية الموحّدة التي تطابق الفكر» (نفسه، ص.107).

بهذا تلفي اللّسانيّات نفسها مكلّفة بأن تستعيد، على أسس أخرى، *المسائل التّقليديّة في الأنحاء*. ولا يستطيع أنصار التّوصيف أن يتغاضوا عن هذه المسائل في صوغ اللّسانيّات الخصوصيّة المفردة. أفلا يُستحسن الاتّفاق على مصطلحات صرفيّة تركيبيّة قائمة على نتائج المقارنيّين، مثلما تيسّر الاتّفاق على الألفبائيّة الصوتيّة الدوليّة؟ وهل يمكن المضيّ في استعمال مصطلحات راصفت الفلسفة والمنطق طبقات، دون تبعات؟ ما الاسم وما الفعل وما الفاعل؟ هل الزّمن والصّيغة (mode) مقولتان كلّيتان أم هما مجرّد مفهومين حاضريْن عرضا في الألسنة؟ كيف يُحدّ البناء لغير الفاعل، وكيف يُعرّف النّفي إلخ.؟ لكن، ما هي المعايير التي ستقام عليها التّعريفات وتستتبع اتّفاق الجميع؟ من الجليّ أنّ المسألة الحقيقيّة هي مسألة نظريّة مرجعيّة.

تبدو اللّسانيّات العامّة باعتبارها تفكيرا في توصيفات متعدّدة وموضوعيّة، مكلّفة بهذه المهمّة في التّطهير المفهومي. وكنّا لاحظنا أنّ مكانة النّحو - عند هيلمسلاف- مكانة مركزيّة في التّفكير في موضوع اختصاص عامّ، بل يستطيع المرء أن يذهب إلى أنّه يشبّه مشروع اللّسانيّات العامّة بنحو عامّ موسّع، «نحو علميّ» يقوم، في نفس الوقت، على مبادئه المنهجيّة وعلى التّعميمات التّجريبيّة التي قد يوفّرها هذا النحو. ومن هذه الوجهة، أيضاً، عالج ميّيي بعض المسائل معالجة ظرفيّة، لكن دون أن يؤمن حقّا بأنّ حلّها ممكن:

> تختلف الفئات النحويّة اختلافاً أساسيا من لغة إلى أخرى، لأنّها تنتج في كلّ لغة عن ظروف تاريخيّة خاصّة بتلك اللّغة، وعندما نلغي كلّ ما هو خاصّ بلغة ما، فإنّ الباقي سيكون ضئيلا صعب الإدراك مبهما إلى حدّ أنّه يصبح قليل الأهميّة.

[457] ويرى اللّساني الذي سعى إلى بناء علم للصّرف اعتماداً على الوقائع التي تعترضه في لغات شتّى، المادّةَ تفلت من بين أصابعه[1].

وتبدو المعارف المحصّلة بالمقارنة والتّاريخ، والبعيدة عن أن تكوّن عرضا متّسقا، محكومة بإفشال العموميّة، ويهدّد البحث عن الوحدة بكلّ ثمن بالسّقوط في المنطق. ففي الحقيقة لا يمكن أن تتأتّى العمومية إلا من الخارج:

كلّ تعريف دقيق في علم الصّرف العامّ هو خارج عن اللّسانيّات. هناك مقولة ذهنيّة للمستقبل [...] لكن لا جدوى من البحث عن إقامة مقولة لسانيّة للمستقبل (ص.34).

إذن، يمكن أن يكون علم النّفس هو النظريّة المرجعيّة، وقد أشرنا بعد إلى وظيفته التّفسيريّة. وفي هذا الاتّجاه عمل سيشيهاي وبالّي ويسبرسن، كلّ بأسلوبه الخاص. وفي جميع الحالات تعلّق الأمر بالنّأي عن المنطق القديم أو بناء منطق جديد هو منطق العمليّات الذهنيّة التي تُفعّل في اللّغات.

وعاد يسبرسن في سنة 1924 إلى القضايا التي أفضى إليها تفكيره العامّ في نشوء اللّغات في سنة 1922 وطوّرها في المجال النّحوي الموسّع صراحة إلى علم النّفس والمنطق. استعاد خاصّة الفرضيّة التي ترى أنّه يجب، في البدء، طرح جمل تامة وليس كلمات معزولة، وهي فرضيّة كانت قائمة عند وتني (Whitney) وشائعة في تلك الفترة. ينبغي أن يعوّض نحو جديد «منتظم» الأنحاء التّقليديّة «المتداخلة وغير الدّقيقة» (ص.42) والنّحو التّاريخي، إذ «تظلّ أشياء كثيرة ينبغي العثور عليها عندما يتمّ تأويل ظواهر في لغة ما على ضوء تاريخها» (ص.32). وعلى منهج التّفكير النّحوي أن يضيء، بالتّناوب، الشّكل بالدّلالة («أي الوظيفة») والوظيفة بالشّكل (ص.43). وبذلك نتوصّل إلى «رؤية واضحة وشاملة لوقائع اللّغة في العموم» (ص.43).

وينخرط سيشيهاي، عندما عرض في سنة 1926 بحثا عن الجملة، في نفس تيّار يسبرسن «الذي قدّم لنا كتابا مخصّصا كلّه للمسائل العامّة في التّنظيم النّحوي»، حسب ما كتب، وأشار إلى الاستمراريّة في مشاغله الشّخصية منذ بحثه العامّ في سنة

1 - 1928، راجع القسم السابق، الهامش 6، 1951، ص.30.

1908. وتروم دراسته أن تكون عرضا لمنطق جديد مبنيّ في آن واحد على علم النّفس وعلى الوقائع التاريخيّة.

> تحوّلنا، بحسب ما اقتضته المواضيع، من عرض نظريّة منطقيّة أو نفسانيّة خالصة إلى تحليل نحوي، ومنه إلى اعتبارات تاريخيّة ووراثيّة (ص.6).

وكان، مثله مثل يسبرسن، يدعم فرضيّاته عن الأصل بملاحظات عن لغة الأطفال وهي ضمان تجريبيّ يسمح باستعادة هذه المسألة بعيداً عن كلّ تخمين، حسب رأيه. فمسألة النحو العامّ تطفو عند كلّ واحد منهما، وقد أصبحت مسألة بلاغيّة: «هل يمكن أن يُوجد نحو كونيّ وبعبارة أخرى نحو عامّ؟» (يسبرسن، 1976، ص.53).

جوابُ هذا بيّنٌ ما أن يفترض المرءُ أنّ هناك أمرا «مشتركاً بين جميع اللّغات الطّبيعيّة» وأنّ هذه الوحدة تعود إلى «طبيعة الفكر البشريّ» (نفسه، ص.60). ورأي سيشيهاي قاطع لا شكّ فيه: الأمر يتعلّق «بدراسة تنظيم جميع اللّغات من جهة سماتها العامّة والمشتركة [...] [458] ما هو مشترك بين اللّغات كلّها وما هو محايث للتّفكير البشريّ» (ص.4، 6). فموضوع البحث هو عن مقولات ماثلة حقّا في اللّغات «تلك التي تعبيرها هو في شكل اللّغة ذاته» (يسبرسن، ص.58).

التميّز واجب - عند يسبرسن- بين «المقولات المفهوميّة» التي تنتمي إلى الواقع خارج اللّغوي و«المقولات التّركيبيّة» التي ترتبط، من ناحيتها، ببنية كلّ لسان. وينهمك في دراسة مطّردة للمقولات المفهوميّة الرّئيسيّة وللتّعبير عنها في المقولات التّركيبيّة وللعلاقات التي يُقيمها هذان «الكونان» في الألسنة (ص.66). واستعاد، وهو ينقد المصطلحات التّقليديّة ويصحّحها ويكمّلها بمفاهيم جديدة، «المسائل الأساسيّة» (أقسام الكلام، والمسند إليه والمسند والزّمن والنّفي...) في منظور كوني. ولا تتوصّل التّصنيفات، حتّى تلك التي «لا تقبل دحضا من وجهة نظر المنطق»، دائماً إلى استيعاب جميع الحالات الملموسة «المشهودة فعلا في الألسنة»، لذلك كان يصوغ النّتائج صياغات حذرة: مثل قوله «أغلب اللّغات، ولعلّ جميعها...» (ص.295)، «القاعدة العامّة التي نجدها في أغلب اللّغات...» (ص.464). إلاّ أنّ يسبرسن يسمح لنفسه بأن يستنتج ما يلي:

> جهدت في أن أبرز المبادئ الأساسيّة التي تتأسّس عليها أنحاء جميع اللّغات دون إهمال الدّقائق في اللّغات التي أستطيع الحديث عنها، قصد المساهمة في بناء

علم للنّحو يقوم، في آن واحد، على علم نفس جدّي وعلى منطق ثابت وعلى وقائع مشهودة في تاريخ الألسنة (ص.492).

ويبلغ النّحويّ الأوج في الاضطلاع بعمل الفيلسوف، وهو يستعيد المسائل التقليدية ويتزيّى بزيّ العالم النّفسانيّ لشرح ما لا يدخل في المنطق معتمدا على معارفه العديدة في تاريخ اللّغات: «فيفسّر» عند ذلك، على السواء وجود مثل هذه القواعد غير المنطقيّة («النّاجمة عن الخلل في اكتمال اللّغة البشريّة») ونزوعها إلى الزّوال («نزوع يؤشّر على تقدّم»)؛ وهو، أخيراً، يفتح في البحث آفاقاً جديدة قائلاً:

يمكن لتصوّر وقائع النّحو التي عرضت في هذا الكتاب أن تولّد مناهج جديدة وحتّى نمطا جديداً من النّحو المقارن. وعلى هذا النحو، وقد خرج عن طوق الإطار الضيّق لعلاقة القربى، أن «يستوعب لغات مختلفة أقصى درجات الاختلاف الممكنة وأن يمكّن بنحو مفهوميّ مقارن [...] من فهم الطّبيعة الأساسيّة للّغة البشريّة وللفكر الإنسانيّ فهما أعمق (ص.494-495).

فتلفي فلسفة النّحو نفسها مجددا في مجال اللّسانيّات العامّة، ويحيل يسبرسن من ناحيته في هذا المجال إلى عمله الصّادر في سنة 1922.

وبفضل هذا اللّقاء نتبيّن، بأكثر جلاء، إبهام ما يُقصد بمصطلح اللّسانيّات العامّة أو غموضه. فهي موضوع تجريبيّ يجمع التّعميمات التي تسمح بها المعرفة التّاريخيّة للّغات. ويعود يسبرسن إلى هذا بوضوح ليدلّ على بعض أخطاء النّحاة:

إنّهم يجهلون كلّ شيء عن مبادئ لغتهم ذاتها وعن تاريخها [...] وكان ينبغي لمعرفة حتّى سطحيّة باللّسانيّات العامّة أن تدفعهم إلى التّفكير... (ص.489).

هناك هدف مثاليّ مزدوج: وضع تصنيف كوني للعناصر النحويّة الثابتة، بمعزل عن التّاريخ وتقديم الخطوط الكبرى لفلسفة في اللّغة جديدة. [459] هل التّفكير الإبيستيمولوجي في مصطلحات التوصيف ومبادئه جزء من اللّسانيّات العامّة أيضاً؟ هذا ولا شكّ بُعدٌ إضافيّ عند يسبرسن، وسيصبح، مع [أبعاد] أخرى، البعد الأهمّ.

وشهادة سشيهاي عن النّحو شهادة مهمّة بشكل خاصّ باعتبار أنّه جذّر موقفاً يقول بالمنطق. فهو يدقّق القول مذكّرا ببرنامجه لسنة 1908:

> نحن لا نفي عند هذا الحدّ إلاّ بقدر محدود من التزامنا، لأنّنا لا نطرق إلاّ الأسئلة التي تهمّ الأفكار أي منطق الجملة وعلم نفسها، تاركين جانبا المظهر الشّكلي للمسألة النحويّة (السّابق، ص.3).

هنا، أصبحت الاستقلاليّة اللّسانيّة التي تمّ تحصيلها بعناء خلال قرن من الدّراسات الصرفيّة مهدّدة بالتّلف لفائدة «مبادئ كبرى مبسّطة» و«انتظام صارم» (السّابق، ص.214، 216) لكنّ هذا المثال الأقصى يبيّن على الأقلّ إلى أيّ حدّ بلغت الحاجة، في هذه العقود، إلى نظريّة في العلاقات بين الشّكل والمعنى.

ويؤكّد يسبرسن أنّ «الأصوات ودلالتها والشّكل ووظيفته هي عناصر لا تنفكّ عن حياة اللّغة البشريّة» (1976، ص.143). ولتوضيح هذه العلاقة التي تؤسّس اللّغة على أنّها تعبير، قدّم سيشيهاي الأفكار على غيرها قائلاً:

> نحن لا نسعى إلى أن نعرف ما هي توليفات العلامات في ظروفها المادّية، بل إلى معرفة ما تعبّر عنه من الضوابط العامّة (نفسه).

وما يجهد اللّسانيون في تحويله إلى مجالهم بمعالجتهم التّنظيم النّحوي هو المسألة الفلسفيّة للعلاقات بين اللّغة والفكر. وسواء حاولوا حلّ هذه المسألة بمصطلحات التّركيب أو في ما سُمّي وقتها علم الدّلالة، فلا مهرب من مواجهة هذه المشكلة الرّئيسة التي هي نظريّة عامّة في اللّغة:

> المقولات النحويّة، مثلها مثل جنوس [Janus الإله الرّوماني ذي الرّأسين والوجهين]، تنفتح في نفس الوقت على الشّكل وعلى المفهوم. فهي تتوسّط عالم الأصوات وعالم الأفكار وتربط بينهما. (يسبرسن، ص.65).

ومن المعروف أنّ بنفينيست سيستعيد الاستعارة نفسها ليعيّن المسألة الرّئيسيّة التي تروم سيميائيّتُه، التي هي صياغة أخرى للسانيّات العامّة، حلّها. أمّا سيشيهاي فكان يرى في هذا إغراءً بنظريّة في المعرفة لا يودّ أن يغامر بولوجها.

> لكن هذا كان سيؤول بنا إلى حفر رهْص الأساس عميقاً والنزول إلى أسس نظريّة المعرفة [...] وهو عمل تتجاوز أبعاده الفلسفيّة بكثير ما نستطيع الجرأة عليه (نفسه، ص.7).

وباعتبارات عدّة، في الكتب المعروفة بكتب علم الدّلالة (*Sémantique*) طموحات لتكون لسانيّات عامّة. فعلم الدّلالة يؤلّف الأعمال التّاريخيّة في المعجم، ويغلب على علم الصّرف، ويلتقي بالتّركيب. فهو ضرب من تتويج المقارنيّة يجرؤ أخيراً على مواجهة ما كانت الدّراسات الصرفيّة تطرحه جانبا، أي «نظريّة معاني الكلم». ويقرّ لها المرء بكلّ ميزات العموميّة.

رغم أنّ علم الدّلالة يسعى إلى تصنيف الدّلالات وتطوّرها وإلى إدماجها في نظام أعمّ، وأنّ هذا الفرع من فروع اللّسانيات يهتمّ بما هو «عامّ» وليس بما هو «مخصوص»، جرت العادة أن يُستبعد من النّحو (يسبرسن، 1976، ص.37).

[460] في سنة 1898، صاغ الفيلسوف غوبلو (E. Goblot) تحت اسم «علم الدّلالة» نفسه مشروعاً حقيقيّا للّسانيّات العامّة.

على علم في اللّغة البشريّة، غير تأريخي لكنه نظري، أن يشمل كلّ ما ينحو إلى جعل الغيرَ قادراً على ملاحظة الظواهر الداخليّة. ويمكن أن نوسّع قليلاً من معنى الكلمة الحديثة جدّا ونطلق اسم Sémantique علم العبارة والدّلالة عمومًا[1].

يهدف هذا العلم الجديد الذي ركّزه بريآل وحدّد مشروعه على أنّه «علم الدّلالات في مقابل الصوتيّات أي علم الأصوات»، إلى التّصنيف العامّ لعلل التّغييرات المعجميّة وقوانينها. وتُحدّد مهمّته، في آن واحد، بالتّوليف التّاريخي وبتحديد العمليّات الذّهنية الماثلة في اللّغات، بمعزل عن المنطق.

ولا يقدر أولئك الذين يرغبون، مثل يسبرسن أو سيشيهاي، في العودة إلى إقامة التّركيب على أسس جديدة، على أن يتجاهلوا المشاكل التي يطرحها علم الدّلالة. وسَلَف أن قلنا إنّ الدّلالة حاضرة في الوظائف النّحويّة و«لا يمكن البتّة أن يحصل تطابق كامل بين المقولات النحويّة ومقولات الواقع الخارج عن اللّغة. ولا نعدم أن تعترضنا التّقاطعات والتراكبات الأشدّ غرابة والأكثر مفاجأة» (يسبرسن، 1976، ص.62). لذلك يتّخذ يسبرسن أثناء توصيفه فرضيّة علم للدّلالة كوني،

---

1 - بحث في تصنيف العلوم، باريس، 1898، ص. 224 (*Essai sur la classification des sciences*).

«هذه المقولات (المفهوميّة) مقولات كونيّة من جهة أنّها قابلة للتّطبيق على اللّغات كلّها»، وعلى النحويّ أن يدقّق «في كل حالة طبيعة العلاقة القائمة بين المقولات المفهومية والمقولات التركيبية» (نفسه، ص.63)

يواجه علم الدلالة إذن مشكل علاقات الفكر واللّغة، وهو مشكل صيغ في الغالب حسب المعاني التّالية: عدم المواءمة بين الفكرة والعبارة. بل إنّ عدم المواءمة هذا، حسب هنري (1896)، هو إحدى *المتناقضات اللّسانيّة* التي ينبغي لمقاربة صائبة للّغة البشريّة أن تمكّن من تجاوزها. ونقرأ هذا الفارق، غالبا، في الفارق بين التّأثيل والاستعمال الحالي الذي يتبدّى غالبا منهوكا محوّلا وفي نهاية الأمر خاطئا.

وتمثّلت المعالجة المألوفة للمسألة، بعد تحليل الأمثلة العديدة عن تغيّر المعنى، في تصنيف الأحكام العامّة (القواعد أو القوانين) وفي وضع فرضيّات عن علل ذلك.

لهذا نجد عند درمستير (A. Darmesteter) (في كتابه: **حياة الكلمات مدروسة في دلالاتها**، *La vie des mots étudiée dans leurs significations,* 1887) ثمّ عند بريآل (في كتابه: **بحث في *علم الدلالة***، 1897) مبادئ التّعميم التي رأيناها معروضة في الصّرف والتّركيب، مطبّقة على المعجم. لكنّ التنوّع المعجمي يصمد، ويصطدم علماء الدّلالة حتّى عندما يُجهدون أنفسهم في ترتيب مشروعيّة مّا، بأمثلة معاكسة تهدّد مدى تعميماتهم. ويقوى الشكّ في المشروع عندما يتعلّق الأمر بالعلل. فميّي يقرّ - رغم بعض المبادئ العامّة الشديدة الوضوح- بصعوبة الإنجاز.

يكمن المبدأ الأساسيّ لتغيّر المعنى في وجود مجموعات اجتماعيّة داخل البيئة التي تتكلّم فيها اللّغة [...] وسيكون من العبث بداية من الآن ادّعاء تفسير جميع التّحويلات في المعنى بهذا المبدإ، [...] [461] ولا يمكن الادّعاء في أيّ مجال باستنفاذ جميع الحالات وبيان أنّها تعود جميعها بدون استثناء إلى المبدإ المعتمد (1905؛ 1921، ص.257).

مرّة أخرى، يؤجّل نجاح التّعميم إلى الوقت الذي يُستكمل فيه فحص الوقائع. إلاّ أنّ بريآل كرّر مراراً ملاحظة من صنف آخر: إنّ الاستعمال، حتّى إذا كان شاذّا، هو الذي يغلب على التأثيل، بل لعلّه أقوى لأنه ملحوظ لدى المتكلّمين مع جهلهم بما يفعلون أو لا وعيهم به. وكان بول (Paul) لاحظ، منذ سنة 1880، الطّابع اللاّواعي لعمليّات النّطق، وكان يرى فيها الشّرط النّفساني للتّغيير:

عندما يتعلّق الأمر بالحكم على الحياة الطّبيعيّة للّغة [...] ينبغي التمسّك تمسّكا شديداً بالمبدإ القائل بأنّ الأصوات تُنتَج – وتُدرَك – بمعزل عن كلّ وعي واضح [...]. وهذا التنوّع في النّطق، بعيداً عن الوعي، [...] يحتوي على المفتاح الذي يمكّننا من أن نفهم واقع تغيير تدريجيّ للاستعمال – ولا يُتصوّر خارج الاستعمال – في ما يتّصل بالجانب الصّوتي للّغة، دون أن يكون لدى المسؤولين عن التّغيير أبسط وعي به[1].

وهنا، يوسّع بريآل هذه الملاحظة إلى الدّلالات قائلاً:

تتصرّف الكلمات التصرّف نفسه كما لو كانت دقيقة دقّة كاملة. ولا أحد يفكّر في مراجعتها. وتُقبَل الكلمات بفضل موافقة ضمنية لا نعيها (ص.193).

ولم تُحلّ المسألة الفلسفيّة للعلاقات بين اللّغة والفكر بهذه الإجابة اللسانيّة، إلاّ أنّها توجّه النّظر نحو عموميّة من نوع آخر. وهذه العموميّة هي التي طوّرها هنري. فكتابه «**تناقضات لسانيّة**» (*Antinomies linguistiques*) الذي لا يدّعي الانتماء إلى مجال مخصوص من مجالا «اللسانيات»، يمكن إلحاقه، على حدّ السّواء، بعلم الدّلالة أو بفلسفة اللّغة أو باللّسانيّات العامّة. العلاقة بين اللّغة والفكر حاضرة في صيغة تناقض؛ فالأطروحة تقول: «اللّغة البشريّة لا تتلاءم أبداً مع موضوعها» والأطروحة المضادّة تقول: «قد لا نعثر على إنسان واحد لا يعتقد حقّا أنّه يتكلّم بما يفكّر فيه، أو يفكّر في ما يقوله» (ص.47).

ليس الحلّ في العزوف عن العموميّة «وإشهار تبدّل القوانين ونقص ملاحظة الوقائع ونزوة الاستعمال وعشوائيّة الأنحاء» (ص.63)، بل في طرح السّؤال في صيغ جديدة: «تلتبس اللّغة، عند كلّ كائن يفكّر ويتكلّم [...] التباسا تامّا بالفكر. وهذا التوهّم المحايث الذي يكوّن التّناقض الأساسيّ في اللّغة البشريّة، هذا التّناقض الذي يمكن أن نسمّيه التّناقض الفلسفي، سيصاغ باختزال في الصّيغة التّالية: اللّغة نتاج نشاط لا واع لشخص واع» (ص.65)... و«انطلاقاً من هذا، فإنّ كلّ تفسير لظاهرة لسانيّة يفترض، في درجة ما من درجات الاستعمال، النّشاط الواعي لدى المتكلّم،

---

1 - مبادئ *التاريخ اللغوي*،& 37، الترجمة الفرنسية لبيار كوسّا في [كتاب كلودين] نورمان، 1978.

Prinzipien der Sprachgeschichte, & 37, trad. Fr. Pierre Caussat dans Normand, 1978.

ينبغي - مسبّقا- استبعاده واعتباره لاغيا من قبل «اللّساني الحريص على الوضوح والحقيقة» (ص.78).

توصّل هنري - وهو يبحث عن موقف صحيح في عمليّات التّغيير- إلى استنتاجات تنطبق على النّشاط اللّغويّ كلّه، وهو يسهم بهذا في تحديد مجال مخصوص خال من علم النّفس ومن علم الاجتماع. وهو يؤكّد - على عكس منهج التّفكير الاستقرائيّ الذي ألهم أغلب المحاولات في اللّسانيّات العامّة- الحاجة لا إلى اتّخاذ الوقت اللازم لكلّ الملاحظات، [462] بل إلى اتّخاذ وجهة نظر أخرى واستعمال منطلق منهج مغاير فيها. ويتطلّب هذا النهج في التّفكير أنْ لا يخشى المرء ضروب الافتراض والتّجريد. *فاللّغة المريخيّة* (1901) (*le langage martien*) تبدو اختبارا، في المجال المخصوص بالكلام الأجوف (glassolalie)، «لمبادئ تنظيريّة» قدّمت في سنة 1896 (انظر الباب السّادس القسم 5).

ورغم أنّ هنري لا يستعمل المصطلح، يمكننا أن نأخذ [كتاب] «*التناقضات*» على أنّه عمل في اللّسانيّات العامّة. ويختلف الهدف اختلافاً طفيفا عن الأهداف التي فكّر فيها [الباحثون] من قبلُ، بما أنّ الأمر يتعلّق بإقامة طريقة جديدة أكثر ممّا يتعلّق بتجميع نتائج منهج مُجرّب، وبهذا تتّخذ اللّسانيّات العامّة ماهية الإبيستيمولوجيا.

القسم الرّابع:

عموميّــة المبــادئ

كلودين نورمان

(Claudine Normand)

[463] من البداية، يؤكّد كلّ ما يُعرض تحت اسم «لسانيات عامّة» أنّه يعتني بالنظريّ، لكن ليس المقصود بهذا – في السائر المألوف - إلاّ الطّموح إلى استعادة التطوّرات الخصوصيّة في تسميات عامّة وختاميّة استنتاجيّة. والخوف من السّقوط في المجادلات الفلسفيّة البعيدة عن ميدان الوقائع الصّلب هو، في الغالب، هوس يشرح ما سمّاه سيشيهاي في 1917 متحدّثا عن النّحاة الجدد «تفكيرا وضعيّا محتشما»(1).

ومن درمستاتر (Darmesteter) إلى ميّي (Meillet)، ضربت نفس الحجّة النقديّة في الغالب محاولات التّوليف؛ من ذلك أنّ درمستاتر في عرضه في 1875 مؤلّفا عنوانه «*فلسفة علم اللّغة*» (شينيي A. Chaignet) يسخر من الكاتب قائلاً: «[هو] طُلعة ومنفتح [...] يجد في وقائع سطحيّة ملحوظة قوانين ميتافيزيقيّة ومقولات فكريّة أرسطيّة هي موضوع تأمّلاته المألوفة». ويختم [كلامه] بصرامة أكبر قائلاً:

> لِمَ صلُحت النظريّات الميتافيزيقيّة للسيّد ش؟ [صلحت] للرّغبة في حلّ مسائل يطرقها الفلاسفة لماما واستخلاص النتائج الاستدلاليّة العامّة التي تفندها الاكتشافات اليوميّة لباحثين صبورين [...] سيجد الفلاسفة - وقد اكتمل هذا البحث- كثيراً من المادّة لترفيع بناءاتهم أو بالأحرى، ستنسل الرّؤى العامّة ذاتها من الوقائع التي جمّعها العلماء. في الوقت الراهن، هناك مجال واحد مفتوح لفلسفة اللّغة وهو مجال تاريخ الألسنة(2).

---

1 - مسائل اللّغة في ضوء نظرية جديدة، *المجلة الفلسفيّة*، (*Revue Philosophique*) جويلية 1917. أعيد نشره في نورمان (Normand, 1978,).

2 - *المجلة النقديّة في التاريخ والأدب*، عدد 52، ديسمبر 1875. *Revue Critique d'histoire et de Littérature*.

وفي الطّرف الآخر للفترة المدروسة هنا، في 1929-1930، يوجّه ميّي عتابا مماثلا إلى بروندال (BrØndal) في كتابه «أقسام الكلام» (*Ordklasserne* (*Partes orationis,*) 1920) وإلى هيلمسلاف في كتابه (مبادئ في النّحو العامّ *Principes de grammaire générale*, 1928) قائلاً:

[464] ليحصل المرء على نظام يكون مغايرا لأمر مثالي خالص، من الأفضل له أن يسلّم أمره للوقائع الملحوظة تقوده [...] فهذا النظام لا يستجيب إلى الوضعية الحقيقية للأشياء [...] وليتمّ الانطلاق من اللّغة بصورة عامّة، يجب أن تتوفّر تجربة لسانيّة إن لم تكن جامعيّة فواسعة وعميقة على الأقلّ؛ لكن المرء لا يجد إلاّ قليلاً من التوصيفات المعمّقة أنجزت من وجهة نظر «تزامنيّة» صارمة [...] وكلّ لسان متفرّد إلى حدّ أنّ النظريّة العامّة لا تقبض البتّة على المهمّ [...]»(1).

ويتمثّل سلوك آخر في مساءلة اللّسانيّات عمّا تتأسّس عليه:

لا يوجد علم من العلوم لا يزال موضوع تنازع فيه غير اللّسانيّات - لا علم حُكم عليه ظلما بالاحتكام إلى نتائجه- لا علم له مشروعيّة أفضل إذا اعتبرنا مسلّماته الأولى (هنري، 1896، ص.2).

كان هناك تيّار أقلّي في أبحاث اللسانيات العامّة يعمل في هذا السّياق مبكّرا، وفيه بودوان دو كورتوني وكروزفسكي. وذكر جاكبسون أنّ كروزفكي كان يطرح هذا السّؤال على دو كوروتوني منذ 1876:

هل للسانيّات قانون عامّ؟ وإذا كان ذلك كذلك، فما هو، حتّى يمكن تطبيقه بالتّساوي على جميع الظواهر اللغويّة؟

وفي سنة 1882 ذكر كروزفسكي في رسالته إلى دو كورتوني:

لا بدّ، إلى جانب علم اللّغة الحالي، من علم آخر أعمّ، علم شبيه بعلم ظاهراتيّة [فينومينولوجيا] اللّغة(2).

---

1 - مجلة جمعية اللسانيات، 1929، ص.29 و1930، ص.30. *Bulletin de la Société de Linguistique*.

2 - جاكوبسن « أهمية كروزفسكي في تطوّر اللسانيات العامة» مجلة «أبحاث سلافية «، (*Ricerche Slavistische*) روما، 1965، أعيد نشره في جاكوبسن، 1973، ص.238-257 (ص.240).

ويرتبط كروزفسكي، في هذا الحرص الأوّلي النظريّ والمنهجيّ، ببودوان الذي كان بدأ منذ 1870 درسه قائلاً: «موضوع درسنا سيكون تحليل اللّغة»[1]. [لكنّه] عبّر بعد ذلك عن بعض التحفّظ إزاء ما كان ينعته عند تلميذه بأنّه «جشع القوانين»:

> يرى كروزفسكي أنّ كلّ تعميم وكلّ ظاهرة عامّة، وكلّ ملاحظة ذات طابع عامّ، وكلّ انطباع ذاتيّ ذي نزوع إلى التّعميم كان ينبغي أن يسمّى قوانين. من ذلك أنّه إذا توصّل الباحثون الاستقرائيّون الآخرون إلى اكتشاف قوانين ببحث متأنّ ودقيق أو بسلسلة من التّجارب، نشر كروزفسكي القوانين كلّ منشر (1888)[2].

والمشغل التنظيري لدى بودوان نفسه بيّن واضح مثلا في العرض العامّ الذي قدّمه عن أفكاره في سنة 1915. فقد اقترح مصطلحات جديدة ومجموعة من المفاهيم التي عليها أن تعبّر عن «الاشتغال العادي للفكر اللّغوي الموضوعي» و«بعيداً عن النفسيّة القابعة وراء آثار هذا الفكر». ومن البيّن أنّ المشروع يرمي إلى أن يكون مشروعاً كلّيا، لكنّه لا يستثني التّدقيقات المفهوميّة التي ينبغي أن تقود تحليلا جديداً: من ذلك مفهوم التّناوب الذي «نستعيض به عن النظريّة المألوفة، لكنّها خاطئة في تحوّل بعض الأصوات إلى أصوات أخرى» [3].

ويدلّ مصطلح «العامة» الذي ينعت اللسانيّات على نسق المبادئ ولا يدلّ على مرحلة التأليف، وهي تستدعي الحاجة إلى التّجريد:

> كان بودوان - وهو يسعى إلى تعريف الفونيمات على أنّها «تجريدات» أو «نتائج تعميم خالية من الخصائص الإيجابيّة ومحايثة للإنجاز الفعلي أو للكيان»- يلحّ على مشروعيّة مثل هذا التعميم التجريدي، رغم عديد الاعتراضات التي أثيرت في عديد البقاع في هذه الفترة وبعدها[4].

---

1 - جاكوبسن، «المدرسة اللسانيّة البولنديّة بكازان[...]» *مجلة جمعية اللسانيات البولندية*، 1960. أعيد نشره في جاكوبسن، 1973، ص.199-237. (ص.211).

2 - نيكولاي كروزفسكي، حياته وأعماله العلميّة، ترجمة داريوس أدامسكي (D. Adamiski) غير منشور.

3 - «*الخصائص النفسيّة للغة البولنديّة*»، ترجمة داريو سأدامسكي (D. Adamski). غير منشور.

4 - جاكوبسن، المقال المذكور، راجع الهامش 5 ص.218.

[465] وبتحاليل أقلّ، يتجلّى لدى بول انشغال إبيستيمولوجي من نفس الدرجة، عندما طرح مسبّقا مبادئ استقلاليّة اللّسانيّات. ويندرج برنامج اللّسانيّات النظريّة لسيشيهاي في نفس المنزع الاستدلالي، مع الطموح، مثل بودوان، إلى شموليّة تتحقّق بواسطة علم النّفس. وسوسّير هو الذي واصل أفكار بودوان وكروزفسكي بالطّريقة الأكثر انتظاما «والأقرب من أيّ شخص آخر من تصوّر نظري للّغة»[1].

يمكن أن يُعدّ ما سُمّي «دروس في *اللّسانيّات العامّة*»، بعيداً عن كلّ تأليف شموليّ وقبل كلّ شيء بمثابة الإبيستيمولوجيا. وفي هذا الأفق الجديد، لم يعد المصطلح يعني زمن الاستنتاج وعرض المعطيات الضخمة المجمّعة عرضا عقلانيّا، والسيطرة على اتجاهاتها لاستخلاص كلّيات مضمونة أخيراً، زمنا لم يعتقد المرء أبداً أنّه قد حان أوانه:

> غالباً ما نتخيّل أن تقدّم اللّسانيّات سيخرج نظريّات جديدة. ما هو مهمّ في الحقيقة هو تحقيق تقدّم أكبر في تدقيق الملاحظات (ميّيي،1926، 1951، ص.128).

كانت الصّعوبة في هذه الرؤية، حسب ميّيي، صعوبة تقنيّة خاصّة: فـ«لتتقدّم اللّسانيّات العامّة، لا بدّ أن تصبح أكثر موضوعيّة وأن تضبط تقنيتها» (1928، 1951، ص.29). ونفهم أنّه يحذّر مقدّما، وهو يعرض كتاب دو سوسّير، قائلاً: «لن يبحث المرء في الكتاب عن عرض كامل للّسانيّات العامّة» (1926، ص.64)[2]. وكان سيشيهاي، ناشر *الدّروس*، منذ 1908 أقرب إلى المشروع السوسيري عندما طرح أولا وجوب تغيير وجهة النّظر لمعالجة النتائج المتأتية من الوقائع:

> علوم الوقائع في مجملها تجهد نفسها في جمع الوقائع من جميع المستويات ومن جميع الأزمان [...] لكنها، مع ذلك، لا تستنفد العلم كلّه. وإلى جانب علوم الوقائع هناك - حسب عبارة أدريان نافيل (Adrien Navile)- علوم القوانين. وليس

1 - ذكره غوديل (Godel)، 1969، ص.51.

2 - تباعا: «*في بعض الكلمات الفرنسيّة*» (*Archirioglottologrio italiano*, 1926) أعيد نشره في ميّي، 1951، ص.128-137.

«*في المصطلحات العامّة*» *مجلّة الدّراسات المجريّة*، 1928، (*Revue des études hongroises*) أعيد نشره في ميّي، 1951، ص.29-35. عرض كتاب «دروس في اللّسانيّات العامّة» لدو سوسير في نشرية *جمعية اللسانيات*، 1916، 20، ص.64 (*Bulletin de la Société de linguistique*).

لهذه العلوم مواضيع أخرى لكنّها تنظر فيها من وجهة نظر أخرى، فهي تبحث عن العامّ والضّروريّ من وراء العرضيّ (ص. 22، ص. 23)[1].

إلاّ أنّ ملاحظة سيشيهاي، في ذلك الوقت، لم تكن تتعلّق إلاّ بمنهج جديد في فهم البيانات، منهج خاصّ بلسانيّات جديدة «نظريّة»:

لا تتطلّب البيانات التي قدّمها علماء النّفس وأولئك الذين اشتغلوا بتصنيف اللّغات والنّحاة [...] إلاّ أن يدمج بعضها مع بعض وأن تكمّل وتنظّم تنظيما يتلاءم مع موضوع علم القوانين هذا وأهدافه (ص.24).

ويطفو سؤال آخر مغاير عند التشكيك في منهج تجميع البيانات نفسه، وعندما تصبح الفوضى في المصطلحات مؤشّرا على أنّه لا بدّ من مراجعة الرؤية النظرية الشّاملة. ويرى بعضهم أنّ ما قاله مييّي (في 1923): «ينبغي إنشاء لسانيّات عامّة بتجاوز اللّسانيّات المخصوصة»[2] هو تهرّب من مواجهة المشكل الحقيقي الذي هو الأسس النظريّة لكلّ توصيف:

[466] كنت منذ وقت طويل منشغلا خاصّة بتصنيف وقائع (اللّغة) تصنيفا منطقيّا وتنظيم وجهات النظر التي نباشرها منها، فاتضح لي أكثر فأكثر وفي آن واحد ضخامة العمل الذي يتعيّن إنجازه لنبيّن للّسانيّ ما هو بصدد فعله بإرجاع كلّ عمليّة إلى فئتها المناسبة لها، ولنبيّن له بالمناسبة نفسها الغرور الشّديدُ الواسع في كلّ ما يمكن أن يُنجز أخيراً في اللّسانيّات [...]. وما فتئت الحماقةُ المطلقة في المصطلحات الشائعة، والحاجةُ إلى إصلاحِها وإلى بيانِ أيّ نوع من الكائنات هي اللّغة، تفسدان عليّ لذّتي التاريخيّة [...] كلّ هذا يتطلّب إصلاحا جذريّا لا شكّ في جذريته (سوسّير 1894، ذكره غودل 1969، ص.235).

وهذا هو ما يصبح - بعد تخليص النصّ الصادر في 1916 من كلّ أثر للشكّ- الإعلان عن ثالث أهداف اللسانيّات وهو «أن تحدّد اللسانيّات حدودها وأن تعرّف نفسها» ص.20).

1 - برنامج اللّسانيّات النظريّة ومنهجها (*Programme et méthode de la linguistique théorique*).
2 - «اللّسانيّات والعلماء الألمان»، مجلة: 1923 ،*Scientia*. أعيد نشره في مايي، 1951، ص.-152 159.

وبمنحى فكريّ غالباً ما بدا مفرط التجريد والجذريّة، حدّد سوسير مفهوم الواقع اللّساني، حسب رؤية وحيدة تنعت بأنّها رؤية «سيميولوجيّة»؛ وتعرّف فيها اللّغة، في مبدئها، بكونها نظاما من العلامات الاعتباطيّة، أي نظاما من القيم. وكان هذا المبدأ كافياً لتحديد استقلاليّة اللّسانيّات بإبعاد البحث عن العلل النفسيّة أو الاجتماعيّة للتّغييرات اللّسانيّة، ذلك أنّ وضعيّة النّظام مرتبطة بالفعل ارتباطاً متينا بالماضي، وبظروف متعدّدة خاصّة الظّروف الاجتماعيّة. لكنّ المتكلّم لا يعي هذه الرّوابط مثلما أنّه لا يعي التّنويعات التي قد يتّفق له أن يُدخلها على النّظام. ولكون النّظام نظاما اجتماعيّا فهو اعتباطيّ وإلزاميّ، في نفس الوقت، وهذا هو السّبب الذي يسوّغ توصيفا تزامنيّا. وستشرح اللسانيّات - بعد تخليصها من المشغل العلمي للتّغييرات- ما يجعل آليّة كلّ لغة من اللغات حزمة معقّدة من العلاقات التي تتوزّع على محوريْ المركّبات (Syntagmes) والمقابلات.

إذا كانت اللّسانيّات المقترحة هنا لسانيّات عامّة، فليس ذلك على أنّها تأليف لنتائج. فالأمر لا يتعلّق بتعميم في شكل قوانين واتّجاهات انطلاقاً من النّحو المقارن واللّسانيّات التاريخيّة باعتبارهما برنامجاً يكون إنجازه المأمول في علم للّغة رهين القيام بإحصاء شامل. فالتصوّر المستقبلي عكس هذا: فالعموميّة المقترحة هي عموميّة المبادئ، وبهذا كان كتاب «*دروس في اللّسانيّات العامّة*» إبيستيمولوجيّةً طرحت فيها الحاجة إلى الفرضيّات طرحا واضحاً. لم يعد الانطلاق من اللّغة على أنّها بداهة، بل تعلن المبادئ التي تمكّن من تعريف كلّ لسان وبالتّالي من وصفه، مسبقا.

وتمثّل هذه المجموعة النظريّة التي تترابط فيها كلّ المفاهيم «موضوع اللّسانيّات التزامنيّة العامّة» التي يقرّبها سوسير من «النّحو العامّ» (ص.14). يحتوي كتاب «دروس...» أيضاً قسما مخصّصا للتّأريخ، لكن سوسير لا يستعمل مصطلح اللّسانيّات العامّة ليدلّ على مجموع الأسئلة التي يعالجها معالجة سريعة في هذا القسم. بل إنّه لم يحلّل أيّ رؤية جديدة إلاّ في مسألة *التماثل* التي يقرّبها - بالضّبط- في مبدئها من الاستعمال التزامني للّغة.

وفي نهاية عرضه، يلخص سيشيهاي، البعد الابيستيمولوجي لهذا المجموع، في جدّته التي قد لا تكون جدّة منفّرة، قائلاً:

[467] ستبدو هذه المبادئ التي تمكّن علمنا من البنية التحتيّة لضروب التجريد وللمفاهيم الأساسيّة التي ينبغي أن يتزوّد بها كلّ علم جديد بهذا الاسم مبادئ دقيقة لطيفة لبعض اللّسانيّين المغرمين بالعلم المادّي [...] ومن البديهيّ أن تظهر المسألة المجرّدة والعامّة في اللّغة، ظهورا مغريا إغراء مخصوصاً جدّا عندما ينظر فيها على ضوء هذا المبدإ الجديد: «علم اللّغة عِلمٌ قِيَم»[1].

هكذا، نقف على تأويل أحد ناشري «*الدّروس*» عندما جعل من اللّسانيّات العامّة السوسيريّة إبيستميولوجيا. والحقيقة أنّ سوسير يذكر أيضاً التّعميم في شكل قوانين، مثلما تصوّره ميّيي، لكنّه يتحدّث عندها عن رؤية سرمديّة ثابتة على مرّ الزّمان (panchronique) ويراها غير مناسبة عندما يتعلّق الأمر باللّغة:

لكن هل يكون في اللّغة قوانين بالمعنى الذي تحدّده العلوم الفيزيائيّة والطّبيعيّة، أي علاقات تصحّ في كلّ مكان وفي كلّ زمان؟» هذه، مثلاً، حال ظاهرة التغيير الصّوتي الذي هو «مظهر من المظاهر القارّة في اللّغة». «لكنّ هذه المبادئ مبادئ عامّة قائمة بمعزل عن الوقائع الملموسة؛ وما أن نتحدث عن وقائع مخصوصة ملموسة حتّى تنعدم الرؤية الثابتة في الزمان [...]. فالرؤية الثابتة على مرّ الزّمان لا تصيب الوقائع الخصوصيّة للّغة البتّة (ص.135).

لهذا، فإنّ استبعاد مسألة التّعميم بهذه الطريقة لا يتمّ دون تناقض مع التأكيد الوارد في الفصل الثّاني على إحدى مهمّات اللّسانيّات التي قد تتمثّل في «البحث عن القوى الماثلة بشكل دائم وكونيّ في جميع الألسنة واستخلاص القوانين العامّة التي يمكن أن تُردَّ إليها جميع الظّواهر الخصوصيّة في التّاريخ» (ص.20).

ويؤكّد التردّد الظّاهر في نصّ «*الدّروس*» المنشور في 1916 الفرضيّة التي ترى هذا التيّار الإبيستيمولوجي موجوداً ويجد، في الآن نفسه، صعوبة في إعلاء صوته، وربّما حتى في التشكّل. ومردّ ذلك أنّه إذا اتُّبع بشكل منطقيّ، حصل تناقض مع مشروع التّعميم الذي ظلّ حاضرا بكثافة في برامج اللّسانيّات العامّة. والتخلّي عن التعميم التّجريبي قد يقتضي بالإضافة إلى ذلك التخلّي عن الأمل في كلّية فلسفيّة، وهو أمر بعيد عن أن يكون مضمونا، حتّى في سنة 1928.

1 - المقال المذكور. راجع الهامش 1.

وقد يعترض معترض بأنّ المشغل الإبيستمولوجي كان حاضرا في جميع الأبحاث التي تقدّم بعنوان اللّسانيّات العامّة، من جهة أنّ الجميع كان يؤكّد ضرورة أن يُحدّ مجال اللّسانيّات بالنّسبة إلى العلوم الأخرى وأن يُحدّ موضوعها. وكان استعراض المفاهيم الأساسيّة يستعيد، في كلّ مرّة، التّعريفات العامّة أو يقترح تعريفات جديدة، ومن اليسير في هذه النّقطة العثور على «روّاد» سابقين لسوسير في تعريف اللّغة أو الآنيّة التزامنيّة (synchronie).

لكن، إن كنّا نميّز، مع ذلك، تيّارا يفصل - في مستويات متنوّعة- التّعميم التّجريبي للنّتائج عن العمومية النّظرية في المبادئ، فلأنّه في هذه الحالات الأخيرة وبصورة خاصّة عند سوسير يصبح من البيّن أنّ عمل اللّسانيّات العامّة لم يعد ينحصر في إعادة صوغ المصطلحات، بل يتعلّق الأمر بتعريف المصطلحات أو تدقيق تعريفها في تصوّر شموليّ يجعلها في علاقة منتظمة بعضها ببعض، وهو شرط ضروريّ ليتيسّر استخلاص طريقة ذاتيّة منها. ويفترض هذا المنهج الفكري العودة على أسس المبحث نفسه، وعلى المبادئ التي يمكن أن تؤسّس له، [468] وفي هذه العودة تساؤل جدالي واسع يطلق عليه سوسير مصطلحا حذراً هو «زاوية النظر»:

> رغم أنّ الموضوع يسبق زاوية النّظر، فكأنّ زاوية النّظر هي التي تنشئ الموضوع... (ص.23).

يبيّن اللوم الذي وجّهه شوشارت وآخرون إلى هذا التصوّر لفرضه نظاما مسبّقا على الواقع الملموس للحياة اللسانيّة ما لا يمكن قبوله في هذا المشروع في نظر البعض:

> يفرض سوسير نفسه على الذّهن باعتباره منشئ الأنظمة [...] فهناك أنظمة تندرج بعد في منطق الأشياء وهي لا تتطلّب إلاّ الكشف عنها، وأنظمة ننشئها لنطبّقها على الأشياء[...] وإلى الفئة الثّانية [من الأنظمة] ينتمي نظام اللّسانيّات العامّة الذي يُقترح علينا اليوم [...][1]

---

1 - أدبيات في الفيلولوجيا الجرمانية والرؤمانية، لايبزيش، 1917، ترجمة كوسّا. أعيد نشره في نورمان 1978.

Literatur für Germanische und romanische Philologie, Leipzig, 1917, trad. Fr. p. Caussat, dans Normand, 1978.

على أنّنا قد نستغرب أن يُقترح هذا التّقليص الإبيستيمولوجي تحت عنوان «اللّسانيّات العامّة»، لكنّ سوسير لم يكتب الكتاب بيده ولا هو اختار عنوانه، فلئن تمسّك سوسير بالعنوان الذي قرّرته المؤسّسة (*دروس في اللّسانيّات العامّة*) ليقدّم في دروسه تفكيرا إبيستيمولوجيا، فهو، في حياته الخاصّة وحسب ما هو معروف، كان يفضّل مصطلح فلسفة اللّسانيّات[1].

من المهمّ إذن أن نرى ما آل إليه هذا المشْغل في التّفكير الأساسيّ لدى من كان يدعي - في السّنوات الأخيرة التي ندرسها هنا - أنّه من أنصار سوسير بالشّكل الأكثر عقلانيّة وهو هيلمسلاف، في 1928 (*مبادئ النّحو العامّ*). وكنّا لاحظنا أنّ النّحو العامّ عنده وعلى ما يريد طرحه من أسسه العلميّة هو الجزء المركزيّ في اللّسانيّات العامّة، وهو مركزيّ إلى حدّ أنّنا لا نرى ما يفضل بعده، عدا نظريّة فونولوجية. ومن الوهلة الأولى، تطرح مشكلة العموميّة في إطار علم تجريبيّ:

> يتّسم كلّ علم بهذا الجانب الخصوصي المتمثّل في أنّه لا يمكنه أن يركّز تأكيدات عامّة في المعنى المطلق لمصطلح «تأكيد». وللإحاطة بالطّبيعة الذاتيّة الحميمة في موضوع العلم في عموميّته المطلقة، لا يمكن للعلم إلاّ أن يقيم فرضيّات ويسعى إلى التحقّق منها (ص.7).

إنّ القول بأنّه ليس من الممكن فقط، بل من الضروريّ «أن تضبط بعض المبادئ الأساسيّة لتوجيه الدّارسات» (ص.1) وأن تُمحّص «بفحص دقيق لأنظمة اللّغات» (ص.3)، حتّى أنّ الكلّيات المفترضة (كمفهوم العمل النحوي) ينبغي أن تنتج بالاستقراء، هو قول يثير الصّعوبات. ولم يسلم هيلمسلاف من الخلط عندما جمع جمعا متجاورا بين أولوية المسلّمات المسبقة والتّأكيد بأنّ «المبادئ لا ينبغي أن تقدّم البتّة نقطة الانطلاق، بل، على العكس كلّه، عليها أن تقدّم الهدف الأقصى للأبحاث» (ص.41).

1 - نقل غودل عن ريدلنغر (Riedlinger) حواراً مع سوسير في 1909: «المقدّمة التي أنجزها السيّد دو سوسير حتى الآن في درسه في اللّسانيّات العامّة ليست إلاّ محادثة [...] وسيعالج هذه السنة اللّغات الهنديّة الأوروبيّة والمشاكل التي تطرحها. سيكون ذلك تهيئة لدرس في الفلسفة اللّسانيّة. ولا يرفض السيّد دو سوسير البتّة تجريب ذلك بعد سنتين...» (ص.30).

ولئن كان يتّفق مع ميّي في وجوب الاستقراء وجوبا مطلقا، فإنّه يثير مع ذلك مسألة المنهج الذي تعمّم النّتائج الحاصلة بواسطته. وينبغي أن نقدر، في الآن نفسه، على تغيير منهج جمع البيانات وعلى استعمال البيانات التي جمعت (بطريقة مشكوك فيها).

> [469] هناك ترابط بين النّحو الآنيّ الذّاتي (idiosynchronique) والنّحو السرمديّ الثابت في الزّمن (panchronique)؛ ولا يمكن أن يوجد الواحد منهما دون الآخر. لذلك، من المفيد أن تنظّم الدّارسات في الجانبين في نفس الوقت [...] لا بدّ من رصيد من المعارف النظريّة للقيام بدراسات وصفيّة ذات طابع نحوي ذاتي [...]. وعلى عالم النّحو الحديث، في أكثر من معنى لهذه الكلمة، أن يكون باحثا جديداً (*novarum rerum studiosus*) (ص.-248 249).

ويبدو الحرج مرتبطا بالرّغبة في المحافظة على مسلكيْ التّعميم والعموميّة. لكن يصعب التوفيق بين خطابه الإيبستيمولوجي الذي يتجاوز المصطلحات قصد «النزول لبلوغ آخر الأسس والحفر عميقاً على أسّه (النّحو)» (ص.2) والرّغبة في عدم التنازل عن أيّ شيء، لا عمّا حُصّل من الأبحاث السالفة ولا عن الكلّية الفلسفيّة. ويظهر هذا المطمح المزدوج في التّأكيدين التّاليين، بعد تطوّرات طويلة: «لا نعتقد البتّة أنّ الاستقراء الكامل ممكن» (ص.256)، و«النّظام التّجريدي (المصطلح الذي يعيّن به هيلمسلاف عموميّة اللّغة) ليس فقط «جرد المقولات النحويّة القائمة أو المعروفة [...] بل يصلح لشرح طبيعة الفكر الإنساني» (ص.269).

وهذه الصّعوبات حسّاسة عند كلّ الذين يبحثون عن التوفيق بين التّفكير في المنهج والتعميم التّجريبي. ويمكن أن نذكر مثالين آخرين عاشا في طرفيْ هذه الفترة التي ننظر فيها وهما: فون در غابلنتز (G. Von der Gabelentz) صاحب كتاب « علم اللسانيات مهامه وأساليبه ونتائجه السابقة» (*Die Sprachwissenschaft ihre Aufgaben, Methoden und bisherigen Ergebnisse*, 1891) وبلومفيلد «مجموعة من المصادرات لعلم اللّغة» (A set of postulates for science of language) الذي ظهر في الجزء الثاني من مجلّة (اللّغة- *Language*)، مجلّة الجمعيّة الجديدة الأمريكيّة للّسانيّات (1926).

فقد استبق غابلنتز(Gabelentz)- من أوجه عديدة- المقتضيات التصوّريّة لسوسير حتّى في الطّموح إلى شكلنة الأنظمة اللّسانيّة (راجع كوزيريو، 1967، Coseriu). لكن وصف الأنظمة ينبغي أن يتوّج في نمطيّة يستنتج منها المرء، اعتماداً على المتلازمات المنظّمة بين الخصائص المختلفة و«بفكر فلسفيّ وقّاد» (*Scharfen philosophischen*

(*Nachdenkens*)، القوى العامّة الفاعلة في ملكة اللّغة (*Sprachvermögen*). ويمكن للّسانيّات العامّة - رغم الصّعوبات- أن تتصدّى لهذه المهمّة وأن تقدّم نتائج يستطيع الفكر الفلسفي أن يقوم بالتأليف بينها:

> ما كان أعلن عنه إلى حدّ الآن من علاقة القرابة الروحيّة وعن السّمات المتّصلة باللّغات التي تنتمي إلى فروع مختلفة يمكن أن يحظى بتصوير ملحوظ وأن يُمثّل في صيغ محدّدة رقميّا. وانطلاقاً من هنا يستأثر الفكر التنظيري بهذه الصّيغ ليتصوّر المعطى التّجريبي على هيئة الضّرورة[1].

أمّا بلومفيلد فقد فكّر هو أيضاً في استبعاد كلّ فلسفلة، وأدرج سعيه إلى مراجعة المصطلحات ضمن التيّار المناهض للميتافيزيقا في هذه الحقبة وسار، حسب رأيه، على درب سابير ودو سوسير على السّواء: «فقد خطا الباحثان خطوة نحو بيان حدود اللّسانيّات» (ص.154).

لا يمكن لسلسلة التّعريفات التي يقترحها بلومفيلد إلاّ أن تحول دون أيّ نقاش نظريّ حقيقيّ، بدعوى الصّرامة العلميّة. فقد اتّخذت مبادئ النظريّة السلوكيّة منهجا نهائيّا لا يمكن إلاّ أن يوحّد الجميع، فلا خوف بعده من ظهور خلافات ذاتيّة في ما تقتضيه مصطلحات [470] مثل جملة أو شكل أو معنى: فـ« الطّريقة البديهيّة تُجنّبنا الدخول في النّقاشات، لأنّها تحدّ إثباتاتنا في مصطلحات محدّدة: فهي بالخصوص تضع حدّا للمسألة النفسيّة» (ص.153).

إذن، نحن إزاء تغيّر في زاوية النّظر، جذريّة في مبدئها، لكنّ الغريب أنّه تغيّر لا يشكّك في ما تمّ تحصيله. أمّا وقد تقلصت الفلسفة واستبعدت على أنّها اعتبارات طفيليّة، فيمكن التمسّك بنتائج الأبحاث السّابقة وحدها وتطويرها والاعتناء بتعميمها، فلا شيء يمنع من اتّخاذ أفق أشمل يتطابق مع الفلسفة الوضعيّة:

> أن تقدر دراسة اللّغة على مساعدتنا في فهم الحوادث البشريّة ليس إلاّ أفقا إلى حدّ الآن، لكنّه ليس أفقا بعيداً محالا (1933، ص.480).

---

1 - ترجمة كوسا، ص.481 من طبعة 1901. (Tr. Fr. par p. Caussat, p.481 de l'édition de 1901.)

ويبيّن هذان المثالان أنّ السّعي إلى التّوفيق بين الحاجة الضروريّة لمبادئ عامّة والإيمان بالاستقراء لا يخلو من صعوبة؛ ولم يكن هيلمسلاف يجهلهما. وهو يرى أنّه من الضّروريّ أن لا يستعمل النّحو السرمديّ على مرّ الزّمن (panchronique) إلاّ المعطيات التي جمعت بمنهج ثابت. لكنّ هذا يرتبط بتغيّرات المنهج التي تحصل في كلّ توصيف «تزامني ذاتي» وهي تغيّرات كانت تعتمد حتّى ذلك الوقت على «النّظام التّقليدي ذي العيوب البديهيّة والتي لا تبرز، بحكم طبيعتها، الطّابع الأساسيّ في الوقائع الملحوظة [...] لكنّ انتظار نحو تزامني آني كامل ومكتمل قد يعني تأجيل عملنا إلى أجل لا يمكن التكهّن به. ولا بدّ من الشّروع في العمل يوما ما...» (ص. 256).

فعبارة «**لسانيّات عامّة**» تحيل بالتّالي وأساساً على عملين مختلفين: عمل تأليفي أو عمل تأسيسي. وترتبط هذه الثنائيّة بالمعنى المزدوج للفظ «عامّ» في الفكر التنظيري: تعميم انطلاقاً من المعطيات المجمّعة أو تعميم لمبادئ تجميع المعطيات.

وفي الختام، سنحاول أن نضع الخطوط الكبرى لنمطيّة تشمل هؤلاء الباحثين الذين وإن كانوا في نهاية الأمر قلّة، قياساً بالفيلولوجيّين المنحشرين في اختصاصهم، فإنّهم تجرّؤوا على التّأكيد بأنّ تخصّص معارفهم الشّاسعة ليس هدفا في ذاته.

وكان معظمهم يعتقد أنّه ستتاح السيطرة (لكن متى ذلك؟) على مجمل المعرفة المحصّلة المتّفق فيه، لكن ليتيسّر ذلك، سيظلّ من الضّرورة اللّجوء إلى إطار أوسع قادر على أن يوفّر العقلانيّة والتّفسير الفاصلين (من علم النّفس أو علم الاجتماع). وكانت هذه حال ويتني وبريآل وبول وميّيي وفندريس ويسبرسن...

وعرض آخرون، مماثلون في العلم لكنّهم شغوفون بالهوس الفلسفي عن الأسس قدر تخوّفهم من المتاهات الميتافيزيقيّة، المبادئ (زوايا النّظر والتصوّرات المرتبطة بها) التي ينبغي أن تفتح الباب على مناهج جديدة ونتائج جديدة: وكانت هذه حال سويت وكروزفسكي وبودوان دو كورتني وهنري وسوسّير...

وسعى آخرون إلى التّوفيق بين التّوليف والتّفكير في الأسس. ينبغي التّفكير تفكيرا مختلفاً لكن دون التخلّي عمّا تمّ تحصيله. وكانت هذه حال سيشيهاي وبالّي وسابير وبلومفيلد وهيلمسلاف...

[471] فجميعهم، وبدرجات مختلفة، كانوا مأخوذين في حلم وضعي عن كلّية (totalisation) العلم ووحدته. وستكون السيميولوجيا التي اقترحها سوسير «علما عامّا» لأنظمة العلامات، والتي لا تمثّل اللسانيّات إلاّ جزءا منها، تجسيدا دائماً لهذا المظهر في اللّسانيّات العامّة في الفكر الحديث.

القسم الخامس:

الأوروآسويّـون والمرّيـون

باتريك سيريو

(Patrick Sériot)

[473] توجد في هذا الحيّز الآنيّ الواسع الذي يمثّل روح العصر تنويعات محلّية وظروف قسريّة للإمكان (مؤسّساتيّة وفكريّة) تجعل ضربا معيّنا من الخطاب العلميّ جائزا في كلّ مجموعة علميّة وطنيّة. وهذه العلاقة المعقّدة بين خصائص المكان وخصائص الزّمان هي ما سنبحثه في هذا المقال وذلك بالمقارنة بين حركتين وتيّارين لسانيّين روسيّين في ما بعد ثورة 1917، أوّلهما غالب في الاتّحاد السّوفياتي ويعتبر تيّارا لسانيّا رسميّا، وثانيهما في المهجر يلعن الأوّل ويهجّنه: هذان التيّاران هما المرّية (Marrisme) والأوروآسويّة (Eurasisme).

ولا شكّ أنّ فكرة الرّبط بين لسانيّين مختلفين اختلاف مرّ (Marr) وتروبتسكوي (Troubetzkoy) فكرة تنافي المألوف بلا ريب. لكنّها تسمح بتشغيل مفهوميْ خصائص المكان وخصائص الزّمان تشغيلاً مشتركاً، ذلك أنّ الفكرة التي سندعمها هي أنّ هذين التيّارين المتضادّين يشتركان في الكثير من الأمور. ولتحقيق هذا، سنقابل بين نظامين في الاستعارات هما من داخل «عائلتيْن فكريّتين» ببيان أنّ الأمر يتعلّق بزوج، في المعنى الدّيناميكي لمفهوم الزوج، يتكوّن من مفهومين يتطوّران معا ويستعمل أحدهما الآخر ليتقدّم. هاتان المجموعتان الاستعاريّتان تتوجّهان حسب خطّ فاصل بين الكونيّة والنسبيّة، وبين التطوّريّة (évolutionnisme) والانتشاريّة (diffusionnisme)، وهذا يعني إلى أيّ حدّ تتجاوز الرّهانات الإبيستمولوجيّة الإطار الصّارم للسانيّات.

النظرية الأوروآسويّة: نسبية عضوانية

[474] في سنة 1921، في مدينة صوفيا، أنشأ فريق من المثقّفين الرّوس المهاجرين من بينهم اللّساني تروبتسكوي الحركة الأوروآسويّة. «الأوروآسوية» تيّار فكري كان مهمّا بين المهاجرين الروس بين الحربين، ويرى أصحابه أنّ روسيا ليست أوروبّا، ولا آسيا بل هي قارّة ثالثة و«عالم بذاته» يقع شرق أوروبّا وشمال آسيا، وهي كائن طبيعيّ جغرافيّا وتاريخيّا ونفسانيّا وثقافيّا، وعالم مدين للشّرق أكثر ممّا هو مدين للغرب. وأوّل منشورات الفريق مجموع غامض العنوان: «*الهجرة نحو الشّرق، تنبّؤات ووقائع، إثبات ذاتي من الأوروآسويّين*» (صوفيا، 1921) (*Exode vers L'Orient, Pressentiments et accomplissements, Auto-assertion des Eurasiens*). وسيؤدّي هذا الاشتغال بهذا الكائن الجديد «أوروآسيا»، في 1927 إلى التّعريف التّالي:

> إنّ الرّكيزة الأساسيّة للدّولة التي كانت تُسمّى سابقا الإمبراطوريّة الروسيّة وتُسمّى حاليّا اتّحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السوفياتيّة لا يمكن أن تكون إلاّ مجموع الشّعوب التي تقطن هذه الدّولة التي اعتبرت أمّة مخصوصة، تتركّب من شعوب عديدة (mnogonarodnaja nacija) ولها، بصفتها هذه، شعور قوميّ. نحن نسمّي هذه الأمّة *أوروآسويّة*، وترابها *أوروآسيا*، وقوميّتها *الأوروآسويّة* (تروبتسكوي، 127، ص.28)[1].

ورغم أنّ جاكبسون ليس عضوًا مؤسّسًا، فإنّه قد تابع بتعاطف أفكار الحركة وشارك في منشوراتها. وسعى إلى أن يؤكّد، بحجج لسانيّة، المناقشات حول أوروآسيا باعتبارها «عالماً بمفرده»:

> تتميّز أوروآسيا بمجموعة من السّمات المخصوصة تتّصل بالأرض والنّبات والمناخ، وهي نموذج للبلاد «المتعدّدة الخصائص» وعالم جغرافيّ متميّز عن غيره طريف وبشكل كلاّ مكتملا. (جاكبسون، 1931a، ص.146)[2].

1 - تروبتسكوي، (ن. س.) (1927) القومية الأوروآسويّة.

Troubetzkoy, N.S. (1927) (Trubeckoj N.S.), « Obkščeevrazijskij nacionalizim ». *Evrazijskaja Xronika*, 9, Paris, p. 24-31.

2 - جاكوبسن، (رومان)، من أجل تحديد خصائص الاتّحاد الأوروآسويّ للغات.

Jakobson, R. (1931a), *K xarakteristike evrazijskogo jazykovogo sojuza.* Paris, Izdatel'stvo evrazijcev,

أعاد جاكبسون نشره في «كتابات منتخبة»، *220-SW-I, p. 144*.

تلفتنا التّوافقات بين حدود تجمعات اللّغات من ناحية وبعض حدود الجغرافيا السياسيّة والفيزياتيّة، من ناحية أخرى. وبذلك يتطابق مجال اللّغات الأحاديّة النّغمة المحنّكة (mouillantes) مع مجموعة جغرافيّة تُعرف باسم أوروآسيا (*Eurasia*) في المعنى الدّقيق، وهي مجموعة تتمايز عن المجالين الأوروبي والآسيوي بخصائص عديدة في جغرافيتها الفيزياتيّة والسياسيّة (جاكبسون، 1938[1]، ضمن تروبتسكوي، 1986، ص.365[2]).

وعلى خلاف أنصار اللّغات السلافيّة، لا يعترف الأوراسيّون بأيّ رابط بين روسيا والسّلافيّين الغربيين الذين تغرّبوا واعتنقوا الكاثوليكيّة، ويقدّمون الرّوابط الثقافيّة والعرقيّة والجغرافيّة بين روسيا وجاراتها الشرقيّة القريبة[3]. وبالتّالي كانت الحدود تمثّل منذ البداية، المسألة الجوهريّة. كان التّساؤل عن الحدود (حدود اللّغات والثّقافات والأراضي) مسألة مألوفة وحتّى مسألة مشتركة في أوروبّا وليدة اتّفاقيّة فرساي يعاد تأويله عند الأوروآسويّين على خلفيّة سؤال آخر أساسيّ في نظرهم وهو: أين يمرّ الحدّ الفاصل بين روسيا وغيرها (أوروبّا الغربيّة) وفيمَ يتمثّل الفرق؟ كانت النظريّة الأوروآسويّة تقوم على نوعين من الحجج يسعيان إلى وصلهما الواحد بالآخر: الأوّل يحوم حول اعتبارات جغرافية سياسيّة (سافيكيج P.N. Savickij[4]) والثّاني من صنف تاريخي ثقافي (تروبتسكوي) ولساني (جاكبسون). كان الهدف المشترك هو إثبات الكيان الطّبيعي، *العضوي*، لأوروآسيا- الاتّحاد السّوفياتي وذلك ببيان أوجه التّماثل الحاصلة بين شعوب أوروآسيا ولغاتها. إلاّ أنّ الغريب هو أنّ تروبتسكوي لم

---

1 - جاكبسون، (رومان)، «في نظرية الائتلافات الفونولوجية بين اللغات». **أعمال المؤتمر الدولي الرابع للسانيين، كوبنهاغن.**
Jakobson, R. (1938), « Sur la théorie des affinités phonologiques entre les langues » *Actes du IVe Congrès international des linguistes, Copenhague.*

2 - تروبتسكوي، (ن. س.) (1986)، *مبادئ الفونولوجيا*، باريس.
Troubetzkoy, N.S. (*1986*), Principes de phonologie, Paris, Klincksieck.

3 - عن الحركة الأوروآسويّة، انظر خاصة بوس (1961)، **مذهب الأوروآسويّين. مساهمة في تاريخ الأفكار الروسية في القرن العشرين.**
Böss, *A.* (*1961*), *Die Lehre der Eurasier. Ein:Beitrag zur russischen Ideengschichte des 20. Jahrhunderts*, Wiesbaden. Harrassowitz.

4 - سافيكي (ب. ن.)، **الخصوصيات الجغرافية لروسيا.**
Savickij, P.N. (1927), *Geogrfičeskie osobetnnosti Rossii*, t.1, Prague.

يجعل البتة من أوروآسيا بهذا المعنى [475] موضوعاً لأبحاثه اللّسانيّة المحضة (باستثناء ملاحظة هامشيّة عن جغرافيّة التّصريف، على هامش جاكبسون، 1931، راجع **كتابات مختارة**، ج1، ص.196، SW-1) في حين أنّ جاكبسون قضى عمليًا كامل سنة 1931 في نشر فكرة وجود أوروآسيا على الصّعيد اللّساني (جاكبسون، 1931a، [انظر الهامش 2]؛ 1931b[1]؛ 1931c[2]؛ 1931d[3]؛ 1938 [انظر الهامش 3]؛ وهي فكرة استعادها في نهاية حياته في الفصل عن «عامل الفضاء» في «**حوارات**» (*Dialogues*) مع بومورسكا (Pomorska).

المرّية: نظريّة تطوّريّة حتميّة.

على خلاف النظريّة الأوروآسويّة، فإنّ المرّية[4] وإن لم تكن معروفة فإنّها غالباً ما وصفت، على الأقلّ في الأدبيّات المتداولة في الغرب؛ وهي أدبيّات وفيرة ومتنوّعة. وتنقسم، إجمالا، إلى قسمين فرعيّين هما الاستحسان والاستهجان. فالدّراسات الموصوفة

---

1 - جاكبسون، (1936b)، «الاتّحادات الفونولوجية للغات»، مجلة العالم السلافي، 1، باريس، ص.371-378.

Jakobson, R. (1931 b), « Les unions phonologiques des langues », *Le monde slave*, 1, Paris, p. 371-378.

2 - جاكبسون (1936c) «الاتّحادات الفونولوجية للغات».

Jakobson, R. (1931 c), « Über die phonologische Sprachbünde », *TCLP.* 4.

3 - جاكبسون (1936d) «الاتّحادات الفونولوجية للغات، أوروآسيا في ضوء اللسانيات».

Jakobson, R. (1931d) « O fonologičeskixsojuzax », *Evrazija y svetejazykoznamija*

4 - من غير المهمّ في هذا أن يكون مرّ مجنونا (تروبتسكوي، 24,/11/Troubetskoy, LN , 6 p.24) أم شخصاً مثيرا للفضول منحرفا (لرميت، L'Hermitte, 1987) أم شخصاً مضطرب العقل مجنونا بالعظمة (ألباتوف، Alpatove) أم عبقريا لا يُضاهى (فريدنبرغ، Frejdenberg, 1937). فغرضنا أن نهتمّ بمنزلة نظريته ضمن تاريخ الأفكار في اللّغة. ولا شكّ أنّ أطروحات مارّ كانت عالية الخيالية وهي، على الأقلّ، نظرية مجردة متعذّر إثباتها (لكنها لا تفوق في ذلك نظريات اللسانيين الرومنطيقيين أو نظريات شلايشر). ولا شكّ أنّه يبين عن خيال فيّاض، لكننا، انطلاقاً من المبدإ القائل بأنّه حتى أقصى الجنون والخطابات الموغلة في الهذيان تعلّمنا شيئاً ما عن اللّغة، سنحاول البحث عمّا دفع مارّ إلى القول بما قال وكيف تندرج أفكاره ضمن أفكار زمانه ومكانه.

بالرّصانة قليلة؛ ونذكر منها، خاصّة، بحثين أمريكيّين هما: توماس (Thomas, 1957) وصموالين (Samuelian, 1981).

لنذكر - فقط- أنّ مرّ[1] كان بلغ سنّ 53 عاما وقت ثورة 1917، وأنّه كان بعدُ عضو الأكاديميّة (ابتداء من 1912) وعميد كلّية الآداب في جامعة سان بترسبرغ (ابتداء من 1911). لم يكن، ولا شكّ، يمتّ بصلة إلى البلشفيّة، ولا شيء في أنشطته قبل 1917 يدفع إلى التّفكير في أنّ لديه أضعف الميول الثوريّة. فهو أساساً مقارنيّ محبط في محاولاته إقامة نحو مقارنيّ للغات القوقازيّة: فقد كان اقترح ابتداء من سنة 1888 فكرة قرب اللّغة الجورجيّة من اللّغات السامية، ولم تلق إلاّ ردودا سلبية في الأوساط الأكاديميّة في روسيا وفي الخارج. كان مهوسا ببناء نظريّة موحّدة للّغة وللثّقافة وهو ما لا يميّزه عن اللّسانيّين الأوروبيّين في النّصف الأوّل من القرن 19.

وكان بدافع الانتهازيّة أو باتّفاق مع التوجّه الفلسفي الذي تقتضيه، الأكاديميّ الوحيد الذي رحّب بالنّظام الجديد، وكان رئيس أكاديميّة الدّولة لدراسة الثّقافة المادية (بالرّوسيّة GAIMK، أنشئت في سنة 1919) ومديرا للمعهد اليافثي (Japhétique) (أنشئ في سنة 1922). وفي هذه الفترة كان يحقّق قطيعة نهائيّة مع العادة التّاريخيّة المقارنيّة في الدّارسات الهنديّة الأوروبيّة بنكران كلّ صلة بين اللّغة والانتماء الإثنيورفض دور الهجرات في تنوّع اللّغات وتشتّتها ورفض مفهوم اللّغة الأصيلة العتيقة والعائلات اللّغويّة على أنّها أوهام لا فائدة فيها. كان يقترح عوض هذا نظريّة ترسّب طبقات اللّغات التي يمكن أن تُدرس على أنّها بقايا مخلّفة في اللّغات الرّاهنة التي كانت ظهرت بالتّقاطع والتّهجين. كان يهتمّ بـ «علم الإحاثة للّغة»[2] بوضع تصنيف يقوم على المراحل. واقترح نظريّة نشوئيّة خطّية كونيّة لجميع اللّغات، منتقلا من دراسة الألسنة إلى دراسة اللّغة البشريّة. كان مرّ منسجما مع الخطاب الغالب في عصره في

1 - عن سيرة مرّ، ينظر من بين الموارد الكثيرة المكتوبة بغير اللّغة الروسية توماس الفصل الأوّل (Thomas, 1957) ولرميت (L'Hermitte, 1987) وصاموليان 1981، ص107 وما بعدها (Samuelian, 1981)

2 - نلاحظ أنّ هذا المصطلح كان معروفا منذ أمد بعيد.

أدولف بيكي، *الأصول الهندية الأوروبية*، *أبحاث في علم الإحاثة اللسانية*، جنيف، 1863.
Cf. Adolphe Pictet, *Origines indo-européennes, essais de paléontologie linguistique*, Genève, 1863.

الاتّحاد السّوفياتي المتّسم برفض فكرة الأصل الوطني والإلحاح على البعد الكونيّ والعالمي. أخيراً، [476] اقترح مرّ فكرة الهرم المقلوب في تطوّر اللّغات من التنوّع إلى الاتّحاد وذلك بمعارضة اللّسانيّات التي سبقته.

وصاغ مرّ شيئاً فشيئاً نظريّة لتعاقب مراحل نمطيّة للّغات، باستعمال المصطلحات التي استعملها شلايشر: داخل «المسار اللسانيّ الموحّد» (glottogonique) مرّت اللّغة [البشريّة] ضرورة بثلاث حالات متتالية: العزل/ اللّصق/ التّصريف. وتمثّل هذه المراحل «تحوّلات (mutations) في الفكر» محكومة «بتحوّلات في تقنيات الإنتاج». إلاّ أنّ مرّ كان يؤكّد، على خلاف شلايشر، أنّ اللّغة ليست كائنا عضويّا لكنّه يجعل منها بنية علويّة، تقرّبا من نظريّة لينين في الانعكاس وأحاديّة بليخانوف (Plekhanov). لكنّ مناهضة العضوانيّة الصّريحة هذه تطرح قضايا تتصل بالانسجام.

وفي نهاية العشرينات، اكتملت المبادئ الكبرى لهذه النظريّة المتعاظمة والمعدّلة بشكل دائم اكتمالا يكاد يكون تامّا. يعرض أخلص تلاميذه مشكنينوف[1] (Meščaninov) (1929، ص.138) هذه النظريّة على النحو التّالي:

1. جميع اللّغات هي صياغات مختلفة لعمليّة واحدة في تطوّر اللّغة البشريّة.
2. تمرّ مختلف أنماط اللّغة بمراحل محدّدة.
3. هذه المراحل تبرزها سماتها المخصوصة، المشروطة بحالة محدّدة للتجمّعات البشريّة المعاصرة لها، والتي تشترك في حاجيات اجتماعيّة واقتصاديّة متشابهة وفي رؤية ما للعالَم.
4. تتميّز اللّغات المشكّلة بمجموعات من السّمات المخصوصة، وتقبل [اللّغات] اجتماعها في أنظمة بحسب هذه المجموعات من السّمات.
5. السّمات المميّزة للمراحل والأنظمة واللّغات المخصوصة على السّواء سمات غير مستقرّة، فهي تخضع للتّغيير، يلي ذلك اختلالُ توازن المجموع ويحدث انتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى.

---

1 - مشكنيكوف، (1920)، مدخل إلى علم اليافثية.
Meščaninov, I. I. (1920), *Vvedenie v kafetidologiju*, Leningrad, Priboj (202 p.)

في تقارب النظريّات المتقابلة في الظّاهر:

من الصّعب أن نجد موقفين متعارضين تعارضًا صريحاً في المبادئ نفسها في غير هذين التيّارين اللّسانيّين اللّذين ظهرا في روسيا وهما المرّية والأوروآسويّة. ورابطت كلّ واحدة منهما على مواقف تعارض مواقف الأخرى: النشوئيّة والنسبيّة. لكنّهما، في الحقيقة، بتعارضهما نفسه تتّصلان: فهما تنتميان إلى نفس الحيّز الزّماني (إلى روح العصر نفسه). ويتعلّق الأمر بشرح فرضيّات النظريّتين وخطابهما الصّريح في تاريخهما وانسجامهما، وبعبارة أخرى شرح المرّية والأوروآسويّة الواحدة بالأخرى. وليست الاختلافات بينهما اختلافات سطحيّة، لكنّنا نروم أن نبيّن أنّ الأمر يتعلّق في الحقيقة بتجسيمينْ لإبيستيمية (épistimé) واحدة خاصّة بالقرن 19 (أكثر من تعقلّه بجدولين)، صاغا خطاباً مقبولاً ومعتقداً سائداً (*doxa*) في العالم النّاطق بالروسيّة في العشرينات والثلاثينات، وذلك لأسباب ما زالت تحتاج إلى التدقيق.

ينخرط التيّاران في أزمة النّحو التّاريخي والمقارن، وهي أزمة تتجلّى أفضل تجلّ، في رأيي، في التّفكير في مشكل *وجوه التقارب* والائتلاف (*affinités*) (عن التّاريخ السابق لهذا المصطلح، انظر المجلّد 2، ص.544 وما بعدها).

[477] وفي النّصف الثاني من القرن 19، جعل اكتشاف الحدود المبهمة بين الأنظمة أنْ لم يعد المنوال الطّبيعي، وعموما، المنوال العضواني يستجيب لهذه المكتشفات الجديدة ولا يجيب عن التّساؤلات الناتجة عنها. وكانت الاستعارة البيولوجيّة، بالخصوص، تطرح إشكالا: فلئن تمّ الاتّفاق على ضبط الحدود بين الأجناس الحيّة بحاجز **الإخصاب البيني** (*interfécondité*)، فقد كان بيان الحدود بين اللّغات بمعيار **التّفاهم البيني المتبادل** (*intercompréhension*) أعسر.

وكان أنصار الأوروآسويّة والمرّية يرفضون صراحة منوال شلايشر (*النظريّة الطبيعيّة*، انظر ص.164) بل إنّهم يوغلون أكثر من ذلك: فهم يرفضون التّفسير الوراثي لتنوّع اللّغات في صيغته الكلاسيكيّة *للشّجرة الوراثيّة*. لكنّ نقد منوال ما لا يكفي لتقويضه، بل ينبغي تعويضه بمنوال آخر قادر على استيعاب المسائل القديمة (التنوّع) والأسئلة الجديدة (وجوه التقارب والائتلاف affinities) في شرح موحّد منسجم. لهذا الغرض اقترح الأوروآسويّون شرحا بالجنس (*l'espèce*) (أوجه الشّبه تكتسب بالاتّصال)، واقترح المرّيون شرحا بالفضاء (*l'espace*) (أوجه الشّبه

توافق مراحل متماثلة في تطوّر موحّد الشّكل في لغات العالم كلّها). إلاّ أنّ المنوال البيولوجي ظلّ صامدا رغم إنكار الخصوم من الفريقين. هذا رغم أنّ الموضوع العامّ للتّهجين (*hybridation*) في أوروبّا (انظر ص.255) كان يدلّ على استقرار الاستعارة البيولوجيّة.

وانخرط الفريقان في لسانيّات عصرهما كلّيا، وكانا يواجهان نفس السّؤال عن تغيّر اللّغات وتنوّعها، وعالجاه ضمن إشكاليّة واحدة هي إشكاليّة توزّع المسترسل والمتقطّع في الكيانات الجماعيّة (سواء أكانت شعوبا أم لغات). وهما يستعملان نفس الاستعارة الواسعة التي اخترقت القرن 19 كلّه منذ الفترة الرومنطيقيّة: «الفريق الواحد هو كالفرد الواحد». ولهذا المفرد الجمعي نفسيّته الجمعيّة الخاصّة، يحدّدها عند الأوروآسويّين تواؤم مع الأراضي والمجموعات المجاورة، ويحدّدها عند المرّيين الفئة الاجتماعيّة الاقتصادية التي تنتمي إليها الجماعة النّاطقة وموقعها في التدرّج النشوئيّ للتّاريخ. فالفريقان يريان أنّ اللّغات والثقافات أحجام متفاصلة حدودها ذاتها هي موضوع بحث متّقد الحماس. ورغم أنّ المبادئ الفلسفيّة متواجهة لا تلتقي في ما بينها، فإنّ الفريقين كانا يبحثان من زاوية نقط التقاء اللّغات (convergences) عن مبادئ تطوّرها. أخيراً، كانت تغمر الفريقين قناعة واحدة وإيمان واحد بالحتميّة: باعتبارهم قرّاءً للقراءة الروسيّة لهيغل، وبنّائين لفلسفة للتّاريخ لا يعرفون الكلل، كان أعضاء الفريقين يبحثون بلا كلل عن قوانين لتطوّر اللّغات.

«التفرّد المطلق» ونظريّة العلمين:

خصوصيّة العلم الرّوسي أمر يدّعيه البعض وينكره الآخرون؛ لكن الأوروآسويّين والمرّيين كانوا في قطيعة صريحة مع «العلم الغربي» [478] (خاصّة اللّسانيّات الهنديّة الأوروبيّة) الذي ينعته البعض بأنّه «بورجوازي» والبعض الآخر بأنّه «رؤماني جرماني».

والقطيعة لدى الأوروآسويّين إثنيّة جغرافيّة أساسا: فـ«العلم الأوروآسويّ» يقابل «العلم الرؤماني الجرماني» في جميع المواضيع. لكن التّنسيب مستحسن: ففي نهاية العشرينات، ألحّ جاكبسون على الاسترسال (*continuité*) المخصوص في «العلم الرّوسي» المقابل «للعلم الغربي» قائلاً:

يتميّز الفكر النّظري الرّوسي منذ البدايات ببعض الاتّجاهات المخصوصة [...] ويمكن أن توصف البيئة الرّوسية بأنّها معادية للنظرية الوضعية؛ [...] فالرّغبة عن الفكر الوضعي خاصّية كلّ المظاهر الحيويّة في الفكر الرّوسي، يستوي في ذلك دستويفسكي والماركسية الرّوسية [...]. ومقولة السببيّة الآليّة غريبة عن العلم الروسي. أليس هذا الشكّ في قانون السببيّة الأحاديّ التكافؤ (monovalent) (الأحاديّ القيمة) هو الذي سرّع تقدّم الفيزياء الروسيّة الحاليّة؟ ها هو الخطّ الأساسيّ والأكثر خصوصيّة في العلم الرّوسي، وبصورة خاصّة في الوقت الحاليّ: العلاقة التلازميّة بين المجموعات لا ينظر فيها بمنظار السببيّة، فالمجموعة ليست تشتقّ من أخرى؛ والصّورة الأساسيّة التي يعمل بها العلم هي نظام من المجموعات المتعالقة المتلازمة، نظام ينظر فيه بطريقة محايثة (immanente) وذو انتظام داخلي [...]. وتتجلّى هذه الاتّجاهات المنهجيّة في العلم الرّوسي الحالي [...] تجلّيا شديداً (جاكبسون، 1929a[1] في هولنشتاين، 1989، ص.54-55 (Holenstein)).

أمّا تروبتسكوي، فتحدّث عن «العلم الرّوسي» أقلّ من حديثه عن «علم أوروآسوي»، إذ كان أكثر انقطاعا من جاكبسون عن «التّقاليد الروسيّة»، لأنّه كان يؤمن بالحتميّة الإثنيّة الجغرافيّة للعلم لانبهاره «بعقليّة الطورانيّة»[2]. فقد كان مناهضاً حادّا «للعلم الرّوماني الجرماني»، وكان يدعو في كتابه الأوروآسويّ المهمّ الأوّل الصّادر سنة 1920، إلى «التخلّي كلّيا عن نمط التّفكير المميّز للعلم الرّوماني الجرماني» (ص.15). لكنّ كلاّ منهما كان يرى أنّه يوجد «علم وطنيّ» لا بمعنى مؤسّسات الدّولة، بل بالمعنى الرومنطيقي لوجود «عقليّة» و«طريقة إثنيّة في التّفكير». وكلاهما كان يعتقد أنّه توجد توجّهات نموذجيّة طرازية للعلم الرّوسي (أساساً، تفكير إجمالي شمولي وموجه نحو هدف مّا[3]. وكان تروبتسكوي وجاكبسون

---

1 - جاكبسون، (1929a)، «في المتطلبات الحالية للدراسات السلافية الروسية»، *المجلة السلافية*، براغ، 1، ص.629-646.

Jakobson, R. (1929a), «Über die heutigen Voraussetzungen der russischen Slavistik», Slavische Rundschau, Prague, I, p. 629- 646.

2 - يستعمل تروبتسكوي مصطلح «طوراني» في المعنى الإثنياجغرافي لـ«شعوب روسيا الجنوبية وتركستان» أكثر مما يستعمله في معناه اللساني للتعبير عن اللغات «الأورالية الألطائية». وهذا ما يجعله لا ينضوي ضمن الحركات القومية «للقومية الطروانية» في المجر أو تركيا القائمة على تضامن وهمي بين الشعوب الفنلندية الأوغريّة (finno-ougriens) أو التركية المنغولية.

3 - عن مفهوم (celeustremlennost- Zielstrbigkeit)أي الاتّجاه نحو هدف) عند تروبتسكوي، انظر سيريو (Sériot, 1993 et 1994)

يعتقدان أنّ «العلم الرّوماني الجرماني» وضعي الفكر، طبيعة، وأنّ النظريّات المطّردة الانتظام، مثل الفونولوجيا، لا يمكن أن تظهر إلاّ في عالم ثقافي آخر (العالم الأوروآسويّ).

أمّا مرّ، فكان يرى أنّ العلم الغربي علم «بورجوازي» مثله مثل العلم الرّوسي الذي سبقه. القطيعة في هذا قطيعة في البرامج تسِمها سِمة الطلب والأمر:

> تتطلّب النظريّة الجديدة في اللّغة الانصراف لا عن النّمط القديم في التّفكير العلمي فحسب، بل الانصراف أيضاً عن نمط التّفكير الاجتماعيّ القديم (مرّ، 1929، ص.56)[1].

لا شكّ أنّه لا وجود لعلْم روسي (بما أنّه ينكر كلّ خصوصيّة وطنيّة)، بل هناك علم جديد هو «النظريّة الجديدة في اللّغة» يتعارض في كلّ المواضيع مع العلم البورجوازي. ويقرّ مرّ بوجوه تشابه عرضيّة[2]، لكنّه يؤكّد استقلال نظريّته استقلالاً تامّا (JafetiŁeskaja teorija, *IR*–II, p. 1).

[479] ورغم هذا، يتعلّق الأمر في الحالتين برفض العالم العلمي الأوروبيّ، وبعداوة عميقة لأمر لعلّه لا يوجد إلاّ في مخيالهم: «علم غربيّ». وأدّى هذا في الحالتين إلى «دعوات» إلى القطيعة الكلّية وإلى تأنيب على سلوك التبعيّة إزاء العلم الغربي:

> تواصل فئة المثقّفين الرّوس في مجموعها الانحناء الذّليل أمام الحضارة الغربيّة، واعتبارَ نفسها أمّة أوروبيّة، ومحاكاةَ الرّومانيّين الجرمانيّين الأصيلين، والحلمَ بأن تكون روسيا شبيهة في كلّ الوجوه بالبلدان الرّومانيّة الجرمانيّة الحقيقيّة في المجال الثّقافي (تروبتسكوي، 1922، ص.306)[3].

---

1 - مرّ، ن. ي. (19299) «لِمَ يصعب أن يكون اللساني منظّرا؟» في «اللسانيات والمادية»، لينينغراد، ص.1-56.

Jazykovedenie i materializm, Leningrad, p.1-56

2 - شوشارت في توالد اللغات، وميّي في الاجتماعوية (sociologisme)، وكسيرير (Cassirer) في أصل اللغات، وبوآس في العلاقات بين اللغات الحيّة.

3 - تروبتسكوي، ن.س.، (1922)، «المسألة الروسية»، على الطرق، برلين، ص.294-316
Troubetskoy, N.S., (1922) « Russkaja problema », *Na putjax*, Berlin, p.294-316

وسيجد هذا النّوع من النّصوص صدى لدى المرّيين، لاحقاً، قبل زمن جدانوف (Jdanov):

تطوّر علم؛ نا، الوطني في اللّسانيّات في ظروف تاريخيّة مادّية معيّنة، وفي وسط طبقي ووضعيّة وطنيّة محدّدة [...]. ولا شيء يبرّر البتّة الخضوع والمحاكاة الصّاغرة للعلم الأجنبيّ» (مشكانينوف، 1949، ص.6 و4 *Meščaninov*)[1].

لغات قليلة دراستها وثقافات محتقرة:

نفذ تروبتسكوي ومرّ إلى نفس المادّة: لغات حيّة يجهلها أغلب اللسانيّين في أوروبّا الغربيّة. وكانا معا يعرفان جيّدا لغات القوقاز، وأقاما مراراً عديدة في مجالها الترابيّ، بل إنّ تروبتسكوي كان قد درس عديد اللّغات الأوراليّة الألطائيّة (-ouralo altaïque) والتركيّة (turkes)) ولغات سيبيريا، وجمعها تحت اسم «اللّغات البورياليّة» (boréales). أمّا مرّ فكان يعرف، إضافة إلى لغات القوقاز، لغات عديدة من لغات الاتّحاد السوفياتي، كالأوراليّة - الألطائيّة والتركيّة (التشوفاشيّة tchouvache). وكان الأوروآسويّون والمرّيون يحرّكهم ذات [الموقف] «العالم ثالثي» المعادي للغرب. من ذلك أنّنا نجد لدى الأوروآسويّين نفس الدّعوة إلى شعوب الشّرق التي نجدها عند أخلاف أنصار السلافيّة مثل ليونتاف (K. Leont'ev). لكن أكثر ما يلفت هو قربهم من المواقف السوفياتيّة إزاء «الشّرق» كما يبيّن ذلك هذا الإعلان من تروبتسكوي في 1925:

1 - غريبة لعبة المرايا في مقال تروبتسكوي «حول المسالة الهندية الأوروبية» (1938) الذي يتّهم فيه مرّ بالتبعية للخارج: «في هذه المسألة [اختلاف اللغات في صروفها]، «نظرية مرّ الجديدة في اللّغة» لا تختلف في شيء عن «اللسانيات البورجوازية». وإن كان التأكيد بأنّ البنية اللاصقة أكثر «بدائية» من البنية التصريفية يمكن أن يسند عند وروده على ألسنة «اللسانيين البورجوازيين» إلى «المطلب الاجتماعيّ للامبريالية العالمية»، فهو على لسان مرّ وأتباعه نتيجة للتبعية الصاغرة للعلم الغربيّ (علاوة عن أنه لم يهضم إلا هضما سطحيا)». هذه الملاحظة التي تمّ استعادتها في النسخة الروسية التي نشرت في الاتّحاد السوفياتي في 1958 و1987، أشار إليها جاكبسون في تروبتسكوي، رسائل ومذكرات، (نشر) جاكبسون، برلين – نيويورك – أمستردان، موتون، ص.74.
- *Letters and notes*, Jakobson R. (éd), Berlin – New York – Amsterdam, Mouton, p.74

تدعو الأوروآسويّة جميع شعوب العالم إلى التخلّص من تأثير الثّقافة الرّومانيّة الجرمانيّة [...] والشّعوب المستعمرة إلى التحرّر من السّلطة الاقتصاديّة الأوروبيّة (تروبتسكوي، 1925، ص.79)[1].

ويروم تروبتسكوي[2] في كتابه «*أوروبّا والبشريّة*» صدّ الإمبرياليّة الغربيّة. فهو لا يؤمن بوجود حضارة كونيّة، ويرى أنّ قيم «التقدّم» التي يدّعيها المستعمرون الأوروبيّون ليست إلاّ مجرّد انعكاس للشوفينيّة الرّومانيّة الغربيّة. ويرى أنّ الشّعوب غير الأوروبيّة لن تكون أبداً جزءا من الحضارة الرّومانيّة الجرمانيّة بسبب اختلاف ثقافتها ونفسيّتها. وإنّه لخطأ فكريّ مضرّ أن يُعتقد بوجود ثقافة عالميّة في حال *استرسال* (*continuum*) مع الحضارة الرّومانيّة الجرمانيّة: ينبغي على الثّقافات أن يتمايز بعضها عن بعض وأن تكون محدودة.

كان الأوروآسويّون يسعون إلى أن يجعلوا روسيا دليل الأمم المقهورة في المستقبل، مع المحافظة على القول بأنّ أوروآسيا (الاسم الجديد للإمبراطوريّة الروسيّة) كلّ طبيعيّ عضويّ لا يتجزّأ. [480] فكانوا بهذا يدعمون سياسة إمبراطوريّة ويعارضون كلّ [فكر] انفصاليّ معتمدين على حجّة قائمة على برهنة الفكر الطّبيعي: إذا وجدت وحدة عضويّة فمن الإجرام كسر تلك الوحدة. وبهذا تبدو أوروبّا غريبة جذريّا عن أوروآسيا:

تحتاج الشّعوب غير الرّومانيّة الجرمانيّة ثقافة جديدة لا تكون رومانيّة جرمانيّة. ولا تحتاج الجموع (*nizy*) الرّومانيّة ثقافة جديدة. ولكنّها لا ترغب إلاّ في تبادل موقعها مع الطّبقات الحاكمة لتواصل القيام بما فعلته هذه الطّبقات حتّى الآن: أي تسيير المصانع وقوافل المرتزقة «من الملوّنين» وقهر «السّود» و«الصفر» وإجبارهم على الاقتداء بالأوروبيّين وشراء البضائع الأوروبيّة وتوفير المواد الأوّلية لأوروبّا. ليس لنا ما نشترك فيه (تروبتسكوي، 21/3/7، ص.15. انظر الهامش 20).

---

1 - تروبتسكوي، ن.س.، (1925)، «نحن والآخرون»، الساعة الأوروآسويّة، 4، برلين، ص. 66-81.

Troubetskoy, N.S. (1925) (Trubeckoj, N.S.), «My i drugie», *Evrazijski vremennik, 4*, Berlin. p. 66-81.

2 - تروبتسكوي، ن.س.، (1925)، أوروبا والإنسانية. صوفيا،

Troubetskoy, N.S. *Evropa i čelovečestvo*, Sofia [L'Europe et l'humanité].

وكان لدى مرّ نفس الاهتمام بكلّ ما هو غير أوروبّا الغربيّة:

إنّ اللّسانيّات الهنديّة الأوروبيّة هي العماد المكين للمجتمع البورجوازي السائر إلى الزّوال وجوهره الأصيل، المجتمع الذي بُني على استعباد الشّعوب الشرقيّة من قبل الشّعوب الأوروبيّة وسياستهم الاستعماريّة (1924 [1])، ضمنIR-III, 1934، ص.1 [2].

وهو يحدّد بهذا برنامج عمله كالتّالي:

«ينبغي تركيز أعمال البحث» على اللّغات غير المكتوبة للشّعوب المسترقّة ثقافيّا، قبل كلّ شيء» (نفسه، ص.34).

وكان الأوروآسويّون يعلّمون النسبيّة في مقابل ثقافة مخصوصة هي الثّقافة الغربيّة. وكانوا لا يعبؤون كثيراً بالآخرين في ذواتهم اللهمّ أن يكونوا آخرين مخصوصين جدّا هم غير الروسيّين في أوروآسيا. أمّا الآخرون غيرهم فلا يهتمّون بهم. ومن هذه الزّاوية، لعلّ الماريّين كانوا أكثر انفتاحاً على الآخرين (بما أنّهم لا ينضوون تحت «جمْع ما» هو «نحن»). ورغم ذلك، فإنّ لهم هم أيضاً آخريهم المفضّلين، بل إنّهم بالضّبط جمْع واحد: سكّان الجبال في القوقاز أو «أجنبيّو روسيا» (التشوفاس والبخكير والياكوت...). ولئن كان تروبتسكوي يرى أنّ وجود الشّعوب والأمم أمر بديهيّ، فالأمر كذلك تقريباً عند مرّ الذي يرى أنّ اللّغات الراهنة للطّبقات المتناقضة تنسل من لغات شعوب مختلفين.

الأنظمة المغلقة وقوس قزح (المسترسل والمنفصل):

يمثّل مفهوم الحدود بين الأنظمة، في الظّاهر، بين النظريّة الأوروآسويّة والنظريّة المرّية، صدام تصوّرين للعالم لا يمكن التّوفيق بينهما. فالمرّيون يرون أنّ الإنسانيّة

1 - مرّ، ن. ج.، «في النظرية اليافتية» الشرق الجديد، ص. 303-339.
Marr, N.Ja. (1924), « Ob jafetičeskoj teorii », *Novvj vostok*, p.303-339.

2 - مرّ، ن. ج.، «كتابات منتخبة - المجلد 1، 1933 - المجلد 2، 1936 - المجلّد 3، 1934- المجلّد 4، 1937 - المجلد 5، 1920 -
Marr, N.Ja., IR (Izbrannyeraboty) [œuvres choisies] (t.1: 1933, t.2: 1936, t.3: 1934, t.4: 1937, t.5: 19XX).

وحدة وبالتّالي هم يؤمنون باتّحاد جوهريّ بين اللّغات وأن تطوّر الثّقافات واللّغات تطوّر خطّيّ كونيّ، وبتطوّر التنوّع نحو التوحّد أخيراً. ومثلما ترفض التحويليّة (transformisme) في البيولوجيا الثّبات الظّاهري للأجناس الحيّة، يرفض مرّ الطّابع المغلق في «الأنظمة اللسانيّة».

وعلى العكس، لا يقول الأوروآسويّون بالثّقافة الكونيّة، ومفهوم الإنسانيّة عندهم تجريد محض يخلو من المعنى، واللّغات والثّقافات ليست إلاّ مجموعات مغلقة (أنظمة، «كيانات عضويّة»). وهذا التنوّع ذاته المولّد للانغلاق هو قانون ونعمة. إلاّ أنّ النّظام الأوروآسويّ لا ينحصر في الانغلاق المحكم [481] بما أنّ لغات أو ثقافات متماسّة جغرافيّا تستطيع أن تتداخل في ما بينها فتكوّن مجتمعة مناطق أوسع وأكثر «عضويّة». فالأوروآسويّة بهذا هي شكل مخصوص من النظريّة الانتشاريّة (diffusionnisme) بنمطين من الحدود: حدود سهلة الاختراق، تولّد ضروب التقارب والتناسب، وحدود محكمة الانغلاق تؤمّن مبدأ النظاميّة. يظهر هذا التوتّر بين المنوال المسترسل والمنفصل في الحدود، وبين اللّغات ومجموعات اللّغات، وبين الثقافات ومجموعات الثقافات في مقال تروبتسكوي «برج بابل وبلبلة اللّغات»[1]، وهو توتّر مهمّ بالنّسبة إلى اللّسانيّات العامّة بقدر ما هو مهمّ بالنّسبة إلى «علم الثّقافة الإثنيّ» (Culturologie ethnique):

> يستند توزيع الثّقافات والعلاقات المتبادلة إلى المبادئ التي تستند إليها العلاقات بين اللّغات مع فارق ضئيل هو أنّ ما يطابق «العائلات» في الثقافة أقلّ أهمّية ممّا يوافق «التحالفات». فثقافات الشّعوب المتجاورة المختلفة تمثّل دائماً مجموعة من السّمات المتشابهة بينها. لهذا السّبب يمكن أن تحدّد لهذه الثّقافات «مناطق جغرافيّة» تاريخيّة ثقافيّة: ففي آسيا توجد المناطق المسلمة لبلاد الهندوس(Indoustan)، والصّين والمحيط الهادئ والسهوب، ومنطقة القطب الشّمالي، إلخ. وتداخلت حدود هذه المناطق فأدّى تداخلها إلى ظهور ثقافات من نوع مختلط أو وسيط. هناك شعوب وأقوام من شعوب تختصّ في نوع ثقافيّ ما مع إضافة خصوصيّاتها الفرديّة. وينتج عن هذا ضرب من الكيان يشبه قوس قزح، موحّد ومنسجم بسبب طابعه المسترسل، ومتنوّع في الوقت ذاته تنوّعا لا محدودا بسبب تمايزه [...] فاللّغة

1 - تروبتسكوي، ن.س.، (1923)، «برج بابل وبلبلة اللغات»، الموسم الأوراسي، 3، برلين.
Troubetzkoy. N.S. (1923) (Trubeckoj, N.S.), « Vavilonskaja ba•nja i sme•enie jazykov ». *Evrazijskij vrelnennik*, 3,Berlin.

سلسلة مسترسلة من اللّهجات التي تتحوّل من واحدة إلى أخرى تحوّلا تدريجيّا وغير ملحوظ (تروبتسكوي، 1923، ص.118، انظر الهامش 25).

يرى تروبتسكوي وجاكبسون أنّ من البداهة أن توجد «شعوب» و«لغات» و«ثقافات» باعتبارها أشياء قابلة للعدّ ومحدّدة، لكن، في الوقت نفسه، تحتاج حدودها إلى أن تكون موضوع دراسة معمّقة وحتّى إلى بناء بما أنّ العناصر من داخل الأنظمة يمكن أن تنتقل إلى مستوى ما بيْن نظامي[1]:

«توجد» خصائص فونولوجيّة تنحو إلى أن تتجاوز حدود لغة مّا وإلى أن تمتدّ على مجالات متلاصقة واسعة. (جاكبسون، 1938، ضمن تروبتسكوي، 1986، ص.360. انظر الهامش 4).

لا تتطابق حدود انتشار الظّواهر الفونولوجيّة بدقّة دائماً مع حدود اللّغات، بل غالباً ما تخترق مجال لغة ما حتّى يصعب ضبط حدود التوسّع إلاّ ببحث في الفونولوجيا اللهجيّة. (تروبتسكوي، [2]1937، ضمن السّابق، 1986، ص.349).

ورغم هذا، هناك ثقافة لا تتصرّف تصرّفا نزيها، حسب تروبتسكوي، ثقافة تختلف عن الثّقافات الأخرى بادّعائها غير المشروع للكونيّة[3].

منذ اللّحظة التي بدأت فيها الثّقافة الرّومانيّة الجرمانيّة سعيها إلى أن تصبح حضارة كونيّة، اكتسبت التّقنية المادّية والعلم العقلاني المحض وتصوّر أناني نفعي للكون غلبة حاسمة على كلّ المظاهر الأخرى. (1923، ص.-113 114. انظر الهامش 25).

1 - من التناقض أن يكتب لوسيان تينيار (L. Tesnière) في العدد الثامن من TCPL، في 1939، «لا أعلم أن الفيلولوجيين قد اتّخذوا موقفاً حاسما في مسألة تمازج اللغات المختلف فيها اختلافاً شديداً».

2 - تروبتسكوي، ن.س.، (1931)، «الفونولوجيا والجغرافيا اللسانية»، العدد 4، TCPL، ص. 228-234.

Troubetzkoy, N. (1931.), « Phonologie et géographie linguistique », *TCLP*, IV, p. 228-234.

3 - انظر عنوان نشريته في سنة 1920: «أوروبا والإنسانية» التي تقابل بين كتلتين هما أوروبا وبقية العالم.

اللّغة والتّراب: «عامل الفضاء»

يرفض مرّ كلّ حتميّة جغرافيّة في تطوّر اللّغات وخصوصيّتها. ولمّا كان هناك «مسار لسانيّ موحّد [لتطوّر جميع اللغات]» (482) [glottogonique] بحسب التطوّرات في المراحل الاجتماعيّة الاقتصاديّة، هناك، في أماكن مختلفة، ضروب من التّجديد متماثلة:

> لا المكان ولا الجغرافيا أو مشاهد الطّبيعة ولا الطّبيعة في ذاتها بمواردها في الإنتاج والتي ما زالت تُسمّى حتّى يومنا هذا، بما في ذلك عندنا، وبطريقة خاطئة قوى إنتاجيّة طبيعيّة، ولا الزّمن بلا وظيفة دقيقة يحدّدها بالإنتاج لها أبداً - ولن يكون لها- ضئيل الأهميّة في تطوّر الفكر، الفكر الجمعي الإنساني، فما بالك في القاعدة الاقتصاديّة، وفي الإنتاج ذاته وفي أشكال البنية الاجتماعيّة. (1931[1] ,IR–III، ص.97، انظر الهامش 24).

بهذا المعنى يكون مرّ نشوئيّا كلاسيكيّا جدّا» فموقفه واضح في مناهضة الانتشاريّة. وكذلك الأمر بالنّسبة إلى مشكانينوف في مسألة أصناف اللّغات، إذ يقول:

> جميع هذه الأصناف ليست البتّة مستقلّة [بعضها عن بعض]، فهي ترتبط في تطوّرها بما تفرضه على اللّغة حاجات التّواصل التي ظهرت في تجمّعات بشريّة. وبالتّالي، لا ينبغي البحث عن موضع وحيد لظهور هذه الأصناف. فقد أمكن للغات أن تتطوّر حيثما نشأت الظّروف التي تستوجبها. (1929، ص.-121 122، انظر الهامش 13).

والأمر عكس هذا عند المفكّرين الأوروآسويّين الذين ينخرطون، من جهتهم، في تراث مناقض هو تراث النسبيّة مع الإقرار بصيغة ما بالنظريّة الانتشاريّة التي تتسم بالإلحاح على الاتّصال المكاني[2]. وعاد جاكبسون، في أواخر حياته، في الفصل 8 من كتابه «حوارات مع بومورسكا» (باريس، فلامريون، 1980؛ *Dialogues avec K. Pomorska,*) إلى موضوع كان أثيرا لديه في العشرينات والثلاثينات وهو «عامل

---

1 - مرّ، ن. ي، (1931) اللّغة والفكر، موسكو لينينغراد.

Marr, N.Ja. (1931), *Jazyk i inyslenie*, Moscou-Leningrad [Le langage et la pensée].

2 - على عكس ذلك، يرى ميّي أنّ «لا فائدة تُجنى من مفهوم الاتّصال المكاني».

المكان». كانت الفكرة الرئيسيّة هي أنّ «الجوار يقوم مقام القرابة» (ص.79) وهي لازمة ردّدها في نصوصه الصادرة سنة 1931:

في كلّ سنة تكتشف بشكل أكثر جلاء (بما أنّ هذا هو المنحى الذي تنحوه الأبحاث العلميّة الحاليّة) العلاقة والصّلة الوثيقة المنتظمة التي تقوم بين ظواهر مختلفة الأصل [...]. ومهمّة العلم أن يعي ما يربط بين ظواهر تعود إلى أصعدة مختلفة وأن يكتشف بناء (Stroj) منتظما في هذا الرّابط بين الأصعدة [...]. إنّ إحدى الصيغ التي تتجلى فيها هذه الطّريقة هي مفهوم التطوّر المكاني (mestorazvitie[1] الذي يصهر في كلِّ واحد المجال الاجتماعيّ التّاريخي وحيّزه المكاني (المصطلح وتعريفه من سفيكي *Savickij (Geografičeskie osobennosti Rossii,* براغ، 1927، الفصل 4؛ جاكبسون، 1931a [انظر الهامش2] في **كتابات منتخبة**، SW- I, .(p. 146- 147

التطوّر والنسبيّة:

كان أمام اللّسانيّات والأنتروبولوجيا في منعطف القرن حلاّن متناقضان لشرح الاختلافات بين اللّغات وبين الثّقافات هما: *التأخر* أو *التفرّد*. وجميع الذين سعوا إلى التّفكير في الفرق بين روسيا وأوروبّا الغربيّة قد غاصوا في الخيار بين هذين الحلّين.

وكان التأخر يفترض تفكيرا نشوئيّا يرى تاريخ الإنسانيّة كلّه تدرّجا أحاديّ الخطّ من البساطة إلى التّعقيد يُعدّ تطوّراً (في تصوّر متدرّج للأحكام القيميّة: اللاحق يفضل السالف).

وكان التفرّد هو ما كانت تدّعيه الطروحات النسبيّة التي تناقض النشوئيّة؛ وبالتّالي تفقد المجتمعات الحديثة تفوّقها: [483] إذ لم يعد الأمر يتعلّق باعتبارها المرحلة القصوى في التطوّر البشريّ. فكلّ أشكال التّنظيم الاجتماعيّ متساوية قِيمها، وعلى المركزيّة الإثنيّة إذن أن تفسح المجال للنسبيّة الثقافيّة. واتّخذت نظريّة النشوء أشكالا متنوّعة: كان هناك نشوئيّة ثقافيّة لدى فرازر (J. Frazer) وتايلور (E. Taylor) ومورغن (L. Morgan) ونشوئيّة اجتماعيّة اقتصاديّة هي تطوّريّةُ انغلز (Engels)، لكنّ هذه التّنويعات كلّها كانت تتّفق في طرح وحدة الإنسانيّة وفي البحث عن

1 - يتعلّق الأمر بمصطلح أساسيّ في النظرية الأوروآسوية يترجمه تومن (J. Toman) ب «مخطط الولادة» (topogenèse). وترجمه جاكبسون نفسه إلى الفرنسية بـ: «التطوّر في المكان».

مبدإ وحيد للشّرح. وكانت اختلافات الثّقافة أو التنظيم الاقتصادي بين الشّعوب نتيجة لاختلاف درجات الترقّي. وكانت لهذه الصّيغ المختلفة لنظريّة النشوء مبادئ مشتركة أي نسق في التّعاقب ضروري[1].

وتنخرط المرّية انخراطا كاملاً في نموذج النشوء في اللسانيّات والأنتروبولوجيا الذي كان سائدا في أواخر القرن 19 في أوروبّا والولايات المتّحدة. لذلك، مثلما كان مورغن يرى أنّ «تاريخ الجنس البشريّ تاريخ *واحد* في أصله *وواحد* في تجربته *وواحد* في تطوّره»[2]، كان مشكانينوف الذي تحدّث في 1929 عن «تاريخ ترقّي الفكر البشريّ» (ص.11) يرى أنّ «اللّغة البشريّة *واحدة* في مسار ترقّيها» (نفسه، ص.13).

لذلك، لا يتيسّر تصوّر مجموعات بشريّة «على حدة» مثلما لا يتيسّر تصوّر لغات بلا رابط بينها وبين لغات أخرى.

> «لم يعد هناك من ثقافات معزولة، ترتبط بعرق، مثلما لم يعد هناك من لغات يرتبط أصلها بعرق. لا توجد ثقافات إثنيّة في أصل تكوّنها ولا ثقافات معزولة في أصلها. بل هناك ثقافة إنسانيّة واقعة في مراحل مختلفة من التطوّر، تحفظها جزئيّا مجموعات عرقيّة منعزلة (otdel'nyx) متخلّفة عن غيرها من المجموعات في تدرّجها الثّقافي. فالثّقافة ذاتها ثقافة واحدة في أصلها، وكلّ تنويعاتها ليست إلاّ تحقّق مسار وحيد في الخلق، في مدارج مختلفة من ترقّيها. تصبغ كلّ مرحلة من مراحل الترقّي الإبداعَ الثقافي بشكلها المميّز وتسم بطابعها المخصّص مختلف المجالات الثقافيّة، في الوحدات الجغرافيّة العرقيّة للحياة الثقافيّة التي تطوّرت بعدُ بالتّشكيلات القبَليّة في المعنى المذكور آنفاً» (مرّ، 1927، نقلا عن مشكانينوف، 1929، ص.-86 87، انظر الهامش 13).

---

1 - كذلك الأمر عند انغلز (Engels) الذي اقترح تصوّرا للتطوّر في خمس مراحل هي: المجموعة البدائية، والاسترقاق، والإقطاعية، والرأسمالية، والاشتراكية، والشيوعية. (أصل العائلة، *L'origine de la famille*, 1884).

2 - أنظر تولستوس (Tolstoy, 1952) عن الدور المهمّ الذي اضطلع به مورغن في الأناسيّة السوفياتية في عشرينات [القرن العشرين] وثلاثيناته. ولنذكّر أيضاً تثمين أنغلز الاستحساني في قوله: «مورغن هو أوّل من حاول، عن معرفة واعية جيدة، أن ينظّم بعضَ تنظيم فترةً ما قبل تاريخ الإنسانية ».

وتعتني النظريّة النشوئية عناية شديدة بالمخلّفات التي تشهد على أنّ المجتمعات الأكثر تقدّما مرّت بمراحل سابقة من الحضارة. أمّا عن اللّغات من أمثال اللّغة الصّينيّة التي تمثّل المرحلة الأولى ولكنّها تطابق حضارة متقدّمة جدّا، فإنّ مرّ يفسّر ذلك بنظريّته في *الترقّي المحجوز*: فقد تتجمّد اللّغات في مرحلة من مراحل ترقّيها. وكذا الأمر بالنّسبة إلى اللّغات التي تعرف باسم اللّغات اليافتيّة (japhétiques).

النسبيّة الثقافيّة:

وعلى عكس هذا، يقول الأوروآسويّون بالنّسبيّة الثقافيّة. فتروبتسكوي لا يرى أنّ كلّ لغة وكلّ ثقافة وكلّ شكل شعب يشكّل (أو ينبغي له أن يشكّل) فرادة تعبيريّة (idiosyncrasies) مميزة (وهذا مبدأ «الاكتفاء الذاتي»)[1] فحسب، بل يرى أيضاً أنّ هذا التصوّر نفسه هو ثمرة عقليّة مخصوصة، أوروآسويّة، تتعارض في كلّ شيء مع «العقليّة» الرؤمانيّة الجرمانيّة. [484] وبالتّالي، من غير المفيد الحديث عن ثقافة وحيدة للإنسانيّة كلّها:

[إنّ] ثقافة للإنسانيّة كلّها، تكون هي هي لكلّ الشّعوب أمرٌ محال. فإزاء التنوّع المرقش للخصائص الوطنيّة والأنماط النفسيّة، فإنّ ثقافة وحيدة للإنسانيّة جمعاء إمّا أن تنحصر في إرضاء حاجيات ماديّة محضة مع تجاهل الحاجات الروحيّة تجاهلا كلّيا، وإمّا أنّها تفرض على الشّعوب كلّها أشكالا حياتيّة تتأتّى من الطّابع الوطني لشخصيّة عرقيّة واحدة (1921 [2]، ص.-78 [3]79.

---

1 - ينبغي للثقافة أن تكون مختلفة بالنسبة إلى كلّ شعب» (1921، ص.78).

2 - تروبتسكوي، ن.س.، (1921)، «في القومية الحقيقية والقومية الخاطئة» في «الهجرة إلى الشرق» صوفيا، ص. -30 (xxx)

Troubetzkoy, N.S. (1921) (Trubeckoj, N.S.), « Ob istinnom i ložnomnacionalizme », *in Isxodk Vcostoku*, Sofia, p. XXX.

3 - بيّن سابير أيضاً، وهو معاصر لتروبتسكوي (1890-1938)، أنّه من غير المجدي أنّ تقدّم ترسيمات أحادية النظرة عن التطوّر الاجتماعيّ، وأنّ الإنسان البدائيّ ليس السلف المبشّر بالإنسان المتحضّر. ونجد هذه التعابير بصيغة حرفية تقريباً في كتاب تروبتسكوي «أوروبا والإنسانية» (1920). إلا أنّ تروبتسكوي لا يذكر سابير في رسائله إلّا في ما اتصل بنظريته الفونولوجية ولا يذكر آراءه الأنتروبولوجية البتة.

وكان تروبتسكوي والأورآسيّون يدعون إلى نظريّة للمعرفة الذاتيّة (samopoznanie) وللبحث عن الأصالة. في سنة 1921، كتب تروبتسكوي إلى جاكبسون ما يلي:

> اعرف نفسك بنفسك» هو مبدأ كوني، وهو في الوقت نفسه مبدأ نسبيّ. ينبغي الانطلاق من هذا المبدإ لإصدار حكم قيميّ سواء أكان موضوعه شخصاً أم شعبا. وكلّ ما يمكّن شخصاً أو شعبا من أن يكون هو ذاته، هو خير، وكلّ ما يمنعه من ذلك هو شرّ. (رسالة في 1921/3/7، LN، ص.-13 14، انظر الهامش 20).

وفي نصّ يعود إلى السّنة ذاتها يقول:

> أن يكون الشّيء هو ذاته»، يعني، عندما يتعلّق الأمر بشعب، «أن تكون له ثقافة وطنيّة طريفة» [...] وليست السّعادة الحقّ في الرّفاه أو في إرضاء هذه الحاجة المخصوصة أو تلك بل هي في التّوازن وفي انسجام عناصر الحياة الروحيّة في ما بينها (1921، ص.78، انظر الهامش 35).

فانسجام الأنظمة وانغلاقها يكوّنان بالتّالي أساس البنيويّة عند تروبتسكوي. فكلّ المكوّنات في نظام ما – حسب هذا المبدإ النّظامي- منصهرة عضويّا في كلّ وحيد وموقوف، وحتّى إذا كان في بعض المكوّنات وجوه تشابه مع مكوّنات نظام آخر، فإنّ هذا التّشابه مضلّل بما أنّ روابط مختلفة تختفي وراء وجوه التّشابه الخارجيّة. فالنّظام المخصوص هو، بالتّالي، مبهم من زاوية نظر نظام آخر[1].

ورغم ذلك، في مركز هذا التقابل الذي لا يحلّ في الظّاهر، تضطرب الصورة مبهمة أحياناً. فالمرّيون والأوروآسويّون يواجهون - من مسالك مختلفة- عدوّا مشتركاً واحدا ويدافعون عن المستضعفين ضدّ العالَم الغربي. فمن ناحية، يطبّق المرّيون نفس المبدأ السقراطي الذي يطبّقه تروبتسكوي:

> اعرف نفسك بنفسك، يقول مرّ في إحدى كتاباته الوفيرة، عندما يتوجّه إلى القوميّات التي تبني لغتها. «اعرف نفسك بنفسك»، اعرف لغتك وتاريخك وحياتك. قليلة هي القوميّات التي كانت قادرة على معرفة تاريخها ولغتها. فثورة أكتوبر [السوفياتيّة] التي مكّنت كلّ القوميّات التي تعيش في الاتّحاد السوفياتي من المساواة الوطنيّة والحرّية الوطنيّة، مكّنتها في الوقت ذاته من إمكانيّة معرفة نفسها في تنوّعها؛ ولا توجد اليوم قوميّة لا تدرس اليوم تاريخها ولغتها. لكن، عند

1 - حول هذه النقطة انظر غسبروف (Gasparov)، 1987، ص.57، وتومان (Toman)، 1981.

دراسة لغتها القوميّة، لا ينبغي لها أن تنأى عن المسار اللّغوي الموحّد [التطوّر جميع اللغات](glottogonique) (فروبل، 1936، ص.69، Vrubel)[1].

ومن جهة أخرى، ليست فكرة مراحل التطوّر غريبة كلّيا عن القائلين بالأوروآسويّة، إذ تفلت، مثلاً، في ثنايا رأي عن العلاقة بين اللّهجات واللّغة المقعّدة:

تتطوّر اللّهجات من وجهة النّظر الصوتيّة والنحويّة تطوّراً أسرع من تطوّر اللّغة المقعّدة (Literturnyj jazyk) التي يكبح تطوّرها اصطناعيّا التّعليم المدرسيّ [485] وسلطة الكلاسيكيّين وتقعيد متقادم. لذلك، تعرض أوقات تمثّل فيها اللّغة التقعيديّة واللّهجات الشعبيّة مراحل للتطوّر مختلفة اختلافاً كبيراً حتّى تصبحا غير ملائمتين لوعي لغويّ واحد. وعندها، يبدأ صراع بين هذين العنصرين، المتقادم التّقعيدي والمجدّد الشّعبي وينتهي إمّا بغلبة اللّغة التقعيديّة القديمة، وإمّا بغلبة اللّهجة الشعبيّة التي تنشأ على قاعدتها، في هذه الحالة، لغة جديدة مقعّدة، وإمّا بحلّ وسط بينهما (تروبتسكوي، 1927، ص.58).[2]

لكن هذا لا يكفي لتشخصيهما: فتروبتسكوي يرى أنّ الأمر يتعلّق بجنسين داخل لغة واحدة، وصل كلّ منهما إلى مرحلة من التطوّر مختلفة عن المرحلة التي وصل إليها الآخر. ويرى مرّ أنّهما لغتان متمايزتان نوعا (classe) من أصل متباين ضمن لغة قوميّة ظاهرها موحّد. لكنّ المصطلحات تنزلق وتحيد. وتشكّل روح العصر معتقدا (doxa) يغلب على مألوف التّفكير.

النّظام والفوضى: مسألة القوانـــين

ينتمي الأوروآسويّون والمرّيون إلى إبستيميّة القرن 19 من جهة أنّ الفريقين يبحثان بالإصرار عينه عن *قوانين تاريخ اللّغات*. ولأنّهم من أبناء القرن 19 والفكر الهيغلي

1 - فروبل، س. (1936)، «تعليم مرّ في المسار اللغوي الموحّد»، *الألفبائية الجديدة لمرّ*، موسكو.
Vrubel', S. (1936), « Učenie N. Ja. Marra o glottogoničeskom processe », *Vsesojuznyj C. K. Novogo alfativa N. Ja. Marru*, Moscou.

2 - تروبتسكوي، ن. (1927a) «العنصر السلافي المشترك في الثقافة الروسية» في مشكلة معرفة الذات الروسية، باريس.
Troubetzkoy, N. (1927a) (Trubeckok, N.S), «Obsceslajans jij element v russkoj kul'ture »,*K probleme russkogo samopoznaijia*, Paris.

والرومنطيقيّة الألمانيّة، فهم يؤمنون بفلسفة للتّاريخ. فالفريقان لا يريان أنّ تطوّر اللّغات اتّفاقي أو عشوائيّ بل يتّبع حركة محدّدة. والتّمييز بين مثاليّة ومادّية تاريخيّتين لا يفيد شيئاً في هذا الموضوع. صحيح أنّ الأوروآسويّين يؤمنون بوجود «قوانين محايثة» للتطوّر ولكنّ ترقّي اللّغات خاضع، في نفس الوقت، إلى حتميّة جغرافيّة عالية جدّا. وصحيح أنّ المرّيين يؤمنون بحتميّة اجتماعيّة اقتصاديّة في ترقّي اللّغات، لكنّ تعاقب المراحل هو، في نفس الوقت، ضاغط إلى حدّ أنّه يخيّل إلى المرء أنّه يشهد مسارا يتحرّك من تلقاء نفسه.

بعد أمد قصير من إقامة «حلقة براغ اللّسانيّة» في أكتوبر 1926، وجّه جاكبسون رسالة إلى تروبتسكوي جاء فيها أنّه «في حيرة » وشرح له «[...] أنّ تغييرات اللّغة تخضع لنظام وغاية وأنّ ترقّي اللّغة وتطوّر الأنظمة الاجتماعيّة الثقافيّة الأخرى يتمّان بالتّوازي من أجل توافق عميق ومآل مشترك» (1980، ص.-66 67). وكان ردّ تروبتسكوي، بمثابة البيان لنصرة فكرة التطوّر حسب قوانين (Zakonomernyj) وتواز بين المجموعات المختلفة وهو، في نفس الوقت، هجوم منظّم ضدّ الأفكار عن *التقدّم والسببيّة والصّدفة* التي يعتبرها أفكارا «غربيّة».

> عديد الأشياء تبدو عارضة غير متوقّعة، في تاريخ اللّغة، لكنّه لا يحقّ للمؤرّخ أن يتوقّف عندها. فالتّفكير النّبيه – ولو قليلاً- والمنطقيّ يبرز لنا أنّ الخطوط الكبرى لتاريخ اللّغة أبعد ما تكون عن العرضيّة، وبالتّالي، فإنّ التّفاصيل الدّقيقة ليست عرضيّة أيضاً: ولا نطلب إلاّ فهم معناها. والطّابع المنطقيّ للتطوّر اللّغويّ ملازم لكون «اللّغة نظاما». أنا أحاول دائماً في دروسي أن أبيّن منطق الترقي [...] فلا يُقبل للتّاريخ أيّ معنى عدا معنى مزعوم هو «التقدّم»، لكنّه مفهوم خياليّ متناقض في ذاته، يحوّل «سداد الرّأي» إلى «المعني المعاكس». ومن وجهة نظر المؤرّخين لا يمكن أن نلاحظ في تطوّر اللّغات إلاّ «قوانين» [486] من قبيل القانون التّالي: «تقدّم الحضارة يتلف المثنّى» (مييّي)، لكن هذه القوانين، بدقيق العبارة، ليست كلّها مأمونة ولا هي لسانيّة صرف. ومع ذلك فإنّ دراسة دقيقة للغات الموجّهة نحو المنطق الداخليّ لتطوّرها تبيّن لنا أنّ مثل هذا المنطق موجود وأنّه يمكن من إقامة سلسلة كاملة من القوانين اللسانيّة الخالصة، بقطع النّظر عن العوامل الخارجة عن اللّسانيّات مثل «الحضارة»، إلخ. لكنّ هذه القوانين لن تخبرنا شيئاً عن «التقدّم» ولا عن «التأخر». فمختلف مظاهر الحضارة وحياة الشّعوب تتطوّر أيضاً حسب منطقها الداخليّ وقوانينها الذاتيّة لا صلة لها، هي أيضاً، «بالتقدّم» [...]. ولم يحن بعد وقت القيام بالتّأليف، لكنّنا لا نستطيع أن نشكّ في أنّ هناك توازيا مّا في تطوّر مختلف مظاهر الحضارة، لذلك لا بدّ أن توجد قوانين تحكم هذه الموازاة. وينبغي أن يطفو مبحث متخصّص جديد يقتصر هدفه على دراسة تأليفيّة

للتوازي في تطوّر مختلف مظاهر الحياة الاجتماعيّة[1]. يمكن أن ينطبق كلّ هذا كذلك على مسائل اللّغة [...] وهكذا، في نهاية المطاف يحقّ للمرء أن يتساءل لا عن السّبب الذي دفع لغة ما، اختارت مسلكاً مّا إلى التطوّر بطريقة محدّدة وليس بطريقة مغايرة فحسب، بل إنّه قد يتساءل أيضاً عن السّبب الذي يفسّر أنّ لغة من اللّغات تنتمي إلى شعب من الشّعوب اختارت بالضّبط هذا المسار في التطوّر وليس مسارا غيره؛ من ذلك مثلا اللّغة التشيكيّة التي حافظت على الكمّية الحركيّة، واللّغة البولنديّة التي احتفظت بتحنيك الحروف (mouillure) (رسالة 22/ 12/ 1926 ضمن تروبتسكوي، 1986، ص.XXV، انظر الهامش 4).

لا شكّ أنّ مرّ قد يكون مستهدفا بهذا البيان من حيث أنّه متشبث تشبّثا أساسيّا بفكرة التقدّم. لكنّنا لا نجد لديه إشارة إلى العرضي، لأنّ التطوّر حسب مراحل يتّبع حتميّة صارمة. أمّا السببية فمسألة دقيقة بسبب هذه الحتمية نفسها. وهذه بعض المواقف في ما يتعلّق بقوانين التطوّر:

- اللّغة ليست كائنا مستقلاّ بذاته، منعزلاً عن المجتمع بل هي نتاج ضروريّ لمسار تاريخيّ واجتماعيّ، يجري على قاعدة متطلّبات النّشاط العملي والتواصل بين البشر.
- تاريخ اللّغات ليس دفقاً متعثّراً من التغييرات العشوائيّة المتعدّدة الاتّجاهات، بل هو مسار منتظم (Zakonomernyj) من تطوّر الأشكال الدّنيا نحو الأشكال العليا، ومشروط بالتقدّم التدريجيّ للتطوّر الاجتماعيّ التّاريخي.
- قواعد (Sakonomernasti)[2] تكوين البنية النحويّة واحدة لكلّ اللّغات.

ولئن لم يستعمل مرّ عبارة «منطق داخلي» فإنّ لديه، مع ذلك، تصوّرا لضرورة الترقّي المرحلي، في توتّر دائم مع السببيّة الاجتماعيّة الاقتصاديّة. وهو يستعمل التّصنيف الصّرفي الكلاسيكي الموروث عن شلايشر (اللّغات متعاقبة: العازلة فاللاّصقة ثمّ الصرفيّة)، وتضطلع اللّغات القوقازيّة التي يسمّيها «اللّغات اليافتيّة» بوظيفة بالغة

---

1 - «حياة اجتماعيّة» هي ترجمة جون كنتينو عن الألمانية. وترجم المصطلح نفسه في «الحوارات» بمصطلح «ثقافة» (ص.68). والكلمة الأصليّة هي (Žizn') (حياة) (رسائل ومذكرات، ص.98، انظر الهامش 20).

2 - مصطلح (*Zakonommernost*) [الانتظام] موضوع متكرّر في الفلسفة الروسية في القرن 19 وهو استنساخ للمصطلح الهيغيليّ (*Gesetzmässigkeit*) أي الانتظام أو المطابقة لقانون. وهو مصطلح مهيمن في نصوص المرّيين والأوروآسويّين على السواء.

في مخياله[1]. وصاغ مرّ رؤية للترقّي في أربع مراحل، وهي رؤية تمنح اللّغات القوقازيّة منزلة مرحلة كاملة. وتشبه هذه المراحل عصورا جيولوجيّة يفسّر وجودها الحالي معا بنظريّة البقايا. وفي سنة 1929، أصبحت الصّورة مكتملة تقريباً كالتّالي:

> 1 - «لغات نظام المرحلة البدائيّة»: وهي لغات أحاديّة المقطع ومتعدّدة الدّلالة (اللّغة الصّينيّة ولغات إفريقيا الوسيطة والبعيدة).
>
> 2 - «لغات نظام المرحلة الثّانية»: اللّغات الفنلندية الأوغريّة والتركيّة والمنغوليّة.
>
> 3 - «لغات نظام الفترة الثالثة»: اللّغات اليافتية الباقية واللّغات الحامية (في إفريقيا القريبة والمتوسّطة).
>
> 4 - [487] «لغات نظام الفترة الرابعة»: اللّغات السّامية والبرومثيوسية (الهنديّة الأوروبيّة) (مرّ، 1929، ص.14 - 15، النظر الهامش 17).

ويكشف هذا الانبهار بالقوانين وضروب الانتظام الذي يشترك فيه الأوروآسويّون والمرّيون أنّ [النّظرية] الطّبيعيّة مشكل لم يفض في أيّ مكان رغم اختلاف التّصريحات. ثمّ إنّ إنكار هؤلاء وأولئك إنكار متعدّد ملحّ حتّى أنّ المرء قد يرى فيه نوعا من طفو المكبوت. ولنأخذ مثلا هذا الرّأي من جاكبسون[2] الوارد في نعي تروبتسكوي (1939):

> إنّ تصوّرات تروبتسكوي التي تواجه بحزم كلّ تصوّر طبيعي (سواء أكان تصوّرا بيولوجيّا أو نشوئيّا (évolutionniste) للعالم الرّوحاني وكلّ مركزيّة ذاتيّة معلنة، تتجذّر ولا شكّ في التراث الإيديولوجي الرّوسي، لكنّها تقدّم كثيراً من العناصر الشخصيّة والطّريفة (1939، في 1973، ص.300)[3].

ويصعب الأخذ بهذا الإنكار خاصّة والنظريّة الأوروآسويّة عن تحالفات اللّغات أو حتّى اللّغة باعتبارها نظاما تقوم كلّيا على فكرة «الرّابط العضوي» و«الكلّية العضويّة» باعتبارها جسماً لا يمكن أن يؤخذ منه عضو دون أن يتضرّر الجسم في

---

1 - كانت اللّغة الجورجية لغته الأمّ.

2 - جاكبسون، « ن. س. تروبتسكوي».

Jakobson, R. (1939), « N.S. Troubetzkoy », *Acta linguistica*, I.

3 - جاكبسون، (1937) أبحاث في اللسانيات العامة»، الجزء 2، باريس، منشورات مينوي.

Jakobson, R. (1937), *Essais de linguistique générale*, *II*, Paris, Éd de Minuit.

تمامه وكماله[1]. ولهذا النّوع من التّفكير جذور عميقة في التّراث العضواني للقرن 19 في روسيا[2]. لكنّنا سنجد على امتداد صفحات نفس الاستعارات العضوانيّة عند المرّين، حتّى وإن كانت هجوماتهم ضدّ منوال العلوم الطّبيعيّة في اللّسانيّات حادّة حدّة خاصة:

> يقرب من النّمط اللاتشكيلي التّأليفيّ، النّمط الإلصاقي الذي لم تكتمل أطرافه المعبّر عنها عضويّا بالأسماء والصفات (ميشكانينوف، 1929، ص.-163 164، انظر الهامش 13).

تظهر صعوبة زوال المنوال العضواني أيضاً في استعارة راسخة هي تلك التي تشبّه اللّغة بشخص[3] (sujet)، لكنّ استعارة الكائن غرض من الأغراض الأكثر تكرارا في دراسات تروبتسكوي التزامنيّة:

> ابتداء من لحظة التفكّك يمكن أن نعتبر أنّ هذه اللّغة قد فقدت وحدتها باعتبارها «موضوعاً للترقّي»، ومواضيع الترقّي الوحيدة هي إذًا اللّهجات المختلفة (1927a، ص.56).
>
> وتفكّكت اللّغة الروسيّة الأصليّة، أي إنّها توقّفت عن أن تكون موضوعاً وحيداً للترقّي، بين أواسط القرن 12 وأواسط القرن 13 [...]. ولا يمكن اعتبار هذه اللّهجات (الروسيّة الكبرى، الروسيّة البيضاء، الروسيّة الصغيرة) مواضيع للترقّي بالمعنى الكامل للعبارة (نفسه، ص.57).
>
> وفي فترة نشاط الحواريين السلافيّين، لم تكن مختلف فروع [اللّغة] السلافيّة المشتركة قد فقدت القدرة على التّغييرات المشتركة، ولم تكن السلافيّة

---

1 - لا يستطيع المرء أن ينزع من أورآسيا (الاتّحاد السوفياتي) منطقة أو شعبا أو لغة دون أن يهدم هذا «الكائن الحيّ». عن مفهوم الكلية باعتبارها أساس تصوّر البنيوية في شرق أوروبا، انظر سيريو (Sériot) 1993.

2 - انظر دانيلفسكي (Danilevskij) الذي كان فيلسوفا وعالماً نباتيا معارضا لدروين وأحد آخر أنصار السلافية ومؤلّف كتاب «روسيا وأوروبا» (1871)، سان بيترسبورغ، حيث عرض فيه رؤية طبيعية للإنسانية مقسّمة إلى «أنماط تاريخية ثقافية» منفصل بعضها عن بعض بلا تداخل بينها. وقد ألهم هذا الكتاب تروبتسكوي كثيرا.

3 - وجّه شوشارت نقده إلى العضوانية بسبب معارضته هذا التشبيه: «كانت اللّغة تعتبر، في الغالب وحتى وقت قريب، اعتبارَ كائنٍ عضوي مستقلّ وشخص فاعل، في حين أنّها ليست إلّا النّاتج عن نشاط شخص». شوشارت (1922)، شوشارت -بريفيي، (نشر شبتزر) بون، ص.128.
H. (1922), *Schuchardt-Brevier* (L. Spitzer, éd.), Bonn, p. 128.

المشتركة، باعتبارها كلاًّ، قد توقّفت عن أن تكون موضوعاً للترقّي (نفسه، ص.60).

واستعاد جاكبسون هذه الفكرة في نعيه تروبتسكوي:

مثلما أقنعنا بذلك تروبتسكوي، اللّغة السلافيّة الأصليّة ما زالت تعيش باعتبارها «موضوعاً للترقّي» حتّى عتبة ألفيّتنا، عندما بدأ ينتشر آخر تغيير صوتي مشترك، وهو التخلّي عن الحركات القصيرة جدّاً. (1939، انظر الهامش 43، ضمن 1973، ص.305، انظر الهامش 44).

[488] وفي الواقع، كانت اللّسانيّات الروسيّة في العشرينات سواء في الاتّحاد السوفياتي أو في بلاد الهجرة منغرسة عميقاً في إيديولوجيّة «*الحياة*» التي تواصل النّقد الرومنطيقي اللاذع ضدّ الشروح الآليّة.

كلّ المحاولات الماضية والحاضرة لانتزاع مسائل الزمان والمكان من دراسة النّظام اللّساني تُوهن *المبدأ الحيويّ* للنّظام ذاته الذي يجمع فعليّا موضوع الزمان والمكان وتعدمه (جاكبسون، 1980، ص.88، حول العشرينات والثلاثينات).

لا يستطيع أيّ لساني وأيّ مؤرّخ للثقافة أن ينكر المسار الحيويّ الذي يتحكّم في كلّ شكل ثقافيّ. (مشكانينوف 1929، ص.110، انظر الهامش 13).

مشكلة التهجـــين:

شهد الثلث الأخير من القرن 19 اشتداد أزمة منوال كان يطرح حدود اللّغات والعائلات الوراثيّة للغات (عضوانيّة شلايشر ثمّ القوانين الصوتيّة للنّحاة الجدد) على أنّها حدود لا يمكن اختراقها، ذلك أنّه تراكمت، شيئاً فشيئاً، التّساؤلات عن المواضيع التي يعسر اندراجها في النظريّة: مواضيع هامشيّة و*مواضيع حدود*.

كانت بعض اللّغات تثير الحيرة داخل «العائلة» الهنديّة الأوروبيّة ذاتها. من ذلك اللّغة الأرمنيّة ومكانتها في اللّغات الهنديّة الأوروبيّة: هل هي فرع مستقلّ أم هي حلقة وسيطة؟ لكن، كيف تتلاءم فكرة الحلقة الوسيطة مع قانون البنوّة الوراثيّة؟ إلاّ أنّ خاصّية أخرى في الأرمنيّة بدأت تبرز: في بعض سماتها المخصوصة أوجه تشابه

وتقارب[1] مع لغات من غير اللّغات الهنديّة الأوروبيّة، لكنّها تجاورها جغرافيا مثل اللّغة الجيورجيّة. وبدأت تظهر إشارات إلى مشابهات محيّرة بين الجورجيّة ولغة الباسك. وتبدّى إلى أيّ حدّ كانت الوضعيّة اللغويّة في القوقاز - «جبل اللّغات»- مجالا خصباً جدّا للتّجريب. ولذلك أصبحت حتّى الحواجز الوراثيّة قابلة للاختراق. ولم تكن المناويل المتقطّعة قادرة على التّعبير عن هذه الظّواهر.

لهذا، وصل الأمر ببعض اللّسانيّين إلى اتّخاذ مواقف قصوى، ممّا جعل كلّ دراسة داخل عائلة وراثيّة محالا، لقبولهم بأنّه لا يمكن أن توجد لغة صافية أو عائلة لغويّة منسجمة: إنّها فكرة الطّابع *المختلط* ضرورة في جميع لغات العالم (اللّغة الخليط أو اللّغة المزيج - (mixoglossie. وأخذت فكرة الهجنة اللغويّة تنمو. وبدأنا نتبيّن النظريّة الرئيسيّة لشوشارت (انظر الهامش 47): «مزيج اللّغات» (المزيج اللّغوي، 1922، ص.128-141، Sprachmischung) حيث يقترح مصطلحي لغة خليط وخلط لغوي (Mischmischung– Sprachmischung)[2]. ويستشهد بقول لماكس مولر هو: «لا وجود للغة مختلطة» (es gibt Keine Mischsprache) ويجانبها بقوله: «لا وجود للغة غير مختلطة تماما» (es gibt Keine völlig ungemischte Sprache) (ص.131).

---

1 - لمصطلح (*Affinität*) (ائتلاف) تاريخ عريق (انظر المجلد الثاني، ص.544 وما بعدها). ويبدو أنّ من اقترحه للمرّة الأولى باعتباره مقابلا لمصطلح (Verwandschaft) (قرابة أبوية) هو بوت في 1859 (*Pott, A.*, 1859) في كتابه «بحث تأثيليّ في علم اللغات في مجال اللغات الهندية الأوروبية» ط2، لمغو، ص.14.

A. Pott en 1859 (Pott, A., 1859), *Etymologische Forschungen auf dem Gebiet der indogermanischen Sprachen*, Bd I, Aufl. 2, Lemgo, p. XIV,

انظر مكايف، (1972) «في علاقة المعايير الوراثية والتصنيفية لإقامة أنساب اللغات» ضمن «*أنغلز واللسانيات*» موسكو، ناوكا، ص. 290-309.

Makaev, E.A, (1972), « O sootnošenii i tipologičeskis kriteriev pri ustanovlenii jazykovogo rodstva », in *Engel's i jazykoznanie*, Moscou, Nauka, p. 290- 309.

اقترح بوت أن يميّز بين وجوه التشابه القائمة على علاقة *القربى الدموية* (*sprachkonsanguinität*) والائتلاف بين اللغات الذي يتميّز بمطابقة عناصر أجنبية يمكن اعتبارها تركيبا مزجيا.

2 - لم يستعمل شوشارت مصطلح ائتلاف لأنه كان يعتقد، فيما يبدو، أن ليس هناك فرق بين وجوه الائتلاف المكتسبة والنسب الوراثي: فكل اللغات مختلطة.

واستعاد بودوان دو كورتوني هذا الرّأي في مقاله «في الطّابع المختلط لجميع اللّغات» (بودوان دو كورتوني، 1901)[1].

وفي السّنة نفسها، تصوّر بودوان في كتابه «النّحو المقارن للّغات السلافيّة» إمكانيّة المقارنة بين «مجالين لسانيّين أو أكثر متنافرين في الأصل التّاريخي، يمكن أن نلاحظ فيهما ظواهر لسانيّة متشابهة بسبب قربهما الجغرافي»[2] (1963، المجلّد 2، ص.31، انظر الهامش 50).

[489] يمكن أن نذكر أيضاً فاكرناجل (Wachernagel) [3] ثمّ شربا[4] (L.V. Ščerba). ويبيّن هذا التّشابه الكبير بين العنوانين إلى أيّ حدّ كان المفهوم «حاضرا محوّما» في هذا الرّبع الأوّل من القرن [العشرين]. لئن لم تكن التّوافقات متأتّية من أصل مشترك (نظريّة وراثيّة)، فإنّ حلّين اثنين كانا متيسّريْن.

- إمّا أنّ التوافقات تظهر في مواضع مختلفة ظهورا مستقلاّ، بتطوّر متواز ومستقلّ عن بعضه بعضا (لا يضطلع المجال الجغرافي أو «عامل المكان» بأيّة وظيفة). وعندها تكون التوافقات بين أنظمة مختلفة داخل النّمط الواحد. وهذه أطروحة مرّ، لكنّها تتنافس مع منوال التّغيير بالإخصاب التّهجيني (skreščenie) (croisement).

- وإمّا أنّ التوافقات تمّت بالاتّصال المكاني وبالانتشار. هذه هي النظريّة الأوروآسويّة، مع فارق ضئيل هو أنّ الانتشار بالاتّصال يتمّ في حالات التّعايش الطّبيعي للّغات والثّقافات في حيّز طبيعي محدّد قد يُسمّى الآن بمكمن ملائم إيكولوجيّا.

---

1 - بودوان دو كورتني، «في الطابع المزجي للغات كلّها»، مجلّة وزارة التعليم العمومي، سبتمبر (عد 337). وأعيد نشره في الجزء الأول، ص. 362-372.

Bodeun de Kurtene, I.A. (Baudouin de Courtenay J., 1901), « O smeŝannom xaraktere vsex jazykov », Žurnal Ministerstva narodnogo prosveŝčenija, sept (n° 337), repris dans id., 1963, t. I, p. 362- 372.

2 - يشير بودوان في الفقرة نفسها إلى أوجه التشابه (sxodstva) بين اللغات التي ليس بينها قرابة نسب، لكنها متقاربة جغرافيا (اللّغة الأرمنية ولغات القوقاز، اللغتان الليتونية والاستونية، ولغات شبه الجزيرة البلقانية).

3 - فاكرناجل، (1904)، «تبادل اللّغة ومزج الكلام»

Wacernagel, J. (1904), « Sprachtausch und Sprachmischung », *Nachrichten von der Gessellschaft der Wissenschaften zu Göttingen, Gerschäflische Mitteilungen.*

4 - شربا، (1925)، «في مفهوم مزج اللغات» [المقال الأصليّ بالفرنسية]

(53) Ščerba, L.V, (1925), « Sur la notion de mélange des langues », Jafeitičeskij sbornik, IV, Leningrad, p. 1-19 [L'original est en français].

فوظيفة الوسط (البيئة الفيزيائيّة والثقافيّة) وظيفة محدّدة، لكنّها تتعارض مع فكرة تروبتسكوي عن «المنطق الداخليّ للترقي».

كان التيّاران يشتركان في مراجعة المنوال الوراثي الكلاسيكي للسانيّات الهنديّة الأوروبيّة[1]: في كلتا الحالتين يقدّم التيّاران وقائع لم تكن منسجمة مع المنوال. لكن كان هناك، في الحالتين أيضاً، تداخل بين المنوال النّشوئي والمنوال الانتشاري، بنسب متباينة.

وكان مرّ، قبل أن يقطع نهائيّا مع النّحو المقارن في حوالي أواسط العشرينات، يتفّق اتّفاقا جيّدا مع الهجرات السكانيّة لشرح ضروب التقاطع التهجيني في اللّغات. وكان المتكلّمون باللّغات اليافتيّة يمثّلون بذلك السكّان الأصليّين لضفّة البحر المتوسط كلّها الذين تزاوجوا بعد ذلك مع الهنديّين الأوروبيّين والساميّين وشعوب أخرى كانوا على اتّصال بها أثناء هجراتها. ويفترض منوال التّهجين (Skreščenie) وليس الخلط (mélange-smešenie) أنّ *لغتين اثنتين* يمكن أن تنتجا لغة ثالثة: وبالتّالي فإنّ لغة ما يمكن أن تكون لها لغة أمّ ولكن أيضاً لغة أب، ممّا يظلّ منوالاً بالغ العضوانيّة.

إلاّ أنّ مرّ حاول، بعد سنة1924، أن يطبّق منوالاً نشوئيّا أكثر صرامة يفترض ظهور ظواهر مشابهة مستقلّة في مواضع مختلفة من الأرض في أوقات مختلفة. وبذلك تصبح نظريّة الهجرات والاتّصال بالانتشار عديمة الفائدة لديه ويقبل ***الطابع المحلّي للسكّان الأصليّين*** في المجموعات العرقيّة. لذلك قد يكون الرّوس في أوروبّا الشرقيّة والرّوس في تموتركان (Tmutarakan) بنَوْا كلٌّ من جانبه لغته ***بمعزل عن الآخر***، بقفزة مرحليّة دون أن يغادروا أرضهم (مرّ JR-5, ص.-184 185، انظر الهامش 24). وبهذا فإنّ اللّغات تتغيّر تلقائيّا بقفزات مفاجئة تعكس الطّفرات المرحليّة.

ومع ذلك فإنّ مرّ لم يتخلّ البتّة عن منوال التّهجين. وظلّ تساوق شرح التّغير بالمرحلة أو بالتّهجين ومحاولة المواءمة بين النّشوء والانتشار تناقضا قائماً لم يحلّ.

1 - يعرف مرّ وتروبتسكوي المنوال الوراثي الكلاسيكي للسانيّات الهنديّة الأوروبيّة جيّداً: فالأوّل قضى صيف 1894 في مدينة سترازبورغ، وقضى الثاني سنة في لايبزيش في 1913.

[490] نظريّة اتحادات اللغات (Sprachbünde, Jazykovye sojuzy)

كانت مسألة التهجين قد طرحت مسألة تخطّي الحدود. وكان منوال اللّغة باعتبارها كائنا حيّا يترنّح لكنّه لم يستسلم بعدُ. وكان ينبغي أن نعرف هل سنتدرّج نحو فكرةِ مسترسلةِ (continuum) كونيّة أو بناء وحدات جديدة. لقد أجابت اللّسانيّات الحيّزيّة لجيليرون (Gilliéron) على هذا بتذرية اللّهجات المعزولة (isoglosses): كلّ كلمة وكلّ ظاهرة صوتيّة لها حيّز توسّع وانتشار مخصوص. وبذلك كانت الحدود بين اللّهجات تمّحي. وكذلك كان الأمر لدى اللّسانيّين الجدد الإيطاليّين الذين كانوا يرون أنّ اللّغة حزمة من اللّهجات المعزولة. لقد كانوا، وقد استعادوا منوال نظريّة الموجات لشميت (J. Schmidt)، يلحّون على ظاهرة انتشار المستجدّ (من مركز نحو هامش) وعلى ظاهرة الاستعارة اللغوية. لقد كان ذلك موضوع «الاقتراح 20» في مؤتمر لاهاي:

> جميع الإبداعات اللّغويّة، سواء أكانت معجميّة أم غير معجمية، أسلوبيّة أم غير أسلوبيّة، لاتينيّة أم غير لاتينية، قابلة للمحاكاة أي أنّها قابلة للاستعارة» (برتولي، 1928، ص.22)[1].

والمسألة الرئيسيّة، هنا، هي أنّ اللغات ليس لها بالفعل نفس أنواع الحدود القائمة بين الكائنات الحيّة. وتظهر المقابلة التي يقيمها تروبتسكوي بين المركز والهامش في هذا الموضوع في ثوب مختلف جدّا عن ثوبها عند اللّسانيّين الجدد[2]: لا يتعلّق الأمر بموجات انطلاقاً من مركز ابتكار (تعريف نسبي: كلّ نقطة يمكن أن تكون مركزاً)، بل يتعلق بتصوّر فضائيّ شموليّ. هامش المجال الأوروآسويّ هو الحدود السوفياتيّة.

---

1 - برتولي، (1928، « الاقتراح 20»، أعمال المؤتمر الدولي الأوّل للسانيين (لاهاي) لايدن، سيتوف، ص.32.

Bartoli, M. (1928), « Proposition 20 », *Actes du 1er Congrès international de linguistes* (*La Haye*), Leiden, Sijthoff's, p. 32.

2 - رغما عن إيفتش، 1970، ص.96، (Ivič) الذي يسوّي بين اللسانيين الجدد وتروبتسكوي، أو رغما عن اللسانيين الجدد أنفسهم إذ ادعوا اكتشاف فكرة اتّحاد اللغات (lega linguistica - الرابطة اللغوية – بالإيطالية)

وفي سنة 1923، كتب تروبتسكوي، وقد استقرّ في فينّا، مقالا طرح فيه مسألة حدود اللّغات بمنطق الإلهيّات، جاء فيه أنّ تنوّع اللّغات والثّقافات ليس عقابا أوقعه الربّ بالبشر لأنّهم شيّدوا برج بابل، بل هو شرط لنموّ اللّغات والثّقافات. وبعد أن شرح أنّ [وجود] ثقافة كونيّة أمر محال وأنّ «الخصائص الأخلاقيّة والروحانيّة لشعب من الشّعوب» لا يمكن أن تتفتّح إلاّ في ثقافة «محدودة وطنيا»، (ص.111، انظر الهامش 25) أضاف تدقيقاً مهمّا يعقّد تعقيداً بالغاً مسألة حدود الشعب أو الثقافة أو اللّغة أو اللهجة:

> مع الإقرار بالجوانب الإيجابيّة في الثّقافة الوطنيّة، ينبغي رفض التشظّي (droblenie) الذي يتجاوز بعض الحدود العضويّة باعتباره أمرا سلبيّا. وينبغي التوكيد أوضح ما يكون التّوكيد أنّ التشظّي الوطني لا صلة له بالتشتّت (raspylenie) الفوضوي لقوى ثقافيّة وطنيّة، وأنّ التشظّي في الموضوع الذي يهمّنا ليس تناثرا (IzmeL'čanie) إلى ما لا نهاية له (تروبتسكوي، 1923، ص.112، انظر الهامش 25).

تتأتّى فكرة اتّحاد اللغات جميعها عند تروبتسكوي من تساؤل عن الحدود «العضويّة» والحدود التي ليست عضويّة (إذا كانت حدوداً شاسعة فهي تشكيلات «ميكانيكيّة»، وإذا كانت حدوداً قصيرة جدّا فهي تجزئة غير عضويّة). وبعد أن أشار إلى نقائص التّصنيف الوراثي للغات، اقترح تروبتسكوي مصطلح «اتّحاد لغات» (jazykovoj sojuz):

> [491] قد يتّفق أن تتّسم لغات عدّة من مجال جغرافي واحد وتاريخيّ ثقافيّ بسمات تشابه، رغم أنّ هذا التّشابه ليس مشروطا بأصل مشترك، بل بتطوّر متواز. ونقترح لهذا التجمّع غير الوراثيّ مصطلح «اتحاد لغات» [...]. وتوزيع الأسماء على أصناف نحويّة وقدرة الجذر عل تحوير حركة الجذر أو إقحامها أو إلغائها (Soberu- Sobrat'- Sobirat'-Sobor) يجمعان العائلات الهنديّة الأوروبيّة والسّامية والحامية والقوقازيّة الشّماليّة في «اتحاد لغات متوسطيّة» (تروبتسكوي، 1923، ص.116، انظر الهامش 25).

وكانت المسألة اللغويّة في بلاد البلقان حاضرة في الأذهان، وفي سنة 1926 ظهر كتاب سنفلد[1](K. Sanfeld) عن هذه القضيّة حيث اقترح مصطلح «وحدة لسانيّة». لكنّ هذا الكتاب الذي نشر باللّغة الدنماركيّة لن يعرف على نطاق واسع إلاّ بعد نشر ترجمته الفرنسيّة في 1930. وهو يحتوي عديد نقاط اللّقاء مع نظريّة تروبتسكوي، حتّى أنّه أمكن الحديث عن «نظريّة سنفلد وتروبتسكوي». ورغم هذا فإنّ نظريّات تروبتسكوي تتّسم بخاصّية لا تنتسب، حسب رأينا، إلاّ إليه هو وتُفهم بانشغاله بحدود أوروآسيا (أو الاتّحاد السوفياتي، وهو عين الشّيء).

وفي مؤتمر لاهاي في 1928، اقترح تروبتسكوي المصطلح الألماني (*Sprachbund*) الذي سيكون موضع ترحيب من المؤتمرين وانتشر انتشارا واسعا، خاصّة بين لسانتي حلقة براغ (راجع ليس جاكبسون فقط لكن أيضاً هفرانك[2] (Havránek) 1933، وسكاليشكا[3] (Skalička، 1934)، وسكاليشكا[4]، 1935). والأمر يتعلّق «بالاقتراح 16»:

> نسمّي مجموعة لغات كلّ مجموعة (*Gesamtheit*) لغات ترتبط في ما بينها بعدد مهمّ من التّوافقات النظاميّة. ومن بين مجموعات اللّغات ينبغي أن يُميّز بين نوعين.
> نسمّي «اتحاد لغات» (Sprachbund) مجموعات لغات تُبين عن تشابه كبير في العلاقات التركيبيّة، وشَبَه في مبادئ البناء الصّرفي، وفيها عدد ضخم من

---

1 - سنفلد، (1926)، اللسانيات البلقانية، كوبنهاغن، (الترجمة الفرنسية، باريس، 1930).
(57) Sanfeld, K. (1926), *Balkanfilologien*, Copenhague (gtrad. Fr: Linguistes balkanique, Paris, 1930).

2 - هفرانك، (1933)، «من أجل الجغرافيا الفونولوجية» الأرشيفات الهولندية للصوتيات التجريبية، المجلد 8-9.

Havranek,, B. (1933), « Zur phonologischen Geographie », *Archives néerlandaises de phonétique expérimentale*, vol. 8-9.

3 - سكاليشكا، (1394)، «في خصائص اتّحاد اللغات الأوروآسويّة»، الأرشيف الشرقي، 6، 1، ص.272-274.

Skalička, V. (1934), « Zur Charakteristik des eurasichen Sprachbundes », *Archiv Orientalni*, VI, 1, p. 272- 274.

4 - سكاليشكا، (1935)، «في فونولوجيا بلدان وسط أوروبا»، مجلة الفيلولوجيا الحديثة، براغ، 21، العدد 2، ص.151-154.

Skalička, V. (1935), « Zur mitteleuropäischen Phonolgie », *Časopis pro moderni filologii*, Prague, XXI, c. 2, p. 151- 154.

المصطلحات الثقافيّة المشتركة، وأحياناً أيضاً، شَبَه [ظاهر] في النّظام الصّوتي دون أن تُبين مع ذلك عن توافقات صوتيّة نظاميّة، وعن أيّ توافق في الحواء الصّوتي لعناصرها الصرفيّة والتي لا تحتوي على كلمات أوّلية مشتركة.

نسمّي **«عائلات لغات»** مجموعات من اللغات تحتوي على عدد ضخم من الكلمات الأوّلية المشتركة تبين عن توافقات (Übereinstimmungen) في التّعبير الصّوتي للفئات الصرفيّة وخاصّة توافقات صوتيّة (Lautensprechungen) قارّة.

لذلك مثلاً، تنتمي اللّغة البلغاريّة من ناحية إلى عائلة اللّغات السلافيّة (مع الصربيّة الكرواتيّة والبولنديّة والروسيّة، إلخ.)، ومن ناحية أخرى إلى اتحاد اللّغات البلقانيّة (مع اليونانيّة الحديثة والألبانيّة والرومانيّة).

تحتاج هذه التّسميات أو هذه المفاهيم إلى أن نميّز بينها تمييزا دقيقاً. وعندما يعيّن اللّساني انتماء لغة من اللّغات إلى مجموعة لغات، عليه أن يبيّن بدقّة إن كان يعتبر مجموعة اللّغات هذه عائلة أو اتحادا. بهذا نتجنّب الكثير من التّصريحات المتسرّعة والطّائشة (تروبتسكوي، 1928، 18)[1].

ومفهوم اتحاد اللّغات عند تروبتسكوي لا يماثل اللّسانيّات الحيزيّة للّسانيّين الجدد الإيطاليّين أو فكرة التّهجين عند شوشارت أو بودوان دو كورتوني. فتروبتسكوي لا يتحدّث لا عن لغةٍ مزيج ولا عن لغة خليط: إذ لا وجود لتقاطع تهجيني ولا لخليط لكن هناك *تطوّر متواز* وتوافقات مكتسبة (عوضاً عن *المقترضات اللغوية*). [492] ولا يتمثّل الأمر في نظرة انتشاريّة بل في إبداعات مشتركة، ومكتسبات مشتركة. ليس هناك، حسب تروبتسكوي، لا لغة تحتيّة (substrat) ولا تأثير لغة متاخمة (adstrat) أو لغة فوقيّة (superstrat) ولا حتّى تأثير لغة في أخرى. والمصطلح الرّئيس هو *التلاقي* (convergence) باعتباره عمليّة اندماج الظّواهر اللسانيّة واكتساب خصائص جديدة اكتسابا متضافرا. والحقيقة، أنّ الأوروآسيّين هم وحدهم الذين *جنّسوا* علاقة اللّغة بالأرض، بالمعنى الدّقيق للكلمة.

حيثما وجدت مجموعة ذات ثقافة لغويّة، من الطّبيعي أن نفترض أيضاً وجود وفاق مباشر في بنية اللّغة» (جاكبسون، 1931b، ص.372، انظر الهامش 7).

---

1 - تروبتسكوي، (1928)، مناقشة المسألة الثانية، أعمال المؤتمر الدولي الأوّل للسانيين، سيتوف، لاهاي 1928، ص.17-18.

Troubetzkoy, N. (1928), *Actes du 1er congrès international des linguistes*, Sijthoff's, La Haye, 1928, p. 17- 18.

ولنظريّة تحالفات اللغات، وهي إحدى التنويعات في نظريّة (mestorazvitgie) للأوروآسويّة، صلة ما بنظريّات الحتميّة الجغرافيّة في ألمانيا في نهاية القرن 19، وخاصّة الأناسيّة الجغرافية (anthropogéographie) عند راتزل (F. Ratzel): ينبغي أن يؤخذ البلد والبشر على أنّهما كلّ واحد. ورغم ذلك هناك فرق أساسيّ [بين النظريتين]: ففي حين يعتقد الأناسيّون الجغرافيّون أنّ العلاقة أرض ← ثقافة هي علاقة سببيّة بحتة وأحاديّة الاتّجاه، وأنّ «روح الشّعب» هي نتاج الإطار الجغرافي المحلّي والتّضاريس والمناخ والموارد الطّبيعيّة، يرى الأوروآسويّون، على عكسهم، أنّ ليس هناك علاقة سببيّة بالمعنى الدّقيق، بل هناك تعايش متبادل وتكوّن لكلّية عضوية.

تطلق تسمية اتحادات لسانيّة على مجموعات لغات مجالاتها الجغرافيّة متماسّة وتتميّز بأنّ في بنيتها وجوه تشابه مكتسبة (جاكبسون، 1931b، ص.371، انظر الهامش 7).

ويؤكّد تروبتسكوي أنّه إن لم يكن هناك دمج بين اللّغات والثقافات في أوروبّا، فإنّ بينها تطوّراً متوازيا ومنسجماً. أمّا مرّ فليس له نظريّة فضائيّة، وهو يتوقّع فقط اندماجا كاملاً للغات الأرض كلّها. بهذا، وبشكل معاكس، كان الأوروآسويّون أقرب ما يكون القرب من النظريّة الستالينيّة في اندماج شعوب الاتّحاد السوفياتي وثقافاتهم من المرّيين.

نظريّة الصّدف والمركز والهامش

جاكبسون هو أيضاً - صحبة سافيكي (Savickij)- من اشتغل أكثر من غيره بفكرة أنّ الكلّ يرتبط بالكلّ، في *نظريّة التوالفات* (Correspondances):

إنّ حدود نطاق العزل اللّهجي (isoglosse) في الحركات المزدوجة (diphtongues) الموروثة عن حركتي o وe مماثلة للحدود اللهجيّة في سقوط «الجرز» (jers) الضّعيفة قبل حذف الملازمات الموسيقيّة. ويشمل مجال هذا التّرتيب في تعاقب الأحداث كلّ اللّهجات الأوكرانيّة واللّهجات الجنوبيّة في بيلوروسيا. وينبغي أن نتصوّر أنّ تدرّج سقوط الجرز الضّعيفة [=الحركات القصيرة جدّا في المقطع المنفتح] قد استمرّ بعض الوقت على هذا الخطّ. لفتني سافيكي (Savickij) إلى أنّ هذا النّطاق اللهجيّ يتطابق تقريبا، بدءا من الحدود الغربيّة للغة الروسيّة حتّى [نهر] دن (Don) مع خطّ تماثل جغرافيّ (isoligne) أساسيّ خاصّة في ما يتصل بالفلاحة، أي خطّ تماثل الأيام العشرة والمائة من القشرة الثلجيّة، أي مع خطّ من

خطوط التماثل الدّالة على التّزايد التّدريجي لقسوة الشّتاء الرّوسي [...]. والتوافق بين خطوط التماثل للروسيّة مع خطوط التماثل الحراري الشتائي أمر يحتاج دراسة أكثر تدقيقاً (جاكبسون، ضمن «كتابات منتخبة» Sw-1، ص.76).

[493] ومعنى هذا أنّه لا توجد لغات متّصل بعضها بعض، بل يوجد أيضاً رابط طبيعي بين اللّغة والأرض، برز في البحث الموسّع عن الأمزجة الخصوصيّة (idiosyncrasies). ورأينا عند بحث مفهوم اتحاد اللغات أنّ العنصر البنيويّ يمكن أن يخرج متجاوزاً عن حدود البنية وأن يكسر أنواع التّلاحم الوراثي. فنحن إزاء بنيويّة مختلفة اختلافاً جذريّا عن بنيويّة سوسير، بنيويّة الكلّية وبنيويّة الرابط بين مجموعات مختلفة وليس بنيويّة العلاقات السلبيّة. فالكلّية صنيعة التطّابقات.

عند مقارنة مختلف حدود العزل الصوتي (isophones) التي تكوّن وجوها للتقارب (affinités) لسانيّة من ناحية، وتوزّع وقائع البنية النحويّة من ناحية أخرى، نلاحظ ظهور حزم من خطوط التماثل (isolignes)؛ مثلما تفاجئنا ضروب التّطابق بين حدود التّشارك بين اللّغات من ناحية وبعض حدود الجغرافيا السياسيّة والفيزيائيّة من ناحية أخرى [...]ليس يتعلّق الأمر باستنتاج الائتلافات اللغويّة من عامل خارج عنها. فما هو مهمّ الآن هو وصف تطابقها مع وحدات جغرافيّة من طبيعة مختلفة وإبراز أوجهه، دون رأي مسبّق ودون تعميمات سابقة لأوانها مثل شرح الائتلاف الفونولوجي بصلة القربى أو المزج أو توسّع اللّغات أو التجمّعات اللغويّة (جاكبسون، 1938، SW-1، ص.246).

ونخلص بهذا إلى ما أضافه جاكبسون خاصّة إلى تعريف طبيعي لأوروآسيا: إنها اتحاد لغات لجميعها علاقة تلازم فونولوجي بتليين الحروف وانعدام تعدّد النّغم (polytonie)[1].

---

1 - «تمتدّ منطقة انتشار نظام التقابل في جرس الحروف إذا على ثلاثة سهول هي: سهل البحر الأبيض والقوقاز وسهل سيبيريا الغربية وسهل تركستان، أي في المركز حيث الخاصيات الجغرافية التي تميّز العالم الأوروآسويّ هي أوضح ما تكون. وتشغل منطقة الحدود الجنوبية الغربية لهذه الوحدة الفونولوجية فضاء السباسب الأوروآسويّة التي تتمدّد على طول الضفة الغربية للبحر الأسود، من أودسا إلى بلاد البلقان. أخيراً، شرقا، يمتدّ مجال اللغات التي فيها تلازم اللين، على المناطق التي يمكن أن نعدّها المركز المنغولي وهي مناطق ينتمي أيضاً إلى أوروآسيا من خلال سلسلة من الخصائص.

لا شكّ أنّ نظريّة التّطابقات ستجد صيغة في التّعبير عنها عند المرّيين: يقوم التّطابق بين نمط لغة من اللّغات ونمط التنظيم الاجتماعيّ. لكن، رغم فكرة التقاطع التهجيني التي تقتضي اتّصال [اللّغات] فإنّ عالم مرّ لا تكاد تصله صلة بعالم الجغرافيّين.

وواجه الأوروآسويّون والمرّيون، وهم يرومون عرض تنوّع اللغات معتمدين على مناويل متقابلة، مشاكل الحدود بين اللّغات وسعوا إلى حلّ مشكلة واحدة، تبشّر بالحداثة: *كيف التّوفيق بين أنظمة مغلقة وحدود مفتوحة؟* فالفريقان اللّذان يتّفقان في رفض مفهوم اللّغة الأصليّة المشتركة الهنديّة الأوروبيّة يبحثان عن تصنيف غير وراثي أي تصنيف مكتسب. ويتمثّل انخراطهما في روح العصر، كما رأينا ذلك، في رفضهم المشترك لصفاء اللغات صفاء وراثيا وفي بحثهم الدّقيق عن *الحدّ الفاصل*، هذا الحدّ الذي إذا بقينا دونه ظللنا رغم الاختلافات في الحيّز المتماثل المطلق، وإذا تجاوزناه، رغم وجوه التّشابه الظّاهرة، كنّا بعدُ في ما هو غيره. وحرص مييّي على المحافظة على الحدود: إذا حصل تداخل وعدوى أو إبهام فهو تداخل وإبهام يقعان داخل عائلة وراثيّة. وعلى عكس ذلك، ألغى تروبتسكوي كلّ حاجز وراثيّ ليقيم جيّدا حواجز *طبيعيّة* أكثر إغلاقا وأكثر صعوبة في اختراقها. أمّا مرّ، من جهته،

ويلاحظ، في أغلب الحالات، أنّ الظواهر الفونولوجية والظواهر الجغرافية [...] تتوازى توازيا لافتا. فالفونولوجيا والجغرافيا الفيزيائية تشي بوجود موازاة ملحوظة في طبيعة حدود أوروآسيا. ويجاور أقصى الشمال الشرقي وأقصى الشمال الغربي للمجال اللساني الأوروآسويّ مناطق يتكلّم أهلها لغات أحادية النغم (monotonique) وبدون تمييز بين الأجراس الحرفية: لغة [قبائل] تشوكتشك ويوكغير إلخ. وفي الجهة المقابلة لغات الفنلنديين واللابون.

وفي الشمال الغربي وعلى طول حدودها الشرقية تمسّ الاتّحاد الأوروآسويّ تجمعات للغات متعدّدة النغم (البلطيق والمحيط الهادئ).

أخيراً، يجاور الاتّحاد الأوروآسويّ في الجنوب والجنوب الغربي لغات أحادية النغم ليس فيها تمايز في أجراس الحروف: المجموعة الأساسيّة للغات القارة الأوروبية، والتركية العثمانية ومجموعة اللغات الكرتفيلية* واللغات الهندية الأوروبية للشرق الأدنى (الأرمنية والهندية الإيرانية).

ولا يوجد في الوقت الحاضر في العالم القديم، خارج مجموعة اللغات التي تمتد على أرض واحدة مسترسلة سميناها «الاتّحاد اللغوي الأوروآسويّ»، لغة واحدة تجمع بين أحادية النغم وتنوّع الحروف حسب الجرس» (جاكبسون، 1931ب، ص.374-376، انظر الهامش 7).

وهذا النصّ الذي نشر بالفرنسية لم يستعده جاكبسن في «**كتابات مختارة**» (*Selected Writings*).

*- المترجم: اللغات الكرتفيلية عائلة مخصوصة في اللغات القوقازية ومنها اللغات الجورجية والأبخزية والداغستية..

فمتردّد: فعلى التّهجين الكونيّ الذي هو مبدأ للنّشوء أن يؤدّي إلى *اندماج اللّغات* اندماجا عامّا، ولكن في نفس الوقت، يستحيل أن تنفتح المراحل بعضها على بعض، إذ لا يتيسّر الانتقال من مرحلة إلى أخرى إلاّ بشكل متقطّع (بقفزات) لكن مع تخليف آثار رغم ذلك، هي: ***البقايا المخلّفات*** (*survivances*).

هذان التيّاران اللّذان يدّعيان أنّهما قلبا المنوال العضواني هما في الحقيقة استرسال له، كلّ على طريقته. ولم ينجح أيّ منهما - وهما يسهمان في عشرينات القرن 20 في إبيستميّة القرن 19 المنقضي [494] - في أن يجعل من اللّسانيّات علما مستقلاّ بذاته، محدّدا بموضوع مخصوص (أو هو لم يرغب في ذلك؟). وبقطع النظر عن نظامين من الاستعارات: نظام الاستعارة الجيولوجيّة عند مرّ بطبقاتها الترسبيّة وعصورها (البدائي والثانوي... إلخ) وأحفوريّاتها (البقايا المخلفات) والملغومة بالفكر البيولوجي (التقاطع التهجيني)، ونظام الاستعارة العضوانيّة عند اللسانيّين الأوروآسويّين (النمط النشوئي غير الدرويني للتوافق الغائي)، فإنّ تساؤلا أنتروبولوجيّا، أوّلا وقبل كلّ شيء، هو الذي كان أساس تفكير في اللّغة وفي اللّغة البشريّة في التيّارين.

الفصل الثامن:

المؤسّسات اللسانية الدولية

القسم الأوّل:

الجمعيـة الدوليـة للصوتيـات

إنريكا غلازي

(Enrica Galazzi)

[499] يمثل الربع الأخير من القرن 19 منعرجاً حاسماً في تطوّر الصوتيات اختصاصا لسانيا. وقد أعاد لسانيون معاصرون، جزئيا، كتابة تاريخ هذه الفترة من التحوّلات العميقة التي ساهمت فيها علوم الدلالة واللهجات والصوتيات من بين علوم عديدة أخرى، وانطلقوا في ذلك من مناظير متكاملة[1]. واقترح نرليش (Nerlich)، تحقيبا لتاريخ الصوتيات في ثلاثة مراحل وذلك بتركيب إشارات التسلسل التأريخي لديث (E. Dieth) وولس (R.S. Wells)، كما يلي:

أ - تشكّل الصوتيات اختصاصا لسانيا: تبدأ هذه المرحلة في سنة 1876 بأعمال سيفرس (Sievers) وفينتلر (Winteler).

ب - انطلاق الصوتيات الأداتية واللهجية التي أدركت ذروتها بأعمال روسلو (Rousselot) وإنشاء مخبر الصوتيات التجريبية في الكوليج دو فرانس (1897).

ج - بدايات الصوتيات الوظيفية التي ستؤدي إلى [تشكّل] الفونولوجيا في سنة 1928 (مؤتمر لاهاي).

[500] نشأت «الصوتيات الكلاسيكية» خلال أولى هذه المراحل الثلاثة، إذ أعدّ ممثلو هذه المرحلة من ستّة بلدان مختلفة مشروعاً علميا وإصلاحيا ضمن «الجمعية الدولية للصوتيات» (ماك ماهون، Mac Mahon،1986).

---

1 - انظر:

E. Dieth (1950), R.S. Wells (1974), D. Abercrombie (1948, 1965), S. Auroux (1979c), K. Kohler (1981), B. Malemberg (1971 ; 1991), B. Nerlich (1991)

الجمعية الدولية للصوتيات

رغم أن مصير الجمعية الدولية للصوتيات يرتبط ارتباطاً وثيقا مؤكّدا بشخصية بول باسي (P. Passy) وأعماله، فإن هذه الجمعية لم تكن قضية فرنسية محض، بل بالعكس، حصرها في حدود فرنسا قد يعني تجاهل مطمح تجاوز الحدود الوطنية وكان أحد سماتها البارزة منذ إنشائها. فنعت «الدولية» يؤكّد تركيبتها المتنوّعة جغرافيا والطابع الكونيّ للمسائل التي تعالجها. أنشئت الجمعية في سنة 1886 بمبادرة باسي استجابة لحاجيات تعليمية خالصة، ومثّلت في الربع الأخير من القرن 19 الحيّز المثالي للقاءات الصوتيين المنتمين إلى المدرسة التي كانت تنعت بأنّها «كلاسيكية» وهم باسي في فرنسا، وسويت (H. Sweet) في انغلترا، وسيفرس وفياتور (W. Viëtor) في ألمانيا، وستورم (J. Storm) ووسترن (A. Western) في النرويج، ولوندال (J.A. Lundell) في السويد وياسبرسن (O. Jespersen) في الدانمارك[1].

يَرتبط الاهتمام النظري بالنظام الصوتي لدى باسي ارتباطاً وثيقا بالمشغل التطبيقي في التعليم. وكان هذا الاهتمام مشتركاً بين معاصرين آخرين ينتمون إلى الحركة الأوروبية لإصلاح تعليم اللغات بين سنتي 1880 و1890، والتي كان سويت رائدها دون منازع.

في سنة 1877، وتأثرا بقراءة كتاب مالفيل بل (Malville Bell, 1967) «**الخطاب المرئيّ، علم الألفبائيات الكونيّة**» (*Visible Speech, the Science of Universal Alphabetics*)، نشر سويت كتابه « **دليل في الصوتيات: وفيه عرض مبسّط لمبادئ إصلاح الرسم**»[2] الذي أنهاه أثناء رحلة إلى النرويج زار خلالها ستورم (Storm) وقد ذكر أنّه كان مُلهما له في طريق إصلاح التعليم[3]. وبمؤلّفه « **الكتاب الابتدائيّ في اللّغة الأنغليزيّة**

1 - مالمبرغ، **مجالات الصوتيات**، المنشورات الجامعية الفرنسية، 1971، ص.34-35.
B. Malmberg, *Les domaines de la phonétique*, Paris Presses Universitaires de France, 1971, p. 34-35.

2 - Sweet, H., A *Handbook of Phonetics: including a popular exposition of the principles of spelling reform*, Oxford, Clarendon Press, 1877.

3 - تشهد المراسلات بين العالمين على صداقتهما. انظر:
M.K.C. Mac Mahon, «A note on Sweets House in Hampstead», *Journal of the IPA*, n°7, 1977, p.77.

المنطوقة» (1885 والترجمة الأنغليزيّة في1890) «علّم [سويت] أوروبا الصوتيات وجعل من انغلترا مكان ولادة العلم الحديث»[1]. واستعمل في هذا المؤلف كتابة ثورية تؤدي الاختلافات في نطق الكلمة حسب موقعها في السلسلة الصوتية، وصولا إلى حدّ حذف التقسيم إلى كلمات وتعويضه بتقسيم بحسب المجموعات المقطعية.

ولئن كان من المتّفق عليه الاعتراف لسويت بدور المؤسّس في تكوّن الصوتيات بالمعنى الحديث لهذا المصطلح، فإن علماء آخرين قد شجّعوا على سلوك الإصلاح: من ستورم[2] وسايس (1879) (Sayce) حتّى فياتور الذي حرّر «بيان» المدرسة الصوتية الجديدة (1882)[3]. ولئن ادّعى ستورم وعلماء جيله نسبة الجزء الخاص بالصوتيات في تعليم اللغات إليهم، فإن آخرين، وعلى رأسهم من يحسن ذكره وهو سويت، تجاوزوا ذلك. [501] وفعلاً، انطلاقاً من أنّ الكلام المنطوق هو اللّغة الحقيقية (وهذا مبدأ سيستعيده دو سوسير بشدّة) رفضوا جموح الرسم الإملائيّ وغرائبه. ولخّص سويت مذهبهم بصيغة تأليفيّة في نقطتين قائلاً: «ينبغي لكل دراسة للغة، أن تعتمد على الصوتيات» و«على كلّ دراسة للغة، نظرية كانت أو تطبيقية، أن تعتمد على الكلام المنطوق»[4]. فالأولوية المطلقة هي للغة المنطوقة إذن، وبالتالي هي للصوتيات في دراسة

---

1 - C.L. Wrenn, *Henry Sweet*, in *Portraits of Linguists*, (T.A. Sebeok, éd.), Indiana Univ. Press, London, 1966, vol. I, p.517.

وفي الطبعة الثانية من «الاتّجاهات الكبرى للصوتيات» (1881) (Grundzüge der Phonetik) اعترف سيفرس بدينه للكتّاب السكندينافيين والأنغليز (إلّيس وسويت وبلّ وستورم) الذين لم يكن يعرفهم عند نشر الطبعة الأولى. وهو بالخصوص، ينعت «كتيب *Handbook* » سويت بأنّه « أفضل بحث واضح في الصوتيات العامة» ويوصي به لجميع الصوتيين الألمان. انظر:

K. Kohler, *Three Trends in Phonetics: The Development of Phonetics as a Discipline in Germany since the nineteenth Century*, in, *Towards a History of Phonetics*, ed. By R.E. Asher and E.J.A. Henderson, Edinburg, Univ. Press, 1981, p. 163.

2 - ستورم، فيلولوجيا *اللّغة الأنغليزية*، 1879 (ترجم إلى الألمانية في 1881).

J.F.B. Storm, *Engelsk Filologi*, Kristiana, Cammermeyer, 1879 (trad. Allemande, *Englische Philologie*, Heilbrom, 1881).

3 - فياتور، دروس *اللّغة ينبغي أن تتغيّر رأسا على عقب*، هايلبرون، هنّينغر، 1884

W. Viëter, *Der Sprachunterricht muss umkeren!* Heilbronn, Henninger, 1884.

4 - سويت، دراسة اللغات تطبيقيا، (1899) أكسفورد، منشورات جامعة أكسفورد، 1972، ص4 وص49.

الألسنة مهما يكن الهدف المطلوب. وكان هذا المنحى منحى ثوريا لن يتأخّر انتشاره في مجال البحث اللساني النظري وفي المستوى التطبيقي في تعليم اللغات، على السواء.

ويتطلّب الإتيان على تاريخ الجمعية الدولية للصوتيات، ولو في خطوطه العامّة، قبل كل شيء، التعريف بالشخصية المركزية الفاعلة التي لولاها ما وجدت الجمعية، وهو: بول باسي. كان بول باسي شخصية خارقة للمألوف، على السواء، بمُثله السلمية، وبالتزامه الاجتماعيّ والديني الذي تمسّك به على حساب مساره المهني، مما جعله يبدو لدى التقليديين (أو ببساطة لدى الأصوليين) شخصاً غريباً قليل الجدّية[1]. كان متعدّد اللسان دون أن يكون درس الألسنة دراسة نظامية، ولم يعرف حقيقة درس اللغات إلاّ عندما عوّض، وهو معلّم شاب في سنة 1878، الخدمة العسكرية

H, Sweet, *The practical Study of Languages*, (1899), Oxford, Oxford Univ. Press, 1972, p.4 et 49.

1 - لمّا كانت حياة باسّي وشخصيته لا تتفقان مع الصورة التي كانت شائعة عن أستاذ جامعي، فقد ظلّ خلال مدّة طويلة ضحية نبذ لا تبرّره حداثة حدوسه. ويكفي التذكير بشهادة دو سوسير، إذ يؤكّد في «الدروس» (709B Engler) ما يلي: «تطوّرات كبيرة في الوقت الراهن فياتور في ألمانيا وباسي في فرنسا» (أو أيضاً 709c, Engler: «فياتور (في ألمانيا) وباسي في فرنسا: أصلحا الأفكار») ضمن «دروس في *اللسانيات العامة*»، نشرة نقدية أعدّها دو ماورو de Mauro، دار النشر بايو Payot، 1975، الهوامش ص. 437.

وفي نفس الاتّجاه، انظر أيضاً كتاب مارتيني: *اقتصاد التغييرات الصوتية*

)A. Martinet, *Economie des changements phonétiques*, Berne, 1955, p.42(.

أمكن أن تُؤخذ بساطة باسي على أنّها فراغ. في سنة 1913، عندما عزل من مهنة أستاذ في مدرسة الدراسات العليا بسبب التزامه بمعارضة تمديد مدّة الخدمة العسكرية تعرّض لهجمات شكّكت في جدّيته المهنية. انظر كتابه: *ذكريات اشتراكي مسيحيّ*

P. Passy, *Souvenir d'un socialiste chrétien*, 2 vol., éd., « je sers », Paris, Delegrave, 1887, vol.II, p. 36

ولمزيد من التفاصيل انظر: غالاسي، « 1880-1914، معركة الصوتيين الشبان: بول باسي». كراسات ف. دي سوسير، 1992

E. Galazzi, « 1880-1914, le combat des jeunes phonéticiens : Paul Passy » *Cahier F. de Saussure*, 1992.

بالتزام للتعليم في القطاع العام لمدّة عشر سنوات. ومثّل ذلك رجّة أثّرت فيه طول حياته، لكنه عوض أن يتحمّل الواقع الصعب الذي اكتشفه، عمل على تغييره.

في 1886/1/2 جمع باسي فريقاً صغيراً من مدرّسي اللّغة الأنغليزيّة (14 فردا في الجملة) في «جمعية أساتذة اللّغة الأنغليزيّة». كانوا جميعهم مقتنعين بالحاجة إلى التغيير في طرق تعليم اللغات[1]. وبدأت هذه الجمعية في شهر ماي في إصدار نشرية شهرية بعنوان «*المعلّم الصوتي*»[2] (*Fonetik Titcer*).

وخلال صائفة 1886، وبعد لقائه لسانيين من بلدان الشمال في المؤتمر الفيلولوجي بستوكهلم، اضطرّ إلى توسيع آفاقه إلى لغات أخرى غير الأنغليزيّة وإلى تعميق دراسته لكتابات الصوتيين السابقين. وفي مؤتمر ستوكهلم كان رواد المدرسة الجديدة في الصوتيات من الاسكندينافيين وهم: لندل ووسترن، والدانمركي ياسبرسن إضافة إلى باسي. وكان الجناح المعتدل ممثلا بستورم وفولف (Wulff)[3].

1 - من المهمّ أن نسجّل أنّه خلال السنة نفسها أنشئت جمعيتان مماثلتان: الأولى في السويد في شهر أوت عقب مؤتمر ستوكهلم «الجمعية السكندينافية لتجويد تعليم اللغات» (Skandinavischer Verein fur Verbesserten Sprachunterricht) التي يطلق عليها للتدليل على معنى مّا «Quousque Tandem» (أي إلى متى «[وهي عبارة لاتينية تستعمل تعبيراً عن تجاوز حدود المعقول منطقيا])، والثانية في شهر أكتوبر في هانوفر باسم «رابطة المعلمين الفيلولوجيين الجدد الألمان» (Deutschen Neuphilologischen Lehrerschaft).

2 - في بداياتها الأولى كانت نشرية «المعلّم الصوتي» تظهر في صيغة ملحق لنشرية «المعلّم الستينوغرافي» (L'Instituteur Sténographique) الناطقة رسميا باسم جمعية إصلاح الرسم الإملائيّ التي كان باسي أمينها العام.

3 - كان ستورم (J. Storm) أستاذ الفيلولوجيا الأنغليزية والرومانية بجامعة كريستيانيا – الذي كان مؤلّفه «*الفيلولوجيا الأنغليزية*» (1879) في أصل مدرسة «الصوتيين الشبان» الجديدة، وبالتالي منشأ حركة الإصلاح - يرفض مع ذلك اتّباع الصوتيين الشبان في بعض مواقفهم المتطرفة خاصة ما اتّصل باستعمال النقول الصوتية. وفعلاً، كتب إلى باسي أن المحاولات الرائدة في النرويج قبل أكثر من عشرين عاما لتعليم اللّغة الأنغليزية باستعمال نصوص مكتوبة كتابة صوتية – نظام بتمن Pitman – كانت قد فشلت.

انظر عن هذا هنريكسن (T. Henriksen): **دور يوهان ستورم في حركة تجديد تعليم اللغات الحديثة في النرويج**، وهو عرض قدّم في الملتقى الدولي لـ SIHLES، *الجامعات الأوروبية*، علوم

وابتداء من هذا المؤتمر تهاطلت المبادرات لمناصرة آراء المدرسة الجديدة في الصوتيات حتّى أن فولف (لوند Lund) قال: «انهيار الصوتيات قد بدأ»[1].

وبصفته ممثلا رسميا لفرنسا، أرسل باسي تقريرا إلى وزارة التعليم العام لخّص فيه نظريات «مدرسة الصوتيات» الجديدة.

ويسّرت معرفة عديد اللغات على باسي النفاذ إلى كتب الرّواد الأنغليز والألمان. وشجّعه اطلاعه على كتب سويت وستورم وبل وسيفرس على المضيّ في طريق الصوتيات التطبيقية التي كان ميّالا إليها. [502] ومن خلال قراءاته، استوعب التّراث الألمانيّ الخاص بصوتيات تعتمد الفيزيولوجيا إضافة إلى تراث الصوتيات الأنغليزيّة ذات التوجّه التطبيقي أساسا.

ولقي مشروع جمعيةٍ للصوتيات موسّعة إلى أساتذة اللغات كلّها، تِباعا، موافقة علماء مرموقين مثل فياتور (من مدينة ماربورغ Marburg) ووسترن (من مدينة فريديرك شتاد) وهاملتون (مدير مجلة «Fonetik Herald» بكندا) وسويت (من لندن) ومارشMarch (رئيس «الجمعية الأمريكية لإصلاح الرسم الإملائي»). وفي سنة 1889، تغيّر اسم الجمعية التي انفتحت على جميع الذين كانوا يشتركون في المشغل الإصلاحي ليصبح «جمعية الصوتيات لأساتذة اللغات الحيّة». وفي جانفي 1888، انتخب أول مكتب دولي للجمعية وكان يضمّ ممثلين عن بلدان مختلفة هي: فرنسا وانغلترا وألمانيا والنمسا وبلجيكا والنرويج والسويد والدنمارك وفنلندا والولايات المتحدة وكندا. وفي السنة نفسها عيّن فياتور رئيسا للجمعية. وانتخب باسي أمينا في سنة 1890 عوضاً عن أخيه جون، وشغل هذه الخطة حتّى سنة 1927 حيث خلف فياتور (الذي توفي في 1917). وشغل منصبَ الأمانة بجدارة دانيال جونز (D. Jones)، الذي يمكن للمرء أن يُؤكد أنّ لقاءه مع باسي كان اكتشافاً كالوحي غيّر بالمعنى الحرفي مجرى حياته. وقدم جونز إلى باريس سنة 1905 لتجويد معرفته باللّغة

اللّغة وتعليم اللغات. حركات التجديد بين سنتي 1880 و1914، جنيف، 26-28 سبتمبر 1991. مجلة *دراسات في اللسانيات التطبيقية*، (*Études de Linguistique Appliquée*, 1993, n°90, p.85-92)

1 - ذكره باسي في «كتابة اللّغة اعتماداً على نطق أصواتها في مؤتمر ستوكهلم الفيلولوجي في 1886. تقرير إلى وزارة التعليم العمومي. (*Le Phonétisme au Congrès Philologique de Stockholm en 1886*, Paris, Delagrave, 1887, p.37)

الفرنسية استعدادا لمباشرة مهنته محاميا. وسكن عند زوج أخت باسي في بورغ لارين (Bourg-La-Reine) وشغف بابنة أخت باسي وبالصوتيات، فتزوج الأولى وجعل الثانية مجال أبحاثه ومضى فيها حتّى أصبح أحد أعلامها البارزين. عيّن أستاذاً في لندن حيث أدار «مخبر الصوتيات»[1]. ولأنّه كان شديد التأثر بسلفه سويت، اقتفى أثره فاشتغل خاصة بمفهوم الفونيم. وبعد أن شغل أمانة الجمعية في 1927، أصبح رئيسا لها من سنة 1950 إلى وفاته.

ولم تتحقق أمنية ياسبرسن إلا في سنة 1897 حيث تغيّر اسم الجمعية إلى «الجمعية الدولية للصوتيات» وكان الهدف من إصلاح القانون الأساسيّ للجمعية هو إبراز أهدافها التي كانت من ثلاثة أصناف هي: (أ) أهداف علمية (تطوير الأبحاث والدراسات الصوتية) و(ب) أهداف تعليمية تربوية (إصلاح تعليم اللغات) و(ج) أهداف عملية (نشر الكتابة الصوتية وتبسيطها) (مجلة «*المعلّم الصوتي*» - *Le Maitre phonétique* - أوت - سبتمبر 1886، ص. 149-152).

يلخّصُ اللفظ «صوتيات» [في اسم الجمعية] جوهر برنامج الجمعية الذي نشر في العالم أجمع من خلال صفحات مجلة «*المعلّم الصوتي*»، وكان يهدف أساساً إلى تطوير علم الصوتيات وتطبيقاته. وكانت الجمعية التي أرادها الصوتيون المدرّسون، تعمل على إصلاح التعليم وخاصة تعليم النطق الذي أحلّته أولوية الشفوي المقام الأوّل ضمن الاهتمامات التربوية. ولحقبة من الزّمن، كان نعت طريقة من الطرق بأنها «صوتية» يرادفُ «طريقة الإصلاح»، لأنّ الصوتيين الشبان- اتّباعا لدعوة فياتور في سنة 1882 في مؤلّفه «*دروس اللغات ينبغي أن يتغيّر رأسا على عقب*» (*3) كانوا من بين المصلحين الأكثر إقداما. [503] لم يَكن ذلك يتطلّب كفاءات منحصرة في نخبة فحسب، بل كان يتطلّب أيضاً شجاعة وأحياناً روحا نضالية لم تكن معدومة لدى الصوتيين الشبان.

---

1 - عندما عاد إلى أنغلترا في 1907، عزف عن مهنة المحاماة ليكون «مدرسا في الصوتيات» (lecturer) بجامعة كوليج. كان ذاك بداية مسار مهني باهر، إذ أصبح «معيدا» (reader) في 1914، ثم «أستاذا» (professor) في 1921، ثم «أستاذاً متميزاً» (professor emeritus) في سنة 1949.

ولم تكن سمعة الصوتيات في ذلك الوقت سمعة جيّدة: فقد كان يُنظر إلى الصوتيين على أنهم مجانين أو على أنهم زنادقة. وفي سنة 1886 كان علم الصوتيات مجهولا لدى الجميع غير قلّة قليلة من المختصين وكان يُعتبر من «هوس بعض المعتوهين»[1]. وكان الكثير يجهل حتّى اسم هذا الاختصاص وكان للسانيين آراء مسبقة غريبة بشأنه[2]. وساء الأمر أكثر بعد سنوات من ذلك. فقد تحدّثت «*مجلة تعليم اللغات الحيّة*»، في وصف المناخ التربوي في نهاية القرن، عن «تصور للصوتيات محموم ينتشر بشدّة، لا في المسألة الفرنسية المتعلّقة بالرسم الإملائيّ للغة فحسب، بل كذلك في جميع المسائل وجميع الدروس في التعليم الابتدائيّ والثانوي والعالي»[3]. أي إنّ التزام الصوتيين الشبان القريب من الالتزام النضالي لم يكن خفيًا وكان بعض الجامعيين يرى فيه حركة فكرية كريهة كراهة الكفر[4].

وعلى امتداد تاريخها، اضطلعت الجمعية بوظيفة الدعاية. وأحد أفضالها الرئيسة أنها جمّعت كامل المصلحين في شبكة متينة تهدف إلى لفت نظر الشخصيات المسؤولة إلى إصلاح ظلّ إلى ذلك الوقت منحصراً في دوائر ضيّقة. وكان الانخراط في الجمعية نوعا من الجواز إلى التبادل الحرّ للآراء وإلى حرية تنقّل المشاركين داخل فضاء صوتي كونيّ مركزه الرئيس في أوروبا. ومن الدلائل على ذلك دورات المحاضرات والدروس أثناء العطل في أهمّ المدن الجامعية التي كانت تضمن مشاركات مرموقة:

1 - p. Passy, *Souvenir d'un socialiste chrétien, l.c.*, vol. 2, p. 74.

2 - يضاف إلى هذا أن الخلط بين الصوتيات والرسم الإملائيّ كان سائدا في الأذهان، حتّى أن أهداف جمعية الصوتيات (AF) غالباً ما كانت تماثل أهداف «جمعية إصلاح الرسم الإملائي» (Société de la reforme de l'orthographe) التي كان باسي أمينا لها وتردّ إليها، أي تبسيط الرسم الإملائي. ولا شكّ أن ظهور «*المعلّم الصوتي*» في البداية، ملحقا بمجلّة هذه الجمعية قد ساهم في الإبقاء على هذا الخلط. انظر:

P. Passy, « Un quart de siècle », *Le Maitre Phonétique*, 1910, p. 70-71.

3 - ورد هذا في «*المعلم الصوتي*»، جانفي، 1900، ص. 28.

4 - جاء في (L. Bobé, Livsdagenlang, Copenhague, 1947, p.39, -) «إن كفر ستيفنس والصوتيات هما معا حركتان فكريتان كريهتان» وكان ستيفنس هذا أنغليزي الأصل مدرّسا بجامعة كوبنهاغن بين 1855 و1893. ونعته ياسبرسن بأنّه «أستاذ رديء جدا» في الكتاب الذي نشره يول ونيلسن بعنوان «*أتو ياسبرسن، أوجه من حياته وعمله*»:

Otto Jespersen, Facets of this life and Word, ed. By A. Juul and H.F. Nielsen, Benjamins, Amsterdam, 1989

روسلو وفياتور وباسي بماربورغ؛ وسويت وباسي وفياتور في إدنبورغ، وعوّلت لندن على ريبمن (Ripman) وفالتر وفوركن (Fuhrken). أمّا في جنيف، فكان النجاح مضموناً بمشاركة سوسير وباسي وتوديشوم (Thudichum). ومعنى هذا أنّ الجمعية كانت ممثلة بكثافة في مختلف الدروس في العطل، وإن برعت أصوات أخرى وخاصة أصوات المدرسة التجريبية الجديدة (المعلّم الصوتي، ماي 1905، ص.75)[1].

لئن لم تكن المبادلات مع «جمعية اللسانيات بباريس» متواترة ولا ودودة جدا[2]، فإن ما قامت به جمعية الصوتيات لم يحل دون بروزها. فدعوة بريآل باسي في نطاق الندوات التي تعقد في جامعة السوربون في سنة [3]1892، هي اعتراف ضمني بعمل الجمعية في شخص أمينها وشهادة على بصيرة اللساني الشهير. في سنة 1891، كان عدد الأعضاء 381 عضوا، أغلبهم من بلدان الشمال: بريطانيا العظمى وألمانيا والسويد. وفي 1900 بلغ عدد المشتركين 953 عضواً، وتجاوز العدد الألف في 1901. وما فتئت الجمعية تتوسّع حتّى 1914 حيث بلغ عدد أعضائها 1600 عضوا، من 40 بلدا مختلفا. [504] لقد كانت حقا «عصبة للأمم» مصغّرة. وإضافة إلى مجموعة الصوتيين «الكلاسيكيين»، كان من أعضائها اللسانيون بريآل وكليدا (L. Clédat) وجيليرون وهافي (L. Havet) ودو سوسير وروسلو ودو كورتوني وآخرون غيرهم[4].

---

1 - في الحقيقة، لم تكن هذه الأصوات معارضة، بل بالعكس هي تسلك طرقا مختلفة جزئيا وتلتقي في مقصد متماثل هو: تجديد طرق تعليم اللغات الحيّة باعتبار الشفوي وبالتالي اعتبار النطق من الأولويّات.

2 - عُرض على «جمعية اللسانيات بباريس» في حصة يوم 1892/12/3، وانتخب باسي عضوا في حصّة 1892/12/17. ويبيّن جرد «نشرية» الجمعية جردا كاملاً بين 1869 و1914 أنّ باسي لم يحضر إلا اجتماع 1896/4/18 الذي طرحت فيه مسألة إصلاح الرسم الإملائيّ في جدول الأعمال. ورفضت «جمعية اللسانيات بباريس» أن تقرر دعم عريضة قدّمتها «جمعية إصلاح الرسم الإملائي» لوزارة التعليم العام. انظر نشرية جمعية اللسانيات بباريس، محضر جلسة الجمعية يوم 1896/4/18: *Bulletin de la Société de Linguistique de Paris*, Tome IX, compte rendu de la séance du 18/4/1896.

3 - انظر: *محاضرات في جامعة السوربون عن تعليم اللغات الحيّة*، *Le Maitre Phonétique*, mars 1892, p. 45-48.

4 - وعلى العكس، لم يقبل باري (G. Paris) أبداً صفة العضو الشرفي في الجمعية وعلّل ذلك بقوله: «أنا لا أعرف شيئاً عن الصوتيات الوصفية ولا عن تعليم اللغات تطبيقيا». انظر: *Le Maitre Phonétique*, janv-févr-mars 1903, p. 30-31.

وفي القرن العشرين، نذكر من بين المتعاونين، إضافة إلى جونس، بالمر (H.E. Palmer) وأبركرمبي (D. Aberecrombie) ومنزرات (P. Menzerath) وغرانجون (C.M. Gandgent) ودولاتر (P. Delattre) وكميلي (A. Camilli) وكوستونوبل (H.N. Coustenoble) وكاتفورد (J.C. Catford). وفي صفوف الأعضاء الشرفين، عوّض المتوفّين (سوسير وسويت وفياتور) سابير وشربا وتروبتسكوي. وعند الاحتفال بخمسينية الجمعية، كان من الباقين من الأعضاء المؤسّسين كلّ من: باسي (الرئيس) وياسبرسن (نائب الرئيس) ووسترن ولوندال.

وبهذه المناسبة التي نظّمت في جامعة كوليج في لندن في 1935/7/27 ذكّر باسي (الذي بقي في فرنسا لأسباب صحيّة) المشاركين (الذين يمثلون 19 بلدا) بالطريق التي قطعت، قائلاً: «[...] من باب التلاعب بالتشابه بين لفظي «phonétique» و«fanatique» [متطرّف]، كان ينظر إلينا على أننا حفنة من أصحاب الأوهام وحتّى من المرشحين للجنون. اليوم نحن محلّ احترام حتّى من قبل من لا يعرفنا»[1].

مجلّة «المعلّم الصوتي»

في سنة 1886، وبالتزامن مع «جمعية أساتذة اللّغة الأنغليزيّة»، أنشأ باسي مجلة (Fonetik Titcer) وكانت محرّرة كليا بالكتابة الصوتية وكتب لها الدوام والذيوع. كانت المجلة، في 1886، محتشمة البدايات، ملحقة بنشرية «المعلّم الستينوغرافي» (*L'Instituteur sténographe*)، ثم استقلّت ابتداء من 1889 عندما انفتحت الجمعية على جميع اللغات وصدرت في شكل جديد ونهائي، صفحاتُها 16 صفحة والمتعاونون فيها متطوّعون، وقرّاؤها 400 لساني وأستاذ في أوروبا وأمريكا. كان عنوان النشرة «المعلم الصوتي» (*Le Maître Fonétique*) وهي محرّرة بالفرنسية في حين أن اللّغة الرسمية كانت الأنغليزيّة إلى حدّ ذلك الوقت. في جانفي/يناير 1890 مرّت المجلة بأزمة مالية رغم أنّ سحبها بلغ 1100 نسخة في 1893 و1450 نسخة في 1895 و2150 في 1896. وفي سنة 1894، كانت المجلّة تتلقّى 85 مجلة من فرنسا وخارجها، و66 و71 مجلة في السنتيْن المواليتيْن. وكان عدد هذه المجلات «السريعة الزوال» مرتفعاً، وعناوينها ذات دلالة:

---

1 - رسالة باسي، المذكورة في «تقرير الأمين» دانيال جونس، بمناسبة الخمسينية.
Le Maître Phonétique, juillet-sept. 1935, p. 44.

- *L'écho Polyglotte* (**«الصدى المتعدّد اللغات»، مجلّة دولية للقراءات والحوارات الحديثة**).
- *Les Quatre langues* (**اللغات الأربع**).
- *Revue de l'enseignement des langues vivantes* (**مجلّة تعليم اللغات الحيّة**).
- *Bolletino di Filologia Moderna* (**نشرية الفيلولوجيا الحديثة**).
- *Le Mentor Anglo-français* (**المرشد الأنغليزيّ الفرنسيّ: المجلّة الشهرية للتعليم الدولي**).
- *Bulletin de la Société des parlers de France* (**نشرية جمعية لهجات فرنسا**).
- *Phonetische Studien* (**الدراسات الصوتية وأصبحت في 1893** *Die Neueren Sprachen* **«اللغات الحديثة»**).

وهي جميعها مؤشر مفيد على جيشان المبادرات حول اللغات. ويمكن أن نذكر أيضاً المسابقات والمحاضرات التي نظمتها الجمعية لنشر اللغات الحيّة، [505] إضافة إلى مبادرات شيّقة أخرى[1] تنتظر رفع الغبار عنها بنظرة المؤرّخ اليقظ الصبور.

وأصبحت مجلّة «*المعلّم الصوتي*» بصفتها ناطقا رسميا باسم الجمعية مثلما أعيد تعريفها في 1897، ذائعة الصيت عالميا[2]، وأضحت قناة التواصل المفضلة بين الأعضاء من مختلف البلدان. وفي جانفي 1897، صدر العدد بعنوان فرعي هو «مجلّة ناطقة باسم الجمعية الدولية للصوتيات» وكان هذا العنوان وُضع للدعاية مما يفسّر أنّه كتب

1 - من باب التمثيل، انظر «**وقائع المؤتمر الدولي لجمعية أساتذة اللغات الحيّة في التعليم العام**». *Actes du Congrès International de la Société des Professeurs de langues vivantes de l'enseignement public*, Paris, 14-17 avril 1909, Librairie H. Paulin, Paris 1909.
وخاصّة القسم الثالث الذي يخصص أكثر من 200 صفحة للمبادرات التعليمية خارج الإطار المدرسي أو بعد انقضاء فترة الدراسة، من منح السفر إلى الخارج إلى نوادي الحوار وصولا إلى دروس البالغين.

2 - اعتبارا لقصر دوام المجلات في تلك الفترة (وأقصد مجلات الصوتيات خاصة مثل «*La Parole*» (الكلام) و«*Revue de Phonetique*» (مجلّة الصوتيات)) تستحق مجلة (**المعلم الصوتي**) «*Le Maitre Phonétique*» التنويه. وفعلاً، صدرت المجلّة بلا انقطاع تقريباً (باستثناء بعض الاضطراب أثناء الحرب) حتى سنة 1970. ومنذ 1971، تصدر المجلّة باسم «*Journal of the International Phonetic Association*» (مجلّة الجمعية الدولية للصوتيات) مقتربة بذلك من أصولها.

بالرسم الإملائيّ المألوف. وسُحب العدد في 6.000 نسخة وظهر أثره سريعاً إذ زاد عدد المشتركين بمائة عضو (*المعلّم الصوتي*، عدد أفريل 1897).

وتدين المجلّة بحياتها، وغالبا ببقائها، لتفاني مؤسّسها. فقد ساعد إصرار باسي وتشبّثه بالمثل التقدّميّة وقدرته على التأليف بين القلوب والمصالحة عندما اعترضت المجلة صعوبات في الإدارة، مثلما يحصل ذلك في أيّة مجلّة.

وكان مطمح المجلّة أن تكون مجلة للترابط والتبادل والنقاش، لذلك كانت تأتي على كلّ ما له قيمة في مجال الصوتيات: عروض لكتب مشهورة مثل كتاب ياسبرسن «*كتاب اللّغة الفرنسية*» (Fransk Laesebog) (1889) وهو أوّل محاولة لوضع نحو الفرنسية (*المعلّم الصوتي*، مارس/آذار 1890، ص.31) وكتاب كليدا (Clédat) من نفس النوع «*كتاب في الرسم الإملائيّ والنحو الصوتي لتعليم الفرنسية في الخارج*» (1890)، وأطروحة روسلو «*التغيّرات الصوتية في اللّغة...*»(1891)[1]. وعن هذه الأطروحة كتب باسي جملته الشهيرة:

> «[باعتبارهما أداة للبحث العام، سأظلّ مقتنعا أنّ] لا شيء يعْدل أذنا صاغية ومعنى عضليا شغّالا» (*المعلّم الصوتي*، جانفي، 1893، ص.105).

واستعملت هذه الجملة بعد عزلها عن سياقها (ما جُعل في الشاهد السابق بين معقوفين [ ]) في الغالب لبيان نفور باسي من المقاربة التجريبية، في حين أنّ الأمر غير ذلك[2]. ومن ناحية أخرى، وبعد عشرين عاما، أكّد روسلو الرأي نفسه عندما دُعي

---

1 - روسلو، *التغييرات الصوتية للغة من خلال دراسة لهجة عائلة من سلفرووان (مقاطعة شارونت)*، باريس، فالتر، 1892.

Rousselot, Les *modifications phonétiques du langage étudiées dans le patois d'une famille de Cellefrouin* (*Charente*), Paris, Welter, 1892.

2 - يقرّ باسي في مذكّراته أنّ هذه المقاربة لم تكن مواتية لطبعه، وأنّه يرى نفسه غير مؤهل لتقييمها، لكنّه يميل إلى الاعتقاد بأنّ الإنسان «يسمع عنها [المقاربة التجريبية] أكثر ممّا يمكنها أن تفيد» (*مذكّرات...*، المجلّد 2، ص.79). وفي رأينا، ينبغي أن نرى في هذا الاعتراف الحذر الذي تستوجبه الآلات التي كانت لا تزال غير موثوقة. ورغم أنّه لم يكن رائدا في الطرق التجريبية، فإنّه قام بمحاولات ظلّت شهيرة...وذكر لربا (L. Lerba) تجارب مهمّة لترسيم حروف أنجزها باسي أثناء درسه الذي قدّمه في مدرسة الدراسات العليا بباريس في 1907-1908. انظر «ملاحظات

إلى إبداء رأيه في الآلات التي استعملها روسّي (Th. Rosset) في أطروحته «*أبحاث تجريبية في تسجيل الصوت المنطوق*» (1911)، قائلاً:

«الصوت حقيقة شديدة التعقيد تتطلّب الدراسة في ذاتها وفينا. ولإدراكها إدراكا كاملا، لا شيء يمكن أن يعوّض عضوا حيّا سليما يقدر على تكيفات شتّى، أعني أذنا جيّدة »[1].

إنّ التوافق مع ما أكّده باسي لا يمكن إلا أن يلفت القارئ.

وكان يشار أيضاً في المجلة إلى المحاضرات عن الصوتيات التجريبية لروسلو في المعهد الكاثوليكي (*المعلّم الصوتي*، فيفري 1894، ص.41) وإحداث مخبر الصوتيات التجريبية لفائدة روسلو في الكوليج دو فرانس المرتبط بدرس بريآل في النحو المقارن، (*المعلّم الصوتي*، جانفي 1897، ص.38).

لاشكّ أن أحد ألمع طلبة روسلو في المعهد الكاثوليكي كان شلومسكي (Chlumsky) القادم من مدينة براغ والذي حصل على رتبة معلم في الصوتيات بأطروحته عن اللّغة التشيكية (*المعلّم الصوتي*، نوفمبر 1898، ص.133). [506]

وفي سنة 1914 أعلنت المجلة عن المؤتمر الدولي الأوّل للصوتيات التجريبية (هامبورغ، 19-22 أفريل 1914).

إذن، كانت مجلة «*المعلّم الصوتي*» شاهداً صادقاً على بدايات الصوتيات التجريبية التي تابعت تطوّراتها دون أن تنخرط فيها.

خاطفة عن الفونيمات الحرفية المركّبة»، *مذكّرات جمعية اللسانيات بباريس*، المجلّد 15، (1907-1908)، ص.237-241، الشاهد من الصفحة 238.

1 - روسلو، نقد لتجارب، مجلة الصوتيات، ج1، 1911، ص.201-231. الاستشهاد من الصفحة 202.

Abbé Rousselot, *Critique d'expériences*, *Revue de Phonétique*, tome 1, 1911, p.201-231, cit.p.202

الألفبائية الصوتية العالمية (A.P.I.)

ليس من الغريب أنّ يطرح قرن عاش على حلم يناقض التصور البابلي بلغة كونية (راجع الفصل 6، القسم 4) مسألةَ كتابة صوتية وحيدة تسجّل أصوات اللغات كلّها.

فمسألة [اتّخاذ] وسيلة للتسجيل الكتابي الدقيق غير المبهم مسألة تعمّ القرن 19 كلّه، بل إنّها تعود إلى أقدم من هذا. فقد طرحت مسألة (نقل اللغات الآسويّة) من قبل لجنة التحكيم لجائزة فولني في 1822. وفي سنة 1827 توسّع البرنامج إلى لغات العالم جميعها. وفي 1848 نشرت «جمعية التبشير الكنسي» (Church Missionary Soceity) عدداً من المبادئ تهدف إلى حصر اللغات الشفوية في كتابة ألفبائية بالخط الرؤماني. ولاشكّ أن المحاولة الأشهر من بين المحاولات لتحقيق ذلك، هي تلك التي وضعها لبسيوس (R. Lepsius) المختصّ في تاريخ مصر القديمة بعنوان «*الألفبائية المرجعية لتقليص اللغات غير المكتوبة وأنظمة الرسم الأجنبيّة قصد توحيد الرسم الإملائيّ في الحروف والحركات الأوروبية*».

(*Standard Alphabet for reducing unwritten Languages and foreign graphic systems to a uniform orthography, in* european letters (1855,2 éd 1863)).

Alfabet fonétique internacional.

L'alfabet de l'Asociacion a un but ekskluzivemant *pratique* ; c'est dire qu'il ne peut tenir conte que des variétés de sons les plus acuzées, et qu'il doit néglijer les nuanses.

Voici la liste des caractéres employés :

CONSONES

	Labiales	Lingüales	Palatales	Vélères	Guturales	Laringales
Explozives	p, b	t, d	c, ɟ	k, g	ĸ, ɢ	'
Nazales	m', m	n', n	ɴ', ɴ	ŋ', ŋ		
Latérales		l', l	ʎ'ʎ	ʟ', ʟ		
Roulées		r', r		ʀ', ʀ		
Fricatives	ʋ', ʋ; ɥ', ɥ; w', w; f, v.	θ, ð; ɹ', ɹ; ʃ, ʒ; s, z	ç, j	x, ɣ	ʁ'ʁ	h

REMARQUES. — Les explozives palatales (c), (ɟ), s'entandent en Fransais, dans la prononsiacion populaire de *quai* (ce), *gai* (ɟe). (ĸ) est le *qoph* sémitique : (ɢ) la consone vocalique corespondante. (') s'entand en Alemand avant les voyèles iniciales.

lə mɛːtr fɔnetik

organ də l asosjasjɔ̃ fɔnetik
də profesœr də lɑ̃g vivɑ̃t

katriɛm ane. – 3. – mars 1889

nuvo mɑ̃br

349. **Dr. Hoofe**, Mittelstrasse 48 (St. Georg), Hamburg, Deutschl. ([illegible]).
350. **P. Rain**, [illegible] 19, Wien 3. Œstreich (F. Zickero).
351. **B. B. Engelstad**, professeur, Villa [illegible], Lausanne. Suisse
352. **H. L. Callendar**, fellow of Trinity College, Cambridge, England
353. **Dr. Trauner**, realgymnasiallehrer, Düsseldorf, Deutschland (Bohnhardt).
354. **N. Sorensen**, cand. mag. [illegible] 22, Kjøbenhavn K. Danmark (Jespersen).
355. **S. Jensen**, cand. phil., Valdemarsgade 4, Kjøbenhavn V, Danmark (Jespersen).
356. **J. Collin**, professeur, 6, rue Corneille, Paris, France (Western)

ʃɑ̃ʒmɑ̃ d adrɛs.

16. **A. O. Briscombe**, Dock 56, Gand, Belgique.
47. **Dr. A. Rambeau**, lehrer am Realgymnasium, [illegible], Hamburg.
146. **O. Herberich**, Marktstrasse 5, III Schwabing, (bei München), Bayern.
160. **Dr. Kadler**, Husum, Schleswig Holstein, Deutschland.
189. **J. Keller**, Schottenbastei 7, Wien 1, Œstreich.
215. **A. Mawdsley**, 77 Aven. grande Armée, Paris, France.
271. **A. Seeger**, Wienerstrasse 49, Wien Währing, Œstreich.
276. **O. Siepmann**, Ceuve Villa, Inverness, Scotland.
319. **L. Wyplel**, oberrealschullehrer, Linz, Œstreich.

l ogmɑ̃tasjɔ̃ d nɔ̃br də no mɑ̃br n ɛjɑ̃ pa [illegible] repɔ̃dy a notr atɑ̃t, nu n dɔnɔ̃, s mwa si, k œ̃ nymero d 12 paʒ. la [illegible] 8, 12 u 16 paʒ, səlɔ̃ k nuz orɔ̃ plys u mwɛ̃ d arʒɑ̃.

dɑ̃ nɔtr dɛrnje nymero, nu n avɔ̃ rjɛ̃ di dy kɔ̃grɛ. ɛl ɛt rezɔ̃, l orizɔ̃ politik ɛtɛ si sɔ̃br a s mɔmɑ̃, k nu n ozjɔ̃ pa tro parlɛ d œ̃ proʒɛ ki a evidamɑ̃ bəzwɛ̃, pur abutir, də pɛ e d liberte.

oʒurdɥi k le dɑ̃ʒe parɛt ekarte, pur lə mɔmɑ̃ dy mwɛ̃, nu puvɔ̃ nuz [illegible] ɑ̃ [illegible] d nuvo. nɔtr [illegible], [illegible] mejœr, [illegible] d nu reynir pɑ̃dɑ̃ [illegible]

[507] وظهرت أكثر المحاولات ثراء في النصف الثاني من القرن عندما تعمّقت معرفة الأصوات وأصبحت أكثر علمية. ولنذكّر بمحاولات الرّائدين الأولين في الجمعية الأنغليزيّة «إصلاح الرسم الإملائي» *Spelling Reform*: إلّيس (Ellis) وبتمن (Pitman) ومحاولات بل وبروكه وسيفرس من بين محاولات عدّة.

بعد مشاورات عامة في 1888، وضع أعضاء الجمعية الصيغة القديمة للألفبائية الصوتية العالمية التي نعرفها، جماعيا، بصبر ومثابرة. ففي سبتمبر 1886 بدأ النقاش في المجلّة إثر رسالة اقترح فيها سويت - بعد أن عرض تجربته في (*broad romic notation*) - التخلّي عن الرسم الإملائيّ لتعويضه بألفبائية عالمية حقّا. [508] وساهم في ذلك فياتور وكلينغرت (Klinghardt) وستورم وباسّي بطريقة التراسل طبعا نظراً إلى انتشار الأعضاء في بلدان عديدة، فكانت القرارات تتّخذ بالمراسلة.

وفي شهر جويلية/يوليو 1888، أعلن باسي اتّفاق جميع الأعضاء على ألفبائية وحيدة موحّدة لكل اللغات؛ واعتمد نظام سويت دون تحويرات كبيرة من الجمعية.

وتمثلت المبادئ الأساسيّة التي لم تتغيّر منذ ذلك الوقت في ما يلي: اعتماد رمز واحد لكل صوت متميّز، واستعمال الرمز نفسه لصوت يظهر في اللغات المختلفة، واستعمال رموز كتابة الحروف في الألفبائية الروْمانية (ما أمكن ذلك)[1]. ومن المفيد أن نذكّر خاصة من لم يتصفّح المجلة أن مجلّة (*المعلّم الصوتي*) كانت مكتوبة كلّها بالألفبائية الصوتية العالمية وأنّ كلّ عدد كان يضمّ قسما موجها إلى التلاميذ وفيه سلسلة من المنتخبات من اللغات المختلفة مكتوبة بالكتابة الصوتية.

كانت النقول بالألفبائية العالمية تهدف، في تصوّر الجمعية، إلى توحيد أنظمة الكتابة (التي كانت متباينة في البداية، حتّى في صلب الجمعية) قصد تحسين التفاهم بين اللسانيين، ولكن خاصة لتكون، عمليا، وسيلة تربوية. وكان الاسكندينافيون الرّواد في استعمال الكتابة الصوتية في تعليم اللغات (بفضل ستورم ولوندال وياسبرسن[2]. وكانت الريادة في فرنسا لباسي، وفي ألمانيا لفياتور، وفي انغلترا

---

1 - عن التحسينات التي أُدخلت على الألفبائية العالمية، انظر دانيال جونس، تقرير الأمين، *المعلّم الصوتي*، جويلية – سبتمبر، 1935، ص.45-51.

2 - عن موقف ستورم الأكثر تباينا، انظر الهامش 11.

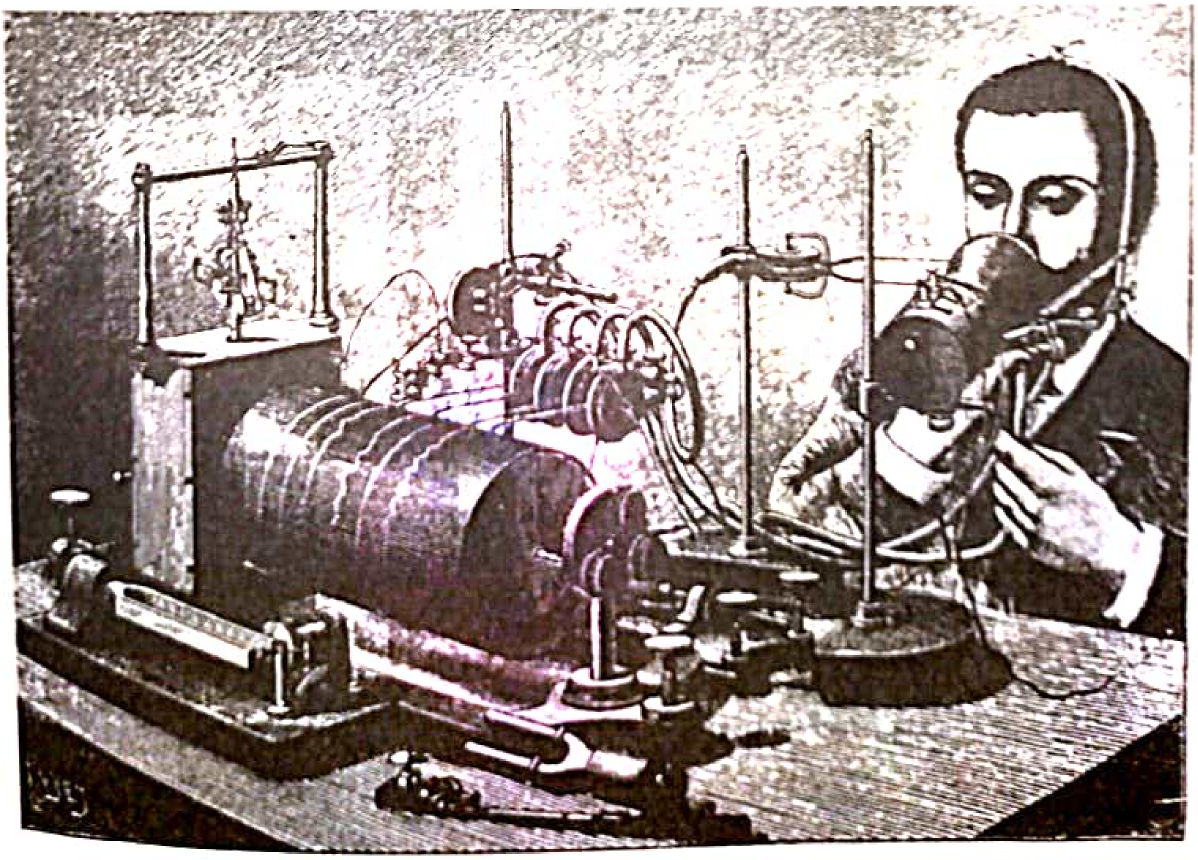
لريمن. لكن الجدوى التربوية للكتابة الصوتية العالمية لم تكن محلّ إجماع، بل كانت موضوع نزاعات حادة تواصلت بعد القرن 19.

وفي 1910، دُرّست الصوتيات التطبيقية في دروس العطل بألفبائية الجمعية في مدن فرساي وكن (Caen) وسان سرفان وبولونيا (Boulogne) ومربورغ وإدنبورغ ولندن (*المعلّم الصوتي*، 1910، ص.134).

وكان باسي، طوال حياته، داعية للكتابة الصوتية باعتبارها وسيلة مفضلة لتعلّم أصوات لغة من اللغات (أصليّة أو أجنبيّة على السواء). ولم يكن يراها غاية في ذاتها بل وسيلة للتعليم. وكان وضع في مراهقته نظاما مبسّطا للكتابة الصوتية لإخوته قصد تجاوز فخاخ الرسم الإملائي. لقد كان في اتّقاد حماسة الشباب وفي نهاية حياته، يحلم بنظام للكتابة الصوتيّة يعوّض الرسم الإملائيّ في يوم من الأيّام.

الجمعية الدولية للصوتيات والصوتيات التجريبية

لم تكن العلاقات بين الصوتيين الكلاسيكيين والتيار التجريبي الجديد علاقات متحمّسة البتة: فقد تراوحت من البرود المهذّب إلى القبول المتحفظ، مروراً بالتعاون الحذر.



[509] وظل باسي، رغم طبيعته الإصلاحية في الصوتيات، مرتبطا ارتباطاً وثيقا بالطريقة النطقية معلنا نفوره من استعمال الآلات.

ولم يكن موقف الجمعية من الصوتيات التجريبية الناشئة موقفاً سلبياً، بل كان موقفاً حذراً[1]. كتب باسّي، في سنة 1891، موصيا القرّاء بالاطلاع على «*مجلة اللهجات الغالية الرومانية*» (*Revue des Patois Gallos Romans*) التي نشرها جيليرون وروسلو ما يلي: «نشعر فيها بقيمة المدرسة الصوتية الفرنسية، وهي مهمّة بقدر ما هي مستقلة عن المدارس الأخرى تماماً أو تقريباً » (*المعلّم الصوتي*، جوان/حزيران 1891، ص.76). وعندما لاحظ أنها ليست المرّة الأولى التي تستعمل فيها الآلات في تحليل الكلام اعتبر أن النتائج المسجّلة لم تقارب ما توصل إليه روسلو من النتائج. وفعلاً، كانت هذه المقاربة الجديدة تتطلّب أن يكون الباحث صوتيا ولا شكّ لكن أيضاً فيزيائيا ومخترعا ومتصور آلات جديدة. وروسلو جمع كلّ هذه الخصال وما توصّل إليه، حسب باسي، هو دقيق ومهمّ وصحيح يكشف عدداً من الوقائع اللاواعية الفاعلة في الكلام. أمّا عن أطروحة روسلو، فاعتبر باسي عرضها للنقاش «نجاحاً حقيقيا للصوتيات ولعلم اللهجات في الوقت نفسه» (*المعلّم الصوتي*، جوان 1892، ص.96).

[510] وأثار مصطلح «تجريبية» جدالا حادا في ألمانيا حيث عوضه المعارضون بمصطلح أطلقه ياسبرسن هو «الصوتيات الآلية» (Instrumentalphonetik) بحصر الجدّة في استعمال الآلات. وحارب روسلو هذا المصطلح المختزِل مؤكّداً أن هذه التسمية المؤقتة ضرورية لبيان الفرق بين الصوتيات القديمة والصوتيات الحديثة، وتنبّأ بأنه «سيأتي وقت، ليس ببعيد، تكون فيه الصوتيات تجريبية كلّها»[2]. وعبّر بريآل، من جهته، عن التوقع ذاته عندما قال وهو يعلن إنشاء مخبر للصوتيات التجريبية في الكوليج دو فرانس في سنة 1897 ما يلي:

---

1 - لم يكن باسي وحده. فبرونو أيضاً انساق إلى القول بهذا الرأي نظرا للاختلافات في نتائج الباحثين المختلفين. انظر «*وقائع المؤتمر الدولي لجمعية أساتذة اللغات الحيّة في التعليم العام*». *Actes du Congrès International de la Société des Professeurs de langues vivantes de l'enseignement public*, Paris, 14-17 avril 1909, L.c., p. 68.

2 - الأب روسلو، «الصوتيات التجريبية». Abbé Rousselot, « Phonétique expérimentale » et « Instrumentalphonetk », *Revue de Phonétique*, tome 1, 1911, p.11-16.

أخيراً ستسجل الصوتيات وقائع عوض أن تعلن عن مبادئ مسبّقة. وسيتوقّف الناس عن الاشتغال بالصوتيات دون جدوى، وبالاستناد إلى مصطلحات تقنية موغلة في الاختصاص لكنها لا تتيح إلا آراء خاطئة أو مبهمة. والكثير من الأوليات التي قيل إنّه لا يتطرّق إليها الشكّ ستخضع للفحص في ضوء الملاحظة. وسيحكم بعين الملاحظة على كثير من البديهيات التي عدّت معصومة عن النقد. ويوجد في كلّ هذا نسق من الأبحاث والاكتشافات يعرض على اللسانيين، شرط أن يكون لهم علم بالفيزياء والعلوم الطبيعية. ولا أشكّ أن هذا الإحداث الذي بادرت إليه بلادنا سيُقتدى به قريباً في غيرها.. [...] وبعد عشرين عاما، سيندهش لاحقونا عندما نقول لهم إننا كنا في زمن سالف نشتغل بالصوتيات ونفكّر في نطاقها وندرسها دون آلات ودون مخابر»[1].

فإذا نظرنا في المسار الذي اتّخذته الصوتيات حتّى نهاية القرن العشرين حكمنا بأنّ توقّع بريآل كان شديد التفاؤل في ما يتعلّق بالتواريخ، لكنه لم يكن، ولا شكّ، على خطإ: فقد كان على الصوتيات التجريبية أن تصبح يوما بعد يوم الصوتيات بكل بساطة. لكن هذا لم يتحقق دون عقبات، وشهدت الصوتيات التجريبية فترات زاهية وأخرى قاتمة.

وفعلاً، عقب حماسَ السنوات 1880-1890 انقطاع إن لم يكن تأخُّرا مرجعه صعوبات من جهات شتى. وأوّلها نقص المقبلين والقوى الجديدة، حتّى أنّ قدماء هذا العلم هم الذين كانوا يرزحون تحت «العبء»[2]. وذكر شلومسكي هذا السبب وأضاف إليه معارضة بعض الشيوخ من الصوتيين «السمعيين الأصفياء» الذين حجزوا طويلاً الحركة التجريبيّة. ونضيف، حسب شلومسكي، أن المسألة المالية المتصلة باقتناء الآلات الضرورية وإنشاء المخابر كانت مؤثرة[3]. كما أنّ الصوتيين

---

1 - بريآل، «القوانين الصوتية. في إنشاء مخبر الصوتيات التجريبية في الكوليج دو فرانس»، *مذكرات جمعية اللسانيات بباريس*.

Mémoires de la SLP, tome X, 1898, p.1-11.

2 - فعلا، كان لروسلو أتباع كثيرون من كلّ البلدان نشروا طرقه في العالم أجمع، لكن لا أحد منهم كان له ما كان لروسلو من ذيوع الصيت العلمي.

3 - J. Chlumsky, *Compte rendu de Die Phonetik* de J. poirot, Helsingfors, *Revue de Phonétique*, tome1 (1911), p.376.

الكلاسيكيين أبدوا حذراً وحتّى تخوفا إزاء الآلات، وقد ذكرت حذر باسي رغم أنّه كان متعاونا[1].

وسيكون موقف ياسبرسن ولا شكّ أكثر المواقف نقدا، وقد لخّصه صاحبه في كتابه «*القضايا الأساسيّة في الصوتيات*» (1904) (*Phonetiche Grundfragen*) الذي أثر فترة طويلة تأثيراً «سلبيا» في العلماء. وهذا ما دفع روسلو نفسه إلى الشعور بوجوب الردّ ساخرًا في 1911[2] على عتاب ياسبرسن إياه على تجاهله أو إهماله الصوتيين السابقين (بل وإلّيس وسويت وتشمر وبريمر) الذين لم يذكرهم في «**مبادئه**»[3]، وعلى أنّه لم يقم بتجاربه مع سيفرس وستورم وسويت. كان النقد العام للطريقة تكرارا مخفّفا لاعتراض سيفرس المتعلّق بحرج الرواة المستجوبين من استعمال الآلات وحتّى من

---

1 - يذكر الأب مييه (Millet) الذي كان تابعا للأب روسلو باسّي ضمن «من شهدوا، ناشطين، بدايات الصوتيات التجريبية» (كتاب في التجريب الصوتي...)

(*Précis d'expérimentation phonétique, précédé d'une Introduction sur l'œuvre de l'Abbé Rousselot*, Didier, Paris, 1925, p.28.)

لذلك يبدو لي أنّ تأكيد مالمبرغ أن باسّي «كان يرفض استعمال الآلات في الأبحاث عن الأصوات اللغوية» قول فيه مبالغة. يقول مالمبرغ مبسّطاً بإفراط ربّما ظرفا متحوّلا علميا وإنسانيا « طالما قابلت صوتيات الأذن (Ohrphonetic) هذه الصوتيات التجريبية». انظر كتابه «**مجالات الصوتيات**»، ص. 35.

مثل هذه الأقوال هي من الآراء المتداولة في كتابات كتاب مختلفين منهم:

G. Panconcelli-Calzaia, *Geschichtszahlen der phonetik. 3000 Jahre Phonetik*, Hamburg, 1941, p.75.

E. Pergola Arezzo « Phonology and language : A historical Perspective» *Rassegna Italiana di Linguistica Teorica e Applicata*, anno x, n°1, gennaio-aprile 1978

حيث ورد في الصفحة 5 منه «الصوتيات الكلاسيكية التي تقابل الصوتيات التجريبية أو الآلية التي تطوّرت لاحقاً.»

2 - الأب روسلو، «الصوتيات التجريبية، في رأي السيد ياسبرسن»، مجلّة الصوتيات، المجلد 1،

Abbé Rousselot, « *La phonétique expérimentale*, jugée par M. Jespersen », *Revue de Phonétique*, Tome1, p.105-113.

3 - الأب روسلو، مبادئ الصوتيات التجريبية..

Abbé Rousselot, *Principes de phonétique expérimentale*, 2 vol., Paris, H. Welter, 1897-1901.

رؤيتها[1]. أمّا عن استعمال الآلات دون مراقبة بالسمع مما يجعل التجارب «مشكوكا فيها» فقد كتب يقول:

[511] افتراض أننا نحصر طريقتنا في آلية عمياء صمّاء بلا نقد هو جهل بنا وغفلة عن أنّ العلوم التجريبية لا تستعمل وسائل ميكانيكية إلا لتكميل حواسنا ومراقبتها[2].

لم يخل موقف ياسبرسن من الانحياز، فعوض قبول ما تسفر عنه التجارب كان يشتكي مما لا تقوله، وهو لا يكتفي بالانتقاد بل يقدّم نصائح لا تقبل التطبيق:

إن المرء ليتساءل إن كان لا يتخيّل تجهيزات عبثية إلا لمجرّد تبرير تشدّده وميولاته.

لكنني أرفض أن أرى لديه مثل هذا القدر من فساد الطويّة[3].

وكان ياسبرسن، مثله مثل باسي، مثاليا ومسالماً يؤمن بالتطوّر ويستحب الأسلوب الواضح اليسير على الجميع وبلا محسنات بلاغية، لكنه كان ذا قريحة جدالية معدومة عند زميله الفرنسي.

فقد أسمعَ ياسبرسن، بشخصيته وكتاباته، حتّى القرن العشرين، صوت الصوتيات الوصفية، تيار الصوتيين الذين يدرسون الأصوات اعتماداً على الملاحظة المباشرة:

أذن دقيقة ومدرّبة، وأعضاء صوتية اكتسبت مرونة بممارسة اللغات المختلفة: وتشخيص سريع واثق يسعى إلى تبيّن العلاقات بين العضو والصوت، وبين طريقة النطق والأثر السمعي: تلك هي المعدّات المساعدة الضرورية في بحوثهم. فالآلات التي تمكّن من قيس اختلاف وضعيات الأعضاء ومن تمثيل شدّ العضلات أو

---

1 - استعاد باسّي اعتراض سيفرس المتعلّق خاصة بالتحريف الذي تحدثه الآلات وباستحالة اصطناع وضعية التلفّظ «العادي» في ظروف المخبر الوارد في عرضه لمؤلّف الأب روسلو «التغيرات الصوتية....» (*Le Maitre Phonétique*, janvier 1893, p. 105).

2 - الأب روسلو، «[كتاب] *الصوتيات التجريبية* بتقييم ياسبرسن»، استشهاد من الصفحة 109،
Abbé Rousselot, « *La phonétique expérimentale*, jugée par M. Jespersen », cit. p. 109

3 - المصدر السابق، ص. 111.

اتّساع الذبذبات بالأرقام لا تفيد الصوتيين، فموضوع عملهم الذي يشتغلون به ليس الصوتيات التجريبية.[1]

وكان فياتور متحفظا هو أيضاً في البداية إزاء الصوتيات التجريبية. وكتب كتابا نقديا في سنة 1882 وكتابا آخر بعنوان «عناصر من الصوتيات والرسم الإملائيّ في الألمانية والأنغليزيّة والفرنسية» (1884)[2] طبع مرّات عديدة. ولا ريب أنّه الكاتب الأكثر تمثيلا للصوتيات الوصفية في ألمانيا في منعطف القرن. فالصوتيات التي تغلب فيها الفيزياء والفيزيولوجيا، مثلما صاغها هلمهلتز (Helmholtz) ومركل وبروكه، كانت قريبة من اللسانيات عند سيفرس[3] الذي قُدّر له أن يكون من بين العلماء الأوائل مع سويت وستورم.

---

1 - مايي، عرض ياسبرسن، كتاب علم الصوتيات، إصداران مع لوحتين، لايبزيش وبرلين (توبنر)، 1913، 259 صفحة، في«نشرية جمعية اللسانيات بباريس»، 1913.

A. Meillet, compte rendu de O. Jespersen, *Lehrbuch der Phonetik*, zweig Auflage, *mit zwei Taflen*, Leipzig und Berlin (Teubner), 1913,vj-259 pages, in 8, in «*Bulletin de la SLP*» 1913, p.cxcj.

2 - فياتور، عناصر من الصوتيات وضبط الألفاظ الألمانية والإنجليزية والفرنسية مع مراعاة احتياجات ممارسة التدريس.

W. Viëtor, *Elemente der Phonetik und Orthoepie des Deutschen, Englischen und Französischen mit Rücksicht auf die Bedürfnisse der Lehrpraxis*, Heilbronn, 1884.

3 - ينعكس التطوّر الذي شهدته الصوتيات في ألمانيا في التحويرات التي أتاها سيفرس في الطبعات المتعاقبة لكتابه «الملامح الكبرى للصوتيات: مدخل في دراسة أصوات اللغات الهندية الجرمانية» (1881) وهو الطبعة الثانية لكتاب «الدرس الأساسيّ في فيزيولوجيا الصوت» (1873).

(*Grundzüge der Phonetik: zur Einführung in das Studium der Lautlehre der indogermanischen Sprachen*, Leipzig, Breitkopf und Hartel, 1881 (2e éd. *De Grundzuge der Lautphysiologie*, 1873.)

وحلّل كوهلر هذه التحويرات التي تدلّ على نقاش دائر في منزلة البحث الصوتي وأهدافه في: «ثلاثة اتّجاهات في الصوتيات: تطوّر الصوتيات علما في ألمانيا منذ القرن التاسع عشر». ضمن «نحو تاريخ للصوتيات»، نشره آشر وهندرسن، المنشورات الجامعية، إيدنبورغ 1981، ص.161-178.

K. Kohler, « Three Trends in Phonetics: the Development of Phonetics as a Discipline in Germany since the nineteenth-century'. In, *Towards a History of Phonetics*, *ed by R.E.* Asher,. and E.J.A. Henderson, University Press, Edinburgh, 1981, p. 161-178.

وكان الاطلاع على مؤلفات الكتّاب الأنغليز والاسكندينافيين (إلّيس وسويت وستورم وبل) محدّدا لسيفرس وفياتور على السواء. كان فياتور يعرف جيدا باسي وسويت، وكان متشبثا بتراث الصوتيات على المثال الذي تطوّرت عليه في أنغلترا، لكنه لم يرفض المقاربة التجريبية وسينتصر لها لاحقاً. في سنة 1893، استعرض في مجلّة «المعلّم الصوتي» تحاليل براسم التحرّكات العضلية (Kymographe) لفاغنر[1]، مما دفع بروسلو إلى أن يكتب إلى المجلة مهنئا ومناقشا جودة الآلات (طبلة برافعة ومُخرج من المطّاط) انطلاقاً من تجاربه الشخصية[2]، ملحّا على ضرورة التعاون البنّاء بين الباحثين. وردّ فياتور على الاعتراضات وقدّم معلومات إضافيّة عن أبحاثه الجارية وصوّر التحسينات التي أدخلها على الحنك الاصطناعيّ[3].

[512] كان كوشفيتس (Koschwitz) من جامعة غرايسفلد (تلميذ روسلو في المعهد الكاثوليكي في 1890-1891) وبنكنشلّي كلزيا (P. Calzia) وهو تلميذ آخر لروسلو ومدير مخبر الصوتيات بهامبورغ لاحقاً، من مشجعي المقاربة الجديدة والمدافعين عنها في ألمانيا. أمّا سيفرس فلم يسلك مسلك التجريب، بل على العكس. وأشار إليه بنكنشلّي كلزا على أنّه العدو الألدّ للصوتيات التجريبية والمسؤول عن النفور والحذر اللذين لاحقاها في ألمانيا وأضاف أن صنويه هما سويت في أنغلترا وباسي في فرنسا[4].

وفي سنة 1973، عندما استأنفت المجلة القديمة «*المعلم الصوتي*» الظهور وغيّرت اسمها إلى «***مجلة الجمعية الدولية للصوتيات***» (*J.I.P.A*) وتخلّت عن النشر بالكتابة الصوتية التي ظلت سمتها المميّزة طوال ثلاثة أرباع القرن والتراث الأكثر رمزية للآباء المؤسّسين، ألقى فراي (D.B. Fry) نظرة على ماضي الجمعية وعلى مستقبل الصوتيات[5].

---

1 - W. Viëtor, « Experimentalphonetik », *le Maitre Phonétique*, novembre 1893, p. 147.

2 - p. Rousselot, « phonétique expérimentale », *le Maitre Phonétique*, janvier 1894, p. 16-17.

3 - W. Viëtor, « Zur Experimentalphonetik », *le Maitre Phonétique*, février 1894, p. 29.

4 - Panconcelli Calzia, *Geschichtszahlen der Phonetik*, *l.c*, p.62. (أعلام الصوتيين).

5 - D.B. Fry, «Future Phoneticians», *Journal of the International Phonetic Association*, vol. 3. N°1, June 1973, p.2-10.

ورغم التخلي عن الكتابة الصوتية الذي قد يعدّ خطأ رفضا للماضي السالف فإن إرث المدرسة الكلاسيكية، من خلال الجمعية قد أثر في الصوتيات تأثيراً عميقاً ومازال حاضرا في مكتسباتها العلمية.

وكانت الجمعية (AF) هي الحيّز الذي صيغت فيه النظريات الجديدة ونوقشت وجرّبت؛ وكان روّاد الصوتيات هؤلاء يشتركون في الرأي القائل إنّ كلّ دراسة للغة من اللغات ينبغي أن تبدأ بالأصوات: كان هذا موقفاً ثوريا في فترة غلبت فيها على اللسانيات المقاربة التاريخية والمقارنيّة؛ وبإحلال الكلام المنطوق مكانته الأولى أقاموا أسس الصوتيات الحديثة على مبادئ (مثل مفهوم الفونيم) لن تعرف انطلاقتها إلاّ في القرن العشرين. ولشغفهم باللّغة البشريّة لم يتصوّروا البحث النظري مقطوعا عن تبعاته التطبيقية. لذلك، لم يغفلوا البتة التطبيقات في جميع المستويات سواء في مجال التعليم أو في مجال البحث اللساني الميداني. كان كل عالم من هؤلاء العلماء بيداغوجيا في الآن نفسه، فالبحث النظري لديهم لا يتطوّر إلا مرتبطا بأهداف عملية. وفي هذا السياق، فإن قولة باستور التي صدّر بها جونز كتابه «**دليل في صوتيات اللّغة الأنغليزيّة**» (*An Outline of English Phonetics*) ذات دلالة:

> لا قيمة لأية نظرية إذا لم تكن لها تبعات عملية. ليس هناك العلم المحض والعلم التطبيقيّ: هناك فقط العلم وتطبيق العلم[1].

ولئن صحّ أنهم لم يتحمّسوا كثيراً للمقاربة التجريبية وفضّلوا الاكتفاء بالملاحظة المباشرة للوقائع الفيزيولوجية، فصحيح أيضاً أنّ ملاحظاتهم كانت في الغالب دقيقة عجيبة (بالنظر إلى الوسائل المتاحة لديهم). ومثلما لاحظ ذلك هيالمسلاف، مصيبا، عندما قال:

> إن «[طرقهم] يمكن أن تكمّل بأخرى مثل الملاحظة باستعمال الآلات وتسجيل الوقائع السماعية [الأكوستيكية] والتأويل الذي تقدّمه اللسانيات النظرية، لكنها لا يمكن أن تقوم مقامها»[2].

1 - D. Jones, *An outline of English Phonetics* (1918), 9e éd. Cambridge University Press, 1986, p.1.

2 - هايلمسلاف، آتو ياسبرسن، في «صور عن اللسانيين».
Portraits of Linguists, ed,.by TA.Sebeok, Indiana Univ. Press. London, 1966, p.165.

[513] وتكمن مساهمتهم الملحوظة في تعليم اللغات في أنهم أبانوا عن الحاجة إلى تطويع إدراكيّ وعضلي من خلال تمرين صوتي منتظم يحيّد عملية الترشيح التي يمارسها نظام اللّغة الأصليّة الأولى.

إنّ الكتابة الصوتية الدولية التي وُضعت لتيسير التفاهم بين اللسانيين من جميع البلدان كانت في أذهانهم، أيضاً، وسيلة تربوية وأداة نفيسة للمبشرين (أو غيرهم من الهواة) الذين يغامرون بكتابة لغات كانت مجهولة[1]. والجمعية بنشرها كتابات صوتية للغات «من خارج المركز»، يسّرت «مهمّة المكتشفين والمبشرين والموظفين الاستعماريّين» فكانت، بهذا المعنى، حسب باسّي «عاملا مهما في النمو الاجتماعيّ»[2].

وحال البحث الدؤوب عن نظام وحيد للكتابة الصوتية دون أن يتيه هؤلاء الصوتيون في بذخ الدقائق الأخّاذة التي لا تضيف شيئا. فقرّبهم هذا السعي تقريباً رفيقا منّا، وأشعرهم بوجوب الحاجة إلى الوحدة في التنوّع وإلى اللامتغيّرات الضرورية التي لولاها «لذهبت المادة الصوتية هباء»[3].

---

1 - في هذا السياق، انظر مثلا نصائح دانيال جونس إلى «مسجّلي اللغات الإفريقية» في:
D. Jones-S, Plaatje, *A Sechuana Reader*, London, 1916, p. XXXV.

2 - رسالة بول باسي، ذكرها دانيال جونس في «*تقرير الأمين*» (*Rapport du secrétaire*, cit. p.44)

3 - جاكبسون، *ستة دروس في الصوت والمعنى*. باريس، 1976، ص.37.
R. Jakobson, *Six leçons sur le son et le sens*, Paris, Editions de Minuit, 1976, p. 37.

القسم الثاني:

المؤتمرات الدولية واللسانيات

جون - كلود شوفاليي

(Jean-Chaude Chevalier)

[517] تطوّرت المؤتمرات خلال القرن 19 كلّه وكانت مؤتمرات وطنية في البداية ثم أصبحت دولية، خاصة ابتداء من السنوات السبعين التي شهدت عادةَ إقامة مؤتمرات دولية منتظمة التواتر[1].

وغالباً ما يُرجع فضل المبادرة إلى تجمّع أنغليزيّ هو «**الجمعية البريطانية لتقدّم العلوم**» (*Britsh Assoiation for the Advancement of Sciences*). وفي ألمانيا وابتداء من سنة 1837، في غوتنغن، اجتمع أشهر الفيلولوجيين: تيرش (F. Thiersch) ومولر (O. Müller) وغريم ولاشمن (O. Lachmann) لمناقشة نظام الدراسات وطرق التعليم ومسارات التبحّر في المعارف. واستمرّ الأمر على هذه الوتيرة كلّ سنة وفي مدينة مختلفة. وكان

---

1 - كان هذا المجال موضوع أبحاث قليلة، ومازالت المعلومات مشتتة جدّا. نذكر موردا بيليوغرافيا:

دوري، «بحث في بيليوغرافيا المؤتمرات الدولية» **مجلة المكتبات**، السنة 3، شمبيون، 1922، ص.389-444.

-Doré, D., « Essai d'une bibliographie des Congrès Internationaux », *Revue des Bibliothèques*, 3e année, Paris, Champion, 1922, p.389-444.

يضاف إليها مجموعان جاعيان هما:

المؤتمرات الدولية والوطنية في جميع المجالات، نيويورك، بيديوديكلس، 1953.

-*International and national Congresses in all fields*, New York, Pediodicals, 1953.

- المؤتمرات الدولية، المجلّد 1، 1881-1890 والمجلّد 2، 1910-1919، اتّحاد الجمعيات الدولية، 1960-1964.

-Les *Congrès internationaux*, t.1, 1881-1899, t.2; 1910-1919, Union des Associations internationales, 1960-1964.

كلّ مؤتمر ينتهي بحفل يتوّج بأشعار لاتينية أو قصائد أبجدية وأحاج أدبيّة. كذا فعل المستشرقون بوت وبروكهاوس (H. Brokhaus) وفلايشر (O. Fleischer) سنة 1843، في لايبزيش، وقرّروا في السنة الموالية الالتحاق بالمؤتمرات العامة للفيلولوجيين. كانت هذه المؤتمرات كلّها أحوازا لمقاومة الاتّجاهات الصناعية والنفعية المميزة للمرحلة.

وفي فرنسا، ابتداء من السنوات الثلاثين، بذل أرسيس دو كومون (Arcisse de Caumont) جهدا لا يني لعقد مؤتمرات وطنية: الجمعية النورماندية، ومؤتمرات آثاريي فرنسا والمؤتمرات العلمية التي ينظمها معهد المقاطعات. ولتجميع نشاط الجمعيات العلمية المتفاقم، كان يجمع نوّابها مؤتمر سنوي: انعقد المؤتمر الأوّل في 1850 في لوكسمبورغ. وأضفت حكومة الإمبراطورية على هذه المؤتمرات طابعا رسميّا تحت إشراف وزارت التعليم العام ورؤساء الجامعات. ودعي أساتذة الجامعة من قبل الوزيرين فورتول (Fortoul) ورُولن (G. Rouland) إلى المشاركة فيها [518] وإلى تأطير الباحثين الهواة. وسنجدهم كلّ سنة، مثلا في قسم «التاريخ والفيلولوجيا» ينظمون المنشورات والجوائز. وسيشاركون طويلاً في هذه الندوات وبانتظام. وحتّى بعد حرب 1914 سترسل جمعية اللسانيات بباريس ممثلا أو أكثر من أعضائها المرموقين للحضور في كلّ دورة. إلا أنّ قيمتهم تضاءلت ابتداء من السنوات 1880 وشحّت الجوائز والعطايا.

ولا شكّ أن هذا الانسحاب يعود بقدر كبير في هذه السنوات ذاتها إلى تنظيم مؤتمرات دولية مختصة اتّسمت بالقوة والشمول من البداية. كانت هذه المؤتمرات المرتبطة بتطوّرات العلوم وتزايد مسالك الاتّصال والرحلات تتلازم وإقامة معارض متكاثرة هي أيضاً تساهم في التنظيم وتجذب المؤتمرين. وحصل في بعض الأحيان أنها تكلفت بإدارة المناقشات العلمية، من ذلك أن «*المعرض الدولي ب/مدينة/* نيس» في 1883، نظّم قسما يهمّ «الآداب والعلوم والفنون» حيث ناقش المشاركون «معاجم مقارنة ودراسات في اللّغة البشريّة وكتابات رمزية» إلخ. وفي الغالب، أضحى للمؤتمرات تنظيم علمي مستقلّ يهدف إلى جمع مئات وآلاف من المشاركين (مؤتمرات علم الآثار أو الجغرافيا يحضرها خاصة عدد غفير من الناس) الذين يُقدم لهم الغذاء العلمي والاحتفالي. كانت المؤتمرات تختصّ، عامة، بعلوم راسخة أو بعلوم تترسّخ، تلفّها البهرجة، وتقدر على تعهّد هذه التظاهرات الضخمة وعلى طلب المنح من الوزارات الأوروبية لفائدة بعض المؤتمرين وعلى نشر الوقائع التي يأسف المرء

لعدم انتظامها. ونلفت الانتباه أخيراً إلى أن اللّغة الرئيسة كانت الفرنسية في الغالب. ونذكر في ما يسمّى اليوم العلوم الإنسانية المؤتمرات التالية:

- *المؤتمرات الدولية لعلمي الآثار والانتروبولوجيا لفترة ما قبل التاريخ*، التي أقيمت في لاسبيسيا (La Spezia) في سنة 1865 ثم في نوشاتيل وباريس ونرويك... إلخ، وعقدت اجتماعات مضيقة في أنفرس سنة 1867 نظّمها «البلجيك» والجمعية الفرنسية النظيرة في كومن (Caumont) واجتماعا ثانيا في بون نظمته «*جمعية حفظة الآثار في [مقاطعات] الراين*».

- *مؤتمرات الجغرافيا*، في أنفرس في 1871، ثم في باريس في 1875، وفي البندقية في 1881، ثم بانتظام دوري بعد ذلك.

- ومن أشهر المؤتمرات، *مؤتمرات المستشرقين* التي ستمتدّ سلسلتها طويلا، وأوّلها مؤتمر باريس في 1873 تحت إدارة أوبرت (J. Oppert) وروسني (L. De Rosny)، وكان اليابان موضوعه المركزي، ثم تلته مؤتمرات لندن وسان بترسبورغ وفلورنسا. كان دور اللسانيين دورا كثيفا. وازدوجت هذه المؤتمرات الدولية باجتماعات على الصعيد الوطني، من ذلك في فرنسا اجتماعات سانت إيتيان ومرسيليا وخاصة ليون حيث عرض الرئيس غيمي (E. Guimet) مجموعاته الساحرة.

- سلسة مؤتمرات *المختصين في الدراسات الأمريكية* التي لا تقل شهرة وانتظاما عن غيرها. عقد أدم (L. Adam) المؤتمر الأوّل بمدينة ننسي [فرنسا] في 1875، ثم في لوكسمبورغ وفي بروكسال... وتوقّف استخدام اللّغة الفرنسية لغة رسمية في 1888 رغم أن باريس كانت المدينة التي احتضنت الأعمال في 1890. وعقد أول مؤتمر في العالم الجديد في مكسيكو في 1895. وتبعته مرحلة خفوت في نشاطه. وستنقذ المؤسّسةَ جمعية المختصين في الدراسات الأمريكية بباريس بتنظيمها المؤتمر السابع عشر في سنة 1900، الذي صودق فيه على نظام داخلي جديد يقيم التداول بين أوروبا وأمريكا. انحصرت المشاركات اللسانية الخالصة دائماً في حدود العشرة عروض (راجع تومي، 1984، Toumi).

[519] ويمكن أن نواصل التعديد: المؤتمر التاريخي (الذي عقده المعهد التاريخي في باريس في 1835) ومؤتمرات الهندسة المعمارية والحقوق والأنتروبولوجيا وعلم الآثار والفيلولوجيا (في إيطاليا والولايات المتحدة، 1893، 1913) والمؤتمرات الأدبيّة، دون أن ننسى مؤتمرات مهمّة للإحصائيات ومؤتمرا شهيراً هو **مؤتمر المكتبات** الذي عقده جونز (W. Jones) في سنة 1878 في لندن، وعقبه في السنة نفسها **المؤتمر الدولي البيبليوغرافي** (*Congrès bibliographique international*) في باريس الذي نظمته «الجمعية البيبليوغرافية» وكان الهدف منه التعريف بجميع الموارد البيبليوغرافية، ولكن أيضاً «تيسير تطوّر

الجمعيات والعلاقات الدولية». وانتظمت اجتماعات أخرى في باريس في سنتي 1889 و1900 بالتوازي مع المعارض العالمية الكبرى التي انعقدت في المدينة[1].

وشجّع عمل المؤتمرات الدولية تشجيعا ضئيلا تدقيق الاختصاص، من ذلك أنه كان يصعب تبيّنُ الفيلولوجيا معزولة عن غيرها، وكان الأمر مستبعدا أكثر بالنسبة إلى اللسانيات. ففي كثير من البلدان، مثل فرنسا، كانت هذه الاختصاصات ممثلة في بعض العلماء الذين كانوا يقنعون بمنابر الأكاديميات الباريسية المرموقة مثل *أكاديمية الكتابات والنقوش التاريخية* أو بمنابر *الجمعيات العلمية* الباريسية والإقليمية. وكان المحاضرون في هذه الجمعيات يخاطبون جماهير غير مختصة. وإذا وجدت جمعية دولية فهدفها الطبع والنشر وليس عقد المؤتمرات. من ذلك أنّ «*جمعية الآداب الرّومانية*» (*Die Gesellschaft für romanische Literatur*) جمعت سنة 1900 تحت إشراف جمعية «*الأبحاث الرّومانية*» (*Die Romanische Forschungen*) فورستر (W. Foerster) وفول مولّر (K. Vollmöller) وميننداز بيدال (G. Menendez Pidal) ومايرلوبكه (W. Meyer-Lübke) وموريل فاسيو (A. Morel-Fatio) ونيروب (K. Nyrop) وباري وفالوند (G. Wahlund) لأغراض النشر.

ولا يمكن لمؤتمر في الفيلولوجيا، عامّة، إلا أن يندرج في إطار أوسع يشمله، ونجاحه ليس محققا. فعندما عرض رينو (M. Reynaud) الذي كان أستاذاً في مدينة مرسيليا، في 1879 على السلط مشروع «*مؤتمر فيلولوجي*» يستفيد من *المعرض العالمي الكبير* لمعالجة اللغات المتوسطية وخاصة العربية، رفضت «الوزارة» ذلك ورفضت دفع منحة بعشرين ألف فرنك. لكن، حصل العكس في 1895 في مدينة بوردو، إذ انعقد *المؤتمر الدولي للغات الرّومانية* وتوازى مع «المعرض الدولي» وكان هدفه «تمتين الصلات الفكرية والتجارية التي تجمع بين البلدان اللاتينية»؛ ولتحقيق هذا اقترح المؤتمر دراسة «طرق تعليم اللغات الرّومانية في البلدان المختلفة». وأدار المؤتمرَ

---

1 - *المؤتمر الدولي البيبلوغرافي* (*Congrès bibliographique international*) باريس، 1-4 جويلية 1878 تحت إشراف الجمعية البيبلوغرافية، (Société bibliographique) باريس، 1879.

- *المؤتمر الدولي البيبلوغرافي* باريس، 3-7 أفريل 1888 تحت إشراف الجمعية البيبلوغرافية، باريس 1888.

- *المؤتمر الدولي البيبلوغرافي* باريس، 13-16 أفريل 1898، المجلد 1 و2 تحت إشراف الجمعية البيبلوغرافية، باريس 1900.

بورسيي (E. Bourciez) في قسمه العلمي (*مجلة اللغات الرومانية*،8.1،1895). وبالمهارة ذاتها، نظّمت «*مجلة اللغات الرومانية* مؤتمرين للفيلولوجيا الرومانية، الأوّل في 1890 للاحتفال بالمأوية السادسة لجامعة منبوليي (Montpellier) بمشاركة نيروب (K. Nyrop) وفن هامل (A. van Hamel) وفالوند (S. WahLund) وبريآل، وكليدا (L. Clédat) وتوماس (A. Thamas) وطبعا شابنو (C. Chabaneau) ودو تورتولون (C. de Tourtaulon)، وعقد المؤتمر الثاني في 1900 للاحتفال بثلاثينية «*جمعية اللغات الرومانية*».

وبالنسبة إلى السلط الرسمية، يبدو إطار القضايا التي يطرحها التعليم الإطار الأكثر إقناعا بالدواعي التي تمكّن من مناقشة [مسائل] الفيلولوجيا أو اللسانيات. وستمكّن المناقشات في تعليم اللغات الحيّة من الاضطلاع بدور علمي عمومي. وفي السنوات 1880، كان ياسبرسن وسويت وفياتور وغيرهم يناقشون تعليما حيويا للغات. وفي 1885 نُظّم مؤتمر كبير في غياسن (Giessen) [المدينة الألمانية]. [520] إلاّ أنهم التقوا جميعهم في مؤتمر ستوكهلم في 1886. وسجّل باسّي في تقريره إلى «الوزارة» دور الصوتيات التجريبية هذا العلم الجديد في هذا المجال المستحدث الذائع في ذلك العصر، وسيتابع التطوّرات العلمية خلال مؤتمر الدنمارك في 1892، وقد حضره مندوبا من الوزارة مثلما كان ذلك في مؤتمر ستوكهلم. وستُستعاد الاقتراحات المقدّمة في مؤتمر أساتذة اللغات الحيّة المنعقد في باريس في 1900 ثم في 1909.

وتمثل السنوات الأخيرة من هذا القرن العصرَ الذهبي للجامعات ولانتشار التربية؛ وكان الجامعيون، مهما يكن اختصاصهم، أصحاب ميل إلى اللقاءات للاحتفال بنجاحاتهم. *والمؤتمر الدولي للتعليم العالي والتعليم الثانوي* المنعقد في باريس في 1889، بعد مؤتمر 1879، هو في هذا المجال، حالة مثالية: فبالتزامن مع المعرض الدولي الكبير لسنة 1889، يعدّ مثل هذا المؤتمر الذي جمع مدرّسين من جميع الأصناف أسبوعا كاملا، مؤتمرا مؤسّسا للتطوّر العلمي وذلك بتشجيع اللقاءات والمقابلات الدولية. وشدّد رئيس الجامعة غريآر (O. Gréard) في الافتتاح على أن يكون مثل هذا المؤتمر سببا في إكساب العلم معناه في المؤسّسة والإيديولوجيا التي تدعمها، قائلاً:

> لقد أضحت المؤتمرات اليوم عادة من العادات وأصبحت، تقريبا، من مؤسّساتنا المألوفة لدى الشعوب التي تسعى إلى تطوير المجتمع وصوغ الأفكار وإلى المصالح التي يَقوم عليها تنظيم المجتمعات الحديثة. وسيكون ولا شكّ من

خصائص النصف الثاني من القرن 19 بعث هذه الأحواز الفاعلة للإعلام والنقاش التي يُشارك فيها أسمى أصحاب الفكر بمعارفهم وتجاربهم.

وكان بريآل أحد المسؤولين عن هذه المؤتمرات. وساهم برونو مساهمة نشيطة في الدورة الثالثة التي التأمت في باريس في 1900 بإشراف بيكافي (F. Picavet).

وكان علم الآثار هو عند فيلولوجيي التاريخ القديم فرصة للقاءات وللتحفيز والسياحة. فقد أُرسلت وفود ضخمة رسمية (أي بتمويل عمومي) إلى أثينا في 1905 وإلى القاهرة في 1909 وإلى روما في 1912 وما كان على «الوزارة» إلا الانتقاء من بين الترشّحات الوفيرة. وبالنسبة إلى أثينا أرسل القائم بالأعمال الفرنسي الكونت دورميسون (d'Ormesson) إلى وزارته تقريراً مطوّلاً مسهباً.

وأخيراً ستساهم الاعتبارات القومية، القوية في بدايات القرن، في تعبئة اللسانيين للدفاع عن بعض اللغات الحديثة. من ذلك أنّ برونو وكليدا ومايّر ونيروب وروك (M. Roques) وسلفردا دو غراف (J.J. Salverda de Grave) سيشاركون في 1905 مع لنصون (G. Lanson) وماتيي (A. Mathiez) و500 شخص آخرين في *المؤتمر الدولي لنشر اللّغة الفرنسية* في مدينة لياج [بلجيكا] (ثم في مدينة أرلن (Arlan) في 1908 مع برونو ميّر وغيرهما، إلخ.، ثم في مدينة غند [بلجيكا] في 1913) حيث قدم ريناخ (S. Reinach) مديحه الشهير لنثر القرن 18.

وفي لياج وأولن تعرّض الشاب كوهين (G. Cohen) المدرس في ليبزيش ثم الأستاذ في السوربون إلى فائدة اللسانيات في التعليم، واقترح توحيد طرق الكتابة الصوتية، وناقش أطروحات نيروب وباسّي والأب روسلو وبايّي (F. Beyer) وفياتور، إلخ. وفي أكتوبر 1906، احتضنت برشلونة *المؤتمر الدولي الأوّل للغة الكتالونية* الذي جمع المختصين في اللّغة الكتالونية وآدابها وتاريخها والمختصين- من فرنسا- في اللغات الرومانية.

[521] وشارك اللسانيون والنحويون حتّى في مؤتمرات بعيدة عن اختصاصهم. ففي *المؤتمر الدولي الثالث للتاريخ المقارن* المنعقد في روما في أفريل 1903، - بعد مؤتمر لاهاي في 1897 وباريس في -1900 حيث شارك برّ (M. Berr) وبرونو وبوتي دو جولوفيل (L. Petit de Julleville) أوفدت الوزارة بريآل وماير ودورمبورغ (H. Derembourg). ولا بدّ أنّ ذلك كان بفعل فتنة أشجار الصنوبر في روما أو مسرحها

الأثريّ في الربيع ولا شك. لأنّه عندما نظم المؤرّخون أنفسُهم مؤتمرهم في لندن سنة 1913، غلب التكتّم على ترشحات اللسانيين لحضوره، وتكررت، في الصحف خاصة، الاتّهامات بالهواية والسياحة التي ستلتصق بالمؤتمرين. فمايير(P. Meyer) كان يسافر كثيرا، وقد طعن في السنّ، موفدا رسميا عن «*الجمعيات العلمية*» الفرنسية إلى معرض سان لويس بالولايات المتحدة. على أنّنا نلاحظ أنه في مؤتمري باريس ثمّ روما نوقش مضمون مشروع مفصّل لتدريس تاريخ العلوم في الجامعات. أمّا في مؤتمر لندن فوضع مشروع لمعجم للغة اللاتينية في العصر الوسيط. ولم يكن المؤتمرون يتفسّحون فقط، بل كانت المؤتمرات فرصة تضمن اختلاط الاختصاصات والعلماء. وقد استفادت اللسانيات والفيلولوجيا من ذلك.

وفي السنوات 1910، أضحت المؤتمرات عنصرًا ضروريا في الشبكات العلمية والمؤسّسات الجامعية. فقد أحصى الكتاب السنوي *للمؤتمر العالمي للجمعيات الدولية* المنعقد في بروكسال في ماي1910، 150 تجمّعا دوليا تشكّلت ابتداء من 1864. وعبّر المؤتمر عن أمله في اعتماد وضعية قانونية واحدة لكل الجمعيات وفي توحيد اللغات العلمية والتقنيّة (أثيرت مسألة لغات الإسبرنتو، انظر ص.388) وتنظيم مُسوح استقصائيّة بلدا بلدا ونشر توصيات المؤتمرات ونتائجها نشرا واسعاً بين الجمهور. ودعا المؤتمر إلى تركيز الجهود، وذكرت بارن ولاهاي وبروكسال مدنا مرشحة بجدية لإنجاز هذه المهمّة. وفي قائمة الجمعيات التي يفضّلها المؤتمر نجد المؤتمرات الدولية للغات الحيّة، والمفوضية لاعتماد لغة دولية، والجمعية الدولية للصوتيات، والفيديرالية الدولية لنشر اللّغة الفرنسية وثقافتها، والجمعية الدولية لعلم اللهجات الرومانية.

وأصبحت المؤتمرات تؤخذ مأخذ الجدّ من السلطات: فقد اتّفق وزير الخارجيّة مع زملائه، في باريس في نوفمبر 1913، على إنشاء مَدَد منتظم ومُرَاقب بالإعانات المالية والتوجيهات قصد تأمين [حضور] وفود فرنسية مسؤولة في كل مؤتمر يعتبر مهمًا.

اتجهت منظمات وطنية عندئذ إلى الأبعاد العالمية. من ذلك أن مؤتمرات «*الفيلولوجيين الجدد*» (*Neuphilologen*) أصبحت ابتداء من 1886 عملا ألمانيا: هانوفر 1886، وفرنكفورت 1887، ودرسد 1888، وشتوتغرت 1890، وبرلين 1892، إلخ. وسعى المنظمون إلى التواصل مع المدارس الثانوية والجامعة عن طريق الفيلولوجيا الحديثة. وسعى منظمو المؤتمر الرابع عشر «*الاجتماع العام للجمعيات الألمانية*

للفيلولوجيين الجدد» (*Tagung des Allgemeinen Deutschen Neuphilologen Verbandes*) الذي انعقد في زوريخ من 16 إلى 19 ماي 1910، إلى توسيع دائرة الإصغاء. لذلك وجّهت الدعوات إلى جميع الهيئات والمجموعات الفرنسية الكبرى وشجّعها الوزير وعميد جامعة السوربون كروازي (A. Croiset) على الحضور. [522] كان البرنامج الذي يجمع بين علم التربية الجديد ومناهج التفكير اللساني جذّابا، من ذلك أنّ الجلسة الأخيرة ضمّت بالّي (Ch. Bally) وغوشا (M. Gauchat) وفاي (L. Weill)، من معهد لويس لو غران، وشفّلر (W. Scheffler) من درسدن الذي تحدث عن «تقنية التعليم» (Technodidactique).

وسجّل مؤتمر دولي نجاح علم اللسانيات: فقد خصّص مؤتمر الصوتيات بهمبورغ من 9 إلى 12 أفريل 1914 كلّيا للصوتيات التجريبية التي حظيت، ثلاثين سنة بعد الأبحاث التأسيسية التي قام بها الأب روسلو باهتمام الجمهور. وفي جوان 1911، أنشأ برونو (F. Brunot) استلهاما من خزينة الأصوات في برلين (1829) وفيانّا (1902) مركزا للتسجيلات الصوتية «**أرشيفات الكلام**» (*Archives de la Parole*) بجامعة السوربون. توزّعت أعمال المؤتمر بين التمارين التطبيقية والعروض النظرية. كان برونو قد سافر في مهمّة رسمية للاطلاع على «مخابر فيانا» وكان يتكلم الألمانية بطلاقة وحضر المؤتمر بصفته المزدوجة: عضوًا في لجنة المؤتمر وممثلا للحكومة الفرنسية وهو تكليف رحّبت به السفارة الألمانية بباريس ترحيباً شديداً.

وكان المؤتمر الأوّل للإثنولوجيا [علم الأعراق البشريّة] والإثنوغرافيا [علم خصائص الشعوب] المنعقد من 1 إلى 5 جوان 1914 بنوشاتيل برئاسة فن غينب (A. van Gennep) أحد أواخر المؤتمرات قبل الحرب العالمية الأولى. ثمّ حلّ خراب معارك الحرب التي ستقضي على الاجتماعات وتودي على جانبي نهر الراين بعلماء شبان وتغيّبهم عن مستقبل زاهر مثل الفرنسي غوتيو (R. Gauthiot) الذي كان محطّ آمال ميّي (Meillet) وكثيرين غيره. وعندما قررت «»**جمعية اللسانيات بباريس**» الاحتفال بخمسينيتها في 1919 اكتفت بإقامة مأدبة، علامة رمزية لجمعية مغلقة بدأت تنتعش.

ورغم هذا بدأت تتجلّى ملامح التجديد وقد غذّته عمليات تهجير السكان بعد الحرب والثورات الفكرية الكبرى التي اجتاحت أوروبا مثل حلقة فينّا في الفلسفة التي عقدت مؤتمرها في براغ في1929، أو حركة بوهاوس (Bauhaus) في [مدينة]

فيار ثم [مدينة] ديساو (Dessau) في مجال الفنون، وغذّته كذلك إيبستيمولوجيات جديدة تعترض على التفكير الوضعيّ.

وانخرط الأمير تروبتسكوي ثم جاكبسون اللذين هاجرا من بلديْها في جمعية اللسانيات بباريس وانتصبا للعمل في أوروبا الوسطى. من 1920 اطّلع الاثنان على كتاب دو سوسير «*دروس في اللسانيات العامة*» بفضل كارشفسكي (S. Karcevski) الذي كان يدرّس في جنيف، وارتبطا «بمدرسة جنيف» وبذلك نشأ محور «جنيف- فيانا- براغ» الذي تصوّر، اعتماداً على تأويل مبهم لكتاب دو سوسير، وظيفية للفونيمات والخطابات.

وامتدت روابط أخرى من جنيف إلى هولندا تخلّلتها مبادلات ذات طابع لساني نفساني وضروب من التناظر مثل تراسل فون غينكن (J. Van Ginneken) وسيشيهاي (A. Sechehaye) قبل الحرب العالمية بكثير وتدّعمت الصلة بإعجاب الشاب دوبور(C. de Boer) بأبحاث سيشيهاي الذي اعتبره معلّما له. واضطلعت «*جمعية اللسانيات بباريس*» بوظيفة الضمانة الأخلاقيّة؛ وفي 1922 أشار مييّي في «*نشرية جمعية اللسانيات*» (B.S.L) إلى تجديد اللسانيات وفسح النشرة لسلسة جديدة من المقالات، منها مساهمات مهمّة لبالّي والأمير تروبتسكوي. لكن الجمعية ظلت ضعيفة نسبيا وموتورة في إعداد المؤلّف الكبير في الوصف اللساني «*لغات العالم*» (*Les Langues du monde*) لمييّي وكوهين، سنة 1924.

[523] رغم هذا انتشرت في فرنسا الدراسات في اللغات الرومانية مركزة على أنقاض البحث الألماني. وفي 1925، أنشأ ترّاشي (L. Terracher) وبلوك (O. Bloch) في مدينة ستراسبورغ «*مجلة اللسانيات الرومانية*» وجمعية يرأسها برونو (F. Brunot)، وسيكون من أوائل أنشطتها تنظيم «*مؤتمر اللسانيات الرومانية*» في مدينة ديجون في 1928. وعقد المؤتمر الثاني في مدينة سيون، بسويسرا (9-11 جوان 1930) وراوح بين العروض والتطبيقات الميدانية. كان المؤتمر المنعقد في مهد من مهاد علم اللهجات الرومانية تكريما لأسكولي (G. Ascoli) و«المحاولة الأولى لعقد مؤتمر متنقّل في اللسانيات» حسب عبارة جابير (K. Jaberg) في «كلمته». وستنشر أهمّ عروض المؤتمر الثاني مثل عروض المؤتمر الثالث الذي نظّمه برتوني (G. Bertoni) من 4 إلى 9 أفريل 1932 في «*مجلة اللسانيات الرومانية*». ستكون هذه المؤتمرات مؤتمرات مختصّة

في الغالب إذ عقد المؤتمر الرابع في مدينة بوردو ثم بياريتز في 1934 لدراسة الإسبانية والبرتغالية والغسكونية.

لكن الحركة كانت أكثر انبهاراً في بقية العالم: في 1925، أنشئت «*الجمعية الأمريكية للسانيات*»، وفي أوروبا، عقدت في السنة نفسها الندوة الدولية الأولى في كوبنهاغن حول ياسبرسن وسلفردا دو غراف وفندريس (J. Vendryes) ممثلا لجمعية اللسانيات بباريس. كان الأمر يتعلّق بتوحيد رموز للكتابة والمصطلحات. وفي 1926 نشر ياسبرسن وبيدرسن (H. Pedersen) كتيبا في اكسفورد بعنوان «*الكتابة الصوتية والنقل الحرفي*» (*Phonetic transcription and Transliteration*). وكانت الحاجة إلى تعاون دولي حاجة مسلطة على الجميع. وفي 1927، أطلق اللسانيون الهولنديون مشروع مؤتمر دولي تخصصي: كانت الجامعات الهولندية وثيقة الصلات بالحركة اللسانية الصاعدة وكانت البلاد مكانا ممتازا لعقد مؤتمر دولي. وناقش ميتي هذا المشروع أمام جمعية اللسانيات وعبّر عن تعاطفه مع مشروع لم توفق الجمعية في أن تكون هي الداعية إليه، مثلما ورد في «النشرية»:

> عبّر ميتي عن أنّ المؤتمر لا ينبغي أن يكون مؤتمرا لعرض نتائج جزئية بل لتنظيم العمل المشترك. والمهمّة التي يتمنّى إنجازها هي وضع خريطة العالم اللسانية.

وامتدّت دورة المؤتمر بين 10 و15 أفريل 1928 ونشرت وقائعه[1]، واستعاد بشكل واسع نمط المؤتمرات السابقة المخصّصة للغات واتّجاهاتها، لكن عميق طرافته تكمن في أنه خصّص حصريا للسانيات. وكان المسؤولون عنه أولنبك (C. Uhlenbeck) والأب شرينن (J. Schrijnen) وفن هامل (A.G. van Hamel) والشاب دو بور (C. de Boer). وكان المؤتمرون يحذقون اللّغة الفرنسية، اللّغة الأولى في المؤتمر قبل الألمانية وبعيداً عنها الإيطالية والأنغليزية. كان المشاركون المسجلون 312 (بما في ذلك زوجاتهم) منهم 32 ألمانيا و73 هولنديا و11 سويديا و6 إيطاليين و7 أمريكيين (منهم بلومفيلد وبوآس) إلخ.، و22 فرنسيا[2]. وحضرت رسميا 16 جمعية مهمّة مثل الجمعية

---

1 - *Actes du Premier Congres de Linguistes*, tenu à La Haye du 10-15 avril 1928, 194p., Leiden, A.W. Sijthoff's Uitgeversmaatschappij N. V.

2 - بلوش (O. Bloch) وارنوت (A. Ernaut) والآنسة همبورغر (L. Homburger) ومايي (A. Meillet) وريفي (P. Rivet) وفندريس (J. Vendryes). وباستثناء بلوش لم يحضر أي مختصّ في

الدولية للصوتيات (جونس) **والجمعية البولندية للدراسات الشرقية** (كوريلوفتس Kurlowicz) **والجمعية الأمريكية للسانيات** (أولدفاذر W.A. Oldfather) **ومعهد الصوتيات بباريس** (برنو H. Pernot) **وجمعية المختصين في اللغات الأمريكية** (ريفي p. Rivet) إلخ.

وحسب المألوف، ربط المنشور الصادر في 1927 المؤتمر «بالمسائل الأكثر جدارة في دراسة اللغات الحيّة، وبدراسة اللغات القديمة ما أمكن ذلك» [524] واقترحت على المؤتمرين ستة محاور للنقاش ووضعت فيها تقارير، وهي:

1 - ما الأسس التي ينبغي اعتمادها في الكتابة الصوتية؟

1 - قيمة الصوتيات التجريبية.

2 - نظام الكتابة الصوتية والرموز الصوتية.

2 - وضع المصطلحات التقنية وتحديدها. ما الترجمة الدقيقة للمصطلحات التقنية في اللغات المختلفة (الفرنسية والأنغليزية والألمانية)؟

3 - ما أفضل طرق البحث في الجغرافيا اللغوية؟

4 - ما الطرق الأكثر ملاءمة لعرض كامل وعملي لنحو لغة ما؟

5 - كيف تحدّد مجالات ثقافية ماضية وفي الزّمن الحاضر بالنسبة إلى كلمات معيّنة وإلى خصوصيات فونولوجية وصرفية وتركيبية؟ وما التأثير المتبادل لهذه المجالات الثقافية؟

6 - كيف تضبط طرق البحث في لغات لم تخضع بعد لعمل فيلولوجي مرضي؟

وبالرغم من أنّ ريفي (P. Rivet) كان يرغب في التعبير عن إعجاب ودّيّ عندما نقل إلى جمعية اللسانيات أنّ أمينها ميّي قد اضطلع بدور مهمّ، فإنّ الانطباع الذي يحصل لدى من يقرأ التقارير مخالف لهذا. فتدخّلات الفرنسيين كانت محتشمة جدّا. وكلّ ما يمكن أن نلاحظه هو مقال مطوّل، ومغرق في الأسلوب الأكاديميّ، لبلوش (O. Bloch) عن المسوح الاستقصائيّة اللهجية، وحماس كوهين (M. Cohen) موفد معهد الإثنولوجيا بجامعة باريس في تواصل سعيه الخاصّ بكناشات الاستمارات البحثية الموضوعة للإثنولوجيين عن اللغات المحلية، ومباركة ميّي

الفرنسية، لا برونو (F. Brunot) ولا (Ch. Bruneau) ولا هوغي (E. Huguet) ولا ترّاشي (L. Terracher) ولا رونجا (J. Ronjat).

الفونولوجيا. وكانت العروض الأكثر لفتا للانتباه هي عروض أولنبك (C.C. Uhlenbeck) ودو خروت (A.W. de Groot) وهسترمن (F. Hestermann) ونيكل (G. Neckel) وبرتولي (M. Bartoli). ووجه شوشارت (H. Schuchardt) آخر تحية إلى المؤتمر. لكنّ المؤتمر اصطبغ خاصة بلون التصريحات اللافتة والمفصّلة من القادمين من جنيف (بالّي وسيشيهاي وكارشفسكي) ومن «البراغيين» (ماثيسيوس وجاكبسون والأمير تروبتسكوي)، واصطبغ بشكل أخصّ بالتجمّع النظري المحوري الذي صنّف بانحراف نسبي في القسم 4. ويتعلّق الأمر بمجموع من ستة اقتراحات تأليفية سيذيع صيتها مباشرة، وسيباهي جاكبسون بأنّه حرّر القسم الأكبر منها. وأقرّ النصّ التأليفيّ بأهمية الفونولوجيا ورحّب بذلك كلّ الترحيب، وأقام مقام الدرس اللساني الوضعي الذي يعتمد البحث في **الكيفية** درسا لسانيّا شاملا يقوم على البحث في **العلة**، في إطار منهج سكونيّ ثابت، يعمّق من جديد الاشتغال باقتراحات رائد مدرسة جنيف.

واتّسم التقرير الختامي بنبرات حماسية. واستعاد شرينن رأي ميتّي ليقول إنّ اللسانيات قد تحرّرت أخيراً:

> للمرّة الأولى، رافعت [اللسانيات] جهارا وأمام منتدى العالم أجمع عن قضاياها الخاصّة [...] وأبانت عن حياتها وفكرها وعقليتها الخاصّة، لا في مجال اللغات الهندية الأوروبية فحسب، بل في مجال جميع اللغات العالمية[1].

وألحّ المؤتمر [أيضاً] على أهمية الصوتيات التجريبية وعلى المسح الاستقصائيّ، وميّز بين الانتساب اللغوي والانتساب الثقافي، وربط بين اللسانيات التاريخية واللسانيات الجغرافية، وانتصر المؤتمر لمدرسة «جنيفية تدعو في تعليمها الفونولوجيا المقارنة إلى أن تصوغ القواعد العامة التي تحكم علاقات التلازم في أطر نظام فونولوجيّ ما».

[525] لم يكن المؤتمر ينوي الاكتفاء بهذا، وألّف لجانا كثيرة لتسريع الحركة، وأهمّها لجنة دائمة للسانيين تديرها أمانة عامة تتركّب من عشرة أعضاء (بالّي وبوآس وبروكلمان وياسبرسن وجونز وكارلغرن (B. Karlgren) وكرتشمر (Kretchmer) وميتّي وروزفادفسكي (Rozwadowski) وتمبتّي (Trombetti) وينشّطها شرينن (J.

1 - A. Meillet, (France), *Actes du Premier congrès de Linguistes* (*l.c.*, note 3).

Schrijnen). وكانت مهمة اللجنة الخاصة أن تدعو إلى مؤتمر كلّ ثلاث سنوات وأن تسهر على تطبيق توصيات المؤتمر. وكان على لجنة أخرى (بوآس وماينهون وريفي وبرتولي وجابرغ وشميت وسمّرفلت وجاكوفلاف) أن تنبّه الحكومات وعصبة الأمم إلى الحاجة إلى وصف كل لغات العالم بأبحاث استقصائيّة تعتمد استمارة يسمح كلاهما بوضع تمثيل خرائطي شامل. وباختصار، كان الهدف هو تشجيع انتشار الدراسات انتشارا واسعا. كانوا جميعهم مع أولنبك (C.C. Uhlenbeck) يأملون في جعل اللّغة «الرمز البهيّ لاتحاد الإنسانية». أخيراً، فكّروا في بحث «مجلة دولية للصوتيات» تحت إشراف برنو (H. Pernot) بمساعدة لجنة مهمّة جدّا تكون إعادة تأسيس لمجلة الأب روسلو القديمة.

وظهرت الصعوبات بسرعة لتحقيق ارتباط الصوتيات (التجريبية) والفونولوجيا. وبادئ ذي بدء، تعثرت «*مجلة الصوتيات*» ثم نشأت مشاكل من تنافس الجمعيات: اشتغلت «*الجمعية الدولية للصوتيات التجريبية*» (*Internationale Gesellschaft für experimentelle Phonetik*) التي تنتسب إلى المؤتمر، ابتداء من سنة 1928 برئاسة سكريبتور (E.W. Scripture) من فينا، وعملت أمانة منزيرات (P. Menzerath) من بون، حيث عقد اجتماع عام أول من 10 إلى 15 جوان 1930 وأعدّ مؤتمرا لسنة 1932. من جهة أخرى عقدت «حلقة براغ اللسانية» اجتماعا مهمّا في 1930/12/18، في إطار «المؤتمر الأوّل للفيلولوجيين السلاف» أفضى إلى نشر كتاب في 400 صفحة ضمّ أبحاث 11 لسانيا منهم ترنكا (J. Trnka) وماتيسيوس (V. Mathesius) وتروبتسكوي وهفرانك (B. Havranek). وأعدت لجنة يرأسها فن جينّوكن (Van Ginneken) تنحدر عن مؤتمر لاهاي مؤتمرا في 1932 بهولندا يجمع مختلف فروع الصوتيات والفونولوجيا. لكن سكيبتور ومنزيرات انسحبا منه بدعوى الأزمة الاقتصادية العالمية المحتدمة فعلا. وانعقد المؤتمر تحت عنوانَيْن اثنين، إعلانا عن استقلال هذا المؤتمر عن دورة بون وعن إدراج «*الجمعية الدولية للفونولوجيا*» التي أنشأها الأمير تروبتسكوي وترأسها في 1931. ويلخص عنوان وقائع هذا المؤتمر المنعقد في امستردام مآل هذه المسألة المعقدّة نوعا ما علامة على أزمة الصوتيات العميقة: «وقائع المؤتمر الدولي للعلوم الصوتية» أمستردام، 3 8- جويلية 1932. اللقاء الأوّل لمجموعة العمل في الفونولوجيا»[1].

---

1 - *Archives néerlandaises de Phonétique expérimentale*, 1933, VIII-IX.

إلا أنّ بالّي وغوتييه وسيشيهاي (A. Sechehaye) نظموا المؤتمر الثاني للسانيين في جنيف من 25 إلى 29 أوت 1931[1]. سيقول بالّي إنّ جنيف هي «المكان المثالي للقاءات العلمية» إذ هي مدينة سياحية ومدينة دولية وهي أيضاً مكان رمزي لتكريم ذكرى دو سوسير.

[526] حظر المؤتمر الجمع الغفير من لاهاي مع غيابات سببها الأزمة [الاقتصادية] لكن بحماس مؤكّد: 244 عضوا مسجلا من 30 بلدا مختلفا: 18 ألمانيا، و14 أنغليزيا، و7 نمساويين، و7 دنماركيين، و14 أمريكيا، و21 هولنديا، و17 تشيكوسلوفاكيا، و10 إيطاليين، و...41 سويسريا[2].

وحدّد خطاب الافتتاح الذي ألقاه شارل بالّي ثلاث نقط أساسيّة هي: أهمية الأبحاث الاستقصائيّة، والحاجة إلى توليفات وقد أضحت بيّنة في المادتين الرائدتين وهما الجغرافيا اللسانية والفونولوجيا، وأخيراً تحفيز نشاط الفكر:

> لن يدرك (اللساني) ما سيدركه من نتائج بالإفراط في الفكر الوضعي. فالإنسان يبحث دوما عن أن يتجاوز ذاته... أصبحت اللسانيات أكثر فأكثر ما هي في حقيقتها: علما من علوم الفكر.

وفي تقريره عن أعمال المؤتمر الدولي عبّر الأب شرينن عن الأسف لنقص مساعدة الحكومات، لكنّه أشار إلى نشاط الأعضاء لرواج لسانيات عامة حقيقية، وذلك بالسعي إلى توحيد الجذاذات والفهارس، وبتطوير الأبحاث الفونولوجية وبربط الصلات مع جمعيات المختصين في اللغات الأمريكية (بواسطة بوآس) والمستشرقين (بواسطة ميّي). كما ذكر إنشاء لجنة دولية للبحث الاستقصائيّ اللساني في مختلف لهجات العالم الراهنة، تنشر استمارة عالمية قصد إقامة أطلس لغوي.

وحاول المؤتمر في قسم أوّل أن يجيب عن خمسة أسئلة مطروحة تتعلّق بما يلي:

- تنظيم العمل اللساني تقنياته وأدواته: أدواته الذهنية /العقلية (دوبرونر A. Debrunner) والمصطلحية (ماروزو -A. Marouzeau- ودوبرونر...)

---

1 - *Actes du Deuxième Congrès de Linguistes* à Genève de 25 au 29 aout 1931, Paris, Maisonneuve, 1933, 254p.

2 - كان الوفد الفرنسيّ المكوّن من 31 عضوا يضمّ مشاركين جدد مثل بنفينيست (E. Benveniste) ودوزا (A. Dauzat) ودورافور (A. Duraffour) ولوجون (M. Lejeune) وغيرهم.

- دور الظواهر العفوية (واللاوعي) وتدخلات الإرادة (والتفكير) في تطوّر اللغات. مسألة اللغات المصطنعة (عديد الأجوبة والتدخلات تدلّ على أن المسألة مازالت قائمة، خاصة [تدخلات] سابير وأوغدن وبالّي وفراي وياسبرسن وميليوريني B. Migliorini ودو سوسير).
- الأنظمة الفونولوجية منظورا إليها في ذاتها وفي صلاتها مع البنية العامة للغة (تروبتسكوي طبعاً، لكن أيضاً دو خروت de Groot وكارشفسكي S. Karcevski وبالّي، إلخ،)
- العائلة [اللغوية] الأوروبية في علاقاتها مع عائلات لغوية أخرى (كوني A. Cuny وسوفاجو A. Sauvageot)
- الأبحاث الاستقصائيّة اللهجية.

أمّا القسم الثاني من المؤتمر فأعاد طرح المسائل الأساسيّة في اللسانيات العامة (ماتسيوس، ودورشفسكس، وجوردن L. Jordan، وديفوتو G. Devoto...إلخ) وفي الصوتيات (دو خروت، ودورافور A. Duraffour، ودوزا A. Dauzat، والسيد باجت Sir R. Paget، وبيلك A. Belic،...)، وفي اللغات الهندية الأوروبية (كوريلوفيتش J. Kurylowicz، وميّي...إلخ) وغير الهندية الأوروبية (ماسبيرو H. Maspero...إلخ).

وكان مؤتمر جنيف أقلّ إبهارا وإثارة للدهشة من مؤتمر لاهاي، لكنه كان أوسع وأقوى، فأغلب اللسانيين الذين تأهّبوا للمشاركة فيه وتمثّل عروضهم - بالفرنسية والأنغليزية وغالبا بالألمانية- مواقف مبرّرة تبريرا شديداً. وأرجع القدماء مثل ميّي، للفونولوجيا، وقد قبلها اللسانيون وأعجبوا بها وأنارتها تدخلات عديدة من تروبتسكوي، مكانتها [527] لا بالنسبة إلى الصوتيات التجريبية فحسب، بل وبالنسبة إلى اللسانيات العامة.

ونوقشت مسائل قديمة مثل صلات القربى بين اللغات الهندية الأوروبية وعائلات لغوية أخرى (كوني وسوفاجو)، ومكانة اللغات المصطنعة، ومراحل الأبحاث الاستقصائيّة اللهجية (شوّرماير p.Scheuermeyer) نقاشا طويلا. لكن المرء يلمح ظهور تأويلات مُشَكلَنَة للتركيب، مثلما هو الشأن في عرض بروندال (V. Bröndal)، ويلاحظ، خاصة، نزعة عامة إلى تنظير مجموعات ترتبط بالأنظمة المنطقية أو التداولية، مع تنوّع المدارس الذي اعتُبر ضربا من الثراء: «فالعلم أضحى في خدمة الحياة» حسب قول شورماير.

ومن علامات هذا الثراء أن اللجنة الدائمة استطاعت تقديم 11 مقترحاً عمليا بدعم من لجان متفرّعة عن المؤتمر. وفي اختتام هذا الحدث التاريخي، استُقبلت السيدة دو سوسير مع ابنيْها المؤتمرين في قصر فوفلنس (Vufflens)؛ وبلغت اللسانيات والفونولوجيا، فرعها الأجدّ والأكثر إشراقاً، سنّ الرشد.

وغنم مؤتمر الصوتيين في امستردام في 1932 من هذا قوّة، رغم صعوبات التنظيم والمآسي السياسية في ذلك الوقت. ونحا الاتّجاه العام لهذا المؤتمر إلى إبراز انتظام المعطيات. وحركت الفونولوجيا السواكن كما قال فن غونّكن:

> لا يستطيع المرء أن ينكر أن الفونولوجيا الجديدة تمكّن من تأليف ممتاز لعديد الظواهر التي كانت معروفة في السابق دون أن يُقرَّب بينها إلى حدّ الآن.

لكن هذا كان يشكّل جزءا من اتّجاه عام؛ فالأب شرينن يقول عن هذا، مستشهدا بميّي مثالا:

> [كان] يجهد نفسه ليشرح التحوّل في الحروف عند الانتقال من النمط الأوروبي إلى النمط الجرماني والنمط الأرمني، وليبيّن الكيفية التي جعلت نمط النطق الجديد الذي أدخل في الجرمانية يستمرّ في إحداث آثاره بقوّة، وهي آثار مشهودة خاصة في ألمانية الجنوب.

وجمع المؤتمر 136 مشاركا من 16 بلدا (نلاحظ غياب الفرنسيين غيابا يكاد يكون كليا باستثناء فوشي p. Fouché وكوهين M. Cohen وبلوك J. Block) وقدّم 43 عرضا في الصوتيات التجريبية والفونولوجيا وعلم الأمراض وعلم النفس والأنتروبولوجيا، إلخ.، وباختصار، كلّ الطيف في مجال وفير وفي حالة تجديد.

وستنظّم دورات أخرى لمؤتمرات اللسانيين في روما (1933) وكوبنهاغن (1936) وبروكسال، (1939) بالتداخل مع مؤتمرات الصوتيات التي ستعقد في لندن في سنة 1935 (262 مشاركا من بينهم سكريبتور ومنزيراث تحت سلطة دانيال جونز المسكونية) وفي غنت (Gand) سنة 1938 قبيل الحرب[1].

1 - ينبغي انتظار المؤتمر السادس المنعقد في 1948، ليجتمع اللسانيون في باريس.

خواتم: اللغة والعلم

سيلفان أورو

(Sylvain Auroux)

[529] يلعب المقصد الاسترجاعي دورا جوهريا في الصورة المنعكسة التي يصطنعها علم مّا عن نفسه. إلاّ أنّ المؤلفات التاريخية التي تكتسي قيمة مّا لم تنشر إلا في أواسط القرن 19. ينبغي أن نذكر أولا كتاب لارش (L. Lersch) في 3 مجلدات بعنوان «*فلسفة اللّغة عند القدماء*» (1838) (*Sprachphilosophie der Alten*-1841). كانت الفيلولوجيا الكلاسيكية غالبة وقتئذ: فقد استُبعد كل تراث غير تراث الإغريق والرومان، وبدرجة أقلّ تراث الهنود. وشمل هذا الإقصاء أيضاً كامل البحث اللساني من العصر الوسيط حتى العصور الحديثة. ونجد مثالا نمطيا عن هذا في كتاب شاينتل (H. Scheinthal) بعنوان «*تاريخ اللسانيات عند الإغريق والرومان*» (*Geschichte der Sprachwissenschaft bei den Griechen und Römern* (*Berlin, F. Dümmler, 1863*)). فهذا الكتاب الضخم الواقع في 712 صفحة لا يتحدث بداهةً إلا عن فلسفة اللّغة في العصور التاريخية القديمة. وكتاب تورو (F. Thurot) «**ملاحظات ومنتخبات من مخطوطات لاتينية لاستعمالها في تاريخ النظريات النحوية في العصر الوسيط**» (*Notices et extraits de divers manuscrits latins pour servir à l'histoire des doctrines grammaticales au Moyen Age* (*1865, Paris, Impr. Impériale*)) هو الكتاب الوحيد الذي اهتمّ حقيقة بالنظريات اللسانية بصفتها هذه وبفكرة أنّ أمرا مّا قد حصل بعد انقضاء الامبراطورية الرومانية. لكنه ظلّ كتابا مُفردا إزاء الكتب التي ستظهر طوال النصف الثاني من القرن 19. ولن تؤخذ التطوّرات الحديثة في الاعتبار إلاّ في الأعمال التاريخية لبنفاي (T. Benfey) «**تاريخ اللسانيات والفيلولوجيا الشرقية في ألمانيا منذ بداية القرن 19 مع لمحة استرجاعية عن التاريخ القديم**» (1869، 837 صفحة) (*Geschichte der Sprachwissenschaft und orientalischen Philologie in Deutschland, seit dem Anfange des 19. Jahrhunderts mit einem Ruckblick auf fruhere Zeit* (*1869, Munich, R. Oldenbourg, 837pages*))، وفي كتاب رومر (R.V. Raumer) «**تاريخ الفيلولوجيا الجرمانية**» (1870، 736 صفحة) (*Geschichte*

وكتاب (*der germanischen Philologie* (*1870, Munich, R. Oldenbourg, 736 pages*))، بورسيان (C. Bursian) «**تاريخ الفيلولوجيا الكلاسيكية في ألمانيا من بداياتها حتّى يومنا هذا**» (*Geschichte der classischen Philologie in Deutschland vom den Anfängen bis zur gegenwart* (*1883, Munich et Leipzig, R. Oldenbourg, 1.248 pages*)) (1883، 1248 صفحة) [530] .(*Geschichte der Wissenschaft in Deutschland*] لكن، مع الإمعان في هذا سيزداد التمثيل التاريخي تحريفا. فهذه الكتب التي هي معالم للتبحّر في المعارف تميّزت كلّها بخصيصة تتمثّل في أنّها صدرت ضمن سلسلة «**تاريخ اللسانيات في ألمانيا**» تحت عنوان «*الزمان الحديث*» (*Neuere Zeit*) في الأعداد 8 و9 و19. فالأفضلية بيّنة فيها للطابع «العلمي» للأبحاث التي أجريت في القرن 19 وللمساهمات الألمانية كما يدلّ على ذلك الهدف من السلسة. وينبغي أن تلحق بهذه الحركة المقدّمة التاريخية التي كتبها أحد النحاة الجدد، وهو دلبروك (B. Delbrük)، وعنوانها «**مدخل في دراسة اللغات: مساهمة في تاريخ البحوث اللسانية المقارنة ومنهجيته**» (1880، ونشرت باسم المؤلف ابتداء من الطبعة الرابعة في 1904) (*Einleitung in das Sprachstudium : Ein Beitrag zur Geschichte und Methodik der vergleichende Sprachforschung*.) وهي تبيّن بذكاء حاد كيف أدّى النحو المقارن إلى النتائج التي جاء بها أصدقاؤه. ويتبيّن من هذا كيف تشكّل النصّ التأسيسي لتاريخ النظريات اللسانية التي تميّزت بالمركزية الأوروبية، وغلبة القرن 19، والفيلولوجيا الكلاسيكية والنحو المقارن والباحثين الألمان الذين كانوا أكبر المساهمين فيه وأفضلهم، متقدّمين في ذلك على غيرهم. كما نلاحظ فيه أيضاً انعدام كل تفكير إيبستيمولوجي عام بالنسبة إلى كون الدراسات اللسانية قد انتُظمت على امتداد وقت طويل.

ولأخذ المدى البعيد في الاعتبار أثر مباشر. فمن ناحية، نحن مضطرون إلى التركيز على نوى الاستمراريّة. ولن نذكر البتة ذكرا كافياً أن علوم اللّغة والرياضيات، وحدهما، هما العلمان اللذان يتوفّر فيهما من بين العلوم الغربية زاد من الألفاظ النظرية يعود إلى أكثر من ألفي عام. وعدم اعتبار ذلك تفاهة لا تغتفر. ومن ناحية أخرى، أثَر الزّمنية في التطوّر العلمي هو في الغالب مسألة سلّميّة وظروف. فالإنتاج الاجتماعيّ للمعرفة يمكن أنْ لا يشجّع على ظهور الجِدّة على ما هو ملحوظ في بلاد الهند أو الصين. وثمّة ظروف ينحصر فيها إنتاج المعرفة في ضرب من دوّامة الاستعادة حيث يؤمّن تراكمُ التعليق ثباتَ المعارف بتحييد التجديد. فالحاجة إلى النماء والإبداع تتأتّى،

على عكس ذلك، من بخس الماضي، إذ ثمة أنواع من الذاكرة جامدة لا يأتي فيها الزّمن إلاّ بالتكرار التقريبي للأشياء ذاتها. أمّا في أنواع الذاكرة المنطلقة إلى الإبداع، فإن من وظيفة الزّمنية أيضاً أن تسمح بالنسيان. وفي هذه الحالة [الثانية]، ليس بروز تغييرات عميقة جدّا ضرورة على المدى البعيد فحسب، بل إنّ من الضروريّ أن تزول كمية من العناصر من أفق الاستذكار الذي يشكّل أساس العمل اليومي للباحثين، وبالبداهة في المدى القريب أو المتوسط على السواء. يضاف إلى هذا أنّ نمط الحضور في الراهن العلمي لا يفترض حتّى تذكّر الطريقة التي نشأت بها المعارف.

ويمكننا أحياناً أن نلحظ مساعي تؤدّي إلى أن تنزع صفة «*الوقائع*» (*res gestae*) عن التمثيلات العلمية، أي أنّها تماثلها بما هو مجهول النسب من المعرفة المشتركة [بين الناس]. فموسوعة دالمبار (d'Alembert) وديدورو (Diderot) لعبت هذا الدور في ما يتصل بالمعارف اللسانية خاصة من خلال التحويرات التي قام بها بوزي (Beauzé) في جزأيْ «*الموسوعة المنهجية*» (1782-1786). [531] ولم يحصل من قبل أن انتُظم هذا المقدار من المعارف اللغوية في أنظمة، ولم يُجمع البتة هذا المقدار من الإحالات على مدوّنة من المراجع النحوية واسعة مثل هذا الاتّساع. ورغم هذا، فمن الواضح جيّدا أنّه بعد خمسين عاما غيّب النسيان هذه المدوّنة. وقد يفسر هذا بطريقتين اثنتين:

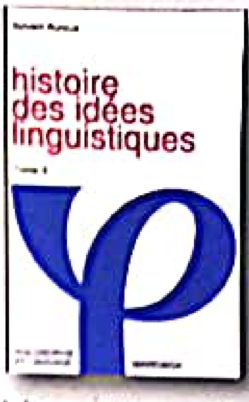
لتفترض ببساطة أنّ هذه المعارف قد عفا عليها الدهر وأنّه قد قام ضرب من القطيعة المعرفية نصبت حاجزا حقيقيا جعل الأفكار على جانبيه غريباً بعضها عن بعض. لكننا نستطيع أيضاً أن نعتبر أنّه بعد استكمال الجهد التأليفيّ، لم يُحتفظ من التأليف إلا بسماته العامّة. وفي هذا الفرضية التي تبدو أكثر احتمالا، كانت «*الموسوعة*» (*l'Encyclopédie*) نفسها هي السبب الرئيس لنسيان المراجع التي راكمتها. وكذلك الشأن بالنسبة إلى كتب تاريخ اللسانيات أو مجلّدات النحو المقارن الضخمة هذه التي نشأت على امتداد القرن 19: فكل كتاب منها - على الأقلّ إذا ترسّخ وذاع، وهو ما لا يرتبط بجودته الذاتية بل أيضاً بظروف كاتبه (أو كتّابه) وبمكانته الاجتماعيّة - قد دفع بالمؤلفات السابقة لا إلى النسيان ضرورة، بل، دفع بها، في أفضل الحالات، إلى منزلة المرجع البلاغيّ الذي لا أحد يعود إليه. فالتغيير والنسيان هما نمط الكيان الطبيعي للعلم الحديث بما أن نمط وجوده محكوم بفكرة التقدّم.

وقد يكون من المرضيّ لآخر المنظّرين المرموقين أن يوهم [الآخرين] بأنّه ابتدع عناصر جديدة في المعرفة دون أن ينشغل بما سبقه، وعندها، تخالف ضرورة التقدّم التقدّمَ نفسه ويمكن أن نتوقّع رؤية نفس القضايا تظهر بشكل دائم. ووظيفة المؤرّخ أن يتوصّل إلى توثيق موضوعي وإلى بناء مناويل للتطوّر تمكّن من تقييم مكانة كل معرفة في مسار التاريخ. وليست هذه المناويل نهائية أكثر من أيّ تمثيل علمي آخر. فهي، كجميع الأبنية النظرية، مناويل قابلة للتزييف والتعديل والنقاش.

لقد عرضت المجلدات الثلاثة لكتاب «*تاريخ التفكير اللساني*» مناويل جديدة وكشفت عن ظواهر- مثل الإنحاء أو تقليص الثقل النسبي للنحو المقارن في علوم اللّغة في القرن -19 لم يكن النفاذ إليها ممكناً لنقص التوثيق الكافي. وليس مقصد هذه المجلدات أن تقترح مرجعاً تأسيسيا جديداً. وستكون أدّت المطلوب منها إذا أصبح تاريخ هذه المعارف، بعد الآن، محل مناقشات ودراسات متباينة وتحيين مصادر جديدة حتّى ينبني الوعي الواضح بصلابتها على المدى البعيد. ويمكن أن يأمل المرءُ أيضاً فهما أفضل لطبيعة العلوم ونمط وجودها.

فإذا قبلنا أنّ منوالنا وتحاليلنا مهما تكن جِدّتها، يكتسيان قيمة عالية من الحقيقة – وهو أمر لا يستبعد صدقه واحتماله – فإنّ ذلك لا يعني مع ذلك أن العمل التاريخي قد انتهى. فمؤرّخ الرياضيات يعرف تأريخ هذا المفهوم أو ذلك وتحويلاته، وكذا الأمر في الفيزياء أو الكيمياء أو علم الحياة. فهذه المعارف واسعة الانتشار ونشرها يسهم في انسجام تمثيل هذه المعارف، [532] مثلما يسهم في انسجام مجموعات الباحثين الذين يعكفون عليها. إنّ علوم اللّغة لا تزال تفتقر إلى تأريخ دقيق لتسلسل اكتشافاتها. [على سبيل المثال] متى ظهر مفهوم «imparfait» (صيغة الفعل في ماضي الديمومة») أو مفهوم «ergativité» (اللزوم والتعدّي في الفعل) أو «الفاعل النحوي» (الفاعل إعراباً لا دلالة)؟ وما هي الظروف التي تمّ فيها ذلك؟ سيجد القارئ اللبيب الأجوبة على هذه الأسئلة في ثنايا مجلّداتنا الثلاثة. وعدد كبير من الأسئلة الأخرى ليست ماثلة فيها. وليس أفضل للختم على نتائج هذه العشرية في البحث من إبراز الحاجة إلى [فتح] ورشات جديدة.

تاريخ التفكير اللساني - هيمنة المقارنية الجزء الثالث



يختتم هذا المجلد المخصص لهيمنة المقارنية، أي إجمالا ما يخصّ القرن 19، تاريخ التفكير اللساني، بعد «**نشأة اللغات الواصفة**» (المجلّد الأوّل، 1989) و«**تطوّر النحو المقارن**» (المجلّد الثاني، 1992). وفعلاً، كنّا جعلنا ثلاثينات القرن العشرين وتكوين الهيئات الدولية التي تنظّم هذا الفنّ أفقا ينهي عملنا.

واعتمدنا في هذا المجلّد المبادئ المنهجية ذاتها التي اعتمدناها في المجلّدين السابقين اعتماداً صارماً. ولئن لم يتح اتّخاذ مدى زمني طويل بناء منوال جديد فحسب، بل مكّن أيضاً من اكتشاف قيمة ظواهر لم تُستشعر إلى حدّ الآن (خاصة الثورة التكنولوجية للإنحاء)، فإنّ التبعات بالغة الأهمية بالنسبة إلى القرن 19. وسنعود في مقدّمتنا إلى الأسطورة التاريخية لنشأة النحو المقارن. وقد سعينا، على عادتنا، إلى أن نقصد إلى الأهمّ وإلى أن نستخرج النوى العقلانية لإنتاج المعارف. إلّا أننا، وقد يكون هذا صادما، لم نكن في غنى عن إثارة عدد من العناصر المحيّرة في إيديولوجية البحث في اللغات الهندية الأوروبية وفي الأسطورة الآرية.

المؤلف: **سيلفـــان أورو**

أستاذ في الفلسفة، مدير فريق بحثي بالمركز الوطني للبحوث العلمية بفرنسا، مدير مخبر «تاريخ النظريات اللسانية»، له العديد من المؤلفات والأعمال العلمية منها الجزء الثالث من «تاريخ التفكير اللّساني» الصادر بباريس سنة 2000، أشرف على «الموسوعة الفلسفية العالمية».

المترجم: **عبد الفتّاح إبراهـم**

أستاذ متميز في علم الصوتيات بالجامعة التونسية، حاصل على دكتورا الدولة في اللغة العربية وآدابها، نشر عددا من البحوث والدراسات في اختصاص الصوتيات، منها «مدخل في الصوتيات»، وله مؤلف بالاشتراك مع جوزيف ديشي وعلي فرغلي حول المعالجة الآلية للغة العربية، راجع ترجمة كل من عبد القادر المهيري وحمادي صمود «المعجم الموسوعي الجديد في علوم اللغة» الصادر عن معهد تونس للترجمة.

ISBN 978-9938-877-50-2

9 789938 877502

الثمن داخل تونس: 70 د.ت

30 دولارا أمريكيا